

(فهرسة الجزء الرابع من مائشة الجيرى على شرح الخليل)

صفحة	صفحة
٢	فصل فى الايلاء
٩	فصل فى التطهار
٢٥	فصل فى اللعان
٢٦	فصل فى العدد
٤٨	فصل فى ما يجب للمعتقة
٥٦	فصل فى الاستبراء
٦٢	فصل فى الرضاع
٦٩	فصل فى نفقة القريب
٧٦	فصل فى النفقة
٩٢	فصل فى الخيانة
١٠٤	(كتاب الجنائيات)
١١٨	فصل فى الدية
١٢٨	فصل فى القسامة
١٤٥	(كتاب الحدود)
١٥٦	فصل فى حد القذف
١٦٠	فصل فى حد شارب المسكر
١٦٧	فصل فى حد السرقة
١٨٢	فصل فى قاطع الطريق
١٩٠	فصل فى حكم الصيال وما تعلقه
	البهائم
١٩٧	فصل فى قتال البغاة
٢٠٦	فصل فى الرقة
٢١٤	فصل فى تارك الصلاة
٢١٧	(كتاب أحكام الجهاد)
٢٢٨	فصل فى قسم لعنة
٢٣٥	فصل فى قسم النوى
٢٣٧	فصل فى الجزية
٢٥٤	(كتاب الصيد والبايع)
٢٦٤	فصل فى الأطعمة
٢٨٥	فصل فى الابنية
٢٩٥	فصل فى العقوبة
٣٠١	(كتاب المسبوق والرجى)
٣٠٦	(كتاب الايمان والنذور)
٣١٨	فصل فى النذور
٣٢٥	(كتاب الاقضية والشهادات)
٣٤٦	فصل فى القسمة
٣٥٤	فصل فى الدعوى والبيانات
٣٦٨	فصل فى الشهادات
٣٧٨	فصل يذكر فيه العديد من اليهود وغيره
٣٨٧	(كتاب العتق)
٣٩٦	فصل فى الولاء
٤٠٠	فصل فى التدبير
٤٠٥	فصل فى الكتابة
٤١٩	فصل فى امهات الاولاد

(تمت)

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب

الجزء الرابع من مائتين وخمسة المئتين وثمانية المئتين النسخ سليمان
البحر في المسألة بفتح الميم على شرح الخطيب
المسألة بالاقناع في حل الفاتح ابن شجاع
قدس الله روحهم ونور قبرهم
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(فصل في الإيلاء)

وأخوه عن الرجعة لصحته من الرجعية وكذا يقال في ذكر الظهار واللعان عتبا وكن طلاقا
بأننا في الحاحلية لا رجعة بعده أبدا فغير الشرع حكمه إلى ما يأتي من ضربها أربعة أشهر
ثم بعدها تطالبه بالقيسة أو الطلاق فإن امتنع منهما طلق عليه القاضي (قوله لغة الحلف)
أي بدليل قراءة ابن عباس للذين يسمون من نسايم (قوله وأكذب ما يكون الخ) أي
أكذب أحواله إذا حلف بالطلاق ع ش (قوله أبو المثنى) هو شاعر كان يكثر الحلف بالطلاق
(قوله حلف زوج) أي غير محبوب وغير مشلول بخلاف ما لو طرأ الشلل أو الجب بعد الإيلاء
فلا يمنع من ترتب الأحكام وهو من إضافة المصدر للفاعل ودخل في الزوج المسلم والكافر والحر
والعبد وقد اشتمل التعريف على جميع الأركان (قوله زوجته) أي غير الزنا والمقرنا
سواء كانت مسلمة أو كuffرة حرة أو أمة (قوله مطلقا) أي امتناعا مطلقا (قوله أو فوق
أربعة أشهر) لأن المرأة يعظم ضررها إذا زاد على ذلك لانها تصبر عن الزوج أربعة أشهر
وبعد ذلك يفتى صبرها أو يقل روى البيهقي عن عمرانه خرج مرة في الليل في شوارع المدينة
فسمع امرأة تقول

تطاول هذا الليل واسودت جانبه * وأرتقي أن لا خليل الأعينه
فوالله لولا الله تخشى عواقبه * لحز لمن هذا السير رجوانه
مخافة ربي والحياة يصتني * وأخشى لبعلي أن تنال مراتبه

فقال عمر لابنته حفصة كم أكثر ما تصبر المرأة على الزوج وروى أنه سأل النساء فقلن لا تصبر

(فصل في الإيلاء)

وهو لغة الحلف قال الشاعر
وأكذب ما يكون أبو المثنى
إذا آلى عينا بالطلاق
نوشرا حلف زوج يصح طلاقه على
امتناعه من وطء زوجته مطلقا أو فوق
أربعة أشهر كما سيأتي

شهر بن وفي الثالث يقل صبرها وفي آخر الرابع فقد صبرها ~~فكتب~~ كتب الى امرائه الاثنان
 أن لا تحبوا رجلا عن امرأته أكثر من أربعة أشهر وقوله امن هذا السرير أرادت نفسها
 لانها فرأش رجل فهي كالسرير الذي يجلس عليه اه شرح المنهاج للدميري فقوله لولا
 الخ البيت المراد منه لولا خشى الله عز وجل (قوله يولون) أي يحلفون (قوله وانما عدى الخ)
 جواب عن سؤال حاصله أن الايلاء بمعنى الحلف والحلف يتعدى بعلى لا بمن وحاصل الجواب
 أن الآية فيها تضمين ياني وضابطه أن يكون هناك فعل مذكور لا يناسب الحرف المذكور
 فيأتي باسم فاعل من فعل محذوف يناسب الحرف المذكور ويجعل اسم الفاعل حالاً من فاعل
 الفعل المذكور كما قدره الشارح بقوله مبعدين الخ أو تضمين فهو وهو انشراح كلمة
 بمعنى كلمة أخرى لتؤدى معناها وتعدى تعديتها كما أشار به الشارح بقوله لانه ضمن معنى
 البعد فعلى هذا يولون معناه يعدون قال ابن عرفة في تفسيره وقاعدة التضمن أن تدل كلمة
 واحدة على معنى كلمتين (قوله وهو حرام) أي من ~~العيكيات~~ على حافى الزواجر قال سم
 على ابن حجر عدى الزواجر الايلاء من الكاثر قال وعدى لهذا من الكاثر غير بعيد وان لم أر
 من ذكره لكن نقل عن م ر أنه صغيرة وهو الاقرب ع ش على م ر (قوله ومدة) أي حصة
 وهو ظاهر أو حكما بأن يطلق أو يؤيد (قوله وزوجان) الاولى وزوجة لان الزوج هو الحالف
 وقد تقدم أو كان محذوف الحالف فيما تقدم لبتنى التكرار والجواب أنه أشار بذلك الى أن
 الحالف لا بد أن يكون زوجا لكن هذا يقتضى أن يكون الزوج شرطاً في الحالف لا ركناً
 وقد نظمها بعضهم فقال

أركان الايلاء من مخطئها لديه * حالف ومحلوف ومحلوف عليه
 وزوجة وصيغة ومدة * فافهم مقالاً لاقيت شدة

وقول الناظم ومحلوف أي به وانما حذفه لضرورة النظم (قوله ذكر بعضها) أي الأركان
 وهو ما عدا المحلوف به فانه لم يذكره (قوله أو بالتزام ما يلزم بنذر) كان وطئتك فعلى عتق رقبة
 أو فقه على صدقة أو صوم أو صلاة ولو قال أو التزام عطاء على حلف لكان أولى فان صنعه
 يقتضى أنه من الحلف وليس كذلك ومثله يجري في قوله أو تعليق طلاق اه م ر وقد يقول
 كلامه أي أو ألقى بالتزام الخ لكن عبارة المنهج تقتضى انه حلف كعبارة الشارح وهو كذلك
 لانه داخل في تعريف الحلف لقول المنهج في الطلاق والحلف ما يتعلق به حدث أو منع أو تحقيق
 خبر ثم مثل ذلك وفهم القليوبي أن المراد بالحلف ما فيه كفارة فاعترض على الشارح وقد علمت
 رده شعريته المذكور (قوله فهو مول) جعله جواباً اذا فيكون قول الماتن الآتى فهو
 مول ضائع مع أنه كان جواباً اذا فكان الاولى للشارح عدم ذكره (قوله فلا ايلاء) لكنه
 حالف فيحتمل اذا خالف عيسته وتلزمه الكفارة وان لم يترتب عليه أحكام الايلاء وكذا يقال
 في كل الصور التي يتنى فيها الايلاء (قوله مطلقاً) نعم لمصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً
 غير مقيد بمدة ومثل المطلق المؤيد اه زى (قوله بأن يطلق) فيه تفسير الشئ بنفسه فلو قال
 بأن لا يقيد بمدة لكان أولى (قوله أو مدة تزيد الخ) أي بين واحد ليخرج ما اذا زادت
 على أربعة أشهر يعني كالمثال الآتى كما في شرح المنهج (قوله على أربعة أشهر) أي

والاصل في ذلك قوله تعالى للذين يقولون
 من نسائهم ترى أربع أشهر الا
 وانما عدى فيها بمن وهو انما يعنى
 بعلى لانه ضمن معنى البعد كلمة فاعل
 للذين يولون مبعدين أنفسهم من نسائهم
 وهو حرام للايلاء واركانه ستة حاله
 ومحلوف به ومحلوف عليه ومدة وص
 وزوجان والمصنف ذكر بعضها بقوله
 (واذا حلف) أي الزوج بانه من أمما
 تعالى أو صفة من صفاته أو بالة
 ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو
 (أن لا يبطأ زوجته) الحرة أو الامه و
 شرعياً فهو مول فلا ايلاء بحلفه
 امتناعه من تمتعه بها بفروطة ولاه
 وطئم في دبرها أو في قبلها في نحو حية
 أو حرام ثم أشار الى المدة بقوله (مطلقاً)
 بأن يطلق كقوله والله لا أطول (أو ما
 تزيد على أربعة أشهر) كقوله والله
 لا أطول خمسة أشهر

ولو قدر الاربعة الرفع للعاكم على المعتمد قل وفائدة جنته الاثم لا يذاتها وطع طه بها من الوطء
 في تلك المدة هم وأما الالبلاء الذي يترتب عليه الرفع للقاضي وضرب المدة فيشرط أن يكون
 زائدا على الاربعة بزمان يسع ذلك وعجالة حل ونقل عن والده شيخنا أن الالبلاء الذي يترتب
 عليه الاحكام ما زاد على اربعة أشهر بمدة يمكن فيها المطالبة والرفع للعاكم والالبلاء الذي يعمل
 به الاثم هو أن تزيد على اربعة أشهر ولو لحظة لاتسع اه وبه يجمع بين كلام هر وزي قال
 البلقيني وهذه الاشهر هلالية فلو حلف أنه لا يطؤها مائة وعشرين يوما لم يحكم بأنه مول
 في الحال فاذا مضت اربعة أشهر هلالية ولم يتم ذلك العدد نقص الالهة أو بعضها تنسحق
 كونه موليا اه برماوى (قوله أو قيد) عطف على مطلقا أى أو مقيدا بمقتضى الحصول أى
 قنول عيسى بعد وكذا الموت بعد في ظن ابن آدم لما جبل عليه من حب الحياة وطول الامل
 وان كان الموت أقرب من كل شئ قال قل ومثله لا أطولك الا فى الدبر بخلاف الا فى النفس
 والا فى سائر مضان والا فى الحيض أو نحو ذلك لان المنع فيها العارض بخلاف الدبر فان المنع
 لذاته (قوله حتى ينزل السيد عيسى) فيسلم انه ينزل على المنارة البيضاء شرق دمشق
 وانه يقتل الديال وانه يصلى وراء امام من ائمة من الله تعالى لهذه الائمة وجاء أنه يتزوج
 بعد نزوله ويولده ولدان ذكر وأخت يسمى الذكر محمدا والاخى تسمى فاطمة ويدفن عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اه دميرى وقد نقل ابن سيد الناس في ترجمة سلمان القارى رواية الطبراني
 والطبرى أن عيسى عليه السلام لما نزل الى الارض بعد الرفع في حياة أمه وخالته فوجد أمه
 تسكى عند الخدع فأخبرها بما حاله فسكن ما بها ووجه الحوار بين فى بعض الحوارات قال الطبرى
 فاذا جاز نزوله بعد رفعه مرة قبل نزوله آخر الزمان فلا بدع أن ينزل مرات ونقل عن سلمان
 القارى أنه اجتمع به أيام سياحته فى طلب من يرشده الى الدين الحق قبل بعثة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وذلك أنه مر على غيبة فرأى قوما من أرباب البلايا يجلسون تجاه الغيبة فى وقت
 يعرفونه فيخرج لهم المسيح عليه السلام فيمسح بدمه على عاهاتهم فيبرقون منها كلها فاجتمع به
 سلمان وأعلمه بقرب ظهور محمد صلى الله عليه وسلم اه ذكره الشعراني فى المتن (قوله لضررها الخ)
 علم الحكم عليه بأنه مول والمعنى أنه يحكم عليه بأنه مول ويترب عليه أحكامه من ضرب المدة
 والزامه بعدها بالتخير بين القسمة والطلاق والحكم عليه بالاثم لضررها الخ فهو علم الحكم
 لا الالبلاء نفسه فليس المعنى أن علمه الالبلاء وحلقه تضررها اذا لا يصح المعنى فان قلت ان الوطء
 حق للزوج فلم يحكم بالالبلاء فى مدة الزيادة على الاربعة أشهر قلت أجيب عن ذلك
 بأن الزوج لما حلف قطع رجاءها من الغيبة فى تلك المدة فربما لم تنطق بذلك بخلاف ما اذا لم يحلف
 فلا ينقطع الرجاء (قوله فاذا قال الخ) محترز قيد مقرر فى المتن أى تزيد على اربعة أشهر
 بين واحدة وما هنا عيمان (قوله فليس بمول) بل حالف يلزمه بالخالفه ككفارة وان كان
 لا يترتب عليه الاحكام الالتمية ومدار كونه ليس موليا على إعادة اليمين الثانى سواء قال
 فاذا مضت أم لا فان لم يعد اليمين الثانى كان موليا (قوله لا تنقضاء الالبلاء) وهى الرفع
 للقاضي وطلب القسمة منه بعدمدة الالبلاء أو الطلاق فان امتنع طلق عليه الحاكم وكيفية
 طلاق القاضي عن المولى اذا امتنع أن يقول أو تعت على فلان من فلانة طلاقه عليه فى زوجته

أو قيد بمقتضى الحصول فيها كقوله
 والله لا أطولك حتى ينزل السيد عيسى
 عليه الصلاة والسلام أو حتى أموت
 أو غوى أو يموت فلان (فهو مول)
 لضررها بمنع نفسه مما الهافه حق
 العفاف وخرج بقيد الزوجة أمته
 فلا يصح الالبلاء منها وقيد الزيادة على
 اربعة أشهر ما اذا حلف لا يطؤها
 مدة وسكت أو لا يطؤها اربعة أشهر
 فانه لا يكون موليا فيها أما الاول
 فله تردد اللفظ بين القليل والكثير وأما
 الثانى فلصبرها على الزوج هذه المدة
 فاذا قال والله لا أطولك اربعة أشهر فاذا
 مضت فهو الله لا أطولك اربعة أشهر فليس
 بمول لا تنقضاء الالبلاء

أوحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال أنت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع وكيفية الدعوى
عند القاضي أن تدعى عليه الأيلاء وأن مدته قد انقضت من غيروطه وتطلب منه دفع الضرر
بالخروج عنه وجبه بالقبضة كما سيأتي في الشرح (قوله لكن اثم الأيذاء) ضعيف وقوله
ويجوز أن يكون الخ معقد وقوله هذا أي قوله فليس يحول (قوله لا رفع له) أي للضرر
(قوله فإيلا آن) أي أن أعاد العين الثاني وأعاد قوله فإذا مضت وإن حذف العين الثاني فإيلاء
واحد وكذا أن أعاد العين الثاني لكن حذف قوله فإذا مضت تكون بيننا واحدة (قوله
لفظ) أي ولو بالجهة حيث عرف معناها وكلفظ الكتابة وإشارة الآخر (قوله
كتيب حشفة) على حذف مضاف أي كشتق تقيب كما أشار له الشارح بعد والتعبير
بتقيب الحشفة أول من تعبیر المتهلج بتقيب الذكر لأن الحشفة هي المرادة هنا وأما الذكر
فليس مراد احتاق لوقال لا أعيب ذكرى فانه لا يكون بذلك مولى للحصول مرادها بتقيب
حشفة فقط (قوله ووطه وجماع) ونك والمراية اللفظ المشتق من مادة ن ي ل
وعلا كان أو مصدرا أو اسم فاعل أو مفعول كلاً أنيك أو لا يقع من لك نيك أو لست بناتك
وان لم يقل فربك خلافاً للتهذيب أو لا تكون مني أو بك ذكرى شوبري (قوله
وبالجماع الاجتماع) لكنه إذا أراد هذا ووطى حشفت لانه يلزم من الجماع الاجتماع ولم يكن
مولى لأن الحلف ليس على الوطء وان لم يجر (قوله لم يقبل في الظاهر) أي فبجري
عليه أحكام الأيلاء ظاهراً وأما باطناً فلا يحشفت إذا ووطى في الأولى ولا يلزمه كفارة ولا غيرها
بما علق به لأن نيته عدم الوطء بالقدم ولم يخالف ذلك بخلافه في الثانية إذا ووطى حشفت ظاهراً
وباطناً لانه يلزم من الجماع الاجتماع وهو حلف على عدم الاجتماع وقد حصل الاجتماع في ضمن
الوطء لكن لا يأن اثم الأيلاء لانه لم يحلف على الامتناع من الوطء وكذا في الأولى لانه لا إيلاء
في نيته وقوله في الظاهر أي الاقرنة اه برماوى (قوله ويدين) وكذا لو قال أردت حشفة
تمثلاً قال الأدرسي والظاهر أنه يدين أيضاً فمألو قال أردت بالفرج الدبر ولا تدين في التيك
كما لو قال أردت التيك بالاصبع أو في الأذن ونحوه (قوله ومباشرة) وفي نسخة ومضاجعة
ولا مانع من كون كل كتابة خلافاً للمرحوى (قوله ومباشرة) وإتيان وخشيان كقوله
لا أعيبك أي لا أطوك دليل قوله فلما تشاها حلت جلا خففاً (قوله لا أمسك) المناسب
لألمسك كما عبر به في شرح المنهج (قوله فيفتقر إلى نية الوطء) أي فان نوى جرت أحكام
الأيلاء وان لم يجز لكن العين منعقدة فيحشفت فيها ان قالها باللسان والمباشرة أو نحو
ذلك (قوله فزال ملكه) أي قبل الوطء ع ش (قوله عنه) أو عن بعضه ح ل وعبرة
البرماوى فزال ملكه أي كره زوال احتقيا لبعضه خلافاً لبعضهم (قوله بموت) أي أو عتق
اه برماوى (قوله أو بغيره) كبيع لازم من جهته أو بشرط الخيار للمشتري وحده
ولا يعود الأيلاء بخصه لتجدد الملك والجهة المقبوضة كالبيع بخلاف الاستيلاء والتدبير
ونحوهما اه برماوى (قوله لانه لا يلزم الخ) أي وان ملكه بعد ذلك (قوله فقول من
المخاطبة) أي لانه يمنع من الوطء ثلاثاً تطلق الضرر (قوله بوطها بعد) أي لانه لا يخلل العين
بالوطء انتهى حصل (قوله الامرة) فان لم يطأ حتى مضت السنة انحل الأيلاء ولا كفارة

ولكنه يأن لكن اثم الأيذاء لا اثم الأيلاء
قال في المطلب وكأته دون اثم المولى
ويجوز أن يكون فوقه لأن ذلك تقدير
فيه على رفع الضرر بخلاف هذا فانه
لا رفع له الا من جهة الزوج بالوطء هذا
إذا أعاد صرف القسم فلو قال والله
لا أطوك أربعة أشهر فإذا مضت فلا
أطوك أربعة أشهر كان مولى لانها
عين واحدة اشقلت على أكثر من أربعة
أشهر ولو قال والله لا أطوك خمسة
أشهر فإذا مضت فوالله لا أطوك ستة
أشهر فإيلا آن لكل منها حكمه وشرط
في السبعة لفظ يشعر بالأيلاء وفي
معناه ما مر في الضمان وذلك اما صريح
كتيب حشفة بفرج ووطء وجماع
كقوله والله لا أعيب حشفتي بفرجك
أو لا أطوك أو لا أجامعك فان قال
أردت بالوطء الوطء بالقدم وبالجماع
الاجتماع لم يقبل في الظاهر ويدين واما
كتابة كلامه ومباشرة ومباشرة
كقوله والله لا أمسك أو لا أباضعك
أو لا أباشرك فيفتقر إلى نية الوطء لعدم
اشتهارها فيه ولو قال ان وطئت
فبى حر فزال ملكه منه بموت أو بغيره
قال الأيلاء لانه لا يلزم بالوطء بعد
ذلك شى ولو قال ان وطئت فضررتك
طالق فقول من المخاطبة فان ووطى في مدة
الأيلاء أو بعدها طلقت الضرر لوجود
المعلق عليه وزال الأيلاء اذا يلزمه شى
بوطها بعد ولو قال والله لا أطوك سنة
الامرة مثلاً

عليه ولا تظن لا قضاء للفظ وطه مرة لأن القصد منع الزيادة عليها لا إيجابها ش م ر
(قوله قولان وطى) أما قبل الوطه فليس مولى إلا أنه لو مضت السنة وهو يمنع لا يثبت لأن
معنى كلامه أنه إن حصل منى وطه لا يكون الأمر متغيراً بأحد الأمرين بالوطه مرة أو الامتناع
من الوطه حتى تفرغ السنة (قوله بل حالف) فإن وطى ثانياً حنث ولزمته الكفارة بالوطه
الثاني (قوله بمعنى يهمل) هذا يقتضى أن قوله أربعة أشهر منصوب على الظرفية مع أن الذى
يفهم من المتن أنه نائب فاعل يؤجل الآن يقال هذا حل معنى (قوله إن سألت) ليس
بقيد كما يأتى وقوله ذلك أى التأجيل (قوله أربعة أشهر) يحتمل أن يكون مفعولاً لقوله
يؤجل ونائب الفاعل قوله ويحتمل أن يكون بالرفع نائب فاعل وله متعلق يؤجل وإن كان
ظاهر الشرح يقتضى أنه مفعول ونائب الفاعل ضمير يعود على المولى حيث قال يهمل المولى
كما علمت وهى أى الأربعة أشهر حق للزوج كالأجل فى الدين وخالف أبو حنيفة فاقصر على
شهرين فى الزوجة الرقيقة ومالك فاقصر على شهرين فى الزوج الرقيق كذهبهما فى الطلاق
أه برماوى (قوله من حين الإيلاء) أى من تلفظه ولو فى مهلة عينها لا من وقت الرفع
إلى القاضى أه برماوى (قوله وأبداؤه) أى التأجيل (قوله ويقطع المدة) أى
الأربعة أشهر رتبة الخ (قوله بعد دخول) وأما قبله فأن النكاح يقطع لا محالة فلا إيلاء
ومثل الدخول استدخال منى الزوج المحترم (قوله وبعد المدة) من جملة الغاية أى ولو كانت
الرتبة بعد المدة كما قاله ق ل وحينئذ فالمراد بقطعها ما يشل عدم حسابها وبعد معنى
الأربعة بضربها بأربعة أخرى إن بقى من زمن الإيلاء أكثر منها والأفلا (قوله لا ارتفاع
النكاح) أى إن أصر إلى انقضاء العدة وقوله واختلاله بها أى إن عاد إلى الإسلام قبل
مضى العدة زيادى (قوله فلا يحسب زمنها الخ) أى وإن أسلم فى العدة وهذا لا حاجة إليه
مع قوله ونستأنف بل برماوى هم أن معنى القطع عدم الحساب مع البناء على ما مضى مع أنها
لا تبنى ككما يأتى (قوله وما منع وطه) أى ويقطع المدة ما منع الخ (قوله كرض) مثال
للمانع الحسى لأن الإنسان لا يقدر على وطه من ذكر عادة ح ل (قوله نحو صوم) إلا أن
كان الصوم موسعاً كقضاء ونذر وكفارة فإنه لا يمنع على ما يحته الزكشى لأنه يجوز له أن يطأها
الآن واعتد الزكشى أنه مانع أى لأنه يهاب وطأها وإن كان جائزاً له ح ل وعبرة
البرماوى قوله نحو صوم أى ولو نذراً أو كفارة أو قضاء قورياً وكذا قضاء موسعاً على المعتمد
خلاف العلامة ابن حجر ولا يكلف فى نحو الصوم الوطه ليلاً (قوله وأحرام) صرحوا بأن
للزوج أن يحللها إذا أحرمت بالفرض الآن يحمل هذا على واجب مضيق كان أفست الحج
أخذاً عما ذكره فى الصوم حرر (قوله فرضين) فيه أن الأحرام يمنع الخروج منه وإن لم يكن
فرضاً وجوابه أنه وإن كان كذلك فإنه لا يقطع المدة تأمل لكن يشكل معه العلة المذكورة أه
وقال خضرانظر أى حاجة لقوله فرضين بعد قوله وتلبس بفرض نحو صوم أه (قوله
لامتناع الوطه معه) أى المانع (قوله ونستأنف المدة) أى فى الرتبة والمانع (قوله
ولا تبنى) أى لا تنفاه التوالى المعبر فى حصول الأضرار أما غير المانع كصوم نفل أو المانع
القائم به مطلقاً حساً أو شرعاً أو بها وكان نحو حيض فلا يقطع المدة لأن الزوج متمكن من

قولان وطى وبقى من السنة أكثر من
الأشهر الأربعة لحصول الحنث بالوطه
بعد ذلك بخلاف ما لو بقى أربعة أشهر
فأقل فليس يحل بل حالف (ويؤجل له)
بمعنى يهمل المولى وجوباً (إن سألت)
زوجته (ذلك أربعة أشهر) سواء الحتر
والرقيق فى الزوج والزوجة من حين
الإيلاء فى غير رجعية وأبداؤه فى
رجعية أى منها من حين الرجعة ويقطع
المدة رتبة بعد دخول ولو من أحدهما
وبعد المدة لا ارتفاع النكاح أو اختلاله
بها فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطه
بالزوجة حسى أو شرعى غير نحو
حيض كنقاس وذلك كرض وجنون
ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم
كاعتكاف وأحرام فرضين لامتناع
الوطه معه بما منع من قبلها ونستأنف
المدة بزوال القاطع ولا تبنى على ما مضى

تخليها ووطئها في الاقل والماتع من قبله في الثانية ولعدم خلو المدة عن الحيض غالباً في الثالثة وألحق به النفاس لمشاركتها في أكثر الاحكام اه شرح المنهج وقوله لا تنفاه التوالى هذا التعليل لا يوجد فيما اطر الماتع بعد المدة وقوله اما غير الماتع كصوم نفل لعل مثله كل ما يجوز له أن يطأ فيه وقوله يمكن من تخليها أي اخراجها من الصوم بسبب ابطاله بنحو الوطء فقوله ووطئها من عطف السبب على السبب وبعبارة م ر ولانه يمكن من وطئها مع صوم النفل (قوله فهو مخالف) أي لانه مخالف الخ (قوله لا يقرب امرأته) بفتح الراء قال تعالى ولا تقربوهن (قوله لان اليمين ساقطة عنه) أي مرفوعة عنه أي يلغى الزمن المحلوف عليه (قوله بضرب المدة بنفسها) المراد بضربها بنفسها حسب انما من غير توقف على طلب ولا ضرب القاضي (قوله ولا تحتاج الى ضرب القاضي) بخلاف العنة لانما يجتهد فيها (قوله حسب المدة) أي عليه وان لم تشعر بحلفه (قوله من غير مانع بالزوجة) أما اذا كان بها مانع فلا تطالبه (قوله بخير) أي بخير القاضي بطليها أو تخيرها في ذلك القاضي لها في ذلك (قوله بين الفينة) بفتح الفاء وكسر هاء الم د م ر (قوله بأن يوجب المولى حشنته أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة) أي مع زوال بكاره بكر ولو غوراء وان حرم الوطء أو كان بعلها فقط بخلافه في دبر فلا تحصل به فينة لكن تحصل به اليمين وتقطع المطالبة لحشنته فان أريد عدم حصول القينة به مع بقاء المطالبة تعين تصويره بما اذا حلف لا يطؤها في قبلها أو بما اذا حلف ولم يقيد بكته فعلمه ناسيا لليمين أو مكرها فلا تنحل به اه ش م ر (قوله بقبول) خرج القينة في الدبر وحاصله انه ان حلف لا يطأ في القبل فوطئ في الدبر فلا يقال له فينة ولا يحنت ولا تنحل اليمين ولا تسقط المطالبة وان حلف لا يطؤها وأطلق فوطئ في الدبر حنت ولزمت الكفارة وسقطت المطالبة وانحلت اليمين لكن لم تحصل القينة ويرتب على عدم حصولها الايمان والتعاليق وأما اذا ووطئ في القبل عامدا على ما احتار اخذ وانحلت اليمين وسقطت المطالبة وحصلت القينة فان كان ناسيا لليمين لم تنحل اليمين ولم يحنت ولا يلزمه كفارة وسقطت المطالبة وحصلت القينة (قوله لانه من فاء اذا رجع) فقد رجع للوطء بعد أن حرمه على نفسه (قوله والتكفير) أي مع التكفير فهو بالنصب مفعول معه لان جرهم أنهم من الخيرية (قوله أو الطلاق) كذا في بعض النسخ وفي بعضها والطلاق بغير اثبات ألف قبل الواو وهي الاولى بل الصواب لان بين انما تضاف لتعدد (قوله للمحلف عليه) الاولى ان يقول عليها وقد يقال ان الضمير راجع لآل في قوله للمحلف فالتذكير باعتبار لفظ آل وفي نسخة عليها (قوله كيفية المطالبة) ظاهره انه بيان لكيفية المطالبة على طريقة المتن وليس كذلك لان الذي في المتن التحسير لا الترتيب الا أن يقال هذا بيان للمطالبة على الضعيف القائل بالترتيب المقابل للمتن والمعتمد اقتضاء المتن من أنها تتردد الطلب بينهما والآية المذكورة ليست نصا في الترتيب ومن ثم قال الشارح بعدية الظاهر النص (قوله لتعبد الضرر) أي كالاعصار بالنفقة وهذا بخلافه في العنة والعيب والاعصار بالمهر لانه خصلة واحدة (قوله وما ذكره من الترتيب الخ) المعتمد الترتيب ويرتب على القولين أنها اذا رتب فطالبته بالقينة وحدها ثم طالبته بالطلاق وحده فامتنع فطلق عليه الحاصصكم فانه لا يقع عليه الطلاق على المعتمد

(تنبيه) ما ذكره المصنف من توقف التأجيل على سؤالها ممنوع فهو مخالف لقول الامام الشافعي والاصحاب فقد قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه في الاثم كفاي المطلب مانعه ومن حلف لا يقرب امرأته أكثر من أربعة أشهر فقد كره امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه فقد خرج من حكم الایلاء لان اليمين ساقطة عنه انتهى فلو كان التأجيل متوقفا على طلبها لما حبت المدة وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حلفها في الطلب وتركه قصد اثم لم تعلم حتى انقضت المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن العظيم حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب أو آلى وهو غائب حبت المدة (ثم) اذا مضت المدة ولم يطأ من غير مانع بالزوجة (بخير) المولى بطليها (بين الفينة) بأن يوجب المولى حشنته أو قدرها من مقطوعها بقبول المرأة وسعى الوطء فينة لانه من فاء اذا رجع (والتكفير) لليمين ان كان حلفه بالله تعالى على ترك وطئها (أو الطلاق) للمحلف عليه *(تنبيه)* كيفية المطالبة انها تطالبه أولا بالقينة التي امتنع منها فان لم يفيطأ به بطلاق لقوله تعالى فان فاء فان الله غفور رحيم وان عزموا الطلاق فان الله سميع عليم ولو تركت حقها كان لها المطالبة بعد ذلك لتعدد الضرر وليس لسيد الامة مطالبته لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا يطالب وليها لذلك وما ذكره من الترتيب بين مطالبته بالقينة والطلاق هو ما ذكره الرافي رحمه الله تعالى

لانه لا يلزم من امتناعه من الطلاق امتناعه من القسمة بخلاف ما اذا ردت بينهما فامتنع فانه
يقتضي طلاق القاضى عليه لامتناعه حينئذ منهما كما قرره شيخنا الحنفى (قوله تعالى ظاهر
النص) اوجب بأن ما فى الآية انما هو التعبير بالواو وهى لا تميز بينهما فالاعتقاد انهما ترد
الطلب (قوله ترد الطلب) قال بعضهم وما أدري ما يترتب على الخلاف الا أن يقال اذا
قلنا بالتردد فطلق الحاكم لا يقع أى حينئذ يمنع منهما ما قل قل لانه الا أن غير مجتمع من
القسمة (قوله فان كان المانع الخ) محترز قول من غير مجتمع بالزوجة فكانه قال أما المانع
بالزوج فلا يمنع من التخيير (قوله طبعى) ان كان نسبة الى الطبع فبفتح الطاء وسكون الباء
وان كان الى الطبيعة فالقياس فتح الطاء والباء شورى لان القياس فى النسبة الى الطبيعة فعلى
قال ابن مالك وفى فاعلى فى فعله التزم (قوله بأن يقول الخ) تصوير القسمة باللسان لا بالمطالبة
والوعد المذكور فى ذلك كاف وبسن أن يزيد الزوج على ذلك ونهت على ما فعلت اه حرف
وبحقيق هنا هذا البيت

قد صرحت عندنا بكونها بمنزلة • ان فاعله السق اعنته المواعيد

(قوله ثم ان لم يف) هذا على طريقته اه قبل والقياس رحمه الله لانه من فاعله فى فاعله
همزة ويمكن تعميمه بأنه ممكن أو لا قبل دخول الجازم تحقيقا ثم حذف الباء وصار بشى بهمزة
ساكنة أبليت بالسكونها بعد كسرة ثم أدخل الجازم ونزلت الباء العارضة منزلة الأصلية
فحذفت الجازم اه ع ش على م ر (قوله طالبت بطلاق) أى وان أسكنت حقه
بالقسط على المعتدالم تنقض المنة ولو اعترفت بالوطء سقط حقه ولا ترجع الى المطالبة وبعبارة
م ر فلها المطالبة عالم ته مدة المين لتجبد الضرر هنا كالأصاير بالنتيجة بخلافه فى السنة
والعيب والأصاير بالمهر لا بخلاف واحدة اه بحروقه (قوله فان عصى بوطء) بأن كان
عاصدا عالم مختارا وتلزمه الكفارة لمنتهى الابان استدخلت ذكره أو كان ناسيا أو بهيخلا
أو مكرها أو مجنونا سقطت مطالبته ولا كفارة عليه لعدم حشوه ولا ينحل عينه قبل وقوله
ولا ينحل عينه أى وان سقط حقه من المطالبة وارتفع الإبلاط لوصولها الى حقه وان دفاع
ضروها سم (قوله طلق عليه الحاكم) أى ولو طلاقا رجعا ولو طلق عليه القاضى ثم راجع
عاد الإبلاء ان بقى مئة واستمرت المنة من الرجعة لان حكم الإبلاء لا يرتفع إلا بالطلاق
البائن كما سبأ فى ذكره فى الروضة وغيرها اه م ر قال العناى واذا طلق القاضى
فى مدة الامهال وبأن أن المولى وطى قبل تطليقه لم يقع طلاقه ولو وقع طلاق القاضى والمولى معا
نقض طلاق المولى جرما وكذا القاضى فى الأصح بخلاف ما لو باع الحاكم ما لا غائب واتفق أن
الغائب باعه فى ذلك الوقت فانه يقدم على بيع الحاكم لان بيع المالك أقوى ولم يقل بوقوع بيع
الحاكم أيضا كما هنا لانه لا يمكن وقوع البيع من اثنين بخلاف الطلاق (قوله طلقه) أى
وان بانته منه لعدم دخول أو استيفاء ثلاث زبدي وإذا أكره الحاكم على الطلاق فطلق مكرها
وقع لانه مكره بحق اه حرف وبعبارة قل على الجلال قوله طلقه أى رجعة أو بآية فان زاد
عليها الفا الزائد ولو طلق المولى ولو باع طلاقا القاضى معه أو بعده وقع ما أوقعه أيضا المولى
بخلاف عكسه بأن طلق القاضى بعد طلاق المولى ولو بالتبعية لم يقع طلاق القاضى وكذا لو طلق

تعالى ظاهر النص وان كان قضية كلام
التمهيد بالزوج وهو طبعى ككسر
المانع بالزوج وهو طبعى ككسر
قسطاله بالقسمة باللسان بأن يقول اذا
قد رتقت ثم ان لم يف طالبت بطلاق
أو شرعى كاحرام وصوم واجب قسطاله
بالطلاق لانه الذى يمكنه طهارة الوطء
فان عصى بوطء لم يطالب لا بخلاف المين
(فان امتنع) منها أى القسمة والطلاق
(طلق عليه الحاكم) طلقه نيابة عنه

موسى بن جعفر

لأنه لا سبيل إلى دوام اضرارها ولا
اجبار على السبب لأنها لا تدخل تحت
الاجبار والطلاق يقبل النيابة قناب
الحاكم عنه عند الامتناع فيقول
أوقعت على فلانة عن فلان طلاقاً كما سكي
عن الاملاء أو حكمت عليه في زوجته
بطاقة * (تنبيه) * يشترط حضوره
ليثبت امتناعه كالعضل إلا أن تعذر
ولا يشترط للطلاق حضوره عنده ولا
يتعد طلاق القاضي في مدة امهاله
ولا بعد وطلته أو طلاقه وان طلقا معا
وقع الطلاقان وان طلق القاضي مع
القبة لم يقع الطلاق لأنها المقصودة
وان طلق الزوج به طلاق القاضي
وقع الطلاق ان كان طلاقاً تاماً
رجعياً * (تنبيه) * لو اختلف
الزوجان في الایلاء أو في انقضاء مدته
بأن ادعته عليه فأنكر صدق بيمينه
لأن الأصل عدمه ولو اعترف بالوطء
بعد المدة وأنكر سقط حقها من الطلب
علا باعترافها ولم يقبل رجوعها عنه
لاعترافها بوصول حقها اليها ولو كرر
عين الایلاء مرتين فأكثر وأراد بغير
الاولى التأكيدها ولو تعدد المجلس
وطال النصل صدق بيمينه كتنظيمه في
تعليق الطلاق وفرق بينهما وبين تعبير
الطلاق بأن التخيير انشاء وإيقاع
والایلاء والتعليق متعلقان بأمر
مستقبل فالتأكيدهما أليق أو أراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق
ولم يرد تأكيدها ولا استئنافاً فواحدة
ان اتحد المجلس جلا على التأكيده
والاعتدات لبعده التأكيده مع
اختلاف المجلس

بعد وطلته ولو طلق الحاكم مع وطلته فقياس ما زمن وقوع طلاقهما معا ان يقع هنا والوجه
عدم الوقوع تبعاً للخطيب لتلازم خروج الوطء عن الحل إلى الحرمة على أن في وقوع
طلاقهما اذا طلقا معا نظر اذ طلاق القاضي انما يقع مع الامتناع ومع طلاق المؤلى لا امتناع
اه (قوله الا ان تعذر) أي حضوره وعبارة مد قوله الا ان تعذر أي بغيره أو توار
أو تعذر أي تكبر فان التكبر هو الذي أخرج ابليس من الجنة فانها دار التواضع والتذل
والخضوع ودار البقاء وليس العيان سبباً في خروجه منها فانه لو تاب لتب عليه قال تعالى فما
يكون لك أن تكبر فيها يضاهي (قوله ولا يشترط للطلاق حضوره) أي بعد ثبوت امتناعه أو
تعذر حضوره وعبارة الشورى ويشترط في تطلقه عنه حضوره لثبت امتناعه الا ان تعذر
بخصوصية أو توار (قوله في مدة امهاله) لانه يجهل اذا استهل يوماً أقل ليني فيه كما في شرح
المنهج (قوله ان كان طلاق القاضي رجعياً) بخلاف ما اذا كان بائناً لكونه قبل الدخول
أو بعد طلقين فاندفع ما يقال ان القاضي لا يطلق الا طلاقاً فكيف يكون طلاقاً بائناً (قوله
صدق بيمينه) ولم تصدق وهي نيباً وبكر غوراء وهذا مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي
الوطء وقد نظم بعضهم هذه القاعدة وما استثنى منها فقال

القول قول واطئ في ستة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الحلف في التحليل والتبوية * والوطء مع فرع أي وعنه
ومثل ذا الایلاء والتعليق * بطلقة لسنة تحقيق

اه فدعى الوطء في التحليل منها أو من المحلل مصدق وفي العنة والایلاء يصدق اذا ادعى الوطء
وأنكرت ولو قال لظاهر أنت طالق لسنة فقال وطئت في هذا الطهر فلا طلاقاً لافقالت
لم تنافوا وقع ما لصدق لاصل بقاء العصمة ولو شرطت بكارتها فوجدت نيباً فقالت اقتضى
وأنكر صدق لدفع الفسخ وهو دفع كمال المهر وعبارة الروض لو شرطت البكارة في الزوجة
فوجدت نيباً وادعت ذهابها عنده فأنكر صدقت بيمينها دفع الفسخ أو ادعت انقضائه
فأنكر فالقول قوله بيمينه تشطير المهر ان كان شرطه أكثر من مهر نيب والقول قولها بيمينها دفع
الفسخ وعبارة قل قوله صدق بيمينه على خلاف قاعدة تصديق مدعى النفي نظراً لبقاء العقد
اه (قوله لان الأصل عدمه) هذا ظاهر في اختلافهما في الایلاء لافي انقضائه اذ هما
متفقان على الایلاء وحينئذ ليس الأصل عدمه وانما علة تصديقه أن الأصل عدم استحقاق
الزوجة الطلب بما ذكر ويمكن حل قول الشارح مدته على المدة المضروبة وهي أربعة أشهر رأى
فانها لا تطالبه الا به لانقضائه وعبارة بعضهم قوله لان الأصل عدمه أي المذكور من الایلاء
في الاول والانقضائه في الثاني فسقط ما قبل هذا ظاهر في الاولى أما في الثانية فهما متفقان على
الایلاء فليس الأصل عدمه (قوله بعد المدة) أي مدة الامهال (قوله وبين تعبير الطلاق)
أي فيما اذا تعدد المجلس فانه لا يقبل فيه التأكيده (قوله ان اتحد المجلس) ظاهره وان طال
وهو كذلك اه ح ف (قوله والاعتدات) ويكفيه لانه لا يخللها وطء واحدة ويتخلص بالطلاق
عن الايمان كلها وكذا يكفيه كفارة واحدة شرح الروض

* (فصل في الطهار)

* (فصل في الطهار)

مصدر ظاهر من امر أنه كقاتل قتالا واعلم أن فيه شبهة بالطلاق من حيث ما يوجب من التحريم
 وشبهة بالإيمان من حيث إيجاب الكفارة والمغلب فيه معنى اليقين وقيل معنى الطلاق وذكره
 المصنف عقب الإيلاء لمناسسته في أن كلا حرام وكلا منهما كان طلاقا في الجاهلية وكلاهما
 يصح من الرجعية (قوله من الظاهر) أي المقابل للبطن ويطلق الظاهر على العلق وقوله
 تعالى فما استطاعوا أن يظهره أي يعاوه كأنه يقول علوي على ظهره كعلوي على ظهر أمتي
 (قوله لأن صورة الخ) يصح أن يكون تعليلا لا خذ من الظاهر والاولى جعله تعليلا للمعنى
 الشرعي لا لشيء من أسمائه ظاهرا أي وسمى ظاهرا لأن الخ وقوله لأن صورة أي صيغته
 وقوله الأصلية أي المتعارفة عند الجاهلية (قوله ونحوها) أي المظاهرون وهذا يصح أن
 يكون تعليلا ثانيا لا خذ من الظاهر فكله قال وإنما أخذ من الظاهر لأن صورة الخ ولأن الظاهر
 موضع الركوب أي والمرأة من ركوب الزوج أي وقت الجماع ففي قول المظاهر أنت على
 كظهر أمتي كناية تلويحية لانه يتقل من الظاهر إلى الركوب ومن الركوب إلى المرأة لأنها
 من ركوب الزوج فكان المظاهر يقول أنت على محزمة لا تركين كما لا تركب الأم شهاب (قوله
 موضع الركوب) أي في الجملة كركوب الدواب لأن موضع الركوب من المرأة بطنها
 لا ظهرها وقد تركب المرأة من ظهرها وبأنها في أهل المعهود وهو القبل لكنهم لم يظروا
 للصورة النادرة وعبارة مد لانه موضع الركوب أي في حد ذاته يقطع الطعن عن خصوص
 الآدمية وذكر الظاهر كناية عن البطن الذي هو عمود فان ذكره يقارب ذكر الفرج اه يضاهي
 وتسمية الظاهر عمود البطن لأن به قوامها وعليه اعتمادها كما تعتمد الخيمة على عمودها وقوله الذي
 صفة البطن وضمير هو للظاهر وضمير عمود البطن وقوله فان ذكره الخ تعليل للكناية وتوجيه
 لاختيارها بأنهم يستقبحون ذكر الفرج وما يقرب منه في الأم وما يشبهها اه (قوله وكان
 طلاقا في الجاهلية) بل وفي أول الإسلام أيضا والمراد أنه كان طلاقا ثانيا لا رجعة فيه اه
 فكان يقع به طلاقه وتصور المرأة حراما مؤبدا لا تحل له ولا يعقد نكاح لان القصة التي هي
 سبب في نزول قوله تعالى قد سمع الله مقتضى أنه كان طلاقا لا حل بعده لا رجعة ولا يعقد
 لأن المرأة لما ماتت صلى الله عليه وسلم وأخبرته بأن زوجها ظاهر منها فقال حرمت عليه
 فأظهرت ضرورتها بأن معها من زوجها أولادا صفارا ان فحتم إلى نفسها باعوا وان
 ردتهم إلى أبيهم ضاعوا لانه كان قد عصى وكبر وليس عنده من يقوم بأمرهم وجاء زوجها
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقادفهم يرشدهم إلى ما يكون سببا في عودها إلى زوجها
 بل قال لها حرمت عليه فقالت ما طلقني فقال حرمت عليه فأعقت لصغيرا ولادها وشكت
 إلى الله ففزلت هذه الأربع آيات فلو كان رجعا لا يرشد إلى الرجعة أو ما نأخذ له بعقد لأمه
 يعيد نكاحه فتوقفه صلى الله عليه وسلم واستأذنه للرجوع دليل على أنه كان طلاقا لا حل بعده
 لا رجعة ولا يعقد عش على مر واسم المرأة المذكورة مخولة بنت ثعلبة ويقال لها أخويلة
 بالتصغير ويقال اسمها جيلة وزوجها أوس بن الصامت الأنصاري الخزرجي البصري شهد
 المشاهدات أيام عثمان رضي الله عنه وله خير وثمانون سنة زفافا على المواهب وقدرى
 أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مربيها في خلاته وهو على حمار والناس معه فاستوقفته زمنا

هو لغة مأخوذ من الظاهر لأن صورته
 الأصلية أن يقول للزوجة أنت على
 كظهر أمتي ونحو الظاهر دون غيره
 لانه موضع الركوب والمرأة من ركوب
 الزوج وكان طلاقا في الجاهلية
 كالإيلاء فغير الشرع حكمه إلى
 تجريدها بعد العود لزوم الكفارة
 كما سياتي

طويلا ووعظته وقالت يا عمر قد كنت تدعى عمرا ثم قيل لك عمر ثم قيل لك أمير المؤمنين فأتى الله
 يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحساب خاف العذاب وهو واقف بجمع
 كلامها فقيل لها يا أمير المؤمنين أنتف لهذه العجوز هذا الموقف فقال والله لو جيتني من أول
 النهار إلى آخره لأزلت الصلاة المكتوبة أتدرون من هذه العجوز هي خولة بنت ثعلبة سمع
 الله تعالى قولها من فوق سبع سموات أيسع رب العالمين ولا يسمع عمر (فان قلت) ما الفرق
 بينه وبين كل كبيرة وبين أنت على حرام فانه مكروه وليس بحرام (قلت) قال في شرح الروض
 لأن الظاهر علق به الكفارة العظمى وانما علق بقوله أنت على حرام كفارة اليقين واليقين
 والحنث ليسا بمعزمين ولأن التحريم مع الزوجية قد يجمعان والتحريم الذي هو كهرم الآم
 مع الزوجة لا يجمعان كما في مد على التحريم (قوله وحقيقته الشرعية) أي وأما اللغوية
 فتقدم تعريفها في قوله لأن صورته الخ (قوله بحرمه) أي التي لم تكن حلاله قبل ولادته
 (قوله والذين يظهرون) أصله يظهرون (قوله وزورا) أي منحرفا عن الحق فان الزوجة
 لا تشبه الآم اه يضاهي فهذا يقتضي أنه من التكابر (قوله سورة المجادلة) بكسر الهمزة
 المرأة المجادلة وان كان المعروف الجاري على الآية فتح الهمزة كسر هاء كذا
 في حاشية ملا على قارى على الجلائن وضبط أيضا في الكشف بكسر الهمزة (قوله وهي
 نصف القرآن) في أم القرآن الياسع وخسون سورة ومنها إلى آخر سبع وخسون
 (قوله باعتبار الأجزاء) لأن منها إلى آخر ثلاثة أجزاء وقد أشار لهذا بعضهم بقوله

ما قول من فاق جمع الوري * ودون العلم بأفكاره
 في أي شيء نصفه عشره * ونصفه تسعة أعشاره

وهو القرآن لأن نصفه الأخير عدد عشره ونصفه الأعلى تسعة أعشاره (قوله أي مركبي)
 أي محل ركوبي على أنه بمعنى المكان أو قصر ركوبي على أنه بمعنى المصدر (قوله كانت
 أو رأسك أو يدك) أو شعره أو ظفره ونحو ذلك من الأعضاء الظاهرة بخلاف الباطنة كالكبد
 والقلب فلا يكون ذلك ظاهرا حل ونقل عن مر أنه كناية وعجالة البرماوى على المنهج
 فلا يكون ذكرها ظاهرا في المنسب والمشب به لانه لا يمكن التمتع بها حتى توصف بالحرمة وهذا هو
 المعتمد فحمل كلامه تشبيه الباطن بالباطن وبالظاهر وتشبيه الظاهر بالباطن فلا يكون ظاهرا
 في الصور الثلاث وخرج بالأعضاء الفضلات فلاظهارها مطلقا كاللبن والمخى اه بالحرف
 (قوله أو يدك) وان لم يكن له يد فهو من التعبير ببعض عن الكل سم وبرماوى (قوله
 أو كناية) أي تحتاج إلى نية ونية الظاهر كما قال صاحب الشامل أن ينوى أنها كظفر
 أمه في التحريم (قوله ولو عبدا) وان لم يتصور منه التكفير بالاعتاق لا مكان تكفيره
 بالصوم وجملة التعميمات خمس (قوله أو كافرا) أي خلافا للحنفية برماوى (قوله
 أو مجبوبا) ومثله المسوح والفرق بينه وبين الإيلا حيث لا يصح منه لأن المقصود ثم الجماع
 لانه لا ان المراد هنا ما يشمل التمتع حل (قوله أو سكرانا) أي متغذيا لانه المراد عند الإطلاق
 وهو في كلامه مصروف لغة أسدية وقيس عليها ما وقع للشارح في غير هذا الموضع أيضا قال
 ابن مالك في الكافية

وحقيقته الشرعية تشبيه الزوج
 زوجته في الحرمة بحرمه كما يؤخذ
 مما سألني والاصل فيه قبل الإجماع آية
 والذين يظهرون من نسائهم وهو من
 التكابر قال الله تعالى وانهم ليقولون
 منكبر من القول وزورا * (قائدة) *
 سورة المجادلة في كل آية منها اسم الله
 تعالى مرة أو مرتين أو ثلاثا فليس
 في القرآن سورة تشابهها وهي نصف
 القرآن عددا وعشر باعتبار الأجزاء
 وأركان الظهار أربع صيغة ومظاهر
 ومظاهر منها وشبهه وكلها تؤخذ
 من قوله (والظهار أن يقول) أي
 وصيغته وهو الركن الأول أن يقول
 (الرجل) أي الزوج وهو الركن الثاني
 (لزوجته) أي المظاهر منها وهو الركن
 الثالث (أنت على) أو منى أو منى أو
 عندي (كظهر أي) أي مركبي منك
 حرام مركبي من أي وهذا هو المشبه
 به وهو الركن الرابع فقد حصل من
 كلام المتن جميع الأركان ولكن
 لها شروط فشرط في الصيغة لفظ يشعر
 بالظهار وفي معناه ما تر في الضمان
 وذلك ما دبريج كانت أو رأسك
 أو يدك ولو يدون على كظهر أي
 أو كدها أو كناية كانت كظفر أو كظفرها
 أو غيرها مما يذكرك للكرامة كراستها
 وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح
 طلاقه ولو عبدا أو كافرا أو خصباً أو
 مجبواً أو سكرانا

فلا يصح من غير زوج وان نكح من
ظاهر منها ولا من صبي ومجنون ومكره
وشرط في المظاهر منها كونها زوجة
ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو رتقاء
أو قرناء أو رجعية لأجنبية ولو مختلفة
أو أمة كالطلاق فلو قال لأجنبية ان
نكحتك فأنت علي كظهر أمي أو قال
السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
لم يصح وشرط في المنسب به كونه كل
أشئ محرم أو حر أو أشئ محرم بنسب أو
رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالا للزوج
كبنته وأخته من نسب ورضعة أو به
أو أمته وزوجة أبيه التي نكحها قبل
ولادته أو معها فيما يظهر بخلاف غير
الاشئ من ذكر وخشي لانه ليس محل
التمتع وبخلاف من كانت حلاله كزوجة
ابنه وبخلاف أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم لان تحريرهن ليس للمحرمة
بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وأما أخته
من الرضاع فان كانت ولادتها قبل
ارضاعه فلا يصح التشبيه بها وان كانت
بعده صح وكذا ان كانت معه فيما يظهر
* (نبه) * يصح تأقيت الظهار كانت
علي كظهر أمي يوما تغلبا لليمين فلو قال
أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر كان
ظهارا مؤقتا وبلاء لا امتناعه من
وطئها فوق أربعة أشهر ويصح تعليقه
لانه يتعلق به التحريم فأشبهه الطلاق
فلو قال ان ظاهرت من ضرتك فأنت
علي كظهر أمي فظاهر منها فظاهر
منهما مما لا يجتضي التحيز والتعليق
(فاذا قال المظاهر) ذلك ولم يتبعه
بالطلاق بأن يسكه بعد ظهاره زمن
إمكان فرقة ولم يفعل

وباب سكران لدى بني أمد * مصروق اذ بالنا عنهم اطرود
ووجد في بعض النسخ يمنع من الصرف (قوله فلا يصح من غير زوج) ولا من الزوجة في قولها
لزوجها أنت علي كظهر أمي وأنا عليك كظهر أمك أو قال السيد لأمته أنت علي كظهر أمي
فلا يصح ظهارهم شرح الروض (قوله ومجنون) الا ان علق بصفة ووجدت في حال جنونه
حل (قوله كونها زوجة) قد يقال هو معلوم مما قبله وهو زوج وقد يقال أني به ليرتب عليه
قوله ولو أمة حل (قوله أو صغيرة) وان لم ينطق (قوله لأجنبية) عطف على قوله زوجة
(قوله ولو مختلفة) غاية وقوله أمة أي ملكا (قوله كالطلاق) أي في عدم صحته من
الأجنبية والمختلفة وأمته (قوله لم تكن حلالا للزوج) أي لم يسبق لها قبل صيرورتها محرما
حالة حل أي حالة تحمل لغيرها بعد ولادته (قوله ورضعة أي به) خرج مرضعة المظاهر
فانه طرأت تحريرا بعد ولادته فلا يكون التشبيه بظاهرها (قوله قبل ولادته) قيد به ليلان قوله
لم تكن حلالا للزوج (قوله من ذكر) بأن كان أخاه (قوله كزوجة ابنه) أي وأم زوجته
وبنتها لان تحرير من ذكر طارئ وبعبارة مد على التحرير وزوجة ابنه بالنون بعد الموحدة
وكذا زوجة أبيه التي نكحها بعد ولادته كما علم فلو قال لها أنت علي كظهر أمي فان كان
أبوها تزوجها قبل وجوده أو معه صار مظاهرا أو بعده لم يصير مظاهرا ووطئ النسبة كالنكاح
فوطئ أبا به بشبهة كزوجته وكذا الوطئ بالملك ومثله يجري في زوجة الابن أيضا (قوله
وبخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم) محترز قوله محرم وبقيته الاتباء كذلك (قوله
فلا يصح التشبيه بها) لانها كانت حلاله قبل ارضاعه أي فلا يكون ظهارا (قوله
وان كانت بعده) أي الرضاع (قوله وكذا ان كانت معه) بأن انفصلت مع آخر رضعته
التماسة تغلبا لحجاب التحريم لانها لم تكن حلاله أصلا (قوله تغلبا لليمين) أي على الطلاق
لانه يشبه كلاما من اليمين والطلاق كما استنبه عليه ومثل الزمان المكان كما قال شيخنا في شرحه
كانت علي كظهر أمي في البيت فيحرم التمتع بها في ذلك البيت دون غيره حل قال شيخنا
وحاصله أن الظهار يشبه اليمين من حيث الكفارة والطلاق من حيث التحريم فأحتمله
التأقيت بناء على تغليب شبهة اليمين لا بالطلاق اذ لا يصح تأقيته فلا يقال أنت طالق شهر أمثلا
(قوله كان ظهارا مؤقتا أو ببلاء) أي فتجوز عليه أحكامهما فتصبر المرأة عليه أربعة أشهر
ثم تطالبه بالفدية أو الطلاق فان وطئ انحل حكم البلاء وصار عاثا في الظهار فلا يعمل به
وطئها نائبا حتى يكفر أو تفرغ المدة وهل يلزمه كفارة للبلاء أولا وحاصله أنه ان حلف بالله
كان قال والله أنت علي كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارة أخرى للبلاء وان قال أنت
كظهر أمي خمسة أشهر لم يلزمه البلاء كفارة وان جرت عليه أحكام البلاء من ضرب المدة الخ
(قوله ولم يتبعه بالطلاق) أي مثلا اذ مثل الطلاق فرقة بغير ذلك (قوله بأن يسكه) أي
من غير طلاق (قوله زمن إمكان فرقة) أي شرعا فلا يعود في شح حائض الأبعد انقطاع
دمها لان الإكراه الشرعي كالحيض شرح م (قوله ولم يفعل) ليس بقيد لانه متى أمسكها
زمنابع الفرقة صار عاثا سواء فعل بعد ذلك أو لا فكان الأولى حذفه وبعبارة بعضهم قوله
ولم يفعل أي في زمن الإمساك ويكون عطف تفسير لانه معنى الإمساك أما الفعل بعد الإمساك

فلا يفسد شيئا (قوله صار عائدا) وان طلقها بعد ذلك قال الدمياطي في شرحه والعود
هو أن يمكها في النكاح زما يمكنه أن يطلقها فيه فينتجب الكفارة لكن لو كانت زوجته
أمة فظاهر منها ثم اشتراها ثم جامع فاته لا كفارة عليه على الصحيح وقوله ثم اشتراها الخ الذي
في تحرير شيخ الاسلام خلافه وعبارته ولو طلق زوجته ثلاثا وظاهر منها ولا عنها ثم ملكها
بأن كانت أمة لم يبطأ حاجتي قتل في الأولى ويكفر في الثانية وأما الثالثة فلا يبطأها أصلا
لانها حرمت عليه أبدا اه وصوري الوسيط الطلاق الواقع عقب الظهار بأن يقول أنت
على كطهر أمتي أنت طالق شرح م ر وقال م د فالعود أن يسكت عن طلاقها بقدر نطقه
بأن طالق ولو جاهلا أو ناسيا وهل المراد بإمكان فراقها منه باعتبار نطقه ويختلف باختلاف
حاله بسرعة النطق وبهتة أن كان عنده نقر في الكلام أو المراد بإمكان اعتبار غالب الناس
الظاهر الأول ببليل انه لو حصل له عارض منعه من النطق كما لم يكن عائدا اه (قوله هذا
في الظهار المؤبد والمطلق) احتراز عن الموقت لما يتي أن العود فيه بالوطء في المدة
لا بما ساء كما بعد الظهار زمن إمكان الفرقة (قوله بالوطء) لكن يجب المبادرة الى التزع
لحرمة الوطء قبل التكفير وانقضاء المدة كما يأتي واستمرار الوطء اه سم وقوله واستمرار
الوطء وطء يشيد أن المراد بوجوب التزع عدم الاستمرار واستمراره هذا بما مر حوايه
في الايمان من أن استمرار الوطء لا يثبت به كن حلف لا يبطأ وهو مجامع واستمر وقالوا استمرار
الوطء لا يسمى وطأ وبما مر بقوله ان وطئت وطأ بما حلفت لم يحرموا عليه الاستدامة وقالوا
انها لا تسمى وطأ وقد يقال بسقوط هذا الاشكال من أصله اذ من الواضح أن يفرق بين ما يسمى
وطأ وما له حكم الوطء والاستدامة من الثاني بدليل تعبيرهم بأنها لا تسمى وطأ وقولهم
استدامة الوطء وطء أي حكم بدليل انهم لم يقولوا يسمى وطأ ولما كان المذكور في لفظ الحالف
أو المعلق لفظ الوطء حصل على ما يسماه لا يشمل الاستدامة ولما لم يذكر المظاهر حصل على
الأعم وأيضا يقال هنا أن المظاهر ممنوع من المباشرة بعد العود وبتغيير الحنفية حصل العود
والاستدامة لا تنص عن المباشرة ان لم تكن أغلظ منها فتأمل ذلك وعرض عليه فانه من أسرار
ينوع الكلام ومما عرفت عليه الافهام اه قل على الجلال (قوله واستثنى من كلامه) أي
من كونه يصير عائدا بالامساك وقد يقال عند قصد التأكد تصير الكلمات ككلمة واحدة
ثم رأيت فحوى في م ر (قوله وقصده التأكد) أي وكذا لو أطلق فان قصد الاستئناف
تعدد الظهار فتعدد الكفارة تعتده وصار عائدا بالمستأنف شرح المنهج بالمعنى (قوله
بالاتيان) المناسب من الاتيان (قوله وما تقدم الخ) ظاهره أنه تفيد أنه فيقتضي أنه
غيره مع أنه منه لأن قوله اذا لم يتصل بالظهار فرقة هو عين قول المتن ولم يتبعه بالطلاق ويجاب
بأن هذا أعم من كلام المتن لأن الفرقة أعم من الطلاق وكان الأولى من ذلك أن يقول عقب
المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها (قوله بما ذكر) أي بهدم اتباعه بالطلاق (قوله محله
الخ) فيه أنه لا امساك في صورة الفرقة بأنواعها وكذا في صور تعدد الفرقة كان حصل
جنون اه شيخنا (قوله فلو اتصلت بالظهار فرقة الخ) هو مفهوم قوله قبل ما لم يتصل بالظهار
فرقة ومفهوم قول المتن ما لم يتبعه بالطلاق لكنه أعم من مفهوم المتن (قوله أو نسخ نكاح) فيه

(صار عائدا) لأن تشبيها بالامتناع مثلا
يقضي أن لا يمكها من زوجة فان أمكها
زوجته بعد عاذا قال لأن العود لقول
مخالفة يقال قال فلان قولاً ثم عاد له
وعاد فيه أي خالفه ونقضه وهو قريب
من قوله عاد في هبته (تنبيه) وهذا
في الظهار المؤبد أو المطلق وفي غير
الرجعة لانه في الظهار الموقت انما يصير
عائدا بالوطء في المدة كما سياتي
لا بالامساك والعود في الرجعة انما
هو بالرجعة واستثنى من كلامه
ما اذا كثر لفظ الظهار وقصده
التأكد فانه ليس يعود على الأصح مع
التأكد بالاتيان بل لفظ الطلاق يدل
عنه بالتأكد وما تقدم من حصول العود
بما ذكر محله اذا لم يتصل بالظهار فرقة
بسبب من أسبابها فلو اتصلت بالظهار
فرقة بموت منهما أو من أحدهما
أو نسخ نكاح بسببه أو بسببها أو
بأنسخ كزدة قبل الدخول

أو فرقة بسبب طلاق بائن أو رجعي
ولم يرجع أو جن الزوج عقب ظهاره
فلا عود ولوراجع من طلقها عتب
ظهاره أو ارتد بعد دخول متصلا ثم أسلم
بعد رده في العدة صار عائدا بالرجعة
وان لم يسكنها عقب الرجعة بل طلقها
لا الاسلام بل هو عائدا بعده ان مضى
بعد الاسلام زمن يسع الفرقة والفرق
ان مقصود الرجعة الاستباحة ومقصود
الاسلام الرجوع الى الدين الحق
فلا يحصل به امساك وانما يحصل بعد
(و) اذا صار عائدا (لزمه الكفارة)
لقوله تعالى والذين يظہرون من
نسائهم ثم يعودون لما قالوا الآيات وهل
وجب الكفارة بالظهار والعود
او بالظهار والعود شرط أو بالعود
فقط لانه الجزء الاخير أوجه ذكرها
في أصل الروضة بلا ترجيح والاول هو
ظاهر الآية الموافق لترجيحهم ان
كفارة اليمين يجب باليمين والحنث جميعا
ولا تسقط الكفارة بعد العود بفرقة
لن ظاهر منها بطلاق أو غيره لاستقرارها
بالامساك ولو قل لزواجه الأربع أتت
على كظهر أمتي فظاهر منهن فان
أمسكن زمن يسع طلاقهن فعائد
منهن فيلزمه أربع كفارات فان ظاهر
منهن بأربع كلمات صار عائدا من كل
واحدة من الثلاث الأولى ولزمه ثلاث
كفارات وأما الرابعة فان فارقه عتب
ظهارها فلا كفارة عليه فيها ولا عليه
كفارة (والكفارة) بأخوذة من الكفر
وهو السر لسرها الذنب تحقيقا من
الله تعالى وسمى الزنا كفرا لانه يستر

أن الفسخ لا يتغير من الرقع للقاضي وزمن الرقع يحصل به الامساك وصورة بعضهم بماذا
كأن بين يدي القاضي أو بما اذا فقد القاضي والمحكم واستقلا بالفسخ اه شيخنا (قوله بسبب
طلاق الخ) هذه هي مفهوم المتن في الحقيقة وصرح بها زيادة ايضاح أو ليسين يكون
الطلاق شاملا للبائن والرجعي هذا وفيه أن الفرض أنه لم يتبعه بالطلاق فالاول عدم ذكر
الطلاق هنا لانه مع اوم من كلام المصنف انه اذا اتبعه بالطلاق لا يصير عائدا وبعبارة المنهج
فلو اتصل به أي بظهاره جنونه أو فرقة فلا عود اه وجعل الشارح الفرقة شاملة لما ذكر هنا
لكن لم يعبر كالشارح بقوله وما تقدم الخ فلهذا ذكر الطلاق سري له من عبارة شراح المنهج
واعترض بعضهم قوله أو فرقة بأنه مكرر مع المتن ويمكن جملة على ما اذا علق الطلاق البائن
أو غيره على شيء كدخولها الدار أو دخوله ثم ظاهر فوجد الدخول عقب الظهار فهذا يكون
مغايرا لما سبق (قوله أو جن الزوج) كان الاولى أو جن الزوج عطف على فرقة أو بقول
فلو جن الخ (قوله متصلا) أي ارتداد امتصلا بالظهار وكانت الرقة قبل الدخول (قوله
في العدة) متعلق بأسلم (قوله صار عائدا بالرجعة) ولا يقال قد انفصل الظهار بالطلاق
لأنما قول محل انحلاله اذا دام عايه فان خالفه بالرجعة صار عائدا (قوله والفرق) أي بين
الرجعة والاسلام (قوله الاستباحة) أي استباحة الاستمتاع (قوله الرجوع الى الدين)
أي والحل تابع له (قوله وانما يحصل بعد) أي فالحل تابع له فيحصل عقبه ولا يحصل به
(قوله والاول هو ظاهر الآية) فان قلت هل لهذا الخلاف فائدة قلت نعم فقد قال ابن
الرفعة ينبغي أن لا يجزئ التكفير قبل العود ان قلنا الظهار شرط والعود سبب وعلى القول
بأنهما سببان لا يجوز تقديمهما على الظهار ويجوز على العود شورى وذكرنا في الايمان
ان تقديمهما على الحنث بالصوم لا يصح فيقول مثله هنا فتأمل (قوله لاستقرارها بالامساك)
أي أو نحوه وهو الوطء في الوقت (قوله فان أمسكن) هل يتعين في دفع الامساك
طلاقهن بكلمة واحدة أو يحصل بالشروع في طلاقهن ولو مع التريب ولا يكون بطلاق كل
واحدة بمسكال غير واحد شورى الظاهر الاول (قوله والكفارة) عدل عن التفسير الذي
هو الظاهر ايضا واشعارا بعدم اختصاص الكفارة بما ذكره هنا ليدخل نحو اليمين قل
(قوله مأخوذة من الكفر) هذا معناها لغة وأما معناها شرعا فهي مال أو صوم واجب
بسبب كلف أو قتل أو ظهار فانه الرجائي وقد يقال هذا التعريف شامل للقدية فالاولى
أن يفيد السبب بأن يقال هي مال أو صوم واجب بسبب من حلف أو قتل أو ظهار أو جماع نهار
رضان عمدا وحيت قد يخرج القدية وعمرها عيبا ليرفع قال هي حق واجب على الخائف
أو القاتل أو الظاهر بعد حشته أو عوده اه وهذا التعريف كذلك قبله لا اعتراض عليه
فتأمل وحيت القرية الصغيرة كفرا لأن بها يكفر الحق أي يستمر قلبه الجهل والخلل فيها
اه ح ف (قوله لسرها الذنب) فمات هذا ظاهرا فيمات ذنبه وأما كفارة الخطايا من
الذنب الذي نستره الآن يقال شأنها ذلك أو الغالب فيها ذلك والمراد بقوله لسرها الذنب
أي يحوى بناء على أنها جارية كعبود السهو ويجوز انظر الواقع في الصلاة فكما لم يوجد هو
ما رجحه ابن عبد السلام أو تحققة بناء على أنها زاجرة كالحدود لأن بسببها ينزجر الانسان

قوله في
الظهار

عن ارتكاب الموجب لها (قوله ومرتب في آخرها) بمعنى أنه لا يتقل قصوم الا اذا
عجز عن النصال الثلاث زيادي قال العلامة الشوكراني وما ينسب الكمال بن أبي شريف
رحمه الله تعالى

ظهارا وقتلا رتوا وتمتعاً * وصوما كما التحير في الصد والافى
وفي صلب بالله رتب وخيرن * فذلك سبع ان حطفت فبذا

فقوله في النظم وصوما المراد به كفارة الجماع في شهر رمضان وقوله رتب وخيرن لو قال خير
فرتب لكان أولى لانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء قتأمل (قوله القتل) قد علم عليه لكثرة
وقوعه ولان في دليله تقييد الرقبة بالمؤمنة وكسار الظهار بقسمة عليه في التقييد والمقيس
عليه مقدم على المقيس (قوله ونصاها ثلاثة) هذا كله في الحر الرشيد ومنه الذي فكفر
بالاعتاق والاطعام اصبحت مائة وأما الصوم فلا يصح منه لانه ليس من أهل التبة ولا يتأني
اطعامه مع قدرته على الصوم لانه يمكنه أن يسلم ويصوم فاما أن يترك الوطء واما أن يسلم
ويصوم ثم يوطء أما الرقيق فلا يكفر الا بالصوم لاعساره واپر السيد منه اذا أضعفه
عن الخدمة لتضرره بدوام التحريم والمبعض كالحرا في الاعتاق لانه ليس من أهل الولاء
وأما السفيه فبعض الاسوي أنه انما يكفر بالصوم أخذ من قواهم انه كالمعسر حتى لو حنت
في عيئه كفر بالصوم لكن رده البلقيني وقال المعتمد انه يكفر هنا بالمال كما في القتل لكن
الخارج له هو وابه والناوي هو السفيه وفرق بين هذا والايمن بفروق منها تكرار الايمان عادة
فلم يلزم من جعلها كلها كالمعسر جعلها في الظهار كالمعسر لانه محترم والمكفية مع منه عادة سم
مع تصرف وقوله ومنه الغنى فيكفر بالاعتاق الخ ويمكن ملكه رقية مؤمنة كل يسلم عبده
أو عبد مورثه فيملكه أو يقول المسلم أعتق عبدا عن كفاري فيعييه وهذه احدي الصور التي
يدخل فيها المسلم في ملك الكافر وقد جعلها بعضهم فقال

ومسلم يدخل ملك كافر * في الارث والرتيب ظاهر
اقالة وفليس وما وهب * أصل وما استعقب عتقا بسبب

وقوله وما استعقب الخ يدخل فيه ثلاث صور ملك الاصل والفرع ومن أقر بغيره والبيع
بشرط الاعتاق (قوله عتق رقية) بمعنى اعتاق رقية ولو منصوبة وآبقة ومرونة والراهن
موسر وبيانية ومقتضا قتلها في حراية وان كان الاعتاق في دفعين كان ملك معسر نصف عبد
فأعتقه عن كساره ثم ملك نصفه الاخرة أعتقه فان لم ينوها عند اعتاق باقية لم يجزه عنها اه
سم وكذا لو كانت الرقية ملفقة من شخصين بأن ملك نصي رقيقين وباقيهما أو باقي احدهما فقط
حرموا كل موسرا أو عسرا أما اذا كان بهما رقيقا فيفصل فان كان موسرا مع العتق
عن الكفارة لانه يسرى الى الباقي والا فلا (قوله مؤمنة) أي فلا تجزئ الكافرة ويغني
أخذها مذكور في المريض اذا شئ من الاجراء أنه لو أعتق كفرا تين اسلامه الاجراء ومثله
أيضا ما لو أعتق عبد مورثه ظان احياه فبان ميتا كما في ع ش على م ر والمراد بقوله مؤمنة أي
قبل العتق فلو طارن العتق الاسلام لم يجز واطلاق الرقية على الرقيق مجاز مرسل من اطلاق
الجزء واردة الكل والرقبة شامل للذكر والاني اتفاقا ونلتقي على المعتمد ومقابله عدم اجزاء

وتنقسم الكفارة الى نوعين شخصية
في أولها ومنية في آخرها وهي كفارة
الدين ومنية في كلها وهي كفارة
القتل والجماع في شهر رمضان والظهار
والكلام الآن في كفارة الظهار
ونصاها ثلاثة والرقبة المجزئة
للاية الكريمة والرقبة المجزئة
في الكفارة أربعة شروط الاول ما ذكره
منها شرطين الشرط الاول ما ذكره
بقوله (مؤمنة) ولو بالاسلام أحيد
الابوين

المختلئ لأن الخنوة عيب في المبيع اه (قوله أو الدار) صورته أن يجسد لقيطاني بلدة بها
مسلمون فيحكم عليه بالحرية ثم إذا ادعى شخص أنه رقيق وأقام بينة على رقه من غير تعرض
لأبويه بإسلام أو كفر فانه يصح أن يعتقد عن كفايته لانه مسلم تعالى الدار وإذا اشتراه أحد صح
أن يعتقد عن كفايته فان وجد التكفر بعد لموغه بين أنه كافر أصلي فلا يجزئ إذا كان أفاذه
شيخنا واعلم أن الشروط المعتبرة في الرقبة ستة الإيمان وعدم العيب وعدم العوض وكال
الرق في الاعتاق عن الكفارة وعدم استحقاق العتق والحرية في المقتن وقد جمعها بعضهم
نظاما من الرجز فقال

لصحة الاعتاق عن كفارة * ست شروط بأوجز العبارة
حرية المقتن إيمان العتق * ونقصه للعيب كسبابطين
كمال رق عدم استحقاق * للعتق فافهمه بلا شقاق
وعدم العوض تمام الستة * لا شرط منها ناقص البتة

(قوله قياسا عليها) أي بجامع حرمة سببها واستشكال ذلك بأن القيد بالإيمان وارد
في كفارة قتل الخطا وهو لا يوصف بتعريم فكيف يقال بجامع الخ ويجاب عن ذلك بأن مرادنا
حرمة القتل من حيث هو من غير نظر إلى كونه قتل خطأ أولا وكذا قرره زى عن ابن قاسم
ثم راجعت شرح النسخ المذكور على الورقات فقرأته أشار إلى ذلك وجوابه بقوله والمقيد بالصفة
يحمل عليه المطلق كالرقة قيدت بالإيمان في بعض المواضع كافي آية كفارة القتل وأطلقت
عن التقييد في بعض المواضع كافي آية كفارة الظهار فانه تعالى قال فيها قهر برقة والسبب
في الموضوعين مختلف فانه في الأول القتل وفي الثاني الظهار والحكم فيهما واحد وهو وجوب
التصريح رأي الاعتاق والجامع حرمة سببها أي في ذاته فلا ينافي أن آية القتل واردة في الخطا
ولا حرمة فيه على المختلئ شوري وقال ابن حجر بجامع عدم الاذن في السبب (قوله أو حلا
الخ) أي من غير قياس والافا حل صادق بالقياس والفرق اعتبار الجامع فيه دون الحل (قوله
لاطلاق آية الظهار) الانسب أو حلا للمطلق في آية الخ بدليل ما بعده والمراد بحمل المطلق
على القيد اعتبار ذلك القيد في المطلق قرره شيخنا فعنى حمل المطلق على المقيد الحكم بأن
المراد من المطلق ذلك المقيد (قوله ليتفرغ) لوظائف الاحرار من العبادات وغيرها أي غالب
والاثنى جملة وظائف الاحرار الامامة العظمى ولا يصح كون الامام الاعظم غير بالغ ولا يجوز
أن يكون أصم أو أخرس مع اجزاء كل عن الكفارة اه خضر (قوله اذا استقل بكفاية
نفسه) يرد عليه الصغير وأجيب بأن قوله ليتفرغ الخ أي حالا أو مآلا وانظر لو اعتق أحد
المتصقين الذي لا يمكن فصله فهل يصح أولا لانه غير قادر على الاستقلال لأن المتصق به قد
لا يطارعه على ذلك فيه نظر والاقرب الأول لأن له قدرة على الكسب في حث ذاته ومثل ذلك
ما لو اعتقه ما هو ظاهر أي لأن الكسب قد يحصل بلا عمل كالبيع والشراء اه ع ش على مر
(قوله كلا) أي فضلا أي عاجزا على نفسه ان لم يكن له منفق أو غيره ان كان له منفق وقال شيخ
الاسلام الكل من لا يستقل بأمر نفسه (قوله ولو ابن يوم) وتكون نفسه حيث في بيت المال
فان لم تقم فعلى مباحير المسلمين وخالف القرية حيث لا يجزئ فيها غير المميز لانها حق آدمي وغرة

أو تعالى الساب أو الدار قال تعالى في
كفارة القتل قهر برقة مؤنثة وألحق
بها غير ما قياسا عليها أو حلا لاطلاق
آية الظهار على المقيد في آية القتل كحمل
المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين
المطلق في قوله تعالى والمقيد في قوله تعالى
من رجالكم على المقيد في قوله تعالى
وأشهدوا ذوي عدل منكم ان شرط
الثاني ما ذكره بقوله (ملكية من
العيوب المضرة بالعمل) اضرارنا
لأن المقصود تكميل سلاله ليتفرغ
لوظائف الاجرار وانما يحصل ذلك
اذا استقل بكفاية نفسه والا فبغير كمال
على نفسه وعلى غيره * (تنبيه) قال
الاصحاب ملاحظة الشافعي في العيب
هنا ما يضر بالعمل تطرأ ملاحظة
عيب الاضحية ما ينقص اللحم لانه
المقصود فيها وفي عيب النكاح ما يخل
بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل
بالمالبة فاعتبر في كل موضع ما يليق به
فيجزي صغير ولو ابن يوم حكم بإسلامه

كقول
اعقبت
بشره
بشره

التي خياره وامتشكل الاجزاء فيه بأنه لا يعرف بطريق يديه ومشى رجله وإبصار عينيه وسمع
أذنيه وأجيب بأن الحكم بالاجزاء فيه بناء على السلامة فإن بان خلافها قصر الحكم
زي بخلاف ما لو مات عقب الاعتاق فإنه يجزى لطاهر السلامة (قوله لا إطلاق الآية)
فيه أن الآية لم تقيد بعدم العوض وبعدم عيب يحمل بالعمل فهلا تمكيت بالإطلاق بالتبعية
الهما أيضاً وقلتم باجرائه مع العوض والعيب ويجاب بأن التقيد بهما علم من السنة (قوله
وأقرع وأعرج) عبارة عن المنهج وأقرع أعرج بالسقاط حرف العطف ليعلم أنه إذا كان
فيه أحدهما يجزى بالاولى اه زي (قوله يمكنه تسابع المشى) أي من غير مشقة
لا تحتمل عادة ح ل (قوله وأعور لم يضعف عوره الخ) وقدر شئنا اجزاء من يصير نهارة
ولا يصير ليلاً كقضاء إبصاره وقت العمل وهو يفيد أنه لو كان وقت عمله الليل لا يجزى بناء
على أن المتطور إليه في ذلك ما هو وقت العمل بالفعل حرر ثم رأيت ابن حجر ذكر أن من يصير
وقتا دون وقت يأتي فيه ما يأتي في المجنون وذكر عن جرح الأذنين أن المجنون الذي يضيئ ويهين
لا بد أن يكون أفاقته نهارة والليل لا يجزى لأن غالب الكسب إنما يصير نهارة قال ويؤخذ منه
أنه لو تيسر له ليلاً اجزاء حرر ح ل (قوله لم يضعف عمله ٢) أي ضعف يحمل بالعمل (قوله
وأصم وأخرس) فإن اجتمعاً جزءاً لأن من لازم الخرس لا يحمل الصمم ح ل وهذا هو المعتمد
كما في الاستعداد لابن أبي شريف وعبارته ولو اجتمع الصمم والخرس اجزاء كما اقتضاه كلام
العزير والروضة اه وبذلك تعلم ضعف ما في العمري من عدم الاجزاء ومن ولد آخرس
يشترط سلامته تماماً وبإشارته المفهومة وإن لم يصل خلافاً لمن اشترط صلته ح ل (قوله
إذا فهمت اشارته ويفهم بالإشارة) قال ابن المقرئ الظاهر تلازم المعنيين فمن فهم الإشارة
أفهم بها واتجه أن هذا باعتبار الغالب اه شورى (قوله وفاقد أصابع رجله)
لأن فقد ذلك لا يحمل بالعمل بخلاف فاقد أصابع يده (قوله أو خنصر وينصر) أي أو أظلمت
من كل منهما من المنهج أي بخلاف أظلمت من أحدهما كما لو فقد أحدهما فقط (قوله
أو فاقد أظلمت من غيرهما) وعبارة الهمياطي ويجزى مقطوع الخنصر من يده والخنصر من
أخرى والمجبوب والامة الرقعة والقرناء اه بحروفه (قوله ولا فاقد أظلمت أيهام) أي لكونه
ذا أظلمت فقط فلو كان ذا ثلاثة قنبلي ان لا يصير فقد أظلمت قياساً على السبابة والوسطى
ولو كانت السبابة أو الوسطى ذات أربع هل يغتفر فقد أظلمت عمل قطر وظاهر كلامهم أنه
لا يغتفر (قوله ولا يجزى هرم) الهرم بكسر الراء مشتق من الهرم بغضها وسيأتي أنه مرض
طبيعي زي وفي المختار الهرم كبر السن وقد هرم من باب طرب (قوله عاجز) يحمل أنه وصف
غير كثيف للاحتراز عما إذا كان هرماً بقدر على صنعة يكتفي بها (قوله فإن برئ) أي كل
من الهرم والمريض بخلاف ما لو اعتق أعمى فأبصر فإنه لا يجزى والفرق تحقق اليأس في العمى
وعود البصر فبعضه جديدة بخلاف المرض شرح المنهج وقوله والفرق قال في شرح الروض
قد يشكل قولهم لو ذهب بصره بجنابة فأخذ يديه ثم عاد استردت لأن العمى المحقق لا يزول اه
ولا يمكن أن تحمل ما في الجنابة على ما إذا لم يتحقق ذواله وما هنا على ما إذا تحقق فليست
ثم رأيت م ر اعتمد هذا الفرق وصورة تحقق الزوال بما إذا أخبره معصوم كالسيد عيسى عليه

(٢) قوله عمله كذا في نسخة المؤلف
والذي في الترح عوره وهو المناسب
اه معصية

لا إطلاق الآية الكريمة ولا يصير كبره
كالريض يدي برؤه وأقرع وهو من
الآفات برأسه وأعرج يمكنه تسابع
المشي بأن يكون عرجه غير شديد وأعور
لم يضعف عوره بصره منه السبابة وأصم
وهو فاقد السمع وأخرس إذا فهمت
اشارته ويفهم بالإشارة وفاقد أظلمت
أذنيه وفاقد أصابع رجله ولا يجزى
زمن ولا فاقد رجل أو خنصر وينصر
من يده أو فاقد أظلمت من غيرهما ولا فاقد
أظلمت أيهام لتعطل منفعة اليد ولا
يجزى هرم عاجز ولا مريض لا يرجي
اه فان برئ بان الاجزاء على الاصح

وعلى نينا والمرمين أفضل الصلاة والسلام اه سم أقول ونفى أن يلحق بالمصوم ما لو
 أدلت القرائن القطعية على عدم زواله اه ع ثن وهو تحقق اليأس أخذ من الفرق أنه
 لو لم يتحقق اليأس فيه فإنه يجزئ وهو كذلك فلا فرق بين الخلق والحادث اه زى قال ع ثن
 على م ر ولو أبصر وتبين أن ما كان بينه غشاة وأنه ليس بأعمى لم يجز له قضاء النية وعليه
 فلعلى الفرق بينه وبين المريض الذي لا يرجي برؤه حيث أجزأ إذا برئ أن المرض ليس فيه
 صورة ظاهرة تنافي الأجزاء فضعف تأثيره في النية ولا كذلك الأعمى ونفى أن مثل ذلك ذوال
 الجنون والزمانة فلا يكتفى من الكفارة أخذاً من الفرق الذي ذكره إلا أن يقال العمى المحقق
 ليس معص من عود البصر بخلاف الجنون والزمانة المحققين فإن كلا منهما يمكن زواله بل عهد
 وشوهد وقوعه ~~كثيراً~~ اه (قوله كمال الرق) المراد بكال الرق أن لا يتحقق العتق بجهة
 أخرى غير الكفارة كالكتابة والاستيلاد والقراءة فلو عبر بذلك لكان أولى وقال بعضهم قوله
 كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من سيده كره من يعتق بمجرد الشراء لأن رقه كالناقص
 أولاه لا يمكن من اعتاقه إذ بمجرد دخوله في ملكه يعتق عليه (قوله فلا يجزئ شراء قريب
 الخ) في تفرعه على اشتراط كمال الرق نظر ظاهر لأن القريب كمال الرق اه شيئاً وأجاب
 م د بقوله كمال الرق أى الرق الكامل فخرج من يعتق بمجرد الشراء فإنه كذا رقه ناقص اه
 فيكون المراد بكال الرق بالتبعية للمكفر اه (قوله ولا عتق أم ولد) ولا المشتراة بشرط العتق
 ولا يجزئ الموصى بعتقه أبداً أو متعمية ولا المستأجر لجزءهما عن الكسب لنفسهما
 وللملاوة بينهما وبين منافعهما وهذا فارق المريض الذي يرجي برؤه والصغير ثم لم يبق من
 متنا الوصية أو الأجارة إلا ما لا يقابل بأجرة فصحت بعضهم الأجزاء حيث اه سم (قوله
 صحيحة) أى بخلاف القلعة سم وبعبارة قل ولا يصح كتابه أى لم يسبقها تطبيق عتق عن
 الكفارة كما لو قال إن دخلت الدار فأت حر عن كفارتى ثم كاتبه فإذا دخلها ولو بغيا اختيار
 سيده عتق عن الكفارة اه (قوله ومعلق عتقه بصفة) أشد به إلى أنه لا يشترط في عتق
 الكفارة التخيير اه زى ويجزئ مقصوب وإن عجز عن تخليصه وحامل ويقبها ولدها وإن
 استتاه اه برماوى (قوله عن شوب العوض) الأولى حذف شوب لعدم ظهور معنى له
 والمعنى يستقيم بدونه (قوله من الرقيق) كان الظاهر منه (قوله أو على أجنبي) بمعنى من
 معطوف على من الرقيق أى يأخذ من الرقيق أو من أجنبي أو متعلق بقوله عوض أى عوض
 كان على أجنبي فكان الأولى أن يقول من أجنبي (قوله لم يجز ذلك الاعتناق عن كفارته)
 أى ويعتق بالعوض • (فرع) • لو قال أعتق عبداً عني عن كفارتى ولم يذكر عوضاً عتق
 ولم الطالب القيمة وعتق عن الكفارة فإن لم يقل عن كفارتى عتق ولا يلزمه قيمة اه ولو قال
 أطعم عن كفارتى ستين مسكينا كل مسكين مقيم بنس كذا صح وكذا الكسوة إن قوى عند
 الأنواع الكفارة فيهما فله بدل ما أخرجه ما لم يقصد التبرع اه برماوى (قوله فاضلاً)
 أى الرقيق أو عنه ومثله الإطعام والكسوة فلا بد أن تكون الثلاثة فاضلة عن كتابة العسر
 الغالب في كفارة الطيار كقوله شيخنا العزيزى (قوله عن كفاية نفسه) أى وعن كتب فقهاء
 وخيل جندی وآله محترف وغير ذلك كفى النفس والمراد كفاية العمر الغالب على المتعدى

الشرط الثالث كمال الرق في الاعتناق
 عن الكفارة فلا يجزئ شراء قريب
 يعتق عليه بمجرد الشراء بأن كان أصلاً
 أو فرعاً بجهة عتقه عن كفارته لأن عتقه
 مستحق بجهة القراءة فلا يصرف عنها
 إلى الكفارة ولا عتق أم ولد لا يستحقها
 العتق ولا عتق ذى كتابة صحيحة لأن عتقه
 يقع بسبب الكتابة ويجزئ مدبر
 ومعلق بعتقه بصفة الشرط الرابع خلوه
 ومعلق بعتقه بغيره فلو أعتق
 الرقبة عن شوب العوض فأخذ من
 عبده عن كفارته بعوض يأخذ من
 الرقيق كاعتقك من كفارتى على أى
 ترد على ألقا أو على أجنبي كاعتقت
 عبدي هذا عن كفارتى بالاعتناق عن كفارته
 قبل لم يجز ذلك الاعتناق عن كفارته
 وضابط من يلزمه العتق كل من ملك
 وقتاً أو عنه من نفسه أو عرض فاضلاً
 عن كفاية نفسه وجباله الذين يلزمه
 مؤتم شرطاً

ان لم يبلغ ثمان يلقه فالمعتبر كفاية سنة وهذا اجمع بين من قال كفاية العمر الغالب وبين من قال
كفاية سنة وكذا كل كفارة وتصيد بعضهم بالمرتبة لكونها محل الكلام اه (قوله
واناما) هو صناع البيت الواحدة ثمانية وقيل لا واحدة من لفظه اه مصباح (قوله لزمه العتق)
هذا للاجاجة اليه لانه علم ولعله سري له من عبارة غيره هكذا قيل وقد يقال ان قوله لزمه العتق
غير عن قوله كل والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن قوله وضابط فاندفع القول بأنه لا حاجة اليه
بعد ما تقدم فافهم والاعتراض أقوى (قوله بالعمر الغالب) أي يقيته فلو كان عند مال
لا يزيد عن كفاية العمر الغالب ولكنه يكسب ما يكفيه ويكفي من عليه كفايته لا يلزمه العتق
والتحويل على الكسب لا يكتفى لانه ربما يهتز عن الكسب وهذا ظاهر فان كان قد بلغ العمر
الغالب قدرت كفايته سنة سنة كما قرره شيخنا ح ف (قوله وقضية ذلك) أي
التصويب وبعبارة شرح المنهج وقضية ذلك أنه لا تنقل فيها مع أن منقول الجمهور الاول وحزم
البغوي في فتاويه بالتالي على قياس ما صنع في الزكاة أمان لا بذلك كمن ملك رقيقا هو
محتاج الى خدمته لمرض أو كبر أو غفلة مانعة من خدمة نفسه أو منصب بأي أن يخدم نفسه
فهو في حقه كالمدوم اه والمعتمد منقول الجمهور لا ما يجرم به البغوي بآراء على رأيه في الزكاة أي
من أن الفقير يعطى فيها كفاية سنة وهو ضعيف وقوله أو غفلة انظر ما المراد من الغفلة هل
هي الغفلة أو حصى كبر الجثة ويظهر أن المراد بها الثاني وهو ما جزم به شيخنا أولا ثم استقر
الامر على أن المراد بها الاول واعتمده وهي التفاخر والتعاطف ولا يرد عليه قوله بعد ذلك
أو منصب لان تلك غفلة خاصة بالولاية وهذه ليست هي بالولاية ولا منصب كما أفاده خضر
وقوله مانعة من خدمة نفسه أي بحيث تحصل له مشقة لا تحتل عادة كعظم جسمه أو لوجود
رعيته وعليه يكون عطف المنصب من عطف الخاص على العام وعلى الاول من عطف المقار
وقوله أو منصب ظاهر بأنه لا فرق بين الدين والدنيوي ويعتد في اعتماد من ذكر خدمة نفسه
ومار ذلك خلافا له اعتبارا بأن فضل عن خادم يخدمه (قوله ولا يجب على المكفر بيع ضيعته)
أي بل يعدل الى الصوم فان فضل دخلهما عن ذلك لزمه بيعهما شرح المنهج (قوله العقار)
كذا قال الجوهري وليس مراد ابل المراد ما يستغله الانسان من بناء أو شجر أو أرض أو غيرها
بما يتبذل لان الانسان يبيع بتركها اه برماوى (قوله بحيث لا يفضل دخلهما) بخلاف
ما اذا كان يزيد دخلهما على الكفاية المذكورة فانه يبيعهما جميعهما الكفاية بغيرهما ان كان
له غيرهما يكفيه فان لم يكن له غيرهما وكان يزيد دخلهما عن كفايته قال م ر يبيع الفاضل
ان وجد من يشتره والا فلا يكف بيع الجميع الا ان كان الفاضل من ثمنها يكفيه العمر الغالب
اه برماوى وقول م ر يبيع الفاضل أي ما يقابل الفاضل عن كفايته وهو بعض الضيعة
وبعض عروض التجارة (قوله ألفهما) معنى ألفهما أن يكونا بحيث يشق عليه مفارقتها
مشقة لا تحتل عادة فلو اتسع المسكن المألوف بحيث يكفيه بعضه وباقيه يحصل رقبته لزمه
فصلها ح ل قال م ر في شرحه ويخارق ما هنا من في الحج من لزوم بيع المألوف بأن
الحج لا بد له ولا عتاق قبل وماتر في القلبي من عدم تبقية خادم ومسكن له بأن للكسوة بدلا
كما مر وبأن حقوقه تعالى مبنية على المسامحة بخلاف حق الآدي ومن له أجرة تزيد على قدر

قوله لا يزيد عن كفاية العمر الغالب هكذا
في نسخة المؤلف والمناصب لا يكفيه
العمر الغالب كما هو ظاهر اه معصية

نفقة وكسوة وسكنى واناما واخذ اما لآية
منه لزمه العتق قال الرافعي وسكنوا
عن تقدير مدة النفقة وبقية المون
فيكون أن يقدر ذلك بالعمر الغالب
وأن يقدر بسنة وصوب في الروضة
منها الثاني وقضية ذلك أنه لا تنقل فيها
مع أن منقول الجمهور الاول وهو
المعتمد ولا يجب على المكفر بيع ضيعته
وهي يقع الضاد العقار ولا يبيع رأس
مال تجارته بحيث لا يفضل دخلهما
من غلة الضيعة وبيع مال التجارة عن
كفايته لمونه لتصل رقبته بفقته ولا
بيع مسكن ورقني نصيب ألفهما
مخارقات المألوف

كفايته لا يلزمه التأخير بل جمع الزيادة لتحصيل العتق فله الصوم وان أمك جمع الزيادة في نحو ثلاثة أيام فان اجتمعت قبل الصوم وجب العتق اعتبارا بوقت الاداء اه (قوله ولا يجب شراء يغني) كان ويجوز قفلا لا يبيعها لئلا يباكر من غن مثله ولا يعدل الى الصوم بل عليه الصبر الى أن يجده بمن المثل اه شرح المنهج وقوله لا يباكر من غن مثله أي غير اللاتق به والا فبدية الجمال عنها كغيره لكنه لا تقبها فيجب شراؤها ولا يجب قبول هبة الرقيق او غنه ولا قبول اعتاقه عنه (قوله بوقت الاداء) أي وقت ارادة الاداء أي الاخراج أي ما خرجها ولو بعد وجوبه عليه بمدة طويلة لان وقت الوجوب هو وقت القتل ووقت الجماع ووقت عبده في الظهار والمعتد أن المعتبر بمدة وقت الاداء فلا يعتبر ما قبله وان كان. ومرا قبل فيكفر بالصوم ومن سرع في الصوم ثم أيسر فلا يقتل لانه لا يعتبر ما بعد وقت الاداء أيضا كما قرره شيخنا ف (قوله ولا يباي وقت كان) أي ولا بالاغلاظ منهما فالاقوال أربعة كما قاله شيخنا (قوله بأن عجز عنها) أي عند الشروع في التكفير وهو المراد بوقت الاداء (قوله أو شرعا) بأن لم يجد عنها أو وجدته واحتاج اليه للموتة أو وجدها واحتاجها للخدمة وليس من العجز الشرعي وجودها بأكثر من غن مثلها كافي التيم بل يصبر الى أن يجدها بمن مثلها ولا يقتل للصوم (قوله فصيام شهرين) أي بالهلال وان فصلا لانه المعتبر شرعا كافي البرماوى فلو صامهما ثم تبين بعد صومه ما أن له ما لا ورثه ولم يكن عالمه لم يتدبصومه على الاوجه اعتبارا بما في نفس الامر اه مجر وم ر فيقع صومه فلا مطلقا (تبيه) قال الشيخ خضر مثل شيخنا الزبدي عن حكمة وجوب شهرين متتابعين في كفاية القتل والظهار ووقاع نهار رمضان عدا اذا عجز عن العتق وعن حكمة عدم وجوب شهرين متتابعين اذا عجز عن الرقية في كفارة الحلف بالله تعالى فأجاب بأن القتل من حيث هو لما كان من الكفار وكذلك الظهار والوقاع في نهار رمضان من الكفار أيضا غلط عليه بصوم شهرين متتابعين ولا كذلك الحلف بالله تعالى فانه في الجملة ليس من الكفار وأيضا لما كان الحلف بالله تعالى أكثر وقوعا من القتل ونحوه خفف فيه ما لم يخفف في غيره (قوله فلو تكلف الاعتاق) المناسب لكر لو تكلف الخ (قوله أو غيره) كالإتهاب (قوله بنية الكفارة) وكذا يجب النية في الاعتاق أو الاطعام ولا يشترط تعيين كونها ظهارا مثلا قال م ر في شرحه فلو أعتق من عليه كفارتان لقتل وظهار رقبتي بنية كفارة ولم يعز أجزأ عنهما أو رقية كذلك أبرأه عن احدهما مبهمة وله صرفه الى احدهما وتعين فلا يتمكن من صرفه الى الاخرى كما لو أدى من عليه ديون بعضها مبهما فانه تعين بعضها للاداء ثم لو نوى غير ما عليه غلط لم يجزه وانما صح في نظره في الحدث لانه نوى رفع المانع الشامل لما عليه ولا كذلك هنا اه بحروقه ولو صام أربعة أشهر بنية الكفارة وعليه كفارتان كفاه فلو هين الشهر الاقل عن كفارة والثاني عن الاخرى وهكذا لم يكفه عن واحدة منهما لعدم التتابع وعلم أنه لا تصح النية قبل تحقق العجز اه برماوى (قوله في صوم القرض) أي الاملى (قوله ويجب نية النية) وأن تكون النية واقعة بعد فقد الرقية لا قبلها م ر (قوله فان بدأ بالصوم) محترز قوله ويعتبر الشهران بالهلال أي ان بدأ بالصوم في أول الشهر (قوله بضوات يوم الخ) ووقع السؤال في المدرس

ولا يجب شراء يغني وأظهر الاقوال اعتبارا باليسار الذي يلزم به الاعتاق بوقت الاداء لا بوقت الوجوب ولا يباي وقت كان ثم شرع في النحلة الثانية من خصال الكفارة فقال (فان لم يجد) رقية بعنفها بأن عجز عنها حسا أو شرعا (فصيام شهرين متتابعين) للآية الكريمة فلو تكلف الايقاف بالاستقراض أو غيره فجزأه لانه ترقى الى الرتبة العليا ويعتبر الشهران بالهلال ولو فصلا ويكون صومهما بنية الكفارة لكل يوم منهما كما هو معلوم في صوم القرض ويجب نية النية كما في صوم رمضان ولا يشترط نية التتابع اكفاء بالتتابع الفعلي فان بدأ بالصوم في أثناء شهر محاسب الشهر بعده بالهلال وأتم الاول من الثالث ثلاثين يوما ويقت التتابع بضوات يوم

عالمات المكفر بالصوم وبقي عليه منه شيء هل يني واره أو يستأنف والجواب عنه
أن الظاهر الثاني لاتقاء التتابع وعطيه فيخرج من تركه جميع الكفارة لبطان مامضى
من صومه ويجزئه عن الصوم بموته ولا يجوز لوارثه البناء على مامضى اه ع ش على م ر محل
هذا ان يصم واره عنه (قوله بلا عذر) ويجرم قطعه بلا عذر لان الشهرين كيوم واحد
ويجزم الوط فيه ما ولو لئلا لانه لا يجوز الوط في الظهار الا بعد تمام الكفارة لكتبه فيه لا يقطع
التتابع خلافا للامام مالك والشافعية رضى الله عنهما اه (قوله بكتون) أى من نحو حيض
ونفاس وانما مستغرق اه مرحومى فان قيل الكلام في كفارة الظهار وهي خاصة بالرجل
ولا يتصور فيه حيض أجاب عنه م ر بقوله لا يفوته بنحو حيض أى في كفارة القتل اذ كلامه
يفيد أن غير كفارة الظهار مثلها فيملا ذكر ويتصور أيضا في كفارة الظهار بأن تصوم امرأة
عن مظاهر ميت قريب لها أو بادن قريبه أو بوصيته اه بالحرف واعتراض ع ش هذا
التصوير بأنما حيث لا يجب عليها التتابع لانه انما وجب في حق الميت لعنى لا يوجد في حق
النائب عنه في الصوم أى وهو التعليل اه وبعبارة البرماوى قوله بنحو حيض أى في كفارة
المرأة عن القتل لانه الذى يتصور منها بخلاف كفارة الظهار وجاع رمضان فانه لا يكفر كفارة
عليها فيهما وأما كفارة العيز فالواجب فيها عند العجز عن التحال الثلاث ثلاثة أيام ولا يشترط
فيها الولاء اه وقال شيخنا العزيز قوله بنحو حيض محله اذ لم تغل مدة الصوم عن الحيض
فان كانت تحلو كان كانت عاداتها أن تظهر شهرين ونحوه في التلك فيجب عليها أن تعزى
شهرى الظهر وقصوم فيهما فان لم تعز ذلك وطرا الحيض قبل تمام المدة فانه يقطع الولاء اه
قال ع ش على م ر ولو أمرهم الامام بالصوم للاستسقاء فصلا في ذلك صوما عن كفارة
متابعة فينبغى أن يصوم عن الكفارة ويحصل به المقصود من شغل الايام بالصوم المأمور به
وان قلنا يجب الصوم بأمر الامام (قوله أو لمرض) أى أو سفر أى وان جازيها الفطر وحيث
بطل التتابع فان كان بعذر انقلب مامضى نقلا والافلا اه سم (قوله بدوم شهرين)
أشار به الى أنه لا يشترط دوام المرض أبدا في الانتقال الى الاطعام فان لم يدوم شهرين بل بعضها
انتظر زواله ولا يتقل للاطعام بل يصوم بعد زوال المرض اه شيخنا قال م ر لكان تقول
يشكل عليه انتظار المال الغائب في القدرة على العتق ولو زاد على ذلك ويجلب بأنه يمكنه
الاخذنى أسباب احضاره ولا كذلك المرض اه (قوله المستفاد) بالنصب بدل من ظنا
ولا يصح أن يكون معنا ظنا لا معرفة وظنا نكرة وقد يقال المستفاد اسم مفعول وآل الداخلة
عليه موصولة لا معرفة وحيث نكرة كما قال ابن مالك

وان يشابه المضاف بفعل * ومما فعن تنكيره لا يعزل

ومثل المضاف المتروك بال (قوله من العادة) أى من عادة الشخص فان أخلف الظن
أو زال المرض الذى لا يرجى برؤه لم يجز الاطعام اه حل (قوله أو من قول الاطباء)
أى عدلين منهم وقال م ر الاوجه الاكتفاء بقول عدل منهم اه برماوى (قوله أو لمثقة
شديدة) أى لا تحتمل عادة وان لم تبع التيمم بدليل التمثيل بالنسب اه حل (قوله الغلة)
بضم الغين المجعولة وسكون اللام وفتح الميم (قوله شهرة الوط) أى شدة الحاجة اليه برماوى

بلا عذر ولو كان اليوم الاخير أما اذا
فان بعذر فان كان بكتون لم يضرم
لانه ينافي الصوم أو كمرض
موسع للفطر ضرورة لان المرض لا ينافي
الصوم ثم شرع في التحلة الثالثة
نحو الكفارة فقال (فان لم يستطع)
أى الصوم المتتابع لهم أو لمرض
يدوم شهرين ظنا المستفاد من العادة
في مثله أو من قول الاطباء أول ثقة
شديدة ولو كانت المثقة لنسب وهو
تمة الغلة أى شهرة الوط أو خوف

(قوله فاطعام ستين مسكينا) أي من أهل الزكاة بأن يكونوا أحراراً مسلمين من الأديين فلا يجزى دفعها لغيري أخذ من قوله في الحديث فتد على فقراتهم إذا الظاهر منه فقراء بني آدم وإن احتل فقراء المسلمين الصادق بالحق وقد يؤيد عدم الإجراء أنه جعل لمؤمنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شيء مما يتناولونه إلا آدميون على أن لا يتميز فقراهم حتى تعلم المستحق من غيره ولا تظن لا مكان معرفة ذلك لبعض الخواص لا نالنا نقول على الأمور النادرة وآثر التعبير بالمسكين مع أن المراد منه ما يعم الفقير كعكسه تأسيساً بالكتاب العزيز ولا أن شموله للفقير أظهر من شمول الفقير وخرج بأهل الزكاة غيره فلا يجزى دفعها للكافر عندنا معاشراً الشافعية خلافاً للحنفية إذا الإسلام عندهم ليس بشرط في أخذ غير الزكاة فإنه يجوز عندهم أن تدفع إلى الذي سواه وإن كان واجباً أو تطوعاً كصدقة التطير والكفارة والنذر وكذا لا يجزى دفعها لغيري ومطلبى ومواليهم ولا لمن تلزمه موته ولا رقيق لأنهم أحق بالله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة وأما خبر فاطمة أهلك قول أي بأن الكفارة إنما تجب على من قدر عليها وهذا الرجل لم يقدر عليها فلما أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وملكه إياه قال ما أحسن فقر إليه منافق قال له النبي صلى الله عليه وسلم خذ الخ لأن الكفارة إنما تكون عن الفاضل عن القوت ومن كلف على هذه الحالة يجوز له كل ذلك وتبقى الكفارة ديناً عليه ولا يكتفى بأقل من ستين وإن دفع لهم أكثر من الستين مائة ولا يشترط الإعطاء في وقت واحد ولو دفع الأمداد لأمم فلتفت قبل دفعها للمساكين لم يجزها إلا بدلالة ما على الكفارات ولو دفع المكفر لواحد منهم مائة ثم اشتراه ودفعه لآخر وهكذا إلى تمام الستين كفى وإن كان مكروهاً وذكر بعضهم حكمة لكونهم ستين مسكينا وهي ما قيل إن الله تعالى خلق آدم من ستين نوعاً من أنواع الأرض المختلفة كالأحر والأصفر والأسود والسهل والوعر والحلو والعذب وغير ذلك واختلقت أنواع أولاده كذلك فكان المكفر عزم جميع الأنواع بصدقه ولا يبعد أن تكون حكمة كون الموم ستين يوماً كذلك كافي قل (قوله لأنه أسوأ) أي وإنما اختار المصنف التعبير بالمسكين تأسيساً بالكتاب العزيز (قوله والمراد غلبكم) أي بالدفع إليهم وإن لم يوجد لفظ غلبكم كافي حل والبرماوى قال الشيخ من أي ولو كان ذلك على جهة الشبوع بينهم لكن إنما يجزى إذا علم أنه وصل لكل واحد منهم مائة حتى لو ملكهم الجلالة بالسوية وأقبضهم ثم أقتسموها بالتفاوت بحيث لم يحصل لبعضهم مائة مجزأة إلا من علم أنه حصل له مائة فكمم لغيرهم خلافاً لما في شرح الروض م ١٥ وأشار الشارح بقوله تبع فيه لفظ القرآن للجواب عما يقال أنه كان الأولى للمصنف التعبير بالتملك بأن يقول فإن لم يستطع ملك ستين مسكينا الخ وعبرة المنهج فإن عجز ملك في ظهار وجاع ستين مسكينا أهل زكاة مائة قال في شرحه وتعبيره بملك أولى من قوله كفر باطعام لاخراج ما لو غداهم أو عشاهم بذلك فإنه لا يكتفى ١٥ وعبرة قل على الجلال وله أن يجمع الأمداد والمساكين ويملكها لهم ولو وضعها بين أيديهم ولاهم بعدم ملكها قسمتها ولو متفاضلاً كما قاله شيخنا وفيه بحث لأنه إن كان من أخذ زيادة عن المقد شر يكافئ ما أخذ من نقص غيره عنه فلا يجزى أو شر يكافئ المقد فليس له أخذ الزائد لأنه ليس حقه ولهذا قال الخطيب الآن يقال أنه من حيث مساحمة غيره له شيء من حصته

(فاطعام ستين مسكينا) الآية
السابقة أو فقيراً لأنه أسوأ حالاً منه
ويكتفى البعض بمساكين والبعض
فقراء (تنبيه) قوله فاطعام تبع
نفسه لفظ القرآن الكريم والمراد غلبكم
كقول جابر رضي الله تعالى عنه أطمع
النبي صلى الله عليه وسلم الجدة
السابعة أي ملكها

فتأمله ومنه يعلم جواز ترك بعضهم حصته لغيره منهم أو من غيرهم وأنه لو قال لهم خذوه
ولم يقضوه لم تجز قسمة متفاضلة لهم ملكهم له قبل القبض وصح قبضهم بلا تقدير لأنه ليس
في معاملة وانعالم يجوز دفع ثوب واحد له شرة مساكين في كفارة اليمين لأنه لا يسمى ثيابا ولا لكل
واحد ثوب اهـ (قوله فلا يكتفى بالتغذية) بالدال المهملة بدل ما بعده وهي ما يؤكل قبل
الزوال والتمشية ما يؤكل بعده وأما التغذية بالذال المجهمة فانها تم الاثنين اهـ شيخنا (قوله
ولا التعشية) أى ولا اطعام أقل من ستين ولا اطعام ستين مدا الواحد في ستين يوما اهـ سم
(قوله أى فلا يشترط لفظ) معتمد (قوله ولا يكتفى عليك) أى عليك المظهر (قوله
ولا إلى مكنتي) عطف على التوهم فانه توهم أنه قال ولا يكتفى دفعه إلى كافر (قوله صفات
الزكاة) أى الفقر والمسكنة فلا يكتفى صرفها لمن لم يتصف بهما (قوله ويصرف للستين
المد كورين ستين مدا) فلو دفع ستين مدا إلى ثلاثين مسكينا أجزأه اطعام ثلاثين إن لم ينقص
كل واحد عن مد ولرسه صرف ثلاثين مدا إلى ثلاثين غيرهم وله استرداد الباقي منهم إن أعلمهم
بكونها كفارة بخلاف ما لو تناوتوا في الامداد الستين أى فلا يكتفى نعم لو أخذوا بالجملة على
الائترال ثم اقتسموا بضر التفاوت في المأخوذ بعد الاقسام في الأجزاء لم يكن قبله وبخلاف
مالو كان المدفوع إلى كل واحد أقل من مد سم (قوله كل مسكين) أى نصيب كل مسكين
الخ وفي نسخة هذا بالنصب وهي ظاهرة أى يعطى مدا وقر شيئا خف إن قوله كل مسكين
أما بالجر بدل من ستين أو منصوب بشعل محذوف أو بدل من ستين على المحل أو مرفوع
نائب فاعل المحذوف أى يطعم دل عليه اطعام المتقدم ومدا على الثلاثة منصوب مفعول ثان
وفي نسخة برفع مد فيكون كل مسكين مرفوعا أى كل مسكين له مد (قوله أو يطلق) معطوف
على قوله بالسوية وهو منصوب على حذف * وليس عبادة وتقر عيني * قال في الخلاصة

وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه ان تابا أو محذوف

سواء كان العطف بأو وبالواو أو بإلفاء أو بتم (قوله فاذا قبلوا) لعل المراد بالقبول عدم الرد
ولو تناوتوا بعد القبول لوجود التساوي حال الملك إذا بالقبول حصل الملك بخلاف ما سبق
فيما إذا قال خذوه ونوى الكفارة فأخذوه متفاوتين فانه لا يجزى لعدم التساوي حال التملك
إذا القرض أنه لم يوجد قبول حال التساوي ولا الأخذ القائم مقام التساوي بخلاف المسئلة
الاولى فان فيها القبول المحصل للملك حال التساوي كما أفاده شيخنا (قوله على الصحيح)
يرجع لصورتي الوضع بين أيديهم وانما أثر التمثيل المذكور لما فيه من الخلاف فذكر المختلف
فيه وترك المتفق عليه وهو عليك كل واحد مدا على انفراد اهـ شيخنا (قوله لم يجزه) أى
لم يخرج من العهدة بهذا الفعل فلا ينافي أنه إذا كل المدان أخذ بعضه فانه يجزى اهـ شيخنا
(قوله ولو قال خذوه الخ) الفرق بين هذه ومسئلة الاطلاق أنه هنا بالتسوية وهناك
لانية له وأيضا هنا لم يوجد قبول وانما وجد فعل قائم مقام القبول بخلاف الاولى فانه وجد
فيها قبول بالفعل لفظا وعبارة مـ بخلاف ما لو قال خذوه ونوى الكفارة فانه انما يجزى
ان أخذوه بالسوية واللام يجزى الا من أخذ مد الادونه اهـ وهي أوضح من عبارة الشارح واولى
منها (قوله ونوى) أى الكفارة (قوله فان تناوتوا) أى قبل الأخذ بالسوية لم يجزه

فلا يكتفى بالتغذية ولا التعشية ولا
بشترط اللفظ أو يكتفى بالدفع عبارة
الروضة تقتضي اللفظ لأنه عبر بالتميات
قال الأذري وهو بعيد أى فلا يشترط
لفظ وهذا هو الظاهر كدفع الزكاة
ولا يكتفى عليك كافرا ولا هاشما ولا
مطلبيا ولا من تازمه نفقته كزوجته
وقريبه ولا إلى مكنتي بنفقة قريب
أو زوج ولا إلى عبد ولو كانا لهما
حق الله تعالى فاعتبر فيها صفات الزكاة
ويصرف للستين المذكورين ستين
مدا (كل مسكين مدا) كان يضعها بين
أيديهم ويملكها لهم بالسوية أو يطلق
فاذا قبلوا ذلك أجزأ على الصحيح
فلو تفاوت بينهم بملك واحد مدتين
وآخر مدا أو نصف مد لم يجزه ولو قال
خذوه ونوى فأخذوه بالسوية أجزأ

فان تناوتوا

لتفاوت قبل المالك اذا المالك حيا بالاختلاف مقام القبول اه شيخنا (قوله لم يجز الامتداد واحد) اقصر عليه عملا بالاسماء والاحتياط لانه يمكن أن كل واحد أخذ دون عدة الا واحدا فانه أخذ الباقي بقوله فكل من أخذ دون مائة لم يجز ما أخذه الا ان تم ومن أخذ الباقي بقوله لم يجز ما أخذه الامتداد واحد ويستتر منه ما زاد عليه اه شيخنا (قوله ما لم يبين) كأن علم أن هناك آخر أخذ مائة كمالا (قوله معه) أي مع هذا المدة ومع تفاوت أي فيجزى المكفر جميع الامداد التي علم أنها كلمة واحد او اجماع كل من أخذ منها واحدا أو أكثر وان كانت الزيادة لا تحسب فالجواب أنه اذا لم يظهر الحال في أخذهم الامداد مع التفاوت أي عدم العلم في أخذها بالسوية فانه لا يحسب الامتداد واحد ما لم يعلم بعد آخر كلام مع واحد آخر فيحسب هذا الثاني أيضا فاذا ظهر ثالث مع آخر حسيب وهكذا هذا معنى كلامه فمقتله حرف (قوله وان لم يبين) واختار الرواية التي جوازها فيحسب كل واحد مطلقا وبه قال ابن أبي هريرة والبيهقي وأحمد بن حنبل وروى عنه غيره من أصحابنا ولا بأس بقليل آدم اه برماوى (قوله والذين) مرجوح والمعتد اجزائه كافي القطرة قبل وصرح به شيخ الاسلام في المنهاج (قوله نظار مطلقا) انما يقيد بقوله المتزكيات حتى يكفر لان الظهار الموقت يجوز له الوطء نفسه اما بعد التكفير او بعد انقضاء المدة ولو قبل التكفير وتبقى الكفارة في ذمته ان كان وطني في المدة فان لم يطأ حتى انقضت فلا كفارة عليه كما هو قضية كلام المنهاج وبه صرح جلال (قوله حتى يكفر) أي ان لم يحق الزنا وبعبارة المنهاج وحرم قبل تكفيرا ومضى مدة ظهار مؤقت تمتع ثم يحيض فيحرم التمتع بوطء وغيره بما بين السرقة والركبة فقط اه وانظر لوضوحنا الى الوطء مع العجز عن الكفارة وقد يتجه الجواز حيث تعين دفع الزنا وقد يشترط به قوله حرم يحيض لان الوطء حينئذ أي حين ادتبع دفع الزنا لا يحرم في الحيض كما قاله الشوري قال ع ش على م ر لكن يجب الاقتصار على ما يدفع به خوف العنت (قوله جلالا لطلاق على المقيد) معنى حل المطلق على المقيد الحكم بأن المراد من المطلق ذلك المقيد اه شرواني (قوله فيحرم) أي سواء بشهوة أو لا (قوله ويقع مؤقتا) هذا هو المقصود بالذكراها وما قبله ذكر نوطته فلا تكرار وقيل يقع الموقت مؤبدا كما قرره شيخنا (قوله انما يحصل العود الخ) ويجب عليه التزاع جالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تضرع المدة قبل (قوله لان الحل الخ) تعليل لحذف أي فلا يحصل بالامسالة عود ولا تنزله الكفارة لان الخ (قوله فالامسالة) أي امسالة الزوجة المظاهرة منها أي عدم طلاقها عتب الظهار محتمل أن يكون لا يتطار الحل أي بعد انقضاء المدة فيفضل الظهار ولا كفارة وقوله أو الوطء في المدة أي وتنزله الكفارة أي فيحل الظهار بأحد أمرين مضى المدة أو الوطء فيها السكن ان وطئ بعد انقضاء المدة لم يلزمه شيء كما هو ظاهر (قوله يحتمل الى قوله والامسالة الخ) قضية هذه العبارة أنه لو أمسكها للوطء خاصة تجب عليه الكفارة وليس كذلك ما لم يطأ بالفعل ولذا وجد في كثير من النسخ الضرب على قوله لان الحل الى قوله تمة فأقدمه شيخنا (قوله لانتهاه) أي الظهار وقوله بها أي بالوقت وأنت الضمير لتأويله بالمدة فالاولى أن يقول به أي الوقت المؤقت به (قوله اذا عجز من لزومه الكفارة) ويحصل العجز عن الاطعام بعدم ما يفضل

لم يجز الامتداد واحد ما لم يبين مع من أخذ مائة آخر وهكذا وجنس الامداد من جنس الحب الذي يكون قطرة فيخرج من غالب قوت بلد المكفر فلا يجزى فهو الحق والسويق والخبز واللبن ويجزى الاقطار كما يجزى في القطرة (ولا يحل) للمظاهر ظهارة مطلقا (وطؤها) أي زوجته التي ظاهر منها (حق يكفر) لقوله تعالى في الصلوة فيغير بغيره من قبل أن يتماسا ويقدرا من قبل أن يتماسا في الاطعام جلا له مطلق على المقيد لا يتبادر الواقعة ونخرج بالوطء غيره كالامس وغيره كالقابلة بشهوة فانه يائز في غير ما بين السرقة والركبة أما ما بين ما فيحرم كما السرة والركبة في النسخ الصغير ويصح وجهه الرافعي في النسخ الصغير ويصح الظهار المؤقت كما مر ويقع مؤقتا وعليه انما يحصل العود في الوطء في المدة لان الحل منتظر بعد المدة فالامسالة يحتمل أن يكون لا يتطار الحل أو الوطء في المدة والاصل براه من الكفارة ولا يكفر بمضى الوقت لانها نسبا (تمة) اذا عجز من لزومه الكفارة عن جميع الخصال

عن كفاية العمر الغالب قلدر على الاعتناق زيادي (قوله بقيت في ذمته) أي لأن حقوق
الله المالية إذا عجز عنها وقت وجوبها فإن مكنت لا يسب من العذر كذا القطر لم تستقر
في ذمته وإن كانت بسبب منه استقرت في ذمته سواء كانت على وجه الخلل كإزاء الصدوقية
الحلق أو لا ككفارة الظهار والقتل ومعنى كونها تستقر في ذمته أنها تستقر مرتبة كما كانت
إلى أن يقدر على خصله فإن قدر على أكثر من التوبة والنات في ذمته الكفارة مرتبة على المعقد
خلاف ما في التبيين من أن التوبة في ذمته الخصلة الأخيرة ولما قاله القاضي أبو الطيب من أنه
أحدى الخصال الثلاثة وأنها مخيرة ولو ترك الجميع مع القدرة عوقب على أدائها أو فعل الجميع
أنيب على أعلاها قرضا والباقي يقع له نفلا إن لم يعتقد أن جميعها واجب عليه مع عمله
والافتقار إليه لانه استدر على الشارع بل لا يعد تكفيرا بهذا وهذا كلفي كفارة العين
وقال الشيخ خالف في شرح الأثرية لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الواجب
في الكفارة ويصح إذا لم يعتقد ذلك (قلت) وهل مثل ذلك من يجمع بين الوضوء والتيمم (قلت)
وفيه نظر لما مر أنه إذا اعتقد أن جميع أفعال الوضوء أو الصلاة فرض لا يضره إلا أن قيد
بالجاهل والافستوى ما هنا بذل ولا قرباءه كالمعادة فإن نوى بها القرض عليه لا تعتقد
فكذا هنا إجماع (قوله فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر) هذا هو المعقد ثم إن خاف العنت
بإزالة الوطء فمما يظهر لكن قدر ما يدفع عنه خوف العنت إجماع بالعين وما في حاشية قل
ضعيف فليحذر (قوله ويترك الباقي) من جنسه في ذمته فيلزمه بقية الامداد ولا يلزمه
الصوم لو قدر عليه بعد (قوله ولا تنظر) أي ولا تنظر إلى توهم السقوط بكونه فعل شيئا وهو
إخراج ما قدر عليه أي فلا يتوهم أنه أسقط ما بقي قياسا على الفطرة وهذا أمر ربط بقوله ويترك
الباقي في ذمته الخ بقوله كونه فعل شيئا أي بكونه فعل شيئا وهو بعض الكفارة وهو بعض
الامداد فتدبر ولا تنظر رد على الوجه الآخر وفيه إشارة إلى أن صاحب هذا متوهم وغالط
هذا وكان الظاهر أن يقول ولا تنظر إلى توهم سقوط باقي الكفارة لكونه فعل شيئا منها ولكن
فعل بعضها لأن فعل بعض الكفارة يحقق لامتوهم وانما التوهم سقوط باقيها بفعل بعضها
كما قرره شيخنا ح ف وعادة مد ولا تنظر إلى توهم كونه فعل شيئا أي وهو إخراج ما قدر عليه
من الطعام أي فلا يتوهم أنه أسقط عنه ما بقي لما تقدم أن الميسور لا يسقط بالمعصية ولكن قد
يبادر من عبارته أنه إذا قدر على العتق أو الصوم وجب لأن ما أخرجه لا ينظر إليه ولعله ليس
مرادا ولو شرع المكفر في خصلة فقدور على أعلى منها لم يلزمه الاعتقال لشروعه في المقصود
وإن كان الأولى لذلك إجماع على المحل ولو قدر على بعض خصلة وهي الطعام فقط أتى به
لأن كلام من العتق والصوم لا يتبع لانه لا أثر لقدرة على بعض عتق ولا صوم ويترك الباقي
بذمته يخرج إذا لم يسر فلو قدر بعد إخراج ذلك البعض على غير الطعام كرقبة أو الهوم
لم يجب الايمان بذلك لشروعه في الطعام وقوله ويترك الباقي معطوف على قوله أتى به وعلم من
استقرار الكفارة في ذمته أنه في صورة الظهار لا يبطأ حتى يكفر وهو المعتد

• (فصل في اللعان) •

ذكره عقب الظهار لأن اللعان قد يحسكون حراما في بعض الأحيان كما يأتي وكل من اللعان

بقيت في ذمته إلى أن يقدر على شيء منها
فلا يبطأ المظاهر حتى يكفر ولا تجزى
كفارة ملققة من خلتين كأن يفتق
نصف رقبة ويصوم شهرا أو يصوم
شهرا ويطعم ثلاثين فان وجد بعض
الرقبة صام لانه عادم لها بخلافها إذا
وجد بعض الطعام فإنه يخرج به
ولو يفتق منه لانه لا يجله والميسور
لا يسقط بالمعصية فترك الباقي في ذمته
في أحد وجهين يظهر وجهه لأن
القرض أن الميز من جميع الخصال
لا يسقط الكفارة ولا تنظر إلى توهم
مستكونه فعل شيئا وإذا اجتمع عليه
كفارتان ولم يقدر إلا على رقبة أعتقها
عن أحدهما وصام عن الأخرى إن
قدر والأطعم

• (فصل في اللعان) •

هو لغة المباعلة ومنه لغته الله أي
أبعده وطرده

والظاهر يصح من الرحمة واللغة مصدر الاعم كما قال في الخلاصة لقاعل التعلل والمقابلة
ويصح أن يكون جعاً للعين كصعب وصعاب (قوله وسعى بذلك) أي سعى معنى اللعان بلفظ
اللعان والضمير راجع للمعنى الشرعي الآتي وكان الأولى ذكره عقبه كذا في بعض الحواشي
وهو غير متعين إذ يصح أن يكون الصبر راجعاً لللعان المترجم به (قوله بعد الزوجين من الرحمة)
أي بعد الكاذب منهما ويصح أن يراد بعده ما عاينها إذا كان يحسن المصادق منها ما
الستر ولم يضطر للعان فانه يسر السرفان لم يستر كان بعيداً من الرحمة الكاملة كما قرره شيخنا
ح ف واقتصر شيخنا مد في الحاشية على الأول (قوله فلا يجتمعان أبداً) أي لا في الدنيا
ولا في الآخرة كما أتى به شيخنا م ر زى (قوله كملت) أي ختمت وجعلت في جانب المدعى
مع أنها أيمان على الأصح رخصة لعسر إقامة البينة برئها وصيانة للأنساب عن الاختلاط
شرح م ر والمناسب للمصدر قول كملت وأطلق عليها كملت مع أنها جعل مجازاً من إطلاق
الجزء على الكل (قوله حجة المضطر) يعني أنها سبب دفع اللعن عن المضطر أي الأصل فيه
ذلك والافيجوز مع القدرة على البينة كما يأتي وكان عليه أن يزيد أو إلى تقي ولو ذكر المضطر
لغالب لانه إذا لم يكن ولديه فلا اضطرار والأولى له الستر والطلاق وعجالة خ من قوله
للمضطر ليس بقيد حتى لو قدر على إقامة البينة برئها لانه أن يلاع عن لأن اللعان كالبينة حجة
ومدنا عن الاختلاف قوله ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم من اشتراط تعذر البينة الإجماع
(قوله إلى قذف من) أي زوجة وذكر ضمير المخرج نظر القذف من والمراد بالفراس الزوجة أي
التي قذف زوجة لطخت نفسها (قوله لطخ فراشه وألحق) مبيان لقاعل وضميرها عائد على
من الواقع على الزوجة أي إلى قذف امرأة لطخت فراشه أي المضطر وفي المصباح أن كلاً
من الزوجين يسمى فراش الآخر كما يسمى لباسه فيكون المراد بالفراش الزوجة فهو من
الظهار في محل الاضمار ويحتمل أن المراد من الزاني أي إلى قذف رجل لطخ زوجة المضطر
وقوله وألحق العارية عطف تفسير على كل تقدير والأولى كونه عطف مسبب على سبب فان قلت
هو غير مضطر للقذف إذا لم يكن هناك ولد أجيب بأن كلامه على تقدير مضافين أي إلى دفع
موجب القذف الخ والموجب بفتح الجيم هو الحذف والمراد بالتلطيخ التلوين ونسبها للزنا
والقذف بالزنا حنفياً وزاد شيخ الإسلام في التمسك والتصرير قوله أو إلى تقي ولداه المراد بتقي
الولد أن يأتي إلى الحاكم فيقول هذا الولد أو الحبل ليس مني ثم يلاع بعد ذلك إذا أمره الحاكم
أي أن علم أو ظن ظناً صحيحاً أنه ليس منه ظاهر كان لم يلاها أو ولده له دون سنة شهر
من الوطء أو مانعة خلو والقذف لتقي الولد واجب حيث شاء (قوله وسببت هذه الكلمات
الخ) قد وجه التسمية فيما سبق قوله وسعى الخ وحاصله أن بعض الشراح وجهه بالاقول
وبعضهم بالثاني والشارح جمع بينهما وكان الأولى الاتصال على أحدهما لكفايته كما قرره
شيخنا قال البرماوى وكانت في جانب المدعى ابتداء كالتسمية مع أنها أيمان وكذا بلفظ
الشهادة على الأصح رخصة لعسر إقامة البينة على الزنا وصيانة للأنساب عن الاختلاط ولا بد
من بيان سبب تقي الولد (قوله لقول الرجل الخ) أي فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الجز
على الكل ثم صار حقيقة شرعية في الكلمات الخمس ثم توسع فيه فأريد به ما يتم الواقع من الرجل

وسعى بذلك بعد الزوجين من الرحمة
أول بعد كل منهما عن الآخر فلا
يجتمعان أبداً وشرعا كملت معلومة
بجملت حجة المضطر إلى قذف من لطخ
فراشه وألحق العارية وحينئذ هذه
الكلمات لعاناً لقول الرجل عليه
لعنة الله إن كان من الكاذبين
وأطلقه في جانب المرأة من مجاز
التغليب واختير لفظه دون لفظ
القذف وإن كانا موجودين في اللعان
لكن كون اللعنة متقدمة في الآية
الكرمية ولأن إيمانه قد يتقن عن لعانها
ولا ينكس

والمرأة تغلب كما قال الشارح (قوله والاصل فيه) أي الدليل عليه قبل الإجماع قوله
 تعالى في أوائل سورة النور والذين يرمون أزواجهن أي يقتلونهم بالزنا (قوله الآيات)
 أي إلى قوله من الصادقين وفي نسخة الآية والمراد به جنسها لأن المفسر كورآيات (قوله)
 وسبب نزولها ذكره (أي مفصلاً فلا يشافي أنه مساقى لمخاض قوله لأن النبي قال لهلال
 ابن أمية الخ قال شيخ الإسلام في شرح الروض وسبب نزولها أن هلال بن أمية قذف زوجته
 عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن صماء فقال صلى الله عليه وسلم اليه تفصل النبي صلى
 الله عليه وسلم يكره ذلك فقال والذي بينك بالحق نبياً إلى الصادق ولينزلن الله ما يرى ظهري
 من الخلق قلت الآيات وروى أن عويمراً الجعفي قال يا رسول الله أ رأيت أن وجد أحدنا
 مع امرأته رجلاً ماذا يصنع إن قتله قتلوه فكيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآناً فاذهب فأت بها فتلاع عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كل ذلك في الصحيح ولهذا جعل بعضهم هذا هو سبب نزول الآية ومن قال بالاول جعل هذا
 على أن المراد حكم واقعتك تبين مما أنزل في هلال إذا لم يحكم على الواحد حكم على الجماعة اهـ
 وعبارة ع ش على م واختلف العلماء في سبب نزول آية اللعان هل بسبب عويمر الجعفي
 أم بسبب هلال بن أمية فقال بعضهم بسبب عويمر واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعويمر
 قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآناً وقال جمهور العلماء بسبب نزولها قصة هلال بن أمية
 واستدلوا بحديث مسلم (قلت) ويحتمل أنها نزلت فيها جميعاً فلهما ما لا في وقتين متقاربتين
 فنزلت الآية فيهما ولو سبق هلال باللعان فيصدق أنها نزلت في ذا وذلك وأن هلالاً أول
 من لامن قالوا وكانت قضية في شعبان سنة تسع من الهجرة اهـ والعجاني بالفتح والسكون
 نسبة إلى بني العجلان بطن من الأنصار كما في لب السوطي (قوله وهي عين) أي إيمان أربعة
 حتى أنه ان كان كذباً لزمه أربع كفارات لأن كل كلمة بغيره اليمين ولا يزال الخامسة لقوله وعي
 لعنة الله من الكاذبين لأنه مؤكداً قبله لأنه عين خمسة وهذا هو الذي عول عليه
 الزبدي وخالف ابن حجر فقال والوجه أنها أي الكفارة لا تعدد بعثها لأن الخلف عليه
 واحد والمقصود من تكريرها من التأكيدها لا غير اهـ (قوله بلفظ الشهادة) متعلق بيمين
 وقبل شهادتين ويترتب على ذلك أنه إذا كذب فيها فان قلنا إيمان يلزمه أربع كفارات
 وان قلنا شهادتين لا يلزمه عند الكذب شيء وليس في الإيمان ما يتعدداً في اللعان والقسامة
 وليس منهما ما يكون في جانب المدعي الا فيهما وذلك رخصة على خلاف القياس للحاجة اليه
 (قوله فلا يصح لعان صبي) مفرع على قوله وهي عين لأن اليمين منهما غير معتدة (قوله)
 ولا يقتضي قذفهما مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف تقديره زوجته ما وقوله لعاناً
 معمول لقوله يقتضي المتني (قوله ولا عقوبة) أي له من حد أو تعزير وقال بعضهم
 ولا عقوبة أي حداً أو تعزيراً فيجب قذفهما فان حرز قبل الكمال فظاهر ولا يعزّر بعد
 الكمال (قوله وإذا روى) أي سبها وخاض في عرضها بما ذكره فبهذا يبرى السهم الحسي
 بجميع الأيلام بكل واستعير الرى الحسي السب والخوض في عرضها على سبيل الاستعارة

والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون
 أزواجهن الآيات وسبب نزولها
 ذكره في شرح البهجة وغيره وهي عين
 مؤكدة بلفظ الشهادة كما هو في الروض
 عن الأصحاب فلا يصح لعان صبي
 ومجنون ولا يقتضي قذفهما لعاناً بعد
 كمالهما ولا عقوبة كافي الروضة ولم يقع
 بالدينة السر بفسخ لعان بعد اللعان
 الذي وقع بين يدي النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا في أيام عمر بن عبد العزيز رضي
 الله تعالى عنه (وإذا روى)

المصرية الأصلية ثم اشتق من الرى الحسنى بمعنى سب ونقص استعارة تعبئة
(قوله أى قذف) من القذف ومعناه لغة الرى وشرع الرى بالزنا فى معرض التعبير أى فى مقام
إظهاره ومعرض كسجد تخرج الرى بغير الزنا كالسرقة ومقام التعبير إذا شهد أربع بالزنا
فليس قذفا بل شهادة وكذا قذف معيرة لاوطا نليس قذفا شرعا وإن عذر عليه التأديب وخروج
جرح الشاهد لثبته (قوله زوجته المحصنة) وهى البالغة العاقلة الحرة المسلمة العفيفة
عن وطء تحته حال تكليفها واختيارها وعلما بالصريم والاحسان لغة المنع وشرعا جاء بمعنى
الاسلام والبلوغ والعقل فقط كقوله تعالى فإذا أحسن وجاء بمعنى الحرة كقوله عقب
ذلك فليمن نصف على المحصنات الخ وجاء بمعنى التزويج كقوله والمحصنات من النساء الخ
وياء بمعنى إصابة الحر المكاف فى نكاح صحيح كقوله تعالى محصنين غير مسافحين ولا يشترط
فى المحصن هنا الوطء فى نكاح صحيح وقيد المحصنة بقر القول المتن فعليه حد القذف لأنه شرط
فى اللعان فلا أن يلاع غير المحصنة لاسقاط التعزير هذا وكلن الأولى اسقاطه والتعميم ويريد
بمدقول المنصف فعليه حد القذف أو التعزير (قوله صريحا كزيت الخ) والوجه عدم
احتياج نحو زنا لوطا لوصفه بصريم ولا اختيار ولا عدم شبهة لأن موضوعه يفهم ذلك
ويؤيده ما أتى فى زيت بك وفى الوطء بخلاف نحو ابلاخ الحشفة فى الفرج لا بدق من الثلاثة
أما الرى بإبلاجهما فى دبر امرأة خلية فهو كذلك كراو حرة فنبى اشتراط وصفه بنحو اللباطة
ليخرج وطء الزوج فيه فإن اظهر أن الرى به غير قذف بل فيه التعزير لعدم نسبه زنا لوطا
كما هو ظاهر وعلى هذا التفصيل يحمل اطلاق من قال لافرق فى قوله أو دبرين أن مخاطبه
ربحلا أو امرأة كالمختفى فى دبر أو أوطى فى دبر والوجه قبول قوله بينه أردت بإبلاجه
فى الدبر بإبلاجه فى دبر زوجته كما علم مما تقرر فيعزروا أن بالوطى كناية لاحتمال إرادة كونه على
دين قوم لوط بخلاف بالأنط فإنه صريح ولو قالت راودنى عن نفسى أو نزل إلى بيتى وكذبها
عزرت لا يثبتها بذلك اه شرح م ر بعض تغيير (قوله أو يازانية) إلا أن يكون هذا اللفظ
علما لها فلا يكون قذفا لاجبة اه زى (قوله أو يابغة) كما أتى به ابن عبد السلام وعند
ابن عبد السلام أن قوله يابغت صريح أو بالوطى أو باعلق أو باعرض أو يامسح أو ياقطع
أو ياكفن والمقتصر احتجبة للمرأة وكناية لرجل وعاهروا وس ومايون وطنجير كما ذكره
حل على المنهج والمعتد أن يعلق كناية لأن العلق فى اللغة التى النفس واللفظ عند الاملاق
يحمل على معناه اللغوى ومن الكتابة ياتواد وقيل صريح (فرع) قال م ما يقال بين
الجهلة بلاع الزب فينبى أن لا يكون صريحا فى الرى بالزنا لاحتمال البلع بالقم اه ومن
الصريح قوله ما فرح زنا وقوله لولد غيره لست ابن فلان فهو صريح أيضا بخلاف قوله لولد
لست ابنى فإنه كناية اه م د على التصرير (قوله فى الجبل) ليس قيد افعله الاقتصار
على زنا بالهمز (قوله لأن الرن هو الصعود) إنما كان كناية لاحتمال أنه قلب الياء همزة
فيصكون قذفا وأن تكون الهمزة أصلية فلا يكون قذفا قال فى المصباح زنا فى الجبل زنا
مهموزا من باب تمب وزنوا أيضا مع فهو زانى (قوله هو الصعود) أى من جهة مضاء
الصعود ويستعمل أيضا فى الزنا والاقطار الشرح قصره على ذلك (قوله فصرح قطعا) أى

أى قذف (الرجل) المكلف (زوجته)
المحصنة (بالزنا) صريحا كزيت ولومع
قوله فى الجبل أو يازانية أو زنى فريحا
أو يابغة كما أتى به ابن عبد السلام
أو كناية كزنا فى الجبل بالهمز لأن
الرن هو الصعود بخلاف زنا فى
البيت بالهمز فصرح لأنه لا يستعمل
بمعنى الصعود فى البيت ونحوه زادفه
للروضة أن هذا كلام البغوى وإن غيره
قال أن لم يكن البيت درج بعد إليه
فبها فصرح قطعا أو بافجرة أو
يا فاسقة وأنت تحبين الخلوة

قوله من باب تعب كذا فى نسخة المؤلف
والذى فى المصباح من باب تقع اه
هو القاموس اه معناه

وان كان له دوج فكناية والمعتمد انه مخرج مطلقا زى (قوله اولم أجعل بكرا) هذا في امرأة
 لم يعلم لها تقدم اقتضاها مباح فان علم لها ذلك فلا مخرج ولا مكناية اه مخرجوى
 (قوله والمحسن الذي يحد قاذفه) احتراز عن المحسن الذي يلزمه الرجم وتقدم الكلام على
 المحسن قريبا (قوله مكلف الخ) فان فقد قيدا من هذه القيود قالوا يجب التعزير للايذاء قال في
 المنهج ومن قذف محصنا حذره عزير (قوله حر مسلم) وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا
 لانه اهانة له ولا يرد قذف مرتد ويحتمل وقت زنا اضافة الى حال اسلامه او افاقته او حرته بان
 أسلم ثم اختار الامام وقعه لان سبب حقه اضافة الزنا الى حالة الكمال شرح م ر (قوله عفيف
 عن وطء) عبارة المنهج عفيف عن زنا ووطء محرم مما لو كنه ووطء في دبر حليته (قوله عن وطء
 يحته) أى بان لم يسبق له وطء أصلا أو سبق له وطء لا يحته كوطء الشبهة أو البهجة ومثل الوطء
 الذي يحته وطء حليته أو محرمه المملوك في دبرهما فلا يكون محصنا وان كان لا يحته بذكر
 ومثل دبر محرمه المملوك قبلها كما يعلم من المنهج ولا يشترط عفته عن وطء حليته في الحيض
 (قوله فلا يحته بزوجته) أى بل يعزرك لا يتجارأ على سبها وهذا خارج بالمكف (قوله
 الق لا تحتمل الوطء) الاولى اسقاطه لان الصغيرة مطلقا خارجة من المكف بقوله التي لا تحتمل
 ليس قيد لان الصغيرة خارجة بالمكف سواء احتلت الوطء أولا لان يقال قد بذلك لانه
 لا يلاعن الزوج حينئذ لدفع التعزير الذي لزمه بخلاف ما اذا احتلت الوطء قبلها عن لا سقاط
 التعزير (قوله ولا البكر قبل دخولها) يتأمل هذا ويحذر قاله المرحومى أى لانه ليس
 في كلامه ما يخرجهما فالظاهر انه يحته بزوجته وسيأتى في كلامه ما يدل عليه قال المداخى لعل
 وجهه أن يقال بكارتها تكذب دعواه فصار كقذف صغيرة لا تحتمل الوطء لكن قد يعكر على
 هذا ما سبأنى في كلامه أنه لو قذف بكرا وطلقها ثم تزوجها آخر وقذفها ثانيا لم تلاعن وجب
 عليها بلعان القاذف في الجلد والرجم فهذا يدل على أن قذف البكر يؤثر هذا هو الظاهر فتأمل
 اللهم الآن يصور ما هنا بغير القوراء وما يأتى بالقوراء (قوله أو التعزير) أى في قذف غير
 المحصنة فلا حظ هذا في كلامه سابقا (قوله ابن سماعة) كذا في خط المؤلف وصوابه كما قاله
 النورى في تهذيب الاسماء واللغات ابن سماعة بن مفضل مفسر ومما كنههم ملتين وبالملة اه
 مخرجوى على وزن حمراء مؤنث أصح بمعنى أسود وهى أم شريك وأبوه عبدة بنخ العيين
 والباء الموحدة والمحدثون يسكنونها (قوله البينة) أى تلزمك البينة أو حد الخ (قوله وله
 الامتناع) أى من اللعان وهذا معلوم من قول المصنف فعليه حد القذف (قوله ويشترط
 لصحة اللعان) بجملة شروط اللعان أربعة سبق القذف أو ما يقوم مقامه من تقي الولد وولاء
 الكلمات وتلقين القاضي وأن لا يسدل لقطا باخر وكون سبق القذف شرطا في اللعان فيه
 نظر بل هو سببه (قوله لان اللعان) عمله لقوله ويشترط لصحة اللعان الخ وقوله لان
 الزوج الخ علة لتشرع (قوله فله قذفها) أى يجوز له اذا لم يكن هناك ولد فان كان هناك ولد
 يعلم أنه ليس منه وجب القذف واللعان وخذان القسمان فيما اذا علم زناها أو ظنه فان لم يعلم
 ولم يظن حرم القذف واللعان ولو كان هناك ولد لانه يلحق بالقراش (قوله بان رآها تزنى)
 الباء ليست للحصر بل معنى الكاف لان مثل الرؤية اخبار عند التواتر لانه يفيد العلم أيضا

اولم أجعل بكرا ونوى بذلك القذف
 (فعليه) لها (حد القذف) للايذاء
 ونخرج بقيد المحصنة غيرها والمحسن
 الذي يحد قاذفه مكف ومنه السكران
 المتعدي بسكره حر مسلم عفيف عن
 وطء يحته فلا يحته بزوجته
 الصغيرة التي لا تحتمل الوطء ولا البكر
 قبل دخولها (الأن يقيم البينة)
 بزناها فيرتفع عنه الحد والتعزير لان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لهلال بن
 أمية حين قذف زوجته بشريك بن
 سماعة البينة أو حد في ظهرك فقال
 والذي بعثك بالحق نبيا انى لصادق
 ولنزلن الله في أمري ما يرى ظهري
 من الخلق قلت آيات اللعان الحديث وهو
 بطوله في صحيح البخارى قبل على
 ارتفاع الحد بالبينة (أو يلاعن) لدفع
 الحدان اختاره الحديث لهلال وله
 الامتناع وعمله حد القذف كما في
 الروضة ويشترط لصحة اللعان سبق
 قذف زوجته فتدعى للسبب على المسبب
 كما هو مستفاد من منيع المصنف وبه
 صرح الاصحاب لان اللعان انما يشرع
 لخلاص القاذف من الحد قال في
 المهذب لان الزوج يتلى بقذف
 امرأته لدفع العار والتب القاسد
 وقد يعذر عليه اقامة البينة فيعمل
 اللعان بینه فله قذفها اذا تحقق زناها
 بان رآها تزنى

فلن زناها طنا مؤكدا أورثه العلم كشياع زناها يزيد معصوبا بقرينة كأن رآها ولو مرة واحدة في خلوة أو رآها يخرج من عندها
هي تخرج من عنده أو يرى رجلا معها مرارا (٣٠) في محل رية أو مرة تحت شعار في هيئة منكرا أما مجرد الاشاعة فقط أو القرينة فقط

كما قرره شيخنا (قوله أورثه العلم) أي قريانه (قوله أو يرى رجلا معها الخ) هذا
من جملة القرائن لكن في هذه الصورة يكون الشياح بالزنا مطلقا لا يزيد فقوله فيما سبق يزيد أي
مثلا (قوله تحت شعار) أي ستر وغطاء قال في المصباح الشعار بالكسر ما ولي الجسد من
التياب (قوله والاولى له) هذا راجع لحالة جواز القذف وعدم جوازه قال الحلبي فيه
تصريح بأن له امساكها مع علمه بأنها تاتي الفاحشة (قوله واقالة العثرة) أي العقوبة عنها
وعدم انشائها والعثرة الزلة (قوله كما يحرم تني من هو منه) وليس من النني المحرم بل ولا من
النني مطلقا ما يقع كثير من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة ويريد بكتابته أنه ليس
منه ولا علاقة له به ولا يرثه لأن المقصود من هذه الحجة أن الولد ليس مطيعا لآبيه فلا ينسب لآبيه
من أنعاله شيء فلا يطالب بشيء لزم الولد من دين آرائه أو خلاف أو غيرهما مما يترتب عليه دعوى
ويحتاج الى جواب لانه انما يتنني عنه بالعان ع ش على م ر ولو كان يطاق فيعادي من القرح
بحيث لا يمكن وصول الماء اليه لم يلحقه أو في الدبر فالراجح أنه لا يلحقه أيضا وليس من الظن علماء
من نفسه أنه عقيم على الاوجه خلافا لقول الروياني يلزمه نفيه بالعان أي بعد قذفها وذلك لانا
نجد كثيرين يكاد أن يجزم بعقمهم ثم يجلبون اه ج وم ر ويؤخذ منه أنه لو أخبره
معصوم بأنه عقيم وجب التنقي بل ينبغي وجوب التنني أيضا فيما لو لم يكن عقيما وأخبره معصوم
بأنه ليس منه اه (قوله فلو علم) كان الاولى أن يأتي بالواو ويجعله فرعاً مستقلاً لانه لم يتقدم
ما يقتضيه عليه (قوله وان لم يستبرأها) أي بحیضة والواو فيه للسال بخلاف ما اذا استبرأها
فإن الولد ليس منه فيكون للعلم بأنه ليس منه أربع صور وانما كان الحكم ماذ كفي الصورة
الاخيرة وان كانت الحمل قد تحيض على المعتمد لما أن ذلك بعيد جداً فأورثه استبرأها أنه
ليس منه (قوله بعد وطئه) أي القاذف (قوله لدفع النسب) أي لو لم يعلم أنه ليس منه
والنسب في هذه الحالة ثابت أي واذا امتنع المسبب وهو الولد (١) امتنع السبب وهو القاذف
(قوله أو قطع النكاح حيث لا ولد) أي خشية حدوثه من ذلك التلطيخ وقوله حيث لا ولد على
الفراش كذا في خط المؤلف رحمه الله تعالى وهي عبارة شرح الروض لكن سقط منها ما سيظهر
لك ولعل المؤلف لم يقصد اسقاطه وعبارته شرح الروض لأن اللعان حجة ضرورية انما يصار
اليها لدفع النسب أو قطع النكاح حيث لا ولد خوفاً من أن يحدث ولد على الفراش الملتصق وقد
حصل الولد هنا لم يبق له فائدة ولأن في اثبات زناها تعميماً للولد واطلاق الاستسنة فيه فلا يحتل
ذلك لغرض الاتقام مع امكان الفرقة بالطلاق اه مرحومي (قوله وقد حصل الولد) أي
مع عدم العلم بأنه ليس منه فلا يتأتى له نفيه للعوق له واللعان لا جعل الزنا الذي لم يكن الولد منه
ممتنع مع لحوقه لتضرر الولد بنسبة أمه للزنا فلذا قال والفراق يمكن بالطلاق (قوله فلم يبق له
فائدة) هي ما أشار اليه بقوله لدفع النسب (قوله فيقول) أي بعد تلقين القذف والاذلا
يعتد به (قوله أما اذا كان هنالك ولد) أي يتنفيه لعله أنه ليس منه فلا بد من رضاه بالتحكيم
ولا يكتفي برضائه وأمه (قوله الا أن يكون) أي الولد مكلفا (قوله اذا تزوجها منه)
أي له (قوله أن يتولى) أي بتلقينه كلمات اللعان (قوله وبقية) الاضافة للجنس لانها
رقيقان وعبارة شرح الروض لعان رقيقه قال الاجهوري قلت وهذا صريح في جواز ذلك

بجوزله اعتماد واحد منهما أما الاشاعة
تدبشبهه عدولها أو من يطمع فيها فلم
نفر بشيء وأما مجرد القرينة المذكورة
دنه رجلا دخل عليها الخوف أو سرقة أو
لمع أو نحو ذلك والاولى له كما في زوائد
لروضة أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها
لما فيه من ستر الفاحشة واقالة العثرة
هذا حيث لا ولد يتنفيه فان كان هنالك ولد
يتنفيه بأن علم أنه ليس منه لزمه نفيه لأن
ترك التنني يتضمن استطاقته واستطاق
من ليس منه حرام كما يحرم تني من
هو منه وانما يعلم اذ لم يطق أو وطئها
ولكن ولده له دون ستة أشهر من وطئه
التي هي أقل مدة الحمل أو لفوق أربع
سنتين من الطوط التي هي أكثر مدة الحمل
فلو علم زناها واحتمل كون الولد منه
ومن الزنا وان لم يستبرأ بعد وطئه
حرم التنني رعاية للفراش وكذا القذف
باللعان على الصحيح لأن اللعان حجة
ضرورية انما يصار اليها لدفع النسب
وقطع النكاح حيث لا ولد على
الفراش الملتصق وقد حصل الولد هنا
لم يبق له فائدة والفراق يمكن بالطلاق
م شرع في كيفية اللعان بقوله (فيقول)
ي الزوج (عند الحاكم) أو أمته
باللعان لا يعتبر الابهضوره والمحكم
بث لا ولد كالحاكم أما اذا كان هناك
فلا يصح التحكيم الا أن يكون مكلفا
رضى بحكمه لأن له حقاً في النسب فلا
يرضاهما في حقه والسيد في اللعان
أمه وعبداه اذا تزوجها منه كالحاكم
ن أنه أن يتولى لعان رقيقه

(قوله واذا امتنع المسبب وهو الولد
الظاهر وهو اللعان اه معصومه

وتيسر التغليب في اللعان بالمكان والزمان أما القسم الاول وهو التغليب بالمكان فيكون في أشرف مواضع بلد اللعان لأن في ذلك تأثيرا في الزجر عن اليمين القابضة كان في غير المساجد الثلاثة فيكون (في الجامع على المنبر) كما صححه صاحب

(٣١)

الكافي لأن الجامع هو المعظم من تلك البلدة والمنبر أولى فإن كان في المسجد الحرام فبين الركن الذي فيه الحجر الأسود وبين مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ويسمى ما بينهما بالحطيم فإن قيل لا شيء في مكة أشرف من البيت أجيب بأن عدولهم عنه صيانة له عن ذلك وإن كان في مسجد المدينة فعلى المنبر كما في الآم واختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا عينا آثم أو أقدم من النار وإن كان في بيت المقدس فعند العصرة لأنها أشرف بقاعه لأنها قبله الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وفي ابن حبان أنها من الجنة وتلاعن امرأة حائض أو نساء أو متعيرة مسلمة يباب الجامع تهرج مكنها نيسه والباب أقرب إلى المواضع الشريفة ويلاعن الزوج في المسجد فإذا فرغ تخرج الحاكم أو نائبه إليها ويغلق على الكافر السكابي إذا ترفعوا إليها في بيعة وهي يكسر الموحدة معبد النصارى وفي كنيسة وهي معبد اليهود وفي بيت نار مجوسى لايت أئمان وثى لأنه لا جرمة له وأما القسم الثاني وهو التغليب بالزمان في المسلم فيكون بعد صلاة عصر كل يوم إن كان طلبه حثا لأن اليمين القابضة بعد العصر أغلظ عقوبة تلخير الصبي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم وعلمتهم رجلا حلف على عين كاذبة بعد العصر يقطع بها مال امرئ مسلم

وان كان أحد الزوجين حرا وليست له مالو كان العبد لو أحد والامة الزوجة لو أحد فمن يتولى اللعان هل سيد العبد أو سيد الامة أو هما يرفعان الأمر لهما كما حرره والظاهر أنه يتولا سيد العبد (قوله في غير المساجد الثلاثة) فيه أن مسجد المدينة اللعان فيه على المنبر أيضا (قوله في الجامع) احتزبه عن المدارس (قوله والمنبر أولى) لكونه محل الوعظ والزجر لا لكونه أشرف بقاع المسجد لأن بقاعه لا تتفاوت في القسمة زي ملخصا (قوله الحجر الأسود) وسواء طارئ عليه لما في الحديث أنه نزل من الجنة أشد ياضا من اللبن فسودته خطا يابن آدم (قوله مقام إبراهيم) وهو الحجر نزل له من الجنة وكان يقوم عليه عند بناء البيت فيرتفع به حتى يضع آفة البناء فوق الجدار ثم يهبط به اه ق ل على الجلال (قوله بالحطيم) لحطيم الذنوب أي اذهبها فيه وقيل لأنه حطيم أي مات فيه ألوف من الأنبياء وغيرهم ولم يكن بالحجر بكسر الحاء مع أنه أفضل من المسجد حوله لأن غالبه من البيت صوته عن ذلك وإن خالف فيه عمر رضي الله عنه ولذلك قدم الحطيم وقيل إن في الحجر قبر إسماعيل وأمه هاجر ق ل وقوله وإن خالف فيه عمر لعله رأى أن فيه نحويف للمخالف أكثر من غيره اه ع ش على م ر (قوله على منبري) فيه أن الموحود الآن ليس منبره بل غيره ان منبره حرق (قوله حائض أو نساء) أي أو كانت المرأة جنباً أو الرجل جنباً سم (قوله ويغلق على الكافر) ودخول الحاكم إلى أما كنهم غير معصية لأنه طاعة وغير الحياكم مثله لكن باذن بالغ عاقل منهم ومحل ان خلت عن سور والأفرا مطلقا ودخولهم مساجدا كعكسه ومن ذلك يؤخذ جواز تلاعن الكفار في مساجدنا غير المسجد الحرام ق ل وقوله ومن ذلك يؤخذ الخ عبارة سم ويجوز تلاعن النسيين في المسجد غير المسجد الحرام ولومع حدث أكبر وحيض لا يلبث المسجد قال ابن الصباغ برضاها فإن رضيت دونه فلهذا ذلك أو هو دونها لم يكف اه ولو كان الزوج مسلما والزوجة ذمية لا عن في الجامع ولا عنت فيما عظمه من بيعة أو غيرها فإن رضي بلعانها في المسجد وقد طلبته جاز بخلاف ما إذا لم يطلبه لأن الحق في اللعان لها أو لم يررض هو لأن التغليب عليها حقه لكن لو امتنع مع رضاه فهل تخير فيه نظر وما ذكر من أن التغليب عليها حقه قد يشكل على ما تقدم عن ابن الصباغ ويقتضى عكس ما ذكره إذا تغلب في الجامع في اعتقاده أن رضاه دونه تفويت حقه من التغليب بخلاف رضاه دونه لأن غاية أنه يتضمن إسقاط حقه وهو جاز له ولا يقال أنه يتضمن أيضا حله على ما تقدم من تعظيم المسجد لوجود نظير ذلك بعد تسليمه في العكس أعني رضاه دونه مع زيادته بتقويت حقه اه (قوله في بيعة) متعلق بمحذوف أي باللعان في بيعة وقد انعكس العرف الآن بعكس ما ذكره الشارح ق ل (قوله وفي بيت نار مجوسى) وروى اعتقاده لأن له شبهة كآب بخلاف الوثنى اه شيئا (قوله بالزمان) عبارة عن ولو في حق الكافر كما قاله البندنجي وغيره وخالف المارودي فاعتبر الوقت الذي يعظمونه اه سم بحروقه (قوله كل يوم) المراد أي يوم لأنه لا يتكرر قال كتيبة غير مرادة بدليل قوله الآتى فإن لم يكن الطلب حثا في عصر الجمعة لأنه أشرف من غيره (قوله إن كان طلبه) أي اللعان (قوله وعلمتهم رجلا حلف على عين الخ) على زائدة والثاني رجل حلف على سبعة لقد أعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب والثالث رجل منع فضل

أنهم من مجلس الإمام على المنبر إلى أن تنقضي الصلاة وأما التغليظ بالزمان في الكافر فيعتبر بأشرف الأوقات عندهم كما ذكره الماوردي وإن كان قضية كلام المصنف أنه كالمسلم وتقلد ابن الرفعة عن البندنجي وغيره (تنبيه) من لا يتحمل ديناً كالدهرى والزنديق الذي لا يتدين بدين وعابد الوثن لا يشرع في حقهم تغليظ بل يلاعنون في مجلس الحكم لأنهم لا يعظمون زماناً ولا مكاناً فلا ينزحرون قال الشيخان ويحسن أن يختلف من ذكر بالله الذي خلقه ورزقه لأنه وإن غلا في كفره وجد نفسه مذنباً لخالف مدبر ويسن التغليظ أيضاً في جماعة) أي بحضورهم (من) عدول أعيان (الناس) وصلاتهم من بلد اللعان لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين ولأن فيه ردعاً عن الكذب وأقلهم كافي المتهاج كآصله أربعة لثبوت الزناهم فاستحب أن يحضر ذلك العدد ويسد في اللعان بالزوج فيقول (أشهد بالله أنني لمن الصادقين فيما رمت به زوجتي) هذه (من الزنا) لأن كانت حاضرة فإن كانت غائبة عن البلد أو مجلس اللعان لمرض أو حيف أو نحو ذلك سماها ورفع نسبها بما يميزها عن غيرها دفعا للاشتباه وإن كان ثم ولا يتقيه عنه ذكره في كل كلمات اللعان الخمسة إلا تية ليقنى عنه فيقول في كل منها (وأن هذا الولد) إن كان حاضراً أو أن الولد الذي ولدته إن كان غائباً (من الزنا وليس) هو (منى) لأن كل مرة بمنزلة شاهد

مائة فيقول الله اليوم أمتعت فضلي كما منعت فضل مالم تعمل به الذ رواه الشيخان عن أبي هريرة كما في الجامع الصغير (قوله لأن ساعة الاجابة فيه) أي في يوم الجمعة وعبارة م ر لأن يومها أشرف الأسبوع وساعة الاجابة فيها بعد عصرها كما في رواية صحيحة وإن كان الأشهر أنها فيما بين جلوس الخطيب وفراغ الصلاة على ما مر في الجمعة ومقابلها أحد وأربعون قولاً والراجح منها أنها فيما بين جلوس الخطيب على المنبر إلى فراغ الصلاة قل وقوله فيما بين جلوس الخطيب قبل الشروع في الخطبة لا الجلوس بين الخطبتين وألحق بعضهم بمصر الجمعة الأوقات الشريفة كشهر رجب ورمضان ويوم العيد وعرفة وعاشوراء اه (قوله من مجلس الإمام) أي الأول (قوله وإن كان قضية كلام المصنف) فيه أن المصنف لم يتعرض للتغليظ بالزمان اه وفي الوسيط والطلاق الشيخين وغيرهما التغليظ بالزمان وكونه بعد العصر يقتضي أنه لا فرق فيه بين المسلم والكافر ونقل ابن الرفعة عن البندنجي وغيره أن تغليظ على الكفار بالزمان عندنا لا عندهم كما هو قضية الإطلاق المذكور لكن قال الماوردي إن الأمين تغليظ عليهم في وقت أشرف صلواتهم عندهم وأما المجوس فليس لهم صلاة موقوفة وإنما لهم زمرة موقوفة قربية فإن كانت موقوفة عندهم حلفوا في أعظم أوقاتها عندهم وإن لم تكن موقوفة سقط تغليظ أيمانهم بالزمان لأنهم يرون النهار أشرف من الليل ويحلفون نهاراً لا ليلاً وما ذكره الماوردي أوجه والامتناع عندهم في البيع والكائس ونحوها (قوله من لا يتحمل) أي لا يجتاز (قوله كالدهرى) بضم الدال المهملة كما ضبطه ابن قاسم وبفتحها كما ضبطه ابن شهاب وهو المعطل وقال بعضهم الدهرى بالضم المسن وبالفصح الممد وهو من نسب الأفعال للدهر قال تعالى وما يهلكنا إلا الدهر أي الأمر والزمان وهو في الأصل مدة بقاء العالم قال ثعلب وهما جميعاً منسوبان إلى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما يقال سهيلي للمنسوب إلى الأرض السهلة وعبارة ح ل الدهرى بالضم والفتح وهو الظاهر هو المعطل أي المانع (قوله والزنديق) بكسر الزاي بوزن قنديل كما في المصباح (قوله وعابد الوثن) أي الصنم سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجمع وثن كأسد وأسد وأوثان اه مصباح (قوله وإن غلا) أي تجاوز الحد في كفره قال تعالى قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم أي لا تتجاوزوا الحد في دينكم بأن تصفوا عيسى وترفعوه فوق حقه اه جلالين أي بأن تجعلوا لها (قوله فيقول) أي بعد التلقين (قوله لمرض) ليس يشهد على المعتدل مثله ما إذا كانت غائبة ولو بلا عذر وكافي م ر (قوله في كل كلمات اللعان الخمسة) ظاهره أنه يأتي في الخامسة بهذا اللفظ أي قوله وإن هذا الولد من الزنا ولا يخفى ما فيه فلعن المراد أنه يأتي فيها بما يناسب كأن يقول وأن لعنة الله على من كنت من الكاذبين فيما رمت به من الزنا وفي أن الولد من الزنا وليس منى اه رشدي على م ر (قوله وأن هذا الولد) أو جعلها إن كانت حاملاً وهذا معطوف على قوله فيما رمت كما في ابن قاسم فيقرأ بفتح الهمزة وهو من مدخول الصدق ويصح أيضاً أن يكون معطوفاً على قوله أنني لمن الصادقين معمولاً لا تشهد فهو بفتح الهمزة على كل من الوجهين (قوله وليس هو منى) أبرز الضمير أيضاً (قوله لأن كل مرة الخ) لعله لعله لذكره في كلمات اللعان قال شيخنا والتعليل ظاهر في المرات الأربع الأولى أما الخامسة فمؤكدة لقادها لأنها فائقة

فلو غفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى اعادة اللعان لثبته (تنبيه) قضية كلامه أنه لو اقتصر على قوله من الزنا ولم يقل ليس مني أنه لا يكفي قال في الشرح الكبير وبه أجاب كثيرون لأنه قد يظن أن وطء السكاح القامد والشبهة زنا ولكن الرابع أنه يكفي كما صححه في أصل الروضة والشرح الصغير لا لفظ الزنا على حقيقته وقضيته أيضاً أنه لو اقتصر على قوله ليس مني لم يكف وهو الصحيح لاحتمال أن يريد أنه لا يشبهه خلقاً ولا خلقاً فلا بد أن يستند مع ذلك الى سبب معين كقوله من زنا أو وطء مشبهة ويكرر ذلك (أربع مرات) للآيات السابقة أول الفصل وكررت الشهادة لتأكيد الأمر لأنها أقيمت مقام أربع شهود من غير قيام عليها الحد وذلك حيث شهادات وهي في الحقيقة آييلن وأما الكلمة الخامسة الآتية فتؤكدها الأربعة (ويقول في) المرة (٢٢) (الخامسة بعد أن يعظه الحاكم) ندبا

بأن يحقن من عذاب الله تعالى وقد قال صلى الله عليه وسلم لهلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة وبأمر رجلاً أن يضع يده على نفسه لعله ينزجر فإن أي بعد مباغته الحاكم في وعظه إلا المضي قال له قل (وعلى لعنة الله أن كنت من الكاذبين) فيما رميته به من الزنا وبشير إليها في الحضور ويميزها في الغيبة كما في الكلمات الأربع (تنبيه) • كان من حق المصنف أن يذكر هذه الزيادة ثلاثتهم أن الخامسة لا يشترط فيها ذكر ذلك وسكوته أيضاً عن ذكر الولد في الخامسة يقتضي أيضاً أنه لا يشترط في نفسه ذكره فيها وليس مراداً كما مر أنه لابد من ذكره في الكلمات الخمس وسكت أيضاً عن ذكر الموالة في الكلمات الخمس والاصح اشتراطها كما في الروضة فيؤثر الفصل الطويل وهذا كله أن كان قذف ولم تثبته عليه بينة والابان كان اللعان لتني ولد كان احتمل كونه من وطء شبهة أو أثبت قذفه بينة قال في الأول فيما رميته به من اصابة غيري لها على فراشي وأن هذا الولد من تلك الاصابة الى آخر الكلمات وفي الثاني فيما أثبتت على من رمي اياها بالزنا الى آخره ولا تلاعن

مقام شاهد وهو تعليل لكون ذلك في كل مرة وقوله فيما رليتني عنه علة لاصل الذكر (قوله احتاج الى اعادة اللعان) ظاهره أنه بعد اللعان جميعه ولو كان اغفل ذكر الولد في المرة الرابعة ولعل وجهه أن الولد بين كلمتي اللعان شرط كما يأتي فإذا اغفل ذكره في الرابعة فكان ما أتى به أجنبي فاصل بين الثالثة والرابعة التي يأتي بها بدل الرابعة التي اغفل فيها ذكر الولد اه ع ش (قوله وبه أجاب) لعل بعض العلماء سئل بقوله هل يكفي الاقتصار على الاول أو لا فقال لا يكفي وقال شيخنا أي بصيغة الجواب لعله ذكره ما ذكر بصورة سؤال (قوله والشبهة) الظاهر أنه عطف تفسير على ما قبله إذا الشبهة هنا لا تكون الا بالسكاح القامد لما علم أنه يشترط في الملاءع أن يكون زوجاً كما قرره شيخنا (قوله وقضيته أيضاً) أي قضية كلام المصنف (قوله أن يستند) أي قوله ليس مني وقوله مع ذلك أي مع قوله ليس مني والاول حذف قوله مع ذلك لأنه معلوم من كلامه وقضيته اشتراط الجمع وليس كذلك كما مر وقوله الى سبب أي كالزنا (قوله لايات السابقة) اعترض بأن المتقدم آية واحدة وأجيب بأن المراد بالآيات الشاملة للعان ولعانها (قوله لأنها أقيمت) الاولى ولأنها الخ تعليل ثان وعبارة م ر ولأنها (قوله لمعاد الأربع) أي للأحكام المترتبة عليها وهي الخمسة الآتية في قوله وبه نقول بعانها الخ (قوله فإن عذاب الدنيا الخ) وبقرأ عليه أن الذين يشتركون به عدا الله وأيمانهم غنا قليلاً الآية ويذكر قوله عليه السلام للمتلاعنين حد أبكأ على الله أحد كما كذب هل من نائب سم (قوله فإن أبي) أي امتنع من كل شيء إلا من المضي في تمام اللعان في الخامسة فلم يمنع منه بل استمر عليه (قوله فيؤثر الفصل الطويل) وهو الزائد على سكتة التفسير والحي (قوله والاصح اشتراطها) وأما الولد بين لعاني الزوجين فلا يشترط شرح المنهج (قوله وهذا كله) الاشارة لقوله السابق فيما رميته به من الزنا (قوله في الاول) أي في الكلمات الخمس (قوله من غير توقف على لعانها) أي كما يقول به مالك وقيل بالتوقف على لعانها وهو لا يظهر الا في الثالث والخامس ولا يعقل في غيرهما (قوله ولا قضاء القاضي) أي كما يقول به أبو حنيفة (قوله مع غيرها) أي مع غير هذه الزيادة (قوله حد قذف الزاني) أي أن كان محصناً أو تعزيره أن كان غير محصن وقوله عنه أي عن الملاعن (قوله الا ان ذكره الخ) وإذا لم يذكره وأراد اعادة اللعان لسقوط الحد عنه بقذفه فله الاعادة لذكره ويسقط عنه الحد كما يأتي في الشرح (قوله وجوب الحد) اعلم أن الواجب عليها باللعان الحد وهو أتما الجلدان لم تكن محصنة أو الرجم ان كانت محصنة ولا تاتي وجوب تعزير عليها باللعان وأما الواجب على الزوج ان لم يلاعن فهو الحدان كانت محصنة أو التعزير ان لم تكن

المراة في الاول اذا سجد ٩ ع ي ع
عليها بهذا اللعان حتى تسقطه بلعانها (ويتعلق بلعانه) أي بتمامه من غير توقف على لعانها ولا قضاء القاضي كما في الروضة (خمس أحكام) وعليها اقتصر أيضاً في المنهاج وذكر في الزوائد زيادة عليها كما سيأتي مع غيرها الاول (سقوط الحد) أي سقوط حد قذف الملاعنة (هه) ان كانت محصنة وسقوط التعزير عنه ان لم تكن محصنة ولا يسقط حد قذف الزاني عنه الا ان ذكره في لعانه • (تنبيه) • كان الاولى أن يعبر بالعقوبة بدل الحد ليشمل التعزير (و) الثاني (وجوب الحد)

أي حدة الزنا (عليها) أي زوجته
مسلمة كانت أو كافرة إن لم تلاعن لقوله
تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية فدل
على وجوبه عليها بلعانه وعلى سقوطه
بلعانها (و) الثالث (زوال الفراش)
أي فراش الزوج عنها لا تقطاع النكاح
بينهما لما في الصحيحين أنه صلى الله
عليه وسلم فرق بينهما ثم قال لا سبيل
لث عليهما وهي فرقة فسخ كالرضاع
لحصولها بغير إفظ وتحصل ظاهرا
وباطنا وفي سنن أبي داود المتلاعنان
لا يجتمعان أبدا * (تنبيه) * تعبير
المصنف بالفراش مراده به الزوجية
كما مرتبه الجمع من أئمة اللغة وغيرهم
(و) الرابع (نفي) انتساب (الولد)
إليه إن نقاه في لعانه لخبر الصحيحين
أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما
والحق الولد بالمرأة وانما يحتاج
الملاعن إلى نفي نسب ولدي يمكن كونه منه
فإن تعذر كون الولد منه كأن طلقها
في مجلس العقد أو نكح امرأة وهو
بالمشرق وهي بالمغرب أو كان الزوج
صغيرا أو ممسوحا لم يلقه الولد لاستحالة
كونه منه فلا حاجة في انتفائه إلى لعانه
والنفي فوري كالرد بالعيب بجماع
الضرر بالامسك إلا العذر كأن بلغه
الخبر ليلا فأخرج حتى يصبح أو كان مريضا
أو مجبوسا ولم يمكنه إعلام القاضي
بذلك أو لم يجده فخر فلا يطل حقه إن
تعدر عليه

قوله قوله إلا العذر به ماسن نسخة
المؤلف هذه القولة إلى آخرها ليست
من التجريد اه

محضنة فلا تلازم بين حدها وحده فقد يجب عليها الحد ويجب عليه هو أن تعزير بأن كانت غير
محضنة والمراد بالتعزير الذي يلاعن لنفسه هو تعزير التكذيب كقذف أمة أو صغيرة توطأ أو كافرة
وأما تعزير التأديب فلا يلاعن لنفسه كقذف صغيرة لا توطأ وقذف من ثبت زناها باقرارا أو بيعة
أو لعان مع استناءهما منه أي من اللعان أمان في الأولى فلا تنه كاذب فز يمكن من الخلف على أنه
صادق وأمان في الثانية فلا تنه صادق فلا حاجة لإظهار الصدق وقد لا يجب عليها نفي اللعان بأن
كان اللعان لنفي ولد الشبهة (قوله أي حدة الزنا) أي الذي ثبت بالإيمان الأربعة (قوله وهي
فرقة فسخ) لا فائدة ترتب على كونها فرقة فسخ وفرقة طلاق إلا الإيمان والنكاح لا تعود
له وكان الأولى أن يقول وهي فرقة انقاسخ لأن هذا انقاسخ لا فسخ (قوله بغير لفظ) هذا هو
الجماع بين فرقة الرضاع وفرقة اللعان أي بغير لفظ دال على الفرقة فلا يرد ما يقار أن اللعان لفظ
فكيف يقول لحصولها بغير لفظ وحاصله أن المقصود من اللعان اثبات زناها ونفي الولد والفرقة
مرتبة إليه شيخنا (قوله المتلاعنان) هذا التفاعل ليس بشرط بل متى لاعن وتم لعانه حصلت
الفرقة سواء لاعنت أولا (قوله لا يجتمعان أبدا) حتى في الجنة قال الزاوي على المنهج فلا يجمل
له نكاح الملاعنة أبدا ولا ووطأها بالعين لو كانت أمة واستبرأها بعد شرائها وإن كذب نفسه
فلا يفدها كذا يها ود النكاح ولا رفع تأبد الحرمة لأنهما حق له وقد بطل اللعان بخلاف الحد
ولحق النسب فانها يعودان لأنهما حق عليه وأما حد هاتين يسهل سقط في الكفاية ثم أراه
لكن في كلام الامام ما يفهم السقوط وجزم به في المطلب فلا تحذف ولا تحتاج إلى اللعان (قوله
الزوجية) كذا في نسخ وفي بعضها الزوجية (قوله ونفي الولد) المراد بالنفي الانتفاء ولو لاعن نفي
الحمل فبان أن لاجل أولاهن ولا ولد فبان فساد نكاحه بان فساد ما له فلا يثبت شيء من
أحكامه كتأيد الحرمة وسقوط الحد عنه سم (قوله وانما يحتاج إلخ) هذا مرتبط بقوله فيما
سبق وإن كان ثم ولد ينسبه عنه ذكره (قوله يمكن كونه منه) أي شرعا والفرس أنه علم أنه ليس
منه بدليل ما تقدم فلا منافاة بين علم كونه ليس منه وامكان كونه منه شرعا (قوله فإن تعذر)
أي استحالة شرعا مع امكان كونه منه عقلا (قوله وهي بالمغرب) أي ولو كان وليا يقطع بامكان
وصوله إليها لا لا نقول على الأمور الخارقة للعادة نعم إن وصل إليها ودخل بها حرم عليه باطنا
النفي اه ع ش (قوله أو كان الزوج صغيرا) أي لا يولد له عادة بأن كان عمره دون تسع سنين
وفيه أن الصغير لا يصح طلاقه والملاعن يشترط فيه أن يكون زوا يصح طلاقه ولذا لم يذكر
في المنهج فكان الصواب حذفه وقال شيخنا أي ثم بلغ ليصح لعانه (قوله لاستحالة كونه منه)
أي شرعا مع امكان كونه منه عقلا (قوله والنفي فوري) أي الحضور عند القاضي بطلب النفي
بأن يقول هذا الولد ليس مني كما في الحاي وعبارة م ر والنفي فوري لأنه شرع لم دفع الشرر
فأشبه الرد بالعيب والاختصاص بالثقة في أي الحاكم ويعلمه بانتفائه عنه اه فالمراد بالنفي المشروط
فيه الفور الرفع إلى الخاصكم وأعلامه بأن الولد ليس منه وليس المراد بالنفي الذي يترتب عليه
الأحكام لأنه لا يكون إلا باللعان رشدي على م ر وعبارة م ر وخرج بالنفي اللعان فلا يعتبر
فيه فور (قوله إلا العذر) عبارة شرح م ر ويعذر لعذر مما ر في اعذار الجمعة نعم يلزمه إرسال
من يعلم الحاكم فإن عجزه فالإشهاد والإبطال حقه كغائب آخر ليس بعذر أو تأخر لعذر

فيه اشارة بأنه ياق على النفي والابطال حقه كالآخر بلا عذر فيلحقه الولد ولتني حل وانتظار وضعه ليمحق كونه ولدا فلو قال علمته ولدا
وأخرت رجاء وضعه ميتا فاكفى اللعان بطل حقه من النفي لتفريطه (٣٥) فان آخر وقال جهلت الوضع وأمكن جهلة

صدق بيمينه ولا يصح نفي أحد أو أمين
بأن لم يتخلل بينهما ستة أشهر بأن ولدا
معاً وتخلل بين وضعيهما دون ستة أشهر
لأن الله تعالى لم يجز العادة بأن يجمع في
الرحم ولدا من ماء رجل وولدا من ماء
آخر لأن الرحم إذا اشتعل على المني استند
فيه فلا يتأتى قبوله مني آخر ولو هي بولد
كان قيل له منعت بولدك فأجاب بما
يتضمن اقرارا كأمين أو نعم لم يتف
بخلاف ما إذا أجاب بما لا يتضمن اقرارا
كقوله جزاك الله خيرا لأن الظاهر أن
قصده مكافأة الدعاء بالدعاء (و) الخامس
(التحريم) أي تحريمها عليه (على
الابد) فلا يحل له نكاحها بعد اللعان
ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة
واشترها لقوله صلى الله عليه وسلم
في الحديث المار لا يسيل لك عليها أي
لا طريق لك اليها ولما ترقى الحديث
الآخر المتلاعنان لا يجتمعان أبدا
(تنبيه) • بقي على المصنف من
الاحكام أشياء آخر لم يذكرها وقد تقدم
الوعد بذكرها منها سقوط حد قذف
الزاني به من الزوج ان سمع في لعانه
كما ترقى الإشارة اليه فان لم يذكره
في لعانه لم يسقط عنه حد قذفه لكن له
أن يعيد اللعان ويذكره فان لم يلاعن ولا
ينه وحد لقذفها بطلبها فطالبه الرجل
المقذوف به بالحد وقتلنا بالاصح انه يجب
عليه حدان فله اللعان وتأبى حرمته
الزوجة باللعان لاجل الرجل فقط ولو
ابتدأ الرجل فطالبه بحد قذفه كان
له اللعان لاسقاط الحد في أحد وجهين
يظهر ترجيحه بناء على أن حقه ثبت
أصلا لا تبعالها كما هو ظاهر كلامهم وان

ولم يشهد والتعبير باعذار الجمعة هو ما قاله بعض الشراح ومقتضى تشبيههم لما هنا بالرب العيب
والشفعة أن المعتذر اعذارهما وهو متجه ان كانت أضيق لكنا وجدنا من اعذارهما ارادة
دخول الحمام ولولا التفتيف كما شمله اطلاقهم والاوجه ان هذا ليس عذرا للجمعة ومن اعذارها
أكل ذى ربح كربه ويعد كونه عذرا هنا ولا ينافي كونه عذرا في الشهادة كما يأتي
لأن الوجه اعتبار الاضيق من تلك الاعذار اهـ بجروقه وانتظار فاض خير من المتولى
بحيث لا يأخذ ما لأصلا أو دون الاول مجرد توهم لا نظر اليه أما لو خاف من اعلامه جورا
يحمه على أخذ كل ماله أو قدره بغير العادة بأخذ مثله فلا يعد عذرا ع من على م
(قوله فيه) أي التأخير (قوله وله نفي حل الخ) هذا مستثنى من كون النفي فوريا وإذا العن
النفي المحل فبان عدمه فدلعانه وسد اهـ (قوله فاكفى اللعان) كفى يتعدى الى مفعولين
يقال كناه موته كما يعلم من المختار فنائب الفاعل هو الماحول الاول واللعان هو المفعول
الثاني والهمزة حمزة التكام (قوله صدق بيمينه) ولو قال لم أصدق الخبر لم يقبل ان كان عدلا ولو
في الرواية أولم أعلم جواز اللعان صدق ان كان عاتيا وان فشا مسلم بين المسلمين اهـ سم (قوله
بأن يجمع) عبارة شرح المنهج يجمع اهـ مرجوحى (قوله من ماء آخر) بالاضافة وعدمها
والاول أنسب بما بعده وهو قوله نفي آخر لكن كتب بعضهم على قوله مني آخر الاولى أن يقول
منيا آخر ليشمل منيه فعل هذا يكون عدم الاضافة أولى (قوله ولو هي بولد الخ) وقد استشكل
تصوير هذه المسئلة بما تقدم قريسا من وجوب النفي فورا وأوجب تصويرها فبين قال القول
المتقدم في توجهه للقاضي أو له في سلة يعذر فيها بالتأخير قليل ونحوه زى (قوله جزاك الله
خيرا) أو قال له سمعت ما يسر لك وهذا أي قوله جزاك الله خيرا أفضل دعاء يدعو الانسان
لاخيه مقابلة معروف صنعه معه فيبازيه به كما جاء به الحديث من أسدى اليكم معروف فافكفوه
فان لم تقدر واهل مكافأته فادعوا له (قوله والخامس التحريم) هذا يغني عن الثالث دون
العكس لكن الاول وقع في محله فلا يكتفى عن هذا (قوله بقي على المصنف الخ) جملة ما ذكره
الشارح خمسة والمتن خمسة فتكون عشرة متعلقة ومتعلقة على لعان الزوج فاذا الاعنت
الزوجة تعلق بلعانها بسقوط الحد عنها (قوله بها) متعلق بالزاني قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وحدت أي واخار أنه قد حدت وقوله فطالبه الرجل معطوف على قوله فان لم يلاعن ولا يئنه
وجواب الشرط هو قوله فله اللعان فانهم ولا تغتر بتعريف بعض النسخ (قوله المستدوف
به) أي بالزنا وقوله بالحد متعلق بطالبه (قوله لاجل الرجل) أي الرجل الزاني المقذوف بالزنا
وهو متعلق بقوله باللعان (قوله وتأبى حرمته الزوجة) في قذفها فلم يجز بينهما ما يستضى
تأبى الحرمه فاذا طالبه الرجل المقذوف بها وقتلنا بعد تداخل الحدين وهو الرابع فله اللعان
لدفع الحد وصارت تأبى تحريمها عليه من جهة نكاحه فقط لعدم سبق لعانها اهـ م د (قوله لاسقاط
الحد) الظاهر أن المراد الحد للزوجة والحد في اللعان فليراجع (قوله وان
عفا أحدهما) أي الزوجة والرجل المقذوف (قوله له المقذوف به) وهو الزاني (قوله وتنا
المقذوف به) فيه الاظهار في مقام الاضمار بأن يقول زنا وكذا يقال في قوله ولا يلاعن
المقذوف به كما قرره ثمنا لكن قد يقال ما الفرق بين اللعان لاجل الزوجة حيث ثبت به زناها

عفا أحدهما فلا نخر المطالبة بحقه وحيث قلنا يلاعن للمقذوف به لا يثبت بلعانه زنا المقذوف به ولا يلاعن المقذوف به وانما فائدته
سقوط الحد من القاذف

ومنها سقوط حصانها في حق الزوج ان امتعت من اللعان ومنها تشطير الصداق قبل الدخول ومنها أن حك بها حكم المطلقة ثم لا يطلاق بل يحل للزوج نكاح أربع سواها ومن يحرم جعه معها كاختها وعمتها وغير ذلك من الأحكام المرتبة على البينة وإن لم تنقض عدتها ولا يتوقف ذلك على قضاء القاضي ولا على لعانها بل يحصل بمجرد لعان الزوج ومنها أنه لا نفقة لها وإن كانت حاملا إذا اتى الحمل بلعانه كما جزم به في الكافي (فرع) لو قذف زوج زوجته وهي بكر ثم طلقها وتزوجت ثم قذفها الزوج الثاني وهي ثيب ثم لا عنها ولم تلعن جلدت ثم رجعت (ويستقط الخدعها) أي حد الزنا الذي يجب عليها بتمام لعان الزوج (بأن تلعن) بعد تمام لعانه كما هو مستند من لفظ السقوط لأنه لا يكون إلا فيما يجب ولم يجب عليها (٢٦) الابتسام لعانه وباشتراط البعدي جزم في الروضة ودل عليه قوله تعالى ويدروا

عنها العذاب الآية (فتقول) بعد أن يأمرها الحاكم في جمع من الناس كما سن التخليط في حقه كما تر (أشهد بالله أن فلانا هذا) أي زوجها إن كان حاضرا وتميزه في القبة كما في جانبها (لن الكاذبين) على (فيمارماني به من الزنا أربع مرات) لقوله تعالى ويدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالآية (وتقول في المرة الخامسة بعد أن يعظها) أي يبلغ (الحاكم) نذبا في هذه المرة بالتخويف والتحذير كأن يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ويأمر امرأة تضع يدها على فيها العلما أن تنزيه فان أبت إلا المنفى قال لها قولي (وعلى غضب الله أن سكان من الصادقين) فيمارماني به كافي الروضة (تنبيه) أفهم سكونه في لعانها عن ذكر الولد أنها لا تحتاج إليه وهو الصحيح لأنه لا يتعلق بذكره في لعانها حكم فلم يفتح إليه ولو نذر ضل لم يضر (تمت) لو بدل لفظ شهادة بلفظ يخط ويخو كقسم بالله أو أخط بالله إلى آخره أو لفظ غضب بلفظ أو غيره كالأبعاد وعكسه بأن ذكر الرجل الغضب والمرأة اللعن أو ذكر اللعن أو الغضب قبل تمام الشهادة لم يصح ذلك اتساعا للنص كافي الشهادة والحكمة في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فتقول بالاعظم بمثله وهو الغضب وهي لأن غضبه تعالى إرادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخص المرأة بالتزام أغلظ العقوبة ولوتى الذي ولدا ثم أسلم لم يتبعه في الإسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته وانقضت القسمة ولو قتل الملاح من قتله ثم استلحقه لحقه ومقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحدوث عتق أو رفق أو إسلام في القاذف والمقذوف (فصل ١٠ في العدد)

واللعان لأجل المقذوف حيث لم يثبت به زناه قال م د والفرق بين الزوجة والأجنبي حيث ثبت عليها الزنا بلعانه ولم يثبت على الأجنبي ولو كان اللعان لأجله فقط أن الرجل يتلى عادة بقذف زوجته لرفع العار والنسب القاسد بخلافه في الأجنبي وأن اللعان أقيم مقام البينة بالنسبة للزوجة ولا كذلك بالنسبة للأجنبي (قوله في حق الزوج) أما في حق غيره فهي محصنة (قوله ان امتعت من اللعان) فان لا عتق لم تسقط حصانها في حقه ان قذفها بغير ذلك الزنا كأن قال أنت زنت بعد اللعان لأن قذفها به أو أطلق اه م د (قوله ومنها تشطير الصداق) لأن الفرقه من جهته (قوله ولا يتوقف ذلك) أي جميع ما تقدم من الأحكام إلا أن هذا مكرر مع ما سبق وعذره في ذلك نقله عبارة الروض برمتها كما تره (قوله ثم لا عنها) أي الزوجان الزوجة وهذا يفيد أنه لا يشترط في الملاح أن يكون زوجا وقت اللعان بل وقت القذف ونحوه وكذلك اللعان إذا أباها ثم لا عنها التي ولدا أو حمل وقوله ولم تلعن أما إذا لا عتق سقط عنها الحدان (قوله جلدت) أي للزوجة ورجعت أي للثاني ولا يقدم الرجم على الجلد ثلاث عتق في عتق حق الأول (قوله جزم به) لأجله لقوله به ويمكن أنه بدل من قوله باشتراط الخ (قوله ويدروا عنها العذاب) أي العذاب بلعانه (قوله بعد أن يأمرها) أي يلقتها كملت اللعان (قوله في جمع من الناس) أي نذبا (قوله عن ذكر الولد) كان تقول وأن هذا الولد منك (قوله لم يصح) جواب لو (قوله وانزال العقوبة الخ) أي بالغضب لا بدق من عقاب بخلاف اللعن فعناء الأبعاد عن الرحمة أعم من أن يكون معه عذاب أو لا (قوله أغلظ العقوبة) أي جنس العقوبة قال للجنس وعبارته شرح المنهج بأغلظ العقوبة وهي واضحة (قوله ثم استلحقه) ليس قيدا والمعتمد عدم وجوب القصاص وإن لم يستلحقه كما يأتي في الجنايات (قوله بحدوث عتق) أي فان من شرط المحسن الإسلام والخيرية وقذف غير المحسن الواجب فيه التعزير بحدوث شيء من الشروط أو زواله بعد القذف لا يغير حكمه السابق ومراد الشارع بقوله بحدوث عتق أي في كل من القاذف والمقذوف وكذا قوله رفق وأما قوله إسلام أي في المقذوف لأنه الذي يترتب عليه فائدة لأن القاذف لا يحتلف حذمه بالإسلام والكفر فتقول الشارع في القاذف والمقذوف راجع للآيتين

• (فصل في العدد) •

أنرها إلى هنا لأنها ثبتت بعد اللعان والطلاق ووسط الأيلاء والظهار بينهما لأنهما كالأطلاق في الجاهلية والعلة اسم مصدر لا عتد والمصدر الاعتداد والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع

في اختصاص لعانها بالغضب ولعان الرجل باللعن أن جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف فتقول بالاعظم بمثله وهو الغضب وهي لأن غضبه تعالى إرادة الانتقام من العصاة وانزال العقوبة بهم واللعن الطرد والبعد فخص المرأة بالتزام أغلظ العقوبة ولوتى الذي ولدا ثم أسلم لم يتبعه في الإسلام فلو مات الولد وقسم ميراثه بين ورثته الكفار ثم استلحقه لحقه في نسبه وإسلامه وورثته وانقضت القسمة ولو قتل الملاح من قتله ثم استلحقه لحقه ومقط عنه القصاص والاعتبار في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران بحدوث عتق أو رفق أو إسلام

وهي من حيث الجملة معلومة من الدين بالضرورة كما هو واضح وقولهم لا يكفر باحدا لانها غير
ضرورية يظهر جليها على بعض تفاصيلها وشرحت أصالة صواب التسبب عن الاختلاط وكررت
الاقرء الملحق بها الا شهر مع حصول البرائة بواحد استظهارا أي طلب الظهور وشرعت لاجله
وهو براءة الرحم واكتوب مع أنها لا تنفيدين البرائة لان الحاصل قد تحيض لكونه نادرا
وهي من الشرائع القديمة وقوله لان الحاصل تعليل للنفي وقوله لكونه أي يحض الحاصل
والخيانة أي الكذب في اتقائهما من الكاثر كما في الزواج (قوله مأخوذ من العدد) أي لغة
وهو المتبادر من قوله وهي في الشرع (قوله غالبا) لا يظهر التقييد بالغلبة مع التقييد بقوله
من الاقرء أو الا شهر ويمكن أن يكون احترازا عن اعتماد الامة بشهر ونصف كما أفاده شيخنا
ثم رأيت المدايقي ذكر مائة قوله غالبا يرجع لقوله على عند احترازه عن وضع الحمل فانه
لا عدد في صورته وعن عدة الامة بشهر ونصف مثلا اه ومثله ع ن (قوله تبرص)
التبرص الانتظار كما في المختار والمراد به هنا القهمل والصبر وما المانع من جعله بمعنى الانتظار
أي انتظار براءة رجها فحين تحبل وقوله المرأة الخ خرج بها الرجل فلا عدة عليه قالوا الا في
حالتين الحالة الاولى اذا كان معها امرأة وطلقها طلاقا رجعيا أو اذا أن تزوج من لا يجوز له
الجمع بينها وبينها كاستنساخها ونحوها الحالة الثانية اذا كان معها أربع زوجات وطلق واحدة
منهن طلاقا رجعيا أو اذا تزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين الا بعد
انقضاء العدة اه وفي كون العدة واجبة على الرجل في الحالتين المذكورتين نظر ظاهر فتأمل
وغايته أن العدة واجبة على الزوجة وأن الزوج يتنع عليه التزوج حتى تنقضي عدتها اه م د
على التحريم مع زيادة (قوله لمعرفة براءة رجها) أي فيمن يولده وقوله أو لتقبعها الخ أي
في فرقة الموت وهذه أمثلة اقتراد كل قسم عن الآخر وقد يجمع التبعيد مع التجميع في فرقة
الموت من لا يولده أو سكنت قبل الدخول وقد تجتمع براءة الرحم مع التجميع فيمن يولده
في فرقة الموت وقد تجتمع الثلاثة كما في هذا المثال لان العدة فيها نوع من التعبد أبدأ واجتماع
الاقسام بعضها مع بعض مأخوذ من ذكر أولانها مانعة خلو قبحوا الجمع والتعبد هو ما لا يعقل
معناه عبادة كن أو غيرها نقول الزكوى لا يقال فيها تعبد لانها ليست من العبادة المحضة غير
ظاهر كما في شرح م ر قال شيخنا والمراد بالمعرفة ما يشمل الظن اذا عدا وضع الحمل يدل
عليها ظنا (قوله أو لتقبعها) أي فيمن مات عنها قبل الدخول ومثله الممسوح أو بعده وكان
صيا أو كانت صغيرة كما لم من كلام الشارح فيما يأتي والمراد بالتجميع التهمز (قوله وشرعت
الخ) لا يشمل نحو الصغيرة وغير المدخول به في عدة الوفاة ح ل وأجيب بأنها حكمية لا يلزم
اطرادها (قوله وتخصيها) أي الانساب وهو عطف تفسير على ما قبله وقوله من الاختلاط
أي الاشتباه لانه قد تقدم أن الرحم اذا دخله مني الرجل انسد فلهذا لا يقبل منيا آخر فلا يتصور
اختلاط ما من (قوله رعاية حق الزوجين) فحق الزوجة النفقة والسكنى في العدة وحق
الزوج عدم اشتباها بمعا الغير وقال بعضهم اما الزوج فظاهر وأما الزوجة فباعتبار أنه يعلم
بالعدة من أي الزوجين الولد وحيث فلا اشكال وأما الولد فلاجل أن يميز أبوه وقوله والتاكيم
الثاني أي لاجل أن يعلم هل الولد منه أولا (قوله من النساء) بيان للواقع (قوله متوفى عنها

جمع عتق ما خودة من العدد لا شتمالها
على عدد من الاقرء أو الا شهر غالبا وهي
في الشرع اسم لمدة تبرص فيها المرأة
لمعرفة براءة رجها أو لتقبعا
على زوجها والاصل فيها قبل الاجماع
الايات والاخبار الآتية وشرعت
مسألة الانساب وتخصيها من الاختلاط
وعا يملق الزوجين والولد والناس
الثاني والمقلب فيها التعبد بدليل أنها
لا تنقضي بغير واحد مع حصول
البرائة (والمقتنة) من النساء على
ضربين متوفى عنها

وغير متوفي عنها) لفظ متوفي في الموضعين على صيغة المفعول ونائب الفاعل عنها سم وتخص
فرقة الوفاة بالنكاح الصحيح كما قاله ج أما القاسد فن لم يقع فيه وطه فلا شيء فيه ون وقع فهو ووضه
شبهه وفيه ما في فرقة الحي ^{اه} م ر (قوله انفصال كله) حتى شعره المتصل به م ر ولو كانت عقبه
وعبارة م ر قوله انفصال كله الا الشعر فإنه ان بقي في الجوف لم يؤثر بخلاف ما لو كان متصلا وقد
انفصل كله ما عدا الشعر فإنه يؤثر ومثله الظفر ^{اه} م وفي ع ش على م ر أي ولو على غير صورة
الآدمي بأن كان من زوجها وخلق على غير صورة الآدمي ولو وضمها غير آدمي واحتمل كون
الحمل منه أي من الزوج لا يمنع من انقضاء العدة بوضعه لأن الشرط انسيبه الى ذي العدة ولو
احتمل الا وهو موجود هنا ^{اه} م ر (قوله توأمين) أي بينهما دون ستة أشهر ولو كان الحمل ثلاثة
انقضت بالثالث ان كان منه وبين الاول دون ستة أشهر ولطه و ^{اه} وان كان بين الاول والثالث
سنة أشهر فأكثر وبين الثاني والاول دونها الحقاء دون الثالث وانقضت عدتها لثاني وان كان
بين الثاني والاول ستة أشهر فأكثر وبين الثاني والثالث دونها لم يلقها أي الاخير ان لانها توأم
آخر وانقضت عدتها بالاول وكذا اذا كان ما بين كل وتاليه ستة أشهر ^{اه} رى واعلم أن التوأم بلا
همز قاسم لمجموع الولدين فأكثر في بطن واحد من جميع الحيوان وبهمز كرجل توأم وامرأة
توامة مفرد وتنتبه توأمين كما في الشارح فاعتراضه بأنه لا تنبيه له وهم لما علمت من الفرق بين
التوأم بلا همز والتوأم بالهمز وان تنبيه الشارح انما هي للمهموز لا غير ^{اه} ابن جرير ع ش على م ر
(قوله ولو بعد الوفاة) أي ولو كان انفصال التوأم الثاني بعد وفاة أي ^{اه} بأن رخصت احدهما
قبل موت الزوج لأنه يقال عليها ولدت ولدا بعد موت زوجها (قوله فهو مقيد بقوله الخ)
جعلها من باب المطلق والمقيد وفيما يأتي من الخاص والعام لأن الموجد هنا فعل وهو يترتب
ولا عموم له بل هو مطلق والموجود فيما يأتي عام وهو المطلقات وفيه ان قوله الذين يتوفون
معناه وزوجات الذين يتوفون بدليل يترتب فيكون عاما كقوله والمطلقات فإنه هو المحكوم
عليه والعسوم بالنظر اليه لا للفعل وكتب بعضهم على قوله فهو مقيد مراده بالتخصيص
كما سيجري به فيما يأتي فهو مقيد ان نظرنا لفعل الواقع صلة للموصول وهو يتوفون فإن
القول من باب المطلق لأنه منكرة معني ومخصص ان نظرنا للموصول لأن الموصول عام فالغاية
للتقيد (قوله وللذين الخ) مبتدأ ويتوفون صلة وجهه يترتب خبره لكن لا يصح الاخبار لأن
الخبر ليس عن المبتدأ لأن المبتدأ الذين وهم الأزواج ويترتب راجع للزوجات ويجاب بأنه
على تقدير مضاف قبل المبتدأ أي وزوجات الذين الخ وبه فهم نظر لهذا المضاف المقدرة على
الآية الاولى من باب التخصيص لأن الجمع المعرف من صيغ العسوم فيمناسبه التخصيص
(قوله وعشرا) أي من الايام والليالي (قوله لسيعة) بالتصغير (قوله لا يلدائلا) بأن لم يبلغ
تسع سنين م ر (قوله فإن الانتين محل المتى) أي احداهما محل المتى وهي البين على المعتمد
والثانية وهي اليسار محل لشعر اللحية على المعتمد ولعل هذا باعتبار انغاب والا فمجد من
له اليسرى وله ما كتب وشعر كذلك شرح م ر (قوله ولم يعود) عطف على قوله لا ينزل
(قوله ان أباعيد) وكان مجتهد فتوى ولا يصدق ذلك في منصبه لأنه معذور بتقليد القول
الضعيف ويستفاد من قول الشارح على المذهب وقد وافقه الاصطغري على ذلك وهذا

وغير متوفي عنها) سلك المصنف رحمه الله
تعالى في تقسيم الاحكام الآتية طريقة
حسنة مع الاختصار شديد بالضرب
الاول فقال (فالتوفي عنها) حرة كانت
أو أمه (ان كانت حاملا) بولد يلق الميت
(فعدتها بوضع الحمل) أي انفصال كله
حتى تأتي توأمين ولو بعد الوفاة لقوله
تعالى وأولات الاجال أجلهن أن
يضعن حملهن فهو مقيد لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة
أشهر وعشرا ولقوله صلى الله عليه وسلم
تنتهي الاسلية وقد وضعت بعد موت
زوجها بانقضاء شهر قد حالت فانكس
من شئت فتفق عليه ونخرج بقولنا
يلحق الميت ما لو مات صبي لا يوارثه
عن حامل فإن عدتها بالاشهر لا بالوضع
لأنه منقضي عنه يقينا لعدم انزاله وكذا
لو مات عسوح وهو المقطوع جميع
ذكوره وأنتبه من حامل فعدتها
بالاشهر لا بالوضع اذ لا يلحقه ولد على
المذهب لأنه لا ينزل فإن الاثنين محل
التي يتفق بعد انفصاله من الطهر
ولم يجهل ولادة * (فائدة) * حكى
أن أباعيد

شافعيان وقوله وقضى به أي بطرق الولد المسوح وقوله بالخدم أي من يخدم النساء وهو
المسوح لانه كان لا يخدمون في ذلك الزمان الا المسوح وهذا على قراءته بالخاء المعجمة ويصح
قراءته بالخاء المهملة والذال المعجمة جمع حادم وهو من قطع ذكره وبقي انتباه كما قرره شيخنا ح ف
(قوله ابن خزيمة) بفتح الخاء المهملة وسكون الراء المهملة وفتح الباء الموحدة وفتح الواو
وسكون الياء كعرويه (قوله قلند) بضم القاف وتشديد اللام مكسورة أي ولي (قوله الى هذا
التاسي) الاشارة الى الخارج وعليه قوله تعالى تلك الجنة فهو عهد خارجي على كقولهم
خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا هو (قوله بالخدم) أي الطواشي (قوله مجبوا) بأن
استدخلت معاه (قوله خصيتاه) قال في المختار قال أبو عمر والخصيتان البيضتان والخصيان
الحلستانان اللتان فيهما البيضتان وقال الاموي الخصية البيضة فاذا ثبت قلت خصيان بلاتاء
(قوله يلحقه الولد) وقيل لا يلحقه لانه لا ماله ودفع بما رآي لان وعاء المني وهو الخصيتان
موجود (قوله وينزل ما رقيتنا) هذا موجود في المسوح (قوله حرة) أي ولوفى ظنه وان
خالف الواقع كما في عدة الحياة قاله م ر وخالفه زي ا ه قل (قوله صبي) أي لم يبلغ
أوان الاحتلام ا ه برماوي (قوله أربعة أشهر) أي بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من
غير زنا بان كان من شبهة لان عدة الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت بان وطئت بشبهة
في أثناء العدة وجعلت فانها تقدم عدة الشبهة وبعد وضع الحمل تبنى على ما مضى من هذه الوفاة
ا ه (قوله وعشرا) أي وتزيد عشران فهو مقول الفعل محذوف هذا على كون عشران في كلام
الماتن منصوبا ولا يصح أن يكون مفعولا معه لعدم العامل وفي بعض النسخ وعشر بالرفع
معطوف على أربعة وهي ظاهرة قال زي وكان حكمة هذا العدد ما مر ان النساء لا يبرن
عن الزوج أكثر من أربعة أشهر فلم تزد عليها في نفبعهن وزيدت العشرة استظهارا ثم رأيت
شرح مسلم ذكر أن حكمة ذلك ان الأربعة بها يتحرك الحمل وتنفتح الروح فيه وذلك يستدعي
ظهور رجل ان كان ا ه بمجروفه وقوله ذكر أن حكمة ذلك الخ هذه حكمة والحكمة لا ينم
اطرادها لان هذه الحكمة ما كتبه عمالومات عنها قبل الدخول أو كانت أمة لان عدتها شهران
وخسة ايام أو كانت صغيرة لا تحبل أو آيسة (قوله من الايام) فيه أنه نص على العشرة أيام
فقط فيتوهم منه أنه يكتفى بالعشرة أيام وان كانت التباي تسعة بأن تقدم اليوم الاول على
الليلة مع أنه لا يكتفى بذلك بأن مات بغير أول يوم في الشهر متلافان الأربعة أشهر تنقص ليلة
فتكمل بأول ليلة من الشهر الخامس فتكون العشرة أول اليوم من الشهر الخامس فتكون
ناقصة ليلة فتكمل من ليلة الحادي عشر وحذف الثامن من العشرة مع كون المعدود مدكرا
لجواز حذفها عند حذف المعدود وبعبارة شرح المنهج أي عشر ليال يائماها وهي أظهر والمراد
أربعة أشهر وعشر من الايام بلياليها لكن بعد وضع الحمل ان كانت حاملا من شبهة لان عدة
الحمل مقدمة تقدمت أو تأخرت عن الموت فان كانت حاملا من زنا انتضت عدة بها بمضي
الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له ولهذا لو نكح حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وجاز له الوطء قبل
الوضع على الاصح ولو زنت في العدة وحلت من الزنا لم تقطع العدة ولو جهل حال الحمل حل على
انه من زنا كما نقله الشيخان عن الروابي وبه أفق الثقال وبه جزم صاحب الانوار وقال الامام

ابن خزيمة به قلند قضا مصر وقضى به فحمله
المسوح على كتفه وطاف به الاسواق
وقال انظروا الى هذا القاني يلدق أولاد
الزنا بالخدم ويلدق الولد مجبوا يقطع
جميع ذكره وبني انتباه فتعقد الحامل
بوضع لبناء أو عية المني وما فيها من
القوة المحيية للدم وكذلك اسلول خصيتاه
وبني ذكره يلحقه الولد فتقضي به العدة
على المذهب لان آله الجامع باقية فقد
ينالغ في الايلاج فيلذ وينزل ما رقيقا
(وان كانت) أي المعتدة عن وفاة
(حائلا) وهي حمزة مكسورة غير
الحامل (فعدتها) ان كانت حرة وان لم
توطأ أو كانت صغيرة أو زوجة
صبي أو مسوح (أربعة أشهر وعشرا)
من الايام

يحمل على أنه من وطء شبهة تحسبنا للظن وبه جرم صاحب التجهيز قال شيخنا شيخنا وقد يجمع
 بينهما يحمل الأول على أنه كالزاني أنه لا يتقضي به العدة كما تقرر والثاني على أنه من شبهة
 فلا يتخذ تحسبا عن تحمل الاثم بقرينة آخر كلامه فائدة اه سم (قوله والذين يتوفون) قال
 الشوري يقال توفي فلان وتوفي فلان في اذامات فن قال توفي معناه قبض ومن قال توفي معناه توفي
 أجله أي استوفى عمره واستكملته وعليه فرائض على رضى الله عنه يتوفون بفتح الياء (قوله
 يتربصن الخ) فيه مضاف محذوف تقديره زوجاتهم وبه تحصل المطابقة بين المبتدأ وهو قوله
 والذين لانه المذكور وبين الخبر وهو قوله يتربصن أو يتدبر زوجات الذين الخ كما تقدم (قوله
 وعشرا) أي عشر ليل بالأيامها كما عبر به في شرح المنهج وانظر لما إذا فسر العشر في الآية
 بالنسبة وقسر العشرة في كلامه بالأيام وعبرة البرماوى قوله أي عشر ليل فسر العشر بذلك
 لتأنيها والمراد بالأيامها وإنما اختير الليل لانها غرر الشهور وأشار بقوله بالأيامها الى دفع ايها
 اخراج اليوم العاشر من المدة (قوله الحاملة من غير الزوج) أي بان كان زنا أو وطء شبهة
 فان كان من زنا فعدتها بالشهر في الحال وان كان من وطء شبهة فتعد بالشهر بعد وضع ذلك
 الحمل كما تقدم عن سم (قوله وصية) أي أو وصوا وصية الخ (قوله بالاهله) وعبرة مروج
 عليه وتعتبر الاشهر بالاهله مالم يمت اثنا عشر وقديق منه أكثر من عشرة أيام فحينئذ ثلاثة
 بالاهله وتكمل من الرابع أربعين يوما ولو جهلت الاهله حسبها كدلة وأما لو بقي منه عشرة
 فقط فتعد بأربعة أهله بعدها ولو ناقص (قوله انتقلت الى مدة وفاة) أي مع عدم حساب
 ما تقدم (قوله المعتدة عن فرقة طلاق) أي وقد وطئها الزوج ولو عجزوا ومكرها وان كان الوطء
 في الدبر وكذا بذكر أشل خلافا لما أفتى به البقوي وكالوطء استندخال المني المحترم حال خروجه
 ولو باعتبار الواقع فيعابظركما لو خرج بوطء زوجته ظاهرا أنها أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى
 أو أجنبية اعتيارا بالواقع دون اعتقاده وان عكسنا في العكس لأن ذلك هو الاحتياط فيهم أو هل
 خروجه باقتنايسه كخروجه بالزنا يجمع حرمة كل منهما لانه حتى لا تجب العدة باستدخاله
 ولا يلحقه الولد المنعقد منه فيه نظر سم ثم قال في مسئلة المكره به دأطالة الكلام فيها ونقوله
 عن الشهاب م ر بأنه أفتى بعدم لحوق الولد لعدم احترام ومثله بدليل الاثم به لأن الاكراه
 لا يبيحه وقضيته عدم وجوب العدة أيضا ولا اشكال على هذا في عدم الحقوق وعدم وجوب
 العدة في مسئلة الاحتناء كما لا يخفى وقوله المحترم حال خروجه أي خلافا لابن حجر حيث اشترط
 الاحترام دخولاً وخروجاً وقوله فاستدخلته الخ قال في شرح الروض وقول الأطباء ان المني
 اذا ضرب به الهواء لا يتعقد منه الولد غاية ظن وهو لا يتأني الامكان فلا يلتفت اليه قال الزبدي
 والمعتد عدم وجوب العدة وعدم ثبوت السب بوطء المكره والمعتد وجوب العدة بالذكر الأشل
 دون المبان اه رجائي ولو مسح شخص ومعه زوجته هل تعد بعدة الوفاة أم بعدة الحياة
 يتطرقان مسح جرا كلاً أو بعضاً وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الوفاة وان مسح
 جارا كلاً أو بعضاً وكان ذلك البعض النصف الاعلى اعتدت بعدة الطلاق فان مسح البعض
 من كذا والبعض كذا فالعبرة بالنصف الاعلى ولو مسح نصفه طولا جرا ونصفه الآخر طولا
 حيوانا ينبغي ان يكون كالومسح كله حيوانا سم نقل عن م ر فلو اعتدت زوجة الممسوخ

لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
 ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن
 أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على
 الحرائر كما مر وعلى الحائلات
 بقرينة الآية المتقدمة وكل الحائلات
 الحاملة من غير الزوج وهذه الآية
 ناسخة لقوله تعالى والذين يتوفون
 منكم ويذرون أزواجا وصية
 لأزواجهم متاعا لهم الجول فان قيل
 شرط النسخ أن يكون متأخرا عن
 المتوخى مع أن الآية الأولى متقدمة
 ومنه متأخرة أجيب بأنها متقدمة
 في التلاوة متأخرة في النزول وتعتبر
 الأشهر بالاهله ما أمكن ويكمل
 المنكسر بالعدد كظلاله فان خضت
 عليها الاهله كالعبوسة اعتدت بمائة
 وثلاثين يوما ولو مات عن مطلقة رجعية
 انتقلت الى عدة وفاة لا جاع كما حكاه
 ابن المنذر أو مات عن مطلقا ثلث فلا
 تقبل بعدة وفاة لانها ليست بزوجية
 فتكمل عدة الطلاق وخروج قبيل
 الحرة الامة وسأق في كلامه ثم شرع
 في الضرب الثاني فقال (وغیر المتوفی
 عنهما) المعتدة عن فرقة طلاق

وتزوجت غيره وانقلبت كملية المال ولو زنته وعاد ذلك المصوح الى أصله لا نفوده
 زوجته ولا تزكته بخلاف ما لو حكم القاضي بموت المفقود واعتدت زوجته وتزوجت وقسمت
 تركته ثم تبين بذلك عدم موته فان زوجته تزكته بفوقه ان لا ينفذ في وقوله فيما تقدم
 كالوطء استدخال المني المحترم الحاصل ان المراد بالني المحترم مال الزوجية فقط على ما اعتد
 م وان كان غير محترم مال الدخول كما اذا احتلم الزوج وانخلت الزوجية منه في غيرها
 فله ان ينفذ في ما جنى فان هذا محترم على الخروج وغير محترم على الدخول ويجب العتبه
 اذا طلقت الزوجية قبل الوطء على المقتضى خلافا لابن حجر لانه يعتبر ان يكون محترما في الحلق
 كما تقرر في كتابه في عبارة م د فدخل منه المحترم وقت الازال ولا أثر لوقت استدخاله
 كما اتفق به الوالد وان قتل الموردي عن الاصحاب اعتبار حالة الازال والاستدخال فقد
 صرحوا بأنه لو استلقي بمجر فأنى ثم استدخلته أجنبية عالة بالمال أو أزال في زوجته
 فاستحققت فأنى فأنى ولو لم يلقه ويؤخذ من ذلك أنه لو أكره على الزنا بالمرأة فمطلعت منه لم يلحقه
 الولد لا بالانصراف كونه منه والشرع منع نسبته منه اه وفي قبل على الجلال ما فيه والمراد
 المني المحترم بان يكون حال خروجه محترما فانه في غلته أو في الواقع فشمع الخارج بوطء
 زوجته في الحلق مثلا أو باستنائه يدها أو بوطء أجنبية بظنها حليته أو بعكسه أو بوطء شبهة
 كشكاح فأنى أو بوطء الاب أمه ولومع علمها فاذا استدخلته امرأته أو أجنبية عالة
 بها وجب العتبه ووطء الولد الحاصل منه كالحاصل من ذلك الوطء يخرج بذلك الحرام
 في غلته والواقع معا كلنا والاستثناء يد غير حليته والحق به شيئا الخارج بالنظر والفكر
 المحرم فلا عبرة باستدخاله ولو من زوجته وان غلته غير محرم كما في شرح شيئا لكن تقدم عن
 الزركشي أن الولد الحاصل به من زوجته لا حق به منسوب اليه وهو ظاهر من حيث القرائن
 اه قال سم وليس من الذي خرج على وجه الحلق منه الذي يخرج به يد مخلوف الزنا لان عدم
 الاثم فيه لمعارض فلا نظر اليه فلا يلزم بسبب استدخاله العتبه ولا يثبت به النسب اه ولو وطئ
 زوجته ظاهرا أنها أجنبية وجبت العتبه بلا اشكال بل لو استدخلت هذا المأزوجة أخرى
 وجبت العتبه أيضا فيما يظهر من صورته ذلك أن يتزوج امرأة ثم يطأها بظنها أجنبية
 وأن وطأها بأمازنا ثم طلقها لم يتفق له وطؤها سوى ذلك فوجب عليها العتبه بطلاقه ولا نظر
 لكون الوطء بتصد الزنا فيقال لا عتبه عليها لكونها مطلقه قبل الدخول ووطء الزنا لا يوجب
 عتبه اعتبارا بكون الموطوءة في نفس الامر زوجة وما تحبس به بعض منعة الطلقة من أن المراد
 أن من وطئ بنتا ظن وجب عليها أن تعتصم بقاء الزوجية وحرم على زوجها وطؤها قبل
 انقضاء العتبه فهو مما لا معنى له لانه ان نظر الى كون الوطء باسم الزنا لا جرمته وان نظر
 الى كونه أزوجة في نفس الامر لم يكن وطؤه موجبا للعتبه فتنبه فأنه دقيق (قوله أو فسح)
 المراد به ما يشمل الاتصاف بشر من ذكر الرضاع والعلن والشيطان قال ويحتمل طقس رضاع
 على طلاق والامر حيث ظاهرا (قوله زويا سكان أو غيره) القاصب حذف هذا التعميم
 لأن كلامنا في المناقشة مقصوده أو غيره من ادعاء الموطوءة أن يشبهه وهو لا يناسب (قوله كتنق)
 بلعن الكاف استقصائية لأن الكلام في الحزق فلا ترد الامة لأن لها انما يتق بالمف

أو فسح يجب أو رضاع أو لعن
 (ان كتنق مالا فتنق بوضع الحمل)
 لقوله تعالى ولولا ان الاصل الجاهل
 ان يرضع جلت فهو محسن لقوله
 تعالى والمطلقات يتربسن بأنفسهن
 ثلاثة قرون ولان المفسرين العتبه برأه
 الرجم وهي حاصلة بالوضع بشرط
 امكان نسبه الى صاحب العتبه زوجا
 كان أو غيره ولو احتمل لا يكتفى بلعن
 لانه لا يكتفى امكان كونه منه

لا باللعان (قوله كما اذا مات مني) هو تنبيه لا تميل لان فرض الكلام في فرقة الحياة اه
مرحوي وكتب بعضهم على قوله كما اذا مات مني الخ فيه ان كلامنا في المعتدة عن القرعة
في الحياة لا فرقة الموت فالتسبب ان يقول كما لو نسخت بسببها (قوله او مسح) أي
ولو ساقها حتى نزل ماؤه في فريجها عث على مر (قوله من التكاح) الاول من امكان
اجتماعهما كما قال الشيخنا (قوله وكن بين الزوجين الخ) مفهومه انه بمجرد ان يكون بين
الزوجين مسافة تقطع في تلك المدة ووضعته تلك يلحقه وليس كذلك بل لا بد بعد ذلك من
مضي أقل مدة الحمل من امكان الاجتماع (قوله او تفوق أربع سنين من القرعة) هذا محله
في مجهول البقاء أما اذا تحققنا البقاء بأن أخبرنا بالحمل معصوم كالحضرة ولم يوجد وضع ولا وطء
فانه ينسب له وتتقضى بعقدتها كما قاله سم وقال انه حق ان شاطفه تعالى اه اج (قوله
وان اتى عنه) أي لعدم تصديقه لها فيما ادعته (قوله واستنى من ذلك) أي من قولهم
لا أثر لخروج بعضه (قوله اذا حرجان) أي بعد خروج بعضه فقط في المستثنى (قوله اذا مات)
في خط المواقف بالحاق الفعل تاء التانيث والصواب اسقاطها كما في شرح الروض مرحوي
ويمكن أن توجه نسخة الموقف بأنه لما جنى عليها ماتت الميتة بسبب موتها قاتل
وعبارة الاجهوري ويمكن توجيه الثانية على بعد بيان ماتت بالحياة عليها ماتت الولد وحيداً
فان كانت الحناية عمداً وتوفرت الشروط اقتصر منه ووجب دية الولد والا فدينان لها والولد
فليتأمل والظاهر تعلق قوله بالحناية بمات اه مداني قال شيخنا فعل وجوب الفقرة دون الدية
ان لم يعم قبل موته (قوله بعد صياحه) أي وقد خرج بعضه (قوله على غير القوابل) أي
وأخبرها أربع منهن أو رجلان قلوا أخبرتك بذلك واحدة هل أن يتزوج بها باطنا كما في حل
وعبارة مر في شرحه بعد قول المتأخر بأن أخبرها القوابل خبراً لا يشترط لفظ شهادة
الا اذا وجدت دهرى عند قاض أو محكم واذا اكتفى بالأخبار للباطن فليكتف بقايله كما هو
ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأخبرها عدل بموته أن يتزوج باطناً اه وقوله أن يتزوج
باطناً يؤخذ من ذلك أن محل الاكتفاء بالقابلة بالنسبة للباطن أما بالنسبة لظاهر الحال فلا يثبت
الا بأربع من النساء أو رجلين أو رجل واحد ثم رأيت في شرح الروض صرح بالأربع
بالنسبة لظاهر (وفي ابن حجر الإفرع) باختلافوا في التسبب لاسقاط ما يصلح لفتح الروح
فيه وهو ما يقع عشرون يوماً والذي يجهه وقال ابن العماد وغيره الحرمة ولا يشك عليه جواز
العزل لوضوح الفرق بينهما بأن المني حال نزوله محض جادل يتهيأ للحياة ويوجه بخلافه بعد
استقراره في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق ويعرف ذلك بالامارات وفي حديث مسلم
انه يكون بعد اثنين وأربعين ليلة أي ابتداءه ويحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله
كما صرح به كثيرون وهو ظاهر اه وقول ابن حجر والذي يقصه الخ في شرح مر في أثمان
الاولاد خلافه وقوله وأخذ في مبادئ التخلق قصيته أنه لا يحرم قبل ذلك وعموم كلامه
الاول بخلافه وقوله ويحرم ما يقطع الحمل من أصله أما ما يطيئ الحمل مدة ولا يقطعه من أصله
فلا يحرم كما هو ظاهر بل ان كان بعد كثرة ولده لم يكره أيضاً ولا كره عث على مر (قوله
ولكن قلن) أي القوابل جمع قابلة وهي التي تلتق الولد عند وضعه والمراد أهل الخبرة بذلك

ولهذا الواستلحقه لحقه فان لم يمكن نسبه
اليه لم تنقض بوضعه كما اذا مات مني
لا يتصور منه الانزال أو مسح عن
زوجه حامل فلا تعتد بوضع الحمل
كما مر وكذا كل من أتت زوجته
الحمل ولا يمكن كونه منه كأن
وضعه دون ستة أشهر من التكاح
أولا كره وكان بين الزوجين مسافة
لا تقطع في تلك المدة أو تفوق أربع سنين
من القرعة لم تنقض عتدها بوضعه لكن
لو ادعت في الأخيرة أنه واجهها
أو جلت ذكراها أو وطئها بنسبه
وأمكن فهو وان اتى عنه تنقض به
عتدها وبشروط انفصال كل الحمل
فلا أثر لخروج بعضه متصلاً ومتفصلاً
في انقضاء المدة ولا في غيرها من سائر
أحكام الجنين لعدم تمام انفصاله ولظاهر
الآية واستنى من ذلك وجوب الفقرة
بظهور شئ منه لأن المقصود تحقيق
وجوده وجوب القود اذا حرجان
وقبته وهو حي وجوب الدية بالحناية
على أمه اذا مات بعد صياحه وتنقض
المدة بعبث وبمضغتها صورة آدمي
خفية على غير القوابل لظهورها
عندهن فان لم يكن في المضغ صورة
لا ظاهرة ولا خفية ولكن قلن هي أصل
آدمي ولو بقيت لتصورت انقضت
المدة بوضعه على المذهب المنصوص
لحصول برائة الرحم بذلك

ولود كورا وأظلم في النساء أربع ويكنى إخباراً واحدة في الجواز ما لنا وأما في الظاهر فلا بد
من اثنين وقال ع ش علي م لا يمتن أربع ولو اختلج الزمان فقالت كان السقط الذي
وضعه عما تنقضي به العدة وأمسك الزوج وضاع السقط قال قول قولها بينهما لأنها مأمونة
في العدة شرح المنوف الصغير وعبارة البرماوي ولو ادعت أنها أسقطت ما تنقضي به العدة
وضاع السقط صدقت بينهما لأنها مأمونة في العدة ولائها مستدقة في أصل الوضع فكذا
في صفته اه وفي ع ش علي م ما يجسد قبول قولها ولو بدون عين ولمه يقبل قول المرأة
في وضع ما تنقضي به العدة وظاهره ولو مع صكبر بطنها لاحتمال أنه ربح اه (قوله مستلة
النصوص) أي لأن في ثلاثة نصوص الأول انقضاء العدة الثاني عدم وجوب الفترة الثالثة
عدم ثبوت الاستيلاد (قوله فانه) أي الشافعي وقوله نص هنا أي في باب العدد (قوله
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة) وكذا لا تجب إذا كانت مضرة ولم يعلم أنه كان ذار روح فلا تجب
الفترة فمن لم يمت بالحياة يقبضنا إذا لاصل برائة الفتنة اه حناوي (قوله والاصل برائة الفتنة)
عبارة م ر وانما لم يعتد بها في الفترة وأما الولد لأن مدارهما على ما يسمى ولدا (قوله وخرج
بالمضغة العلقه) فلا تنقضي بها العدة أي إن لم يكن في العلقه صورة خفية ولا تنقضي بها
العدة كما قاله ج في شرحه على المناج قبيل كتاب الصلاة ولم أره واقع ولا من خالفه وعبارته
ثم واطلاق الأصحاب أن العدة لا تنقضي بعلقه محمول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية اه
(قوله وقع في الاقضاء) أي اقضاء التروى (قوله اختلج العصريون) أي معاصرونا والشيخ
التروى (قوله والظاهر الثاني) معذور من ادعى الثاني قولها ولا تنقضي (قوله واستقينا)
بالبناء لمفسر قول وقوله فأجبت بذلك أي الثاني وهو أنها لا تنقضي عدتها مادام في بطنها أي
ولو خافت الزنا ويجب على زوجها حقها وغيرها كسكنى وإن طالت المدة وله مراجعتها
في الطلاق الرجعي وفي سم على ج ولو استمر في بطنها مدة طويلة وتضررت بعدم انقضاء العدة
وكذا لو استقر حيا في بطنها وزاد على أربع سنين حيث ثبت وجوده ولم يحتمل وضع ولا وطء
ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه في مجهول البقاء زيادة على الأربع سنين حتى
لا يلحق فهو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامنا في معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذي
يظهر وهو حق إن شاء الله اه وهو ظاهر حيث ثبت وجوده كما قرره لكثير من الكلام
في الثبوت بما إذا فانه حيث علم أن أكثر الحمل أربع سنين وزادت المدة عليها كان الظاهر من
ذلك اتقاء الحمل وأن ما تجده في بطنها من الحركة مثالا ليس مقتضيا لكونه حيا نعم إن ثبت ذلك
بقول معصوم كعيسى ويجب العمل به اه ع ش علي م ر (قرع) الحمل المجهول لا تنقضي به
المرأة لاحتمال أنه من شبهة ولا تنقضي به العدة ولا يمنع صحة النكاح كما مر ولا يمنع الزوج من
الوطء معه لاحتمال أنه من الزنا ويحصل به الاستبراء ومن ذلك ما لو شكت هل الواطئ زوج
أو أجنبي بمشبهة أو زنا أو استدخلت ما وشكت هل هو محترم أم من زوج أو أجنبي قل على
الجلال (قوله عامر) من كل فسخ أو افساخ (قوله بالمعنى المتقدم) أي وهي غير الحامل
وانما قال ذلك لأن الحائل يطلق على المانع (قوله فعدتها ثلاثة قروء) أي وإن اختلفت
وتناول ما بينها وكذا لو كانت حاملا من زنا أو حمل الزنا لحرمة له ولو جهل حال الحمل ولم يمكن

وهذه المسئلة تسمى مسألة النصوص
فانه نص هنا على أن العدة تنقضي بها
وعلى أنه لا تجب فيها الفترة ولا يثبت فيها
الاستيلاد والفرق أن العدة تنقضي
ببرائة الرحم وقد حصلت والاصل
برائة الفتنة في الفترة وأمومية الولد
انما ثبتت بجبال الولد وهذا لا يسمى ولدا
ويخرج بالمضغة العلقه وهي من
يسخيل في الرحم فصورها غليظا
فلا تنقضي العدة بها لأنها الأنثى جلا
(قوله) وقع في الاقضاء أي الولد لو مات
في بطن المرأة وتعدت زواله بدواء أو غيره
كما يتفق لبعض الحوامل هل تنقضي
عدتها بالاقراء إن كانت من ذوات
الاقراء أو بالاشهر إن لم تكن من ذوات
الاقراء أو لا تنقضي عدتها مادام
في بطنها اختلج العصريون في ذلك
والظاهر الثاني كما صرح به جلال
الدين البلقيني في حواشي الروضة قال
وقد وقعت هذه المسئلة واستقينا عليها
فأجبتنا بذلك انتهى وبيل لك قول
نعال وأولات الأجل أجلهن
أن يضعن حملهن (وإن كانت) أي
العدة عن فرقة طلاق وما في معناه
عامر (حائلا) بالمعنى المتقدم (وهي من
ذوات) أي صواحب (المبيض فعدتها
ثلاثة قروء) جمع قروء

لخوفه بالزوج حمل أنه من قنا كما فصله وأقرأه أي من حيث صحة تكاثرها معه وجواز وطء
 الزوج لها أمان حيث عدم عقوبته بآبائه فيحمل على أنه من شبهة فان أنت به لا مكان منه
 لحقه كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به البلقيني وغيره ولم يتبعه إلا بلعان ولو أقرت: نه من
 ذوات الإقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الأشهر لا قبل لأن قولها الأول يتضمن
 أن عدتها لا تنقضي بالأشهر فلا يقبل وجوبها عنها بخلاف ما لو قالت لا أحيض زمن الرضاع
 ثم كذبت نفسها وقالت أحيض زمته فيقبل محكما أفتى بجميع ذلك الواو الدرجه الله تعالى
 لأن الثاني متضمن لدعواها الحيض في زمن امكانه وهي مقبولة فيه وان خالفت عدتها اهـ
 شرح م ر والعبرة في كونها حرة أو أمة بظن الواطئ لا بما في الواقع معني لو وطئ أمة غيره
 يظهر أن وجهه الحرة اعتدت بثلاثة أقراء أو حرة بظنها أمة اعتدت بقر واحد وهو استبراء
 لا عدما وزوجه الأمة اعتدت بقر أين لأن العدة حقه فثبت بطلنه هذا ما فالاده وهو ظاهر
 وان اعترض بأن المنقول خلافه اهـ ج وهو أنها أي الحرة التي ظهر زوجها الأمة تعتد
 بثلاثة أقراء احتياطاً كما جزم به م ر وهو العقد والماصل أن ظنه الحرة يؤثر وظنه الرق
 لا يؤثر اهـ م ر وعبرة قل على المحلى قوله فعدة حرة أي في ظنه أو في الواقع اهـ (قوله
 حقيقة) أي لغة وقوله في الحيض والظهر بطريق الاشتراك (قوله في الاصطلاح) أي
 اصطلاح فقهاء الشافعية خلافاً للمعتقة في قولهم هي الحيضات (قوله وقوله تعالى
 فطلقوهن الخ) في الاستدلال به شيء لأنها ليست نصافي أن المراد بالإقراء الأظهار لأن المراد
 بها فطلقوهن في الوقت الذي يشرع فيه في العدة وهذا يصدق بالحيض كما قال به أبو حنيفة
 اهـ واللام معني في كافي قوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أي فيه (قوله كما
 في الحيض) أي في باب (قوله فيصرف الاذن) أي في الطلاق (قوله طاهراً) أي سواء
 جامعها في ذلك الطهر أو لا وان لم يكن سنياً (قوله لأن بعض الطهر وان قل الخ) هذا يقتضي
 أن الطلاق القرء على بعض حقيقة وليس كذلك فكان الأولى أن يسلك ما قاله في شرح المنهج
 بأن يقول ولا يعد في تسعة قرأين وبعض الثالث ثلاثة قسمية البعض قرأ من مجاز التغلب
 لا حقيقة كما فسره قوله تعالى الحج أشهر معلومات الخ (قوله قال تعالى الخ) أي ولا تأولم
 نعمة قرأ كان أبلغ في تطويل العدة عليها من طلاقها في الحيض وانما أمر ابن عمر بالطلاق
 في الطهر إذا لم يحسها لين أن السنة في الطلاق لا العدة لأن مقصودها البراءة وهي حاصلة
 بطريان الحيض بعد الطهر وان وجد المس قعين أن يكون القيد لأجل السنة في الطلاق
 وصورة المسئلة إذا بقي من الطهر بعد وقوع الطلاق بقية فان انطبق على آخره اتفاقاً أو قال
 أنت طالق آخر طهر لم يعتبه على الأصح اهـ وعلى كبر (قوله هو المحتوش) بفتح الواو
 اسم مفعول أي الذي احتوشه وأحاط به دمان وفي المصباح احتوش القوم بالصدا حاطوا به
 (قوله أودى نقاس) كأن تكون طملاً من الزنا ثم تطلق وهي حامل منه ثم تضع فلا تنقضي
 العدة بوضعه لانه لا ينسب لصاحب العدة ثم انها حلت من الزنا أيضاً ووضعت فالطهر
 بينهما يعتد قرأ ثم تعتد بعد ذلك بقر أين آخرين وصدق على هذا أنه طهر بين نقاسين قال
 والمختبر هو كون الثاني من الزنا وأما الأول فيصح أن يكون من شبهة كذا ذكره حل بل يصح

وهو لغة بفتح القاف وضعها حقيقة
 في الحيض والظهر ومن اطلاقه على
 الحيض ما في خبر النسائي وغيره ترك
 الصلاة أيام أقبرائها (وهي)
 في الاصطلاح (الأظهار) كما روي عن
 عمر وعلي وعائشة وغيرهم من العجاية
 رضي الله تعالى عنهم أجمعين وقوله
 تعالى فطلقوهن لعدتهن والطلاق
 في الحيض يحرم كما مر في الحيض
 فيصرف الاذن الى زمن الطهر فان
 طلقت طاهراً وبقي من زمن طهرها
 شيء انقضت عدتها بالطعن في حيضة
 واحدة لأن بعض الطهر وان قل يصدق
 عليه اسم قرء قال تعالى الحج أشهر
 معلومات وهو شهران وبعض الثالث
 أو طلقت في حيض انقضت عدتها
 بالطعن في حيضة واحدة ولا يجب
 طهر من لم يحض قرأ بناء على أن
 الطهر هو المحتوش بين دمي حيض
 أو حيض ونقاس أودى نقاس كما
 صرح به المتولي وغيره

وعدة مستحاضة غير متغيرة بأقراها
المردودة اليها وعدة متغيرة ثلاثة أشهر
في الحال لا شقال كل شهر على طهر
وحضر غالباً (وإن كانت) أي المدة
(صغيرة أو) كبيرة (آية) من الحيض
(فعدتها ثلاثة أشهر) خلاصة بأن
أطلق الطلاق على أول الشهر قال
الله تعالى واللاتي ينسبن من الحيض
من نساءكم إن ازمنتم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن أي
فعدتهن كذلك كما قاله أبو البقاء
في أعرابه وقوله تعالى إن ازمنتم فعدتهن
إن لم تعرفوا ما تعتد به التي ينسبن من
ذوات الأقراء فان طلقت في أثناء شهر
كلمتهن الرابع ثلاثين يوماً سواء كن
الشهر تاماً أم ناقصاً * (تبيه) * من
انقطع حيضها عارض من كسر رضع
أو نفاس أو مرض من تصبر حتى تحيض
فتعتد بالأقراء أو حتى تبلغ سن اليأس
فتعتد بالشهر ولا مبالة بطول مدة
الاستطارة وإن انقطع لأهلها تعرفه
فكالاتطاع لما روى عن أبي الجديف فتصبر
حتى تحيض أو تياس * (قائدة) * قال
بعض المتأخرين ويتعين التقطن لتعليم
جهلهم الشهور هذه المسئلة فانهم
يزوجون منقطة الحيض عارض
أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمون بها
بغير ذلك لاقطاع آية ويكتفون ببعض
ثلاثة أشهر ويستغرون القول بصبرها
إلى بلوغ سن اليأس حتى تصبر عوزاً
فليحذر من ذلك انتهى أي لأن الأشهر
انما شرعت التي لم تحض والآية وهن
غيرها

تصور ذلك بأن يكون الحمل الأول من غير الشبهة بأن تضع الحمل من زوجها ثم تطلق زمن
النفاس أو بعده ثم تحمل من زنا ثم تطلق فحينئذ لا يكون النفاس
الأول من زنا بل يصح أن يكون من حلال بأن يطلقها ثم تزني وتضع ولعل المسمى انما
صورها بما إذا كان الأول من زنا أيضاً ليكون الطلاق حلالاً (قوله وعدة متغيرة) أي
طلعت أول الشهر فان طلقت في أثناءه والباقي ستة عشر يوماً كتر حسب قرأ لا شقاله على طهر
لا محالة فتكمل بعده شهرين هلالين والأي والآن طلقت والباقي من الشهر أقل من ستة
عشر يوماً بحسب قرأ فتعتد بعده ثلاثة أشهر هلالية (قوله صغيرة) المراد بها من لم تحض
لصغرها أو لملأه أو بجلته من عارضة الدم أملاً أو ولدت ولم تر دماً وإن كانت كبيرة في السن
فهو اصطلاح للفقهاء (قوله على أول الشهر) أي يتعلق أو غيره اه برماوى (قوله إن
ازمنتم) أي شككن فبما تقضى به عدتهن فتفسير الشارح تفسير باللازم لأنه يلزم من الشك
عدم المعرفة أسند الضمير فيه لذكر دون الأما لأن العدة شرعت لحق الزوج صيانة لما له
كافي ع ش (قوله واللاتي لم يحضن) فان قلت هلا جعلت اللاتي عطفاً على اللاتي وما بينهما
خبراً عنهما قلت بآية أمر أن أحدهما أن الخبر مقرون بالقاء تنزيلاً له منزلة الجواب والجواب
لا يتقدم على شرطه فكذلك ما نزل منزله الثاني أن ذلك يستدعي جواز زيداً ثمان وعمره وقد
يقال منع هذا وقع اللفظ بخلاف قولك زيد في الدار وعمره فلا يقع فيه اه بس عن ابن هشام
استطاع على الأشهرى (قوله فعدتهن كذلك) أشار بذلك إلى أنه حذف المبتدأ والخبر من
الثاني دلالة الأول عليه لكن رجع ابن عقيل في شرح الخلاصة أن المحذوف هو الخبر فقط وهو
أولى لأنه يرتكب تقليل الحذف ما أمكن ولعل هذا هو حكمة أسناد ذلك إلى البقاء (قوله
فان طلقت) مقابل قوله بأن انطبق الخ (قوله في أثناء شهر) أي قبل اليوم الآخر منه
والثلاثة بالأهله كافي السلم (قوله سواء كان الشهر) أي الذي طلقت فيه (قوله من
انقطع حيضها) أي قبل الطلاق أو بعده في العدة برماوى (قوله ولا مبالة بطول مدة
الاستطارة) واستظهر ع ش على م ر أن الرجعة والتفقة يمتدان إلى انقضاء عدتها
بالأقراء أي إن حاضت أو بالأشهر بعد بلوغ سن اليأس خلافاً للشويزي حيث قال بامتداد
ما ذكر إلى ثلاثة أشهر فقط لا أكثر لما يلحق الزوج في ذلك من الضرر وعزاء للرافعي وطريق
إخلاص من التفقة أن يطلقها بقية الثلاث (قوله وإن انقطع لأهلها الخ) فصله عما قبله
لاجل قوله على الجديف وعبارة المتهاج وشرحه للجدي وفي القديم تتربع تسعة أشهر منه
الحمل غالباً وبعد ما تعتد بثلاثة أشهر وهذا موافق لقول الإمام مالك تصبر ستة أشهر أي خالية عن
الدم لأن ضم الثلاثة أشهر لتسعة سنة حكاية وفي قول من القديم أربع سنين أكثر مدة
الحمل وفي قول مخترج عليه ستة أشهر أقل مدة الحمل لظهور ما رآه فيها من اعتدائها لشهر إذا لم
يظهر حمل اه ونوه في القديم ربه قال مالك وأجد كافي قل (قوله تعرف) قبله لأن
الاتطاع في الواقع لا بد من علمه فبما التقى قوله تعرف كما قرره شيخنا قال البرماوى وتصدق
في بلوغ سن اليأس بينها قالوا وهذا مراهة أتيت فتصبر اه (قوله حتى تصبر) أي إلى أن
تصبر الخ والتأخر أنه بدل من قوله إلى بلوغ سن اليأس وقوله أي لأن الأشهر الخ اه لقوله تصبر

من بدلها فبطل اليها كالسليم اذا وجد الماء في أثناء التيمم فان حاضت بعدها الاولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لا يمنع صدق القول بانها عند
اعتدادها بالشهر من اللاتي لم يحضن أو الثانية (٤٦) فهي كآيسة حاضت بعدها ولم تسكن زوجها آخر قائم امتد بالاقراءتين

أنها ليست آيسة فان نكحت آخر
 فلا شيء عليها لانقضاء عدها ظاهر امع
 تعلق حق الزوج بها وللشروع في
 المقصود كما اذا قدر المتعم على الماء بعد
 الشروع في الصلاة والمعتبر في اليأس
 يأس كل الفاء بحسب ما بلغنا خبره
 لا طوف نساء العالم ولا يأس عشرينها
 فقط وأقسامان ثمان وستون سنة وقيل
 ستون وقيل خمسون (والمطلقة قبل
 الدخول بها لعدة عليها) لقوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا اذا نكحت المؤمنات
 ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
 شيئا لكم عليهن من عدة والمعنى
 فيه عدم اشتغال زوجها بما يوجب
 استبراء (وعدة الامة) أو من فيها رقب
 (بالجل) أي بوضعه بشرط نسبته الى
 ذي العدة حيا كان أو ميتا أو مضغة
 (كعدة الحرة) في جميع ما تزفها من
 غير فرق لعدم الآية الصكرية
 (و) عدها (بالاقراء) عن فرقة طلاق
 أو فسخ ولو مستحاضة غير مضيرة (ان
 تعتقب قرأين) لانها على النصف من
 الحرة في كثير من الاحكام وانما بكت
 القرء الثاني لتعذر بعضه كالطلاق
 اذا لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد
 من الانتظار الى أن يعود الدم فان
 عتقت في عدة رجعة فكحرة فتكمل
 ثلاثة اقراء لان الرجعية كل زوجة
 في كثير من الاحكام فكانها عتقت
 قبل الطلاق بخلاف ما اذا عتقت
 في عدة ينونة لانها كالاجنبية فكانها
 عتقت بعد انقضاء العدة أما المحيرة
 فهي ان طلقت أول الشهر فبشهرين
 وان طلقت في أثناء شهر والباقي أكثر
 من خمسة عشر يوما حسب قرأ فتكمل

حتى تحيض (قوله آية الخ) أي بلغت سن اليأس وهو اثنان وستون سنة أو ما سبق لها حيض
أولا قل (قوله كذلك) أي من حرة أو غيرها (قوله فان حاضت بعدها) أي بعد الأشهر
الاولى هي التي لم تحض المثار إليها سابقا بقوله من لم تحض وقوله أو الثانية هي الآية المشار
إليها بقوله سابقا أو حاضت آية وفي قوله كآية تشبيه الشيء بنفسه وكان يقول الثانية
فكذلك ان لم تنكح (قوله والمطلقة قبل الدخول بها) أي والمفسوخة وخربت المتوفى
عنها فان عليها العدة قبل الدخول كما تقدم والمراد بقوله قبل الدخول أي الوطء أو استدخال
المني ولو في الدبر فيها ولو بعد خلوة وعليه فلو اختل بها ثم طلقها فاذعت أنه لم يطل تزوج
حالا صدقت بينهما بناء على أن منكر الجماع هو المصدق وهو الراجح وإن ادعى الزوج الوطء
ولو ادعى هو عدم الوطء حتى لا يجب عليه بطلانها الا انصف المهر صدق بينهما وينبغي في هذه
وجوب العدة عليها لاعترافها بالوطء أعني على م ر وعبارة البر ماوى على الغزى قوله
قبل الدخول أي قبل وطئها واستدخال المني المحرم كالوطء ولو في الدبر فيها نعم لو كان عليها
بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى تنكحها كالوطء طلقها بآتيانها بخوخلع ثم عقد عليها قبل تمام عده
كان بقي منها قرآن ثم طلقها قبل وحيثما فلا بد من تمام العدة الاولى لتمام القرآن الباقيين والأشهر
كالأقراء فمثل ذلك وافهمه فانه قد غلط فيه كثير من الفضلاء بل أنكره بعضهم وبذلك يلغى
فيقال لتسقط قبل الدخول تلزمها العدة أه (قوله والمعنى فيه الخ) فيه أن هذا المعنى
موجود في المتوفى عنها قبل الدخول مع أن عليها العدة أوجب بأن إيجاب العدة عليها لغيرها
على زوجها لا لمعرفة استبراء زوجها فإله التي ذكرت هنا وإن فقدت خلفتها على أخرى أفاده
شيئا العشاوى وأيضا الموت بغيره الدخول في إيجاب العدة (قوله في جميع ما مر) أي من فرقة
الحياة وفرقة الموت ولا فرق في فرقة الحياة بين فرقة الطلاق وفرقة الفسخ (قوله لعموم الآية
الكريمة) وهي وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن (قوله في عدة رجعة الخ) وأما
العكس بأن نصير الحرة أمة في العدة لالتصاقها بدار الحرب ثم استقرت فتسكمل عدة حرة على
أوجه الوجهين شو برى وقوله فان عتقت في عدة رجعة الخ ولذلك قال بعضهم وعتقها في عدة
رجعية يجعلها حرة أصلية (قوله في عدة يئونه) أي أو وفاة م ر (قوله والباقي أكثر من
خمس عشرة يوما) فيه أن الاكثر يصدق بدون يوم وليس مرادوا حيثئذ فكان الاولى أن يقول
والباقي ستة عشر يوما فأكثرا لأن الضابط ما يسع طهرا وحضا (قوله خلافا للبارزى) مقابل
قوله فبشهرين وهذا بناء على أن الأشهر في حقها أصل لا بدل وغيره يقول ان الأقراء أصل وهي
تعد بشهرين فيكون الشهران بدلا عنهما أفاده شيئا (قوله قبل الدخول الخ) وانما اعتدت قبل
الدخول للتفجيع بخلاف المطلقة قبل الدخول (قوله بشهرين وخمس أيام) وبجث الزركشى
 وغيره أن قياس ما مر أنه لو طلقها زوجها الحرة لزمها أربعة أشهر وعشر وهي اذ صورته أن يطلأ
زوجته الأمة فلما أنها زوجها الحرة ويستقر طئه الى موته فتعد للوفاة عدة حرة اذا طلق
 كما نقلها من الاقل الى الاكثر في الحياة فكذا في الموت وبذلك سقط القول بأنه يرد عليه أن عدة
 الوفاة لا تسقط على الوطء فلم يؤثر فيها الطن عنده وبه يفرق بين هذا وما مر شرح م ر (قوله
 وما في عناء) أي من الفسخ والافساح (قوله بشهر ونصف) وانفرق بينها وبين الأمة المتحصرة

بعده شهر هلالى والام يحسب قراعتة بعده شهرين هلالين على المعتقد خلافا للبارزى فى اكتفائه بشهر ونصف حيث
(و) عدتها (بالشهور عن الوفاة) قبل الدخول أو بعده (ان تعتد شهرين) هلالين (وخمسة أيام) بليلها وياق فى الانكسار ماض
(و) عدتها (عن الطلاق) وما فى معناه مما تقدم (شهر) هلالى (ونصف) شه لا مكان النصف فى الالاف

حيث تعتد بشهرين كما مر أن الأشهر في المحبرة قائمة مقام الأقراء وتقدم أنها تعتد بقرآن وكل
شهر قائم مقام قرء (قوله من عند نفسه) فيه إشارة إلى الاعتراض عليه لكنه أجاب عنه بعد
ذلك (قوله ثم قال) أي المصنف (قوله في اليأس) أي ومنه الصغر (قوله أظهرها ما تقدم)
أي شهر ونصف (قوله به) أي بالاحتياط بالقول الثالث (قوله وقد يقال الخ) أي ومن حفظ
حجة على من لم يحفظ (قوله ولا شك الخ) هو جواب تسليم أنه لم يطلع عليه في كلامهم لأنه لم يقل
به أحد من الأصحاب بخلاف الجواب الأول (قوله ويراعى الخ) لعل الواو لا ترفع على قوله ولا
شك وقوله الأول أي القائل بشهر ونصف وقوله الوجه الضعيف أي الثاني والثالث والمصنف
راعى الثاني حيث قال ولو اعتدت بشهرين كان أولى فلا اعتراض عليه كما قاله شيخنا ولم يراع
الثالث لثبته ضعفه (قوله لو طلق زوجته) سواء كانت مرة أو أمة والحاصل أنه إن عاشرها
بغير وطء كخلوة أو بوطء فإن كانت رجعية لم تنقض عدتها بالنسبة للحوق الطلاق وانقضت
بالنسبة للرجعة فلا رجعة بعد الأقراء أو الأشهر والتوارث فلا توارث بينهما وإن كانت بائنا فلا
عبرة بالمعاشرة بغير وطء كخلوة ولا بوطء بلا شبهة أما إن عاشرها بوطء يشبهه فكالرجعية في أنها
لا تزوج حتى تنقضي عدتها من انقطاع المعاشرة وليست كالرجعية مطلقا فلا يلحقها الطلاق
وله أن يتزوج نحو أختها اهـ مد (قوله وعاشرها) المراد بالمعاشرة أن يدوم على حالته التي كان
معها قبل الطلاق من النوم معها ليلا ونهارا والخلوة فيها كذلك وغير ذلك قل على الجلال
وقوله بلا وطء فيه أنه إذا عاشر الرجعية ولو بوطء كان الحكم كذلك وحيث فلا مفهوم لقوله
بلاوطء وقوله بلاوطء عبارة المنهج بوطء أو غيره (قوله بلاوطء) ليس بقيد بل لو وطئها كان
كذلك ولا يحد بوطئها كما رجحه الباقين اهـ وقال بعضهم أي به لتناهي الأقوال الثلاثة أولها
تنقض مطلقا لا تنقض مطلقا أو تنقض إن كانت بائنا (قوله فإن كانت بائنا انقضت عدتها
بما ذكر) لأنها إذا كانت بائنا وعاشرها بوطء شبهة كل ذلك كمعاشرة الرجعية أما الرجعية
فلا فرق بين معاشرتها بالوطء أو غيره اهـ (قوله لم تنقض عدتها بذلك) أي بالنسبة للغير لكن
إذا زالت المعاشرة أثبت على ماضي من عدتها قبل المعاشرة إن كان والاقتساف اهـ ع ش
ومر حوى وعبارة ح ل بعد قول المنهج لم تنقض عدتها فإذا زالت المعاشرة بأن نوى أنه
لا يعود إليها كتلت على ماضي قبل المعاشرة وهذا يفيد أن المعاشرة لا تنقطع بالابتنية والظاهر
أنه لو عاد للمعاشرة كانت معاشرة جديدة اهـ فإن لم يعض زمن بلا معاشرة بأن استقرت المعاشرة
من حين الطلاق فتسأنف العقب من حين زوال المعاشرة وعليه يحمل كلام ح ل في القولة
الأخرى بعد هذه وهي مانعه قوله إلى انقضاء عدة أي العدة التي تستأنفها بعد زوال المعاشرة
ولا رجعة في هذه العدة لأن لحوق الطلاق بالتعليق عليه اهـ إذا عرفت هذا عرفت أنه لا مخالفة
بين كلام م ر وكلام المرحوى المذكور (قوله ولا رجعة له) وحيث ذهبى كلبا بن بعد
مضى عدتها الأصلية إلى في لحوق الطلاق خاصة فلا توارث بينهما ولا يصح منها إيلاء ولا طهار
ولا لعان ولا نفقة ولا كسوة لها ويجب لها السكنى ولا يحد بوطئها كما أتى بجميعها الوالد شرح
م ر ويؤخذ منه أنه يجوز له أن ينكح من يحرم جبهه معها صكأختها واعتمده الطوخي
(قوله ويلحقها الطلاق) وله أن يتزوج بأختها وبرابعة خلافا للشيخ س ل واعتمده الطوخي

وقال المصنف من عند نفسه (فإن
اعتدت بشهرين كان أولى) أي لأنها
تعتد في الأقراء بقرآن في اليأس تعتد
بشهرين بدلا عنهما قال بعض المتأخرين
وما اتعاه من الأولوية لم يقل به أحد من
الأصحاب القائلين بالنسب ثم قال
وجملة ما في المسئلة ثلاثة أقوال
أظهرها ما تقدم وناسها وجوب شهرين
والثالث وجوب ثلاثة أشهر فالخلاف
في الوجوب فإن أراد الأولوية من
حيث الاحتياط إنما يكون بالقول الرابع
فلا احتياط إنما يكون بالقول الثالث
ولم يقولوا به أيضا انتهى وقد يقال إن
المصنف قد اطلع على ذلك في كلامهم
ولاشك أن الاحتياط بالشهرين أولى
من الاقتصار على شهر ونصف وإن كان
بالثلاثة أولى ويراعى الأول الوجه
الضعيف فيجعله من باب الاحتياط
* (قوله) لو طلق زوجته وعاشرها بلا
وطء في عدة أقراء أو أشهر فإن كانت
بائنا انقضت عدتها بما ذكر وان
كانت رجعية لم تنقض عدتها بذلك وإن
طالت المدة ولا رجعة له بعد الأقراء
أو الأشهر وإن لم تنقض بذلك العدة
ويلحقها الطلاق

الجواز اه ولو طلقت استأنفت عدة وأما الوفاة فهل تنقل الى عدة الوفاة أولا عناني على
 النهج (قوله وعاشرها سبدها) المعتقد أنه اذا عاشرها سبدها سواء كان بالوطء أو غيره
 وسواء كانت بائنا من زوجها أولا كان حكمها كالرجعية كما ذكره مر في شرحه فقول
 الشارح كان كعاشرة الزوج غير ظاهر كما قرره شيخنا ح ف هذا وعبارة شرح النهج فهو أي
 السيد في أمته كالمقارفة في الرجعية (قوله فيه التفصيل) أي ان كانت رجعية لم تنقض
 عدتها وان كانت بائنا انقضت اه

• (فصل فيما يجب للمعتدة) •

(قوله وعليها) أي كالأحداد (قوله وقد بدأ بالقسم الثاني) وهو الرجعية أي باعتبار
 ما يجب لها (قوله وللمعتدة الرجعية) تظهر ذلك بعضهم فقال

قد أوجبوا السكنى لذات عدة • من غير تقييد لها بصفة
 ومؤن سوى تطليق يجب • لذات رجعية بلا قيد يجب
 سكنى لبائن بشرط الحمل • في فرقة الحيلة فأحفظ نقل

(قوله وأمة) أي وكانت مسلمة ليليل ونهارا (قوله السكنى) نعم الصغيرة والأمة اذا لم يجب
 نفقة سوا أي قبل القراق فلا سكنى لهما شرح المتوفى (قوله دون النفقة) وانفرد بينهما
 وبين السكنى أن السكنى لمصين مائة فاستوى فيها كل الزوجية وعلمها والنفقة للذكين وهو
 خاص بالزوجية شرح المتوفى وقوله لمصين مائة هذا لا يشمل الصغيرة إلا أن يقال هو جري على
 الغالب وقد يتصور وجوب العدة عليها باستدخال الماء قاله البرماوي وقوله بالزوجية أي وما
 ألحق بها كالرجعية وتسقط السكنى بغير الزمان لأنها امتناع لا غلظت بخلاف النفقة وتقدم
 سكنها على الديون المرسله في النقة كما في شرح مر قال ع ش وتقدم سكنها على مؤن
 التجهيز لانه حق يتعلق بعين التركة وليس هو من الديون المرسله في النقة وينبغي أن هذا اذا كان
 ملكا واستحق منفعة مدة عدتها باجارة ويحتمل أنه اذا أخفها في بيت معار أو مؤجر وانقضت
 المدة أنها تقدم بأجرة المسكن على مؤن التجهيز أيضا ويحتمل وهو الظاهر أنها تقدم بأجرة
 يوم الموت فقط لأن ما بعده لا يجب الا بدخوله فلم يراحم مؤن التجهيز اه ع ش على مر
 قال سم وسكنى المعتدة من رأس المال فان لم يسكن تر كس للوارث التبرع بهامن ماله
 وللقاضى اسكانها من بيت المال فان أسكنها أحدهما فعليه الاجابة والاسكنت حيث أرادت
 ولو مضت عدة العدة أو بعضها ولم تطالب بالسكنى سقطت بخلاف النفقة ولو أسقطت المعتدة
 السكنى لم تسقط لانه إسقاط لما لا يجب لأنها انما يجب يوما يوما والنفقة من حق الله تعالى ثم
 يسقط سكنى اليوم الاول لوجوبها فيه وعبارة مر ولو أسقطت حق السكنى عن الزوج الحى
 لم يسقط كما أنق به المصنف لوجوبها يوما يوما واسقاط ما لا يجب لاغ اه وقوله لوجوبها قال
 ع ش يؤخذ منه أنها تسقط عنه في اليوم الذي وقع فيه الإسقاط منها لوجوب سكناء بطولوع
 الفجر اه (قوله أو نثرت في العدة) أي كأن خرجت من المسكن لغير حاجة تبيع لها
 الخروج (قوله الا ان عادت الى الطاعة) ولو في أثناء اليوم فجب لها السكنى بمجرد الطاعة
 ولو غير بائن بخلاف المروءة تسقط ليومها والكسوة فقط للفصل وان عادت للطاعة كما أفاده

ولو طلق زوجته الأمة وعاشرها سبدها
 كان كعاشرة الزوج نفسه التفصيل
 المان أنما غير الزوج والسد فكمعاشرة
 البائن فتتقضى عدتها بما ذكر

• (فصل فيما يجب للمعتدة وعليها) •

سواء كانت بائنا أم رجعية وقد بدأ
 بالقسم الثاني فقال (وللمعتدة الرجعية)
 ولو سبها وأمة (السكنى والنفقة)
 والكسوة وسائر حقوق الزوجية
 إلا أنه تطليق لينقض التكاح
 وبطلته ولهذا تسقط بنسوزها ثم
 شرع في القسم الاول فقال (وللبائن)
 الحائل بخلع أو ثلاث في غير نسوز
 (السكنى دون النفقة) والكسوة
 لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم
 فلا سكنى لمن أبانها ناشرة أو نثرت في
 العدة الا ان عادت الى الطاعة كما
 في الروضة

شيخنا ح ف خلافا لابن حجر حيث قال تعود الكسوة يعود بها الطاعة (قوله ثم استثنى)
 هذا الاستثناء لا يصح الا بقطع النظر عما قدره الشارع بآولا (قوله الا ان تكون حاملا) أي
 فيجب لها ما كان سقطا عند عدم الحمل لقوله تعالى وان كن أولادكم قبل فانفقوا عليهم حتى
 يضعن حملهن والمعنى فيه أنها مستغفلة عما مضى كالا متعاق في حال الرجعية فان القيل مقصود
 التكاح كما أن الوطء مقصود به طه القاضى الحسنى وفي زوائد الروضة قال المتولى وكما تستحق
 البائن الحامل النفقة تستحق الأدم والكسوة وسواهما قلنا النفقة للحامل أو للحمل شرح المتوفى
 (قوله فيجب لها من النفقة) المراد بها ما سائر المأون الشاملة للكسوة وغيرها (قوله على
 أنظر القولين) وهو أن النفقة لها بسبب الحمل ومقابلها أن النفقة للحمل وينبى على القولين
 أنهما على الأقل الاظهر تسقط بالتشوز ولا تسقط بمعنى الزمن بل تصير بتأخيرها وعلى الثاني
 لا تسقط بالتشوز وتسقط بمعنى الزمن لانها نفقة قريب وينبى على اختلاف أيضا أنها تكون
 مقدرة على القول بأنها لها وغير مقدرة على القول بأنها لا وعبارة الميرى على المنهاج فيجب
 لها بسببه لانها مقدرة ولا تسقط بمعنى الزمان ولو كانت لم تكن كذلك وقيل تجب له فعلى
 الأول لا تجب لحامل عن شبهة أو نكاح فاسد لان التكاح الفاسد لا يوجب النفقة فعنده أولى
 وعلى الثاني تجب كما تلزمه نفقته بعد الانفصال (قوله اذا توافقا الخ) غرض لقوله فيجب لها الخ
 فان لم يتوافقا ولم تحصل شهادة فلا يلزم بالدفع الامن حين ظهور الحمل فاذا ظهر لزمه الدفع من
 حينئذ ولزمه أداما ما وجب لها قبل الطهور ولان النفقة لها بسبب الحمل وهي لا تسقط بمعنى
 الزمان كما قرره شيخنا العسلى (قوله فان تشرت) بابه بعد وضرب فالمضارع مختلف
 كالمصدر كما في المصباح وفي المختار انه من باب بلس ونصر (قوله سقط ما وجب لها) نعم
 ان عادت في أثناء يوم عادت السكنى دون النفقة قل (قوله على الاظهر) وهو أن النفقة
 تجب لها بسبب الحمل (قوله والقريب تسقط الخ) أي فالرجعية مثله وقد يقال هذا قياس
 مع الفارق لان نفقة الرجعية أقوى بليل عدم سقوطها بمعنى الزمن وأن نفقتها تقدم
 عند العجز عنها كما قرره شيخنا وقرر أيضا ان هذا انما يجري على القول الاخر القائل
 بأن النفقة للحمل (قوله بعد ينونها) أي اذا كانت حاملا (قوله لانها وجبت قبل الوفاة)
 أي ولان البائن لا تسقط لعدة الوفاة بخلاف الرجعية وجبت قبل الوفاة الى الوضعية بل يسلم
 لها يوم اقيومها لكن بعد ثبوت ظهور الحمل ولو بأربع نسوة واعتراف الزوج به ولو ظنها حاملا
 فأثقت عليها فباتت ما لا يرجع عليها ولو نكحها باللعان سقطت النفقة دون السكنى فان استلمته
 فلها الرجوع عليه بأجرة الارضاع ويبدل الاتفاق عليه قبل لحوقه كما لو أدى ديناً ظنه عليه
 ولا ينافى ذلك أن نفقة القريب لا تصير بتأخير البائن القاضى لان الاب هو المتعدي بالتقوى ولم يكن
 لها مطلب في ظاهر الشرع فلما كذب نفسه رجعت عليه حيث تذر وتصدق بيمينها ولو أئمة في دعوى
 تأخر الوضع سم (قوله ويجب على المتوفى عنها) أي المعتدة عن وفاة وعبارة المنهاج
 ويجب الاحداد على معتدة وفاة قال مر في شرحه وعدل عن قول غيره المتوفى عنها يشمل
 حاملا من شبهة حالة الموت فلا يلزمها احداد حالة الحمل الواقع عن الشبهة بل بعد وضعه اه
 والاولى أن يقول لتلاشمل الخ بدل قوله لايشمل اه ولو أجبها بشبهة ثم تزوجها أي حاملا

ثم استثنى من ذلك قوله (الا ان
 تكون) البائن (حاملا) بوجه يلحق
 الزوج فيجب لها من النفقة بسبب
 الحمل على اظهر القولين ما كان سقطا
 عند عدمه اذا توافقا على الحمل أو شهد
 به أربع نسوة ما لم تشر في العدة فان
 تشرت فيها سقط ما وجب لها بما على
 الاظهر المتقدم ونحوه بقيد البائن
 المعتدة عن وفاة فالاتفاق له وان كانت
 حاملا تخرج ليس للحامل المتوفى عنها
 زوجها نفقة رد اما لا رقطي بانسداد
 صحيح ولانها ماتت بالوفاة والقريب
 تسقط مؤتمها وانما تسقط فيما
 لو توفى بعد ينونها لانها وجبت قبل
 الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لاه
 أقوى من الانسداد (وه) يجب (على
 المتوفى عنها زوجها) ولو أئمة

ثم مات اعتقدت بالوضع عنهما في أوجه الوجهين ولا بد ذلك على الكتاب لانه يصدق على ما بقى
من عدة الشبهة انه عدة وفاة فلزمها الاحداد فيها وان شاركها الشبهة اه مر وقوله
وان شاركها الشبهة يدل على عدم سقوط عدة الشبهة بالتزوج بالكلية وان كانت للمتزوج
وقضية ذلك انه لو كانت للسنة بحالها الا انها لم تحمل من وطء الشبهة اعتقدت بالاشهر عن الوفاة
ودخل فيها عدة وطء الشبهة لانها الشخص واحد وان حملت من وطء الزوجة اعتدت عدة
الوفاة بوضعها ودخل فيها عدة الشبهة اه سم على حج ع ش على مر وعبرة البرماوى
على المنهج قوله على معتدة وفاة أى باى صفة كانت وهذه العبارة أحسن من قوله المتوفى
عنها زوجها لانها تقيدها بحسنة وهي ما لو مات عنها وهي معتدة بحمل من شبهة فلا يجب
الاحداد حتى تشرع في عدة الوفاة بعد الوضع نعم لو صك كان الحمل عن الشبهة والوفاة وجب
الاحداد ولا تمنع منه الشبهة قال شيخنا وظاهره دوام الاحداد وان طال زمن الحمل الى الوضع
ولو اربع سنين راجعه (قوله الاحداد) وتركه صغيرة ع ش (قوله فوق ثلاث)
وأما الثلاث وما دونها فيحل فيها المرأة في نحو القريب فقط والكلام هنا شامل للعامل
ولو بقيت حاملا أكثر من أربعة أشهر وعشر فمقتضى ما قلناه من شجنا ح ف وعبرة
زى بعد قول المنهج من قريب وسيدوكذا أجنبي حيث لا رية فيما يظهر بأن كان عالما
أوصالحا أو ما أشبه ذلك قال المناشرى وفي معنى ذلك المأولة والمهر والصدق كما ألقوا بهم
في أعذار الجمعة والجماعة وضابطه أن من حرمت لموته فلها الاحداد عليه ثلاثة أيام ومن لا فلا
ويمكن حل اطلاق الحديث والاصحاب على هذا وظاهر أن الزوج لو متها بما يقتضيه منه
بحرم عليها فعله كما في شرح مر أى ولو كان مما يجوز لها الاحداد عليه كأيها وانظر هل ذلك
كبيرة أم لا والاقر ب الثاني لانه لا وعيد على فعله ويجوز النهى انما يقتضى التحريم لا كون
الفعل كبيرة موجبة للفسق وفي الزواجر أنه كبيرة وقد يتوقف فيه اه قاله ع ش (قوله
أى يجب) لانه جواز بعد منع فيكون واجباً كالتان وقطع يد السارق أو فيصدق بالواجب
الذى وقع عليه الاجماع (قوله للاجماع على ارادته) وكما لم يطر الى مخالفة الحسن
البصرى في ذلك قل (قوله بإيمان المرأة) أى المذكورة في الحديث (قوله جرى على
الغالب) أولاه أبعث على الامتثال وان كان زوجها كافرا اه ع ش (قوله من لها أمان)
كالنقمة والمعاينة والمستأمنة وما عى معنى غير فأنث الضمير الراجع اليها (قوله يلزمها
الاحداد) بمعنى أمانها لزمها به والا فليزمن غير من لها أمان أيضا لكن لزوم عقاب في الاخرة
بناء على الاصح من مخاطبة الكفار بخروج الشريعة اه رشيدى (قوله ومن) أى
الاحداد لفارقة (قوله ولا يجب) أتى به مع علمه من قوله من لأجل التعليق بعدم ولرد
على القول بوجوبه عليها كالتوفى عنها قال مر وقرق الاقل بأنها مجفوة بالنشراق الخ فغرض
الشارح بقوله لانها ان فورقت الخ ابداء فارق في القياس الذى استدل به القول الضعيف فتأمل
(قوله فهي مجفوة) أى هجورة ومتروكة بسبب الطلاق ونفسها فائقة منه وإذا كانت
مجفوة فلا يطلب لها الاحداد لا عراض الزوج عنها فلا يليق بها أن تحزن عليه بل قد تكثر
من التزين لتحقق غيره ونحو الاتفه وفي المثل من جفاته فاجفه وعن بعض الاكابر من لم يخذل

(الاحداد) خبر المصنفين لا يحصل
لا مائة يومين بآله واليوم الاخر ان
يجب على ميت فوق ثلاث الاعلى زوج
أربعة أشهر وعشر أى فيحل لها
الاحداد عليه أى يجب للاجماع على
ارادته والتقيد بإيمان المرأة جرى
على الغالب لأن غيرها ممن لها أمان
يلزمها الاحداد وعلى ولي صغيرة
بوجوبه منعها مما يمنع منه غيرها
ومن لفارقة ولو رجعية ولا يجب لانها
ان فورقت بطلاق فهي مجفوة به

أو يفسخ فالفسخ منها أو لمعنى فيها فلا يلحق به أقيم ما يجب الإحداد بخلاف المتوفى عنها زوجها وما ذكر من أن الفسخ من أجلها ذلك هو ما نقله في الروضة وأصلها عن أبي ثور عن الشافعي ثم نقل عن بعض الأصحاب (٥١) لأن الأولى لها أن تزني عايد عوا الزوج إلى رحمتها

(وهو) أي الإحداد من أخته ويقال فيه الإحداد من حدقة المنع وأصلها (الامتناع من الزينة) في البدن بجلى من ذهب أو فضة سواء أكان كبيرا كالخيل والسوار أو صغيرا كالثياب والقرط للماروي أبو داود والنسائي بإسناد حسن أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس الحل ولا تكحل ولا تحتضب وإنما حرم ذلك لانه يزيد في حسنها كما قيل

وما الحل إلا زينة لقصة

يقوم من حسن إذا الحسن قصيرا

فأما إذا كان الجمال موقرا

فكسلكم يمتدح إلى أن يزورا

وكذا اللؤلؤ يحرم التزينة في الأصح لأن الزينة فيه ظاهرة أو ثياب مصبوغة زينة لمحدث أي داود بإسناد حسن المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصر من الثياب ولا الممشقة ولا الحل ولا تحتضب ولا تكحل

والممشقة المصبوغة بالمشق وهو بكسر الميم المغرة يفتقها ويقال طين أحمر يشبهها ويباح لبس غير مصبوغ من قطن وصوف وكنان وإن كان تقيفا

وحريز إذا لم يحدث فيه زينة ويباح مصبوغ لا يقصد لونه كالأسود وكذا الأزرق والأخضر المشيعان الكدران

لأن ذلك لا يقصد لونه بل التحويل ومنه أو مصبغة فان تردد بين الزينة وغيرها كالأخضر والأزرق فإن كان

براقا صافي اللون حرم لانه مستحسن يتزين به أو كدرا أو مشبعا فلا لأن المشيع من الأخضر والأزرق يقارب

الأسود وخرج بقيد البدن تجميل

الاحد في البدن لاني القراش ونحوه وأما الغطاء فالاشبه انه كالثياب ليس لا ونهارا

كالثياب لا يتخذ ثوبا لقدميك (قوله أو لمعنى) أي عيب فيها الخ (قوله هو ما نقله) معتقد وقوله ثم نقل الخ ضعيف (قوله عايد عوا الزوج الخ) محله أن رجعت عوده بالتزني ولم يتوهم أنه لغرضها بطلاقه والتركه اه زى وحل وهذا يصلح أن يصحكون بجافين للكلامين (قوله ويقال فيه الإحداد) ويروي بالجيم المكسورة من جددت التي قطعت من (قوله من حد) ومضارعه بفتحهم الحاء وكسرها حداد إذا كفى المختار (قوله لغة المنع) لأن اللغة تمنع نفسها من الطيب والزينة جل (قوله الامتناع من الزينة) عبارة المنهج وهو ترك لبس مصبوغ زينة ولو قبل نسجه أو خشنا ونقل مع الكراهة بحيث غيروا لونه ومصبوغ نهارا قال في ش وخرج بالنهار التخلي بما ذكره لا بخلافه كراهة طهارة ومعها تغير حاجة اه فقوله نهارا راجع لتخلي كابدل له كلامه في المفهوم ومقتضاه أن لبس المصبوغ يمنع منه ليلا ونهارا وانظر ما الفارق ثم رأيت في شرح م مائه وفارق حرمة اللبس والتطيب ليللا بأنهما يمتدح كان الشهوة غالباً ولا يصح ذلك الحل اه وفي قل ولبس مصبوغ أي ولوللا ومستورا اه (قوله بجلى) الحل جمع على مثل ثدي وثدي وقد تكسر الحاء وقرئ من حلهم بفتح الحاء وكسرها اه مختار وعبارة الميمى الحل بفتح الحاء واسكان اللام وجمعه على بضم الحاء وكسر اللام ومراد المصنف المقرد وهو كل ما يتزين به من ذهب وفضة وجوهر (قوله والقرط) هو على وزن فعل بضم الفاء ويصحبون العين وجمعه قرط كرمح ورمح وهو حلق يعلق في ثقب الأذن والمراد به هنا الخلق لا بقيدته وينبغي أن يحمل حرمة ذلك ما لم تضر ربه فانه تضررت ضررا لا يحتمل عادة جازلها اللبس وقياس ما يأتي في الكحل أنه لا بد في الضرر من إباحته للتيمع ع ش على م م مع زيادة (قوله لا تلبس) بإيه علم (قوله من حسن) أي ما قصر من حسن وقوله إلى أن يزورا أي إلى أن يحسن ويزين من التزوي وهو تحسين الكذب قال تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا أي منحرفا عن الحق فان الزوجة لا تشبه الام (قوله أو ثياب) أي أو بلبس ثياب الخ (قوله زينة) أي ما جرت العادة أن تزني به لتشوف الرجال اليه ولو بحسب عادة قومها أو جنسها اه برماوى (قوله وكنان) بفتح الكاف وحكى كسرها اه قل (قوله وحريز) أي ان لم يكن مصبوغا (قوله كالا سود) الا ان كانت من قوم يتزينون به كالأعراب فيحرم ولا يحرم الأصفر والاحمر الخلق مع صفاتها وشدة بريقها وزيادة الزينة فيها على المصبوغ من غير الحرير والقاعدة أن كل ما فيه زينة تشوق الرجال اليها تمنع منه وأما طرلر الثوب فان كسره حرم لظهور الزينة فيه وان صغر فتلاسه أوجه ثالثا وبه جرم في الأنوار ان نسج مع الثوب جازا أو ركب عليه حرم لانه محض زينة قال بعضهم ولو كان الثوب مصبوغا بالحاشية فينبغي أن يكون على هذا التفصيل سم (قوله المشيعان) بفتح الباء أي المشيعان بالصبيغ (قوله فان تردد) أي المصبوغ (قوله تجميل فراش) أي تجميل المبيت بالقراش كجاني م وكذا يقال فيما بعده (قوله من نطع) وهو قطعة من الجلد تقعد عليه المرأة (قوله وتجميل أثاث) عطف عام (قوله متاع البيت) بأن تزني بمتاع البيت والملابس والأواني م (قوله فالاشبه) معتقد وقوله أنه كالثياب أي في حرمة الثياب ويباح ان أبيحت فراش وهو ما تردد أو تقعد عليه من نطع وحرمة ووسادة ونحوها وتجميل أثاث وهو بفتح الهمزة ومثلثين متاع البيت فيجوز ذلك لأن الاحد في البدن لاني القراش ونحوه وأما الغطاء فالاشبه انه كالثياب ليس لا ونهارا

وقوله وان خصه أي التشبيه (قوله والامتناع من استعمال الطيب) قدم لفظ الاستعمال لان الطيب عين ولا تصح نسبة الحكم اليه ولو فسره بالتطيب كما فسرت الزينة بالتزين كما مر لكان أخصراً وأقرب والمراد أنه يمنع عليها استعمال الطيب ليلابها ابتداء واستدامة فاذا طرأت العدة عليها ألزمها ازالته انتهى عنه برماوى ويترق بينها وبين تطهيره في الحرم بأنه ثم من سنن الاحرام ولا كذلك هنا وبأنه شدد عليها هنا أكثر دليل حرمة شعر الخنا والمصفر عليها هنا لا ثم ع ش على مر (قوله من أم عطية) واسمها نسيبة كافي مسلم (قوله الاعلى زوج) فلانتهى أن يحد عليه أربعة أشهر وعشرا بل ثمر بذلك فأربعة معمول لفعل محذوف وقوله وأن يكحل أي وينهى أن يكحل الخ فهو معمول لفعل مقتدره محذوف على فعل مأخوذ من الاستثناء كما قرره شيخنا العزيزى وبعبارة البرماوى قوله وأن يكحل كنه من عطف الجمل والمعنى ونهى أن يفعل كذا على زوج (قوله ويحرم أيضا الخ) هو داخل في كلام المستفاد وعطفه على البدن والتوبيخ له لاستغنى عن ذكره هنا قل (قوله في طعام) ومثله الشراب فيحرم عليها تطيب قلها (قوله غير محرم) أي الايض كالتوتياء لعدم زينة ولكنه ان كان فيه طيب حرم للطيب لا لزينة (قوله بخلاف الحرم في ذلك) أي ما ذكر من الامرين والفرق أن التطيب قبل الاحرام سنة فاستدامته لا تنير (قوله قليلا الخ) أي وأما المسك فيحرم مطلقا (قوله من قسط) بضم الصاد وفتح كسر رها كافي المصباح (قوله أو أظفار) ضرب من العطر على شكل أظفار الانسان كما قاله القسطلانى على البخارى (قوله من البخور) يخرج الباء كافي المصباح (قوله وان لم يكن الخ) لو أسقط الواو لسلم من تكرار مع ما سبق قل (قوله لان فيه الخ) المناسب ولان فيه وقد يقال انه علة للمعل مع علة (قوله كالتوتياء) بالذ مسباح (قوله وهو الصبر) فيه ثلاث لغات تكون الباء مع فتح الصاد وكسر هاء وفتح الماد مع كسر الباء ولذلك قال بعضهم

الصبر يوجدان بابه كسرت * وانه يسكون الباء مفقود

معنى ذلك أنه اذا كسرت بآؤه يكون معنى الدواء المعروف وان كان يسكون الباء يكون بمعنى رضا النفس بالقضاء والقدر وهو بالمعنى الاول موجود دون المعنى الثانى (قوله الحاجة) وهي ما يتبع التيم وعند ازالة الحاجة يجب عليها ازالة ذلك فورا ومن الحاجة ما لو كانت تحترق أي تجعل الطيب حرقا لها فيجوز لانه ليس تطيبا برماوى وع ش على مر و ح ل (قوله لانه صلى الله عليه وسلم أذن لامسلة الخ) عبارة شرح المنهج خبر أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم دخل على أم سلمة وهي جادة على أبي سلمة وقلبت على عيناها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت هو صبر لا طيب فيه فقال اجعليه بالليل واسمعيه بالنهار اه وقوله دخل على أم سلمة أي زوجته صلى الله عليه وسلم دخل عليها قبل نكاحها قال شيخنا انما نظر اليها مع أن النظر للأجنبية حرام لان من خصائصه صلى الله عليه وسلم الخلوة بالأجنبية والنظر اليها لانه مأثور وقال ع ش على مر تيمك بهذا الحديث ونحوه من قال بجواز نظر الوجه من الأجنبية حيث لا شهوة ولا خوف قسته وأجيب بجواز أنه صلى الله عليه وسلم لم يقصد الرؤية بل وقعت

وان خصه الرزك كشي بالنهار (و) الامتناع من استعمال (الطيب) في بدن أو ثوب تطهير الصبي عن أم عطية كانهى أن يحد على ميت فوق ثلاثين الا على زوج أربعة أشهر وعشرا وان يكحل وان تطيب وان تلبس فوباء مبرورنا ويحرم أيضا استعمال الطيب في طعام وكل غير محرم قياسا على البدن وضابط الطيب المحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن يلزمها ازالة الطيب الكائن معها حال الشروع في العدة ولا فدية عليها في استعماله بخلاف المحرم في ذلك واستثنى استعمالها عند الطهر من الخض وصبك كذا من النفاس كما قاله الأذرى وغيره قليلا من قسط أو أظفار وهما نوعان من البخور ويحرم عليها دهن شعر رأسها ولحياتها ان كان لها لمسة لمسة من الزينة واكملها بالتميد وان لم يكن فيه طيب حديث أم عطية المار لان فيه جالا وزينة وسواء في ذلك البضاء وغيرها أما اكملها بالايض كالتوتياء فلا يحرم اذ لازية فيه وأما الاصفر وهو الصبر فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء على الاصح لانه يحسن العين ويجوز الاكتمال بالاعفوال صبر الحاجة كمد فكحل ليلاً ونحوه نهارا لانه صلى الله عليه وسلم أذن لامسلة في الصبر لئلا نتم ان احتاجت اليه نهارا أيضا جاز

اتفاقاً وأما لا يخاص عليه غيره لعمته فيكون ذلك من خصائصه اهـ وقوله فقال اجعله
وفي رواية فقال لافاته ينسب الوجه أي يوقه ويحسنه اهـ (قوله بالاستفذاج) بذال معجمة
وهو ما يتخذ من رصاص يطل به الوجه وإذا طلى به الوجه يورق اهـ ديمري (قوله
والدمام) وهو المسمى عند العامة بحسن يورق وكان أبو حنيفة رضى الله عنه إذا ذكر عتبه
أحد بسوء ينهى عن ذلك ويقول

حسدوا النقي اذ لم يبالوا بسعد • قال كل أعداءه ونحوم

كفر ائرا الحسن اظن لوجهها • حسدا وبضائه لا يم

(قوله بكسر الدال) عبارة المتهج بضم الدال وكسر هاء وضبطه النورى بقصها فهو مثلث
الدال (قوله بجناه) بكسر الميم مذكراً بالهمزة وبالفتح واحد حناء بالمد أيضاً قل
سميت حناء لانها خنت لا دم حين أصاب الخطيئة فكان كلما أخذ من أوراق الشجر ورقتاً ستر
به طابعه الأوراق الحناء اهـ م د والذي ذكره غالب المفسرين عند قوله تعالى وطقوا حصونكم
عليكم من ورق الجنة أن الورق المذكور ورق التين وقيل ورق الموز وقد نقل الرويات
في أسئلته أن آدم عليه السلام لما نزل من الجنة نزل معه أربع ورقات من ورق التين ختر بها
عورته فلما تاب الله عليه بهج الحياوات من جنوة نبت فطام الفزال ورقة فصارت منها المسك
وأطعم ورقة لبقرة من بقر البصر فصارت لها العنبر وأطعم ورقة لخنزيرة فصارت منها العسل والشمع
وأطعم ورقة لنبود القز فصارت لها الحرير وذلك زينة النساء والآخرة وقد قال بعض الأطباء
أن أغصان الحناء تبرى القروح التي تكون في الفم ويطبخها ويوضع على خرق البياض وزهرها
إذا سحق بخل ويغلى فيه الصاب يرى أي وضع على محله (قوله ونحوه) أي كزهران ووردس
وهو نبات أسفر يصنع به في اليمن (قوله تطريف أصابعها) أي خضاب أطراف أصابعها
(قوله وتصفيف شعرها) أي ناصيتها أي تسوية قصتها (قوله وتجميد شعر مدغيا) أي
ليه (قوله وتدقيقه بالخف) أي التعفيف (قوله واستعداد) أي تقبلة (قوله
أي الداعية إلى الوطء) فلا ينافي إطلاق اسمها على ذلك في حلة الجمعة شرح المتهج (قوله
المتضمن) أي الإزالة ولم يؤثّر لأن الإزالة اكتسبت التذكير من المضاف إليه (قوله بلا
ترجيل بدهن) أي ملتصق بدهن أي يحل بجمرة نسر يحبه بادهن قاله للبابسة والمصاحبة
ولو قال ويحل امتشاط بادهن لكان أخصر (قوله ويجوز) أي التطيف بسدر وقوله
ونحوه أي كماء الورد والحر (قوله خروج محرم) أي بأن كان الحمام في البيت أو خرجت
لاكتساب نفقة فعدلت إليه أو احتاجت لدخول الحمام (قوله ولو بلغت وفاة زوجها الخ) (قوله
ولو نكحت من غاب زوجها فبان الزوج ميتاً قبل نكاحها بمقدار النفقة مع النكاح على الجديد
أيضا في الأصح اعتبار إجماعه في نكاحه لا ينافي هذا ما مر في المرتبة بجماع أن في كل منهما
شك في حل المنكوحه لأن الشك ثم ليس ظاهراً فهو أقوى أما إذا بان حياها في وان تزوجت
بغيره وحكم به حاكم لكن لا يجمع بها حتى تعتد الثاني لأن وطأه وطأ شبهة والثاني المتع لتقد العلم
بالعفة حال العقد اهـ شرح م د ولا حد عليه به ولا عليها ولا نفقة لها على واحد منهما لعدم
صحته النكاح باطناً في الثاني وتصوره على الأول بنكاح الثاني ثم ان فرق القاضي بينهما

ويكفي ما يحرم عليها طلي الوجه
بالاستفذاج والدمام وهو كما في المهمات
بكسر الدال المهملة وميم بينهما ألف
ما يطل به الوجه لتصفيف الشعر بالمحرة
التي يوردها الخلد والاختصاب بجناه
ونحوه فيما يظهر من بنها كما لو جسه
والسدين والرجلين ويحرم تطريف
أصابعها وتصفيف شعر طرفها وتجميد
شعر مدغيا وخنو حجبها لتكحل
وتدقيقه بالخف (تنبيه) قد علم من
تفسير الاحاد بعد ذكر جواز التطفيف
في غسل رأس وقلم أظفار واستعداد
وتتبع شعرايط وإزالة وسخ ولو ظاهراً
لأن جميع ذلك ليس من الزينة أي
الداعية إلى الوطء وأما إزالة الشعر
المتضمن زينة كاستعداد حول
الحاجبين وأعلى الجبهة فتشع منه
كما يحسنه بعضهم وهو ظاهر وأما إزالة
شعر راحة أو شارب بنت لها تسن إزالة
كأطراف النورى في شرح مسلم ويجعل
امتشاط بلا ترجيل بدهن ونحوه ويجوز
بسدر ونحوه ويجعل لها أيضاً دخول
حمام إن لم يكن فيه خروج محرم ولو
تركت الحقة المكلفة الاحاد
الواجب عليها كل المدة أو بعضها
عمت ان علمت حرمة التوك واقضت
عقدتها مع العسيان ولو بلغت وفاة
زوجها أو طلاقه

انه الصواب ولانه لا يجوز له ان لا يتبعها فضلا عن الاستماع فليست كالزوجة ثم استثنى من وجوب ملازمة البيت قوله (الا لخاصة) أي فيجوز لها الخروج في عدة وفاة وعدة طه وشبهة ونكاح فاسد وكذا بائن ومفسوخ ٥٥ نكاحها وضابط ذلك كل معتدة لا تحب نفقتها

ولم يكن لها من قضيتها حاجتها لها الخروج في النهار لشرائطها وطعن وكان ويسع عزل ونحوه للحاجة الى ذلك أمان وجبت نفقتها من رغبة أو بائن سائل أو مستبرأة فلا يخرج الا باذن أو ضرورة كالزوجة لانهم مكشبات بنفقة أزواجهن وكذا لها الخروج لذلك لئلا لمن لم يمكنها نهارا وكذا الى دار جارتها لتزول وجديت ونحوهما للتأخر لكن بشرط أن ترجع وتبيت في بيتها (قوله) اقصر المسنف على الحاجة اعلا بما يجوز له الضرورة من باب أولى كان خافته على نفسها لثقا أو فاحشة أو خافت على مالها أو ولدها من هدم أو فارق فيجوز لها الاستئصال للضرورة الداعية الى ذلك وعلم من كلامه كغيره تحريم خروجها للغير خاصة وهو كذلك كنزوجهما لزينة وعبادة واستئصال تجارة ونحو ذلك (قوله) لو أحرمت بجم أو قران بائن زوجها أو غيرها فانه ثم طلقها أو مات فان خافت القيوات لم ينسب الوقت جازلها الخروج معتدة لتقسيم الاحرام وان لم تحت الفوات لسعة الوقت جازلها الخروج الى ذلك لما في تعيين المسير من مشقة مصابة الاحرام وان أحرمت بعد ان طلقها أو مات بجم أو عمرة أو بها امتنع عليها الخروج سواء أخافت الفوات أم لا فاذا انقضت العدة أتمت عمرتها أو جهها ان بقى وقتها والاحتلت بافعال عمرة ولزمها القضاء ودم الفوات ويكرى الحاكم من مال مطلق لا مسكن لمسكن المعتدة تعتد فيه ان تقدمت طوع به فان لم يكن له مالي اقترض عليه الحاكم فان آذن لها الحاكم ان اقترض على زوجها أو تكرى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظر ان قدرت على امتدانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

لا يتبعه لان كون العدة فيها حقا لله تعالى لا يساقى جواز خروجها من المسكن برضا الزوج وهذا التعليل لا يتناسب الا كون العدة لا تسقط برضاها أي الزوجين وعبارة شرح الروض لان في العدة حقا لله تعالى وقد وجبت في ذلك المسكن فحكم لا يجوز ابطال أصل العدة باتفاقهما لا يجوز ابطال ثوابه اه فلا يتم هذه الزيادة في كلام الشارح هنا ثم قال في شرح الروض وليس هذا كافي في صلب النكاح حيث يمكن ويستقلان كيف شاءا لان الحق لهما على الخصوص ولو ترك الاستقرار وأداما السفر جاز بخلافه هنا (قوله) وهو مانع عليه في الامة معتد (قوله) وعدة طه وشبهة ونكاح فاسد فيه أن هذين لم يدخل في قوله وعلى المتوفى عنها والميتة حتى تشملها بقوله الحاجة وهذا الكلام سري لمن شرح الروض لانه ذكرهما فيما سبق حيث قال وشملهما المعتدة من وطه وشبهة أو نكاح فاسد وان لم تستحق الكف على الواطئ والتأخير اه بالحرف وكتب بعضهم قوله وعدة طه وشبهة هذا زاد على ما نحن فيه لان الكلام في المفارقة الا أن يتصور بما اذا وطئت بشبهة في العدة وحلت من وطه الشبهة فانها تقطع عدة النكاح وتشرع في عدة الشبهة فيقتضي جوازها الخروج (قوله ونكاح فاسد) ولو حاملأى اذا وطئها وفتق بينهما فاعطيا العدة ولها الخروج (قوله وكذا بائن) أي سائل وقوله ومفسوخ نكاحها ولو حاملأى (قوله أو مستبرأة) ذكرها استطراد لان الكلام في الاحرام والافاء الا أن يتصور بما يأتي في الاستبراء اذا كان لزوجه ولد من غيره ومات فانه يستبرئ زوجته بحيث لا تكون حاملأى ولد فيكون أختا لميت غير منه البدن وفي التصور نظر لان الميت مفارقة وبعضهم صورها بما اذا وطئ أمة غيره نظر أنها أمة فانها يجب عليها الاستبراء بحصة أي يجب على سيدها لكن فيه نظر أيضا لان الكلام في الحرائر لا في الاماء (قوله الاباذن) هذا محل المخالفة بين من يجب لها النفقة ومن لا يجب فالأولى لا يخرج الاباذن والثانية لها الخروج لحاجة ولو بلا اذن أم الحالة الضرورة فلهما سواء في جواز الخروج والمراد الخروج مع العود أما الخروج لمسكن آخر فلا يجوز ولو برضا الزوج (قوله بنفقة أزواجهن) أي والسيد في حق المستبرأة كالزوج (قوله ونحو ذلك) أي كنزوجهما لخيانة زوجها أو أبيها مثلا فلا يجوز (قوله لو أحرمت) أي وهي في العصمة وفي بيت زوجها بدليل ما بعده (قوله أو قران) الأولى أن يقول أو قرنت ولم يقل أو عمرة لئلا ثم قوله فان خافت الفوات لضيق الوقت اذ لا يأتي ذلك في العبرة لان وقتها العمر (قوله جاز) سواء وجب كفاي الروض ويدل عليه المقابلة (قوله في تعيين الخ) يتأمل فيه فان الخروج لذلك مجازة ويجب ان يمنع ذلك لجواز أن تكون الصورة أن ليس له التعريف اتصالها فتأتي بالوقوف فاذا اتصف الميسل أتت بيقية الاعمال اه أيضا (قوله ان يفي الخ) أي وانما امتنع عليها الخروج لتقصرها بالاحرام في العدة (قوله ويكرى الحاكم) أي اذا غاب المطلق أو امتنع (قوله من مال مطلق) أي غائب (قوله ان تقدمت طوع به) فان وجد المتطوع كفى ولا نظر للمنة في مثل ذلك (قوله فان قدرت) الجمل أن لها ان قدرت على استئذان الحاكم فلا يمتنع وان لم تقدر أو شهدت ان قدرت على الشهادة فان لم تقدر عليها فاعتقت بقصد الرجوع اه ا ج (قوله ولم تشهد) واجمع الامرين (قوله وان أشهدت) أي وان لم تقدر أو شهدت

له مالي اقترض عليه الحاكم فان آذن لها الحاكم ان اقترض على زوجها أو تكرى المسكن من مالها جاز وترجع به فان فعلته بقصد الرجوع بلا اذن الحاكم نظر ان قدرت على امتدانه أو لم تقدر ولم تشهد لم ترجع وان أشهدت رجعت

وفي بعض النسخ وان قد رتب وأنهدت رجعت ولا وجه له وهو غير صحيح لانها اذا قدرت على
استئذان الحاكم لا يكتفى تركه والاشهاد به فلذلك ندرج بعضهم على قوله قدرت

• (فصل في الاستبراء) •

ذكر بعد ما يتعلق بالحرائر لان ما يتعلق بهن أشرف مما يتعلق بالاماء (قوله طلب البراءة)
أي انتظارها وترقيتها من الامة أو السيد وقد يطلق طلب البراءة بمعنى تحصيلها والاتصاف بها
كما في قوله صلى الله عليه وسلم فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي حصل براءتها
واتصاف بها (قوله تربص الامة) معنى التربص الانتظار للامهال والمراد الامة ولو فيها
مضى فيشمل أم الولد اذا مات سيدها وعبارته شرح التمسح التربص بالمرأة وهي أعم لشهوة
التربص منها أو من سيدها ولشهوة المرأة فقد يطلب فيها الاستبراء كالومات ابن زوج من غيره
فيتربص بلاوطه لزوجته لاحتمال أن تكون حاء لا يولد حال موت ابنه فيرتب من أخيه السيد من
(قوله بسبب حدوث ملك اليمين أو زواله) أي فيما اذا اعتسق موطأه فيجب عليها
الاستبراء ويستحب لملك الامة الموطأ استبراءها قبل بيعها ليكون على بصيرة اذ هو حرمي
وقوله ملك اليمين هذا هو المذكور بقوله ومن استحدث وقوله أو زواله مذكور بقوله واذا مات
الخ وقوله أو حدث حل لم يذكره الماتن وذكره الشارح فيما يأتي في التروع (قوله أو حدث
حل) أو يوم التزويج كما يأتي (قوله لمعرفة) متعلق بتربص (قوله أو التعبد) كالصغرة
والأيسة عش ولا يكون تنقيح لانه انما يكون في عتة النكاح عن الوفاة (قوله وموضعه)
أي وضعه هنا نسب لان في تقديمه على الذي قبله فمسلًا بأجنبي بين المدة وما يتعلق بها ولان
ما تقدم متعلق بالاشرف وهو الحرائر بخلافه (قوله ونخص هذا) أي التربص وقوله بهذا الاسم
أي الاستبراء (قوله لانه قدر بأقل الخ) وهو الخيضة فيكون فيه مناسبة بين الاسم والمعنى
(قوله ونخص التربص) أي الذي يتعلق بالحرائر (قوله باسم العتة) الاضافة ياتي (قوله
اشتقاق من العدد) فيه أن الاستبراء منه عدد أيضا لان الشهر مشتمل على عدد الا أن يراد عدد
مخصوص وهو عدد الا شهر أو الاقراء تأمل (قوله أي حدث) فيه تفسير الفعل المتعدي
باللزم الذي فيه اخراج كلام المصنف عن امرائه قل وأما هذا التفسير الى أن السف والقاء
ليستما للطلب بل زائدان ليشمل الموروثة لان الاستعدادات لا يكون الا بعمل فلا يشمل هذه
الصورة مع أن المقصود ادخالها وان لم يلزم عليه تفسير امرائه المتن (قوله بشرائه) متعلق
بما تحدث (قوله أو تدبص) ولو في المجلس وخرج بذلك أمة أسلم اليه فيها وردها المسلم
لعدم وجود الصفة فيها فلا يجب على المسلم اليه استبراءها وما في الروضة مبنى على مرجوح
قل على الجلال ومثل السلم ما لو قبضها المشتري التي باعها في الفنة فوجد بها غير الصفة
وردها اذ عش على م ر (قوله أو تصاف) مكان اختلاف البائع والمشتري في قدر
الثن تصالفا وردت البائع (قوله أو سبي) أي بشرط من القصة أو اختار القتل كما يعلم
بمسند كرم في السراي فلا اعتراض على المصنف حيث أطلق هنا وقد هنالك في فصل
المطلق على التقيد وعن الجورني والفتال وغيرهما أنه يحرم وطء السراي اللاتي يجلبن من الروم
والهند والترك لاحتمال عدم خروجهن من القنينة الا أن ينصب الامام من ضمن القنات

• (فصل في الاستبراء) •

وهو بالمدانة طلب البراءة وشرعاً تربص
الامة مدة بسبب حدوث ملك اليمين
أو زواله أو حدث حل كالكتابة
والمرتدة لمعرفة براءة الرحم أو التعبد
وهذا الفصل مقدم في بعض النسخ
على الذي قبله وموضعه هنا أنسب
ونخص هذا بهذا الاسم لانه قدر بأقل
ما يدل على براءة الرحم من غير تكرار
وتعبد ونخص التربص بسبب النكاح
باسم العتة اشتقاقاً من العدد والاصل
في الباب ما سياتي من الأدلة (ومن
استحدث) أي حدثه (ملك أمة)
ولو من لا يمكن جماعه كالمرأة والسبي ولو
مستبرأة قبل ملكه بشرائه أو وارث
أو حبة أو تدبص أو طالة أو تصاف
أو قبول وصية أو سبي

من غير ظلم اهـ مع والمقدح جواز الوطء لاحتمال أن يستكون الساب من لا يلزمه التخصيص
 كذا في ضمن لا يحرّم بالمثل اهـ م رزي وفي هذا الجواب نظر لان احتمال بالمثل في هذا المقدم
 قاله على هذا ورذايضاً بأن الايضاح به تناقضاً له لا لا احتمال لتغيرها الآن يقال قدّم هذا نظراً
 للاصل وهو الحل اهـ (قوله أو نحو ذلك) كرجوع الاصل في الهبة للفرع (قوله حرم عليه
 الخ) كان الاول واجب استبراء وها هو حرم الخ الآن يقال يلزم من حرمة الاستمتاع قبل
 الاستبراء وجوبه (قوله الاستمتاع بها) أي لادائه الى الوطء المحرم ولا احتمال أنها حلال بل
 فلا يصح فهو بمهاتم الخلو بما ترقبها ولا يحال فيه ومنها التقويض الشرع أمر الاستبراء
 الى أماته وبه فارق وجوب الحيولة بين الزوج والزوجة المتتبعين شعبة من هذا المطلق
 وقد يتوقف فيه فيما لو كان السيد مشهوراً بالزنا وعدم المشكّة وهي جملة شرح م ر (فرع) هـ
 ينبغي أن يحمل استناع الوطء على مقتضى الزنا فان خاف جازة الوطء اهـ ع من على م ر (قوله
 بمسائلي) أي من وضع الحمل أو شهر أو حيضة (قوله لاحتمال حملها) هذا جرى على الغالب
 أو هو حكمة لا يلزم اطرادها لوجوب الاستبراء ولو اشتراها من امرأة أو محسوس أو كانت
 بكر الآن الاصل فيه التعبد (قوله اما المسية) ومثلها المشتراة من حربي كما ظاهراً صاحب
 الاستقصاء وتبعه الاذري وغيره سم (قوله مفهوم) على قوله فيحل الخ لكن قوله
 وقاس الشافعي الخ يقتضي أنه على قوله فيحل الخ مع قوله حرم عليه الاستمتاع بها حتى
 يستبرأ فيكون دليلاً لوجوب الاستبراء لا لحرّم الاستمتاع قبله في غير المسية لانه لا يتبعه لكن
 هذا لا يناسب قوله مفهوم فكان الاول أن يقول بقوله الخ أي منوطاً ومفهوم ما اللهم الآن
 يراد بالمفهوم ما يفهم من المقتضى فيشمل للمنطوق والمفهوم واستدل في شرح المنهج بالحديث
 على وجوب الاستبراء ثم قال وقاس الشافعي الخ وهو ظاهر والجامع المذكور يناسبه أيضاً
 (قوله أو طاس) بضم الهمزة أقصع من قصها سم والهمزة هـ وازن عند حنف قل وفي المختار
 والمصباح والتذيب أنه بفتح الهمزة وهو مخووع من الصرف للعلمية والتأنيث باعتبار البقعة
 أو مصروف باعتبار المكان وفي ع ش أو طاس بفتح الهمزة موضع له فهو مصروف خلافاً
 لمن نوهم خلافاً لأن الاصل الصرف ما لم يرد سماع منهم بخلافه (قوله ألا لاوطأ) الأداة
 استفتاح وتنبه أي اتجهوا لما أقول لكم (قوله وقاس الشافعي) فالقيس غير المسية في حرمة
 الاستمتاع بالوطء على المسية في حرمة وطئها أو أمارمة غير الوطء في دليل آخر ثبت عند المجتهد
 (قوله وأما المختصين لم تحض) وهي الصغيرة والكبيرة التي لم يسبق لها حيض وقوله بين تحض
 متعلق بالحق وعبرنا بالالحاق وفيما تقدم بالقياس تفتنا والمحق والقاس هو الشافعي
 وأجبه في الثاني للعلم بأن الملق هو صاحب المذهب وعبارته شرح م ر بين تحض أي والملق
 بين تحض بين لا تحض في اعتبار قدر الخ (قوله من سم) الاولى أسهم أو أبدال سمهم بي
 (قوله بجلاوة) عبارة شرح المنهج لما روى البيهقي أن ابن عمر قبل التي وقعت في سهمه من سباب
 أو طاس قبل الاستبراء الخ ويمكن الجمع بأن بجلاوة كلوا معاً وتبين لهوازين لكونهم كلوا من
 حلقائهم وصادف أن واحدة من نسائهم سببت وهذا لا ينافي أن حرب بجلاوة كان يغدو فانه
 عليه الصلاة والسلام جده لأن ذلك عبارة عن الحرب المنسوب لهم لكونهم أحرصين

أو نحو ذلك (حرم عليه) فيما عدا
 المسية (الاستمتاع بها) بكل نوع من
 أنواعه حتى التلويح بشهوة (حق
 يستبرأ بها) بمسائلي لاحتمال حملها
 تمام المسية التي وقعت في سهمه من
 القصة فيحل استبراء وطء من أنواع
 الاستمتاع بمفهوم قوله صلى الله عليه
 وسلم في سبيل أو طاس ألا لاوطأ جمل
 حتى تضع ولا تزدات حل حتى تحض
 حصة وقاس الامام الشافعي رضي
 الله تعالى عنه غير المسية عليها جامع
 حدوث الملك وأختصن الاطلاق
 في المسية أنه لا فرق بين البكر وغيرها
 وأما حقت من لم تحض أو أبيت بين
 تحض في اعتبار قدر الحيض والظهر
 غالباً وهو شهر كما سباني وما روى
 البيهقي عن ابن عمر رضي الله تعالى
 عنهما أنه قال وقعت في سهمي جارية
 حلولة

والتعاطيل لاثباته وهذا انما كان لهوازن وان اتفق موافقة بعض من جاولاهم محاولة
 فلم ينسب اليهم بل لهوازن اه كافي غش (قوله مثل ابريق القصة) المراد به السيف لشدة
 بريقه ولعله لان السيف يسمى ابريق القصة في اللغة (قوله فلم اتعالت) أي الصبر عن تسليها
 (قوله ولم ينكر عليه أحسن العصابة) أي لافي التقييل ولا في الاخبار أي فصارا جماعا اه
 فصح الاستدلال به فان قلت كيف ارتكب هذا الامر الذي يحمل بالرواية مع أن مقام العصاة
 يأتي ذلك أجيب بأنه عليه على ظنه أنه لا يراه أحد أو كان بحضرة من لا يستحي منه أو هل ذلك
 اغاظة لاهل الكفر الذين منهم هذه المسببة بحيث يلغهم ذلك مع كونهم من بنات عظمائهم فهو
 طاعة (قوله على غير قياس) والقياس جاولاوى كعصاوى كما يؤخذ من قول الخلاصة
 وهزدي متيئال في النسب * ما كان في قنينة له اتسب

(قوله يوم اليرموك) بفتح الياء وسكون الراء وميم وادقرب ديمشقي (قوله ثمانية عشر ألف
 ألف) أي من الدناير أو من الاماء وبعضهم اقتصر على الدناير وهو الظاهر (قوله مائة
 لمانه) أي ما الدناير وهذا جرى على الغالب لما تقدم من أن الملقب فيه التعبد (قوله قتل
 محتلط) فيه انه قد تقدم أن الرحم لا يجتمع فيه منى رجلين الا أن يقال المراد بالاختلاط الاثنية
 عليهما يعني أن لا اندري هل هو من حربي أو غيره فلا ينافي ما تقدم ان الرحم اذا اثنيت لا ينفك
 منى آخراه (قوله بحضرة) لا يصلح أن يذكر جوابا للشرط فأصله الخارج فجعله متعلقا بمحذوف
 والمحذوف خبر مبتدأ محذوف قدوة الخارج بقوله فاستبرأوا يحصل بحضرة وكذا يقتدر
 في الباقي واذا قالت مستبرأة حقت مدقت لانه لا يعلم الا من جهتها بل عين لانها لو نكحت لم يقدّر
 السيد على الخلق على عدم الحيض فللسيد وطؤها بعد طهرها وهذا حيث أمكن كان صدق
 الحرة في انقضاء عدتها حيث أمكن لانها موثقة على رجها حيضا وطهرها الانساب واما بلادها
 واذا مدتها ووطن كنسها فهل يحصل له زوطها قياسا على ما لو ادعت التعليل فظن كذبها
 بل أولى ألا يحرم (٢) ويفرق المتجه الاول ولو منعت السيد من تمتع به افعال أنت حلال لي
 لانك اخترت في تعلم الاستبراء صدق بينه وأباحت له ظاهر الماتقرا أن الاستبراء مقوض
 لاماته ومع ذلك يلزمها الامتناع منه ما أمكن مادامت تحقق بقا من زمن الاستبراء
 أما لو قال لها حقت فنكرت صدقت كما يجوز به الامام ولو ورث أمة فادعت حرمتها عليه بوطء
 مودته فانكر صدق بينه لان الأصل عدمه ولا يصير أمة فرائسا للسيدها الا بوطء منه في قبلها
 أو دخول ما لها محترم فيه ويعلم ذلك باقرارها وبينه وبه يعلم أن الجبوب يلحقه الولدان ثبت دخول
 ماته والا فلا وبذلك يجمع بين القول باللعوق وعدمه وخارج بذلك يجوز ملكها فلا يلحقه به ولد
 اجماعا وإن جلاها وأمكن كونه منه لانه ليس مقصوده الولد بخلاف النكاح كما راعى عماده
 من تناقض لهما وقول الامام ان القول باللعوق ضعف لأصل له صريح في رد الجمع بحمل
 اللعوق على الحرة وعدمه على الأمة مرفى شرحه (قوله بعد اتقاهما اليه) أي اتقاهما
 ما نكها وان لم يقبضها (قوله في الجديد) ومقابله بطهر (قوله وتنتظر ذات الاقراء) المعنى
 ان الأمة اذا كانت تخرج من ثم اتقطع حبسها فانها تخرج حتى تعبر فاستبرأ بحضرة كاملة
 أو بلغ سن اليأس فتستبرأ بشهر (قوله الكاملة) بنصب الكاملة نهول تنتظر أي الحضة

فقطرت اليها فاذا اغتصها مثل ابريق
 القصة فلم اتعالت أن قبلتها والناس
 يتطرون ولم ينكر عليه أحد
 من العصابة وجاولا بفتح الجيم والمدة
 قرية من نواحي فارس والنسبة اليها
 جاولى على غير قياس قفت يوم
 البره وكذا سبع عشرة من الهجرة
 قبلت عتاقها ثمانية عشر ألف ألف
 وقاوت المسبية غيرها فان غلبتها
 أن تكون مستولدة حربي وذلك
 لا يمنع الملك وانما حرم وطؤها صيانة
 لما لا يتلحق بها حربي لا حرمة ما
 الحربي ثم (ان كانت) أي الأمة التي
 يجب استبرؤها (من ذوات الحيض)
 فاستبرأوا يحصل (بحضرة) واحدة
 بعد اتقاهما اليه في الجديد والخبر
 السابق فلا يكفي بقية الحضة التي
 وجد السبب في اثباتها وتنتظر ذات
 الاقراء الكاملة الى سن اليأس
 كالمعتة

(٢) قوله ولا يحرم كذا في نسخة
 المؤلف وكتب عليه لامعنى زيادة
 يحرم اه

الكلمة وعبارة الروح وشرحه وهولاء الاقراء يحصل بحقيقة كلمة وتنتظر أي تنتظر
ذات الاقراء الحقة الكلمة الى سن اليأس فان لم تحصل استبرأت بشهر كالمعدة فانها تستمر
الى سن اليأس ثم تعتد بالاشهر (قوله وانما يكف) هذا امر بطريقه فلا يكتفى بقية الحقة
فالاولى قد عني على قوله وتنتظر (قوله لان بقية الطهر تستعقب الحقة) أي في العتقة أي
تستعقبها الحقة الخ فالحقة فاعل والمفعول محذوف كذا قال بعضهم وقبل ان تستعقب
بمعنى تطلب أو تستلزم فيكون مفعولا (قوله وهذا يستعقب الطهر) أي يستلزمه نقوله وهذا
أي الحيض في الاستبراء وقوله ولادلالة أي الطهر (قوله بشهر) أي ما لم تقض فيه
فان ما عتق فيه استبرأت بالحقة لانها صارت من ذوات الاقراء اه ع ش (قوله فانه كثره
في الحقة) عبارة شرح المنهج لانه يدل عن القرع حيث طهر غالبا اه وقوله لانه يدل عن القرع
حيضا وطهر غالبا فيه نظر اذ قضيت اه يعتبر الحيض والطهر معا مع انه يحصل الاستبراء
بوجود الحيض من غير نظر للطهر اذ المفعول عليه هذا الحيض فاعل الاول لانه يقول لانه
يحصل به ما يحصل بالحقة اولاه لا يخلو عن حيض غالبا اه (قوله بشهر أيضا) أي ان كان
الملك مثلا اول الشهر فان كان في أثناءه ا كتي به ان كان الباقي منه ستة عشر فاستبرأ
(قوله وان كانت من ذوات الحمل) ان قلت الزوجة الحامل التي لا تقبض بالوضع لا يكون حملها
الامن زنا وحيدة فقوله ولومن زنا غير محتاج اليه قلت يصور ذلك بان يشتري زوجته الحامل
منه فانها لا تعتد بالحمل والاستبراء مستحب وحيث فقوله ولومن زنا محتاج اليه اه شوري
(قوله ولومن زنا) كذا في متن المنهج أي مواء كل من زنا أو من غيره كسبية سبها حائلا من
كافر لان ما عتق له عدم احترامه بان حال حر بي عني حر بي بان أخذ بشبهه متلا وأجلها
فقط قول بعضهم كيف تصور ان الأمة لو كانت حائلا من غير الزنا يكون استبرأؤها موضع
الحمل لانه ان كان من سيدها صارت به أم ولد فلا يجوز بيعها وان كان من زوج فتقضي العتقة
ولا يخل الاستبراء في العتقة بل يجب على مستبرئها هذا انقضاء عتقتها ان يستبرئها ويكون
الوادي هذه رقيقا وان كان من شبهه فكذلك تقضي عتقة الشبهة بوضعه ويجب على المشتري
بعد ذلك ان يستبرئها ويكون الوادي هذه حر او حرم الواطي قيمة لسيد الأمة ولا يصح بيعها
وهي حامل به لان الحامل بحر لا تباع فيه عين ان يكون الحمل من الزمان وبعد الوضع قبل الحيض
أو الشهر والحاصل ان استبراء الحامل من زنا ما لا سبق من الوضع وحيض من ذوات الحيض
أو شهر في غيرها قالوا والعمال اه م د وقول م د قتيهين مبني على الاشكال وهو ان الحمل الذي
يحصل به الاستبراء لا يكون الامن زنا وقد علب تصوير كونه من غير زنا في مسبة الحرب التي
صال على غيره وأخذ حاتم وأجلها فليس زنا لانه أم ملكها بأخذ حاتم (قوله لان الملك
أي المملوك بدليل قوله مقبوض فهو مصدر بمعنى امن المفعول (قوله بدليل هبة يبعه) أي
المملوك بالارث قبل قبضه (قوله أو نحوه) كالتولية والارباحة والمخاطة (قوله بدليل رومها)
أي المعاوضات وهو متعلق محذوف أي ومضي زمن استبراء بعد الخ (قوله لان الملك الحرام)
أي حيث لا خيار (قوله فأنشبه) أي الاستبراء الواقع قبل القبض ما بعد القبض (قوله
في زمن الخيار) ويتصور ذلك بان وضعت فيه أو كان مضاوما ولله (قوله فانه لا يعتد به)

وانما لم يكف بكتبة بقية الحقة
كما كتي بقية الطهر في العتقة لان
بقية الطهر تستعقب الحقة الدالة
على البراءة وهذا يستعقب الطهر
ولادلالة على البراءة (وان كانت من
ذوات الشهور) لصغر أو يأس
فاستبرأها يحصل (بشهر) فقط فانه
كثرة في الحقة فكذا في الأمة والمهيرة
تستبرأ بشهر أيضا (وان كانت من
ذوات الحمل) ولومن زنا فاستبرأوها
يحصل (بالوضع) لعموم الحديث
السابق ولان المقصود معرفة براءة
الرحم وهي طاهرة بذلك (تبعه) *
لومضي زمن استبراء على أمة بعد
الملك وقبل القبض حسب زمنه ان
ملكها بارت لان الملك بذلك مقبوض
حكم وان لم يحصل القبض حسب دليله
فقد يبعه وكذا ان ملكها بارت
أو نحوه من المعاوضات بعد زومها لان
الملك لا يزم فأنشبه ما بعد القبض أملا
اذا جرى الاستبراء في زمن الخيار فانه

نصف الملك ولو وهبته وحصل
 الاستبراء بعد عقدها وقبل
 القبض لم يعتبه لتوقف الملك فيها على
 القبض ولو اشترى أمة بحوسبة
 أو نحوها كرتبة فهاضت أو وجد
 منها ما يحصل به الاستبراء من وضع
 حل أو مضى شهر فبذوات الأقران ثم
 أسلمت بعد انقضاء ذلك أو في أثناءه لم
 يكفي هذا الاستبراء في الأصح لأنه
 لا يستغنى عن الاستمتاع الذي هو
 المقصد في الاستبراء (فروع) يجب
 الاستبراء في مكاتبه صك كتابه صحيحة
 تحتملها بلا تقييد أو عجزت بتعجيل السيد
 إليه عند عجزها عن التبرع لعود ملك
 القمع بعد زواله فأنشبهه بملوكها ثم
 اشتراها ثم الفاسدة فلا يجب الاستبراء
 فيها كما قاله الرافعي في بابها وكذا يجب
 ابتراء أمة غير تامة عدلت إلى الإسلام
 زوال ملك الاستمتاع ثم إعادة فأنشبه
 بتعجيل المكاتب وكذا الوارثة السيد ثم
 أمم فأنه يلزمه الاستبراء أيضا لما ذكر
 في لزوم زوج السيد أمة ثم طلقها الزوج
 بقيل الدخول وجب الاستبراء لما مر
 في وان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم
 يدخل الاستبراء في العدة بل يلزمه
 أن يستبرأ ثم يبعد انقضاء عدتها
 ولا يجب استبراء أمة خلت من حيض
 ونفاس وصوم واعتكاف وإحرام لأن
 حرمتها بذلك لا تغفل بالملك بخلاف
 الكتابة والزينة ولو اشترى زوجته الأمة

أي ولو كان الخيا والمشتري على الأصح كما صرح به الشارع في شرحه على المتأخر فهو ذاهو
 المتقول فلا ضرورة بما كتبه مد من قوله والذي يظهر أنه يكتفى بالاستبراء في ذن خيل المشتري
 لأن الملك (قوله نصف الملك) بدليل أنه يتمكن من القسح (قوله ولو وهبته) مطوف
 على قوله لما إذا جرى الخ فهو من جملة المتميز (قوله بعد عقدها) أي الهبة (قوله
 ولو اشترى أمة الخ) غرضه تقييد ما تقدم أي على حصول الاستبراء بحسبة وما بعد ذلك
 إذا جرى من غير مقارنة مانع أما إذا صاحبه مانع فلا يجب بل لا بد من الاستبراء بعد زواله
 (قوله كرتبة) أرزوجة (قوله أو وجد منها ما يحصل) أي صورة ما الخ (قوله لأنه
 لا يستغنى) فيه أن هذا يأتي في الحرمة إذا اشتراها محرمة ثم طاعت متلاع أنه يعتد بملك حل
 (قوله فروع) أي سبعة وغرضه بذلك بيان السبب الثالث وهو حدوث حل القمع بعد زواله
 وأما السبب الرابع أن ذكرهما المتز الاقل في قوله ومن استغنى الخ والثاني في قوله
 وإذا مات سيد أم الولد الخ وبقى بيان آخر أن روم أي قصد التزويج أي أن أراد تزويج أخته
 المطلوقة يجب عليه استبرأها والثاني الظن إذا وطئ أمة غيره فظننا زوجته الأمة فتستبرئ
 بقرة (قوله في مكاتبه) هذا وما بعده علم من قوله أو حدث حل وعبارة مد في شرحه يجب
 الاستبراء في مكاتبه كتابه صحيحة وأما إذا انقضت كتابها بسبب مما يأتي في بابها كان عجزت
 وأمة كتاب كذلك عجز لعود حل الاستمتاع فيها كالتزوجة وحدوثه في الأمة بخسيتها (قوله
 بلا تقييد) أو بتعجيل قبضها فقوله بلا تقييد ليس قيداً (قوله أو عجزت) بضم العين وتشديد الجيم
 جهتها للمفعول قبل الطاعر أنه يجوز بناءه للفاعل والمراد أن السيد يفسخ الكتابة عند عجزها عن
 التبرع والافتقار العبارة أن هناك تعجزين منها أولاً ومن السيد ثانياً وليس كذلك المراد
 بتعجيل السيد لها ففسخه للكتابة (قوله لعود ملك القمع بعد زواله) عليه للوجوب وأخذ منه
 للبطني أن أمة التجارة إذا مضى عليها الحول وأخرج الزكاة عنها وجب الاستبراء لأن الفقهاء
 ملكوها برأهم باباً آخر الحول فإذا أخرج الزكاة فتجد الحول ورد بأن الشركة ليست حقيقة
 فلا حاجة إلى استبراء بخلاف القراض إذا حصل ربح فأنه إذا أخذ العامل حصته لا يبقى أمة
 التجارة من الاستبراء لأنها صارت كلها للمالك لأن شركة العامل حقيقة بخلاف ما مر اهـ
 (قوله فأنشبه) أي العود لملوكها الخ (قوله أما الفاسدة) أي الكتابة الفاسدة فلا يجب الخ
 لأنها لم تخرج عن ملك سيدها بدليل صحة بيعها وتزويجها بقدر رضاها بخلاف المكاتبه كتابة
 صحيحة فليس للسيد ذلك الإرضاء (قوله زوال ملك الاستمتاع) أي بارتدة وقوله ثم إعادة
 أي بالإسلام (قوله لما ذكر) وهو زوال ملك الاستمتاع بارتدة (قوله ثم طلقها الزوج)
 ولو في المجلس (قوله لما مر) أي لزوال الملك ثم أعدته (قوله بل يلزمه أن يستبرأ بها بعد
 انقضاء عدتها) لأنها أشبهت من غيرها عدتها فأنشبهت لأن العدة حق الزوج والاستبراء حق السيد
 (قوله وإحرام) أي ربحه بعد زواله على السيد بملك (قوله لا تغفل بالملك) أي ملك القمع
 على جواز نحو القبية (قوله ولو اشترى زوجته) أي شراء لا خيار فيه فإن كان الخيار للبائع
 لم يفسخ النكاح لعدم الملك للمشتري ويجوز الوطء بالنكاح فان كان الخيار للمشتري
 انفسخ النكاح ووطئ بالملك وإن كان له ما يفسخ لعدم الملك وامتنع الوطء وبعبارة مد

ولو اشترى
 بغيره

ولو اشترى حرة زوجته الامه فافسخ نكاحها استصحاب الاستبراء ليعز ولد الملك المتعقد حرة من
 ولد النكاح المتعقد فانه يعتق فلا يكتفى حرة اصلية لان التسرية اعمه مستولادة وقيل يجب تعقد
 الملك ورد لعدم القابلة فيه لان العلة المحصنة فيه حدوث حل النكاح وليوجد حرة من ثم لو طلق
 زوجته القنة رجعا او باننا ثم اشترى اهلها في العدة وجب حل النكاح ومزاته يتنع عليه
 وطوها من الخمار لانه لا يدرى ابطو بالملك او الزوجية وخرج بالحز المكاتب اذا اشترى زوجته
 في الكناية عن النحر انه ليس له وطوها بالملك لضعف ملكه أي وان أدن له سيده ومن ثم امتنع
 تسريه ولو بان السيد اهـ بغير رقة فاستصحاب استبراء الزوجة المشتراة للزوج مشروط بشرطين
 الاول ان لا يشترىها في عدة الطلاق والاوجب الاستبراء لحدوث حل النكاح والتالي ان يكون
 المشتري حرا وبهذا عرفت ما في التشرح من الاجمال (قوله استصحاب الخ) على المعتمد وقيل يجب
 وحمل الاستصحاب ان ملكها في النكاح فان ملكها معتدة وجب الاستبراء لابد ان يكون حرا
 فان كان مكاتباً فافسخ النكاح وامتنع وطوها ملك العين لضعف ملكه (قوله ليعز ولد) أي
 أصله الذي هو الماء بديل قوله يعقد اهـ عن (قوله عن ولد النكاح) لان النكاح يتفسخ
 (قوله لانه) أي الولد وقوله يعقد الولد رقيقا أي ملكا أمه والاولى حذف الولد لان ضميراته
 راجع له نعم ان جعل الضمير في انه للشأن صح كلامه (قوله ثم يعتق) أي بملكه بملك أمه
 الحاصل بالشرا متلا (قوله أم الولد) ومثلها المدبرة والموطوءة (قوله أو عدة) أي من زوج
 لامن شبهة لقصورها عن رفع الاستبراء شرح الروض وأومعنى الولد كالتى في حرة التلى لان الخلوة
 فيه معنى التلى (قوله استبرأت نفسها) وان وقع الاستبراء قبل الموت أو العتق فحتاج الى
 استبراء آخر بعد موته بخلاف المدبرة اذا مات أو اعتقها بعد الاستبراء فلهما التزوج بغيره عقب
 الموت أو العتق من غير احتياج الى استبراء آخر ومثل المدبرة في ذلك ما اذا اعتق موطوءة أخرى
 قبلها التزوج حالاً اذا سبق استبراءها على العتق والفرق بينهما وبين أم الولد أنها القوة فرائها
 أشبهت الزوجة فلم يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال القرائ كما لا يعتد بعضي أمه نال قدر العدة
 قبل زوال النكاح بخلافها ولهذا لو أتت بعد استبراءها بولادة لستة أشهر فصاعد الحق السيد
 بخلافها سم بالعتق (قوله المتقدم فيها) أي من كون الاستبراء بحصة أو شهر أو وضع
 الحمل (قوله لم يلزمها استبراء) أي بالنسبة للتزويج بخلافه حمل الوارث فتزوج من غير
 استبراء ولا تحمل للوارث الا بعد الاستبراء في صورة الموت في غير المستولادة لان المستولادة اعتقت
 بموت السيد (قوله فهي كغير الموطوءة) أي كالتى لم يطأها سيدها فليس عليها الاتكامل
 عتقها وقال شيخنا فهي كغير الموطوءة أي السيد فانه لا استبراء عليها بعد موت السيد (قوله
 وهذا) أي المنكوحة والمعتدة (قوله مستولادة) ليس قبلها بل مثلها موطوءة بلا استيلاد
 (قوله لو وطئ الخ) غرضه بذلك انه تارة يجب استبراء واحد وتارة يجب أكثر كما هنا وبعبارة
 هم فرع تعقد الاستبراء بتعدد البائع الواطئ كافي الروض وغيره ووجهه ان الاستبراء
 كلمة واحدة اذا اجتمع عدتان لشخصين لم يتداخل وقضية التقييد بالواطئ عدم التعدد ان لم يطأ
 أو كن ثلثاً أو صيلاً ناقلاً من وهو الذى نعقد الآن يوجد نقل بخلافه يقدم عليه اهـ
 (قوله انها أمة) خرج بهما لولدهما زوجته الحرة فتعتد بثلاثة اقراء عش (قوله يجب

استصحاب استبراء زوجها البكر ولد الملك عن
 ولد النكاح لانه بالنكاح يعقد الولد
 رقيقا ثم يعتق فلا يكون كفواً لجزء
 أصلية ولا تسريه أم ولد وبذلك العتق
 يتكسب الحكم (واذا مات سيد أم
 الولد) أو اعتقها وهي خالصة من زوج
 أو عدة (استبرأت نفسها) وجوباً
 (كلامه) على حكم التفصيل المتقدم
 فيها فلو كانت في نكاح أو عدة وقت
 موت السيد واعتق لها لم يلزمها استبراء
 على المذهب لانها ليست فرائها السيد
 بل للزوج فهي كغير الموطوءة ولان
 الاستبراء ملل الاستماع وهما من غولتان
 يعتق الزوج ولو أعتق مستولادة فله
 نكاحها بلا استبراء في الاصح كما يجوز
 له ان ينكح المعتدة منه لان الماء
 لواحدة (قوله) لو وطئ أمة ثم يكره
 في حبس أو طهر ثم يكره أو أراد
 تزويجها أو وطئ اثنين أمة رجلى
 كل يظنها أمة واحدة وأراد الرجلى
 تزويجها وجب

استبرا أن) أي على المشتري في صورة البيع وعلى المالكين في صورة الزوج اه مد قال
 للمدعي في شرحه لو اشترى أي الامة من شريك وطأها وجب استبرا أن في الاصح
 كالمعتن من شخص واحد وقيل يكفي استبرا واحد وكذا لو وطئ أجنبيان أمة كل بطنها أمة
 قوط كل يقتضي استبرا ولا تدخل اه ومثله في شرح مد قال استبرا أن على البائع وبه شرح
 قل على المحل فقال قوله وجب استبرا أن ويقدم الاسبق ان كان ويجب استبرا ثالثا
 ملكها (قوله ولو باع جارية الخ) الحاصل أن البائع ائمان بقرينها أولا وعلى كل ائمان
 يستبرها قبل البيع أولا وعلى كل ائمان يمكن كون الولد منه أو من المشتري أو منهما فالجمله اثنا
 عشرة صورة (قوله لم يقرينها) في قبلها بأن تقي الوطء أو سكنت (قوله وادعاء) أي البائع
 ليطل البيع ويثبت الاستبراء وكذا المشتري فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يملكه منه أي
 من البائع أي فيستقر على رقه ويثبت نسب البائع أي باستطاعته (قوله ويثبت نسب البائع)
 لم تعرض الشهاب القليوبي وكذلك المرجوحى لضعفه والذي في شرح مد خلافه وعبارته
 ولو باع أمة لم يقرينها فظهر به لجل وادعاء مدق المشتري بيمينه أنه لا يملكه منه وفي ثبوت
 نسبه من البائع خلاف الاصح منه عدمه اه فكلام الخارج ضعيف (قوله على الوجه)
 يرجع لثبوت النسب فقط (قوله من خلاف فيه) أي في النسب أي في ثبوت (قوله
 اذ لا ضرورة على المشتري) أي لثبوت رقه وتصوير ثبوت نسبه مع كون الولد رقيقا للمشتري
 بأن يطأها البائع قبل أن يملكها على نكاح أنما زوجته الامة وكان الأولى أن يقول اذ لا ضرر
 كافي شرح الروض فالمعقد أنه لا يثبت نسب البائع مد (قوله في المالية) أي لأنه يجوز
 بيعه لكن لو قبله البائع لا يقتل فيه ويلزم البائع قيمته للمشتري ولو باعه المشتري للبائع عتق
 عليه حتى لو مات البائع بعد عتق الولد فانه يرث اه طوى وقوله في المالية لأن النسب لا ينافي
 كونه مملوكا للمشتري (قوله بخلافه) أي بخلاف ثبوت النسب (قوله بأن ثبوت يقطع)
 أي وفي هذا ضرر على المشتري فكيف يقال اذ لا ضرر على المشتري فتصده رقة لتعليل القول
 الآخر (قوله بالولاء) أي إذا اعتقه لأن عسوية النسب وهو الاب مقدمة على عسوية
 الولاء وهو متعلق بارتقاو عتق ثم مات ورثه أبوه فمن بعده من أقارب دون المشتري (قوله فان
 أقرا الخ) هذا قسم قوله لم يقرينها (قوله فان كان ذلك) أي البيع (قوله لم يقرينها) أي
 البائع ولا عبرة بالاستبراء (قوله لثبوت أمة الولد) أي البائع وحيث قد يمتنع عليه بيعها
 ورثتها وكل تصرف يزيل الملك (قوله لستة أشهر) أي من الاستبراء (قوله ان لم يكن)
 أي المشتري وطأها أي أصلا أو وطئها وطأ لا يمكن أن يكون منه بأن ولده دون ستة أشهر من
 وطئه (قوله والا) بأن وطئها المشتري (قوله منه) أي المشتري (قوله وان لم يكن) أي
 البائع استبرا أهنا قبل البيع فالولد أي البائع ان أمكن كونه منه أي فقط بأن يطأها المشتري
 وطأ يكتفى كونه منه (قوله واقرت) صواب العبارة كافي الروض وأقرأي السيد
 إياه وطئها بالوافق الحكم الذي ذكره الخارج أي لأن القول عليه اقراره واقرارها لا يفتق
 إليه (قوله بوطئها) أي بوطء زوجها قبل الدخول فلا ينزل قولها من قوله الدخول فلا يلحقه
 الولد أي لا يلحق الزوج وبعبارة شرح الروض مثله أخرى اه طوى وثبتا

استبرا أن كالمعتن من شخصين ولو باع
 جارية لم يقرينها فظهر به لجل وادعاء
 فالقول قول المشتري بيمينه أنه لا يملكه
 منه ويثبت نسب البائع على الوجه من
 خلاف فيه اذ لا ضرورة على المشتري
 في المالية والقائل بخلافه عليه بأن ثبوت
 يقطع ارت المشتري بالولاء فان أقرت
 بوطئها وباعها فظهر فان كان ذلك بهد أن
 استبرا أهنا فثبت بولد لدون ستة أشهر من
 استبراها من مملوقه ويطل البيع لثبوت
 أمة الولد وان ولده لستة أشهر فأكد
 فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها
 والا فان أمكن كونه منه بأن ولده
 لستة أشهر فأكد من وطئها لم يملكه وصارت
 الامة مستولقة وان لم يكن استبراها
 قبل البيع فالولد ان أمكن كونه منه
 الا ان وطئها المشتري وأمكن كونه
 منها فعرض على القاتل ولو زوج
 أمته فطلقت قبل الدخول وأقرت
 للسيد بوطئها فثبت ولد الزم يحتمل
 كونه منهما لما لحق السيد عملا بالتأثير
 وصارت أم ولد الحكم بلحق الولد بملك
 اليين

• (فصل في الرضاع) •

وسبب تحريم الرضاع أن اللبن جزء المرصعة وكذا يحرر من إخراج الرضيع فأشبهت فيها في النسب
ويؤثر تحريم الشكاح ابتداءً ودواماً وجواز النظر والتلاوة وعدم تعقل الطهارة بالنسب دون سائر
أحكام النسب كالبراث والنقطة والعقوبة بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك اهـ
برماوى وبعبارة زى وتصور الرضاع عن النسب لم يثبت له من أحكامه سوى المحرمية دون
الأثر ونحوه وذكره عقب العدة للتحريم في كل وإن اختلفت الحرمة فإن حرمه الرضاع مؤبدة
بخلاف العدة فإن الحرمة فيها تنتهي بانتهائها اهـ ويجوز إبدال الصادق كما قاله ع (قوله
وأثبت التامعها) أى الفتح والكسر بأن يقال رضاعة قال تعالى وإخوانكم من الرضاعة
(قوله اسم لص الشدي) إذا تأملت ما ذكره رأيت المعنى القوي أخص من المعنى الشري
وهو خلاف الغالب (قوله وشرب لبنه) عطف بسبب على سبب وقال بعضهم فيها عموم
وخصوص وجهى (قوله لبن امرأة) أى ولو حكماً ولو غيضاً وشمل الزبد والجبن واللاقط
والقشطة بخلاف السمن الخالص عن اللبن والحل ودخل فيه المختلط بنحو ما منع حيث بقى طعمه
أولونه أو ريحه فان شرب الكز حرم والأفلا وسواه في ذلك كانت المرأة من الأنس أو من الجن
على العقد وينبى على ذلك التحريم ولو على غير صورة الآدمية أو كان ثديها أو فريحتها في غير محل
المعهود (قوله في معدة طفل) أى من منفذ مفتوح ولو كان من جراحة بخائفة في بطنه
وصل منها اللبن إليها أو دماغه في رأسه وصل منها اللبن إلى الدماغ (قوله أو دماغه) أى كان
خرقت رأسه فوصل من دماغه لمعدته فيضرب القطر في الأذن ان وصل إلى الدماغ بخلاف
ما إذا لم يصل وان أقطر الصائم اهـ شيخنا وبعبارة شرح م ر لا يفتق في الأظهر لأنها
لاسهال ما انعقد في الأمعاء فلم يكن فيها تغذ ومثلها صبه في أذن أو قبل والثاني يحرم كما يحصل به
القطر وردبانه منوط بما يصل إلى جوف ولو لم يكن معدة ولادماغاً بخلافه هنا ولهذا لم يحرم تقطير
في أذن أو جراحة إذا لم يصل إلى معدة اهـ (قوله الآية والخبر الآتين) كذا في خط
المؤلف وصوابه الآتين بالالف لأنه منى مرفوع الآن يقال أنه نعت مقطوع بتقدير أعنى
لكن يرد عليه أنه لا يجوز قطع النعت عن التبعية إلا ان كان معينا بدون ذكره كما قال ابن مالك
واقطع أو اتبع ان يكن معينا • بدونها أو بعضها اقطع معينا

قوله وإذا أرضعت المرأة ليس قيداً لقوله وإذا أرضعت وإذا كان أولى وأنسب ليدخ
ما لو أرضعت على امرأة نائمة وأولى من ذلك أيضاً لقوله وإذا وصل إلى جوفه ليدخل ما لو أوجره
وهو نائم والخاصل أن القصد ليس قبيل المدار على وصول اللبن إلى جوف الطفل بأى وجه
كان سواءً كان بفعل أو لا ولو من غير طريقه المعتاد وانظر اتصاله من المرصعة هل يشترط فيه
أن يكون من طريقه المعتاد أو لا اهـ وبعبارة سم على التحفة فرع لو خرج اللبن من غير طريقه
المعتاد فهل يؤثر مطلقاً وفيه نحو تفصيل الفصل بخروج المني من ذلك فيه نظر ولعل القياس
الثاني وكذا لو خرج من ثدى زانقهل يؤثر مطلقاً ويصل فيه سم على سيج أقول القياس الثاني
أيضاً ان قلنا الخارج من غير طريقه المعتاد لا يحرم وأما ان قلنا بالتحريم وهو القياس حيث
خرج مستحكماً على ما ذكره فلا وجه للتردد فيه ادعائه أنه خرج من غير طريقه المعتاد وقول سم

• (فصل في الرضاع) •

هو فتح الرام ويجوز كسرها وإثبات
التامعها لغة اسم لص الشدي
وشرب لبنه وشرب اسم لحصول لبن
امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل
أو دماغه والأصل في تحريمه قبل الإجماع
الآية والخبر الآتين وأركبته ثلاثة
مرضع ورضيع ولين وقد شرع في الركن
الأول فقال (وإذا أرضعت المرأة) أى

خلية كانت أو من رجة الحياة مستقرة (٦٤) حال انفصال لبنها بلغت تسع سنين قرية تقر بها وان لم يحكم به لو غلب ذلك (بلبنها)

ولو متغيرا عن هيئة انفصاله عن الثدي بمحوضة أو غيرها ثم أشار إلى الركن الثاني بقوله (ولما صار الرضيع ولدها) من الرضاع فخرج بالمرأة ثلاثة أمور أحدها الرجل فلا تثبت حرمة بلبنه على الصحيح لأنه ليس معد التغذية فلم يتعلق به التحريم كغيره من المنافع لكن يكرمه ولضرعه نكاح من ارتضعت منه كأنص عليه في الأم والبويطي ثانياً الخنثى المشكل والمذهب توقفه إلى البيان فان بات أنوته حرم والا فلا فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللرضيع نكاح أم الخنثى ونحوها كما نقله الأدرعي عن المتولي قالها البهية فلو ارتضعت صغيراً من شاة مثلاً لم يثبت بينهما اخوة فتصل مناهجتهما لأن الاخوة فرع الامومة فإذا لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وخرج بآدمية ولو عبر بها بدل المرأة كما عبر به الشافعي لكان أولى الجنية إن تصور ارضاعها بناء على عدم صحة مناهجهم وهو الرابع لأن الرضاع نالوا النسب بدليل يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والله تعالى قطع النسب بين الجن والأنس وبالجملة لبن الميتة فإنه لا يحرم لأنه من لبن حشوة منفكة عن الحل والحرمه كالهيئة خلافاً للآفة الثلاثة وباستكمال تسع سنين تقر بها ما لو ظهر لصغيرة دون ذلك لبن وارتضعت به طفل فلا يثبت به تحريم ولو حلب لبن المرأة المذكورة قبل موتها وأوحي لطفل حرم لا انفصال بينهما في الحياة ثم أشار إلى ما يشترط في الرضيع بقوله (بشرطين) وترك الشاوير أيضاً كما استراه (أحدهما أن يكون له دون الستين)

أو فيه نحو تفصيل الفسل أي وهو ان خرج مستحكماً بأن لم يحمل نروجه على مرض حرم والا فلا وليس من ذلك ما لو انخرق ثديها وخرج منه اللبن فلا يقال فيه هذا التفصيل بل يقال الاقرب التحريم قياساً على ما لو انكسر صلبه فخرج منه حيث قالوا بوجوب الفسل فيه اه ع ش وان خلق لها أكثر من ثديين واشتبه الاصل بلزائده حرم الشرب من كل منهما (قوله خلية كانت الخ) ولو بكر انزل لها لبن (قوله حياة مستقرة) أي بأن لم تصل إلى حركة مذبح فان وصلت إليها عرض حرم لبنها أو بجراحة فلا قل (قوله بلغت) المناسب أن يقول التي بلغت ويمكن أن تكون الجملة حالاً بتقدير قد (قوله تقريباً) لو قال تقريبية لكان أنسب والمراد به ما في الحديث بأن يتصل اللبن قبل تمام التسع بما لا يسع حضا وطهرا وهو دون ستة عشر يوماً قل (قوله وان لم يحكم بلوغها بذلك) لأن بلوغها انما يحصل بالحض أو الاحتلام أو بلوغ خمس عشرة سنة كما مر (قوله بلبنها) الاولى أن يقول الشارح ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله بلبنها كما فعل في سابقه ولا حقه واستوجه من دخول السمن لأن فيه دسومة اللبن (قوله ولو متغيرا عن هيئة انفصاله) هذا لا يناسب قوله وإذا أرضعت المرأة بلبنها وانما يناسب عبارة من قال وإذا وصل لبن امرأة معدة ولد الخ فسرى عليه منه (قوله صار الرضيع) فيه وضع الظاهر موضع الضمير للإيضاح وفيه إشارة إلى أنه يسمى رضيعاً كما يسمى مرضعاً بفتح الصاد (قوله فلو مات قبله) أي قبل البيان (قوله ونحوها) كأنه (قوله الجنية) المعتقد أن لبن الجنية يحرم تغيير المصنف هو الاولى وهذا مبني على أنه يقال للجنية امرأة وفي كلام ابن القتيب ما يفيد أنه لا يقال لها امرأة حيث قال عدل المتولج عن قول الحرزاني إلى امرأة ليخرج الجنية وأما القساء فاسم للاناث من بنات آدم وكذا الرجال وانما أطلق على الجن في قوله وأنه كان رجال الخ للمقابلة ح ل وقوله الجنية فاعل خرج (قوله وهو الرابع) أي عند الشارح والذي اعتمدته شيخنا م ر وأما حصة مناهجهم أي الجن فلبن الجنية يحرم ولو على غير صورة الآدمية أو كمن ثديها أو فريجهما في غير محله المهود قل (قوله تلو) أي تابع له (قوله قطع النسب بين الجن والأنس) أي بقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا (قوله وبالجملة) أي ولبن الجنية الخ (قوله منفكة الخ) أي غير مكلفة ولا ترد الصغيرة لأنها تمتنع من فعل المحرم وتؤمر بالعبادات كالبالغة اه وكتب حل أي صارت غير مكلفة ولا يمكن عود التكليف إليها عداقة فلا ترد الجثونة وقال س ل كان المراد عن الحل لها والحرمه عليها أي لا يتعلق به سلسل شيء ولا حرمة نروجهما عن صلاحية الخطاب كالهيئة (قوله خلافاً للآفة الثلاثة) أي في لبن الميتة حيث قالوا أنه يحرم لأن اللبن لا يموت كلبن موضوع في ظرف نجس لأن الميت عندهم نجس بالموت واحتج الأصحاب بما قاله الشارح وبأن اللبن ضعف حرمة بموت أصلها لا ترى أنه يسقط حرمة الاعضاء فلا غرم في قطعها وبأن أحكامه فعلى سقطت بالموت بدليل عدم الضمان لو سقط على شيء بخلاف النائم وبأن الحرمة المؤبدة تختص بسنن الحى ولذا لا تثبت المصاهرة بوطء الميتة وبأن وصوله إلى الميتة لا يؤثر فكذا انفصاله قياساً لاخذ الطرفين على الاستبراء وفرق بعضهم بأن لبن الجنية حلال محترم ومراده أنه يصح الاستبراء للرضاع ولا كذلك الميتة اه م ر (قوله دون الستين) أي يشينها قال

شيئا ظاهرا معدوم التحريم لو قامت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتد بخلافه فراجع
 برماوى (قوله تلعب لارضاع الاما كان في الحولين) وقال أبو حنيفة مدة الرضاع ثلاثون
 شهرا لقوله تعالى وحملها وحملها ثلاثون شهرا وحملها الجهور على أقل مدة الحمل وأكثر مدة الرضاع
 ثلاثون شهرا داخل فيه وأقله ستة أشهر اهـ تارة قال مـ في شرحه وخبر مسلم في عالم
 النوى أَرْضَعَتْهُ زَوْجَتُهُ وَلَا أَيْ حَذِيْقَتُهُ وَهُوَ رَجُلٌ لَيْسَ لَهُ تَطَرُّفٌ بِلَدْنِهِ عَلَى أَقْبَلِهِ وَمَسْلُومٌ خَاصٌّ بِهِ
 أَوْ مَسْخُوحٌ كَمَا مَالَ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُسَدَّدِ اهـ راجع في حقيقتهم أنه كان مولد لابي حذيفة وكان
 يكثر الدخول على زوجة مسعدة أي حذيفة فيقع في النظر إليها وهو رجل فحسنت ذلك التي
 على أقبله ولم يأمرها أن ترضعه ليصير ابنها فيل له تطرعا والدخول عليها ففعلت ذلك قال
 عـ في حاشيته على مـ وقد تشكل قصته السلام بأن الحرمة المحوزة تنتظر انما تحصل بتمام
 الخامسة فهي قبلها أجنبية يحرم تطرها وما فكيف بازالسلام الارضاع منها المستلزم
 طاعة المس والتطرق قبل تمام الخامسة الآن يكون ارتضاع من منع الاحتراز عن المس والتطرق
 بحضور من تزول الخلو بحضوره أو تكون قد حبلت خسر مرات في أمه وشرب منه أو حوزة
 التطرولها التطر والمس إلى تمام الرضاع خصوصيهما كما خص بتأثير هذا الرضاع اهـ سم
 على جـ (قوله فان بلغها الخ) تعارض هذا مع كلام المتن فيما إذا كان الشرب مع تمام
 السنين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح فان بلغها يقتضي التحريم وهو
 المعول عليه عنهماوى وقوله يقتضي التحريم لأن قوله وشرب بعد ما يقتضي أن الخامسة
 المقارنة تمام الحولين تحرم (قوله فان انكسرا الخ) هل العبرة في الانكسار بمجرد التقام
 اللدى ويحتمل مثلا أو بوصول شيء من اللبن إلى المعدة أو المصاع حتى لو وقع الالتقام والمص مع
 ابتداء الشهر لا يمكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره لا بعد مضى بحر منه حصل الانكسار في نظر
 والأظهر أن المراد الثاني لأن الوصول هو المؤثر في ما ذكره لا غير اهـ سم وهو ظاهر لا اشكال
 فيه وذلك لأن فرض المسئلة في وضع السلى في فم الطفل وتأخر وصول اللبن إلى الجوف
 أو المصاع زمانا بعد اتصال جميعه فهل العبرة بهذا الوضع أو بوصول اللبن إلى ما ذكره استظهر
 سم الوصول وليس الكلام في شرب الطفل قبل تمام اتصاله من الفرج أو بعده خلافا
 لما سبق إليه فهم الشيخ المناقب فاشكل عليه الحال تأمل (قوله فانهم الخ) لكن قد يقال
 لإدالة لهذه الآية على أن اللبن لا يحرم إلا إذا كان الرضيع دون الحولين مع أنه هو المقصود
 وقال طائوس كان لبن أي لا زواج المصطفى صلى الله عليه وسلم رضعات معلومات ولست أرى
 النساء أي ياقين رضعات معلومات وورد أنها عشر رضعات لبن وتفسيره من خمس رضعات
 مشبعات وهذا مما تقر به طائوس ولم يتابعوه عليه روى أحمد ومسلم والأربعة عن عائشة
 والساق وابن حبان عن الزبير بن العوام لا تحرم المصة ولا المستان وفي رواية الرضعة
 ولا الرضعتان قال الشافعي قد الحديث على أن التحريم لا يمكن فيه أقل اسم الرضاع
 واكتفى به الحنفية والمالكية فغرموا رضعة واحدة تمكينا مطلقا آية وأتمها تكمل اللاتي
 أَرْضَعْتَكُمْ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَيَجِبُ عَلَى الْآيَةِ أَنَّ الْحَرَمَةَ فِيهَا مَرْتَبَةٌ عَلَى الْأُمومة وَالْأُخوة
 مِنْ جِهَةِ الرضاع وليس فيها دلالة على أنها يحصلان برضعة واحدة اهـ وروى عبد الرزاق

تلعب لارضاع الاما كان في الحولين رواه
 الدارقطني وغيره فان بلغها وشرب
 بعدها لم يحرم ارتضاعه قال في الرضعة
 وبشرب الحولان بالأهله فان انكسر
 الشهر الأول ثم بعده ثلاثين يوما من
 الشهر الخامس والعشرين وذلك لقوله
 تعالى والوالدان يرضعن أولادهن
 حولين كاملين أراد أن يتم الرضاعة
 جعل الله سبحانه وتعالى تمام الرضاعة
 في الحولين فانهم أن الحكيم جعل
 الحولين بخلافه

بما من نسخة الموقوفة وقال طائوس
 إلى آخر القول ليس من التصريح اهـ

بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لا يحرم دون خمس رضعات معلومات
 وبه أخذ الشافعي وهو إحدى روايتين عن أحمد والحديث الأول وردنا للمدوني الخ
 والآخر بالثلاثة التي ذهب إليها داود وأما أبو حنيفة ومالك فهوم وفيهم يوم الفصد ضعيف
 على أنه قد عارضه مفهوم حديث الحسن فيرجع إلى الترجيح بين المذهبين وحديث الحسن
 جاء من طرق صحيحة لكن فيه اضطراب ذكره ابن حجر اه مناهي على الخصاص (قوله من
 تمام اتصال الرضيع) قضية هذا أنه لو خرج نصفه مثلاً ثم انه ارتضع على ثدي أخرى
 ومكث متصلاً بآمه نحو يوم أن هذا اليوم لا يحسب من الحولين وإنما يحسب ذلك بعد تمام
 اتصاله وفيه خلاف والمعتد بما اقتضاه كلامه من اتصال جميعه كما مشى على ذلك م ر اه
 (قوله في الرضعة الخامسة) بأن سبق منها حتى قبل تمام الحولين كما يقتضيه السير في
 والمعنى تمام الحولين في أثناء الرضعة الخامسة ويدل عليه أيضاً قوله لأن ما يصل الخ أي يكون
 القدر الذي حصل قبل تمام الحولين بعد رضعة لأن الرضعة غير مقدرة فتصدق بظرة ويقتد
 فيكون قول الشارح وظاهر كلام المصنف ظاهراً لاخبار عليه فاندفع اعتراض قل لانه فهم
 أن في من قوله في الرضعة بمعنى مع وأن تمام مقارن الخامسة أي لا بدائها اه شيئاً والحاصل
 أن قوله في الرضعة الخامسة يحتمل أن في على بابها من الطرفين ويكون المعنى أنه ابتداء الرضعة
 الخامسة وبقي من السنة الثانية حتى تمت الرضعة مقارنة لتمام الحولين فيصدق عليه أنه ابتدأها
 وهو دون الحولين فلذلك قال الشارح وظاهر كلام المصنف الخ ويكون كلام الشارح ظاهراً
 لاخبار عليه ولا تعارض بين قول المتن ودون الحولين وقول الشارح فان بلغهما الخ ويحتمل أن
 في معنى مع وأن ابتداء الرضعة الخامسة مقارنة للجزء الأخير من السنة الثانية فلا يصدق عليه
 أنه وقت الرضعة لدون السنتين فكلام المتن يقتضي عدم التحريم وقول الشارح فان بلغهما
 لم يحرم يقتضي في هذه التحريم لانه يصدق عليه وقت ابتداء الرضعة الخامسة أنه لم يبلغ الحولين
 فوقع التعارض بين عبارة المتن وعبارة الشارح في هذه الصورة والمقول عليه كلام الشارح
 فهو المعتقد فكان الأولى للمتن أن يقول أن لا يبلغ الحولين بدل ما قاله (قوله وهو المذهب)
 وهو المعتقد وكون هذا ظاهراً كلام المصنف غير ظاهر بل ظاهره عدم التحريم قتاتل قل
 (قوله لأن ما يصل إلى الجوف) راجع لقوله حرم على المذهب وهو جواب عن سؤال حاصله
 كيف حرم الرضاع في ذلك مع أن الذي وصل من اللبن قليل جداً فأجاب بقوله لأن الخ (قوله
 خمس رضعات) أي ضمنا اتصالاً ووصولاً كما يدل عليه قول الشارح في ما سيأتي ولو حلب
 منها لبن الخ وقوله ولو شرب في رضيع هل رضع خمساً الخ قال بعضهم والحكمة في كون التحريم
 بخمس رضعات أن الحواس التي هي سبب الإدراك خمس وفي هذه الحكمة نظر لأن كون
 الحواس خمسة لا يصلح حكمة لكون التحريم بخمس ويمكن توجيهها بأن كل رضعة محزمة
 لحاسة من الحواس اه (قوله كن فيما أنزل الله) خبر كان مقدم وبجمله عشر رضعات معلومات
 يحترم في محل رفع اسم كان مؤخر أي كان هذا التركيب كائناً فيما أنزل الله الخ لا يقال القرآن
 أي قولها أي عائشة كن فيما أنزل الله من القرآن عشر رضعات معلومات لا يثبت بالأحد
 فلا يصح دعوى التسليم لعدم ثبوت النسخ لا تقول يثبت الحكم والعمل به وإن لم يثبت

«(تيسير)» ابتداء الحولين من تمام
 اتصال الرضيع كما في ظاهره فان
 ارتضع قبل تمامه لم يؤثر وظاهر كلام
 المصنف رحمه الله تعالى أنه لو تم الحولان
 في الرضعة الخامسة حرم وهو المذهب
 كما في التهذيب ويجري عليه ابن المقرئ
 وإن كان ظاهراً نفس الآم وغيره عدم
 التحريم لأن ما يصل إلى الجوف في كل
 رضعة غير مقدرة كما قالوا ولو لم يحصل في
 جوفه إلا خمس قطرات في كل رضعة
 قطرة حرم (و) الشرط (الثاني) أن
 ترضع خمس رضعات لما روى مسلم
 عن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت
 فيما أنزل الله تعالى

وهو المذهب
 وهو جواب عن سؤال حاصله

في القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من قسمن خمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن قسما قرأ من القرآن أي تسلي حكمهن أو يقرؤهن من لم يبلغه النسخ وقيل تكني رضة واحدة وهو مذهب (٦٧) أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما والجمهور

رضعات ضبطهن بالعرف اذ لا ضابط لها في اللغة ولا في الشرع فرجع فيها إلى العرف كالمرزوق في السرقة فاقضى بكونه رضة أو رضعات اعتبر والأقلا ولا خلاف في اعتبار كونها (متفرقات) عرفا فلو قطع الرضيع الارتضاع بين كل من الخمس أعراضا عن الثدي تعدد عملا بالعرف ولو قطعت عليه الرضعة لشغل وأطالته ثم عادت تعدد كافي أصل الرضعة لأن الرضاع يصير فيه فعل الرضعة والرضيع على الافراد بدليل ما لو ارتضع على امرأة ثالثة أو أجنبية لساو هو تام وإذا ثبت ذلك وجب أن يعتد بقطعها كما يعتد بقطعها ولو قطعها هو أو نحوه كنومة خفيفة أو تقص أو ازدراء ما جمعه من اللبن في فيه وعاد في الحال لم يعتد ببل الكل رضة واحدة فان طال لهوما ونومه فان كان الثدي في فيه فرضة والاقرضتان ولو تحول الرضيع نفسه أو بتحويل الرضعة في الحال من ثدي إلى ثدي أو قطعت الرضعة لنقل خفيف ثم عادت لم تعدد حينئذ فان لم يتحول في الحال تعدد الارضاع ولو حلب منها لبن دفعة ووصل إلى جوف الرضيع أو دماغه بإيجار أو إسعاط أو غير ذلك في خمس مرات أو حلب منها خسا أو جزء الرضيع دفعة فرضة واحدة في صورتين اعتبارا في الأولى بحالة الاتصال من الثدي وفي الثانية بحالة وصوله إلى جوف دفعة واحدة ولو شرب في رضيع هل رضع خسا أو أقل أو هل رضع في حولين أو بعدهما فلا يحرم لأن الأصل عدم ما ذكر

القرآنية واكتفى أبو حنيفة ومالك برضعة واحدة لا إطلاق الآية وجوابه أن السمة بينته اه (قوله في القرآن) أي في سورة الانزاب ع ش (قوله فتسمن) أي لقطا وحكما بمخمس معلومات ونسجت هذه الخمسة أيضا لفظا لا حكمة (قائلة) ولو حكمها كم بالصرم رضة أو رضعتين هل يتقص حكمه أو لا المعتقد لا يتقص ثم وهذا بخلاف ما إذا حكم بثبوت الرضاع بعد الحولين فانه يتقص حكمه ولعل الفرق أن عدم الصرم بعد الحولين بالتقص بخلافه بما دون الخمس اه ع ش (قوله أي يتلى حكمهن) وهو التحريم ومعنى تلاوته حكمهن اعتقاد حكمهن فانه دفع به هذا التأويل ما قد يقال يلزم من قراءة النسي تلاوة فلا فائدة لهذا التأويل وقوله من لم يبلغه النسخ أي تلاوته وان كان حكمها باقيا فلما بلغه النسخ رجع عن ذلك وأجسوا على أنها لا تتلى ح ل فهو جواب عما يقال كيف تقول عاتة رضي الله عنها فتوفي رسول الله الخ مع أن القرآن تمحروا ودون قبل وفاته وهذا المقتضى نسخ في حياة النبي فأجاب بأن المراد بالقراءة تلاوة الحكم أي ذكره أو اعتقاده لا حقيقة قراءة اللفظ والجواب الثاني أن المراد بالقراءة القراءة حقيقة لكن من شخص لم يبلغه نسخها فهو معذور فلما بلغه النسخ تركها وذكر في الاتقان جوابا ثالثا وهو أن قولها فتوفي المراد منه قارب الوفاة (قوله متفرقات) منصوب صفة لرضعات في كلام المتن والشارح جعله خبرا ليكون الذي قدره فقرا عراب المتن ويجب بانه لم يغيره تغييرا حقيقيا لانه منصوب على كل حال (قوله تعدد) أي وان لم يطل الزمن ميداني قال العلامة ابن قاسم ويجري ذلك فيمن حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فيعتبر في التعدد العرف فلو أكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد وأكل حث ولو أطال الأكل على المائدة وكان يتقل من لون إلى لون آخر وتحدث في خلال الأكل ويقوم ويأني بالخبر عند فراغه لم يثبت ذلك كله يعتد في العرف أكلة واحدة برماوى (قوله وأطالته) ليس قيد ابل ولو عاد فوراً كذا قيل وفيه نظر بل هو قيد معتد بدليل قول الشارح بعد وأقطعت الرضعة لشغل خفيف ثم عادت لم تعدد فلو لم يكن هذا قيد التناقص كلامه ولعل قول بعضهم انه غير قيد هو منه سري اليه من عدم التأمل في عبارة الشارح مع عبارة م ر وذلك لانه صرح بأنها إذا قطعت أعراضا ولو عادت فوراً فانه يعتد بقيومهم أن عبارة الشارح كعبارة م ر ولا يخفى الفرق بين العبارتين وعبارة المتأخر وشرح م ر فلو قطع الرضيع الرضاع أعراضا عن الثدي أو قطعت عليه الرضعة أعراضا ثم عاد إليه فيهما ولو فوراً تعدد الرضاع اه (قوله كنومة خفيفة) أما إذا نام أو انتهى طويلا فان بقي الثدي ضمه لم تعدد والاعتد بشرح م ر ويعتد التعدد في كل نحو الجنين بتغير ما تقر في اللبن اه س ل (قوله من ثدي الخ) الاول من ثديها إلى ثديها الآخر وليس المعنى إلى ثدي امرأة أخرى (قوله أو قطعت الرضعة) أي وطال الزمن كما يؤخذ ذلك من تعبيره بتم لأنها الترتيب والترانخي خلافا لابن حجر اه برماوى (قوله بإيجار أو إسعاط) لقب وتشر مرتب فالإيجار للجوف والإسعاط للدماغ أي إسعاط من أتمه (قوله فرضة واحدة) فالشرط أن تكون خسا اتصالا أو وصولا كما اعتد م ر (قوله ولو شرب) المراد بالشرب مطلق التردد في شرب اللبن كالشرب الجمعة في بيت واحد وقد جرت العادة بارضاع كل أولاد غيرهما وعلت كل منهن الارضاع لكنه لم يتحقق كونه

ولا يفتي الورع والشرط الثالث وصول اللبن في الفم إلى المعدة فلا يوصل إليها فلا تحريم ولو وصل إليها وتقايد به يحرم وسره
الرابع كون الطفل حيا كما في الروضة فلا أثر للوصول إلى المعدة الميت واعلم أن الحرمة تنتشر من المرضعة والفعل إلى أصولهما وفروعهما
وحواشيها ومن الرضيع إلى فروعها فقط إذا علمت ذلك ووجدت الشروط المذكورة فتصير المرضعة بذلك أمته (ويسمى زوجها) الذي
ينسب إليه الولد بنكاح أو وطء مشبهة (أباه) لأن (٦٨) الرضاع تابع للنسب أمان لم ينسب إليه الولد كالأب فلا يثبت به حرمة من

جهته وتنتشر الحرمة من الرضيع إلى
أولاده فقط سواء كانوا من النسب أم
من الرضاع فلا تسري الحرمة إلى آباءه
وأخوته فلا يله وأخيه نكاح المرضعة
وبنائها وزوج المرضعة أن يتزوج بأم
الطفل وأخته ويصير آباء المرضعة من
نسبها ورضاع أبجد إذا للرضيع للمتر
من أن الحرمة تنتشر إلى أصولها وتصير
أمهاتهم من نسب أو رضاع جداته
لمتر وأولادها من نسب أو رضاع
أخوته وأخواته لما مر من أن الحرمة
تنتشر إلى فروعها وتصير أخوتها
وأخواتها من نسب أو رضاع أخواله
وخالاته لما مر من أن الحرمة تسري
إلى حواشيها وإذا علمت ذلك فممتنع عليه
أن يتزوج بها كما يشير إلى ذلك قوله
(ويحرم على الموضع) بفتح الصاد اسم
مفعول (التزويج إليها) أي المرضعة
لأنهم أمته من الرضاعة فتحرم عليه بنص
القرآن (و) تنتشر الحرمة منها (إلى
كل من ناسبها) أي من اتسبت إليهن
الأصول أو اتسب إليهن من الفروع
(تنبيه) • كان الأولى أن يقول إلى
كل من تنسب إليه أو يفتي إليها بنسب أو
رضاع لما مر من الضابط (ويحرم عليها)
أي المرضعة (التزويج إليه) أي الرضيع
لأنه ولدها وهذا معلوم لكن ذكره
المصنف توضيحا للمبتدئ ليفهم أن
الحرمة المنتشرة منها ليست كالحرمة
المنتشرة منه فإن الحرمة التي منها
منتشرة إلى ما تقدم بيانه والحرمة التي
منه منتشرة إليه (و) إلى (ولده) الذكر

نساء قلبيته له فانه يقع كثيرا في زماننا ولو شك هل ينسب إليه وبين امرأة رضاع محرم أو لا فانها تفعل له
ولا تنقض وضوؤه لا بالنقض بالشك لاحتمال أنها أخته من الرضاع فترى شيئا قلا عن ع
على م ر (قوله ولا يفتي الورع) أي فلا يتزوج بها لكن لو تزوج بها جاز ولا تنقض وضوؤه
(قوله والشرط الثالث وصول اللبن في الفم إلى المعدة) أي أو الدماغ فالمدار على الوصول
إلى ذلك لا إلى ما يطر به الصائم فإذا دخل في الأذن حرم أن وصل إلى الدماغ وأما إذا لم يصل
إلى ذلك وإن وصل إلى ما يطر به الصائم فلا يحرم نعم الحقنة لا تحرم ما وصل به مطلقا كما قرره
شيخنا (تنبيه) • علم بما ذكر أن المعدة والدماغ هما المراد بالبرق (قوله والشرط
الرابع) أن قلت لا فائدة لهذا الشرط لا ما إذا قلنا وصول اللبن إلى المعدة الميت يؤثر لا يترتب عليه
شيء لأن التحريم لا ينتشر إلا إلى فروعها وليس له فروع وقد يجاب بأن الولد بالنسبة لا يكون له زوجة
فانه يحرم على أبيه من الرضاع التزوج بها لأنها زوجة ابنه وكذلك إذا كان أبوه زوجة المرضعة
وقلنا الرضاعة محرم فانه ينسخ نكاحها وتحرم على أبيه حيث قد (قوله واعلم أن الحرمة) شروع
في حرمة الرضاع المتعلقة بالمرضعة والرضيع والفعل وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ويتشر التحريم من مرضع إلى • أصول فصول وحواشي من الوسط
ومن له در إلى هذه ومن • رضيع إلى ما كان من فروع فقط

(قوله إلى أصولهما) سواء كان الجميع من نسب أو رضاع (قوله الذي ينسب إليه الولد)
أشار الشارح إلى أن التعبير بالزوج جرى على الغالب بل المراد أن كل من نسب إليه الولد فهو
صاحب اللبن ويسمى أباه سواء كان زوجا أو واطنا مشبهة أو بعلين (قوله أو وطء مشبهة)
هذا لا يناسب قوة زوجها وإنما يناسب لو قال ويصير صاحب اللبن فسرى عليه من عبارة غيره
(قوله وتنتشر الحرمة) أعاده لأجل التعميم في قوله سواء كل من نسب أم رضاع (قوله
التزويج إليها) أي التزوج (قوله كان الأولى) هذا مبني على أن المراد من ناسبها من ينسب
وبها نسب فان أريد من ينسب إليها اتسبب فعل ما كان من الرضاع فساوى الانتساب المذكور
فتأمل قل (قوله الذكر) ليس قيدًا إلا بالنسبة لخصوص كلام المتن وهو تزويج المرضعة
فانه بالنسبة لذلك لا يكون الا ذكرا وأما الحرمة من حيث بقوة الرضاع فلا تنقيده بكونه ذكرا
(قوله وعطف المصنف على الجملة الخ) لعل مراده بالجملة الشبه بالجملة وهو الجار والمجرور
وأراد بالمنقبة كونها في حيز دون لأن أعلى معطوف على في درجته كما أشار إليه فكان أما زادة
أو تامة بمعنى وجد قل قلت لا داعي إلى زيادة كان ولا إلى تمامها اه مد وعلى هذا يكون
العطف على قوله كان في درجته وهو جملة (قوله أو أعلى) معطوف على قوله في درجته أي
باعتبار محله لأن محله نصب خير كان وطبقة منصوب على التمييز والتقدير أو دون من كانت
طبقة أعلى منه لحذف المضاف وهو طبقة وأقيم الضمير مقامه فاقطع فصل وصار ضمير رفع
منفصل مسترفصا أو دون من كان هو أعلى فانه تمت النسبة فأتى بالمضاف وجعل ضميرا (قوله
أحد أبويه) المتأنيب أحدا بأنه إذا أصبح أن يراد بالابوين هنا الأب والأم اه شيئا

وان سفل من نسب أو رضاع لانهم أحفادها (دون من كان في درجته) أي الرضيع كآخيه فلا يحرم عليها تزويجه لما مر (قوله
أن الحرمة لا تنتشر إلى حواشيها وعطف المصنف على الجملة المنقبة قوله (أو أعلى) أي ودون من كان أعلى (طبقة منه) أي الرضيع
كما أنه فلا يملكه معلماته نه أحداته ١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١١٤-١١٥-١١٦-١١٧-١١٨-١١٩-١٢٠-١٢١-١٢٢-١٢٣-١٢٤-١٢٥-١٢٦-١٢٧-١٢٨-١٢٩-١٣٠-١٣١-١٣٢-١٣٣-١٣٤-١٣٥-١٣٦-١٣٧-١٣٨-١٣٩-١٤٠-١٤١-١٤٢-١٤٣-١٤٤-١٤٥-١٤٦-١٤٧-١٤٨-١٤٩-١٥٠-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦-١٥٧-١٥٨-١٥٩-١٦٠-١٦١-١٦٢-١٦٣-١٦٤-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧٠-١٧١-١٧٢-١٧٣-١٧٤-١٧٥-١٧٦-١٧٧-١٧٨-١٧٩-١٨٠-١٨١-١٨٢-١٨٣-١٨٤-١٨٥-١٨٦-١٨٧-١٨٨-١٨٩-١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-

(قوله وتقدم في فصل الخ) من ادعاء التنبه على أن المصنف لم يتعرض لمن يحرّم لكونه تقدم والمقصود هنا ذكر ما يحصل به التحريم كالتزويج (قوله صار إليه) أي فيحرّم على الرضيع كل من ينتمي إلى الرجل من أصول وفروع وحواشي من نسب أو رضاع وأما النساء التي ارتفع منهن فيحرّم عليهن فقط لأن جهة الرضاع بل من جهة أنهن موطآت أبيه ولا يحرّم عليهن من انتهى لهن من أصول وفروع وحواشي وفي هذه الصورة يقال للابن أب وليس له أم وقد يكون له أم وليس له أب كبن البكر والزانية والملاعة وقد يكون له أب وأم وهو الغالب اه وفي سبل لوزن البكرين وترقيت وجعلت من الزوج فالابن له الزوج مالم يلد ولا أب للرضيع فان ولدته بعد الولادة اه فعلم من هذا ومن قول الشارح لو كان لرجل خمس مستولات الخ أن حكلا من أبوة الرضاع وأمومة قد يتردد عن الآخر وعبرة عث على هر قضية كلام المصنف أنه لو تار المرأة قبل أن يصير الزوج أو بعد الإصابة ولم تحصل ثبوت الرضاع في حقها دون الزوج وبه يجرى القاضي حين فيما قبل الإصابة وقال فيها بعدها وقبل الحمل المذهب بثبوتها في حقها وبه اه ومثل في شرح الروض ومفهومة أم يحرّم بعد الحمل (قوله لأن الجدودة للام) عبارة شرح المنهج لأنها لو ثبت لكان الرجل جذا للام أو خالا والجدودة للام الخ (قوله المتحصنات) لو أقطعت كان مستقيما لاقتضاها بقول شهادة رجل وامرأتين في الجلالة المذكورة وليس كذلك كما سأتى في كلامه في الشهادات قل

• (فصل في نفقة القريب) •

ذكرها عقب الرضاع لأن أبوة الارضاع من جهة نفقة القريب وبعضهم ذكر نفقة الزوجة عقب الرضاع لأن الغالب أن الذي يتعاطى الارضاع هو الزوجة ولأن نفقة الزوجة أهم من نفقة القريب من جهة أنها تقدم عليها ولا تسقط بعض الزمان ومقدرة بقدر محدود (قوله وجوب الكفاية) معطوف على مقروط (قوله ونفقة الوالدين) وإن علوا واجبة على الفروع وإن سفلا والمولودين وإن سفلا وعلى الوالدين وإن علوا ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث ولا بين الوارث وغيره ولا بين اتقاي الدين واختلافه اه دماطى في شرحه قال المداينى ولو تعدد المنفق من المولودين كائنين فإن استويا كائنين أو تفرق عليهما النفقة بالسوية فإن غلب أحدهما أخذت من ماله فإن لم يكن له مال اقترض عليه فإن لم يكن أمرا الحاكم الحاضر مثلا بالتزويج بقصد الرجوع على الغائب أو على ماله إذا وجدته وإن اختلفا فعلى الأقرب ولو اتى غير وارث فإن استويا في القرب كان ابن وابن بنت فعلى الوارث فإن وردا وتفاوتا في الارث فوجهان أحدهما ورجه البني والزر كشي ونقل تصحيحه عن جمع أنها عليهما بالسوية وثانيهما وبه جزم في الأنوار أنها عليهما بحسب الارث وهو تقدير ما رجحه النووي فمن له أبوان وقتل أحدهما عليه ما والمعتد أنها على الأب أو من الوالدين فهي على الأب ثم ابنته وإن علا ثم الأم اه وقوله أو من الوالدين معطوف على قوله من المولودين (قوله كذلك) أي في التعميم والتقييد بالأجرار ويزاد هنا الختى (قوله بخفض) الأولى بكسر لأن الخفض من القصب الأعراب قل ويجاب عن الشارح بأنه جرى على مذهب قطرب

وتقدم في فصل محرمات النكاح ما يحرّم بالنسب والرضاع فأرجع إليه • (قوله) لا كان لرجل خمس مستولات أو له أربع نسوة دخل بهن وأم ولد فوضع فاقبل من كل رضة ولو متواليا صاها به لأن لبن الجميع منه فيحرّم على الطفل لأنهن موطآت أبيه ولو كان رجلا بل المستولات بنات أو أخوات فوضع فاقبل من حنك رضة فلا حرمة بين الرجل والطفل لأن الجدودة للام في الصورة الأولى والثالثة في الصورة الثانية أعما يتبعان بتوسط الأمومة ولا أمومة هنا وثبت الرضاع بشهادة رجلين أو رجل واحد أو ثلث أو أربع نسوة لا اختصاص التسمية بالإطلاع عليه فالبا هذا إذا كان الارضاع من الشغى أما إذا كان بالشرب من الماء أو كان بإيجاز فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحصنات لأنهن لا اختصاص لهن بالإطلاع عليه وأما الإقرار بالارضاع فلا يثبت فيه من رجلين لإطلاع الرجال عليه غالبا

• (فصل في نفقة القريب والرقيق واليهام) •

وبجها المصنف في هذا الفصل لتناهيها في سقوط كل منها بمعنى الزمان ووجوب الكفاية من غير تقدير ثم شرع في القسم الأول وهو نفقة القريب والمراد به الأصل والفرع فقال (ونفقة الوالدين) من ذكور وإناث الأحرار (و) نفقة (المولودين) كذلك يختص ما قبل علامة الجمع فيها

كل منهما (واجبة) على القروع والاصول وبالعكس بشرطه الا في الاصل في الاقل من جهة الابد والام قوله تعالى وصاحبهما
في النعام وفاوم من المعروف القيام بكفايتهما (٧٠) عند حاجتهما وخبر ابيهما ما يشكل الرجل من كسبه وولده من كسبه

كما افاده العلامة السيوطي في همع الهوامع ونهه ثم ايهو على أن حرصت ان الاعراب
غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لانه عائد الى التسمية فقط فالاولون
يطلقون على حركات الاعراب الرفع والتصب والجر والجرم وعلى حركات البناء الضم والفتح
والكسر والوقف وقطرب ومن واقفه يطلقون اسما هذه على هذه اه بحروفه وبعضهم نسب
قول قطرب للكوفيين على أنه قد يقال ان هذه الحركة لا تسمى حركة اعراب ولا بناء ذلست
في آخر الكلمة بل حركة فينية واعتبار كون الدال آخر اجبب الاصل بعيدا مثل (قوله
كل منهما) أي التفتين الظاهر أنه لا حاجة اليه ويمكن أنه أتى به لثلاثي وهم أن الحاصم
في كلامه على المجموع لأعلى كل فرد فرد (قوله على القروع) أي الاررار أي من ذكر
وانات وكان عليه أن يذكرك ذلك لأن ذكر مع المتفق عليه مع اهداله في المتفق قديوم خلاف
المراد اه (قوله من جهة الاب والام) الظاهر أنه لا حاجة لذلك فلو حذفه لكان واضحا
(قوله ومن المعروف الخ) فيه أن الآية ليست نصا في الوجوب وكذلك الحديث وحينئذ
قال قول عليه الاجماع كما تقرر شيئا (قوله وولده من كسبه) ليس من الحديث بل هو
يُدرج من كلام الراوي واقره النبي (قوله في عموم ذلك) أي الوالدين في قوله وصاحبهما
في الدنيا معروفا (قوله وغيرها) كالرجوع في الهبة (قوله يقتضي ايجاب مؤنتهم) عبارة
شرح المنهج وجهه أنه لما زمت أجرة ارضاع الولد كانت كفايته ألزم (قوله خذى
ما يكفيك الخ) سبب هذا الحديث أن زوجة أبي سفيان جاءت مع نسوة يابعن النبي صلى الله
عليه وسلم على أن لا يشركن بأقارب شيئا ولا يسرقن الى آخر الآية فتركت الآية بأبيها النبي
إذا جازت المؤمنات الآية فباعتعن النبي بالصالحات مع الحائل وقيل من غير مصلحة
فلما سمعت أن لا يشركن الخ قالت ما جئنا وفي قلبنا اشراك ولم اسمعت ولا يسرقن قالت
ان أبا سفيان رجل مسيء أي محرم معتز علينا فكيف نصنع فقال خذى ما يكفيك وولدت
ولما سمعت ولا يرين قالت أتعكن المرأة غير زوجها واستبعدت ذلك ولم اسمعت ولا يبتلن
أولادهن قالت ما تعلمهم ولكن ريناهم صغارا وقتلهم كما رأت يولد لها الذي قتل بل ذلك
في القزو وقوله خذى ما يكفيك الخ يشكك عليه قول الامام الشافعي بتقدير نفقة الزوجة
ويجاب بأن قوله فيه بالمعروف راجع لقوله وولدت فان نفقة الولد غيره مقدرة عند الشافعي
وبأنه راجع للمجموع لانه غير مقدرة لان جزاءه وهو نفقة الولد غير مقدرة كما ظهر وبأنه راجع
لقوله يكفيك أيضا لاستقلاله باعتبار الادم ونحوه فانه غير مقدرة عند الشافعي فليأت مثل ابن قاسم
(قوله والاخذاء ملقون الخ) مرادهم بالاخذاء ما يشمل الاسباط وهم أولاد البنات
وفي المختار الاسباط أولاد الاولاد كالأخذاء في شمل ذلك المذكور والانات (قوله اطلاق
ما تقدم) أي من آية فان أرضعن لكم والحديث الذي بعدها (قوله ولا يضر فمعد ك)
أي في الوجوب (قوله كالعتق) عبارة مر وكالعتق اه أي وقيا ساعلى العتق فيكون
معلوما في كلامه على قول المصوم (قوله مبي على المناصرة) أي والتفقة مبنية
على الحاجة وهي موجودة مع اختلاف الدين وكان ينبغي له أن يأتي بهذه الزيادة لانتهاض
الدليل (قوله منقاعا عليه) بأن كان محتاجا للتفقة (قوله وان كن منقعا) بأن كان أصله

فكلوا من أموالهم رواء الحاكم
وصحبه قال ابن المنذر وأجفوا على أن
نفقة الوالدين الذين لا كسب لهما
ولا مال واجبة في مال الولد والابجداد
والجندات ملقون بهما ان لم يدخلوا في
عموم ذلك كما ألحقوا بهما في العتق
بالمالك وعدم القود وردا الشهادة وغيرها
وفي الثاني قوله تعالى فان أرضعن لكم
فان توهن أجورهن اذا اجاب الاجرة
لارضاع الاولاد يقتضي ايجاب مؤنتهم
وقوله صلى الله عليه وسلم لهند خذى
ما يكفيك وولدت بالمعروف رواء
الشيخان والاخذاء ملقون بالاولاد
ان لم يتناولهم اطلاق ما تقدم ولا يضر
فيما ذكر اختلاف الدين فيجب على
المسلم منهما نفقة الكافر المصوم
وعكسه لعموم الأدلة ولوجود الموجب
وهو البعوضة كالعتق وردا الشهادة
فان قيل هلا كان ذلك كالميراث أوجب
بان الميراث مبي على المناصرة وهي
مفقودة عند اختلاف الدين وخرج
بالاصول والقروع غيرهما من مائر
الاتارب كالاخ والاخت والم والعمة
وبالاررار الارقاء فان لم يكن الرقيق
مبيضا ولا مكاتبا فان كان منقعا عليه
فهو على سيده وان كان منقعا فهو
أسوأ حالا من المعسر والمعسر لا يجب
عليه نفقة قريه وأما البعض فان
كان منقعا عليه نفقة مائة لقام ملكه
فهو كراكل وان كان منقعا عليه
فبعض نفقه على القريب والسيد
بالنسبة لما فيه من رقة وحرية وأما
المكاتب فان كان منقعا عليه فلا تلزم
قريه نفقه لبقاء أحكام الرق عليه
بل نفقه من كسبه فان عجزت فمضى سيده وان كان منقعا فلا يجب عليه

أو فرعه محتاجا وطلب منه النفقة أو أنه أمر بتقديره (قوله للمواساة) أي الاحسان
 (قوله من مرتدو حرب) أي ونار له صلافة بعد أمر الامام بخلاف الرأي المحسن والفرق
 أنهم يتقدمون على العصمة بالاسلام وفصل الصلاة وأما الزاوي فليس قادرا على عصمة نفسه
 بل حق زنا وهو محسن صار مهدرا وان كان بعد ذلك على أحسن الطريق وأقومها كما قرره
 شيخنا (قوله شرطين) أي أحدهما شرطين وقوله آخرين أي زيادة على الحرية والعصمة
 في حق الكافر (قوله أي بأحد شرطين) تعبير بالأحد كعبر المستفاد وبه يعلم أن المراد
 بالشرط مجموع أمرين الفقر مع أحد الأمرين ولا يفتق مافي كلامه هنا وفيما بعده من التسامح
 قل (قوله والزمان) ليس قيداً ومنها المرض والعجز وفسر بعضهم الزمان بما لا يقدر
 معه على الكسب الاثني ويدل به كلام الشارح آخر قل (قوله أو الفقر والجنون)
 ليس يقيد أيضاً فالمدار على الفقر مع عدم الكسب بالفعل كما قرره شيخنا فقوله الشارح فلا يجب
 للفقراء الأصحاء مبنى على تقييده فيكون ضعيفا لأن الأصل لا يكلف الكسب وان كان قادرا
 عليه (قوله ان كانوا ذوي كسب) أي بالفعل (قوله فان لم يكونوا ذوي كسب) أي
 بالفعل ولو مع قدرتهم على ذلك ولو شربت الزوجة على زوجها فهل يجب لها على فرعها نفقة مدة
 نشوزها ذكر المتأوى أن لا نفقة لها على فرعها لأن ذلك إعادة لها على عصية اه مد (قوله
 ثم ذكر شروطا) أي أحد شروط تطرأ ما تقدم لأن الشرط أحد ما لا كلها وقوله على ما تقدم
 في المولودين وهو اشتراط الحرية والعصمة المذكورين في الشرح لأن الثاني يؤخذ من قوله
 فيجب على المسلم منها نفقة الكافر المعصوم تأمل (قوله يجب نفقتهم) أي ما لم يفسدوا زى
 والامسكت سواء كان التضييف تكريرا لهم أو المنفق لأن المقصود سد الخلة وقد حصل بخلاف
 الزوجة اذا ضيفت فان مكان لاجل الزوج فلا مطالبة لها والا فلها المطالبة اه اج أي
 بأن كانت الضيافة لاجلها فان كانت لاجلها ما وجب القسط فقط (قوله بثلاثة شرائط)
 الاولى حذف التاء لانه جمع شريطة (قوله ان كانوا ذوي كسب) أي بالفعل (قوله وكذا
 ان لم يكونوا) أي بالفعل مع قدرتهم على ذلك تأمل اج بشرط أن يكون لا تقا به والا وجبت
 نفقة على أصله ومثله ما لو كان له كسب يليق به لكن كان مشغلا بالعلم والكسب يمنعه قياسا
 على الزكاة شوبرى ومعه اذا كان له ذلك بحيث يحصل منه علم (قوله لاشتراط اليسار)
 وعبارة النهج لزوم موسرا ولو بكسب يليق بما يفضل عن مونة يومه ولبقته كفاية أصل
 وفرع لم يملكها وعجز الفرع عن كسب يليق اه وقوله بمونة المراد به نفسه وزوجته
 وخادمها وأما قوله كافي شرح مرفهم مقتضون على الأصول والفروع في النفقة (قوله
 ويعتبر حاله) أي القريب الذي هو الأصل والفروع وكذا الضمائر بعده وعبارة هم فيعتبر
 حالهم في السن والرغبة والزهادة فيجب للطفل أجرة ارضاع حولين وغيره ما يليق به ولو قدروا
 على بعض كفايتهم وجب تيممها أو ضيقوا بما يشبعهم سقطت نفقتهم لحصول كفايتهم بذلك
 ولو أنفقوها وتلفت في أيديهم بعد قبضها وجب ابدالها وضمونها بالاتلاف أي في ختمهم
 فندفعوها اذا قدروا عليه أي بعد اليسار قال الأدرعي ويجب أن يفرق بين الرشيد وغيره فيضمن
 الرشيد دون غيره لتقصير المنفق بالنفع اليه فهو المضيع وسيله أن يطعمه أو يوكل باطعامه

لانه ليس أهلا للمواساة وخرج بالمعصوم
 فهو من مرتدو حرب فلا يجب نفقة
 اذا حرمة ثم ذكر المصنف شرطين
 آخرين بقوله (فأما الوادون فحب
 نفقتهم) على الفروع (بشرطين) أي
 بأحد شرطين (الفقر والزمان) وهي
 يقع الرأي الاتلاء والعامة (أو الفقر
 والجنون) تحقق الاحتياج بحيث
 فلا يجب للفقراء الأصحاء ولا للفقراء
 العقلاء ان كانوا ذوي كسب
 لأن القدرة بالكسب كالقدرة بالمال
 فان لم يكونوا ذوي كسب وجبت
 نفقتهم على الفروع على الاظهر في
 الروضة وذوات المنهاج لأن الفرع
 مأمور بمعاشرته أهله بالمعروف وليس
 منها تكليف الكسب مع كبر السن
 وكما يجب للأصناف ويمتنع القصاص
 ثم ذكر شروطا زيادة على ما تقدم في
 المولودين بقوله (وأما المولودون فحب
 نفقتهم) على الأصول (بثلاثة شرائط)
 أي بأحد منها (الفقر والصغر) لعجزهم
 (أو الفقر والزمان أو الفقر والجنون)
 تحقق احتياجهم فلا يجب للبالغين
 ان كانوا ذوي كسب قطعاً وكذا ان لم
 يكونوا على المذهب وسوا فيه الابن
 والبنت كما قاله في الروضة (تبيه)
 لم يتعرض المصنف لاشتراط اليسار فيمن
 يجب عليه منها الوضوح والمعتبر
 في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى
 الله عليه وسلم خذي ما يكفيك ويكتفي
 ولعلنا المعروف ولانها يجب على سبيل
 المواساة دفع الحاجة الناجزة وبغير
 حاله في سنة وزهاده ورغبته

ويجب اشباعه كما صرح به ابن قنبر
 ويجب له الادم كما يجب له القوت ويجب
 له قوة تادم ان اشباعه مع كسوة
 وسكنى لا تقين به وأجرة طبيب وحق
 أدوية والنفقة وما ذكر معها المتابع
 تسقط بعضي الزمان وان تعدى المتفق
 بالتمتع لانها وجبت لدفع الحاجة
 الناجرة وقد زالت بخلاف نفقة
 الزوجة فانها معاوضة وجبت ثلثا
 بسقوطها لا تصير ديناً في ذمتها
 الا باقراض قاض بنفسه أو ما ذروه
 لغية أو منع أو نحو ذلك كالوتقى الاب
 الولد فانقت عليه أمه ثم استلحقه فان
 الأم ترجع عليه بالنفقة وكذا الولم يكن
 هنالط كم واستقرضت الأم عن الاب
 وأشهدت فعله قضاء ما استقرضته
 أما اذا لم تشهد فلا رجوع لها ونفقة
 الحامل لا تسقط بعضي الزمان وان
 جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة
 لما كانت حي القي تنفق بها فكانت
 كنفقتها والقريب أخذ نفقته من مال
 قريبه عند امتناعه ان يوجد جنسها
 وصكذا ان لم يجد في الاسم وله
 الاستقراض ان لم يجد له مالا ويجز
 عن القاضي ويرجع ان أشهد بحد
 الطفل المحتاج وأبوم غائب مثلاً وللأب
 والجد أخذ النفقة من مال فرعيهما
 الصغير أو الجنون بحكم الولاية ولهما
 اختيارها لما يطيقه من الاعمال
 ولان أخذها الأم من ماله اذا وجبت
 نفقتها عليه ولا الابن من مال أمه
 الجنون قبولى القاضي الابن الزمن
 اجارة أي الجنون اذا صلح لصنعة
 نفقته ويجب على الأم ارضاع ولها
 البأ وهو جسر وقصر اللب النازل
 أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالباً وأنه لا يتوى

ولا يسلم شيئاً ولو قال لهم كلوا مني كفى ولا يجب تسليمها اليهم فله الامام اه سم (قوله
 ويجب اشباعه) أي شبعه بقدر ماله على التردد والتصرف لا ما زاد على ذلك ولا يجب المبالغة
 في اشباعه كما لا يكتفى سداً الرمي كالمتر (قوله قلنا بسقوطها) أي نفقة القريب (قوله
 الاقراض قاض) قال في شرح المنهج وعدلت عن تصير الاصغر بفرض القاضي بالقضاء
 الى تفسيره باقراضه بالنفاق لان الجمهور على أنها لا تصير ديناً بفرضه خلافاً للفرز الى في بعض
 كتبه اه قال الزيادي نقلاً عن ابن العماد مذكراً للفرز الى والرافعي صحيح وصورة أن يتولها
 الحياكم ويأذن لتخص في الاتفاق على الطفل فاذا أنفق ماله في ذمة القاتل والممتنع
 وهي غير مستلزمة الاقراض وإنما اذا قال الحياكم قد رتب لفلان على فلان كذا ولم يقض شيئاً
 لم تصير ديناً ذلك وهو غير مراد لهما أي فلا تصير ديناً بمجرد فرض القاضي أما اذا فرض وأذن
 لتخص في الاقراض للطفل بالاتفاق عليه أو اقترض القاضي مالا ثم اتفق عليه منه كل يوم
 كذا بنفسه أو نائبه أو امر القاضي شخصاً بان يترض مالا فاقترض ثم أذن له الحياكم بأن يتفق
 عليه كل يوم من كذا في هذه الصور الثلاثة لم يردنا قتائل (قوله لو ضحكك) كالتعريف
 والتوازي (قوله كالوتقى) تنبيه (قوله ترجع عليه بالنفقة) لا مقتصر ببقية الذي
 بين بطلانه برجوعه عنه فهو قريب بإيجاب ما قوته به فلذا خرجت هذه عن نظائرها شرح م
 فهو صريح في أنها ترجع وان لم تشهد ولم يأذن القاضي اه (قوله واستقرضت الأم)
 وليست غنية قل وفيه أن الأم وان كانت غنية لا يجب عليها النفقة اذا كان الاب غنياً
 قال في المنهج ومن له أبوان فعلى الاب نفقته اه فتقيد قل بقوله وليست غنية غير ظاهر
 وقوله وان جعلنا النفقة للحمل مثله م (قوله عند امتناعه) أو غيبته اه روض
 (قوله ويرجع ان أشهد) أي وقصد الرجوع شرح م (قوله بحد الطفل) أي فانه
 يقتض على الاب باذن الحياكم ان تبسر والافياشهاد للاتفاق على الطفل لان نفقته على الاب
 كما ترضه شيئاً (قوله المحتاج) مفعلة للطفل أي فان نفقته على الاب فاذا غاب اترضه الجد
 على الاب باذن الحياكم ان تبسر والاقبالا شهد (قوله ولهما) أي الاب والجد وقوله
 ايجارها أي للنفقة عليهما (قوله ولان أخذها الأم من ماله) أي الفرع الصغير أو
 الجنون وقوله ولا الابن أي لعدم ولايتهما وعبارة خضر وليس للأم أخذها أي نفقتها من
 ماله حيث وجبت لها الا بالحياكم كفرع وجبت نفقته على أمه الجنون لعدم ولايته (قوله
 ولهما) أي الاب والجد (قوله ولا الابن من مال أمه) لعدم ولايته ما (قوله اجارة
 أي الجنون اذا صلح لصنعة) أي أما اذا لم يصلح فهل يأخذ الابن من المال باذن القاضي أو
 يقترض الى افاقته فيرجع (قوله ويجب على الأم ارضاع ولها البأ) لما أوجب الشارع
 على الاب دفع أجرة الرضاع للأم فربما يتوهم انه لا يجب عليها ارضاع أصلاً فيه بقوله ويجب
 على الأم الخ ويرجع في مدته الى أهل الخبرة وقيل بقدر ثلاثة أيام ومع ذلك لها طلب الاجرة
 عليه ان يسكن لثلاثة اجرة كما يجب الطعام المضطر بالبدل ومقتضى القياس أنها لو تركته
 ولا ارضاع ومات لا ضمان عليها وبه صرح بعضهم أي لانه لم يحصل منها فعل يحال عليه الهلاك
 قياساً على مالوا مسك الطعام عن المضطر واعتمده الزيادي وانما عليه كلام ع ش وعبارته

على مر باختصار وعليها الرضاع ولها البأ فلوركت ارضاعه اياه فانت فلا ضمان عليها
كما ذكره ابن أبي شريف واعتمده شيخنا الزايدى لانه لا فعل منها يحال عليه الهلاك ويترك
بينه وبين مالو ذبح الشاة فبات ولدها يبيعه حيث يشاء مع انه لم يحدث به الفعل المذكور بانه
لا يوجد بعد ذبح الشاة ما يربى به الولد أصلاً فهو اتلاف بمحقق أو كالمحقق بخلاف عدم متى
البأ فان عدمه ليس بمحقق الموت والولد لا كالمحقق اذ قد شوهد كثير من نساء عقيم ولادنهن
ويرضع الولد غير أمه ويعيش اه وهل ترثه أو لا فيه نظر فراجع اه عناني الظاهر الاول
(قوله بنينه) أي بنه (قوله وجب على الموقوف منهما) وان امتنع الموجود لا ضمان
هنا باتفاق ويعلق مالو تمت رائحة فأجهضت حيث تضمن جنينها بأن سبب الموت هنارة
وهناك فعل لما به الرائحة اه ولعل الفرق بين لبن الذي بعد البأ وبين البأ أنه لا يقوم مقامه
غيره بخلاف الرضاع بعده فانه يقوم غير لبنها مقامه في الجملة (قوله لم تجبر الام) ظاهره
وان امتنع الاجنية فله حل وقال مه أي حيث لم تنسج الاجنية قال حل واذا أخذت
الام الاجرة سقطت نفقتها ان نقص الاستمتاع بها وهل مثل الرضاع غيره في ذلك فكل ما يخص
الاستمتاع أسقط نفقتها أو يفرق بين الارضاع وغيره من قبضة الاشغال (قوله وان كانت
في نكاح أياه) غايه في عدم اجبار الام (قوله وهي منكوحه أي الرضيع) وكذا لو كانت
مفارقة منه كما في شرح المنوفي الكبير فان كانت منكوحه غير أياه فله أي لغير أياه منعها أي
ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه كما قاله قل وغيره (قوله فليس له منعها) أي
اذا استوفى في عدم الاجرة أو في طلبها فان تبرعت الاجنية دون الام أو كن ما طلبته الاجنية
دون ما طلبته الام فلا يمنع الام قل وعبارة المنهج فان رغبت في ارضاعه ولو بأجرة منه
أو كانت منكوحه أياه فليس لايه منعها وخرج بأياه غيره كان كانت منكوحه غير أياه فله
منعها لان طلبت لارضاعه فوق أجره مثل أو تبرعت بارضاعه أجنبية أو رضيت بأقل من
أجرة مثل دونها أي دون الام فله منعها من ذلك لقوله تعالى وان أردتم أن تسترضعوا أولادكم
فلا جناح عليكم اه وقوله بأياه أي المذكور في قوله فليس لايه منعها والمراد بالغير الزوج
الآخر والسيد فقوله كان كانت الخ أي وكان كانت مملوكه غير أياه وقوله فله أي لغير الاب
منعها أي ما لم تكن مستأجرة لارضاعه قبل نكاحه وقوله أو تبرعت بارضاعه أجنبية فان تبرعت
به غيرها فلا ب انتزاعه من أمه ودفعه للمتبرعة ومثلها الراضية بدون أجرة المثل اذ لم ترض
الام الابها ولو اختلفا في وجود المتبرعة أو الراضية بدون أجرة المثل فهو المصدق بمينه لانها
تدعى عليه أجرة والاصل عدمها وقوله فله منعها من ذلك أي حيث كان لبن الاجنية يمرى عليه
والأجنبي الام بخلاف والهاب السيد في الامه مطلقا اه (قوله لانها عليه أشفق) فان
قبل ما الحكمة في أن الام أشفق على الولد من الاب وهو خلق من مائهما فالجواب أن ما الام
من قدامها من بين ترائبها قريبا من القلب الذي هو موضع الشفقة ومحل المحبة والاب يخرج
ماؤه من وراء ظهره من الصلب وهو بعيد من القلب الذي هو موضع الشفقة والرحمة فان قيل
ما الحكمة في أن الولد ينسب الى الاب دون الام قيل لان ماء الام يخلق منه الحسن في الولد
والسمن والهزال والشعر والجم وهذه الاشياء لا تدوم في الولد بل تزول أو تتغير وتذهب وماء

ولا تستثنى بنينه الا به ثم بعد ارضاعه
البأ ان لم يوجد الا الام أو أجنبية وجب
على الموجود منهما ارضاعه اجبا للولد
ولها طلب الاجرة من مالها ان كان له مال
والانعم تلزمه نفقته وان وجدت الام
والاجنية لم تجبر الام وان كانت في
نكاح أياه على ارضاعه لقوله تعالى وان
تعايرتم فسترضع له أخرى واذا امتنع
حصل التعاسر فان رغبت في ارضاعه
وهي منكوحه أي الرضيع فليس له
منعها مع وجود غيرها كما صرح
الاكبرون لان فيه اضرارا بالولد لانهم
عليه أشفق ولبنها له أصل

أي الموقوف من غير البأ

ولا تزداد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان قدر النفقة لا يستغنى به حال المرأة وما جئها ثم شرع في التقسيم الاخرين وهما نفقة الرقيق واليهام بقوله (ونفقة الرقيق واليهام واجبة بقدر الكفاية) أما الرقيق فغير له مال ولا طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل ما لا يطيق فيكفيه طعاما وأداما وتعتبر (٧٤) كفايته في نفسه زهادة ورغبة وان زادت على كفايته مثله غالبا وعليه كفايته كسوة

وكذا ما ترمونه ويجب على السيد شراء ما طهارته اذا احتاج اليه وكذا شراء تراب ييمه ان احتاجه ونصر في المختصر على وجوب اشباعه وان كان رقيقه كسوبا ومستحقا منافع بوصية أو غيرها وأما زعمنا ومديرنا ومستولنا ومستأجرنا ومعارنا وأبقا بقائه الملك في الجميع ولعموم الخبر السابق نعم المكاتب ولو فاسد الكتابة لا يجب شئ من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب ولهذا تازمه نفقة أرقاته نعم ان يحجز نفسه ولم يصح السيد الكتابة فعليه نفقته وهي مثله عزيرة النقل فاستقدها وكذا الأمة المزوجة حيث أوجبنا نفقتها على الزوج ولا يجب على المالك الكفاية المذكورة من جنس طعامه وكسونه بل من غالب خواتم رقيق البلد من قمح وشعير ونحو ذلك ومن غالب آدمهم من نحو زيت وسمن ومن غالب كسوتهم من نحو قطن وصوف لخبر الشافعي رضي الله تعالى عنه للمساواة نفقته وكسونه بالمعروف قال والمعروف عندنا المعروف لئله يلزم ويراعى حال السيد في يساره واعساره ويتفق عليه الشريكان بقدر ملكهما ولا يكتفى بستر العورة لرقيقه وان لم يتأذبح ولا يرد لماله من الأذلال والتقصير هذا يلاذنا كما قاله الفراء وغيره وأما يلاذل السودان ونحوها فلهذا كافي المطلب ونسقط كفاية الرقيق بعض الزمان فلا تصير ديناً عليه الا باقتراض القاضي أو إرضائه فيه واقتضى كنفقة القريب بجماع وجوبها بالكفاية ويصح القاضي فيها ماله ان امتنع أو غاب لادحق واجب عليه فان فقد

الرجل يخلق منه العظم والعصب والعروق والمفاصل وهذه الاشياء ثم تفارقه الى أن ينفق (قوله ولا تزداد نفقتها للارضاع) أي لا تزداد نفقتها التي تستحقها بسبب الزوجية لاجل الارضاع لانها انما تستحق في مقابلته أجره لا مائة (قوله ويجب على السيد) ولو تباشرا ما طهارته اي رقيقه وان تعدى بنقصها ما يجب عليه ابدال النفقة وان تلفها عمدا وتكرر ذلك منه غاية الامر ان لا تأديه على ذلك (قوله وان كان رقيقه كسوبا) غاية (قوله) أو مستحقا منافع بوصية أو غيرها) أي أو كان مستحق القتل برقة أو غيرها فلا يشترط عصمته وفرقوا بينه وبين القريب المرتد لا يشترط عصمة القريب بممكنه من اخراج الرقيق من ملكه بخلاف القريب (قوله أو غيرها) كهبة بأن وجب منافعها لتخصر (قوله ومعارنا) أو موهونا أو مستحق القتل برقة أو غيرها البقاء الملك في الجميع فلا يشترط أن يكون معصوما فان قبل شرط نفقة القريب أن يكون معصوما فلهذا كان الرقيق كذلك أوجب بأنه متمكن في الرقيق من ازالة الملك ببيع أو قتل فلما رضى ببقائه على ملكه وجب عليه مواته ولا كذلك القريب اه عبد البر على التحرير (قوله وأبقا) أي أبقا الى محل يعرفه السيد وهذا ظاهر وأما اذا كان السيد لا يعرفه فكيف يتصور ويتصور بما اذا كان مال سيده يعمل وله وكيل فأبقا القريب الى ذلك المحل فجاء الى الوكيل وقال له أنا عبد مولك أبقيت فلم يصدقه فأخذما العبد ويرقه الى القاضي ويذم عليه ويأخذ نفقته من الوكيل سم ويمكن أن يصور أيضا بما اذا رفع أمره لقاضي يذم الا باق وطلب منه أن يقتض على سيده لكن يبقى الكلام هل يبيح له ذلك حيث علم اباؤه أولا ليحمله على العود لسيده فيه نظر والا قرب أن يأمره بالعود الى سيده فان أجاب الى ذلك وكل به من يصرف عليه ما يوصل الى سيده فرضا اه بمروقه (قوله نعم المكاتب) وكذا قوله وكذا الأمة اذا سلمت مستثنان من قوله ونفقة الرقيق واجبة (قوله نعم ان يحجز) وكذا ان احتاج بأن لم يكفه الكسب ولو لم يحجز نفسه كما في شرح مروج الذهب فطره المكاتب كفاية فامدته على سيده امدت تكثر ذرها كل يوم (قوله فعليه) أي السيد (قوله وكذا الأمة المزوجة) أي لا يجب لها على السيد شئ (قوله حيث أوجبنا نفقتها على الزوج) بأن سلمته ليلاً ونهاراً (قوله من جنس طعامه) أي المالك وهو السيد (قوله قال) أي الشافعي (قوله لماله) من الأذلال) نعم ان اعتيد ولو يلاذنا على الأوجه كفي اذا تقصير حيث نذ اه ج (قوله فلهذا) هذا يفهمه قولهم من الغالب فلو كانوا لا يسترون أصلاً وجب بستر العورة لمحق الله تعالى ويؤخذ من التعليل أن الواجب ستر ما يذ السرة والركبة شرح مروج فلهذا العورة هنا عورة الصلاة بالنسبة للرقيق الذي الكلام فيه (قوله فلا تصير ديناً الخ) عبارة شرح المنهج فلا تصير ديناً الا بما ترضى مائة القريب اه وهذا أهم (قوله ويصح القاضي فيها ماله) أي أو يقر ماله (قوله أتفق عليه من بيت المال) أي فرضا على الأوجه فلا يجوز به ثم على مناسير المسلمين أي فرضا فيرجعون به كالقسط (قوله لانها لا تسكلم) وأصلها هم لذوات الأربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا أهم من كل حيوان محترم فيجب فيه ما يدفع ضرره من عقوبتي وغيرهما اه برماوى (قوله في هرة) أي بسبب هرة (قوله أي هواتها)

المال أمره القاضي بدمه أو إجارته أو اعتاقه دفعا للضرر فان لم يفعل أجزأ القاضي فان لم يتيسر إجارته بدمه فان لم يشتره أحد وهي أتفق عليه من بيت المال وأما غير الرقيق من اليهام جمع جملة حيث بذلك لانها لا تسكلم وهي كما قاله الترمذي كل ذات أربع من دواب البر والبحر اه وفي معناها كل حيوان محترم فيجب عليه عقوبتها ومقيا حرمة الروح ونحوه المحييين دخلت امرأة النار في هرة حبس لاهي أطعمتها ولاهي أرسلتها تأكل من خشاش الأرض فخنق الخاء وكسرها أي هوامها

وهي الخشرات روى البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس
رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعوذ الحسن والحسين رضي الله عنهما ويقول
أعذكما بكلمات الله التامة من كل شيطان وهامة ومن كل عين لامة وهي التي اذا قترت الى
شيء أصيب ثم يقول كان أبوكم إبراهيم يعوذ بهما اسمعيل واسحق عليهما السلام
قال الخطابي الهامة احدى الهوام ذوات السجوم كالحية والعقرب ونحوهما وفي الاحياء
وقوت القلوب يقال ان الطير والهوام يلقى بعضهم بعضا يوم الجمعة ويقول سلام سلام يوم صالح
قال بعضهم آية من كتاب الله تعالى من قرأها كل يوم يأمن من الهوام اني توكلت على الله ربي
وربكم الخ الآية ٨١ من مختصر حياة الحيوان للسيوطي (قوله كالقواسق الخ) وهي
المنظومة في قوله

خمس فواسق في حل وفي حرم * يقتلن بالشرع عن جاء بالحكم
كلب عقور غراب حية وكذا * حذام قارة خذوا نوح السكك

ومراذه الغراب الذي لا يؤكل قال في المصباح القسق أصله خروج الشيء على وجه الفساد
وسميت هذه الحيوانات فواسق استعارة وامتها الهن لكثرة خبثتهن وأذا هن ودخل تحت
الكاف غير التمس كالبب والسر ونحوهما (قوله بل يحلها) أي يحل سبيلها لانها لا تقتل
وبعبارة م ر بل يجب أن يحل سبيلها (قوله ولا يجوز له سبيلها القوت جوعا) قال م ر في شرحه
ولو كان مستحق القتل لمراه أوردته أو نحوهما اذا تسقط كفايته أي من المؤنة بذلك لان قتله
بتجويبه تعذيب يمنع منه خبر مسلم الذي ذكره الشارح (قوله الا لا كلة) يؤخذ منه أنه
لا يذبحه لاخذ جلده أو ريشه (قوله أو أكرأها) أي ويصرف أجزائها في موتها (قوله
فعل ييت المال) ثم على مياسير المسلمين (قوله ولا يكفون) أي يجمع العتلاء تغليبهم على
غيرهم (قوله لورود انتهى عنه في الرقيق) وهو المملوك طعامه وكسوته ولا يكف من العمل
مالا يطيق ٨١ والمراد تكليفه ذلك فلو اتفق ذلك في بعض الارقات لم حاجة أو عذر لم يحرم
كما ذكره البرماوى (قوله وقيس عليه) أي على الرقيق (قوله الدوام عليه) هذا هو المتفق
وأما العمل الشاق في بعض الايام فمما تراذلكان لا يضرب ضررا فاحشا ولم يقصد المداومة
والمعنى أنه اذا كلف دأته أو رقيقه عملا لا يطيق الدوام عليه مع قصد المداومة حرم وفي الروض
وشرحه ويتبع السيد في تكليفه رقيقه العادة في اراحته وقت القابولة والاستمتاع وفي العمل
طرفي النهار ويرى ممن العمل اما القيل اذا استعمله نهارا أو النهار ان استعمله ليلا وان
اعتادوا أي السادة الخدمة من الارقاء نهارا مع طرفي النهار بطوله اتبع عاداتهم وعلى العبد
بذل الجهد وترك الكسل في الخدمة ٨٢ قال ع ش ولو فضل تيسر رقيقه لذاته على خسيته
كره في العبد وس في الاماء ٨٣ ولا يحل ضرب العبد الا بقدر الحاجة ومثل الضرب النقص
حيث اعتدله فيجوز بقدر الحاجة ولو خلى دوا به للرعي مع علمه أنها تذهب ولا تعود اليه
فينبغي أن لا يحرم ذلك وان لا يكون ذلك من باب تسبب السواحب المحرم لان هذا الضرورة
ومن ذلك أيضا مالو ملك حيوانا باصطياد وعلم أنه أولاد تضر رقيقه فالا وجب جواز
تخليته ليذهب لا ولاده ولا يكون من باب التسبب وفي الحديث ما يله (قوله لا يهلب)

من لبن دأته

قول واقفه واعناده المستحق واقفه والبارت
 واقفه واعناده المستحق واقفه والبارت
 واقفه واعناده المستحق واقفه والبارت

ما يضر ولدها لانه غذاؤه كولد الامة وانما يجب ما فضل عن رى ولدها وله أن يعدل به الى ابن غير أمته ان استرأه والافهواحق بلبن أمه ولا يجوز الحلب اذا كان يضر بالبهمة لقله علفها ولا ترك (٧٦) الحلب أيضا اذا كان يضرها فان لم يضرها كره للاضاعة ويسن أن لا يستقصى

الحالب في الحلب بل يدع في الضرع شيئا وأن يقص أنظفاره لتلايؤذ بها ويحرم جز الصوف من أصل الظهور ونحوه وكذا حلقه لما فيه من تعذيب الحيوان قاله الجويني ويجب على مالك التحل أن يقيه شيئا من العسل في الكوارة بقدر حاجته ان لم يكنه غيره والا فلا يجب عليه ذلك قال الرافعي وقد قيل يشوي له ساجدة ويلصقها بباب الكوارة قيا كل منها على مالك دود القز علفه بوزق ثوب أو تخليته لأكله لتلايهك بغير فائدة وبيع فيه ماله كالبهمة ويجوز تخفيفه بالشمس عند حصول فوه وان أهلكه لحصول فائدته ككذب الحيوان المأكول وخرج بماله روح مالاروح فيه اكتفاء ودا ولا يجب على المالك عمارتها فان ذلك تنمى للمال ولا يجب على الانسان ذلك ولا يكره تركها الا اذا أتى الى الخراب فيكرهه

المالك بابه قتل (قوله ما يضر ولدها) أي أو يضرها فيصير شرب لبن البهمة الا ما فضل عن ابنها أو يستغنى عنه حتى لو لم يكف الحبل لبن أمه وجب عليه أن يشتري لبنه أيضا لانه تنفعه واجبة عليه وكذا الطير اه برماوى (قوله ان استرأه) بالهمز أي كن مرثاة أي محمود العاقبة أو ان واقفه وألفه واعناده (قوله ولا يجوز الحلب) بسكون اللام وقته ما مصدر ويطلق الحلب يقتضي على اللبن المحلوب أيضا وليس مراد هنا كفاي المصباح (قوله ويحرم جز الصوف) أي تنفعه بخلاف جره بالقص (قوله الكوارة) بالضم والتخفيف وتثنية لفة والمراد هنا بيت التحل كالحلية ويجوز فيها كسر الكاف مع التخفيف وحذف الهاء كفاي المصباح (قوله قوله) بفتح النون أي ما ينال ويحصل منه وهو الحرير (قوله لحصول فائدته) وهي الحر لانه لا يحصل منه الا تخفيفه (قوله وخرج بماله روح الخ) لم يتقدم التقييد بذى الروح الآن يقال انه مقابل لمخوف أي ما تقدم فيماله روح وخرج به مالاروح فيه وقرئ أيضا قوله بماله روح أي القهوم على سبق لأن جميع ما سبق في ذى الروح فهو قهوم وان لم يصرح به (قوله ككتاة ودار) أي وزرع وغار فلا يجب سقيها ولا يرد على ذلك ان اضاعة المال حرام لأن محله اذا كان حيا فاعلادون ما اذا كان تركا كما هنا فالخاسل أن تنفق المال بالترك جائز ترك الانبجار بلا سقي والدار بلا عماره وبالقفل لا يجوز كرى درهم مثلا بلا غرض اه م د

• (فصل في النفقة) •

(قوله في النفقة) فيه أن الفصل معقود نفقة الزوجة خاصة والشارح جعله عاما (قوله وعليه أن يقدمها الخ) أي ان لم يصبر على الاضاعة كما ذكره في الصدقة وقد جمع بعضهم ما يجب للزوجة فقال

حقوق الى الزوجات سبع ترتبت • على الزوج فاحفظ عدها بيان
 طعام وأدم كسوة ثم مسكن • وآلة تطيف متاع لبينان
 ومن شأنها الاختدام في بيت أهلها • على زوجها فاحكم بخدمة انسان

وقوله في النظم لبينان المراد به البيت أي متاع البيت يعني فرش البيت الذي تجلس عليه أو تنام عليه وتتغطى به وشامل أيضا آلة الطبخ وآلة الاكل والشرب والأدم شامل للعمم (قوله ثم من تعول) معناه أن العيال والقرابة أحق من الاجانب (قوله وأورد على الحصر الخ) وأجيب بأن ذلك يشبه الملك ولأن لا يبرأ بالتسليم فلا يراد وبعبارة اح قد يقال لا يراد لان ما ذكر داخل في الملك لانه ملوك فليس سبق (قوله ومنها نصيب الفقراء) ومنها خادم الزوجة فتقتضى على الزوج وأجيب بأنهم من علق الكاح أي فهي داخله في الكاح (قوله وقبل الامكان) قضيتها بعد الامكان وقبل النفع لا تجب النفقة عليه والظاهر أنه ليس كذلك كما ذكره شيخنا (قوله على المالك) الاولى المزية لأجل أن يكون واردا على الحصر (قوله وقدم القسمين) المناسب أن يقول السبعين لأن الكلام في الاسباب وقال بهد هم قوله وقدم القسمين أي قدم مسيما واما نفقة القريب ونفقة المملوك وقوله ثم شرع في القسم الاول أي في مسيبه (قوله ونفقة الزوجة) لما أباح الله للزوج أن يضر المرأة ثلاث سراير ويطلقها

• (فصل في النفقة) •

والنفقة على قسمين نفقة تجب للانسان على نفسه اذا قدر عليها وعليه أن يقدمها على نفقة غيره لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك ثم بمن تعول ونفقة تجب على الانسان لغيره قال الشيخان وأسباب وجوبها ثلاثة التكاح والقرابة والمالك وأورد على الحصر في هذه الثلاثة صور منها الهدى والاضحية المذكوران فان تقدمها على الناذر والمهدى مع اتغال المالك فيهما للفقراء ومنها نصيب الفقراء بعد الحول وقبل الامكان تجب نفقته على المالك وقدم القسمين الأخيرين ثم شرع في القسم الاول بقوله (ونفقة الزوجة)

نفسه

ثلاثا جعل لها ثلاثة حقوق النفقة والمكسوة والاسكان وهو يتكفلها بالضعف عنها
فكان عليها ضعف ما عليها من الحقوق وهو السنة المتقدمة الثلاث ضربا والطلاق
الثلاث وحرام الزوجة حقيقة أو حكما فتدخل الزوجة والباقي الحامل فيجب لها ما يجب
للزوجة معاداة آلة التطيق والمراد بالنفقة جميع ما يجب لها لحكمه كالنفقة لخصوص
القوت (قوله الممكنة) سواء كانت مسلمة أو ذمية أو أمة ونحو جميعها غير الممكنة فلا نفقة
لها وعدم التمكن بأمر منها التثبوت وهو الامتناع من الوطء وغيره من الاستناعات حتى القبله
وإذا نشزت بعض النهار سقط جميع نفقة ذلك اليوم وكذا إذا نشزت بعض الليل سقط نفقة
اليوم الذي بعده لأن الليل سابق النهار وإذا نشزت أثناء فصل سقطت مكسوة أو واجب من أوله
وان عادت الطاعة لأنه بمنزلة يوم القسوز ولو جعل مقوطها بالتشوز ودفعها لها رجع عليها
إن كان عن يمينه ذلك ومنها الصغر بخلاف الكبر إذا كان زوجها صغيرا فلها النفقة
ومنها العبادات فإذا أسوت بجمع أو عمره بغير إرادته وهي في البيت فلها النفقة ما لم يخرج لانه
قادروا على تحملها أو بانه فان لم يضر معها فلا نفقة لها وصكنا إذا صامت تطوعا بغير إرادته
وامتنعت من الاطعام فليس لها النفقة وحمل مقوط النفقة بالتشوز إذا لم يستمتع بها معه أه مد
وقوله ما لم يخرج أي فان خرجت سقطت نفقتها والمقسط لها من العبادات أه (قوله واجبة)
أي وجوب ما موسا قوطا لئنه وجب عليه الدفع فان تزل مع القدرة عليه أثم ولا يجس ولا يلزم
وليس لها مطالبة بنفقة مستقبله وان أراد مفرأ على العمد عند شينا ولو وقع التمكن في أثناء
اليوم أو الليلة وجب لها بقسطه من الباقي بخلاف ما لو نشزت وعادت لم يجب لها شيء من نفقة
اليوم أو الليلة فان كانت قبضتها فلا استدادهما قبل على الحلال (قوله بالتكفين التام)
خرج بالتام ما لو مكنته ليلا فقط مثلا أو في دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها م ر أو كانت مسلمة
ليلا لأنها راء والحاصل أنه يخرج بقوله بالتكفين التام التكفين غير التام كما إذا كانت صغيرة
لاتطبق الوطء ولو وقع بالمقدمات وما إذا كانت أمة مسلمة نهارا ليلا وبالعكس أو في نوع
من القمع دون آخر أو صككت معتقة من شبهة (قوله وعلى المولودة) المراد به الزوج
وان لم يكن له ولد فالمعنى وعلى من يولده (قوله بأمانة الله) أي جعلهن الله تحت أيديكم
كأمانة وقوله بكلمة الله وهي السكاح والتزويج (قوله ما ملكت أمتا) أي ما ملكت الاستماع به
وهو البضع وتوايه (قوله من الاجرة) أي النفقة وأطلق عليها أجرة لأن الزوجة كالمكرمة
للزوج وهو كالمكرى لها من حيث أنه يتبعها (قوله ولو حصل التكفين) أي ابتداء من
خير سبق تشوز فان سبق تشوز ثم أطاعت في أثناء النهار فلا يجب بالقسط لتعتبها وتقليطا
عليها (قوله فالتأهر وجوبها بالقسط) وبحسب الليل وهذا في اليوم الأول وأما لو نشزت
في يوم بعد ذلك ثم أطاعت فيه لم يجب قسطه كإسباقي ل أي بل يستقر مقوط نفقة اليوم
بقامه ولو كان التشوز في غلظته من مال يستمتع بها فان حصل الاستمتاع ولو كانت مصرة على
القسوز وجبت لها نفقة اليوم بقامه كما صدق م ر في شرحه وقرره شيخنا العثماني
والعزيمي وخالف حل وقال لا يجب لها الاقدوز من الاستمتاع فقط وذكره م ر آخر واعتمده
ع ش فليراجع وليتذكر (قوله أوجهها الثاني) فيه أن النفقة دائرية مع التمكن ويوجد

الممكنة من نفسها واجبة) بالتكفين
التام لقوله تعالى وعلى المولودة رزقهن
وكسوتهن بالمعروف وخبر اتقوا
الله في النساء فانكم أخف قوهن
بأمانة الله واستعملن فروجهن بكلمة الله
ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن
بالمعروف ورواه مسلم ولا تهاسلت ماملت
عليها فيجب ما يقابل من الاجرة لها
والمراد بالوجوب استحقاقها يوما بيوم
كما هو جوابه ولو حصل التكفين في أثناء
اليوم فالتأهر وجوبها بالقسط وهل
التكفين يجب أو شرط فيه وجهان
أوجهها الثاني

وعندما هذا شأن السبب لا الشرط لانه لا يلزم من وجوده الوجود فالتناسب بينهما لا شرطا
 (قوله فلا تجب بالعقد) مفرع على قوله واجبة بالتكليف كما قرره شيخنا (قوله ولا نهى بجهولة)
 لانه لا يدري هل هو في كل يوم معسرا وموسرا ومتوسطا (قوله بعد فقير) المعتمد ثلاث
 - ثلث لانه عقد عليها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع (قوله ولو كان) أي الاتفاق
 (قوله لساقه) أي الاتفاق وقوله ولو وقع أي ساقه اليها (قوله وهي عاقلة بالغة) ولو سفيهة
 ولو قال كشرح المنهج وهي مكلفة لكان أخصر (قوله كتب الحاكم) أي وجوباً برماوى
 (قوله فيجب) بالنسب والرفع عرض على م ر فان منع عذر عن الجى لم يضر القاضي
 عليه شيئا لعدم تنصيره اه برماوى (قوله فرضها القاضي) هذا ما قاله الشارح تعالى المنهج
 والمحتاج واعتقده م ر والذي اعتمدته شيخنا على الشبهة الباقية أنه لا يحتاج الى الرفع لما تم
 بل تجب فقتهما من حين وصول الخبر اليه ومضى زمن امكان القيدوم عليه وهما امة الحل في شرح
 المنهج ولم تعرض البغوى وغيره لرفع الى الحاكم وكيفية بل قالوا تجب الثقة من حين يسر
 الخبر اليه ويحضى امكان زمن القيدوم عليها حكماء في الرضا تبعا لشرح (قوله ومراعاة)
 بعد الحكم بطاعتها وهذا بخلاف ما اوردت ثم أسلت تعود فقتهما وان كان الزوج قاتبا
 ولا يحتاج الى حكم الحاكم واعلامه به لان ثقة المرنطة سقطت بردها فان عادت الى الاسلام
 ارتفع السقط بخلاف الناشئة فان فقتهما سقطت لخروجها من يد الزوج وطاعته فلا تعود
 الا اذا عادت الى قبضته ولا يحصل ذلك في غيبته الا بمأثرة (فرع) ان الفتى زوجة غائب من
 القاضي أن يفرض لها فرضا اشترط ثبوت النكاح واقامتها في مسكنه وحلقها على استحقاق
 الثقة وانما لم يقبض منه ثقة مستقبلة لحيث لا يفرض لها عليه ثقة معسر حيث لم يثبت أنه
 غيره ويظهر أن عمل ذلك اذا كان له مال حاضر باليد يرد الا خدمته والا فلا فائدة لفرض
 الا أن له فائدة هي منع المخالف من الحكم بسقوطها بخلاف الرمان وأينما يقتضيه طر ومال
 فتأخذ منه من غير احتياج الى رفع الحاكم ورجحه الاذرى ١٠٠ م ر وقوله ومراعاة الذي
 يؤخذ من حل أنه انما يقال فيها معسر وبعبارة حل المعسر بمشابه المراهق في الذكرا لانه
 يقال مسمى مراهق وصبي معسر ولا يقال هي مراهقة اه بمرورته ومثله في شرح م ر
 والظاهر أن المراهقة ليست قيدا بل المدار على محلة الوطء كما قرره شيخنا وأما التي لا تحصل
 الوطء فلا ثقة لها قال في المنهج وشرحه قيب المؤن ولو على صغير لا يمكنه وطء ولا صغيرة لا وطءا
 بالتكليف لا بالعقد وانما قيب للصغيرة لتعذر الوطء لعنف فيها الناشئة بخلاف الصغير
 اذا المانع من جهته اه وقوله ولو على صغير الغاية الرد وانظر هل الوجوب على الصغير والولى
 متحمل منه نظرا لما قالوه في القطرة والوجوب على الولي ابتداء حر ذلك (قوله ولو اختلف
 الزوجان في التكليف الخ) خرج بذلك ما اختلف في الاتفاق والشوز فانها المصدقة فان ادعى
 دفع الثقة والكسوة وأكرت صدق بينهما وكذا اذا ادعى الشوز بعد اتفاقهما على
 التكليف فانها المصدقة أيضا رى ايج (قوله صدق بينهما) فلوردة عليها العين فحقت
 استحققت الثقة لان العين المردودة كليئة (قوله ثم ان كان الزوج) بيان لقوله مستقرة
 فتقدير الشارح ثم غير مستقيم لانه يقتضى التقارب فكان الاولى أن يقول بدل قوله ثم بيان ذلك

فلا تجب بالعقد لانه يجب المهر وهو
 لا يوجب موضعين مختلفين ولانها
 بجهولة والعقد لا يوجب مالا بجهولا
 ولانه على اقله عليه وسلم تزوج عاتقة
 ورضي الله تعالى عنها وهي بنت ست سنين
 ودخل بها بعد سنين ولم ينقل أنه أنفق
 عليها قبل الدخول ولو كان خالها
 لساقه اليها ولو وقع ثقل فان لم تعرض
 عليه زوجته منع من كونه عن طلبها
 ولم تمنع فلا ثقة لها لعدم التكليف وان
 عرضت عليه وهي عاقلة بالغة مع
 حضوره في بلدها كان يثبت اليه
 فقتهما في سلة تسمى اليك فاختار أن
 آتيك حيث شئت أو تأتي الى وحيث
 فقتهما من حين يزوج الخبر لانه حيث
 معسر فان غاب عن بلده قبل عرسها
 عليه ودفعت الامر الى الحاكم ببلد الزوج
 التسليم كتب الحاكم الحاكم لم يفعل
 ببلده بل مال فيصير أو يوكل فان لم يفعل
 شيئا من الامرين ومضى زمن امكان
 وصوله فرضها القاضي في مال من حين
 امكان وصوله والعبدة في زوجة بجنوة
 ومراعاة عرض وليها على أزواجهما
 لان الولي هو المخاطب بذلك ولو اختلف
 الزوجان في التكليف فقالت مكنت في
 وقت كذا فانكروا لا يثبت صدق بينهما
 لان الاصل عدمه (وهي) أي ثقة
 الزوجية (مقدرة) على الزوج بحسب
 نكاحهم (ان كان الزوج)

أن يقال إن كان الزوج وجب له أن يهرس من به التفصيل متأخرة عن مرتبة الاجمال معص الايمان
 بنم (قوله مراً) أما الرقيق فمهره وجبت له وهو خارج من قوله مراً إلا أن يقال هو كقوله لمعسر
 فآقره شيئاً (قوله من الحب) ليس يقيد (قوله من غالب الخ) أي ما يستعمله أهل
 ذلك المثل غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالباً لئلا يكتفى بالزوج ومن ثم لم يقيد بكونه لا تقاسم مع
 أنه لا بد من ذلك حل (قوله أي غالب قوت بلدها) أي بما يقتاتونه أكثر أيام السنة
 قل (قوله بالتعبير بالبلد) أي الذي يفسره الشارح كلام المصنف بقوله أحد غالب قوت
 بلدها وإنما يفسره بمذكره وجعله جراً على القالب ولم يفسر كلامه بقوله أي غالب قوت مكنها
 فيشمل القرية والبلدية لأن التعبير بالبلد هو الواقع في كلام الأصحاب اه شيئاً (قوله
 كزيت) بداهة خبر أجود الترمذي وغيرهما كلنا كم وصح على شرطهما كوا الزيت
 وأقنوا به فانه من شجرة مباركة وفي لفظ فانه طيب مبارك شرح المنهاج لابن حجر (قوله
 شرج) هو دهن السمسم وهو فتح الثيق ولا يجوز كسرها اه مصباح (قوله من أوسط
 ما تعلمون أهليكم) أي والزوج من أهل أهلي المرأة بالأهل واعتراض بأن قوله من
 من أوسط الخ مفروض في الكفاية وليس فيها زيت ولا لبن ولا يكتفى فيها بالخبز وأوجب بأن
 هذا مذهب صحابي لا مذهبي كما قرره شيئاً وقوله بأن هذا أي الكثير بالخبز وزيت أو السمسم
 وقوله مذهب صحابي أي ابن عباس وابن عمر (قوله الخبز والزيت) بالخبز بدل من أوسط
 أو طيف بيان عليه وهذا دليل لقوله الطعام لا ينساغ إلا بالآدم والافهنة لا ينفروضة
 في كنفار ما لم ينزلهما في الزوجة واختلاف التفسير باختلاف البلاد والاما كن فالتفسيران
 بحسب حال الناس (قوله ويختلف قدر الآدم) الأولى حذف قوله قدر ومن ثم لم يذكره
 لأن الكلام في أصل الآدم وأما تقديره فبأن في قوله ويقدر الآدم الخ (قوله وقد قلب
 القاكهة) ليست هذه من الآدم ويستفاد منها أن الواجب لا يتقبل بالكل والآدم بل
 كل ما جرت به العادة يجب سقي فهو فهو وفطرته وكعك وسك في أوقاتها وسبأ في قل قال
 شيئاً وهل تكون بدلاً عن الآدم أو زائفة عليه ينبع العرف في ذلك والوجه كما بحثه الأذري
 وجوب سراج لها أولى الليل في محل جرت العادة باستعماله فيها ولها الباهة أي السراج بغيره
 (قوله قجب) أي القاكهة والمعنون في قدرها ما هو اللائق بأمانه والمجبة أنها أن أعنته عن
 الآدم بأن كل ما يأتي عادة الآدم به لا يجب به آدم آخر والأوجب (قبيه) ينبغي أن
 يجب ما يطلبه المرأة عند ما يسبي بالوح من نحو ما يسبي بالوجه إذا اعتيد ذلك بأنه حيث
 وجبت القاكهة والقهوة ونحو ما يطلب عند الوحم يكون على وجه التقليد فلو قوة استقرارها
 ولها المطالبة به ولو اعتادت نحو الأفيون بحيث تفتش بتركه محذوراً من تلف قدره ونحوه
 لم يلزم الزوج لأن هذا من باب التداوي اه مرسوم (قوله فيقرضه) أي ما يحتاج إليه
 المذ (قوله ويوسطه فيهما) نسخة بينهما أي بين المعسر والموسر وهي الصواب (قوله
 ويجب لها عليه لم) عطفه على الآدم فيبدأ أنه ليس منه وقد يطلق اسم الآدم عليه ويلزمه
 ما يحتاج إليه من نحو ماء وحطب وما يطبخ به من نحو قزح برماوي (قوله الكسوة)
 بكسر الكاف وضعها (قوله لفصل الشتاء) غلب فصل الشتاء على فصل الربيع وفصل الصيف

حرراً (موسراً فدان) عليه لزوجه
 ولو أمته وكأبيه من الحب (من غالب
 قوتها) أي غالب قوت بلدها من حنطة
 أو شعير أو غمراً وغيرها حتى يجب الاقط
 في حق أهل البوادي والقرى الذين
 يعتادونه لأنه من المعاشرة بالمعروف
 الأمور بها وقياساً على القطرة
 والكفاية فالتعبير بالبلد جرى على
 القالب (ويجب لها) مع ذلك (من
 الآدم) ما جرت به العادة من آدم
 غالب البلد كزيت وشرج ومن
 وزيد وغرور ونحو لقوله تعالى وتعاشرهن
 بالمعروف وليس من المعاشرة تكليفها
 المبر على الخبز وحده إذا الطعام غالباً
 لا ينساغ إلا بالآدم وقال ابن عباس
 في قوله تعالى من أوسط ما تعلمون
 أهليكم الخبز والزيت وقال ابن عمر
 الخبز والسمن ويختلف قدر الآدم
 بالفصول الأربعة فيجب لها في كل
 فصل ما يعتاده الناس من الآدم قال
 الشيخان وقد قلب الناصكة
 في أوقاتها قجب ويقدر الآدم عند
 تنازع الزوجين فيه فاض باجتهاده
 إذا لا يوقف فيه من جهة الشرع
 ويقاوت في قدره بين موسر وغيره
 فينظر في جنس الآدم وما يحتاج إليه
 المذ فيقرضه على المعسر ويضاعفه
 للموسر ويوسطه فيهما المتوسط ويجب
 لها عليه لحم يلقى يساراً متوسطه
 وأعاره كعادة البلد ولو كانت عاداتها
 تأكل الخبز وحده وجب لها الآدم
 ولا تظر لعاداتها إلا ما حقه (و) يجب لها
 عليه من (الكسوة) لفصل الشتاء
 والصيف ما جرت به العادة لقوله تعالى

تزوج عاتكة شهيرة الباهية
 ما كان من شأنها

على فصل الخريف والا فالكسوة يجب كل ستة أشهر لا فصل الشتاء وحده ولا فصل الصيف
الحقيقيين اه شيننا (قوله وعلى المولود) وهو الزوج (قوله ولابد أن تكون
الكسوة تكفيها) لأنه التقع بجميع منها فوجب كفايته ولا يجب بلادونه وان كانت عادتهم
قل على الجلال قال ابن حجر ويظهر أنه لا عبرة باعتدال أهل بلادها كتابا لرحل وأنها
لو طلبت تطويل ذلك لافراغا أجبت اليه وان لم يمتد أهل بلادها فليس من زيادة السفر
ويختلف عددها باختلاف عمل الزوجة براد وحرا ومن ثم لو اعتادوا أو بالثوم وجب كما يروى به
بعضهم اه واعتبرت الكفاية في الكسوة دون النفقة لأنها في الكسوة محقة لرؤية اختلافها
في النفقة شرح الخمير (قوله ولا فرق بين البدوية) ان حكايا راجعا لقوله ولا يختلف عدد
الكسوة الخ كان ضيفا لأن المعتد للفرق بينهما في عدد الكسوة لأن البدوية لها كسوة
والخضرية لها كسوة وان كان راجعا لقوله لابد أن تكفيها كل مصيها والضابط أن عدد
الكسوة في كل مكان لا يختلف باليسار والاعصار فيجب في كل مكان ما جرت به العادة عندهم
ولا يختلف عددها باليسار وغيره لكن يؤخران في البدوية والردامة واعلم أنه يجب لها القهوه
والخمران وفطيرة العيد وكعت العيد ومكة وطعم الاضحية وجوب العشر والكسوة في أربع
أوبوماتها عند اللوم وأما الاقويون فلا يجب وحسبك ذلك الحلبه بالعمل عقب التقاس
لا يجب وكذا الطعام من يأتي اليها من القسافي التقاس لا يجب على الزوج (قوله ويجب لها
عليه في كل ستة أشهر الخ) أي وان لم يزل الأولى برماوى قال المصنف والظاهر أن هذا التقدير
في غالب البلاد التي بقي فيها الكسوة هذه المدة فان كانوا في بلاد لا بقي فيها الكسوة هذا المدة
فقط الحرارة أو لردا قسايها اجتهدت عادتهم وكذا ان كانوا يعتادون ليس ما بقي ستة كالا كسوة
الوثيقة فالأشبه باعتبار عادتهم وفيهم من اعتبار العادة أنهم لو اعتادوا التعبد كل ستة أشهر
ملا فذفع لها من ذلك ما جرت به عادتهم فليس في تلك المدة وجوب تعبد على العادة لأنها
ملكتهما أخذت من تلك المدة دون ما بعد ذلك لوعده عليا في أشاء أحدهما فالواجب القسط
كأذكره في خبر من النفقة وانظر ما المراد بالقسط هنا فان من الكسوة القسوس مثلا فمعنى
القسط فيه كل هو خلق يكتفي ما بقي أو خمسة ما بقي من ثمنه اه سم ملصقا والظاهر أنه يتل
القيمة فإذا كانت قيمة الكسوة الكاملة من الرات ستة ومكنت في انما المدة وجب لها ثمن
الستة اه عثم على مر (قوله قصص) وفي تعبيره بقصص اشعار بوجوب الخياطة على
الزوج سم وذي وعجالة قل وفيه ما يحتاج اليه من خياطة وخياط وان لم يخطه كان
الطن وهو مولود فلهما خياط لم يخطها قبله ويكتفي بلبوس لم تذهب قوته وأولى منه الجدي
قل والعبرة في التعديا مثلا لهما لو استقلت الى بلادا غيرها اه (قوله وسراويل) قال
المرادى وجب بعضهم الى أن سراويل جمع سروا والواحدة سروا أطلق على المفرد وربما أن سروا
لم يجمع وأما قوله عليه من الثوم سروا والواحدة سروا فليس من ثمنه ذكر الاخص أنه جمع من
العرب وقال ابو حاتم العرب يقولون سروا والواحدة سروا فلهذا القول ان سروا الة في سراويل
لأنه معناه أن الثقل لم يثبت لاسما في الاجناس وانما ثبت في الاعلام اه من حاشية شيخنا المولى
على الكندي (قوله ومكعب) أي داس ويلقبه القتياب اذا جرت عادتها به شرح الروض

وعلى المولود من ثمنه وكسوته
بالعرف والمأوى التي تسمى أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في حديث
وحدثت عليكم أن تحسنوا البين في
كسوتهم وطعامهم ولا بد أن تكون
الكسوة طيبا لا جاع على أه
لا يكتفي ما يخلق طيبا لاسم ويختلف
كفايته بطولها وقصرها وسمها ووزنها
وباختلاف البلاد في الحر والبرد
ولا يختلف عدد الكسوة باختلاف
بشار الزوج واعتباره ولكن يؤخران
في الجود والردامة ولا فرق بين البدوية
والخضرية ويجب لها عليه في كل ستة
أشهر قصص وسراويل ونحو ذلك

حسب ريب العظم أي ريب الثوب الذي يخطى
بجودة أو لا جودة للثوب

وزيد الزوج زوجته على ذلك في الشاغبة محشوة وتظنا أو فروق تصبب العادة لرفع البرد ويجب لها أيضا توابيع ذلك من كوفية للرأس
ونكة لباس وزر قميض والحية ونحوها وجنس الكسوة من قطن لانه لباس (٨١) أهل الدين وما زاد عليه تركه ورعونة فان برت عادة

البلابل للزوج بكن أو حرير وجب مع وجوب التفاوت في مراتب ذلك الجنس بين الموسر وغيره علا بالمادة ويجب لها عليه ما تصد عليه كربة أو لبند في الشتاء أو حصير في الصيف وهذا لزوجة المعسر أما زوجة الموسر فيجب لها ان تلح في الصيف وطنفسه في الشتاء وهي بساط صغير خمر له وبرة كبيرة ويجب لها عليه فراش للنوم غير ما تفرش منها العادة الغالبة ويجب لها عليه مخدة وطاق أو كساء في الشتاء بلديار دو ملقطة بدل اللعاف أو الكساء في الصيف (وان كان الزوج معسرا) واحد من غالب قوت محلها كأمتر (و) يجب لها مع ذلك ما يأتى به المعسر من يكسوه (قدرا وجفا على ما ترياته (وان كان الزوج حرا (متوسطا) بين اليسار والاعسار (قد ونصف) أي ونصف مد من غالب قوت محلها كأمتر (و) يجب لها عليه مع ذلك (من الأدم) قدرا وجفا على ما ترياته (و) من (الكسوة الوسط) في كل منهما على ما ترياته واحصوا الأصل التفاوت بقوله تعالى لنفق ذو سعة من سعته واعتبر الأصحاب النفقة بالكفاية بجامع أن كلامهما مال يجب بالشرع ويستقر في النفقة وأكثر ما وجب في الكفاية لكل مسكين مدان وذلك في كفارة الأذى في الحج وأقل ما وجب له مد في كفارة الظهار فأوجبوا على الموسر الأكثر وهو مدان لانه قدر الموسر وعلى المعسر الأقل وهو مد لان المد الواحد يكفي به الزهد

وهو بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين أو بكسر الميم ويكون الكاف وفتح العين ولو حرت عادة نفسه أهل القرى أن لا يلبس شيئا في أرجلهم في البيوت ليجب لأرجلهم شيء برماوى (قوله وزيد الزوج زوجته) ذكرهما إيضاح والافعال كلام فيهما (قوله في الشتاء) يعني وقت البرد ولو في غير الشتاء حج قال عمن يؤخذ عنه أنه لو برت عادة بلد ما بتوسعة كم ثيابهم الى حد تظهر معه العورة أعطيت منه ما يستر العورة مع مقاربتهم لبرت به عاداتهم (قوله كوفية) أي عرقية هذا عند الحضرة وعند غيرهم عصابة أي فانها أي العرقية تابعة للطروش اه شيئا (قوله من قطن) وهو أفضل من الصوف لانه لا يعلل به الشارح لكن رأيت في بعض الأيام ما يدل على فضيلة الصوف فليتر (قوله دعونة) هي الحماقة (قوله فان برت عادة البلد الخ) أي تحمل القطن ما لم يجز العادة بخلافه اه شيئا (قوله كربة) وهي بساط صغير وقيل شيء مضرب صغير وهي بكسر الراء وتشديد الياء شرح المنهج وهي المتوسط والبلد للتفسير فالوالتنويح لا للتخير وأراد بالمعسر ما عدا الموسر فيشمل المتوسط لعدم ذكره (قوله أو حصير) الحصير معروف ولا يقال حصيرة بالهاء وهو فعل بمعنى مقبول قاله التوروي في تحريره (قوله نطع) كالبند وهو يفتح التون ويكسر هاء مع اسكان الطاء وفتحها شرح المنهج (قوله وطنفسه) بكسر الطاء والفاء وفتحهما ويضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء شرح المنهج (قوله وبرة) بفتح الباء وهي للبعير كالصوف للفم وكذا الأرنب وما أشبهه (قوله ما تفرش منها) بضم الراء كما في المختار عمن (قوله مخدة) بكسر الميم مهمت بذلك لانه يوضع عليها الخد ولا يجب أكثر من واحدة وان كانت العدة بارية بأكثر منها ويجوز مثله في اللعاف وغيره اه برماوى (قوله وملقطة) بكسر الميم من الالتصاف أي ملابة التي تلصق بها المرأة والعنق كل ثوب يغطي به والجمع ملقطة مثل كتاب وكتب اه مصباح فظهر الفرق بين الملقة واللصاف وذلك لان الملازمة ثوب ذو لفتين أي لفتين فيصاغ احدهما بالآخرى وأما اللصاف فنوب واحد (قوله على ما ترياته) يقتضى أنه متر التفاوت في قدر المدين الموسر والمعسر والمتوسط وأنه من اختلاف جنسه باعتبار اليسار وضديه ولم يترشئ من هاتين منزلة التفاوت في قدره في فرض القاضى عند التنازع وقد ذكر التفاوت في القدر بين المعسر وغيره مد وأما الاختلاف في الجنس باعتبار المعسر وضديه فلم يترشئ له مد وظاهره أنه لا تفاوت بينهم في الجنس وظاهر الشارح أنه متر ذلك أيضا في الكسوة مع أنه متر أنه لا يختلف عدد الكسوة أي قدرها باختلاف يسار الزوج واعساره ولا يكتفى ما يؤثران في الجودة والرداءة حيث قد الجنس واحد فيهما وانما تختلف صفته والقدر فيهما غير مختلف وما قرره في هذا يجري في قوله في المتوسط قدرا وجفا على ما ترياته (قوله واحصوا) تبرأ منه لان الآية ليست واضحة فبذلك اذا مقتضاها أن لا نفقة على المعسر اذا سعة تأمل (قوله واعتبر الأصحاب) أي قاسوا النفقة على الكفاية (قوله في كفارة الأذى) أي ككالحق وجهت بذلك قوله تعالى أوبه أذى من رأسه اه برماوى (قوله الزهد) أي قليل الأكل عمن (قوله ويقتنع) في نسخة ويقتنع وهي الأولى لان الرقيب لا يقتنع بما ذكر (قوله وعلى المتوسط ما بينهما) وهو نصف ما على هذا ونصف ما على هذا

ويقتنع به الرقيب وعلى المتوسط ما بينهما ٢١٠ ح لانه لو أزم المدين لضربه ولو اكتفى منه بمداخره فافترسه مد ونصفا

والمعسر هنا مسكين الزكاة لصكته
 قد بره على الكسب لا تخرجه عن
 الاعسار في النفقة وان كانت تخرجه
 عن استحقاقهم المساكين في الزكاة
 ومن فوق المسكين ان كان لو كان
 انفاق مدين يرجع مسكينا فتوسط
 وان لم يرجع مسكينا فموسر ويختلف
 ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال
 وكثرتهم اما من فيه رزق ولو مكاتب
 ومعضاران كثر ماله فمعسر لضعف
 ملك المكاتب وتقص حال المبهض
 وعدم ملك غيره مما ولو اختلفت قوت
 البلد ولا غالب فيه او اختلفت الغالب
 وجب لائق بالزوج لا بها فتوكلن يا كل
 فوق اللاتق به تكلفا لم يكلف ذلك
 او دونه بخلا او زهدا وجب اللاتق به
 ويعتبر اليسار وغيره من قوت واعسار
 بطولوع القمر في كل يوم اعتبارا بوقت
 الوجوب حتى لو ايسر بعده او اعسر
 لم يتغير حكم نفقة ذلك اليوم هذا
 اذا كانت ممكنة حين طلوع القمر
 اما الممكنة بعده فيعتبر الحال عقب
 تمكينها وعليه عليها الطعام جاسليا
 وعليه مؤنة طبعه وجعنه وخبره يذل
 مال او يتولى ذلك بنفسه او غيره فان
 غلب غير الحب كتم ولحم واقط فهو
 الواجب ليس غير لكن عليه مؤنة اللحم
 وما يطبخ به كما قاله الرافعي ولو طلب
 احدهما بدل الحب خبرا او قيمته لم يجبر
 المستع منهما لانه غير الواجب فان
 اعتاضت عما وجب لها نقدا او غيره
 من العسروض جازا لا خبرا او دقيقا
 ونحوهما من الجنس فلا يجوز لما فيه
 من الربا

أي نصف ما على الموسر ونصف ما على المعسر وذلك متوقف زى (قوله والمعسر هنا مسكين
 الزكاة) أي بالنسبة الى المال وهو من له مال يقع موقعه من كفايته لوزع على بقية المعسر
 الغالب ولا يصح كفه او يكفيه وفضل أقل من متوقف اما بالنسبة للكسب فالذي
 يكتب قدر كفايته كل يوم معسر هنا لا في الزكاة فالمعسر هنا هو الذي عنده ما يكفيه بقية
 العمر الغالب فقط او دونه فان زاد على العمر الغالب فان كان مدين فاقبل فتوسطا واكثر فموسر
 كذا بخط بعض تلامذة قول وعبارة البرماوى على المنهج بمعنى أنه يتظر فيما عنده من المال
 ويوزع على مؤنة عمومه في كل يوم من بقية عمره الغالب فان لم يفضل منه شيء او فضل دون متد
 ونصف فموسر او متوقف ولم يبلغ مدين فتوسط او بلغهما فمستكثر فموسر ويعتبر القاضل
 عن كسبه كل يوم على مؤنة عمومه فيه كذلك وقوله عمره الغالب أي ان لم يستوفه والافسحة
 كافي من ولو ادعت يسار زوجها فانكر صدق بيعة ان لم يمهله مال والا فلا فان ادعى
 نفقة فبغير تفصيل الودعة اه سم (قوله لك قدرته الخ) أي فالمراد بالمسكين أحد قسميه
 وهو الذي لا يملك من المال ما يخرجه عن المسكنة (قوله لا تخرجه عن الاعسار) ظاهره
 وان كان يكتب قدر كفايته كل يوم (قوله ومن فوق المسكين الخ) وهذا ضابط للضعفين
 وهو أسهل وهو أن من زاد دخله على خرجه فموسر ومن استوى دخله وخرجه فتوسط ومن زاد
 خرجه على دخله فمعسر اه خضر (قوله ولو اختلفت قوت البلد) محترز قوله من غالب قوتها
 (قوله وجب لائق بالزوج) قديتهم منه ان الغالب لا يعتبر فيه الباقية وليس في محله
 لان المراد بغالب قوت المثل ما يستعمله أهل ذلك المثل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك غالبا
 لياقته بالزوج اه شوبري (قوله وعليه عليها) ليس المراد بالتعليك أن يقول ملكتك
 بل المدار على الدفع والتبصر ويكتفى الوضع بين يديها وعبارة المنهج وعليه دفع حب الخ قال
 الزيايدي أي فالواجب الدفع ويكتفى الوضع بين يديها قياسا على الخلع وأما لا يجب والقبول
 فليس بشرط لان هذا رفاها مما وجب في نكته اه (قوله وعليه مؤنة طبعه وجعنه وخبره)
 وان اعتادت بانفسها المعسجة ليجب لها حتى لو باعتها أو أكلته بما استحققت مؤنة ذلك على المعتمد
 وفارق ذلك نظيره في الكفارة حيث وجب دفع الحب فقط فيها دون مؤنة الطعن والخبز
 بأن الزوجة في حبسه اه شرح المنهج وقوله وفارق ذلك الخ غرضه بذلك الرد على القول
 الضعيف القائل بأن هذه لا تجب على الزوج قياسا على الكفارة (فرع) وقع السؤال
 في المدرس هل على الرجل اعلام زوجته بأنها لا يجب عليها خدمته مما جرت به العادة من الطبخ
 والكس ونحوهما مما جرت به عاداتهن أم لا وأجبت عنه بأن الظاهر الاول لانها اذا لم تعلم بطعم
 وجوب ذلك ظنت أنه واجب عليها وانما لا تستحق نفقة ولا كسوة ان لم تنقله فصارت كلها
 مكروهة على الفعل ومع ذلك لو فعلته ولم يعلمها فيستدل أنه لا يجب لها أجره على الفعل لتقصيرها
 بعدم البحث والسؤال عن ذلك عثم على مر (قوله فان غلب غير الحب) محترز قوله
 وعليه عليها الطعام جاسليا (قوله مؤنة اللحم) كاللحطب والماء والخ (قوله وما يطبخ به)
 أي معه كقلفاس وبامية وغير ذلك (قوله فان اعتاضت عما وجب لها) أي يوم الاعتياض
 أما الاعتياض عن النفقة الماضية فيجوز من الزوج وغيره بناء على جواز بيع الدين بغيره من هر

عليه وهو المعتمد على حج ع ش على م ر والحاصل أن الاعتراض بالنظر للنفقة الماضية
يجوز من الزوج ومن غيره وبالنظر للمستقبل لا يجوز من الزوج ولأن غيره وأما بالنظر للعاقبة
فيجوز بالنظر للزوج لا لغيره كما قاله الباكي والاعتراض بصيغة بشرط القبض في المجلس خروجاً
من بيع الدين بالدين لأنه هنا بيع دين لمن هو عليه وما يقع في الوثائق من تقرير مقدار معين
عليه كل يوم فباطل إلا في اليوم الأول فقط وكذا في الكسوة إلا في الفصل الأول ما لم يحكم بما لم
يرى ذلك فإن حكمه ارتفع الخلاف (فرع) من النفقة ماء الشرب لأنه من الطعام
فهو عليك وهو مقدّر بالكفاية وجنسه من مالح أو عذب ما يليق به عادة أمثله قال (قوله
ولو أكلت) أي قدر الكفاية لا مطلقاً والأوجبت بالتساوت كما رجحه الزركشي وقطع به
ابن العباد والمراد بقوله ولو أكلت مع الزوج أي وهي ريشة أو أذن وليها وعبارة المنهج
ونقط فقهاً بأنها كلها عندهم كالعادة وهي ريشة أو أذن وليها أي في الحرة وصيدها
في الامة اهـ ولو أنفقته قبل قبضها فلا تسقط وتضمن ما أنفقته ولو سقيته أمالاً أنفقته
بعد قبضه ولو من غير الجنس فلا رجوع لها بشئ وتسقط فقهاً اهـ ع ش على م ر قال حل
وهل مثل النفقة الكسوة فإذا ألبسها ثوباً ولم يملكها ما تشري به كسوتاً ويصلح للكسوة
هل تسقط كالتفقة أولاً قال شيخنا نعم اهـ وقوله كالعادة أي أكلاً كالعادة بأن تناول
كفايتها عادة فإن أكلت معدون الكفاية طالت بالتفاوت بين ما أكلته وكفايتها في أكلها
المستاد ويعرف ذلك بعد انتهائها في كل بقية الأيام ويؤيده أن هذه مستتامة وجوب إعطائها
النفقة وبطل بين ما أكلته وواجبها الشرعي وأيد بأن الكفاية المعتادة انما تعتبر إذا أكلها
وحشتم نأكلها فالواجب الشرعي باق وقد استوفت بعضه فتستوفي الباقي حل وقوله أذن
وليها أي صريحاً بالنظر ولا يكتفى عليه أو يؤيده وإنما اكتفى بانه مع أن قبض غير المكفأة لغو
لأن الزوج يأنه بصير كالوكيل عن الولي في الاتفاق عليها ولا يضمن كون المصلحة في أكلها معه
والإبصار الآن والمراد بالولي هنا الولي المألوف هل يقطع الآن بموته أولاً حرر قل على
الجلال (قوله لجران العادة الخ) عبارة شرح المنهج لا كفاية الزوجات به في الأصناف
وجريان الناس عليه فيها اهـ أي الذين من جلتهم المجهدون لأن الإجماع لا يكون إلا منهم
بخلاف غيرهم فقط لا يعتبرون أقدمه شيئاً (قوله وبعده) أي بعد اتقي وقوله بنفقة بعده
أي بعد الأكل مع الزوج (قوله فلا تسقط فقهاً) أي ولا مطالبة له أن كان ريشداً ولم يقصد
أنه عن النفقة والإيمان كمن سقيها أو كان ريشداً أو قدامه عن النفقة فلا يرد الرجوع في الأولى
ويجب عليها من النفقة في الثانية ويصدق بلا عين في قصد ذلك إن أنكرته وادعت نحو الهبة
كافي المهر والكسوة كالتفقة برماوى وعبارة شرح م ر ولو اختلف الزوجان فقالت
قصدت التبرع فقال بل قصدت كونه من النفقة صدق بينه كما لو دفع لها شيئاً ثم ادعى كونه
عن المهر وادعت هي الهبة اهـ بحروفه (قوله ويكون الزوج مستطوعاً) فلا رجوع له
عليها بشئ من ذلك إن كان غير مجبور عليه وإن قصد به جعله عن فقهاً والإفلاؤه ذلك
أي الرجوع عليها كما أنق به الوالد اهـ م ر (قوله ويجب لها آله تطيف) وإن قابضها
غيبه طويلاً فكما في الحاضر على الرابع من احتمالين الأول هو اهـ شوبرى وقد يتأمل فيه

ولو أكلت مع الزوج على المائدة سقطت
فقهاً على الأصح لجران العادة
في زمن اتقي على الله عليه وسلم وبه
من غير نزاع ولا انكار ولم يشك أن
امرأة مطلبة بنفقة بعده الآن تكون
الزوجة غير ريشدة كصغيرة أو غيبية
بالفقه ولم يأن في أكلها معه وليها فلا
تسقط فقهاً ويجب لها آله تطيف
الزوج مستطوعاً ويجب لها آله تطيف
من الأوساخ التي تؤذيها

فإن التلطف انما يطلب لاجل الزوج كما في ع ش فراجعه قال مد ومن آلة التلطف البانة
التي تتقربها العادة (قوله وذلك كشط) بضم أوله وسكون ثانيه أو ضمه وبكسر أوله مع سكون
ثانيه اه قال القفال وخلال وبه يعلم أن السؤال كذلك بالاولى ج (قوله ودهن) أي
ولو لم يجمع بينهما ويتبع في الدهن عرف بلدها فان أدهن أهل بريت كالشام أو يبرج كالعراق
أو يمن كأطجاز أو زيت مطيب ينتفع أو يورد ويحب ويرجع في مقداره إلى كفايتها كل أسبوع
ويحب لها زيت السراج بأول الليل ولها بدله بخلاف ما إذا جرت العادة بعدم استعماله
كن تمام صيفا بنحو سطح وقضية تقييدهم بأول الليل يقتضي عدم وجوبه كل الليل إذا جرت
العادة بسراج كل الليل ويمكن توجيهه بأنه خلاف السنة أذ ينقطع أطاؤه عند النوم والأقرب
وجوبه عملا بالعادة وإن كان مكروها كوجوب الحمام لمن اعتاده ويحصل الكراهة حيث
لم يترتب على دخولها رؤية عورة غيرها أو عكسه والاحرم وعلى الزوج أن يأمرها بحسن تركه
كقبضة المحرمات فان أبت إلا الدخول لم يمنعها وبأمرها بستر العورة والنقض عن رؤية عورة
غيرها اه ع ش على م ر وفي قيل على الجلال أن دخول الحمام جائز لهن بلا كراهة حيث
لا رية ولا معصية (قوله على حسب العادة) ولو كانت من وجوب الناس بحيث انتقضت عادة
مثلها الخلاء الحمام لها وجب عليه اخلاؤه كما يحشم الأذرى وأتق فممن يأتي أهل في البرد ويمنع
من يذل أجرا للحمام ولا يمكنها الغسل في البيت تلوثه فمعه هلاك بصددهم جواز امتناعها منه
ولو لم أنهمق وطم الاغتسل وقت الصبح وتغوثها المحرم عليه وطؤها كما قاله ابن عبد السلام
وبأمرها بالغسل وقت الصلاة اه م ر (قوله أو خطمي) بكسر الخاء ما يغسل به الرأس
مختار (قوله ومرتك) بفتح أوله وكسره وهو معرب برماوى قال المعري أصله من الرصاص
يقطع رائحة الأبط لا ينجس العرق أي يذهب به وإن طرح في الخلل أبدل موضعته ملاوة اه
وقال بعض الحكماء من ملا الكفن من قشر البندق ووضع في وعاء وحط عليه ماء عذره وتركه
في الماء من العشاء إلى الصبح ثم يغلى الماء والتشر حتى يصير الماء أحمر كالغلاب ثم يصفى الماء
عن القشر ويغسل ببطيه بما بارد ويصحبها بخمرة ثم يغسل عليه ماء البندق المقل ويرفعهما
في الهواء حتى يشفا يفعل ذلك ثلاث مرات فانه يعيش إلى آخر عمره لا يشم له رائحة مسنان
ولا عرق الا رائحة كرائحة المسك الأذفر (قوله ونحوه) أي كالغلاب ونوتيا وراحت
(قوله إذا لم يندفع بدونه) أي بأن تعينه نفسه أما إذا لم يتعين كأن كان يندفع بماء وتراب
فلا يجب كما في شرح المنهج قال الأذرى ويشبه أن يختلف باختلاف الرتبة حتى يجب المرتك
ونحوه للتبرئة وإن كان التراب يقوم مقامه إذا لم تعينه وما يشبهه ظاهر ويرجعه والدشينا اه
شورى (قوله كما وتراب) أي أو مادول من سرجين وليس ذلك من التضعج بالصباحة
لأن ذلك محله إذا تضرع بها عبثا اه ع ش على م ر وللزوج منعها من تعاطي النوم وماله رائحة
كرهية على الأظهر ولمنعها من تناول الصوم بخلاف ولكل أحد المنع وكذا الزوج منعها
من كل ما يخاف منه حدوث مرض على الأصح شرح التوفى وبعبارة قيل ولمنعها من
أكل خبز رطب كره أو لبس ممثلا ونحو ذلك وإن خالفت تشرت (قوله ولا ما تزين به) ومنه
ما جرت به العادة من استعمال الورد ونحوه في الأصداع ونحوها للنساء فلا يجب على الزوج

وذلك كشط ودهن يستعمل في ترجيل
شعرها وما يغسل به الرأس من سدر
أو خطمي على حسب العادة ومرتك
ونحوه لا يندفع بدونه كماء
وتراب ولا يجب لها عليه كل ولا طبيب
ولا خضاب ولا ما تزين به فان هيأ لها
وجب عليها استعماله

لكن اذا حضر لها وجب عليها استعماله اذا طلب تزويجها اه ع ش على مر وعبارة شرح
 المنهج فان اراد الزنى بنته فاما لها فترين به اه اى يجب عليها ذلك وقضية التعسير بأرادته
 لا يتوقف على طلب استعمالها صريحاً بل يكفي في القزوم المقرنة اه ع ش (قوله لحفظ
 الاصل) اى فلا يجب كالا يجب عبارة الدار المستأجرة وأما آلة التلغيف فانه نظير غسل الدار
 وكسها ويؤخذ منه ان ما يحتاج اليه المرأة بعد الولادة لا يزال ما يصيب من الوجع الاصل
 في بطنها ونحوه لا يجب عليه لانه من الدواء وكذا ما يبرئ من العادة من عمل المسببة واللبابة
 ونحوها مما يبرئ من عادتها لم يجمع عندنا من التماسه لا يجب لانه ليس من النقطة بل ولا
 مما يحتاج اليه المرأة أصلاً ولا تترك لأذيها بتركه فان ارادة فعلته من عند نفسها ع ش على مر
 (قوله من نفس الحوض) اى أو التمس ووقع السؤال في الدرس عما لو قطع دم النفس
 قبل مجاوزة غايه أو أكثره فاختت أجرة الحمام واعتلت ثم عاد عليها الدم بعد ذلك فهل يجب
 عليه ابدال الابرتين أم من ضاها الاول وعذرهما في ذلك أم لا فيعقل والجواب عنه
 ان الظاهر ان يقال لا يجب ابداله قياساً على ما لو دفع لها ما يحتاج اليه من الكسوة ونحوها
 وتلق قبل مضى زمن تجديد فيه عادة حيث لا يدل اه ع ش على مر (قوله عن ما غسل)
 وبقية ان الواجب بالامالة الماء لانه مر فالتعير بالماء اولى من التعير بماء الماء لان
 الماء هو الواجب أصلاً وله اجبارها على قبوله وله دفع عنه برضاها وكذا كل ما وجب لها عاذر
 خلافاً لبعضهم قل على الجلال (قوله وتقام من الزوج) عبارة المنهج وثمن ما غسل بسببه
 اى الزوج كوطئه ولادته منه بخلاف الحوض والاحتلام لان الحاجة اليه في الاقل من
 قبل الزوج بخلافه في الساق ويقاس بذلك ما الوضوء فيفرق بين أن يكون بمسه وأن يكون
 بغيره اه وقوله ولادته منه اى لامن زنا ولو مكرهه ولا من وطئ شبهة وعلى الزوج أجرة
 القابلة وقوله بخلاف الحوض والاحتلام ومثلها ما لو أدخلت ذكره في ثوبه ونوم كاعماه
 وان جلت لعدم فعله اه ويلحق به الوضوء ما غسل فحاسة ولو بغيره لا يجب ما طهارة
 مندوبة (قوله واحتلام) وألحق به استئصاله كره وهو قائم أو مضى عليه كالتقاء تعليلهم
 لا تتامسه كغسل زناها ولو مكرهه ولادته منه وطئ شبهة فامنه عليها دون الواطئ وبه يعلم
 ان الطاهر كبقية كونه زوجاً بفعله شرح مر (قوله آلات كل) اى الاتى به ولا يعتبر
 حالها اه ولها أن تطالب بجميع ما وجب لها عليه ولو بالحكم ولو بعد فراقها ولا يسط
 لو تبرعت به من مالها ولو انكسر من مثلام يجب ابداله الا في وقت جرت العلة فبداله اه قل
 (قوله وشرب) بتلث اوله وهو بالفتح مصدر وبكل من الاخيرين اسم اه فاموس
 فاقصار الزكش على الفتح وبه قيل حديث أيام مني أيام كل وشرب انما يأتي على الثاني
 شرح النسخة لمج واقصر في الصباح على الفتح والضم ثم قال والشرب بالكسر النسيب اه
 قال حل والمشروب عليك لا امتناع (قوله وقصة) بفتح القاف جمعها قصع مثل بدرة وبدر
 وقصاع أيضاً مثل كبة وكلاب وقصعات مثل سجدة وسجدات وهي عرية وقبل معربه اه
 مصباح وفي المثل لا فتح الخزانة ولا تكسر القصعة اه برماوى (قوله كغرفة) المقرفة بالكسر
 ما يشر فيه الطعام والجمع مغارف اه مختار ع ش (قوله وما تغسل فيه ثيابها) أو تغسل به

ولا يجب لها عليه دواء من من ولا أجرة
 طبيب ولا جرم ونحو ذلك لقاصد وخات
 لان ذلك لحفظ الاصل ويجب لها طعام
 أيام المرض وأدائها لانها محبوسة عليه
 ولها صرفه في الدواء ونحوه ويجب لها
 أجرة حمام بحسب العادة ان كان
 عاداتها دخوله الحاجة اليه علاجاً بالعرف
 وذلك في كل شهر مرة كما قاله الماوردي
 تخرج من دنس الحوض الذي يكون
 في كل شهر مرة غالباً وينبغي كما قال
 الاذرى أن يتلوى ذلك لعلامة مثلها
 ويختلف باختلاف البلاد حراً وبرداً
 ويجب لها ثمن ما غسل بجام ونقاس
 من الزوج ان احتلاماً اذا صنع
 غسل من حوض واحتلام اذا صنع
 منه ويجب لها آلات أسل وشرب
 وآلات طبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة
 ونحو ذلك مما لا غنى لها عنه كغرفة
 وما تغسل فيه ثيابها ويجب لها عليه
 تهينة مسكن لان المطاوعة يجب لها ذلك
 لقوله تعالى أسكنوهن قال زوجة أولى

ثيابها ظاهرة وان تهاونت في سبب ذلك وتكررها وتخالفت عادة أمثالها وهو ظاهر لا مانع منه
 وفيه أن منسبها لو كثر الوسخ في بنم الكثرة فتعمرها مخالفا للعادة لأن إذا التمس التطييف
 وهو واجب عليه ع ش على م د (نبه) * جميع ما وجب لها مما لم يرد دفعه لها يجوز أن
 تمنعه من استعماله ولو في نحو أكمل أو شرب أي فلا خالف واستعمله بنفسه لزمته الاجرة
 وأرض ما قص ومعلوم أن هذا كله في الرشيدة وأما غيرها من مضيعة وصغيرة فيصير على ولها
 تمكن الزوج من التمتع باستعمالها منه من التضييع عليها وأما ما يقع كثيرا من طبعها ما يأتي به
 الزوج في الآلات المتعلقة بها أو كل الطعام فيها وتقدمها للزوج أول من يحضر عنده فلا جرة
 لها عليه في مقابلة ذلك لانتفاء المنفعة بنفسها ولو أذن لها في ذلك كالوقال لغيره اغسل فوي
 ولم يذكر لها جرة بل هو أولى بالريان العادة به كثيرا بخلاف ما لو اشتغل بأخذ ذلك بلاذن منها
 فيلزمه الاجرة لاستعمال ملك الغير بلاذن ومثل ذلك يقال في القرائن المتعلقة بها اه ع ش
 على م د (قوله ولا بد أن يكون المسكن يليق بها عادة) أي بحيث تأمن فيه على نفسها ومالها
 وان قل ويؤخذ منه أنه لا يجب عليه أن يأتي لها بمؤن حيث أمنت على نفسها فلو لم تأمن
 أبطل لها المسكن بما تأمن على نفسها فيه فتبطل فانه يقع فيه الغلط كثيرا اه ع ش على م د
 والقاعدة أن كل ما كان غلما كالنفقة والكسوة والاواني يراعى فيه حال الزوج وما كان
 امتاعا كالمسكن والخادم يراعى فيه حال الزوجة اه م د وقد نظم بعضهم ذلك فقال
 ما كان امتاعا كسكن وجب * لمراة فراج حالها تب
 وان يكن غلما كالكسوة * لحال زوج راعه لا الزوجة
 (قوله يليق بها عادة) من دار أو جرة أو غيرها ككسوة وصوف أو خشب أو قصب وان
 كانت من قوم لا يعتادون السكن وهذا هو المعتمد قل على الجلال واعتبر بمالها بخلاف
 النفقة والكسوة حيث اعتبر بماله لأن المتبرقة المليك وفيه الامتاع ولانها اذا لم يليقها
 يمكنها ابدالها بلاني فلا ضرار بخلاف المسكن فانها لزمته فلا ضرورة فاضرب بماله شرح
 المنهج وقوله بماله أي حال اعساره وغيره فلا يعارض ما تقدم من اعتبار محل الزوجة
 في جنس النفقة اه برماوى ولزوج قل الزوجة من بلد الى بلاد بحيث لا تفت بها وان خشن
 عيشها لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش فيمكنها الخروج عنه
 بالابدال وليس لمتاعها من نحو غزل الا وقت استتاعه ولا سداطات المسكن الارضية أو قطر
 أجني نخيب سدا وله منع نحو أبوابها وولدها من دخوله وان احتضرت حيث كان عندها من
 يقوم بمرسها لاخلصها وله منعها من الخروج ولولرض أبو يها وولدها ولو تهم قل
 (قوله كونه ملكه) بل يكنى كونه مكترى أو معارا ومنه ما لو سكن معها في ملكها أو في ملك
 نحو أبيها ثم ان سكن في ذلك بغير اذن ولا منع من خروج لزمته الاجرة اه قل (قوله تلك
 الزوجة) أي الممكنة المتقدمة في قوله ونفقة الزوجة الممكنة أي الحرة مسلمة كانت أو لا وقوله
 من يخدم مثلها أي وان لم يخدم بالفعل في بيت أبيها الشح مثلا كما قرره شيخنا ومقتضاه أنه لو كان
 لا يخدم في بيت أبيها لكن هذه خدمت فيه بالفعل لا يجب اخداها حل (قوله في بيت
 أبيها) فلو ارتفعت بالاتصال الى الزوج بحيث صار يليق بماله في بيت الزوج الخادم لم يجب

ولا بد أن يكون المسكن يليق بها
 عادة لانها لا تنكح الا فقال منه ولا
 يشترط في المسكن كونه ملكه
 (وان كانت) تلك الزوجة (من يخدم
 مثلها) بأن كانت من يخدم في بيت أبيها
 تكون لا يليق بها خدمة نفسها (فعله
 اخداها) لانه من المعاشرة المعروف

صرح به الشيخ أبو حامد في تعليقه وأقر في الروضة والواجب خادماً واحداً ولو ارتفعت مرتبتها
 ويشترط كون الخادم امرأة أو صبياً أو محرماً شرح المتوفى وقوله في بيت أبيه أريد أن لا يخدمت
 في بيت زوج قبل فلا يجب على الزوج الثاني إخراجها من البيت الأول وقد علم من قول المتوفى
 السابق فلما ارتفعت الخ (قوله بجزء الخ) ظاهره وإن احتاجت لأكثر من واحدة وهو كذلك
 إلا أن مرضت واحتاجت لمزيد حل والمراد بقوله بجزء أي ولو بغيره ولا يجبر على خدمتها
 لخدمة كذا قالوا وفيه نظر لما في دفع الأجنبي الثقة عنه ولأن الثقة عليه لأجل إخراجها فإجماعه قاله
 قل على الحلال (قوله أو أمانة) أي وصي يميز غير مراهق ومحسوس ومحرم لها ولا يخدمها
 بنفسه لأنها تستحي منه غالباً وتعتبر بذلك كسب المأطع لها وجه إليها المستقيم أو لا يشرب
 أو فهو ذلك اه شرح المنهج وقوله غير مراهق أي لا كبير ولو شيطانياً وقوله ومحرم لها أي
 لا ثقة بسلطه وعكسه موثوقين الخادم ابتداء إليه وفي الانتهاء إليها كأن أنقصه ما لم تكن ربة
 وقوله ولا يخدمها بنفسه أي مطلقاً وإن كانت لا تستحي منه أي لا يجبرها على خدمتها بنفسه لأنه
 يحرم عليه ذلك بل لها منعه منها ويجوز بالرضا وشبه أصولها وأصولها وقوله ومحرم لها أي
 الإرضاء ولا يجبره عليه ولا يخدمه منه ولا يلزمها فعله لأنه مما عليه بخلاف ما عليها وبعبارة كرسط
 ما لبعضهم اه برماوى (قوله أو مستأجرة) أي أمانة مستأجرة فلا يستكر مع قوله بجزء
 لأنها مستأجرة فزعمنا (قوله أو بالاتفاق) عطف على قوله بجزء ولعل الأولى أن يقول
 أو عن صحتها لخدمة بالاتفاق فالعبارة فيها قلب لأن الإخدام لا يكون بالاتفاق وإنما هو سبب
 في الإخدام الآن يقال أطلق السبب وأراد السبب وهو الذات المتفق عليها (قوله من
 صحتها) أي من بيت ولها كأن يخدمها (قوله لحصول المقصود) وهو المعاشرة بالمعروف
 (قوله ومكاتب) عطف خاص (قوله لأن ذلك) أي الإخدام المذكور وهذا عطف لتعميم
 المذكور وجئت فليس مكرراً مع قوله في السابق تعليلاً لقول المستنفذ عليه إخدامها لأنه من
 المعاشرة بالمعروف ثم المناسب العطف في التعليل على قوله كسائر الموزن الآن يجعل عليه التعليل
 مع قوله كسائر شيئا (قوله فان أخدمها) ليس مكرراً مع ما سبق لأن هذا مفصل وذلك مجمل
 اه (قوله وان أخدمها من صحتها الخ) لا تكرار فيصير قوله أولاً بالاتفاق الخ لأن ذلك
 لبيان أقسام واجب الإخدام وهذا البيان أنه إذا اختار أحد تلك الأقسام ما الذي يلزمه
 فقول بعضهم أنه مكرراً مترواح أي فالمن غيرنا مثل شرح حر (قوله وعلى المتوسط) وإنما
 لم يجب على المعسر ثلث الخادم لأن النفس لا تقوم بدون المتغلبا (قوله في توجيحه) أي
 في توجيحه قوله وعلى الموسر ثلث (قوله على المتوسط) لعل هنا سقطاً وهو لفظ متبع بقوله
 المتوسط ليكون خبراً عن أن اه مرحومى (قوله ويجب للخادم أيضا كسوة) أي بأن كان
 ملكاً له أو لها ولم يستأجر منها أو صحتها من بيت أبيها أما المستأجر فليس له إلا الأجرة وقوله كسوة
 تلحق بجاله ولو قال دون كسوة الخدمه جنسا ونوعا لكان أولى وبعبارة المنهج فيجب له أن صحتها
 ما يليق به من دون ما للزوجة نوعاً من غير كسوة من نفقة وأدم وتوابعهما من دونه جنسا
 ونوعاً منها اه وقوله ان صحتها أي ولو أمتها وقوله من نفقة وأدم وتوابعهما وسكتوا عن اللبس
 وقضية كلامهم عدم لزومه كذا في حل قال حر وأوجه الوجهين وجوب اللبس لأي الخادم

وذلك أما بجزء أو أمانة له أو لها
 أو مستأجرة أو بالاتفاق على من صحتها
 من حر أو أمانة لخدمة لحصول المقصود
 بجميع ذلك وهو في وجوب الإخدام
 موسر ومتوسط ومحرر ومكاتب وعبد
 كسائر الموزن لأن ذلك من المعاشرة
 بالمعروف الأمور بها فان أخدمها
 الزوج بجزء أو أمانة بجزء فليس عليه
 غير الأجرة وان أخدمها بأمانة أنفق
 عليها بالمال وان أخدمها من صحتها
 بجزء كسائر أو أمانة نفقة وفطرتها
 (قائمة) الخادم يطلق على الذكر
 والأنثى وفي نفقة قليلة يقال للأنثى
 خادمة وبنس طعام الخادم بنس
 طعام الزوجة وقدر وهو مستطلي
 المعسر جزأ وعلى المتوسط على الأصح
 قسماً على المعسر وعلى الموسر ثلث
 على النصف وأقرب ما قيل في توجيحه
 أن نفقة الخادم على المتوسط وهو
 ثلث نفقة الخدمه والثلث على
 الموسر وهو ثلث نفقة الخدمه ويجب
 للخادم أيضاً كسوة تلحق بجاله ولو على
 متوسط ومحرر

حيث جرت عادة البلدي اه ومثله في الرمادي (قوله ولا يجب له سراويل) هذا مبني على
العرف القديم وقد اطر دالات العرف بوجوب العادة وهذا هو المقدم مراح وهو مفرد
بني به على صيغة الجمع قال ابن مالك

وسراويل بهذا الجمع * شبه اقضي عموم المتع

(قوله وان كانت جيلة) لقسم أي وان كانت تقدم في بيت سيدها (قوله امتاع) أي امتاع
والذي ينبغي على ذلك أنه ليس لها أن تصرف فيه ولا يشترط مسكونه ملكا ولا يقطع بعض
الزمان وأما ما كان من باب القليل فيعكس ذلك فلها أن تصرف فيه ويشترط كونه ملكا
ويصير بنا بعض الزمان (قوله لانه لا يشترط الخ) أي واقلبك لها يترتب على ما ذكرناه
فاذا ملكك كيف يملكها العكس الدليل على عدم اشتراط كونه ملكا اطلاق قوله تعالى
أسكنوهن من حيث كنتم الآية اه (قوله عليك) أي ان دفعه بقصد اداها واجب عليها
ويستبر في الظروف أي ظروف الطعام كطلة والسيب أن تكون لا تمة بها فان اطرقت عادة
أمثالها بكونها عاملا وجبت لها كذلك وقال بعضهم الشرط عدم الصارف كاداء الدين اه
مرحوي وعبارة سم الذي تحذف درس مر أنه لا يشترط في حصول الملك قصد عند الدفع
الها كون مادفعه عما يجب عليه اذا حصل ان من جنس الواجب بل الشرط أن لا يصدف
الواجب من عارية ونحوها أو أنه لو ادعى أنه قصد غير الواجب صدق منه لكن أفتى شعبة
الطلب لاوى غير مرة بأنه لا بد في الملك من قصد عند الدفع كون مادفعه عما يجب عليه وهو
ظاهر اه ويؤخذ من كون القرض عليك أن لها منع الزوج من التوم عليه لانه ملكها فلا يجب
عليها التمكين من استعماله وهو ظاهر اه سم (قوله فلو قرت) أي ضيق على نفسها في طعام
أو غيره مما يضرهما أو أحدهما أو انعدام منعهما فان لم يمتثل فله نهيها على ذلك ان أفاد
والاقتصير ناشئة لامتناعها من الواجب عليها تسقط نفقة اه مر (قوله وما دام نفقه)
مبتدأ خبر قوله عليك (قوله أول فصل شتا الخ) والمراد بالفصل هنا فصل العالم فربيع
والصيف فصل والخريف والشتاء فصل قول وتقدم أنه غلب الشتاء على الربيع وجعلها
فصلًا وغلب الصيف على الخريف وجعلها فصلًا وهو ظاهر وعبارة المنهج وشرحه وقد عطي
الكسوة أول كل ستة أشهر من كل سنة فابتداء عطائهما من وقت وجوبها وتعبير بـ ستة أشهر
أولى من تعبيرة بـ شتا وصيف كما لا يخفى اه ووجه الاولوية أنه قد يقع التمكين في الشتاء بعد
نصفه مثلا اه وعبارة قول على الجلال وهي أي السنة فصل باعتبار وجوب الكسوة فالسنة
باعتبارها فصلان من فصول السنة الاربعة وهي الشتاء والربيع والصيف والخريف فالسنة
هنا هو الفصلان الاولان والصيف هنا هو الفصلان الباقيان ولوقع التمكين في الشتاء فصل
من الفصلين هنا اعتبر قسط ما بق منه مما يجب فيه ويندأ بذلك البقية فصولا كواصل دائما
وبما ذكر علم أن ما عبر به المصنف أولى من عبارة غيره بقوله ويعطى الكسوة أول كل ستة أشهر
من وقت التمكين الذي قد تضمنه به على قائل الاول بأنه لا يمتد بوجوده في الشتاء فصل
اذ كل ستة أشهر من وقت التمكين تحسب فصلا وهكذا وليد هذا الرأى ما لم يلى كلامه هذا
من القضاة فيقال عليه اذا وقع التمكين في نصف فصل الشتاء مثلا لم أنه لاتم السنة أشهر

ولا يجب له سراويل لانه للزينة
وكال السراويل يجب له الا ان
العين لا يتم بوجبه وبخس جس آدم
المقدومة ولكن نوعه دون نوعه على
الاصح ومن تقدم قسمها في الصلاة
ليس لها أن تفضل ما يتحقق عليه من
مالها الا ما نذر زوجها في الروضة
وأصلها فان احتلبت حرة كانت
أمانة الى خدامها من غيرها
وجب اخذ مالها لانها لا تستغنى عنه
فأشبهت من لا يلقى بها خدمة نفسها
بل أولى لان الحاجة أقوى مما تنقص
من المرواة ولا اخذ مال العسة
لزوجته رقيقة الكل أو البعض لأن
العرف أن تقدم قسمها وان كانت
جيلة * (نبه) * يجب في السكن
والخدام امتاع لا عليك لانه لا يشترط
كونها ملكا ويجب قياستها لادم
بقائه كطعام وأدم عليك فتصرف
فيه الحرة على ما استأما الامنة فانما
تصرف في ذلك سيدها فلو قوت بعد
قبض نفقه بما يضر فامنه وازوجها
من ذلك وما دام نفقه مع بقائه
ككسوة وفرش وظروف طعام
وشراب وآلات تطيب ومشط عليك
في الاصح وتعطى الزوجة الكسوة
أول فصل شتا وأول فصل صيف
لقضاء العرف بذلك

الحكمة في النفقة

الاقى نصف فصل الصف وعكسه فان قال انه يطلب أحد النصفين على الآخر فهو متحقق
وترجع بلا مرجع وأيضا قد علم أن ما يلزم من الكسوة في السنة غير ما يلزم منها في الصف
ويلزم على تغليب نصف السنة أنه يلزم في نصف الصف ما ليس لازما فيه أو يقطع فيه ما كان
لازم فيه وعلى تغليب نصف الصف أنه يقطع في نصف السنة ما كان لازما فيه أو يلزم فيه
ما ليس لازما فيه وكل باطل وان لم يقل بالتغليب وألحق كل نصف سابق فصله بطل ما قاله ورجع
الى قائل الاول قال ع ش ويبنى أن يعتبر قيمة ما يدفع لها عند جميع الفصل فيقطع عليه
ثم يتناول المضي قبل التمكن ويجب بطل ما بقي من القيمة فيستري لها من جنس الكسوة
ما يساويه والخير لها في تعيينه اه بصرفه (قوله هذا اذا وافق السكاح) الاول أن يقول
المتكفي لانها لا تصب الا بالتكفي (قوله من حين الوجوب) ثم ما يبقى مستقفا كذا كثرش
وبسط وجهه يعتبر في تحديد هذه الحالة الغالبة كافي شرح م اى يحدد وقت تحديده ويؤخذ
من وجوب تحديده وجوب اصلاحه كالسعي بالتحديد سم على ج ومثل ذلك اصلاح ما عتقه
لها من الآية كسيف التماس ولو كانت علامتهم جبة بقي طول السنة ليجب فيها كافي
ع ش على م (قوله بلا تقصير) ليس قيدا وعبارة شرح المنهج ولو بلا تقصير قال القوفي
وكذا لو أنقضا أو غزقت قبل أو ان التزق فذكرت فومها فيها وتعاملها عليها يلزمه الابدال أيضا
(قوله أو مات) وهكذا لو ولدت الحمل البائن بخلاف ما لو تشرت فاميتت ما أخذته
وان أطلع في أثناء الفصل كما ترى وماوى (قوله لم يزد) أنهم قولهم ترد أن عمل ذلك بعد قبضها
فان وقع موت أو فراق قبل قبضها وجب لها من قيمة الكسوة ما يقابل زمن العصة كما بحث
ابن الرفعة لكن المقتدر يحررها كلها وان ماتت أول الفصل واعتقد جميع متأثرون كالأدري
والبقي ولا يقال كيف يجب كلها بعضي لظنهم الفصل لا ما قول ذلك جعل وقت لا يجب
فله فرق الحمل بين قبل الزمان وطوي له م في شرحه (قوله ولو لم يكن) وكل كسوة
جميع ما لم يغير الا مكان والاختصاص له المذكورة وهي أن المسكن ولتلاصق امتاع وغيرهما
تليك ولو تصرف فيما أخذته ثم تشرت رجع في يده ولا يطل التصرف كذا قاله شيخنا
وسياق في ريعانه وعن شيخنا م وابن حجر خلافة في الثقة اه قل على الجلال (قوله
والواجب في الكسوة الخ) (قائدة) قال صلى الله عليه وسلم فراش الرجل وفراش امرأته
والثالث للضيف والرابع للضيفان قال العلماء معناه أن ما زاد على الحاجة فافقنا ما هو
المباحة والاختيار والالتزام بنة الدنيا وما كان بهذا الصفة فهو منوم وكل منوم يضاف
للشيطان لا لله برقبته ويوسوس به ويصنع ميساعده وقبل انه على ظاهره وانه اذا كان لغير
حاجة كان للشيطان عليه ميت ومقيل كما أنه يحصل له الميت في البيت الذي لا يذكر الله حاجه
عند دخوله وأما عند الفراش للزوج والزوجة فلا بأس به لانه قد يحتاج كل منهما الى فراش
عند المرض أو غيره والنوم مع الزوجة في فراش واحد أفضل ما لم يكن لواحد منهما عند
في الافراد وهذا ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم الذي واطب عليه مع موافقته على قيام الليل
فاذا أراد القيام لو طيقته قام وترصصها في جميع بين وظيفته وقضا مشها التدب وشرتها
بالعرف لا سيما ان عرف من حالها حرما على ذلك ولا يلزم من النوم معها الجماع اه زبادى

فيما يترتب

هذا اذا وافق السكاح أول الفصل
والاوجب اصطفاها في أول كل متأنهم
من حين الوجوب فان أطلعها الكسوة
أول فصل مثلا ثم تفتت في بلا تقصير
منها لم تبدل لانه فاعاها عليه كالثقة
ان تفتت في يدها فان مات أو أباها
بطلاقا وغيرها وماتت في أثناء فصل
لم يزد ولو لم يكن الزوج متة فدين عليه
والواجب في الكسوة الثياب لا قيمتها
وعليه ما طمها ولها يعاها لانها ملكها
ولو ليست دونها متها لانها مرفضا في
تجملها
بماش نسخة المرفضة القائدة الى
آخر القول ليست من التعبد اه

(وان أعسر) الزوج (بنقته) المستقبلة
لنفسه مثلا فان صيرتها وانفتحت
على قسم من مالها أو مما اقترضته
صار دين عليه وان لم يرضها القاضي
كسائر الديون المستقرة فان لم يصبر
(فلها فسخ النكاح) بالطريق الآتي
لقوله تعالى فاسألن المعروف أو تسريح
باسان فاذا عجز عن الاول تعين الثاني
ولانها اذا فسخت بالحب والعنف بالهز
عن الثقة أو لى لأن المبدن لا يقوم
بدونها بخلاف الوطء أو الوأعسر بنقته
ما مضى فلا فسخ على الأصح ولا فسخ
أيضا بالأعسار بنقته الخادم ولا باستناع
موسر من الاتفاق سواء أحضر أم غاب
عنها لتمكنهما من فصل حقها بلحاكم
ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان
قائما بمسافة القصر فأكثر فلها الفسخ
ولا يلزمها الصبر للضرر فان كان دون
مسافة القصر فلا فسخ لها ويؤمر
بإحضار بسرعة ولو تبرع شخص بها
عن زوج معسر لم يلزمها القبول بل لها
الفسخ لما فيمن المنة ثم لو كان المتبرع
أباً أو جدياً والزوج تحت حجره وجب
عليها القبول وقطرة الزوج على
الكسب كالقدرة على المال وانما
نفس الزوجية بعجز الزوج عن نفقة
معسر فلو عجز عن نفقة موسر أو متوسط
لم تفسخ لأن نفقته الآن نفقة معسر فلا
يصير الزائد دين عليه والأعسار بالكسوة
كالأعسار بنقته اذ لا يمتنعها ولا يفي
البدين بدونها غالباً ولا تفسخ بأعساره
عن الأدم

و برماوى (قوله وان أعسر الخ) أعسر فيه أول والثقة قيد ثان وضافتها الزوجية قيد ثالث
والسنة قيد رابع كما أشار إليه الشارع بقوله أمالو أعسر بنقته ما مضى وقوله ولا فسخ
بالأعسار بنقته الخادم وقوله ولا باستناع موسر وقوله ولا تفسخ بأعساره عن الأدم برماوى أن
يزاد قيد خامس وهو كون الثقة نفقة معسر تأمل (قوله الزوج) أى ولو صغيراً أو مجنوناً ثم ان
كل الزوج ضامن بالأذن وهو موسر فلا فسخ أرضها أب عن مجبوره وهو موسر فلا فسخ أيضاً
ويثبت أعسار الصغير بالينة كغيره وأعساره غير مبال عرفه مال والا كنى الحق على المعتقد
قل على الجلال (قوله بنقته) أى بأقل النفقة الواجب وهو مد يخرج مالاً أو أعسر
المتوسط أو الموسر عما وجب عليها فلا فسخ لها وقولنا بأقل النفقة أى وما يتبعها من كسرة
الطبخ وغيره لا يصح عطف ولا بالأعسار بنقته الخادم وتصير دين عليه عند وجوده أى الخادم
لا مع عدمه ومنه يعلم أنه لا فسخ بالهز عن أصل أى الخادم قل على الجلال (قوله فان
صيرتها) أى بسبب الأعسار بها أى بالنفقة ولو حذف بها لكان أوضح كفى عبارة غيره
(قوله وانفتحت على نفسها) ليس بقيد بل تصريح بتأويله عند البلوغ وان لم يرضها القاضي
(قوله صار) أى الواجب والمناسب صارت أى النفقة وقبل صاريها أى ما اقترضته
(قوله فلها فسخ النكاح) ويبحث مر الفسخ بالهز عما لا يتقدم من القرش بأن يترتب على
عسره الجلوس والتوم على البلاط والرخم المضرب من الأواني كلنى يشوق عليه فهو الشرب
سم على ج عش على مر (قوله بالطريق الآتى) وهى إمهاله ثلاثة أيام والرفع للقاضى
واذنه لها فى الفسخ كما يأتى (قوله أو تسريح باسان) فيه أن الصك كلام فى الفسخ منها
والفسخ طلاق وعبارة مر بعد قول المتأخر فلها الفسخ على الاظهر لخبر القاضى والسبق
فى الرجل لا يجلبشياً يتقنه على امرأته يفرق بينهما وقضى به عمر بنى الله عليه ولم يحالفه أحد
من العصابة اه (قوله ولا باستناع موسر) خرج بأعسر (قوله ويؤمر بإحضار بسرعة)
قال ج وقضية كلامه أنه لو عجزوا إحضاره هنا لنوفى لم تفسخ وهو محقق لتدبر ذلك وهذا هو
المعتقد زى وقال بعضهم ان لها الفسخ حينئذ نقصد ابن حجر الرذيلة (قوله ما مضى من
المنة) أى على الزوجية ثم لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لهما لم تفسخ لا تقاها المنة عليها
شرح المنهج وقوله ثم سلمها الزوج لهما ليس بقيد بل مثله ما إذا سلمها فلا فسخ لانه الآن موسر
ح ل وقوله لا تقاها المنة عليها أى لانه أى الزوج ملكها بأخذها من المتبرع اه برماوى (قوله
أباً أو جدياً) ومثله السيد مع عبده (قوله والزوج تحت حجره) بأن كان صبياً أو مجنوناً
(قوله وقدرة الزوج على الكسب) أى وحسنه الفعل وإذا عجز عن الكسب بمرض يربى
زواله فى ثلاثة أيام فلا فسخ وان طال ظلها الفسخ ديماطى والمراد بالكسب الحلال يخرج
الكسب بالحرر لأن الملاحى وبالتصميم ونحو ذلك اه برماوى (قوله والأعسار بالكسوة)
أى بأقل الكسوة ويراد بأقل الكسوة لا بتعنه بخلاف نحو السراويل والمكعب فانه
لا فسخ بذلك اه ح ل (قوله من الأدم) خرج بالثقة كذا قيل وقد توقف فى إخراج
الأدم عما ذكر لأن الأدم من الثقة الاقل الآن يقال أراد بالقل ما لا تقوم النفس به وهو
الطعام لا الأدم فانه عش وعبارة حل فالأدم ليس من معنى الثقة ومنها لاولى الاواني

والمسكن لأن النفس تقوم دونها بخلاف القوت (و) كذلك ثبت لها خيار (٩١) الفسخ (أن أعسر بالصداق قبل الدخول)

للمهر عن تسليم العوض مع بقاء العوض
فأشبه ما إذا لم يقبض البائع الثمن حتى
يجر على المشتري بالفسخ والمبيع
باق بعينه ولا تفسخ بعده تلف العوض
وصيرورة العوض ديناً في الثقة
(تنبيه) لو قبض بعض المهر قبل
الدخول كما هو معتاد وأعسر بالباقي
كل لها الفسخ كما اتفق به البارزي وهو
مقتضى كلام المستفاض في المهر عن
المهر بالمهر عن بعضه وبه صرح الجوزي
وقال الأذري هو الأوجه فتلا معنى
وان اتفق ابن الصلاح بأنه لا فسخ إذا يلزم
على إقامته جباراً زوجة على تسليم
نفسها بتسليم بعض الصداق ولو أجبرت
لاخذ الأزواج ذلك ذريعة إلى إبطال
حق المرأة من حبس نفسها بتسليم
درهم واحد من صداق هو القدر هم
وهو في غاية البعد (حجة) لا فسخ
بأعسار زوج بشئ بمثل كحق ثبت
عند قاض بعد الرفع اليه أعسار مينة
أو إقرار بفسخه بنفسه أو بتأجيل بعد
التيوت أو بأذن لها فيه وليس لها مع
علمها بالفسخ قبل الرفع إلى
القاضي ولا بعد قبل الأذن فيه ثم
أن جهزت عن الرفع إلى القاضي
وفسخت فتظاها وأباطنا الضرورة ثم
على ثبوت الفسخ بأعسار الزوج بالثقة
يجب أمهاله ثلاثة أيام وإن لم يطلب
الزوج الأمهال لينتقم بحره فانه قد
يجوز لعارض ثم يزول وهي مدة قريبة
يتوقع فيها القدرة بقرض أو غيره

الصلوة وطريقه

والفرش ولولا لابقته للشرب والجلوس والنوم وإن لم يتم أن تمام على البلاط والرخام ونقل
من شيئاً أنه يجب أن لها إلا أن الفسخ بذلك أي بالنكاح لا يقضى بفسخ الفسخ والشرب فعمل أن ما عدا
الثقة والكسوة والمسكن لا فسخ به على الأول حل (قوله والمسكن) ضعيف والمعتد
أنها الفسخ للمسكن اهـ وبعبارة النهج وأعسر الزوج باقل ثقة أو كسوة أو مسكن الخ
والمراد أقل المسكن فلا تفسخ إذا وجد المسكن ولو غير الاتق حل وهذا المعنى مستفاد من قوله أعسر
العباب أن لها أن تفسخ مع وجود غير الاتق حل وهذا المعنى مستفاد من قوله أعسر
بمسكن أي أي مسكن كمن سواه كان لا تقا ولا تفهمه أنه لو أيسر بأي مسكن كان فلا تفسخ
(قوله أن أعسر بالصداق) أي كلاً أو بعضاً كما ينسب الشارح عليه على المعتد في الثاني والمراد
بالصداق الحلال بخلاف الموحل فلا تفسخ به وإن حل لأنها ضمت بنته اهـ (قوله
مع بقاء العوض) وهو البضع (قوله ولا تفسخ بعده) أي الدخول وبعبارة البارزي وقارق
المهر المدة كوراثته حيث تفسخ بالمهر عنها ولو بعد الدخول بأن المهر في مقابلة الوطء فإذا
استوفاه الزوج كان تالفه عند عود به بخلاف المدة كوراثتها في مقابلة التمكين اهـ (قوله
وأعسر بالباقي) أي وكان الكل حلاً (قوله تظلاً) أي التي تقل عن الأصحاب (قوله
ومعنى) وهو أن المهر في مقابلة الوطء فإذا استوفاه الزوج كان تالفه عند عود به وبقاء
البعض ببقاء الكل فإما معنى العلة المتقدمة في كلام زى (قوله وان اتفق ابن الصلاح)
ضعيف (قوله لا تخذل الزوج ذلك) أي تسليم البعض (قوله عند قاض) أي أو يحكم
برأى (قوله أن جهزت) أي سبأاً لم يمكن منه أو شرعاً بأن وجده وطلب منها بالأنواع
كافي مر شيناً (قوله عن الرفع للقاضي) أي والحكم كما يؤخذ عما يأتي (قوله بأعسار
الزوج بالثقة) أو المهر (قوله يجب أمهاله ثلاثة أيام) ولو في المهر على المعتد زى
وسئل الشهاب الرملي رحمه الله عن امرأة أتت زوجها وترك معها أولاداً صغاراً ولم يترك
عندها ثقة ولا أطم لها من ثمنها وضاعت مصلتها ومصلحة الأولاد وحضرت إلى ما كاشفت
وأخبرت بذلك وشخصت ونصرت وطلبت منه أن يفرض لها ولا ولدها على زوجها ثقة
فقرض لهم تقديم معناني كل يوم وأذن لها في اتقاء ذلك عليها وعلى أولادها ولا الاستئذان
عليه عند تعذر الأخذ من ماله والرجوع عليه بذلك وقبلت ذلك منه فهل القرض والتقدير
صحيح وإذا قرر الزوج لزوجه في نظير كسوتها عليه حين العقد فتد كما يجب كسوتها في وثائق
النكحة ومضى على ذلك مدة وطلبت به بما قررها من تلك المدة وأدعت عليه به عند ما كم
شاقق وأخبر بذلك وألزمه فهل الزامه صحيح أو لا وهل إذا مات الزوج وترك زوجته ولم يقر لها
كسوة وأثبتت ذلك جينة وسألت الحاكم الشافعي أن يقر لها عن كسوتها الماضية التي
حلفت على استحقاقها فتد وأجاب بذلك وقرره كما يفعله القضاة إلا أن فهل لذلك أو لا وهل
ما يفعله القضاة من القرض للزوجة والأولاد عن الثقة والكسوة عند العسر والمضور
تداهيهم أو لا فأجاب تقرير المحاكم في المسائل الثلاث جميعاً إذا الحاجة داعية إليه
والمصلحة تقتضيه فله فعله ويشاب عليه بل قد يجب عليه اهـ سم (فرع) التمس
زوجته ثياب من القاضي أن يفرض لها فرضاً شرط ثبوت التمككاح وإقامتها في مسكنه

بها من نسخة المؤلف وسئل الشهاب
الرملي في قوله اهـ سم ليس من التجريد

وحققها على استحقاق الثقة وأنهم تقبض منه ثقة مستقبلة فينتدبر من لها عليه ثقة
مع سر حتم ثبت أنه ضيره ويظهر أن محل ذلك إذا كان له مال حاضر بالبلد يرد الأخذ منه
والأفلا فأنه لقرض إلا أن له فأنه في منع المخالف عن الحكم بسقوطها بعض الزمان وهو
أبو حنيفة وأيضاً فيقل ظهور مال فتأخذ منه من غير احتياج إلى قاض ووجه الأذرى اه
صل * (مسألة) ولو تزوج ابنه بامرأة وضمن لها المهر ثم أعسر الابن فهل لها القسح أو لا بد
من أعسارهما العقد أنه لا بد من أعساره كما أجاب به الأذرى واعتمد في سؤاله ثم إن
عسره مال فلا بد من يسهة بثبوت أعساره وإن لم يعده مال فهل يقبل قوله قياساً على القسح
أو لا بد من اليه لانه يلزم عليه ضياع حق الغير وهو الولد على قطر سم (قوله لتصيل ثقة)
أي من كل ما تصح به ومنه يستفاد أن لها الخروج من المهر ولو غشيه حل (قوله بكسب)
أي وإن أمكنها الكسب في بيتها برماوى (قوله لانه وقت الدعة) أي الراحة قال في الصباح
وقد دعي زيد بضم الدال وقصها وداعة بالفتح والاسم الدعة وهي الراحة اه ويؤخذ من قوله
لانه وقت الدعة الخ أنها الوقت خصصها على ميثاق غير مفرقة كان لها ذلك عس (قوله
وليس لها منعه من القسح) أي في غير أوقات التصيل اه م ر ع ش (قوله من القسح)
وحل العلامة م ر الأول على غير زمن التصيل فتسقط ثقته بجمعه فيه والثاني على وقت
التصيل فلا تسقط ثقته بجمعه فيه برماوى (قوله نعم الخ) لا يقال هذا مكر مع الاستدراك
المقدم لأن ما تقدم صك كان القاضي موجوداً وبجرت عن الوصول إليه لا خذها بقرتها وقع
أو لمعه من الوصول إليه وهنا القاضي مفقود بلزلة شجنا (قوله ولا يحكم) أي أو كان
يغرمها لا اه برماوى (قوله نقي الوسيط الخ) معتمد ع ش (قوله لا خلاف في استقلالها
بالقسح) فتقول فمختنكاحي قال بعض مشايخنا وصورة المسئلة أن الرفع للقاضي سبق
أذلا عبوة بعهة بلا قاض وفسخها بتقنظاها وإبطنا قال بعضهم والقياس لزوم الأشهاد لها
برماوى وسئل م ر عن شخص طابع عن البلد فهل تقسح عليه زوجته في صيغة الرابع
كل حاضر أو الحكم خاص بالحاضر فأجاب بأنه إن شهدت يسهة شرعية بأنه معسر إلا أن عن
ثقة المعسر يزول ويستادها إلى استعجاب بشرطة أمه له الحاكم ثلاثة أيام وممكنه من القسح
صيغة الرابع وحينئذ الحكم شامل للحاضر والغائب اه من القتاوى اه م د (قوله
بنت على المقة) أي بنت القسح على المقة بمعنى أنه يعتد بالثلاثة الماضية وتفسح الآن وعبرة
م د بنت على المقة فلها القسح حالا اه والضايط أن يقال حتى أتق ثلاثة أيام متوالية وبجرت
استأنفت وإن أتق دون الثلاثة بنت على ما قبل اه برماوى (قوله فأنها تبنى ولا تستأنف)
على اليومين الماضين فتضم لهما الرابع وتفسح أول الخمس والحاصل أنه إذا أسير يوماً
أو يومين ثم أسير بنت بخلاف ما إذا أسير ثلاثة أيام فأنها تستأنف ولا تبنى اه م ر حوى
وعبارة ابن حجر في شرح الصفة قوله فأنها تبنى أي تبنى على اليومين لتضررها بالاستئناف
تصبر يوماً آخر ثم تفسح فيما يليه اه مثل شخصان رجل يملك عصاة عليها ذهب وفضة ولو لزم
دفعها لزوجته على السكون من غير أن يذ كر لها أنها أوديعت أو هبة فهل تملكها بمجرد وضع اليد
عليها أم كيف الحال أفيدوا الجواب فأجاب العلامة وحده العصاة المذكورة أمانة شرعية يد

ولها خروج في حق التصيل بثقة مثلاً
بكسباً وسؤال عليها رجوع
لصكها بالبلد لانه وقت الدعة وليس لها
منعه من القسح ثم بعد الامهال يفسح
القاضي أو هي بانه صيغة الرابع نعم
ان لم يكن في التاحمة قاض ولا يحكم في
الوسيط لا خلاف في استقلالها بالقسح
فان لم تكن ثقة اليوم الرابع فلا تسقط
زوال ما كان القسح لاجله فان أعسر
بعد ما لم تكن ثقة اليوم الرابع بفسحة
انما من بنت على المقة ولم تستأنفها كالأ
أسير في الثالث ثم أسير في الرابع فأنها
تبنى ولا تستأنف ولو رخصت قبل
الكساح أو بعد ما صار عليها القسح
لأن الضرر يبعد ولا أثر لقولها
رضيت به أبداً لانه وعد لا يلزم الوفاء به
لأن رضيت بأعساره بالمهر فلا تسح لها
لأن الضرر لا يبعد

مادامت بمنعة اه ع ش على م ر (قوله واذا فارق) ومثل القراق الموت واحترز
 بقيد المحارقة عما اذا كان الابوان على النكاح فان الولد يكون معهما يقومان بكفايته الاب
 بالاتفاق والام بالحضانة والتربية ان كان على دينها (قوله فهي اسحق) أي مستحقة بحضنته
 أي الى سبع سنين ولذا قال الشارح ثم المميز يخرج وعمله اذا لم يكن للمحضون زوج أو زوجة
 يمكن قمع كل بالآخر والافه وأولى من كل الأقارب ودقوة الحضانة في ماله ثم على الاب لانها
 من أسباب الكفاية كالنفقة ولها أن تطلب عليها أجرة كمالها أن تطلبها لارضاع فإذا حضنت
 مدة أو أرضعت مقدما من غير طلب أجرة لم تستحق لعدم التزامها (قوله لو فورثتها) أي
 تملكها قال القاضي ولأن جهات التقديم ثلاثة الولادة والوراثة والقرابة والجميع موجودة فيها
 فان امتنعت الام منها لم تغير عليها وانتقلت لامهاتها واذا تزوجت في أهلية فلا بد من ثبوتها
 عندنا كم قاله النووي في مقابله وقال في الروضة في باب الحجر اذا كان النزاع في الاهلية بعد
 تسليمها الولد لم ينزع من يدها وقبل قولها في الاهلية أو قبله لم يسل اليها الا بعد ثبوتها واذا طلبت
 أجرة عليها وهنالك متبرعة فلتعت عليها برماوى (قوله ثم بعد الام أمهات لها) محل ذلك
 اذا لم يكن للمحضون بنت والافه مقدمة على أمهات الام كما يأتي في الفرع بصله وحاصل
 ما ذكره الشارح من مراتب النساء الخمس سبع وقد قلعهما بعضهم فقال
 أم فاة ما بشرط أن ترث • فأمهات والد لتدورث
 أخت نخلة فبنت أخته • فبنت اخ يا صاح مع عمته

ثم اعلم أن المستحق للحضانة ان تمحض انا فاقدمت الام فأمهاتها الى آخر ما تقدم وان تمحض
 ذكور ثابت الحضانة لكل قريب وارث ولو غير محرم كابن الم ولا تثبت لمهرم غير وارث كما في
 الام والخال وان اجتمع الذكور والانات فلتنت الام ثم أمهاتها ثم الاب ثم أمهاته ثم الأقرب
 فالأقرب وهذا حاصل ما في الروضة وهو توضيح لما ذكره الشارح (قوله وان علت الام) لاسيما
 لهذه الغاية مع قوله ثم أمهات لها ويمكن على بعد أنه أن يمشا كة ما بعده ولو قال وان علون أي
 الامهات لكان أولى (قوله فاة أمهات أب) أي بعد الاب (قوله وهي) الضمير عائدة على الغير
 وهو مذكر فكان حقه أن يقول وهو الخ ويجب أن الضمير هنا مؤنث في المعنى فلذلك صحت
 إعادة الضمير المؤنث عليه ومن ثم قال قل قوله وهي أي الواحدة منهم وأوجب أيضا بأنه
 استكتب التأنيث من المضاف اليه (قوله كأم أبي أم) لادلتها بمن لاسحق له في الحضانة
 وقامت أمهات الام على أمهات الاب لقوتهم في الارث فانهم لم يقطن بالاب بخلاف أمهاته
 ولأن الولادة قيمته محقة وفي أمهات الاب مظنونة وقوله لادلتها بمن لاسحق له أي بحال وهو
 أبو الام فكأن كالأجنبية بخلاف أم الام اذا كانت الام فاسقة أو متزوجة لاسحقاقها
 الحضانة في الجملة وقوله وفي أمهات الاب مظنونة وذلك لأنه يحتمل أن يكون الولد من غير وطء
 الاب كأن يكون من زنا اه (قوله فاخت) أي للمحضونة ولولام وهو مطوف على فأمهات
 أب (قوله لانها أقرب) أي وترث أيضا برماوى (قوله لانها تدلى بالام) الظاهر أنها تدلى
 بالجملة ثمينا (قوله فبنت أخت) ولولام (قوله كالاخت مع الاخ) أي كما أن الاخت
 مقدمة على الاخ أي اذا اجتمعت الاخت مع الاخ فقدمت فكذلك الاخت تقدم على بنت

(واذا فارق الرجل زوجته) بطلاق
 أو فسخ أو لعان (ولم يولد) لا يولد كرا
 سكان أو اتى أو ختى (فهى اسحق
 بحضنته) لو فورثتها ثم بعد الام
 أمهات لها وارثات وان علت الام
 تقدم القربى فالقربى فأمهات أب
 كذلك ونخرج بالوارثات غيرهن
 وهى من أدلتها كزينة أو نبيغ كأم
 أبي أم فاخت لانها أقرب من أمهات
 نفاة لانها تدلى بالام فبنت أخت فبنت
 أخ كالاخت مع الاخ ففتم

الاخ لان ابن المقدم مقدم (قوله) (زيادة قرابته) الاولى لقوة قرابته (قوله فرع) غرضه
تقديمه ما تقدم واشتمل هذا الفرع على حكمين تقديم البنت على الجدات وتقديم الزوج
ذكر اكل أو أختي على سائر الاقارب فالحكم الاول يقتضيه قوله سابقا فأمتهات لها وارثات الخ
أي محل تقديم الجدات بعد الام اذا لم يكن للمحزون بنت والاقتضاه عليهن والحكم الثاني
يقتضيه قوله سابقا وأولاهن أم الخ أي على تقديم الام في الحضانة اذا لم يكن للمحزون زوج
ذكر اكل أو أختي فان كان قدّم عليها وعلى سائر الاقارب (قوله) عند عدم الابوين) أما الابوان
فبمقتضى ما عليها (١) وعليه قلوا اجعت جدة لام وأب وبنت قدم الابوين ان كان محجورا بأم الام
ثم البنت ولاحق لام الام عليها بالبنت فلما كانت محجورة بالبنت قدم الأب عليها وأطال ابن
بجر في التردد في مظهر اجمع اه ع ش (قوله) أو زوج) شمل الذكر والانثى بدليل تعميم الشارح
ولكن قوله يقتضيهما قاصرا فزادوا وتمتعها به اذا كان محضونا وفي بعض النسخ تنعنه أي بالمحزون
الشامل للذكر والانثى (قوله) يمكن تمتعه) أي الزوج به أي بالمحزون (قوله) والمراد بتمتعها
أي اذا كان المحزون أختي ومثل الزوجة الزوج فلا بد أن يتأني منه الوطء لها وعبارة ع ش
والمراد بتمتعها بها وطؤها أي حاضنا كلنا ومحضونا (قائمة) لو كان كل من الزوج
والزوجة محضونا فالحضانة لحاضن الزوج لانه يجب على الزوج القيام بحقوق الزوجة فيسلي
أمره من تصرف منه توفيقا لهما من قبل الزوج (قوله) فلا بد أن تطيقه) أي فلا بد أن
يتأني وطؤها وأن تطيقه والا فلا تسلم اليه ولا تقدم الزوجة على غيرها الا اذا كان الزوج
بمكته الوطء والزوجة مطيقة والابان كانت مطيقة الوطء وهو لا يتأني منه فلا تقدم على
غيرها حل وع ش (قوله) فلا تسلم اليه) ولو قال لأطوها وان كان ثقة ع ش (قوله)
وثبت الحضانة لآخي) أي زيادة على ما مر وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الامات
وغرضه زيادة خمسة لهن الحضانة زيادة على ما تقدم وعن بنت الخالة وبنت العمة وبنت الم
لابوين وأولاب وبنت الخال على العقد (قوله) لم تدل بك غير وارث) صادق بصورتين بأن لم
تدل بك أصلا كأن تدل بامات كبرت الخالة وبنت العمة أو أخت بك غير وارث كبرت عم لابوين
أولاب ومفهومه أنها اذا دلت بك غير وارث لاحسانة لها كبرت الخال وبنت الم ثلاث وأم
أخي الام وهو مسلم في الآخرين والمعتقد في بنت الخال ثبوت الحضانة لها واعلم أن الاقسام ثلاثة
اجتماع امات فقط ذكور فقط اجتماع الصنفين وحاصل القسم الاول أنه يقدم الام ثم أمتهات
ثم أمتهات الاب ثم الاخت مطلقا ثم الخالة مطلقا ثم بنت الاخت مطلقا ثم بنت الاخ مطلقا ثم العمة
مطلقا ثم بنت الخالة ثم بنت العمة ثم بنت الم لابوين وأولاب ثم بنت الخال وأما اجتماع الذكور
فبمقدم الاب ثم الجد ثم الاخ بأقسامه الثلاثة ثم ابن الاخ لابوين وأولاب ثم الم لابوين وأولاب
وأما اجتماع الذكور والامات فتقدم الام على كل الذكور ثم أمتهات كذا ثم الاب يقدم على
كل الامات غير الام وأمتهات ثم أمتهات الاب تقدم على كل الذكور ثم اذا عدت الاصناف
الاربعة الام وأمتهات والاب وأمتهات يقدم الاقرب من الحواشي ذكر اكل أو ابن أخ
يقدم على خالة وعمة أو أختي كاخت وبنت أخ يقدم على عم لابوين وأولاب وابن عم كذلك فان

(١) بهل من سعة المولى قوله وعليه
أي على تكون الابوين مقدمين عليها فهو
مستأنف لا معطوف على قوله عليها اه
ولسب على قوله بأم الام أي أم أمها اه

قوله أي بالمحزون هذا على ما في بعض
النسخ الذي ينبغي قبل
وما بالعهد من قدم اه

وتقدم أخت وخالة وعمة لابوين عليهن
لاب زيادة قرابتهن وتقدم أخت وخالة
وعمة لأب عليهن لاقوة لهما
(فرع) لو كان للمحزون بنت فثبت
في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات
أو زوج يمكن تمتعه بها قدم ذكر اكل
أو أختي على سائر الاقارب والمراد بتمتعها
بها وطؤها لها فلا بد أن تطيقه والا فلا
تسلم اليه كما مرح به ابن الصلاح في
قناويه وثبت الحضانة لآخي غير متغير
محم لم تدل بك غير وارث

استوياد كونه وأثوته أقرع وقوله لم تدل بذكر غير وارث كما علم من التقييد بالوارثات فيما سطر
 بخلاف غير القرينة كالتقطة وبخلاف من أدلت بذكر غير وارث كبنيت خال وبنيت عم لا تم وكذا
 من أدلت بوارث أو بآثي وكان المحضون ذكر ايشتهى شرح المنهج وقوله كبنيت خال لانها تملك
 بمن لا حق له في الحضنة أصلاً وهو ضعيف والمعتمد استحقاقها وعلى عدم ثبوته لبنت الم لا تم
 يفرق بأن الخال أقرب للام من بنت الم لا تم لأن أباه الذي هو الخال أقرب للام كذا قيل حل
 وراجع ما في حاشية من (قوله كبنيت خاله) وتقدم بنت الخاله قياساً على أمها (قوله ولذكر
 قريب) أي بعدما تقدم من الالاءات لما يأتي أنه لو اجتمع ذكر وروايات الخ عش والمراد بقوله
 لذكر أي عند فقد الالاءات وهذا شروع في الكلام على اجتماع محض الذكور وله أربعة أحوال
 اجتماع الارث والحرمة كالاب اجتماع الارث دون الحرمة كابن الم فقد هما كابن الخال
 فقد الارث فقط كخال (قوله أو غير محرم كابن عم) الطاهر أن الكاف استقصائية اذ ليس لنا
 ذكر وارث قريب غير محرم الا ابن الم (قوله والولاية) وبهذا فارق بنت الم لا تم كما مر أيضاً
 برماوى (قوله بترتيب ولاية النكاح) متعلق بتبث المقدر أي تبث الحضنة لذكر قريب
 وارث على ترتيب ولاية النكاح والمراد بقوله بترتيب ولاية النكاح أي في الجمله لأن الاخ لا تم له
 حق هناك دون ولاية النكاح ولم يقل على ترتيب الارث لأن الجدة تقدم على الاخ هنا كما في النكاح
 بخلافه في الارث فانه في شرح المنهج وقوله لأن الجدة أي لانها تبث للأصول قبل الموالي
 وقوله كما في النكاح رد عليه أن الاخ لا تم هنا مقدم على الم ولا ولاية له في النكاح اه حل
 مع زيادة (قوله ولا تسلم مشبهة لغير محرم) ظاهر كلامهم أن المحضون المذكور يسلم لغير المحرم
 أي للذكر غير المحرم ولو كان مشتهى والراجح أنه لا يسلم له أخذاً من العلة فكان من حقه أن
 يقول ولا يسلم مشتهى وينبغي أن يكون ذلك اذا وجدت رية والابان اتقت تسلم له حل
 وعبارة البرماوى قوله لغير محرم ظاهر كلامه تسليم الذكر ولو كان مشتهى وهو كذلك حيث
 لارية وبهذا يجمع التناقض اه واعلم أن هذا أعنى قوله ولا تسلم الخ راجع لقوله ولا تسلم
 قريب الخ ولو قال ولا يسلم مشتهى ذكر اكن أو آثي لغير محرم كذلك يرجع أيضاً لقوله وتبث
 لآثي قرية لكان أولى كذا قيل وهو يقتضى أن الآثي غير المحرم له الحق في حضنة الذكر
 المشتهى وفي من خلافه ويؤيده ما تقدم عن شرح المنهج من قوله أو بآثي وكان المحضون
 ذكراً (قوله لآثي) أي لامرأة ثقة (قوله يعينها) أي يعينها غير المحرم وكان عليه ابراز
 الضمير لأن المصة تبرت على غير من هي له (قوله كبنته) أي أو غيرها ولو باجرة من ماله لأن
 الحق له في ذلك برماوى والمراد بآثي التي يسمى منها فتسلم اليه أي تجعل عنده مع شتمه ان كان
 مسافراً وبنته معه في رحله سلمت اليه لاله كالأول كان في الحضر ولم تكن بنته في يده وبهذا يجمع
 بين قولهم في وضع تسلم اليه وفي آخر تسليم اليها شرح الروض (قوله وان علت) أي
 الاتمات والاقلا حاجة اليه بعد قوله فآتماتها أي لو قلنا خير علت راجع للام واذ رجع الضمير
 للآتمات فكان يقول وان علون (قوله فآتماتها) المراد كما قاله سم أنه يقدم بعد
 الاب آتماتها ثم الجدة ثم آتماتها وهكذا عش (قوله للمار) ان كان تعطيل لتقديم الام فالنبي
 مره قوله لو فور شفقتها وان كان تعطيل لتقديم الاب فالنبي مره قوله لو فور شفقتها وقربا

كبنيت خاله وبنت عمه ولذكر قريب
 وارث محرم كابن خال أو غير محرم
 كابن عم لو فور شفقتها وقوة قرابته
 فالارث والولاية وينبغي المحرم بالحرمة
 بترتيب ولاية النكاح ولا تسلم مشبهة
 لغير محرم حذراً من الخلوة المحرمة بل
 تسلم لثقة يعينها أو كبنته وان اجتمع
 ذكر وروايات قدمت الام فآتماتها
 وان علت فآتماتها وان علل للمار

بالأرض والولاية والمهرية في الحرم ولهذا قال شيخنا العسماوي لم يترهني وأعلم في شرح
 المنهج فراجع فبأنه وأولاهن أم لو فور شققها الخ وإن اجتمع ذكرها لم تكن قائماتهما
 فأب قائماتهما وإن علا لمتر اه قال جل قوله لمتر أي من تقديم الأتم على أتمها لو فور
 شققها وقدمت أتمها على الأتم على الأب لانها بالنساء التي وقدم الأب على أتمها لانه أقوى
 وقدمت أتمها على الأتم على أتمها على الأب (قوله الأقرب فالأقرب من المواتي) رد
 عليه تقديم النكاح على بنت الأخ والأخت اذ قد وجد التقديم ولا أقرب تامل شوري (قوله
 قدمت الأتم) فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ شرح المنهج وقوله على أخ أي
 ولو تنقبا وقوله وبنت أخ أي ولو من الأم وقوله على ابن أخ أي ولو لأبوين (قوله
 أصبر) أي أتمسبرا وتجلدا على فعل المشاق وقوله أصبر أي أتمسبرا وقيل على ما بامر
 الخيانة فهو صفة صغار (قوله فمكورة) كعبين أو أوتة كناية عن (قوله فلا يقدم على
 الذكر) أي في عمل لو كان أي تقدم عليه شرح الروض ولو كان المضمون أخوان ذكر
 ونسب جل الخش كالذكر في فرع ينسأ ولا يجعل كالإخ حتى يقدم على الذكر بدون قرعة
 وقوله صدق بينه أي يقدم على الذكر من غير قرعة لثبوت أوتة بينه وانظر هل قال
 الشارح فلا يقدم عليه وما نكحة الأنكاح في عمل الأضداد (قوله ثم المميز) وهو من وصل إلى
 حالة بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستحي وحده ولا يتقرب سبع سنين قبل وليل
 التمييز عن من هو عنده اه شيخنا زاد في المنهج ان اقترق أو اسمن السكاح وهو حوى على
 القالب كما ظه سم على ج حق لو كانت الأتم في نكاح الأب ولا يأتيا إلا حيا ما كان كالواقعة
 في التفسير كذا كره عش ولهذا أسقطه الشارح هنا تأمله (قوله ان صلح) فان لم يصلح
 إلا أحدهما تعين فلا يخير (قوله ولو فضل أحدهما الآخر) أي بأن كانا عليهما لكن
 أحدهما أربع عدالة لاسيما أن القاسق لا حضانة ومقتضى القياس أن يجري مثل ذلك
 في غير المسلمين بأن يكون أحدهما أهل في دينه ويقدم اليهودي أو النصراني على الآخر
 ان كان حريا أو مجوسيا أو مرتدا كما هو معلوم (قوله فأيهما) موصولة مبتدأ ووجه اختيار
 صله والعلل مخوف أي اختياره ووجه تسليم خبره وظاهر كلامه مقدر الولد وان أسقط أحدهما
 حتم قبل التمييز وهو كذلك خلافا لما ورد في الروايات فلو امتنع المختار من كفايته كلفه الآخر
 فان رجح الممتنع منهما أعيد التمييز وان امتنعا وبدهما مستحقان لها بحد وجملة خبريهما
 والأجبر عليهما من تازمه ففقه لانها من جهة الكفاية شرح م (قوله خير غلاما) وانما
 يدعي عرفا بالسلام المميز فصح الاستدلال به ومنه القلابة قال في المصباح القلام الابن الصغير
 ثم قال قال الأزهري وسعت العرب تقول للمولود حين يولد ذكره غلام فلم يخصوا القلام
 بالمميز اه عش على م (قوله في الاتساب) موافق في التمييز ومكتب بعضهم قوله
 في الاتساب أي عند الاشتباه فيها إذا وطئ رجلان امرأة بشبهة أو انتبها بحد يمكن من كل منهما
 فانه يعرض على القاتل فان لم يلق أحدهما فلا مظهر فان لم يوجد فاقب أو خيرا وقوله
 عنهما أو الخفيهما اتسب بعد كماله من عيل طبعه اليه سواء كان الولد ذكرا أو أنثى (قوله
 وقد تقدم) أي التمييز على السبع الخ وظاهر اناطة الحكم بالتمييز انه لا يترقب على بلوغه

الأقرب فالأقرب من المواتي ذكر
 كان أو أنثى فان استويا فمرا فتمت
 الاتي لان الاتات أصبر وأبصر فان
 استويا كونه أو أوتة تقدم بقرعة من
 نرجحت قرعة على غيره والخش هنا
 كذا كره فلا يقدم على الذكر ولو ادعى
 الأوتة صنف بينه (ثم المميز) بخير
 نيا (بين أوتة) ان صلبا الخيانة
 بالشرط الأتية ولو فضل أحدهما
 الآخر دينا أو مالا أو محبة (فأيهما
 اختار مسلم اليه) لانه على الله عليه وسلم
 خير غلاما من أيه وأمه واه الترمذي
 وحسنه والقلامة صك القلام
 في الاتساب ولان القصد بالكفاية
 الحفظ الولد والمميز أعرف بخلقه
 فراجع اليه وسن التمييز بالسبع
 شيخنا وخان قريبا وقد تقدم على
 السبع وقد يتأخر عن الثمان

سبع سنين وأنه اذا جاوزها بالتمييز بقى عند أمه والثاني ظاهر وأما الاول فقياس ما مر في كونه
 لا يؤمر بالصلاة قبل السبع وأن ميراثه لا يخير حيث لم يلفها ويترك بأن عدم الإجماع بالصلاة
 لما فيها من الشبهة فنحن عنده حيث لم يبلغ السبع بخلاف ما هنا فان المدار فيه على معرفة ما فيه
 صلاح نفسه وعدمه فبقيد التميز وان لم يجاوز السبع اه ع ش على مر (قوله بقيد) أي
 التميز وقوله عليه أي التميز (قوله ويصير في تميزه) ظاهر كلامه أن ذلك داخل في هذا التميز
 وليس كذلك فكان الاولى أن يقول في تميزه إلا أن يجب بأن في معنى مع (قوله بأسباب
 الاختيار) وهي الدين والمحبة وكثرة المال وغير ذلك مما يقتضي الميل اه شيئا (قوله إلى
 حصول ذلك) أي ما ذكر من المعرفة وقوله وهو أي حصول ذلك (قوله ويصير) أي المميز
 الذي لا أب له أيضا بين أم وان علت وجهه وان علا مد وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المتن
 يخير بين أبويه ليس قيدا (قوله أو غيره) أي بعد فقد الجدة (قوله من الخواشي) أي الذي كور
 من العصابات أخذ من قوله بجمع العصبية ع ش (قوله كما يخير) حيث لا أم بين أب وأخت
 لغير أب ولو لا أم مع أن الأخت الأب مقدمة على الأخت للام اه حل وتقدم أنه عند اجتماع
 الذكور والامات يقدم الأب على سائر الخواشي ومن جعلهم الأخت والخالة فالأب مقدم
 عليهما ومقتضى ما هنا أن المحزون كان قبل التميز عند الأخت والخالة ويخيره بعده بين من كان
 عندها وبين الأب وهذا لا يأتي الا على القول الضيق القائل بتقديمها على الأب فليست أم
 وليعزى وجوب بأنه كان قبل التميز عند الأب فيخير بعد التميز بين الأب والأخت والخالة عند
 عدم أمهاته وما المانع من ذلك ثم رأيت في ميم ما فيه قال في الإرشاد وخير عيز بين مستحقته
 وأخت قال شارحه هو يقيد أنه لا يخير بين الأب والأخت ولا بينه وبين الخالة قال وهو المعتمد
 الموافق لما في الروضة وأصلها وما في المباح من ترجيح التميز بين الأب والأخت وبينه وبين
 الخالة فترجع على المخرج وهو تقديمها على الأب قبل التميز (قوله وأخت لغير أب) أي
 شقيقة أو لا أم بخلاف التي لا أب فلا يخير بينها وبين الأب لانها لم تدل بالأم سم مع أن الأخت
 للأب مقدمة على الأخت للام حل أي فلا يصح إخراجها فالاولى أن يقول كآب وأخت
 ويحذف قوله لغير أب وما عل به سم لا يمنع حقها وقد يجب بأن الأخت الأب مدلية به وهو
 موجود فكان ما هنا لها والأخت الشقيقة تدل بجهتي الأب والام فاصيرت جهة الام وكذا
 الأخت للام وحل تقديم الأخت للأب على الأخت للام قبل التميز (قوله ولا بعد اختيار
 أحدهما الخ) أي في عمل باختياره الثاني بعد اختيار الاول فيقول إليه وليس المراد بذلك
 الإباحة المقابلة للتحريم لأنه غير مكلف ع ش (قوله ليس بعورة) مقتضاه ولو أمر بجلا
 اه حل (قوله وهل هذا) أي عدم منعه زيارة أمه (قوله الاول) معتقد (قوله ويمنع الأب
 أمي) محله اذا لم يمنعها زوجها أو كانت مخدرة فيجب على الأب تمكينها من زيارتها سم لكن
 في شرح م ر خلافة في المخدرة اه ع ش والمراد بقوله ويمنع الأب أمي أي ينفقها أو يطلقها
 لانها لم يحرم ع ش على م ر مع زيارة (قوله وعدم البروز) مطلق سبب على مسبب (قوله
 والام أولى منها) ظاهر عدم الفرق في الام بين المخدرة وغيرها وهو كذلك اه م ر ع ش وعبرة
 البرماوى فان كان لها نذر ولو ينفقها أو يمنع زوجها أرسلت البنت إليها اه (قوله

غداره عليه لا على السن قال ابن الرفعة
 ويعتبر في تميزه أن يكون عارفا بأسباب
 الاختيار والاخر إلى حصول ذلك وهو
 موكل إلى اجتهاد القاضى ويخير أيضا
 بين أم وان علت وجهه أو غير من
 الخواشي كآخ أو عم أو ابنه كالأب
 بجمع العصبية كما يخير بين أب وأخت
 لغير أب أو خالة كالأم ولا بعد اختيار
 أحدهما فتقول للام خير وان تكرر
 منه ذلك لانه قد يظهر له الأمر على
 خلاف ما ظنه أو يتغير حال من اختاره
 قبل ثم ان غلب على الظن أن سبب
 تكرره قلة تميزه تركه فبعد من يكون
 عنده قبل التميز فان اختار الأب ذكر
 لم يمنع زيارة أمه ولا يكتفها بالخروج
 لزيارته فلا يكون ساعيا في العسوق
 وقطع الرحم وهو أولى منها بالخروج
 لانه ليس بعورة وهل هذا على سبيل
 الوجوب أو الاستصحاب قال في
 الكفاية الذي صرح به البندجي
 ودل عليه كلام الماوردي الاول
 ويمنع الأب أمي اذا اختارته من
 زيارة أمهات ألق الصباة وعدم البروز
 والام أولى منها بالخروج لزيارتها
 ولا تمنع الام زيارة ولد يمس على العادة
 كيوم في أيام

(لا في كل يوم) هذا فمن منزلها بعيدا من منزلها قريب فلا بأس بدخولها كل يوم قاله
 الماوردي شرح م ر ا ج وقد يتوقف في الفرق بين قرية المنزل وبعيدته فان المشتقة في حق
 البعيدة انما هي على الام فاذا اتصلت بها وانت في كل يوم لم يحصل للبنت بذلك مشتقة فاي فرق بين
 البعيدة والقرية قاله ع ش قال الرشيدى ثم ظهر ان وجه النظر للعرف فان العرف
 ان قريب المنزل كالمطار يتردد كثيرا بخلاف بعيدة اه (قوله ولا يمنعها من دخولها بيته) أي
 لا يجوز فيصير عليه ذلك وتدخله قهر اهلها وان لا تمكني باخراج الولد اليها على الباب حل
 قال قل على الجلال قيل يشك كل عليه منع الزوج أم زوجته من دخول بيته وأجيب
 بان في هذا مظنة الاقصاد عليه اه وفي ع ش على م ر ويقتضي انه لا يجب عليها تمكينه من
 دخول المنزل اذا كانت مستحقة لثمنه ولا زوج لها بل ان شامت اذنت له في الدخول حيث
 لا رية ولا خلوة وان شامت اخرجته له وعليه في فرق بين وجوب التمكين على الاب من الدخول
 الى حرمه حيث اختارته الاثني وبين هذا تبسيرا فارقة الاب للمنزل عند دخول الام بلا مشقة
 بخلاف الام فانه قد يشق عليها فارقة المنزل عند دخوله فربما جرت ذلك الى نحو الخلوة اه
 فاقه فانه تبسيرا (قوله وهي) أي الام أولى بقرضها فلوما نا وأحدهما فليس للاب منع
 الام من حضور التجهيز في بيته ولمنعها زيارته في ملكه ولو تنازعا في محل دقته أجيب الاب
 لان المودة عليه وهذا من تمامها وتوابعها برماوى وقل على الجلال وبعبارة ع ش على م ر
 ولومات فقالت أمه ادفعه في تربتي وقال الاب بل في تربتي مكان الجباب الام على ما يحسنه
 الزركشي وبمحت ابن جبر ان الجباب الاب ومثله م ر ومجمله حيث لم يترتب عليه نقل محرم كان
 مات عند أمه والاب في غير بلدها اه والمراد بقرية أحدهما التربة التي اعتادا أحدهما الدفن
 فيها ولو مسبله كما في ع ش اه (قوله في الحالين) وهما كونه عنده وكونه عندها (قوله واذا
 اختارها) أي الام ذكر الخ (قوله فعندها البلا الخ) هذا جرى على الغالب فلو كانت حرفة
 الاب ليلالا فالأقرب أن اللبيل في حقه كالمها في حق غيره حتى يكون عند الاب ليلالا نه وقت التعلم
 والتعليم وعند الام نهارا كما قالوا في القسم بين الزوجات شرح الروض فالمراد بالليل عدم وقت
 الحرفة ولو نهارا وعكسه كما في قل على الجلال (قوله وعنده) أي الاب وان علا ومثله الوصي
 والقيم برماوى (قوله على ما يليق به) أي الولد وان لم تكن صنعة أبيه بل الواجب الاتق به هو
 كإن جملته كنه عاقل حاذق جدا فلا يليق به أن يكون مجارا وكابن عالم في غاية من البلادة وعدم
 المعرفة فلا يليق به أن يكون عالما وهكذا فلذلك اعتبر المصنف الاتق به (قوله لان ذلك من
 مصالحه) وأجرة ذلك في مال الولدان وجدوا الاصل من عليه نفقته م ر ولو كان أبوه في غير
 بلد أمه ولزم على اقامته معها ضياعه فالخصانة لايه (قوله يقال الادب على الآباء والصالح
 على الله) وعلى في الاول للوجوب والتأكييد وفي الثاني للفضل والكرم قل (قوله على
 الصلاة) ويعتبر في دخولها على الام وجود محرم أو نسوة ثقات ويحترز في زيارته عن الخلوة ثم
 لو كانت من زوجة ومنعه الزوج من دخولها بيته خرجت اليه الى الباب ليراها ويتفقدوها
 برماوى (قوله لان الخصانة لها) أي امالة (قوله فلا خصانة لجنون) وكذا أبرص وأجذم
 وذو مرض دائم يشغل عن أسوال المحضون ولا يضر العمى لكن ييب القاني عنه كالمعمى

لا في كل يوم ولا يمنعها من دخولها
 بيته واذا زارت لا تطيل المكث
 وهي أولى بقرضها من دخولها بيته
 أثفق وأهدى اليه هذا ان رضى
 به والاقتضاه ويعود لها وصوتها
 في الحالين من الخلو فبها واذا اختارها
 ذكر فضدها والبلا وعند من اراد العلم
 الامور الدينية والنسوية على ما يليق به
 لان ذلك من مصالحه فمن آداب ولله
 صغيرا سرية كبيرا يقال الادب على
 الآباء والصالح على الله تعالى
 أو اختارتم الاثني أو خشي كما يحسنه
 بعضهم فعندها البلا نهارا الاستواء
 الزنين في حقها ويرورها الاب على
 العادة ولا يطالب احضارها عنده وان
 اختارها عمدا أقرع بينهما ويكون
 عنده من خرجت قرعته منهما أو لم يجتز
 واحدا منهما فالام أولى لان الخصانة
 لها ولم يجتز غيرها (وشرايط) استحقاق
 (الخصانة سبعة) وترك نسوة كما تعرفه
 أحدها (العقل) فلا خصانة لجنون
 وان كان جنونه متقطعا لانها ولاية
 وليس هو من أهلها ولا له لا يتأق منه
 الحفظ والتعهد بل هو في نفسه يحتاج
 الى من يحضنه

نعم ان كان يسيرا كيوم في سنة
كافي الشرح الصغير لم تسقط الحضنة
صكر من يطر أو يزول (و) ثانيا
(الحزبية) فلا حضنة لرقيق ولو مبعضا
وان أذن له سيده لانها ولاية وليس من
أهلها ولا له مشغول بخدمته سيده
وانما لم يؤثر اذنه لانه قد يرجع
فيشوش أمر الولد ويستثنى ماله
أسلمت أم ولد الكافر فان ولدها يتبعها
وحضنته لها مالم تنكح كما حكا
في الروضة في أتمهات الأولاد والمعنى
فيه كافي المهمات فراعها لمنع السيد
من قربانها وفورثتها (و) ثالثا
(الدين) أي الاسلام فلا حضنة لكافر
على مسلم اذ ولاية له عليه ولا له رجا
فته في دينه فيحضنه أقارب المسلمون
على الترتيب المار فان لم يوجد أحد
منهم حضنه المسلمون وموته في ماله
فان لم يكن له مال فعلي من تلزمه نفقته
فان لم يكن فهو من محايج المسلمين
وينزع عندها من الأقارب المتمسكين ولده
ذي وصف الاسلام وثبت الحضنة
للكافر على الكافر والمسلم على الكافر
بالاولى لان فيه مصلحة (و) رابعا
وخامسا (العفة والامانة) جمع
المصنف بينهما لتلازمهما اذ العفة
يكسر الملامة الصنف عما لا يحل
ولا يحمد قاله في المحكم والامانة ضد
الخيانة فكل عفيف أمين وعكسه
فلو عبر المصنف عن الثالث الى هنا
بالعدالة لكان أنصر فلا حضنة
لنفسق لان النفسق لا يلي ولا يؤتمن
ولان المحضون لاحظ له في حضنته
لانه يتأعلى طريقته وتكنى العدالة
الظاهرة كشهود النكاح

عليه زمن انما به برماوى فان زاد على ثلاثة أيام انتقلت للابعد (قوله كيوم في سنة) ويثبه
ثبوت الحضنة في ذلك اليوم لوليه اه مد (قوله فلا حضنة لرقيق) أي على حر أو رقيق ابتداء
أودوا ما اه برماوى (قوله ويستثنى الخ) أي من قوله فلا حضنة لرقيق (قوله وحضنته
لها) ظاهره وان وجد غيرها كان كانت أمها مسلمة حرّة خالصة من الموانع اه ع ش (قوله
مالم تنكح) فلونكحت قال الرافعي صار لاب أحق بالولد الا أن يكون الولد عمرا فيضاف
أن يقضه عن دينه فلا يترك عنده قال التروى الصحيح الذي عليه الجمهور انه لا حضنة لكافر
على مسلم فلا حضنة هنا للاب زى فيميرى في الولد ماد كره الشارع في الشرط الثالث من قوله
فيحضنه أقارب المسلمون كيف هذا مع أن أباه كافر فليس له أقارب مسلمون ويمكن أن يكون له
أخت وخالة وأخ وعم اسلموا وصبارة البرماوى قوله مالم تنكح فان نكحت انتقلت الحضنة
لأهلها المستحقين لها الا للاب لكفره اه وقال ع ش فان نكحت فوليه الحاكم (قوله والدين)
أي التوافق في الدين (قوله فلا حضنة لكافر على مسلم) أي ولو باللقضاء في وصف الاسلام من
أولاد الكفار زرع منهم وجوب احترام الكلمة ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من أقاربه
وموته في ماله ثم على من تلزم مسؤولته ثم على المسلمين وأقاربهم كلامهم ثبوتها للكافر على الكافر
وهو كذا في مسوا فيماد كذا في الاقوى اه برماوى وحاصله أن الصور أربع مسلم على مسلم
كافر على كافر مسلم على كافر في هذه الصور ثبتت الحضنة والرابعة حضنة الكافر على المسلم فقير
صحيحة (قوله فهو من محايج المسلمين) أي من محتاجي المسلمين فتكون مؤتمنه في بيت المال
فان لم يكن فعلي يسير المسلمين كما قرره شيخنا (قوله لان فيه) أي في المسلم أي في حضنته
مصلحة أي الولد (قوله والامانة) ذكر ع ش في مستنبطه على ابن قاسم الغزالي أن المراد بالامانة
أمنها على حفظ الطفل بأن لا يمشى عليه معها محذور وعليه فهي مغايرة للعفة اه شيخنا
(قوله جمع المصنف الخ) لا يمتنع أن المعطوفات فيها جمع بين كل معطوفين أكن اذا ظهرت
حكمة بين معطوفين متلاصقين منها في التبيين عليها كما هنا قل (قوله لتلازمهما) فيه نظر
مع ما ذكره في محافلهم من العموم المطلق لكان مستقيما قل والاولى أن يكون
بينهما عموم وخصوص وجهي (قوله عما لا يحل) أي عما يحرم فيخرج المكره أو عما لا يحل
حلال مستوى الطرفين بأن لا يحل أصلا وهو الحرام أو يحل حلالا غير مستوى الطرفين
فيدخل المكره وهذا أنسب بقوله ولا يحمد أي فاعله على فعله اذا المصنوع ولا يحمد فاعله
على فعله على أن العفة تكون على ترك الحلال فضلا عما فيه شبهة ولا يقال لهذا احتراز بهذا
علم أن ما ذكره بقوله فكل عفيف أمين وعكسه غير مستقيم على أن هذا التعبير غير صحيح
هنا اذ الكلام فيما يطل الحضنة وهو ما فيه فسق كما أشار إليه قل (قوله فلا يحمد
بالعدالة) ان أراد بالعدالة عدالة الشهادة تحمل الشروط الخمسة السابقة وان أراد بها عدالة
الرواية خرجت الحرية ودخل غيرها مما تملته عدالة الشهادة وكل غير صحيح قل نعم لو عبرا عن
بعدم الفسق لكان أولى كما اذا أسلم الكافر فانه يقال له فسق لاعدل لعدم حصول الملكة
التي تحصل بها العدالة عنده وتكنى العدالة الظاهرة ولوقبل التسليم ويصدق في بقائها بعينه
فان فزع فيها قبله فلا يثبت ثبوتها عند الحاكم ولا يثبت في الشهادة من بيان السبب كالشهادة

بالجرح اه برماوى (قوله ان وقع نزاع) أى قبل أن يتم الحاضن المحضون والاقبل
قول الحاضن في الاهلية قل (قوله بأن يكون أهواً معين الخ) الا ترى أن يقول
بأن يكون الحاضن مقيماً لأن الكلام في شرائط استحقاق الحضنة ومنع الشارع بقوله
بأن يكون الخ لا يناسب الاضطرار لتمام شرط التخصيص الولد بين أبويه كما قررنا
والحاصل أن من له الحضنة ان أراد سفر غيره فله أن الواسع المقيم متى يرجع المسافر
وان أراد سفر غيره كان الواسع المقيم أو المسافر اذا أمن الطريق والمقصد
والا فالمقيم أولى (قوله فلو أراد أحدهما) أى الأبوين كما هو صريح كلامه وهو لا يناسب
التعميم بعد قوله فالمصيبة من أب أو غيره فمثل قل وقال بعضهم فلو أراد أحدهما أى أحد
من له حق في الحضنة (قوله فالمقيم أولى) ما لم يكن المقيم الأم وكان في مقامه من طبع
مصلحة كالوكل يفسد القرآن أو الحرفة وهي لا يقوم غير مقامه فالأب أحق بذلك
كما تقدم من البرماوى ومثله في الغنائى (قوله لخطر السفر) ما لم تكن معه أو لا لو أراد
كل منهما سفر حاجة فالأم أولى على المختار في الروضة شرح المنهج والظاهر أن الحاجة ليست
بمقابل مثلها للزوجة وعبرة مـ فإن أراد كل منهما واختلاف مقصداً وطريقاً كان عند الأم
وان مسكن سفرها أطول ومقصدها أبعد اه أى لأن السقريب مشاق والأم أشق عليه
من الأب والمراد بخطر السفر مشقة (قوله أو لنقله) ويصدق في قصد هاتين وتعلقها
العين حلفت وأمسكت أى المحضون برماوى (قوله من أب) أى ولو كان سفره في بادية
والأم في مدينة ولا فرق بين أن يكون الأب أولاً في البلد التي فيها الأم أم لا فان لم يكن
أب ولا جد وأراد الأخ الانتقال وهناك عم أو ابن عم مقيم فليس للأخ أخذ منه بخلاف الأب
والجد اه برماوى (قوله أولى من الأم) أى وغيرها وقال قل قوله أولى من الأم كان
الانساب بما قبله أن يقول أولى من غير العصة وقوله من الأم نعم ان سافرت معها احتج حقها
كما يعود لها اذا عاد من سفره برماوى (قوله ان أمن خوفها في طريقه الخ) أى ولو كان وقت
شدة حر أو برد وتضررت بذلك ويجوز لسؤال البصريه وليس خوف الطاعون مانعاً وان وجد
في أمه أو يحرم بدخول بلد الطاعون والخروج منها غير طاعة برماوى (قوله والا) أى
بأن لم يأمن الخوف (قوله وقد علم الخ) هذا قيد لقوله فالمصيبة من أب وغيرها ولو غير محرم
أولى فانه شامل لابن الم والمحضون أى مشتهة (قوله والخلو من زوج) قضية إطلاقه
أنه لا فرق في حصول الخلو من الزوج بين الطلاق الرجعى وغيره وهو المذهب المنصوص
لأنه انما يسقط حقها بالنكاح لا شغالها بالاستمتاع وبالطلاق الرجعى يحرم الاستمتاع كما يحرم
بالطلاق البائن شرح المتوفى مع تصرف (قوله فلا حضنة لمن تزوجت) أى لامرأة تزوجت
بمن لا حق له في الحضنة فان طلقت عاد استحقاقها وعبرة مـ أو طلقت منكوبة ولو رجعا
حضنت حالا وان لم تنقض عدتها ان رضى المطلق ذو المنزل بدخول الولد وذلك لزوال المانع
ون ثم لو أسقطت الحضنة حقها انتقلت لمن يليها فاذا رجعت عاد حقها اه بخروقه (قوله
وان لم يدخل بها) أى بمجرد العقد وان كان الزوج غائباً وعبارته من المنهج ولا ما كنهه غيره
اه والمراد غير آية وان علا كما في زوجة الجسد أبى الأب وذات بأن يزوج ابنه بنت زوجته

ثم ان وقع نزاع في الاهلية فلا بد من
نوبتها عند القاضي (و) سادتها
(الاهلية) في بلد النقل بأن يكون
أهواً معينين في بلد واحد فلو أراد
أحدهما سفره والآخر لا يخرج وتجانة
فالمقيم أولى بالولد عمراً كان أو لاحقاً
يعود المسافر لخطر السفر أو لنقله
فالعصبة من أب أو غيره ولو غير محرم
أولى به من الأم حفظاً للنسب ان أمن
خوفاً في طريقه ومقصده والا فالأم
أولى وقد علم بمسألة لا تسلم مشتهة
لغير محرم كان عم جندراً من الخلو
المحترمة بل لثقة توافقه ككبتته
(و) دابها (الخلو) أى خلو الحضنة
(من زوج) لاحقاً في الحضنة فلا
حضانة لمن تزوجته وان لم يدخل بها

وان رضى أن يدخل الولد داره نلبر
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان ابني
 هذا كان يلقي له وعاء ويجري له حواء
 وثدي له سقاء وان اياه طلقى وزعم ان
 ينزعه مني فقال صلى الله عليه وسلم انت
 أحق به عالم تنكحى ولانها مشغولة عنه
 بحق الزوج فان كان له فيها حق كم الطفل
 وابن عمه فلا يطل حقها بنكاحه لان
 من نكحته له حق في الحضانة وشغفته
 تجعله على رعايته فباعتها وان على كفايته
 وثلمتها ان تكون الحاضنة مرضعة
 للطفل ان كان المحضون رضيعا فان لم
 يكن لها لبن أو امتنع من الارضاع
 فلا حضانة لها كما هو ظاهر عبارة المصنف
 وقال البلقيني حاصله ان لم يكن لها لبن
 فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها
 لبن وامتنعت فالاصح لاحضانة لها
 انتهى وهذا هو الظاهر وتاسعها ان
 لا يكون به مرض دائم كالسل والفالج
 ان عاقب تألمه عن نظر المحضون بأن كان
 رجه بحيث يشغل تألمه عن كفايته وتدبر امره
 أو عن حركة من يباشر الحضانة فقط
 في حقه دون من يدبر الامور بظنه
 ويباشرها غيره وعاشرها ان لا يكون
 أبرص ولا أجنم كافي قواعد العلق
 وحادي عشرها ان لا يكون أعرجي كما
 أفق به عبد الملك بن ابراهيم القرظي
 من أئمتنا ومن أقران ابن الصباغ
 وأقرم عليه جمع من محقق المتأخرين
 وثاني عشرها ان لا يكون مغفلا كما قاله
 الجرجاني في الشافي وثالث عشرها
 أن لا يكون صغيرا لانها ولاية وليس
 هو من أهلها (فان اختل منها) أي
 الشروط المذكورة (شرطا) فقط

من غيره قتل منه ويموت أبوه وأمه فحضنته زوجة بطنه لو خالعتة على حضنته ولو مع مال آخر
 لم تسقط حضنتها بالنكاح لانه عقد جارية وهو لازم كما قاله البرماوى (قوله وان رضى) أي
 الغير أي ولم يرض الاب المذكور ولا استقرت لها ولا حق لها كذا في الام اه برماوى (قوله
 وعاء) بالنصب خبر الكان وقوله حواء أي حوايلها (قوله وزعم) قال في المصباح زعم من باب
 قتل وفي الرعم ثلاث لغات فتح الزاى بالفتح زعمها لاسد وكسر هاء البعض قيس ويطلق بمعنى
 القول ومنه زعمت الخفية وزعم سيوريه أي قال وعليه قوله تعالى أو تسقط السماء كما زعمت
 أي كما أخبرت (قوله كم الطفل) أي ولو كان أبوه موجودا لان الام حينئذ مقدمة عليه
 وبعبارة شرح المنهج الامن له حق في الحضانة بقيد زده بقولى ورضى قلها الحضانة وتعبيرى
 بذلك أولى من قوله الاعم وابن عمه وابن أخيه اه وقوله وابن أخيه هو مشكك ويصور
 بأن كان للطفل أخت لأم ثم نكحت ابن أخيه لا يسمو كانت الحضانة لتلك الأخت كذا قاله حل
 والاشكال مبني على أن الحاضنة كانت هي الأم ووجه الاشكال أن أختا الطفل ان كان شقيقته
 فابنه ابن ابنتها أو لأمته فكذلك أو لايه فهي منكروحة الاب ومحمل الجواب تصوير المستلة
 بما اذا كانت الحاضنة غير الام وهي أخته لأمته فيجوز أن تزوج بابن أخيه لايه (قوله
 أن تكون الحاضنة مرضعة) هذا رأى ضعيف وقوله وقال البلقيني معتمد وهو مقابل
 لمقبله وبعبارة المنهج ولان ذات لبن لم ترضع الولد اذ في تكليف الاب شيئا امتحان من ترضعه
 عندها مع الاعتناء عنه عسر عليه اه ومفهومه استحقاق غير ذات اللبن وفيه نزاع في شرح
 الروض قال مرر المعتمد الاستحقاق كإدله عليه كلام المهر بن فائز لا يتنص عن الذكر اه م
 ع ش وقوله عسر عليه أي مع تصيرها فلو كانت غير لبن لم الاب بذلك وان عسرا برماوى
 (قوله حاصله) ليس هذا حاصل ما سبق اذ هذا غير ميل هو حاصل كلام ذكره في شرح الروض
 (قوله فالاصح لاحضانة لها) وان وضيت بأجرة ووجد الاب متبرعة فالاصح لكم على جواب
 الاكثرين أنه لاحضانة لأم حينئذ كذا أفاده الامام البلقيني ديباطى (قوله وهذا هو
 الظاهر) معتمد (قوله كالسل) أي القسبة وهو بالكسر مرض معروف ولا يكاد صاحب
 يبرأ منه وفي كتب الطب انه من أمراض الشباب الخوفة لكثرة الدم فيهم وهي قروح تحدث
 في الرئة اه مصباح (قوله والفالج) هو كما في المصباح مرض يحدث في أحد شقي البدن طولا
 فيبطل احساسه وحركته وربما كان في الشقين ويحدث بغتة (قوله ان عاق الخ) عبارة
 الروضة فان كان في أحدهما مرض لا يربحى زواله كالسل والفالج ان كان بحيث يولم ويشغل
 الام عن حضانته وتدبير امره سقط حق الحضانة وان كان تأثيره نعسرا لمحركه والتصرف
 سقطت الحضانة في حق من يباشرها بنفسه دون من يشير بالامور ويباشرها غيره اه (قوله
 عن نظر المحضون) أي اذا كان لا يباشره بنفسه بأن كان عنده شخص يباشره بلسيل
 ما بعد (قوله أو عن حركة) معطوف على قوله كفاية (قوله أن لا يكون أعرجي) أي ان كان
 يحتاج لبشارة ولم يجد من يتولى ذلك عنه كافي مر وهذا ما بعد من الشرطين خارجا بشرط
 العدالة هذا غير ظاهر في الاعرجي لانه يوصف بالعدالة (قوله وثالث عشرها أن لا يكون
 صغيرا) هذا الشرط يغنى عنه ما تقدم من اشتراط العدالة اذا العدل لا يتفيه من البالغ

(قوله سقطت حضانة) الأولى سقطت الحضانة لأن كلام المصنف شامل للذكر والأنثى وقوله أي لم تسقط حضانة أراد بهذا التأويل دفع ما قد يقال إن السقوط فرع عن الوجود مع أن الكلام في نفي الاستحقاق ولو أتى كلام المصنف على أصله ورجحه شاملا للوطر أو لم يشرط على الحاضن لكان أم وأول قتلت قبل (قوله على أم مثلا) أو على حضانة الوالد فقط مرحوي (قوله وحضانة وله) أي وترتبت في أثناء السنة فليس لها انتزاع منها وليس الاستحقاق هنا بالقرابة بل بالأبارة اهـ ديباطي وبهذا يعلم ما في كلام الشارح من السقوط والساقط قوله وترتبت وقد كتبت شروط الحضانة بقولي

الحق في حضانة لأب جميع • تسع شرائط بلا منازع
بلوغه وقبضه حرته • إسلامه لمسلم عدالته
أقامته سلامة من ضرر • كبره وفقهه والبصر
ومر من يدوم مثل الحاج • كذا خلقها من التزويج
الا إذا ترتبت بأهل • حضانة وقد رضى بالقل
وعدم امتناع ذات اليد • من الرضاع لو يأخذ آخر

اهـ د (قوله كان كملت) أمث هنا نظرا إلى أن أصل الحضانة للآباء والأقارب بقيد قل (قوله على المذهب) متعلق بقوله أو رجعية (قوله حضانة) أي لا يغير ولية جديدة من حاكم كافي الأب والجد والتاظر بشرط الواقف ولا تسلسل لهم اهـ د ومنه لو امتنع من الحضانة ثم رضى فانه يعود أخذها محلا ولا تغيير الا إذا رضى بها ثقة المحضون ومثل الأم في ذلك كل من لمسح الحضانة ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضانة رجع في أمرها للقاضي الأمين فضعه عند الأصل منهن أو من غيرهن كما يحسنه الأدعي خلافا لما ورد في قوله لا يمتنع المذهب في أن أزواجهن إذا لم يمنعوهن كن باقيات على حقهن اهـ برماوى مع زيادة من شرح مر وبجارية سم فان زال المانع ثبت الحق واستشكله بعض الفضلاء بما لو شرط النظر للأرشد من أولاده فاستحقه أحدهم لكونه الأرشد ثم صار غير أرشد ووجدوا أحدا أرشد منه استحق ولو عاد الأول أرشد لم يستحق والفرق أن الحق هنا عين غاية الأمر أنه مشروط بشرط فإذا زال ثم عاد استحق وهناك الحق غير معين بل بالموصوفين فإذا استحق وانقل الحق لغيره لم يعد بعوده اهـ (قوله قبل انتضاء العدة) قال في الروض وشرحه وصاحب المستقالات من ادخله أي الولد منه الذي تعتقه لا يمكن إذا رضى به استغنت بخلاف رضا الزوج الأجنبي بذلك في أصل التكاح لأن المانع ثم لاستحقاقه المانع واستهلاك منافعها فيه وهذا لمسكن فإذا أذن مسلم غيرها اهـ د (قوله ولو غابت الأم) أي ولو دون مسألة القصر وأشربه إلى شرطين آخرين الحضانة وليس الثاني محسورا مع الثامن السابق لأن ملزم في الامتناع من الارضاع وهذا في الامتناع من الحضانة (قوله وضابط ذلك) أي الانتقال وقوله أن القريب إذا امتنع أي أو غاب (قوله وهو مقيد) هذا ليس خلاصا للأم بل كل من وجبت عليه النفقة وامتنع من الحضانة أجبر عليها كذا في مر (قوله مامر) أي من الحضانة أو التغيير (قوله كلمي) معقد أي يعني دوام ولاية الأب وإن علا عليه فذكره

(سقطت) حضانة أي لم تسقط حضانة كما تقرر نعم لو خالفها الأب على ألف مثلا وحضانة وله الصغير سنة فلا يسقط حضانة تلك السنة كما هو في الروضة أو انظر الملح حكايته عن القاضي حسين معناه بأن الأبارة عقد لازم ولو فقد مقتضى الحضانة ثم وجد كان كملت نفقة بان أسلمت كنفرة أو ثابت فاقعة أو أفاقت بجنونة أو وصفت رقيقة أو طلقت منكوح حيا أو أوريحية على المذهب حنفت لزوال المانع وتسقط المطلقة الحضانة في الحال قبل انتضاء العدة على المذهب ولو غابت الأم أو امتنع من الحضانة فليست

مثلا أم الأم كالمومات أو جنت وضابط ذلك أن القريب إذا امتنع كانت الحضانة لمن يليه وظاهر كلامهم عدم اجبار الأم عند الامتناع وهو مقيد بما إذا لم تجب النفقة عليها للولد المحضون فان وجبت كان لم يكن له أب ولا مال أجبرت كما قال ابن الرقعة لانهم من جملة النفقة فهي حينئذ كالأب • (خاتمة) • مامر إذا لم يبلغ المحضون كان يبلغ بأن كان خلافا لو بلغ رشدا ولو أمرت به لاستغنائه عن بكفه فلا يجبر على الإقامة عند أحد أبويه أو الأولى أنه لا يقارنهما بالترها قال الماوردي وعند الأب أولى للعباسة نعم إن كان أمرد ونيف من أفراد في العدة عن الأصحاب أنه يمنع من مفارقة الأبوين ولو بلغ عاقل غير رشيد فأطلق مطلقون أنه كلمي

ابن كج والرافعي لا يلائم ذلك وهو ضعيف وكتب بعضهم قوله كالمسيح ان اراد انه كالمسيح أي
تدوم حضائه فلا يصح لانها تنتهي بالبلوغ وان اراد كالمسيح من جهة ثبوت ولاية ماله فصحيح
لكن لا يلائم كلام ابن كج بعد لانه تفصيل في ثبوت الحضائه وعدمه والحاصل ان المعقدا انه
يسكن حيث شاء حيث لا رية وولاية ماله لا يوجب فكان الاولى حذف العبارة بالترتيب (قوله
فلان) أي يجب ذلك اهـ أيضا (قوله في دعوى الرية) كان يقول رأيت فلانا خارجا من
عندك فتسكر فلا يكلف منه لان فيه فضيحة وهيبة (قوله لو اقام بينة) أي على الرية (قوله
المتنبي) أي كونه محضونا وتقدم انه محتاط فيه محضونا ومحضونا قل (قوله لم ارفيه) أي
فيما ذكر من الحضائه والكفاية (قوله وجهان) وهما جواز الانفراد وعدمه (قوله
ويعلم التفصيل) وهو ان الاولى ان لا يشارك الابوين أو أحدهما ان لم تكن رية والاوجب
عدم المشاركة انتهى والله أعلم

• (كتاب الجنائيات) •

أي على الابدان بقرينة ذكر الجنابة على الاموال فيعاسق وهو باب القصب وما ساقى وهو باب
السرقه والقصاص الذي هو موجب الجنابة أحد الكليات الخمس التي شرعت لحفظ النفس
والنسب والعقل والمال والدين ولهذا شرعت الحدود وحفظ هذه الامور فشرع القصاص
حفظ النفس فاذا علم القاتل انه اذا قتل قتل انفسه عن القتل وشرع حد الزنا حفظا
لانساب فاذا علم الشخص انه اذا زنى رجم أو جلد انكف عن الزنا وشرع حد الشرب حفظا
للعقل فاذا علم الشخص انه اذا شرب المسكر حد انكف عن الشرب وشرع حد السرقة حفظا
للمال فاذا علم السارق انه اذا سرق قطع يده انكف من السرقة وشرع قتل الرقة حفظا
لدين فاذا علم انه اذا ارتد قتل انكف من الردة اهـ مرحومى والتسل ظلمنا عدوانا كبر
الكبار بعد الشر بالله وموجب لاستحقاق العقوبة في الدنيا من حيث حق الاذى
وفي الآخرة من حيث حق الله تعالى ويسقط حق الله تعالى بالتوبة العجيبة لانها هي صفة
على الرجوع أو بالرجوع البرور على الصحيح لا تسليم نفسه للقتل ويسقط حق الاذى بالعتق ولو بجناحة
أو بالقود أو بأخذ الدية فلا مطالبه في الآخرة ومذهب أهل السنة ان القتل لا يقطع
الاجل وان علمونه بأجله خلافا للمعتزلة وأما خبران المقتول يتعلق بقتاله يوم القيامة ويقول
يا رب ظلمني وقتلني فقطع أجلي فتكلم في اسناده وبقتدر محتمل محمول على مقتول سبق في علم
الله تعالى اهـ لو لم يقتل لكان يعطى أجلا زائدا اهـ برماوى وقوله القتل ظلمنا الخ أي من حيث
القتل وظاهره ولو كان المقتول معاهدا ومؤمنا ولا مانع منه لكن ينبغي أن افراد مستقاورة
فقتل المسلم أعظم اثم من قتل الكافر وقتل الذي أعظم من قتل المعاهد والمؤمن وقد يشهد لاصل
التفاوت قوله صلى الله عليه وسلم قتل مؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا وما فيها أما الظلم
من حيث الاقيبات على الامام كقتل الزاني المحصن وقاركة الصلاة بعد أمر الامام له فينبغي
أن لا يكون كبيرة فضلا عن كونه أكبر الكبائر وقوله أو بأخذ الدية أي في قتل لا يرجب القود
وعليه فالوعى عن القصاص مجازا أو على الدية سقط الطلب عن القاتل في الآخرة وقوله فلا
مطالبه في الآخرة ظاهره لا للوارث ولا للمقتول قال ابن القيم والحق ان القاتل يتعلق به

وقال ابن كج ان كان لعدم اصلاح
ماله فكذلك وان كان له فيه قليل تدام
وضعه فحضائه الى ارتفاع الجبر والمذهب
انه يسكن حيث شاء قال الرافعي
وهذا التفصيل حسن انتهى
وان كان أي فان بلغت رتبة فالاولى
أن تكون عند أحدهما حتى تتزوج
ان كانا مفترقين وبينهما ان كانا مجتمعين
لانه أبعد عن التهمة ولها أن تسكن
حيث شاءت ولو بكر هذا اذا لم تسكن
رية فان كانت فلان اسكنها معها
وكذا الاولى من العصبه اسكنها معه
اذا كان محرما لها والافق موضع لائق
بها يسكنها ولا يلاحظها دفعا لعار
النسب كما يمنعها نكاح غير الكف
وتجبر على ذلك والامر بمثله فيملا ك
كما مر في الاشارة اليه ويستحق الولي
بمنه في دعوى الرية ولا يكاف منه
لان اسكنها في موضع البراءة أهون
من التضيعة لو اقام بينة وان بلغت غير
رشيعة ففيها التفصيل المأثور قال
التوحي في نواقض الوضوء حضائه
المتنبي المشكل وكما انه بعد البلوغ
لم ارفيه قولا وينبغي أن يكون كالنبت
البر حتى يجي في جواز استقلاله
وانفراد عن الابوين اذا شاء وجهان
انتهى ويعلم التفصيل فيه مما مر

• (كتاب الجنائيات) •

ثلاثة حقوق حق الله وحق للمقتول وحق للولي فإذا سلم القاتل نفسه طوعا واختيارا للولي
 فما على ما فعل خوفا من الله تعالى وتوحيده تصورا لمقطر حتى أقبلت التوبة وحق الأولياء بالاستيفاء
 أو الصلح والعفو وبقى حق المقتول بعرضه الله عنه يوم القيامة عن عبده التائب ويصلح بينه
 وبينه اه وهو لا ينافي قوله فلا مطالبة أخرى بطوارحه على أن عدم المطالبة لتعريض الله
 إياه اه ع ش على م ر قال بعضهم يتقدم القتل إلى الأحكام الخمسة واجب كقتل المرتد
 وحرام قتل المعصوم بغير حق ومكره قتل الغازي قريسه إذا لم يصحبه بسبب الله تعالى
 مثلا ومنسوب قتل الغازي المذكور إذا صحه بسبب الله أو رسوله ومباح قتل الإمام الأسير
 عند استنوائه اتصال في الاضحية فراجع اه وأما قتل الخطا فلا يوجب جراح ولا حلال لاه
 غير مكلف فيها خطأ فيه فهو كقتل البهيمة والجنون برماوى مع زيد فمن قتل على الجلال
 قال ع ش على م ر قلت ينبغي أن يراجع ما ذكره في قتل الإمام الأسير فإنه إنما يقتل
 بالمصلحة وحيث اقتضت المصلحة قتله أحق أن يكون واجبا أن ترتب على عصفه مفسدة
 ويندوب أن كل فيه مصلحة ترجع على الترك بل يحتمل الوجوب حيث ظهرت المصلحة في قتله
 (قوله تشمله) أي الجراح وذكر الضمير ولكن حقه أن يقول لتشملها أي الجراح لأن هيئة
 الجمع مؤنثة لأن جراح جمع جرح كسهم وسهام وكلب وكلاب ويوجب إياه ذكر باعتبار المذكور
 وقوله والقطع من ذكر الشخص بعد العلم لانه من جملة الجراح والجراح جمع جرح بالفتح
 أو الغم أخذ من قول الخلاصة فعل وفعله فعال لهما اه إلى قوله وفعل مع فعل فاقبل
 (قوله عما يوجب حدا) لا يفتي أن ذكر هذا يدل على أنه أراد الجنابة بما يعتم الجنابة على
 الأمراض كالفنف وهو غير مستقيم فالوفر فهو ما يضر الموضحة والهاشمة كان أولى
 قتله مد وقوله كالفنف أي والتعزير كوطء الزوجة في دبرها ولو قال المحشى ولو فرس
 فهو ما يذهب المعاني لكان أولى لأن الموضحة والهاشمة داخلان في الجراح قتله (قوله
 أو تعزيرا) كما إذا قنف صغيرة لا تطيق الوطء (قوله وإن كانت مصدرا) أي والمصدر لا يفتي
 ولا يجمع إذا كان لغويا كيد كما قال ابن مالك

وما توكيد فوجد أبا داود وثن واجمع غيره وأقرنا

(قوله والاصل في ذلك قبل الإجماع الخ) فيه أن هذه الآية لا تدل على وجوب القصاص
 في القتل قطع إن المراد الاستدلال على الجنائيات السالبة للقتل والجرح وهو ذلك فالليل
 أنخص من المذمى شيئا وعبرة قل والاصل في ذلك أي في الجنائيات أي في مجموعها وليس
 في الآية إلا ما فيه قصاص من قبل أو قطع وليس في الحديث إلا الأول اه (قوله اجتنبوا)
 أي أتركوا والموتى المهلكات بالعذاب والعقاب وهو يكسر الموحدة اسم فاعل من
 أوقفه الذنوب أهلكته اه مصباح (قوله والسحر) سحر السحر هو الخفاصيه ولانه يفعل
 في خفية وهو لغة صرف الشيء عن وجهه تقول العرب ما سحر له عن كذا أي ما صرفته عنه
 فكان السحر لما رأى الباطل في صورة الحق فقد سحر الشيء عن وجهه أي صرفه هذا أصله أي
 من حيث اللغة وأما حقيقة فقد قيل انه عبارة عن القوي والخصيل ومذهب أهل السنة أنه
 وجودا وحقيقة وقيل إن السحر يؤثر في قلب الأعيان فيجعل الإنسان على صورة الحمار

جاء من نسخة المؤلف قوله قال بعضهم
 إلى آخر القولة يستفاد من الشرح
 وليس من التعزير اه

عبد بهادون الجراح لتشمله والقطع
 والقتل وهو مما يوجب حدا
 أو تعزيرا وهو حسن وهي جمع جنائيم
 وجنودان كانت مصدرا لتوابعها
 كما ساقى إلى عمد ونظا وشبه عمد
 والاصل في ذلك قبل الإجماع قوله تعالى
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم
 القصاص في القتل وأخبار كتبه
 الصبيح اجتنبوا السبع الموشيات
 فسل وما هن يا رسول الله قال الشر

الصد

والجوار على صورة الكلب وقد يطير السحر في الهواء وهذا القول ضعيف عند أهل السنة
وروى عن الشافعي أنه قال السحر يضل ويمرض وقد يقتل حتى أوجب القصاص على من
قتله وفي حاشية الرحاني على المصنف مباح السنوية المصرفة صرف الشيء عن وجهه
واسطلاحاً من أول النفوس الخبيثة أفعالا وأقوالا يترتب عليها أمور خارجة للعادة بتأثير الله
عادة ولمحضنة عندنا واعتقاداً بإحتماله كفر ولا يظهر الا على يد فاسق ويلزم به القصاص له
بحروقه (قوله التي حرّم الله) أي حرّم الله قتلها بكل شيء الا بالحق فلم يحرمه بل جوزه والحق
يشمل القصاص والحد (قوله والتولي) أي القرار ويوم الزحف أي يوم زحف الكفار على
المسلمين والمراد التولي من غير مقتض له كزيادة العدو على ضعفنا (قوله المحصنات) أي الحررات
وقوله الغافلات أي البريات التي لم يقع منهن ما يقتضي القذف والذكور كالأمان وقد نظمها
بعضهم من الخفيف فقال

أكل مال اليتيم والسرقة والصبر وأكل الربا وقذف المرأة

والتولي يوم زحف وقتل النفس سبع قتلًا ويستحق عجزاً

ونصف البيت الثامن قتل (٢) وقوله تجزأ أي تجزأ على غير ما يذهب كوراث (قوله وقتل
الآدمي) مبتدأ خبره قوله من أكبر الكبائر وفيه بيان النفس في الحديث وما فيه القصاص
في الآية وقال قتل صوابه اسقاطاً لفظاً من أخذاً بمبدأ كرهه بعد مقتاتل والمراد بالآدمي
ما يشمل المسلم والكافر المعصوم وإن كان قتل المسلم أعظم من قتل الذي وقتل الذي أعظم
من قتل المعاهد وأما العلم من حيث الاقياسات على الامام كقتل الزاني المحصن وتارك الصلاة
بعد أمر الامام بهما فلا يكون كبيرة فضلاً عن كونه من أكبر الكبائر كما تقدم عن ع ش
(قوله لنا) بكسر النون ثم بالفتح الملهمة المشددة أي شريكاً وعمائلاً أو قتل (قوله
ولم يبق قيدا) وقوله مخافة أن يطعم بفتح آله أي يأكل وليس قيدا وانما قيد به لما كان قوله
ولا تقتلوا أولادكم من املاق نحن نرزقكم واياهم قال بعضهم وانما قيد بالولد تغيراً عما كان
يقع في الجاهلية من قتل أولادهم خشية الفقر (قوله في خطر المشيئة) أي إن شاء الله
وانما صاغه أي في خوف المشيئة لانه يمكن أن يشاء الله عذابه قال الثاني

ومن بيت ولم يقب من ذنبه * فأمره مفقوض لربه

(قوله ولا يخلد عذابه) أن قاتل النفس أي سواء تاب أم لا (قوله تظاهرت) أي اجتمعت
وقوت (قوله لا يموت الا بأجله) أي فراغه (قوله والقتل لا يقطع الاجل) قال الثاني
ومن بيت بعمر من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

(قوله خلافاً للمعتزلة) عبارة مشرح المقاصد وزعم كبير أن القاتل قد قطع عليه الاجل وأنه
لو لم يقتل لعاش الى أمد هو أجله الذي علم الله موته فيه لولا القتل (قوله القتل على ثلاثة
أضرب) خص القتل بالنكسر لانه الغالب والافعال أقسام تجري في القطع والجرح وإزالة
المعنى وعبارة التمسح هي أي الجنابة على البدن سواء أكانت من هبة للروح أم غير من هبة
من قطع ونحوه ثلاثة عمد الخ أي لأربع لها بحكم الوجود والعقل (قوله وعمد خطا)
بالإضافة ويقال له شبه عمد وخطأ عمد وخطأ شبه عمد وآخره عن عمد وخطأ لا يخلد عذابه

وقتل النفس التي حرّم الله الا بالحق
وأكل الربواً كل مال اليتيم والتولي
يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات
وقتل الآدمي عمد ابغض حق من أكبر
الكبائر بعد الكفر فقد سئل النبي صلى
الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله
تعالى قال أن تجعل لله نداً وهو خلقك
فقبل ثم أي قال أن تقتل ولداً مخافة
أن يطعم معك رداء الشيطان وتصح توبة
القاتل عمداً لأن الكافر تصح توبته
فهذا أولى ولا يصح عذابه بل هو في
خطر المشيئة ولا يخلد عذابه إن عذب
وان أصر على ترك التوبة فكسائر
الكبائر غير الكفر وأما قوله تعالى ومن
يقتل مؤمناً عمداً جزاؤه جهنم خالداً
فيها فالمراد بان لا يولد المكث الطويل
فإن الدلائل تظاهرت على أن عصاة
المسلمين لا يدوم عذابهم أو مخصوص
فالمستحل كذا كرمكزة وغيره وإن
أقص منه الوارث أو عفا عنه على مال
أو بجنايته فظاهر الشرع تقتضي سقوط
المطالبة في الدار الآخرة كما أفق به
النووي وذكر مثله في شرح مسلم
ومذهب أهل السنة أن المقتول لا يموت
الا بأجله والقتل لا يقطع الاجل خلافاً
للمعتزلة فإنهم قالوا القتل يقطع
ثم شرع في تقسيم القتل بقوله (القتل
على ثلاثة أضرب عمد خطا وخطا
مجنون وعمد خطا)

(٢) قوله ونصف البيت الثامن الخ
الظاهر التون الاولى من قوله النفس
وهي الساكنة اه معجمه

من كل منهما شرح م ر ومن انطما الورى مهد واقصم قبل الاصابة تنزيلا لطر والعصبة
منزلة لطر واصابة من لم يقصده ولم يبين في انطما حكم الا كمن كونها قتل غالبا أولا حل
(قوله وجه الحصر) أي عقلا (قوله عينا الحق عليه) أي ذاته (قوله كاتوخذه هذه الثلاثة)
أي ضابط هذه الثلاثة فهو على حذف مضاف (قوله هو أن يعمد) أي ذواتهم بكم بكسر
الميم لأن القتل ليس نفس العمد فهو من باب ضرب وفي حاشية الزبدي عن أبي ذر الغفري عمد
من باب علم اه لأنه من باب ضرب أكثر (قوله المقصود بالجنابة) أي ولوم النوع
ليدخل فيه رمية بجمع قصد اصابة أي واحد منهم بخلافه لقصد اصابة واحد منهم فرق بين
العام والخاص اذ الحكم في الأول على كل فرد مطابقة فكل منهم مقصود بجملة أو تفصيلا
وفي الثانية على الماهية مع قطع النظر عن ذلك كما في شرح م ر قال شيخنا ولا حاجة لهذا القيد
وقوله المقصود بالجنابة بعد قوله أن يعمد أي يقصد لانه يفنى عنه قال الاجهوزي بخلاف
ما لو قصد عينه بالجنابة فلو أشار لسان بكين فتوقفت عليه من غير قصد انجبه كونه
غير عمد لانه يقصد عينه بالآلة لقطعها وان قال ابن العماد انه عدي بوجوب القود (قوله كجارج
ومثقل ومهر) الواو بمعنى أو (قوله ويقصد بعله قلبه ذلك) لاحاجة اليه أو هو مضر لانه
لو ضرب به بما يقتل غالبا فقتله كان عمدا وان لم يقصد قلبه ذلك كما هو ظاهر وهذا الوجه مريض
بجهل مرضه فمريض يقتل المريض دون الصحيح أو قصد مضره بما يقتل غالبا كان عمدا موحيا
للقود مع ظهوره لم يقصد قلبه بما ذكر م ر (فرع) • أو قتل امرأة تاروا تركت ولدها
الصغير عندها وذهبت فقرب من النار واحترق بها فان تركته بموضع تعدبه بمقصرة بتركه فيه
منته والاقلا هكذا قال بعض أهل اليمن وهو حسن م ر (قوله عدوا من حيث كونه من هنا
الفرع) هذان القيدان ليسا من حقيقة القتل العمدا من حيث أن الكلام في العمد
الموجب للقود كما قال بعض الشراح بقرينة كلام الشراح بعد فلا اعتراض على الشراح
كما قرره شيخنا (قوله زلت) بكسر اللام (قوله النادر) أي وما يستوي فيه الامر أن أي كونه
يقتل وكونه لا يقتل (قوله كالوغر زابرة) أي ابرة الخياط لا تصومسكة فانها تقتل غالبا
وعبار شرح م ر كغرز ابرة بمقتل كلن أي أو في بدن نحو هرم أو خفيف أو مغبرا أو كبير وهي
مسمومة شرح م ر وقوله وهي مسمومة قيدي الكبير فقط كما قاله ع ش والرشيدي (قوله
في غير مقتل) أي كورل والية أما يقتل كدماغ وعين وحلق وخاصرة واحليل ومثانة وبجمل
بكسر العين وهو ما بين الحصة والدرق فعدوان استنى ألم وورم لصدق حقه عليه قطر انطما الحل
وشدة تأثره (قوله وليعتبها ورم) أي ولا تألم فان عقبا ذلك حتى مات فعمد فالعمد في
صورتين غرزا بمقتل مطلقا وغرزا بغير موقاة حتى مات فان لم يظهر أثر ومات حال تشبه عمد
ولا أثر لغرزا فبالا بول بكلمة عقب لعلمنا به لم يتبه الموت عقبه موافقة قدر فهو كمن ضرب
بقلم أو ألقي عليه خوخة فمات شرح المنهج وقوله ورم ليس يقيد بل المدار على التألم وقوله بكلمة
عقب ما لم يبلغ في الغرزا فان بالغ حتى أدخلها إلى اللحم الحى فانه يقتل لانه عمد وقوله كمن
ضرب بقلم كان الأولى أن يقول وخرج بما يتلف غالبا أو غير غالبا بالوضريح به فلم الخ ولو منعه
البول فمات فالظاهر أنه ان ربط ذكر بحيث لا يمكن البول ومضت المدة المذكورة فهو

وجه الحصر في ذلك أن الجنابة لم يقصد
عنا الحق عليه فهو الخطأ وان قصد لها
فان كان بما يقتل غالبا فهو العمد
والاقتبة عمد كما توخذ هذه الثلاثة
من قوله (قال العمد المضم) أي الخالص
هو (أن يعمد) بكسر الميم أي يقيد
(الضرب) أي الشخص المقصود
بالجنابة (بما يقتل غالبا) كجارج ومثقل
ومهر (ويقصد) بعله قلبه ذلك
عدوا من حيث كونه من هنا الروح
كافي الرضخ فخرج بقيد قصد التحمل
ما لو زلت رجليه فوقع على غير يقات
فهو خطأ ويقيد الشخص المقصود
ما لو رمى زيدا فأصاب عمرا فهو خطأ
ويقيد الغالب النادر كما لو غرزا برة
في غير مقتل ولم يعقبها ورم ومات فلا
قصاص فيه وان كان عدوا فاقيد
العدوان القتل الجائر ويقيد جنسية
الآثر فاق الروح ما اذا استحق حرقة
قصاصا فله نصيب

فلا قصاص فيه وان كان عدواً أو أقال في الروضة (١٠٨) لأنه ليس عدواً من حيث كونه من ههنا أو ههنا وان كان من حيث أنه عدل عن

الطريق * (قائدة) * يمكن
انقسام القتل الى الاحكام الخمسة
واجب وحرام ومكروه ومندوب
ومباح فالاول قتل المرتد اذا لم يتب
والحربي اذا لم يسلم أو يعطى الجزية
والثاني قتل المصوم بغير حق والثالث
قتل الغازي قريه الكافر اذا لم يسب
الله تعالى أو رسوله والرابع قتله اذا
سب أحدهما والخامس قتل الامام
الأسير اذا استوت الخصال فانه مخبر فيه
وأما قتل الخطأ فلا يوجب جلال ولا
حرام لأنه غير مكلف فيما أخطأ فيه فهو
كفعل المجنون واليهيمة (فيجب) في القتل
العمد لا في غيره كما سيأتي (القتل) أي
القتل قصاص لقوله تعالى كتب عليكم
القتل في القتلى الآية سواء أمانات
في الحال أم بعد بسلامة جراحته وأما
عدم وجوبه في غير مفسدان يسمى
القتل قصاص قوداً لانهم يهودون الجاني
بجبل أو غيره الى محل الاستيفاء وانما
وجب القصاص فيه لأنه بدل متلف
تعين جنسه كسائر المتلفات (فان عفا
المستحق) (عنه) أي القود مجازاً فقط
ولاديه وكذا ان أطلق العفو لاديه على
المذهب لأن القتل لم يوجب الدية
والعفو اسقاط ثابت لا يثبت معدوم
أو عفا على مال (وجب دية مغلطة)
كما ستعرف فيما سيأتي (حالة في مال
القاتل) وان لم ير ض الجاني لما روى
البيهقي عن مجاهد وغيره كان في شرع
موسى عليه السلام تحم القصاص
بما روى في شرع عيسى عليه السلام
الدية فقط تخفف الله تعالى عن هذه
الامة وخيرها بين الامرين لما في الارام
بأحدهما من المشقة ولأن الجاني

كما لو منعه الطعام والشراب وان لم يربطه بل منعه بهتيد مثلاً كان يملك قتل فلا ضمان لانه
لم يحدث فعلاً يصل عليه الهلاك فهو كالواخذ طعامه في مقارفة فلت و ينبغي أن من الصمد
مالواخذ من العوام يراه مثلاً بما يعتمد عليه في العوم وأنه لا فرق بين علمه بأنه يعرف العوم
أم لا عس على م روى في قل على الجلال فلا أخذ فهو يراى من عام عليه ففرق نجته
ولم يرتضه شيخنا زى قال لانه كن أخذ طعامه في مقارفة قال بعض مشايخنا وقد يفرق والفرق
ظاهر لانه قادر في المقارفة أن يتقل الى محل يجد فيه ما يقبضه من الجوع وليس قادراً في الماء
أن يتقل الى محل يقبضه من الفرق ولأن من شأن الماء الاقراق وليس من شأن المقارفة الا هلاك
قتائل ولو حبسه ولم ينعش شيئاً فترك الأكل خوفاً وحزناً والطعام عند مفت جوعاً أو عطشاً
أو حتق ألقه أي من غير سبب أو غير ذلك فلا ضمان ونخرج عنه الطعام مالواخذ من في مقارفة
وأخذ طعامه وشرابه فمات جوعاً أو عطشاً فلا ضمان لانه لم يحدث فيه صنعة كذا في الروضة
قال الأذرى وهو متجه فيما اذا كان يمكنه الخروج منها فان كان لا يمكنه ذلك لم يملكها أو لم يملكه
ولا طارق فالتجبه وجوب القود قال بعضهم ولو فصل بين أن يعلم إلا تخلف المقارفة فيجب
القود وبين أن يجهل فيجب دية شبه العمد لكان متجهماً اه (قوله فلا قصاص فيه) وفيه
الدية ان كان في محل مؤلم فان كان في غير مؤلم بجلدة عقب فلا شيء فيه (قوله يمكن انقسام
القتل) أي العمد وشبه العمد كما يدل عليه قوله بعد وأما الخطأ الخ (قوله قتل المرتد)
ووجوبه على الامام (قوله اذا استوت الخصال) أي القصد والضرب الرق والقتل
(قوله لانه) أي المخطئ غير مكلف (قوله مكتوب عليكم القصاص في القتلى) مبي
القتل قصاصاً لان أولياء الدم يقصون أي يتبعون أثر القاتل (قوله بدل متلف) أي بدل
اتلاف متلف وقوله فمات من جنسه أي جنس اتلاف المتلف (قوله فان عفا المستحق) كلام المتن
شامل لما لو عفا عما أأ وأطلق مع أنه في ذلك لاشئ فذلك أصل السراح المتعفا عنه وقوله على
مال المراد به الدية بأن يقول عفو عن القود على الدية أما لو قال عفو عن الدية فله عفو فان عفا
عليها بعد عفو عنها ولو مترخياً وجبت وسواء كان العافي مجبوراً أو فليس أو مريضاً أو وارث
مديون لأن الواجب القود عيناً وليس في العفو عنه تضييع مال سم (قوله وكذا ان أطلق
العفو) نعم ان اختار الدية عقب عنود مطلقاً وجبت سم (قوله والعفو اسقاط ثابت) وهو
القصاص لا اثبات معدوم وهو الدية (قوله أو عفا على مال) وهو الدية ولو عفا عن جرحه لكان
أولى وفي المنهج ولو عفا على غير جنسها أي الدية أو على أكثر منها ثبت ان قبل جان ذلك والا فلا
ثبت ولا يسقط القود (قوله مغلطة) ثلاثون حقة وثلاثون جفصة وأربعون خففة (قوله
وان لم ير ض الجاني) غاية (قوله لما روى البيهقي الخ) هذا الحديث يدل على أن الواجب
أحدهما لا على التعيين فينا في وجوب القود أولاً (قوله وخيرها بين الامرين) يقتضي أنه
من الواجب الخير مع أن الله لم يوجب أولاً القود ويجاب بأن الخير بالنظر لخيرة الوارث
لا بالنظر للائته فلا يجب الا القود (قوله لما في الارام بأحدهما) أي الدية والقصاص
(قوله ولأن الجاني) معطوف على قوله الخير (قوله عن عضو) أي كيدته وأصبعه وظفره
وشعره وقوله سقط كله أي كل القود وبشرط في تلك الاعضاء أن تكون متصلة فيكون من

محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه ولو عفا عن عضو من أعضاء الجاني سقط كله كما أن تطليق بعض المرات تطليق لأكملها باب

ولو غلب بعض المستحقين سقط أيضا
وان لم يرخص البعض الاخر لان القصاص
لا يقبض ويغلب فيه جانب السقوط
(والخطا المضمون هو ان) يقصد الفعل دون
الشخص كان (يرى المسمى) كشجرة
أو صيد (فيمسك) انسانا (رجلا) أي
ذكر أو غيره (فيقتله) أو يرى زيدا
فيمسك عمرا كما مر أو يقصد أصل الفعل
كأن يلق فسقط على غيره فان كما مر أيضا
(فلا قود عليه) لقوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ قهر برقبته مؤمنة يديه
مسلمة الى أهله فأوجب الله الموت لعرض
القصاص (بل يقبض يديه) للآية
الذكورية (مخففة على العاقلة) كما
ستعرفه في فصلها (موجلة) عليهم لانهم
يحملونها على سبيل المواساة ومن
المواساة تأجيلها عليهم (في ثلاث
سنين) بالأجماع كما حكاه الشافعي رضي
الله عنه وغيره (وعمد الخطا) المسمى
بشبه العمد (هو أن يضرب به) أي
الشخص (بما لا يقتل غالبا) كسوط
أو عصا خفيفة وضوءك (فيوتد
بوجهه فلا قود عليه) لتفقد الآلة القاتلة
غالبا لثوبه بغيرها مصادقة قدر (بل
تجب دية مغلطة) لقوله صلى الله عليه
وسلم ألا إن في قتل عمدا خطا تسبيل
السوط والعصا مائة من الأبل
مغلطة منها أربعون خلفة في بطونها
أو لثوبها والمعنى فيه أن شبه العمد
متردد بين العمد والخطا فأعطى حكم
العمد من وجه تغليظها وحكم الخطا
من وجه كونها (على العاقلة) لما في
الخصم من أهلية صلى الله عليه وسلم فضي
بذلك (موجلة) عليهم كافي دية الخطا
(تنبه) جهات تحمل الدية ثلاثة

باب السراية لامن طلب التعديل بلزمن الكل حتى لا يشترط الاتصال (قوله ولو غلب بعض
المستحقين سقط أيضا) حتى لو اقتصر بعض الورثة ببعض البعض اقتصر منه وان لم يعلم
بعضه لتقسيمه في الجملة (قوله ويغلب) بالتشديد (قوله هو أن يقصد الفعل) قوله
صوره ان قصد الفعل وعدمه كلاهما مع عدم قصد الشخص (قوله رجلا) الرجل حقيقة
الذكر البالغ ولا حاجة لان تراجع عن موضوعه بقوله أي ذكرا لا أمثاله (قوله أو غيره)
مخطوف على رجلا (قوله نال) بكسر اللام (قوله فسقط على غيره) وعدم قصد لا يمنع من
نسبه اليه (قوله ومن قبل مؤنسا خطا) المراد بالخطا مقابل العمد الصادق شبه العمد
واعلم أن المصدر اذا وقع جوا بالشرط واقرن بالقامري مجرى الامر والتقدير هنا فليضرب رقبة
(قوله مخففة) أي خمسة عشر وحقه وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت
مخاض وعشرون ابن لبون (قوله على العاقلة) أي فالعاقلة لا تحبل الا الخطا وشبه
العمد ولا تحبل عمدا ولا صلحا عن القود ولا اعترافا بالجناية روى ذلك عن ابن عباس ثم ان
مستقت العاقلة المعترف بالجناية حلت عنه ولو كانت العاقلة من الولاء أو بيت المال وهو الامام
ادمد (قوله على سبيل المواساة) أي الاحسان وان كانت واجبة لان الآتي بالواجب
محسن (قوله ومن المواساة) من تعليلها بعد أي تأجيلها عليهم من أجل مواساتهم فقبه
الانظار موضع الانصار وحقه أن يقال ومن أجلها تأجيلها عليهم من الشارع (قوله المسمى
بشبه العمد) وجه تسميته بذلك أنه أشبه العمد في اعتبار القصد (قوله أو عصا
خفيفة) أي بحيث ينسب القتل اليها لا تفوق لام موافقة قدر مد (قوله لتفقد الآلة
القاتلة) هذا ظاهر في قوى البدن أما لو كان طعنا أو رمقا فانه يكون من العمد لان الآلة
الذكورية قتل من ذكر غالبا فليقتل في الآلة اج وعبرة شرح م ومن شبه
العمد الضرب بسوط أو عصا خفيفتين بلا قوال ولم يكن يقتل ولم يكن يدين المضرور خفيفا
ولم يترن بصور أو برد أو مغر أو لا قصد كالمخففة فضف وأن لم يمت حتى مات لم يصدق حتم عليه
اد قال الشيطان ولو ضرب به اليوم ضرب به وغدا ضرب به وهكذا حتى مات فوجها لان الغالب
السلامة عند التفريق وقال المسعودي لو ضرب به وقصدا لا يزدق نفسه فضر به نامة ثم شقه
فضر به نالته حتى قبله فلا قصاص ولو ضرب زوجته بالسوط عشرة ولا فوات فان قصد
في الانشاء العدد المهلك وجب القصاص وان قصد تأديها بسوطين أو ثلاثة ثم داه فجوز
فلا لانه اختلط العمد بشبهه اد سم (قوله فوته بغيرها الخ) الصواب اسقاطه لان
موافقة القدر هدر قل (قوله في قبيل) خبر مقدم وقوله قبيل السوط بدل من عمد الخطا
وقوله ما قام ان مؤخر وقوله في بطونها خبر مقدم وأولادها مبتدأ مؤخر (قوله والمعنى فيه)
كان الاولى تأخير هذا عن قوله على العاقلة لانه دليل عليه والدليل يكون بعد المدلول (قوله
متردد) أي يشبه العمد من حيث قصد الفعل والخطا من جهة أن الآلة لا تقتل (قوله
موجلة) هو في كلام الشارع منصوب خبر يكون في قوله من وجه كونها قبضه تسمي اعراب
المتن (قوله جهات) لا يخفى أنه غنون بذكر الجهة الاولى ولم يغنون عن الاخيرتين بل أدخلهما
في الاولى وهذا غير لائق تأمل قل وهذا مرتبط بقوله تجب دية على العاقلة فيقدم أولا

قربة وولاوية مال لا غيرها كزوجه وقربة ليست بعصبة ولا القرية الذي لا عشرة له فدخل نفسه في قبيلة ليعتمنها الجهة الاولى عصبة
الجاني الذين ينفون به بالنسب او الولاء اذا كانوا ذكورا مكلفين قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أعلم مخالفاً ان العاقلة العصبية
وهم القرابة من قبل الاب قال ولا أعلم مخالفاً (١١٠) في أن المرأة والصبى وان أسير الايما لا يملكان شيئا وكذا المنوم عندي انتهى

واستثنى من العصبية أصل الجاني وان
علا وفرعه وان سفل لانهم أبعاضه فكما
لا يحصل للجاني لا يحصل أبعاضه
ويقدم في تحصل الدين من العصبية
الاكبر فالاقرب فان لم يقف الاكبر
بالواجب بأن يبقى منه شيء وزع الباقي
على من يليه الاكبر فالاقرب ويقتسم
من ذكر مدلل بأبوين على مدلل بأب فان لم
يقف ما عليهم بالواجب فمعتق ذكر تلعب
الولاء لمجة كلمة النسب ثم ان فقد
المعتق أولم يقف ما عليه بالواجب فصعبته
من نسب غير أصله وان علا وفرعه وان
سفل كما مر في أصل الجاني وفرعه ثم
معتق المعتق ثم عصبته كذلك وهكذا
ماعد الأصل والفرع ثم معتق أبي
الجاني ثم عصبته ثم معتق معتق الاب
وعصبته غير أصله وفرعه وكذا أبنا
وعتق المرأة يصفه عاقلها ومعتقون
في قسملهم كعتق واحد وكل شخص
من عصبية كل معتق يحصل ما كان
يحصل ذلك المعتق في حياته ولا يمتل
عقب عن معتقه كما لا يرثه فان فقد
العاقل عن ذكر عقل ذوالارحام اذا لم
يتظم أمر بيت المال فان انتظم عقل
بيت المال فان فقد بيت المال فكله
على الجاني بناء على أنها تلزمه ابتداء
ثم تحصلها العاقلة وهو الأصح وصفات
من يعقل شخص الذكورة وعدم الفقر
والحرية والتكليف واتفاق الدين
فلا تعقل امرأة ولا عتق ثم ان بان
ذكر اغرم حسنه التي اذا اغرمه ولا فقير
ولو كسوبا ولا رقيق ولو مكاتباً ولا صبي
ولا مجنون ولا مسلم عن كفر وعكسه
وبعتل يهودى عن نصرانى وعكسه

الاكبر ثم الولاء ثم بيت المال ان استظم (قوله قربة) أى عصبية بدليل ما بعده (قوله
ولا القرية) في نسخة ولا العبدية قال شيخنا حر والاولى هي الظاهرة اه قلت بل الظاهر هي
الثانية فقد قال في المصباح العبد الرجل يدخل نفسه في قبيلة ليعتمنها وليس له فيها عشرة وهو
عبد ينفى فلان ومن عدادهم بالكسر أى يعتقهم ولا يذكر لقرية يريد معنى مثل هذا أصلاً
(قوله الجهة الاولى) لم يذكر الشارح الجهتين الاخيرتين الا في سلال كلامه (قوله
أو الولاء) الاولى اسقاطه لان مرتبة متأخرة وسأبقى ذكر بعد (قوله ان العاقلة) أى
في ان العاقلة الخ (قوله المعتوه) أى العبيط وهو ناقص العقل (قوله الاكبر فالاقرب)
يلعب من في قول الشارح وزع الباقي على من يليه اه وهم الاخوة ثم بنوهم ثم الاجام
ثم بنوهم كالارث اه مدابقي فيؤخذ من كل أخ موثر نصف دينار ومتوسط ربع دينار
ولاشئ على الفقير فاذا لم يوف ثلث الدية أخضعت بنهم وهكذا فان لم يمسك له عاقلة أو كانوا
فقراء رجع الى القتلى (قوله وكذا أبداً) أى وكذا المذكورون يكون الحكم المذكور
من بعدهم أبداً شيئاً (قوله ومعتقون في قسملهم كعتق) فطعيم نصف دينار وان كانوا
أغنياء والاقرب به ويوزع عليهم بحسب المال لا الرؤس فلو كان لامرأة ثلثا صبر ولرجل ثلث
فأعتقاه ثم قتل وهما غنيان فعلى ولي المرأة كل شيء ثلثا نصف دينار وعلى الرجل ثلثه فان
اختلفا فكل حكمه فان كان الرجل غنيادون ولي المرأة فعليه ثلث نصف دينار وعلى وليها
ثلثا ربعه أو حكمه فعليه ثلث ربع دينار وعلى وليها ثلثا نصفه وهكذا قل واقطع كل
الواجب على وليها دونها مع أنها المعتقة ويمكن الجواب بأن المرأة لا تحصل أصلاً فليعزر
(قوله كعتق) لان الولاء في الاولى لجميع المعتقين لاسكل منهم وفي الثانية لكل من العصبية
فلا يوزع عليهم وزعه على الشر كالأمة لا يورث بل يورث به شرح المنهج (قوله يحصل
ما كان يحصل) فيصل كل شخص نصفاً أو ربعاً كالمعتق ان كان المعتق واحداً وحصل ثلث
اذا كانوا بصقته في الغنى والتوسط والابان كان المعتق غنياً به متوسطاً فعلى كل منهم
ربع دينار قوله ما كان يحصل أى في الجهة (قوله وصنات من يعقل شخص) هي
في الحقيقة سبعة الذكورة وعدم الفقر والحرية والابوغ والعقل واتفاق الدين وأن لا يكون
أصلاً ولا قرعاً (قوله التي اذا اغرمه) بأن كان الختني عتقاً أخذت من ابن الم ما كان يدفعه
الم فان شين كون الم ذكر ادفع لابن الم ما دفعه عنه (قوله وعلى الختني) خبر مقدم ونصف
دينار مبتدأ مؤخر وما بينهما اعتراض وقوله عشرين مفعول ليمك وقوله فاضلاً حال مثلاً وذكر
باعتبار المذكوراً وباعتبار كونها عبداً وقوله عما سبق في الكفارة وهو كفاية العمر الغالب
لانها لا تجب الكفارة على شخص الا اذا كان يملك كفاية العمر الغالب (قوله اعتباراً
باز كة) أى وانما اعتبر العشر دون أنقص منها اعتباراً بالركة لانها لا تجب في أقل منها
(قوله من يملك) أى آخر السنة وبما ذكره من أن من أسير آخرها لم يجب عليه شيء وان كان
موسراً قبل أو أسير بعد الخ النظر شرح المنهج وقوله فاضلاً عما سبق في الكفارة أى عن
كفاية العمر الغالب (قوله أو قدرها) بالجر عطف على العشرين أى أو دون قدرها من القفة
(قوله ونوقد ربع دينار) ثم يجمع الحاصل ويشتري به الواجب من الابل وهو ثلث الدية فان

كالارث وعلى الختني في كل سنتين العاقلة وهو من يملك فاضلاً عما سبق في الكفارة عشرين ديناراً أو قدرها اعتباراً بالركة زاد
نصف دينار على أهل الذهب أو قدره دراهم على أهل النضة وعلى المتوسط منهم وهو من يملك فاضلاً عما ذكر دون العشرين ديناراً أو قدرها
وفوق ربع دينار ثلاثين فقير أربع ديناراً أو ثلاثة دراهم لاه واسطة بين الفقير والى لاشئ عليه والخى الذي عليه نصف دينار

زاد المأخوذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالقسط اه سم وان نقص المأخوذ من
الواجب كل من على من أخذ منه وانظر هلا كتقوا ربع دينار قسط ثم رأيت في شرح المنهج
ما نصه وانما بشرط كون المودن القاضل من حاجته فوق الربع ثلاثين مائة فقيرا اه قال
سم حاصلها أنهم اشتروا أن يبقى معه شيء ثم زاد على حاجته بعد دفع الربع حتى لا يكون
بعد الدفع فقيرا ولك أن تقول كان يجوز أن لا يشترط ذلك ويكون الفقير من لا يكسر بعازا إذا
عن حاجته والمتوسط من يكسر ذلك ولا يجوز في عود بعد الدفع فقيرا انما المأخوذ أن يؤخذ
من فقير ولم يوجد له ذلك مع أن القاتل أن يقول وقروا في فقره وانه لأن المتوسط على كلامهم
صادق من ذلك زيادة على حاجته ثلاثين مائة مثلا كما هو قضية التفسير المنكسر ولا يخفى
في أن من ملك ذلك اذا دفع ربعا لم يبق له شيء بعد دفعه صار لا يصدق عليه أنه ملك زائد عن
حاجته فوق ربع دينار فيكون فقيرا لأنه لا يبطل كونه متوسطا ومعلوم أنه ليس غنيا ويجب
أن يكون فقيرا اذا المراد بالفقر وغيره ما هو المعنى المصطلح عليه هنا قاتل (قوله الجناية)
أي بدل الجناية وقوله لأنه أي البديل المقدر (قوله قدر ثلثية) لعل هذا اذا لم ترد قيمته
على دية والابان كانت قدر ديتين أخذ قدر ثلث كل واحدة قاتلنا جيل لا يزيد على ثلاث سنين
كما لو قتل شخص رجلين فان كانت قيمته قدر ثلث الدية فمادونها أخذ في سنة م (قوله
والاطراف) أي دية الاطراف لاجل قوله تؤجل ولا حجة لتقدير فيما بعد هاله مال فيؤجل
وقوله والاطراف مبتدأ خبره تؤجل يعني أنها تؤجل في كل سنة الخ فان كانت نصف دية
ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس اه شرح م ر (قوله والحكومات) هي واجبة
فيما لا مقدر له ولا تعرف نسبتته الى مقدر وأروش الجناية واجبة فيما لا مقدر كلو ضمة
أو عرف نسبتته من مقدر كبحر قبل الموضحة كالسمحاق (قوله في كل) خبر مقدم وقدر
مبتدأ مؤخر (قوله مقط من واجب تلك السنة) أي لا شيء عليه بخلاف من مات بعدها
كما تقدم (قوله وشرائط وجوب القصاص) من القصاص وهو القطع ومنه المقص وقيل من
قص الاثر اذا تعذر لأن المقص يتبع الجاني والتعبير هنا بالقصاص بعد التعبير عنه فيما سبق
بالقود لا فائدة اتحادهما اه شرح سم وهذه شروط في القاتل الا الرابع فانه شرط في المقتول
ومن شروطه أي القاتل أيضا أن يكون ملتزما بالاحكام وأما قول الشارح الآتي والخامس
عممة القتل فهذه شروط في القتل كما قرره شيخنا وبعبارة المنهج أركان القود في النفس
ثلاثة قتل وقاتل وقيل بشرط نفسه ما مر أي من كونه عمدا ظاهرا في القتل عممة أي على قاتله
ثم قال وشرط في القاتل أمران التزام الاحكام ومكافأة حال جناية بأن لم يغضل قتيلا باسلام
أو أمان أو حرية كاملة أو أصلية أو سيادة وقوله عمدة دخل فيه أن لا يكون صائلا ولا فاطح
طريق لا يدفع شره الا بالقتل والافهم معصوم وقوله وأمان أي بأن يقول له شخص انت تحت
أمانى وزاد بعضهم ضرب الرق على الاسير الوثني ونحوه وأجيب عنه بأن ضرب الرق عليه صبره
مالا للمسلمين وماله في أمان قد دخل في قوله وأمان اه برماوى (قوله في العمد) لبيان
الواقع لأن القصاص لا يكون في غيره (قوله بالغافقلا) لو قال مكفلا لا غنى عن هذين الشرطين
ووقع السؤال عما لو تطور في غير صورة آدمى وقتله شخص وعما لو قتل آدمى جنيها

وتصل العاقلة الجناية على العمد لانه
بذل آدمى في آخر كل سنة يؤخذ من
تيمم قدر ثلثية ولو قتل شخص رجلين
ملاق في ثلاث سنين والاطراف كقطع
الدين والحكومات وأروش الجنابات
تؤجل في كل سنة قدر ثلثية كاملة
وأجل دية النفس من الزهوق وأجل
دية غير النفس كقطع يمين استداء
الجناية ومن مات من العاقلة في أثناء
سنة سقط من واجب تلك السنة
(وشرائط وجوب القصاص) في العمد
(أربعة) بل خمسة كما ستعرفه الاول
(أن يكون القاتل بالغاً) والثاني أن
يكون (عاقلاً)

قوله تطور هو بالماء في نسخة المؤلف
وهكذا فيما بعده وأصله بالصاد اه معصيه

فلا قصاص على من يجهنم لرفع القلم عنهما (١١٢) وتضمنهما امتقاهما من خطاب الوضع فوجب الدية في مالهما (تنبيه) عمل
 عدم ايجابه على المجنون اذا كان جنونه
 مطبقا فان قطع فله حكم المجنون حال
 جنونه وحكم العقل حال افاقته ومن
 لزمه قصاص ثم جن استوفى منه حال
 جنونه لانه لا يقبل الرجوع ولو قال
 كسب يوم القتل صيا أو مجنونا وكتبه
 ولي المقتول صدق القاتل بيمينه ان
 أكن الصبا وقت القتل وعهد المجنون
 قبله لان الاصل بقاؤه بخلاف ما اذا
 لم يكن صبا ولم يعهد جنونه والمذهب
 وجوب القصاص على السكران
 المتعدي بسكره لانه مكلف عند غير
 النورى ولتلايؤدى الى ترك القصاص
 لان من رام القتل لا يجهز أن يسكر حتى
 لا يقتض منه وهذا كالمستنى من شرط
 العقل وهو من قبيل ربط الاحكام
 بالاسباب وألحق به من تعدى بشرب
 دوامزيل العقل أما غير المتعدي فهو
 كالمتعمد فلا قصاص عليه ولا قصاص
 ولا دية على من يقاتل حال سراهة وان
 عصم بعد ذلك باسلام أو عقد ذمة لما
 تواتر من فعله صلى الله عليه وسلم
 والعصاية بعده من عدم القصاص عن
 أسلم كوخشي قاتل حزة وعدم التزامه
 الاحكام (و) الثالث (أن لا يكون)
 القاتل (والد المقتول) فلا قصاص
 بقتل ولد للقاتل وان سفل الخبير الحاكم
 والبيهي وصحابه لا يضادلان من أبيه
 ولرعاية حرمة ولانه كان ميبا في وجوده
 فلا يكون هو ميبا في عدمه (تنبيه) *
 حل بقتل بولده المتى باللعان وجهان
 ويجريان في القطع بسرقة ماله وقبول
 شهادته قال الأدرعي والاشبه أنه
 يقتل به مادام مصر على التني انتهى
 والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا للشبهة
 كما قاله غيره ولا قصاص للولد على الوالد كأن

يقتل به أولا فالجواب أن يقال ان علم القاتل حين القتل أن المقتول ولي تطور في تلك
 العترة قتل به والا فلا قود ولكن تجب فيه الدية كما لو قتل انسانا يظنه صيدا هذا في الاول
 وكذا في الثاني لكن نقل عن شيخنا الشوري أن لا أدى لا يقتل بالجنى مطلقا أقول وهو
 الاقرب لعدم معرفتنا أحكام الجن وعلم خطابا بقصاصيل أحكامهم عمن على م ر وصبرة
 البرماوى خرج الجنى فانه لا يقتل به اذا قتله وان كانوا مختلطين بفروع الشريعة لانه لم
 تقاصيل تكاليفهم ولم نقل لنا عن الشارع أنه قال من قتل جنيا قتل به ولا شيء في قتله من لزوم
 الدية والكفارة اه وظاهره ولو تحقق اسلامه وتحققت المكافاة ولا يفتى ما قبله من البعد اه
 (قوله فلا قصاص على من يجهنم) ومثله التام والمضى عليه والسكران سم (قوله محل عدم
 الجنابة) أي مروجها وهو القصاص (قوله لانه) أي القصاص لا يقبل الرجوع أي
 لا يقبل الرجوع فيه فيما اذا ثبت باقراراى واذا كان لا يقبل الرجوع فيستوى في استيفائه
 حالة الصحة والجنون بخلاف ما يقبل الرجوع فيه كالزنا الثابت بالاقرار فلا يستوفى حذو في حالة
 الجنون لانه لو كان صا حيا رجع عقره شيخنا فهو جواب عن سؤال طائفة هل لا ينظرنا
 افاقته لعده يرجع عن الاقرار بالقتل فيسقط فأجاب بأنه لا يقبل الرجوع فلا فائدة في الاقرار اى
 بخلاف حد الزنا اذا جن بعد الزنا فانه ينظر لعده يرجع فيسقط عنه لانه يقبل الرجوع (قوله
 وعهد المجنون) أي سبق له جنون وقوله بقاؤه أي الصبا والمجنون (قوله ولتلايؤدى) أي
 عدم وجوب القصاص على السكران بل على أنه غير مكلف اه شماوى (قوله لان من رام)
 أي أراد القتل وقوله لا يجهز أي لو قلنا السكران لا يقتل اذا قتل لا تتخذ السكر ذريعة (قوله
 وهذا كالمستنى) ليجعله مستنى حقيقة لان العقل موجود فيه غاية الامر أنه مغفل بسبب
 السكر (قوله وألحق به الخ) هذا من باب الحاق الاعلى بالادنى اذ هذا فيه ازالة العقل
 بالكلية بخلاف السكر شيئا وسكت الشارع عن المقضى عليه والتام والقياس لا قصاص
 عليهما وجوب دية عمدى مالهما اه قل على الجلال وبرماوى (قوله وان عصم) غاية
 (قوله لما تواتر من فعله) أي منعه وعادته وماله (قوله والدا) أي من النسب بخلاف
 الاب من الرضاع وهذا مما تفرقه حكم الرضاع النسب وان كان الوالد كقرا والولد مسلما
 كما قاله سم فلو حكم ما كرم قتل والبوله فخص حكمه الا ان أنفقته وذبحه كالبهيمة ولو حكم
 ما كرم وجوب القصاص في هذه الحالة فلا نقض لنا حيث نختلف حكمه بقتل المسلم بالكافر
 أو الحر بالرقيق فلا يقتض والمراد بالوالد كل من له ولادة وان علوا ولو أتت من جهة الأم اه
 زى وقوله ولا فلا نقض لنا حيث نأى رعاية تلك القاتل بأنه يقتل فيه حيث نأى (قوله
 فلا يكون هو ميبا في عدمه) اعترض بأن الوالد لو اقتض منه كان هو الذى تسبب في عدمه
 بقتله ولانه فالولد حيث لا يكون ميبا وأجيب بأن الولد يجب به عدا لولا أنه لم يحصل قتل الاب
 اياه فقد تحقق كونه ميبا في عدمه أي سم (قوله بسرقة ماله) أي مال الولد (قوله
 والاشبه أنه يقتل به) ضعيف وقوله والاوجه أنه لا يقتل به مطلقا معقد (قوله ولا قصاص
 للولد على الوالد) الفرق بين ذلك والذي في المتن ان الذى في المتن الجنابة على الابن مباشرة وهنا
 الجنابة على مال الولد فيه حتى كبرية الاب في المثال الاول وزوجة الابن في الثاني وثى زوجة

خوثر بعضه ولده كأن قتل أباً وزوجته ثم ماتت الزوجة وله من أولاد لانه إذا لم يقتل بجنايته على والدته لأن لا يقتل بجنايته على من له في قتله حق أولى وأفهم كلامه أن الولد يقتل بكل واحد من والديه وهو كذلك بشرط التساوي في الاسلام والحرية الا أنه يستثنى منه المكاتب اذا قتل أباه وهو يملك فلا يقتل به على الاصح في الروضة ويقتل المحارم بعضهم بعض (١١٢) ويقتل العبد بعبد لوالده (و) الرابع (أن لا يكون

المقتول أنقص من القاتل جـ كـ
أورق) أو هـ و د م تصفقا للمكاتب
المشروطة لوجوب القصاص للادلة
المعروفة فان كان أنقص بأن قتل مسلم
كافراً أو حرّاً من فيه رقاً أو مصوم
بالاسلام زانياً محصناً فلا قصاص حيث
يخرج بتقييد العصمة بالاسلام
المصوم بمنزلة كاذب فانه يقتل
بالزاني المحسن وبذئ أيضاً وان
اختلفت ملتهما فيقتل يهودي نصراني
ومعاهد ومستأن من ومجوس وعكسه
لان الكفر كلمة واحدة من حيث
ان التمسح شغل الجميع فلو أسلم الذي
القاتل لم يقط القصاص لتكافؤهما
حال الجنابة لان الاعتبار في العقوبات
بحال الجنابة ولا نظر لما يحدث بعدها
ويقتل رجل بامرأة ونختى كعكسه
وعالم بجهل صحتك وشرف
بجنس وشيخ شاب كعكسهما
والخامس عصمة القتل بيمين أو أمان
كعقدته أو عهد لقوله تعالى فانلوا
الذين لا يؤمنون بالله الآية وقوله تعالى
وان أحد من المشركين استجارك
الا يقتل بالحربي ولو صلباً وامرأة
وعبد لقوله تعالى فانلوا المشركين
حيث وجدتموهم ومرتد في حق
معصوم نلوه من يذله دينه فاقولوه كزاد
محسن قتل مسلم معصوم كالمتر لا يفتاؤه
حداً لله تعالى سواء أثبت زناها بقرانه
أم بينة ومن عليه فودقاته لا يفتاؤه
حقه ويقتل قن ومدير ومكاتب وأم
ولبعضهم بعض وان كان المقتول
لكافر والقاتل مسلم ولو قتل عبداً
معتق القاتل فكحدوث الاسلام الذي
قتل وحكمه كاسبق ومن بعضه يتر

الاب في الثالث (قوله فوثر بعضه ولده) بعضه مفعول مقدم وولده فاعل مؤخر (قوله
أباً وزوجته) أي زوجة نفسه (قوله ثم ماتت الزوجة) فيه أن زوجها هو قاتل أبيها
بربها أيضاً مع ولدها سقوط القصاص عنه لكونه ورث بعضه لالكون ولده ورث بعضه
الآن يصور بما اذا قام به مانع من الارث ولو رجع النهر في زوجته لا يلزم عليه ما ذكر
فهو الاولى (قوله فلان لا يقتل) مبتدأ منسبك من أن والتعل وقوله أولى خبر أي قلعدم
قتله أولى (قوله الا أنه يستثنى منه المكاتب) اذا ملك أباه الرقيق ثم قتله فانه لا يقتل فيه وهذا
الاستثناء مروي لان عدم قتله لكونه سيداً والسيد لا يقتل بعبد ولهذا لو كان أبوه الرقيق
عملاً كالنهر وقتله فانه يقتل به لتساويهما في الرقة وذلك قيد الشارح بقوله وهو يملك (قوله
ويقتل العبد) أي الولد اذا كان عبداً وقتل عبداً والله يقتل به اهـ د (قوله فان كان) أي
المقتول أنقص من القاتل (قوله ومعهده) عطف على قوله وبذئ ولا يظهر عطفه على
نصراني لانه لا يبعد اختلاف المذاهب أن الكلام فيه (قوله ومجوس) ان كان معقوداً له
جزية أو كان معاهداً أو مستأنساً فهو داخل فيما قبله وان كان غير هؤلاء فهو حربي فلا يظهر
عطفه تأمل (قوله من حيث ان التمسح) أي نسخ شريعة بيننا (قوله لم يقط القصاص)
لكن لم يقتص حيث لا الامام يطلب الوارث ولا يفرضه لكافر حذام نسلط الكافر على
المسلم سم قلت ومعهده لم يسل فان أسلم فوض اليه كادل عليه التعليل زي (قوله ويقتل
رجل بامرأة) تفريع على منطوق الشرط وما تقدم تفريع على مفهومه (قوله والخامس
عصمة القتل) هذا مكرر مع قوله فيما تقدم أو هـ و د م فكان الاولى امطاطه كما قرره شيخنا
(قوله ومرتد في حق معصوم) أما في حق مثله فيقتل به ولو قتل مرتد مثله خطأ أو شبهه عد
أو وعدا ومعنى على مال لم يجب بشئ اهـ سم قلت لانه مستحق القتل بكل حال لا هـ د اهـ ج
وعبارة ع ش على م ر قوله ومرتد في حق معصوم وزاد محسن أما لو قتل مرتد تارك صلاة
بعد أمر الامام أو طاع طريقاً أو زانياً محصناً فانه يقتل به ويقدم قتله حداً على حد قتله قصاصاً
(قوله مسلم معصوم) فان قتله ذى أو مرتد قتل أو قتل ذان محسن مثله قتل به أيضاً (قوله
لا يفتاؤه حداً) يؤخذ منه أن محل عدم قتل المسلم به اذا قصد قتله استيفاء الواجب عليه
أو أطلق بخلاف ما اذا قصد غير ذلك لانه صرف فعله عن الواجب ويحتمل الاندخال لاقصم
ويوجه بأن دمه كان مهدراً لم يؤثر فيه الصارف اهـ زي وعبارة قل قوله لا يفتاؤه
حداً أي في الواقع وان لم يعرفه أو يقصده (قوله ومن عليه فودقاته) أي ويهدم من عليه
الخ فهو معطوف على قوله الحربي (قوله وان كان المقتول لكافر) غاية (قوله ومن
بعضه حر) مبتدأ وقوله لا قصاص عليه خبر وما بينهما اعتراض (قوله لانه لا يقتل) يصح
قراءته بالبناء للفاعل وبالبناء للمفعول (قوله بل قتله جميعه) يقرأ مصدر امر فوعا لفظ
جميعه منصوب مفعول المصدر ويكون من إضافة المصدر للفاعل ويصح جز جميعه بلان
الضم ويكون المصدر على هذا من إضافة المصدر للمفعول وفي نسخة بل قتل جميعه بلاهـ
(قوله ولا تجبر فضله الخ) لاجابة اليه لانه معلوم من قوله والقضية الخ (قوله ويقتل
الجماعة الخ) جواب عن سؤال حاصله عرفنا ما تقدم أن القوديت الواحد على الواحد وهل

لو قتل مثله سواء أزدت حرية القاتل على حرية (٢٩ ي ح) المقتول أم لا لا قصاص لانه لا يقتل بالعض الحر بالعض الحر وبالرقيق
الرقيق بل قتله جميعه بجميعه حرية ورقاتاً ما قبله قتل بر حرية يجرى وهو متسخ والتضيق في شخص لا يجرى التمسح فيه ولهذا لا قصاص
بين عبد مسلم وحر ذى لان المسلم لا يقتل بالذي والحر لا يقتل بالعبد ولا تجبر فضله كل منهم ما يقتضيه (ويقتل الجماعة) وان كثروا (بالواحد)

وان تفاضلت جراحتهم في العدد والقسم والارش سواء اقلوه بمقدار غيره كان القوم من شاق أو في جرح لمزوى مالت أن عمروضى القصة قتل قراخنة أو سبعة برجل قتلوه غيلة أي حيلة بأن يندفع ويقتل في موضع لا يراه فيه أحد وقال لو عملا أي اجتمع عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعا ولم يذكر عليه أحد فصار ذلك اجتماعا ولأن القصاص عقوبة يجب لواحد على الواحد فوجب لواحد على الجماعة كذا القسذف ولأنه شرع لحقن الدماء فلم يجب عند الاشتراك لكان كل من أراد أن يقتل شخصا استعان بالآخر على قتله واتخذ ذلك ذريعة لقتل الدماء لأنه صار آمن من القصاص ولولي العفو عن بعضهم على الدية وعن جميعهم عليها ثم إن كان القتل بجراحات وزعت الدية باعتبار عدد الرؤس لأن تأثير الجراحات لا يضبط وقد تزدنكابة الجرح الواحد على جراحات كثيرة وإن كان بالضرب فلي عدد الضربات لأنها تلاقى الظاهر ولا يعظم فيها التفاوت بخلاف الجراحات ومن قتل جماعة مرتبا قتل بأولهم أو دفعة فبالقرعة والباقي الديات لتعذر القصاص عليهم فلو قتل غير الأول من المستحقين في الأولى أو غير من خرجت قرصتهم منهم في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا والباقي الديات لتعذر القصاص عليهم بغير اختيارهم ولو قتلوه كلهم أساوا ووقع القتل موزعا عليهم ورجع كل منهم بالباقي من الدية (وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس بالشروط المتقدمة (يجري بينهما) القصاص أيضا في قطع الأطراف) وفي الجرح المقدركل لوضحة كما سيذكره

الحنف

يقتلوا واحد على الجماعة أولا فأجاب بأنه يقتل الخ والقول ليس قيدا بل شبه قطع الطرف والجرح المقدركل لوضحة المعاني (قوله والارش) أي لو فرض أننا أخذنا منهم أروشا من غير قتلهم (قوله سواء اقلوه بمقدار الخ) حاصل ذلك أنهم إذا اقلوه من شاق أو في جرح أو أثار قتلوا مطلقا أي سواء قتلوا أولا وأما إذا اقلوه بجراحات أو ضربات فيفصل فإن كان فعل كل يقتل لو اتفرد قتلوا مطلقا أيضا وإن كان فعل كل لا يقتل لو اتفرد لكن لدخول في القتل فيفصل فإن قتلوا قتلوا والا فلا يقتلون وتجب الدية وكل ذلك إذا كان فعل كل مطلقا لدخول في القتل كما تقدم فإن كان خفيقا لا يؤثر أصلا فصاحب ذلك الفعل لا يدخل له لاقى قصاص ولادية وأما إذا كان فعل بعض يقتل لو اتفرد وفعل بعض لا يقتل لو اتفرد لكن لدخول في القتل في الجملة فلكل حكمه فصاحب الأول يقتل مطلقا وصاحب الثاني يقتل إن قتلوا والا فلا يقتل وتجب حسنة من الدية على التفصيل الآتي (قوله برجل) واسمه أصيل وسبب قتله زوجة أبيه اه عناني (قوله غيلة) بكسر أوله والاعتبال الأخذ على غيلة اه شوري (قوله بأن يندفع) الأولى أن يندفع ويقتل في موضع لا يراه غيره اه قتل ويجب بأنه تفسير للقتل غيلة من حيث هو (قوله لو عملا) مهموز قال في المصباح عملا على الأمر اجتماعا وتعاونوا عليه (قوله صنعاء) خصها بالذكر لأن القاتلين كانوا منها عشرين قال في التقريب صنعاء بل من قواعد الدين والاعتبار في المقتل (قوله ولولي العفو عن بعضهم على الدية) أي باقية أي وقتل البعض الآخر لأنه إذا قتل البعض لم يأخذ من البعض الآخر إلا بالقسط وعبارة سم ولولي قتل بعضهم وأخذ باقي الدية من الباقي وله الاقتصاص على أخذ الدين من الجميع وتوزيع الدية في الحاليين على عدد رؤسهم لا على عدد الجراحات في صورتها اه (قوله على الدية) الأولى بصحة من الدية وبعبارة النهج بصحة وهي ظاهرة (قوله ثم إن كان القتل) راجع لكل من المورتين قبله وقوله وزعت الدية أي كلاً أو بعضاً في الثانية توزع كل الدية في الأولى توزع حصته عن غيره (قوله وإن كان الخ) عبارة النهج ولو ضربوه بسيماط قتلوه وضرب كل منهم لا يقتل قتلوا أو قتلوا والا فلا يقتل عليهم باعتبار عدد الضربات اه وقوله وضرب كل منهم لا يقتل أي لو اتفرد أي ومجموعها يقتل غلبا وقوله فالدية أي دية عدد اه (قوله فلي عدد الضربات) أي حيث اتفقوا على عددتها فإن اتفقوا على أصل الضرب واختلفوا في عددتها أخذ من كل المتفقين ووقف الأمر فيما بقي إلى الصلح اه ع ش على مر (قوله ومن قتل جمعا) هذا عكس ما في المتن (قوله بالقرعة) وأما يجب القرعة عند النزاع فإن رضوا بتقديم واحد منهم جاز ولهم الرجوع إلى القرعة ولو اتفرد سبق بعضهم اقتص منه وليه ولغيره تخليفه ان صحت كذبه اه برماوى (قوله فلو قتل الخ) جواب لغز هو لنا قاتل وهو ولي المقتول لا يستحق دم المقتول لا يقتل به مع المكافأة ولم يأثم القاتل بذلك ثم القتل ولم يمت قتل ذلك المقتول اه (قوله ولو قتلوا كلهم) أي قتلها ولياؤهم (قوله بالباقي من الدية) فإن كانوا ثلاثة حصل لكل منهم ثلث حقه وله ثلثا الدية يشرح النهج (قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس) بأن وجدت الشروط السابقة فهذا بمنزلة قوله والشرايط المتقدمة في النفس معتبرة في قصاص الأطراف مع زيادة (قوله وفي الجرح)

المقدر

Abstract

الجنایة ہو جو قتل و قلع سنا لیس لہذا قتل و قلع سے منع ہے۔
 فلا قودوان یت لہما بعد و خرج جید

المقدرا وأشار السارح بذلك الى أن الأطراف ليست قيما والمراد بالمقدرا المنضبط الذي يؤمن
 معه الزيادة على المستحق لانه لا أرض مقدولة وأريد بذلك دخلت الهاشمية والمنقطة والمأمومة
 والجاهلية والداخلة فان لها أرضا مقدرا اذا كانت في الرأس أو الوجه وتخرج الموضحة في غير
 الرأس والوجه فانه لا أرض لها مقدرا فلا يصح ذلك فتبين أن المراد بالمقدرا المنضبط وذلك
 الموضحة لا غير سواء كانت في الوجه أو الرأس أو غيرهما فالكاف استقصائية والحاصل
 أن الموضحة فيها التصاص في أي محل كان وأما كونها فيها نصف عشرية صاحبها الخاص
 بما اذا كانت في الرأس أو الوجه ففيها الارض المقدرة فيها كما هو معلوم من محله وأما اذا كانت
 في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وهذا في الجروح بعد الموضحة وأما التي قبل الموضحة فمن
 الدامية والهامقة والباسعة فان عرفت نسبتها الى الموضحة ففيها الاكثر من حكومة ونسبة
 الارض للموضحة والاعلى حكومة وهذا اذا كانت في الرأس أو الوجه أما في غيرهما ففيها حكومة
 ولوعرفت نسبتها من الموضحة (قوله كقول العين) بأن أعما مع شبه الحديقة (قوله وشرايط
 وجوب التصاص) المراد به الجنس أو ما فوق الواحد بسبيل الاخبار (قوله بعد الشروط)
 أي غير الشروط الخمسة أي بالنظر لما زاد السارح والا فان في طه المصنف فيما تقدم أربعة
 وهذا يشهد أن شروط التصاص في النفس شروط في الطرف وزاد عليها اثنين وصح الاخبار به
 من شرائط لانه أريد بها الجنس أو أطلق الجمع على اثنين مجازا أو حقيقة على قول اه وحاشي
 (قوله العين بالعين) نائب فاعل محذوف تقديره يقطع العين الخ (قوله فلا تقطع سارحين)
 أي لا يجوز ذلك ولا يمتدحه وان تراضي عليه فلا يقع تصاصا وفي المخطوطة بدل الآية دون
 التصاص لم التراضي المذكور يتضمن المفروض التصاص فيصير الآية برماوى والباقي قوله
 يمين داخله على اليمن عليه وكذا في الجنب (قوله في البدن) أي في اسمه أو وصفه كما يتوخذ
 من أشقته قبل ونسخته البدل أي الآية (قوله أي الجاني) لعل النسبة للجاني بلاعين
 أو صكلا معلى حذف مضاف أي طرف الجاني الخ فأمثل (قوله أو ثلث) منفع أوله قال
 في المباح ثلث يده مثلا من باب تعب اه وأصله ثلث بكسر اللام الأولى ثم ادخلت إحدى
 اللامين في الأخرى وقوله يده أي الجاني (قوله لا تنفاه المماثلة) أي حال الجنابة (قوله
 بغير إذن الجاني) ليس يقيد بل مثلهما اذا أذنه في قطعها تصاصا وأما اذا أذنه في القطع
 وأطلق فقد استوفى صفه ولا يلزمه شيء وان مات الجاني بالسراية لانه أذنه في القطع اه م د
 (قوله الآن تقول أهل الخبرة) أي اثنان منهم ومثل ذلك ما لو شئت في انقطاعه لترددهم
 أو قتلهم كما هو ظاهر خلافا لما لو هم معبارة فلا يقطع بها وان رضى الجاني اه شرح
 التصفه (قوله بحسم) أي كى النار (قوله قالوا) أي أهل الخبرة (قوله وقع) بكسر التون
 يقال وقع وقع عينهما اذا سأل وكلمهم اذ رضى بجاز فقل الله اه شوري والحاصل
 أن وقع كسأل لفظا ومعنى وقع كرضى وزاومعنى (قوله وان اختلاف في الصفه) أي السلامة
 وهذا غاية (قوله تنج) أي يس (قوله منضمة انظار) أي لا أرض لك حيث كنت غير
 آفة ولم يجب النظر اه ج (قوله وتقطع ذاهبة الانظار) أي بأن كنت من غير انظار
 خلقه وقوله يسألها بان قطع السليمة وقوله دون عكسه بأن قطع المناهبة الانظار (قوله

في القصاص في يد أو رجل مختصة إطلاقاً وسواها لا نه عليه أو من غير في الظفر وذلك لا يؤثر في وجوب القصاص وتطاع ذاهبة الاطلاق
بسلامها الانهاد ونهاد من عكسه لان الكامل لا يؤثر خبث ناقص والد كرحمة وشلا ككيد حمة وشلا

والاخر الاصل) لو حذف المذكور لكان أولى وعبارة المنهج وبوخذ عضواً شل من ذكر أود
 أو غيرهما بأصل مثله أو دونه شلاً اه وقوله مثله أو دونه أي أن العضو المجني عليه مثل عضو
 الجاني في الشلل أو دونه في الشلل وإذا كان دونه في الشلل كان أسلم منه فيكون عضو الجاني
 دونه وقاعدة الباب أن يوخذ الناقص بالرائد لا محسكه كما ذكره في صورة العكس بقوله أي
 لا يوخذ أصل بأصل فوجه أي فوجه شلاً بأن كان عضو المجني عليه أكثر شلاً من عضو الجاني
 فيكون عضو الجاني أسلم فلا يوخذ الناقص (قوله وأتف جميع النسم) أي لأن النسم ليس في
 الأتف وكذا الجمع ليس في الأذن وهاتان مستثنيتان من قولهم الكامل لا يوخذ الناقص أي
 الأتافين (قوله ولا يوخذ عين مصيبة بحدقة عيبه) لأن العيبه فيها اليد بخلاف الحدقة
 العيبه فيها حكومة وهكذا الخ (قوله نعم إن أمكن) أي بأن كان أصل الجناية بمقتضى
 من الجاني بمقتضى قول أهل الخبرة فإن لم يكن فلا قصاص ويجب الأرض عمن (قوله متغور)
 ليس قيد بل المداير على كون المجني عليه غير متغور سواء كان الجاني متغوراً أولاً وعبارة شرح
 المنهج ولو غير متغور (قوله من كبير) لو قال من غير متغور لكان أنصر وأولى قل
 والحاصل أن القالع والمقوع أمان متغوران أو غير متغورين أو القالع غير متغور فقط أو عكسه
 فهذه أربعة وعلى كل أمان أن يكون صغيرين أو كبيرين أو أحدهما صغيراً دون الآخر فهي ست
 عشرة صورة وحكمها أن غير المتغور يتطرق فيه العود وأن المتغور لا يتطرق فيه ذلك اه برماوى
 وقل (قوله أسانه) أي الأحاد (قوله ومنها) أي من الرضاع أي والحال أن المقموعة
 من الرضاع والرواضع هي الأربع الثمانية اثنان من فوق واثنان من تحت فتسمى غير راضع
 مجازاً للمعاصرة قال في شرح الشافعية وأعلم أن الأسنان أربعة أقسام ثمانية هي الأسنان المتقدمة
 اثنان فوق واثنان تحت ورابعيات تحت الرام وتحقيف الياء وهي الأربع خلفها وهي مع الثمانية
 المقطع وأنياب وهي أربع أخرى خلف الرابعيات والبقية وهي عشرون في الغالب أضراس
 ثمانية الضواحل وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحين اثنا عشر من الجانبين ثم التواجيز من كل
 جانب ثمان واحد من فوق وآخر من تحت ويقال لها أضراس الحلم وضرس العقل اه
 وقوله اثنان فوق أي متلاصقان وكذا يقال في قوله واثنان تحت وقوله والأربع خلفها
 أي ثمان فوق واحدة جهة اليمنى وأخرى جهة اليسرى وثمان أسفل كذلك وكذا يقال فيما
 بعده اه (قوله فلا تمان في الحال) فإن مات قبل بيان الحال فلا أرض لأن الظاهر عودها لو عاش
 والأصل براءة الفمعة ثم تجب الحكومة شرح المنهج (قوله لأنهم تعود غالباً) لم يتطروا
 في الموضحة إلى ذلك فأوجبوا القصاص وإن غلب الاتهام حل فإن عادت خضراء أو سوداء
 فلا قود لكن تجب حكومة (قوله المبت) بفتح الميم والباء الموحدة على القياس ويجوز
 كسر الموحدة سماعاً كما في المصباح (قوله وجب القصاص) فإن مات قبل القصاص اقتصر
 الوارث أو غصاع على الأرض (قوله ولا يستوفى للصغير في صغره) بل يوخذ حتى يبلغ فإن مات
 قبل بلوغه اقتصر وارثه في الحال أو أخذ الأرض اه شرح المنهج وقوله حتى يبلغ أي لا حال
 صغره وقوله قبل بلوغه أي وبعد الحكم بالأس من عودها كما هو فرض المسئلة
 والأفلا قصاص قطعاً ولا بد على الأصح بل تجب حكومة فقط برماوى (قوله ولو قطع شخص

والاخر الاصل من قبض لا ينسب
 وعكسه ولا أثر للتشاور وعلمه
 فمقطع ذكر قل بذكر خصي وخصي
 وأتف جميع النسم ياخشى وتقطع آذن
 جميع بأصم ولا يوخذ عين مصيبة
 بحدقة عيبه ولا لسان ناطق بأخرى
 وفي قطع السن قصاص قال تعالى والسن
 بالسن فلا قصاص في كسرها كما لا
 قصاص في كسر العظام نعم إن أمكن
 فيها القصاص فمن الثمن أنه يجب لأن
 السن عظم مشاهد من أسنانياً بواجب
 ولاهل الصناعة آلات قطاعة يعتقد
 عليها في الضبط فلم تكن كسائر العظام
 ولو قطع شخص متغور وهو الذي سقطت
 روضعه سن كبيراً وصغيراً تسقط
 أسنانه الرضاع ومنها المقموعة فلا
 ضمان في الحال لأنهم تعود غالباً فإن جاء
 وقت نباتها بأن سقط البواقي ونبتت
 دون المقموعة وقال أهل التحفة فسد
 المنبت وجب القصاص فيها حيث لا
 يستوفى للصغير في صغره لأن القصاص
 يقتضى ولو قطع شخص سن

من متفرد (أي كل الجاني متفورا ولافتت الصور الأربع (قوله من متفرد) المتفصل
 موضع اتصال العضوين كرقق وحكوع وما لا مفصل له لا قصاص فيه (قوله بفتح الميم
 الخ) أما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان (قوله كل رقق) وهو رأس عظم الذراع المسمى
 بالابرة الداخلة في العظمتين اللتين هما رأس العضد والعضد ينتهي إلى المنكبة المتصلة
 بالكتف وما بين المرفق والعضد وما بين العضد والكتف يسمى مفصلا والمنكبة تجمع
 العضد والكتف فعلم من هذا أن قوله كل رقق الخ مثال للعضو في قوله وكل عضو لا مفصل
 لكن قوله ومفصل القدم يقتضي خلافه ويجب أن قوله كل رقق الخ على حذف
 مضاف أي كفصل المرفق كما يدل عليه قوله ومفصل القدم تأمل (قوله فقيه القصاص)
 ثم إن لم يكن قبل محل الجناية مفصل معين موضع الجناية وإن كان قبله مفصل فله الاستدراك محل
 الجناية ولا يأخذ أقرب مفصل له بعد ذلك الرجوع وقطع الزائد الذي تركه ولا أخذ حكومة
 وتزلة فله (قوله مع الأمن) خرج بذلك الجائفة فلا قصاص فيها لأنها وإن كانت منصبة
 لكن لا يؤمن فيها استيفاء الزيادة وقال بعضهم قوله لا تضابط ذلك الخ أشار بذلك إلى أن العلة
 مركبة من الانضباط مع الأمن المذكور فخرج بالآول الجائفة فلا قصاص فيها لعدم انضباطها
 وإن أمن استيفاء الزيادة وبذلك في العظام لعدم الأمن من استيفاء الزيادة (قوله ولا يضتر
 في القصاص الخ) يحتمل أن يكون راجعا لقوله أولا إلا أن في الاسم الخاص ولكن الأولى
 ذكر مقبسه ويحتمل أن يكون راجعا لقوله وكل عضو الخ (قوله عند مساواة المحل) أي
 في الاسم الخاص (قوله كبر) أي التفارقت فيه ونجا بعده (قوله بلا جائفة) الجائفة جرح
 يتقلب لمن (قوله ويجب القصاص في فق عين) غرضه تكميل ما فيه القصاص لأن المتن
 لم يستوفه والمراد بفق العين إزالة حلقته ليصير من الجناية على الأطراف والحلقته هي
 السواد الأعظم الذي في العين أي السواد كله والاصفر الناطر والمقلة تنعم العين التي يجمع
 السواد والياض اه ذكره ابن قتيبة وقوله الاصفر هو بالعين وفي القاموس الناطر العين
 أو القلقة السوداء في العين أو البصر قسه اه ع ش على م و (قوله ويجتن) بفتح الميم
 وكسرها (قوله وشقران) الأولى وشقرين لأن يقال هو على لغة من يأنم المتن الاتصرو هو
 يضم الشين والجمع أشقر مثل قتل وأقال وحكي فتح الشين وشقر كل شيء حرقه اه سم (قوله
 يضم الشين) وحكي قصها أيضا وأما الشفر بفتح الشين لا غير فهو اسم لهدب العين برماوى
 (قوله في الجروح) أي الاحدى عشر ماعدا الموضحة (قوله لعدم ضبطها) أي لعدم تبسرها
 ضبطها وإن أمكن (قوله الموضحة للعظم) أي مصل إليه بعد خرق الجلد التي عليه وإن لم
 ير العظم لصغر الجرح كغزاة وملت إليه سم (قوله ما ولا وعرضا) أي ويعلم عليه بقص
 سوادا وجرة وتوضع بقص المومي ثم لم يمسك برأس الجاني شعرون الجاني عليه فلا قصاص
 اه قل وقوله ويعلم أي وجوبا أن خيف اللبس والا كل مندوبا وقوله بقص المومي لا يضربة
 ميت أو جرح وإن أوضع به ويراعى الأسهل على الجاني من ثقبه دفعة أو تدريجا اه ذى وقوله
 دفعة بالضم وفي القاموس هي القطع المرة وبالضم الدفعة من الحار وما اتصب من ماء أو ماء
 مرة به علم صحة كل من القطع والضم هنا قاله م في شرحه وقوله من القطع والضم قال ع ش

متفرد تقتضي إسقاط القصاص لأن
 عودها نعمة جبلية من القصاص (وكل
 عضو أخذ) أي قطع بجناية (من
 مفصل) بفتح الميم وكسر الميم كالمرفق
 والا نامل والكوع ومفصل القدم
 والركبة (فيه القصاص) لانضباط ذلك
 مع الأمن من استيفاء الزيادة ولا يضتر
 في القصاص عند مساواة المحل كبر
 وصغر وقصر وطول وقوة بطش
 وضعفه في عضو أصلي أو زائد ومن
 المفصل أصل العضد والمنكبة فان
 أمكن القصاص فيها بلا جائفة
 اقصر والا فلا سواء أجاف الجاني
 أم لا ثم إن مات الجاني عليه بذات قطع
 الجاني وإن لم يمكن بلا جائفة ويجب
 القصاص في فق عين وفي قطع آذن
 وجفن وشفتي وعليا ولسان وذكر
 وأنف وشقران وحماضم الشين
 المجهية شبيهة شفر وهو حرف الفرج
 وفي آلين وهذا اللسان اللتان بين
 الظاهر والقصص (ولا قصاص في
 الجروح) في ما رال بدن لعدم ضبطها
 وعدم أمن الزيادة والقصاص طولاً
 وعرضا (الأي) الجراحة (الموضحة)
 للعظم في أي موضع من البدن من غير
 كسر قصها القصاص تبسرها
 (تمة) يعتبر قدر الموضحة بالمساحة
 طولاً وعرضا في قصاصها

عليه يتأكل وجهه الضم فانه ليس هنا ما يصدق عليه ذلك اذ ليس ثم شيء مسبوب يسمى بالدفعة
 الآن يقال شبه السيف الواقع في محل القطع بالنسبة للمسبوبين معاً أو لمحمود اه وفيه
 يقال ما يتناسب هنا اه (قوله لا بالجزئية) كربع (قوله ولوا وضع) أي الجاني كل رأس
 المشبوج هذا شروع في مسائل ثلاثة الاولى أن تكون رأس الشاح أصغر الثانية العكس
 الثالثة إذا وضع فاصلة وناسية الشاح أصغر من الشاح رابعه وهي ما إذا كانت فاصلة
 الشاح أكبر (قوله ولا تنم من غيره) كالوجه والقفا لأنه غير محل الجناية اه مرحوي
 (قوله لو وزع على جميعها) فان كان الباقي قدر الثلث فالمتم به ثلثا رتبها شرح المشج
 (قوله والخبرة في تعيين موضعه الجاني) وهو المعقد ومحل ذلك اذا استوجب رأس الجاني عليه
 والآخر محل الجناية بمنزلة أو مثلاً وبعبارة م ر والخبرة في محل الجاني أي فهو حق عليه
 فله أداؤه من أي محل شاء كالدين (قوله تم من باقي الرأس) يقتضي أنه ليس الجاني أن يدفع
 عن الناصية قدرها من محل آخر فان قلت فالفرق بين الناصية وغيره في ذلك قلت كونها
 عضو مخصوصاً مما يمتاز به خاص اه م والخبرة في محلها الجاني أيضاً اه م (قوله ولو زاد
 المقتص) استشكل تصوير زيادة المقتص على حقه بأن الأصح كما سيأتي أن المقتص لا يمكن من
 استغناء قصاص الطرف وأوجب جعل ذلك على ما إذا رضي الجاني بالاستغناء أو وحصل
 المستحق شخصاً فاستوى زائد أعداً فان قال أخطأت في الزائد صدق بيئته زى ومثله شرح
 م وكتب عليه الرشدى قوله من زاد وكيله انظر قصاص الزيادة حيث قد يكون على م اه واتى
 فيهمه كلام ع ش أن القصاص على الوكيل (قوله لسه قصاص الزيادة) لكن انما يقتص
 منه بعد اندمال موضعه شرح المشج (قوله فان كان مكان الزائد خالياً) كأن سقطت آلة
 الاستغناء في آخر الإيضاح فمر عليه فأخذت زيادة على المستحق والمراد بقوله فان كان الزائد
 خطأ أي غير اضطراب الجاني وحده بأن كان باضطراب المقتص أو باضطرابهما أو من غير
 اضطراب فان كان باضطراب الجاني فهو زائد واختلفاً فقال المقتص حصل باضطراب الجاني
 وقال لا صدق الجاني لأن الأصل عدم الاضطراب فان كان باضطرابهما فالوجه أنه عليه
 في هذا النصف المقابل لقول المقتص منه شرح م وروى (قوله ويجب أرش كامل) وهو
 خمس من الأبل (قوله كالواشتر كوافي قطع عضو) فلو آل الأمر للدية ويجب على كل
 واحد قسطه كقطع به البغوى والمأوردى لاديه موضحة كلمة خلاف لما رجه الامام ودفع
 في الروضة عز والاول للامام والثاني للبغوى وهو خلاف ما في الرافعي وغيره وما ر شرح
 م ر فلو آل الأمر للدية ويجب على كل أرش كامل كما رجه الامام ويترتب في الأنوار وقال
 الأذرى أنه المذهب وأفتى به الوالد اه لصدق اسم الموضحة على فصل كل منهم بخلاف
 ما لو اشتر كوافي قتل وآل الأمر إلى الدية فأنما توزع عليهم لعدم صدق القتل على كل منهم
 اه زى

• (فصل في الدية) •

(قوله في الدية) هاؤها عوض من فاء الكلمة لأن أصلها ودى بكسر الواو مأخوذ من الودى
 بفتحها وهو دفع الدية يقال وديت القتل بكسر الدال أدبه ودياً وأول من منها عبد المطلب

دبرية لأن الرأسين مثلاً قد يختلفان
 صغيراً وكبيراً ولا يضر تفاوت غلط لم
 وجل في قصاصها ولوا وضع كل رأس
 المشبوج ورأس الشاح أصغر من
 رأسه استوعبناه أيضاً ولا نكتفي به
 ولا تنم من غيره بل تأخذ قسط الباي
 من أرش الموضحة لو وزع على جميعها
 وإن كان رأس الشاح أكبر
 من رأس المشبوج أخذ منه قدر
 موضحة رأس المشبوج فقط والخبرة
 في تعيين موضعه الجاني ولوا وضع
 فاصلة من شخص وناسية أصغر من
 ناصية الجاني عليه تم من باقي
 الرأس لأن الرأس كله عضو واحد
 ولو زاد المقتص عدا في موضحة على
 حقه لسه قصاص الزيادة لعدم
 فان كان الزائد خطأ أو شبهه عدا وعدا
 ومعنى عدا على مال ويجب أرش كامل
 ولوا وضعه جمع بتمامهم على آلة
 واحدة أو وضع من كل واحد منهم
 موضحة مثلها كالواشتر كوافي قطع
 عضو

• (فصل في الدية) •

قوله يكون على من كذا يحيط المواتب
 والمتاسب على من يكون لأن
 الاستقاهم واجبه المداورة اه

كافي السير اهـ ويقال في الامر د القتل بدال مكسورة لا غير وان رقت قلت ده سمى
ذلك المال دية تحية بالمصدر وقول الحشى وديت بكسر الدال غير صواب بل الصواب قصها
(قوله على الحرز) خرج الرقيق قالوا يجب فيه القيمة بالغة ما بلغت تشبهها بالذواب بجماع
الملكية (قوله أو فملا دونها) كالأعضاء وغلبها على القيمة في غير الحرز شرقيها والافرادون
النفس من الجراحات فيه أرش لادية وقول بعض الشراح ودية العبد قيمته مجوز بالدية عن
القيمة اهـ برماوى (قوله لا تبايدل عنه على الصحيح) هذا ضعيف لانه يلزم عليه أن المرأة اذا
قتلت رجلا يلزمها ديتها لادية رجل والمعتقد أن الدية بدل عن النفس المقتولة فان قتلت المرأة
رجلا ثم عني المستحق على الدية لم يلزمها دية ولو كانت بدلا عن القود لم يلزمها لادية امرأة
ولو قتلتها لم يلزمها لانها بدل عن النفس المقتولة ويمكن توجيه كلام الشارح بأن القود لا يجب على
الجاني كل كيفية نفس القتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عن القود لا عن نفس القتل
فلا يلزم عليه ما ذكر لان القود كيفية القتل اهـ رشيدى ملخصا (قوله والاصل فيها) أى
الدليل عليها قوله تحرير رقبة أى مع يسهل على الله عليه وسلم تلك الدية بقوله في النفس ما تضمن
الأبل وقتل ابن عبد البر الاجماع على ذلك برماوى (قوله طالحة) أى ناطقة بذلك أى
بوجوب الدية أو عنتلة قال الجوهري طلع الا ناطقوما اذا امتلأ حتى يفيض وبابه تضع
(قوله في الجمل) أى في الخطا وشبه العمد وأما العمد فالواجب فيه القود (قوله ابتداء)
كافي قتل الوالداه (قوله من ثلاثة أوجه) كونها على الجاني وحده ومن جهة السن كما يأتي
(قوله أو من وجه) أى في شبه العمد وهو كونها مثلثة لا خمسة كما يأتي (قوله ومختلفة من
ثلاثة أوجه) كونها خمسة وعلى العاقلة وكونها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي وقوله أو من
وجهين أى في شبه العمد فأدخل الشارح شبه العمد في القسمين لانه اكتسب شيئا بكل منهما
والمراد بالوجهين هما وجوبها على العاقلة ووجوبها مؤجلة في ثلاث سنين كما يأتي (قوله
كون القتل عدا أو شبه عدا) كون هذا عارضا للتغليظ الدية فيه نظر لانه ليس الاصل فيها
التضيق حتى يكون هذا عارضا للتغليظ بل هي مغلظة ابتداء فيها نعم كلامه مسلم في قوله
أو في الحرم الخ لانه أى القتل في الحرم تعرض للتغليظ فالاولى أن يقول الشارح وأسباب
التغليظ خمسة ويمكن أن يجاب على بعد بانه لما عدل عن القتل خطأ الى العمد أو شبهه كان
كعروض التغليظ أى كانه نسب فيه قاتل (قوله أو ذى رحم) أى أولى ذى رحم ولو قال
محرم رحم بالإضافة لكان مستقيما للخرج وهو بنت عمه هى أم زوجته اهـ قل لان المحرمية
ليست ناشئة من الرحم أى القرابة بل ناشئة من كونها أم زوجته اهـ (قوله وقد يعرض لها
ما ينقصها) في كون الأنوثة عارضا للتقيص نظر لانها منقصتها ابتداء ويمكن أن يجاب
بأنه لما كان القتل عاميا في الذكر والأنثى والحر والعبد وعدل عن الكامل الى دونه كانه تسبب
في تقيص الدية تأمل في اطلاق الدية على قيمة الرقيق وعلى الفرة مسامحة لكنهما لما كانا بدلا
عن النفس أطلق عليهما دية مجوزا (قوله في القتل العمد) ليس قيد ابل تكون مثلثة في شبه
العمد والخطا في مواضعه ويجاب بأنه اقتصر على العمد لانه الكامل في التغليظ لانه فيه من
ثلاثة أوجه وان ذكرنا التثنية فقط (قوله خلفه) هو اسم جمع لا مفرد فمن لفظه عند

وهي في الشرع اسم للمال الواجب
بجناية على الحر في نفس أو فملا دونها
وذكرها المصنف عقب القصاص لانها
بدل عنه على الصحيح والاصل فيها
الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
ومن قتل مؤنثا خطأ قصير رقبة
مؤنثة ودية مسلمة الى أهله والاحاديث
المهينة طالحة بذلك والاجماع منعقد
على وجوبها في الجملة (والدية)
الواجبة ابتداء أو بدلا (على ضربين)
الاول (مغلظة) من ثلاثة أوجه أو من
وجه واحد (و) الثاني (مختلفة) من
ثلاثة أوجه أو من وجهين (وتبني)
الدية قد يعرض لها ما يغفلها وهو
أحد أسباب خمسة كون القتل عدا
أو شبه عدا وفي الحرم أو في الأشهر
الحرم أو ذى رحم محرم وقد يعرض
لها ما ينقصها وهو أحد أسباب أربعة
الأنوثة والرق وقتل الجنين والكفر
فالاول يرتد الى الشعر والثاني الى
القيمة والثالث الى الفرة والرابع الى
التبث أو أقل وكون الثاني أخص
جرى على الغالب والاقتدر يزيد القيمة
على الدية ثم شرع المصنف في القسم
الاول وهي المغلظة فقال (فالمغلظة)
ما تضمن الأبل في القتل العمد سواء
أوجب فيه قصاص وعنى على مال أم لا
قتل الوالداه (ثلاثون حقة)
وثلاثون جذعة) وتقدم بينهما
في الزكاة (وأربعون حقة) وهي
التي (في بطونهم وأولادها)

خبر الترمذي بذلك والمعنى أن الاربعين حوامل وثبت عليها يقول أهل النجدة بالابل وذلك في قتل الذكرا الحز المسلم المحقون الدم فغير يثبت
 الفصل بخباية ميتا والقاتل له لا رقبته لأن الله تعالى أوجب في الآية المذكورة رقبته وبينها التي صلى الله عليه وسلم في كتاب عمر بن
 حزم في قوله في النفس ما ضمن الابل رواقا لقائ وقيل ابن عبد البر وقوله في الإجماع ولا تقتل الالهة بالقتال والذات وانما اختلقت
 بالادين والذكورة والافوة بخلاف الجناس على الرقيق فان رقبته القيمة الحقيقية أما اذا كان غير محقون الدم كاذلة المسئلة كسلا
 والراي المحسن اذا قتل كلاً منهما مسلم فلا دية فيه (١٢٠) ولا كفارة وان كان القاتل رقيقا لقول المقتول ولو مكاتباً أو أم ولد أو غلاماً واجب

أقل الامر من من قيمته والدية وان كان
 مبعضا لرمه لجهة الحزبية القدر الذي
 ينسبها من نصف أو ثلث مثلا وبله
 الرقبة أقل الامر من من القيمة والدية
 وهذه الدية مغلطة من ثلاثة أوجه
 كونها على الجاني وحالة ومن جهة
 السن والطفة بفتح الخاء المجهمة وكسر
 اللام وباء ولاء ولا جمع لها من لفظها عند
 الجمهور بل من معناها وهو مخاض
 كأمراء ونساء وقال الجمهوري جمعها
 خلف بكسر اللام وابن سيدة
 خلقات وفي شبه العمد مغلطة من
 وجه واحد وهو صكونها ثلاثة
 (والحقيقة) بسبب قتل الذكرا الحز
 المسلم (مائة من الابل) وهي في النحلة
 مختلفة من ثلاثة أوجه الأول وجوبها
 عجمية (عشرون حقة وعشرون
 بنت عجمية وعشرون بنت لبون وعشرون
 بنت مخاض وعشرون ابن لبون)
 وتقدم بيانها في الزكاة والثاني وجوبها
 على العاقلة والثالث وجوبها مؤجلة
 في ثلاث سنين وفي شبه العمد مختلفة
 من وجهين وهما وجوبها على العاقلة
 وجوبها مؤجلة في ثلاث سنين
 ولا يقبل في ابل الدية معيب بما ثبت
 الرذ في المبيع وان كانت ابل من لزمته
 معيبة لأن الشرع أطلقها فاقتضت
 السلامة وخالف ذلك الزكاة لتعلقها
 بعين المال وخالف الكفاية أيضا
 لأن مقصودها تحليص الرقبة من

الجمهور وروى أن تميز الاربعين مقدر كما قال ابن مالك
 ومير العشرين للتسعين • بواحد كما روي جينا
 الآن يقال اسم الجمع كلقود وقال الجمهوري جمعها خلف بكسر اللام ورفع اللام وقال ابن
 سيد جها خلفات اه برماوي وقوله بكسر اللام ليس بظاهر فقد قال في المختار الخلف وزن
 الكسب الخاض وهي الحوامل من التوق ومثله في المصباح فعمل القول بكسر اللام محقق
 اه ع ش على م (قوله خبر الترمذي بذلك) روى الشافعي والشافعي وابن ماجه من
 حديث ابن عمر روى القصة عما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الا ان في قتل الخطا قيل
 السوط والعصا ما ضمن الابل مغلطة منها أو يصرن خلقه في بطونهم ولادها واستاده ضعيف
 ومنقطع (قوله والمعنى) أي بذلك لأن الذي في البطن لا يسمى ولدا الا بعبور زوى عمار الأول
 (قوله أهل النجدة) أي عدلين منهم فان أخذها المستحق شرها أو تصدقته لادافع ومات
 عند موتنا زعاشق جرحها فان بان أن لاجل غرمها أو أخذها لخلقها فان ادعى المدافع اسقاط
 الحل وأمكن صدقها أخذت بعدلين فان لم يمكن أو أمكن وأخذها المستحق بول المدافع مع
 تصديق صدق المستحق بلايين في الأولى وبه في الثانية لأن الظاهر معه شرح الروض (قوله
 وذلك) أي التخليط المذكور وذكر استشرط (قوله والقاتل له) أي الحز المسلم (قوله
 لأن الله بالغ) فيه نظرا لأن الالهة التي في الآية في النطقا وبيان التي لها والذي في المتن العمد
 فالمعول عليه في ذلك الإجماع (قوله وان كان القاتل رقيقا الخ) استئناف كلام (قوله
 ولا جمع لها) الصواب أن يقول ولا واسد له لانه اسم جمع على هذا واسم الجمع لا واحد لمن
 لفظه بل من معناه (قوله بكسر اللام) أي والديه كما قاله الشارح في شرح المصباح م
 الصواب أنه بفتح اللام كما في المختار وغيره (قوله بسبب) الأولى تأخيره من قوله ما ضمن الابل
 (قوله وخالف الكفاية أيضا الخ) أي حيث اعتبر واقفها بضر بالعمل فالتوبة في الامة
 في غيرا وانما عيب في المبيع لافي الكفاية لانها لا تقبل بالعمل (قوله مما يؤثر في العمل) أي
 وان كانت معيبة بسبب ثبت الرذ في المبيع كالتوبة في غيرا وانها (قوله الا برضا الخ)
 مستثنى من قوله ولا يقبل معيب الخ (قوله ولا يكف الخ) أي فلو تكف وحصل الابل من
 غالب ابل محل قبل منه ذلك فهو مخير بين الانخراج من ابله ومن ابل غالب ابل له اه مرحوي
 فالمعتمد تخيره بين ابله ان كانت سليمة وغالب ابل عمله وان خالف نوع ابله أو كانت ابله على من
 غالب ابل البلد ويخير المستحق على قبوله وان كانت ابله معيبة تعين الغالب شرح م (قوله
 لانهم اتواخذ على سيل المواصاة) هذا خاص بما اذا جك كانت واجبة على العاقلة ولا يشمل
 ما اذا كانت واجبة على الجاني (قوله من غالب ابل بلدة الخ) وان كان ذلك الغالب من غير
 نوع ابله على المعتمد خلافا للزركشي حيث قال تعين نوع ابله سليما اه م (قوله فانه لا يجب

الرقبة تستقل باعتبار فيها السلامة مما يؤثر في العمل والاستقلال الا برضا المستحق بذلك اذا كان أهلا لتبرع
 لأن الحق فله اسقاطه ومن لم يمتد به وله ابل فتؤخذ منها ولا يكف غيرها لانها تؤخذ على سيل المواصاة فكانت مما عنده كما يجب الزكاة
 في نوع التصاب فان لم يكن له ابل في غالب ابل بلدة لدى أو غالب ابل قبيلة يدوي لانها لا بدل متلف فوجب فيها البديل الغالب كما في جهة
 التلفات فان لم يكن في البلدة أو القبيلة ابل يصفة الا برضا فتؤخذ من غالب ابل اقرب بلادا وأقرب قبائل الى موضع الموتى
 فيأتمه نقلها كما في زكاة القطر ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمها أكثر من غن المثل لبلدة أو قبيلة العدم فانه لا يجب

حيث تظلمها وهذا ما جرى عليه ابن المقرئ وهو أولى من الضبط بمسألة القصر وإذا وجب نوع من الأبل لا يعلل عنه إلى نوع من غير ذلك
الواجب ولا إلى قيمة عن الأبقار من الموتى والمستحق (تبيينه) ما ذكره المنقح من التخلط والتقص في النفس يجري مثله
في الأطراف والجروح (فإن عدت الأبل) حساباً لم توجد في موضع يجب (١٢١) قصيلها منه أو شرعاً بأن وجدت فيه بأكثر من ثمن

مثلها (انتقل إلى قيمتها) وقت وجوب
تسليمها بالقيمة بلغت لأنها بديل متلف
فيرجع إلى قيمتها عند عوارضه وتقوم
بتقديره الغالب لأنه أقرب من غيره
وأضبط فإن كان فيه نقصان فأكثر
لأغلب فيهما تخيير الجاني بينهما وهذا
هو القول الجديد وهو الصحيح (وقيل)
وهو القول القديم (ينتقل) المستحق
عندهما (إلى) أخذ (الدينار)
من أهل الذنائب (أو) ينتقل (إلى)
أحد عشر ألف درهم) فضة من أهل
الدراهم والمعتبر فيهما المضروب
المخلص (و) على القديم (إن غلظت)
الدية ولو من وجه واحد (زيد عليها)
لأجل التخليط (الثالث) أي قدوة على
أحد الوجهين المترعين عليه ففي
الذنائب ألف وثلاثة وثلاثون
ديناراً وثلاث دينار وفي الفضة ستة
عشر ألف درهم والمستحق في هذا ما
لصاحب المذهب وهو ضعف
وأصهما في الروضة أنه لا يزاد شيء لأن
التخليط في الأبل إنما ورد بالسنة
والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد
في الذنائب والدراهم (وقطعية)
الخطأ من وجه واحد وهو وجوبها
مثلثة (في) أحد (ثلاثة مواضع)
الأول (إذا قتل) خطأ (في الحرم) أي
حرم مكة فإنها تلت فيه لأنه تأثيراً
في الأمن بدليل إصباح جراح السيد
المقتول فيه سواء أهلك كان القاتل
والمقتول فيه أم أصيب المقتول فيه
وردى من خارجه أم قطع السهم في
مروره هو أو الحرم وهما لئلا (تبيينه)
الكفر لا تعلق دية في الحرم كما قاله

حينئذ أي حينئذ بلغت مؤنة تظلمها مع قيمتها ما ذكره بت المسألة أو بعدت بل يجب قيمتها م
(قوله وإذا وجب نوع من الأبل) كغالب البلد (قوله لا يعلل عنه إلى نوع) وإن كان
أعلى (قوله والجروح) أي دون الحكومات (قوله فإن عدت) بالبناء متعدي أي فعدت
(قوله انتقل إلى قيمتها) هذا إن لم يهل الدافع فإن أهمل بأن قال المستحق أو المستحق
فوجد الأبل لزمه امتثاله لأنها الأصل فإن أخذت القيمة فوجدت الأبل لم ترتب لتستري الأبل
لاتصال الأمر بالأخذ (قوله لأنها) أي الأبل بديل متلف هو النفس فيرجع إلى قيمتها عند عوارض
أي فقد أصلها أي أصل البديل وهو الأبل لأن قيمتها بل ثان وفرع عن الأصل (قوله بتقديره)
أي العدم (قوله تخيير الجاني) عبارة من تقدير الدافع فلما أراد المستحق العبد إلى وجودها
أجيب (قوله وهذا هو القول الجديد) أي الانتقال إلى القيمة (قوله ينتقل المستحق عند
عدمها) فضيلة أن القديم لا يقول ذلك إلا عند التقدير هو كذلك شرح (قوله الدينار)
أي منتقل ذهبا شرح (قوله على أحد الوجهين) متعلق بزيادة التثنية على أحد الخ
والوجه الثاني أشار إليه بقوله وأصهما في الروضة الخ (قوله عليه) أي على الوجه القديم
الضعيف (قوله وأصهما في الروضة) أي على الضعيف (قوله وذلك) أي المذهب كورين
السن والصفة اه (قوله إذا قتل خطأ في الحرم) (تبيينه) يلتحق بمائة صكر ما لم يمتنع
مما جرحه في الحرم فخرج منه ومات في غيره بخلاف عكسه شرح المتوفى وسبأني
أن القتل ليس قيدا ويفرق بين ما لو رماه قريب فربما أول شهر من الأشهر الحرم فوصل
السهم بعد القرب فأت أو جرحه جرحاً يفضي إلى الموت فأت في الأشهر الحرم بأن داخل
الحرم نوع اختيار نسب العمل إليه بخلاف الأشهر الحرم لا اختياراً في دخولها وقال هم
لا يقمن وقوع العمل والزهر فيها فليز (قوله أم قطع السهم في مروره هو أو الحرم)
بخلاف ما لو أرسل كلباً في الكلب فخطعه وقطع هو أو وقتله في الحل والمرسل خارجه فلا تعلق
لأن الكلب اختياراً ذي (قوله لأنه ممنوع من دخوله) أي مطلقاً لضرورة أولاً ع ش
على م و عبارة البراءة أي قوله في حرم مكة أي ولو قطع هو أو بالسهم وإن مات خارجه
بخلاف عكسه قال العلامة م وقال العلامة ذي تعلق مطلقاً والتخليط في هذا خاص
بكون الحق عليه مسلماً من الخمول ولو ضرورة وفصل العلامة بين جرحين أن يدخل
لحاجة تعلق أولاً اه (قوله أو في الأشهر الحرم الأربعة) ولا يلتصق بها شهر رمضان
وإن كان سيد الشهور لأن التسع فيها التوقف شرح المتوفى (قوله ذو القعدة) بفتح القاف
والجاء بكسر الحاء وقد نظم ذلك بعضهم فقال

التع في قاف لقعدة هموا والكسر في حاء طية رجرا اه
قال في شرح مسلم الأخبار تظاهرت بعدة على هذا الترتيب فهو الصواب خلافاً لما بدأ بالحرم
لتكون من سنة واحدة واختص الحرم بالتميز فيكون أول السنة فكلهم قالوا هذا الذي
يكون أول العام دائماً اه قيل والحكمة في جعله أول العام أن يحصل الانتباه بشهر حرام
ويهتم بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام وهو رجب وانما توالي شهران في الآخرة لارادة
تخصيل الختام والأعمال بالحوادث شوري وقوله تظاهرت بعدة الخ أي فهي من متبين

المتوفى لأنه ممنوع من دخوله فلو دخل لضرورة ٢١ ح اقتضت فهل تعلق أو يقال هذا نادراً الوجه الثاني وجرح
بالمسرم الاحرام لأن حرمة عارضة غير مستمرة وبكثرة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيد وهو الاصح والثاني ما ذكره بقوله
(أو قتل خطأ) بعض (الأشهر الحرم) الأربعة وهي ذو القعدة بفتح القاف وذو الحجة بكسر الحاء على المشهور فيهما

على الرابع من سنة (قوله تحريم القتال فيه) ومفرغى بمنطق مكة فيه من أهلها القتال فيه
والريعي لا رتباع الناس فيهما أي أقامتهم والجهادين اليهود والمسلمين فيها ووجب ترجيحهم
أي أي تعظيمهم وشعبان لشعب القتال فيه ورمضان لرمض الذنوب فيه لأنه يرمض الذنوب
أي يمحرقها وقيل لأن القلوب تؤخذ فيه من حرارة الموعظة وقيل سمى رمضان لأنهم
لما قتلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالزمنة التي وقعت فيها فوافق زمن الحر
والرمض وسمى شوال بذلك لشول أذناب القبايح أي دفعها بعد الجماع وبعدة (قوله تحريم
الجنة فيه على إبليس) أي منع منها والمراد أطهار الحرم لتلاوا التحريم بها عليه أنزل
(قوله ودخلته اللام دون غيره) قال في المصباح أدخلوا الألف واللام عليه فصح الصفة
في الأصل ولا يجوز دخولها على غيره عند قوم وعند قوم يجوز على صفر وتوال اه وقال م
التأخر أن ال في ملح الصفة لا التعريف ونحوه بآل وبالبحر مع تحريم القتال في جميعها لانه
أفضلها فالتحريم فيه أغلظ (قوله ورجب) سمى بذلك لأن العرب كانت ترجبه أي تعظمه
وسمى الأصم لأنهم كانوا لا يسمعون فيه صوت الحرب وسمى الأصم أيضا لاسباب الخيرات
فيه وقيل لم يعذب الله فيه أمة ورد بأن جماعا نصبروا أن تقوم فوح أغرقوا فيه وأفضلها
الحرم ثم رجب ثم الآخران برماوى (قوله وجعلها من ستين هو الصواب) اعتمد م
وأنما كانت من ستين لانتا إذا بدأ بالبقعة تكون هي والجنة من السنة القديمة ويكون المحرم
ورجب من السنة الثانية (قوله قال ابن ربيعة) سواه كافي بعض التسميح دحية كافي شرح
المعبري للمناهج (قوله مرتبة) أمالوا أطلقوا بأن قال الله على صوم الأشهر الحرم بدأ بما يلي
نذره اه ع ش على م (قوله محرم ذات رحم) لو قال محرم رحم بالاضافة لكان أخصر
وأولى بالخروج به بنت عم هي أم زوجته مثلا كما مر ولا يخفى عدم دخول الذم في ذلك أي
في قوله ذات الخ مع أن التعليل شمل للذكور أيضا كافي م كان قلت المرأة عنها أو خالها
قل مع زيادة وقول الشارح محرما لا حاجة إليه مع قول المصنف بعد محرم (قوله أي
قريب محرم) سواه أي قريبا محرما لأن قريبا تفسير لذات المنسوب أو يقول قرابة تحسيرا
لرحم (قوله وخرج محرم ذات رحم) هو ما نظر لتعبيره والمناسب لكلام المتن أن يقول
وخرج ذات رحم محرم والحاصل أن قوله ذات رحم صفة لموصوف محذوف أي تحسيرا
ذات رحم فيشمل الذكور والإناث وقوله بعد محرم أن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم
القرابة لا المحرم وإن كان تفسير الذات كان حقه أن يقول محرما لأن ذات منصوبة فالتبيين
أنه يرفع فاعل قتل أو خبر يبتدأ محذوف أي هي محرم ولكن الجارى على الالسنة أنه مجرور
بحقيقة يجعل بدلا من رحم بدل اشتمال لأن المحرم مشتمل على الرحم أي القرابة وإن كان خاليا
عن الضمير فيقدر له ضمير أي له مثلا وأما تقدير الشارح محرما فبضمه نظرا وجهين الأول أنه يغنى
ضمه قوله محرم في المتن والثاني يوهم اختصاص المحرم بالاناث مع أنه لا يخص وقوله أي
قريب أن كان تفسير الرحم لا يصح لأن الرحم القرابة لا القريب وإن كان تفسير الذات فكان
يقول أي قريبا فكان الأولى حذفه وإبقاء المتن غير تقدير ثم أنه يرد على العبارة برة ناشئ
وهو أنها تشمل بنت الم إذا كانت أختا من الرضاع أو أم الزوجة مثلا فيصدق عليها أنها قريبة

وجاء بذلك تعويدهم عن القتال في
الأول ولوقوع الحج في الثاني والمحرم
بتشديد الراء المتوحشة سمى بذلك
لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم
الجنة فيه على إبليس حكاية صاحب
الجنة فيه ونخله اللام دون غيره من
الشهور لأنه أولها فمعرفة كلمة قبل هذا
الشهر الذي يكون أبدا أول السنة
ورجب ويقال له الأصم والاسب
وهذا الترتيب الذي ذكرناه في عدة
الأشهر الحرم وجعلها من ستين هو
الصواب كما قاله النووي في شرح مسلم
وعدها الكوفيون من سنة واحدة
فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة
وذو الحجة قال ابن ربيعة وتظهر فائدة
الخلافا فيما إذا نذر صياها أي مرتبة
فصل الأول يبدأ بنى القعدة وعلى
الثاني بالمحرم والثالث ما ذكره بقوله
(أو قل) خطا محرما (ذات رحم) أي
قريب (محرم) كالاتم والاخت
لما في ذلك من طبيعة الرحم وخرج
بمحرم ذات رحم صورتان الأولى
ما إذا انصرفت المحرمية عن الرحم
كما في المساهرة والرضاع فلا يغلط بها
القتل قطعا الثانية أن تغرد الرجعية
عن المحرمية كالولاد والإمام والأحوال
فلا تغلط فيهم على الأصح عند الشافعيين
لما بينهما من التفاوت في القرابة

• (نبيه) • يدخل التغليب والتخفيف في دية المرأة والنهي ونحوه من له عمة وفي قطع الطرفة وفي دية الجرح بالنسبة لدية النفس ولا يدخل قيمة العبد تغليب ولا تخفيف بل الواجب قيمته يوم التمتع على قياس سائر المقومات ولا تغليب في قتل الجنين بالحرم كما يقتضيه إطلاقهم وصرح به الشيخ أبو حامد وإن كان مقتضى النص خلافه ولا تغليب في الحكومات كما نقله الزركشي عن تفسير الماوردي وإن كان مقتضى كلام الشيخين خلافه وتقييد المصنف القتل بالخطا إشارة إلى أن التغليب إنما يظهر فيه أما إذا كان عدا أو شبه عدا فلا يتضافه بالتغليب ولا خلاف فيه كما قاله العمراني لأن الشيء إذا انتهى نهايته في التغليب لا يقبل التغليب كالأيمان في القسامة ونظيره المكبر لا يكبر لعدم التثليث في غلات الكلب قاله الحميري والزركشي • ولم أر من من مغلطات الديات شرع في منقصاتها الخها الأثوة كما قال (ودية المرأة) الحرة سواء أقتلها رجل أم امرأة (على النصف من (١٢٢) دية الرجل) الحر بمنزله على دية نفسه أو جرحا

لما روى البيهقي خبر دية المرأة نصف دية الرجل وألحق بتقصها جرحها والنهي كالمراة هنا في بيع أحكامها لأن زيادته عليها مشكوك فيها في قتل المرأة والنهي خطأ عشرينات مخاض وعشرينات لبون وهكذا وفي قتلها عدا أو شبه عدا خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشرون خلفة (ودية) كل من (اليهودي والنصراني) والمعاهد والمستامن إذا كان معصوماً تحمل من أخته (ثلاث دية) الحر (المسلم) نفسه وأخيه أما في النفس فروى مرفوعاً قال الشافعي في الأثم قضى بذلك عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهذا التقدير لا يفعل إلا لو قُفِيَ قتل عدا أو شبه عدا عشر حقا وعشر جذعات وثلاث عشرة خلفة وثلاثون خلة خطا لم يغلب سنة وثلاث من كل من بنات المخاض وبنات لبون وبنات البون والمخاض واللبون والحقاق والجذاع فجميع ذلك ثلاث وثلاثون وثلاث وقال أبو حنيفة دية مسلم وقال مالك نصفها وقال أحمدان قتل عدا فدية مسلم أو خطا فنصفها أما غير المعصوم من المرتدين ومن لا أمان له فإنه يقتول

ومعهم مع أنه لا تغليب فيها فكان الأولى أن يقول ذات محرم رحم بإضافة محرم لرحم ويكون من أضلقة السبب السبب أي نشأت محرميتها من القرابة فتخرجت المذمومة لأن محرميتها نشأت من الرضاع أو المصاهرة (قوله والذي) أي في غير الحرم للمزعم من أي من أن الكافر لا تغلب دية في الحرم (قوله في قتل الجنين) أي في بدل قتل الجنين أي فيما إذا قتلت الغرة الواجبة واستقل إلى خمسة من الأبل فإنها لا تغلب أي لا تكون مثله وأقهرهم تقييد بالحرم أنها تغلب فيما إذا كان القتل في الأشهر الحرم أو كان ذارحم محرم أي إذا استقل إلى خمسة من الأبل التي هي عشر دية الأثم فإنها تكون مثله (قوله ولا تغليب في الحكومات) قال ممدو المقعد التغليب في الحكومات والغرة وبه أفق الشيخ يعني والمعه كذا بخط ممدو وفي شرح ممدو التغليب والتخفيف يأتي في الذكر والأنثى والذي والجحوسى والجراحات بحسابها والأطراف والمعالى بحسبها بخلاف نفس القن اه فلا يدخل التغليب والتخفيف نفس القن اه (قوله إذا انتهى نهايته في التغليب) فيه أن شبه العمد لم ينته نهايته في التغليب لأنه مغلوب من وجه واحد وهو الثلث فقط فهو قبل التغليب بالوجهين الآخرين أي كون الديات مجعلة وكونها على الجاني اللهم إلا أن يراد بالتغليب في قوله إذا انتهى نهايته في التغليب التغليب من حيث التثليث الذي هو المقصود في شبه العمد (قوله كالأيمان في القسامة) أي فلا يطالب فيها بالتغليب بالمكان والزمان كما في العان (قوله نفسا) أي بالاجماع وقوله وجرحا أي بالنسيان برماوى (قوله والمعاهد والمستامن) كان الأولى حذفه لأنه إن كان من اليهود والنصارى أغنى عنه ما قبله وإن كان من غيرهما لم يجب فيه ثلث دية المسلم بل دية جحوسى أو كان يقول بذلك ودية اليهودي أو النصراني الذي أو المعاهد والمؤمن (قوله تحمل منا كته) قال النهاب عميرة هذا في سيد أن غالب أهل الفتنة الآن إنما يضنون بدية الجحوسى لأن شرط المناكحة في غير الأسر إلى لا يكاد يوجد سم على المنهج وقول سم لأن شرط المناكحة الخ أي وهو أن يعلم دخول أول آياته في ذلك الذين قبل التسليم والتخفيف اه عثم على ممدو (قوله قضى بذلك) أي بالتك (قوله وهذا التقدير) أي التقدير بالثلث (قوله فإنه مقتول بكل حال) أي فيكون مهذرا (قوله وأما الأطراف الخ) مقابل قوله عانى النفس فروى مرفوعاً (قوله والمعنى في ذلك) أي في كون دية تنهى عشر دية المسلم

بكل حال وأما من لا تحمل منا كته فهو كالجحوسى وأما الأطراف والجراحات فبالقياس على النفس • (نبيه) • السامرة كاليهود والصابئة كالنصارى إن لم يكفرهم أهل ملتهم والافكمن لا كتابه (ودية الجحوسى) الذي له أمان أخس البيات وهي (ثلاث عشر دية المسلم) كما قال به عمر وعثمان وابن مسعود رضي الله عنهم فبعضه عند التغليب حقتان وجذعتان وخلفتان وثلاث خلفة وعند التخفيف بعير وثلاث من كل من مجموع ذلك • وتثلاثان والمعنى في ذلك أن في اليهودي والنصراني خمس قتائل ودى حصول كذب ودين

هذا هو الأصل في دية النفس
مناه الكرامة في الدين

قد ورد في نسخة من كتاب
تجريد الأصول في الفقه
في نسخة من كتاب

كل حق بالاجماع وتصل منا كتبهم وذا كتبهم ويقررون بالخبرة وليس المجوس من هذه الخمسة الا التبرير بالخبرة فكانت دينه على
الخمسة من دية اليهودي والنصراني (تبيه) قوله ثلثا عشر اول منه ثلث خمس لان في الثلثين تكثيرا وايضا فهو الموافق لتصويب
الحساب لكونه اخصر وكذا وثى وقصوه كعابد خمس وقرروا في وهو من لا يتقبل ديننا من له امان كدخوله لنا وسولا امان لا امان له
فهدر وسكت المصنف عن دية المتولين كابي ووثى مثلا وهي كدية الكتابي اعتبارا بالاشرف سواء كان اياهم امانا لان المتولين يدع اشرف
الابوين ديننا والتمس ان يطلب فيه باب التخليط ويحرم قتل من له امان لانه ودية كساوتين عن ذكر على المصنف دية رجالهم ولو اضر
المصنف ذكر المراد في هذا ذكر معها التفتي (١٢٤) لئلا يجمع ويراعى في ذلك التخليط والتفتي ومن لم يلقه مدعوة الاسلام ان عسك

(قوله كن حقا) أي كل منهما أي من الدين والكتاب (قوله الموافق لتصويب الحساب)
ظاهره بل صريحه أن عبارة المصنف خطأ عند الحساب لتصويبه ثلث خمس والحق أنه ليس
بخطأ بل هو حسن وانما هو خلاف الاول عندهم كما يعلم ذلك من كتبهم وبطل قوله قبل ذلك
اول منه ثلث خمس فاعل المراد بتصويب الاولوية فلا اعتراض حيثنذر (قوله عن ذكر) أي
اليهودي والنصراني ومن له امان (قوله يدين لم يبدل) أي يعلم يبدل من ذلك الدين كما في دم
والا فلا لاديان كلها قد بدلت (قوله فدية اهل دينه) فان كان كتابا فدية كتابي أو مجوسيا
فدية مجوسي فان جهل قدر دية اهل دينه بان علمنا تمسكه بدين - ق كعصف ابراهيم وثبت
والتوراه والانجيل ولم يعلم عينه وجب أخس الديان يعني دية المجوسي لانه المتيقن اه مد
(قوله والا) بأن عسك بميل من دين اولي عسك بنى بأن لم يلقه مدعوة بني أملا (قوله
من لم يلقه الدعوة) أي قبل الدعاء الى الاسلام اه روض (قوله وان تمسك) أي
من الهجرة يعني أن تمسك منها ولم يجرها ولا يفرضه عن العصمة (قوله في بيان مادونها) أي
في بيان دية مادونها (قوله وهي ثلاثة أقسام) الصغير راجع لما رواه بالنظر لعلنا هالا لان مادون
القس متعقد لكن لا يتلصق قوله بعد اياته طرف الخ والتظاهر أن ما واقعة على الدية
و بقدر مضاف في قوله اياته أي دية اياته طرف وكذا يقتدر فيما بعده تأمل (قوله ويرجح) بالرفع
(قوله بخلافها) أي لا مذكر لذكر والا فبعد المتافع (قوله الذي كتبه) أي
أذن له في كتابه (قوله في اياته الرجلين) أي قطع الرجلين (قوله لحديث عمرو بن حزم
بذلك) أي بكال دية النفر فيهما (قوله والكعب) الاول أن يقول والتقدم كالكعب
لان التقدم هو التابع للأصابع كأن الكعب تابع لها (قوله والساق كالساعد) يستغنى
أنه ذكر حكم الساعد والضد فيما تقدم مع أنه لم يذكره الآن يقال ذكر في ضمن قوله
فان قطع من فوق كعب (قوله تنص في الفخذ) أي مثلا أو الساق أو الركبة (قوله
وفي احدها) أي الرجلين نصفهما للمرأى النص الذي ورد في كتاب عمرو بن حزم الذي
كتبه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي كل اصبع أصلية) وان زادت على العشرة
في اليد أو الرجل سواء علمت أصليتها أو اشتبهت بخلاف الزائدة بينا فضا حكومة ولو زادت
الا نامل أو قصت وزع واجب الاصبع عليها اه قل (قوله أما الاصبع الزائدة) فيجب
لها حكومة أي ان قطعها وحدها فان قطع اليد وفيها اصبع زائدة دخلت حكومتها في دية
اليد لكون العضو واحدا بخلاف ما لو قطع يدا أصلية مع يد زائدة فيجب للزائدة حكومتها زيادة
على دية الاصلية (قوله ثلث العشرة) الاولى ثلث العشر ليم الذي والمرأة (قوله ثلاث
أامل) فيه خفاء بالنظر لأصابع الرجلين خصوصاً في خنصرهما (قوله ما رن الاتف)

يدين لم يبدل فدية اهل دينه دينه
والافسك دية مجوسي ولا يجوز قتل من لم
تلقه الدعوة ويقتصر لمن أسلم بدار
الحرب ولم يجر منها بعد اسلامه وان
تمكن ولما بين المصنف رحمه الله تعالى
دية النفس شرع في بيان مادونها وهي
ثلاثة أقسام اياته طرف وازالة منفعة
و جرح بخلافها كما استعرفه ان شاء
الله تعالى مبتدئا بالامر الاول بقوله
(وتكمل دية النفس) أي دية نفس
صاحب ذلك العضو من ذكر أو غيره
تقليظا وتقييما (في اياته) (اليدين)
الاصليتين لخبر عمرو بن حزم بذلك
رواه القاسمي وغيره (تبيه) المراد
باليد الكف مع الاصابع الخمسة هذا
ان قطع اليد من مفصل كف وهو
الكوع فان قطع فوق الكف وجب
مع دية الكف حكومة لان ما فوق
الكف ليس تابع بخلاف الكف مع
الاصابع فانهما كالعضو الواحد
بدليل قطعهما في السرة بقوله
تعالى فاقطعوا أيديهما وفي احدهما
نصفها بالاجماع المستند الى النص
الوارد في كتاب عمرو بن حزم الذي
كتبه النبي صلى الله عليه وسلم
(و) تكمل دية النفس (في اياته)
(الرجلين) الاصليتين اذا قطعتا من
الكعب لحديث عمرو بن حزم بذلك
والكعب كالساعد والساق كالساعد

والفخذ كالعضد والاعرج كالسليم لان العيب ليس في نفس العضو وانما العرج قص في الفخذ وفي احدهما نصفها
للمرأى وفي كل اصبع أصلية من يد أو رجل عشرة دية صاحبها فذا ذكر حرم لم مشرة أبخرة كناية في خبر عمرو بن حزم أما الاصبع الزائدة
أو اليد الزائدة أو الرجل الزائدة فضا حكومة وفي كل أكلة من أصابع اليدين والرجلين من غير ايهام ثلث العشرة لان كل اصبع له
ثلاث أامل الا ايهام فله اعلنان في أكلته نصفها عملا بقط واجب الاصبع (و) تكمل دية النفس في اياته ما رن (الاتف) وهو مالان
من الاتف وخلا من العظم لخبر عمرو بن حزم بذلك ولان فيه جبالا ومنفعة

وهو مشتق على الطرفين المسميان بالتضيق وعلى الحائزين بينهما وتدرج محكومة تقبضه في دية كاربجته في أصل الروضة ولا فرق بين
الاختم وغيره وفي كل من طريقه والحائزين ثلث توزيعا للدية عليها (و) تكمل (١٢٥) دية النفس في ابانة (الاذنين) من اصلها بغير

ايضاح سواء كان جميعا أم أصم لخبر
عروبن حرم في الاذن نخسون من الابل
رواما الدار قلتي واليهيقي ولائهما
عضوان فيهما جبال ومنفعة فوجب
أن تكمل فيهما الدية فان حصل
بالجناية ايضاح وجب مع الدية أرض
وفي بعض الاذن بقسطه ويقدر
بالمساحة ولو أيسمها بالجناية عليها
بحيث لو حركها لم تنزع كقضية كالأضرب
بده فثلث ولو قطع اذنين يابستين
بجناية أو غيرهما لحكومة (و) تكمل
دية النفس في ابانة (العنين) لخبر عمرو
ابن حزم بذلك وحكي ابن المنذر فيه
الاجماع ولائهما من أعظم الجوارح
تعا فكاتتا أولى بإيجاب الدية وفي كل
عين نصفها ولو عين أحول وهو من
في عينه خلل دون بصره وعين أعمى
وهو من يسيل دمه عالبا مع ضعف
رؤيته وعين أعور وهو ذاهب حس
احدى العينين مع بقاء بصره وعين
أخفش وهو صغير العين المبصرة وعين
أعشى وهو من لا يبصر ليلا وعين أجهر
وهو من لا يبصر في الشمس لأن المنفعة
باقية بأعين من ذكر ومقدار المنفعة
لا يطرأ اليه وكذا من بعينه ياض علا
ياضها أو سوادها أو ظفرها أو هور يرق
لا ينقص الضوء الذي فيها يجب في قطعها
نصف دية لما مر فان نقص الضوء
وأمكن ضبط النقص فحسب ما نقص
يسقط من الدية فان لم يضبط النقص
وجبته حكومة (و) تكمل دية النفس
في ابانة (الجفون الأربعة) وفي كل
جفن يفتح بجمعه وكسرهما وهو غطاء
العين ربع دية سواء الأعلى أو الأسفل
ولو كانت لاعى وبلا هذب لأن فيها جالا ومنفعة

قد مر أن لأن القصة داخله في الاتصاف أنه لا يستترط قطعها في كمال الدية وعبارة المنهج
وفي كل من طرفي مارن وحائزين بينهما ثلث تلك في المارن الدية وتدرج فيها حكومة القصة
أه وقوله في المارن الدية أي ولو بالشلالة وفي أعوايا حكومة كأعوايا الرقبة وتسويد
الوجه فان ذهب بعضه ولو باق في الباقي قسطه منها وانظر لو ذهب بعضه خلقة قال شيخنا
الشبرا ملى القياس أنه لا يكمل فيه الدية برماوى (قوله المسميان) على لغة من يلزم التقى
اللقب أو هونعت مقطوع أي وهما المسميان بالتضيق الخ مد وفيه أن المنعوت لم يتعين
بدونه وهو لا يجوز (قوله بغير ايضاح) أي وصول إلى العظم (قوله وفي بعض الاذن بقسطه)
الباء زائدة (قوله ويقدر) أي البعض بالمساحة أي لمعرفة الجزئية المعسرة في أجزاء
الاطراف برماوى وعبارة الرشيدى ويقدر بالمساحة أي وبالجزئية أيضا بأن يقاس المقطوع
منها والباقي وينسب مقدار المقطوع للجملة ويؤخذ بذلك التسمية من ديتها فاذا كان المقطوع
نصفها كان الواجب نصف ديتها فالمساحة هنا توصل إلى معرفة الجزئية بخلافها فيلزم في قود
الموضحة فانها توصل إلى مقدار الجرح ليوضح من الجاني بقدر هذا المقدار وهذا ظاهر
وان توخفه الشيخ (قوله ولو عين أحول) تطرقت عدم قطره من الاختلاف الأبدى
مثلا بقوة الطش وضعفه سم واعلم أن هذه الغايات لتعميم الثالثة فانها الرد على من يقول
بوجوب الدية الكاملة في عين الأعور لأن سلمته بمنزلة عين غيره كافي شرح مر (قوله
دون بصره) المراد بالبصر القوة الباصرة (قوله وعين أعور) أي خلافا للائمة الثلاثة
حيث أوجبوا في عينه كمال الدية قال في المطلب ولعله فمن خلق كذلك وسئل العلامة
الاسهورى عن ذلك فقال لا فرق برماوى (قوله وهو ذاهب حس) أي ضوه (قوله مع
بقائه بصره) أي في الأخرى وصورة المسئلة أن الجناية كانت على عينه السليمة أه شرح المنهج
(قوله علاياضها الخ) علا فعل ماض وقاعله ضمير البياض وياضها بالتصنيف فعوله أه مد
والظاهر أنه لا يتعين بل يجوز أن تكون على حرف جر والمعنى على الأول صعد البياض ياضها
أو سوادها وعلى الثاني أن البياض مستعمل على ياضها الخ وعبارة المنهج أو بها ياض
لا ينقص ضوا أه قوله أو ناظرها) وهو السواد الأصفر الذي هو محل الإبصار في وسط
البيواد الأعظم (قوله لا ينقص) يفتح ثم ضم تحتها على الأنصع برماوى وقال شيخنا هو فتح
الباء وضم القاف أو بضم الباء وكسر القاف المشددة وأما ضم الباء واسكان النون وكسر
القاف المحقة فلن (قوله فان نقص) أي البياض الضوء أي وكان عارضا بأن تولد من آفة أو
جناية فلو كان خلقا كملت فيها الدية أه حل (قوله وأمكن ضبط النقص) بأن علم غاية ما يراه
قبل حدوث البياض وبعد حدوث البياض ثم جنى على عينه التي عليها البياض فيجب القسط
أو يقال أنه بعد حدوث البياض بعينه عرفنا مقدار النقص بأن عصينا العلية وعرفنا مقدار
نظر العصمة ثم عصينا العصمة وأطلقنا العلية وعرفنا مقدار أثرها ثم جنى على العلية فيجب
القسط (قوله وفي كل جفن) ولو بإيساه وان لم يكن هذب وفي هذبه حكومة أن فسد المنبت
والأفالعز يرقط برماوى قال في العباب وان ذهب بعضه ولو باق في الباقي قسطه منها
أه وانظر لو ذهب بعضه خلقة والقياس أنه لا يكمل فيه الدية أخذا بما مر في الأعمش أنه

وقد اختصت من غيرهما من الاعضاء يكونها رابعة وتدخل حكومة الاهداب في دية الاجنان بخلاف ما لو اخرجت الاهداب فان فيه حكومة اذا قصدها كسائر الشعور لان الثالث يقطعها الزينة والجمال دون المقاصد الاصلية والافاق التعزير وفي قطع البطن المختص حكومة وفي الحشاش البطن الصحيح ربع دية (١٢٦) وفي بعض البطن الواحد قسط من الربع فان قطع بعضه قتلص بالقيم فخصية

كلام الراعي عدم تكميل الدية (و) تكمل دية النفس في ابانة (اللسان) لئلا يقطع حليم الذوق ولو كان اللسان لا لكن وهو من في لسانه لكنه أي عجمة ولو لسان أرتب جثاء أو ألثغ ثلثة وسبق تفسيرهما في حلافة الجماعة ولو لسان مقل وان لم ينطق كل ذلك لا طلاق حديث عمرو بن حزم وفي اللسان الدية صميم ابن حبان والحاكم وتقل ابن المنذر فيه الاجماع ولان فيه جمالا ومنفعة يتميز به الانسان عن البهائم في البيان والعبارة عما في الضمير وفيه ثلاث منافع الكلام والذوق والاعتماد في أكل الطعام وإدارته في المهورات حتى يستكمل طعمه بالاضراس ثم لو بلغ الطفل أو ان التطق والتصريك ولم يوجد منه فيه حكومة لاديه لاشهار الحال بهيمه وان لم يبلغ أو ان التطق فدية أخذ بظاهر السلامة كما يجب الدية في يده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشى وخرج بقيد التاطق الاخرس فالواجب فيه حكومة ولو كان خرسه عارضا كما في قطع اليد الثلاث وبسليم الذوق عديده فخرم الماوردي وصاحب المذهب بأن فيه حكومة كالآخرس قال الاذري وهذا بناء على المشهور أن الذوق في اللسان وقد يترفع قول البغوي وغيره اذا قطع لسانه فذهب ذوقه لزمه ديتان اه وهذا هو الظاهر لقول الراعي اذا قطع لسان آخرس فذهب ذوقه وجبت الدية للذوق وهذا يعلم من قولهم ان في الذوق الدية وان لم يقطع اللسان (و) تكمل دية

لو قتل العرش من آفة أو جناية لا تكمل فيه الدية اه ع ش على مر (قوله وقد اختصت) أي البطن من غيرها (قوله وتدخل حكومة الاهداب الخ) لانها تابعة لاهلها بخلاف قطع الساعد مع الكف بخرد بحكومة سم (قوله كسائر الشعور) أي التي فيها جمال كسائر الحليين وبقي شعور الوجه دون الابط والعانة مثلا اذا قصدهم بما فلا حكومة ولا تعزير بخلاف ما قبلهما (قوله والا) بأن لم يفسد منبها فالتعزير (قوله وفي احشاش البطن) أي بأن ضربه واحشاش بضمه أي أو قصه فصار لا يتحرك (قوله قتلص) أي ارتفع باقيه وانكش (قوله عدم تكميل الدية) أي دية وانما يجب قسط ما قطع فقط وهو المعقد (قوله وتكمل دية النفس في ابانة اللسان) وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لا قسط من الدية كما أفاده مد (قوله لئلا يقطع) أي بالتفعل أو بالقوة أي ولو يعض الحشروف وان كان زوال البعض بجناية وفي قطع بعضه قسطه ان زال بقطع بعض نطقه والاف حكومة تجب لا قسط اذ لو وجب للزم ايجاب الدية الكاملة في لسان الآخرس اه برماوي (قوله سليم الذوق) ليس يقيد على المعقد كما يأتي وقيد به كراخلاف الآتي واعلم انه اذا زال اللسان قصده دية ويقتل فيه دية الكلام ومنفعة الاعتماد في كل الطعام فيها وأما الذوق فاذا زال بذلك وجب له دية وحده زيادة على دية اللسان والمراد بقول المستنف واللسان أي كله أما ابانة بعضه فيجب الاستئثار من قدر النقص من اللسان أو الكلام فان قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه وجب النصف من الدية أو أزال الربع من اللسان فزال نصف الكلام وجب نصف الدية أيضا اعتبارا بالاكتر وهذا يخالف كلام البرماوي السابق ولو عاد اللسان بعد قطعه لم تسقط الدية وكذا ما تراها اجرام الا في ثلاثة من غير المتغور وسطح الجلد والافضاء وأما المعاني فيسقط الارش يعود ما سقطا لان ذهابه لفظون اه قل على الجلال مع زيادة وقد جمعها بعضهم فقال

في غير معنى واقض مؤثرتي * والجلد ليس يرد الارش للبعث

(قوله لا لكن) قال في المصباح المكنى وهو ثقل اللسان ولكن لكان باب تعيب صار كذلك فالذكر لكن والاشي لكامل مثل أجر وجره وفي المقرب الا لكن الذي لا يصح بالعربية (قوله عجمة) قال في المصباح العجمة في اللسان بضم العين عدم فصاحته (قوله كل ذلك الخ) كلام مستأنف (قوله بتميزه) أي باللسان الذي يحصل به الكلام الانسان فاعل تميز (قوله والعبارة) ضمن معنى التعبير فمما يعين (قوله في اللوات) جمع لهاته وهي الجملة التي بأعلى اختبر من أقصى القم اه مواهب قال شارحها والخبرة الحلق (قوله لو بلغ الطفل أو ان التطق) أي ثم قطع لسانه وعبارة م ر ولو بلغ أو ان التطق والتصريك ولم يظهر أثره تعينت الحكومة فلو ولد أصم فلم يحسن الكلام لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية أو حكومة وجهان يزعم في الانوار باولهما وصح الزركشي تأنيها لان المنفعة المعتبرة في اللسان التطق (قوله وقد يترفع) أي يترفع كون الذوق في اللسان ووجه المنازعة أن وجوب الدين يدل على أن الذوق ليس في اللسان لانه لو كان فيه لوجبت دية واحدة (قوله الشيقين) بكسر الشين وقصهارا بالذال المهملة اه مصباح ع ش (قوله اللثة) أي لحم الاسنان (قوله صغرت أو كبرت) بكسر الباء الموحدة يقال في المحسوس كبرت باب تعيب وأما في المعاني فيقال

النفس في ابانة (الشفتين) لو ردد في حديث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية وفي كل شفة رهي في عرض الوجه الى الشدين كبر وفي طوله ما يستر اللثة كما قاله في المحرر نصف الدية عليا وقل وقت أو غلظت صغرت أو كبرت والاشلال كالقطع وفي شفه ما بلا ابانة حكومة

ولو قطع شقة مشقوقة وجبت ديتها الا
 حكومة الشق وان قطع بعضها تقطع
 البضان الباقيان وفيما تقطوع
 الجميع وزعت الدية على المتطوع
 والباقي كما اقتضاه نص الاثم وهل يسقط
 مع قطعها حكومة الثأب أو لا وجهان
 أظهرهما الاول كما في الاهداب مع
 الاجتنان ويجب في كل على نصف دية
 وهو يفتح لامد وكسرها واحد الحسين
 بالفتح وهما العظامان اللذان ثبتت
 عليهما الاسنان السفلى وملتقاهما
 الذقن أما العليا فثبتت اعظم الرأس ولا
 بد مثل أرض الانسان في دية قتل الحسين
 لأن كلامهما مستقل برأيه وله بدل مقدر
 واسم يفضيه فلا يدخل أحدهما في
 الآخر كالاسنان واللسان ثم شرع
 في القسم الثاني وهو ازالة المتاع فقال
 (و) تكمل دية النفس في (ذهب
 الكلام) في الجناية على اللسان تلحق
 السبق في اللسان الدية ان منع الكلام
 وقال ابن اسلم مضت السنتك ولأن
 اللسان عضو مضمون بالدية فكذا
 منقصة العظم كاليد والرجل وإنما
 تؤخذ الدية اذا قال أهل الخبرة لا يعود
 كلامه فان أخذت ثم عادت ردت ولو
 ادعى زوال نطقه امتنع بأن يروى
 في أوقات اللوات ويتطهر هل يصدر
 منه ما يعرف به كذبه فان لم يظهر منه
 شيء حلف المجني عليه كما يحلف الاخرس
 هذا في ابطال خطته بكل الحروف وأما
 في ابطال بعض الحروف فيعتبر قسطه
 من الدية هذا اذا بقي له كلام مفهوم
 والافعل كمال الدية كما جزم به صاحب
 الانوار والحروف التي توزع عليها الدية
 ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب
 يحذف كلمة لا لانها لام ألف

كبر بعضها قال تعالى كبر مقتا عند الله اه مصباح وفي بعض النسخ صغيرة وكبيرة (قوله
 مشقوقة) ما لم يحسن الشق خطيا والافدية كلمة كاقص بعض الحروف خطقة كما يأتي
 والمشقوق الشقة العليا يقال له أعلم والسفلى يقال له أفلح وعلم قول الرعشي
 وأخرى دهرى وقدم معشرا * على أنهم لا يعلمون وأعلم
 ومذ أفلح الجهال أقتأتني * أمالم والايام أفلح أعلم
 أي لا يمكنها أن تقتني كما أن الأفلح لا يمكن أن ينطق بالميم المذكورة (قوله لتقتلص)
 أي انكسر البضان (قوله كقطوع الجميع) أي في عدم النفع فيما (قوله على المتطوع
 والباقي) أي الذي تقطع أي فلا يجب في الباقي المتقاص شيء بل يجب في المتطوع قسطه من
 الدية فمائدة التوزيع معرفة قسط المتطوع شيئا (قوله فلك الحسين) من اضافة الصفة
 للموصوف أي الحسين المتكويين أي المتصلين من بعضهما (قوله في ذهب الكلام)
 أي بأن يجرى على اللسان مع قائه (قوله ان منع الكلام) صريح في أنه لا يجب الدية في ازالة
 اللسان الا اذا منع الكلام مع أنه قد تم أن اللسان وحده فيه الدية وذكر هنا أن ذهب الكلام
 فيه الدية فمقتضاها أنه ان أزال لسانه فذهب كلامه وجب ديتان وبدل عليه قوله ولأن اللسان الخ
 وعبارة شرح المنهج ولو قطع نصف لسانه فذهب ربع كلامه أو عكس نصف دية اعتبارا
 بأكثر الامر من المضمون كل منهما بالدية ولو قطع النصف فزال النصف فنصف دية اه وهو
 موافق للحديث المذكور قال الباقى اطلاق ذهب ربع الكلام ونسفه مجاز والمراد ذهب
 ربع أحرف كلامه أو نصف أحرف كلامه لأن الكلام الذي هو اللفظ المقيد فانه يصح
 السكون عليها لا توزيع عليه وإنما التوزيع على حروف الهجاء وتبع المصنف كغيره في هذه
 العبارة الشافعي والاصحاب وقوله المضمون كل منهما بالدية ظاهر هذا التعليل أن لسان
 الاخرس فيمدية والاربع أن فيه حكومة لأن التعلق هو الاعتبار بدل عليه أنه لو قطع بعض لسانه
 ولم يذهب شيء من كلامه أنه لا يجب قسطه من الدية وانما يجب الحكومة على الاصم ثلاث ذهاب
 الجناية هكذا ولو قطع طرف لسانه فذهب الكلام منه لزمته دية كاملة اعتبارا بالنطق وإنما
 وجب النصف فيما اذا قطع بعض اللسان فذهب ربع الكلام لأن الجناية على التلف الجزري
 قد تحققت وقام عليه الاجرام ذوات المتاع أن يتطوع على نسبتها فاحسنها هذا الاصل كما قاله
 سلطان وقوله نصف دية مقتضى كون اللسان وحده فيه الدية والكلام وحده فيه الدية أن
 يجب دية كلمة فليست بوجه ذلك (قوله السنة) أي الطريقة (قوله ولو ادعى) أي
 بالاشارة لأن المذني زوال النطق فكيف تحصل الدعوى كذا قيل ولا حاجة لذلك بل يقرأ
 بالبناء للمفعول أهم من أن يدعى هو بالاشارة والكلمة أو يدعى رليه (قوله بأن يروى)
 أي يتوقف في خطه لئلا ينطق أو لا قال في المصباح راعى الشيء روعا من باب قال أفزعني
 وروى عن مثله اه (قوله كما يحلف الاخرس) أي بالاشارة ولو أذهب حرفا عاد له حروف لم يكن
 يحسنها وجب للذهب قسطه من الحروف التي يحسنها قبل الجناية ولو قطع نصف لسانه فذهب
 نصف كلامه فاقص من الجاني فلم يذهب الا ربع كلامه فلم يجز عليه ربع الدية ليم حقه فإذا
 اقص منه فذهب ثلاثة أرباع كلامه لم يلزمه شيء لان سرية القصاص مهددة اه من

وهما معدودتان في ابطال نصف الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها ربع سبعها وتخرج بلغة العرب غيرها فتوزع عليها وان كانت
أكثر حروفا وقد اشرقت لغة العرب بحرف (١٢٨) الصاد فلا يوجد في غيرها وفي اللغات حروف ليست في لغة العرب كل حرف

المتوابع الجسيم والشين وحروف اللغات مختلفة بعضها أحد عشر وبعضها أحد وثلاثون ولا فرق في توزيع الدية على الحروف بين اللسانية وغيرها كل حرف الحلقية ولو عجز الجني على لسانه من بعض الحروف خلقة كانت وأنتج أوبا قة سماوية فدية كلمة في ابطال كلام كل منهما لانه ناطق وله كلام مفهوم الآن في نطقه ضعفا وضعف منفعة العضو لا يقدح في كمال الدية كضعف البطر والبصر فعلى هذا لو ابطال بالجناية بعض الحروف فالتوزيع على ما يحسنه لا على جميع الحروف (و) تكمل دية النفس في (ذهاب البصر) من العينين فليبر معاذ في البصر الدية وهو غريب ولان منفعة النظر في ذهاب بصر كل عين نصفها صغيرة كانت أو كبيرة فمادة أو كالة صغيرة أو عليه عشاء أو حوله من شيخ أو طفل حيث البصر سليم فلو قطعها لم يزد على نصف الدية كما لو قطع يده ولو ادعى الجني عليه زوال الضوء وأنكر الجاني سئل عدلان من أهل الخبرة أو رجل وامرأتان ان كان خطأ أو شبه عمد فأنهم اذا أوتوا الشخص في مقابلة عين الشمس وتطروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو موجود فان لم يوجد ماذا كرم أهل الخبرة امتن الجني عليه بتقريب عقر أو حديدة بحماة أو نحو ذلك من عينه بقتة وتطرحه ليرجع أولا فان انزعج صدق الجاني بيمينه والا فالجني عليه بيمينه وان نقص ضوء الجني عليه فان عرق قدر النقص بأن كن يرى الشخص من مسافة فصار ليراد الامن نصفها مثلا فقسطه من الدية والاحكومة

(قوله معدودتان) فيه أن المعدودات لا تأبى نسبة التي هي أقل الحروف وهذه أقل لبنية (قوله ربع سبعها) أي الدية وهو ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع لان سبع المائة أربعة عشر وسبعان ربعها ثلاثة أبعرة وأربعة أسباع بعير هذا في الذكر المسلم الحزفي في الاثني الحزرة المسئلة واحد ونصف وسبعان وفي النثي بعير وسبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني النثية نصف بعير وثلاث سبع بعير وفي الجوسي سبع بعير وثلاث سبع بعير وفي الاثني ثلاث سبع ونصف ثلاث سبع اه ميداني (قوله فتوزع عليها) أي على غير لغة العرب وأنت الضمير لا كتاب غير التائب من المضاعف اليه ولو نقص بعض الحروف بجناية مثلا فتوزع على باقيها وأما لو تكلم بلغتين فتوزع الدية على أكثرهما وان قطعت شفتاه فذهب الميم ويجب أرشاهم ديتهم في أوجه الوجهين وأما لو تكلم بالعربية وغيره فله سهل يعتبر الاكثر أيضا وتعتبر العربية قلت أو كدت عن الأخرى قال ابن هشام ان العبري والعربي يتنهما ويدل عليه كلام ابن جبر في شرح المنهاج وغيره وقال شيخنا ع من المختار الاكثر حروفا أخذ من العلة وهي الاستماع بالحروف اه برماوى (قوله في ابطال كلام كل منهما) أي العابر خلقة والعابر بأقمة سماوية (قوله فعلى هذا) أي قوله خلقة أوبا قة سماوية وقوله لو ابطال بالجناية بعض الحروف أي التي يحسنها غير المجوز عنها خلقة أوبا قة فاذا كان عابرا خلقة أوبا قة عن ثمان حروف وأبطال شخص بالجناية بعض العشرين التي يحسنها كحرف فتوزع الدية على العشرين التي يحسنها وتلزم ما يخص هذا الحرف الذي أبطله الجاني هكذا يتعين فهم هذه العبارة (قوله لو ابطال بالجناية بعض الحروف) هذا مفهوم فدية كلمة في ابطال كلام كل منهما عبارة المنهج وشرحه لان كل عدم احسانه لذلك بجناية فلا دية فيه ثلاثين ضاعف القرم في القدر الذي أزاله الجاني الاول اه قال م ر وان كان الجاني الاول غير ضامن اه كل طرفي لان شأن الجناية الضمان اه وصار البرماوى قوله ثلاثين ضاعف مقتضى هذا التعليق أن الجناية الاولى اذا لم تكن مضمونة كجناية الحربي أن يضمن بجميع الدية لا يمكن الاوجه خلافه فالتعليق للاغلب خلافا للعلامة ابن جبر اه (قوله في ذهاب البصر) مقتضى وجوب الدية في ازالة العينين كما سبق أن يجب الدية في كل من ازالتهما وازالة بصرهما مع أنه اذا قطعهما فزال بصرهما وجبت دية واحدة واذا كان لا يصيرهما وازالهما كان فيهما حكومة فالمدار على ذهاب البصر ويدل عليه أن التعميم السابق ذكره هنا والبصر عند الحكماء قوة أو دعاء الله تعالى في العينين المجوقتين الخارجيتين من مقدم الدماغ ثم تطفئ العين التي من الجهة اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا ثم تأخذ التي من الجهة اليمنى ويمينا والتي من الجهة اليسرى يسارا حتى تصل كل واحدة الى عين تدرأ تلك القوة الالوان وغيرها وأما عند أهل السنة فادرك الماد كرمية الله تعالى بمعنى أن الله يخلق ادراك الماد كرمية النفس عند استعمال تلك القوة زي اه برماوى (قوله منفعة) أي البصر والمراد القوة الباصرة وقوله النظر أي الادراك وفي بعض النسخ ولان منفعة النظر أقوى (قوله فلو قطعها) أي قطعها (قوله ان كان خطأ أو شبه عمد) راجع لقوله أو رجل وامرأتان لان المقصود منهما المال بخلاف العمد فلا يقبل فيه الرجل والمرأتان لان المقصود

فان درجى هو دية العقل المذكورة استطر

التصاص فيه وهو المذهب للاختلاف
في عمله فقبل القلب وقبل الدماغ وقبل
مشترك بينهما والاكترون على الاول
وقبل مسكنه الدماغ وتديره في القلب
وسمى عقلا لانه يعقل صاحبه عن التورط
في المهالك ولا يزدشى على دية العقل
ان زال بما لا ارش له فان زال بجرحه
أش مقدرا كالموضحة أو حكومة
وجبت الدية والارش أو هي والحكومة
ولا يندرج ذلك في دية العقل لانها
جناية أبطلت منفعة غير طالة في محل
الجناية فكانت كما لو انضمت الجناية
عن زوال العقل ولو ادعى ولي الجنى
عليه زوال العقل وأنكر الجاني فان لم
يتعلم قول الجنى عليه وفعله في خلواته فله
دية بلايين لان عينه ثبت بخونه والجنون
لا يضاف وهذا في الجنون المطبق أما
المتقطع فانه يحلف في زمن افاقته فان
انظم قوله وفعله حلف الجاني لاحتمال
صدور المستظم اتفاقا أو جريا على العادة
ونخرج بالفرزى العقل المكتسب
التي به حسن التصرف فيجب فيه
حكومة فقط كما قاله الماوردي
(و) تكمل دية النفس في (الذكر)
السلام لغير عمر وبن حرمينك ولو كان
لصغير وشيخ وعين ونصى لا ملاق
الخبر المذكور ولان ذكر النصى سليم
وهو قادر على الابلاج وانما القاتات
الابلاذ والعنة عيب في غير الذكر لان
الشهوة في القلب والجن في الصلب
وليس الذكر يعمل لواحد منهما فكان
سليما من العيب بخلاف الاثلى وحكم
الحشفة حكم الذكر لان ماعداها من
الذكر كالتابع لها كالحشفة مع

(١٣٠)

فان عاقلان * (تبيه) * اقتصار المستف على الدية يقتضى عدم وجود

ولا يبلغ قدر دية العقل الفرزى مر (قوله اقتصار المستف على الدية) فيه أنه كما اقتصر
على الدية في العقل اقتصر عليها في غيره أيضا (قوله وجوب التصاص فيه) أى في العقل
(قوله وهو المذهب) بخلاف باقي المعاني المتقدمة التي هي السمع والبصر والبطن والذوق
والشم والكلام فيجب فيها التصاص لان لها محال مضبوطة ولا هسل الخيرة طرق في ابطالها
كما قاله في شرح المنهج وتعلمها بعضهم فقال

ولا تصاص في المعاني يجب * من غير ستة وفيها أوجبوا

سمع وبطن بصر كلام * والذوق والشم لها ختام

(قوله للاختلاف في عمله) صلالة البرماوى وقدمنا أول الكتاب بأنه غريبة تتبعها العلم
بالضروريات عند سلامة آلات أى الحواس الخمس وعمله القلب على الرابع فلاية وهي قوله
تعالى لهم قلوب لا يفقهون بها وله شعاع متصل بالدماغ أى الرأس وقبل عمله الرأس وعليه
أبو حنيفة وجماعة وقبل عمله هماما وقال الامام لا محل له معين ووقع السؤال عنه هل هو من
قبيل الاعراض أو الجواهر أولا ولا وعلى كل هل هو مختصم بالذوق الانسان أم هو كلى
مشترك بينه وبين كل من يتخلف وعلى ذلك هل هو من الكلى المشبك أو المتواطى والجواب
هو عند علماء السنة مرض قائم بالقلب متصل بالدماغ يزيد وينقص وعند الحكماء هو مجرد
عن المادة مقارن لها في الفعل وهو في الانسان والملك والجن لكنه في النوع الانسانى أكل
ومن ثم كان من قبيل المشبك لا المتواطى والمشبك هو اتحاد اللفظ وتعدد الحكم مع النظر الى
زيادته ونقصانه ضعفا وقوة والمتواطى هو التساوى في اللفظ اه (قوله يعقل صاحبه) أى
يعنه اذ العقل المتع أى شأنه ذلك * (قائمة) * العقل لغة هو المتع وأما في الاصطلاح فيه
مبارات أحسنها ما قاله الشيخ أبو اسحق انه صفة عيز بها بين الحسن والقيح وقال العمري
الجنون يزيل العقل والاعمال فيصوره والثوم يسترده والواجب في العقل الدية اذ لا يتصور فيه
قصاص كما لا يتصور القصاص بين ذكر الرجل وقبل المرأة لعدم المماثلة بل تجب الدية قيسما
اه فساه في شرح منظومة الانكحة لابن الصمد وقال المتساوى على الخصائص فتلان
السرور دى والعقل مائة بر واختص منها المصطفى تسعة وتسعين بر وأبر في جميع المؤمنين
والجزء الذى فيهم أحد وعشرون سهما فهم تساوى فيه الكمل وهو كلمة التوحيد وعشرون
سهما يتفاضلون فيها على قدر حقائق ايمانهم (قوله ولو ادعى ولي الجنى عليه الخ) لما كان
الجنون لا يصح دعواه قال هنا ولو ادعى ولي الخ (قوله ونخرج بالفرزى العقل المكتسب)
هذا مكر مع ما ذكرناه قبل وقد يقال لا تكرار لان الذى ذكره أولا لا يستأز ومذكره
هنا لاجل نسبة القول الى قائله وقد يقال انه أولا نسبه أيضا لقائله فانه قال الماوردي
وغيره فهو محض تكرار م (قوله في الذكر) وفي تعدد الجماع حكومة قال العلامة الزياى
قلو قطعه شخص بعد ذلك لزمه دية قال شيخنا وفيه نظر فراجع برماوى (قوله وعين) أى
لان العنة ضعف في القلب لاف نفس الذكر ومثله المحبوب بين ونحوه برماوى (قوله وحكم
الحشفة الخ) لو قال والمراد من الذكر الحشفة الخ لكان أولى في كلام المصنف كما لا يخفى على
من تأمل اه قل قال في الروس وفي قطع باقى الذكر أو قلوه منه حكومة وكذا في قطع

الاصابع لان أحكام الرط تدور عليها وبعضها بقطعه منها لان الدية تكمل بقطعها كما تم نقصانها على أبعاضها

الاشل

الاشل فان أشله أو شقه طولا فأبطل منفعة تدية تقب أو تعذر بضربه الجماع لا الاتقياض
والإبساط فحكمه تقب لانه ومنفعة باقية والتخلل في غيرهما ثم ذكر في شرحه فيما لو قطع
فأطع هل يجب القصاص كلاهما طويلا اه سم وانظر ما إذا جنى على ذكر بلا حشقة هل
الواجب حكومة أدوية لكن قول الشارح كذا كمنع مع الأصابع يرشد الى أن الواجب
الحكومة لا الدية وهو مال اليه شيئا أو لا ثم اعقد بعد ذلك كذا بخط الشيخ خ من (قوله
في الاثنين) حاصله أنه ان قطع الاثنين بالجلدين ففيهما الدية وتدخل حكومة الجلدين وان
قطع الجلدين مع بقاء الاثنين وجبت حكومة وان سل البيهقي وجبت دية فاقصة حكومة
الجلدين (قوله الاثنين) تنبيه خصبة بضم الخاء المعجمة ويجوز كسرهما وقال أبو عبيدة
سميته بالضم ولم أحصه بالكسر اه مختار (قوله ولوللعظم الثاني الخ) فهو من الرأس
هذا بخلافه في الوضوء وإنما أخذ العظم الثاني خلف الأذن والذي تحت المقبل من العين غاية
لانه ربما يتوهم أن المراد بالرأس والوجه ما يجب غسله أو مسحه في الوضوء فين أنه ليس مرادا
والفرق بينهما حيث عدتهما من الرأس ولم يعد في الوضوء منه لأن المدار هنا على كونه خطرا
ولاشك أن الموضع المذكور خطرو في الوضوء على ما يسمى رأسا والموضع المذكور لا يسمى
رأسا اه برماوى وبعبارة م ر يجب في موضحة الرأس ومنه هنا دون الوضوء العظم الذي
خلف الأذن متصلا به وما انحدر عن آخر الرأس الى الرقبة أو الوجه ومنه هنا لا ثم أيضا ما تحت
المقبل من العين ولعل الفرق بين ما هنا والوضوء أن المدار هنا على الخطر أو الشرف إذا الرأس
والوجه أشرف ما في البدن وما جاوز الخطر أو الشرف مثله وتم على ما رأسا وعلى ما يقع
به المواجعة وليس بجوارهما كذا اه وقوله أو الشرف الأولى اسقاط الالف (قوله
أو الوجه) صنف على الرأس وقوله وان صغرت غاية في الموضحة وبعبارة المذهب ولو صغرت
والصمت اه أى بخلاف الالتصاق في الانضمام فإنه يسقط الضمان وكذا بات الجلدة وفارق
ذلك من غير المتصور وان كان الغالب على الموضحة الالتصاق لئلا يلزم إهدار الموضحات دائما
بخلاف السن فان الجنى عليه يتقل الى سائر أخرى يضمن فيها اه برماوى وسم (قوله ولولا
تحت) غاية في قوله أو الوجه فيكون ما تحت المقبل من الوجه هنا بخلافه في الوضوء (قوله نصف
عشر الخ) آثار بذلك الى تصور قول المتن خمس وأنه لو قال وفي كل من الموضحة والسن نصف
عشر دية صاحبها لكان أولى وأعم اه (قوله ففيها لمز سلم) أى من مز سلم غير جنين فخرج
الجنين فاذا أوجه وهو في بطن أمه فان مات بغير الإيضاح بأن صغرت الموضحة وجب نصف
عشر غرة لان في الموضحة نصف عشر دية صاحبها ودية الجنين على القسوة وان مات بالإيضاح
وجب غرة ككامله وان انفصل حيائهما مات بغير الإيضاح وجب نصف عشر دية وان مات
بالإيضاح وجبت دية كاملة عش (قوله فتراعى هذه النسبة الخ) ففيها لمز سلمة بغير ان
ونصف ولذنى بغير وثلثان ولجوسى ثلث بغير واثنية خمسة أمداس بغير ولجوسية سدس بغير
اه حل (قوله فان فيهما) أى في موضعتهما الحكومة ومثل الموضحة غيرها من الجروح اذا
كانت في غير الوجه والرأس ففيها حكومة وأما القصاص فلا قصاص فيها كلها الا الموضحة سواء
كانت في الوجه أو الرأس أو بقية البدن (قوله ففي موضحة بغير وثلثان) لانها نصف عشر دية

(و) تكمل دية النفس في (الاثنين)
لحديث عمرو بن حزم بذلك ولا يضمن
تمام الخلقة وحمل التماسل وفي
أحدهما نصفها سواء المني والبسري
ولو من عيني ومجرب وطفل وغيرهم
(تنبيه) المراد الاثنين البيهقي
كما سرح بهما في بعض طرق حديث
عمرو بن حزم وأما الاثنين فالجلدتان
التيان فيهما البيهقيان (و) يجب
(في الموضحة) أى موضحة الرأس ولو
للعظم الثاني خلف الأذن أو الوجه
وان صغرت ولو لم تحت المقبل من
العين نصف عشر دية صاحبها ففيها
لمز سلم غير جنين (خمس من الأبل)
لما رواه الترمذي وحسنه في الموضحة
خمس من الأبل فتراعى هذه النسبة في
حق غيره من المرأة والكتابي وغيرهما
ونخرج بقيد الرأس والوجه ما عداهما
كالساق والعقد فان فيهما الحكومة
وبقيد الخثر الرقبتي ففيه نصف عشر دية
وبقيد السلم الكتابي ففي موضحة بغير
وثلثان والجوسى بغير

قوله في موضع ثلث عشر ولا يختلف أرض موضع بكبرها ولا صغرها لا سبع الاسم كالأطراف ولا تكون ما إذا أو مستور في الشعر ويجب في هاشمة مع ايضاح عشرة أبخرة وهي عشرية (١٢٢) الكل بل بالحق من غير هذا المروي عن زيد بن ثابت أنه صلى الله عليه وسلم أوجب

في الهاشمة عشر من الأبل ويجب في هاشمة دون ايضاح خمسة أبخرة ويجب في منقلا مع ايضاح وحشم خمسة عشر بعيرا كبارا والقسائي عن النبي صلى الله عليه وسلم (و) يجب (في) قطع (السن) الاصلية القائمة المتفورة غير المقلقة صغيرة كانت أو كبيرة بيضاء أو سوداء نصف عشرية صاحبها ففيها ذكر حر مسلم (خمس من الأبل) ولد بنت عمرو بن حزم بذلك فقوله خمس من الأبل راجع لكل من المستثنين كما تقرر ولا فرق بين التنية والتاب والضر من وان افرز كل منها باسم كالسبابة والوسطى والمنصر في الأصابع وفيها التي حرة مسلمة بعيران ونصف وانتهى بعير وثلثان ولحموسى ثلث بعير ولريق نصف عشر قيمته (تبيه) يستثنى من المطلقه صورتان الأولى لو انتهى صفر السن الى أن لا تصلح للمضغ فليس فيها الا الحكومة الثانية أن الغالب طول الثياب على الرابعات قالو كانت مثلها أو أقصر فضية كلام الروضة وأصلها أن الأصح أنه لا يجب الخمس بل يتقص منها بحسب نقصانها ولا فرق في وجوب دية السن بين أن يشاهها مع السخ وهو بكسر المهملة وسكون النون وإعجام الخاء أصلها المستقر بالعم وبكسر الظاهر منها دونه لأن السخ تابع فأشبه الكف مع الأصابع ولو أذهب منقعة السن وهي باقية على حالها وجبت ديتها وخرج بقيد الاصلية الزائدة وهي الشاغية الخارجة عن تحت الأسنان الاصلية لخالفه بناءها ففيها حكومة كالاصبع الزائدة وقيد التامة ما لو كسر بعض

الاجرة وروى في جليلكم

الاجرة في جليلكم

الاجرة

(قوله في موضع ثلث عشر) وفيه ونحوه ثمانية خمسة أسداس بعير لأن ديتها ستة عشر وثلثان عشر هاشمة وثلثان بعير فأسداس ونصفها خمسة أسداس وفي موضعة بحسب ستة عشر بعير لأن ديتها ثلاثة وثلث عشر هاشمة بعير ونصفه سدس (قوله ولا يختلف أرض موضع) هذا يلحق منه قوله المتقدم وان صغرت الأنة ذكره لتعليل الذي ذكره (قوله راجع لكل من المستثنين) أي الموضوعة والسن وذلك أنه قال وفي الموضوعة والسن خمس من الأبل وهذا بناء على ظاهر كلام المتن من جعل الجوار والحمر وغيرهما مقدر خمس مبتدأ مؤخرًا وأما بالنظر لتقدير كلام الشارع الفعل في الموضع فيكون خمس مبتدأ وخبره محذوف مقدم عليه وفاعل الفعل قدن الشارح بقوله نصف عشر الخ (قوله ولا فرق بين التنية الخ) الأسنان ستة أنواع ثياب ورابعيات وأياب وضواحك ونواجذ وكل نوع منها أربع اثان عليها واثان سفلى وأشراس وهي اثنا عشر ستة عليها وستة سفلى وهي من الضواحك والنواجذ والنواجذ آخرها بما يلي الأذن وعبارة قدن على الجلال وهي ثتان وثلثون أي فالساقى الآدى الحمر والاقصد زيد وقد تنقص فزاد ويتقص بحسبه نصفها في الفك الأعلى ونصفها في الفك الأسفل ولكل أربع منها اسم بعضها فالاربعة التي في مقدم القم تسمى الثياب والتي تليها تسمى الرابعات والتي تليها تسمى الضواحك وهي المراة بالنواجذ في حكمه صلى الله عليه وسلم لأن ضحكته تسمى والتي تليها تسمى الاياب وبعدها اثني عشر ضررسا ويقال لها الطواحين والرحا ويلها أربعة تسمى نواجذ وهي من الأشراس ويقال لها أشراس العقل وأشراس الحمر وهي أقصاها وآخرها ثيابا فان الغالب عليها لا تثبت إلا بعد البلوغ ولا مانع من إرادتها في حكمه صلى الله عليه وسلم وهذه الأربعة مفقودة في الحصى والكوم أي الأبرود فأسنانهم ما ثمانية وعشرون سنا ولا بر سنان

منها ثيابا أربع رابعية • كذا وأياب كمثل تاليه وأربع ضواحك واثني عشر • ضررسا وأربع نواجذ آخر

قالوا وأسنان المرأة ثلاثون سنا وخرج بالآدى خبره فأسنان البقر أربعة وعشرون سنا وأسنان الشاة احدى وعشرون سنا وأسنان التيس ثلاثة وعشرون سنا وأسنان الغنم تسع عشر سنا (قوله يستثنى) صوابه أن يقول ونخرج بالثامنة التي وصف السن بها فخلص إذا أصبح أن يكون مفهوم القيد مستثنى قل ويرد بأن الصورة الأولى ليست بمفهوم القيد المذكور وهو الثامنة بل مفهومه سبعة كره الشارح بقوله وبقيت الثامنة ما لو كسر الخ ثم عاذه قل من أن الصورة الأولى مفهوم القيد ظاهر بأن السن غير تامة وأما قول الشارح وبقيت الثامنة ما لو كسر الخ لا يظهر كونه مفهوم القيد لأن مفهومه أن السن الجنى عليه تكون غير تامة لأنه يكسر بعض سن تامة (قوله أنه لا يجب الخمس) هذا وجهه مرجوح والراجح أنه لا فرق بين الطويلة والقصيرة في وجوب الخمس (قوله الخارجة) تفسير للثاغية (قوله ففيها حكومة) وأما السن المتخذة من ذهب ونحوه فلا دية في قطعها ولا حكومة شرح المتن (قوله لم يشر) بالبناء للمفعول أي لم يشر صك كل منهما (قوله نظر) نعمة فانه يتطوهر أولى لأن في الأولى ركابة (قوله فكالتفورة) ففيها الخمس (قوله ففيها الحكومة) لأن الظاهر هو دها لوعاش والاصل برامه التامة كما تقدم عن شرح المنهج (قوله المقلقة) أي المتصركا

الظاهر منها ففيه قسطه من الأرض وينسب المكسور الى ما بقى من الظاهر دون السخ على المذهب وقيد المتفورة ما لو قطع سن صغير أو كبير لم يشر قطران بأن فساد التنية فكالمثفورة وان لم يبين الحال حتى مات ففيها الحكومة وقيد غير المقلقة المقلقة فان بطلت منعها ففيها الحكومة

ومركبة السن لا تحسب كبر أو مرض ان قلت بحيث لا تؤتى القلقة نقصا في منفعتها من مضغ وغيره فكيفية حكمها بالبقاء الجمال والمنفعة (و) يجب (في كل عضو لا منفعة فيه) كاليد السلاء والذكر الاشل ونحو ذلك كالا صبح الاشل (حكومة) وكذا في كسر العظام لان التضرع لم ينص عليه ولم يثبت فوجب فيه حكومة وكذا يجب في تعويج الرقبة والوجه وتسويده وفي حلق الرجل والخنثى وأما حلق المرأة ففيها ما دلتها لان منفعة الارضاع وجمال الثدي بهما كمنفعة اليدين وجمالهما بالاصابع وفي احدهما ضعفها والحلة كما في الحرز المجتمع الناتج على رأس الثدي (فيه) (١٢٢) لو ضرب ثدي امرأة فقتل فمخ الشين وجبت دية وان

استرسل بالحكومة لان القاتم يجزئ جمال وان ضرب ثدي خنثى فاسترسل لم يصب فيه حكومة حتى يبين كونه امرأة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترصال ولا يفوته جمال فاذا تبين أنه امرأة وجبت الحكومة والحكومة بر من الدية تسبته الى دية النفس نسبة نقص الجناية من قيمة الحق عليه لو كان رقيقا بصفاته التي هو عليها مثاله جرح يد يقال كم قيمة الجني عليه بصفاته التي هو عليها بغير جناية لو كان رقيقا فاذا قيل مائة فيقال كم قيمته بعد الجناية فاذا قيل تسعون فالتماوت العشر فيصيب عشر دية النفس وهي عشر من الابل اذا كان الجني عليه حرا ذكر امثالا لان الجملة مضمومة بالدية تضمن الاجرام يميز منها كافي نظيره من عيب المبيع (تبيه) فقدم أن المستنفذ اخل بترتيب صور الاقسام الثلاثة فانه قبل فراغ من الاول أعنى المنة الاطراف ذكر الثاني أعنى المنافع ثم عاد الى الاول ثم ذكر الثالث أعنى الجراحة ثم ختم بالسن الذي هو من جملة صور الاول وكان حق الترتيب الوضعي ذكر الاول على نسق الآن الامر فيسهل ثم انه اقتصر في الاول على ايراد احدي عشرة صورة وأهمل من صور مستترة وفي الثاني على خمسة وأهمل من صور مستترة كما أوضحته كله في شرح المهاج وغيره (ودية العبد)

(قوله ومركبة السن) مبتدأ خبره جملة ان قلت والقصد منه تعيين الجمل وهذا في الحق مفهوم قوله فان بطلت منفعتها وفي تعبيره قلاقة (قوله بحيث لا تؤتى) أي تؤتى نقصا الخ فاندفع قول من حكم على العبارة بالنقص وقال لعل العبارة الى نقص الخ اه ايج أي فهو مضمون معنى تؤتى وفي نسخ الى نقص وهو واضح (قوله حكمها) لاجتماعه وفي نسخة في حكمها وهي أولى أي ففيها الاثر كمالا (قوله وفي كل عضو لا منفعة فيه) لما فرغ من بيان الجناية التي لها اثر مقتدر شرع يتكلم على الجناية التي ليس لها اثر مقتدر واعراب المتقضى كل عضو خبر مقدم وحكومة مبتدأ مؤخر فقد راجع الشايع فعلا وجعل حكومة قاعلا له فأنزج المتضمن نوع امرأه وهو ليس بيجب فلا اعتراض فتأمل (قوله لم ينص عليه) أي على العضو الذي لا منفعة فيه (قوله وأما حلق المرأة) بالانصاف صحاح السمع وهو الظاهر (قوله الثاني) أي البارز (قوله وان استرسل) أي استرخى على صدرها بان كان قبل الضرب غير مسترخ كان كان مثل الرقبة (قوله مجزئ جمال) لان الجمال في غير المسترسل دون المسترسل والناس محققون فيما يستحبون من صغر الثدي وكبره (قوله بر من الدية) فالواجب من الدية والتقويم بالتقدير (قوله ثم عاد الى الاول) أي بقوله والمنعكروا لاثنين (قوله احدي عشرة) وهي اليدان والرجلان والاذنان والعينان والحنثون والاثف واللسان والشفتان والذكر والانيان والاسنان وأهمل من صور مستترة وهي العينان والحنثان والانيان والشفرة والجلد والامامل وقوله على خمسة هي الكلام والبصر والسمع والشم والعقل وأهمل من صور مستترة وهي الخوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة الجسل والافشاء والبطن والمني والصوت (قوله أي والجناية) أي وواجب الجناية والطلاق الذي ينطلي القيمة مجاز لان كلا منهما في مقام النفس وهو على حذف مضاف أي ودية جناية العبد أي الجناية عليه الخ (قوله أما المرتد) أي العبد المرتد فلا ضمان وان كان يباع (قوله يبعه) مصدر مضاف للمفعول (قوله ولم يبيع مقذرا) ليس يقيد على المعتق فان تبع مقذرا قطع مكف بلا اصابع وكان واجبه بالتقويم أكثر من متبوعه أو مثله ليجب كله بل يوجب الحاك شيئا باجتهاد وهذه طريقة من رجوحه نقلها م عن البلقيني وردت بقوله وهذا غير محقق اذا نظر في الحق أصالة الى نقص القيمة حتى في المقذور على قول فلم يتطروا في غير تبعيته فالجواب أنه اذا تبع مقذرا يكون الواجب ما نقص من قيمته سواء كان زائدا على واجب المتبوع أو ناقصا عنه أو مساويا له على ما اعتقدهم راه شيئا (قوله بالحكومة) الاولى أن يقول بما نقص لان الحكومة لا تكون الا في الحرز لانها بر من الدية بنسبته الخ وعلى فرض أنها تكون في الرقيق فلا يمكن أن تبلغ قيمته لانها بر مقتدر من القيمة فكيف تبلغ القيمة قل فكان الصواب أن يقول ولا يبلغ واجب غير المقدرة الخ قال سم والجواب أن فرضهم من هذا

أي والجناية على نفس الرقيق المعصوم ذكر اكن ٢٤ ح أ و أ تى ولو مديرا أو مكاتبا أو أم ولد (قيمه) بالقيمة ما بلغت سواء كانت الجناية عمدا أم خطأ وان زادت على دية الحر كسائر الاموال المتلفة ولو عبر بالقيمة بدل الدية لكان أولى فيقول وفي العبد قيمته لم يسبق في تعريف الدية أول الفصل ولا يدخل في قيمته التغليب أما المرتد فلا ضمان في اتلافه قال في البيان وليس لنا شيء يصح بيعه ولا يبيع في اتلافه شيء سواء ويصحب في اتلاف غير نفس الرقيق من أطرافه ولطائفه ما نقص من قيمته سيما ان لم يتقدر ذلك الغريم من الحرز ولم يبيع مقذرا ولا يبلغ بالحكومة قيمة جملة الرقيق الجني عليه أو قيمة عضوه على ما سبق في الحرز

وان قدرت في الحزب صككم وشعة
وقطع عضو فيجب مثل نسبته من
الدب من قيمته لانه شبه الحزب بالريق
في الحكومة يعرف قدر التفاوت
ليرجع به في المشبه اول ولانه شبه
الحزب في اكثر الاحكام بدليل التكليف
فالاحتياط في التقدير في قطع ينصف
قيمه وفي يديه قيمته وفي اصبعه عشرة
وفي موضعته نصف عشرها وعلى هذا
القياس ولو قطع ذكركه وانثاه
وفورهما مما يجب الحزب ديتان وجب
بقطعهما ديتان كما يجب فيهما الحزب
ديتان ومن نصفه حزب قال الماوردي
يجب في طرفه نصف ما في طرف الحزب
ونصف ما في طرف البدق في يد ربع
الدية وربع القيمة وفي اصبعه نصف
عشر الدية ونصف عشر القيمة وعلى هذا
القياس فيما زاد من الجراحة ونقص
(و) في (دية الجنين الحزب) المسلم (غزة)
نذر الله حين انه صلى الله عليه وسلم
قضى في الجنين بفترة (عبد أو أمة) بترك
تتوين غرة على الاضافة البيانية
وتتوينها على ان ما بعدها بدلها
وأصل الفترة البيضاء في وجه القرس
ولهذا شرط عمرو بن العلاء ان يكون
العبد أبيض والامة يضاء وحكاة
الشاكيات في شرح الرسالة عن ابن
عبد البر ايضا ولم يشترط الاكثرون ذلك
وقالوا التسعة من الرقيق غرة لانها غرة
ما عك أي أفضله وغرة كل شيء خيابه
وانما تجب الفترة في الجنين اذا انفصل
مستجابا على أمه الحية مؤثرة فيه
سواء كانت الجنابة بالقول كالتهديد
والخنوف الخفي الى سقوط الجنين
أم بالفعل

الكلام الاشارة الى انه لا يشترط قصها عن أرض المقتدر في حكومة المقتدر فاقبل فانه دقيق
ولم يتقدم الحكومة ذكر الآن يقال تصقت ضحا في قوله ما نقص من قيمته وبذلك فيه
مسألة الآن يقال سمي ذلك حكومة لجواز المشابهة أي مشابهة نقص القيمة لنقص الدية
وقوله على ما سبق لم يتقدم ذلك حتى يحل عليه الآن يقال توهم انه سبق ذكر ذلك في الحزب وهذه
العبارة ذكرها في المنهج في الحزب وأحال عليها الرقيق والشارح ذكرها في الرقيق في غير محلها
ثم ان قوله ولا يبلغ بالحكومة قيمته حلة الرقيق محال لا يتصور فلا يصح تشبيهه لأن الحكم
على الشيء فرع من تصوره فهو فرض محال وقوله أو قيمة عضو هذا محال فانه يمكن فتيه جميع
الا أنه طريقة منصفة بالقيمة للعبد لأن الجنابة في العبد اذا كانت لا أرض لها مقتدر
وكانت على عضوه أرض مقتدر يجب فيها ما نقص من قيمته سواء كان قدر قيمة العضو الذي وقعت
الجنابة عليه أو أقل أو أكثر بخلاف نظير ذلك في الحزب فيشترط في أرض الجنابة المذكورة
أن لا يبلغ دية ذلك العضو فان بلغت ناقص منها شيء (قوله وان قلت) الأولى أن يقول وان قدر
أي ذلك الغير لانه مقابل قوله ان لم يقتدر الخ (قوله لانه شبه الخ) على قوله ما نقص
من قيمته سليمان ان لم يقتدر الخ وقوله ولانه شبه الحزب على لقوله وان قدرت في الحزب الخ شيئا
(قوله ولو قطع) بالبناء للمفعول فقوله وانثاه بالالف جميع على الجنابة فستط الاعراض
واذا انقطع أطراف عبد ثم حرقته آخره قيمة العبد ذاهب الاطراف اه مد
(قوله فيما زاد) أي زاد على ما ذكر من قطع الذكر والاشين ارتفع هذا محسوم من ذلك
ومن البدن ونحوها (قوله وفي دية الجنين) لا يفتي ان قلنا دية في كلام المصنف من فروع
مبتدأ في ادخال الجنين عليه تغيير امرابه الظاهر مع انه لا يستقيم كون الدية نظرا لقرعة
لانها بدل عن النفس وتقدم أن في إطلاق الدية على الفترة مسامحة (قوله المسلم) ليس بقيد
لما يأتي أن الجنين المكافرة غرة أيضا لكنها كثلث غرة المسلم في الكافي وثلاث غرة المسلم
في الجوهري وأما المرتد والحربي فهدران كما يأتي كانه في كلامه فالعسر كونه معصوما وبطل
ما ذكر من الشروط هنا وفيما يأتي غلبة والتعجيلات عما يتعلقها فلو أتى الشارح كلام القن
على ظاهره لكان أهم (قوله عبد أو أمة) بخبرة القدر لا المستحق ولم من ذلك امتناع
الفتي ويؤيده قولهم يشترط كونه سالما من عب المبيع والخوة عيب مد (قوله بركة
تتوين الخ) هذا لا يستقيم الا لو ذكر كلام المصنف من غير فاصل فيه الآن يقال كلام الشارح
بالنظر لمتن قل (قوله وحكاة الشاكيات) أي المالك (قوله التسعة) أي الذات
يضاء أو سوداء (قوله لانها غرة) لانها من بني آدم وقال تعالى ولقد كرمنا بني آدم (قوله
وانما تجب الفترة) اشارة الى شروط وجوبها وحاصل ما ذكره عما فذكر هنا أربعة وسباني
بذكر اثنين عند قوله ولا بد أن يكون معصوما معصوما وقتهم ذكرا اثنين عند قوله الحزب المسلم
وان كان الاولى عدم التعبد بالمسلم لان الكافر كذلك معصون بالفترة الآن يقال فسد ذلك
لاجل قوله عبد أو أمة لأن ذلك انما هو في المسلم أما الكافر ففيه أقل من ذلك كما يأتي أو يقال
التهوم فيه تفصيل فان كان معصوما فكنك والافلا نسيمان (قوله سواء) كانت الجنابة
اشارة الى تعميمات سبعة بعضها في نفس الجنابة وهو ماها وهو ثلاثة وبعضها في الجنين

وهو ثلاثة أيضا ذكرها بقوله سواء كان ذكرا أم أنثى وبعضها وهو واحد في أمته وهو قوله سواء
 انفصل في حياتها أو بعد موتها (قوله أو يوجها) هو داخل في أم القوم قهرا (قوله
 الاجهاض) أي الرمي قال في المصباح اجهضت الناقه ولها الجهاض القهرا قبل أن ين
 خلقه قال الأزهرى وغيره لا يقال اجهضت الا الناقه لانه لم يهيئ بجهاضه وقبل في المرأة
 أبقت والجهاض بالكسر اسم منه اه طلاق الاجهاض على اسقاط المرأة بمجاز (قوله
 فاذا فعلته) أي صامت فلبهضت أي وضعت خضت بخلاف الرضع اذا صامت فقبل اللبن
 أو قطع ومات الرضيع فاه لا ضعت عليها لانها لم تقعدت فيه مستعنا كالواخذ طعم شخص
 وشرا به فقلت ذلك الشخص فلا ضمت وبعبارة العباب فرع من جبر آدميا ومنعه الزاد
 والماء أو عزامات فان سكان زمنا يموت فيه غالب جوعا أو عطشا أو بردا فعمدا ولا يموت
 فيه فان لم يكن جوع وعطش سابق فنسبه عمدا والا فان جسه زمنا اذا ضم الى الاول ومات
 وسلم سابق جوعه وعطشه فعمدا محض وان جهل وجب نصف دية شبه العمدا وفي الرحا
 مائه تنبيه تجبر الام على ارضاع الباولها الاجرة فان امتعت ومات لم تضمن وان نصفت
 وبأنى أنها تضمن بتركها دفع الاجهاض بالفترة على طاعتها وفي القرق صر ويجب على
 الولي ان يحضر والا فن صلح صان انفراد والا فكفاية كقطع سرة المولود عقب ولادته
 لتوقف امسالك الطعام عليه كرضاعه لانه واجب فوري لا يقبل التأخير فان فرط ضمن ويجب
 ختان الذكر والا نثى لا الخنثى بل لا يجوز اه ج وفي الفتاوى الخيرية من كتب المنفعة
 سئل في امر أمها فرعنها زوجها فرار من فتنها فخانفت الهلاك فاشتقت عند أهلها وتركت
 بيتا صغيرة فطعمت لها منه عند أهلها وماتت فادعى على أنكم فرقتم بين زوجتي وبناتها وماتت بسبب
 ذلك فطعمتكم دينها هل نسمع دعوا بهذا أم لا أياب لا نسمع دعوا وال حال هذه واقه اعلم (قوله
 وسواء كان الجنين) تعميم في قوله يودية الجنين الحرة عترة يعنى أن في الجنين فرق سواء كان
 ذكرا أو أنثى (قوله لأن دينها) الاولى أن يقول ولان دينها لامة تامة (قوله
 لكثرة الاختلاف) أي بين الوارث والجنين فذهبى واره أنه ذكر لي أخذنا لا صكرو الجنين
 أنه أنثى ليدفع الأقل (قوله أم لا) كابن الزنا (قوله مضمونا على الجنين) لاجل ابيه
 لان كلامنا في الجنين الحر (قوله عندها) أي الجنينة وهو قيد في العمدة والضمان (قوله
 ولا أثر لصلوامة) محترز قوله فيما تقدم مؤثرة وقوله ولا ضرب دية فهو مفهوم قوله الجنينة
 على أمه (قوله الجنينة) لاجل ابيه لانه فرض المسئلة (قوله بعد موتها) الجنينة في حياتها
 أي طاهه تجيب فيه الفترة كما صرح بذلك في المتهاج وأقره م وكذا عكسه كالوحي طها وهي
 ميتة طهاها الله وألقت في حياتها طاهه تجيب فيه الفترة أيضا ميداني وظاهر كلام الشارح
 وغيره خلافه أي لا تجيب فيه الفترة وهو كذلك كما طاهه بش اه م د (قوله ولو ظهر بعض
 الجنين) أشار بذلك الى أن قوله فيما تقدم انما تجيب اذا انفصل أي كلاً أو بعضاً كما في هذه
 المسئلة قال شيخنا وأخذه أنه صك كان عليه أن يقول فيمسبق وانما تجيب الفترة في الجنين
 اذا انفصل وأظهر الخ كما فعل غيره ولعلها فرد مسئلة الظهور لما فيها من الخلاف (قوله
 أو لم يكن مضمونا) ظاهره أن هذا خبر داخل في عدم العمدة والذي في شرح مروج دخول

صكان يضربها أو يوجها أو
 أو غير مقتضى جنينا أم بالترك كان ينعها
 الطعلم أو الشراب حتى تلقى الجنين
 وكانت الاجنة تقط بذلك ولودعها
 ضرورة الى شربها أو فنيها كما قال
 الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس
 من الضرورة الصوم ولو في رمضان
 اذا خشيته من الاجهاض فاذا فعلته
 وأجهضت نفقته كما قاله الماوردي
 ولا ترشعه لانها طالة ويؤاها كان
 الجنين ذكرا أم غير لا طلاق التلج
 لان دينها لو اختلفت لكثرة الاختلاف
 في كونه ذكرا أو غير نفوسى الشارع
 بينهما وسواء كان الجنين تام الأعضاء
 أم ناقصا ثابت السبب أم لا لكن
 لا بد أن يكون معصوما مضمونا على
 الجنين عند الجنينة وان لم تكن أمه
 معصومة أو مضمونة عندها ولا أثر لصلو
 امته لطيفته ككالا يورث في الدين
 ولا الضربة قوية أامة بعدها بلا أم
 ثم ألقت جنينا قلها في البصر عن التص
 وسواء انفصل في حياتها الجنينة
 أو انفصل بعد موتها الجنينة في حياتها
 ولو ظهر بعض الجنين بلا انفصال من
 أمه كخروج رأسه ميتا وجبت فيه
 الفترة لصق وجوده فان لم يكن معصوما
 عند الجنينة كجنين حريمي من حريم
 وان أسلم أحدها بعد الجنينة أو لم يكن
 مضمونا كان يكون مالكا للجنين

ذلك في عدم العصة ومبارتها ونخرج بتقييد الجنين بالعصة ما لو جنى على حرية حامل
من حربي أو حر تملك حامل ولو على سال رقتها فأثبتت ثم أجهضت أو على أمته الحامل من ضيقه
ففتقت ثم أجهضت والحمل ملكه فانه لا شيء فيه لا هداره (قوله ولاته) ليس بتبادل المداير
على ملك الجنين قطا وقال بعضهم انما زاد ذلك لان العصة كلام في الجنين الحر ولو بالسراية
بعد الجنابة فقوله بعد وعقت أي وسري العتق الجنين فصع القتل وان كان حال الجنابة
رقيقا وحيتذ يكون قوله ولا تملكه خلافا لما في الحاشية (قوله الحامل) أي من زوج
يأن صككاته من زوجة لم يملك من زوجها ثم جنى السيد عليها ثم عتقت وأجهضت فلا شيء
على السيد الجاني وفي هذه الصورة تنظر لان الكلام الآن في الجنين الحر والظاهر انه لا حاجة
لقوله ففتقت فتأمل وحذر ثم ظهر انه انما قال ففتقت للاختراز عن عتقها قبل الحمل فان ولدها
يكون حرا تبعها لا فيضمنه الجاني وتبعها الحمل في العتق ولا يصحكن لا يضمنه السيد لانه حالة
الجنابة رقيق ملكه لكن الكلام الآن في الجنين الحر حال الجنابة فتأمل اهـ مـ (قوله
ففتقت) أي وتبعها الحمل فاندفع ما يقال ان الكلام في الجنين الحر وهذا رقيق (قوله
أول متصل) أي لا كالأول بعضا وعبار شرح المنهج فان لم يتصل ولم يظهر أو اتصل أو ظهر
لم لا صورة فيه أو كانت أتممة أو كان هو غير معصوم عند الجنابة بكنين حربي يضمن حربي
وان أسلم أحدهما بعد الجنابة فلا شيء فيه لعدم تحقق وجوده في الأولين وظهور مونه
في الثالثة وعدم الاحترام في الرابعة اهـ (قوله ولا يظهر على أتمتين) ظاهره أنه شرط فيما قبله
ومفهومه أنه اذا ظهر على أنه شيزجب الفترة مع أن الموضوع أنه لم يتصل فلا غرة حيث
فكان الأولى حذف قوله ولا يظهر ويقول في الأخيرة بدل الأخيرين أو كان يقول أو لم يظهر الخ
والحق أو اتصل لكن لم يظهر على أتمتين بالجنابة فلا تجب الفترة وهذا صحيح ويظهر قوله
في الأخيرين لانهما جئنا مستثنان ولكن تكون الثانية مكررة مع قوله فيما تقدم ولا أثر
لضربة تخفيف فترجنا إلى أن الأولى حذف قوله ولا يظهر وكذا قوله أو لم يظهر لو أقر به أو قال
بعضهم قوله شين موافق شي صككا في بعض النسخ أي ولا يظهر بسبب الجنابة على أتمتين
من أجزائه (قوله الأولى) هي جنين حربي من حربي والمراد بالثانية كون الجنين وأمه
ملك الجاني والثالثة كون أم الجنين مته والمراد بالأخيرة كونها مته عدم الاتصال وعدم
ظهور الشين بالجنابة على أمه والعلة ظاهرة في أولى الأخيرتين دون الثانية اهـ (قوله
فلا ضمان على الجاني) لا تملك تصدق مونه بالجنابة شرح المنهج (قوله على الجاني) أي
على عاقلة كما يدل عليه كلامه بعد لان الجنين لا يحد بالجنابة (قوله حين خرج) أي
ثم خرج اهـ مـ روي ونخرج به ما لو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضرب به المخرج
رأيه وصاح غرة فنحصر لسه القودا والديه أو فصاح ومات قبل اتصاله فعلى الضارب الفترة
أو بعده فالدية اهـ سم (قوله فدية نفس كلهم) أي ولو اتصل الجنين دون ستة أشهر
اهـ من الرض (قوله لا تملك تصدق نفسه) أي كبدن ألقتهما وماتت أو عاشت فيجب فيه غرة
وكذا لو ألقتهما ثلاثا أو أربعين الأيدي والأرجل ورأسين لا مكان كونهما الجنين واحدا
بعضها أصلي وبعضها زائد وعن الثاني رضى الله تعالى عنه أنه أخبر بأمر أمهات وأمهات

ولاته بأن جنى السيد على أمته الحامل
وجنيتها من غير وهو ملك له فتقت
ثم ألقته الجنين أو كانت أمته مته أو لم
يتصل ولا يظهر على أتمتين بالجنابة
فلا شيء فيه لعدم احترامه في الصورة
الأولى وعدم ضمان الجاني في الثانية
وظهور مونه بموته في الثالثة وعدم
تحقق وجوده في الأخيرة ولو اتصل
سواء بغير هذا اتصاله زمانا بلا فيه
ثم مات فلا ضمان على الجاني وان مات
حين خرج بعد اتصاله أو دام آله
ومات منه فدية نفس كلمة على الجاني
وهو (قوله) لو ألقته امرأة بجنابة
عليها جنينين ميتين وجبت قرتان
أو ثلاثا فسلات وهكذا ولو ألقته بيا
أو رجلا وماتت وجبت فترة لأن العلم
قد حصل بوجود الجنين أما لو عاشت
الأم ولم تلحق جنينا فلا يجب الا نصف فترة
كما ان يد الجاني لا يجب فيها الا نصف فدية
ولا يضمن بآية لا تملك تصدق نفسه
ولو ألقته لثا قال أهل الخبر فيه صورة
أدى نخبة وجبت فيه الفترة بخلاف
ما لو قالوا لو بقي لم يورأى فخلق فلا شيء
فيه وان اتصفت به العصة كما ترى
العدد

والخبرة في الفترة الى الغارح ويحبر المستحق على قبولها من أي نوع (١٢٧) حكاه بشرط أن يكون العبد أو الأمة ميرا

فلا يلزمه قبول غيره سليمان بن عيب
مبيع لأن المبيع ليس من الخيار
والأصح قبول رقيق كبير لم يهزمهم
لأن من الخيار ما لم تقتض حنافة
ويسترد بلوغها في القيمة نصف عشر
الدية من الأب المسلم وهو عشرين
الأم المسلمة في الحر المسلم رقيق قيمته
خمس أبرة كإروى عن عمرو بن زيد
ابن ثابت رضي الله تعالى عنهم فإن
فقدت الفترة حساباً لم توجد أو شرعاً
بأن وجدت بأكثر من ثمن مثلها الخمسة
أبراً قبلها لأن مقتدرتها وهي لورثة
الجنين على قرائض الله تعالى وهي
واجبة على عاقلة الجناني والجنين
للإهودي أو النصراني بالتبع لأبويه
تجب فيه غرة مسلم كثلث غرة مسلم كافي دية
وهو يبرئ وتلتا يبرئ وفي الجنين الجوهري
ثلث خمس غرة مسلم كافي دية وهو ثلث
بغير وأما الجنين الحر والجنين المرتد
بالتبع لأبويه ما فهمه وإن تم شرع
في حكم الجنين الرقيق قتل (ودية
الجنين المملوك) ذكره كان أو غيره فيه
(عشر قيمة أمة) قتل كانت أو مذبرة أو
مكاتبه أو مستولمة قياساً على الجنين
الحر فإن الفترة في الجنين معتبرة بعشر
ما تضمن به الأم وأعماله بعشر وأقيمت
في نفسه لعدم ثبوت استقلاله باقتضائه
ميتاً (فيه) يستثنى من ذلك ما إذا
كانت الأم هي الجنينة على نفسها فانه
لا يجب في جنتها المملوك للسيد حتى
إذا يجب للسيد على رقيقه شيء وخرج
بالرقيق المبيع فالذي ينبغي أن توزع
الفترة فيه على الرق والحرية خلافاً
للعامل في قوله أنه كالحرة وتعتبر قيمة الأم

فحكمها بمائة دينار وتطير اليها وطلقها وظهر أنه يجب للعضو الثالث كتحكومة شرح
الروض (قوله والخبرة في الفترة) من كونها عبداً أو أمة أو يتيماً أو سوداً (قوله ميرا) أي
وان لم يبلغ سبع سنين كما قاله حر (قوله فلا يلزمه قبول غيره) أي غير المميز وظهر أنه يجوز
قبوله ويبرئ ومثله غير السلم المذكور بعد فراجع قل (قوله ويسترد بلوغها) هل هذا
الشرط لعدم لزوم القبول أو لعدم الإجزاء راجع قل (قوله فإن فقدت الفترة الخ) فإن
فقدت الأبل أيضاً وجب قيمتها كافي الدية اه مرحومين ولم يبين الشارح المخل الذي فقدت منه
هل هو مسافة القصر أو غيرها قياساً ما مر في فقد الدية أنه مسافة القصر كما قاله حر
على حر (قوله وهي) أي الفترة أي ان وجدت وكذا بدلهما من الأبل عند علمها وكذا
قيمة الأبل عند علم الأبل فالمراتب ثلاثة (قوله على فرائض الله) أي على قاعدة قيمة
فرائض الله (قوله على عاقلة الجناني) أي مؤجلة لأن كل ما وجب على العاقلة يكون مؤجلاً
وانما كانت على العاقلة لأن الجنين لا يتحقق وجوده حتى يقصد بالجنابة الجنابة عليه من قبيل
الخطأ أو شبه العمد ولهذا لا يدخل الفترة تغليباً وان وقع ذلك في الحرم أو كان الجنين محرم رحم
وآل الأمر إلى الأبل دخل التغليب فلا غلطت كل الواجب حقه ونصفاً ووجدت نصفاً
وخلقين كما قاله حر ومهر (قوله والجنين اليهودي) هذا يشمله كلام المتن لأنه لم يقيد
بالمسلم وانما قيده الشارح غاية الأمر أن الفترة في المسلم أكثر قيمة من غيره فلو أقط الشارح
المسلم فيسبق لاستغنى عن ذلك نعم قوله كثلث الخ لم يعلم على سبق (قوله ودية الجنين)
هي قيمة لادية فالأولى وقيمة وعبرة المنهج وفي جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جنابة
إلى القتل السيد من تقوم الأم سليمة اه وقوله عشر أقصى قيمته محل ذلك ما لم يقصل حياً
ويموت أما إذا انفصل حياً ومات من أثر الجنابة فإن فيه غم قيمته يوم الانفصال قطعاً
كافي شرح حر (قوله فيه) الظاهر إسقاطه وقد يقال أنه متعلق بمحذوف مفقودة أي
الواجبة فيه وعبرة قل قوله فيه لو أقطعت كان أولى لأن فيه إبدال الخبر المقرد بالخبر
الجملة (قوله وخرج بالرقيق) الأولى أن يقول بالمملوك لأنه الذي عبر به وقوله البعض
بأن كانت أمة مبعدة فإن ولدها مبعض على الرابع (قوله ان توزع الفترة) الأولى أن يقول
أن يوزع الواجب فإذا كان نصفه حر ونصفه رقيقاً فالواجب نصف غرة ونصف عشر قيمة أمة
وعبرة قل على الجلال ولو كانت الأم مبعدة فهل المعسر عشر قيمتها أو عشر ديتها
أو عشرهما معاً نعم ان انفصل حياً ثم ماتت بالجنابة اعتبر يوم انفصاله قطعاً ولو كانت كثيرة
والجنين مسلم قدرته مسلمة أو كانت حرة والجنين رقيق قدرته رقيقة ولو أنكر الجناني أصل
الجنابة أو أقربها أو أنكر الاجهاض أو أقربها أو ادعى نزولها أو ادعى موته بسبب آخر
وأمكن لطول زمن صدق يمينه في جميع ذلك وتقبل يمينه الوارث ولو رجع لا وامن مطلقاً
وكذا محض النساء في الثانية والثالثة لأنهما من الولادة وتضمن في الأخير مبنو الأم إلى الموت
ولو لم يكن فيها ما ذكر صدق الوارث ولو أنما يمتنع في شيء من ذلك قدمت يمينه الوارث ولو ألفت
جنينين عرف موت أحدهما دون الآخر وجب اليقين وهو غرة ودية أي ولو ألفت حياً وميتاً
ومات هي والحي وادعى الوارث أن الجنين سبق موته أو وارثها عكسه فإن حلقاً أو نكلاً

كافي أصل الروضة بأكثر ما كانت من حين الجنابة ٢٥ ح إلى حين الاجهاض خلافاً لما جرى عليه في المنهاج من أنه يوم الجنابة

(15A)

• (فصل) في القسامة •

صدقہ بخریتہ کا نوجو دقتیل اوبعضہ حکمرانہ

• (فصل في القسامة) •

م

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

من اللون ما لو وجد معه ثياب القتل ولو كانت ملطخة بالدم اه (قوله اذا تحقق موته) قيد
 في البعض قيل فهو في معنى التقييد يكون ذلك البعض مما لا يعيش بدونه كالأشجار
 الشارح وهذا بطلان النظر عن قول الشارح كراهة والا فوسود الرأس تحقيق للقتل ولو وجد
 بعضه في محلة وبعضه في أخرى فالولي أن يعين ويقسم زي (قوله في محلة) أي حارة منفصلة
 أي فيكون لو تافى حق أهل هذه المحلة فقط وكذا قوله وفي قرية صغيرة تكون لو تافى حق أهل
 القرية كلها وقوله منفصلة فبمعنى قريبه ليكون المذمى عليه محصورا (قوله عن بلد
 كبير) المراد بالكبيرة ما ليس أهلها محصورين والصغيرة ما أهلها محصورون وقيد بقوله كبير
 لبيان قوله منفصلة (قوله وفي قرية صغيرة) أي وليسا كهم غيرهم كما صححه في أصل
 الروضة وهو المعتمد شرح م (قوله لأعدائه) راجع للجميع أي لمحله أو قرية وهذا
 يقتضي اعتبار أعداوتهم للقتل وليس شرط بل يكفي أن يكونوا أعداء لقبيلته قال عث
 وكأعدائه أعداء أوليائه (قوله اذا كانت) يرجع لكل من الدينية والنسبية واحتزبه
 في الدينية عن مجرد فسق (قوله جمع) أي محصورون على المعتمد وعليه يحمل المثال الذي
 ذكره قيل فان كانوا غير محصورين فلا قسامة نعم ان اذمى على علمهم محصورين ممكن
 من البعوى والقسامة وفي عث على م المراد بالمحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة
 بهم اذا وقفوا في معبد واحد مجرد التطور بغير المحصورين من يعسر عدوهم كذلك اه (قوله
 ولو ناقصة) أي من جهة الدية لا من جهة القصاص في المرأة وأما الذي قاله ناقص من الجهتين
 (قوله خمسين عينا) ولو قتل نحو امرأة أو ذى أو جنين ويمن في كل عين منها صفة القتل
 ويشبه المذمى عليه عند حضوره فيقول لواقعته ان هذا قتل ابني مثلا عدا أو شبه عدا أو خطأ
 منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المذمى عليه عند غيبته أو يعرفه بما يجنازه من قبيلة أو سرفة
 أو لقب اه زي قال م ولعل حكمة المسلمين أن الدية تقوم بألف دينار غالبا ولذا أوجبها
 القديم والقلم من تعدد الايمان التغليظ وهو انما يكون في عشرين دينارا فاقضى الاحتياط
 لنفس أن يقابل كل عشرين من الألف بين منفردة كما يقتضيه التغليظ قال بعضهم وفي هذه
 الحكمة نظر من وجوه لان دية المرأة على النصف من ذلك وأن دية الكافر على الثلث منه
 أو أقل وأن دية المرأة الكافرة على قدر السادس منه أو أقل وأن الغرة على نصف العشر منه
 وأن قيمة الرقيق قد لا تقي به أو أنها تزيد على الدية وأن الايمان هنا واجبة وأن التغليظ يكون
 بايمان مستقلة لفظا أمر القتل الآن يقال ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل اه (قوله
 لثبوت ذلك في الصحيحين) لفظه كما في الدمري والاصل فيها ما رواه الشيخان عن سهل
 ابن أبي حنيفة قال انطلق عبد الله بن سهل ومحيصة بن مسعود الى خيبر وهي يومئذ صلح فقتلوا
 فأتى محيصة الى عبد الله بن سهل وهو شخبذمه قتيلا فدفعه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن
 ابن سهل وحويصة ومحيصة ابنا مسعود الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهب عبد الرحمن
 يتكلم فقال له كبر وهو أحد القوم ثم مكثت قسما فقالوا أتحلقون وتتحقون دم
 صاحبكم قالوا كيف تخلف ولم تشهد ولم تر قال قبرتكم به وخبير بخمسين عينا قالوا كيف
 بأخذنا بيمان قوم كفار فحمله رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده اه وقوله قبرتكم أي

اذا تحقق موته في محلة منفصلة عن بلد
 كبير ولا يعترف قاتله ولا يئنه
 قتله أو في قرية صغيرة لأعدائه سواء
 في ذلك العداوة الدينية والنسبية
 اذا كانت تبعت على الانتقام بالقتل
 أو وجد قبل وقد تفرق عنه جمع كان
 ازدهوا على ثرا وباب الكعبة
 ثم تفرقوا عن قبيل (حلف المذمى)
 بكسر الهمزة على قل اتناه لنفس
 ولو ناقصة كما مرأة وذى (خمسين عينا)
 لثبوت ذلك في الصحيحين

ولا يشترط موالاتها فلو حلقه القاضي حسين (١٤٠) عينا في حسين يوم أصبح لان الايمان من جنس الطبع والطبع يجوز تفرقها كما اذا

شهد الشهود متفرقين ولو تخطل الايمان
جنون أو انما هي اذا افاق على ما مضى
ولومات الولي المقيم في أثناء الايمان
لم يبن وارثه بل يستأنف لان الايمان
كالجنة الواحدة ولا يجوز أن يستحق
أحدهما من غيره وليس كالأول فام شرط
الينة ثم ماتت حيث يضم وارثه اليه
الشرط الثاني ولا يستأنف لان شهادة
كل شاهد مستقلة أما اذا مات أيمته
قبل موته فلا يستأنف وارثه بل يحكم
له كالأول فام يشته ثم مات وأما وارث
المدعي عليه فينبى على أيمته اذا تخطل
موته الايمان وكذا يبنى المدعي عليه
لو عزل القاضي أو مات في خلالها
وولي غيره والفرق بين المدعي والمدعي
عليه أن عين المدعي عليه للثني فتتخذ
بنفسها وبين المدعي للأبواب فتتوقف
على حكم القاضي والقاضي الثاني
لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول
ولو كان للتبيل ورة خاصة اثنان
فأكثر وزعت الايمان الخمسون عليهم
بحسب الارث لان ما ثبت بأيمانهم
يقيم بينهم على فرائض الله تعالى
فوجب أن تكون الايمان كذلك
ونخرج بقولنا خاصة ما لو كان هناك
وارث غير حاضر وشريك في المال
فان الايمان لم توزع بل يحلف الخاص
حسين عينا كالأول لكل بعض الورثة
أو غائب يحلف الخاصر حسين عينا
وهل تقسم الايمان بينهم على أصل
القرينة أو على القرينة وهو لها
وجهان أحدهما كافي الحاوى الثاني
ففي زوج وأم وأختين لاب وأختين لأم
أصلها ستوتعول الى العشرة فيحلف
الزوج خمس عشرة وكل أخت لاب

من دعواكم والا فالحق ليس في جوعهم مع كفرهم المزيل لكتيبهم ولم يبنها النبي لهم انما استكالا
على وضوح الامر فيها اه ع ش على م ر (قوله ولا يشترط موالاتها) بخلاف المعلن
لام بمخاطلة أكثر ما يترتب عليه من العقوبة البدنية واختلال النسب وشيوع الصلابة
وهناك العرض اه ج م ل قال في شرح الروض ويستحب تظليلها صكك الايمان
(قوله جنون أو انما هي) وكذا لو عزل القاضي ثم ولي بخلاف ما لو ولي غيره أو مات
أي القاضي ولو بعد تمامها فيستأنف الحالف سم لان القاضي الذي ولي بعد الأول لا يحكم
بأيمان الحالفين (قوله لان الايمان كالجنة) الأولى حذفه لعدم ظهوره وبعبارة التصريح
فيستأنف الوارث اذا لا يستحق أحد بين غيره أي غالباً والافسأني أن السيد يستحق بين
المكاتب اذا عز نفسه ويت المال يستحق بين الوارث الخاص (قوله شرط) أي نصف
(قوله بل يحكمه) أي بالدين من غير حلف وكأنه تلقاه من موزة حتى لا يفسد التعليل
الذي ذكره اه رجالي (قوله وأما وارث المدعي عليه) كل ردت الايمان عليه كما يأتي
وحاصل الفرق بين المدعي والمدعي عليه من ثلاثة أوجه الأول أن وارث المدعي لا يبنى بخلاف
وارث المدعي عليه الثاني أن المدعي لا يبنى اذا عزل القاضي وولي خاص آخر بخلاف المدعي
عليه فانه يبنى الثالث أن المدعي توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعي عليهم فانه يحلف
كل واحد منهم حسين عينا كما يأتي (قوله يبنى المدعي عليه) أي بخلاف المدعي فانه يستأنف
كما يدل عليه قوله والفرق الخ (قوله في خلالها) أي في أثناءها (قوله والفرق الخ) أي
في الصور الثلاثة وهذا الفرق خاص بصورة العزل وله ذكر الفرق في صورة الموت وقد ينال
كلامه شامل للموت لان قوله لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول يصدق بعزله بعد ذلك أو موته
(قوله بحسب الارث) ويفرض الختني ذكر او يفرض في حق غيره أي باعتبار رأي ابن القبر
وفرض في أنفسهم الدية أي لانه أسوأ في الجميع فاذا استكان معه أي الختني ابن حلف
النصف لاحتلال كورته وأخذ الثلث لاحتلال أوثنته وحلف الابن أربعاً وثلاثين لانهم ثلثا
الخمس مع جبر الكسر وأخذ بعينه ذلك النصف وقت الختني ما بقي من الدية وهو السدس
الى الصلح أو البيان اه زى (قوله بل يظف الخامس حسين عينا) أي ويأخذ نصيبه فقط
(قوله وجهان) وانظر ما تفصيل الوجه المرجوح هل يحلف بنسبة نصيبه من التفرقة
الايمان على الخمسين وهو كذلك كما فهم من قول الشارح على أصل قدر القرينة الذي
هو الأول من ثني التزويد وحينئذ تنبغ الايمان خسا وعائين في السورة المذكورة هذا ما ظهر
فليراجع شيخنا فيحلف الزوج نصف الايمان بقدر نصيبه الأصلي وتحلف الاختان للاب ثلثها
وهي أربعة وثلاثون بجبر المتكسر وتحلف الاختان للام ثلثها وهي سبعة عشر بجبر المتكسر
وتحلف الام سدسها وهي تسعة بجبر المتكسر (قوله الى العشرة) أي للزوج منها ثلاثة
هي خمس وخمس ولكل أخت لاب اثنان هما خمس ولكل من الباقي واحد هو خمس فالحقهم
من الخمسين على هذه النسبة قل (قوله فيحلف الزوج خمس عشرة) لان ثلاثة أعشار
العشرة فيضه ثلاثة أعشار الخمسين (قوله وكل أخت لاب عشرة) لان خمسة أعشار العشرة
فيحلف خمس الخمسين (قوله وكل أخت لأم خمسة) لان نصفها عشر العشرة فيحلف عشر

عشرة وكل أخت لأم خمسة والام خمسة ويجبر المتكسر ان لم تقسم بحجة لان البين لا تنصف

ولا يجوز اسقاطه لثلاثة تنقص نصاب القسامة فلو كان ثلاثة بين حلف كل منهم سبعة عشر أو تسعة وأربعين حلف كل اثنين ولو نكل أحد الوارثين حلف الوارث الآخر حين وأخذ حصة لأن الدية لا تستحق بأقل من مال ولو غاب أحدهما حلف الآخر حين وأخذ حصة لم يلزمه (تنبيه) * بين المدعى عليه قتل بلا لوث والعين المردودة من المدعى (١٤١) عليه على المدعى ان لم يكن لوث

أو كان ونكل المدعى عن القسامة فرقت على المدعى عليه فنكل فردت على المدعى مرة ثانية والعين المردودة على المدعى عليه بسبب نكول المدعى مع لوث والعين أيضا مع شاهد خسيون في جميع هذه الصور لأنها فيلزم كرمين دم حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل حين عينا ولا توزع عليهم على الاظهر بخلاف تعدد المدعى والفرق أن كل واحد من المدعى عليهم يتقى عن نفسه القتل كما يتقوى من انفراد وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يشبه الواحد لو اتفرد بل يثبت بعض الارش فيصنف بقدر الحصة (واستحق) الوارث بالقسامة في قتل الخطأ أو قتل شبه العمد (الدية) على العاقلة مخففة في الاول مغفلة في الثاني لقسام الحجة بذلك كالوقامة بهينة وفي قتل العمد دية سالفة على القسم عليه ولا قصاص في الجديد بخلاف الجارية بالحكم بالدية ولا يفضل على الله عليه ولم ولو وصلت الايمان للقصاص لذكره ولأن القسامة حجة ضعيفة فلا يوجب القصاص احتياطاً لأمر العامة كالشاهد والعين (تنبيه) * كل من استحق بدم الدم من سيد أو وارث سواء كان مسلماً أم كافراً عدلاً أم قاصراً محجوراً عليه بسفه أم غيره ولو كان مكافاً للقتل عبده أقسم لاه المستحق بسفه ولا يقسم سيده بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قبل العبد الذي تحت يده فإن السيد يقسم دون المأذون لانه لاحق له ولو عجز المكاتب بعد ما أقسم أخذ السيد القيمة كالومات

الخمسين ومثلها الا تم فكل قيراط يحضه خمسة أيمان (قوله ولا يجوز اسقاطه) أي الكسر لثلاثة تنقص نصاب القسامة أي عن الخمسين (قوله فلو كان ثلاثة بين) بالرفع على أن كان ثمانية وبالنصب على أنها ماقصة أي فلو كان الوارث ثلاثة بين وعلى الاول نسخة أو تسعة وأربعين وعلى الثاني نسخة أو تسعة وأربعين أي أو كان الوارث تسعة وأربعين ويخص كل واحد منهم من العين الباقى جز من تسعة وأربعين جزاً من العين فيكمل فيصنف كل واحد منهم عشرين (قوله وأخذ حصة) أي حصة نفسه (فرع) * لو بين أن الغائب ماتوا قبل الحلف وحلف الخمسين أخذ حصص الغائبين ان كان وارثاً لهم من غير عيين وان كان موتهم بعد الحلف لا يأخذ حصصهم الا بعد حلفهم كانوا يحلفونه لو أرادوا قل (قوله لم يلزم) أي من قوله لأن الدية لا تستحق بأقل منها (قوله عين) مبتدأ خبره خسيون وقوله قتل نائب فاعل المدعى (قوله والعين المردودة) وفي هذه الصورة يجب القصاص ان كانت الدعوى بقتل عمد لأن العين المردودة كالأقرار أو كالينة والقصاص يجب بكل منهما وكذا يقال في كل عين مردودة وكان ينبغي لشارح أن يبينه على ذلك (قوله مرة ثانية) وليس لنا عين ترد مرتين إلا هذه قل (قوله واستحق) معطوف على قوله حلف خسين عينا وعبر بالوارث وفيما تقدم بالمدعى تغنياً (قوله وفي قتل العمد) أي واستحق في قتل العمد الخ فقوله دية بالنصب (قوله الحكم بالدية) بدل اشتمال من خبر لأن خبر الجارية أمان تدوا صاحبكم أو تؤذوا بغير من الله مشغل على الحكم أو أنه بمعنى الحاكم فيكون صفة والمجاز فيه من وجهين التعبير بالمصدر ونسبة الحكم إلى الخبر (قوله كل من استحق الخ) مبتدأ وقوله أقسم خبر (قوله لقتل عبده) متعلق بمحذوف أي يصف لاجل قتل عبده قال في الروضة فلو قتل وهناك لوث فادعى السيد على عبداً أو حر أنه قتله فهل يقسم السيد فيه طر يقان أشهرهما بناؤه على القولين في أن يدل العمد هل تحمله العاقلة ان قلنا نعم وهو الاظهر أقسم السيد وهو المنصوص لأن القسامة لحفظ الدماء وهذه الحاجة تشمل القصاص والكفارة والمذبر والمكاتب وأم الولد في هذا كالفن فإذا أقسم السيد فان كانت الدعوى على حر أخذ الدية من ماله في الحال ان ادعى عبداً محضاً والاخر عاقلة في ثلاث سنين وان كانت على عبد تعلقت القيمة برقبته مطلقاً هذا حاصل كلام الروضة اه شرح المنوف (قوله ولا يقسم سيده) أي المكاتب (قوله تحت يده) أي يد العبد المأذون له في التجارة وكذا الضمير في قوله لانه لاحق له راجع له أيضاً (قوله ولو عجز المكاتب) أي وفسخ السيد الكتابة (قوله كالومات الولي) أي فان الدية للوارث (قوله أو قبله) أي عجز قبل ما أقسم (قوله أو بعد نكوله) أي عجز بعد نكوله وقوله فلا أي لا يصح السيد وقوله لبطالان الحق بالنكول أي فيحلف المدعى عليه ولا شيء عليه (قوله أي عند القتل) أي عند دعوى القتل ككراهة قبله قبل واذا اقترن بدعوى القتل الخ (قوله بأن تعذر إثباته) بأن لم يوجد لوث أصلاً (قوله أو يظهر) بأن ادعى الدم تفصيلاً حتى تسمع الدعوى فيشهد عدل بأصل القتل بأن أخبر أن فلا قتل فلا نا ولم يقل عبداً أو غيره شيئاً وعبارة شرح المنهج ولو ظهر لوث بقتل مطلقاً عن التقييد بعبداً أو غيره كان أخيراً عدل به بعد دعوى مفصلة فلا قسامة لأنها لا تضيق طالبة القاتل ولا العاقلة اه وكتب حل على قوله بعد دعوى مفصلة

الولي بعد ما أقسم أو قبله وقبل نكوله (٣٦ ي ح) حلف السيد أو بعد نكوله فلا لبطالان الحق بالنكول كما يحكمه الامام عن الاصحاب (وان لم يكن هناك) أي عند القتل (لوث) بأن تعذر إثباته أو ظهر في أمه القتل بدون كونه عبداً أو خطأ

أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه أو شهده عدل أو عدلان أن زيدا قتل أحدهذين القتلين أو كذب بعض الورثة فهذه خمس صور يسقط فيها اللوث كما قاله في الروضة (فاليمين على المذمى عليه) لسقوط اللوث في حقه والأصل برأئته (تليه) قضية تعبيره باليمين أنه لا يثبت في حقه بالعدد المذكور وهو أحد القولين (١٤٢) وأظهرهما كما في الروضة أنه ينقل عليه بالعدد المذكور كما مرّت الإشارة

فانفج ما قبل الدعوى لانساع الامتصاص فكيف يقول يقتل مطلقا عن التقييد بعدد أو غيره أي بصورة المسئلة أن يدعى الولي ويفصل ثم تظهر الأمانة في أصل القتل دون حقيقته بأن يخبر بذلك عدل (قوله أو أنكر المذمى عليه اللوث في حقه) كأن قال لست أنا الذي كان معه السكن المملوكة مثلا أو لست أنا الذي كان خارجا من عند المقتول أو كنت غائبا وقت القتل (قوله أو شهده) الصواب حذفه إلا أن يجعل قوله أن زيدا الخ بدلا من الهاء (قوله أو كذب بعض الورثة) أي كذب بعض الورثة البعض المذمى للقتل كأن قال أحد بني القتل قتله فلان وكذب الابن الآخر والحاصل أنه لا قسامة في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية تهذبات اللوث الثالثة انكار المذمى عليه الرابعة ظهور اللوث في أصل القتل بدون كونه عدلا أو خطأ أو شبهه عدم صورته أن يقول الوارث أدعى على هذا أنه قتل أبي عدا ثم يخبر العدل بأن المشار إليه قتل مورث المذمى ولم يقتل عددا ولا غيره فلا قسامة الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن زيدا قتل أحدهذين القتلين لانهما أي الشهادة في هذه الصور الأيمان على المذمى عليه السادسة عدم الوارث الخاص وسأني حكمها (قوله وأظهرهما) معقد وهو مستأنف وقوله كما مرّت الإشارة إليه أي في قوله تليه عين المذمى عليه قتل بلالوث الخ م د (قوله فكان الأولى) يجاب عنه بأن الآث واللام للعهد واليمين المعهودة في القسامة بخون (قوله بعدا استحقاقه بدل الدم) أي بعد وجود سبب استحقاقه بدل الدم وهو موت مورثه وانما قد رد ذلك لأن الاستحقاق لا يكون إلا بالأيمان وكان الظاهر أن يقول بعد قتل مورثه كما قرره شيخنا (قوله أقسم) أي إن اختاروا الأقرار بيمينه (قوله فلا يقسم) أي بل يحلف غيره من الورثة فان فقدوا نصب الحاكم من يدعي ويحلف (قوله لانه لا يرث) أي لعدم ارث الكافر من المسلم بخلاف الصورة السابقة فانه كان مسلما عند موت الجروح المسلم فيه ولا يمنع منه الرتبة بعد م د وبعد ذلك ان سكن كان هنا الورثة مسلمون حلقوا والاثقل ليت المال غياني فبما في الميت الذي لا وارث له (قوله واستحق الهبة) أي إن عادلا سلام فان مات مرتدا كانت الهبة لبيت المال فإيا كبقية ما له (قوله لانه عليه الصلاة والسلام اعتد الخ) قد يقال إن هذا لا يخيد المذمى لأن اعتداده على الله عليه وسلم بأيمان اليهود لاجل نتمهم وعهدهم وليس هذا موجودا في المرتد اه شيخنا (قوله والقسامة نوعا اكتساب) من تمام العلة (قوله خاص) صفة لوارث على محله قبل دخول لا ويجوز نصبه ثمة على محله بعد دخوله (قوله يوجب) أي وجوبا (قوله يرم في الأنوار بالاول) ضعيف وعليه فتكون الهبة الواجبة عليه حيث نزلت المال (قوله ليحلف أو يقر) فان حلف ترك وان أقر أخذ منه الهبة ويجري مثله هنا إذا تكل من نسب إليه القتل فيحسب ليحلف أو يقر فان حلف خلى سبيله وان أقر أخذ منه الهبة إلا ما أوتى به وانظر ما المانع من قتله باقراره وقياس ما قالوا من أن المذمى عليه لوردا ليمين على المذمى ثبت عليه القود لأن رد اليمين كالإقرار أن تكون هنا كذلك اه م د (قوله المحرمة) أي المحرم قتلها أو المراد المحرمة المصونة التي يحرم قتلها وهي المصونة بأيمان أو أمان أو غير ذلك ويدخل في ذلك الجنين المضمون بالقرعة (قوله فان كان من قوم عدو لكم) يحتمل أن تكون من بمعنى في أي أن المقتول ومن واقف

إليه لانهما يمين دم فكان الأولى أن يقول فالأيمان إلى آخره (تمة) من ارتد بعد استحقاقه بدل الدم بأن يموت الجروح ثم يرتد وليس قبل أن يقسم فالأولى تأخير أقسامه ليس لانه لا يتورع في حال رده عن الأيمان الكاذبة فإذا عاد إلى الإسلام أقسم أما إذا ارتد قبل موته ثم مات الجروح وهو مرتد فلا يقسم لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارتد سيده فله لافرق بين أن يرتد قبل موت العبد أو بعده لأن استحقاقه للملك لا بالارث فان أقسم الوارث في الرقة مع أقسامه واستحق الهبة لانه عليه الصلاة والسلام اعتد بأيمان اليهود فدل على أن أيمان الكافر صحيحة والقسامة نوعا اكتساب للمال فلا تمنع منه الرقة كالاخطاب ومن لا وارث له خاص لا قسامة فيه وإن كان هناك لوث لعدم المستحق المعين لأن دينه لعامة المسلمين وتخليفهم غير ممكن لكن نصب القاضي من يدعي على من نسب القتل إليه ويحلفه فان نزل فهل يقضى عليه بالنكول أو لا وبجهان جرم في الأنوار بالاول ومقتضى ما صححه الشيخان فبين مات بلا وارث فادعى القاضي أو منصوبه دينه على آخر فانكروا نكل أنه لا يقضى له بالنكول بل يحسب ليحلف أو يقر ترجيح الثاني وهو أوجه ثم شرع في كفارة القتل التي هي من موجباته فقال (وعلى قاتل النفس المحترمة) سواء أكان القتل عددا أم شبهه عددا أم خطأ (كفارة) لقوله تعالى ومن قتل مؤمنا

خطأ قصير رقية مؤمنة وقوله تعالى فان كان من قوم أي في قوم عدو لكم وهو مؤمن قصير رقية مؤمنة وقوله تعالى وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتخبر رقية مؤمنة

في صف

في حق الكفار وأدبارهم وظنه القاتل حرياً فانه مهدر لا ضمان فيه لكن فيه الكفارة
 ولأنه لم يقتل ودية مسلمة إلى أهله ويحتمل أن تكون من على بابها وهو أن المقتول من
 العدو من الحربين لم يكن أسلم وقته شخص يعلم أنه مسلم فانه مضمون وتبيخفه الكفارة
 ولم يقتل ودية مسلمة إلى أهله لأنهم لا يرونه وحكم الدية أنه ان كان له ورثة مسلمون أخذوها
 والا كانت لبيت المال وعبرة الجلال قوله صدق أي أهل حرب وقوله تحرير رقبة مؤمنة
 على قاتله كفارة ولا يقتصم إلى أهله لم يأتهم وفي تفسيره اليساوي فان كان من قوم عدو
 لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة أي فان كان المقتول من قوم كفار محاربين أي
 في نضاعيتهم ولم يعلم إيمانه فعلى قاتله الكفارة دون الدية لانه إذا لورثة بينه وبينهم لأنهم
 محاربون وان كان من قوم منكم ومنهم من أتى فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة أي
 وان كان من قوم كفر معاهدين أو أهل ختم فكم حكم المسلمين في وجوب الكفارة والدية
 وقدم هنا الدية على الكفارة عكس ما قبله لا اعتناهم هنا بالدية بكفرهم وفي تفسير الشارح
 وان كان المقتول أي وهو كفر من قوم أي كفار عدو لكم أي أيضاً والفرق بين هذا وما قبله
 أن القوم في الذي قبله كفار حريون وفي هذا كفار أهل ختم والمقتول في هذا كفر وفي الذي
 قبله مؤمن اه (قوله قد استوجب النار) فيهم منه أن القتل عدو فيهم من قوله أعقبوا
 عنه أهله مات وانما اعتقدوا استحقاقه النار أخذوا من قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً الخ ويرد
 بهذا الحديث على من قال ان العمد لا كفارة فيه (قوله لعدم وروده) أي ورد التكفير
 (قوله ولا يشترط في وجوب الكفارة تكليف) والضابط أن يقال قبيح على غير حرب يقتل
 معصوم عليه اه مد (قوله لا يمكن يكفر بالصوم) أي باذن السيد وبعد العتق أما قبله
 فان أذنه في القتل صام بلا اذن والا توقعت عليه (قوله كلكره بكسر الراء) (فرع) •
 من قتل رجلاً بأمر الامام قتلته بحق فبأن ظلماً فلا تثنى عليه بل يسئ له أن يكفر وعلى الآخر
 القودا والدية والكفارة وان لم ظلم ولم يصف سطوة فذلك على المأمور فقط وبأنه الآخر
 وان خلفه فليس كما لا كراه اه ع ب ثم قال وهل يكتبه إلى من يقاتله كأمه قتلناه فيه تردد
 اه والراجح أنه مثل نظر القوم اه مد (قوله وحاقه بترعدوا) ظاهر كلامه أن خفر البئر
 من قبيل السب مع أنه شرط الآن يريد السب القوي وهو ما كان وصلة تثنى فيشمل السب
 والشرط لا الاصطلاح فكأنه أراد بالسب ما يشمل الشرط اه والحاصل أن الذي لم يدخل
 في القتل ثلاثة مباشرة وسبب وشرط فالباشر هي التي تؤثر ويحصل والسبب هو الذي يؤثر
 ولا يحصل كالسب والا كراهة يؤثر ولا يحصل والشرط ما لا يؤثر ولا يحصل كخفر البئر والسبب
 اما حسي واما عادي واما شرعي فالاول كالا كراه والثاني ككقديم الطعام المسعوم
 والثالث كسهلة الزور وعبارت شرح البهجة كالبشارة ونسج على ما يؤثر في التلف
 ويحصله كالحز والجرح والسبب ما يؤثر فيه ولا يحصله كسهادة الزور والا كراه والشرط
 ما لا يؤثر فيه ولا يحصل بل يحصل التلف عند غيره ويتوقف عليه تأني ذلك الغير في التلف كخفر
 البئر عدواً فانه لا يؤثر في التلف ولا يحصله وانما المؤثر التخطي في صوب البئر والحصل التلف
 البريء فيها لكن لولا الخفر ما حصل التلف ولهذا في شرط اه (قوله وقسه) فتخرج من

وخبر الله بن الامقع قال أنبأ النبي
 صلى الله عليه وسلم في صاحب النار
 استوجب النار بالقتل فقال أعقبوا
 عنه رقبة يعتق الله به كل عضو منها
 عضواً منه من النار رواه أبو داود
 وصححه الحاكم وغيره ونرجح بالقتل
 الاطراف والجروح فلا كفارة فيها
 لعدم وروده ولا يشترط في وجوب
 الكفارة تكليف بل يجب وان كان
 القاتل صبيلاً ومجنوناً لأن الكفارة
 من باب الضمان يجب في مالهما
 فعقب الولي عنهما من مالهما
 ولا يصوم عنهما بما حال فان صام الصبي
 المذنب جزاء ولا يشترط في وجوبها
 أنبأ الحزبية بل يجب وان كان القاتل
 عبداً كما يتعلق بقتلها التعاص
 والضمان لكن يكفر بالصوم لعدم
 ملكه ولا يشترط في وجوبه المباشرة
 بل يجب وان كان القاتل متسبباً
 كاللكره بكسر الراء وشاهد الزور وحاقه
 بترعدوا اه (تبيه) • دخل في قول
 المستأنس النفس المحترمة المسلم ولو كان
 بدار الحرب والذي والمستأنس
 والجنين المضمون بالقرعة وعبد الشخص
 فيه وقسه لانه قبل تصام معصومة

سقطت في شيء من على الكاذب

فيهم من

فيهم من

وخروج ذلك قتل المرأة والصبي الحريم فلا كفارة في قتلها وان كان حراما لان المنع من قتلها ليس لحرمتها بل لصلتها بالمسلمين فلا يجوز ستم
الارتقاء بها وقل مباح الدم كقتل باغ وصائل لانهما لا يضمنان فاشبه الحريم ومردودان محصن بالنسبة لغير المساوي وسرى ولو قتل
مثله ومقتص منه يقتل المستحق لانه مباح الدم بالنسبة اليه وعلى كل من الشراك في القتل كفارة في الاصح المنصوص لانه حق يتعلق بالقتل
فلا ينعض كالتصاص والكفارة (عقوبة مؤمنة) بالاجماع المستند الى قوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ قصير رقة مؤمنة (عليه من
العيوب المضرة) بالعمل اضراراينا كاملة (١٤٤) الرق خالية عن عوض كما تقدم بان ذلك مبسوطا في الظاهر فهي كفارة الظهار

في الترتيب فيعتق أولا (فان لم يجد)
رقة بشر وطها أو وجدها وبهر من
نمها أو وجدها وهي تباع بأكثر من
نمها (صام شهرين متتابعين) على
ما تقدم ياته في الظاهر (تبيه) *
قضية اقتصاصه على ما ذكره أنه لا طعام
هنا عند العجز عن الصوم وهو كذلك
على الاظهر اقله ارا على الوارد فيها
اذا التبع في الكفارات انص
لا القياس ولم يذكر الله تعالى في كفارة
القتل غير العتق والمبايع فان قيل
لم لا يجل المطلق على المقيد في الظاهر
كما علوا في قيد الإيجان حيث اعتبروه
ثم جلا على المقيد هنا أوجب بأن ذلك
الحق في وصفه هذا المطلق في أصل
وأخذ الأصل لا يلق بالآخر بدليل
ان البعد المطلق في التيم حلت على
المقيد بالرافق في الوضوء ولم يعمل
اهمال الرأس والرجلين في التيم على
ذكرهما في الوضوء وعلى هذا الوضوء
قبل الصوم أطعم من تركه كفارة
صوم رمضان (خاتمة) * لا كفارة على
من أصاب غير ما العين واعترف أنه قتله
بها وان كانت العين حيا لان ذلك
لا يضي الى القتل غالبا ولا يعتد بهلكا
ويندب للعائن أن يدعو بالبركة فيقول
اللهم بارك فيه ولا تضربه وان يقول
ما شاء الله لا قوة الا بالله فيل ويغني
للطمان أن يجمع من عرف بذلك من
مخالطة الناس ويأمره بالصوم يشه

تركه لان الكفارة حق لله تعالى ومن ثم لو هدر كرا في الحصن لم تجب فيه وان أقيم بقتل نفسه
كالوقلة غيره اقبيا على الامام اه م و ومثل في شرح ابن حجر وقطريه سم بأنه مخالف
لما تقدم في التيم من أن الزاني المحصن معصوم على نفسه وهو يقتضي وجوب الكفارة عليه
وأقرا تطرع ش على م و وأنت خير بأنه مجرد بحت والحكم مسلم اه (قوله وخروج ذلك)
أي بتقيد الضرر بالحرمة أي لذاتها (قوله قتل المرأة) من اضافة المصدر لقوله ومنه ما بعده
(قوله الارتقاء) أي الاتساع (قوله لانها لا يضمنان) بالبناء المجهول (قوله بالنسبة لغير
المساوي) أما بالنسبة للمساوي بان قتل مرتد مثله أو زان محصن مثله فعليه الكفارة
(قوله لانه) أي التكفير المأخوذ من الكفارة وأنه ذكر بالخطر الغير (قوله وعلى هذا) أي
على الاظهر من أنه لا طعام هنا (قوله لا كفارة) أي ولادة على من أصاب غير ما العين (قوله
وان كانت العين حيا) لما ورد أن تدخل الرجل القبر والجبل القبر قال م و في شرحه لانها
لا تملك كعادة على أن التأثير يقع عندها لا بها ومن ثم قيل انها ثبتت بها جواهر لطيفة غير
مروية فتصل المسام فيخلق الله تعالى الهلاك عندها ومن أدويتها الجز بة التي أمر بها صلى الله
عليه وسلم أن يتوضأ العائن أي يغسل وجهه ويديه ومرتقبه وركبته وأطراف رجليه وداخل
أذنيه أي ما يلي جسمه من الأزار وقوله وركبته وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المبيون
اه وأوجب ذلك بعض العلماء ووجهه لما ورد في شرح مسلم عن العلماء واذا طلب من
العائن فعل ذلك لم يمتلبر واذا استغسل فاعسوا اه شرح التهاج ليج قال في المسباح
الذكر الفرج من الحيوان جمعة كرملة غيرة ومذا كبر على غرقيا (قوله ويندب للعائن)
أي الذي يصيب بعينه لانه اذا قال ماذا كرملة تضرب عينه شيا (قوله قبل) ذكره بصيغة التريض
غير مسلم بل السنة له ذلك قال زى والرملي يندب للعائن كم حبس من فيه ما يؤذى به الناس
كأجنم وميقل ولوا بدأ بل ان رأى قلع عينه فعل به ذلك ومثل من يقتن به النساء والامان
(قوله فعنهم) أي أصبتهم بالعين وهذا يجب تأويله لصحة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وآله
بعضهم بأن معنى فعنهم أي لم تحصنهم بذكرى وكان الاولى للشارح أن لا يذكر هذه الحكاية
لان هذا من قبيل الحد وهو محال على الانبياء فلا بد من التأويل بأن يقال فعنهم أي اتخافوا
من غير قصد ولكن المعول عليه في الجواب عن مثل ذلك أن الحكايات لا يعتد على ما يقع فيها
للتساهل فيها بالزيادة والنقص وبعضهم قال ان ذلك لا أصل له وقال بعضهم ومن المعلوم أن عقد
الشيء كثيرا ليس اعانة فتقوله تعالى عنهم معناه فعلت معهم فعل العائن (قائمة) * قال
القطاقي في شرح البخاري في آية وهب بن منبه من استطاع أن يتق أخاه فليأخضه
ورقات من مدر أخضرقه بين حجرين ثم يضربه بالماء ويقرأ آية الكرسي وذوات كل
ثم يحسونه ثلاث حركات ثم يقتل به فانه يذهب عنه ما كان به وهو جيل للرجل المحبوس

قوله

وهو

المراد

ويرزقه ما يكفيه ان كان فقيرا فان ضرره أشد من ضرر الجذوم الذي منه عمر رضى الله تعالى عنه من مخالطة
الناس وذو القاني حين أن نيام الانبياء عليهم الصلاة والسلام استكفروهم ذات يوم فأما الله عز وجل منهم ما أقام
في ليلة واحدة ظلا أصبح شكاذك الى الله تعالى فقال الله تعالى انك استكفرتهم فقتلتهم فها لا حسنتهم حين استكفرتهم فقال يا رب
كفأ حسنتهم فقال تعالى تقول حسنتكم بالحق الصوم الذي لا يموت أبدا ودفع عنكم السوء بالمال لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم قال القاذي وهكذا السبعة في الرجل اذا رأى نفسه آية وأحواله معتلة

عن أهله (قوله يقول في نفسه ذلك) أي يقول على نفسه ذلك وليس المراد أنه يقول ذلك قولاً
نفسياً اه شيخنا (قوله والصواب أنه لا يقتل به) معقداً أي لأنه لا يقتل إلا من يستحق القتل لكن
يصرم عليه (قوله ابن الضمير) كان من الإبدال وأبوه معاً اه مرحومى (قوله الزيد)
كان أميراً من جهة يزيد بن معاوية وقيل كان قاضياً اه

(كتاب الحدود)

سميت بذلك لأن لها نهايات مضبوطة وكان الحدود في صدر الإسلام بالقرامات ثم فسخت بهذه
العقوبات قال بعضهم وشرعت زجر الأرباب المعاصي عنها إذا علم الزاني مثلاً أنه إذا زنى حد
امتنع منه وهكذا أقول وهذا بناء على أن الحدود ذروا جوهر الصميم أنها في المسلم جوار لقوط
عقوبتها في الآخرة إذا استوفيت في الدنيا وفي الكافر ذروا جوهر برماوى (قوله وهو لغة المنع)
سميت بذلك لتعها من ارتكاب الذنب وقيل لأن الله حددها وقد رهاقها فلا يراد عليها ولا يتقص
وأخر حد الزنا عن القتل لأنه دونه أي بالنظر زنا غير المحصن فهو دونه في الجملة (قوله مقدرة)
أخرج التعزير (قوله وجبت زجراً) أي بناء على أن الحدود ذروا جوهر وقد يقال كلام الشارح
لا ينافي أنهم جوارب اذ معنى كونها ذروا جوهر أنها مائة للشخص من العود لئلا ينافي كونها
جوارب (قوله ما يوجب) أي المذكور من العقوبة أو أنه ذكر بناؤها بالحد أو أن الضمير
راجع لحد لأنه المعترف (قوله لكان أولى) الأولى ما منعه المنع لأن ذلك في الجناية على
الإبدان فلم يشمل ما هنا فكان ما هنا جنساً آخر فينسب إليه التعبير بالكتاب (قوله للحدود) أي
لأسباب الحدود لأن الحدود ليست جنسية (قوله وبدأ منها زناً) أي بحد زنا (قوله
حجازية) وهي أفصح لأن القرآن نزل بها وهذا باعتبار لفظه وأما باعتبار معناه فهو لغة مطلق
الإيلاج وشرعاً إيلاج الذكور قبل الآدى أو في فرج الآدى أو في الفرج مطلقاً اه قول
(قوله وهو من ألحش الكبار) أي بعد القتل على الأصح ومن السبع الموبقات ومن
الكليات الخمس وانما جعلت عقوبة الزنا بحد زنا ولم تجعل بقطع ألة الزنا كالسارق قطع يده
لأنه يؤتى إلى قطع النسل ولأن قطع ألة السرقة تم الذكروا لا تقي وقطع الذكور يحضر الرجل
ولأن الذكراً لا يلى له بخلاف اليد واعلم أن ارتكاب الكبار لا يسلب الإيمان ولا يصبط الطاعات
أذلو كانت محببة لذلك للزم أن لا يقي لبعض العصاة طاعة والقائل بالأجاط يصل دخوله الجنة
قال السجكي والاحاديث الدالة على دخول من مات غير مشرك الجنة بلغت مبلغ التواتر وهي
فاصة لظهور المعتزلة القائلين بخلاود أهل الكفار في النار ذكره المتأوى (فرع) مثل الشمر
الرملي فيمن زنى ما قتره مثلاً فهل يلزمه في كل مرة حد وإذا تاب عند الموت هل يسقط عنه الحد
وهل للزوج على من زنى برزخته بغير علمه حق وإذا تاب الزاني هل يسقط حق زوجته عنه فأجاب
بكتي بحد واحد عند اتحاد الجفس ولا حد في الآخرة ولا يسقط بالتوبة وللزوج حق على الزاني
بزوجه ويسقط حقه بالتوبة التي توفرت شروطها اه عرض على م ر (قوله ولم يصل في صلاة
قط) أعاده توطئة لقوله ولهذا (قوله على الاعراض) اعرض يقال على الجسد وعلى النفس
وعلى الحسب اه محتمل والظاهر أن المراد هنا الثاني وقيل المراد به محل المدح والثناء
من الإنسان فالزنا جنسية على العرض لأن الزاني تدم نفسه وكذلك الزانية شيخنا

يقول في نفسه ذلك وكان القاضي
محسن تلامذته بذلك إذا استكثروهم
وسكنوا عن القتل بالحال وأقوى بعض
المؤخرين بأنه يقتل إذا قتل به لأن له فيه
اختياراً كالساحر والصواب أنه
لا يقتل به ولا بالنساء عليه كما يقتل ذلك
عن جماعة من السلف قال مهيران
ابن ميمون حد ثمانية لان بن جبر
أن مطرف بن عبد الله بن الضمير
كان يمه ويذرجل كلام وكتب عليه
فقال مطرف اللهم ان كان كافراً فأوشه
نخربنا فرفع ذلك الزيد فقال قتل
الرجل قال لا ولكنك ادعوه واقت
أجل ما يوجب

(كتاب الحدود)

جمع حد وهو لغة المنع وشرعاً عقوبة
مقدرة وجبت زجراً عن ارتكاب
ما يوجبه وعبر عنها بالجنات تنوعها ولو
عبر باللبس كان أولى لما تقدم أن
الترجمة بالجنات شاملة للحدود وبدأ
بها بالزنا وهو يقتصر لغة حجازية وبالمدة
لغة قديمة واتفق أهل الملل على تحريمه
وهو من ألحش الكبار ولم يصل في صلاة
قط ولهذا كان حده أشد الحدود لأنه
جنسية على الاعراض

(قوله والانساب) أي لما فيه من اختلاط الانساب وقوله الذي الخ يخرج به المثنى وغير المكلف (قوله وهو مكلف) أي ولو كان المولى فيه غير مكلف فيحد المكلف وكذا لو كان المولى فيه مكلفا والمولى غير مكلف فيحد المولى فيه وحاصل الشروط اثنا عشر أحدها أن يكون مكلفا ثانياً واضح الذكورة ثالثاً أويلج جميع حشقة رابعها أصالة الذكر خامسها اتصاله سادسها في قبل سابعها أن يكون القبل واضح الأقوة ثامنها أن يكون محرماً تاسعها في نفس الأمر عاشرها العين الأيلاج حادي عشرها الخلوع عن الشبهة ثاني عشرها أن يكون مشتهى طبعاً والثالث جملها تسعة وقل أحد عشر (قوله أويلج حشقة ذكره) ولو من ذكر أشل ولو بمحافل غليظ ولو غير منتشر ولو من مقل اه وفيه أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة وفي حاشية سم على المنهج قوله الأيلاج الذكر يخرج محرم لعينه لك أن تقول أنه لا يتناول الزنا بالنسبة للمرأة إذ لا يصدق على زناها الأيلاج فلا يكون جامعاً ويمكن أن يجاب بأن المراد بالأيلاج مفهوم عام يتناول مصداقاً ويلج بالبناء للفاعل ومصدراً ويلج فيه بالبناء للمفعول فيتناول زنا المرأة (قوله أو قدرها الخ) ولو من مقل أي أو كان هو مكلفاً وطى طقه صغيرة ولو بنت يوم فاته يحد أو المرأة أدخلت فخرج صبي ولو ابن يوم فخرجها فأنتم أخذوا أيضاً (قوله عند فقدها) يخرج به ما إذا كانت موجودة فلا عبرة بقدرها من بقية الذكر فلو بني ذكره وأدخل منه قدره لم يحد ولم يترتب عليه شيء من أحكام الوطء على الأوجه خلافاً للبقيتي لأنه حينئذ كقطعة لحم من بقية بدنه يجامع عدم الالتذاذ اه زى ولا يجب الحد بالأيلاج ذكر زائد ولو على سمت الأصلي والأوجه أنها إذا علت عليه حتى أدخلت حشقة في فرجها وتمكن من دفعها وجب الحد عليه ما لا أن تمكنها من ذلك كقوله فيما يترتب عليه من اختلاط الانساب اه ع ش على م ر (قوله في قبل) قيد به لا يصل كلام المصنف إلا في من حكم التواطء والامع أنه ليس بقيد بل مثله الوطء في الدبر ومن ثم لم يأخذ محترزه وعبارة المنهج بخرج قبل أو دبر من ذكر أو أنى اه وقوله بخرج أي ولو فرج نفسه كان أدخل ذكره في دبره وقتل عن بعض أهل العصر خلافه فأحذره وهل من القرح ما لو أدخل ذكره في ذكر غيره أو لاقه نظر واطلاق القرح يشمله فليراجع ع ش على م ر وحاصل ذلك أن قوله في فرج مطلقاً أو من آدمي قبل أو دبر وبذلك علم أنه يشمل الأيلاج منه في غيره ومن غيره فيه ومنه فيه كان أويلج ذكر نفسه في دبر نفسه وهو كذلك كما قاله البلقيني وزاد أن جميع الأحكام تتعلق به كطهر صائم وفساد نسك ووجوب كفارة في جماع الحد ووجوب غسل وغير ذلك ووافقه شيخنا وهو صريح مما في شرح شيخنا م ر ذكره قل على الجلال (قوله ولو غوراء) يعني إذا أويلج حشقة قبل الغوراء فهو زنا وإن لم تزل البكارة بخلاف ما إذا طقت ثلاثاً أو أويلج الحمل حشقة ولم تزل البكارة فلا يحصل التحليل والفرق أن مدار التحليل على اللذة الكاملة ولا يوجد إلا بإزالة البكارة ومدار الزنا على مجرد الأيلاج الحشقة وإن لم يحصل كمال اللذة وترجم الغوراء إذا زنت حيث وطئت في القبل من زوج ولو لم تزل بكارتها وإن كان حكمها حكم البكر في إجبارها وتخصيصها بسبع ليال في الزفاف وغير ذلك واتممت جفت في الحد زجر الهاء وتعليقاً عليها اه م د (قوله بناء على تكميل اللذة) أي اعتبار تكميل اللذة في باب التحليل ولا تكمل اللذة للمطل إلا بزوال البكارة ومدار الزنا على

والانساب فقال (والزاني) أي الذي يجب حقه وهو مكلف واضح الذكورة أويلج حشقة ذكره الأصلي المتصل أو قدرها منه عند فقدها في قبل واضح الأقوة ولو غوراء كما يجنبه الزركشي فانما بين ما هنا وما في باب التحليل من عدم الاستكفاء بالأيلاج فيها بناء على تكميل اللذة

يجزأ بإيجاف الحشفة وان لم يحصل كمال اللذة (قوله محترم في نفس الامر لعين الايلاج) جعله
 الشارح كله قيدا واحدا بدليل أخذ المحترم وبعضهم جعلها ثلاثة وهو الظاهر لأن الشارح أخذ
 مفهوم نفس الامر بقوله اذا وطئ زوجته يظن أنها أجنبية فان التحريم بالظن لا في نفس الامر
 وأخذ أيضا مفهوم عين الايلاج بما اذا وطئ حائضا قال الزركشي يرد عليه من تزوج حائضا
 اه سم على المنهج أي فاه بمعدومتها مع أنها ليست محترمة لعينها بل لزيادتها على العدد
 الشرعي وقد يجب بانها لما زادت على العدد الشرعي كانت كأجنبية لم يتحقق عليها مقدم من
 الواطئ لمحلت محترمة لعينها المسمى بيل التحريم القاتم بها ابتداء اه ع ش على م ر
 (قوله لعين الايلاج) أي لذاته (قوله مشتمى) أي جنسه لتدخل الصغيرة فيصدموطها
 وان لم تنقض الوضوء والفرق أن المدار ثم على ككون الملموس نفسه مظنة للشهوة ولو في سال
 سابق كلبنة لا متزوجة كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب لاحتمال أن لا يوجد فرج
 المحرم وهنا على ككون الموطوء لا يقر منه الطبع من حيث ذاته قد دخلت الصغيرة والحرم
 ونخرج المنة اه م ر (قوله فرج آدمي) أجنبية على المعتد اذا تحققت أوثنتها لأن
 الطبع لا يقر منها حيث وصارة حل ولوجنية حيث تحققت أوثنتها ولو على غير صورة
 الا تمس خلافا لابن جرير في ع ش على م ر خلافة وهو أن تكون على صورة الأدمية
 (قوله فلا حاشية) وكذا الاحتياط على من جهل تحريم الزنا القريب عهدا بالاسلام أو لكونه
 نشأ ياديه بعيدة عن المسلمين ومن نشأ بين المسلمين وقال لم أعلم التحريم لم يقبل قوله شرح المنوفي
 ويؤخذ من هذا جواب سادة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً وطئ بارية زوجته وأجلها
 مدعيها جهله وأن ملك زوجته ملكه وهو علم قبول ذلك منه وحسنه وكون الولد رقيقا لعدم
 خفاء ذلك على مخالطنا ع ش على م ر اه ولو زنى ظاناً أنه غير بالغ فبان أنه بالغ فوجهان
 أحدهما وجوب الحد سم (قوله وكون هذا) أي ولا احتمال كون هذا الخ ومحل في ختفه
 آتان للرجال والنساء أما اذا لم يكن له إلا آة واحدة وأولج فيها فيجب الحد على القاعل لأنها
 ان كانت آة القسامت ظاهر وان كانت آة ذكور كذلك لأن آة الذكور يجب بالايلاج فيها
 الحد وصار الاحكام (قوله المحرم لا من خارج) هذا خارج بما اعتبار تقييده بعين الايلاج
 وهو مؤخر من نفس الامر وكان الاولى فيهما الترتيب لكونهما قديرين في القيد لم يعتبرهما
 في العدد (قوله ونفس الامر الخ) يدل على أنه قديم مستقل واعتباره مستقلا يقتضي
 جعله ناسخ أن الشارح أدرجه في السابع وذكر بعده الثامن وهو غير ظاهر ولذا قال ق ل
 أي وخرج بقيد نفس الامر فهو قديم يذكر بعده وذكر محترمه (قوله كما لو وطئ الخ) الذي
 في خط المؤلف ما لو وطئ بدون الكاف وهي أولى (قوله وبالثامن وطء المنة) فيه أن هذا
 خارج بالتاسع لا بالثامن والثامن هو قوله لعين الايلاج ولو أبى بقوله مشتمى طبع الكان
 مستقيما (قوله وبالتاسع وطء شبهة الطريق) فيه أن هذا خارج بالثامن لا بالتاسع فقد أدخل
 في التعبير فله سهومنه (قوله شبهة الطريق) وهي ما قاله عالم كسكاح بلاولى وشهود
 بأن راعى مذهب داود الظاهري كل زوجته نفسها فهي شبهة طريق فالمراد بالطريق المذهب
 فلا حد وان لم يصد تقليد (قوله والقاعل) ككان يظن امرأه أجنبية زوجته فيطأها

محترم في نفس الامر لعين الايلاج خال
 من شبهة المسقط للشمس طبعاً
 بأن كان فرج آدمي حتى فهذه تبيد
 لا يجب الحد خروج بالاول الصبي
 والجنون فلا حد طبعاً وبالثاني
 الخش المشكل اذا أولج آة الذكورة
 فلا حد عليه لاحتمال أنوته وكون
 هذا عراً زانداً وبالثالث ما لو أولج
 بعض الحشفة فلا حد وبالرابع ما لو
 خلقه من كبران مشتمان فأولج
 أحدهما فلا حد للثاني كونه أصلياً
 كما قاله الاذري وبالحامس الذكر المبان
 فلا حد فيه وبالسابع ما لو أولج
 في فرج ختفي مشكل فلا حد لاحتمال
 ذكوره وكون هذا المحل زانداً
 وبالسابع المحرم لا من خارج كوطء
 حائض وصائغة ومحترمة ونحوه ونفس
 الامر كما لو وطئ زوجته ظاناً أنها
 أجنبية فلا حد عليه وبالثامن وطء
 المنة والبهمة فلا حد فيه وبالتاسع
 وطء شبهة الطريق والقاعل

فلا يحق كوطه المكره ولا حرمة عليه وفيه نظر لأن الزنا والقتل لا يباحن بالأكره وكذا يحرم عليه لو وطئ زوجته مملأها بأجنبية وإذا وطئ زوجته في نفس الامر بظنها أجنبية فلا حد عليه لكن يحرم عليه الاقدام على الفعل (قوله والمحل) بأن كانت أمة مشتركة بينهما ووطئها أحدهما فلا حد وكوطه مجارية ولأن مال الولد كله محل لا عفاف أصله ومنه الجارية وكوطه أمة المحرمة عليه لحرمة نسب أو رضاع أو مصاهرة مستأخنة منهما وبته وأتم من الرضاع وموطأ ثأية وابنه ووطأ أمة فبها ملك كالأمة المشتركة شرح المنوفى اه وقد نظم بعضهم الثلاثة في قوله

الذاباح البعض حلاً فلا • حذبه والطريق استعجلاً
وشبهه لفاعل كأن أنى • طرمة يظن حلاً مثبناً
ذات انتزاله الخلق وتبين • هذا الأخير بالمحل فاعلم

ومثل الأول كالتكاح بلا شهود عند العقد عند مالك ويجب الاشهاد عنده قبل الدخول وبلاولى عند أى حنفية فلا حد على الفاعل وإن اعتقد التحريم دمعى قال في شرح الروض ثم إن حكم ماكم في ابطال التكاح المختلف فيه وقرق بين الزوجين قال الماوردى لزمهما الحد أى بالوطء بعد التفريق (قوله الا فى جارية بيت المال) استثناء من شبهة المحل وهو استثناء منقطع لأنه لا شبهة في هذه الجارية وإن كان شبهة النفقة إلا أن يقال إن شبهة في تلك الأمة في الجملة لأن الامام رجماً باع الجارية وصرف عنها الحاجة (قوله لانه لا يستحق الاعفاف) أى التزويج (قوله ثم هو) أى الزانى على ضربين جعل الشارح على ضربين خبر الذى قدره بعد أن كان خبراً عن الزانى الذى فى المتن ولم يقدّر خبراً ولا يقل هذه الجملة خبر عنه لأن ثم تمع من الاخبار لانها تقتضى الاتطاع والاستئناف والخبر يقتضى التعلق (قوله ماعز والغامدية) ظاهره أن ماعز زانى بالغامدية وليس كذلك بل هو زانى بامرأة وهى زنت برجل آخر روى أبو داود والسنانى عن يزيد بن أبي نعيم عن أبيه أى نعيم قال كان ماعز بن مالك فى حجر أبى هزال فأصاب بيارية من الحى تسمى فاطمة وقيل غير ذلك وكانت أمة لاى هزال فقال له أبو هزال أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت له فاستغفر لك فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبر بذلك وأقرّ عنده أربع مرات فأمر برجه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما هزال قبل برجه لو سترته ثوباً لكان خيراً لك اهـ ص ٨١ وبهذا تعلم أن قولهم ماعز والغامدية ليست قصتهما واحدة بل لكل منهما قصة مستقلة ماعز زنى بالأمة المذكورة والغامدية زنت برجل آخر وجههما فى قولهم قصتهما والغامدية أى قصة رجهما وإن كان لكل قصة وإن ماعز لم يكن بالغامدية والغامدية امرأتين غامدى من الأزدي وفي حديثها القديت توبة لو تابها صاحب مكس لقفره يعنى المكاس وهو العشار الذى يأخذ العشر (قوله ثم رجم) أى ويسقط التعزير شرح الروض (قوله على الأصح) لانهم ماعز وبان مختلفان فلا يداخلان والوجه الثانى يقول بتدريج الحد فى الرجم (قوله وأرسل) أى أطلق فيها وجهين أى دخول الحد فى الرجم وعدم دخوله (قوله والا) أى إن زال الالم (قوله وتقريب عام) وشروط التقريب ستة أن يكون من الامام أو نائبه وأن يكون عاماً وأن يكون الى مسافة التصرف فافق

والمحل الا فى جارية بيت المال فيحد بوطئها لانه لا يستحق الاعفاف فيه وإن استحق النفقة ثم هو بالنسبة الى تقسيم الحد فى حقه (على ضربين محضين) وهو من استكمل الشروط الاتية (وغیر محضين) وهو من لم يستكملها (فالمحسن) والمحصنة كل منهما (حقه الرجم) حتى يموت بالإجماع وتظاهر الاخبار فيه كرجم ماعز والغامدية وفريق شاذ والشيخ والشجعة اذا زنيا قاربوها البتة وهذه نسخ تخطها وبقي حكمها وكانت هذه الآية فى الاحزاب مما قاله الربخشى فى تفسيره ولو زنا قبل احصائه ولم يحد ثم زنا بعد مجلده ثم رجم على الأصح فى الروضة فى اللعان وأرسل فيها فى باب فاطم الطريق وجهين محضين من غير تصريح بترجيح وجه فى المهمات أن الرابع ماحصنه فى اللعان وهو المحصن فى التبيه أيضاً وشئت عليه فى شرحه وأقرّ عليه النووي فى تعجبه (وغیر المحسن) ذكره أن أواتى اذا كان محرراً (حقه ما تجلده) الآية الزانية والزانى فاجلداوا كل واحد منهما ما تجلده أى ولاه فلو قرعها نظر فإن لم يزل الالم يضرب والا فان كان خسين لم يضرب وإن كان دون ذلك ضرب وعمل بأن الخمسين حد الرقيق وهو جلد الوصولة الى الجلد (وتقريب عام) لرواية مسلم بذلك

• (تبيه) • أنهم عطفه التغريب بالواو أنه لا يشترط الترتيب بينهما فلو قدم التغريب على الجلباز كما صرح به في الروضة وأصلها وأنهم لفظ التغريب أنه لا يتم تغريب الامام أو نائبه حتى لو أراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وقاب سنة ثم عاد لم يكف وهو الصحيح لأن المقصود التسهيل ولم يحصل ابتداء العام من حصوله في بلد التغريب في أحد وجهين (١٤٩) أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني

من تروجه من بلد الزنا ولو ادعى الحدود اتقوا العام ولا ينفذ صدق لانه من حقوق الله تعالى ويحلف فيها قال الماوردي وينبغي للامام ان يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ويغرب من بلد الزنا (الى مسافة القصر) لأن مادونها في حكم الحضر لتواصل الاخبار فيها اليه ولأن المقصود ايحاشه بالبعد عن الاهل والوطن فما فرقها ان رآه الامام لأن عمر غريب الى الشام وعثمان الى مصر وعليها الى البصرة ولكن تغريبه الى بلدهم فلا يرسله الامام ارسالا واذ اعين له الامام جهة فليس للمغرب أن يختار غيرها لأن ذلك ألبق بالزجر ومعاملة له بنقيض قصده • (تبيه) • لو غرب الى بلدهم فهل يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهان أحدهما كافي أصل الروضة لا يمنع لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل ويجوز أن يحصل مع بارية يسرى بهامع قسقة يحتاجها وكذا مال يتجر فيه كما قاله الماوردي وليس له أن يجعل معه أهله ومسيرته فان خرجوا معه لم يمنعوا ولا يعقل في الموضع الذي غرب اليه لكن يحفظ بالمراقبة والتوكيل به فلا يرجع الى بلده أو الى مادون مسافة القصر منها لا يتقل الى بلد آخر لما مر من أنه لو اتقل الى بلد آخر لم يمنع ولو عاد الى بلده الذي غرب منها أو الى مادون مسافة القصر منه رد واستؤقت المدة على الأصح اذ لا يجوز تفريق سنة التغريب في الحضر ولا تصح في غيره لأن

وأن يكون الى بلدهم وأن يكون الطريق والمقصود أن لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ويزاد في حق المرأة والامرد الجليل أن يخرج جامع نحو محرم كما يأتي ويصدق بمينه في ضي عام عليه حيث لا ينفذ ويحلف فيها ان اتهم لبناء محقة تعالى على المساحة وتغريب المعتدة وأخذ منه تغريب المدين أما مستأجر العين فالوجه عدم تغريبه ان تعذر علمه في الغربة كما لا يجزى ان تعذر ذلك في الجلس (قوله فلو قدم التغريب) بالبناء للمفعول أو الفاعل أي قدم الامام أو نائبه (قوله جاز) لكن الأولى عكسه (قوله لفظ التغريب) لا شقاع على فعل فاعل وهو الحاكم بخلاف التغريب (قوله فخرج بنفسه) كما اذا حث نفسه فلا يكتفى (قوله من حصوله) أي حصوله وهو ضعف (قوله والوجه الثاني من تروجه بالخ) معتمد فيكي العام ولو ذهابا وايضا فلو قطع المسافة ذهابا كنى قل (قوله ان يثبت) أي لا جمل ضبط المدة لتلايدى المغرب مضيا قبل أن تغضى (قوله فيها) المناسب فيه لانه راجع لمادون الأنا يقال أنت بتأويل مادونها بالمسافة التي دون مسافة القصر (قوله فلو وقعها) عطف على قوله الى مسافة القصر (قوله لا يمنع) ضعف وعليه لا بد أن يكون بين البلد الذي انتقل اليها وبين بلده مسافة القصر أو أكثر (قوله أهله) أي زوجته (قوله ولا يعقل في الموضع) أي يقيد (قوله لكن يحفظ بالمراقبة الخ) فلو لم تسمع المراقبة أو خشى منه فساد النساء والظلمان فانه يقيد وأخذ منه بعض المتأخرين أن كل من تعرض لافساد النساء والظلمان أي ولم ينزجر الا بحبس جس قال وهي مسئلة تقيس مرفى شرحه (قوله وقضية هذا) أي قوله استؤقت فجعل ذلك استثناءا للتغريب فلا يتعين البلد الذي كان فيها أولا (قوله انه لا يتعين للتغريب الخ) ان كان مراده التغريب الثاني كان كلامه معقدا وكن قوله وقضية هذا أي التعليل بأن المقصود الايحاش وقوله ويغرب زان غريب أي وتدخل مدة التغريب الاول في الثاني وحاصل ذلك أن الزانى ان زنى في وطنه فالامر ظاهر كافي المتن والشرح وان كان غريبا وزنى فان وطنه فكذلك وان لم يتوطن استوطنه ثم يغرب وان زنى وهو مسافر غريب الى غير مقصده وان زنى في البلد الذي غرب اليها انتقل منها الى محل بينه وبين محل الزنا مسافة القصر وكذا بينه وبين بلده الاصلى وبشارة م ر ولو زنى فيما غرب اليه غريبا بعد اعن وطنه ومحل زناه (قوله البلد الذي غرب اليه) أي أولا (قوله ويشترط أن يكون بينه وبين بلده) وكذا بينه وبين البلد الذي زنى بها أخذا من عموم قوله السابق ويغرب من بلد الزنا الى مسافة القصر اه م د (قوله منع منه) ويستأنف تغريبه ان وصل الى دون مسافة القصر منه قل (قوله وشرائط الاحسان) أي احسان حد الزنا وأما احسان حد القذف فسيأتى أن شروطه خمسة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وصفته عن وط محرم عما ذكره وعن وط زوجته في دبرها ولا يثبت حصاته اه م د واعلم أن الاحسان في اللغة معان منها المنع نحو قوله تصنعكم من بأسكم ومنها البلوغ والعقل كافي قوله فاذا أحسن فان أمين بقاحشة ومعنى الحرية كقوله فتصف ما على المحسنات من العذاب ومعنى العفة ومنه والذين يرمون المحسنات ومعنى التزويج ومنه

الايحاش لا يحصل معه وقضية ٢٨ ح ي هذا أنه لا يتعين لتغريب البلد الذي غرب اليه وهو كذلك ويغرب زان غريبه بل من بلد الزنا تشكيلا وابعادا عن موضع القاحشة الى غير بلده لأن القصد ايحاشه وعقوبته وعوده الى وطنه بأباه ويشترط أن يكون بينه وبين بلده مسافة القصر فما فوقها يحصل ما ذكر فان عاد الى بلده الاصلى منع منه معارضة بنقيض قصده ثم شرع في شروط الاحسان في الزنا فقال (وشرائط الاحسان

أربعة) الأول (البالغ والعقل) فلا حسنة لهي ومجنون لعدم العقل لكن يؤتيان بما يجرهما كما قاله في الروضة (تبيين) ماذكر من اعتبار التكليف ولو عبر به لكان أخصر في الاحسان صحيح الآن هذا الوصف لا يختص بالاحسان بل هو شرط لوجوب الحد مطلقا كما مر في الإشارة اليه والمتعدي بسكره كالتكليف (و) الثالث (الخزبة) فالزني ليس محصن ولو مكاتباً ومبعضاً ومستولاً لانه على النصف من الحر والرحم لانصفه ولو كان ذمياً أو مرتداً لانه على النصف عليه وسلم رجم اليهوديين كما ثبت في المحققين زاد أبو داود وكاناً قدا حسناً (تبيين) عقد النكاح شرط لاقامة الحد (١٥٠) على النكاح لانه لو كان محصناً أو غيب حرباً حشفته في نكاح وصحنا أنكم

والمحصنات من النساء وعلى الوطء في نكاح صحيح مع الشروط وهو المارد هنا (قوله أربعة) أي زيادة على ما تقدم فانه شرط عاتق للحد والرحم (قوله من اعتبار التكليف) فيه نظر لانه لم يعبر به ويحجب بأنه عبر بما يدل عليه وهو البالغ والعقل (قوله في الاحسان) متعلق باعتبار (قوله مطلقاً) أي حد محصن أو غير محصن (قوله الإشارة اليه) المراد بها طلق الذكر (قوله الخزبة) أي الكاملة (قوله ولو كان ذمياً) غاية في الخزبة (قوله على النكاح) الأولى على الكافر لاجل قوله عقد النكاح لانه اذا كان ذمياً يكون عقد النكاح جوداً فلا معنى لاشتراطه فيكون قوله عقد النكاح من تحصيل الحاصل الآن يقال ان لفظ النكاح فيه مجاز الأول كما يعلم مما بعده أي الكافر الذي يؤتى الى كونه ذمياً (قوله لانه لو كان محصناً) بل يكون محصناً وان وطئ حال الحرابة في نكاح (قوله حتى لو عقدت له ذمة فزني) أي بعد عقد الذمة بخلاف ما اذا زني حال حرابته فلا يحد لانه حينئذ لم يلتزم بالاحكام ولا يسقط الحد باسلام النكاح الذي زني حال ذمته (قوله ومثل النكاح المرتد) أي فاذا وطئ زوجته وهو مسلم ثم ارتد وزني فصارت له في حال الرد اعتبار بصحصول الاحسان في الاسلام فلا تمنع منه الردة (قوله المستأن) ومثله المعاهد أيضاً (قوله على المشهور) لانه لم يلتزم به عقد بخلاف النكاح (قوله كما مر) أي تطهير ما مر من أنه اذا زني ولو لم يزل البكارة فانه يجلد أو يربص (قوله فاذا وطئ) فعل الشرط وقوله فقد استوفى أي الشهوة جواب الشرط وقوله ولو كانت الموطوءة أم الخ معتز من بين الشرط وجوابه (قوله ولأنه) أي الوطء في النكاح يكمل أي يقوى طريق الحل أي حل النكاح يدفع اليه بطلقة أو ردة فانه من طلق قبل الدخول أو ارتد أو ارتدت زوجته قبل الدخول تحصل اليه بطلقة أو ردة بالطلاق أو الردة بخلاف ما اذا وجد أحدهما بعد الدخول فلا تحصل اليه بطلقة بمجرد بل لا بد من انتضاء العدة فعلم من هذا أن للوطء منزلة تقتضي التوقف عليه هنا فلا يكتفي بمجرد العقد (قوله طريق الحل) أي حل الزوجة وطريق الحل هي العقد وقوله يدفع متعلق بكل والباء سببية أي بسبب دفع اليه بطلقة أو ردة الحاصلة بدون وطء لان العقد من غير وطء تحصل اليه بطلقة أو ردة لانه قبل الدخول والوطء يدفع ذلك أي يدفع اليه بطلقة أو ردة فانه من طلق قبل الدخول أو ارتد أو ارتدت زوجته قبل الدخول تحصل اليه بطلقة أو ردة بالطلاق أو الردة بخلاف ما اذا وجد أحدهما بعد الدخول فلا تحصل اليه بطلقة بمجرد بل لا بد من انتضاء العدة فعلم من هذا أن للوطء منزلة تقتضي التوقف عليه هنا فلا يكتفي بمجرد العقد (قوله والعبرة بالكامل في الحالين) مستدرك (قوله بناقص) متعلق بمحذوف تقديره تزوج بناقص أو أنه متعلق بكامل أي الذي يكمل بالنقص والمراد كامل مع ناقص وخبر أن قوله محصن لا محذوف كما توهم (قوله ولا تقرب امرأة) أي سواء كانت حرة أم أمة ومثلها الامر بالجميل وكان الأولى أن يقدم

الكفار وهو الأصح فهو محصن حتى لو عقدت له ذمة فزني رجم ومثل النكاح المرتد وخرج به المستأن فانما لا تقيم عليه حد الزنا على المشهور (و) الرابع (وجود الوطء) بغيره الحشفة أو قدرها عند فقد هامن مكلف قبيل ولو لم يزل البكارة كما مر (في نكاح صحيح) لأن الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح ولو كانت الموطوءة في عتة وطء شبهة أو وطئها في نهار رمضان أو في حيض أو إصرام فقد استوفى ما لحقه أن يمنع من الحرام ولأنه يكمل طريق الحل يدفع اليه بطلقة أو ردة فخرج به العقد الوطء المفاخنة ونحوها وبقي الحشفة بغيره بعضها وبقي قبل الوطء في الخبر وبقي النكاح الوطء في ملك العين والوطء شبهة وبقي الصحيح الوطء في النكاح الفاسد لانه حرام فلا يحصل به صفة كمال فلا حسنة في هذه الصور المحترزة بها بالقيود المذكورة والاصح المنصوص اشتراط التغيب لحشفة الرجل أو قدرها حال حرته الكاملة وتكليفه فلا يجب الرجم على من وطئ في نكاح صحيح وهو صبي أو مجنون أو زاني أو غيب حرباً اعتبر وقوعه في حال الكمال لانه محصن بأكمل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل حتى لا يربص محصن وطئ وهو ناقص ثم زني وهو كامل ويرجم من كان كمالاً في الحالين وان تحلل ما قص بجنون ووق والعبرة بالكامل في الحالين فان قيل يرد على هذا ادخال المرأة هذا حشفة الرجل وهو نائم وادخالها وهي نائمة فانه يحصل الاحسان لنائم أيضاً مع أنه غير مكلف عند الفعل أوجب بأنه مكلف استحباباً لما قبل النوم (تبيين) سكتوا عن شرط الاختيار هنا وقضية كلامهم عدم اشتراطه حتى لو وجدت الاصابة والزواج مكروه عليها وقتنا بتصور الاكراه حصل التحصين وهو كذلك وهذه الشروط كما تعتبر في الواطئ تعتبر أيضاً في الموطوءة والظاهر كافي الروضة أن الكامل من رجل أو امرأة بناقص محصن لانه حر مكلف وطئ في نكاح صحيح فاشبهه ما اذا كانا كاملين ولا تقرب امرأة ذانية وحدها

هذا هو الصحيح في نكاح صحيح

بل مع زوج أو محرّم غير لا تسافر المرأة الا ومعها زوج أو محرّم وفي الصحيحين (١٥١) لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان

تسافر يوما الا مع ذي محرم ولان القصد تأديتها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء فان امتنع من ذكر من الخرج معها ولو بأجر لم يجبر كما في الحج لان فيه تغريب من لم يذنب ولا يأثم بامتناعه كما يجنبه في المطلب فيؤخر تغريبها الى أن يتيسر من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ ثم شرع في حقه غير الخرق قال (والعبد والامة) المكلفين ولو ببعضين (حدهما نصف حد الحر) وهو خسون جلدة لقوله تعالى فاذا أحسن فان أتين بها حشة فعلمن نصف ما على المحصنات من العذاب والمراد بالجلد لان الرجم قتل والقتل لا يتصف وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بعد وفاة زينب فجلدهما خمسين خمسين اذا فرق في ذلك بين الذكر والانثى يجامع الرق ولو عبد المصنف بمن فيه رق لم المكاتب وأم الولد والمبعض ويغرب من فيه رق ونصف سنة كما شمل ذلك قول المصنف نصف الحر ولعموم الآية فاشبه الجلد • (تبيينه) • مؤنة المقرب في مدة تقريسه على نفسه ان كان حرا وعلى سبيل ما كان رقيقا وان زادت على مؤنة الحر ولو زنى العبد المؤثر بعد وهل يغرب في الحال ويثبت للمستأجر الحيار أو يؤخر الى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الا ذري ويغرب أن يفرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبه أن يجي ذلك في الاجراء الحر أيضا انتهى والوجه أنه لا يغرب ان تعذر عمله في الغربة كما لا يجبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان

هذا على شروط الاحسان (قوله بل مع زوج) بأن كانت أمة أو حرة وكان قبل الدخول أوطر التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة أو رشيدي وبعبارة أخرى فان قلت كيف تكون زوجة وترقى ويكون الواجب التغريب دون الرجم مع أن الواجب للزوجة انما هو الرجم لا الجلد والتغريب قلت يصور ذلك فيما اذا عقد عليها ولم يدخل بها وزنت فيقال لها زوجة الا أن وهو زوج اه (قوله أو محرّم) ومثله نسوة ثقات وثقة واحدة ومسوح ثقة وعندها الثقة اذا كانت ثقة وكذا سفرها وحدها اذا أمنت الطريق والمقصود كما في الحج بل أولى والمراد بصحبة من ذكر معها صحبتها بها او اياها الا اقامة (قوله مع ذي محرم) انظر رأي فائدة في ذي مع أن محرم اسم للشخص ويمكن أن يجاب بأن المراد بالمحرّم المحرمية (قوله جلباب) أي ستره فاضاقته الى الحياء من اضافة المشبه به الى المشبه أي الحياء الذي كالجلباب يجامع المنع في كل (قوله ولو بأجرة) فحبب عليها ان قدرت والا فعلى بيت المال فان لم يوجد فيه شيء آخر التغريب الى أن تتدر على الاجرة وقيل تكون على مياسير المسلمين وبعبارة مر فان كانت معسرة فقي بيت المال فان تعذر آخر التغريب الى أن تؤسر كما من الطريق اه قال الزبادي ويجه في القنة أنها في بيت المال سواء غريب السيد والامام كالحرّة المعسرة (قوله المكلفين) نعمه مقطوع مفعول لفعل محذوف أي أعنى المكلفين وفيه أن النعت لا يجوز قطعه الا اذا تعين المنعوت بدونه وما هنا ليس كذلك (قوله فاذا أحسن) بالتزويج والمراد باحسانهن مبرورتهن عفيفات بسبب التزويج كما يؤخذ من البيضاوي لان الاحسان الذي الكلام فيه لا يوصف به الرقيق فالاحسان ليس قيد الا ان البكر تحت أيضا وتغريب (قوله نصف ما على المحصنات) أي الحرائر وقوله من العذاب شامل للتغريب لانه عذاب كما يدل عليه قوله بعد ولعموم الآية اه (قوله خمسين خمسين) كره مرتين لانه لو اقتصر على مرة توهم أن الخمسين بينهما (قوله كما شمل ذلك) لان الحد شامل للتغريب (قوله ولعموم الآية) فيه نظر لانه جملها أول على الجلد وقوله فاشبه الجلد الخ فيه نظر لانه على فرض عموم الآية يكون بالنص لا بالشبه فكان الأولى حذف إحدى الكلمتين وهما عموم في الحديث وقوله فاشبه الجلد (قوله على نفسه) وهذا شامل للزوجة ويوجه بأنها غير ممكنة فلا ثقة لها فان صحها وتمتع بها فينبغي وجوب ثقتها سم فلو لم يكن للمغرب مال فيقترض عليه الى أن يؤسر فان لم يجد من يقرضه فقي بيت المال قرضا لا تبرعا (قوله على مؤنة الحر) صوابه على مؤنة الحر فان هذه الغاية للرد على القول بأن نفسه الزائدة على مؤنة الحر في بيت المال (قوله والوجه أنه) أي المؤخر حرا كان أو رقيقا لا يغرب الخ معقود وهذا جاع بين الوجهين المنتهين فالقول بأنه لا يغرب في الحال محمول على ما اذا تعذر عمله في الغربة والقول بأنه يغرب في الحال محمول على ما اذا لم تعذر ذلك كالخياطة والكتابة (قوله ان تعذر عمله في الغربة) كالبناء (قوله لان ذلك) أي الحبس (قوله وهذا) أي التغريب بحقوق الله (قوله فانها تحبس) مع أنها تشبه المستأجرة للزوج لانها لما كانت لا تخرج الا بأذنه صارت كأنها مستأجرة (قوله ولو فوات التمتع) غاية (قوله لانه) أي التمتع (قوله وقضية كلامهم) أي حيث قالوا ان العبد حده نصف الحر وغرضه بذلك الرد على من قال ان الرقيق الكافر لا يحد

ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليها حبس فانها تحبس ولو فوات التمتع على الزوج لانه لا غاية له وقضية كلامهم أنه لا فرق بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك

لانه لا يجوز عليه ورد بأنه ملتم للاحكام حكما بالسيده وان لم يكن عليه جزية كما أن المرأة
الكافرة قصدة وان لم تكن عليها جزية لانها تابعة لزوجها وأولادها (قوله بأحد امرين)
ويراد اللعان في حق الزوج فلا يثبت الزنا باليمين المردودة ولا بجعل المرأة وهي خلية خلاقا
للمالكية قال الشمراني في الميزان وإذا ظهر بالمرأة الحرة حل ولا زوج لها وكذلك الأمة التي
لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت أو وطئت بشبهة فلا يجب عليها حد كما قاله أبو حنيفة
والشافعي وأجدي أظهر روايته وقال مالك أنها تحذف إذا كانت مقيمة ليست بفريبة ولا يقبل
قولها في الشبهة والنصب إلا أن يظهر أثر ذلك كجبرها مستقيمة وشبه ذلك مما يظهر به صدقها
ووجه الأقل عدم تحققها بما يوجب الحد لاحتمال أنها وطئت وهي نائمة أو غشى عليها
فحلت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي أن امرأة لا زوج لها أتت بها إلى عمر بن الخطاب حين
وجدوها حاملا فقال عمر للحاضر من الذي عندي أن هذه ما هي من أهل البتة ثم استقمها
عن شأنها فقالت يا أمير المؤمنين إلى امرأته أرى الغم وإذا دخلت في صلاتي فربما غلب علي
الشروع فأغيب عن إحساسي فربما أتى أحد من العتاة فغشيني من غير علي أي وطئت قال
تعالى فلما انكشفها حلت جلا الخ فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك طلق بك ودرأ عنها الحد وقد
حكيت ذلك لزوجتي أم عبد الرحمن فقالت إن الولد لا يتخلق إلا من ماء الرجل والمرأة معا وإذا
كانت غائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من
ماء واحد من خصائص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت: الذي عندي أنها شعرت بوطء
الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ الحد عنها
لأنه سلم لها قولها مطلقا فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتملت بعد نزاع الرجل منها فاختلط
منها بمني الباقى في رجها فتخلق من ذلك الولد وأنها كانت من ورثة أم عيسى في القسام فكما
قام نفع الملك في ذيل قبض مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفع ملك أو شيطان في ذيل هذه
المرأة مقام ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد اه وأما وجه قول الامام مالك الذي هو
مقابل قول الأئمة الثلاثة أنها تحذف فهو لعدم إبدائها شبهة يدرأ بها الحد عنها عنده فاعلم ذلك
(قوله ولو مرة) غاية للرد على أبي حنيفة القائل بأن الزنا لا يثبت بالاقراء إلا بعد أربع
مرات لأن كل مرة فائمة مقام شاهد وأخذ ذلك من قول النبي لله مكر الزنا لعنك لعنت
لعنك قبلت لعنك فأخذت فصار يقول للنبي في كل مرة زنت (قوله فتذكر من زنى) أي
فتصرح بالتي زنا بها كأن تقول أدخل حشفته في فرج فلانة على سبيل الزنا ولا بد أن تذكر
الإحسان أو عدمه كما في العباب اه حل (قوله والكيفية) أي كيفية ما وجد منه هل هو
إبلاخ أو غيره (قوله وتعرض للمشقة) تفصيل للكيفية (قوله وقت الزنا) وإذا مكانه لا بد
منها لأن المرأة قد تحل في زمان دون زمان وفي مكان دون مكان (قوله وهو اليمين المردودة)
كما إذا قذف شخصا بالزنا وطلب منه المقذوف حقا القذف فطلب منه عينه على أنه ما زنى فرد
عليه اليمين فحلف أنه زان اه ديمري (قوله ويسن للزاني الخ) ولو أقرب بالزنا ثم رجع عن
ذلك سقط الحد لأن هرب أو قال لا تحذفني أما الحد الثابت باليمين فلا يسقط بالرجوع
كما لا يسقط هو ولا الثابت بالاقراء بالتوبة اه شرح المنهج وقوله ثم رجع أي قبل الشروع

ويثبت الزنا بأحد أمرين أما بيينة عليه
وهي أربعة شهود لآية واللاقي يأتين
القاضية من نساكم أو اقرار خفي
ولو مرة لأنه صلى الله عليه وسلم رجم
ما عزا والعامدية باقرارها رواه مسلم
ويشترط في البينة التفصيل فتذكر من
زنى بلواز أن لا حد عليه بوطئها
والكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيها
دون الفرج وتعرض للمشقة
أو قدرها وقت الزنا فتقول رأيتاه أدخل
ذكره أو حشفته في فرج فلانة على وجه
الزنا ويعتبر بكون الاقرار مفصلا
كالشهادة ويخرج بالاقرار الحقيقى
التقديرى وهو اليمين المردودة بعلة
نكول الخصم فلا يثبت به الزنا ولكن
يسقط به الحد عن القاذف ويسن للزاني
وكل من ارتكب معصية السر على
نفسه

في الحديث أو بعده كان قال كذبت أم زينة أو ربيعت أو فاخذت ففعلت زنا وإن شهد حاله
ببعضه فيما يظهر وعلى قائله بعد رجوعه إليه لا القود لا اختلاف العلماء في سقوط الحد
بالرجوع ولا يقبل رجوعه لا سقط مهر من قال زينة لمكرهه لا محقق أدى إلى زي مع
زيادة من لم رجوعه لا يقبل رجوعه لا سقط مهر من قال زينة لمكرهه لا محقق أدى إلى زي مع
وقوله فلا يسقط بالرجوع أي لأن البينة في سقوط القتل على أقوى من الإقرار والقرار في
حقوق الآدي أقوى من البينة كما قاله البرماوي (قوله القاذورات) أي المعاصي (قوله
صفحة) أي تبينه وفسحة فضته أي زنته ورجعته ومحل نوب السرا إذا لم يكن عند شيخ برشد
لدوا عنه وهو التوبة منه أو كسر لنفسه أو لأجل التدم (قوله وحكم اللواط الخ) وللبعضهم
قد تمه قلم أخوذ من كلام الشعرائي
غلام قلب ضيق رزق لفاعل • لاحدى خصال ثم مقت بصحمان
على الكيما ثم اللواط وشغل • بعلم روحاني كذا نص شعرائي
(قوله مطلقا) أي سواء القبل والبر وسواء كانت من المأكولات أم لا (قوله حكم الزنا)
تأخره أنه لا يسمى زنا وهذا من حيث اللغة والافهوقنا شرعا ولذلك يصنف به من حلف لا يزني
قل (قوله في القبل) متعلق بالزنا (قوله على المذهب في اللواط) ومقابلته أنه يقتل
مطلقا وفي كيفية قتله أقوال أربعة قيل بالسيف وقيل بالرجم وقيل بهدم جدار عليه وقيل
بالتأخير من شاطئ جبل (قوله مطلقا) بين الإطلاق بقوله أحسن أم لا لأن الأحسان لا يدخله
في المفعول في دبره إذا لا يتصور إدخال الذك في الدبر على وجه مباح حتى يؤثر الأحسان اختلاف
الحكم فيه ولا يوهم أن من خشي الزنا وزوجته سائض رباح لهديرها لأن ذلك باطل قطعاً
بل رباح يستند وهو في القبل مع الحيض ضرورة (قوله بل واجبه التعزير فقط) وليس
كبيرة في المرة الأولى قل (قوله والزوجة والامة في التعزير مثله) أي الزوج هو المعتقد أي
فإنها إذا مكثت زوجها أو سيد من دبرها باختيارها فأنها تعزير وإنما توقف التعزير على
التكرير بلوف المقاطعة بين الزوجين وإن كانت النفقة تسقط بها (قوله بين الحصن وغيره)
الحديث الآتي أي يقتل الأول ويجلد الثاني ويغرب (قوله والثاني أن واجبه القتل)
وفي كيفية الأقوال الأربعة المتقدمة في اللواط وأما قتل البهجة فبغير خلاف والراجح منه
أن كلها بذبحها إن كانت مأكولة ويغرم القاعل بها ما بين قيمتها ومذووعة لأن ذبحها
أصلحته وهو السر عليه لأن في بقاءها تذكاراً للقاحشة فيعبر بها والأصح حل أكلها إذا ذبحت
وفي وجه لا شيء لصاحبها لأن الشرع أوجب قتلها المصلح من غيري ولا يجوز قتلها بغير الذبح
وأما غير المأكولة فيضمنها كلها إذا ذبحت (قوله فاقتلوا) منسوخ عندنا بالحديث الآتي
أو يهول على المستحل (قوله واقتلوا معه) أي ستر على القاعل لأنها إذا ذبحت تذكر
القاعل بها (قوله الأولى ومن باشر) لأن حقيقة اللواط إيلاج الخشقة في فرج ويحجب عنه
بأنه عبره المشاكلة (قوله بما يراه الإمام) أفهم كلامه عدم استيفاء غير الإمام ثم لا بد
والحد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه ومثلها الأم كما يحسنه الرافعي وليس تأديب عنه
ولو لحق الله تعالى وليس تأديب تعلم منه لا يمكن بأن ذكولي المحجور والزوج تعزير

نظير من أتى من هذه القاذورات شيئاً
فليست بستر الله تعالى فإن من أتى لنا
صفحة أختاطبه الحد رواه الحاكم
والبيهقي باسناد جيد (وحكم اللواط)
وهو إيلاج الخشقة أو قد وهى في ذكر
ولو عبده أو أتى غير زوجته وأمنه
(وإتيان البهائم) مطلقاً في وجوب
الحد (حكم الزنا) في القبل على
المذهب في اللواط فقط فيرجم القاعل
الحصن ويجلد ويغرب غيره على ما سبق
وأما المفعول به فيجلد ويغرب مطلقاً
أحسن أم لا على الأصح ونخرج بقيد
غير زوجته وأمنه اللواط بهما فلا حد
عليه بل واجبه التعزير فقط على
المذهب في الروضة أي إذا تكرر منه
العمل فإن لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره
البحوي والرويات والروضة والامة
في التعزير مثله وأما ما ذكره المصنف من
أن إتيان البهائم في الحد كالزنا فهو أحد
الأقوال الثلاثة في المسئلة وهو
مرجوح وعليه يفرق بين الحصن وغيره
لأنه يجب بالوط كذا على صاحبها
للمذهب والتهديب والثاني أن واجبه
القتل محصناً كان أو غيره لقوله صلى الله
عليه وسلم من أتى بهيمة فاقتلوا واقتلوها
معه رواه الحاكم وصححه أسناده وأظهرها
لأخيه كافي المتهاج كآصله لأن الطبع
السلبي يأباه فلم يخرج إلى زاجر محدث بل
يعزير وفي الساق عن ابن عباس ليس
على الذي يأتي البهيمة ومثل هذا
لا يقوله إلا من وقفت (ومن وطئ)
الأولى ومن باشر (فيملكون الفرج)
بما خذته أو مطاوعة أو قبله أو هو ذلك
(عزير) بما يراه الإمام

زوجته ملحق نفسه ككثوزم وقوله والمعلم ظاهره ولو كثرا وهو ظاهر حيث قيل لا علم
أو كذا أصل من غيره في التعليم وعبرة قل ومعلم تعلم منه ولو غير مربي وسواء أذن
له الولي أو لا أنه التأديب ولو بالضرب بغير إذن الولي على المعتقد قال ع ش ومن ذلك
الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضي تأديبه فيما يتعلق بالتعلم وليس
منه ما يرتبه العادة من أن المعلم إذا توجه عليه حق لتعزيره يأتي صاحب الحق للشيخ
ويطلب منه أن يخلصه من التعلم منه فإذا طلبه الشيخ منه ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تأديبه
على الامتناع من توفيقه الحق فلو عززه الشيخ بالضرب وغيره حرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له
عليهم (قوله من ضرب) أي غير مبرح قوله أو صفع هو الضرب بجميع الكف أو بسطها
م (قوله أو جالس) أي أو قيام من مجلس أو كشف رأس أو تسويد وجه أو حلق رأس
لمن يكرهه في زمننا الإلحائية وإن تلبأ بكرهه وهو الأصح أي لا يجوز بذلك فنعزل به حرم
وحصل التعزير كما قاله حل خلافا للشوري في عدم حصول التعزير بذلك وقرر شيخنا
العزيري أنه يجوز حلق البسمة حين براء الإمام فليقرروا ذلك الجاهل منكوسا والدوران به
كذلك من الناس وتهيبه بأنواع العقوبات وجوز ما ورد في طلبه من غير محصورة ثلاثة
أيام ولا يمنع طعنا ما ولا شرا ما وتوضأ وصلى لا موبيا أي بل يطلق حتى يصل ثم يسلب خلافا لما
أن الخبر الذي استدلل به غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل بكل معزوم ما يليق بمن هذه
الأنواع ويحجابه أي ما يليق به ويحجابه وأن يراعى في الترتيب والتدرج ما ترقى دفع المائل فلا
يرتقى لمرة وهو يرى ما دونها كالمباغاة والتوبيخ ويصح أن تكون لطلق الجمع إذا لامام الجمع
ينفوز فأكتران رآه م في شرحه قال قل ومنع شيخنا م كان دقيق السيد الضرب
بالردة المعروفة إلا أن لنوى الهيئات لانه صارتا في ذمتهم اه (قوله على التوبيخ) أي إن
أفاد (قوله ألقى الحدود) وهو أرمعون بالنسبة لثمروا وعشرون بالنسبة لفرق سم هذا إذا
كان التعزير بالضرب أيا غيره كل جلس فيتعلم باجتهاد الإمام (قوله حقا لله تعالى) كباشرة
أجنبية فيما دون المخرج (قوله كل تزوير) التزوير هو محيا كل الخط (قوله فقال يعزير) محله
إذا لم يقصد القاتل القذف والافلا الواجب الحد بل يأتي أن ذلك كناية (قوله اقتضى السلب
المذكور) وهو أن التعزير يجري في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة والمراد بقوله اقتضى السلب
أي نظروا وفهموا ما قالوا من المنطوق والآخران من المشهور (قوله الأصل لا يعزير لخلق
الفرع) أي أضره من غير حق بأن كل لا قصد التأديب أو سبه بجليل يندف كإظام
وبأحق أو نحو ذلك كإساره (قوله ما إذا ارتد) فيه نظر لأن الرقة فيها حد وهو التل فكيف
استأها ويجب بأنه لما أسلم سقط الحد فصح الاستئناء (قوله وهما إذا كلف الخ)
ومنا ما لو طوى الرجل حليته في دبرها أو لمرة فلا يعزروا لا ينافي ذلك تعزيره على وطء الحائض
لأنه ألحق بالإجماع على تحريمه وكفر مستهمل مع أن الوطء في الدبر بذيله ينبغي عدم إذا اعتما
أي اشاعتها م في شرحه (قوله ويستثنى منه) يستثنى الثلاث الأولى من الغيبة
كفارة والرابع من الغيبة كفارة وحتمعا (قوله القموس) أي الباطل بأن اعترف
أنه حلف باطلا عامدا عالما بما لو أقيمت عليه فينة فلا يعزروا لا احتمال كذبها كما قاله حل (قوله)

مكتبة جامعة القاهرة
الطبعة الأولى: ١٩٨٠

(رسم العتق) أي كفارة الصوم وقوله والبسطة أي لافساد القسك (قوله يمنع من يكتسب باللهو) أي ولو بما كان يعلم الناس التطرغ لشيء يأخذ منهم فيعزرا المحتسب لا يخذ والمطى (قوله تناول اللهو المباح) الذي لا معصية معه كاللعب بالطائر كذا جين والغناء في القهاري مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش وعبارته على م و وأما من يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الحرام لأنه من المعصية التي لا حقيقتها ولا كفاية ومن ذلك ما بروت العادته في مصرنا من اقتل من يذ كر حكايات معصية وأكثرها كذيب فيعزير على ذلك الفعل ولا يستحق ما يأخذ عليه ويحب رقه إلى دافعه وإن وقعت حصة استخبار لأن الاستخبار على ذلك الوجه قلص اه ع ش على م و (قوله تنى المحتسب) أي المتسبب بالنساء أي تنبه في عمل لئلا يغيبه تنى القاضية في العمل المذموم وتعزيره والاولى أن يقول التفتت فان ما حبه يعزير بالتق مع أنه ليس بمعصية وقوله مع أنه أي التفتت ليس بمعصية وهو محمول على التفتت الخلق وقوله وانما هو أي تعزير ما تنق فعل للمصلحة لأنه ربما أفتت النساء (قوله وانما هو) ظاهره أنه واجب التفتت فيقتضى أنه باختياره وأجيب بأن هذا التعزير راجع لتق والمصلحة فيه حفظ المسلمين من التعلم منه والتقل منه في ذلك ففتت الضمائر (قوله لأعراضه) أي لشدة حله وتوليها للناس (قوله صحتك للقال) بالعين المجهة وتشديد الهم أي الحائز في التوبة وقال النبي فيه انما تستعمل عليه ثأرا يوم القيامة وكن قدس رق شملة (قوله ولا يوشده) بكسر الواو من الاتوام والشدق جوارب القم وهو بكسر الشين وقصها والمكسور يجمع على أشداق كحل وأجال والمكسور يجمع على شدوق كقلس وقاوس اه مصباح وحاصله أن الزبير فخلص مع رجل في سبي أرض فحكم النبي لئلا يبرأ يسقى أولا أي لكونه أحياء ولا قتال الخصم بأمر الله أن كان ابن عمك بفتح الهمزة من أن تعسلا لمذوق أي حكمت لكونه ابن عمك ولو يوشده فاعظم النبي وظهر عليه الغضب فحكم النبي تأنيلا للزبير بأنه يسقى ويحبس المأوى الكعيق وكان أول أمر الزبير أن يسلم خصمه من بعض حقه فلما وقع من الخصم ماذ كر وجع النبي وحكمكم ماذ كر ولا يجوز ترك التعزير ان كان لا أدى ضد طلبه ولو عفا مستحق العقوبة عن النصاص أو الحذر أو التعزير مقطعا ماذ كر لكن للإمام أن لا يترك التعزير لأن أصله يتعلق بطرفه فله يؤثريه امقاطضه كإتفاله المتوفى عن خصم الروضة ولا ينافي هذا قول الشارح في الفصل الذي بعده هذا وألحق في الروضة التعزير بالحذر قال انه سقط بالعرض أيضا لأن هذا بالنسبة للمستحق للإمام فقط ما في الحاشية من ذكر التنافي (قوله من وافق الكفار في أعيادهم) بأن يشعل ما يفعلونه في يوم عيدهم وهذا حرام (قوله ومن عسك الحية) لأنها وبما آذنه ولو كان محويا أو لانه ربما أتبع في أمور فاسدة والظاهر أن مسك الحية حرام مطلقا ولا يأتي هنا تفصيل البهوان إذا وقع للسوق هنا (قوله ويدخل النار) وإن كنت لا تؤذيه بأن كان يصبر لأنها وبما آذنه أو يتبع في أمور فاسدة وقد ذكر بعضهم صفة ليل النار فقال تأخذ ذريرا وشاة ليليا اسحقهما وانما بياض البيض والطحين بذلك واحمل النار فانها لا تؤذيك وإذا أردت أن تدخل النار إلى ذلك ولا تؤذيك خذ ثلثا وعود قرح وتلق كهما جيدا وتضعهما في ثقل ولا تسلم من ريشك شيئا

ومنها ما ذكره الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى أنه لو زنا بأمته في جوف الكعبة في رمضان وهو صائم مستكف محرم لرسم العتق والبسطة وبسطة لزنا ويعزير لقطع رجه وانتاله حرمة الكعبة الأمر الثالث أنه لا يعزير في غير معصية ويستثنى من مسائل منها الصبي والمجنون يعزيران إذا انفصلا ما يعزروا عليه البالغ العاقل وإن لم يكن فطوما معصية ومنها أن المحتسب يمنع من يكتسبه باللهو ويؤذبه عليه الأخذ والمطى وظاهره تناول اللهو المباح ومنها تنى المحتسب نص عليه الشافعي مع أنه ليس بمعصية وانما هو فعل للمصلحة واستتبت في شرح المهاج وغيره من ذلك مسائل عديدة مهمة لا يعقلها هذا المختصر وفيما ذكرته تذكرة لاولى الألباب (حكمة) للإمام ترك التعزير لخلق الله تعالى لأعراضه على الله عليه وسلم من جماعة استخفوه كالقال في التوبة ولا يوشده في حكمه الزبير ولا يجوز تركه ان صحت لا أدى ضد طلبه كالنصاص على العقيد وإن خالف في ذلك ابن المقرئ ويعزير من وافق الكفار في أعيادهم ومن عسك الحية ويرد على النار ومن قال لذي يباحج ومن يسمى زائر قبور الصالحين حايلا ولا يجوز للإمام العفو عن الجاني

ولا تجوز الشفاعة فيه وليس الشفاعة
الحسنة الى ولاية الامور لقوله تعالى
من يشفع شفاعة حسنة الآية ولما
في الحديثين عن أبي موسى أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه طالب
حاجة أقبل على جلسائه وقال اتفقوا
تؤخروا ويخفى الله على لسان نبيه ما شاء

• (فصل في حد القذف) •

وهو بالذال المجهلة للري وشرب الرمي
بالزنا في معرض التعبير وألفاظ القذف
ثلاثة صريح وكناية وتعريض وبدأ
بالاول فقال (والقذف) شخص (غيره
بازنا) كقوله رجل أو امرأته زنت
أو زنت بفتح التاء وكسر هاء أو زاني
أو يازانية (فعليه حد القذف)
للمقذوف بالإجماع المستند الى قوله
تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
وقوله صلى الله عليه وسلم لعلال بن أمية
حين قذف زوجته بشريك بن صماء
الينة أو حد في ظهرك ولما قال صلى
الله عليه وسلم لذلك قال يا رسول الله
اذا رأي أحدنا على امرأته رجلا
يتطوق بطنها الينة لجعل صلى الله
عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال
والذي بعثك بالحق نبيا الى لصادق
ولينزلن الله ما يرى ظاهري من الحد
فزلت آية اللعان ولو قال للرجل يازانية
ولمرأته يازاني كان قدفا ولا يضر اللعن
فالتد كبر الموت وعكسه كما صرح به
في المحرر ولو خاطب حتى يراية أو زان
وجب الحد لكنه يكون صريحا ان
أضاف الزنا الى قريبه كان أضافه الى
أحدهما كن كناية والري لشخص
بإبلاغ ذكره

ثم تأخذ القضية أو الحديثة المهمة تدخلها في تلك وتضعها على لسانك وتطسها فانه يطس
ولا يؤذيك فيقتل الناظر أتم حرق لسانك (قوله ولا تجوز الشفاعة فيه) أي في الحد لقوله
صلى الله عليه وسلم لا ساقط لك في شأن الخزومة التي حرقته لتشفع في حد من حدود الله
فقال ثم قام فاختطب فقال إنما أهلك الذين من قبلكم انهم كانوا إذا سرق شيء منهم الشريفة
تركوه وإذا سرق شيء منهم الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت
لختمت بدهار واد الشيطان شرح الروض (قوله وقال اتفقوا) أي عند النبي

• (فصل في حد القذف) •

وهو حد ولا مور أربعة الاول حقيقة القذف وآية تنقسم الى صريح وإلى كناية بخلاف
التعريض فليس يقذف الثاني في شروط القذف وشروط للمقذوف الثالث في مقدار
حد القذف الرابع فيما يسقط به حد القذف وهو أحد أمور خمسة باقامة الينة برنا للمقذوف
ما شهدوا لاربية وإقراره وبصفه وبالمان في حق الزوجة وإثبات القذف بالحسد أو وبغيره
أن برادسادس وهو زناه بعد قذفه وقبل الحسد اه مد (قوله لقائله) يقال قذف التوبة
أي رماها (قوله في معرض التعبير) أي في مقام هو التعبير أي التوبيخ أي لاني مقام
الشهادة وتجرها فخرج به طلقه لا توأما قال في المسباح معرض كجحد أي في موضع ظهور
التعريض والقصد اليه (قوله وألفاظ القذف) المقام للاشهاد في كلامه نظر لان الثالث
تعريض لا قذف فيه لا صريح ولا كناية فالاولى أن يقول وألفاظ التعبير الخ وبما بان المعنى
والالفاظ التي يفهم منها القذف وتستعمل فيه أي سواء منهم من ذواتها أو من قرأها الاحوال
فدخل القسم الثالث وهو التعريض والتعريض لفظ مستعمل في معناه بل هو بغيره (قوله
وبدأ بالاول) فيه نظر لان كلام القذف لعلال إذا صرح بالصرح أو الكناية فهذا من
الشارح قصر للمتن على بعض معناه ولهذا قال قل لو قال وبدأ بميليد أو يتضمن الاول
لكن مستقيما (قوله فتح التاء وكسر هاء) أي في كل منسب لميليد ما سبذ كره (قوله
والذين الى آخر الآية) كذا في عبارته (٢) والتلاوة أن الذين يرمون المحصنات الففلان
والآية الاخرى والذين يرمون أزواجهم اه (قوله معناه) كذا في خطبه وموايه
كافي تهذيب الاسماء والفعل حماء بتقديم الحاء على الميم وهي أمه وأبوه عبدة البلوى لانه
من ذريته وهو حليف الانصار اه مد (قوله يطلق) أي هل يطلق وهو استهزام
انكارى اه (قوله بفعل النبي صلى الله عليه وسلم الخ) • (تبيه) • كان المصطفى صلى الله
عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها رواه أحمد والشيخان عن أبي سعيد يعني مكان
من ربه ومن الخلق أشد حياء منها وهذا أي كونه أشد حياء من العذراء في خدرها في غير
أسباب الحدود أما في هذا فلا ولهذا قال لذي اعترف بالزنا أو كشها لا تكن كايين في الصحيح اه
مناوي على الخصال (قوله ولو قال لرجل يازانية) هذا في خطاب الرجل قد يكون أبلغ
من ترك التاء بان تجعل التاء في المبالغة دون التأنيث اه عناني (قوله ولا يضر اللعن الخ)
على أنه لا يلحق لان التأنيث باعتبار النسبة والتذكير باعتبار الشخص (قوله والري) مبتدأ

(٢) قوله كذا في عبارته الخ غير مستقيم فان الآية التي استدلت بها الشارح هي والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا
بأربعة شهاديات فاجلدوهم الخ وهي مطابقة للمدعي وما ذكره غير مطابق له اه

بما كان

والمعنى

أو حشفة منه في فرج مع وصف الإيلاج بغيره مطلق أو الرى بإيلاج ذكر أو حشفة في دبر صريح وإنما اشتد الوصف بالحرية في القصر دون الدبر لأن الإيلاج في الدبر لا يكون إلا حراماً فإن لم يوصف إلا بقوله بالحرية في القصر لم يصدق به الحلال بخلاف الثاني وأما اللفظ الثاني وهو الكتابة فتكفوله زناً بالهمز في الجبل أو السالم أو نحو هذه كناية لأن ظاهره (١٥٧) يقتضي الصعود وزيت بالياء في الجبل صريح

لا ظهور فيه كالموت في الدار وذكر الجبل يصلح فيه إرادة محله فلا يصرف الصريح عن موضوعه وكقولهم لرجل باقير باقسط يا خبيث ولا امرأ قيا باجرة باقاسة يا خبيثة وأنت تحيين الخلو أو القلعة أو لا تردن بدلا من واختلف في قول شخص لا تخرب الوطى هل هو صريح أو كناية لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط والمعتد أنه كناية بخلاف قوله لا تطأه صريح قال ابن القطن ولو قاله بإيذاء أو لهيا لكانت كناية والتي أتى به ابن عبد السلام في بابية أنه صريح وهو الظاهر وأتى أيضا بصراحة بالتحريف والعرف والظاهر أنه كناية فإن أنكر شخص في الكتابة إرادة قذف بها مذهب بينه لأنه أعرف بجراده فيطلب أنه ما أراد قذفه فله المأوى ويثم عليه التعزير بالإيذاء وقيل له المأوى بما إذا خرج قتلهم مخرج السب والذم ولا قتل تعزير وهو ظاهر وأما اللفظ الثالث وهو التعريض فكفوله لقبره في خصومة أو غيرها بابن الحلال وأما ما قلست بران ونحوه فكيف أتى برانية ولست ابن خباز أو اسكاني وما أحسن اسمك في الجيران فليس ذلك بقذف صريح ولا كناية وأن نواه لأن النية عند تورث إذا احتمل اللفظ المتوى وهنا ليس في اللفظ إغارة وإنما يهيم قرآن الأحوال فلا يؤثر فيه فاللفظ الذي يقصده القذف أن لم يحتمل غيره فصريح والأفان نهم منه القذف بوضعه في كناية والاعتراض وليس الرى بآسان الهام قذفا والنسبة إلى غير الزنا من الكفار وغيرها مما فيه إيذاء كتفوله

وقوله أو الرى معطوف عليه وقوله صريح خبر عنهما وصورة الأولى أن يقول أو بليت ذكر كرك أو حشفة ذكر كرك في قبل إيلاج محرما قصر مطلقا في كل حال ووقت وصورة الثاني أن يقول أو بليت ذكر كرك أو حشفة ذكر كرك في دبر وان لم يقل إيلاج محرما فهو صريح بشرط أن يضيف الدبر إلى ذكر أو ختي أو أتى خلية بأن يقول في دبر كرك أو ختي أو أتى خلية فإن قال من قبة فلا يصح كون صريحا إذا قال إيلاج محرما محرم على وجه الواط فإن لم يقل ذلك لم يكن صريحا لاحتمال دبر زوجته فلا يكون قذفا فيجب التحذير في التحزير ويحتمل أن يريد دبر أتى من قبة غير زوجته فيكون قذفا في الحذف (قوله في فرج) أي قبل دليل ما قصد (قوله مطلق) أي عن التقيد بالعارض كالإيلاج في فرج زوجته المحاض فاندفع اعتراض شرح الروض بأن مطلق الصريح ملحق بالعارض فلا يصح صريحا وقال مد ويحجب عن الشارح بأن قوله بغيره مطلق معناه مقيد بالطلاق بأن يرسمه بإيلاج حشفة في فرج محرم مطلقا أي في كل حال (قوله في دبر) فيه أنه يحتمل أن يكون في دبر زوجته ولا حدة بالإيلاج فيسكن فيكون صريحا قال مد ومع ذلك أي صراحة إذا قال أردت دبر زوجته فإنه قبل قوله بينه على الأوجه فيزد ولا حدة شرح مد في باب اللعان (قوله في القبل) أي في الإيلاج في القبل لأن المتقدم إنما هو وصف الإيلاج بالحرية دون القبل (قوله في الجبل) بخلاف زناً بالهمز في البيت صريح وإن كان فيه درج بصحة على المعتد فيكون أبداً بالهمزة وبعبارة مد في باب اللعان بخلاف زناً بالهمز في البيت صريح لأنه لا يستعمل فيه معنى الصعود ونحوه فإن كان له درج بصحة في وجهان أحدهما كما أتى به الوالد رحمه الله صراحة أيضا اه معروفه (قوله في ظهوره) أي في القذف ويحتمل أن يراد به الزنا وإدخال الهمزة كقوله شيئا (قوله وكقولهم لرجل) معطوف على قوله كقولهم زناً الخ (قوله أو لا تردن بدلا من) هو كناية عن سرقة الإجابة (قوله والمعتد أنه كناية) معتد (قوله بإيذاء) من إيذاء المملوك وهو الزنا يقال بقت المرأة بقتي فهي بقتة وهو وصف خاص بالمرأة ولا يقال لرجل بقتي ويحتمل أن يكون قوله بإيذاء من البني وهو مجاوزة الحد فذلك كناية (قوله والظاهر أنه كناية) نظر إلى أن القذف التكسر والقول بصراحة نظر لاشتهاره فمن يصف بالتعل فيه وهو ضعيف وبعبارة مد في شرحه بإيذاء كناية كما قاله ابن القطن وكذا ما بحثت فلا خلاف بين عبد السلام وقوله بإيذاء معلق كناية لكن يعززان لم يرد القذف إجمالا لأن العلق في اللغة الشيء التفتير (قوله فإن أنكر شخص الخ) راجع لجميع ألفاظ الكتابة (قوله وقيل له المأوى) المقام لا يخفى (قوله والافلا) أي والإيذاء مخرج مخرج المخرج أي بأن كان على وجه المخرج أو الهزل أو اللعب فلا تعزير الخ (قوله أو اسكاني) أي بإيذاء الباطل بعد الله كذا في خط المؤلف وفي شرح الروض بخلافها (قوله يقصده القذف) أي يفهم منه القذف ويستعمل فيه يشمل القسم الثالث (قوله والنسبة) مبتدأ خبره يقتضي التعزير (قوله لكن يعززان قل سم ويقتطع بالوعد والاقافة انظر وجه ذلك (قوله فلا يعذر أصل) لكن يعززان كافي المنهج وهذا أيضا القصة تقدم في المسائل المستتاة حيث قال منها أن الأصل لا يعززان

لها زنت بخلافه أو أصابت فلا يفتنى (٤٠ في ح) التعزير بالإيذاء لا الحد لعدم ثبوت (وشرائطه) أي حد القذف (عناية ثلاثة منها) بل حصة (في القاذف) كما تعرفه (وهو أن يكون بالغاً قالا) فلا حد على مني ويجنون لثني الإيذاء بقذفه لعدم تكليفهما لكن يعززان إذا كان لهما نوع عجز (و) الثالث (أن لا يكون والدا) أي أصلا (المقدور) فلا يعذر أصل بقذف فرعه وإن قبل

كناية أي من شئ ذي النفاق

والرابع كونه مختاراً ملاحداً على مكره شخ الراى فى القذف والخامس كونه ملتزماً بالأحكام فلاحتعلى حربى لعدم التزامه والسادس كونه
ممنوعاً منه لىخرج ما لوأذن بمحصن لغيره فى قذفه فلاحت (١٥٨) كما صرح به فى الزوائد (تبيينه) قد علم من الاقتصار على هذه الشروط

فى القاذف عدم اشتراط اسلامه
وحريته وهو كذلك (وخسة) منها (فى
المقذوف وهو أن يكون مسلماً بالغيا
عاقلاً حراً عفيفاً) من وطء يَحْتَبِه بأن لم
يطأ أصلاً أو وطئ وطأ لا يَحْتَبِه كوطء
الشريك فى الأمة المشتركة لأن أضرار
ذلك نقص وفى الخبر من أشرك بالله
فليس بمحصن وانما جعل الكافر محصناً
فى حد الزنا لأن حدته أهانة له والحد
بذنه إكرام له واعتبرت العقبة من الزنا
لأن من زنى لا يعبر به (تبيينه) يرد على
ماد ذكر وطء زوجته فى دبرها فإنه يطل
بمحصاته على الأصح مع أنه لا يَحْتَبِه
ويتصور الحد بقتل الكافر بأن
يقتل من تدبرنا بضيقة الحال
اسلامه ويقتل المجنون بأن يقتله
بزنا يضيفه الى حال افاقته ويقتل
العبد بأن يقتله بزنا يضيفه الى حال
حرية ما إذا طرأ عليه الرق وصورة فيما
إذا أتم الأسير ثم اختار الامام فيه الرق
وتبطل العفة المعتبرة فى الإحصان بوطء
شخص وطأ حراماً وان لم يَحْتَبِه كوطء
محرمه برضاع أو نسب كاخت مملوكة له
مع علمه بالحرى لئلا تملك على قلة مبالاة
بالزنا بل غشيان المحارم أشد من غشيان
الأجنبيات ولا تبطل العفة بوطء حرام
فى نكاح صحيح كوطء زوجته فى عدة
شبهة لأن التصريم عارض يزول ولا
بوطء أمته ولله ثبوت النسب حيث
حصل علوق من ذلك الوطء مع انتفاء
الحد ولا بوطء فى نكاح فاسد كوطء
منكوحته بلاولى أو بلاشهود لقوة
الشبهة ولا تبطل العفة بوطء زوجته
أو أمته فى حيض أو نفاس أو إحرام
أو صوم أو اعتكاف ولا بوطء زوجته

كما لا يَحْتَبِه وأجيب بأن الذى تقدم ليس فيه قذف بل فيه أمر بوجوب التعزير فلا يعزى
فيه القصر لاصله وهنا وجد منه قذف وهو أشد مما يوجب التعزير فيناسب أن يعزى والاصل فيه
لقرعه (قوله فلاحت على مكره) أى لعدم قصد الإيذاء بذلك على الصحيح وأما المصكره
بكسر الراء فلاحت عليه أيضاً على الأصح والفرق بينه وبين القتل أنه يمكن جعل هذا المكره
كالأثم بأن يأخذ فيه فيقتل بها ولا يمكن أن يأخذ لسان غيره فيقتل به شرح مر وقيل
دعوا ما لا كراه ان دللت قرينة عليه والحاصل أنه لاحت على مكره ولا حرمة ولا تعزير لنسبة
الأكراه لأن الأكراه يبيح جميع المحرمات الا القتل والزنا وأما المصكره فكذلك لاحت عليه
لكن يحرم عليه لأنه اعانة على الإيذاء (قوله فلاحت على حربى) ولكن يحرم عليه بالإيذاء
لأنه مكلف بقروع الشريعة (قوله فى قذفه) أى قذف الأذن (قوله فلاحت) ظاهر
كلام الشارح أنه لا يعزى المأذون فى القذف حيث ذكر التعزير فى مسئلة المميز وسكت عن
تعزير المأذون لما يقتضى أنه لا يعزى والذى اعتمده زى أنه يعزى لأن العرض لا يباح بالإباحة
وارتضاء من ل وعبارة بعضهم قوله فلاحت أى ولا يمكن يحرم عليه ويعزى وفاته
الأذن اسقاط الحد فقط (قوله حر) لونازع القاذف فى حرية المقذوف وأنى اسلامه صدق
المقذوف بينه حل (قوله عن وطء يَحْتَبِه) ليس يقيد كما يأتى فى قوله وتبطل العفة المعتبرة
فى الإحصان بوطء شخص وطأ حراماً وان لم يَحْتَبِه فالمعتبر عفته عن ثلاثة أمور عن وطء يَحْتَبِه
وعن وطء دبر حليته وعن وطء محرم مملوكة له كما فى متن المنهج وإذا منعت من الوطء فى دبرها
استفتت النفقة على العقد (قوله لأن أضرار ذلك) أى هذه الخسة (قوله تبيينه) يرد
على ماد ذكر (أى قوله يضيفا من وطء يَحْتَبِه) ووجه الإيراد أن هذا لا يَحْتَبِه مع أنه غير ضيف
فلا يَحْتَبِه قاذفه وهذا الإيراد إنما أوجبه قصر الشارح العفيف على الوطء الذى يَحْتَبِه فلو ذكر
عبارة المنهج لم يرد شئ من ذلك وحاصل ذلك التبيين اعتراض على تقييد العفيف بفته عن وطء
يَحْتَبِه فإن ذلك يدخل فيه وطء حليته فى دبرها من الزوجة أو الأمة المملوكة له وهى أجنبية
ويدخل فيه وطء محرمه المملوكة له مطلقاً أى فى القبل أو الدبر فإنه لا يَحْتَبِه بكل ذلك فختصاماته
يقال له عفيف فحده قاذفه وليس كذلك فكان الأولى أن يقول كما قال فى المنهج عفيف عن وطء
يَحْتَبِه وعن وطء حليته فى دبرها وعن وطء أمته المحرم مطلقاً (قوله ويتصور الحد بقتل الخ)
هذا مر تب بقتله لأن أضرار ما ذكر نقص وهذا بمنزلة الاستئناس من ذلك المفهوم وهو استئناس
مورى لما يأتى أنه انما حد لا ضاقته القذف لحالة الكمال (قوله ثم اختار الامام فيه الرق)
واسلامه انما يصح دمه من القتل قصداً ويخير الامام فيه بين الخصال الباقية أى يقتله بالزنا
بعد ضرب الرق وأضيف الزنا الى ما قبل الرق وبعد اسلامه وهو قبل الرق ومسلم فلذلك حد
القاذف لأن الكافر لا يَحْتَبِه قاذفه (قوله غشيان) بكسر الغين المعجمة المراد به الجماع اه
مصباح قال تعالى فلما تغشاهما جلت (قوله ولا بوطء أمته ولده) مطلقاً أى سواء حصل علوق
أم لا وانما قيد الشارح بالاول لاجل قوله ثبوت النسب (قوله ثبوت النسب) ليس له
لعدم سقوط العفة بل العلة انتفاء الحد بالوطء المذكور (قوله ولا بوطء مجوس الخ) أى
وأسلم بعد ذلك وقذف فلا تبطل عفته بما وقع فى الكفر (قوله فروع) ثلاثة الاول قوله لو زنى

الرجعية ولا بوطء مملوكة له مرتدة أو من زوجة أو قبل الاستبراء أو مكاتبه ولا بزنا مجوسى ومجنون ولا بوطء جاهل بغير الوطء . قذوف
أقرب عهد به بالاسلام أو نشأ بآبائه بغيره عن العلماء ولا بوطء مكره ولا بوطء مجوسى محرماً كآثمة نكاح أو ملك لأنه لا يعتقد تحريره ولا
بمقتضات الوطء فى الأجنبية (فروع) . لو زنى مقذوف قبل أن يَحْتَبِه قاذفه سقط الحد عن قاذفه لأن الإحصان لا ينعين بل يظن

وظهور الزنا يحدشه كالتأهيد ظاهره العدة الشهد بشئ ثم ظهر فسقه قبل الحكم ولو ارتكب يسقط الحد من فادفه والفرق بين الردة والزنا أنه يكتم ما آمن فاذا ظهر أشعر بسبق مثله لأن الله تعالى كريم لا يهتك السر (١٤٩) أول مرة كما قاله عمر رضي الله تعالى عنه والردة

عقيدة والعقائد لا تحق غالباً فظهرها لا يدل على سبق الاثبات وكثرة السرقة والقتل لأن ما صدر منه ليس من جنس ما قذف به ومن زنى مرة ثم صلح بأن تاب وصلح حاله لم يعد محسناً أبداً ولو لازم العدة وصار من أودع خلق الله تعالى وأزهدهم لأن العرض إذا انضمم بالزنا لم يرل خله بما يطرأ من العفة فان قيل قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأن هذا بالنسبة إلى الآخرة (وبعد الحز) في القذف (ثمانين) جلدة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية واستبعد كونها في الأحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً (و) بعد (الرقيق) فيه ولو مبعضاً (أربعين) جلدة بالإجماع وحد القذف أو تعزيره يورث كسائر حقوق الأتبعين ولو مات المقتوف من تد قبل استيفاء الحد فالاوجه أنه لا يسقط بل يستوفيه واره لولا الردة لتثنى كافي تطير من قصاص الطرف (ويسقط حد القذف) عن القاذف (ثلاثة) بل بخمسة (أشياء) الأول (اقامة البينة) على زنا المقتوف وتقدم أنها أربعة وأنها تكون مفصلة فلو شهد به دون أربعة حدوا كما فعله عمر رضي الله تعالى عنه والثاني ما أشار إليه بقوله (أو عفو المقتوف) عن القاذف عن جميع الحد فلو ضاع عن بعض لم يسقط منه شئ كما ذكره الرافعي في الشفعة وأما في الروضة التعزير بالحد فقال أنه يسقط بعض أيضاً ولو عفا وارث المقتوف على مال سقط ولم يجب المال كافي فتاوى الحنابلة ولو قذفه ففعا عنه ثم قذفه لم يعد كما يحسنه الركني بل يعزر والثالث

مقتوف الخ الثاني قوله ولو ارتكب يسقط الحد الخ الثالث قوله ومن زنى مرة ثم صلح الخ (قوله) وظهور الزنا يحدشه (بابه ضرب كافي المختار والعبارة بالخمسة وقوله ما قذفه ور الزنا يدل على سبق مثله أي فكأنه وقت القذف كان غير محصن فلذلك سقط الحد (قوله فاذا ظهر أشعر) أي فكأنه وقت القذف غير محصن (قوله وكثرة السرقة والقتل) أي فاذا رماه بالزنا فثبتت سرقة أو قتله لشخص مكافئ هل يسقط من فادفه حد القذف قال لا يسقط لأن هذا نوع آخر غير ما رماه بخلاف ما لو ثبت عليه الزنا فانه يدل على ما رماه به اه مد (قوله ويعد الحز) أي سواء كان مسلماً أو كافراً ذكر أو أمة وكذا قوله الرقيق والعبرة بالحزبة وقت القذف ولو طرأ الرق بعد ذلك والمراد الرق وقت القذف ولو طرأت الحزبة بعد القذف والنسب يورث حد القذف إلا ما يطلب المستحق لأن استيفاء الحد من وظيفته فتوقعه المقتوف ولو باذن الإمام لم يكف لأنه لم يؤمن من الزنا فتسواء كان النسب عليه الحد حر أو مكاتباً أو مبعضاً فان كان رقيقاً فالإمام والسيد فان تنازعا فالإمام ومثل حد القذف في ذلك حد الزنا وشرب الخمر قال الشيخ عز الدين وأما المقتوف من أولياء المقتوف بها كالفصاح لانهم قد يتركون ذلك خوفاً من العار ولو جلدوا واحداً من الآحاد ضمن سم (قوله ثمانين) فان زيد ومات ضمن بالقسط شوبرى (قوله من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم الخ) لاقتضائه أنهم قبل القذف كانت شهادتهم مقبولة فتستلزم حرهم إذا الرقيق لا تقبل شهادته وان لم يقتضف وانما ردت شهادتهم بالقذف لتسقط به اذ هو كبيرة كافي آخر الآية حيث قال وأولئك هم الفاسقون مد (قوله ولو مات المقتوف) المناسب للتفريع (قوله لولا الردة) راجع للوارث أي كان يرثه لولا الردة لكانه (قوله حدوا) ولهم تحليف المقتوف فان حلف حدوا فان نكل حلفوا وخلصوا ولا يثبت زناه بينهم لأنه لا يثبت باليمين المردودة فان نكلوا حدوا فان نكل البعض وحلف البعض حدائنا كل (قوله محصنات) محصنات (وهو أنه حد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا ولم يخالصها راجعاً ما كوتبا (قوله أو عفو المقتوف) أي عن كل ما ولو مال وان لم يثبت المال سم (قوله فلو ضاع عن بعضه الخ) والفرق بينه وبين القصاص أن هذابة في التعزير (قوله وارث المقتوف) مثله المقتوف نفسه فالوارث ليس قيدا (قوله الحنابلة) بجماعهم لا وفون بعناء الحنابلة كمن يبار ويقال وهو من صيغ التسبب في بيع الخنطة قال ابن مائ

ومع فاعل وقيل فاعل في نسب أغنى عن اليا قبل

لكن زادوا عليه بالتسبب كيدا بالنسبة قال ابن السمعاني لعل بعض أجداده كان يبيع الخنطة وهو أبو عبد الله الحسين لمصنفات كثيرة في الفقه وأصوله اه ذكره الاسنوي في المهمات (قوله ففعا عنه ثم قذفه لم يعد) ظاهره ولو برزنا آخر غير ما سماه محصناته لانه بالمساحة صار عرضه عندوشا بالنسبة لسور (قوله كما تقدم توجيهه) وهو أن الرجل يتلى بجنف زوجته وقد لا يجد البينة برأها فيجوز له الشرع اللعان (قوله مالو ورث القاذف الحد) أي ورث جمعه بأن قذف أحد أخوين الآخر ثم مات المقتوف ولا وارث له غير القاذف فان الحد يسقط أما لو ورث بعضه فليقبة الورثة استيفاء الحد كله اه مد أي أخذاً من كلامه بعد (قوله يرث الحد جميع الورثة) أي غير موزع ومقسم بل يثبت كله لكل واحد لا

ما أشار إليه بقوله (أو اللعان) أي لعان الزوج القاذف (في حق الزوجة) المقتوفة ولو وقع قدومه على اقامة البينة كما تقدم توجيهه في اللعان والرابع اقرار المقتوف بالزنا والخامس مالو ورث القاذف الحد (ثمة) يرث الحد جميع الورثة الخاصين

عن الآخر ولهذا الوصا بعضهم عن حصته فلاباقتن استيفاء جميعه ولا يلزم على ذلك أنه يجد لكل وارث حذا كاملا لانهم يطلبون من الامام أن يستوفي الحقة والامام لا يفعل الا حذا واحدا (قوله حق الزوجين) أي الحى منهما والميت لأن الميت قد دفن في حل الحياة وانما عليه عليهما الخلاف فيهما (قوله هل للزوجين) أي الحى منهما (قوله يلزم الواحد) أي يلحق وكذا يقال فيما بعده (قوله بأن لا بدلا) أي وان سقط بأن عفا مجانا (قوله هذا) أي كون الحذيرة بجميع الورثة (قوله على غير سببه) أما إذا استحق التعزير على سببه فاستحقاقه لصيته الا حرا وأرارا والسلطان شيئا (قوله والامسقط عنه) أي أن لا يحلف المذوف وظاهر الترخيص أنه يسقط المدعى القذف بمجرد تكول المذوف وبه قال بعضهم وبعضهم قال لا يتم حلف القذف في سقوط الحد وهو الظاهر والمراد بقوله والامسقط عنه أي عند الاكثرين قالوا ولا تسع الدعوى بلزنا والتخفيف على تبه الا في هذه المسئلة اه شرح الروض مع زيادة

• (فصل في حثارتب المسكر) •

ذكر عقب ما تقدم من القذف لانه من الكبائر ومن الكبائر الخمس أي الامور العاتية التي لا تحتمل بواحد دون آخر كافي عس على حر (قوله وشربه من كبر المحرمات) أي في الخمر مطلقا قليلا أو كثيرا وفي التيسير في الكثير منه أما القليل الذي لا سكر منه فليس من الكبائر لانه جازع عند أي حذيفة (قوله والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر الآية) أي وشربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة عامر حرام معتصم بها وهو الذي قال بقوله اعصرها لي وشاربها وماتها وحاملها والمحرمة اليه وبائعها والمبتاعه اليه وواهبها وآكل ثمنها اه حر (قوله والميسر) هو لعب القمار وهو كل لعب يرتدين النعم والقرم (قوله وكان المسلمون يشربونها) أي حتى القدر الذي يزيل العقل كما هو ظاهر كلامه سلافا لمن منع ما ذكر وستأتي الاشارة الى ذلك في كلامه وعبارة حر وكان شربه جازا أول الاحلام يوحى ولو الى حذير يزيل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان الكبائر الخمس لم تنج في حله من الملل لان ذلك بالنسبة للمصروع (قوله لحكم الجاهلية) المراد بالحكم العادة لانه لا حكم قبل الشرع (قوله أو بشرع) عطف على قوله استعصا أي هل كل استعصا بالعادة الجاهلية أو لم يكن استعصا باليوحى وشرع باباحتها وليس معطوفا على قوله لحكم الجاهلية لتساد المعنى لانه يصير المعنى واستعصا بالشرع مع أنه لا شرع فيستعصم (قوله وكان تحريمها في السنة الثانية) هو ايه في السنة الثالثة لأن واقعة أحر كانت سابع شوال سنة ثلاث من الهجرة كافي تفسير الجلال في قوله تعالى واذا غدت من أهلك الآية ويمكن الجمع بين الكلامين وان كان بعيدا بأن نزول آيتها كان في السنة الثانية وتحريمها كان في السنة الثالثة أي ثم أبيحت ثم حرمت فتصكر وفيها التسخ لانها أبيحت ثم حرمت ثم أبيحت ثم حرمت الى الابد وعجولة الحل في السيرة قبل وفي هذه السنة التي هي سنة حرمت الخمر وبه جزم الحافظ الدماطي وقيل حرمت سنة أربع ويدل لما تقدم من ارافقة الخمر وكسر جرورها في قرينة وقيل في السنة الثالثة وقيل انما حرمت في عام الفتح قبل الفتح قال بعضهم حرمت ثلاث مرات أي نزل

حق الزوجين ثم من بعدهم السلطان كالمال والتعصا ولو قذف بعد موته هل للزوجين حق أو لا وجهان الوجهان المتع لا تقطاع الوصلة حقة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه بما ورثه من الحد فلاباقتن منهم استيفاء جميعه لانه عار والعار يلزم الواحد كما يلزم الجميع وقرئ بينه وبين القود فانه إذا عفا بعض الورثة عنه سقط بآيته بدلا بعدل اليه وهو الذي يخلافه هذا إذا كان المذوف حرا فلو كان رقيقا واستحق التعزير على غير سببه ثم مات فهل يستوفيه سببه أو صيته الا حرا أو السلطان وجوه أحدها أولها والقذف تخفيف المذوف على عدم رثاء ولو مع قدرته على التمسك عند الاكثرين فان حلف حذا القذف والاسقط عنه

• (فصل في حثارتب المسكر) •

من خمر وغيره وشربه من كبائر المحرمات والاصل في تحريمه قوله تعالى انما الخمر والميسر الآيه وانما الجاهل على تحريم الخمر وكان المسلمون الاجماع على تحريمها للاسلام واختلف يشربونها في صدر الاسلام واختلف أصحابنا في أن ذلك كان استعصا بانهم لحكم الجاهلية وبشرع في اباحتها على وجهين روى المأزني الأول والثاني الثاني وكان تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد أحد

تحريرها ثلاث مرات كان المسلمون يشربونها حلالا أي لغيره صلى الله عليه وسلم أما هو فحرمت
 عليه قبل البعثة بعشر من سنة فلم ينبج له قط وقد جاء أول ما نهى عنه ربي بعد عبادة الأصنام أي
 بعد انتهى من عبادتها شرب الخمر وتقدم أن جماعة حرموها على أنفسهم واستهوا من شربها
 ولا زالت حلالا للناس حتى نزل قوله تعالى يستألفونك من الخمر والميسر قل فيهما أثم كبير ومناقع
 للناس فعند ذلك اجتنبها قوم لوجود الأثم وتعاظها آخرون لوجود النفع أي وصحكا نوار بها
 شربها وصلوا فلما نزل قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى لم يمنع من كل يشرب بها حتى
 في غير أوقات الصلاة ورجع قوم منهم عن شربها حتى في غير أوقات الصلاة وقالوا لا خير في شيء
 يحصل بيننا وبين الصلاة وسبب نزول هذه الآية ما جاء من على رضى الله تعالى عنه قال صنع
 لنا عبد الرحمن بن عوف طعاما وشرايا من الخمر فأكلنا وشربنا فأخذت الخمر منا أي عقولنا
 وحضرت الصلاة أي الجهرية وقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون أعبدوا تعبدون ونحن
 عابدون ما تعبدون إلى أن قلت وليس لي دين ثم نزلت الآية الأخرى الدالة على تحريمها وهي إنما
 الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إلى قوله
 فهل أنتم منتهون ولعل هذه الآية الأخيرة هي التي ضاها أنتر بقوله كافي البخاري كنت
 ما في الخمر بمنزل أبي طلحة وهو زوج أمة قتل تحريم الخمر فمر نادى نادى فقال أبو طلحة أخرج
 فاقترع ما هذا الصوت قال فخرت فقلت هذا نادى نادى ألا أن الخمر قد حرمت فقال لي
 اذهب فأمرها فقال بعض القوم قتل قوم في أحدهم في بطونهم وفي رواية قالوا يا رسول الله
 كيف بمن مات من أصحابنا وكان يشربها فنزل الله تعالى ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 جناح فيما طعموا أي لا تذنبون ذلك كان قبل تحريمها مطلقا اه وتوفيه بعد عبادة الأولين أي
 الأصنام لا يقتضي ذلك أنه عبد لها حاشا ما شام من ذلك إذا لا يما معصومون فقد روى أبو نعيم
 عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم هل عبدت وثنا قط قال لا قبل هل شربت خمر قط قال لا
 وما زلت أعرف أن النبي صلى الله عليه وسلم وما أدري ما الكتاب ولا الإيمان اه مع زيادة من المناوي
 على النصاب (قوله وقيل بل كل المباح) مقابل لمحذوف تقديره وصحكا كان المسلمون
 يشربونها أي حتى الكثير للمزيل للعقل وهو المعتد (قوله في وقوع) أي اطلاق وإضافة
 اسم لما بعده يائية (قوله حقيقة) أي لغوية فيكون لفظ الخمر موضوعا للصبر العنب
 وللتبذير والشارح عليه وضع لفظ الخمر لصبر العنب قوله لأن الاشتراك الخ ويجعل ذلك من
 القياس في اللغة وهو جائز عند الأصوين (قوله لأن الاشتراك في الصفة) وهي الاسكار
 وقوله في الاسم وهو الخمر وقوله وهو أي اقتضاه الاشتراك في الاسم (قوله وهو قياس
 في اللغة) أي وقوع اسم الخمر على الالبسة حقيقة قياس في اللغة وقوله وهو جائز رأي
 القياس في اللغة وقوله وهو ظاهر الأحاديث راجع لقوله وقوع اسم الخمر على الالبسة
 أي اطلاقه لالة يام في اللغة (قوله أما في التحريم) مقابل قوله وقوع اسم الخمر على الالبسة
 الخ يعني أن الخلاف في أن اطلاق اسم الخمر على الخمر غير العنب هل هو حقيقة أو مجاز
 انخذ ذلك بالنسبة إلى اللفظ أما بالنسبة للحكم فلا خلاف فيه ويتربى على الخلاف المذكور
 القياس وعدمه فان قلنا انه اسم المعتد من العنب حقيقة احتج إلى قياس غيره عليه وان قلنا

وقيل بل كان المباح الشرب لا ما ينهي
 إلى السكر المزيل للعقل فإنه حرام
 في كل ملة حكماء القشيري في تفسيره
 عن اتصال الشئ قال التوري
 في شرح مسلم وهو باطل لأصل هو الخمر
 المسكر من عنب العنب واختلف
 أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الالبسة
 هل هو حقيقة قال المزني وجماعة نعم
 لأن الاشتراك بالصفة يقتضي الاشتراك
 في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز
 عند الأكرين وهو ظاهر الأحاديث
 ونسب الرافعي إلى الأكثر أنه لا يقع
 عليها الايمان أما في التحريم والملة
 فكان الخمر كما يؤخذ من قول المصنف

انه حقيقة لم يجمع القياس بل يكون الجميع ثابتا بالنس وهو قوله كل مسكر خمر الخ قال الشيخ
 عمدة مصنف القياس مع حديث الصمعي كل شراب أسكر فهو حرام هذا لا يرد الا لو قال
 كل شراب أسكر فهو خمر (قوله أي من المكلفين) جمع باعتبار معنى من وقوله الملتزم بالرفع
 صفتان باء باللفظ والحاصل أن الشروط المذكورة شروط للبعد والحرمة فإذا اتى
 واحد منها افتقار يتقيد بالحد والحرمة وتارة يتقيد بالجمع فقاء الحرمة بدون المكلفين فلا تنافي
 كما يعلم ذلك من المقام (قوله عال بالتصريح) أي ويكون مسكرا (قوله أو شرابا)
 إنما أتى بذلك بناء على أن الخمر حقيقة في عصر العنب دون غيره إنما على عمومه لكل مسكر
 فلا حاجة للعطف وقوله مسكر ليس قيدا الآن يقال المراد الشأن (قوله الخمر) بدل من
 نائب فاعل يحد بدل بعض من كل لأن الضمير في يحد راجع لمن وهو شامل للشر والرقيق والرباط
 مقدور أي الخمر فربما لا يصح أن يكون نائب فاعل يحد لأنه لا يحدف ولا تصير الضمير لعدم
 أداة التفسير ولأن التفسير يخص من المقصر والمراد الخمر الكامل الخمرية ذكر أن أو أتى اه
 قل (قوله أربع جلدية) وذهب الأئمة الثلاثة إلى أنها ثمانون ولا يجوز الضارب أن يرفع
 يده فوق رأسه أي الضارب ثلاثا من زيادة الأيلام ويحد الذي صكر فاعلموا لا تنافي جلدية
 ولا ينزع ثيابها الا بوجبة مشققة اه برماوى (قوله كل النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر الخ) أي بامر بالضرب فان قلت اذا قلنا بالربيع في العداة جميعهم أشكل
 شربهم الخمر فانه يوجب القسق قلت يمكن أن من شرب عرضة شربة تصوره في نفسه
 فعصى جوارحه فشر به لا عليها ويستهي كذلك عندهم ورفع له فده على مقتضى اعتقاده
 وهذا الشرع على مقتضى اعتقاده والعبرة بعقيدة الملأكم فلا اعتراض على واحد منهم فاحفظه
 فانه دقيق غش على م ر (قوله أربعين) أي في غالب أحواله والافتقار جلد ثمانين
 كما في جامع عبد الرزاق اه حل (قوله لانه قد شرب) أي قبل اقامة الحد كفي حد
 واحد كغيره من حقوق الله تعالى كالسرقة والرقعة وسبق قول الشارح في قطع السرقة كالوقفا
 أو شرب مرارا بكتفي بحد واحد (قوله صكتي ما ذكر) وهو أربعون جلدية (قوله
 منسوخ بالاجماع) كأنه قيل السارق في المرة الخامسة وبعبارة المناوي على الخصائص
 وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ اما بحديث لا يصل دم امرئ مسلم الا بالحدى
 أمور ثلاث واما بأن الاجماع دل على نسخه قال الحافظ قلت بل دليل النسخ منصوص
 وهو ما أخرجه أبو داود والشافعي من طريق الزهري عن قبيصة قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال فإذا شرب في الرابعة فاقطعوا قال فأتى برجل
 قد شرب بجلده ثم أتى به في الرابعة قد شرب بجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة
 قال الحافظ وقد استقر الاجماع على أن لا قتل فيه وروى الشافعي وغيره من جابر فان عاد
 الرابعة فاضربوا عنقه فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل قد شرب أربع مرات فلم يقطعه
 فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد دفع قال الشافعي هذا مما لا اختلاف فيه بين أهل
 العلم وقال أحاديث القتل منسوخة وقال البخاري إنما كان هذا يعني القتل في أول الامر
 ثم نسخ بعد وقال ابن المنذر صكان العمل فمن شرب الخمر أن يضرب ويكلى به ثم نسخ

(ومن شرب) أي من المكلفين الملتزم
 للاحكام مختارا ليس ضرورة عالما
 بالتصريح (خمر) وهي المتخذة من عنب
 العنب كما في (أو) شرب (شرابا مسكرا)
 غير الخمر كالبنية المتخذة من تمر أو رطب
 أو زبيب أو شدة أو ذرة أو نحو ذلك
 (يحد) الخمر (أربعين) جلدية لما
 في مسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه
 كان النبي صلى الله عليه وسلم يضرب
 في الخمر بالجر يد والنعال أربعين ويحد
 الرقيق ولو مبعضا عشرين لانه حد
 يتبع قنصف على الرقيق كحد الزنا
 * (تنبيه) لو تعدد الشرب كتنى
 ما ذكر وحديث الامر بقتل الشارب
 في الرابعة منسوخ بالاجماع

يجلده فان تم ذلك أربعاً قتل ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبالإجماع الا من شذ
عن لا يعتد خلافه خلافاً وأشار به الى بعض أهل الظاهر وهو ابن حزم اه (قوله كل شراب
أسكر) أي شأنه ذلك فدخل القليل وفيه أن في النقطة ليس شأنها ذلك فعمل المراد شأنه ذلك
ولو بضعه لغيره أو يقال على تحريم القليل حسب المأثورة كما أشار اليه الشارح وحيث فلا يؤخذ
من الحديث تأمل ع ش والمأصل أنه لما لم ينص المتن على حرمة بين الشارح الحرمة وهذه
دعوى وقوله وحديث ثمانية ثم أقام على الأولى حديثين وقوله فيما بعد وحديث دليل للثانية
(قوله كل مسكر خمر) هذا من الشكل الأول فالتيذيقال له خمر لغة بأن يقاس عليه
في السمية فيقاس المتضمن ماء الزبيب على المتضمن ماء العنب في السمية بالخمر فيكون دليلاً
صريحاً في تحريم النبيذ فكيف يصح أن يقاس الشارح شرب النبيذ على شرب الخمر في الحرمة
والخذ ويمكن أن يقال ما حذبه النبي صلى الله عليه وسلم هو الخمر الحقيقي وكذا ما أمر بالجلد
على شربه لانه هو المتعارف عندهم فصع حينئذ القياس (قوله حسماً) أي سداً (قوله
والخلو قبحاً) ولا تطرأ الى كبر أو مرض أو هرم أو صلاح أو غير ذلك (قوله والسعوط) بفتح
السين وضمها كذا قاله المدايني وقال بعضهم بالنسب الفعل لمناسبة لمقتضى لانه الفعل (قوله
فلا حذبك) أي ويحرم لانه تطلع بعبادة وأدخلها خوفه من غير ضرورة (قوله
وبالشراب) لا يعني أن غير الشراب كخمر المتعقده مثله وإنما كقول كل شراب فذا صكره
غير مستقيم قل ويجاب عن الأول بأن الخمر المتعقده يقال لها شراب بالنظر لانهما (قوله
المقهور) فيه أنه منطوق به في قوله أو شرب شراباً مسكراً فلا حاجة لكونه مفهوماً من شرب
الآن يكون مرادهما في الحديث وهو بعيد أو أنه انما أخذ من شرب ليكون طامقاً في الخمر
وغيره بخلاف شراباً الذي في المتن فإنه في غير الخمر فلا يؤخذ منه حكم الخمر إذا كان غير مائع وهو
فوجب حسن (قوله الخرافيش) في القاموس الخرافيش جمع خرقة كفضفر وهو الخافي
الغليظ وهذا التقييد غير مراد بل المراد بهم أراذل الناس وسقطهم وأشد الاستاذ
الشعرا في اليهود لبعض الأولياء

فمن الخرافيش لانسكر علالي الدور • ولا تراق ولا تشهد شهادة زور

تقع بخرقه ولقمه في مسيد مهجور • من كان ذا الطال حاله فذهب منقور (٢)

(قوله وبالمكاف الصبي والمجنون) أي فلا حرمة ولا حذر كمنه زراً إذا كان له ما نوع
تميز (قوله وبالمكاف الحر) فلا حذر ويحرم عليه لانه مكاف بفروع الشريعة وكذا يقال
في الذي (قوله لانه لا يلتزم بالنقطة ما لا يعتقده) فيه أن الخمر حرام عند الكفاي فالأولى التعليل
بغير هذا ولهذا علل م ر بتعليل آخر وعبارته لانه لا يلتزم بالنقطة الا ما يتعلق بالمتقين اه على أن
منطوقه يقتضي أنه لا يلتزم شيئاً مما لا يعتقده بعقد النقطة مع أن هنالك ما لا يعتقدها ومع ذلك
يلتزمها بعقد النقطة وقال بعضهم قوله والذي خارج يلتزم الاحكام لان المراد بجمعها وهو
لا يلتزم بجمعها ويجاب بما ذكر عن تطير قل وعبارة م ر قوله والذي فيه نظر اه قل أي
في نروجه بالملتزم ووجهه أن الملتزم بالاحكام يشمل الذي فكيف يخرج به اللهم الا أن يراد
بجميع الاحكام التي منها ترك المسكر فانه يخرج بذلك لانه لا يلتزم بالجميع فتأمل (قوله والمكروه)

• (تيسه) • كل شراب أسكر
كثيره حرم هو وقليله وحذره
لما في العصيين من عائشة رضي الله
تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم
قال كل شراب أسكر فهو حرام وروى
مسلم خبر كل مسكر خمر وكل خمر حرام
وانما حرم القليل وحذره وان كان
لا يسكر حسماً لمادة الفساد كما حرم
تفصيل الاجنية والخلو قبحاً لافضائه
الى الوطء المحرم ولحديث روى الحاكم
من شرب الخمر فاجلده وقيصر به شرب
النبيذ وخرج بالشرب الحقة به بأن
أدخله دبره والسعوط بأن أدخله
أنفه فلا حذبك لان الحديث لا يحرر
ولا حاجة اليه هنا وبالشراب المقهور
من شرب التبات قال الدميري
كل شيشة القدياس كلها الخرافيش
ونقل الشيشة في باب الاطعمة عن
الروائي أن أكلها حرام ولا حطبها
وبالمكاف الصبي والمجنون لرفع الظن
منهما وبالمكاف الحر لعدم انتمائه
والذي لانه لا يلتزم بالنقطة ما لا يعتقده
وبالمكاف المصوب في حلقه فهو را
والمكروه على شربه لحديث وقع عن أمي
الخطأ والنسيان وما أسكر هو عليه

(٢) في مسيد أي مسجد كذا بهامش
نسخة المؤلف اه

وبغض ضرورة ما لو غصن اى شرق
 بطقمة ولم يجد غير الخرفا ساغها بها
 فلا حرج عليه لو شربها عليه
 انقاذ النفس من الهلاك والسلامة
 بذلك قطعية بخلاف الدواء وهذه رخصة
 واجبة فلا يوجد غيرها ولو بولا حرم
 اساغها بالخمر ووجب حده وبعلمها
 بالتحريم من جهل كونها خرا فشر بها
 ظاهرا كونها شر بالابسكرو لم يحدله عذر
 ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية مدة
 السكر كل غمى عليه ولو قال السكران
 بعد الاصحاء كنت مكرها ولم أعلم
 أن الذى شره سكرام صدق بيينه
 قاله فى البصرى كتاب الطلاق ولو قرب
 اسلامه فقال جهلت تحريمها لم يحدلانه
 فدينى عليه ذلك والحديد بالثبوتات
 ولا فرق فى ذلك بين من نشأ فى بلاد
 الاسلام أم لا ولو قال علمت تحريمها
 ولكن جهلت الخمر شر بها احتلان
 من حقه اذا علم التحريم أن يمنع ويحد
 فتردى مسكرو ولا يجتنب شربه فيما
 استهلك فيه ولا يجزى عن دقيقه به
 لأن عين المسكر أكلته النار وبنى الخبز
 متحسنا ولا يجهون هو فيه لاسهلا كه
 ولا يأكل لحم طبع به بخلاف مرقه
 اذا شربه أو غمس فيه أو ترده فانه يحد
 لبقائه فيه ويحرم تناول الخمر لدواء
 وعطش أما تحريم الدواء بها فلا نه صلى
 الله عليه وسلم لما سئل عن التداوى بها
 قال انه ليس بدواء ولكنه داء والمعنى
 ان الله سبحانه وتعالى سلب الخمر منافعتها
 حين حرمها

أى فلا حرمه ولا حد (قوله فخص) بفتح الفين الجملة ويجوز ضمها والصاد المهملة الثقيلة
 بمعنى شرق أى وخشى هلاكه منها ان لم تتل جوفه ولم تتحسكن من انراجها وهذه الرخصة
 واجبة قال م ر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة اه برماوى وعلى
 هذا لو مات بشرب الخمر مات شربا بالجواز تناوله لبل وجوبه عش (قوله والسلامة)
 مبتدأ قطعية خبر فى محل نصب على الحال أو لأجل لها على الاستئناف اه م ر (قوله بخلاف
 الدواء) فانه سياتى أنه لا يباح تناولها مرفقة للتداوى لعدم القطع بنفعها فيه بل نفع الدواء
 موهوم فقد لا يحصل بها الشفاء والاولى أن يقول القطع بعدم نفعها (قوله وهذه) أى الاساغة
 رخصة واجبة قال الشيخ م ر وظاهر أن خصوص الهلاك شرط للوجوب لا مجرد الإباحة أخذنا
 من حصول الاكراه المبيح لها بخصوصه شديد اه م ر سوى (قوله ولو بولا) وان كان
 من غلط قل (قوله ووجب حده) مرجوح والمعتدل لا يحتل شبهة وكذا يقال فى الدواء
 انه ان لم يجد غيرها الا حرمه ولا حد وان وجد غيرها حرمته ولا حد والكلام فى شره ماضى فقولوا
 فيه موزا للتداوى بما لى فيه كصرف غيرها من التصلبات قل وانظر هل قوله ان لم يجد غيرها
 لا حرمه ولا حد متنافى لما سياتى من اطلاق حرمه تناولها للتداوى اه م ر (قوله من جهل
 كونها خرا) الاولى أن يقول من جهل الحرمه وكان معذورا وانفى ذكره لا يتناسب الاول قال
 عالمها (قوله ولا يلزمه قضاء الصلوات الفاتية الخ) عبارة الشورى واذا سكر عما شربه
 اتداوا وعطش أو اساغة تقسمه قضى ما فانه من الصلوات كما سرح به فى الارشاد لا بد منه عند
 الشرب لمصلحة تقسمه بخلاف الجاهل كما قاله فى الروض اه (قوله مسكرا) الاولى مسكرا
 لانه خبر ان الا أن يقال هو معمول لمذوف هو الخبر تقديره لم أعلم أن الذى شره به يكون مسكرا
 اه اج ولا حاجة لهذا النكاح لانه لغة كالى اه ان ترأينا أسدا وروى جدى بعض النسخ
 لم أعلم كون الخ لكنها مصلحة (قوله لم يحد) قال قل ولم يحرم اه وانما يذكره الشارح
 لأن مذهب الجاهل ولو كاذبا يقبل منه فى دعوى الحد وأما الحرمه وعدها قاتنى على صدقه
 وعدم صدقه فى نفس الامر اه م ر (قوله بدرى) وهو ما يلقى أحفل اما بما يسكر فحينئذ
 (قوله ولا يجتنب شربه) أى المسكر فيما بالقدر يشمل غير الماء لكن يرد عليه عطف قوله
 ولا يجز الخ الا أن يقال انه خاص بالمائعات اه م ر (قوله ولا يجز) أى ولا يأكل خبز الخ
 (قوله أكله النار) نظريه قل بل قال انه غير مستقيم ولعل وجهه أن الباب مشغل
 على عين المسكر (قوله ولا يجهون هو) أى المسكر فيه (قوله بخلاف مرقه) أى مرق
 اللحم المطبوخ بالخمر مرقه هو الخمر كابدل عليه قوله لبقائه فيه (قوله أو غمس) بتشديد الميم وفى
 المصباح غمسه فى الماء غمسا من باب ضرب فانه من هو اه قائم بحقيقة (قوله أو ترده) بفتح الراء
 يقال ترده الخبز تردها من باب قل أى فت مصباح وقوله أى فيه (قوله ويحرم تناول الخمر)
 أى الصرفة لدواء أو عطش أى ولا يحد ذلك وان وجد غيره شبهة قصد التداوى شرح المنهج
 قال سم ومحل حرمه شربه للعطش ما لم يتعين لنفع الهلاك والاجاز بل وجب كما قلناه الامام
 عن اجماع الصحابة وهو واضح ولا يبعد أن يطلق بالهلال فهو نصف عضو ومنفعة اه ويؤخذ
 من ذلك أنه لو شرب الصغبر رائحة السكر وخيف عليه ان لم يسق منه جوار يشبه منه ما يدفع عنه

والضرد وهو ظاهر اه برماوى وبعبارة ع ش على م د فرع ثم صغير راحة وخيف عليه
 اذا لم يسق منها هل يجوز سقيه منها ما يدفع عنه الضر قال م د ان خيف عليه الهلاك أو مرض
 يفضى الى الهلاك جاز واللا يجوز سم المناسب ان يقول وجب (أقول) لو قيل يكنى بجزء ضرر
 تحصل معه مشقة ولا سيما ان غلب استداد بالقتل لم يكن بعيدا اه (قوله وما دل عليه
 القرآن) أى من قوله تعالى يسألونك عن الخمر الخ (قوله هذا اذا تداوى بصرفها) لم تظهر
 هذه المقابلة لان حكم التداوى بها صرفة حكمه مخلوطة وهو ان وجد غيره حرم ولا حدود ان لم
 يوجد غيره لحرمة ولا حتى كل منهما او ظاهر الشارح ان التداوى بها صرفة حرام مطلقا ولو مع
 عدم وجود غيرها لو قد علمت أنه ليس كذلك وأما حكم العطش فيحرم مطلقا ولو مع عدم وجود
 غيرها الا ان أدى عدم الشرب الى تلف نفس أو عضو أو منفعة فيجب الا أن يجاب عن الشارح
 بأن بين الصرف والمخلوط فرقا من جهة أخرى وهي أنه اذا كانت صرفة وجد غيرها يحرم
 ولا حتى على الأصح وقبل يحدوا أما اذا كانت مخلوطة وجد غيرها وتداوى بالمخلوط فلا حد
 اتفاقا وأيضا اذا وجد غيرها وهي صرفة تكون الحرمة حرمة الخمر واذا كانت مخلوطة ووجد
 غيرها تكون الحرمة حرمة التمس وهو أقل من حرمة الخمر وقول الشارح بعدم مشقة الساعة
 القيمة بخلاف الدواء بها يقتضى أنه حرام مطلقا أى وجد غيرها ولا يجب أن يراجع لقوله
 والسلامة بذلك قطعية أى بخلاف الدواء فانه مظنون (قوله أما الترياق الخ) ليس مكررا
 مع قوله سابقا ولا مجنون هو فيه لان ما ذكره هنا في مقام جواز التداوى به وما مر في بيان أنه
 لا يحد به فاندفع ما في الحاشية كما ذكره شيخنا ويقال فيه دراق وطراق وفيه ثلاث لغات وأولها
 مكسورا ومضموم فالجموع ستة (قوله ولو كان التداوى الخ) الغاية للرد على من يمنع
 التداوى لتجفيف وهي غاية في قوله يجوز وبعبارة زى ويجوز التداوى بصرف النفس الا
 المسكرو ولو بتجفيف شفا بشرط اخبار عدل عارف أو معرفة نفسه اه (قوله بذلك) أى بالترياق
 ونحوه من كل شئ مجنون بالخمر (قوله والتد) نوع من الطيب (قوله لا يجوز به) كذا
 في الروم قال شارحه قال في الأصل وكان ينبغي أن يجوز كالثوب التمس لا مكان طهره
 ينقع في الماء (قوله ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير الاشرية) بنحو يقطع عضو
 اه قال ع ش على م د وهل من ذلك ما يقع ان أخذ ~~بسكر~~ أو تعذر عليه اقتضائها
 الا باطعامها ما يقب عقلها من نحو نبيج أو حشيش فيه نطر ولا يعد أمثلة لانه وسيلة الى تمكن
 الزوج من الوصول الى حقه ومعلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به لها أنى لا يحصل منه
 في ازالة البكارة اه (قوله وأصل الجلد) أى الغالب ذلك فلا يرد المريض فانه يضرب بعشكال
 اه شيخنا وكتب اج على قوله وأصل الجلد الخ شامل لحد الزنا والشرب والقذف وهو
 صك ذلك والوسط كما قال ابن الصلاح المتضمن بطرد سيور تلوى وتنفسي بذلك لا يسيوط
 السم بالدم أى يخطئه به سم زى (قوله وأطراف ثياب) أى ولا بد من شق طرف الثوب
 وقطعه حتى يؤلم اه م د (قوله أى الشارب) لم يقل أى جدد الشارب لئلا يخلو الذى
 ذكر من أن الغائب كلها حد والرائد على الأربعين تعزير اه قل بايضاح (قوله وكل سنة)
 أى طريقة (قوله وهذا أحب الى) الإشارة لكونه أربعين لانه هو الصادر من النبي صلى الله

وما دل عليه القرآن من أن فيها
 منافع للناس انما هو قبل تحريمها
 وان لم يبق المنفعة قهرى بها مقطوع
 به وحصول الشفاء بها مظنون فلا
 يقوى على ازالة المقطوع به وأما
 تحريم العطش فانه لا يزيل به بل يزيده
 لان طبعها حاد يابس كما قاله أهل الطب
 وشر بها دفع الجوع كشر بها دفع
 العطش هذا اذا تداوى بصرفها أما
 الترياق المجنون بها ونحوه بمثل تلك
 فيه فيجوز التداوى به عند فقد
 ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوى من
 الطاهر ان كان تداوى بنفس كلعم حية
 وبول ولو كان التداوى بذلك لتجفيف
 شفا بشرط اخبار طبيب مسلم عدل
 بذلك أو معرفة التداوى به والتد
 بالفتح المجنون بخمر لا يجوز به لعماسة
 ويجوز تناول ما يزيل العقل من غير
 الاشرية لقطع مضمونا صكلا أما
 الاشرية فلا يجوز تعاطيها ذلك وأصل
 الجلد أن يكون بسوط أو يدا ونعال أو
 أطراف ثياب لما روى الشيخان أنه
 صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجر يد
 والنعال وفي البخارى عن أبي هريرة
 رضى الله تعالى عنه قال أتى النبي صلى
 الله عليه وسلم يسكران فأمر بضربه
 فقام من ضربه بيده ومنان من ضربه بنعله
 ومنان من ضربه بشو به (ويجوز) الامام
 (أن يبلغ به) أى الشارب الخمر (ثم ابن)
 على الأصح المنصوص لما روى عن على
 رضى الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي
 صلى الله عليه وسلم أربعين وجلداً
 بكر أربعين وعمره ثمانين وكل سنة وهذا
 أحب الى

المعز فان التالف التعزير مضمون ومحل عدم الضمان بالحد اذا لم يزد عليه فان زاد وتلقبه
وبما زاد ضمن بالقسط اج (قوله ويجتنب المقاتل) أي وجوباً فيعزم ضربه عليها فان ضربه
على مقتل فلت بقي ضمائه وجهان كلوجهين فيما لو جلدته في سر أو بر دمفرطين قاله الميمري
ومقتضاه تقي الضمان اه مر وكتب حل على قول المنهج ويتق المقاتل أي وجوباً فلو مات
لا ضمان لانه لو لم يمت مأموره في الجلاء وليس مشروطاً بسلامة العاقبة بخلاف التعزير (قوله
وتغرقه فخر) بضم المثلثة وهي النقرة التي في وسطه والجمع فخر مثل غرقه وغرق قاله ثعلب المثلثة
كالنقرة بالنون لفظاً ومعنى وجهاً (قوله بخلاف الرأس) أي فلا يجب اجتنابه فيجوز الضرب
عليه أي حيث لم يترتب عليه محذور تيم بقول طبيب ثقة والاحرم جزأه من وقت الحد عليه
وحيث كان عليه شعراً لم يكن عليه شعراً فخر أو حلق اجتنابه قطعاً وما نقل عن أبي بكر من
أمره الجلاء بضربه وتعليقه بأن فيه شطاً ناضيف ومعارض بما مر عن علي كافي مر (قوله
فانه مغطاة) كذا في خط المؤلف والأولى فانه مغطى اذا الرأس مذكر لكن رأيت
لبعضهم أن الرأس توثق في قوله لاهل اللغة اج (قوله اضرب الرأس) محمول على ما اذا كان
به شعر ولم يحصل محذور تيم أو هو ضعيف من جهة الاطلاق وعدم التعميل (قوله ولا تشد)
ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي ان تأذي بذلك والاكره اه حل وفي قول على الجلال
ولا تشده أي المحذور ولو أتى واليد من دمضاف فيحمل اليدين معاً فيعزم شديهما عند شدينا
مر ويكره فقط عند خ ط والأول موافق للمعتمد من تمكنه من وضع يده على ما يؤوله (قوله
ولا تجرد ثيابه الخليفة) أي التي لا تمتع أثر الضرب وتظهر كراهة ذلك بخلاف فحوجة محشوة
بل يمتعه وجوب تزعمها ان منعت وصول الالم المقصود اه قال عثم على مر ويغني حرمة
ان كان على وجهه من ركضه أريد الاقتصار من ثيابه على ما يرضى كقميص لا يلبس به أو أزار فقط
(قوله وبم يضبط) هو الذي في خط المؤلف وفي بعض النسخ ولم يضبط وهو تحريف اه اج
(قوله في كل دفعة) بفتح الدال أي مرة من مرات التعريق (قوله ويكره الخ) هذا
ان لم تحصل نجاسة والاحرم اه قل

• (فصل في حد السرقة) •

بفتح السين وكسر الراء ويجوز اسكانهم مع فتح السين وكسر هاوذكراً المصنف بضمها تقدم
لتأنيدها في أن كلام الكاثر ومن الكلمات الخمس وقسمها على قطع الطريق لانها كلجزء
منه ولعمومها وخفائها وقلة الحد منها قل ولو قال السارق في حد السرقة وشروطها السكن
أولى لانه ذكر الامرين وأقول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة كما قاله
الميمري (قوله الواجب بالنص) أي بآية والسارق والسارقة الى آخر الآية وشرع
القطع فيها لفظ المال لان حد واحد الكلمات الخمس وكل الحد فيها بقطع آلتها لانه الاصل
ولعدم تعطيل المنفعة على من أصلها قل على الجلال وقدم السارق على السارقة عكس آية
الزنا حيث قدم الزانية على الزاني لان السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى من المرأة والزنا يفعل
بالشهوة والمرأة أشد شهوة واختلفوا هل هي أي آية السرقة علمت خصت أو مجمل ينسب وقال
الباقي القرأه المتواتر والشاذ كلاهما محمل لان قوله فاقطعوا أيديهما محمل لم يسن الميمري

ويجتنب المقاتل وهي مواضع يسرع
القتل اليها بالضرب كقلب وتغرقه فخر
وفرج ويجتنب الوجه أيضاً فلا
يضربه بخبر مسلم اذا ضرب أحدكم
فلم يبق الوجه ولاه يجمع الحسن
فيعظم أثره بخلاف الرأس فانها
مغطاة غالباً فلا يضاف تشويهه
بالضرب بخلاف الوجه وروى ابن
أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله تعالى
عنه أنه قال للجلاء اضرب الرأس فان
الشیطان في الرأس ولا تشد الجلود
ولا تجرد ثيابه الخليفة أما ما يمنع كالبية
المحشوة فتخرج عنه من إعادة المقصود الحد
ويؤلى الضرب عليه بحيث يحصل زجر
وتكبل فلا يجوز أن يترق على الأيام
والساعات لعدم الايلام المقصود في
الحدود وبم يضبط التعريق الجائز وغيره
قال الامام ان لم يحصل في كل دفعة ألم
له وقع كسوط أو سوطين في كل يوم
فهذا ليس بحد وان ألم وأثرهما وقع
فان لم يتخلل زمن يزول فيه الالم الأول
كفي وإن تخلل لم يكتفى على الاصح
ويكره إقامة الحدود والتعازير في
المسجد كما صرح به النجاشي في أدبه
التشاه

• (فصل في حد السرقة) •

الواجب بالنص والاجماع

اليسار ولا محل القطع وقوله فاقطعوا ايمنهما مجمل ايضاً بين اليدين من اليد والرجل ولا محل
القطع اهل الكفر وغيره ٨١ م مد على التحرير (قوله اخذ المال الخ) ليس فيه بل منه
الاختصاصات فانها تسمى سرقة لغة واما ما ذكر المال في الحق للشرع وقيده ليخرج
الاختصاص فانه ليس سرقة شرعاً وبعبارة م ر اخذ الشيء فيشعل اخذ الاختصاص فيقال
لسرقة في اللغة (قوله ظلم) أي من حيث ذاته لا بردائه لو اخذ مال نفسه من المتاجر أو
المرتهن فلا قطع لأن الظلم لا من حيث ذات المال والمراد بقوله ظلم أي في نفس الامر يخرج
ما اذا سرقة ما يظن أنه مال غيره كأي شيء وبعبارة م ر قوله ظلم يخرج به سرقة مال الغير بظنه
مالي نفسه لا يقال يذلل فيه اخذ مال نفسه من متاجر ومرتهن فانه ظلم ولا قطع به لا يقول
أن هذا ليس ظلماً من حيث ذاته بل من حيث حق الغير قال قبل ويعتبر في الأثم كونه عمداً
ظلماً في النعمان أن يكون مالا مقولاً وفي القطع كون المال تصابياً ٨٢ (قوله أبو العلاء) واسمه
أحمد والمعري نسبة إلى معزة النعمان وهو لم يأت مائل عن طريق أهل السنة لأنه كان
معتزلياً من المتوابع وكان ظلماً نصيباً ليغاو كان يقر الناس عن الزواج ويقول لهم تنزحون
فتأثرون بالاولاد فيحسون الله فيكتب في مصابيحكم وانكسرت طول عمره ولم يتزوج وكان
يلزم مستوقداً الجاهل (قوله شكك) أي أو تعهم في الشك والتردد المناسب حذفه وعلى
ونسخة أشكل وعليها فلا اشكال (قوله بخمس مئين) جمع مائة أي على القول القديم أن
الدية ألف دينار (قوله وقاية النفس) أي قصد وقاية النفس التي من جلتها اليد أغلاها أي
جعلها غالية قال زى أي ولو ديت بالقليل لكثرت الجناية على الأطراف المؤدية لازهاق
النفس بسهولة الغرم في مقابلتها ولو لم تقطع إلا في الكثير لكثرت الجنابات على الاموال ٨٣
وحاصلها أنها وديت بالكثير لاجل وقاية النفس وقطعت في القليل لاجل وقاية المال قاتل ٨٤
م ر (قوله وقاية المال) أي قصد وقاية المال عن السرقة أي حفظه عنها ونسخة ذل الجناية بل
وقاية المال ولي نسخة وأرخصها خاتمة المال أي الخيانة في المال (قوله غنة) أي غشال
(قوله واركان القطع) الصواب واركان السرقة لأن الاركان لها الاله لانه حكم يترتب عليها
وبعبارة غيره واركان السرقة سرقة الخ وعذر الشارح أنه لو قال ماذا كرازم عليه جعل الشيء
ركناً لنفسه ولكن لما كان يمكن الجواب عنه بأن صاحب الاركان السرقة الشرعية والركن
السرقة اللغوية كان ماسلكه غيره أولى لأن السرقة هي المقصودة والقطع حكم يترتب عليها
وعبارة المنهج وشرحه أركانها أي السرقة الموجبة للقطع الاتي بيانه ثلاثة سرقة وصارق
ومسروق فالسرقة اخذ مال خفية الخ وقوله الموجبة أشار به الى دفع النفاق في كلامه لأن
المعنى أركان السرقة سرقة وحاصل الجواب أن المراد بالسرقة الاولى الشرعية أي الموجبة
للقطع وبالنسبة للغوية وهي اخذ الشيء خفية سواء كان مالا أو لا وسواء كان من حرز مثله أو لا
كافي شرح م ر فلم يلزم عليه كون الشيء ركناً لنفسه (قوله والمصنف اقتصر الخ) الاول ذكره
في قوله وتقطع يد السارق الخ والثاني في قوله أن يسرق خصباً (قوله وتقطع يد السارق) أي
أورد على التفصيل الاتي ولو قال ويقطع السارق الخ لكان أولى (قوله والسارقة) نفي
كلامه اكتفاء وقوله ولو ذممين ورفيقين فلا يشترط في السارق الاسلام ولا الحرية ونخرج بهذا

وهي لغة اخذ المال خفية وشراً اخذته
خفية ظلماً من حرز مثله بشرط تاني
ولما ظلم أبو العلاء المعري البيت الذي
شكك به على أهل السرقة في الفرق

لزم من ذلك بين الدية والقطع في السرقة وهو
بأن ينجس مئتين مائة ودينار
ما باله قطع في أربع دينار

أجاب القاضي عبد الوهاب المالكي
بقوله
وقاية النفس أغلاها وأرخصها
وقاية المال فانهم حكمه الباري
وقال ابن الجوزي ما مثل من هذا
كانت أمينة كانت خفية للملأ
هات وأركان القطع ثلاثة مسروق
وسرقة وصارق والمصنف اقتصر على
السارق والمسروق فقال (وتقطع يد
السارق) والسارقة ولو ذممين ورفيقين

غيره ولو معا حدا فلا يقطع وان شرط قطعه بذلك زى والحاصل أنه يشترط في السارق البلوغ والعقل والتزام الاحكام والاختيار وعلمه بالحرمان وأن لا يسكن ما ذواته من المالك وأن لا يكون أصلاً أو فرعاً أو رقيقاً أحدهما ويشترط في المسروق أربعة شروط كونه ربع دينار خالصاً أو قيمته وكونه ملكاً للغير وكونه لا شبهة له فيه وكونه محرراً بغير مثله وأما كونه محترماً فيبقى عنه الأول قتائل وقوله ورقيقين أى من مال غير السيد (قوله ومراعى بالشرط الخ) فيه نظر لأن ما عبر به المصنف إنما هو الشرط وهو قوله أن يسرق وأما المال فهو الركن ولا يعتصم الشرط فكان الأول إجماعاً المتن على ظاهره (قوله للذكر) أى لعدم تكليفه ولو علم السرقة لصرفه فسرق فلا يقطع لأن للسبوان اختياراً كما في شرح الشارح على المنهاج (قوله المشار إليه أنه من الأركان) فيه نظر لأن الركن هو المال المسروق وأما بلوغه فصاحب شرط فيه قل (قوله نصيباً) أى حينما قلنا فيه ولو باختلاف الموازين أو القومين أو الشاهدين فلا يقطع مطلقاً ولصاحبه الخلف على الأكثر لتقوم إذا لم يحلف إلا على الأقل قل على الجلال وشئ من قطع بأقل من ربع دينار وخبر عن إقاع السارق بسرق البينة والجبل فتقطع به إجماعاً إن أراد البينة فيه بينة الحديد والجبل ما يباوى ربعاً كجبل السفينة أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن صاحبها يتدبر من التليل إلى الكثير اهـ من ل ولا قطع إلا إذا أخرج من الحرم فلو دخل الحرم وأخذ النصاب وقدر عليه المالك قبل أن يخرج كما يقع كثيراً فلا قطع (قوله ولو كان الربع جماعة الخ) آثاره إلى أنه لا يشترط في النصاب اتحاد مالكة اهـ مد (قوله وأن يكون خالصاً) وإن يحصل من مغشوش كما قاله البرماوى وهذا من الشارح زيادة على المتن فهو معطوف على المتن وكان يكفيه أن يقول خالصاً بقول المتن نصيباً ويستغنى عن هذا التطويل والبعده عن المتن وعبارة قل قوله وأن يكون خالصاً ليس قبله من نصيب معطوفاً عليه والأقرب كونها وصفاً للنصاب وضميرها عائداً إليه اهـ وقوله ليس قبل هذا الخ ممنوع بل هو معطوف على قوله أن يسرق فيصير كونه من جملة الثالث كما قرره شيخنا (قوله فان كان في المغشوش الخ) الحاصل أنه يعتبر في الذهب المضروب الوزن فقط وفي غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ما ذكر ولا يكتفى بلوغ قيمته ما ذكر مع نقص وزنه اهـ زى ويعتبر في القصة القيمة مطلقاً ل لان النصاب ربع دينار وهو لا يكون إلا ذهباً تقوم القصة ولو كانت مضروبة فالصور ثلاثة اعتباراً بالوزن فقط اعتباراً بالوزن والقيمة اعتباراً بالقيمة قال ع ش على م ر وربع الدينار يساوى الآن ثمانية وعشرين نصف خصة (قوله ما قيمته ربع دينار) أى حينما بان قطع المقومون أن قيمته ذلك والافلا قطع اهـ زى (قوله لان الأصل) على قوله ما قيمته ربع دينار والمراد بالأصل الغالب (قوله وتعتبر قيمته ربع) أى ربع وهذه الجملة جعلها الشارح متعلقة بمحذوف وهو قوله ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع دينار وجعلها منقطعة عن المتن وحاصل ذلك أنه غير أعرب المتن لنظاً ومعنى أن قوله ربع دينار في كلام الشارح منصوب على زعم الخافض بعد أن كان مرفوعاً على الخبرية هذا وجه تفسيره لنظاً ووجه تفسيره معنى أنه جعل هذه الجملة متعلقة بمحذوف وجعلها منقطعة عن المتن كما علمت (قوله فلو قصت قيمته) أى لخص مع مثلاً (قوله كقراضه) بضم التاني كما في المختار أى ما سقط

أما قوله
فلا يقطع
فإن كان
الدينار
ما قيمته
ربع

(بسته) بل بغيره (شرائط) كما
منعرقه ومراعى الشرط هنا ما لا بد
منه الشامل للركن وغيره لأنه ذكر من
جملتها المسروق وهو أحد الأركان
كما في الأول (أن يكون) السارق
(والثاني) فلا يقطع حتى لعدم تكليفه
(و) الثاني أن يكون (عاقلاً) فلا
يقطع مجنون لما ذكر (و) الثالث
وهو المشار إليه أنه من الأركان (ان
يسرق نصيباً) وهو ربع دينار كما
ولو كان الربع جماعة اتحدت زعمهم بل
مسلم لا قطع بيسارق إلا في ربع دينار
فصاعداً وأن يكون خالصاً لأن الربع
المغشوش ليس ربع دينار خالصاً
فإن كان في المغشوش ربع خالص وجب
القطع ومثل ربع الدينار ما قيمته ربع
دينار لأن الأصل في التقويم هو الذهب
انما الص حتى لو سرق دراهم أو غيرها
تقوم به وتعتبر (قيمة ربع دينار)
وقت الإخراج من الحرم فلو قصت قيمته
بعد ذلك لم يسقط القطع وعلى أن
التقويم يعتبر بالمضروب لو سرق ربع
دينار يسبوا أو حلياً أو نحوه كقراضه
لأنه يسبوا ويضرب ولا يقطع به

أما
يشترط
بمراعى
الشرط

تفسيره
فمنه
الشرط

قوله وان ساواه
غير مفرد الخبير المستر الطاعل
يجمع اليه غير مفرد والضميم البارز المنعكف
يجمع اليه ربيع وفيه مخرون معلم ان

١٧٠

بالقرض وقرض من باب ضرب (قوله وان ما وا غير مضروب) لا يفتي ما فيه من مساواة الشيء لنفسه لان كلامه معتبر في المسبول ونحوه وهو غير مضروب فالقاية غير مستقيمة قال صواب امقاطها لان القرض انه سرق ربع دينار غير مضروب والمعنى على التماس مساواة ما مضروب او غير مضروب مع ان فرض المسئلة في غير المضروب والجواب ان المساواة مختلفة فقوله لا تساوى ربحا مضروبا في القيمة وقوله وان ساوا غير مضروب أي في الوزن فصع المعنى وحصل التماس لكن يبقى التكرار لان الكلام مفروض في سرقه ربع دينار غير مضروب (قوله بأكل) والظاهر ان مثل ذلك بلغ الدراهم لانه بعد اطلاقه كذا قاله الحلبي والمحقق في ذلك انه لو ابتاع جوهرة او دراهم او دينار فلم يخرج منه فلا قطع عليه لتزل ذلك منزلة الاتفاق بخلاف ما اذا خرجت منه بعد ذلك فانه يقطع كالأخراج في ربع او غيره كما قاله الزيايدي واعتقده وضعف بعضهم ما في الحلبي من اطلاق عدم القطع بالابتلاع اه (قوله كسراق) ومثل الاوراق ما لو تضمن أي تطلع بليب في داخل الخرز وان جمع من جمعه بعد خروجه فسا بالان استعماله بعد اطلاقه كالطعام زى اج (قوله اشترى اثنان) أي مكلفان بان آخرهما معا فان كان أحدهما غير مكلف أو أجمعيا يعتقد وجوب طاعة الآخر قطع المكلف ان امر الايجي أو غير المميز لانهما كالالة لهذا وهذا التفصيل اذا اشترى كلفان استأثر كل بمسرقه فلكل حكمه (قوله في اخرجه) أي الدون (قوله رث) أي خلق أي مال وفي المختار الرث بالغ لباي وجمعه رثان بالكسر وقد رث بالكسر رثاثة بالغ (قوله في جيبه غمام نصاب) أي منضم الى قيمة الثوب وهذا مستفاد من قوله غمام (قوله والجمل يجسه) أي بوجوده فالاول راجع لما قبل الغاية والثاني للغاية اه وكان الاولى والجمل به لان القرض ان كلاما من الجنس والصفة مجهول فلا يظهر التقيد بالجنس ونحوه على الصفة تأمل (قوله ونصاب) أي ويقطع نصاب الخ (قوله ان يأخذ) ليس قيد بل المدار على اخرجه من الخرز وان لم يأخذه وبعبارة المنهج أو بنصاب انصب من وغمام شبهة وان انصب شيئا اه وان لم يأخذ ومثل النقب قطع الجيب كما قاله زى وذلك بالقرض وبالانصب يقطع وان لم يأخذ ما لا ولم يدخل خرزا اه ولو أخذ ما لم يكن بعد انصبه قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى وقد تعدت فيه نظره ليراجع سم على ج والاقرب معقود القطع (قوله اراد المراح) بمذاهمزة من اواد وقصرها والمراح ماوى الماشية ليل (قوله بمخاطرة) أي بسبب خوف أخذ ماى الخوف الحاصل بأخذ (قوله جرأ المالك) أي سلطه وهو تشديد الراء وقوله ومكنه عطف على جرأ عطف تشدير وقوله بتضيعة الباء بمعنى من كما هو في بعض النسخ وهي صلة لمكنه ويصح ان تكون الباء النسبية أي بسبب تضييع المالك اياه لكونه لم يضعه في سر منته فتكون صلة مكنه مخدوفة أي خنه (قوله بلساط) أي ملاحظه بلاحظه أي بملاحظته والتطرابه والمعاظ بكسر اللام وهو المراعاة مصدر للاحظه والمراجه الملاحظ من اطلاق المصدر على اسم الماعل أما بضمها فهو مؤخر العين من جانب الاذن بخلاف الذي من جانب الاتق فيسمى الموق اه ولا يقدح في دوام المعاظ القسرات العارضة عادة فاذا أخذ السارق جئتد قطع فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظه من المالك أولا

وان ساواه غير مضروب لان المذكور
في الخبر لفظ الديار وهو اسم المضروب
ولا يقطع بخاتم وزنه دون ربع وقيمته
بالصفه ربع قلرا الى اوزن الذي لا بد
منه في الذهب ولا بما تقص قبل ان راجه
من الحرز من نصاب باكل او غيره
كما حرق لا تنه كونه المخرج نصابا ولا
بما دون نصابين اشركا في ان راجه
لان كلامهم في السرقة نصابا ويقطع
بنوب رت في جيبه تمام نصاب وان
جهله السارق لانه اخرج نصابا من حرز
بقصد السرقة والجهل بجيبه لا يؤثر
كالجهل بصفته ونصاب ظنه فلو سا
لا يباي في ذلك ولا اثر لظنه والاربع أن
ياخذ (من حرز مثله) فلا يقطع بسرقة
ما ليس بحرزا لخبر ابي داود لا يقطع
فمنه من المائسة الاقبا واه المراح
ولان الجنابة تقطع بمخالفة اخذ من
الحرز وحكمه بالقطع زجرا بخلاف
ما اذا جراه المالك ومكنه بضيعة
والا حرا فيكون بلحاظ له بكسر اللام
دائم

فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع بحكماته ع ش على م ر (قوله
أوحسانه موضعه مع لحاظ) يقتضي أنه لا بد من الأمرين دائماً أبداً وليس كذلك بل على
تفصيل يعلم من المنهج فكان ينبغي أن يقول أوحسانه مع لحاظ في بعض الصور وحاصله
أن المحل أن كان حصينا متصلا عن العسارة فلا يشترط دوام الملاحقة بل الشرط كون
الملاحظ يقظاً ناعياً سواء كان الباب مفتوحاً أو مغلقاً وأنما لمع إغلاق الباب وإن كان المحل
في العسارة فلا يشترط قوة الملاحظ ولا يقطعه بل الشرط كون الباب مغلقاً مع وجود هذا
الملاحظ أو قطع مع يقظته زمن أمنه نهاراً وأما أن كان الباب مفتوحاً فإن كان الملاحظ مستقظاً
كانت محزنة والأقلا فعلم أنها قد تكن الحصة وحدها وقد تكن الملاحظة وحدها وقد
يجتمعان وقد يشل لأفراد الحصة بالراقد على المتاع كقوله ع ش وبالمقابر المتصلة بالعمارة
فإنها حرز لكفن وعبارة المنهج وشرحه الشرط الرابع كونه محرزاً وأنما يتحقق الأحوال
بملاحظة المسروق من قوى مستيقظ أوحسانه موضعه وبجدها أو مع ما قبلها كما يعلم مما يأتي
لأن الشرع أطلق الحرز ولم تنسبه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الأحوال
والأوقات والأموال وإنما اشترط ذلك لأن غير المحرز ضائع بتقصير مالكه ولا يراد على ذلك الثوب
إذا قام عليه فهو محرز مع استعائمه لأن التوم عليه المانع من أخذ ما بالبنزل منزلة ملاحظته
وما هو حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم مما يأتي في الاصطبل وقد علم أن
أوماته مخلوق مجبور الجمع لا مانعة جمع قصور الخلق اه وقوله منزل منزلة ملاحظته مجبوراً أيضاً
أن ينزل منزلة حصة موضعه بل يمكن أن يدعى حصة موضعه حقيقة أي بأن يقال المراد
بالموضع ما أخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالتوم على الثوب اه ع ش على م ر (قوله
فعرصة دار) العرصة العنق والصفة المصطبة وهذا بالنسبة لغير السكن كما في شرح م ر وهذا
كلام مستأنف والقرض منه بيان تفاوت أجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لأنواع المحرز مع قطع
النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصة في الحرزية وعدم اعتبارها اه (قوله والخانات)
أي بيوت الخانات وهي الوكائل وبيوت الخواصل والطبقات التي فيها وقوله والأسواق
أي بيوت الأسواق وهي الكافين ولو فتح داره أو حانوته لبيع متاع فدخل شخص وسرق
منه فإن دخل بغير إذنه أو به ليسرق قطع أو يشتري فلا ولو أذن في دخول فهو داره لشرائه قطع
من دخل سارقاً لا مشترى أو إن لم يأذن قطع كل داخل شرح م ر ومنه الجامع في دخله لفصل
وسرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه بالواحد والآخر بالنظر إلى
كثرة الزحمة وقتها اه ع ش على م ر واعلم أنه إذا كان باب الدار مفتوحاً وباب الفرفة
أو القاعة مغلقاً ودخل السارق فأخرج الشيء من داخل الفرفة مثلاً إلى محض الدار قطع بذلك
وإن لم يأخذ منه لانه أخرجه إلى محل الضياع بعد أن كان محرزاً وأما إذا كان باب الفرفة مثلاً
مفتوحاً وكباب الدار وأخرجه السارق من داخل الفرفة إلى محض البيت فلا قطع وكذا
لو أخذ معه لأن المال غير محرز وأما إذا كان البليان مغلقين وأبواب الدار مغلقاً ودون باب
الفرفة فكذلك لا قطع إذا أخرجه من داخل الحرز إلى محض البيت لأنه لم يخرج من تمام الحرز
فإن أخرجه إلى خارج الحرز قطع كما يعلم من المنهج (قوله المتبعة) أي الحصة أي العادة

أوحسانه موضعه مع لحاظه
والحكم في الحرز العرف فانه لم يحدد
في الشرع ولا اللغة فرجع فيه إلى
العرف كالقبض والاحتياض ولا شك أنه
يختلف باختلاف الأحوال والأوقات
والأوقات فقد يكون الشيء حرزاً في
وقت دون وقت بحسب علاج الأحوال
التي فيها وقوة السلطان وضعفه
وضبطه الغزالي بما لا يجد صاحب
مصلحة فعرصة دار وصفتها حرز
خمس آية وثياب آياتها غير
بيوت الدود والخانات والأسواق
المتبعة

المطرفة بذلك ومن ثم تودفن ماله بالعصر الم يقطع سارقه اه زى (قوله ومخزن) فتح الزاي
 كما قاله الشوري وهو القياس لانه اسم مكان ويجوز غيره الكسر والمراد به المكان الذي يخزن
 فيه ما داخل محل آخر كنزاة وصندوق قزوه شجنا قال حل ومقتضاه ان يكون المورد
 وانطافات لا تكون حرزا لتنفذوا الحل وفيه نظر اه (قوله وفوم بنحو صحره) وكذا يقطع بأخذ
 حيلة النائم من على رأسه ومداسه من رجليه ان سرق قلعهما وكيس دراهم وكن بصيحه لو أخذ
 منه اتبعه حل وكذا خاتمه الذي في اصبعه وكذا سروا والمرأة وخطاها ان عسرا خراجها
 بصيحه يوقظ النائم غالبا أخذها مذكرة في الختام في الاصبع شرح م ر مختصا قال ع ش
 ر قياس ذلك انه لو كان ثقب النوم بصيحه لا يتبعه بالتمريك الشديد وهو لم يقطع سارق قلعه
 وما عليه اه (قوله كسبه وشارع) أي ومكان غير منصوب شرح م ر ومفهومه انه لو نام في
 مكان مفصول لا يكون ملصقه بحرزا به وبوجه بان السروق منه متعقب دخول المكان المذكور
 فلا يكون المكان حرزا به (قوله ولو قوسه) مالم يقطع السارق عما قوسه أو نام عليه
 والا فلا يقطع لانه أزال الحرز قبل السرقة بخلاف ما لو بر من قوسه فانه يقطع والفرق انه
 في الاول أزال الحرز وفي الثاني بقيت حرز وبعبارة زى وقارق قلب السارق فخر قرب
 الجدار بأنه هتك الحرز بازائه من أمه بخلاف نحو الثقب ثم وأما قول الجويني لو وجد جلا
 صاحب نام عليه فالقائه من عليه وأخذ الجمل قطع فلهذا قلعه البغوي فصال لا قطع لانه رفع
 الحرز أي أزاله ولم يهتكه وما قاله البغوي وجه لما قرره من الفرق بين رفع الحرز أي أزاله من
 أصله وهتكه اه ولوأخذ النائم مع الجمل فلا يقطع أيضا لانه لم يزل الحرز ولم يهتكه ع ش
 وفي قول على الجلال فلو قلب ولو قلب السارق ومنه رمية عن دابة وهتك ما تدار
 واسكانه حتى غاب عقله لأن ذلك من زوال الحرز لا من هتكه اه وان ضم نحو المطار
 والبقال الامتعة ودبها بجمل على باب الحانوت أو رنخى عليها شبكة أو خالب لوجين على باب
 حانوته فخر زنها وان قام أو غاب وكذا البلاجبارس وما في الجيب والكم مخزن بها وكذا
 المربوط بالعصامة أو المشدود بها ولو استخففت شخصه على ثوبه أو حانوته المتشوح فأجابته من
 باهاله ولم يقطع بسرقة هو أو على حانوته المعلق بضمين باهاله ويقطع بسرقة هو ومن هنا
 يؤخذ عدم ضمان الخمر باهاله الخوايت المغلفة اه سم مع تصرف ولو جعل المتاح يشق
 قريب فلا قطع كما قاله حل ومفهومه أنه اذا كان يشق بمحل بعيد وقش عليه السارق وأخذ
 يقطع ويغني أن من حكم البعيد ما لو كان المتاح مع المالك محرزا بجيبه مثلا فسرقة زوجته
 مثلا وقوسته به الى السرقة وسرقت فقطع كافي ع ش على م ر (قوله فيه نقد) ظاهره وان لم
 يكن له وقع حل (قوله بنقبه) الباسية (قوله وان انصب) غابة أي وان لم يأخذ ومثل
 الثقب قطع الجيب اذا وقع منه قدر النصاب وعليه الفرض المتقدم (قوله علم المالك واعادة
 الحرز) أي بإصلاحه أو غلق من المالك أو نأبه دون غيرها لانه يغير الاصلاح ليس حرزا هذا
 ظاهر ان حصل من السارق هتك الحرز أو ما لو لم يحصل منه ذلك كأن نسر الجدار وتدل على
 الدارق سرقة من غير كسر باب ولا ثقب جدار فيصطلح الاستصحاب علم المالك اذا هتك الحرز
 حتى يصلحه ع ش على م ر وبعبارة م ر في شرحه فان تخطل بينهما علم المالك بذلك واعادة الحرز

ومخزن حرز على وقش ونحوهما
 وفوم بنحو صحره كسبه وشارع على
 متاع ولو قوسه حرزا وعمله في قوسه
 فبالحق التوسد حرزا والا كان
 قوسه كسبه نقدا وجوه فلا يكون
 حرزا كما ذكره الماوردي وقطع
 بنصاب انصب من وعاء بنقبه وان
 انصب شيئا ثوبا لا سرقة نصابا من
 حرزه ونصاب آخر بعد فخر بان ثم
 في الثانية لذلك فان تخطل بينهما علم
 المالك واعادة الحرز فان الثانية سرقة
 أخرى فلا قطع فيها ان كان المخرج
 فيها دون نصاب والنصاب كون
 السارق (لا ملك لغيره) أي الموقوف
 فلا قطع بسرقة ماله الذي يدينه

بغيره

بغيره

بنحو خلق باب واصلح نصيب من المالك أو نائبه دون غيرها كما اقتضاء كلام الروضة وإن لم يكن
 كالاول حيث وجد الاحراز كما لا يخفى فالخراج الثاني سرقة أخرى لاستقلال كل حيث
 فلا قطع به كالاول فالاول أن يقول فالسرقة بعد الاحراز الثاني الخ لأن الاحراز ليس سرقة
 والابان لم يخلل علم المالك ولا إعادة الحرز وتخلل أحدهما فقط سواء اشترهت الحرز أم لا قطع
 في الاصح ابقاء الحرز بالنسبة الى الآخذ لأن فعل الانسان ينفى على فعله لكن اعقد البقيتي
 فيما اذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع اه بحروفه وقوله ابقاء الحرز اعترض الشهاب
 البرلسي عبارة المنهج الموافقة لهذه معانته هذا ليس بمعنى فيما اذا تطلعت الاعادة بعد العلم
 لانه حرز بالنسبة له ولغيره وايضا فكيف يقطع والقرض أن المخرج لما دون نصاب في كلامه
 مؤاخنة من وجهين بل من ثلاثة وذلك لأن اطلاقه يوهم تصورا إعادة المالكين غير علم وهو
 محال اه والمواخذات الثلاث وادعت على الشارح كما لا يخفى نعم يمكن منع محالية الثالث بل واز
 أن يشبه سرز المالك بغيره فيعلمه على من أنه لغيره من غير أن يعلم السرقة ودفع قوله
 وايضا بأن الفطع انما هو مجموع المخرج ما يبا والمخرج أو لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
 الاول ايضا (قوله وان كان مرهونا) بمنزلة قوله وان تعلق به حق القبر (قوله لم يقطع)
 لانه لما زاد دخوله الحرز لا ختمه كما صار ما فيه غير حرز بالنسبة (قوله ولو سرق
 مع ما اشترى) أي وكان دخوله باذنه وكان فاجدا الشراء والاقطع (قوله بعد تسليم الثمن)
 وكذا قبله ان كان الثمن مؤجلا (قوله لا يحصل بالموت) أي بل بالقبول بعدم (قوله فان قبل
 الخ) الايراد على الصورة الثانية (قوله كسراء) كأن وكل غير في شرائه ما اشترى الوكيل
 قبل اخراج الموكل وقوله قبل اخراجه طرف المالك (قوله قبل اخراجه من الحرز)
 أي وكذا بعده قبل الرفع الى الحاكم (قوله أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل بعضه)
 هذه تقم بعينها ويحاجب عن الشارح بأنه كان يغلب عليه الاستفراق في بحر الاحدية
 فيقع منه التكرار وغيره لاهن قصد كواقع السيد السوفي من الامور التي لا تليق أن تقع من
 غيره (قوله ملك المسروق) أي ملكا كما جاعل السرقة وان قامت مستقبل أو حجة قطعية بكذب كما
 اقتضاء اطلاقهم شرح مر وهذا عنه الشيخ أبو حامد من الحيل المحرمة وعد دعوى الزوجية
 من الحيل المباحة كافي م وعبارة ع من على مر ولا بما اذا ادعى ملكه وان لم يكن
 لاقابه وكان ملك المسروق منه ثانيا بينة أو غيرها وهي من الحيل المحرمة بخلاف دعوى
 الزوجية في الزنا فهي من الحيل المباحة ذكر الشيخ أبو حامد ولعل الفرق بينهما أن دعوى
 الملك هنا يترتب عليها الاستيلاء على مال الغير بالبيع ونحوه بخلاف الزوجية فجوز دعوى
 الزوجية فيه تواملا الى اسقاط الحد اه بحروفها (قوله دائرة) أي مسطرة وادعاء المالك
 ليس قيدا حتى لو ادعى أنه ملك سيده أو ملك بعضه وأنه أخذ من الحرز بانه أو أن الحرز
 مفتوح أو أن المسروق دون النصاب وان ثبت كذبه كالوزني بامرأة فادعى أنه ساطقته
 كان الامر كذلك فلا قطع في هذه الصور كلها زي (قوله السارق الطريف) روى أصحاب
 القريب عن عمر أنه قال اذا كان المص نظر لم يقطع اي اذا كان يلجأ جسد الكلام يحتاج عن
 نفسه بما يسقط الحد عنه والطرقة في اللسان البلاغة وفي الوجه الحسن وفي القلب الدكا

وان كان مرهونا أو مؤجرا ولو سرق
 ما اشترى من يد غيره ولو قبل تسليم
 الثمن أو في زمن الخيار أو سرق ما اتهمه
 قبل قبضه لم يقطع فيه ما ولو سرق
 مع ما اشترى ما لا آخر بعلم تسليم الثمن
 لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصل
 به قبل موت الموصل أو بعده وقبل
 القبول قطع في الصورتين أما الاولى
 فلأن القبول لم يقتض بالوصية وأما
 في الثانية فبنا على أن المالك فيها لا يحصل
 بالموت فان قبل قبل تراه لا يقطع بالهبة
 بعد القبول وقبل القبض فهل كان
 هنا كذلك أوجب بأن الموصل
 مقصر بعدم القبول مع تمكنه منه
 بخلافه في الهبة فانه قد لا يتمكن من
 القبض وايضا القبول وجد ثم لم يوجد
 هنا ولو سرق الموصل به فقير بعدموت
 الموصل والوصية للفقراء لم يقطع
 كسرقة المال المشرك بخلاف
 ما لو سرق الغني (تبيه) لو ملك
 السارق المسروق أو بعضه بارت
 أو غيره كسرا قبل اخراجه من الحرز
 أو نقص في الحرز عن نصاب بأكل
 بعضه أو غيره كسرا قبل يقطع أما
 في الاولى فلانه ما أخرج الا ملكه
 وأما في الثانية فلانه لم يخرج من الحرز
 نصا ولو ادعى السارق ملك المسروق
 أو بعضه لم يقطع على النص لاحتمال
 صدقه فصار شبهة دائرة للقطع ويروي
 عن الامام الشافعي رضي الله عنه أنه
 سمع السارق الطريف أي القبيح
 ولو سرق اثنان فكل واحد نصيب

وآدى المسروق احدى جمانه اولهما فكذب (١٧٤) الا نزل يقطع المذمى للمتز و قطع الاخر فى الاصح لانه اقرب سرقة نصاب

أدعوى (قوله أنه) بلحن قوله السرقة (قوله فكذب الاخر) وقال بل سرقة
بجلاف الوصفه أو سكت أو قال لا أدري فلا يقطع أيضا القيام الشبهة (قوله لمست) أي
لا احتمال صدقه (قوله ما لا مشركا) خرج مال السرقة غير المشترا ليقطع ان دخول الحرز
بقصد سرقة فقط لا امتناع دخوله حيثذ وبعبارة قبل هو أي التعليل يقتضي قطعه
بمال شريكه غير المشترك وهو كذلك ان سرقة من حرز ليس فيه مال مشترك بينهما أو فيه ودخل
بقصد سرقة مال شريكه والا فلا وفيه نظر (قوله وما وافى ذلك شبهة الملك) ذكر أن الشبهة
ثلاثة شبهة القاعل وشبهة الحمل وشبهة المقتول يأتي هنا شبهة الطريق اقطره اه مد (قوله
على صورة السرقة) أي من يحتمل انه أخذ الشيء تخفية من حرز مثله (قوله أو ذلك أصله
أو فرعه) وفي الحديث الحسن أنت ومالك لأبيك اه دعوى (قوله لما بينهما) على المحذور
أي فلا يقطع لما بينهما الخ (قوله ومنها) أي من حاجة الآخر الخ فيكون هذا
من الحاجة نظرا لأن جعل من تعليلية أي ومن أجلها عدم قطع به بسرقة الخ وبعبارة مد
ومنها أي ومن حاجة الآخر أن لا يقطع به بسرقة ذلك المال أي مال كل منهما حتى لو سرق
الاخ مال أخيه مثلا فاذي أنه مال أبيه فلا يقطع وان كذب الاب كان قال له ليس هذا مال
بل مال أخيك اه (قوله منها) أي الأصل أو اتسع (قوله فروغ) هي أربعة أولها
يتفرع على الشرط السادس وهو أن لا يكون السارق شبهة في السرقة كالأبيه أو ابنه فذكر
من النسبة ما لو سرق طعاما من نقط وهو لا يقدر على غنمه فلا يقطع لشبهة وجوب حفظ نفسه
عليه وثانيها يتفرع على الشرط الرابع وهو الأخذ من حرزه مثله فذكر أن شمله ان لم يؤذن له
في دخول الحرز فان أدت فلا قطع لكونه صار غير حرز منه وثالثها يتفرع على عموم أخذ
ما يساوئ نصابا من حرز مثله فنظر أنه يشمل الخميس من حطب وحشيش وان يسرأخذ
مثلهما يسوونه من أرض مباحة كهراء ورابعها متفرع على ما تقدم أبناس قوله أن يسرق
ما قيمته نصاب وقت الاجراج فذكر أن عموم الأدلة تدل على ثبوت ذلك لما هو معرض للتلف
كالاطعمة والنواكه ونحوهما مد ه (فرع) اذا بشر قبر فان كن التبر في ميت محرر قطع
بسرقه الكفن منه وكذا يقطع اذا كان القبر بمسيرة بطرف العمارة على الاسع ومنه تربة
الازمكية وز به الرميلا فيقطع السارق منهما وان اتعت أطرافها وغشي أن محل ذلك
الم تقع السرقة في وقت يعرض شعور الناس فيه بالسارق والافلا قطع حينئذ اه ع ش على مد
وان كن بحسنة فلا قطع على الاسع قال في الروضة وعزاء الامام الى جامع الاحكام ولو وضع
في القبر شي سوى الكفن قال في الروضة قال الامام ان كان القبر في بيت تعلق القطع بسرقته
وان كن في المقابر فوجهان أحدهما ملحقه قطع الجمهور لا قطع به للعادة بخلاف الكفن
لان الشرع قطع فيه النباش وجعله محرز الضرورة للكفين والدفن اه قال الزيادي ولا أثر
لاجراج الكفن الشرعي من الهدى الى قضا القبر لانه لم يخرج من تمام الحرز ويبحث بعضهم
اشتراط كون كل من القبر والميت محترما ليخرج قبر في أرض مغصوبة وميت حرب ولو سرق ثوبا
من حجام وهذا الحارس قطع بشروط الاول استحضاره الحارس الثاني دخول السارق
بقصد السرقة فان دخل على العادة وسرق لم يقطع الثالث أن يخرج السارق الثياب من الحمام

لا شبهة فيه وان سرق من حرز شريكه
مالا مشتركا بينهما فلا قطع به وان قل
نصيبه لان له في كل جزء حصة متساوية
وذلك شبهة فأنشبه من وطئ الجارية
المشتركة (و) السادس كون السارق
(لا شبهة له في مال المسروق منه)
لحديث ادرؤا الحدود عن المسلمين
ما استطعتم صحح الحاكم اسناد مسواه
في ذلك شبهة الملك كمن سرق مشتركا
بينه وبين غيره كما مر أو شبهة القساعل
كمن أخفأ لأعلى صورة السرقة يظن
أنه ملكه أو ملك أصله أو فرعه أو شبهة
الميل كسرقة الابن مال أحد أصوله
أو أحد الاصول مال فرعه وان سفل
لما بينهما من الاتصال وان اختلف
دينهما كما يجنبه بعض المتأخرين
ولأن مال كل منهما مرصدا للحاجة
الآخر ومنها أن لا تقطع به بسرقة
ذلك المال بخلاف سائر الاقارب
وسواء أكان السارق منهما حرا
أم رقيقا كما صرح به الزركشي تنقها
مؤيد الله بما يستبرئ ومن أنه لو وطئ
الرقيق أمة فرعه لم يحدث له شبهة ولا قطع
أيضا بسرقة رقيق مال سيده بالاجماع
كما حكاه ابن المذروني شبهة استحقاق
التفقة ويده كيد سيده والمبعض
كالقن وكذا المكاتب لانه قد يعجز
فيصير كما كان (قاعدة) من لا يقطع
بمال لا يقطع به رقيقه فكما لا يقطع
الاصل بسرقة مال الفرع وبالعكس
لا يقطع رقيق أحدهما بسرقة مال الآخر
ولا يقطع السيد بسرقة مال مكاتبه
للملز ولا بمال ملكه المبعض ببعضه الآخر
كما جزم به الماوردي لان ما ملكه بالحرة

١٠٠

كفا في الروضة من فتاوى الفزالي اه سم وهو أي الكفن كالعارية ليست لأن نقل المثلث اليه
غير ممكن فهو ملحق كنه من وارث أو أجنبي فيخصصه مكنه صارقه فان كنه من التركة
خاصه الورثة واقسموا ومن مال أجنبي أو سيد أو بيت المال خاصه المالك في الاولين
والامام في الثالثة وفي ضياع قبل قسمة التركة وجب ابداله منها فان قسمت أو لم تكن
فعلى المسلمين اه زى (قوله ولم يحد عليه) أى على غنه (قوله بسرقة حطب الخ) أى
بعد حيازتها أو كان في صحراء محررة بحارس وكذا الثمار على الاشجار ان كان لها حارس
واقطع الاشجار فان كانت في البيوت كانت محررة والا فلا يقسم حارس (قوله فانك)
أى لعموم الأدلة (قوله ويما ورتاب) وقيل لا يقطع بسرقة ما من حوزته وعليه الغرم لقوله
عليه الصلاة والسلام الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلا قال في القواعد ويحرم
على الشخص أن يأخذ من الغنم على وجه المزاح لأن فيه ترويع القلب اه سم وحل وتردد
الركشي في سرقة معصف موقوف للقراعت في المسجد والاوجه عدم القطع ولو غير قارى
لشبهة الاتعاج به بالاستماع للقارى فيه كتاديل الاسراج اه شرح ابن حجر وقتاديل جمع
قتديل وهو بكسر القاف معروف ووزنه فعليل لا فعليل وفتح القاف لمن مشهور اه شوبرى
(قوله لما تر) أى لعموم الأدلة (قوله نعم لو كان المكره الخ) عبارة بالبر ماوى نعم يقطع ان أكره
أجمعيما يقتد الطاعة وكذا لو قبح الحرز ثم أمر صياغ غير عمدا ونحوه بالاخراج منه فان خرج
فانه يقطع الأمر أيضا فان أمر عمدا أو قرضا به فلا قطع لانه ليس آله ولأن الحيوان اختيارا
فان قلت لو علم القتل ثم أرسله على إنسان قتله فانه يضمن فهلا وجب عليه الحد هنا قلت
أجيب بأن الحد انما يجب بالباشرة دون السبب بخلاف القتل ثم ان القدر مثال فيقاس عليه
كل حيوان معلوم ولو عزم على غريمه فأخرج نصا لمن حوزة هل يقطع أولا الظاهر الثاني
كالوا كرمالغا عمدا على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه ثم رأيت للدميري في حياة
الحيوان الكبرى ما نصه لو علم قرنه التزول الى الدار واخراج المتاع منها ثم قبح وأرسل القرد
فأخرج المتاع فنبى أن لا يقطع لأن الحيوان اختيارا ونقل البغوى أن المرأة لو مكنت
من نفسها قردا فوطئها فعلمها ما على واطئ البهيمة فتعزى في الاصح وتحصى قول وتقتل في قول
(قوله ويقطع مسلم وذى بجمال مسلم وذى) صوره أربع والظاهر قطع أحد الزوجين
بالآخر أى بسرقة ماله المحرز عنه لعموم الأدلة وشبهة احتفاظها النفقة والحسوة
في ماله لا أثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارقت البعض والفقن وأيضا فالغرض أنها ليس لها
عنده شئ منها فان فرض أن لها شيئا من ذلك حال السرقة وأخذته بقصد الاستيفاء لم يقطع
كدائن سرق ماله حدينه بقصد ذلك وان لم توجد شروط الطفر كما اقتضاء اطلاقهم ولو أدى
بحود مدونه أو بما طلقه صدق كما يحسنه الأذرى لاحتمال صدقه اه شرح مدر وقوله الحرز
عنه أى بان يكون في بيت آخر غير الذى هما فيه أموالا كان في بيت واحد فلا قطع ولو كان المال
في صندوق يقفل مثالا وأخذ بلال الذى هو فيه من هذا البيت أى فلا قطع بذلك لانه غير
محرز بالنسبة له بخلاف ما إذا فتح الصندوق وأخذ منه نصا يقطع وان كان في بيت واحد
لأن الصندوق سرز لما فيه فعمل كونه لا يقطع بالصندوق اذا كان في بيت واحد اذا أخذ

وإذا كان المالك قد سرق من غيره فليس عليه الحد

وإذا كان المالك قد سرق من غيره فليس عليه الحد

ولم يحد عليه لم يقطع وكذا من آذنه
في الدخول الى دار أو حانوت لشراء
أو غيره فسرق كما روي عنه ابن القري
ويقطع بسرقة حطب وخشب ونحوهما
كسبيل لعموم الأدلة ولا أثر لكونها
مباحة الأصل ويقطع بسرقة من
للف كهرية وفواكه ويقول لذلك
ويما ورتاب ويمنع من قطع شئ
وما يتعلق به وكتبه من قطع شئ
فان لم يكن فافعا يباح قطع والا فلا
والجلد فان بلغا نصا يقطع والا فلا
والسابع كونه مختارا فلا يقطع المكره
يقطع الرامع السرقة ترفع القلم عنه
كالسبي والجنون ولا يقطع المكره
بكسر ها أيضا نعم لو كان المكره بالفتح
غير محرز لجهة أو غير ما قطع المكره
والثامن كونه مكره لا يحكم فلا يقطع
حري لعدم الترامه ويقطع مسلم وذى
بجمال مسلم وذى أما قطع المسلم على
المسلم فبالاجماع

وأما قطعه بمال الذي فعل المشهور ولا معصوم بذنت ولا يقطع مسلم ولا ذي بمال معاهد ومؤمن كالأقطع المعاهد والمؤمن بسرقه مال ذي أو مسلم لأنه لم يلتزم الأحكام (١٧٦) فأشبه الحربي والتاسع كونه محترما فلو أخرج مسلم أو ذي غيرا ولو محترمة

بأنه لا يقطع مسلم ولا ذي بمال معاهد ومؤمن كالأقطع المعاهد والمؤمن بسرقه مال ذي أو مسلم لأنه لم يلتزم الأحكام (١٧٦)

المسدوق بالذي فيه من غير فتح (قوله فاشبه) أي كل من المعاهد والمؤمن اه (قوله كونه محترما) أي ما لا محترما كإبدل عليه قوله إلا في ولو محترمة الخ قال بعضهم والصواب إسقاط هذا الشرط إذ هو خارج عما تقدم في قول المتن صابا إذ هو لا يكون إلا مالا (قوله فلو أخرج) لم يقل سرق لأن أخذ ما ذكر لا يسمى سرقة لأنها أخذ المال الخ وهذا لا يسمى مالا (قوله وبطلت) التي بطلت بمسئته (قوله فان بلغ أمانا الخ) مقابل لمخوف أي هذا المبلغ أمانا الخ نصا (قوله هذا) أي كونه يقطع بأمانا الخ (قوله أما إذا قصد تغييرها) أي بالاراقة وقوله بدخوله أي السرز (قوله في الأولى) هي قوله إذا قصد تغييرها بدخوله والثانية هي قوله أو بإخراجها وقوله وسواء راجع لكل منهما وقوله بقصد السرقة أم لا متعلق بإخراجها وقوله أو بدخول على وجه التارة (قوله وطنبور) هو بالضم فاسم معرب والطنبار بالكسر لغة فيه اه مختار (قوله فان بلغ مكسره) المراد بمكسره خشبه وأجزاء من الجبال على فرض لو فصلت وأزيلت صورها وليس المراد الكسر الحقيقي (قوله هذا) أي محل كونه يقطع بمكسره ان بلغ نصا (قوله مالا يصل) ليس هذا مذكرا مع ما تقدم بل هو أعم لأن ما تقدم خاص بالشرا محترمة وما هنا أعم من الشر وغيره (قوله والقرطاس) أي الورق وحاصل القصر بين تقوم المباح والمحرم أن المباح يقوم بهيته مكتوب بجمع الجلد والمحرم يقوم الورق بفرض كونه أيضا من غير كناية (قوله يبلغ نصا) هذا قد تقدم فهو مكرر (قوله ليس هو مكسر) أي ليس هو مكسره من الناس وقال اه أي لينظر إليه في إزالة المنكر (قوله ولو كسر أمانا الخ) مقابل لمخوف أي ما تقدم إذا سرقها محبصة فان كسرها قبل إخراجها ثم أخرجها فذلك أي ان بلغ نصا يقطع والاقلا حكم الصحيح وحصل القطع في الجميع ما لم يقصد إزالة المعصية سواء قبل الدخول أو وقت الإخراج والاقلا قطع (قوله والطنبور وغيره) أي كالزمار والسنم والصلب حكم الصحيح أي حكم الأمان الصحيح إذا سرقه لا يقصد التغيير كما في (قوله أو أمانا الخ) وتعتبر قيمته بهيته وصورة والقرق فيه وبين آلات الملاهي أن هذا محرم لعارض دون ذلك ولهذا الإباح اللزورية (قوله والعاشرا) قال بعضهم الأولى حذف هذا الشرط وما أخرج به يخرج بالشرط السادس وهو عدم الشبهة وأيضا قلنا في كون الملك تاما قويا وما معنى كون الملك غير تام وغير قوي في المسائل التي أخرجها إلا أن يقال المراد بالملك التام القوى أن يكون مالا كما هي سواء كان واحدا أو متعددا والمراد بكون الملك فيها أخرج غير تام الخ أن الحق لجميع المسلمين لا يختص به واحد دون آخر والتعبير بالملك فيه نوع مسامحة لأنه لا ملك وانما هو استحقاق انتفاع (قوله تاما قويا) يقتضي أن المسلمين يكون حصر المسجد ونحوه ملكا ضعيفا وليس كذلك إذا التفت لهم الاختصاص لا الملك في هذا الكلام فلو قد يقال قوله تاما قويا أي بأن يختص به معين أخذ ما بهدم (قوله فلا يقطع مسلم) يتأمل قوله على كون الملك تاما قويا فقد يقال ما معنى كون الملك في هذا غير تام وغير قوي إلا أن يقال ما للمسلمين فيمحق مما هو مملوك فلك غير تام وغير قوي فالمراد بالقوى أن يختص به معين اه وعلى كل قضية تساهل وقد أخرج شيخ الإسلام بشرط عدم الشبهة للسارق وما ذكر فيه

وخزيرا وكلبا ولومتنى وجلد ميت بلا دبح فلا قطع لأن ما ذكر ليس بمال أما المدبوغ فية قطع به حتى لو دبحه السارق في الحسرة ثم أخرجه وهو يساوي نصاب سرقة فانه يقطع به إذا قلنا بأنه للمغصوب منه إذا دبحه الفاسد وهو الأصح ومثله كما قال البلقيني إذا صار الخمر خلا بعد وضع السارق يده عليه وقبل إخراجها من الخمر فان بلغ أمانا الخمر نصا يقطع به لأنه سرق نصا من حرز لا شبهة فيه كما إذا سرق أمانا فيه بول فانه يقطع باتفاق كما قاله الماوردي وغيره هذا إذا قصد إخراج ذلك السرقة أما إذا قصد تغييرها بدخوله أو بإخراجها فلا قطع وسواء أخرجها في الأولى أو دخل في الثانية بقصد السرقة أم لا كما هو قضية كلام الروض فيهما وكلام أصله في الثانية ولا قطع في أخذ ما ملط الشرع على كسره كزمار ومنه وصلب وطنبور لأن التوصل إلى إزالة المعصية مندوب إليه فصار شبهة كإزالة الخمر فان بلغ مكسره نصا يقطع لأنه سرق نصا من حرزه هذا إذا لم يقصد التغيير كما في الروضة فان قصد إخراجها يفسر تغيير فلا قطع ولا فرق بين أن يكون مسلم أو ذي ويقطع بسرقه مالا يصل الانتفاع به من الكتب إذا حصر الجلد والقرطاس يبلغ نصا وبسرقة أمانا النقل لأن استعماله يباح عند الضرورة إلا أن أخرجه من الحسرة ليسهره بالكسر ولو كسر أمانا الخمر والطنبور ونحوه أو أمانا النقل في الحرز ثم أخرجه قطع ان يبلغ نصا بحكم الصحيح والعاشر كون الملك في النصاب تاما قويا كما قاله في الروضة فلا يقطع مسلم

بسرقة حصر المسجد المدة اللازمة لعمل
ولا حائر ما يفرش فيه ولا قناديل
تخرج فيه لأن ذلك لمصلحة المسلمين
فله فيه حق كمال بيت المال وخروج
بالمدة حصر الزينة فيقطع فيه كالأدلة
ابن القري وبالمسلم الذي فيقطع
أعدم الشبهة ويثبت أن يكون بلاط
المسجد كحصر المدة فلا يستعمل
ويقطع المسلم بسرقة باب المسجد
وجذعه ونافذه وسواره ويقوقه
وقناديل زينة فيه لأن الباب لا يحصن
والجذع ونحوه للعمارة ولعدم الشبهة
في القناديل ويلحق به ذات المكتبة
أن يخط عليها لأنه لا يذخر ويثبت
أن يكون من المتبرك كذلك أن يخط عليه
ولو سرق المسلم من مال بيت المال شيئا
فلم ير أن يفرز لطائفة كذوي القربى
والمساكين وكان منهم أو أصله أو فرعه
فلا يقطع وإن أفرز للطائفة ليس هو منهم
ولا أصله ولا فرعه قطع إذا لم يسم له
في ذلك وإن لم يفرز لطائفة فمن كان له
حق في الموقوف كمال المصالح سواء
أكان فقيرا أم غنيا وكمدقة وهو فقير
أو غني لذات البين أو عذرة لا يقطع
في المستثنى أمافي الأولى فلا يشترط
وإن كان غنيا حكم كما مر لأن ذلك قد
يصرف في عمارة المساجد والرباطات
والقنطرة فيقطع به الغني والفقير من
المسلمين لأن ذلك مخصوص بهم خلاف
الذي يقطع بذلك ولا نظر إلى أنفق
الامام عليه عند الحاجة لا أنما ينفق
عليه لغير روية وبشرط الضمان كما يتفق
على أنه بشرط الضمان واستناعه
بالقنطرة والرباطات لا ينفق من حيث
أنه قاطن بدار الإسلام لا لأخصه

بقرنها

شبهة (قوله حصر المسجد) أي إذا كان عامنا أما إذا كان خاصا بجماعة فالوقوف عليهم
يفصل فيهم التفصيل الذي في الخارج وأما غيرهم فيقطع مطلقا م (قوله ولا سائر
ما يفرش فيه) كالساعات والسجادات ولو في بعض الأيام كالجعل والاعباد وقوله المدة
لأنه أنظر ما المراد بالمدة فيقفان الحصر إذا فرست ولو يوم الصدقة في مدة الاستعمال
فعل المراد بها حصر أو سجادات تعلق على الحيطان في بعض الأيام لأن مدة الاستعمال
يحتد اه ومثل الحصر المتبرك لا يكرى الواعظ وإن لم يكن السارق خطبا ولا واعظا
ولأنه لا يقطع بسرقة بكرة يترسب على المعتد كما في حل على التمسح ويثبت أن يقطع بذلك
أبواب الأخطية لأنها تفضل لترتيبها من أعين الناس ع ش على م (قوله كمال بيت المال)
ظاهره وإن زاد على ما يستحقه قدر ربع دينار كافي المال المشترك اه سم (قوله حصر
الزينة) وهي التي تفرش في الأعياد ونحوها كالجعل شيئا خلافا لما في بعض النسخ على
الحيطان (قوله وبالمسلم الذي) وكذا مسلم لا يستحق الانتفاع بها بأن اختص بطائفة ليس
هو منهم كاهو قضية التحصيل زى ومثله في شرح م قال ع ش عليه وليس منه أروقة
الجامع الأثر فإن الاختصاص بين فيها عارض إذا مل المسجد عامرة فمسألة والمجاورة
من أصلها طائفة (قوله فيقطع) وأما سرقته من كائنه فينبغي أن يجري فيه تفصيل المسلم
فيسرقه من المسجد ع ش على م (قوله بلاط المسجد) ورغاه الذي في أرضه أماماني
جداره فيقطع به والكلام في غير الأبواب أما هو فلا يقطع أصلا لأنه غير محرز عليه ومثله المجاورون
فيه (قوله باب المسجد) ويلحق به من المكتبة فيقطع سارقه على المذهب أن يخط عليها لأنه
يحتد محرز ويثبت أن يكون من المتبرك كذلك أن يخط عليه وكذا يقال مثل ذلك في سائر الأولياء
اه شرح م روع ش وسيد كره الخارج (قوله وجذعه) أي ما يمر عليه بأن يجعل
السقف عليه وكذا السقف فيقطع به لأنه إنما يقصد بوضعه ماساته لا انتفاع الناس فلو جعل
فيه نحو حقيقه بقصد وقاية الناس من نحو البرد فلا يقطع ومن ذلك ما ينطى به نحو حقيقه في سقفه
لأنه نحو البرد الحاصل منها على الناس اه م ر شوري (قوله ونافذه) هو ما يعمل في أسفل
الجدار من خشب ونحوه اه شيئا قال في الصباح أزور الحائط نازرا جعلت من أسفله
كالأزار (قوله وسواره) أي عواميده وقناديل زينة بالأضائة والمائل أن كل ما كان
لصنين المسجد ومثله كأبوابه وسقفه وما كان للزينة يقطع بسرقته وما يقطع به لا يقطع
بسرقته ومثل قناديل الزينة ما هي معلقة به من نحو سلسلة حل (قوله ويثبت أن يكون
من المتبرك) وكذا حيازة الامام المختص به اه خض (قوله وإن لم يفرز لطائفة) لعل أرباب
لطائفة معينة والافهم مفرز مختص به غيرهم من أموال بيت المال (قوله كمال المصالح) هذه هي
المسألة الأولى (قوله وكمدقة) أي واجبة وهي الركنة بدل قوله أرغام لذات البين
أرغام لأن حقهم في الزكاة لا في صدقة التطوع وهذه هي المسألة الثانية (قوله يقطع بذلك)
أي بما يتعلق بالمسجد وما يتعلق ببيت المال (قوله وبشرط الضمان) أي لأنه إذا يسرر ج
عليه بما دفعه اه م (قوله بالنسبة) أي فلا نظر إليه في دفع الحد وهل يشكل بما أتى
فيما لو سرقه الموقوف فاعلى الوجوه ما تمت حيث لا يقطع ولو كان السارق ذميا لا يمتنع

وأما في الثانية فلا استحقاقه بخلاف
 الفسخ فإنه يقطع لعدم استحقاقه
 إلا إذا كان غازيا أو غار بالذات البين
 فلا يقطع لما مر فإن لم يكن له
 في بيت المال حق قطع لا تقاوم التبعة
 (فرع) لو سرق من خزانة الخزانة
 الموقوف على القراءة لم يقطع إذا كان
 قارئاً لأن له فيه حقاً وكذا إن كان غير
 قارئاً لأنه لم يعلم منه قال الزركشي
 أو يدفعه إلى من يقرأ فيه لاستماع
 الحاضرين ويقطع بموقوف على غيره
 لأنه مال محرز ولو سرق مالا موقوفاً
 على الجهات العامة أو على وجوه الخير
 لم يقطع وإن كان السارق ذمياً لأنه تسع
 للمسلمين (فيه) قد تقدم أن
 المصنف ترك الركن الثالث وهو
 السرقة وهي أخذ المال خفية كما مر
 وحينئذ لا يقطع مختلس وهو من يقطع
 الهرب من غير غلبة مع معاينة المالك
 ولا منتهب وهو من يأخذ مالا معتداً
 على القوة والغلبة ولا منكرو ديعته
 وعارية لم يدب ليس على المختلس
 والمنتهب والخائن قطع صححه الترمذي
 وفرق من حيث المعنى بينهم وبين
 السارق بأن السارق يأخذ المال
 خفية ولا يتأتى منعه فشرع القطع
 فيه لأنه وهو لا يقصدونه عياناً فيمكن
 منعهم بالسلطان وغيره كذا قاله
 الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على
 الأغلب والأجبال لا يقصد الاخذ
 عند وجوده عياناً فلا يمكن منعه
 سلطان ولا غيره وفروع الباب كثيرة
 ومحل ذكرها المبسوطات وفيما ذكرناه
 كفاية لقارئ هذا الكتاب (وتقطع
 فيه) أي السارق

أولاً ويرق بقوة التبعة ثم باعتبار وقته على نفس الجهة التي بها انتفاع التابع والمتبوع
 بخلاف ما هنا فإنه لم يخص تلك الجهة بل لما كان قد يصرف فيما يقع به المسلمون كل شبهة
 لهم بخلاف غيرهم لضعف التبعة بعدم تعيينه في الصرف لماله الانتفاع به وأقر بعضهم الفرق
 وحاصله أن اشبة في حال المصالح ضعيفة والتبعة في الموقوف على الجهات العامة قوية لتعيين
 هذه الجهة الانتفاع بخلاف مال المصالح (قوله وأما في الثانية) وهي الصدقة أي الزكاة
 (قوله فلا يقطع للمتر) أي لاستحقاقه (قوله فإن لم يكن له في بيت المال حق) كان
 الأولى حذفه لأنه إن كان متعلقاً بمال المصالح فالغنى وانتهبه فيه حق فليس غيرهما حق
 يخرج به ذلك وإن أخرجه الذي فذكره الشارح سابقاً وإن كان متعلقاً بجهة الصدقة
 فإن كان المراد به الغنى فقد أخرجه قبل ذلك فتعين عدم ذكره حيث لا يصح أن يراد به الذي
 لأن الشارح أخرجه أيضاً وقوله فإن لم يكن له في بيت المال أي وكان لا يخدم غير مال
 المصالح (قوله) ويقطع بموقوف على غيره (أي ممن ليس نحو أصله وفرعه
 ولا مشاركه في صفة من صفاته المعتبرة في الوقت إذا شبهة له فيه حينئذ (قوله) مر
 موقوفاً على الجهات العامة) كطاسة السيل (قوله أو على وجوه الخير) كركب موقوف
 على من يركبها (قوله لأنه تبع للمسلمين) لا يتبعه ما تقدم في سرقة بيت المال حيث يقطع به
 الذي ولا نظر للصرف منه في المصالح العامة التي يقع بها تبعات هذه المصالح فثبت فيه
 الشبهة بخلاف ذلك كما تقدم (قوله مختلس) أي مختطف حبل (قوله وهو من
 يأخذ عياناً) وما قيل من أن تفسير المنتهب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به
 بأن القاطع شروطاً يتميز بها فلم يشمله الإطلاق شرح (قوله ولا منكرو ديعته) خلافاً
 للإمام أحمد في القطع بالعارية (قوله) برماوى (قوله وتقطع به الخ) لما مر من الشروط
 الموجبة لقطع والشبهة المسقط لشرع في الحكم المترتب على السرقة وهو القطع فقال وتقطع
 به الخ أي بعد طلب المالك المال وثبوت السرقة بشروطها والإفلاخ في الحال لاحتمال
 أن يفنوع عن المالك فيسقط القطع أو يقر المالك بأن المال للسارق فيسقط أيضاً وإن كذب السارق
 والقاطع الإمام أو السيدان كان المقطوع عبداً فإن كان حراً فالإمام فقط أو نائبه ولا يجوز
 الاخذ لغيره والجاني ثلاثاً بعبده ولا لكافر في مسلم ويجوز للإمام أن يستوفى من نفسه في قتل وقطع
 ولو في سرقة لافي جدار ونحوه لا تهم عدم ايلام نفسه ولا يأنه يقتل نفسه هاتكفي قتل على
 الجلال وبه يلغز ويقال لئلا يفسد قتل نفسه ولا يأنه يقتل نفسه هاتكفي قتل على
 انظر كمالهما لأنهما رعايا الله ذلك بعد فسق القطع (قوله) وعبارة المنهج ولا قطع الا يطلب
 من مالك فلما أقر سرقة لغائب أو صبي أو مجنون أو لست فيه فيما يظهر لم يقطع حالاً لا احتمال
 أن يقر أنه كنه أو أقر برزنا بأمته أي الغائب حدثاً لا لأن حدة الزنا لا يثقف على الطلب (قوله) مر
 وقوله الا يطلب للمال وظاهر كلامه أن ذلك بعد ثبوت سرقة وثبوت سرقة وهو مشكل مع قولهم
 يقطع ولو أبرأ المالك من المال المسروق أو وجهه له والمفهوم من كلامه أنه أن طلبه للمال يثبت
 سرقة وإذا ثبت سرقة لا يسقط القطع وإن فرض أنه أبرأه من المال بعد ثبوت سرقة وعلى هذا
 لا اشكال حل أي فالمدار على ثبوت السرقة والمال وإن أبرأ منه بقرره يخنأ وليس المطلوب

نصوص الايضاح كماله سم قال التاشري ولو قطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه
وان سرى الى النفس اهـ رشويري * (فرع) * حسن لصاحب المال العقوب عن السارق
قبل رفع الامر الحاكم وبعد تمتع عليه وعلى الحاكم وفي الميرى أن معاوية عفا عن سارق
حين أشدته أمته

يعني بأمر المؤمنين أميها * يقولون أن تأتي نكالا يشيها
فلا خير في الدنيا ولا في الآخرة * إذا ما ملكي فارقها يمينها

فمعاذها وهذا مذهب صحابي فلا يرد اهـ رجاني (قوله العيني) ولو شلاه حيث أمن نزف الدم
والا فريجه اليسرى وهذا حيث كان الشلل متقدما على السرقة أما لو سرق فشتت يمينه
ولم يؤمن من نزف الدم أو مقلت باقة أو بغيره ما يقطع القطع سم وعجالة البرماوى قوله
العيني أى ان اتحدت ولومعية أو فاقصة أو شلاه ان أمن نزف الدم أو زائدة الاصابع
أو فاقدها خلة أو عرضا فان تعددت كنى الاصل منها ان حرف أو واحدة ان اشبه وعلى هذا
لو سرق ثانيا قطع الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف فان سرق ثانيا قطع رجله
اليسرى وقد يقال لا ترد لان كلامه مبنى على ان الحقة المعتادة والحكمة في البداية باليمين
أن البطش بها أقوى ولان الغالب كون السرقة بها فكان قطعها أرفع وحكمة التعلق بالرجل
أيضا أنه في السرقة يأخذ يمينه ويمشى برجله سم على المنهج (قوله فاقطعوا أيديهما) دليل
لقوله وقطع وقوله وقرئ شاذ دليل لقوله العيني ولو أخرج السارق للبلاد يساره فقطعهما فان
قال المخرج ظنتها العيني أو أنها تجزى أجزائه والافلالان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه
طريقة يومئ الى ترجيحها كلام الروضة وصحها الراغبى في آخر باب استيفاء القصاص
والمصنف في قصصه وصحها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يستل الجلاد فان
قال ظنتها العيني أو أنها تجزى عنها وحظ لزمته الدية وأجزائه أو علمتها اليسار وأنها لا تجزى
لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها عن العين أو باحتساب ولم تجزى وجزم بها ابن المقرئ اهـ م
وعجالة المنهج وشرحه ولو قال مستحق قود الجاني الحز العاقل أخرجهما فان خرج يسارا سواء
أكان عالما بها أو بعد ما اجزأها أم لا وقصد باحتساب قطعها المستحق فمهددة أى لا قود فيها ولا دية
وان لم يتأنظ بالاذن في القطع سواء علم القاطع أنها اليسار أم لا ويعزى في العلم أو قصد جعلها
عنها أى من العين ظنا اجزأها عنها أو أخرجهما دها وظناه العيني أو ظن القاطع الاجراء فدية
تجبلها أى اليسار لانه لم يسلها عجا فلاقود لها لاسيما مخرجها يجعلها عوضا في الاولى
وللهشة القرية في مثل ذلك في الثانية بضمها ويحق قود العيني في المسائل الثلاث لانه
لم يستوفه ولا عني عنه لكنه يؤخر حتى تتبدل يساره الا في ظن القاطع الاجراء فلاقود لها
بل تجبلها دية فان قال القاطع وقد هتس المخرج ظنت أنه أباها ووجب القود في اليسار وكذا
لو قال علمت أنها اليسار وأنها لا تجزى عن العين أو دعت اهـ وقوله لجان الحز العاقل أما
القرن فقصده الاباحة لا يهدر يساره لان الحق ليس له لكن الاوجه أنه يسقط قودها اذا كان
القاطع قبا وأما الجنون فلا عبرة باخراجه ثم ان علم القاص قطع والارتمه الدية كما في زى
وبرماوى وقوله سواء كان علقا فيه صور أربع وهى كونه عالما بأنها اليسار وأنها لا تجزى

(العيني) قال تعالى فاقطعوا أيديهما
وقرئ شاذ فاقطعوا أيديهما والقراءة
الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها
ويكتفى بالقطع

أو ظن الأجزاء أو جهل الحال أو لم يعلم بالحكم الكلية فهذه هي الأربع وعلى كل حال ينقظ
أولاً فإن صورته أن تضرب في الأربع بنهاية فهذه أحوال الخرج وأما القاطع فله أحوال
أيضاً وهي علمه بأنها اليسار وأنها لا تجزئ أو جهل الحال أو ظن ظننت الأجزاء أو ظن ظننت
فهذه أربعة أحوال تضرب في ثمانية أحوال الخرج يكون الحاصل اثنين وثلاثين وفي كل
الخرج فاصداً باحتساب القاطع إما أن يعلم الإباحة أو لا فإن صورته أن تضرب في العدد
المذكور يكون الحاصل بالتضرب أربعة وستين فهي في هذه كلها مهددة لا قود فيها ولا دية
فإن قصد الخرج جعلها معاً وأخرجهما دفعتاً وظن البين أو ظن القاطع الأجزاء فدية تجب
في هذه الثلاث فإن قال القاطع وقد دعت الخرج ظننت أنه أباحها أو علمت أنها اليسار وأنها
لا تجزئ أو دعت ويجب القود في هذه الثلاث على القاطع هذا حكم ما يتعلق باليسار وأما بد
الحق عليه المين فقودها باقي في هذه الصور السبعين إلا في ظن القاطع الأجزاء فيسقط القود
فيها وفيما الدية وهذا كله يؤخذ من متن التهج وشرحه كما قرره شيخنا العزيزي وقال الزبدي
حاصل مسألة الدهشة أن يقال اليسار مضروبة مطلقاً إلا إذا قصد الخرج باحتساب لا يجب فيها
خصاص إلا إذا قال الخرج دعت وقال القاطع علمت أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظننت أنه
أباحها أو دعت أيضاً ويقتضي خصاص المين إلا إذا أخذها عوضاً ولو أباحها الخرج وأخصر
من هذا أن يقال إن الخرج إن قصد الإباحة هدته يدته والافهي مضروبة بالدية إلا في حالة
الدهشة في القصاص والمين قصاصاً باقي إلا إذا أخذ اليسار عوضاً فظن بعضهم ذلك فقل

إن اليسار مطلقاً قد دعت * مالم يضرها مخرج صككمات
وفي الضمان دية إلا التهنس * فبالقصاص حكمها قد اتفق
قصاص هذه المين باقي * مالم يرا التمسويش باتفاق

وفي قول علي الجلال حاصل مسألة الدهشة أن يقال إن المين فيها القود إلا أن ظن القاطع
أجزاء اليسار عنها أو قصد أنها عوض عنها وأن اليسار مهددة في قصد الخرج الإباحة مطلقاً
وفي القود أن دعت معاً أو علم القاطع أنها اليسار وأنها لا تجزئ أو ظن باحتساب والافدية اه
(قوله أو زادت) أي على المعتقد فيهما وقيل يعدل إلى الرجل فيهما اه مر فالغاية للرد
على القول الضعيف (قوله أو سرق مراراً) معطوف على الغاية وقوله لا تتحد السبب
وهي السرقة (قوله يكتفي بهذا وحده) أي حيث تأخر عن الجميع اه ع ش وإنما
تعددت الصككمات فية وليس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيها حقاً
لا أدى لأنها تصرف إليه فلم تداخل بخلاف الحد اه شرح الروض (قوله وكاليد المين
في ذلك) أي في الاكتفاء بقطع يصد السرقة مراراً وفي الاكتفاء بالمعصية (قوله في مفصل
الكف) أي مما اتصل بالزند (قوله ما يلي الأبهام) أي أصل الأبهام فأصل الأبهام فاصل بين
الكوع والأبهام وصار القاموس والمصباح الكوع بالضم والكاع طرف الزند الذي يلي
الأبهام فإذا قطعت كفه فالكوع باقي لأنه رأس الساعد الذي يلي الأبهام والكروموع
والرسم كذلك والأول ما يلي انحصار وقول الشارح والبوع هو العظم الذي عند أصل إمام
الرجل أي المتصل بإبهامها وليس نظير الكوع لأن ذلك في رأس الزند كما مر قال بعضهم

ولو صككمات معصية كصككمات
الاصابع أو زادت معصوم الآية
ولأن الغرض التكميل بخلاف القود
فانه سبق على المماثلة كما مر أو سرق
مراراً قبل قطعها لا اعتبار السبب
مراراً أو شرب مراراً يكتفي بحد
كما لو زنى أو شرب مراراً كما هو
واحد وكاليد المين في ذلك غير ما كما هو
ظاهر واتقوا الإجماع على قطعها (من
منصل الكوع) بضم الكاف وهو
العظم الذي في مفصل الكف مما يلي
الأبهام وما يلي انحصار وجه الكروموع
والبوع هو العظم الذي عند أصل
الرجل

قوله قولهم النبي من لا يعرف فتكوهه من بوعه أي ما يدري لغاوتها ما اسم (١٨١) العظم الذي عند كل إيهام من أصبع

يديه من العظم الذي عند كل إيهام من رجليه (فإن سرق ثانيا) بعد قطع يمينه (قطعت رجله اليسرى) بعد أن مال يده اليمنى ثلاثين التوالى إلى الهلاك وتقطع من القصل الذي بين الساق والتقدم للاتباع في ذلك (فإن سرق ثانيا) بعد قطع رجله اليسرى (قطعت يده اليسرى) بعد أن مال رجله اليسرى للتمر (فإن سرق رابعا) بعد قطع يده اليسرى (قطعت رجله اليمنى) بعد أن مال يده اليسرى للتمر وأما قطع من خلاف لما روى الشافعي أن السارق أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجله ثم أن سرق فاقطعوا يده ثم أن سرق فاقطعوا رجله وحكمته ثلاثا بقوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كما في قطع الطريق (فإن سرق بعد ذلك) أي بعد قطع أعضائه الأربعة (عز) على المشهور لأنه لم يبق في نكته بعد ما ذكرنا التعزير كالمسقط أطرافه أولا (وقيل) لا يزجره سبقتة تعزير بل (يقتل) وهذا ما حكاه الإمام عن القديم لوروده في حديثه رواه الأربعة قال في الرضة أن منسوخ أو موقوف على أنه صلى الله عليه وسلم قتله لاستحلاله أو لسبب آخر انتهى والامام أطلق حكاية هذا القول عن القديم كما روي عنه المصنف بكونه (مبرا) قال بعض شارحيه ولم أره بعد التبع في كلام واحد من الأئمة الحاكين بل أطلقه من وقت على كلامه منهم قل ما قبله المصنف من تصرفه أو كفيستفلم أخفقه وعلى كلا الأمرين هو منصوب على المصدر

وكوع على إيهام يد وما يلي • نكتصر ما لكرسوع والرسغ ما وط وعظم على إيهام رجل ملقب • يوع نكتصر ما لكرسوع والرسغ ما وط (قوله من العظم الذي) مكان الأولى حذف من وزيادة اسم بالعطف ويقول واسم الخ ويكون يدري بمعنى يعلم ويصل المعنى لا يعلم ما اسم العظم الذي عند إيهام يديه واسم العظم الذي الخ وقد يقال الكلام في المسمى لأي الاسم أي لا يعرف معنى كوعه من معنى بوعه وكتب بعض الأفاضل لم أقف في كتب اللغة المشهورة كالصاح والقاموس والمصباح والاساس على استعمال البوع بهذا المعنى ولما قلنا الشارح من قولهم ما يعرف كوعه من بوعه وإنما الذي في المصباح قولهم فلان ما يعرف كوعه من كرسوعه أي وهو أقوى في العبارة لقرب الكرسوع من الكوع وأما البوع على تسليم استعماله بالمعنى المذكور فلا يستغرب الجاهل به لأن كون عظمين على كل منهما الإيهام يختلف اسمهما باعتبار محلهما لا يستغرب الجاهل به أه مد وقال صاحب تقييف اللسان الكوع رأس الزند على إيهام والبوع ما بين طرفي الإنسان إذا امتد هما عينا ونحوه لا سم على المنهج ويراد به الباع (قوله الذي عند كل إيهام) لعل العندية باعتبار كونه على الإيهام في الجهة لا الاتصاف بما لم أن الكوع طرف الزند الذي في جهة الإيهام فاحتفظ بذلك فكثيرا ما يغلط فيه أه مد (قوله فإن سرق ثانيا) ولو سارقه أولا قال في الروض وشرحه وأن قطع بسرقة معين ثم سرقها ثانيا لمن مال كها الأول أو من غيره قطع أيضا لأن القطع عقوبة تقع بفعل في عين فيسكرر ذلك الفعل كما لو زنى بامرأة واحدة ثم زنى بها ثانيا (قوله بعد أن مال يده) أي وجوبه وأما قوله الجارية بأن اليد والرجل فيها حد واحد وإنك يجوز تقديم قطع الرجل على اليد فيها قبل على الجلال وقوله بعد أن مال يده الخ فلو والى بينهما فماتت المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان كما في ع ش على مر (قوله للتمر) أي ثلاثين التوالى إلى الهلاك (قوله أن السارق أن سرق الخ) بكسر همزة قال لأن المراد أنه روى هذا القتل وهو وإن كان مجلالا لكن ينشأ أداة أخرى (قوله ثلاث بقوت جنس المنفعة عليه) أي من جهة واحدة فلا يقال إنها قامت عليه المنفعة لأنها ليست من جهة واحدة فلو قطع يده اليسرى بعد ما لقي أن سرق ثانيا قامت جنس المنفعة عليه من جهة واحدة وهي منفعة اليدين أه شيعنا وبشارة قل على الجلال وحكمة اختصاص القطع باليدين والرجلين لأنهما آلات السرقة لا أخذوا المني وقامت اليد لقوة يدها وقطع من خلاف لا بقا جنس المنفعة عليه وإنما لم يقطع ذكر الزاني إبقاء التسلسل واللسان القاذف إبقاء العبادات وغيرها كما مر والامر يقتل السارق منسوخ أو موقوف على استئصال أو ضعف بل قال ابن عبد البر منكر لا أصل له أه (قوله تعزير) أي لا يبرح بالتعزير (قوله الأربعة) هم أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وقطعها بعضهم بقوله

أعني أبدا ودم الترمذي • والنسائي وابن ماجه فاحتذى

فإن قيل الستة زيدا البخاري ومسلم (قوله وعلى كلا الأمرين) أي من أئمة من تصرف المصنف أو أنه فيه سلف هو منصوب على المصدى أي مفعلة صدر محذوف أي قسلا صبرا أه (قوله قال النووي) فرضه بذلك تعزير القتل صبرا بقل عبارة النووي وعبارة الجوهرى (قوله

أه قال النووي في تهذيب الصبر في اللغة الحبس

وقوله صبر احبسه للقتل انتهى ويوافقه قول (١٨٢) الجوهرى في صحاحه يقال قتل فلان صبرا اذا حبس على القتل حتى يقتل

اه ملخصا * (تمة) * هل ثبت القطع في السرقة باليمين المردودة أولا
 صكان يذم على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فتد على المدعى فيصالح جري في التهاج على أنه يثبت بها فيجب القطع لأن اليمين المردودة صكال اقرار أو الينة والقطع يجب بكل منهما والذي يرم به في الروضة كاصلها في الباب الثالث في اليمين من الدعوى ومنه على في الحاوي الصغير هنا أنه لا يقطع بها وهو المعقل لأن القطع في السرقة حق الله تعالى بل قال الاذرى أنه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الاصحاب وهذا الخلاف بالنسبة الى القطع وأما المال فيثبت قطعا ويثبت قطع السرقة باقرار السارق مؤاخذه بقوله ولا يستتر تكرار الاقرار كما في سائر الحقوق وذلك بشرطين الاول أن يكون بعد الدعوى عليه ثلوا أقرب لها لم يثبت القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه والثاني ان يفصل الاقرار فيبين السرقة والمسروق منه وتقدر المسروق والحرز بعين أو وصف بخلاف ما اذا لم يبين ذلك لانه فيلظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة وقيل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة الى القطع ولو في أثناء لانه حق الله تعالى ومن أقر بقتضى عقوبة الله تعالى صكال الزنا والسرقة وشرب الخمر كان لقاضى أن يعرض له بالرجوع عما اقتر به كان يقول له في الزنا لعنت فأخذت أو لمست أو باشرت وفي السرقة لعنت فأخذت من غير حرز

وقوله صبر احبسه) بصيغة الفعل الماضي في القلعين (قوله حبسه للقتل) أى لاجل القتل ولو ساءة ثم يقتل فلو قتل من أول الامر فلا يقال قتل صبرا وليس المراد أنه يحبس ويمنع الطعام والشراب حتى يموت جوعا (قوله انه لا يقطع بها) وهو قياس ما قدمه في حد الزنا وشرب الخمر أنه لا يثبت باليمين المردودة وهو المعقل كما قاله الشارح والحاصل أن اليمين المردودة لا يثبت بها القطع ويثبت بها المال (قوله لأن القطع في السرقة) أوضح من هذا ما علق به الطبراني حيث قال لأن اليمين المردودة وإن كانت كالاقرار إلا أن استمراره على الانكار بغيره وجوعه ورجوعه عن الاقرار مقبول بالنسبة للقطع وهو حسن وهذا الاختصاص في شرح الروض اه سم (قوله باقرار السارق) أى حرزا كان المقر أو رقيقا اذا كان المسروق دون نصاب فان كان نصابا أو اقرب سرقة ولم يصدقه سيده فانه يقطع ولا يثبت المال وان كان بيده كما في شرح الروض (قوله وذلك) أى ثبوت القطع بالاقرار (قوله لم يثبت القطع) أما المال فيثبت (قوله وطلبه) فلو قطع الامام قبل الطلب فلا ضمان عليه وان سرى الى النفس على الاصح اه م شورى (قوله أن يفصل الاقرار) ولومن قضى موافقا لأن كثيرا من مسائلها اشتبه ووقع فيه خلاف بين أئمة المذهب اه م م مع زيادة من شرح م وفي حل ما يجتاز لذلك فراجع (قوله فيبين السرقة) فيذكر كراهة أخذ من خفية والمسروق منه لينظر فرما يكون أصلا أو فرعاً أو سبباً (قوله والمسروق منه) أى أهو زيد أم هو وليس المراد به الحرز لأنه ذكره بعد اه زى (قوله وقد المسروق) وان لم يذكر كراهة نصاب لأن التطرف فيه وفي قيمته للمساكم ولا بد أن يقول ولا أعلم في شبهة زى وشرح م روح ل (قوله والحرز) أى من الحرز (قوله بالنسبة الى القطع) وأما المال فلا يقبل رجوعه فيه لانه حق آدمى اه شجنتا (قوله ومن أقر بقتضى عقوبة) بكسر الصاد وقوله كلزنا مثال له (قوله كلزنا) فيدفعه الرجوع في أثناء القطع فلو بقي ما يضر بقاؤه قطعه هو ولا يلزم الامام قطعه ولا يقبل رجوعه الى الاقرار بعد رجوعه عنه ولو أقر وأثبت عليه ينة وحكم حاكم عليه فبها ممر في تطهيره من الزنا فراجع قل على الجلال وانظر فيما لو قطع بعد الرجوع هل تجب الدينة أو القطع أو لا يجب حتى حرز الرابع وجوب الدينة نظر القول بعدم قبول الرجوع وخروج بالاقرار الينة والعقوبة المال وبالله حق الاذى فلا يحصل التعريض في شيء منها كما في قل على الجلال ومجانة شرح م أما حق الاذى فلا يحصل التعريض بالرجوع عنه وان لم يفد الرجوع فيه شيأ وجهه أن فيه حلا على محترم فهو كعاطى العقد المتكسد (قوله كلن للقاضى أن يعرض) أى يباح لذلك لأن فرض الكلام بعد الاقرار أما قبل الاقرار فيستدعيه التعريض بالرجوع ومثل القاضى غيره في ذلك اه ديانة م م كلن للقاضى أى يجوز له ذلك على المعقد وليس سنة خلافا لبعضهم وعبرة قل على الجلال والقاضى أن يعرض له بالرجوع جوازاً بعد الاقرار وذا قبله ليعتق كآله شجنتا وفيه نظر من حيث فوات المال بعدم اقراره في الثانية فراجعه الآن يعمل على عدم انكار المال وكذا أنه أن يعرض للشهود ليعتصروا من الشهادة أو يرجعوا عنها والمراد بالرجوع فيه ما يرم ما بعد الاقرار وكذا قبل الانكار نعم ان خيف انكار المال لم يحصل التعريض اه وقضية تخصبهم الجواز بالقاضى حرمة على غيره والاوجه جوازه

كما في شرح م (قوله مسكرا) الاولى مسكرا الا ان يقال انه على لغة من نصبها الجزأين
(قوله ما خالت) بكسر الهمزة على الالف وفتحها على القياس أى ما أظنك قال عمدة الذي
في الزركشي وغيره أن يقول له خالت غصبت أو أخذت يادن المالك أو من غير حرز قال في شرح
الارشاد ولا يقال لما خالت سرقت لأن فيه تعريضا بانكار المال لصك الحديث ظاهر
أو صريح في أنه يقول ذلك ويكون المعنى ما خالت سرقت بل أخذت من غير حرز اه وعبارة
قل على الجلال قال الزركشي ومصرع الحديث أن التعريض لانكار المال وليس هو المراد
بل المراد تنقيح السرقة وثبوت الاختصاص بها كغصب أو أخذت يادن المالك أو من غير حرز
أو نحو ذلك فتأمل (قوله وثبت) أى السرقة أيضا (قوله غير الزنا) لأن الزنا لا يتقبحه
من أربع (قوله فلو شهد رجل وامرأتان) أو رجل مع عيى وعمل ثبوت المال اذا شهدوا
بعددهوى المالك أو وكيله فلو شهدوا حصة لم يثبت بشهادتهم المال أيضا لان شهادتهم منصفة
الى المال وشهادة الحصة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه من ل (قوله شروط السرقة)
وأن يقول لأعلم فيه شبهة والمراد بالشروط ما يشمل الأركان لانه ذكر السرقة والمسروق
من صكونه ربع دينار أو قيمته والمسروق منه ومنه من الأركان وأما عدم النسبة فهو من
الشروط (قوله كما ترقى الأقرار) أى فلا بد من التفصيل في الشهادة والأقرار (قوله ويجب
على السارق رتقا أخذه) أى وأجرة وضع يده عليه كما ذكره م وقال أبو حنيفة ان قطع لم يجرم
وان غرم لم يقطع وقال مالك ان مسكان غنيا ضمن والا فلا أى والقطع لازم بكل حال ولو أعاد
المال المسروق الى الحرز لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يمسقط وعن مالك
لا ضمان ويقطع قال بعض أصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبا فخره الحديث اه من ل

• (فصل في قاطع الطريق) •

أى قاطع المارين في الطريق أى ما نههم ملوك سككها ومعنى ذلك لاستناع الناس من ملوك
الطريق خوفا منه قال في المصباح قطعه عن حقه منعت منه ومنه قطع الرجل الطريق
اذا أخفه وهو قاطع والجمع قطاع وذكره بعد السرقة لأن بعض أقسامه فيه قطع كالسرقة
وفي ذلك القسم اعتبار شروط السرقة من الحرز وعدم الشبهة وكل منهما حرام اه وفي قل
على الجلال بعد كلام ذكره وفيه قطع الايدي والارجل وقد اتصاف في السرقة فذكر معها
وأخرها لانها كجزءه وعبر بالقطاع دون القطع لاجل ما بعده والمراد بالطريق محل المرور
ولو في داخل الأبنية والدور (قوله انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) أى أوليائهما
وهم المؤمنون وانما خصوا بالذكر لأن جميع الأحكام الالائية تكون فيهم فلا تنافي أن الاثنين
مثلهم وان كن بعض الأحكام لا يجري فيهم قال م وجهور العلماء أنها زلت في قطاع الطريق
لأن الكفار واختبروا بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم الآية اذا المراد
التوبة عن قطاع الطريق ولو كان المراد الكفار لكات توبتهم بسلامتهم وهو دافع لعقوبة قبل
القدرة وبعدها اه (قوله أو قتل) أو مائة خلق قصوا بالجمع فيمثل الحالة الثانية وهو البروز
لاخذ المال والقتل (قوله مكابرة) حال أى مجاهرة وبخط اليد الى أى من غير حياء

وفي الشرب لعلم لم تعلم أن ما شرته
مسكرا لانه على الله عليه سلم قال لمن
أقر صلبه بالسرقة ما خالت سرقت قال
بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به
فقطع وقال مالك عزله لك قبلت أو عجزت
أو قطرت رواء الضاري ولا يقول له
ارجع عنه لانه يكون امرأ الكذب
وثبت أيضا بشهادة وحطين كسائر
الصقوبات غير الزنا فلو شهد رجل
وامرأتان ثبت المال ولا قطع ويشترط
ذكر الشاهد شروط السرقة الموجبة
لقطع كما ترقى الأقرار ويجب على
السارق رتقا أخذه ان كان باقيا
نظرا لى داود على البليما أخذت حق
تؤذيه فان قتل ضمنه يده بسبب المقات

• (فصل في قاطع الطريق) •

الاصل فيه آية انما جزاء الذين
يحاربون الله ورسوله وقطع الطريق
هو البروز لا خذل مال أو قتل أو لا تعاب

مكابرة

في بعض النسخ قوله على البدأى صاحبها
وهو من التعبير بالبعض عن الكل وانما
نسب الاخذ اليها لمباشرتها غالبا
ومعنى كونه عليها ضمانا به مع الاثم
أيضا والحديث شامل للاختصاص
مادام باقيا ولا قطع فيه اه قل وليس
في نسخة المؤلف

من الناس ولا خوف من الله اه وهو مال من البروز أي حال كون البروز جهازا وقوله اعتمادا
 أي للاعتماد اه وقال في المصباح كبرته مكابرة فالجته مقابلة وعنده فالجته هو البروز لاجل
 المقابلة فيكون مقعولا لاجله وقوله اعتمادا اه وهذا أولى من جعله حالاً فان مجيء المصدر
 حالاً مقصور على السماع (قوله مع البعد عن الفتوت) البعد عن العمارة أو اقرب منها
 مع ضعف أهلها عن الأمانة كما سيذكر والمراد أنه لا يقدر من قصدونه على الدفع ويحصل ذلك
 أما ضعف السلطان أو البعد عن العمران أو بحضورهم في العمارة لكن مع علم القدرة
 على الاستغاثة والدفع قال ابن كج لو أطاق خمسة أو عشرة في كهف أو شاق جبل فإن مرتبهم قوم
 لهم شوكة وعدة لم تعرضوا لهم وإن مرتبهم قوم قليلو العدد قصدوهم بالقتل وأخذوا المال
 فحكمهم حكم قطاع الطريق في حق الطائفة البسيرة وإن تعرضوا لاقرباؤه وأخذوا شيئا منهم
 محتلسون شرح المتنوفي وبعبارة أخرى على م قوله مع البعد عن الفتوت ولو حكما كما لو دخلوا
 دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة (قوله لا يرسل وامرأتين) أي ولا يفترهما إلا بالنسبة
 للمال وطلب المالك قتلهم في السرقة (قوله ملتزم الأحكام) لم يقبل ولو حكما لا يدخل
 عبد الذي وثقه اه شوري (قوله ولو سكرانا) الأولى أن يقول ولو سكران بالتح
 من الصرف لأن سكران ممنوع من الصرف فالأولى حذف ألفه لكن صرفه أمّا للتناسب
 أو على لغة بني أمية لأنهم يقولون في موته سكرانة كما ذكره الشوري (قوله أو ذمتنا) حيث قلنا
 لا يتقضى عهد عهده بعمارة في دارنا وإخافته السيل وهو المرجح حيث لم يشترط عليهم تركه
 وأنه يتقضى عهدهم بذلك بخلاف المعاهد يتقضى عهد بذلك وبعبارة مد وقع في محكم كلام
 الرافعي التخصيص على أن شرط قاطع الطريق الإسلام الآتي والذي يقتضيه القياس
 أن الذي إذا حارب في دارنا وأخاف السيل وقتلنا أنه لا يتقضى عهدنا أن يكون حكمه في قطع
 الطريق حكم المسلمين وأما نصير الشيعين بالإسلام فيجاب عنه بأن جميع أحكام الباب لا تأتي
 إلا في المسلمين فمن جهة الأحكام الصلاة عليه أي عليه بعد الصلاة وذلك لا يأتي إلا في المسلم
 وقوله أي الشيعين الكفار ليس لهم حكم القاطع أي جميع أحكامهم أو يقال خرج بل المسلم
 الكافر فإن كان ذمتنا فهو من القاطع والافلاقي مفهوم الإسلام تفصيل فلا يرد اه (قوله
 عني الطريق) أي المارقيها زي (قوله من يبرزهو) أي قاطع الطريق وأبرز الضمير
 الذي هو القاعل لأن المسألة برت على غير من هي له فأتى من واقعة على الشخص الممنوع
 من الطريق وضميرها عائده عليه والبارز ليس ذلك الشخص بل القاطع والقاعدة أن المسألة
 إذا برت على غير من هي له أبرز الضمير سواء خيف اللبس أم لا خلافا للمكوفين القتالين
 بأن إبراز لا يجب إلا إذا خيف اللبس مد (قوله بحيث) متعلق بقوله يبرز أي يمكن وقوله
 يعلمه أي مع ذلك المكان وبعبارة زي قوله مع أي يمكن يعلمه غوث لأن حيث بمعنى
 مكان فالضمير في معه راجع لحث باعتبار المكان هكذا أفهم اه (قوله أو ضعف في أهلها)
 أي بالنسبة للقطاع وإن كانوا أقربا في ذاتهم ولذلك لو دخلوا دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة
 ولو بالسلطان ولو مع قوته فله قطع في حقهم كما سيأتي في الشرح (قوله ليس المتصف
 بها) أي بأضدادها (قوله أو صبي) أي ومن صبي بالغ (قوله ومحتلس) خرج بقوله

اعتمادا على التوقع البعد عن الفتوت
 ويثبت برجل لا يرسل وامرأتين
 وقاطع الطريق ملتزم الأحكام
 ولو سكرانا أو ذمتنا عني الطريق
 يتاوم من يبرزهو بأن يساويه أو يقبله
 بحيث يعلمه غوث البعد عن العمارة
 أو ضعف في أهلها وإن كان البارز
 واحدا أو اثنين أو بلا ملاح وخرج
 بالتقيد المذكورة أضدادها فليس
 المتصف بها أو بشئ منها من حرب
 ولو سكرانا وصبي ومحتلون ومكرو
 ومحتلس

مخيف الطريق يقاوم من يرهوه اذ هذا قيد واحد لان قوله يقاوم من يرهوه لازم لخيف
 (قوله ومنتهب) أي مع قرب القوت والاقطاع طريق شوري فهو أي المنتهب خارج بقوله
 بصيت بعد مع غوث (قوله قاطع طريق) بالنصب خبر ليس (قوله وان شرطه في المنهاج)
 تقدم الجواب بأن مفهومه فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله بالليل) ليس قيدا (قوله مع قوة
 السلطان وحضوره) ليس قيده وانما قيد به لانه الذي يتوهم منه أنهم غير قطاع تأمل وعبرة
 شرح م ر ولو كان السلطان قويا موحدا (قوله قطاع) لخلولهم في قوله بحيث يبعد
 معه غوث لان البعد اما حسي أو معنوي شيئا العزيزي وقال حل قوله قطاع لانه بمثابة
 ضعف أهلها اه وعبرة شرح م ر وقد افوت بسكون البعد عن العمران أو السلطان
 أو ضعف بأهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كان دخل جمع دار الخ اه ومن ذلك هؤلاء
 الذين يأتون السرقة المسمون بالتسريق في زمانهم قطاع قال في المصباح والتسريقه لثقتان
 مثل مسيلو مقود خيل من المائة الى المائتين اه وقال اللغزالي جماعة من الخيل ويقال
 التسرا جيش لا يترجم الاقلعه اه ع ش على م ر (قوله لان الموجود منهم) أي
 لان القتل الذي يوجد بينهم (قوله قتلوا) نصبه مكنونه هنا عن الصلب انه لا يجب
 وهو كذلك (قوله المتضمنة) بالنصب تحت اخافة (قوله فلا يسقط) أي بقوم مستحق
 القود ويستوفيه الامام لانه حق الله تعالى م ر (قوله اذا قتلوا الاخذ المال) أي لقتل
 اخذ المال وان لم يأخذوه وان حصص كان قتلهم اخذوا من نصاب السرقة بخلاف ما يأتي
 في الصلب فان ادعوا أنهم قتلوا الاخذ المال صدقوا مع القرينة فيخرج ما اذا اخذوا
 المال وادعوا أنهم اخذوا بعد القتل فلا يصدقون للهمة فانه ابن قاسم رحمه الله وعبرة ع ش
 قوله اذا قتلوا الاخذ المال أي ويعرف ذلك بقرينة قتل على ذلك وكعب أيضا قوله اذا قتلوا
 لاخذ المال أي ولم يأخذوا لما يأتي من أنهم ان قتلوا اخذوا المال ملبوا مع القتل (قوله
 والاقتضى) ويصدق في ذلك لانه لا يعلم الا منه (قوله فان قتلوا اخذوا المال الخ)
 ظاهر منفعه أن هذا الحكم يخص بمن يشر القتل منهم أما من أقرهم على القتل وعزم عليه
 معهم لكنه لم يشره فلا يقتل لعدم مباشرة بل يعزر ولا يقال ان القتل من بعضهم منسوب
 الى الكل اه وعبرة المنهج فن أعان القاطع أو أخاف الطريق بلا أخذ نصاب وقتل عزز
 اه وقوله فن أعان القاطع ولو بدفع سلاح أو م ركوب أو بسبب ولو ضيافة وليس معذورا
 بخوف منهم مثلا وقوله عزز أي عززه الامام أو نائبه اه قل على الجلال (قوله المقدّر
 بنصاب السرقة) فان كل دونه فلا صلب اه م ر وقوله بنصاب السرقة ولو لم يجمع اشتركا
 فهو اتحاد حرفه ويعتبر قيمة محل الاخذ بفرش أن لا قطاع ثم ان كل محل بيع فذلك والا فاقرب
 محل بيع المشرح م ر وقوله ولو لم يجمع اشتركا فانه هل المراد شركة الشروع أو الاعم حتى
 لو أخذ من كل شيئا وكان المجموع يبلغ نصابا قطع الاخذ فيه نظر ولا يعد الثاني تغليظا عليهم
 لكن قياس ما مر في السرقة الاول ويؤيده أنهم ملوا القطع بالمشتركة بأن لكل واحد من
 الشركاء أن يدعي وفي الجاوية ليس لواحد منهم أن يدعي بغير ما يخصه ومعلوم مما مر في السرقة
 أن القاطع لو اشتركا واشترط أن ينص صكل واحد قدر نصاب من المأخوذ ولو ذرع

ومنتهب قاطع طريق وقد علم مما تقدم
 انه لا يشترط فيه اسلام وان شرطه
 في المنهاج كخمساه ولو دخل
 جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من
 الاستغاثه مع قوة السلطان وحضوره
 قطاع وقطاع الطريق على أربعة
 أقسام (قوله لان الموجود منهم
 اما الاقتصار على القتل أو الجمع
 منه وبين أخذ المال أو الاقتصار على
 أخذ المال أو على الاخافة وذهبوا
 المصنف على هذا مبتدئا بالاول فقال
 (ان قتلوا) معصوما كما قالهم عدا
 (ولم يأخذوا المال قتلوا) ختم الآية
 السابقة ولأنهم ضموا الى جنابهم
 اخافة السبل المتضمنة زيادة العقوبة
 ولا زيادة هنا الاقتصار القتل فلا يسقط
 قال البندنجي ومحل تضمنه اذا قتلوا
 لاخذ المال والاقتضى ثم أشار الى
 القسم الثاني بقوله (فان قتلوا اخذوا
 المال) المقدور بنصاب السرقة

على عديمهم والافلا اه ع ش على م ر (قوله وقياس ما سبق) أي في السرقة (قوله قتلوا
 وصلبوا) قضية العطف بالواو أنه لا ترتيب بين القتل والصلب وليس كذلك في شرط تقديم القتل
 على الصلب وما قبل أنه يصلب حيا ويبيع بطنه برح إلى أن يموت باطل فيصرم ذلك كالحيازوق
 والبلع والخلق الذي يقع بالحكم قال على الله عليه وسلم فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة الحديث
 وعبارته شرح م ر قتل ثم غسل وكفن وصلى عليه ثم صلب مكفنا معترضا على نحو خشبة
 ولا يقتد الصلب على القتل لكونه زيادة تعذيب اه وقدم من تعذيب الحيوان وقتل أثار
 الشارح لذلك قال المرحوم قال في الروض ونرحمه فلو مات من اجتمع عليه القتل والصلب
 أو قتل خصا من غير المحاربة سقط الصلب لانه تابع للقتل فيسقط بنقض متبوعه اه واقتر
 هل يشترط طلب الولي للقتل أخذا عما تقدم في قطع اليد يكون الشارح ترك التمسك على
 ذلك اكالا على ما سبق أولا ثم رأيت حل صرح بأنه لا يتوقف على طلب الولي للقتل اه
 وبما من شرح الروض ماته قياس اشتراط النصاب للصلب مع القتل اشتراط الحرز وعدم
 الشبهة وطلب المالك وعبارته الحاروي الصغير يدل عليه فتر ذلك (قوله التمسك) أي
 اظهرا التمسك أي الحقايق في المختار بكل تشكيل أي بوجه فكالا وصبره لتفسيره (قوله ثلاثة
 أيام) أي بلياليها فقط فلا يجوز الزيادة عليها وقوله أيام أصله أيام لأن مفردة يوم اجتمعت الواو
 والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء اه شبر خفي على
 الأربعين (قوله هذا إذا لم يصب الثغير) أي بتفسيره ثغورا ثمة أما ثغورا ثمة فلا يقمن
 حصوله قبل الثلاث فالصغير نحو الاختبار اه م ر وعبارته شرح م ر قال الأذري وكل
 المراد بالتغير هنا الاختبار ونحوه كسقوط عضو من أعضائه والافتق حبت جيفة الميت ثلاثا
 حصل التز والتغير غالبا اه (قوله أنزل) أي وجوبا كافي قبل على الجلال (قوله
 من حرز) كأن يكون معه أو بقرية ملاصقة بشرطه الماز من قوته أو قدرته على الاستغاثة
 لا يقل القوة والقدرة قطع الطريق لما مر أنه حيث لم يمتدح لو استغنى لم يكونوا خطا
 لا تمنع ذلك إذا القوة أو القدرة بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من
 خصوص الشوكة ونحوها بخلاف الحرز يكفي فيه سبالة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق
 اه شرح م ر (قوله بطلب من المالك) أي للمالك لانه ربما أقر بأنه أياحه أو أنه وهذا
 هو المعتقد وقال بعضهم إن قياس عدم وقف القتل المصم على طلب المستحق عدم وقف
 القطع هنا على طلب صاحب المال بخلاف السرقة اه سم بزيادة (قوله بأن قطع اليد اليمنى
 الخ) فان خالف الامام و قطع اليد اليسرى والرجل اليمنى أساء و وقع الموضع ولا ضمان بخلاف
 ما لو قطع اليد اليمنى والرجل اليمنى فيضمن الرجل بالقودان كلنا الماء والافادية ولا يقع الموضع
 فلا يجزى عن قطع رجله اليسرى لخالقته قوله تعالى من خلاف فقطع رجله اليسرى وعبارته
 شرح م ر ولو عكس ذلك بأن قطع الامام يده اليمنى ورجلها اليمنى فقد تعدى ولم بالقود في رجله
 ان تعمدوا لا يقيها ولا يسقط قطع رجله اليسرى ولو قطع رجله اليسرى ويده اليمنى فقد أساء
 ولا يضمن وأجواء والفرق أن قطعها من خلاف نص ويجب مخالفتها الضمان وتقديم اليمنى
 على اليسرى اجتمعا يسقط بمخالفتها الضمان اه وقوله ويده اليمنى قال ع ش عليه ينبغي

وقياس ما سبق اعتبار الحرز وعدم
 الشبهة (قتلوا) حقا (وصلبوا) زيادة
 في التشكيل ويكون عليهم بعد صلهم
 وتكفيرهم والصلاة عليهم والفرض من
 صلهم بعد قتلهم التشكيل بهم ونحو
 غيرهم ويصلب على خشبة ولو هوها
 ثلاثة أيام ليشتبه الحال ويتم التمسك
 ولاق لها اعتبارا في الشرع وليس لها
 زاد على غاية ثم ينزل هذا إذا لم يصب
 الثغير فان خيف قبل الثلاث أنزل
 على الأصح وحل النص في الثلاث على
 زمن البرد والاعتدال ثم أشار إلى
 القسم الثالث بقوله (فان أخذوا
 المال) المقدر بنصاب سرقة بلا شبهة
 من سرز عما يزيله في السرقة
 (ولم يمتوا قطعت) بطلب من المالك
 أي يدهم وأرجلهم من خلاف) بأن
 قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى
 دفعة أو على الواو لانه حد واحد فان
 عداوا بعد قطعها ما يبا قطع اليد
 اليسرى والرجل اليمنى لقوله تعالى
 أو قطع أي يدهم وأرجلهم من خلاف

أنتم في ذلك في الضمان ما لو قطع يديه معا أو رجله معا لانه خالف التصريح عليه فيضمن اليد
 اليسرى والرجل اليمنى اه (قوله لا تتر في السرقة) وهو أن لا يتصل عليه جفس المنفعة
 (قوله لا يبال) الحق أنها لم يسمع ملاحظة المحاربة لانه لو تاب قبل التسدرة عليه سقط قطعها
 ولو كان المال قطع لم يسقط اه حل (قوله قال العسمراني) بكسر العين للهمة وضمتها
 نسبة الى الصمرانية ناحية بالموصل اه برماوى (قوله وهو أنسبه) معتد (قوله
 أنفقوا السيل) أى أنفقوا الملائن في السيل (قوله ولم يأخذوا مالا) أى بشروط السرقة
 سم (قوله ولم يقتلوا) أى لم يصدر منهم قتل أى ولا قطع طرف معصوم حل (قوله في غير
 موضعهم) هذا هو الاولى والاقل ويتخذ الجبس الى ظهوره فربهم كافي شرح المنهج وعبارته
 وجسه في غير بلدته أولى حتى تظهر قوته ولزمه رد المال أو بدله في صورة أخذ (قوله وعزروا)
 الواو بمعنى أو التى تمت الخلو والمقصود أنه يجب تعزيز بمعاير اما الخاصكم من جبس أو غيره
 أو بالجمع بينهما سم الحسكن الشارح يظه من عطف العام وهو صحيح أيضا وعبرة من
 وقوله أو غيره مظاهر الجمع بين الجبس وغيره وهو كذلك اه (قوله ولا مام تركه) أى التعزير
 ان رآه مصلحة هذا يستقادم قوله لا تى ولا يصح غير قتل وطلب فان التعزير من جهة التعزير
 (قوله على أخذ المال) أى للعهد أى نصاب السرقة (قوله ان أربعوا) أى شقوا (قوله على
 التنويع) أى لأن القاعدة أنه اذا بدأ بالاعتكاف كانا كانت التنويع فان بدأ بالاختف كانا
 قوله فكفارة اطعام الخ كانت التضيير فان قيل انه في آية المحاربة بدأ بالاختف لان ما بعد الاول
 القتل والصلب أجيب بأن المذكور في الآية بعده انما هو الصلب وان كان معه القتل
 في التأويل والتقدير قال م ر في شرحه وهذا من ابن عباس اما وقوف وهو الاقرب أو لغة
 وكل منهما من مثله لانه ترجح القرآن ولأن الله تعالى بدأ فيه بالاعتكاف فكان مرتبا عليه
 ككفارة الظهار ولو أريد التضيير لبدأ بالاختف ككفارة اليمين اه وقوله فكان مرتبا تأتى
 معنى الترتيب وهذا التعليل ليس مذكورا في النسخة ولا في شرح الروض وعبرة ع ش قوله
 بدأ فيه بالاعتكاف قديس كل بأن الصلب مع القتل أغلظ من القتل وحده فلا يتم ما ذكره بالنسبة
 للاولين الا أن يقال انه وان كان المراد الصلب مع القتل لكن الصلب يذ كر في الآية
 بل المذكور فيها الصلب فقط دون القتل وان كان مراد اقليل يوجب فيها هو الاعتكاف فطر المانهم
 اه (قوله كفى قوله تعالى وقالوا كونا هودا) متعلق بقوله وعلى التنويع أى قالت اليهود
 لبعضهم كونا هودا أى تبتوا عليها وكذا النصارى قال بعضهم لبعض كونا نصارى أى
 ابتوا على النصرانية (قوله ان لم يصير أحد الخ) أحد فاعل يصير والمراد لم يقع التضيير من أحد
 من اليهوديين اليهودية والنصرانية ولم يقع كذلك من النصارى بل قالت اليهود كونا هودا
 وقالت النصارى كونا نصارى (قوله وقيل المقاطع) مبتدأ خبره بقلب فيه الخ وقبه
 إشارة الى أن فيه مشايقين وقرع على جانب القصاص فروع قوله فلا يقتل بغير حكمة وقوله
 ولومات بغير قتل وقوله ويقتل واحد وقرع على كونه حذا قوله ولو عفا المستحق وقوله
 وتراعى فيه المائة مفرع على كونه فصا (قوله يطلب فيه معنى القصاص) ولا يتوقف
 على طلب الولي لقتل وهل لا بد من طلب المال كما تقدم في المقام لان القتل يتوقف على أخذ

وأنما قطع من خلاف لما ترقى السرقة
 وقطعت اليد اليمنى للمال كلسرقة
 وقيل للمحاربة والرجل قبل للمال
 وقيل للمحاربة تنزيلا لما ترقى السرقة
 ثانية وقيل للمحاربة قال العسمراني
 وهو أنسبه ثم أشار الى القسم الرابع
 بقوله (فان أنفقوا السيل) أى
 الطريق يوقونهم فيها (ولم يأخذوا
 مالا) من المائة (ولم يقتلوا) منهم أحدا
 (حبسوا) في غير موضعهم لانه احوط
 وأبلغ في الزجر والايحاش كالمعز
 في الروضة حكاية عن ابن مبرهين وأقره
 (وعزروا) بمعاير الامام من ضرب
 وضرب لا تركلهم معصية لاحقتها
 ولا كفارة (تبيه) عطف المصنف
 التعزير على الجبس من عطف العام على
 الخاص اذا الجبس من جفس التعزير
 والامام تركه ان رآه مصلحة وبما تقرره
 فسر ابن عباس الآية بالكريمة قتال
 المعنى ان يقتلوا ان قتلوا أو يصلبوا
 مع ذلك ان قتلوا وأخذوا المال
 أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف
 ان اقصروا على أخذ المال أو يوقوا
 من الارض ان أربعوا ولم يأخذوا
 شأ خيل كلة أو على التنويع لا التضيير
 كفى قوله تعالى وقالوا كونا هودا
 أو نصارى أى قالت اليهود كونا هودا
 وقالت النصارى كونا نصارى ان لم
 يصير أحد منهم من اليهودية والنصرانية
 وقيل المقاطع بقلب فيه معنى
 القصاص لا الحد

المال اه حل (قوله يغلب فيه حق الآدي) قد يشك في هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الآدي تقديم الحق لله تعالى على حق الآدي ويمكن أن يجاب بأن في الزكاة حق آدي قائم يجب للاصناف فعمل تقديمها ليس من مصالح الحق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقدمت على ما فيه حق واحد اه ع ش على م ر (قوله ولانه لو قتل) أي الشخص المقتول بلا محاربة نية أي المقتول أي لو ارته القود على قاتله وقوله أي في المحاربة (قوله ولومات) أي القاتل غير قتل (قوله في الخنز) أي المقتول الخنز (قوله قصب فتمه مطلقا) أي دواء مات القتال أم لا اذ لا مكافأة قال سم لكن ينبغي أن يقيد القتال بالخرقة فان كان رقيقا أيضا ولم يمت به قتل بالرقيق المقتول للمكافأة اه (قوله فان قتلهم مرتبا) والترتيب والمعية بالرقيق اه ع شوى (قوله وتراعى المماثلة فيمقتله) أي من يحد وخرق ويوسف الا ان قتل بما يحرم فعليه مكالواط واجباد خرا أو بول فلا يقتل به بل بالسيف والمراد قطع رقبة لا دمه ودليل المماثلة قوله صلى الله عليه وسلم من خرق خرقته ومن غرق غرقته اه شرح م ر وقوله بما يحرم فعليه لا يقال بشكل يجوز الاقتصار بنحو التجريح والتخريق مع تحريم ذلك لا ما تقول نحو التجريح والتخريق انما يؤول الى اتلاف النفس والاتلاف هنا مستحق فلم يمنع بخلاف نحو الخمر والمواط فانه يحرم وان أمكن الاتلاف به فكذا استنع هنا قاتل سم على ج وقوله كواط أي في صغيرا وكبير وظاهر شرح م ر أن الكبير لا قود به لانه يمكن من نفسه فلا يضمن ما لو لم يضمنه واظهار من اطلاق المستغنى م الفرق وقوله وايضا يجرى قال في شرح الارشاد وظاهر كلامه أنه لو قتلها النفس في غير ما فعل به مشدود ويوجب بأن التضمين بالتبعية حرام لا يباح بحال الضرورة فكان كسرب البول اه انظر علمه في ع ش على م ر (قوله كان قطع يده فاندمل) أي اذا قطع طاع الطريق يد شخص مكافئ له عمدا وانعمل القطع وعفائه المستحق لم يضمن قطع يده بخلاف ما اذا سرى القطع ومات المقتول بذلك فهو قاتل فيضمن حيث قتل م ر حوى وعبارة من ل فان سرى الى النفس ضمن القتل (قوله كاللكنارة) أي كقارة القتل فانما تحصى بقتل النفس دون القطع كما مر في قول المصنف وعلى قاتل النفس المحترمة الخ (قوله أي قبل الظفر به) أي قبل قبض الامام أو نائبه عليه فالمراد بالقدرة أن يكون في قبضة الامام وقيل المراد بها أن يأخذ الامام في أسبائها كما مال الجيوش لاساكنهم ولو قدرنا عليه فزعم التوبة قال ظاهر عدم تصديقهم ما لم يقرروا اه سم اه م ر مع زيادة (قوله وقطع اليد والرجل) أي عما هو حق الله بخلاف حق الآدي من الاموال والقتل الغير المضمم فهو باق فالولي القليل بعد توبة القاتل أن يعفو على الدية أو يقتل فاقدم من قوله ولو عفا ولي القليل بمال ويجب مفروض فيما قبل التوبة كما قرره شيخنا العزيز وقال حل فيه ان قطع اليد لا يخصه لان السرقة تشاركه ورتب أن الذي يخصه مجموع قطع اليد والرجل فسقط قطع اليد مع القوم قطع الرجل فقوله من يد ورجل أي قطع مجموع ذلك اه لان قطعها عقوبة واحدة واذا سقط بعضها هو قطع الرجل للمصارفة سقط الباقي وهو قطع اليد وقوله وقطع عطف على ضم لانه ليس متضمنا كما قدمه (قوله ولا عن غيره) هو زيادة حكم على ما الكلام فيه فذكره استطراد (قوله ولا باقى الحدود) بخلاف قتل تارك الصلاة فانه

لان الاصل فيها اجتماع فيسحق الله تعالى وحق الآدي يغلب فيه حق الآدي لبناءه على التضييق ولانه لو قتل بلا محاربة نية القود فكيف يحبط حقه جثله في القود لا يقتل بغير كف كونه ولو مات بغير قتل فله قصب في تركه في الحرام ما في الرقيق قصب قصبه مطلقا ويقتل بواحد من قتلهم وللقبض ديات فان قتلهم من يتاقتل بالاول ولو عفا ولي القليل بمال وجب المال وقتل القاتل حقا التضمن قتل وتراعى المماثلة فيما قبل به ولا يضمن غير قتل ومطلبه كان قطع يده فاندمل لان التضمن يقتل لخلق الله تعالى فاختص بالنفس كالكفارة (ومن تاب منهم قبل القادة عليه) أي قبل الظفر به (سقط عنه الحدود) أي العفو ديات التي تخص القاطع من ضمن القتل والصلب وقطع اليد والرجل الآية الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعلهم (وأخذ) من المؤاخنة مني المفعول بمعنى طوبى (بالعقوب) أي ياقبها فلا يسقط عنه ولا عن غيره بالتوبة قود ولا مال ولا باقى الحدود

من حذرنا وسرقة وشرب خمر وقذف لأن العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل (١٠٩) التوبة وما بعدها بخلاف فاطم الطريق نعم تارك

الصلاة كسلا يقتل حدا على الحد
وسمع ذلك لو تاب سقيا يقتل قطعاً
والكافر اذا زنى ثم أسلم فانه يسقط عنه
الحد كما قلناه في الروضة عن النص ولا يرد
المرتد اذا تاب حيث تقبل توبته
ويسقط القتل لانه اذا أصرت يقتل كفراً
لا حداً ومحل عدم سقوط باقي الحدود
بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله
تعالى فيسقط قطعاً لأن التوبة تسقط
أثر المعصية كمنه عليه في زيادة الروضة
في باب السرقة وقد قال صلى الله عليه
وسلم التوبة تجب ما قبلها وورد التائب
من الذنب كن لأذنبه • (توبة) •
التوبة لغة الرجوع ولا يلزم أن تكون
عن ذنب وعليه جل قوله صلى الله عليه
وسلم اني لا توب الى الله سبحانه وتعالى
في اليوم سبعين مرة فانه صلى الله عليه
وسلم رجوع عن الاشتغال بمخالع الخلق
الى الحق قال تعالى فاذا فرغت فانصب
وانما فعل صلى الله عليه وسلم ذلك
تسريعاً وليفتح باب التوبة للامة
ليعلمهم كيف الطريق الى الله تعالى وقد
سئل بعض أكابر القوم عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أي
شيء فقال توبته من لم يذنب على توبة
من أذنب يعني بذلك أنه لا يدخل أحد
مقاماً من المقامات الصالحة الا تابها
صلى الله عليه وسلم فلو لا توبته صلى الله
عليه وسلم ما حصل لاحد توبة وأصل
هذه التوبة أخذ العلقه من صدره
الكريم صلى الله عليه وسلم وقيل هذه
خط الشيطان منك وشرع الرجوع
عن التعويج الى حق الطريق المستقيم

يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه لعمام لان موجبه الاصرار على الترك وبالتوبة تزول
ح ل وصبارة قل نعم يستحق منه قتل المرتد بالسلامه وقل تارك الصلاة بفعلها
ومنه يعلم أنه يسقط بالتوبة حد وثلاثة اه وأنى الشارح بقوله ولا باقي الحدود لان حال
قوله ولا عن غيره في العبارة المذكورة فهو موقوف على قوله قبله فورد ولا مال (قوله
من حذرنا) أي قبل الحرابة أو فيها وقوله وسرقة أي قبل الحرابة أما السرقة
في الحرابة فيسقط حكمها بالتوبة قبل القدرة (قوله وشرب خمر) أي في الحرابة أو قبلها
وكذا ما بعده (قوله لأن العمومات) كآية الزانية والزاني فاجلدوا الآية والسرقة والسارقة
فاقطعوا وقوله الواردة فيها أي في باقي الحدود وقوله لم تقبل بكسر الصاد كقوله تعالى الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولم يقل الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم
وقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم يقل
الا الذين تابوا وكذا (قوله نعم الخ) استدلال على قوله ولا عن غيره الى قوله ولا باقي الحدود
اه (قوله يقتل حداً) أي في محض كون حده قتل وليس المراد انه يحجب الحد الى أن يموت كما قد
يتوهم (قوله والكافر اذا زنى) محله في غير المقدم للاحكام كل طريق بخلاف الذي نفهم
الشارح ضعيف (قوله فانه يسقط عنه الحد) أي لعدم ان ينتهوا بفقرهم ما قد سلف
وهذا رأى مرجوح والمقتضى عدم سقوطه جلد أو رجاحت كان ملزماً للاحكام كما أفاده
اه (قوله عن النص) هو قوله ان ينتهوا بفقرهم ما قد سلف (قوله ولا يرد المرتد الخ)
جواب عما قيل من ان استتبت أيضاً المرتد مما مر أنه لا يسقط الحد بالتوبة فانه اذا تاب
بالاسلام سقط قتل فاجاب بأن قتلهم يكون كفراً لا حداً والكلام في القتل حداً (قوله
في الظاهر) أي فيما اذا ثبت ذلك عندنا كم (قوله فيسقط قطعاً) ومن حذر في الدنيا يعاقب
على ذلك الذنب في الآخرة بل على الاصرار عليه أو الاقدام على موجبه ان لم يقب اه شرح
اه (قوله أثر المعصية) وهو المؤاخذة بها (قوله تجب) أي تقطع ما قبلها (قوله ولا يلزم
ان تكون) أي لغة (قوله وعليه) أي المعنى اللغوي (قوله الى الحق) أي شهوده ومراقبته
فاذا تبسرت تلك المقام العالي رأى الاول انقص من الثاني وان كان كلاً في نفسه فاستغفر من
الاول وتاب منه أي رجع الى العالي (قوله فاذا فرغت) أي من التبليغ فانصب أي فأنصب
في العبادة يضاهي وعبارة البغوي قال ابن عباس وغيره فاذا فرغت من الصلاة المكتوبة
فانصب الى ربك في الدعاء وارغب اليه في المسئلة يعطك أو اذا فرغت من القرائن فانصب
في قيام الليل قاله ابن مسعود وقال الشعبي اذا فرغت من التشهد فادع لربك وأخرك وقال
منصور عن مجاهد اذا فرغت من أمر الدنيا فانصب في عبادة ربك وصل اه (قوله ذلك)
أي التوبة تشريعاً الخ (قوله هذه التوبة) أي التي من غير ذنب وهي الرجوع من مبالغ
الخلق الى الحق وقوله أخذ العلقه أي السبب في جعل توبته على القربة أخذ العلقه حيث أخذ
منه حظ الشيطان فقتضى ذلك الاخذ عدم وقوع الذنب منه صلى الله عليه وسلم وأذنبه
العلقه شيئاً عشاري (قوله حظ الشيطان منك) أي من نوعك وحبك والانفاسيل
للشيطان عليه صلى الله عليه وسلم في مآثر أحواله ولو بقيت لاه معصوم (قوله التدم) ذكره

بشرطها ان كانت من حق الله تعالى التدم (٤٨ ي ح) والاقلاع والعزم على أن لا يعود وان كانت من حق الآدميين زيد على ذلك رابع

يفنى عن الذين بعده الآن يقال ان اجراء الحقيقة لا يتطرقها الدلالة الالتزام بل يجب ذكر
الاجراء كلها وان كان بعضها يستلزم بعضا (قوله وهو الخروج الخ) هذا صريح في انه
لا يعتبر هذا الشرط في التوبة في حقوق الله تعالى وفيه نظير يعلم من محله اه قل (فالتان) *
الاولى من تاب من معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب عليه تجديد التوبة
منها كلما ذكرها وقال امام الحرمين لا يجب بل يستحب وعلى الاول لو لم يجتدها
كان ذلك معصية جديدة تجب التوبة فيها والتوبة الاولى صحيحة الثانية قال ابن عبد السلام
اذا مات شخص وعليه دين تعدى بسببه أو بطله أخضع من حسنة بقدر ما ظلم به فان قُتبت
حسنة طرح عليه من عقاب سيئات المطلوبين ثم ألقي في النار وان لم يتسببه ولا بطله أخذ
من حسنة في الآخرة كما تؤخذ أمواله في الدنيا حتى لا يبقى شيء ولا يؤخذ ثواب إيمانه كما
لا تؤخذ في الدنيا ثواب دينه فان قُتبت حسنة لم يطرح عليه من سيئات خصمه شيء اه دميري

(فصل في حكم الصيال وما تلقه البهائم) *

ذكره المصنف بعد الابواب المتقدمة لانه قد يكون على النفس وعلى الاموال والمقول مثلا
وكان الاولى تأخيره عن الرقة ايضا لانه قد يكون على الدين ايضا (قوله هو الاستحالة) أي
العلو والقهر (قوله والوثوب) أي الهجوم وهو عطف مرادف وقيل الوثوب العدو بسرعة
فيكون عطف مغاير وذكر في المصباح أن استعمال الوثوب بمعنى المبادرة والمساعدة من
استعمال العلة ثم ان هذا المعنى قبل لغوي وشرعي على خلاف القاعدة من تغايرهما وقيل
انه لغوي فقط والشرعي برادف على ما تقدم تعديا لظلال الغوى فانه أعم (قوله من
اعتدى عليكم) فيه ان الآية في المعتدى بالفعل والمائل لم يعتد بالفعل بل مریدا الاعتداء
الآن يقال انها شاملة للمعتدى حكما وهو مریدا الاعتداء لكن ربما ينافيه قوله بمثل
ما اعتدى عليكم والاعتداء في قوله فاعتدوا عليه للمساكلة والافتقار يقال له اعتداء والمثلية
في قوله بمثل ما اعتدى عليكم من حيث الجنس لا الافتقار لما يأتي أنه أي الصائل يدفع بالاختف
فالاختفاء أي ولو كان صائلا بالقتل وأيضا اذا اعتدى عليك بوطء زوجتك فلا يجوز
الاعتداء عليه بوطء زوجته فيكون عامما مخصوصا بغير الحاجة وفي هذا التلبيس إشارة الى
أفضلية الاستسلام فان في تسميته اعتداء إشارة الى تركه وتركه استسلام (قوله انصرأخاك)
أمر بالنصر والامر بالشئ نهى عن منعه فيكون النصر واجبا وعدم النصر منهي عنه
مع أنه قد لا يجب النصر ويحجب بأنه محمول على حالة يجب فيها الدفع عما يأتي أو أن الامر
محمول على الندب (قوله لان ذلك) أي منعه من ظله (قوله ومن قصد الخ) قال شيخنا
لا يفتي مافي كلام المصنف من القصور والخصاء والحاصل أنه اذا مال شخص ولو غير عاقل
كجنون وجميمة أو غير مسلم أو غير معصوم ولو أدمية حامل على شئ معصوم له أو غيره قضا
أو عضوا أو منفعة أو بضعا أو مالا وان قل أو اختصا كما كذلك دفعه وجوبا في غير المال
والاختصاص وجوازا فيها ويجب الدفع أيضا عن بضع حرة أو حرة وان قصد مسلم
معصوم فلو تعارض عليه صائل على امرأته أو صائل على ذكره ولو اوطأ ولا يستطيع
الدفع أحدهما قال العلامة هر يدفع عن المرأة لان الزنا لا يحل بوجه مع ما فيه من اختلاط

وهو الخروج من الظالم وقلد بطلت
الكلام على التوبة مع ذكر جمل من
القائس التلقه في شرح التماس
وغیره

(فصل في حكم الصيال وما تلقه البهائم)

والصيال هو الاستحالة والوثوب
والاميل فيه قوله تعالى من اعتدى
عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى
عليكم ونحو البضاري انصرأخاك
ظالما أو مظلوما والمائل ظالم فيمنع من
ظله لان ذلك نصره ثم شرع في القسم
الاول وهو حكم الصائل فقال
(ومن قصد) بضم أوله على البناء للمفعول
بمعنى قصد صائل

الانساب وقال العلامة حج يدفع عن المذكورة لا طريق الى حله وقال العلامة الخليل
 يخبرهم بالتعارض المعين اه برماوى وبعبارة سم لو فرض صيال على مال وبيع وقس
 فقوم الدفع عن النفس ثم البضع ثم المال الاخطرا لاخطرا اه ونقل عن زى مانعه ولا فرق
 في الصائل بين الحمل وغيره حتى لو صالت حامل من امرأته أو هرة تدفع ولو أدى ذلك الى القتل
 فان قيل اذا جنت الحامل يؤخر قتلها الى أن تضع فحلا كل هنا يمنع دفعها المؤدى الى قتلها
 أوجب بأن الجنابة في الحمل قد انقطعت وهناك صياله موجود مشاهد حال دفعها اه (قوله
 من أدى أو بهيمة) بيان للصائل المذكور في كلام الشارح لا للموصول عليه بلبيل قوله الا في
 أرفى ماله فان البهيمة مال من البيان اه م (قوله أو بهيمة) بالجزء عطف على أدى وخرج
 بذلك ما لو سقطت جرة من علو على انسان ولم تدفع عنه الا بكسر هاء فكسر هاء ضمها حيث
 كانت موضوعة بحق على هيئة لا يخشى سقوطها والفرق ان البهيمة لها اختيار بخلاف الجرة
 قال في العباب ويهدر أى الصائل فان كنت امرأته أو صالفت حملها بالدفع فكما لو ترس كافر
 بمسلم في الحرب أو بهيمة ما كولة وأصاب منبجها حلت م د وبعبارة على الضرير مانعه أى
 يجوز له الصادق بالوجوب دفع كل صائل أى حتى لو صالت حامل على انسان ولم تدفع الا
 بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان ومن هذا يعلم أن دفع الحامل كدفع غيرها ويشبه
 أن يخرج على ترس المشركين بالمسيان ويأتى هذا أيضا في دفع الهرة الحامل اذا صالت على
 طعام أو نحوه واعتمده شيخنا زى ولو صارت الهرة صائلة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال
 مكونها وجهان أحدهما وبه قال القفال لا يجوز لأن ضرورتها عارضة والضرر عندها سهل
 وقال القاضى حسين تلقى بالقواسم الجنس فيجوز قتلها ولا يخص بحال ظهور الشر وإذا
 أخذت الهرة حمامة وهى حية جاز قتلها أى من ثممها وضربها لئلا ترسلها قال الامام
 وقد استعلم من كلام الاصحاب أن القواسم قتلها لا يقتضيها الاقتناء ولا يجري الملك عليها
 ولا أثر للدلالة اختصاص فيها اه (قوله بأدى) مصدر بمعنى القتل كما يدل عليه قوله قتل
 فمافى قوله بما يؤذيه واقعة على فعل فليس مراد بما لا يؤذى الا كة كما توهمه قل لا يلزم عليه
 اطلاق المصدر على الا كة وقال م د قوله بما يؤذيه فالمصدر بمعنى الا كة التي توصل بها الصائل
 الى فعله كالسيف والسهم وهو غير مراد لقول الشارح قتل وقطع طرفه بين ما يؤذى
 به من قتل على أنه ليس اسم آ كة وانما هو اسم للفعل نفسه من قتل وقطع وغيرها (قوله
 في نفسه) لوحذف الضمير منه ومما بعده لكان أعم (قوله وقطع طرف) أى أو جرح
 (قوله وابطال منقعة عضو) لو سكت عن عضول كان أعم ومنه تقبل أى وأمر دواردة
 فاحشة قل (قوله أرفى ماله) أو اختصاصه بكلمة مية ووظيفة يده بوجه بأن كان
 أهلا لها فله دفع من يسعى على أخذها منه بغير وجه صحيح وان أدى الى قتله كما هو قياس الباب
 ثم يلقى أن الشهاب حج أقوى بذلك فليراجع سم على المنهج (قوله ولو قليلا) استشكل
 باعتبارهم في القطع في السرقة النصاب مع خفة القطع بالنسبة للقتل وفرق بأنه هناك مصر على
 ظلم حيث لم يترك الاخذ مع اطلاع المالك ودفعه فاه الشورى وأجيب أيضا بأن السرقة
 لما قيل حد ما قدر مقابله وهناك لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمه عدم التقدير هناك أنه

من أدى مسلما كان أو كافرا عاقلا
 أو مجنونا بالثأ أو صغيرا قريبا أو أجنبيا
 أو بهيمة (بأدى) يتبع من البهيمة أى
 بما يؤذيه (في نفسه) كقتل وقطع
 طرف وابطال منقعة عضو (أو) في
 (ماله) ولو قليلا كدرهم

لا ضابط للمصال اهـ سئل وأجاب م د على التصريح بأن قطع اليد محقق فاشترط له أن يكون المسروق ربع دينار وهذا القتل غير محقق اهـ (قوله أو في حريمه) شامل للزوجة والامة والولد اهـ (قوله عن ذلك) ضمن قاتل معنى دافع فعذا من وفي نسخة على ذلك وتكون على تعليلة على حذوقه وتسكبه والله على ما هداكم (قوله فقتل المصول عليه) أو قطع أو جرح بالاولى وأشار بذلك الى أن قوله فلاشي عليه مفرع على محذوف تقديره فقتل والقتل ليس قيدا كما علمت فلور إذا قطع والجرح لكان أولى (قوله وغيرها) معطوف على قوله من قصاص الخ والمراد بالغير القرعة في الجرح مثلا ويصح أن يكون معطوفا على قوله بهيمة والمراد بالغير العبد (قوله تلبر من قتل الخ) أول الخبر من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل الخ تحذف الشارح أو لخصه بأربعة وقوله من قتل دون دينه أي إذا جرح أي الصائل على الردة أو الزنا وفيه أنه لا دليل في ذلك على الدفع عن حق الغير كما قاله حل ولو قال الشارح عقب الحديث ما نصه ويقام بما فيه غيره لوفى بالمراد لأن الحديث لا دليل فيه على دفع الصائل على غيره عن ذلك الغير فهو دليل لبعض المدعى كما قاله قول قتاتل اهـ م د على التصريح (قوله دون دمه) أي لأجل الدفع عن دمه قال القرطبي دون في أصلها ظرف مكان بمعنى أسفل وتحت وهو تقيض فوق وقد استعملت في هذا الحديث بمعنى لأجل (قوله ولا اثم عليه) معطوف على قوله فلاشي عليه (قوله لانه مأمور الخ) علمه لقول المتن فلاشي عليه والاولى أن يقول ولا اثم بالوأو ولا يظهر كونه علمه لقوله ولا اثم عليه لانه لا يناسب قوله والضمين ولم يقل به ولا اثم تأمل (قوله فقتله) أي المالك (قوله لم يبرأ القاصب والمستعير) فقيه دلالة على أنه بصله على سيده لم يقتل الضمان فيمن القاصب والمستعير للسيد اذ لو اتقل اليه لم يضمنه مع أنهم ما ضمانان فعدم اتقال الضمان عنهما وعدم ضياعهما على المالك مع أنهم ما صالا عليه وقد قتلها ولم يضمنها دليل على هدرهما في حقهما لهما عليه والالسقط الضمان عن القاصب والمستعير لما شرة المالك لقتلهما اهـ شيخنا (قوله ويستثنى من عدم الضمان) حاصله أنه يستثنى ثلاث مسائل مسألة الخطر ومسألة المكره على اطلاق المال وما إذا لم يرتب مع الامكان وعصمة الصائل (قوله المخطر) أي الصائل المخطر إذا قتله صاحب الطعام وهو المصول عليه (قوله فان عليه القود) أي وان رتب لان الصائل معذور ومحل ذلك ما لم يكن صاحب الطعام مضطرا والافلا ضمان على صاحب الطعام حيث رتب (قوله ولو صال مكرها) أي صال صورة فانه ليس حقيقة صال لانه ليس متعذرا ولا آتيا بل صورة ولو قال ولو أكره الخ لكان أولى وبعبارة مفرح المنهج نعم لو صال مكرها على اطلاق مال غيره الى آخر كلامه فهو استدلال على قوله دفع صائل وهو هنا استدراك على قوله فقاتل على ذلك فلاشي عليه لانه في معنى فقتله وقوله مكرها أي إذا كان الاكرام باحسان أو قتل كان قاله ان لم تتلف مال هذا والاقتل كما يؤخذ مما بعده وهو قوله ان يتي روحه الخ لا باطلاق مال كاتلف مال هذا والاقتل ماله فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله لم يجز دفعه) أي لعذره بالاكرام (قوله بل يلزم المالك) وهو المصول عليه ان يتي روحه ومحل ذلك اذا قال المكره للمكره ان لم تتلف مال فلان والاقتل أو قطع يلا أو جرحك جرحا شديدا وأما اذا قال اذا لم تتلف مال فلان

(أو في حريمه) فقاتل عن ذلك
لندفع عنه فقتل المصول عليه الصائل
(قلاشي عليه) من قصاص ولادية
ولا كفارة ولا قيمة بهيمة وغيره تلبر
من قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون أهله
دون ماله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي
وهو صحيح وجه الدلالة أنه لا حاجة بشهيد
دل على أن له القتل والقتال كما أن
من قتله أهل الحرب كان شهيدا
كان له القتل والقتال ولا اثم عليه
أي لانه مأمور بدفعه وفي الامر
بالقتال والضمان مناعة حتى لو صال
العبد المقصوب أو المستعار على مال له
قتله دفعه لم يبر القاصب والمستعير
ويستثنى من عدم الضمان المخطر
إذا قتله صاحب الطعام دفعا فان عليه
القود كما قاله الزبيلي في أدب القضاء
ولو صال مكرها على اطلاق مال غيره
لم يجز دفعه بل يلزم المالك أن يتي روحه

بالاخذ) الا ان يكون غير معصوم وقوله ان امكن قلونا ان يقال انه الصائل ما يضرب
 لو ارتكب التدريج فله تركه اه سم (قوله فان امكن دفعه بكلام) في المنهج انه يد بالهرب
 فيلزم بالاستغناء فالضرب باليد بالسوط في المعصاة القطع فالقتل فهي ثمانية لكن المعقده
 بخبرين الزبر والاستغناء حل وحل الهرب حيث علم ان الهرب ينصيه اما اذا علم انه اذا هرب
 طمع فيه ونجس جاز القتل ابتداء ولو امكنه الهرب من حل صائل عليه ولم يهرب فقتله دفعاً من
 بناء على وجوب الهرب عليه اذا صال عليه انسان وفي حل اكل لحم القمل تركد أي وجهان
 وجه منع الحل ان لم يقصد القبح والاكل قال الزركشي والراجح الحل كادل عليه كلام الرافعي
 في الصيد والقبائح اه روض وشربه اه مد على التصريح وينبغي ان من دفع الصائل الدعاء
 عليه بكفر شر من المصول عليه وان كان به لا كره هو ظاهر حيث غلب على الظن انه لا يدفع
 الا بالهلاك وينبغي ان يعلم ايضا انه لو علم منه انه لا يدفع شره الا بالسحر وكان المصول عليه
 أو غيره يعرف ما يمنع الصائل عن مصلته لا يجوز لاق الصرح ارام لذاته فليقتل ع من على مر
 (قوله ضمن) ولو بالقصاص أي حيث تيسر شروط القصاص بان دفعه بما يقتل غالباً كما
 يصرح بذلك شرح شيخنا ومن هنا يعلم ان وجوب تقديم الزجر على الاستغناء من حيث الحرمة
 اذ لا ضمان فيهما وكذا غيرها مما عليه الترتيب فسقط ما لبعضهم هنا من الاعتراض ولو امكن
 المصول على خلاص نفسه بهرباً أو غيره وجب عليه وسم عليه المقاتلة اه قل على الجلال
 (قوله سقط مراعاة الترتيب) ولو اختلفا في ذلك صدقاه افع وبعبارة ز وبصدق الدافع هما
 وفيما يأتي في عدم امكان الضرب بدون مدافع له لغير اقامة اليقظة على ذلك اه ع من على مر
 (قوله ان الضرب) ثم يقيد بكونه يرتب بصرب أو لا يعرضه ثم يظهره ثم يستدل بطلانه
 عن التقييد بكونه يمكنه ذلك أو لا وفيه وقفة فانه يجب عليه الدفع بالاخذ (قوله وعلى راكب
 الدابة) سواء كان بصيراً أو أحمى قال سم قضية كلام المصنف وغير تضمين الراكب وان كل
 الزمام يدغره وأنه ضمن اذا كان أحمى معه بصير بقوده وأنه يضمن وان غلبته الدابة وهو قضية
 كلام الشيخين اه مد والمعتد ان الراكب لا يضمن اذا كان معه قائداً سائق الا اذا كان بصيراً
 غير او كان الزمام يده اه وبعبارة شرح المنهج ولو صحها سائق وقائداً سائق في الضمان
 أو راكب معهما أو مع أحدهما ضمن الراكب فقط اه أي لان اطلاقه على أقوى وبذلك يعلم
 أن الضمان على المرائي تركب الا نزع المكارف ثم رسم وهذا هو المعنى وقاس ما قبله
 ابن يونس أن الضمان في مسئلة الاعوى على قائد الدابة ان كان زمامها يده أي القائد اه ع من
 على مر ولوركاها اثنان فكل مقدم دون الريف كما اتفق به او والدان فكلهما منسوب اليه اه
 شرح مر قال ع من ويؤخذ من هذه المسئلة أن المقدم لو لم يكن له دخل في سيرها كريض وصغير
 اختص الضمان بالريف اه بحروفه ولو كانا في جانبها فكل واحد كان معهما واحد على القتب
 فالضمان عليهما أثلاً كما في الطلاري وقيل عليه فقط لان السير منسوب اليه سم ولو كان
 الراكب عن ضبطها ولكن غلبته فخرج من ثمنه لا والله لا تستشياً ما تظاهر عدم الضمان فالسم
 ويشكل عليه أن السيد موجود قبل الفزع كما هي موجودة مع قطع الجسام ونحوه الا أن يقال
 البدوان كانت موجودة قبل الفزع الا ان فعلها لم ينسب فيه واضع اليد الى تقصيرها فاشبه

بالاخذ فالاخذ ان امكن
 فان امكن دفعه بكلام واستغناء
 حرم الدفع بالضرب أو بضرب يده
 حرم بسوط أو بسوط حرم بصا
 أو بصا حرم بقطع عضو أو بقطع
 عمو حرم قتل لان ذلك يجوز بالضرورة
 ولا ضرورة في الاقتل مع امكان
 تحصيل المقصود بالاسهل وطائفة
 هذا الترتيب أنه متى خالف وعمل الى
 رتبة مع امكان الاستغناء بغيرها فمن
 ويستثنى من الترتيب ما لو اتهم القتال
 بينهما واستند الامر عن النسب قط
 صراحة لترتيب كذا كره الامام في قتال
 البغاة وما لو كان الصائل يدفع
 بالسوط والعصا والمصول عليه لا يجوز
 الا بالسيف فالصحيح أن الضرب به لا
 لا يمكنه الدفع الابه وليس يتصرف في ترك
 استصحاب السوط ونحوه وعلى
 الترتيب ان امكن المصول عليه هرب
 أو التمسك بالحسن أو جماعة فالذهب
 وجوبه وتخصيص قتال لانه ما ورد
 بتخصيص نفسه بالاهون فالاهون وما
 ذكر أسهل من غيره فلا يبدل الى الاشد
 ثم شاع في انقسم الثاني وهو ما نقله
 اليه ثم بقوله (وعلى راكب الدابة)

ما لو حاجت الرياح بعد احكام ملاح السفينة آلاتها وقد قيل فيها بعدم الضمان لانتفاء تقصير
 الملاح بخلاف قطع البصام فان الراكب منسوب فيه لتقصير في الجملة لان قطع الدابة دليل على
 عدم احكامه اه ع ش على م ر وعبرة قل ولو غلبت راكبها واقتت شيئا ضمنه لتقصيره
 برصوبه لا يقدر على ضبطه وشأه أن يضبط وبذلك فارقت السفينة وخروج بطلبتها
 ما لو اقتلت قهرا عليه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره وفيه بحث اه (قوله وساقها) الواو
 بمعنى او وعبرة المنهج صاحب دابة اه وقوله صوب ولو غير مكلف كافي م ر أي صحبها في الطريق
 فيخرجها اذا صحبها في مسكة فدخل فيه انسان فرحمته أو غصته فلا ضمان ان دخل بفراذه
 أو اعلمه كما قاله من ل قال شيخنا والمراد بالصاحبة المصاحبة العرفية ليشمل مالورعي البقر
 في الصراء فهو في هذه الحالة يعد مصاحبا (قوله أم مستأجرا) أو قلنا أنه سيده أم لا
 ويتعلق متعلقها برقبته وان أدن السيد كافي شرح م ر ويخرق بين هذا ولقطة آخرها مال كيد
 فتقت فانما تتعلق برقبته وبقية أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها يده المنة منزلة المالك بعد
 علمها ولا كذا وهذا ودعوى أن القن لا يده ممنوعة بأنه ليس المراد باليد هنا المتضمنة للملك
 بل المتضمنة للضمان وهو بهذا المعنى لم يدك بالاحتج شرح م ر اه (قوله أم غاصبا) قال شيخنا
 وكذا المكره لكن قرار الضمان على المكره بكسر الراء مجرعه قل على الجلال وعبرة ع ش
 على م ر نعل المكره بفتح الراء فيضمن ولا شيء على المكره بكسر الراء لانه انما كرهه على ركوب
 الدابة لا على اتلاف المال وبهذا يخرق بين هذا وبين مالوا كرهه على اتلاف المال حيث قيل فيه
 ان كلا طريق في الضمان والقرار على المكره بكسر الراء (قوله ضمان ما أتلفته) وكذا ما أتلفه
 ولها معها الا أن عليه (قوله أي التي يده عليها) أشار به الى أن الاضافة لا تدل على حلاصة وما
 يقع كثيرا بأزقيهم من دخول الجمل مثلا بالاجمال ثم انهم يضطرون للمشقة وغيرهم فيقع
 المضطر فيقتل متاعه فالضمان على سائر الجمل وان كثر والانه منسوبون اليه وأما لو دفع
 المزحوم الجمل بجملة مثلا على غيره فالتلفض أنا الضمان الى النافع لا على من معه الدابة اه ع ش
 على م ر (قوله تساوما) فضمن النفس على عاقلة وضمن المال عليه زي (قوله
 كالكلب) التيسير من حيث انه اذا قصر صاحب الطعام بوضعه في الطريق ولم يكن صاحب
 الدابة معها فلا ضمان على صاحبها كالكلب الغير المرسل بخلافه اذا كان معها كالكلب
 الذي أغراه صاحبه اه م ر ومنه ما برت به العادة الا أن من احداثه صاحب أمام الحواشي
 بالشارع ووضع أصحابها عليها بضائع للبيع كالحضرة مثلا فلا ضمان على من أتلفته شيئا
 منها بأكلا أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع ش على م ر (قوله بكنياته) أي بكناية
 الكلب في أنها تؤثر في الضمان اذا كان معها صاحبها دون ما اذا لم يكن معها فبها اذا كانت
 العادة جارية ببارمالها وحدها كما يأتي كأن جناية الكلب باحطائه تؤثر في الحل اذا أرسله
 صاحبه دون ما اذا لم يرسله فارسله بمنزلة مصاحبة مالك الدابة لها (قوله أوجهها الاول) معقد
 لان استيلاء عليها أقوى (قوله أوجهها الاول) ضعيف والمعتد أنه على الاول ما لم يكن صغيرا
 أو أعمى قال ابن قاسم جزمه م ر ووجهه بأنها وان كانت في يدها بحيث يقضي لهما فيها
 لو تنازعاها الا أن فعلها منسوب للمقدم فم ان كان المتقدم لا أثر له بحيث كان صيرها منسوباً

وساقها وقادها سواء كان مالكها أم
 مستأجرا أم مودعا أم مستعيرا أم غاصبا
 (ضمن ما أتلفته دابته) أي التي يده
 عليها يدها أو رجلها أو غير ذلك فبها
 وما لا يلا أو غيرها الا أن في يده وطيه
 نه هدا وحفظها ولاه اذا كان معها
 كان فعلا منسوباً اليه والانسب اليها
 كالكلب اذا أرسله صاحبه وقتل
 الصبيحل وان استرسل بنفسه فلا
 بكنياته ولو كان معها سائق
 وقادها ضمان عليها تصغير ولو كان
 معروا اتق وقاد مع راكب فهل
 يمتنع الضمان بالراكب أو يوجب
 أن لا يوجبها أرجحهما الاول ولو كان
 عليها راكب فهل يوجب الضمان
 عليها أو يمتنع بالاول دون الراكب
 وجهان أرجحهما الاول لان اليد

لهما

(تنبيه) حيث أطلق ضمان النفس في هذا الباب فهو على العاقلة كقوله البرويستي من اطلاقه صور الاولى لو أركبها أجنبي
 بغيران الولي ميباً ومجنوناً فأنقلت شيئاً فالضمان على الأجنبي التبعة لوركب الدابة فتضمنها انسان بغيرانه كما قبله البخاري
 فرجت فأنقلت شيئاً فالضمان على الناحس (١٩٦) فان أذن الراكب في النفس فالضمان عليه الثالثة لو غلبته دابته فاستقبلها

انسان فردها فأنقلت في انصرافها
 شيئاً ضمنه الراذ الرابعة لو سقطت
 الدابة ميتة قتلت به شيء لم يضمنه
 وكذا لو سقط هو ميتاً على شيء وأتلفه
 لاضمان عليه قال الزركشي ويقتضي
 أن يلحق بسقوطها ميتة سقوطها
 بمرض أو عارض ريح شديد ونحوه
 الخامسة لو كان مع الدواب راع
 فهاجته ريح وأظلمت له ارتفعت
 الدواب فوقت في زرع فأقده فلا
 ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة
 كالوندبصيره أو انقلت دابته من يده
 فأفسدت شيئاً بخلاف ما لو تفرقت
 النعم لتومه فيضمن ولو اتفخ ميت
 فتكسر سيبه شيء لم يضمنه بخلاف
 طفل سقط على شيء لأن له عملاً بخلاف
 الميت ولو بالتدابة أو رأت بثلاثة
 بطريق ولو واقعة قتلت به نفس أو
 مال فلا ضمان كافي المتهاج كأمسله
 لأن الطريق لا يتحملون ذلك والمنع من
 الطريق لا يميل اليه وهذا هو المعقد
 وإن نازع في ذلك أكثر الآخرين
 وإنما يضمن صاحب الدابة ما أنقلته
 ١٠ أنه إذا لم يقصر صاحب المال فيه
 فلم يقصر بأن وضع المال بطريق أو
 عرضه للدابة فلا يضمنه لأنه المضيع
 لما هو ان كانت الدابة وحدها فأنقلت
 زرعاً أو غير منهار لم يضمن صاحبها أو
 ليلاضن لتقصير بارسالها ليلاضن بخلافه
 نهار الخضر الصحيح في ذلك رواء أبو
 داود وغيره وهو على وفق العادة
 في حفظ الزرع ونحو منهارا والدابة
 ليلاً ولو تفرق أهل البلد ارسال
 الدواب وحفظ الزرع ليلادون النهار

المؤخر فقط كان ركبها انسان واحتضن مريضاً لا حركه فينبغي أن يكون الضامن المؤخر
 (قوله على العاقلة) لأنه خطأ (قوله ويستثنى من اطلاقه) أي من قوله وعلى راكب الدابة
 الخ وفي بعض الصور المستثنيات الضمان على غير راكب الدابة وفي بعضها الاضمان أصلاً فليس
 المراد أنه في هذه المستثنيات يقتضي الضمان بالمرزبل المراد أنه لا ضمان على الراكب أعم من قبي
 الضمان بالمرزبة أو وجوده على غير الراكب وقوله صوراً أي خمسة (قوله ميباً) مفعول لا ركبها
 (قوله فالضمان على الأجنبي) ولو كان مثله ما يضبط الدابة إلى المعتمد فقوله شرح المنهج
 لا يضبطها ليس يقيد بالضمان على الأجنبي مطلقاً كما قاله ع من قال في البيان ان أركبها
 الولي الصبي لمصلحة وكان عن ضبطها ضمن الصبي والاضمن الولي اه سم (قوله فرجت)
 أي رجت (قوله على الناحس) ولورقياً قال ع من على مر أي ولو صغيراً بما كان
 أو غير مما كان من خطاب الوضع لا يقتضي فيه الحال بين المميز وغيره اه (قوله
 ضمنه الراذ) ما لم يأنه ازاك كأي علم من التي قبلها وما يلتحق أي الراذ على نفسه أو ماله
 منها ويشترط أيضاً أن يسب ردها اليه ولو باشارة فان رجعت فزاعته فلا ضمان فالشروط
 ثلاثة اه مد وقوله ضمنه الراذ انظر إلى حتى يستمر ضمانه ولا يملك ما دام سيرها منسوباً بالملك
 الراذ فراجع رشيدى (قوله سقوطها بمرض) يؤخذ من شرح م أنه غير مسلم فيها
 بل المعتمد الضمان وبعبارة م والحق الزركشي بسقوطها بالموت سقوطه بنحو م م أو ريح
 شديدة فيه تطرل لوضوح الفرق اه كلامه وصرح به حل ونحوه ولو سقطت ميتة بخلاف
 ما إذا سقطت لمرض أو ريح لأن للميت قلاً بخلاف الميت اه (قوله وان كانت الدابة وحدها)
 هذا مقابل قول المتن وعلى راكب الدابة الخ المراد منه من معها فانه يخرج به ما إذا كانت
 وحدها وبعبارة م ولو كانت الدابة وحدها فان امتداد رسالها وحدها في ذلك الوقت فلا
 ضمان والا فالضمان اه بحروفه (قوله أو ليلاضن) أي ان قصر صاحبها في ارسالها
 ليلاً أو ما إذا قصت الباب وحدها أو قطعت الحبل وخرجت وحدها لم يضمن ويحل ضمانه ان
 لم يقصر صاحب المال فان قصر بأن حضرياً يدفع عنه أو كان له باب فتركه مفتوحاً ووضع
 في طريق فلا ضمان على صاحب الدابة (قوله مطلقاً) أي ليلاً أو نهاراً لم يقصر صاحب
 المال ويحل التفصيل في ارسال الدابة بين الليل والنهار في ارسالها إلى العراء أما ارسالها
 في البلد فيضمن مطلقاً ليلاً ونهاراً وبعبارة م مد على التحرير والعبرة بالعادة وغيرها فان جرت
 عادة أهل محل بارسال الدواب ليلاً ونهاراً فلا ضمان أو يحفظها ليلادون النهار ضمن ليلاً
 لانهاراً أو انعكس الحكم انعكس الضمان أيضاً وقد استلقت من حادثة تقع في الشام وهي أنه قد
 جرت عاداتهم بارسال الدواب قرت دابة في طريق فصادفت انساناً فاعدا في الطريق فقام
 بجفلت منه وتلفت فأجبت بأنه يضمن الدابة اه كتابه اه بحروفه (قوله ويستثنى من
 الدواب الحمام) أطلق على الحمام دابة نظر إلى أصل اللغة وخص العرف الدابة بذات الاربع قال
 في المصباح وكل حيوان في الارض دابة وخالف بعضهم فأخرج الطير من الدواب ورد بالسماء
 وهو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء قالوا أي خلق كل حيوان بما كان أو غير مما كان
 تخصيص القرم والبقل بالدابة عند الاطلاق حرف طاري وتطلق الدابة على الذكر والانثى

انعكس الحكم فيضمن مرسلها ما أنقلته من ارضه أو نهاراً دون الليل اتبع المعنى الخبر والعادة ومن ذلك يؤخذ ما يحتمل البليغى والجمع
 أنه لو جرت عادة بحفظها ليلاً ونهاراً ضمن مرسلها ما أنقلته مطلقاً (تنبيه) يستثنى من الدواب الحمام وغيره من الطيور

والجمع الدواب اه (قوله فلا ضمان باتلافها مطلقا) أى كان معها صاحبها أم لا (قوله بعدم الضمان) مثله في شرح مرفضا تضعيف بعضهم وصداقة مرف وأقنى البقينى في فعل لانسان قتل جلا لا أثر بعدم الضمان لانه لا يحسب كنه ضيقه ولتصير صاحبها حيث لم يضعه في بيت مستقف أو يضع عليه ما يمنع وصول النمل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع ش على مرف (قوله ولو ألتقت الهرة) ولا يجوز له أن يتعز من لها الا وقت صياها لا بعده ولا قبله على المعقولات التي ترضعها يسهل مرف (قوله ان عهد) أى ولو مرة قل (قوله أو صاحبها الذي يأويها) أى اذا كان لم يدعها كان كمن صائبها أو يستعيرها فم ان اتلفت فمرا فالتفت شيئا فلا ضمان فيه كما مر مرف (فرع) * أقنى ابن جمل في دابة نطقت أخرى بالضم ان كان النطع طبعها وعرضها صاحبها أى وقد أرسلها أو قصر في ربطها والكلام في غير ما يله والاضمن مطلقا اه س ل ولو قصر شخص دابة مسيية عن زرع مفرق قدر الحاجة ضمنها أى دخلت في ضيمته فينبغي اذا تقرر ما أن لا يبالغ في إصلاحها بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه الى زرع عوان أخرجهما عن زرع الى زرع غيره فالتفتضه منه اذ ليس له أن يبق ما له جمل غيره فان لم يمكنه الا ذلك بأن كانت محفوفة بمزارع الناس ولم يمكن أخرجهما الا باندخالها من زرع غيره تركها في زرعه وفرض صاحبها ما ألتفتضه اه من شرح الروض فان أخرجهما ضمنها ان ضاعت وضمن ما تلف من زرع غير مال كمال التعذيب (فرع) * لو جلت الريح نوبا أو أشرف على أن يقع في ملكه فندفعه من الهواء الى ملك غيره لم يضمنه كافي قل على الجلال (قوله وان كان الداخل بصيرا) غاية لقوله ضمن كافي في شرح الروض وقوله أو دخلها بلا اذن مقابل لقوله دخلها ثمخص بانه ثم ان ما هنا لا ينافي قول الروض في الجنائيات وان ربطا به كلبا عقورا ودعا اليه رجلا فقصر مغلت فلا ضمان لان ما هنا في كلب في الدار وما هنا في كلب خارجها كما أفاده شيخ الاسلام اه

• (فصل في قتال البغاة) •

هذا شروع في طوائف ثلاثة جواز الشارح لنا قتالهم البغاة والمرتدين والكفار وذكر البغاة بعد الصيال لما يأتى أنهم يردون الى الطاعة بالانخف فالانخف في قوله ولا يقتلهم الا امام حتى يمتنع الخ وقام الاجماع على جواز قتال البغاة ومستنده فعل سيدنا على قاته قاتل أهل الجمل بالبصرة وقاتل أهل حنين بالشام وأهل النهروان وهم طائفتان من الخوارج بتاحية الكوفة وأخذ قتال المرتدين من فعل أبي بكر وأخذ قتال الكفار من فعل النبي صلى الله عليه وسلم (قوله جمع باغ) وأصل بغاة بغية تخركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ونصب بالقصة على التاء كقصة لان الالف فيه أصلية لانقلابها عن أصل اه (قوله ومجاورة الحد) أى ما حده الله وشرعه من الاحكام تلزمهم عن طاعة الامام الواجبة عليهم وهولته كذلك فنى المختار البغى التعدي وبني عليه استطال وياه رعى وكل مجاوزة واقراط على المقدار الذي هو حد الشئ فهو بغي قال ابن قاسم ومن كون البغى مجاوزة الحد سميت الرانية بغية اه ع ش على مرف مع زيادتين قل (قوله والاصل فيه) أى في فصل البغاة أى في الاحكام الالتمية

• (فصل في قتال البغاة) •

جمع باغ والبغى الظلم ومجاورة الحد مجاوزة تطلهم وعدو لهم عن الحق والاصل فيه آية

فيه معنى في الجملة والافلاية لا تثبت كل الاحكام الالائية (قوله وان طائفتان) تثبت طائفة تطلق على الواحد وغيره نزلت في ربه عبد الله بن أبي بن سؤل ورهط عبد الله بن رواحة لما اقتلوا باليدى والنعال فقرأها النبي صلى الله عليه وسلم عليهم رواه الشيخان عن أنس بن مالك (قوله اقتلوا) لم يقتل اقتل بل جمع مراعاة لافراد الطائفتين ومعنى فاصطوا بينهما الاول ابداء الوعد والنصيحة والثاني الفصل بينهما بالقضاء العدل فيما كان بينهما (قوله وليس فيها ذكر الخروج) هذا الكلام يؤهم أن النبي مخصص في الخروج عليه من حيث البيعة ونحوها والافن البين أن المراد الخروج ولو منع حق توجيه عليهم كما ينبغي وهو لا يقدح في توجيه عليهم أن يترافعوا الى الامام فيما يجبرونهم حيث استقلوا بالقتال معرضين عن الامام قد استنعوا من الحق الواجب عليهم فكانوا باغاة لهذا (قوله تشبه) أي تشبه الخروج عن الامام المرتب عليه الامر بالقتل (قوله لعمومها) أي لانها مذكورة في سياق الشرط (قوله أو تقتضيه) أي تستلزمه وتقتضيه بطريق القياس ووجه هذا التبريد الخلاف في كون التسمية في سياق الشرط ثم أولافعلي الاول تشبه يجعل الامام طائفة والباقيين عليه طائفة وعلى الثاني لا تشبه ويكون المراد طائفتين من المسلمين يفت احدهما على الاخرى فيقام الخروج على الامام بالخروج على غيره فيعوز له القتال بالاولى (قوله وهم) أي شرعا مسلمون ولو فيما مضى فيشمل المرتدين على المعقد قل على الجلال وفي سم نقلا عن الزركشي أنه يعتبر في البغاة الاملا م المرتدين اذا نصبوا القتال لا يجري عليهم حكم البغاة في الاصح وهذا الشرط هو مقتضى كلام المحققين لا وجه لاهله وحاصلها أن القيد ستة أن يكونوا مسلمين وأن يخالفوا الامام وأن يكون لهم تأويل وأن يكون ذلك التأويل باطلا فلتأويل أن تكون لهم شوكة وأن يكون فيهم مطاع وينبغي ذكر الشارح أن الشوكة تستلزم المطاع فلا تغفل (قوله) مد وبشارة حل في سيرة ان الامام أحمد قولاً بلعن يزيد بن نويرة وتصريحاً وكذا الامام مالك وكذا الامام شافعية ولنا قول بذلك في مذهب امامنا الشافعي وكان يقول بذلك الاستاذ البكري ومن كلام بعض أتباعه في حق يزيد ما نقله زاده الله خرياً ومنعه وفي أسفل من وضعه وفي شرح عقائد السعديين لعن يزيد (قوله) ويشكل عليه أن لعن الشخص لا يجوز ولا يحل لعن اللعن بالوصف تأمله قال حل قال ابن الجوزي أجاز العلماء الورع لعن يزيد وصنف في اباحة لعنه مستقفاً (قوله) وعلى هذا يكون مستثنى من عدم جواز لعن الكافر المعين بالشخص كما صرح به السعد بعد أن قال اني لا أشك في عدم اسلامه بل ولا في عدم ايمانه فلعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه (قوله) كلام السعد (قوله ولو جازاً) لا يجرم الخروج على الامام ففي شرح مسلم يجرم الخروج على الجائر اجماعاً ويجاب عن خروج الحسين على يزيد بأن المراد اجماع الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم (قوله) ابن حجر والغاية للردوسيا في قول الشارح وتجب طاعة الامام وان كان جائراً فيما يجوز من أمره ومنه الخ (قوله) بعدم انقيادهم له (قوله) سوا سبق منهم انقياداً أم لا كما هو ظاهر اطلاقهم والمراد بعدم انقيادهم له ولو في مباح حيث كان فيه مصلحة (قوله) شيخنا (قوله) كذا (قوله) هي حق اقامته حق الادعى بالاولى قل على الجلال (قوله بالشروط الالائية) متعلق بخروج أو بقوله مخالفوا الخ فوجودها لا يقتضيه

وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا
وليس فيها نص صريح في خروج علي
الامام صريحاً لكنهما تشبه لعمومها
أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبني
طائفة على طائفة فلهي على الامام
اولى وهم مسلمون مخالفوا امام ولو
جائراً بان خرجوا عن طاعته بعلم
انقيادهم له أو منع حق توجيه عليهم
وط الالائية

في تحقق البغي ووجوده (قوله ويقاتل أهل البغي) ظاهره أن البغي يوجد دون هذه الشروط
وهذه شروط القتال وليس كذلك بل لا يحصل الا بها وبذلك يقاتلون ولو قال بشرط في الباغى
كذا وكذا كان أولها قال في المنهج هم مسلمون الخ ثم قال ولا يقاتلهم الا امام واعلم
أن وصف البغي في الصدر الاول ليس وصفهم ولا يقتضى الفسق ولا العصيان ولا يزول معه
وصف الايمان خلافا للخوارج فانهم اعتقدوا زوال الايمان معه ويرتفعون بالآية ولا ينهم
انما خرجوا عن طاعة الامام بنأويل وشبهه أى بنأويل غير قاطع البطلان كافي مر (قوله)
كما استفيد من الآية المتقدمة) وهي قوله تعالى وان طائفتان قال السبكي رحمه الله تعالى
في تفسيره المسبى بالدر النظيم ما حاصله وفي هذه الآية تحكيان عظيمين أحدهما وجوب قتال
الباغاة من قوله فقاتلوا التي تبغى فانه أمر بالوجوب وعليها قول على رضي الله عنه
والصحابه في قتال صفين والنهروان وقد قتل عمارة يوم صفين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
لعمارة قتلت القينة الباغية وهذا علم من اعلام النبوة ولم ينكر أحد هذا الحديث حتى أن
المقاتل على رضي الله عنه لم ينكره وانما هدوا الى بنأويل لا يفتي ضعه وهو قولهم انما قتله
الذي أخرجه ينعون علياً أى لانه أخرجه لقتال معاوية ولم يقتل علياً زيدا الذين كانوا مع علي
بقينا واقدا على القتال وعرفوا أنهم الذين عناهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة
أحسن سياق الحكم الثاني في الآية أن اسم الايمان باق مع البغي والمخالف في ذلك الخوارج
والآية ترد عليهم وتعلم الاستدلال بقوله تعالى فاصطبروا بنأويل حكمه فانه صريح في بقاء
الايمان حين البغي ولو لا ذلك أى بقاء الايمان لا يمكن أن يقال في قوله تعالى فان بقت احداها
على الاخرى وقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا انه لا دليل فيه لانه لا يصح اطلاق
ذلك أى المذنبين في الآية من الايمان والاخوة اذا كان يخرج به عن الايمان بان يكون
وصف الايمان بحسب الأصل لكن قوله تعالى بين أخوكم دليل ظاهر على ثبوت الايمان لهم
في حال بغيهم اه وقال في الروضة قال العلماء يجب قتال الباغاة ولا يكفرون بالبغى واذا رجع
الباغى الى الطاعة قبلت توبته وزلت قتاله اه شرح الموفى اه مدابني (قوله صفين) بكسر
أوله المهملة وثانيه القاء المشددة اسم بلد أو اقليم وكذا النهروان المذكور معه قل (قوله)
بثلاثة شرائط) الاولى حذف التاء لان المعدوم مؤنث ويمكن الجواب بأن المراد بالشرائط
الشروط (قوله بفتح النون) وقد نسكن كافي المختار اه ع ش على مر (قوله أى شوكة بكثرة
أو قوة) فيه ساحة لان المنعة والشوكة واحدة ومعناها واحداً فكان الاولى أن يقول أى قوة
بكثرة أو نقصان بحسن (قوله وهى) أى الشوكة التى لا يتحقق البغي بدونها لا بد لها من مطاع
وأما أصل الشوكة فلا توقف على مطاع وبهذا يجمع بين ما هنا وما في المنهاج شورى فقوله
وهى لا تفصل أى قد ذكرها يفتى عن ذكره الذى سلكه المنهاج (قوله يصعدون عن رأيه) أى
تصدرا فقالهم عن رأيه (قوله فقاتل أهل الجبل) أى أهل الواقعة التى عقر فيها جبل عائشة وبسبب
خروجها مع معاوية بأنها كانت تحبه لانه كان يقول للنبي صلى الله عليه وسلم في زمن الافك
مارأيت على نساءك الا خيرا وكان على يقول التماسخيرا كثير وهذا سبب طلوعها مع معاوية
في هذه الواقعة وصح ان الناس اذا دعاهم للخروج معاوية يمتنعون ويقولون لا تخرج معنا

قوله قال المسبى الى آخر القول كتب
عليها باسم نسخة المؤلف ليس من
التعريب اه

(ويقاتل أهل البغي) وجوباً كما استفيد
من الآية المتقدمة وعليها قول على
رضي الله تعالى عنه في قتال صفين
والنهروان (بثلاثة شرائط) الاولى
(أن يكونوا في منعة) بفتح النون والعين
المهملة أى شوكة بكثرة أو قوة ولو نقص
حينئذ يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج
في رددهم الى الطاعة كقصة من قبل مال
وتفصيل رجال وهى لا تفصل الاجماع
أى ينبوع يحصل به قوة لشوكتهم
يصعدون عن رأيه اذا قوتلوا لا يتجمع
كلهم بجماع فالطاع شرط للحصول
الشوكة لا أنه شرط آخر غير الشوكة
كما تقتضيه عبارة المنهاج ولا يشترط
أن يكون فيهم امام منصوب لان علياً
رضي الله تعالى عنه قاتل أهل الجبل
ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب
امامهم

(و) الثاني (أن يخرجوا عن قبضة
الامام) أي عن طاعته باقترادهم
بليلة أو قرية أو موضع من العسراء
كما نقله في الروضة وأصلها
عن جمع وحكي الموردي الاتفاق
عليه (و) الثالث (أن يكون لهم)
في خروجهم عن طاعة الامام (تأويل
سائق) أي محتمل من الكتاب أو السنة
يستندون اليه لأن من خالف بغير تأويل
كان معاد الحق (تبيينه) بشرط
في التأويل أن يكون فاسدا لا يقطع
بفساده بل يعتقدونه جوازا لخروج
كتابيل الخارجين من أهل الجمل
وصفين على رضى الله تعالى عنه
بأنه يعرف قتله عثمان رضى الله تعالى
عنه ولا يقص منهم لمواظاة اياهم
وتأويل بعض مائى الزكاة من أبي
بكر رضى الله تعالى عنه بأنهم لا يدفعون
الزكاة الا لمن صلواته مكن لهم أى
دعاهم ورجعهم وهو النبي صلى الله
عليه وسلم فمن فقدت فيه الشروط
المذكورة بأن خرجوا بالتأويل
كأننى حق الشرع كلزكاة عنادا
أو بتأويل يقطع بطلانه كتابيل
المرتدين أو لم تكن لهم شوكه بأن كانوا
افرادا يسهل الظفرهم أو ليس فيهم
مطاع فليسوا بصفة لا تنضمهم
فيترب على أفعالهم مقتضاها على
تفصيل في ذى الشوكه يعلم بما يأتى
حتى لو تأولوا بلا شوكه وأتلفوا شيئا
ضمنوه مطلقا كقطاع الطريق وأما
الخوارج وهم قوم يكفرون من تكب
كبيرة ويتركون الجماعات

الا اذا خرجت عائشة كافة السرو من جمل أهل تلك الواقعة سيدنا طلحة والزبير بنى بن أمية
ومات طلحة والزبير وعقر جمل عائشة حتى سقطت من عليه وحصل ما حصل ولم تسقط كان
آخرها محمدا عند ما حمل هو وجها مع رجل عن كفو حاضر بن حق وضعوه بين يدي سيدنا على
فأمر بها فأدخلت حناصرة اعطياهم طبيب خاطرهاوا كرمها واعتذر لها وكان آخرها مع على
في القتال والواقعة كانت بين على ومعاوية وكان معاوية وقت مقتله في الشام من تحت
يده فلما أخبر بموته جاء بنارزع عليا في الخلافة قال الدميري وكان اسم الجمل الذي ركبته عائشة
يوم وقته عسكرا أعطاه لها على بن أمية اشتراها بأربع مائة درهم وهو العصم وكانت وقعة
الجمل يوم الخميس العاشر من جادى الأولى والأخيرة وقيل في خامس عشر سنة ست وثلاثين
من الهجرة وكانت الواقعة من ارتفاع الشعر الى قرب العصر اه (قوله باقترادهم) الباء
السيئة وهذا ضعف قال م ولا يشترط اقترادهم بليلة أو قرية على الاصح (قوله كما نقله
في الروضة) تبرأ منه لضعفه (قوله تأويل سائق) أى جائز والمراد بالتأويل أن يكون
لهم شبهة تدورغ لهم ملهم فيه (قوله أى محتمل) بصيغة اسم الفاعل أى للجهة والقصد
أى للصدق والكذب أو بصيغة اسم المفعول أى محتمل صدقه وكذبه فلا رجة لا تصار المدافعي
على قوله اسم مفعول (قوله من الكتاب أو السنة) ليس بقيد (قوله لمواظاة اياهم) أى
لمواظاته فقال لهم على رضى الله عنه واقفا ما قلت ولا مالات أى ولا جئت للقتال وإنما جئت
اه م (قوله كتابيل المرتدين) أى من أهل الجماعة ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم
وقالوا لا يجب الايمان الا في حياته لا تقطع شرعه بموته كبقية الانبياء وهذا تأويل باطل لقيام
الاجماع على بقائه الى يوم القيامة فتره شيئا وقال ابن قاسم قوله كتابيل المرتدين هذا
فيه نظر لانه اعتبر في الهدى والاسلام وأخذ بنسبوا اذا لم تعلمهم الجنس فلا يصح الاحتراز
منهم فصول التعريف اه عمدة (قوله فليسوا بصفة) أى فلا يتخذون صفة منكم ولا يستند
بحق استوفوه ويضمنون ما أتقروا مطلقا كقطاع الطريق اه زى (قوله على تفصيل الخ)
هذه العبارة سرت اليه من شرح المنهج لان التفصيل لم يذكر هنا أصلا والتفصيل أنه ان كان
مرتدا ضمن والافلاومع ذلك هو ضعيف ومراده بقوله يعلم بما يأتى هو التفصيل بين صكونه
مسبلا أو مرتدا لا مذكور في المنهج بهذه العبارة وأما الذى يأتى في الشرح هو أنه ان كان
شوكه من غير تأويل فهو كلبائى وان كان له تأويل من غير شوكه فليس كلبائى وهذا غير الذى
أراد شيخ الاسلام بقوله على تفصيل في ذى الشوكه كما علمت فكان الأولى حذف قوله
في ذى الشوكه ويقول على تفصيل فيما اذا فقد أحد الامرين أى الشوكه والتأويل لأن
هذا هو الذى يأتى (قوله ضمنوه مطلقا) أى وقت الحرب أو غيره اه ع ش (قوله وأما
الخوارج) وهم من ضمن المبتدعة فالتون بأن من أتى كبيرة كفر وحبط عمله وخلق في النار
وأن دار الاسلام يظهر الكبار فيها تصد دار كفر وابطاحة اه زى (قوله ويتركون
الجماعات) أى لا يصلحون وراء الأئمة كما قرره العزيزى وبعبارة البرماوى أى لم يضر واعم
الامام جمعهم ولا جماعة لا اعتقادهم ان الصلاة لا تصح الا خلف معصوم اه وقال م
ويتركون الجماعات لان الأئمة لما أقروا على المعاصى كفروا برعهم فلم يصلوا خلفهم اه

فان قيل ترك الجماعة يوجب القتال لان الجماعة من فروض الكفاية فيقتل تاركها كما تقرر
 في باب صلاة الجماعة قلت يجب بان ما هنا محمول على ما اذا ظهر الشعار بغيرهم وانهم
 لا يقاتلون من حيث الخروج وان قوتوا من حيث ترك الجماعة اه زى (قوله فلا يقاتلون)
 أى لا يقاتلون بثلاثة شروط الاول عدم قتالهم لنا والثاني صكونهم في قبضتنا والثالث
 عدم تضررنا بهم كما أشار اليه الشارح فقوله وهم في قبضتنا حال من الواو في فلا يقاتلون وكان
 الاولى تقديمه على قوله ما لم يقاتلوا لعدم قتالهم مشروط بما ذكر والمراد بكونهم في قبضتنا
 أن يجري عليهم حكمنا (قوله ولا يضرعون) بدليل قبول شهادتهم ولا يلزم من ورود ذمتهم
 ووعدهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بفسقهم لانهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم
 وان أخطوا أو اغواهم من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعا وهو ما عليه السنة ولا ينافي
 ذلك اقتضاء كثر تعاريف الكبر بفسقهم لو عيدهم الشديد وقلة كثرانهم أى مبالاتهم
 بالدين لان ذلك بالنسبة لآحوال الآخرة لا الدنيا لما تقرر من كونهم لم يفعلوا محرما عندهم
 اه شرح مر باختصار (قوله ما لم يقاتلوا) فان ما لم يقاتلوا لعل وجهه أنه لا شبهة لهم
 في القتال وتقديرها فهي باطلة قطعا اه ع ش (قوله وهم في قبضتنا) قال الاذرى سواء
 كانوا ميتا أو أمانا أو موضع عنالكهم لم يخرجوا عن طاعته اه زى (قوله نم ان تضررنا
 بهم) أى بان أظهر وأبهرهم أو دعوا اليها اه شخنا (قوله تعرضنا لهم) ولو بالقتل
 (قوله أولم يكونوا في قبضتنا) أى أولم يقاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا قال سم هذا يفيد أن قوله
 وهم في قبضتنا ليس قيد القوة فلا يقاتلون ما لم يقاتلوا الخ بل هو قيد لقوله فلا يقاتلون الخ اه
 شوى (قوله ولم يضرع الخ) لوعضا المستحق عن القاتل سقط القتل (قوله في شهر السلاح)
 أى أظهره (قوله ان حكمهم حكم قاطع الطريق) فنى رواية اذا قيموهم فاقتلوهم
 فان في قتلهم الجزاء من قتلهم عند الله يوم القيامة وبهذا استدل من يقول يجوز قتل الخوارج
 وقد قاتلهم على كرم الله وجهه وقتل صلى الله عليه وسلم عن الخوارج أنهم كفار فقال من
 الكفر فزوا فقتل أمنا فقتل فقال ان المنافقين لا يذكرون الله الا كلسا وهو لا يذكرون الله
 كثيرا قيل ما هم فقال أصابتهم قسنة فعموا وصموا فلم يجعلهم كفارا لانهم قتلوا بضرب من
 التأويل والخوارج قوم يكفرون من تكب الكبرية ويحكمون بحبوط عمل من تكبها وتخليده
 في النار ويحكمون بأن دار الاسلام تصير يظهور الكفار فيها دار كفر ولا يسلون جماعة اه حل
 في السيرة وتقدم بعضه (قوله فان قيد) أى ما في المنهاج فلا خلاف أى في أنهم قاطع طريق
 زيادة على كونهم خوارج فيرتب عليهم أحكام قاطع الطريق وهذا التقييد هو المعتمد وعبرة
 ع ش فلا خلاف أى في وجوب قتالهم (قوله وتقبل شهادة البغاة) شروع في حكم البغاة
 وحاصله أن شهادتهم مقبولة بشرطين الاول أن لا يكونوا ممن يشهدون لمواقفهم تصديقهم الخ
 والثاني أن لا يستحلوا دماءنا أو أموالنا ولا تأويل وقضاؤهم مقبول بشرطين أيضا الاول أن
 يكون فيما قبل فيه قضاء قاضينا فيخرج به ما اذا قضوا بما خالف نصا واجماعا أو قيسا لجلبا
 الثاني أن لا يستحلوا الخ (قوله الا أن يكونوا ممن يشهدون) منيع مر يقتضى أن هذا القيد
 راجع لكل من شهادتهم وقضاؤهم فكان الاول للشارح تأخير عن قوله وقضاؤهم اه قوله

فلا يقاتلون ولا يضرعون ما لم يقاتلوا
 وهم في قبضتنا نم ان تضررنا بهم
 تعرضنا لهم حتى يزل الضرر فان
 قاتلوا أولم يكونوا في قبضتنا قاتلوا
 ولا يضرعون قتل القاتل منهم وان
 كانوا قاطع الطريق في شهر
 السلاح لانهم لم يفسدوا اخلاقه
 الطريق وهذا ما في الروضة وأصلها
 من الجهور وفيها من البغوى
 ان حكمهم حكم قاطع الطريق
 وبه جزم في المنهاج والمعتد الاول
 فان قيد بما اذا قصدوا الخيانة الطريق
 فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لانهم
 ليسوا بفسقة لنا ويلهم قال الشافعى
 رضي الله تعالى عنه الا أن يكونوا ممن
 يشهدون

لواقعهم تصديقهم كالتطايعة وهم مستق

(٢٠٢)

من الرافضة يشهدون بالزور ويضنون لواقعهم تصديقهم فلا

تقبل شهادتهم ولا يتخذ حكم قاضهم ولا
يختص هذا بالبغاة نعم ان خبر السب
قبلت شهادتهم لا سقاء التهمة مستند
وقبل قضاء قاضهم مدعا اعتبار صفات
القاضي فيه فيما قبل فيه قضاء قاضينا
لان لهم تأويل ولا يسوغ فيه الاجتهاد الا
ان يستعمل شاهد البغاة وقاضهم مدعا
وأموالنا فلا تقبل شهادته ولا قضاؤه
لانه ليس بعدل وشرط الشاهد
والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان
في الروضة وأما ما نقله عن المعشرين
وجرى عليه التورى في المتهاج
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة
الروضة في كتاب الشهادات من أنه
لا فرق في قبول شهادة أهل الأهواء
وقضاء قاضهم بين من يستعمل
المدعى والأموال أم لا لان ما هنا محمول
على من استعمل ذلك بلا تأويل وما هناك
على من استعمله بتأويل وما أتلفه باغ
من نفس أو مال على عادل وعكسه ان لم
يكن في قتال لضرورته بأن كان في غير
القتال أو فيه لالضرورته ضمن كل
منهما ما أتلفه من نفس أو مال جريا
على الأصل في الاتلافات نعم ان قصد
أهل العدل باتلاف المال اضاعتهم
وهزيمتهم يضمنوا قتله الماورى فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا
ضمنان اقتداء بالسلف لان الوقائع التي
جرت في عصر الصحابة كوقعة الجمل
وصفين لم يطالب بعضهم بعضا بضمن
نفس ولا مال وهذا عند اجتماع الشوك
والتأويل فان فقد أحدهما قلنا لان
الأول الباغي المتأول بلامشوك يضمن
النفس والمال ولو حال القتال كقاطع
الطريق والثاني له شوك بلا تأويل وهذا

لواقعهم أي في الاعتقاد تصديقهم كذا في صحاح الفصح وفي بعضها تصديقه ولا يسلح
التعير بالجمع قبله كالايجي وقوله تصديقهم الباء للسببية والمصدر مضاف لقوله والقائل
محذوف أي يشهدون بالزور واقفهم في العقيدة بسبب تصديقهم له أي اعتقادهم صدقه بمجرد
كونهم كذا قاله بعضهم ولا يفتي ما فيه اذ ظاهر التأويل يفيد أنه مضاف للقائل محذوف ذلك
(قوله يشهدون بالزور) أي بما يرويه أهله (قوله ولا يختص هذا) أي الاستثناء وهو قوله
الأن يكونوا الخ أي لا يختص هذا بالبغاة أي قبول الشهادة بل كل مبتدع لا يقتصر بدعته
قبل شهادته كقوله ع ش وعبارة مد ولا يختص هذا أي عدم قبول شهادتهم وقضاء
قاضهم (قوله حيثند) أي حين اذ ينزل السبب فيقولون رأينا بعه وأقرضه (قوله
لان لهم تأويل) تعليل لقبول قضاء قاضهم (قوله الآن يستعمل) أي بلا تأويل كما يأتي
(قوله مدعا وأموالنا) الواو بمعنى أو (قوله لانه ليس بعدل) هذا يقتضي أنهم لا يكتفون
باعتلال مدعا وأموالنا التي العدالة دون الاسلام ولعله لوجود الشبهة أي من غير تأويل
لهم وان كانت باطلة وعبارة قل على الجلال لم يقل لكفر لانه لا مكان التأويل أي لا مكان وجود
التأويل وان لم يكن موجودا عنده الآن (قوله هذا) أي الشرط المذكور في قوله الآن
يستعمل شاهد البغاة وعبارة شرح م ر محل ذلك اذا استعملوا بالباطل عدوا بالتبصير ماواه
الى ارافقه مدعا وأموالنا ويؤخذ من العلم أن المراد استغلال خارج الحرب والافضل البغاة
يستعملون ما في الحرب وما في الروضة في الشهادات من قبول شهادة مستعمل الدم والمال من أهل
الأهواء والقاضي كالتأويل محمول على المؤول لانه لا تأويل ولا محتملا وما هنا على خلافه اه (قوله
أهل الأهواء) أي البدع (قوله وما أتلفه) مبتدأ وعكس معض عليه وقوله ضمن كل الخ
خير وقوله ان لم يكن الخ اعتراض أو أن قوله ضمن الخ جواب الشرط وبالجملة خبرا مبتدأ قال
الشيخ عز الدين ولا ينفك اتلافهم بإباحة ولا تحريم لانه نظام معقود عنه بخلاف ما أتلفه الكفار
حال القتال فانه حرام غير مضمون رى وعبارة قل فلا يوصف اتلافهم بصل ولا حرمة لانه
خطأ معقود عنه لتأويلهم وبذلك فارق حرمة اتلاف الحرب وان لم يضمن أيضا وعكسه (قوله
على الأصل) في الاتلافات وهو الضمان (قوله اضاعتهم) أي عن القتال (قوله اقتداء
بالسلف) على قوله وما أتلفه أهل البغاة وعكسوا لو اختلف المتفق وغيره في أن التلف وقع
في القتال أو في غير مقتل المتفق لان الأصل عدم الضمان ع ش على م ر (قوله الله) أي
للقائد المهور من قوله قصد (قوله كقاطع الطريق) أي فاته يضمن ما أتلفه (قوله كاخ
في الضمان وعدمه) أي فلا يضمن حال القتال لضرورته ولا فرق في ذلك بين المسلمين والمرقتين
على المعتمد خلافا للشيخ الامام (قوله ولا يقاتل الامام) هذا شروع في حكم قتال البغاة
اشارة الى أنهم ليسوا كالكفار بل كالمقاتل وأشاره الى أن قتال البغاة ليس كقتال الكفار
من وجوه ثلاثة الأول هذا بخلاف الكفار فيقاتلون من غير ريب والثاني أنهم لا يقاتلون
بما يمي بخلاف الكفار والثالث أنهم لا يحاصرون بخلاف الكفار اه والمراد بقوله ولا يقاتل
أي لا يجوز قصم حتى يمت فيبوز أي يجب لانه يمنع قطع أن قتالهم واجب على الامام وكذا
البعث ويجب قتالهم ما في قتال الكفار من صبر واحد منا لاثنين وغير ذلك كافي قل على

يكافى في الضمان وعدمه لان سقوط الضمان في الباغي قطع القصة واجتماع الكفة وهو موجود هنا ولا يقاتل الامام البغاة الجلال

حقير يثبت لهم أمينا فظننا ان كان البعث للمناظرة ما حالهم يسألهم عما (٢٠٣) يكرهون اقتداء بعل رضى الله عنه فانه يثبت ابن

عباس الى أهل النهر وان فرجع بعضهم وأبى بعضهم فان ذكروا مظلة أو شبهة أزالها لأن المقصود بقتلهم ردهم الى الطاعة فان أصر وأصرهم ووعظهم فان أصر وأعلمهم بالقتال لأن الله تعالى أمر ألا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى فان طلبوا من الامام الامهال اجتهدوا ففعل ما رآه صوابا (ولا يقتل) مدبرهم ولا من ألقى سلاحه وأعرض عن القتال ولا (أسيرهم ولا يذوق) بالهبة أى لا يسرع (على جريحهم) بالقتل (ولا ينفخ مالهم) لقوله تعالى حق تقي الى أمر الله والقيته الرجوع عن القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبة أن عليا رضى الله تعالى عنه أمر مناديه يوم الجمل فنادى لا يبيع مدبر ولا يذوق على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق باب فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ولأن قتالهم شرع للذبح عن منع الطاعة وقد زال (تبيه) قد يفهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص بقتلهم والاصح أنه لا قصاص لشبهة أى خيفة ولا يطلق أسيرهم ولو كان صبيًا أو امرأة أو عبدا حتى يتقضى الحرب ويتفرق جمعهم ولا يتوقع عودهم الا أن يطيع الأسير باختياره فيطلق قبل ذلك وهذا فى الرجل الحر وكذا فى الصبي والمرأة والعبدان كقوامقاتلين والأطلقوا بغير ذنوبهم الحرب ويرد لهم بعد آمن شرطهم عودهم الى الطاعة أو تفرقهم وعدم توقع عودهم ما أخذ منهم من سلاح وخيل وغير ذلك وبجرم استعمال شئ من سلاحهم وخيلهم

الجلال (قوله حقير يثبت لهم) أى وجوباً وقوله أمينا فظننا أى ندبنا ان يثبت لجزء السؤال فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة فلا يثبت تأهله لذلك كذا فى زى وحل (قوله أمينا) أى بالغاً عاقلاً عدلاً عارفاً بالعلوم أى وبالغروب كما لا يحتج ويغنى الاكتفاء بما سبق ولو شككنا فراحبت فلب على ظن الامام أنه يقتل خرمهم بلا زيادة ولا نقص وأنهم يتقون به فيقبلون كل ما يقول كفاى عثم على مر وفائدة البعث أنه يفهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من أنواع الحرب وطرقه ليوقع الرعب فى قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه عثم على مر (قوله النهر وان) قرية قريبة من بغداد خرجت على علي كثرتم الله وجهه عثم (قوله مظلة) يكسر الهمزة وتحتها أى ان كان مصدر اميناً فان كان اسماً لا يظلم به بالكسر فقط اه زى قال المرادى الفتح هو القياس أى بناء على أنه مصدر ميمي والقياس فيها التثنية وما جاء مكسوراً فعلى خلاف القياس (قوله فان أصر) أى بعد الإزالة (قوله فان أصر) أى بقتلهم بالقتال أى وجوباً وحيث أخذ يقتلهم وان لم يدعوا به وقبل ذلك مرتبة ذكرها فى المنهج وهى فان أصر ما أعلمهم بالمناظرة أى المباحثة فيناوهم في ابطال شبههم وإثباتها وقوله أعلمهم بالمناظرة أى وجوباً (قوله وفعل ما رآه صواباً) بأن يؤخر قتالهم ان كان استهالهم للقتال فى رجوعهم ولا يتقيد الامهال بعتة ولا يؤخره ان ظهر أن استهالهم لاجل مدد أو عدد يستعينون بهم على قتالنا (قوله مدبرهم) أى عالم يمكن منصرف القتال أو منصرف الى فئة قل لأن القصد ردهم لطاعة ويقال لهم بالاسهل فالاسهل لانهم كالمقاتل كفاى قل على الجلال (قوله فنادى لا يبيع مدبر) وقد استثنى الامام ما اذا أيسر من صلحهم لتتمكن الضلال منهم وخشى عودهم عليه بشرخيموز الاتباع والتذيق كما فعل على رضى الله عنه بالتفويض اه سم (قوله من منع قتل هؤلاء) أى المدبر والامير والجريح (قوله والاصح أنه لا قصاص) هو المعتقد ويجب دية وكفارة قل وهذا فى خصوص المدبرين لأن شبهة أى خيفة فيهم وأما بقية الاقسام ففهم القصاص اذا وجدت شروطه (قوله لشبهة أى خيفة) فله يرى قتل مدبرهم (قوله ويتفرق جمعهم) أى تفرق الا بعد قتلهم قل (قوله فيطلق قبل ذلك) أى قبل انقضاء الحرب والحاصل أن الأسير على ثلاثة أقسام فان كان صبيًا أو امرأة أو غيباً ولم يقابل أطلق بغير ذنوبه فقتل الحرب فان كان كاملاً أو طاعاً باختياره أطلق وان بقيت الحرب والأطلق بعد انقضاء الحرب وتفرق جمعهم وعدم توقع عودهم (قوله وهذا فى الرجل الحر) أى ما ذكر من المستثنى والمستثنى منه فهذا التقيد راجع لهما وان كان ظاهر سياقه يوجب رجوعه للاستتفاضة به قال بعضهم وهو الظاهر وعبارة شرح مر ولا يطلق أسيرهم ان كان فيه منعة وان كان صبيًا أو امرأة أو وقتاً حتى يتقضى الحرب ويتفرق جمعهم تفرق لا يتوقع جمعهم بعد وهذا فى الرجل الحر الخ ثم قال الا أن يطيع الحر الكامل الامام بعبادته باختياره فيطلق وان بقيت الحرب لا من ضرره (قوله ما أخذ منهم) نائب فاعل يرد اه (قوله ويجرم استعمال شئ الخ) أى وتجيب الاجرة ويضمن ما تضمنه ولو لضرورة القتال لاجل وضع اليد عليه بخلاف التفصيل المتقدم لعدم وجود رضى على ذلك قبل اقلانه (قوله وغيرهما) من مدبرهم وأوتهم (قوله لضرورة) أى باجرة مثله اه زى وهل الاجرة لازمة للمستعمل أو تخرج من بيت المال لأن ذلك

وغيرهما من أموالهم لعموم قوله على الله عليه وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه الا لضرورة كما اذا خضناهم زام أهل العدل

الاستعمال المصلحة المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اه ع ش على م ر (قوله غير خيولهم)
وتجب اجرة مثل تلك المتفعة كما يلزم المضطرقة طعام غيره اذا تلقه وهذا ما جزم به ابن المقرئ
في تنقيته وهو المعتقد م ر زى (قوله لانه يحرم تسليطه على المسلم) وكذا يحرم جعله جلدا
يقيم الحدود على المسلمين اقول وكذا يحرم نصبه في شئ من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة
توليته شيا لا يقوم به غيره من المسلمين أو ظهر عن يقوم به من المسلمين خيانة وأمنت في ذى
ولونوف من الحاكم مثلا فلا يعجزوا توليته فيه للضرورة ويجب على من نصبه مراقبته
ومنعه من التعرض لاحد من المسلمين بما فيه استسلام على المسلمين اه ع ش على م ر (قوله)
ولا يمن يرى قتلهم مدبرين) معطوف على قوله ولا يستعان عليهم بكافر نعم يجوز ان يستعان
عليهم به أعني عن يرى قتلهم مدبرين بشرط ثلاثة ان يحتاج الى الاستعانة بهم وأن يكون فيهم
أعني فمن يرى قتلهم مدبرين جراءة وحسن اقدام وان يتمكن من منعهم لو اتبعوا أهل البغي
بعد هزيمتهم قتالهم مد وقوله جراءة بفتح الجيم والمد وقع عليه أبيضم الراي قال في الخلاصة
فعوله فعالة لتعلا * كسمل الامر وزير يدبره

(قوله أو اعتقاد كل من) استشكل بجواز اختلاف الامام للمعنى وأجيب بأنه هنا أي فيما اذا
استعان بمن يرى قتلهم مدبرين من غير استخلاف له بقدر برأيه وهناك أي فيما اذا اختلف
الامام الشافعي خفيا تحت يد الامام ورأيه قتلهم منسوب اليه فامتنع قتلهم مدبرين اه سم
(قوله والامام) أي امام الجيوش وهذه جملة سالتى والحال وقوله ابقاه عليهم أي ابقاه الحياة
عليهم أو معنى ابقاه شفقتهم أو يجعل على معنى اللام ولا تأويل وهو على لقوله ولا يمن يرى
قتلهم مدبرين وعبرة قل ابقاه عليهم أي لهم وفي بعض العبارات ابقاه عليهم (قوله الا
على رأى الامام) أي امام الحرمين (قوله في أهل قلعة) أي لا في إقليم فلا يجوز (قوله)
ولا يجوز عقرب خيولهم) ثم ان كان في غير القتال أو فيه للضرورة ضمنوا ما لم يصدوا اضعافهم
وهزيمتهم والا فلا ضمان وان كان في القتال لضرورة فلا ضمان وكذا يقال فيما بعده وعبرة
شرح المنهج وما تلقوه علينا أو عكسه لضرورة حرب هدر اقدام بالسيف ولا تاما ورون
بالحرب فلا ضمن ما يتولد منها بخلاف ذلك في غير الحرب وفيها للضرورة فيها تضمنون على
الاصل في الاتلافات انتهى وقوله بخلاف ذلك في غير الحرب قبله الماوردي بما اذا اقصوا أهل
العدل التثني والانتقام لاضعافهم وهزيمتهم وبه يعلم جواز عقربوا بهم اذا قاتلوا عليها لانا
اذا جوزنا اتلاف أموالهم خارج الحرب لاضعافهم فهذا أولى اه شرح م ر (قوله)
الا اذا قاتلوا عليها) أي فيجوز ولا ضمان لان كان لضرورة القتال أو قصد هزيمتهم (قوله)
فلا يولى) أي المسلم (قوله آفامه) جواب اذا (قوله في شروط الخ) عقب البغاة بهذا
لان البغي هو الخروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في اقامة الدين وسياسة الدنيا
شرح م ر (قوله الامام الاعظم) ويجوز ان يقال للامام الخليفة وأمير المؤمنين قال البغوى
وان كان فاسقا قال الماوردي ويقال خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا خليفة الله عند
الجمهور اه زى وعلموه بأنه انما يستخلف من يغيب واقه سبحانه وتعالى منزله من ذلك وقد
قبل لابي بكر خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله وجوز بعضهم ذلك لقوله

ولم نجد غير خيولهم فيجوز لأهل العدل
ومسكونهم ولا يقاتلون بما يبعث
ومضيق ولا يستعان عليهم بكافر لانه
يحرم تسليطه على المسلم الا للضرورة
بان كدروا وأطاعوا بنا فيقاتلون
بما يبعث ولا يمن يرى قتلهم مدبرين
لعداوة أو اعتقاد كل من والامام
لا يرى ذلك ابقاه عليهم ولا يجوز
احصاءهم منع طعام وشراب الاعلى
رأى الامام في أهل قلعة ولا يقطع
خيولهم الا اذا قاتلوا عليها ولا قطع
أشجارهم أو زروعهم ويلزم الواحد
كما قال المتولى من أهل العدل مصابة
انين من البغاة كما يجب على المسلم ان
يصبر كافرين فلا يولى الا من عرفا
لقتال أو متصفا الى فئة قال الشافعي
يكبر للمعادل أن يعمد الى قتل ذى رجة
من أهل البغي وحكم دار البغي كحكم دار
الامام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة
حد آفامه الامام المستولى عليها ولو لم ي
المشركون طائفة من البغاة وقدر أهل
العدل على استئذانهم لزمهم ذلك
(تمت) * في شروط الامام الاعظم
وفي بيان طرق اعتقاد الامامة وهي
فرض كتابه كالتصا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

تعالى وهو الذي جعلكم خلائف الأرض اه والاصح عدم الجواز كافي ع ش على م
وهذه الشرع لا تشترط في الدوام أيضا لا القسق ورواى احدى الدين أو الرجلين والا اذا كان
الجنون محتطعا ومن الافاقه أغلب سم عن شرح الروض (قوله فشرط الامام) وهذا
في الابتداء فلا يضر طرق القسق أو الجنون اذا كانت الافاقه أكثر وهذا تفريع على قوله
في شرط الامام (قوله كونه أهلا للقضاء) بأن يكون مسلما بالافاقه لا لا كراعه اعدلا ذارأى
وجمع وبصر وخلق وهذا عند التمكن فلو دعت ضرورة الى تولية فاسق جائزا على ان الامام
لا يتعزل بالقسق قاله المتولي وذكر ما لقاضى في الوصايا وقال الشيخ عز الدين اذا اعتدت العدالة
في الاثمة والحكام قدمنا آقلمهم فشا قال الاذرى وهو متعين اذا سئل الى ترك الناس فوضى
أى لا امام لهم وقوله بأن يكون مسلما أى ليراعى مصلحة الاسلام والمسلمين وقوله بالافاقه أى ليلى
أمر غيره قال ابن حجر لا يشترط ولا يضره ولا يوجب فكيكف يلى أمر الامه وروى أحمد بن
نعوذ بالله من اماره الصبيان وقوله أى ليكمل ويهلب ويتفرغ وما ورد من أنه صلى الله
عليه وسلم قال اسمعوا وأطيعوا وان أمر عليكم عبد حبشي فجمع الاطراف محمول على غير
الامامة العظمى أو محمول على الحث في هذا الطاعة للامام أو على التغلب الا أن زى مع
زيادته من قبل وقوله بجمع الاطراف ضبطه ابن الاثير في نهايته بالمعجم والذال المهملة ويجوز
أن يكون بالثاء والذال المهمتين ومعناه على كلهما مقطوع الاطراف (قوله بجمعا) بتبليط
السين فاموس ع ش (قوله استيفاء الحركة) بأن تكون الحركة ضعيفة وهذا غير سرعة النهوض
(قوله كما دخل في الجماعة) أى الاعتبار المذكور (قوله ثلاثة طرق) أى بواحد من ثلاثة
طرق (قوله بيعة) أى بمعاقدتهم وموافقهم كأن يقولوا يا نعمناك الخ لا فتيقيل اه شيئا
والاقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرقن امتنع لم يجر الا أن لا يصلح غيره شرح
م ر (قوله أهل الحل والعقد) أى حل الامور وعقدها (قوله ووجوه الناس) من
عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء واهل امة أو غيرهم فاني المختار وجه
الرجل صار وجهها أى خارجا وقد روي به طرف ع ش على م ر (قوله المبايع) بصفة
اسم القاعل (قوله بصفة النهور) من عدالة وغيرها الاجتهاد (قوله باستخلاف الامام)
خرج بالامام غير من يقية الامراء فلا يصلح اختلافهم في حياتهم من يكون أمورا بعدهم لانهم
لم يؤثروا منهم من جهة السلطان في ذلك اه ع ش على م ر (قوله كما عهد أبو بكر) حاصله
ان أبا بكر لما نقل عليه المرض دعا جماعة من الصحابة واستخبر عن حال عمر منهم فأتوا عليه ومنهم
عثمان وعبد الرحمن بن عوف ثم أمر عثمان أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر
ابن أبي قحافة في آخر عهده بالفتيا خارجا عنها وعند أول عهده بالآخرة داخلها حيث يؤمن
فيها الكفر ويتقى فيها القابرو ويصدق فيها الكاذب انى استخلفت عليكم بعدى عمر بن الخطاب
فاسمعوا وأطيعوا فان عدل فذاك ظنى وعلى به وان بدل ظلكل امرئ ما اكتب والخير أردت
ولا أعلم الغيب وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب يتقلبون والسلام عليكم ورحمة الله ثم أمر واحدا
بضم الكتاب فحتمه ثم أمر عثمان فخرج بالكتاب محموا قبايع الناس ورضوا به ثم دعا أبو بكر
عمر خالفا وصاحبا أو صاه ثم خرج من عنده فرفع أبو بكر يده ودعا له بدعوات من كوة

فشرط الامام كونه أهلا للقضاء فشرط
لغيره الا أن يمتنع من قريش بجمعا بالغير وبمنه
وتعسر ملائمتهم من نقص يمنع استيفاء
الحركة وسرعة النهوض كما دخل في
الجماعة ويتخذ الامم ثلاثة طرق
الاولى بيعة أهل الحل والعقد من
العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم
فلا يتعسر فيها عدد ويعتبر انصاف المبايع
بصفة النهور والتأني باستخلاف
الامام من عنده في حياته كما عهد
أبو بكر لعمر رضي الله عنهما

في الصواعق لا ينحصر والكافي في قوله كما التمسيل وفي قوله يحطه لتقدير وعلم من قوله كما عهد
الحج ان الاختلاف المذكور في عهد (قوله ويشترط القبول) أي عدم الرد وليس له عزله
بعد ذلك لانه ليس تابعه ولو غاب المهودية ونضرت وابقيته فلمهم اقامة نائب عنه مكانه
لغيره بقدمه قل على الجلال (قوله كما جعل عمرا لمرشوري) فان قيل كان بعض هؤلاء
الستة افضل من بعض وكان رأي عمر ان الاحق بالخلافة افضلهم وانه لا يصح ولاية الفضول
مع وجود القاضل والجواب انه لو صرح بالافضل منهم لكان قد نص على اختلافه وهو قصد
ان لا يتقلا العهد في ذلك فجعلها في ستة متقاربين في الفضل لانه يتحقق أنهم لا يجتمعون على
ولاية الفضول وأن الفضول منهم لا يتقدم على القاضل ولا يتكلم في منته وغيره ما حق به سلمه
وعلم رضا الامة بمن رضى به الستة شورى وقوله ان لا يتقلا العهد جعل العهد كالعادة
في عنته (قوله شورى) أي تشاورا بينهم لعلمه بأنها لا تصلح لغيرهم اه ع ش على م ر
(قوله بين ستة) وقد قطعهم بعضهم في قوله

أصحاب شورى ستة فما كفا * لكل شخص منهم قدر على

عثمان طلحة وابن عوف ياتق * سعد بن وقاص زبير مع علي

(قوله فاتفقوا على عثمان) لانه كان طيبا رضى الله عنه أي بعدموت عمر ويجوز في هذا الحالة
ان يتفقوا في حياته على واحد لكن ياذن الامام الاول (قوله وان امر طيكم بعد جئني بجمع
الاطراف) المراد الحث على الطاعة وعدم المخالفة ونقول هي قضية شرطية لا تستلزم الوقوع
والمراد بالبعد الشخص فهو الحز قبل الاولى ابقاء العبد على حقيقته قال الجوهري البدع
قطع الاتف وقطع الاذن أيضا وقطع اليد والثقة وهو بالادال المهمة مر حوى

• (فصل في الرقة) •

هذا شروع في الطاعة الثانية وهي أهل الرقة وجوب قتالهم ما خرو من فعل أبي بكر لانه قاتل
أهل البيت لما ارتدوا بعد موته صلى الله عليه وسلم وانما ذكرت ههنا لانها جناية على الدين
وما تقدم جناية على النفس وأخرها المكنته وقورع ما قبلها وكن حثها القتل لانه الممكن في قطع
آلتها لانها اعتقاد يفتش دوامه وهي أخش أنواع الكفار بعد الشر لانه تعالى عنه اوهى منه
وهي أخش منه ويلها القتل فلما تم الزنا ثم القذف ثم السرقة وهذا الكليات الخمس المشروعة
حدودها حفظ الدين والنفس والتسبب والعرض والمال واخر الرقة من القتل مع أنها أخش
منه كما مر لعمومه وصكته وحصوله من لا توجد الرقة منه (قوله وهي لغة الرجوع)
وقد يطلق على الامتناع من اداء الحق كما في الزكاة في زمن المديق نرح م ر (قوله من
أخش الكفر) الاولى حذف من لانه لا أعظ الا هي ووجه غلظها من جهة أن المرتدة لا يتر
بالجزية ولا يؤمن ولا تحل ذبيحته ولا منا كته بخلاف الكافر الا على في ذلك وصيانة م ر
وهي أخش الكفر وهي أولى (قوله محبطة العمل) فكأنه لم يعمل شيئا وصيانة قتل واعلم
أنها تحبط ثواب الاعمال وكذا العمل ان اتصل بالموت اجماعا فيها والا فلا تحبط بمعنى أنه
لا يلزمه إعادة لمحو صلاة أو صوم كن قد قبلها وقال أبو حنيفة رضى الله عنه يوجب الاعادة
لانها عند تحبط العمل أيضا ويدل لقوله تعالى لئن أشركت ليحبطن عملك وقد بعضهم العمل

التي

ويشترط القبول في حياته كما جعلها الامم
في الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر
الامر شورى بين ستة علي والزبير
وعثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد
ابن أبي وقاص وطلحة فاتفقوا على
عثمان والثالثة باستئذان من متطلب
على الامامة ولو غير أهل لها نعم الكافر
اذا قلب لا يتخذ امامته لقوله تعالى
ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين
سبيلا ونجب طاعة الامام وان كان
خائرا فيجب من أمره ونهيه لمجرد
امعوا وأطيعوا وان أتمر عليكم بعد
حقيق بجمع الاطراف ولان المقصود
من نصب اتحاد الكلمة ولا يجعل ذلك
الا بوجوب الطاعة

• (فصل في الرقة) •

أعاذنا الله تعالى منها وهي لغة الرجوع
عن الشيء الى غيره وهي من أخش
الكفر وأغلظ حكمها محبطة العمل ان
اتصل بالموت والاحبط ثوابه كما نقله
في المهمات عن نص الشافعي

الذي خصه الرقة بما وقع حال التكليف لا ما قبله فراجعه قل على الجلال (قوله من جمع
طلاقه) بأن يكون مكلفا مختارا الأصيا ومختاراً في كل ما يدخل فيه المرأة فانها تطلق نفسها
بتراض الطلاق إليها وتطلق غيرها بالوكالة كما تقدم وهذا غير معتد به في الحقيقة أما ما ورد
الذي انفرد في الرقة فهو مرتد حكمه كعدم قطع الإسلام منه وبسببنا التمسك من دين الذين
حكمه كل مرتد ولم يقطع إسلامه وكذا الرديقي فانه وإن قطع الإسلام ظاهر الإيسى مرتد
حقيقة لعدم إسلامه عند من يقطع به فريته حكمية (قوله استمراد) معمول بقطع ويتقدير
استمراد دفع الاعتراض بأن الإسلام منى من المعاني فكيف يتصور قطعه اهـ (قوله
نية) هي العزم على الكفر لا في كلامه بأن نوى أن يكفر في الحال أو أن يكفر في غدا فحكم
حالات استدامة الإسلام شرطاً فإذا عزم على الكفر كره حالاً ولو عزم الشخص على فعل كبيرة
في غدا يفسق (قوله أو قول مكفر) لو قدمه على ما قبله لكان أولى لانه أغلب من الفعل
وقوله أو قول مكفر أي عدا فيض من سبق لسانه إليه وأقرب هو تعظيم اهـ فانه قل (قوله
سواء أقاله) أي المذكور من النية والفعل والقول فهو راجع لكل من الثلاثة كما في شرح
مـ ولو قال كافي المنهج استمراد كان ذلك لكان أولى اهـ لأن النية والفعل ليسا قولاً (قوله
استمراد) أي فصحوا واستحقاقاً فخرج من يريد تبعية نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء
لم يرد له جاني جبريل أو النبي صلى الله عليه وسلم ما فعلته وأعلم أن التورية هنا بما لا يعتد به القطر
لأنه في كره بانكسار طلاق بوجود التهاون هنا اهـ قل على الجلال قال الحسن
ومن صور الاستمراد ما يصد من الظلة عند ضربهم فيستغيث المضروب بسيد الأولين
والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلك
وهو ذلك اهـ (قوله أم عنادا) أي معاندة شخص ومراغمة فهو مخالفة كان أنكر
وجوب الصلاة عليه عنادا وقوله أو اعتقاداً بأن قال لشخص يا صكافر معتقداً أن المخاطب
متصف بذلك حقيقة وظاهر كلام السارح أن هذا التعميم راجع لقول فقط ولكن بعضهم
يرجع ما قبله وهو ممكن في الفعل يصدق في النية فانهم وقد يجاب بعمل الفعل على ما يشمل فعل
القلب والاعتقاد ويعتقد فلا وإن كان في التحقيق كيفية فانه سم (قوله من في الصانع) من
موصولة مبتدأ وجهه كقرن ما يأتي خبراً وأن من شرطية والوجه جواب الشرط وفيه إطلاق
الصانع على المولى وهو غير وارد ويجاب بأنه جار على مذهب الفزاري من جوار إطلاق ما وردت
به المادة وقد ورد في قوله صانع الله الذي آمن كل شيء (قوله الدهريون) وهم الذين نسبون
الفعل للدهر (قوله أو نبي الرسل) آل البنس فيصدق بالواحد ونقل عن الشافعي تكفير القاتل
بخلق القرآن ونافي الرؤية وصوب التوروى خلافه وأول النص وقد استشكل الشيخ عز الدين
عدم تكفير المعتزة في قولهم بخلق الأفعال مع تكفير من أسند ذلكوا كب فعلا وأجاب
الركشي بأن الفرق كون الكواكب مؤثرة في جميع الكائنات بخلاف هذا القول وفيه نظر
فان قضيه لو أسند الكواكب بعض الأفعال لا يكون كفراً وهو باطل فالوجه أن يقال بأنهم
أعني المعتزة يعترفون بأن الله سبحانه وتعالى أو جدي العبد قدوة ولكن يزعمون أنا العبد بتك
القدر بخلق أفعال نفسه اهـ سم (قوله أو كذب رسولاً) بخلاف من كذب عليه فلا يكون

وَمَنْ قَطَعَ مِنْ هَذَا مَا اسْتَفْرَازَ
الْإِسْلَامَ وَيَحْصِلُ قِطْعُهُ بِأَيِّ مَوْضِعٍ كَثُرَ
أَوْ قَلَّ مَكْتَرًا أَوْ قَوْلَ مَكْتَرٍ سَوَاءً مَا كَانَ
اسْتَفْرَازًا أَمْ اعْتِقَادًا أَمْ عِنَادًا أَلَوْ تَعَالَى
قُلُوبُ النَّاسِ وَأَبْصَارُهُمْ لَكُنْتُمْ تَسْتَفْرِزُونَ
قُلُوبُ النَّاسِ وَأَبْصَارُهُمْ لَكُنْتُمْ تَسْتَفْرِزُونَ
لَا تَسْتَفْرِزُونَ كَثُرَ تَعْبَادُكُمْ مِنْ
تَقَى الصَّانِعِ وَهُوَ أَقْبَلُ مِنْكُمْ وَتَعَالَى وَهُمْ
الْمُتَعَبِّدُونَ الرَّاحِمُونَ أَنْ الْعَالَمَ كَمِيزُ
الْمُؤْمِنِينَ كَذَلِكَ يُلَاحِظُ أَوْ تَقَى الرَّسُولَ
مَوْجُودًا كَذَلِكَ يُلَاحِظُ أَوْ تَقَى الرَّسُولَ
بِأَنَّ قُلُوبَهُمْ لَمْ يَسْأَلُوا اللَّهَ تَعَالَى
خِيَا أَوْ كَذِبًا رَسُولًا أَوْ تَقَى الرَّسُولَ

كقوله في كتابه (أدع ش) (فرع) لو ادعى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكفر ولا كفر
بشيء من الذي رآه من خلقه وهذا لا يقتضي الكفر بل كان من صفاته الظاهر والباطن وهو
كذب ولو ادعى أنه رآه من النبي صلى الله عليه وسلم يدع النبوة وأدعى أنه يدعى على الجنة ويأكل من ثمرها
وأنه يخالق المجردين فهذا كفر بالإجماع كما في شرح الحنفى والآباء الذين نصب الأيمان بهم
على سلامة وعشر من خلقها منهم قوله

عن علي بن كزي التميمي مرقه • لا يباه على التمسك بل لا علموا
في تلك اجتماعهم ثمانية • من بعد عشر وبقية سبعة وخمسون
أولهم عروة بن مسعود ومالك بن أنس • وقال الكفل آدم بن الحسن قد شخروا

(قوله أو صبه) أو قبضت فخره ولو لم يتغير رايه أو صب الملائكة أو مائل الآية (قوله
أو استغف) أي تهاون به أو باه به كأن الله في قلوبهم أو صغره بأن قال محمد قال الزبدي
وكذلك قد غف عاتيه وإنكاره صفة أي باجتماعه في صفة العصاة والرضا بالكفر كأن قال إن
طلب منه تلقين الإسلام استبرأه اه • وقوله وكذلك قد غف عاتيه ظاهرة الإطلاق لكن
قد مر في شرحه ما رآه الله منه ولا يكفر بسب الشيخين أم الحسن أو الحسين (فرع) •
وفي السؤال في الدرس على الإمامين عروة بن أبي ربيعة وهو يرضى وطلب منه تلقين الشهادتين هل
يجيبه أو لا قلت الظاهر أن يقال إن خشي فوات إسلامه وجب عليه التلقين وتطلي به من ماله
وإن لم يخش فوات ذلك لم يجب عليه للمعذرت به بالقرض فلا يرضى فيه أنه رضى بالكفر فتقول
الشارح أوله بل يقن الإسلام أي إذا لم يكن له معذرة في طلب التأخير كما هنا ع ش علي نه (قوله
بمعاملتي ثوبها) كسيرة النبل التي في وسطها أما بسيرة القاطعة فلا يكفر من قاطعها من القاطعة
لعدم الإجماع عليها قال الشهاب الرمي فيما حقه على الاتفاظ الأهمية الواقعة في من
الأوامر مانعه لو قال أبو بكر لم يكن من العصاة كقولنا ذلك لغير أبي بكر لم يكفر وفيه نظر
لأن الإجماع منعقد على عصاة غيره والنص وارد شائع قلت وأقل الأدبيات أن يعتد ذلك إلى
غير عثمان رضي الله عنه لأن عصايتهم يعرفها الناس والعامة من النبي صلى الله عليه وسلم
فما في عصايتهم من كذب النبي صلى الله عليه وسلم اه • بحرقه وأقول إنما نص الفقهاء على
أي بكر ثبتت عصيته بالقرآن وسكوته عن غيره لا يمنع الموقوف لما قرئ من كفر من أنكر بمعا
طيمه ما من الدين بالضرورة وعصية عمر كتمان وطى من هذا القبيل اه • (قوله قل
ألفان له) أو قصر شاربه (قوله أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته) أي لو جازني النبي
بما فعلته سالم بربطه في تعذيب نفسه أو يطلق فإن التبادر منه التبعية كما أتى بذلك الواو الفرع
الله تعالى بسكى (قوله أن كان ما قاله الآباء) أي لما عمن الشك (قوله صدقاً) بالنصب
خبر كان وفي نسخة بالرفع أيها مؤمنوا لكن فيه أنه نكرة والخبر معرفة اه • (قوله النبي)
أي هو النبي الخ وهذه الجملة متعولة لأن لإدري (قوله لمن حوّل) صوابه حوّل اه • (قوله
(قوله أو لم يقن الإسلام) أي الشهادتين طالبت منه حيث لا عذر في التأخير والابان كان
له عذر كأن كان يرضى القرض أو القتل ولم يقن فوات إسلامه فإن خشي فوات إسلامه وجب
عليه التلقين وتطلي به من ماله إن احتاج إلى خطابه بقوله والابان اقتصر على الشهادتين

أوسيه أو استغف به أو
أوسيه أو وعد أو وعد آمن القرآن
بما فعل بشره أو زاد فيه آمنه قلنا
أنه غف عاتيه أو استغف به كما لو قبل بطلب
ألفان له أو استغف به لا يفعل فإن كان
سنة وسيد الاستبرأ من ذلك أو قال
أوسيه أو وعد أو وعد آمن القرآن
أن كان ما قاله الآباء صدقاً أو قال
لا أدري النبي أني أوسيه أو قال
لا أدري ما الإجماع استقام أو قال لمن
حول لا حول لا يقين من جوع أو قال
حول لا حول لا يقين من جوع أو قال
الظالم عتاً بتدبره الله تعالى فقال
الظالم أنا أفصيل بغير تدبره أو أشار
بالكفر على مسلم أو صلى سكر أراد
الإسلام أو لم يقن الإسلام طالبت منه

وقوله الذي كذب لا يظلم (قوله بلا تأويل للمكفر) عبارة الروض الكفر (قوله أو سئل
 عن ما لا يجمع) أي إجماع الأئمة الأربعة ولا بد أن يكون معلوما بالضرورة فخرج أمكرا أن
 لينت الابن السدس مع نيت الصلح تكلمة التلخيص فلا يكفره ولا من علم بخلاف بعضهم قبل
 ولو تفرغ شخص أن لا يحترم الله تعالى ولا يحترم المتأخرون إلا لا يكفر بخلاف ما لو تفرغ
 أن لا يحترم الله الظلم والزنا وقتل النفس بغير حق فأن يكفر والضايف أن ما كان سبباً لافى زمان
 فحينئذ لا يكفر لأن نكاح الإخ لا يخلو كونه سبباً لافى زمن آدم اه حنفى (قوله وجوب
 مجمع عليه) لو أسقط وجوب كل أعم ليشمل الرأية ونحوها لم يسلوى اه هـ (قوله
 أو اعتد الخ) كل المناسب تأخيره على الفعل إلا أن يذهب من الفعل القلي وليس فيه إذ
 التهمة القصد وهو غير الفعل (قوله كزيادة ركنة) أي أو ركنة (قوله أو ترد فيه) أي
 الكفر أي هل يكفر أو لا وإنما كل مكفر إلا أن استدامة الإيجان واجبة والترديد سابقا شرح
 الروض فان قلت التردد من أي قسم من الأقسام قلت من قسم الفعل لأنهم أرادوا بالفعل
 ما يشمل القلي كما قرره شيخنا العسماوى قال هـ وبعضهم جعله سبباً للتردد في إيجاد فعل
 مكفر أيضا كما لو تردد في القاء معصية بقاذورة وهو ظاهر ما في المنهج وفيه نظر فراجعه وعبارة
 كتفى الصانع أو تقي أي أو تكذبه أو يحد جمع عليه معلوم من الدين ضرورة بلا عذر أو تردد في
 كفر أو القاء معصية بقاذورة اه فتقوله أراقع معصية معطوف على نفي الصانع لا على كفر
 إذ لو عطف عليه لا يقتضى أن التردد في الإلقاء كفر فيه نظر صرح به الرمل في حاشيته على الروض
 أقول ويخفى عدم الكفره لكن نسبة قوله أو تردد في كفره أنه يكفر لأن الإلقاء المعصية كفر
 فالتردد فيه ترد في الكفر اه ع ش على مـ (قوله حالا) مقدم من تأخير والامل كفر
 حالا كما عبر به مـ ويصح تعلقه بتردد أي تردد في الكفر حالا أو عذافيه ككفر حالا وعبارة
 من ل أو تردد في كفر أي حالا بطريقان شك يناقض جزم اليه بالاسلام فان لم يناقض الجزم كالنفي
 يجري في الكفر فهو مما يتلى به الموسوس اه وقوله أو ترد فيه حالا أو قال توفى ان شئت مسلما
 أو كفرا أو قال أخذت مالي ووليت غداي لم تفعله أو ضلل الأمة أو كفر الصلابة أو أنكر
 البعث أو أنكر مكة أو المسجد الحرام أو الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب ثم
 لا كفر شي من المذكورات من جهل قرب اسلامه أو بعض المسلمين اه مـ وقوله أو الجنة
 أو النار أي في الآخرة بخلافه في الدنيا اه لان أنكر الصراط أو الميزان مما يقول به المعتزلة
 رشدى (قوله وهذا باب لا ساحل له) أي لكثرة مسائله وفيها استعارة بالكناية حيث نسب
 الباب البحر تنسبها مضمرا في النفس وقوله لا ساحل له استعارة تفضيلية ولو قال بحر لا ساحل له
 لكان أنسب (قوله صريحا) صفة للاستزاه ولا حاجة إليها وقوله بالدين متعلق باستزاه
 وقوله أو يهودا عطف على استزاه والضمير فيه ان كل راجعا للفعل فلا معنى له لاء يصير المعنى
 أنه فعل الفعل المكفر حالة كونه باحدا للفعل ولا معنى له ولذلك قال بعضهم تأمل معنى ذلك
 ويحتمل أن يكون الضمير راجعا للدين والمعنى فعل الفعل المكفر حالة كونه باحدا للدين الحق
 الذي يقتضى عدم هذا الفعل المكفر (قوله كلقاء معصية) أو نحوه مما يشي من القرآن
 بل اسم معظم من الحديث قال الرويانى أو من علم شرعى واللقاء ليس يقيد بل المدار على

أو كفر مسلما بلا تأويل للمكفر يكفر
 التهمة كذا في الروضة من التوفى
 وأقره أو سئل عطفها بالانجاء سبباً
 والرواط والظلم فشرية تكفر أو كثر
 خلا لا بالانجاء كالتسليم والبيع أو كثر
 وجوب مجمع عليه كان تقي ركنة من
 السلوات الخمس أو اضيق وجوب
 ما ليس بواجب بالانجاء كزيادة ركنة
 في السلوات الخمس أو عزم جلي للمكفر
 غدا أو ترد فيه حالا كفر في جميع
 هذه المسائل المنصوبة وهذا باب
 لا ساحل له والقيل المكفر ملصقه
 صاحب استزاه صريحا بالدين
 أو يهودا كلقاء معصية وهو اسم
 للمكتوب بين الحقين

محاسن بقدر ولوطاها والحديث في كلامه شامل للضعيف وهو ظاهر لأن في القائه استحقاقا
 عن نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع اه ع ش وبعبارة قل كالتقاء معصف بالفضل
 أو بالعزم به وألحق به بعضهم وضع رجله عليه ونزع فيه (قوله بقاذورة) أي قذرو لوطاها
 كبصاق ومخاطومني على وجه الاستحقاق لا الخوف أخذ نحو كقر له وان حرم وكالتقاء ذلك على
 القذر القاء القذر عليه قال شيخنا الرمي ولا يفتي غير القرآن من قرينة تدل على الإهانة والأفلا
 واختص مشايخنا في مسح القرآن من لوح التعلّم بالبصاق فأفتى بعضهم بحرمته مطلقا وبعضهم
 بجله مطلقا وبعضهم بحرمته ان يصب على القرآن ثم مسح وجهه وبجله ان يصب على نحو خرقة ثم مسح
 بها قال سم قال ع ش على م و ما جرت به العادة من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس
 بكفر اذ ليس فيه قرينة تدل على الاستهزاء ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما عليه قرآن
 أو نحو ملتزمه أو لصبا به عن الثجاسة وهل ضرب التقية الاولاد الذين يتعلمون منه بألواحهم
 كقرأوا وان دماهم بالألواح من بعد الظاهر الثاني لأن الظاهر من حاله أنه لا يريد الاستحقاق
 بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعار بعدم التعظيم اه ووقع السؤال عن شخص يكتب القرآن
 بجله لكونه لا يكره أن يكتب على ملأ فمهما والجواب عنه كما أجاب عنه شيخنا الشوري
 بأنه لا يحرم عليه ذلك والحالة ما ذكرناه لا بعد ازرا لان الأجزاء أن يقدر على الحالة الكاملة
 وينقل عنها إلى غيرها وهذا ليس كذلك وما استند اليه بعضهم في الحرمة من حرمة مذي الرجل
 إلى المصنف مردود بما هو ضرر ويلزم القتال بالحرمة هنا أن يقول بالحرمة فيملوك كتب القرآن
 صار مع تعطيل الميز ولا قتال به اه قديقال فرق بين اليد والرجل * (قائمة) * ذكر
 الشيخ إبراهيم القتالي في شرحه الكبير على عقيدته المسماة بالجوهرة عند قول المتن
 * وقيل بعد الجسد بالتصنيف * نقل الزركشي عن الحلبي أن من قطع يده ثم ارتد ومات على
 ردة أي عت بك البدأ لا فان قلتم يعتبها لم أن يلزم النار عضول ذنبه صاحبه وان قلتم
 لا يعتبها لم أن لا يما جميع الأجزاء الأصلية والجواب أنه يعتب تمام الخلقة كامل البدن
 لأن البدن تابعة للبدن لا حكم لها على الأفراد في طاعة ولا معصية وملخصه أن العبرة في السعادة
 والشقاوة إنما هو بحال الموت لخبر أن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة الحديث وأما الأجزاء
 بأفرادها قبل ذلك فغير منظور إليها اه خضر (قوله وجود مخلوق كصنم) الا لضرورة بأن
 كان في بلادهم مثلاً وأمرهم بذلك وخاف على نفسه وخرج بالسجود الر كوع فلا يكفر به عالم
 يعتقد التشريك أو قصد بالركوع لغير الله تعالى كعتظيم آلهة فاته يكفر وبعبارة سم وجود
 غير أسير في دار الحرب يحضرهم لهم وخرج بالسجود الر كوع لوقوع صورته للمخلوق عادة
 ولا كذلك السجود نعم ينبغي أن كل ذلك عند الإطلاق أن قصد تعظيم مخلوق بالر كوع كما يعظم
 آله فلا فرق بينهما في الكفر حيث اه حجر والحاصل أن الأئمة المخلوق كما يفعل عند ملاقاته
 العظماء حرام عند الإطلاق أو قصد تعظيمهم لا كعتظيم الله وكفران قصد تعظيمهم كعتظيم الله
 تعالى (قوله استتيب وجوبا) بأن يومر بالشهادتين فيأتي بهما مع ترقيهما وموالاتهما
 وان كان مفرأ بأحدهما وان كان كفرة فأنكاره لا ينافي الإقرار به ما أو بأحدهما كان خص
 رسالته صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بحد فرضاً وتحريراً وجب مع الشهادتين الاعتراف

بقاذورة وسجود لمخلوق كصنم ونحوه
 وخرج من قولنا طلع من يصح طلاق
 البقي ولو غيباً والمجنون فلا يصح
 وتبين ما العلم نكاحاً بها والمكروه قوله
 قل الله الامن أكرهه وطبعه طعن بالامان
 ويشغل فيه السكران التعتي بسكر
 قمع رده كطلاقه وسائر تصرفاته
 واسلامه عن رده (ومن ارتد) من
 نوبل أو امرأة (عن دينه) الاسلام
 بين مما تقدم بيانه أو بغيره مما قرر
 في المبطلات وغيرها (استتيب)
 فهو ما قبل قوله لا يملكه كان محترماً
 بالاسلام فربما عرضته شبهة

فيسى في ازالها لان الغالب ان الرتبة تكون عن شبهة عرضت وثبت وجوب الاستتابة عن عروضى القتل على عنه وروى الدارقطني عن جابر ان امرأة يقال لها أم رومان ارتدت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يعرض عليها الاسلام فان تابت والاقتلت ولا يعارض هذا النهى عن قتل النساء الذى استدلل به أبو حنيفة لان ذلك محمول على (٢١١) الحريات وهذا على المرتدات والاستتابة تكون حالا

لان قتله المرتب عليها حذفا لا يؤخر كسائر الحدود نعم ان كان سكران من التأخير الى الصبر وفي قول يعلى بن نيار (ثلاثة) أي ثلاثة أيام لا ترعى عروضى الله تعالى عنه في ذلك وأخطبه الامام مالك وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث عزات فان أبى قتل وحمل بعضهم كلام المتن على هذا وعلى كل حال هو ضعيف وعن علي رضي الله تعالى عنه انه يستتاب شهرين (فان تاب) بالعود الى الاسلام (صح) اسلامه (وترك) ولو كان زنديقا أو نكرا منه ذلك لا يقتل للذين كفروا ان يفتوا بقتلهم باسم الله فقتلوه فقتلوه فاذا قالوا عصى مؤامني دماهم وأموالهم الا بحق الاسلام والدين من يحق الكفر ويظهر الاسلام كما قاله الشيخان في هذا الباب وبأي صفة الاثم والقرائض أو من لا يقتل دينا كما قاله في اللعان وصوبه في المهمات ثم (والا) أي وان لم يقب في الحال (قتل) وهو بالنسبة البضاري من بدل حريته فاقبلوا أي بضرب عنقه دون الاحراق وغيره كما جزمه في الروضة للامر باحسان القتل (ولم يقتل) أي لا يجب غسله لخروجه من اهلية الوجوب بالردة لكن يجوز له كما قاله في الروضة في الجنائز (ولم يصل عليه) لصرعها على الكافر قال تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا • قبيح • • • • • المصنف عن تكفيره وحكمه الجواز كضله (ولم يدفن) أي لا يجوز دفنه (في مقابر المسلمين) لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار ولا يجب كالحري كما قاله في الرصة وما اقتضاه

بما أنكره بأن يعترف في الاول بان محمد رسول الله الى جميع الخلق وظاهره أنه يكفي الاعتراف برسالة الى الانس والجن لان رسالته الى الملك محقق فيها أو يبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام ويرجع في الثاني عن بعده واختفى في اشتراط لفظ أشهد والوجه على اشتراطه تكرير عند اللفظ اسم وعبارة مرفوعة في شرحه في موضعين كلام الشافعي أنه لا بد من تكرير لفظ أشهد في صحة الاسلام وهو ما يدل عليه كلامه في انكفارة وغيرها وخالفه جمع اه وقوله لا بد من تكرير لفظ أشهد أي وعليه فلا يصح اسلامه بدونها وان أتى بالواو وقوله وهو ما يدل عليه كلامهما معتد وبعضهم شروط الاسلام بلا اشتباه • عقل بلوغ عدم الاكراه والتلق بالشهادتين والاولا • كذلك الترتيب فاعلم واعلا

اه مد وقوله كذلك الترتيب وفي لفظ السادس الترتيب (قوله وجوبا) وقيل تدبا وعلى كل قيل حالا وقيل يعمل ثلاثة أيام وقيل تكرير التوبة ثلاث عزات (قوله فيسى) بالبناء للمفعول (قوله فان تاب) أي هذا الظاهر (قوله ولا يعارض هذا) أي وجوب الاستتابة في حق المرتدة وقتلها اذا لم تقبل ولا تقتل المرتدة الحامل حتى تضع حملها لما يلزم عليه من اتلاف حملها فان المسلم المصوم يبيع أصله المسلم ولو ميتا ذكره كصبيان أو أذى (قوله لان ذلك) أي النهى وقوله والاستتابة تكون حالا لا خلاف أنه لو قتل قبل الاستتابة لم يجب بقتله شيء غير التعزير وان كان القتال مسيا بفعله اه سم وقوله تكون حالا معتد (قوله لان قتله) أي المرتدة المرتب عليها أي الردة - وقد تقدم في كلامه في فصل طاع الطريق أنه يقتل كغير الاحدا وهو المصواب وحيت تنفي هذا التعديل نظر ظاهر فالصواب اسقاطه (قوله وفي قول يعلى) هذا مقابل قوله يستتاب سالوا ليس راجعا للسكران فقط (قوله يعمل فيها ثلاثا) يعني ان كل يوم تعرض عليه كافي مر وليس في هذا انصاح بدخول جمع ليالي الثلاثة أو عدده سم وأول يوم من الثلاث يهدد ويخوف بالضرب الخفيف وثاني يوم بالتقبيل والثالث بالقتل (قوله فيها) أي الاستتابة أي بسببها (قوله يدعى الى الاسلام) أي يطلب منه (قوله بالعود الى الاسلام) ولا بد من رجوعه عن اعتقاده ارتدب عليه مر (قوله أو نكرا) لكن بعد ان تكررت وقوية الكفر من كرهه فليطعمه القبول بخلاف غيرها لو رددت لصرح بذلك في القرآن قال تعالى قل للذين كفروا ان يفتوا بقتلهم ما أقدمت (قوله وان لم يقب) بأن امتنع من النطق بالشهادتين بشرطه (قوله ولا يجب) أي دفعه كالحري (قوله لا أصل له) عبارة العاصي صريحة في أن هذه العبارة لها أصل ونسب ولم يدفن في مقابر المسلمين أي يحرم ذلك كعكسه بل ولا في مقابر الكافرين بل بين المقبرتين اه اج وقوله ولم يدفن في مقابر المسلمين أي لقطع الوصلة بينه وبينهم بخلاف جماعتهم وقوله ولا في مقابر الكافرين أي لبقاء علة الاسلام فكله أمة واحد مفعول بعمله اه (قوله ويجب تفصيل الشهادة) أي بان يذكر موجبا وان لم يقل عالما مختارا وهذا ضعيف والى في متن المتأخر واعتده مر أنه تكفى الشهادة المطلقة بما لا ينهكها لا يقدم العدل على الشهادة ما لا بعد تحققها اه وقوله لا يقدم في المختار قدم من مفر ما لا كسر قدوما

كلام الصبري من دفنه بين مقابر المسلمين والكفار لا تقدم له من حرمة الاسلام لأصله لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافرين لا • • • • • ويجب تفصيل الشهادة لاختلاف الناس فيما يوجبها

صدر له كتابان أحدهما في التعميد في الجاهلية والآخر في ضلالتهم في الجاهلية
 وكتاب ربه فافادهم منه كل شيء كما هو في كتابه الذي في أفتق هذه الأعمدة من ضلالتهم في الجاهلية

من العبرية
لم يكن اليهود هذه القولة ليست
بماض نعمة الوقت على قولا له

من العبرية
ولو ادعى مدعى عليه برقة سرّاً
وقد شهدت فيه بلفظ مصدق
أو فعله حلف فيصدق ولو بلا قرينة
لازم يكذب الشهود ولو قال أحد
وأطلقتم قبل المهر ولو قال أحد
ابن مسكين مات أبي مرتداً فإن من
سب بدقته كسجود لغيره فمطعمه في
ليست للمال وإن أطلق استعمل فإن
ذكر ما هو ردة كان فداً أو غيرها كقول
كل يشرب الخمر ضيق الله وهذا هو
الاطهر في أصل الرخصة وما في المهاج
من أن الاظهر أنه في أيضا نعيم
(جدة) فخرج المرتدان اعتقد قبل
الردة أو فيها واحد أو مسلم فلم
تعالوا الاسلام بها وأصولهم قدون
فردت تعالوا مسلم ولا مكانا رأسي
فلا يسترق ولا يقتل مخون ويستتاب
فإن لم يغب قتل واختلاف في الميت

1990

هذه الامة في الجنة قولاً واحداً وعامة ابن حجر في الفتاوى سئل تمنع الله به بما قلته ما حصل
 اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها ذكورا واناثا وهل تتفاضل درجاتهم
 في الجنة فأجاب بقوله أما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً بل اجلاً والخلاف فيه مشدداً بل غلط
 وأما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى
 وعلى كاهم مدين حتى نهت رسولاً وقوله ولا تزروا زرة وزراً أخرى الثاني أنهم في النار تعالى آياتهم
 ونسبه الثوري للآ كثرين لكنه فزع فيه الثالث الوقوف ويعبر عنه بأنهم تحت المشيئة
 الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوحيج لهم نار ويقال ادخلوها قيدخلها من كان في علم
 الله شقياً ويمسك عنها من كان في علم الله سعيداً وأدرك العمل اه ملخصاً وسئل
 العلامة الشوري عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد أنهم
 يسألون في قبورهم وإن القبر يضمهم وإذا قلتم ذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل إن
 اطفال المسلمين معذبون هو مصيب فيه أم مخفي وما الحكم في اطفال المشركين من هذه
 الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تعالى آياتهم أم غير هذا فأجاب لا يعذبون بشئ
 من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين
 ولا يسألون في قبورهم كما عليه جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ ابن حجر والحنفية والحنابلة
 والملكية قولاً أن الطفل يسأل ويرجعه جماعة من هؤلاء واستدل به بما لا يصح وهو أنه صلى
 الله عليه وسلم لقن ابنه ابراهيم لاحتمال أنه خصوصية ولا يؤثر ذلك ما روى عن أبي هريرة
 أنه كان يقول في صلواته على الطفل اللهم أبر من عذاب القبر لانه ليس المراد بعذاب القبر
 ما فيه عقوبة ولا السؤال بل مجرد ألم الاسم والتم والوحشة والضغط التي تم الاطفال
 وغيرهم وأخرج علي بن معين عن رجل قال كنت عند عائشة فترت جنازة مسي صغير فقلت
 ما يبكيك قالت هذا الصبي يبكي شفقة عليه من ضمة القبر والقائل المذكور ان أراد يعذبون
 بالنار أو على المعاصي فهو مصيب بل هو مخفي أشد الخطأ لما تقرروا اطفال المشركين اختلف
 العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال اربع أنهم في الجنة خدام لاهل الجنة اه ع ش علي م
 وعامة ابن حجر في فتاويه الصغرى وفي حديث أنهم خدام الجنة فان صح احتمال أن يكون المراد
 كتابة عن نزول مراتبهم عن مراتب اطفال المسلمين لانهم مع آياتهم كما نصت عليه آية الطور
 وأولئك لا تأطهم يكونون في منزلتهم وكون الدرجات في الجنة بحسب الاعمال كما ورد في حديث
 الطاهر أنه في المكلفين على أن تلك الآية تقتضي الحاق الآباء بالابناء وعكسه ولو في الدرجات
 العلية وان لم يعملوا ما يؤملهم اليها وفضل الله واسع فيحمل ذلك الحديث ان صح على أنهم
 حين يلقى بغيره في مرتبته ولا فرق بين ذكرهم في ذلك وأنتاهم قال ابن تيمية والقول بأنهم
 في الاعراف لا أعرفه عن خبر ولا أثر ولا يعارضه ما من قوله تعالى ولا يلدوا الا فاجراً كفاراً
 لانه مختص بصبي عاش منهم الى أن بلغ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على الفطرة
 وانما أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه اه مع اختصار (قوله من أولاد الله كفار)
 أي الأصليين أو المرتدين اه قل وحل والمراد كفار هذه الامة كما قلنا الشوري عن
 بعضهم (قوله أنهم في الجنة) أي مستقلون على المعتمد (قوله وقبل على الاعراف) أي

قوله وسئل العلامة الشوري الى آخر
 القول كتب عليه من نسخة المؤلف
 ليست من التصريح اه

من أولاد الكفار قبل بلوغه والصحيح
 كما في المجموع في باب حلا الاستسقاء
 تعالى المستقين أنهم في الجنة ولا تعرفون
 على أنهم في النار وقبل على الاعراف
 ولو كان أحد أبويه من تذا والآخر
 كافراً أصلياً كافراً أصلياً فاله البغوي

أعلى السور ويقال لكل حال عرف وهذا أحد أقوال أحد عشر والاعراف مكان بين الجنة والنار كما قاله عن والى ارتضاء الجلال أن الاعراف سور الجنة أى ساطعها المحيط بها وهو المناسب لكلام الشارح حيث قال على الاعراف ولم يقل فى الاعراف وقال تعالى وعلى الاعراف رجال وقد اختلف العلماء فى تعيين أهل الاعراف على اثني عشر قولاً الأول أنه من تساو حسانهم وسباهم كما قاله ابن مسعود وكعب الاحبار وابن عباس الثاني قوم صالحون فقهاء علماء قاله مجاهد الثالث هم الشهداء الرابع هم فضلاء المؤمنين والشهداء الخامس المستسلمون فى سبيل الله خرجوا معاة لوالديهم وبذل له قوله صلى الله عليه وسلم تعادل عقوبتهم واستشهادهم السادس هم العباس وحزة وعلى بن أبى طالب وجعفر ذوالجناحين يعرف بحبهم بياض الوجوه ومبغوضهم بسوادها السابع هم عدول القيامة الذين يشهدون على الناس الثامن هم قوم آجباء التاسع هم قوم كانت لهم صفائر العاشر هم أصحاب الذنوب العظام من أهل القيامة الحادى عشر أنهم أولاد الزنا وروى ذلك عن ابن عباس الثاني عشر أنهم الملائكة الموكلون بهذا السور الذين يميزون المؤمنين من الكافرين قبل ادخالهم الجنة والنار اه ذكره الشمرانى فى مختصر تذكرة القرطبي (قوله ومثل المرتد موقوف) هذا هو الصحيح من أقوال ثلاثة زواله قطعاً وان كان يعود بالاسلام وبقائه قطعاً والثالث موقوف ومحل اختلاف فى غير المكاتب وآم الولد اماهما موقوفان قولاً واحداً حتى يعتق بالمولد أو أداء النجوم ومحل أيضاً فى غير مطب وصيد ملكهما قبل الرقة ثم ارتد ففهمما قولان قيل فى لبيت المال وقيل باقمان على الاباسة ولا وقف (قوله ويقضى منه) أى من المملوك المعلوم من قولك ملك (قوله ويمان منه) أى مدة الاستتابة شرح مرقال عس وهذا ظاهر على القول الثانى وهو أنه يعمل ثلاثة أيام أمّا على الرابع من وجوب الاستتابة فلا يظهر لانه لا يعمل حتى يمان مونه ويجب بما اذا أخر له مذر قام بالقاضى أو بالمرتد يكون عرض قبل الرقة اه زيادة وقوله قبل الرقة لعلمه بعد الرقة (قوله وماله) كالرقيق والبهيمة (قوله ونصرفه) مبتدأ وقوله باطل خبر (قوله ان أسلم فذال) نعم ان كان ذلك بعد الحجر عليه لم يقنم مطلقاً كذا فى شرح البيهية بالمعنى وعبارته ومحل قبل حجر الحاكم عليه فان كان بعده لم يقنم مطلقاً اه وقد توهم الشارح أنه قيد الحكم وليس كذلك بل قيد للخلاف فلا فرق فذلك بين حجر الحاكم أو عدمه اه مرمى (قوله ويؤتى مكاتبه) بأن كاتبه قبل الرقة لان الكتابة لا تصح حال الرقة كما تقدم (قوله حفظها) أى الصوم انتهى

• (فصل فى تارك الصلاة) •

على تقدير مضاف أى حكم تارك الصلاة كما يعلم من الشارح (قوله على الاعيان) خرج فرض الكفاية كالجنائز ولا يقتل بها وخرج بالصلاة الصوم فلا يقتل بتركه وانما يجس ويمنع من الطعام والشراب وخرج بالامالة المتذوق فلا يقتل بتركها على الاوجس وجهين وان كانت مقيدة بزمان كما قاله الشورى اه (قوله جحداً وغيره) منصوبان على الحال بمعنى بلحدا (قوله لا شغاله على شئ) الاوضح لان بعض أفراد حكمه كالمرتد وهو القسم الاقل (قوله قبل الجنائز) مناصبته لاجل ذكر النكح والكفن والغسل فى الجنائز أى ليكون كالجنائز كتاب الصلاة

(قوله)

ومثل المرتد موقوف ان مات مرتداً بان زواله بالركة ويقضى منه دين ارسه قبلها وبذل ما أنقذه فيها ويمان منه مونه من نفسه وبعضه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به وتصرفه ان لم يح قبل الوقف بان لم يقبل التعليق كبيع وكفاة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق ووصية موقوف ان أسلم فقد والا فلا ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم كما من أة ثقة ويؤتى مكاتب الصوم للقاضى حفظها ويعتق بذلك أيضاً وانما لم يقبضها المرتد لان قبضه غير معتبر

(فصل فى تارك الصلاة)
{ المقرضة على الاعيان أمالة }
{ جحداً وغيره وبيان حكمه }
وذكره المصنف عقب الرقة لاشغاله على شئ من أحكامها فخصه مناسبة وان كان مخالفاً لغيره من المصنفين فيما علت فان الغرض الى ذكره بعد الجنائز وذكره جماعة قبل الاذان وذكره المزني والجمهور قبل الجنائز وتبعهم التهاج كما صله

قال الرافعي وله البق (و) المكلف (تارك الصلاة) المهودة مشرعا لصادقة بأحدى الخمس (على ضربين) إذا ترك سببه جحداً وكل
(أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها) عليه جحداً بأن أنكره بعد علمه (٢١٥) أو عناداً كما هو في القوت عن الدارمي (فحكمه)

في وجوب استنابته وقتله وجواز غسله
وتكفينه وحرمته الصلاة عليه ودفعه
في مقابر المشركين (حكم المرتد) على
ما سبق بيانه في موضع من غير فرق
وكفره بمجده فقط لا به مع الترك وإنما
ذكره المصنف لأجل التقسيم لأن الجحد
لواقرده كالوهمي بأحد اللوحين كان
مقتضياً للكفر لأنكاره ما هو معلوم
من الدين بالضرورة فلو أقصر المصنف
على الجحد كان أولى لأن ذلك تكذيب
لله ورسوله فيكفر به والعيادة بالله تعالى
ورقل الماوردي الإجماع على ذلك وذلك
جاء في جحد كل جمع عليه معلوم من
الدين بالضرورة أما من أنكره جاهلاً
لقرب عهد الإسلام أو نحوه ممن يجوز
أن يخفى عليه كمن بلغ مجنوناً ثم أفاق
أو نشأ بعد أس العلاء فليس مرتد بل
يقرى الوجوب فان عاد بعد ذلك حاد
مرتداً (و) الضرب (الثاني أن يتركها)
كسلا أو تهواً (معتقد لوجوبها)
عليه (فيستتاب) قبل القتل لأنه ليس
أبواً سالماً المرتد وهي مندوبة كما
صح في التصديق وإن كان قضية كلام
الروضة والمجموع أنها واجبة
كاستنابة المرتد والفرق على الأول أن
جرمة المرتد تقتضي السلود في النار
فوجب الاستنابة رجاء نجاة من ذلك
بخلاف تارك الصلاة فإن عقوبته
أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى
ما قاله السووي في قساويهم كون
الحدود نكاحاً لا يبق عليه شيء
بالكلية لأنه قد حدث على هذه الجريمة
والمستقبل لم يخاطب به وقتبه على
الفوز لأن الأمهال يؤدى إلى تأخير

(قوله وله البق) أي المقيم من ضم أحكام الصلاة بعضها إلى بعض اه مد أي لا حكم
معلق بالصلاة العينية قال م ر وتقديمه هنا على الجنائز تبعاً للجمهور وألق اه أي من تأخيره
عنها ومن ذكره في الحدود لأنه حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره متعلقاً لها اه ع ش
(قوله بأن أنكره) أي وجوبها بأن اعتقد خلاف ما علم (قوله أو عناداً) العناد مخالفة
البلق ورد على قائله مع العلم به في ادخله تحت قول المصنف غير معتقد لوجوبها نظر إلا أن يقول
ما في المتن بأن المراد غير مدعي ومسلم لوجوبها وحيث يصدق بالجحد الذي سبقه علم ثم طرأ عدم
الاعتقاد ويصدق بالعناد الذي بقي معه العلم ولكنه لا يقبل الحق ظاهراً ويحتمل أن قوله أو عناداً
عطف على قول المتن غير معتقد فهو زائد على كلام المتن والادعاء هو قبول قول الغير من غير
معارض مع العمل بمقتضاه (قوله ودفعه في مقابر المشركين) عطف على غسله لأعلى الصلاة
عليه وإنما قلتم الحكم عليها على الدفن لأنها مقبلة عليه غالباً في نسخة في مقابر المسلمين فهو
حيث عطف على الصلاة عليه اه (قوله حكم المرتد) فيه نظر لأنه نفسه مرتد فيه تشبه
الشيء بنفسه إلا أن يقال كل مرتد المطلق فهو من تشبه الخاص بالعام (قوله لو أقرده) أي
عن الترك (قوله بأحد اللوحين) كالتناقض (قوله لأن ذلك) الأولى أن يقول ولا يقال أو
عطف على قوله لأنكاره وليس عليه لقوله أولى وبعبارة ج كره لأن ذلك تكذيب الخ اه شيئاً
(قوله كل جمع عليه) أي سواء كان من أحكام الدين أو لا فيدخل في ذلك جحدكم والمدينة
فهو كره لوجود الطواف والسعي بمكة ولوجود النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فالجمع عليه
الذي نوى مقيداً إنكاره بما تعلق به حتى شرعي لأنه يجب على الأباة الاتهامات بتعليم أولادهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وهاجر منها إلى المدينة وتودفن بها فيكون ذلك واجباً على كل
أحد فصار معلوماً من الدين بالضرورة فلو كذا إنكار الثواب والعقاب والحساب وإنكار الجنة
والنار أي في الآخرة أما إنكارهما وعدم وجودهما إلا أن قلبي كره القول بعضهم انهما
غير موجودين في الدنيا وكذا إنكار الصراط والميزان ليس كره (قوله أما من أنكره جاهلاً)
مخترق قوله بأن أنكره بعد علمه الخ شيئاً (قوله كسلا) أي بأن يستغفلها أي تكون
تسببه عليه وقوله أو تهواً أي يتركها بأن يجعل تركها هيناً سهلاً (قوله فيستتاب) بأن
يؤمر بإدائها عند ضيق وقتها ويتوعد بالقتل إذا أخرجهما عن وقتها (قوله وهي مندوبة) أي
الاستنابة أي عرض التوبة عليه أي الطلب منها وأما التوبة فبها الصلاة فهي واجبة (قوله
لكونه يقتل حداً) أي فلا يخلف في التارظاً ظاهراً أنه عليه اللاخية وهذا أمر في الدنيا فلا يقابل
عقوبة المرتد التي في الآخرة بل هو في النار فكان الأولى أن يقول والفرق أن المرتد يقتل
عنايه قطعاً بخلاف تارك الصلاة كسلا فإنه تحت المشيئة إن شاء عذبه وإن شاء ما حبه وهذا
أخف من ذلك وكل منهما في الآخرة (قوله والمستقبل) جواب عما يقال قد كان عازماً على
تركها في المستقبل اه شيئاً (قوله فان تاب وصلى) أي بالتعل فلا يكتفى قوله أصلها على
المعتد (قوله لا يضاهي) أي لا يشابه (قوله على معصية) كل كفر والزنا (قوله بل جلا) أي
بل شرع جلا أي جلا وباعتد على الحق الذي هو فعل الصلاة فالصبر بمعنى اسم الفعل
ولما أمكن تدارك ما لا جله الحد هو الصلاة فقط الختم أي بفعلها بخلاف الزنا لا يمكن

صلوات (فان تاب) بأن أمثل الأمر (وصلى) حتى يسلم غير قتل فان قيل هذا القتل حداً والحد ولا تسقط بالتوبة أجيب بأن هذا القتل
لا يضاهي الحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة بل جلا على ما توجه عليه

من الحق ولهذا الخلاف في سقوطه بالتعل الذي هو توبة ولا يتفرج على الخلاف في سقوط الحد بالتوبة على الصواب (والا) أي وإن لم تب
(قتل) بالسيف إن لم يدع ذرا (حذا) لا كرا (٢١٦) خبر الصيغين أمرت أن تأتيل الناس حتى يشهدوا أن لا إله الا الله وأن محمدا
رسول الله وتقموا الصلاة وتؤتوا

الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصيوا مني
خطاهم وأموالهم الإباحة لا يجرى عليهم
ويجاءهم على الله فإن أجدى عندا كان
قال تركها ماسبا أو البرد أو هو ذلك
من الاعذار مهيبة كانت في نفس
الامرأ أو باطله لم يقتل لانه لم يتحقق منه
تعمد تأخيرها عن الوقت بغير عذر
لكن تأمر بها بعد ذكر العذر وجوبا
في العذر الباطل ونبا في الصحيح بأن
تقول لمصل فان امتنع لم يقتل فان
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء
أقال ولم أصلها أو سكنت لتحقق جنايته
بعدم التأخير ويقتل تارك الطهارة
للمسلاة لانه ترك لها ويقاس بالطهارة
الاركان وسائر الشروط ومحلها فيما لا
خلاف فيه أو فيه خلاف واه بخلاف
القوى قتي قتوى القتال لو ترك فاقد
الطهورين الصلاة متعمدا أو من
شافى الذكرا وليس المرأة أو وضأ ولم ينو
وصلى متعمدا لا يقتل لأن جواز مسلاة
مختلف فيه والصحيح قتله وجوبا بصلاة
فقط لظاهر الخبر بشرط انراجهما عن
وقت الضرورة فبإله وقت ضرورة بان
يجمع مع الثانية في وقتها فلا يقتل بترك
الطهر حتى تقرب الشمس ولا بترك
المغرب حتى يطلع القمر ويقتل في
الصبح بطلوع الشمس وفي العصر
بغروبها وفي العشاء بطلوع القمر
فيطالب بادائها اذا ضاق وقتها وتوعد
بالقتل أن أخرجها عن الوقت فان
أمر وأخرج استوجب القتل فتقول
الروضة يقتل بتركها اذا ضاق وقتها
محمول على مقدمات القتل بقرينة

تداركه ولا رجوع بالتوبة قل ذلك لا يسقط الحد بالتوبة والاولى جعل قوله بل جلاحة لقوله
لا يضاها الحدود بأن يقول لانه شرع جلا على ما ذكره خلاف غيره من الحدود فانه شرع الزجر
عن ارتكابها وهو يحصل مع التوبة (قوله من الحق) وهو طلب الصلاة (قوله في سقوطه)
أي القتل بالتعل أي بالصلاة (قوله ولا يتفرج) أي لا يقاس هذا الحد وقوله في سقوط
الحد الاول أن يقول في عدم سقوط الحد بالتوبة لانه هو الذي قدمه وفي عدم سقوطه بالتوبة
خلاف وان لم يذكره الشارح ولكن على الشارح أن ينب عليه سابقا بأن يقول لا يسقط بالتوبة
على الصحيح وقوله على الصواب متعلق بقوله ولا يتفرج (قوله فانك) أي فلتسبان أو البرد
أو فهو من الاعذار اه شيئا (قوله فان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل) ظاهره
وان لم يسبق طلب من الامام وتهديد به قال بعضهم ويكون مدار القتل على أحد أمرين اما
التوعد والتهديد أو قول الشخص تعمدت تركها بلا عذر والمعتد أنه لا بد من تقدم طلب من
الامام أو نائبه (قوله ومحل) أي محل قتله بترك الاركان وسائر الشروط فيما لا خلاف فيه أي
في شرط أو ركن الخ وقوله واسناله من مسلاة الجمعة باتين فانه قول ضعيف جدا (قوله
مختلف فيه) أي فكان جريان الخلاف شبهة في حقه مانع من قتله وان لم يقتله اه عمن (قوله
بمسلاة) أي بتركها (قوله عن وقت الضرورة) المراد به وقت العذر بدليل قوله بأن يجمع الخ
لأن كل مسلاة لها وقت ضرورة (قوله فيطالب) والمطالب له الحاكم لآحاد الناس وأقهر قوله
فيطالب الخ أنه لو ترك مسلات كثيرة ولم يطلب لا يقتل وهو أي قوله فيطالب الخ استئناف
ليبين طريق القتل (قوله اذا ضاق) ظرف للأداء وأما الطلب ولومع ساعة الوقت (قوله ان
أخرجها) قيد لمخدوف أي ويقتل ان أخرجها (قوله على مقدمات القتل) وهو الطلب
والتوعد (قوله وما قبل الخ) مقابل لقوله والقتل وحاصل ما استدله به هذا القيل ثلاثة أدلة
الاول قوله كترك الصوم والثاني قوله خبر والثالث قوله ولأن القضاء ورد هذا الشارح كما تراه
(قوله لا يجعل دم امرئ مسلم) أي لا يجوز قتله في وجوب القتل بأحدى الثلاث الآتية لأن
الجائز يصدق بالواجب فالمراد به ما قبل الحرام كذا في شرح الاربعين وظاهره أن الحلال
لا يصدق بالواجب الا اذا أول بما ذكره شوري وقوله الا بأحدى ثلاث مستثنى من مخدوف
علم تقديره لا يجعل دم امرئ مسلم من اتصال الا بأحدى ثلاث من اتصال وقوله التيب الزاني
أي زنا التيب الزاني وقوله وقتل النفس أي كون قتل النفس القاتلة بدلا عن النفس المقتولة
مبني في قتلها قالها بمعنى بدل وقوله التارك أي ترك التارك لانه أي وتارك الصلاة ليس من
اتصال الثلاث بل هو سبب رابع اه وحاصل الاستدلال بالحديث أنه بظاهره يصدق عدم قتل
تارك الصلاة لانه لم يدخل في الحديث اذا قتل فيه هو التارك لانه المتأرق بالجماعة وهو المرتد
وحاصل ما أجب به الشارح أنه عام لقضاء مخصوص بالمسلم المصلي فكأنه قال في الحديث
والمعارق لانه من أهل الاسلام المصلين فلا يكون الحديث شاملا المرتد وقد صرح به
في شرح الاربعين بخلافه فقال المعارق بقلبه واعتقاده أو بلسانه للجماعة ثم قال وهذا
شامل لمن جاز قتل كترك الصلاة وقتا شرعا بشرطه أي كمنع الزكاة الخ فكان الاول للشارح
أن يقول والخبر عام أي شامل لما ذكره ويخذف قوله مخصوص قاتل (قوله المعارق للجماعة)

كلاهما بعد وما قبل من أنه لا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي كترك الصوم والزكاة والحج وتحرير لا يجعل دم امرئ مسلم الا بأحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لانه المتأرق بالجماعة ولا يقتل بترك القضاء

مردود بأن القياس متروك بالنصوص

والخبر عام مخصوص بما ذكره من
وقته خارج الوقت انما هو لترك
بلا عند على ان يمنع انه لا يقتل بترك
القضاء مطلقا بل فيه تفصيل يأتي في
خاتمة الفصل ويقتل بترك الجمعة وان
قال أصلها ظهرا كما في زيادة الروضة
عن النائي لتركها بالقضاء اذا ظهر
ليس قضاء منها ويقتل بخروج وقتها
بحيث لا يتمكن من فعلها ان لم يقرب
فان تأبى يقتل وتؤنبه أن يقول
لا تركها بعد ذلك كسائر هذا فمن
تأمر الجمعة اجازة فان أبا حنيفة يقول
لا الجمعة الاعلى أهل مصر جامع وقوله
جامع صفة مصر (وحكمه) بعد قتله
(حكم المسلمين في) وجوب (الدفن) في
مقابر المسلمين (و) في وجوب (الفصل
والصلاة) عليه ولا يطمر قبره كسائر
أصحاب الكبار من المسلمين (خاتمة) •
من ترك الصلاة بعدد كرم أو نسيان
لم يلزمه قضاؤها فوراً لكن يسن له
المبادرة بها أو بلا عند لمسه قضاؤها
فوراً التقصير لكن لا يقتل بقتاله
قاتله بعد ذلك وقتها موسع أو بلا عند
وقال أصلها لم يقتل لتوبته بخلاف
ما إذا لم يقتل ذلك كما مر في الإشارة اليه
ولو تركه مندوراً مؤقتة لم يقتل كما علم
من قصيد الصلاة بأحدى الخمس لأنه
الذي أوجبها على نفسه قال القرطبي
ولو زعم زاعم أن بينه وبين الله تعالى حالة
أسقطت عنه الصلاة وأحلت له شرب
الخمر وأكل مال السلطان كازعه ببعض
من أدعى التصوف فلا شك في وجوب
قتله وان كان في خلوه في النار نظر

• (مكتاب أحكام الجهاد) •

صفة كائنه والمراد بالجماعة جماعة المسلمين (قوله بأن القياس) أي على ترك الصوم
وباعده (قوله بالنصوص) أي المدعى على قتله (قوله بما ذكره من) أي بالنصوص
والنصوص خصصت بالمسلم المصلي (قوله انما هو لترك) أي في الوقت لا لترك
خارج الوقت الذي هو معنى ترك القضاء (قوله تفصيل يأتي) الذي في الشرح ضعيف
لا يدفع الاعتراض والمعتد أن القضاء ان كان توعد عليه في وقت أدائه كما تقدم يقتل به وان لم
يتوعد عليه لا يقتل به فقوله القضاء لا يقتل به ليس على إطلاقه وهذا غير ما في الشرح
وعبارة مد قوله تفصيل وهو أنه اذا توعد على تركها بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا
كما يؤخذ من قل (قوله بحيث لا يتمكن من فعلها) بأن لم يبق من وقتها ما يسع ركعتين
وخطبتين كما في مد وعبارة وأتى الشيخ بأنه يقتل بها حيث أمر بها وامتنع منها وقال أصلها
ظهر عند سبق الوقت من خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر أي بأقل مما يمكن من الخطبة
والصلاة (قوله كنوم أو نسيان) بشرط أن لا يتأخر عن لعب وهو (قوله أو بلا عند الخ) •
المعتد أنه ان توعد بالامر من الامام أو نائبه قتل والا فلا وما ذكره الشارح غير مستقيم اه
قل (قوله لتوبته) في كون هذا توبة تلو التوبة لا تحصل الا بصل الصلاة (قوله بخلاف
ما إذا لم يقتل ذلك) أي فانه يقتل لكن محله فيما اذا أخرجهما عن وقتها بعد أمر الامام أي
في الوقت لا مطلقا اذا يقتل بالقضاء مطلقا كما قرره شيخنا (قوله ان يئنه) أي بين نفسه (قوله
فلا شك في وجوب قتله) بل قال بعضهم قتله أفضل من قتل مائة كافران ضرره أشد (قوله
وان كان في خلوه في النار نظر) لعل وجهه أنه قد ينكشفه أمر خارج عن حكم الظاهر
ليكون ذلك مانعاً من اجراء أحكام الكفار عليه والافهوك كثر في أحكام الدنيا ومقتضاه خلوه
في النار اه مد وقوله والافهوك كثر أي لا تنفي بمعاظله وحل محرماً وعبارة حج ولا نظر
في خلوه في النار لانه من تدلاستحلالا علمت حرمة أو نفيه ما علم وجوبه ضرورة فقيها
ومن ثم يرم في الانوار بخلوه اه شيخنا

• (مكتاب أحكام الجهاد) •

لم يخرج من أحكام المرتدين وأحكام تارك الصلاة بعدد شرع في الطائفة الثالثة وهي الكفار
الاصليون وجواز قتالها ما أخذ من فعل النبي صلى الله عليه وسلم في غزواته وهي ما خرج فيها
بنفسه وبوعنه وهي ما أرسلها وأمر عليها أميراً واعلم أن جملة غزواته صلى الله عليه وسلم سبع
وعشرون غزوة قاتل في ثمان منها بنفسه بدر وأحد والرئيس والخيبر والفتح وقريظة وخيبر
وحنين والطائف واذ بعضهم فتح مكة بناء على انها قمت عنوة وضم قريظة الى الخندق فأهل
ذكر قريظة قال ابن تيمية لا يعلم أنه صلى الله عليه وسلم قاتل في غزوات الا في أحد ولم يقتل أحداً
الا في بن خنيفة فلا يفهم من قولهم قاتل في كذا أنه قاتل بنفسه كما فهمه بعض الطلبة ممن
لا اطلاع له على أحواله وقد أجيب عن ذلك بأن المراد قتال أصحابه بحضوره قسب اليه لكونه
مباقي قتالهم وأما سائر ما صلى الله عليه وسلم فهي سبع وأربعون سرية وهي من ما قاله
شعامة فإرادته من غير بنون فعمله الى ثمانية فإرادته جيش الى أربعة آلاف فإرادته بخل

وانه ليس الجيش العظيم وسمى خيالا لانه حينة وميسرة وأماما وخلقها قلبا وهو وسطه وقد
 جرت عادة المحققين وأهل السير أن يسوا كل عسكر بحضور النبي صلى الله عليه وسلم بنفسيه
 الكريمة غزوة وماله يحضره بل أرسل بعضهم أصحابه إلى الغزوة وسريته منا اه ملخصا من
 المواهب وشرح الحنفية لمج ومراعاة الأحكام ما يترتب عليه من قوله في سياقي ومن أسرى من
 الكفار على ضرب من كاستير إلى ذلك بقوله ثم شرع في أحكام الجهاد بالغ والأحكام أيضا كونه
 فرض كفاية أو فرض عين وقوله وما يتعلق ببعض أحكامه كقوله ومن أسلم قبل الأسراخ
 (قوله وما يتعلق ببعض أحكامه) مراد به قوله ومن أسلم قبل الأسراخ لانه متعلق بالاسر
 الذي هو من أحكام الجهاد (قوله وقاتلوا المشركين كافة) وهذه آية السيف وقيل قوله
 اتقوا خفافا وثقالا وقوله كقتل من القاتل أو المقتول أو منهما معا ومعناه جميعا اه
 مد وقوله من القاتل فيه نظر لانه لو جعل سالما لكان متعينا على كل أحد وليس كذلك
 فالأحسن أنه سال من المقتول شرح م د (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) فيه أن الكفار
 يقولونها وأجيب بأن لا اله الا الله صاعدا على الشهادتين كما قاله مد على التبرير (قوله
 لقدوة) اللام للقسمة والقدة وبالفتح المرة الواحدة من القدة وهو الخروج في أي وقت كان
 من أول النهار إلى المساء والروحة المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أي وقت كان
 من زوال الشمس إلى غروبها فتح الباري اه مد وقوله لقدوة الخ هذا على قراءته بالتثنية
 والذال المهملة وفي نسخة لغزوة بالزاي والاولى مناسبة لروحة والتثنية لالتسك (قوله
 نبذة) بفتح التون وضما أي قطعة أي شيئا يسيرا وبابه أي باب ففعله ضرب (قوله بعث) أي نبى
 لمجاهد جبريل بغار حراء وقال له اقرأ إلى آخر ما في حديث البصاري فراجع وليس المراد بالبعث
 الارسال لانه سياقي في قوله ثم أمر بتبليغ قومه أي بالرسالة بقوله يا أيها المدثر قم فأنذر الخ وقرا
 شيخنا العسماوى أن قوله بعث أي أرسل أذ البعث الإرسال ولا ينافيه قوله بعد ثم أمر الخ
 لجواز تأخير الأمر بالتبليغ عن الإرسال والحق أن النبوة والرسالة متعارضان كما قال الشيخ
 الجوهري (قوله وهو ابن أربعين) أي عندئذ لمها لاقى ابتدائها (قوله قبل على) وكان
 قبل البلوغ ومع ذلك لأن الأحكام كانت منوطة بالتمييز وقيل أنه كان بالغاً وهو ضعيف وسيأتي
 بسط ذلك في الترخ (قوله وقيل زيد بن حارثة) ويجمع بأن أول من آمن به من التسعة على
 الإطلاق خديجة ومن الصبيان على ومن الرجال الاسراء أبو بكر ومن الموالى زيد بن حارثة
 ومن العبيد بلال (قوله وأول) مبتدأ وما قرأ أى شئ فرض هو ذا العهد ضمير مستتر يعود
 على ما وما ذكره من قيام الليل لما تقدم عليها (قوله ثم نسخ ما في آخرها) وهو قوله
 تعالى علم أن لن تحصوه الخ أن محقق من التفسير وأنها مذكورة أى أنه لن تحصوه أى الليل
 لتقوموا فيها بحسب الصيام فيه ولا يحصل الإتيان جميعه وذلك يشق عليكم قتال عليكم رجوع
 بكم إلى التخصيف فافقروا ما يسر من القرآن بأن قتلوا ما يسر علم أن أى أنه سيكون منكم
 مرضى وآخرون يضربون في الأرض يسألون من فضل الله يطلبون من رزقه للجهان
 وغيرها وآخرون يقاتلون في سبيل الله وكل من الفرق الثلاث ليس عليهم ما ذكرى قيام الليل
 فافقروا ما يسر منكم كما تقدم وأقيموا الصلاة المفروضة اه جلالين وقوله ثم نسخ أى ما في

أى القتال في سبيل الله وما يتعلق ببعض
 أحكامه والاصل فيه قبل الإجماع آيات
 كقوله تعالى كتب عليكم القتال
 وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة
 وقوله تعالى وقاتلوهم حيث وجبت عليهم
 وقوله تعالى وقاتلوهم حيث وجبت عليهم
 فأخبار كغيرها من آيات التي أمرت أن آتوا
 الناس حتى يقولوا لا اله الا الله ونسب
 مسلم لقدوة أو دوحه في سبيل الله
 من الدنيا وما فيها وقد جرت عادة
 الأصحاب تبعاً لأمهم الشافعى رضي
 الله تعالى عنه أن يذكروا مقتضى في
 صدر هذا الكتاب فلنذكر نبذة منها على
 سبيل التبرير فنقول بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين في رمضان
 وهو ابن أربعين سنة وقيل ثلاث
 وأربعين سنة وأمنت ببخيلة ثم
 بعدها قبل على وهو ابن تسع سنين
 وقيل عشر وقيل أبو بكر وقيل زيد
 ابن حارثة ثم أمر بتبليغ قومه بعد ثلاث
 سنين من بعثه صلى الله عليه وسلم
 وأول ما قرأ من عليه بعد الانذار بالنساء
 إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكرى
 أول سورة المزمل ثم نسخ ما في آخرها
 ثم نسخ

بالصلوات الخمس ليلة الاسراء الى بيت المقدس بمكة بعد النبوة بعشرين وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمسين أو ستين وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرضت الزكاة بعد الفتح وقيل قبله وفي السنة الثانية قبل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة تحوّل (٢١٩) القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتداء

على الله عليه وسلم صلاة عند الفطر ثم عيد الاضحي ثم فرض الحج سنة ست وقيل سنة خمس ولم يصح صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة الأضحية الوداع سنة عشر وعقر أربعا وكان الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية وأما بعده صلى الله عليه وسلم فللكفار حالان الحال الأول أن يكونوا يسلّدهم فرض كفاية إذا قتلهم من فيهم كفاية سقط المخرج عن الباقي لأن هذا شأن فرض الكفاية (وشرائط وجوب الجهاد) حيث قلنا (سبع خصال) الأولى (الاسلام) لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فاتوا الآية فخطب به المؤمنون فلا يجب على الكافر ولو خشي أنه يذل الجزية تنبذ عنه لا لينبذ عنها (و) الثانية (البالوغ) (و) الثالثة (العقل) فلا جهاد على صبي ويحتمل لعدم تكليفهما لقوله تعالى ليس على الضعفاء الآية وقيل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل المجانين لضعف عقولهم ولأن النبي صلى الله عليه وسلم رذّاهم يوم أحد وأجازهم في الشدق (و) الرابعة (الحرية) فلا جهاد على رقيق ولو مبغضاً أو مكاتباً لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للعبد ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب حتى لو أمره سيدهم بلزمه كما قاله الامام لا ليس من أهل هذا الشأن وليس القتال من الاستعداد المستحق للسيد لأن الملك لا يقتضي التعرض للهلاك (و) الخامسة (الذكورة) فلا جهاد

آخرها وقوله بالصلوات الخمس أي بإيجابها (قوله الى بيت المقدس) متعلق بالصلوات أو حال منها وفيه مع قوله الآتي ثم أمر باستقبال الكعبة تنافى لأن القرآن الصلاة صيغة الاسراء كانت الى الكعبة فكان الأولى عكس ما قال الشارح بأن يقول ثم نسخ بالصلوات الخمس الى الكعبة ثم أمر باستقبال بيت المقدس وأجيب عن الثاني بأنه استقبل أولاً بيت المقدس وجعل الكعبة بينه وبينه أي بيت المقدس وهذا مبني على ثلث قولها الى بيت المقدس بالصلاة فإن علق بالاسراء فلا اشكال ويكون الشارح أسقط مرتبة وهي قوله ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس وأما قوله حولت القبلة أي من بيت المقدس الى الكعبة فهو على كل من التقريرين (قوله وقيل غير ذلك) والمشهور أن فرض الصلاة كان قبل الهجرة بسنة ونصف (قوله تقريباً) لأنه فرض في شعبان في السنة الثانية كما تقدم (قوله وفي السنة الثانية) متعلق بحولت الذي بعده (قوله حولت القبلة) أي الى الكعبة والأولى تقديمه على قوله ثم أمر باستقبال الكعبة والحاصل أنه أمر أولاً باستقبال بيت المقدس ثم نسخ باستقبال الكعبة ثم نسخ استقبال الكعبة باستقبال بيت المقدس ثم نسخ ذلك باستقبال الكعبة ولما توجه النبي صلى الله عليه وسلم الى المدينة ولم يمكن أن يجعل الكعبة في حال حلاوة بينه وبين بيت المقدس حتى أن يستقبل الكعبة لقوله تعالى قدرى قلب وجهك في السماء الآية فأمر بتوجهه للكعبة بعد أن صلى ركعتين من الظهر (قوله واعتمر أربعا) وهي عمرة القضاء أي التي وقع فيها التقاتل والصلح لا القضاء العرفي وعمرة الجمرات وعمرة الحديبية والعمرة التي كانت في ضمن حجة بناء على أنه كان فاردا وقيل كان مفردا بأن أحرم أولاً بالحج ثم أدخل عليه العمرة خصوصية وإن كان لا يجوز لغيره (قوله بعد الهجرة) أما قبلها فكان ممنوعاً لأن الذي أمر به أولاً هو التبليغ والأنداء والصبر على أذى الكفار فأضاهاهم ثم أذن الله بعد ذلك للمسلمين في القتال بعد نبيه عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم ثم في السنة الثانية بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله انظروا حفاة واثقالاً وقاتوا المشركين كافة وهذه آيات السيف وقيل التي قبلها ثم روي شرحه وقوله في نيف من واحد الى تسع والبيض من ثلاث الى تسع اه مختار (قوله من فيهم) وأسلم يكونوا من أهل فرض الجهاد وهو المعتقد زى لأن المقصود التكافة بخلاف رد السلام واجبا الكعبة فلا (قوله حيث قلنا) أي حين اذ يكونون يسلّدهم (قوله وجاهدوا في سبيل الله) التلاوة في الآية الأولى من برامة الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم والثانية انظروا حفاة واثقالاً وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله والتي في الصف وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم وليس مذكوره الشارح وأحسنة مما ذكر في نسخة وجاهدوا وهي ظاهرة (قوله لكن أفضل الجهاد خير مبرور) يتبع لام لكن وضم الكافر بنون النسوة المشدقوا بالجار والمجرور خير مقدم وأفضل الجهاد يستد أمّ خروج أي هوج الخ ولا يصح الاستدلال إلا إذا قرئ فكأن بالتشديد كما ذكرنا وتسمية الحج جهاداً من حيث اتعاب النفس والمشقة فيه أو من باب المشاكلة لطابق الجواب

على امرأة لضعفها وقوله تعالى يا أيها النبي حرّض المؤمنين على القتال وإطلاق لفظ المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء والخنثى فأمرأة وقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة وقد سأله في الجهاد أدلكن أفضل الجهاد حج مبرور

(و) السادسة (العهدة) فلا جهاد على مريض يعذر قتاله أو تعظم مشقة (و) السابعة (الطاقة على القتال) بالبدن والمال فلا جهاد على أعمى ولا على ذي عرج بين يديه رجل (٢٢٠) واجهته لقوله تعالى ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض

حرج فلا عبرة بقصداع ووجع ضرر وضعف بصيرة أن كُن يدرك الشخص ويكفه اتقاء السلاح ولا عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا على أقطع يديها أو معظم أصابعها بخلاف فاقدا لأقل أو أصابع الرجلين أن أمكنه المشي بغير عرج بين يديه ولا على أشل يداً أو معظم أصابعها لأن مقصود الجهاد البطش والسكاية وهو مفقود فيما لا نكلامهما لا يتحقق من الضرب ولا عدم أهبة قتال من ثقة وسلاح وكذا امر كروب أن كُن مفر قصراً أن كُن دون منزله أن كُن قادراً على المشي فاضل ذلك عن مؤتمن نازمه مؤتمن كافي الحج ولو مرض من بعد ما خرج أوفى زاده أو هلكت دابته فهو بالخيار بين أن ينصرف أو يعرضي فإن حضر الوقعة جاز له الرجوع على الصحيح إذا لم يمكنه القتال فإن أمكنه الرمي بالجارية فالاصح في ذوات الروضة الرمي بها على تناقض وقع له فيه ولو كان القتال على بابداره أو حوله سقط اعتبار الموثن كما ذكره القاضي أبو الطيب وغيره والضابط الذي يعم ما سبق وغيره كل عذر منع وجوب جهاد كعقد زاد وراحلة منع وجوب الجهاد الاخوف طريق من كفار أو من لصوم مسلمين فلا يمنع وجوبه لأن الخوف يحتمل في هذا السفر لينا الجهاد على مصادمة المخاوف والدين الحال على مؤتمن مفر جهاد وسفر غيره الا باذن غيره والدين الموجل لا يحرم السفر وان قرب الاجل ويحرم على رجل جهاد بسفر وغيره الا باذن أبويه

السؤال (قوله والسادسة العهدة) يعني عنه ما بعده (قوله أو معظم أصابعها بخلاف فاقدا لأقل) قضية كلامه أنه يجب على فاقدا لأبهام والمنجبة وعلى فاقدا الوسطى والبصيرة لكن قال الأدرسي الظاهر أنه لا يجب عليها كما لا يجوز ثانياً في الكفاية وقد يفرق بينهما شرح الروض شورى ولا يجب على فاقدا كذا ما مل يده كافي العباب (قوله وهو مفقود فيهما) أي الأشل والاقطع (قوله أن كُن مفر قصراً) قبلي المركوب بدليل قوله وكذا (قوله فاضل ذلك) أي المركوب وما قبله بأن لم يقدر على شيء من الثلاثة أصلاً وقد روي عليه أيضاً فاضله عملاً ذكره وانظر مؤتمن نازمه فتقنه تقدر بكم شهر لأن الجهاد ليس لغيبته متعملة بخلاف الحج (قوله ولو مرض من الحج) فتقيد بتقديم من أن المريض ونحوه لا جهاد عليهم أي إذا كان ذلك في الابتداء أما إذا كان ذلك في العوام فمفسل كافي الشرح (قوله الرمي بها) أي وجوب الرمي بها أي الجارية (قوله فيه) أي في الوجوب (قوله والضابط) أي ضابط مانع الوجوب (قوله على مصادمة المخاوف) أي ملاقاتها (قوله والدين الحال) أي أمانة أو عرضاً أو ما كان سلباً أو ذلياً وان كان به رهن وثيق أو ضمن مؤتمن كفاية مراد الشارح بذلك الكلام زيادة شرطين على ما تقدم وهما أن لا يكون عليه دين حال وهو مؤتمن وأذن أصوله ويحق وقعه على اذن رب الدين ما لم ينسب من عليه الدين من يقضيه عنه أي بأن كان ضده أزيد مما يفي بالمفلس فيما يظهر بخلافه على معسر فلا يحرم السفر ونحوه أن رب الدين لو كان مصاحباً في سفره لم يكن له منعه ولا بد أن يكون الاذن وشيئاً ومثل الاذن غلق رضا مقلو كان الدين لمجبر عليه لم يجوز له فيه السفر مطلقاً لأنه لا مصلحة للمجبر عليه حتى يأذن وليه وأذن المجبر عليه لا غرض من السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره أو عبارة مراد الاذن غرضه أو ظن رضاه وهو من أهل الاذن والرضا رضاه باسقاط حقه ويغني أن لا يترخص من الشهادة بل يقف وسط الصف وأما حثيته حفظاً للدين ومجمل ما تقرره ما لم ينسب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس ظنا بردين ثابت على ملي وظاهر كلامهم أنه لا أثر لأن ولي الدائن وهو نفيه إذا لمصلحة له في ذلك اهـ بحرفه (قوله سفر جهاد) وجه حرم السفر فلا يترخص بقصر ولا غيره لعصيانه بسفره (قوله وسفر غيره) ولو قصر أو كصومل مر وقيل لا يتقيد ببل متى خرج من السور (قوله على رجل) قبلي لا محل الوجوب غيره أولى قيل (قوله بسفر غيره) اعترض بما يأتي من أنه إذا دخل الكفار بلدة لم لا يتوقف على اذن إلا أن يصور بما إذا سافر لتجارة لا خطر فيها فاتفق له الجهاد فلا بد من الاذن من الأصول مع أنه لم ينافر للجهاد فصدق أنه جهاد بلا سفر وتوقف على اذن فالمراد بلا سفر للجهاد فلا يتأني أنه هناك مفر لكن لا للجهاد كذا قاله بعضهم وهو مبنى على قراءته بغيره بالجر عطفاً على مفر ويصح قراءته بغيره بل رفع عطفاً على جهاد فقولوه وغيره أي غير الجهاد بسفر (قوله لم يجوز الا باتنه) أي لا بد من إذن الوالدین فلذلك اشترط وصا جميع الأصول لا الاوين فقط فليس اشتراط الرضا لاجل احتياج الأصل اليه في المنة كما قد يتوهم لعدم فرقهم بين القرع القني والتقير وبين البعد والقرب وبين أن يترك عنده ما يكفيه العمر الغالب أو لا كذا قرره زى وهو واضح (قوله كذا) أي يحرم السفر بدون اذنهم وعبارة مر ويحرم

ان كلاً مسلمين ولو كان الحى أحدهما قطعاً لم يجز الا باتنه وجميع أصوله المسلمين كذلك

على حر ونبعض ذكر وأتى جهاد ولومع عدم سفر الأبدان أبويه وإن عليا من سائر الجهات
 ولومع وجود الأقرب ولو كانا غنيين لا يبرهما فرض من هذا إذا كانا مسلمين ولم يجب استئذان
 الكافر لاتهمه بمنعه له حجة له فيه وإن كان عدوا للمقاتلين أي الذين يريد قتالهم ويلزم البعض
 استئذان سيده أيضا ويحتاج القن لأن سيده لا أبويه أه بحرقة (قوله ولو وجد الأقرب
 الخ) غاية أي إذا أذن الأقرب لا يجوز السفر حيث منع الأب (فرع) لا يعتبر أذن الأصل
 في السفر لطلب علم شرعي ولو كان فرض كفاية أو أمكن في البلد وجب الخروج زيادة فراغ
 أو ارشاد شيخ أو نحو ذلك وله ترك طلب العلم غير المتعين بعد شروعه فيه وإن ظهر اتقاه
 لأى صلاة الميت أي إذا شرع فيها لا يجوز قطعها ولا يعتبر الأذن في السفر لتجارة وغيرها حيث
 لا خطر فيه كركوب بحر أو بادية مخطرة وإن غلب الأمن أه عباب أه مد وقوله كركوب
 بحر مثال للمنى وقوله مخطرة أي فيها خطر أي خوف (قوله ولو كفاية) أي ولو خصوصية
 لأنها فرض كفاية وأورد عليه أن الجهاد فرض كفاية مع حرمه السفر إلا بالأذن وأجيب
 بأن قبض من الاخطار ما ليس في غيره أذ هو مبنى على المخاوف (قوله أيضا) أي كما اشترط
 عدم حضوره الصف (قوله ولم تنكسرا الخ) أي وليخرج جميع الامام يجعل والا فلا يلزمه
 الرجوع بل لا يجوز شرح الروض فلا يجب الرجوع إلا بشروط أربعة أن لا يحضر الصف
 وأن يأمن وأن لا تنكسر قلوب المسلمين وأن لا يخرج يجعل فإن حضرا أو يأمن أو انكسر
 قلوب المسلمين يرجوعه أو يخرج يجعل فلا يجب الرجوع أه مد (قوله والا فلا يجب
 الرجوع) ظاهره جواز الرجوع مع عدم الأمن وغيره وليس مرادا قل فقوله لا يجب
 الرجوع بل ولا يجوز (قوله أن يدخلوا بلدة لنا) أو يصير بينهم وبينها دون مسافة القصر
 أه مد (قوله مثلا) متعلق بدخولها ويصح تعلقه ببلدة لا تدخل القرية ويصح تعلقه بقوله لنا
 لأننا بلاد المسلمين وكل مراد (قوله فرض عين) يرجع لثلاثة قبله (قوله علم كل الخ)
 وعبارة شرح المنهج أول يمكن لكن علم الخ بخمسة شرط في قوله أول يمكن (قوله أنه أن أخذ
 قل) فبتعين القتال لا امتناع الاستسلام لكفر لانه حيث نذر ديني (قوله قل) أي فيجب
 الدفع أيضا لأن علم الدفع حيث نذر ديني من غير خوف على النفس والعلم هنا بمعنى الطيق
 (قوله أول تأمن المرأة فاحشة أن أخذت) أي فلا يصل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع
 ولو قتلت لأن من أكره على الزنا لا يصل لها المطاوعة فرفع القتل شرح الروض قال الأذرى
 الظاهر أن الأمر بالجبل وغير حكمه أه إذا علم أن يصد بالقاحشة في الحال أو المآل حكم
 المرأة وأولى أه مرحوى فإن ظن أنه لو استسلم لا يقتل وأمنت المرأة فاحشة جاز الاستسلام
 فإن حصل بعد ذلك خلاف ظنهم وجب الدفع عليهم بقدر الامكان قل (قوله ويجوز أسرا
 الخ) مفهوم قوله علم كل من قصد أه أن أخذ قتل وقوله أن علم مفهوم قوله أول يعلم أه
 أن امتنع وقوله وأمنت المرأة مفهوم قوله أول تأمن المرأة الخ (قوله أن علم) أي ظن أه
 أن امتنع منه أي من الاستسلام قتل لأن ترك الاستسلام حيث نذر القتل زى وهذا محذور
 قوله أول يعلم (قوله وأمنت المرأة فاحشة) أي أن أخذت والاتعين الجهاد وهذا محذور قوله
 أول تأمن فهو استئذان معني وإن لم يكن بصورة استئذان والأولى أن يكون قوله علم كل من قصد

ولو وجد الأقرب منهم وأذن بخلاف
 الكافر منهم لا يجب استئذانه ولا
 يحرم عليه سفر لتعلم فرض ولو كفاية
 فيكطلب درجة الاقناء بغير
 إذن أه ولو أذن أهله أو رب الدين
 في الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم
 بالرجوع وجب رجوعه إن لم يحضر
 الصف والأحرم انصرافه لقوله تعالى
 إذا قمتم فئة فاقبوا وبشروط وجوب
 الرجوع أيضا أن يأمن على نفسه وماله
 ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب
 الرجوع بل لا يجوز والحال الثاني من
 حال الكفار أن يدخلوا بلدة لنا مثلا
 فيلزم أهلها الدفع بالممكن منهم ويكون
 الجهاد حيث فرض عين سواء أمكن
 تأهيم قتال أم لم يمكن علم كل من قصد
 أنه أن أخذ قتل أول يعلم أنه أن امتنع
 من الاستسلام قتل أول تأمن المرأة
 فاحشة أن أخذت ومن هودون
 مسافة القصر من البلدة التي دخلها
 الكفار حكمه كاهلها وإن كان
 في أهلها كفاية لاه كالمحضر معهم
 فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على
 فقير وولد ومدين ورتب بلاذن من
 الأصل ورب الدين والسيد ويلزم الذين
 على مسافة القصر المضى إليهم عند
 الحاجة بقدر الكفاية دفعاً لهم
 واتقوا من الهلكة فيصير فرض عين
 في حق من قرب وفرض كفاية في حق
 من بعدوا إذا لم يمكن من قصد تأهب
 لقتال ويجوز أسرا وقلناه استسلام
 وقال إن علم أنه أن امتنع منه قتل
 وأمنت المرأة فاحشة

الح محترز قوله الآتي ويجوز أسرا وقتلا وقوله أولم يعلم المحترز قوله ان علم وقوله أولم تعلم محترز قوله وأمنت ويكون قديم المفهوم على المتطوق وانما جعلنا الأول مفهوما لأن الثالث هو عبارة عن المنهج والاول عبارة شرح المنهج فتمها على المنزلة تقديما للمفهوم ويصير أن يجعل الثاني مفهوما الأول (قوله في أحكام الجهاد) كان الأولى أن يقول في بعض أحكام الجهاد لأن ما تقدم أحكامه أيضا (قوله ولو مسلمين) راجع للعبيد بأن أسلم وهم في أيدي الكفار (قوله أي يصيرون بالأسر أرقاء) تفسر بقوله يكون رقيقا ولا حاجة إليه إذ لا إيهام في المتن وانما يحتاج إليه من غير قوله ترقذرا في كفار كما وقع في المنهج (قول ومثلهم فيما ذكر البعضون) أي بالنسبة لبعض القتل أما بالنسبة لبعض الحر فيضرب فيه بمعاذ القتل لاستحقاقه فيضرب بالامام فيه بين المتن والقضاء والرق ويمنع القتل فان ضرب عليه الرق فالامر ظاهر أو قدام كذلك وأن من عليه فقد فوت البعض الرقيق على الغنائم فيضرب كالوأنته (قوله فان قتلهم الامام) أي بعد الظفر بهم وحاصله كما قاله شيخ انه ان قتل أسير غير كامل لزمه قتله أو كاملا قبل الضرب فيضرب فقط ايج وكتب بعضهم قوله فان قتلهم الامام ومثل الامام غيره وهذا في قتل الناقصين أما قتل الكاملين من الامام فلا شيء في قتلهم غير الامام فان كان بعد اختيار الامام القتل أو قبله فلا ضمان الا التعزير وان كان بعد اختيار الامام للقضاء فان كان بعد قبضه القضاء وقبل وصول الكافر لأمته ضمنه بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لأمته فهدروا ان كان قبل قبض القضاء وقبل وصوله لأمته ضمن بالدية وبأخذ الامام منه قدر القضاء والباقي لورثته وان كان بعد وصوله لأمته فلا ضمان وأما ان كان القتل بعد المتن فان كان قبل وصوله لأمته ضمن بالدية لورثته وان كان بعد وصوله لأمته فلا ضمان (قوله أو أمير الجيش) أي بان لم يكن الامام غازيا بأن أرسل جيش وأمر عليهم أميرا (قوله غير فيهم) وليس هو تخيرا على يابه بل يجتهد الامام في الامور الاربعة فصار أمرا خطا للمسلمين والاسلام فعليه وعلى ذلك العمل اذا اختار أمرا من الامور هل له الرجوع عنه الى غيره أم لا بحث بعضهم أن ما كان فيه حق للدم كالقتل فلا الرجوع عنه وليس له رجوع في غيره لانه باختياره الاسترقاق صار ملكا للغنائم فيكون الحق لهم فلا رجوع له فيه وكذلك المتن والقضاء ليس له الرجوع لانه من باب الاجتهاد ورجوعه الى غيره اجتهاد ثان والاجتهاد لا يقتضى اجتهاد آخر ما لم يكن له رجوعه بسبب وقد ظهر له الاصل للمسلمين فلا الرجوع حيث ذكروا يكون ككاملها كم اذا حكم باجتهاده وظهر له النص بخلافه فلا الرجوع كذلك هكذا قيل (قوله بفعل الاخط) أشار به الى أن التعبير بالتحذير فيه مسامحة لانه انما يكون عند استواء الخصال (قوله للاسلام والمسلمين) لأن خط المسلمين ما يعود اليهم من الغنائم وحفظ مذهبهم في الاسترقاق والقضاء خط المسلمين وفي المتن خط الاسلام (قوله أو عربي) كافي سبي هوازن وغيرهم من قبائل العرب كبنى المصطلق زى ايج (قوله أو بعض شخص) وهو الراجع والثاني لا عليه أي على الراجع لوضرب الرق على البعض رق الكل قاله البغوي وقال الراعي وكان يجوز أن يقال لا يرق منه شيء وعلى قول البغوي يقال لناصوري يسرى فيها الرق كما يسرى العتق دميري زى وقال الشوبري ولا سراية على الاصح

(قوله)

ثم شرع في أحكام الجهاد بقوله (ومن أمر من الكفار فعلى ضربين ضرب يكون رقيقا بنفس) أي يجزئ (السبي) بفتح الميملة واسكان الموحدة وهو الاسر كما قاله النووي في تحريره (وهم النساء والعبيان) والجبانين والعبيد ولو مسلمين كما يرق سري بفتح السين والخاء بالفتح أي يصيرون بالأسر أرقاء ويكونون كسائر أموال القنينة الخمس لاهلها والباقي للغنائم لانه على مقتضى ما علم كان قسم السبي كما يقسم المال والمراد برق العبيد استمران لا تجزئهم ومثلهم فيما ذكر البعضون تغليب لخصم الدم (تبيه) لا يقتل من ذكر انتهى عن قتل النساء والعبيان والباقي في معناه فان قتلهم الامام ولو نذرهم وقتلهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر الاموال (وضرب لابق بنفس السبي) وانما يرق بالاختيار كما سبأني ان شاء الله تعالى (وهم الرجال) الاحرار البالقون العقلاء (والامام) أو أمير الجيش (غير فيهم) بفعل الاخط للاسلام والمسلمين (بين أربعة أشياء) وهي (القتل) بضرب رقبة لا بتعريق وتعريق (والاسترقاق) ولولو يتي أو عربي أو بعض شخص على المصح في الروضة اذا رآه مصلحة (والسبي) عليهم بقطعة سبيلهم (والصدقة بالمال) أي يأخذ منهم سواء أسكن من مالهم أو من ماله الذي في أيديهم

(أول رجل) أي يرد أسرى مسلمين كاتص عليه ومثل الرئال غيرهم أو أهل قنّة كما يشبه بعضهم وهو ظاهر في دمجهم كجمل أو مسلمين أو مشركين مسلم أو يذبح ويحرقون أي يذبحهم بأسلحتنا التي في أيديهم ولا يجوز أن يرد أسلحتهم التي في أيدينا بما لا يذبحونه كما لا يجوز أن يبيعهم السلاح (يفعل الامام) أو أمير الجيش من ذلك بالاجتهاد لا بالشبهة (٢٢٤) (ما فيه المصلحة للمسلمين) والاسلام

فان خفي على الامام أو أمير الجيش الاخذ بحسبهم حتى يظهر له لانه راجع الى الاجتهاد لا الى التشهي كما روي في الخبر لظهور الصواب ولو أسلم أسير مكلف لم يقتل الامام فيه قبل اسلامه منا ولا فداء عصم الاسلام منه في حرم قتله لخبر الصحابي امرئ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الى أن قال فإذا قالوا عصموا مني فمأثمهم وقوله وأموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يبعها ومن حثها أن ماله المقدور عليه بعد الاسر غنمة وبقى الخيار في الباقي من خصال التخيير السابقة لأن الخيرة بين أشياء إذا سقط بعضها تعدد لا يسقط الخيار في الباقي كالجزع عن العتق في الكفارة (ومن أسلم) من رجل أو امرأة في دار حرب أو اسلام (قبل الاسر) أي قبل الظفر به (أحرز) أي عصم بسلامه (ماله) من غنمة (ودمه) من سفك للنجس المار (وصغاراً ولادة) الاحرار عن السي لانهم يبعونه في الاسلام والبدن كذلك في الاصح ولو كان الاب حياً لم يرد ولده أو ولد ولده الجنون كالصغير ولو طرأ الجنون بعد البلوغ لم يرد أيضاً ويعصم الحمل بعماله لان استرقته أمته قبل اسلام الاب فلا يطل اسلامه رقه كالتفصل وان حكم بسلامه (تنبيه) سكت المصنف عن سبي الزوجة والمذهب كما في التهاج ان اسلام الزوج لا يعصمها عن الاسترقاق لاستقلالها ولو كانت حاملاً منه في الاصح فان قيل لو بذل الجزية منع ارتفاق زوجته وابنته البالغة فكان

(قوله أو مسلمين) عبارة شرح المنهج أو كدوهي أولى فكل كلام الشارح محقق التثنية والجمع (قوله ويجوز أن يذبحهم) هذا مكرر (قوله ولا يجوز أن يرد الخ) وهل يجوز ردها بأسرا أو وجهان أرجحهما الجواز سم (قوله يفعل الامام) أشار به الى أن التخيير عند استواء الاتصال (قوله لاه) أي الاخذ راجع الخ (قوله ولو أسلم الخ) هذا مفهوم قوله الا في قبل الاسر فتم المقهور على المتطوق تهيئاً للقائه وأما ولده فان أسروا قبله وقوا وان لم يؤسر واصحهم وأما ماله وزوجته فلا يصحهما (قوله لم يقتل الامام) صفة لاسير فان كان اسلامه بعد اختيار الامام خصلة غير القتل نصبت شرح المنهج (قوله منا) أي أي ولا رفا (قوله عصم الاسلام منه) أي لاه ماله بدليل قوله الا في ذكر المال في الحديث محمول على ما إذا قالوا قبل الاسر أي بخلاف من أسلم بعده (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) عبارة شرح المنهج حتى يشهدوا أن لا اله الا الله قال زى أي مع محمد رسول الله أو أن لا اله الا الله صارت على الشهادتين كما تقدم (قوله محمول على ما قبل الاسر) أي محمول على قولها قبل الاسر (قوله لان الخيرة) أي الخيرية (قوله في الكفارة) أي كفارة المين فانه مخير بين العتق والاطعام والكسوة فإذا جازع عن العتق تخير بين الاطعام والكسوة (قوله ومن أسلم) أي أو بذل الجزية (قوله من غنمة) الاولى من غنمة بصيغة المصدر (قوله وصغاراً ولادة) من إضافة السفة للموصوف أي وأولاده الصغار الاسرا أو أي وبجائهم وان سقطوا عن الاسترقاق لانهم يبعونهم في الاسلام ونخرج الارقا منا منهم تابع لاسر سيدهم لانه من أمواله وكباراً ولادهم الاحرار لاستقلالهم فيضيرا الامام فيهم كغيرهم اه سم (قوله عن السي) أي الرقية (قوله والبدن كذلك) أي كالأب في أنه يعصم أولاد ولده وان كان ولده كافر احتاطوا بتبعيةهم لبعده في الدين لانه الا على وقوله كذلك أي كالأب فيما ذكره المعلوم من الهاء في قوله أولاده ولو ذكر الاب بدليل قوله كذلك لكان أظهر (قوله ولو كان الاب) أي غير المسلم اه (قوله للمتز) أي لانهم يبعونه في الاسلام ومثله قوله للمتز أيضاً (قوله ويعصم الحمل) بالياء للمفعول (قوله لان استرقته أمته قبل اسلام الاب) أما اذا استرقت بعد اسلام الاب فلا يتبعها حلالها عصمتها بسلام أيه (قوله فلا يطل اسلامه) أي الاب رقه أي الحمل كالتفصل اذا سبي وسده وان حكم بسلامه أي الحمل بعماله (قوله عن سي الزوجة) الاولى أن يقول عن اسرا الزوجة أي حيث لم يقل وأحرز زوجته وحاصل حكم الزوجة أن تزوجه المسلم الاصلي وزوجة الذي الموحودة حال عقد النكاح لا يرقان بالسي وزوجة الحربي اذا أسلم قبل أسرها وزوجة الذي الطارئة بعد عقد الجزية يرقان بنفس السي اه شيخنا (قوله لاستقلالها) أي بالاسلام (قوله ولو كانت حاملاً) وبذلك يفرق يقال لتأزوجه بدار الحرب يجوز سبها ولا يجوز سبي ولدها (قوله وبالباغة) أي والزوجة (قوله فان استرقت الخ) تفرع على قوله السابق لا تتبعه زوجته وفي التعبير باسترقت مسامحة لانها ترق بنفس السي فكان الاولى أن يقول فان رقت (قوله لاستماع الخ) لانه لما زال ملكها عن نفسها من النكاح أولى اه سم (قوله وقوله الخ) استدلال على قوله السابق فان استرقت انقطع نكاحه (قوله أو طاس) الذي في المختار من كتب الفقه فتح الهمة

الاسلام أولى أوجب بأن ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه تابعاً لغيره والباقة تستقل بالاسلام ولا تستقل ببذل الجزية فان استرقت انقطع نكاحه في حال السي سواء كان قبل الدخول بها أم لا لاستماع امساك الامة الكافرة للنكاح كما يمنع ابتداء نكاحها وقوله على الله عليه وسلم في سبأ أو طاس الا لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض

وفي قل ما فيه قوله أو طاس يضم الهمزة أقصم من قصها اسم وادمن هو اذن عند حنين اه
 بحروفه قلت وهو من أجل الثقات الذين يخلدون غايته أن الشيخ رحمه الله كان قبل عزو
 الكلام لاهل اه اج (قوله عن ذات زوج ولا غيرها) أي قبل ذلك على انقطاع النكاح
 باسترقاقها لأن الحديث وإن كان واردا في الاستبراء لم يمتثل لوطه الزوج زوجته وقوله لاوطا
 حمل الخ وإن كان الواطئ زوجا لانقطاع النكاح عن الرق لم يكن منافيه قوله حتى تضع لأن
 انقطاع نكاحها بحرمها حتى ينفذ عليها عقدا جديدا وشمول الحديث لوطه الزوج زوجته
 فيه نظر (قوله كن فيهم) المناسب فيمن (قوله وترق زوجة الذي) حاصل ذلك أن يقال
 أن زوجة المسلم الأصلي لا ترق وعتيق المسلم لا يرق وزوجة الذي الموجودة وقت عقد الجزية
 لا ترق أما زوجة الحر إذا أسلم أو زوجة الذي إذا حدثت بعد الجزية وعتيق الذي فيرقون
 (قوله ويقطع به نكاحه) أي لأن طرأ الرق كالموت (قوله فان قيل هذا يخالف قولهم الخ)
 وجه المخالفة أنه إذا عصم زوجته عن الاسترقاق كيف يلائم قولهم ترق زوجة الذي بنفس
 الأسر لها ويجوابه أن التي يصعها هي الموجودة عند عقد الجزية والتي لا يصعها هي التي يطرأ
 تزويجها على عقد الجزية (قوله عصم نفسه) مع أنه صار ذميا يذل الجزية (قوله والمراد
 هنا) أي في قوله وترق زوجة الذي الخ لأن العقد يمتثل بتناولها أو يحمل ما هنا على ما إذا كانت
 زوجته داخله تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما إذا لم تكن كذلك شرح الروض (قوله
 ولا تسترق زوجة المسلم) أي الأصلي (قوله وهو المعتقد) جرى عليه زى في حديثه وفيه
 المعتقد ما في المنهاج من عدم جواز أسرها بخلاف زوجة من أسلم فإنه يجوز ارتقاها اه اج
 (قوله لأن الإسلام) تطيل لاصل المسئلة أي لا تسترق زوجة المسلم الأصلي (قوله ولو سبيت)
 لم يقل وورقت كما قاله في الزوج لانها ترق بنفس السبي بخلافه اه م ر وبما صله أنه ان حدث الرق
 في الزوجين أو أحدهما انقضى النكاح وإن لم يحدث رق لم ينفسخ النكاح وقد علمت أن الزوجة
 التي يطرأ عليها الرق هي زوجة الحر التي لم يسلم ولم يعط الجزية وزوجة الذي إذا حدثت
 بعد الجزية وابطاح الكلام في ذلك أن يقال إن الزوجين أما أن يكونا حزينين أو رقيقين
 أو الزوج حر والزوجة رقيقة أو عكسه فهذه أربعة وعلى كل أما أن يسيا أو تسبي الزوجة
 أو يسبي الزوج ويسترق أو لا فالجمله ستة عشر صورة فينفسخ النكاح فيما إذا كانا حزينين
 وسيا أو سبيت هي أوسبي هو أو استرق فان لم يسترق فلا ينفسخ النكاح وإن كانا رقيقين
 فلا ينفسخ في الصور الأربعة وإن كان الزوج حر والزوجة رقيقة فينفسخ النكاح فيما إذا سيا
 أو سبي الزوج وحده واسترق فيها ولا ينفسخ النكاح فيما إذا سبيت الزوجة وحدها
 اذ لم ينفذ لها الرق أو سبي الزوج وحده ولم يسترق فان كانت الزوجة حرة والزوج رقيقا فينفسخ
 النكاح فيما إذا سيا أو سبيت فالجمل أن من سبي ورق انقطع نكاحه قنائل وانهم
 (قوله أو زوج حر) قيد وقوله ورق قيد سواء كان الرق بمجرّد الأسر بان كان صغيرا
 مثلاً أو بالضرب بأن كان كاملا واختار الإمام فيه الرق أي فانه يقطع به النكاح وانظر ما وجه
 ذلك فان غاية أمره أنه رقيق والرقيق لا يمتنع عليه نكاح الامة وقول الشارح لحدوث الرق
 لا يبيح انقطاع النكاح لأن الرقيق يجوز نكاح الحرة وعبارة قل على الجلال قوله لحدوث

وليسأل عن ذات زوج ولا غيرها وما علم
 أنه كان فيهم من لها زوج وترق زوجة
 الذي بنفس الأسر ويقطع به نكاحه
 فان قيل هذا يخالف قولهم أن الحر
 إذا ذل الجزية عصم نفسه وزوجه
 من الاسترقاق أجيب بأن المراد هناك
 الزوجة الموجودة حين العقد يمتثل لها
 العقد على جهة التبعية والمراد هنا
 الزوجة المتقدمة بعد العقد لأن العقد
 لم يمتثل لها ويجوز ارتقا عتيق الذي
 إذا كان حريا لأن الذي لو اتقى
 بداو الحرب استرق فعتقه أولى لا عتيق
 مسلم اتقى بداو الحرب فلا يسترق
 لأن الولاء بعد ثبوت لا يرتفع ولا تسترق
 زوجة المسلم الحرة إذا سبيت كما
 عصمه في المنهاج وأصله وهو المعتقد
 وإن كان مقتضى كلام الروضة
 والشرحين الجواز فانه مسلموياً في
 جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
 الحر إذا أسلم لأن الإسلام الأصلي
 أقوى من الإسلام الطارئ ولو سبيت
 زوجة حرة أو زوج حر ورق انفسخ
 النكاح لحدوث الرق فان كانا رقيقين
 لم ينفسخ النكاح اذ لم يحدث رق
 وإنما انفصل الملك من شخص إلى آخر
 وذلك لا يقطع النكاح كلياً

الرق أي وحلوه كلوت كاصرت حوايه وبذلك فارق جواز نكاح رقيه لرقية أو لمرة ابتداء
 اه (قوله واذارق الحرب وطيها دين) هو والمقام ستة لانه اذارق من عليه الدين اما ان
 يكون دينه لمسلم أو ذى أو حربى واذارق من له الدين اما ان يكون من عليه الدين مسلماً أو ذى
 أو حربياً وبعبارة المنهج وشرحه واذارق الحربى وعليه دين غير حربى لم يسقط اذ لم يوجد
 ما يقتضى اسقاطه فيقتضى من ماله ان غنم بصدقه وان زال ملكه عنه بارق قيا بالرق
 على الموت فان غنم قبل رقه أو معه لم يقتض منه فان لم يكن له مال أو لم يقتض منه حتى في ذمته الى ان
 يعتق فيطالب به وخرج بزيادة في غير حربى الحربى كدين حربى على مثله ورق من عليه الدين
 بل أو رب الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط اه قد ذكرنا صورتين
 بالمطوق وأربعة بالمعهور أشار الشارح الى اثنين منها بقوله وخرج بزيادة الى قوله فسقط
 والى اثنين بقوله ولورق رب الدين اه قال قل فالحاصل انه لا يسقط الا دين حربى على مثله
 بارتاق أحدهما (قوله ولورق رب الدين وهو على غير حربى لم يسقط) بل يصير ذمة من هو
 عليه حتى يعتق فيعطى له أو يموت فهو لبيت المال فبأ اه سم نقلنا عن شرح م والقول
 بين الحربى دائماً ومديناً وبين غيرهما أن مال الحربى غير محترم بخلاف غيره من مسلم أو ذى
 اه (قوله لم يسقط) والوجه أن الامام يطالب به كودائعه لانه غنية كذا في شرح م
 وقوله لانه غنية فيه نظر لعدم انطباق حد الغنية عليه وعادة الصفة والذى يتجه في أعيان
 ماله أن السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لرقبه لا يستلزم ملكه لاله بل القياس
 أنها ملك لبيت المال كمال المانع اه رشدى (قوله على غير حربى) أما الحربى فتقدم
 حكمه في قوله أو رب الدين (قوله وما أخذ منهم) أى ولم يكن لمسلم فان كان لم يزل ملكه عنه
 بأخذهم له فبلى من وصل اليه ولو بشر امره اليه والمراد بقوله وما أخذ منهم أى أخذ
 مسلم وأما ما أخذ الذى فانه ملكه بجملة لا يدخله تخصيص كفى م سواء كان معناه أو
 وجهه داخل بلادهم بأمان أو غيره عش وهذا سبب فى باب الغنية فكان الاولى تأخير
 هناك وقول الشارح وما أخذ منهم أولى من التقييد بأخذهم دار الحرب لان أخذ مالهم
 فى دارنا ولا أمان لهم كذلك اه (قوله أو غيرها) كاختلاس سم (قوله والباقي
 لا تأخذ) تنزيلاً لدخوله دارهم وتقريره بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار المملوك
 اذ المرات لا يملكونه فكيف يملك عليهم صريح به الجرجاني اه شرح المنهج وقوله فكيف
 يملك عليهم أى عنهم لان ملكه عنهم فرع ملكهم والاستتغناء انكارى (قوله وكذا
 ما وجد كقطعة) أى من حيث انه لم يعلم مالكة فتارق ما قبله فان مالكة معلوم وقوله وكذا
 ما وجد الخ أى فهو غنية أى غنية الا السلب خمسها لاله والباقي لا تأخذ تنزيلاً لدخوله دارهم
 وتقريره بنفسه منزلة القتال (قوله فان أمكن كونه لمسلم) ويظهر أن امكان كونه ذى
 كذلك اه شورى (قوله وجب تعريضه سنة) وتلا فى صفة التعريض امكان كونه لمسلم
 عن الشيخ أبى حامد أنه يعرف يوماً أو يومين فالأقرب منه قول الامام يكن بلوغ التعريض
 الاجناد اذ لم يكن هناك مسلم سواه ولا نظر الى احتمال مرور التجار وعن المذهب والتهديب
 أنه يعرفه سنة قال الزركشى وبشبهه حمل الاول على التيسير والثاني على غيره وماله

واذارق الحربى وعليه دين غير حربى
 كسلم وذى لم يسقط فيقتضى من ماله
 ان غنم بصدقه فان كان كمن حربى على
 حربى ورق من عليه الدين بل أو رب
 الدين فيسقط ولورق رب الدين وهو
 على غير حربى لم يسقط وما أخذ منهم
 بلا رضا من مقل أو غيره بصفة
 أو غيرها ضمنية الا السلب خمسها
 لاله والباقي لا تأخذ وكذا ما وجد
 كقطعة مما يظن أنه لهم فان أمكن كونه
 لمسلم وجب تعريضه ويعرف سنة
 الا ان يكون خيراً كالأقطن

(ويحكم المصبي) أي الصغير ذكر الكائن
 أو آتى أو خشي (بالاسلام عند وجود)
 أحد (ثلاثة أسباب) أولها ما ذكره
 بقوله (أن يسلم أحد أبويه) والمجنون
 وإن جن بعد بلوغه كالصغير بأن يعلق
 بين كافرين ثم يسلم أحدهما قبل بلوغه
 فإنه يحكم بالاسلام حاله سواء أسلم
 أحدهما قبل وضعه أم بعده قبل تمييزه
 أم بعده وقبل بلوغه لقوله تعالى والذين
 آمنوا واتبعناهم ذرياتهم بإيمان
 الحقناهم ذرياتهم (تبيينه) قول
 المصنف أن يسلم أحد أبويه يومهم قصره
 على الابوين وليس مراد ابل في معنى
 الابوين الاجداد والجدات وإنما
 يكونوا وارثين وكن الأقرب حياً فإن
 قبل الاطلاق يقتضي اسلام جميع
 الأطلاق بالاسلام أيهم آدم عليه الصلاة
 والسلام أجيب بأن الكلام في جد
 يعرف النسب اليه بحيث يحصل بينهما
 التوارث وبأن التبعية في اليهودية
 والنصرانية حكم جديد وإنما أبواه
 يهودانه أو نصرانه والمجنون المحكوم
 بكفره كالصغير في تبعية أحد أصوله
 في الاسلام أن يبلغ مجنوناً وكذا أن يبلغ
 كافلاً ثم جن في الأصح وإذا حدث للاب
 ولابن محرمات الجدة مسلمة في أحد
 احتمالين رجه السبكي وهو الظاهر
 فإن بلغ الصغير ووصف بعد بلوغه
 أو آفاق المجنون ووصف كقرا بعد
 إفاقته فترتد على الظاهر لسبق الحكم
 بالاسلام فأشبه من أسلم بنفسه ثم ارتد
 وإن كان أحد أبوي الصغير مسلماً
 وقت علوقه فهو مسلم بإجماع وتقليد
 للاسلام ولا يضر ما يطرأ بعد العلوق
 من من رقة

الأدعى أيضاً استدلاله وبالمجمل فالظاهر وهو قضية الكتاب وغيره أنه لا فرق بين هذه
 وبين لحظة دار الاسلام في مدة التعريف اه زى وانظر موثقة التعريف على من إذا الملتقط
 لا يملك لانها بعد التعريف غنجة اه ثم رأيت التصريح بأنهما على بيت المال لانه بعد
 التعريف بيت المال (قوله ويحكم المصبي) جملة مستأنفة استثنائية في جواب سؤال
 مقدّم حاصله هل لاسلام المصبي سبب آخر غير اسلام أم لا فأجاب بأن له ثلاثة أسباب
 ومثل المصبي الحل أيضاً (قوله وإن جن) الغاية لترد اه شيننا (قوله بأن يعلق بين كافرين)
 تصوير لقوله أن يسلم أحد أبويه أي تحمل به أتمه حالة كفرها وكفر أبيه وسائر أصوله ثم يسلم
 أحدهما قبل اتصاله أو بعده قبل تمييزه أو بعده الخ مد وهذا التصوير أعم من كلام
 المتن لأن كلام المتن ظاهري المتصل والتصوير شامل للحمل فهو من تصوير الخاص بالعام (قوله
 واتبعناهم) هو محل الشاهد (قوله بالاسلام أيهم آدم) كذا في خط المؤلف وعبارة
 شرح الروض جدهم فكأن الأولى للمؤلف التصوير بالجد لكونه حقيقة وما ذكره مجاز
 اه مرحوي قلت أن هذا الشيء يجب كيف تستقيم هذا الأول ويقتضيه طباقهم على أن الجواز
 أبلغ من الحقيقة وهل الشارح متعدي بعبارة شرح الروض حتى يقتضي عليه موافقتها كيف
 وقد ورد في الأحاديث الشريفة اطلاق الأب على آدم كثيراً فلا وجه للأولوية اه (قوله
 أجيب الخ) حاصله جوابان الأول بالمنع والثاني بالتسليم فحاصل الأول منع قوله أن
 الاجداد تشمل آدم لأن المراد جدة أو جدة تعرف النسب اليه لا مطلق جدة ولا جدة وحاصل
 الثاني ملنا أن الاجداد تشمل آدم وسواء لم يكن منع من تبعية الصغير لهما مانع وهو أن أباه وأمه
 هوداه أو نصرانه (قوله في جدي عرف) أو جدة والمراد النسب اللغوي (قوله بحيث يحصل
 بينهما التوارث) ليس يقيد بل المدار على الانساب ولو تفويهاً كافي الآم قل ويجب أن المراد
 التوارث ولو بالرسم (قوله وبأن التبعية في اليهودية) جواب آخر قاطع لحكم تبعية آدم
 في الاسلام فكأنه قال محل التبعية أن لم يوجد هذا المنع وهو هودايتهم لهم وتصريحهم له
 والانتطعت وهذا الجواب يقتضي أن الجدة الذي نسب اليه لو كان مسلماً وأبوه كافراً أنه
 لا يتبع الجدة لكون الأب هوداه أو نصرانه مع أنه ليس كذلك (قوله حكم جديد) أي طارئ
 بالولادة والاسلام حكم أصلي شرح الروض اه أي فهذا الحكم قد توسط بين الوالد والأولاد
 فقطع التبعية هذا وجه الجواب به (قوله وإنما أبواه يهودانه أو نصرانه الخ) هذا استدلال
 على كونه حكماً جديداً أي بدليل قوله صلى الله عليه وسلم وإنما أبواه يهودانه الخ وعبارة شرح
 الروض حكم جديد خبر وإنما أبواه الخ (قوله والمجنون) هذا مقدم وإنما أعاده للخلاف فيه
 فتكون الغاية المتقدمة لترتد على هذا الخلاف (قوله وإذا حدث لاب) أي الكافر (قوله
 يعلمون الجدة مسلماً) المختبر أن يكون أسلم فإن ابن الابن يبعه ولا يطرأ لكون الجدة مسلمة
 أو كافراً وكلام الشارح للغالب (قوله تبعة) أي الجدة (قوله كقرا) تنازعه قوله وصف
 في الموضوعين كذا قيل وفيه نظر لأن وصف الأول ذكره مقوله وهو قوله الكفر والعلة وقع
 في بعض نسخ الشارح اسقاط لفظ الكفر من الأول (قوله وإن كان أحد أبوي الصغير مسلماً
 وقت علوقه فهو مسلم) يشير بهذا إلى أن الاسلام الطارئ الذي اقتصر عليه المصنف ليس يقيد

فان بلغ ووصف كفرا بان أعرب به عن نفسه كافي المحرر فتد قطع لانه مسلم ظاهر ارباطنا وثانها ما ذكره بقوله (أوبسيه) أي الصغير أو الجنون (مسلم) وقوله (منقردا) حال من ضمير المفعول أي (٢٢٧) حال اقتراده (عن أبويه) فيحكم بسلامه

ظاهر ارباطنا بحالسيه لانه عليه ولاية وليس معه من هو اقرب اليه منه فيبغ كالاب قال الامام وكان السابى لما اُقبل حرته قلبه قلبا كليا فصرم عما كان واقف به وجود تحت يد السابى وولاية شبه قوله بين الابوين المسلمين ومواءا كلن السابى بالغا قلاما لا اما اذا سبي مع أحد أبويه فانه لا يبيع السابى جزما ومعنى كون أحد أبوي الصغير معه أن يكونا في جسر واحد وغمية واحدة وان اختلف سابعهما لان تبعية الاصل أقوى من تبعية السابى فكان أولى بالاستبعا ولا يؤثر موت الاصل بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وخرج بالمسلم الكافر فلو سبأ ذى وجه الى دار الاسلام أو مستأمن كما طه الدارى لم يحكم بسلامه في الاصح لان كونه من أهل دار الاسلام لم يؤثر فيه ولا في أولاده فكيف يؤثر في مسيه ولان تبعية الدار انما تؤثر في حق من لا يعرف حاله ولا نسبتهم هو على دين سابعه كاذ كره الماوردى وغيره وثانها ما ذكره بقوله (أوبسيه) لا يوجد لقطا في دار الاسلام) فيحكم بسلامه تعالى الدار وما الحق بها وان استلحقه كافر بلائمة بنسبه هذا ان وجد يحمل ولو بدار كثر به مسلم يمكن كونه منه ولو أسير امتشرا أو تابرا أو مجتازا تغلبا للاسلام ولانه قد حكم بسلامه فلا يغير بمجرد دعوى الاستطاق ولكن لا يكتفى اجتياز مبداء كثر بخلافه بدارنا لحرسها ولو تهاه مسلم قبل في حق نسبته لاني اسلامه اما اذا استلحقه الكافر بينة أو وجد

(قوله بان أعرب) أي أظهر وبين (قوله أو الجنون) ليس من جهة التفسير لان الكلام في الصغير فلو قال ومثله الجنون لكان أولى (قوله عن أبويه) أي عن أحد أبويه كيدل عليه قوله الاتى أما اذا سبي مع أحد أبويه فقوله عن أبويه ليس يقيد بل المراد بمنقردا عن أحد أصوله كابن خنمن التعليل الاتى (قوله نعمد) بالبناء للمفعول وصكذا قوله واقف (قوله ها كان) أي عن الوجود الذي كان وقوله واقف له وجود وهو وجوده مسلما رقيقا (قوله أما اذا سبي مع أحد أبويه) هذا محرز قول المصنف منقردا (قوله وغنية واحدة) أي ومسا معا أو تقدم سبي الاصل سم فان تقدم سبي الولد فهو على دين السابى المسلم وسبي أصله بعد لا يغيره عما ثبت لمن الاسلام اهـ (قوله لان تبعية الاصل) طه لقوله لا يبيع السابى فكان الاولى أن يفتقه عنده (قوله لم يحكم بسلامه) أي تعالى الدار (قوله في الاصح) راجع للذي فحل الخلاف في الذي اذا كان طائفا في دار الاسلام أما المؤمن فلا خلاف أنه على دينه وكذا الذي اذا لم يكن طائفا يلا دناء (قوله لان كونه) أي الذي السابى الخ (قوله من لا يعرف حاله ولا نسبه) كالقبط أي وهذا يرف حاله ونسبه لانه معلوم أنه منسوب للكافر (قوله كاذ كره الماوردى) ولو سبأ مسلم وذى حكم بسلامه تغلبا لحكم الاسلام ولان الاسلام يعلم ولا يعلى عليه ذكره القاضي اهـ شرح الروض (قوله في دار الاسلام) أي بان يسكنها المسلمون وان كان فيها أهل ذمة أو قصها المسلمون وأقربها يدا الكفار أو كانوا يسكنوها ثم سبأهم الكفار عنها شرح الروض (قوله وما الحق بها) وهي دار الكفار التي بها مسلم كآبر وهو ما ذكره بقوله ولو بدار كثر به مسلم (قوله وان استلحقه) غاية أي لاحتمال أن يكون من وطء مسلمة بنسبه (قوله بلائمة بنسبه) فيلحقه ولا يحكم بكفره (قوله هذا) محل كونه يحكم بسلامه وهذا لا يحتاج له بعد قول المتز في دار الاسلام نعم يؤخذ عنه انه ليس يقيد وبشارة المنهج القبط مسلم ان وجد الخ فسرى للشارح ما ذكر منها (قوله بدار كثر) أي بالامالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش (قوله به مسلم) أي بالهمل سواء كان ذلك الهمل دار الاسلام أو دار الكفر كما في الهمل على المنهاج (قوله متشرا) أي غير مجبوس (قوله أو مجتازا) لما كان شلالا اجتياز مبداء الكفر ودار الاسلام مع أنه لا يكتفى اجتياز مبداء الكفر استدرك عليه بقوله ولكن لا يكتفى الخ والمراد بقوله أو مجتازا أي بدارنا كما يعلم مما بعده وحيث أن كان الاولى اسقاطه اذا فاقته فيه مع ايهاه خلاف المراد (قوله تغلبا للاسلام) طه لقوله ولو بدار كثر (قوله ولانه قد حكم الخ) طه لقوله وان استلحقه كافر الخ (قوله ولكن لا يكتفى اجتياز) أي حرور المسلم بدار كثر أي بالامالة والابان كانت دار اسلام واستولت عليها الكفار الا أن فيحكم بسلامه حرمة لها ع ش وهذا لا ينافي قوله في السابق أنقار لو مجتازا لان له في دار الاسلام (قوله بخلافه بدارنا) فيه أن اجتياز مبدارنا لا يحتاج اليه لوجود المسلمين فيها ويمكن تصويره بما اذا خربت بلد من بلاد الاسلام ولم يبق فيها مسلم أو استولى عليها الكفار ثم انه مرتبها مسلم ووجد فيها بعد ذلك لقط (قوله ولو تهاه مسلم) لعل الاولى أن يقول ولو تهاه المسلم أي المتقدم لانه الذي يتوهم (قوله المذمومة) وهي التي ذكرها المصنف في قوله ويحكم للسبي بسلامه عند

القطب بحمل منسوب الكفار ليس به مسلم فهو كافر (تبييه) أقصاه كغيره على هذه الثلاثة المذكورة

يدل على عدم الحكم بسلام الصغير
المميز وهو الصحيح المتصور في القديم
والجديد كما قاله الامام لانه غير مكلف
فالشبه غير المميز والمجنون وهما لا يصح
اسلامهما اتفاقا ولان لفظه بالشهادتين
اكثر من اثنائه فان كان خبرا غيره
غير مقبول وان كان اثنائه هو كعبه
وهي باطلة واما اسلام سيدنا علي رضي
الله تعالى عنه فقد اختلف في وقته
فقيل انه كان بالغاً حين اسلم كما قاله
القاضي ابو الطيب عن الامام احمد
وقيل انه اسلم قبل بلوغه وعليه
الاكثر وأجاب عنه البيهقي بأن
الاحكام انما سارت معقبة بالبلوغ
بعد الهجرة قال السبكي وهو صحيح
لان الاحكام انما طغت بخمسة عشر
عاما لتندفقد تكون منوطة
قبل ذلك بين التمييز والقياس على
الصلاة ونحوها لا يصح لان الاسلام
لا يقتل به وعلى هذا يحال بينه وبين
أبيه الكافرين لتلايقنته وهذه
الحجوة مستحبة على الصحيح في الشرح
والروضة فيستلزم بوالديه ليؤخذ منهما
فان اياهما حيولة (تمه) في اطفال
الكفار اذا ماتوا ولم يتولدوا بالاسلام
خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون
الجنة لان كل مولود يولد على الفطرة
فحكمهم حكم الكفار في الدنيا
فلا يصلي عليهم ولا يدفنون في مقابر
المسلمين وحكمهم حكم المسلمين
في الاخر قلنا

• (فصل في قسم النعمة) •

يوجد ثلاثة أشياء الخ (قوله على عدم الحكم بسلام الصغير)
بالتشهادتين (قوله وأجاب عنه البيهقي) أي عن اسلامه قبل بلوغه (قوله انما طغت)
علقت (قوله فقد تكون) المناسب فقد كانت وبعبارة مرفقة كانت منوطة الخ وهي أولى
ويجاب بأنه أراد بالاضارح الماضي اه شيخنا (قوله والقياس) أي قياس صحة اسلام
المميز على صحة سلامه مثلاً لا يصح (قوله لا يقتل) بالغاً أي لا يقع قتلاً بخلاف الصلاة ونحوها
اه (قوله وعلى هذا) أي على كونه يصح اسلامه قبل البلوغ (قوله لتلايقنته) صوابه
لتلايقنته بخلاف نون الرفع لتصب (قوله تمه) تقدم ما في هذه النعمة في الاستقراء وفي فصل
الجنة (قوله ولم يتولدوا بالاسلام) أما من قلنا به فدخل الجنة قطعاً وان لم يصح اسلامه
بالنسبة لاحكام الدنيا اه مد (قوله والاصح أنهم يدخلون الجنة) عبارة الخصائص
ومرورها المناوي وأطلقهم أي المؤمنين كلهم في الجنة وحكي بعضهم عليه الاجماع ومراده
كما قال النووي اجماع من يعتقده روى أحد والحاكم والبيهقي عن أبي هريرة ألقوا المؤمنون
في جبل في الجنة يكفلهم ابراهيم وسارة حتى يرتد بهم الى ابايهم يوم القيامة يعني ارواح أولاد
المؤمنين وذواربهم الذين لم يلقوا العلم بحضرتهم ويقوم بحالهم ابراهيم عليه الصلاة والسلام
وزوجته سارة ثم الوالدان الكافران وهما أمير المؤمنين وأولاد طارق وأبيه وأمه عندهما ولا يزالوا
في كماله حتى يرتد بهم أي ابراهيم الى آبايهم أي يوم القيامة ويرتدوا الى أمه ولا ينافي ما ذكره
هنا من كفاية ابراهيم لهم لما في خبر آخر من كفاية جبريل وميكائيل وغيرهما لان طائفة منهم
في كفايته وطائفة في كفاية غيره فلا تدفع كفايته القرطبي وغيره وروى أن ارواح ذوارب
المسلمين في جوف عصفور خضر تعلق في شجر الجنة وروى في حديث أن في الجنة شجرة من خيار
الشجر لها ضرع كضرع البقر وان من مات من الصبيان الذين يرضعون يرضعون منها
وروى ابن أبي حاتم أن السقط يكون في نهر من أنهار الجنة يتقلب فيه حتى تقوم القيامة اه

• (فصل في قسم النعمة) •

ذكرها في كتاب الجهاد لان كلاهما متعلق بالامام وذكرها شيخ الاسلام مع النبي معقب الودعة
لان المال ما خلقه الله الاتبع المؤمنين فلما كان تحت يد الكفار قبل كونه غنيمة أو فاء فكانه
ودعة تحت أيديهم وسيله الرزق للمؤمنين والنعمة أفضل المكاسب ثم بعدها الزراعة ثم بعدها
الصناعة ثم بعدها التجارة وكان صلى الله عليه وسلم يبيع ويشترى لكن الشراء بعد البعثة أغلب
وأهدى له وروى له واستعار واقترض وكان آدم عليه السلام زراعاً وأول منعة عملت
على وجه الارض الحرث وأول من حرث آدم وكان ادريس خياطاً وكان نوح نجاراً وكان
ابراهيم يزاراً أي يبيع أنواع الملبوس وكان موسى أجيراً شعيب وكان أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم تجرون ويعملون في قتلهم وغنيمة فعيلة بمعنى مفعولة ولو قال في النعمة وما تبعها
من الرضع والتفل وبيان التخصيص لكان أولى وهي من خصائص هذه الامة لقوله صلى الله
عليه وسلم أحلت لي الغنائم ولم تحل لغيري فلي ولي السيرة الحلبية وأحلت لي الغنائم كلها وكانت
الأيام من قبلي أي من أمر بالجهاد منهم يحرمونها أي لانهم كانوا يجمعونها فتأني

فانقصها أي ما عدا الحيوانات من الامتعة والاطعمة والاموال فان الحيوانات تكون
 ملكا للغانم دون الانبياء ولا يجوز للانبياء اخلاص من ذلك وجب في بعض الروايات وأطعمت
 أمك التي تولى أحدها لامة قبلها والمراد بالتي ما يعم الغنمة كما أنه قد يراد بالغنمة ما يعم التي معها
 كالغدير والمسكين اذا اجتمعوا اقربا واذا اقربا اجتمعا (قوله حصل لنا) جملة ما ذكره من
 القيود ستة أولها قوله لنا وأثرها قولنا (قوله وإيجاب) الواجب أي أو أي اسراع
 وهو عطف خاص على عام وقوله أودك أي ابل وقوله أودك كرجل ومن (قوله
 ومن الغنمة) اعترض عليه بأن الغنمة لا بدقها من قتال ولا قتال هنا وإيجاب بأنه لما طرقت به
 ودخل دارهم على هذا الوجه نزل ذلك منزلة القتال وعبارة ابن حجر ولا يرد على التعريف
 خلافا لما زعمه ما هو رواعه عند الالتقاء وقبل شهر السلاح وما عدا الحواريه أو اهدوه لنا
 عند القتال فان القتال لما قرب وصار كالتحقق الموجود صار كالموجود هنا بطريق القوة به
 (قوله وألقتة) أي اذا علم أنهم انهم فان أمكن كونها للمسلم وجب غنمها ستة أودونها
 كما تقدم شرحه راجع (قوله والحرب قائمة) جملة حاله وهي راجعة للأمير قبلها أعني
 الاهداء والصلح فخرج به ما لو لم تكن الحرب قائمة في الاهداء يكون للمهدي إليه وفي صورة
 الصلح يكون قيا قائمه ومفهومه تفصيل (قوله وخرج جملة ذكر) شروع في محذور القيود
 على القتل والتشتر المرتب (قوله أو نحوه) كستان وقوله علمك بل هو ملكك (قوله
 كما رجع بعض المتأخرين) أي ويستقل الذي بنسبه (قوله ومن قتل) يحتمل أن يكون
 مستعملا في حقيقة وهو ازهاق الروح وبجازه وهو ابطال المنعم من غير قتل والجمع
 بين الحقيقة والجواز عند الشافعي ويحتمل أن يكون المراد به المعنى المجازي وهو ابطال
 للمنة مجازا مرعلا ويكون المعنى الحقيقي أولى من المجازي بالحكم (قوله أي اذا) أشارة
 الى أنهن شرطية ولا يتعين ذلك فالاولى عدم ذلك وعبارة قل قوله أي اذا ان جعل
 اذا تفسير المن فغير صحيح لأن من موصولة مبتدأ واقع على القاتل واذا ظرف وأو حرف وان جعل
 شرطامستقلا أي غير تفسير لمن لم يصح دخول أي التفسيرية عليه ويلزم أن يكون قتل شرطه
 ويكون من حذف الفاعل ويلزم أن يكون أعلى جوابه وتفسير من لا خبر لها وخالفه عن الصلة
 ويمكن ان يجاب بأن قول الشارح أي اذا أشارة الى أن من شرطية لا موصولة وليس من باب
 التفسير في شيء (قوله قبلا) أي خصوصا بول أمره أن يكون قبلا فهو من مجاز الأول
 لأن القتل لا يقتل وهذا الحديث قاله أبو بكر بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وأقر عليه
 فصار حديثا فان الحديث ما أضيف الى النبي قولا أو فعلا أو مزمعا أو مذكورا أو مقرورا
 أو غير ذلك (قوله يستثنى من اطلاقه الذي) أي بالنظر لظاهر المتن أما بالنظر لتفسير الشارح
 بالمسلم فكان يقول وخرج الخ وحاصله أن شروط أخذ السلب ثلاثة أن يكون مسلما
 وأن يرتكب ذنبا وأن لا يكون المقول حنيا عن قتله (قوله التخلل) وهو من بحث الناس
 على عدم القتال والمريخ هو الخوف لهم وقيل المريخ عكرا الاراجيف وأما التخلل
 فيصدق بالاراجيف مرة (قوله والخائن) أي في الغنمة وقال في شرح الروض التخلل من
 يخون الناس كأن يقول عدونا كثيرا ونحو لنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم والمريخ من يكثر

وهي لغة الرمح وشرط مال أو مال الحق به
 كغيره محترمة حصل لنا من كفار أصليين
 حريين مما هو لهم يقتال هنا وإيجاب
 خيل أودك أي أودك أو نحو ذلك ولو بعد
 انهم زامهم في القتال وقبل شهر السلاح
 حين التي الصفان ومن الغنمة ما أخذ
 من دارهم سرقة أو اختلاسا أو لقطه
 أو ما أهدوه لنا أو صلحونا عليه
 والحرب قائمة وخرج جملة ما حصله
 أهل التمن أهل الحرب يقتال
 فالتص أنه ليس بغنمة فلا ينزع منهم
 وما أخذ من تركه المرتد فانه في لا غنمة
 وما أخذ من ذي بكرية فانه في أيضا
 ولو أخذ من الحريين ما أخذ من
 مسلم أودى أو نحوه بغير حق لم يملكه
 ولو غنم ذي مسلم غنمة فهل يخص
 الجميع أو نصيب المسلم فقط وجهان
 أظهرهما الثاني حكما رجع بعض
 المتأخرين ولما كان يقتل من أصل
 مال الغنمة السلب بداهة قتال (ومن)
 أي اذا (قتل) المسلم سواء أكن حرا
 أم لا ذكر أم لا بالغلام لا فارما أم لا
 (قبلا أعطى سلبه) سواء أشرطه
 له الإمام أم لا خبر الشيعين من قتل
 قبلا فله سلبه وروى أبو داود أن أبا
 طلحة رضي الله تعالى عنه قتل يوم
 خيبر عشرين قبلا وأخذ منهم
 • (فيه) • يستثنى من اطلاقه الذي
 فانه لا يستحق السلب سواء أضر
 بأذن الامام أم لا والتخلل والمريخ

والخائن

وفهمهم عن لاسهم له ولا رضى قال
الاذرى وأطلقوا استحقاق العبد المسلم
السلب ويجب تقسيمه بكونه مسلم على
المذهب وبشرط في المقتول أن لا يكون
منها عن قتله فلو قتل صبيا أو امرأة
لم يقتل فلا سلب له فان قاتلا استحققه
في الأصح ولو أعرض مستحق السلب
عنه لم يسقط حقه منه على الأصح لانه
متعين وانما يستحق القاتل السلب
بركوب غرور يكتفى به شر كافر في حال
الحرب وكفاية شره أن يزيل امتناعه
كان بقا عينيه أو يقطع يديه ورجليه
وكذا لو أسره أو قطع يديه أو رجليه
وكذا لو قطع يدا ورجلا فلورى من حصن
أو من صف المسلمين أو قتل كفرا تاما
أو أسرا أو قتله وقد انهمز الكفار فلا
سلب له لانه في مقابلة الخطر والتفريق
بالنفس وهو متيق هنا والسلب
ثابت القتل التي عليه والخلف وآلة
الحرب كالدفع وملاح ومركوب
وآلة تخوم مرج وبلحلم وكذا سوار
ومنطقة وخاتم وثقته معه وكذا جنسية
تقدمه في الاظهر لا حقية وهي
وعاء يجمع فيه المتاع ويجعل على
حقو البعير مشدودة على القوس
فلا يأخذها ولا ما فيها من الدراهم
والامتعة لانها ليست من لياحه ولا من
حليته ولا من حليته فرسه ولا يخص
السلب على المشهور لانه صلى الله عليه
وسلم قضى به للقاتل وبعد السلب تخرج
مؤنة السقط والثقل وغيرهما من المؤن
اللازمة كالجرة جمال وراع (وتقسم
القيمة) وجوبا (بعد ذلك) أي بعد
اعطاء السلب واخراج المؤن خمسة
أخماس متساوية (فيعطى أربعة
أخماسها) من عقار

الإرا جيف كان يقول فقلت كبرية كذا ولحقهم مدد العبد من جهة كذا والخاص من
يخصر بهم ويطلعهم على العورات بالكتابة والمراسمة (قوله وفهمهم) كلرتد (قوله
لا متعينه) بالنص كالارث فلا يصح الاعراض عنه (قوله بر كوب ضرر) المراد أن يرتكب
المخاطرة بنفسه ويخرج به قوله فلورى من حصن (قوله أن يزيل امتناعه) أى قوته بأن يزيل
قوته فهذا يشبه القتل أو لازمه (قوله حكان بقا) المراد بقاها ما إذا لم يمتها وكان
الاولى ان يقول كلن يعصيه ليشمل ما إذا كان يعين واحدة (قوله يدا ورجلا) فلو قطع يدا
والاخر رجلا بعده فهل يكون السلب لهما أو للثاني فقط فيه نظر قال شيخنا انه يكون للثاني
لانه هو الذى أزال منعه بخلاف ما لو قطعهما فانما يستر كلن وكذا لو أسراه أو برماوى
(قوله فلورى الخ) هذا محترز قوله بر كوب ضرر لأن المراد به المخاطرة بنفسه وانما يكتف
للشقة (قوله من حصن) أي وهو في حصن أي فلورى الكافر والحال أن الراعى في حصن
أو في صف المسلمين فلا سلب له لانه لم يرتكب الفرر بهجومه على الكافر وأزال امتناعه (قوله
التي عليه) ليس يشهد لان مثلها الباب التي خلفها وقاتل عريا فاقى بصرا أو فحوه (قوله
وكذا سوار) بأن كلن المقاتل امرأة كما قاله الميداني ولا حاجة اليه لان الكلام في الحرب
والصواب أن يصور بما إذا كان المقتول امرأة من الحريين بأن كانت تقاتل (قوله جنسية)
قال في المصباح الجنسية قوس تقاد ولا تركب فعليه بمعنى مفعولة يقال جنسية أجنبيته من باب
قتل اذا قلته الى جنسك (قوله لاحتقية) ولأولدهم كونه التابع له سم وعناية المصباح
الحقية المجبوة وهي مؤخر الرحل ثم سعى ما يعمل في الخرج مثلا خلف الراس كحب حقية
مجازا لانه محمول على المجزئ مشهور وصار حقيقة لغوية بقية (قوله وهو وعاء) الى قوله على
حقو البعير جلة معترضة بين الصفة وهو قوله مشدودة والموصوف وهو حقية لبيان أصل
معناها في اللغة اه (قوله حقو البعير) أي عجزه (قوله مشدودة على القوس) فاستعملها
فيها مجازا لما عرفت من أن أصلها المشدودة على حقو البعير أي عجزه فان كلن في الحقية سلاح
يحتاج اليه للقتال استحققه القاتل بخلاف ما لا يحتاج اليه (قوله ولا يخص السلب) هذا لم
مما مر ولكن ذكره ليكن الخلاف فيه شيئا (قوله على المشهور) ومقابله أنه يخص فأربعة
أخماسه للقاتل وخمس لادل التي (قوله خمسة أخماس) المناسب أن يقول خمسة أقسام
لأجل قوله وتقسيم الآن المال واحد وجعل مرقوله خمسة أخماس مفعولا محذوف أي
وتجعل خمسة أخماس وعبارته فجعل خمسة أقسام متساوية ويكتب على كل رقعة لله
أو للمصالح وعلى أربعة الغنائم وتدرج في بنادق ويخرج فخرج لله جعل خمسة الخمسة
السابقين في التي (قوله فيعطى أربعة أخماسها) وهذا ما استقر عليه الاسلام وكانت
في صدر الاسلام أربعة أخماسها للتي صلى الله عليه وسلم خاصة لانه كالمقاتلين كلهم نصرة
وكلن يأخذ مع ذلك خمس الخمس فجعله ما كلن يأخذ أحد وعشرون لكن هذا على ميل الجواز
ولكن لم يقع منه صلى الله عليه وسلم بل كلن يقسم الأربعة أخماس على الغنائم تأليفهم
وأما خمس الخمس فكان يصرف منه على نفسه وما فضل يصرفه في مصالح المسلمين والأفضل
قسمها بدار الحرب بل يجب أن يطلبوها ولو لسان الحال ولا يجوز شرط من غنم شيئا فهو خلاف

ومثول (لن شهد الواقعة) بنية القتال وهم القاتلون لا طلاق الآية الكريمة وعلا بطلانها عليه السلام بأرض خير سواء قاتل من
 حضريه القتال مع الجيش أم لا لأن المقصود تهويل الجهاد وصورة القتال تلك الحالة باعثة على القتال ولا تأخر عنه في الغالب
 إلا لعدم الحاجة إليه مع تكثيره سواد المسلمين وكذا من حضر لانية (٢٢١) القتال وقاتل في الظاهر فن لم يحضر أو حضر

لانية القتال ولم يقاتل لم يستحق شيئا
 ويستثنى من ذلك مسائل الأولى ما
 لو بعث الإمام جاسوسا فغنم الجيش قبل
 رجوعه فإنه يشاركهم في الأصح الثانية
 لو طلب الإمام بعض العسكر ليحرس
 من هجوم العدو وأفرده من الجيش
 فكيف فإنه يسهم لهم وإن لم يحضر
 الواقعة لأنهم في حكمهم ذكره
 الماوردي وغيره الثالثة لو دخل الإمام
 أو نائبه دار الحرب فغنم سرية في ناحية
 فغنم شاركها جيش الإمام وبالعكس
 لا تستلها كل منهما بالأخرى ولو بعث
 سريتين إلى جهة اشتراك الجميع فيما
 غنم كل واحد منهما وكذا لو بعثهما
 إلى جهتين وإن تباعدتا على الأصح
 ولا شيء لمن حضر بعد انتهاء القتال
 ولو قبل حيازة المال ولومات بعضهم
 بعد انتهاء القتال ولو قبل حيازة
 المال فغنه لوارثه كسائر الحقوق
 ولومات في أثناء القتال فالنصوص أنه
 لا شيء لقتل يخلقه وارثه فيمنع
 في موت القرم حيث أنه يستحق
 سهمها والأصح تقرير النصين لأن
 القارس متبوع فإذا ماتت ذات الأصل
 والقارس تابع فإذا مات جازان يبق
 سهمه للمتبوع والظاهر أن الأجبر
 الذي وردت الاجارة على عينه مدة
 معينة لا لجهاد بل لسياسة دواب
 وحفظ أمتة ونحوها والتاجر
 والمحرّف كالنبياط والبقال يسهم لهم
 إذا قاتلوا والشهود هم الواقعة وقتالهم
 آمن وردت الاجارة على ذمتهم وبغير
 مدة كنيابة توبيع على وان لم يقاتل

لأنه الثلاثة وما قبل أنه صلى الله عليه وسلم فعل لم يثبت ويحرم ثبوته فالقيمة بركاته
 يصرف فيها على ما اه قل (قوله لن شهد الواقعة) أي ولوى الإثناء اه من حوى (قوله
 لا طلاق الآية) تعليل لقوله من عقار ومثول أي لا طلاق الآية فيبطل فيشمل العقار
 والمثول وعلى هذا يصح كون قوله لا طلاق الآية عمله التعميم في العقار والمثول مع المتن
 وقوله وعلا بطلانها أي من اعطاء الأربعة أخماس لن شهد الواقعة ولو قل فلا يتكون الآية
 أيضا لثمن لأنه لم يصرح منها إلا الخمس فكان الباقي للقائمين من حيث اسناد القيمة لهم
 لكان أظهر اه شيئا (قوله سواد المسلمين) أي جيش المسلمين (قوله ويستثنى من
 ذلك) أي من عدم الاستحقاق المذكور (قوله كينا) والكين الباس الذين ينزلون بجلا
 منخفضا يتوارون فيه بحيث لا يتعرفهم العدو ثم ينضون على العدو في غفلة (قوله وبالعكس)
 أي وتشاركنا الجيش فيما غنم (قوله لاستظهار) أي تقوى وهذا ظاهر في صورة تقاديرهما اه
 شيئا (قوله ولو بعث سريتين) الفرق بين هذا وبين ما قبله أن السرية هنا تشارك الجيش
 وهنا تشارك الأخرى والسرية تباينها خسمائة وما زاد على ذلك إلى ثمانمائة يقال لمعسكر يكسر
 السنين وفتح الميم وما زاد على ذلك إلى أربعة آلاف يقال بجفل وما زاد على ذلك يقال
 خمسين وسعى خيسا لأنه أمانا مخلصا وعينا وبسارا وقلبا وأما البعث فهو فرقة من السرية
 وأما الكتيبة فهو المجتمع الذي لم يتشر (قوله فغنه) أي حق غنمه لوارثه لأنه مات قبل
 القتال وقبل القسمة ولا ملك إلا بأحد هذين فكأن المورث له ذلك كذلك يخلقه وارثه في ذلك
 اه شيئا (قوله ونص) بالباع المجهول وقوله حيث نذ أي في أثناء القتال وقوله أنه يستحق
 سهمها وهو كذلك كما قاله والأصح تقرير النصين الخ مد (قوله تقرير النصين) أي إقرارهما
 على حالهما والاختصاص ما يعني أن في كل منهما قولان نصوصا وقولا يخرج من أحدهما للأخرى
 ولم يتعرض للمخرج فيما علم من المصومين فيما (قوله لأن القارس) الأولى لأن الرجل
 (قوله جازان يبق) هذا لا يفتي الاستحقاق (قوله والظاهر أن الأجبر الخ) حاصله
 أن الأجبر لا يسهم بشرط أن يقاتل إلا بثلاثة شروط أن ترد الاجارة على عينه والأعلى
 مطلقا أي وان لم يقاتل حيث حضر بنية القتال وأن تكون مدة معينة والأعلى مطلقا أيضا
 وأن تكون للجهاد والالامع شيئا أي لا أجرة ولا سهم ولا رخصا ولا سلبا اه قل (قوله
 كالنبياط) أي الذي يخطط لهم وقوله والبقال صوابه والتعال أي الذي يعمل لهم الحال
 ليناسب قوله المحترف والبقال هو الذي يبيع البقول وهي خضراوات الأرض (قوله يسهم
 لهم) أي مع الاجرة إن فعلوا العمل المستأجرة والأغاليسهم فقط (قوله فيعطى) أي إن
 حضر بنية القتال فيما يظهر (قوله) ويدفع لا يعني أن القارس ثلاثة أسهم مبتدأ وخبر
 في كلام المستف والجملة بدل مما قبلها وجعل السارح الطرف متعلقا بمحذوف وثلاثة نائب
 فاعل به وهو يقتضى كون الجملة مستأجرة غير متعلقة بما قبلها وليس مستقيما ومثله يقال
 في قوله لا تى ويدفع للراجل سهم الخ (قوله للقارس) أي من كان معه فرس صالح للقتال
 وإن غصبه إذا لم يحضر مالكة والأقل مالكة أو ضاع وقاتل عليه غيره أو مات أو خرج عن ملكه

وأما الأجبر للجهاد فان كان مسلما فلا أجرة لبطان اجارة لانه يجوز الصفتين عليه ولم يستحق السهم في أحد وجهين قطع به
 البخوي واقتضى كلام الرافعي ترجحه لا عراضه عنه بالاجارة ولم يحضر مجاهدا ويدفع (للقارس ثلاثة أسهم) لأسهم ولقرسه سهمان
 لاتباع فيهما رواه الشيخان ومن حضر بفرس يركبه يسهم له

وان لم يقاتل عليه اذا كان يمكنه ركوبه لان حضر ولم يعلم به فلا يسهم به ولا يعطى الاقرص واحد وان كان معه اكثر منها لانه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير الاقرص واحد وكان معه يوم خيبر اقرص عشرين كان اقرصا وغيره كالكبريتون وهو ما اوجاهه عبيد بن وهب والهيمن وهو ما اوجاهه ابن عمر بن الخطاب وقيل فيهم الميم وسكون القاف وكسر الراء عكسه لان الكثر والقرص يحصل من كل منهما ولا يضر تفاوتهما كل رجل ولا يعطى اقرصا (٢٢٢) مهزول بين الهزال ولا ما لا تقع فيه كالهرم والكبير لعدم فائدة ولا يعبر

وغیره كالقيل والبغل والمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية التحليل ولكن يرخص لها في تفاوت فيها بحسب النفع (و) يدفع (لراجل سهم واحد) لقوله صلى الله عليه وسلم ذلك يوم خيبر متفق عليه ولا يراد عطاء النبي صلى الله عليه وسلم سلة بن الاكوع رضي الله تعالى عنه في وقعة سهمين كما صح في مسلم لانه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك (ولا يسهم) من الغنيمة (الامر استكمل فيه خمس) بل مت (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحريه والذكورة) والعصمة (فان اختلف شرط من ذلك) أي عمدا كالكافر والسبي والجنون والرقب والمرأة والخنثى والزن (رضخه ولم يسهم) لواحد منهم لانهم ليسوا من أهل فرض الجهاد والرضخ بالضاد والضم المجتنب لقلة العطاء القليل وشرعهم لمادون السهم ويجهل الامام أو أمير الجيش في قدره لانه لم يرد فيه تحديد فيرجع الى رأيه ويفاوت على قدر وضع المرضخ لغيره مع المقاتل ومن قتاله أكثر على غيره والفارس على الراجل والمرأة التي تداوى الجرحى ونسب العطاشى على التي تحفظ الرجال بخلاف سهم الغنيمة فانه يستوى فيه المقاتل وغيره لانه منصوص عليه والرضخ بالاجتهاد لا يمكن لا يبلغ به سهم راجل ولو كان الرضخ لفارس لانه تبع للسهم فينقص به من قدرها كالحكومة

في الاثني عشر ولو حضر اثنان بفارس مشترك بينهما فكل يعطى كل منهما سهم فارس أولا يعطيان لها شيئا أو يعطيان ثلاثة أوجه قال الثوري لعل الثالث أصحها وصحة السبي قلود كما فيه وجنه رابع قال الثوري انه حسن واختاره ابن كجب وهو ان كل يصلح فكثر والقرص مع ركوبهما فلهما أربعة أسهم والاقسمان سهمان (قوله اذا كان يمكنه ركوبه) بخلاف الالجف والهرم وما لا تقع فيه لعدم فائدة (قوله والهيمن) وهذه صفات الخيل وقدرت في الآدى أيضا وعليه قول ابن الوردي

مات أهل الفضل لم يتقوى • مقرف أو من على الأصل اتكل

(قوله ولا يعطى اقرصا) حاشا أن الشروط ثلاثة يجمعها قول المنهج ولا يسهم الا لفارس واحد فيه تقع (قوله رأى منه خصوصية) أي والاجتهاد في الحرب وسائر وتكون الزيادة على السهم قسلا وعبرة السيرة الخلية ورجع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على ناقته المضربا من دقاته بن الاكوع وأعطى سلة بن الاكوع سهم الراجل والفارس جميعا أي مع كونه كل راجلا وهذا استدلال به من يقول ان الامام أن يضاهى في الغنيمة وهو مذهب أبي حنيفة وأحد الروايتين عن أحمد ومنه ما لك واملنا الشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يجوز ولعلهم لم يعلموا ذلك عندهما اه بحر فنه (قوله كالقصر) سواء كان ذميا أو معاهدا أو مؤمنا وإذا اكل من ذكره أعطى سهمها كقوله (قوله كالقصر أي ككفر الكفار لان الكلام في الشروط) (قوله بالضاد والضم المجتنب) أي وباهمال الثانية في لغة (قوله ولو كان الرضخ لفارس) وهل يستحق فرسه سهمين كقرص غيره أو يرضخ لهما دون سهمي فرس غيره وهو الأقرب (قوله فيستعبره) أي بالتبع والباء السببية أي بسبب كونه تابعا لان التابع لا يساوى المتبوع (قوله حضر بلاجرة) بجهة الشروط التي ذكرها ثلاثة أن يحضر بلاجرة وأن يأذنه الامام وأن لا يكون مكرها (قوله فله الاجرة) ظاهره ولو زاد على سهم الراجل قل (قوله بل يعززه الامام) لانه منهم عوالة أهل دينه شرح المنهج (قوله استحق أجرة مثله) ولو بلغت سهم الراجل على الأصح في باب السير والظاهر أنها لو بلغت سهم الفارس جاز ذلك أيضا بحسب الخلية قاله البرلسي اه برماوى (قوله بعد ذلك) أي بعد قسمة الانخاس الأربعة ثوبا ويوزن تقديم قسمة على قسمة ولا يتم افرازها قبل قسمةا وتجب ان احتج اليها قل (قوله على خمسة) لعل على زائدة أو المعنى ويقسم الخمس تقسيما مستقلا على خمسة أسهم وقال بعضهم قوله على خمسة الأولى حذف على لانها تقتضى مقسوما ومقسوما عليه كقسمت الرضخ على رجلين وهن ليس كذلك لان الأقسام هي نفس الخمس أو يقال انها متعلقة بمحذوف يتبعها أي تقسيما مستقلا على خمسة أو أنها زائدة (قوله فالقسمت من خمسة وعشرين) أي بحتضى قواعد الحساب لانها تخرج خمس الخمس الحاصل من ضرب خمسة في خمسة والافليس ذلك

مع الاروش المقدرة وحصل الرضخ الانخاس الأربعة لانه سهم من الغنيمة يستحق بحضور الوقعة الا أنه ناقص وانما واجب برضخ لذي وما الحق به من الكفار حضر بلاجرة وكان حضوره باذن الامام أو أمير الجيش وبلا اكرامته ولا أنزلادن الا حدان حضر بأجرة قلة الاجرة ولا شيء له سواهما وان حضر بلاذن الامام أو الأمير فلا رضخ له بل يعززه الامام ان رآه وان أكرمه الامام على الخروج استحق أجرة مثله من غير سهم ولا رضخ لاستقلاله عليه كما قاله الماوردي (ويقسم الخمس) الخمس بعد ذلك (على خمسة أسهم) فالقسمت من خمسة وعشرين

قوله تعالى واعلموا اني غفمت من شيء فان الله سمع الآية الاول (سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم) الآية ولا يقط بوقائه صلى الله عليه وسلم بل (يصرف بعده صلى الله عليه وسلم للمصالح) أي لمصالح المسلمين فلا يصرف منه لكافر من المصالح سدا للثغور ونحوها بالعدد والمكانة وهي مواضع الخوف من اطراف بلاد الاسلام التي تليها بلاد المشركين (٢٢٢) فيضاف أهلها منهم وعمارة المساجد والقناطر

والحصون وأرزاق القضاة والائمة والعلماء بعلمهم وتعلقهم بمصالح المسلمين كتفسير وحديث وفقه ومعلم القرآن والمؤذنين لأن بالثغور حفظ المسلمين وثلا يتعلم من ذكر بالا كتاب عن الاشتغال بهذه العلوم وعن تشييد الاحكام وعن التعليم والتعلم فيرزقون ما يكفيهم يستقرغوا ذلك قال الزركشي نقل عن الغزالي يعطى العلماء والقضاة مع الفنى وقد راعى الى رأى الإمام بالمصلحة ويحقق بضيق المال وسعته قال الغزالي ويعطى أيضا من ذلك العاجز عن الكسب لأمع الفنى والمراد بالقضاة غير قضاة العسكر أما قضاة العسكر وهم الذين يحكمون لاهل التي في مفزاهم فيرزقون من الانحاس الاربعة لأمس خمس الخمس كما قاله الماوردي وكذا أتمتهم وموذنوهم وعالمهم يقدم الهم فالاهم منها وجوبا وأهمها كما قاله في التبيين سدا للثغور لأن فيه خطا للمسلمين (تبيينه) قال في الاحياء لو لي دفع الامام الى المستحقين حقوقهم من بيت المال فهل يجوز لاحد أخذ شيء من بيت المال فيه أربعة مذاهب أحدها لا يجوز أخذ شيء أصلا لانه مشترك ولا يدرى قدر حصته منه قال وهذا غلط والثاني يأخذ كل يوم قوت يوم والثالث يأخذ كفايته ستة والرابع يأخذ ما يعطى وهو قدر حصته قال وهذا هو القياس لأن المال ليس مشترك بين المسلمين كالقنية بين الغائبين

واجب ولا مندوب فيجوز جعل الاربعة التي للغائبين من غير تخصيص (قوله واعلموا اني غفمت من شيء) استناد القنية لهم يدل على أنهم ملكهم فلما أخرج منها الخمس رخصت الاربعة الانحاس على ملكهم (قوله سهم رسول الله) وكذا يجوز له أخذ الاربعة الانحاس المتقدمة لكن لم يقع منه بل كان يصرفها على الغائبين بحسب ما أراد (قوله والقناطر) أي الجسور وقوله والحصون كالقلاع (قوله وأرزاق القضاة) وكذا رزق جاتهم وأولادهم (قوله والعلماء) أي والمتعلمين (قوله ومعلم القرآن) أي ومتعلميه كما يدل عليه قوله الآتي وعن التعليم والتعلم ولا فرق بين الاغنياء والفقراء وأول من وضع الديوان الذي يكتب فيه أسماء المستحقين من الخطاب وكتب للعالم أقدارهم وللطالب خمسة مئدرهم ولقارئ القرآن مائة وذلك في كل سنة ولو أغنياء (قوله لا بالثغور) أي بسدتها (قوله فيرزقون) أي فيعطون ما يكفيهم (قوله يقدم الهم) أي من المصالح وقوله وأهمها أي المصالح وهذا مقابل لمحدوف أي ويم الامام بهذا السهم كل الافراد ان روى فان لم يوف تقدم الهم فالاهم أي من سهم المصالح (قوله فيه أربعة مذاهب) أي أقوال أي في جواب هذا الاستفتاء (قوله وهذا غلط) باللام أي خيانه لأن الظاهر الحق انما يكون في الامور الخاصة دون العامة وعلى هذه النسخة يكون اسم الاشارة راجعا لجواز الاخذ لو قلناه ويكون غرضه بذلك تقوية القول بعدم الاخذ وفي نسخة غلو بالواو من غير لام بعدها أي تعمق وتشد يد في الدين حيث منعوه من أخذ حقه وقسرينا عنهما أي عن الحياة والتعمق ويكون اسم الاشارة راجعا لقوله لا يجوز ويكون غرضه تضعيف هذا القول وكيف هذا مع ثبوت حقه فيه اه شيئا (قوله وهو حصته) أي ما يخصه لو كان يعطيه الامام وهو ما يحتاجه أي كفايته لأن حصته غير معلومة (قوله لأن المال ليس مشترك) يتأمل هذا التعليل فانه لا يناسب الا الرتبة على الاول وقال بعضهم قوله لأن المال الخ رتبة القول الاول أي لأن الثابت في مال بيت المال اختصاص لا اشتراك بالملك حتى يمنع أخذ شيء منه والحاصل أنهم لا يملكون أموال بيت المال مادامت في بيت المال فليست كالأموال المملوكة على وجه الاشتراك وقال شيخنا العثماني ليس مشترك كالحق أي ليس الاشتراك فيه كالاشتراك بين المذكورين لأن ذلك ملك لهم الخ بخلاف مال بيت المال فانه ليس بملوك المسلمين بل الثابت لهم اختصاصهم به لا الملك ببليل التعليل المذكور (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من القنية والميراث أي لكونهم من قبيل المشترك وقوله حتى لو ماتوا تربع على كونه ملكا والضمير في ما أتوا للغائبين والورثة وقوله وهذا أي مستحق مال بيت المال لو مات لم يستحق ورثته شيئا أي لكونه غير مشترك مثل اشتراك القنية فهو غير ملوك لهم وانما لهم فيه نوع اختصاص واستحقاق (قوله وسهم لذوي القربى) أي بشرط الاسلام ويم الامام جميع أفرادهم ان روى المال والاقدم الاحوج وكذا يقال في بقية الانقسام (قوله بنوهاشم) بدل من الآل أي ذكورهم وانما هم من فنى كلامه تغليب الذكور على الاناث

والميراث بين الوارثين لأن ذلك ملك لهم ٥٩ ع حتى لو ماتوا قسم بين ورثتهم وهذا لو مات لم يستحق وارثه شيئا انتهى وأتم في المجموع على هذا الرابع وهو الظاهر (و) الثاني (سهم لذوي القربى) للآية الكريمة (وهم) الهم صلى الله عليه وسلم (بنوهاشم ونحوه) ومنهم امامنا الشافعي رضي الله تعالى عنه دون بن عبد شمس وبني نوفل وان كان الاربعة أولاد بعد مناف

لاقتصار على الله عليه وسلم في القسم على بني الأولين مع موال بني الأشرار من رواد البغداد ولا يشاركون في باطنية ولا إسلام حتى أتته
 لما بحث على الله عليه وسلم بمرساة تمره وذوي أخته بخلاف بني الأشرار من رواد البغداد ولا يشاركون في باطنية ولا إسلام حتى أتته
 خمس جند عثمان بن حان والعرب لا تنسب إلى الأباة آمن من اتسبب منهم إلى الأتمة فلا يشترط في هذا التقى والتقى والفقير والفقير
 التحصن كالأثر وحكي الإمام فيه إجماع الصلاة رضي الله تعالى عنهم (و) الثالث (سهم البتاني) لا يتجمع قيم وهو صغير ذكر أو خنثى
 أو أختي لأب له أما كونه صغيرا فغير لازم بعد احتلام (٢٢٤) وأما كونه لأب في ظل وضع والعرف سواء كان من أولاد الميراث أم لا قبل

أوم في الجهاد أم لا بمقام له (كبيه) كان الأولى المستفاد أن يقيس التيمم بالمسلم لأن أيتام الكفار لا يعطون من سهم البتاني شيئا لأنه مال أخنثى كقار فلا يرجع إليهم وكذا يشترط الإسلام فذوي القربى والمساكين وابن السبيل ثلاث رندرج في قسمهم التيمم والزموا القبط والتمتق بلمان ولا يسمون أيتاما لأن ولد الزنا لأب له شرعا فلا يوصف باليتيم والقبط قد يظهر رأي والتمتق باللعان قد يستلحقه تاقبه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم البتاني (خاتمة) قال ابن فقد أتمدون أيتمة منقطع واليتيم في البهائم من قدامته وفي الطير من فقد أباه وأمه ويشترط في إعطاء التيمم لافي نجسه يتلقونه أو مسكنه لا شاعرا فقط التيمم به ولأن إعطاء مال أيتمة إذا منع استحقاقه فاعتناؤه بماله أولى بمنعه (و) الرابع (سهم المساكين) للآية ويدخل في هذا الاسم هنا الفقراء كما قاله في الرخصة (و) الخامس (سهم لابن السبيل) أي الطريق للآية وابن السبيل من شئ سفر مباح من محل الزكاة كما في قسم الصدقات أو يحتاجه في سفره واحدا كان أو أكثر ذكر أو غيره معي ذلك للأثر في السبيل وهي الطريق وشرط في إعطائه لافي تسميته الحاجة بأن لا يجد ما يكفيه غير الصدقة وإن كان له مال في مكان آخر أو كان

والأشراف إلا أن من في هاشم لا يتقدم سدا على هاشمي (قوله لاقتصاره) وقال ابن وبنو المطلب شئ واحد وشيئين أصابعه (قوله كالأثر) أي في التفضيل لافي غيره كجبريتي لا لا من بابي المجتمع الاب وابن الابن مع الابن والاخ للاب مع الشقيق والاخ للأخت مع الجدة أم (قوله ويندرج) أي بعد أن يزداد لأب له معروف شرعا بأن لم يكن أب أصلا أو كانه أب في قسم الأمر لكن لا ينسب اليه شرعا كالزاني وليس معروفا كالقبط (قوله ولا يسمون أيتاما) كل الأولى حذفه لأنه مناقض لاقول الكلام ولأن ما بعده من التعطيل لا ينسب له وقوله فلا يوصف باليتيم كل الأولى حذفه لأنه مناقض أيضا لاقول الكلام فكان الأولى الاقتصار على مدار العبارة قال قل قال شيئا ولا يرجع على هو القبط بما أخذته إذا عرف أبو موفى شرح شيئا م ر الرجوع ان ظهر له أب له وقوله وفي شرح الخ هو المعتد وعبارة البرماني فلا يظهر للقبط أو التمي أب استرجع المتفوع له بما فيم يظهر وهو المعتد (قوله وفي الطير من فقد أباه وأمه) قيد بذلك لأن من فقد هاتين الأديمين فهو ولطيم قال في المصباح فان مات الابوان فالصغير لطيم (قوله به) أي بالشرط (قوله ولأن اعتناؤه الخ) فيه ان هذا اذا اقتضى عمل أيتمة بأن كان حيا لا يقال له يتيم والكلام في التيمم الآن يقال الصغير في اعتناؤه للصغير المتهوم من التيمم أي لأن اعتناؤه الصغير عمل أيتمة إذا منع استحقاقه من التي ماقتناؤه الخ وقال بعضهم ولأن اعتناؤه أي لو كان له أب إذا فرض أنه إلا أن قيم (قوله وسهم لابن السبيل) أي المسلم الفقير والمراد به الفقير فهو مفرد مضاف فمع وإنما أتت لأن السفر شاة الوحدة ويجب أن يتم بالإعطاء آتة كل صنف من هذه الأصناف الأربعة ولا يخصص بالحاصل في حقل فاسية من فعملتهم لكن يصور التفاوت بين آحاد غير ذوي القربى بخلاف الحاجة ولو قل الحاصل بحيث لو وزع لم يستحق أحد من الأخرى فالأجور ولا يستوعب الضرورة أه سم مع زيادة (قوله من محل الزكاة) الأولى أن يقول من محل قسم القيمة لأن الكلام فيها (قوله الحاجة) وجبت فالشرط ثلاثة الفقير والاسلام والحاجة الفقر (قوله غير المدقة) الأولى غير القيمة (قوله وإذا وجد في واحد منهم) أي من الأصناف (قوله وصف لازم) أي ليس قريب الزوال والانهويز ولد بالبلوغ أه شيئا (قوله زاتة) أي قرية الزوال (قوله واعترض) أي كلام المارودي بأن التيمم لا يقيم من فقر أو مسكنة أي فلا يقال اجتمع في واحد يتيم ومسكنة لأن المسكنة شرط في التيمم أي فها محققان دائما ويجب بأن مراده أنه لا ينظر إلى المسكنة الا اذا كانت مفردة عن التيمم فاداء اجتمع شرط في أصل الاصطلاح إلى التيمم وهذا كلف في الجواب والمعترض هو الأدرسي وعبارة م ر قال الأدرسي وهو ساقط لأن التيمم الخ ويجب عن الاعتراض بأن المراد أنه يعطى من سهم البتاني لمن سهم المساكين (قوله لكن ذكر الرافعي) معتد (قوله أه يا خنثيها)

كسوبا أو كان مفردة لغيره لعموم الآية (تمة) ويجوز للإمام أن يجمع المساكين بين سهمهم من الزكاة وسهمهم فيعطى من الخمس وخمهم من الكفارات فيصير لهم ثلاثة أموال قال المارودي وإذا وجد في واحد منهم يتيم ومسكنة أعطى بالتيمم دون المسكنة لأن التيمم وصف لازم والمسكنة زاتة واعترض بأن التيمم لا يقيم من فقر أو مسكنة وقيمة كلام المارودي أه اذا كان الغازي من ذوي القربى لا يأخذ بالفقر بل بالفراة فقط لكن ذكر الرافعي في قسم الصدقات أه يا خنثيها ما اقتضى كلامه أه لا خلاف فيه وهو ظاهر

فيعطى بالغزو من الاخماس الاربعة والقراية من خمس الخمس (قوله والفرق بين الغزو
والمسكنة) حيث لا يأخذها واذا اجتمع الغزو مع القراية أخذت بها وان اجتمع المسكنة مع
القراية يأخذت بالقري ففرق بينهما الشارح لكن كان الاولى ان يقدم عدم الاخذ بالمسكنة
اذا اجتمعت مع ذوى القري ثم فرق الخ الا انه يعلم ذلك من الفرق فالحاصل انه اذا اجتمع صفتان
فان كانت احدهما الغزو والاخرى ذوى القري أخذت بها وأما اذا لم تكن احدى الصفتين
هي الغزو فانه يأخذ باللازم ومعنى كون البيت لازماً مع انه يزول بالبلوغ ان زواله غير ممكن قبل
البلوغ بخلاف المسكنة فانها كل لحظة مستعرضة للزوال بان يستقنى (قوله مدعى المسكنة
والقمر) صوابه كافي الروض والسفر ليدخل ابن السيل كذا قيل وأنت خير بأن عدم شموله
لأنه لا يقتضى أن ما عبر به خطأ فكان المناسب في التعبير أن يقال لو عبر بالسفر لكان أولى
ليشمل الخ تأمل (قوله بلائنة) عبارة مبهمة بلايين وان اتهم نعم ان ادعى تفصال أو عيالا
فالتقاسم تكليف الية

• (فصل في قسم النقي) •

ذكره بعد النعمة لمناسبة لها لان كلاً يتعلق بالامام ولاشراً كهما في مصرف خمس الخمس
والتي مصدر قاء اذا رجع فالمراد المال الرابع أو المال المردود من اطلاق المصدر على اسم
القاعل أو المفعول والمشهور تغير النقي والنعمة كما يؤخذ من تعريفيهما وقيل النقي يشمل
النعمة دون العكس فيكون أحسن فكل في نعمة ولا عكس (قوله من كفار) أطلق هنا فمثل
الحريرين والمرتين وأهل النعمة (قوله بلا قتال) أي لا حقيقة ولا حكمة لا يرد ما أخذ من نعمة
أو اختلاصاً أو نقطة من دار الحريرين ويزاد قيد آخر أي بغیر صورة عقد ليخرج الهدية في غير
حالة القتال فانها ملك المهدى اليه لا غنمية ولا في (قوله ورجالة) جمع راجل أي مائى ويجمع
أيضاً على رجل كعصب وصاحب ويجمع على رجل وأما رجل مقابل المرأة فيجمع على رجال
فرجال جمع مشترك بين راجل بمعنى مائى ورجل مقابل المرأة (قوله وعشر تجارة) المراد به
ما شرط عليهم وان كان أكثر من العشر (قوله شرطت عليهم) الضمير في شرطت راجع للعشر
لانه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وفي نسخة شرطت وهي ظاهرة (قوله على اسم الجزية) أي
بأن شرطوا على أن الأرض لهم حتى يكون الخراج على اسم الجزية وأما ان شرطوا على
أن الأرض لنا فيكون الخراج لا يكتفى عن الجزية لانه لا يتحققه بدون عقد الجزية وعبارة مر
في شرحه وخارج ضرب على حكمها أي الجزية كذا قيل بعض الشارحين والوجه عدم الفرق
بينه وبين غيره مما هو في حكم الابرة حتى لا يسقط باسلامهم ويؤلف من مال من لا جزية عليه
لانه وان كان أبوة فخذ النقي صادق عليه أي قبل اسلامهم كاعلم من قول المصنف من كفار أما
ما يؤخذ منهم بعد الاسلام فليس فياً كما هو ظاهر اهـ مع زيادة فكان الاولى حذف قوله على
اسم الجزية (قوله ولولغير خوف) أي سواء كان لخوف أو لا ما عدم الخوف فظاهر وكذا
الخوف ان كان من غيراً أو منافي غير حالة القتال والا كان غنمية (قوله ومن قتل الخ) على
حذف مضاف أي وتركة من قتل الخ وكذا فيما بعده وعبارة المنهج وشرحه التي مال حصل لنا
من كفار بجزية وعشر تجارة وما جلاوا عنه وتركة مرته وكافر معصوم لا وارث له وكذا القاضل

والفرق بين الغزو والمسكنة ان لاخذ
بالغزو والحاجتنا والمسكنة للحاجة
صاحبها ومن قبل من الاصناف اهل
الباقرن نصيبه كافي الزكاة الا أنهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه
للمصالح كما تروى بصدق مدعى المسكنة
والقمر بلائنة وان اتهم ولا يصدق
مدعى البيت ولا مدعى القراية الا بئنة

• (فصل في قسم النقي) •

وهو مال أو نحوه ~~ككاتب~~ يتقصد به
حصول ثامن كفار عاهولهم بلا قتال
وبلا ايجاف أي اسراع خيل ولا سير
ركب أي ابل ولحموها كبغال وجير
وسفن ورجالة تخرج بلانما حصلها اهل
الفتح من اهل الحرب فانه لا يترج عنهم
وبما هو لهم ما أخذ ومن مسلم أو ذى
أوثقوه بغير حق فالتام ملكه بل نرته على
مالكه ان عرف والا فيمقتط ومن النقي
الجزية وعشر تجارة من كفار شرطت
عليهم اذا دخلوا دارنا وخارج ضرب
عليهم على اسم الجزية وما جلاوا أي تفرقوا
عنه ولولغير خوف كضرب أصابهم ومن
قتل أو مات على الرثة أو ذى أو نحوه
مات بلا وارث أو ترك وارثاً غير مائى
ثم نزع في قصته بقوله (ويقسم مال
النقي) وما الخلق به من الاختصاصات
(على خمس)

لقوله تعالى ما آفأ الله على رسوله من أهل القرى الآية (بصرف خمسة) وجواباً (على من يصرف عليهم خمس الغنية) فيضس بجميعه نجسة
 أخماس متساوية كالغنية خلافاً للثلاثة حيث قالوا لا يخمس بل جميعه لصالح المسلمين ودليلنا قوله تعالى ما آفأ الله على رسوله الآية
 فأطلق ههنا وقيد في الغنية فعمل المطلق على المقيد بما بينهما لا فصل الحكم فإن الحكم واحد وهو رجوع المال من المشرى للمسلمين
 وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه كما جلتنا (١٣٦) الرقة في الظاهر على المؤمنة في كفارة القتل وكن صلى الله عليه وسلم يضم لها أربعة

أخماسه وخمس خمسة ولكل من الأربعة
 المذكورين معه في الآية خمس الخمس
 كما مر في الفصل قبله وأما بعد صلى الله
 عليه وسلم فيصرف ما كان لمن خمس
 الخمس لصالحنا كما مر أيضاً في الفصل قبله
 (ويعطى أربعة أخماسها) التي كانت له
 صلى الله عليه وسلم في حياته (للمقاتلة)
 أي المرتزة لئلا يلبس الأتربة لأنها كانت
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولجميع
 النصرة به والمقتلون بعدهم
 المرصدون للقتال (في مصالح المسلمين)
 بتعيين الإمام لهم سموا مرتزة لأنهم
 أرسدوا أنفسهم للذب عن الدين
 وطلبوا الرزق من مال الله وخرج بهم
 المطوعة وهم الذين يغزون إذا نشطوا
 وانما يعطون من الزكاة لامن التي
 عكس المرتزة (تمة) • يجب على
 الإمام أن يبحث عن حال كل واحد من
 المرتزة وعن تلزمه فقهم من أولاد
 وذريات ورفيق لحاجة غزواً وخدمة
 لأن أصادها لا رقيق زينة وتجارة وما
 يكفهم فيعطيه كفايته وكفايتهم من
 نفقة وكسوة وما تر المون بقدر الحاجة
 ليتفرغ للجهاد ويراعى في الحاجة حاله
 في مرواة وضتها والمكان والزمان
 والرخص والغلام وعادة البلد في المطاعم
 والملايس ويزاد ان زادت حاجته بزيادة
 ولذا وحده زوجة ومن لا رقيق
 له يعطى من الرقيق ما يحتاجه للقتال
 معه أو لخدمته إذا كان عن يخدم
 وتعطى زوجته وأولاده الذين تلزمه
 فقهم في حياته إذا مات بعد أخذ
 نصيبه ثلاثين شغل الناس بالكسب

عن وارثه غير حائز ٨١ ولعل عبارة المؤلف فيها سقط رأسها وتركه من قتل الخ كما عرفت
 (قوله لقوله تعالى الخ) فيه أن الآية تدل على أن التي يفيض ويصرف بقوله لمن يصرف
 اليه خمس الغنية وهو غير مراد من بقوله ويقسم مال التي على خمس الخ فإن المراد ههنا ملز
 في الغنية ويجب أن الاستدلال بالآية بعد جعل المطلق وهو آية التي على المقيد وهو آية
 الغنية فيكون المعنى فمسه لله والرسول فصح الاستدلال كما قرره شيخنا (قوله خلافاً للثلاثة)
 حاصل مذهبهم أنه يوضع جميعه في بيت المال ويترك على الخمسة المذكورين وعلى غيرهم من
 المصالح ولا يعطى للمرتزة ثمنه شيء وهذا هو المراد بقوله بل يوضع جميعه لصالح المسلمين بخلاف
 الغنية فإن أربعة أخماسها للقاتلين وخمسها للخمس المذكورين كذهبتنا (قوله بل جميعه
 لصالح المسلمين) أي ولا صلى الله عليه وسلم ويبدأ بهم نبدأ عندهم لأن خمس الغنية وجميع
 التي عندهم يوضعان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين بمن ذكر في الآية وما لم يذكر
 من تزويج الأعزب ووزق العلماء والمحتاجين ومقتضى كلام الشيخ عبد الباقي على متن الشيخ
 خليل أنه لا يعطى من المال صلى الله عليه وسلم إلا المحتاج فانه سوى بينه وبين غيره في الاحتياج
 وأن المحتاج يعطى كفايته سنة اهـ (قوله ودليلنا) وفي نسخة لنا أي يدل لنا (قوله فأطلق ههنا)
 أي في التي أي لم يقيد القسمة على الخمسة أصناف بالخمس حيث قال ما آفأ الله على رسوله الخ
 فأقتضى أن جميع التي يقسم على الخمسة أصناف وقيد في الغنية القسمة على تلك الأصناف
 بالخمس حيث قال فإن الله ضم الخ فحملنا المطلق وهو آية التي على المقيد وهو آية الغنية (قوله
 وكن صلى الله عليه وسلم يقسم له أربعة أخماسه) أي يجوز له ذلك لكنه لم يأخذ لنفسه وانما
 كان يصرف خمس الخمس فقط في مصالحه أي مصالح نفسه ويصرف الأربعة أخماس في مصالح
 المسلمين قبل وجوبها وقبل نذبا وقال الغزالي بل كان التي كله في حياته وانما خسر بعد موته
 بعد نسخ نفعها بآية التي في آخر حياته والتخسيس انما وقع بعد موته فقال الماوردي وغيره كأنه
 في أول حياته ثم نسخ في آخرها (قوله كما مر) أي كما مر نظيره في الغنية وهو راجع لقوله
 ولكل من الأربعة اهـ شيخنا (قوله أربعة أخماسها) أي الخمسة وفي نسخة أخماسه أي
 التي (قوله في مصالح المسلمين) كذا في التسع والتي شرح عليها الغزالي وفي مصالح المسلمين
 بالواو وقال وأشار به المستنفذ إلى أنه يجوز للإمام أن يصرف القاضل عن حاجات المرتزة
 في مصالح المسلمين من إصلاح الحصون والتفويض من شراء سلاح وخيل على الصحيح اهـ فكان
 الأولى أن يأتي الشارح بقوله في مصالح المسلمين بعد الثقة ويأتي معها بالواو ثم رأيت في بعض
 التسع وفي مصالح بالواو وعلى كل حال لم يبين الشارح المراد منها تأمل (قوله وتعطى زوجته
 وأولاده) أي بشرط اسلامهم فلا تعطى الزوجة الكافرة ومثلها الباقون فلما سلمت بعد موته
 فالظاهر اعطاؤها لانتفاء علة منعه وهو الكفر اهـ مر (قوله في حياته) متعلق بتلزمه
 (قوله حتى تنكح) فان لم تنكح فالى الموت وان رغب فيها شرح مر (قوله حتى يستقلوا)
 أو يستقنوا ولو قبل بلوغهم (قوله من هذه المسئلة) أي مسئلة جواز أخذ أولاد المرتزق
 وزوجاته من مال المصالح (قوله أو المعيد) أي معيد المدرس للطلبة بعد قراءة الشيخ

عن الجهاد إذا علموا ضياع مالههم بعد تعطي الزوجة حتى تنكح لاستغنائها بالزوج ولو استغنت بكسب أو ارث (قوله)
 أو نفوه كوصية لم تعط وحكم أم الولد كزوجة وكذا الزوجات وتعطى الأولاد حتى يستقلوا بكسب أو نفوه كوصية واستتبط السبكي
 رحمه الله تعالى من هذه المسئلة أن الغنية أو المعيد أو المدرس إذا مات تعطي زوجته وأولاده

(قوله ع) أي وقف كن ياخذ أي من الموقوف عليه بأن كن موقوفا على جهة عامة كالعلماء
(قوله و فرق بعضهم بينهما) أي بين أخذ أولاد المرتضى من مال المصالح وعدم جواز أخذ
أولاد العالم من وقف كن ياخذ منه أبوه (قوله من مال المصالح) أي من التي وقوفه وهذا
أي الفرق هو الظاهر معتد و فرق بعضهم بين أولاد العالم والجهاد بأن العلم مرغوب فيه
فلا يحتاج إلى تأليف عليه والجهاد مرغوب عنه فيحتاج إلى تأليف بأن يعطى أولاد الجهاد
من التي

• (فصل في الجزية) •

ذكرها عقب الجهاد لأن الله تعالى غياقتهم بأصطانتهم في قولهم يعطوا الجزية و ليست
في مقابلة تقريرهم على الكفر جزا بل فيها نوع اذلال لهم واختفت الأصحاب فيما يقابلها
فقل هو سكنى النار و قيل ترك قتالهم في دارنا وقال الامام الوجه أن يجمع مقاصد الكفار
من تقريرهم دم ومال ونساء وذرية و ذب عنه وتجعل الجزية في مقابله وهي مغية بتزول
عيسى عليه السلام لما في الحديث الصحيح أنه ينزل كما مضى فمكسر الصليب و يقتل الخنزير
ولا يقبل الجزية قال في التمع والمعنى أن الدين يصير واحدا فليبق أحسن أهل الفقه يؤدى
الجزية و قيل معناه أن المال يكره حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية فترك الجزية استثناء
عنها قال ابن بطال وانما شرعت قبل نزول عيسى للمساخة الى المال بخلاف زمن عيسى فإنه
لا يحتاج فيه الى مال فإن المال في زمنه يكره حتى لا يغله أحد و سبب كونه نزول البركات وقوالى
التجارات بسبب العدل وعدم الظلم وحيث تنزع الارض كوزها لو نقل الرغبات في اقتناء
المال لطلبهم يقرب الساعة قال العلماء الحكمة في نزول عيسى دون غيره من الانبياء المرادة على
اليهود في زعمهم أنهم قتلوه فيقولون فيهم والله الذي يقتلهم أو نزولهم في أوطانهم ليدفن
في الارض اذ ليس لخلق من التراب أن يموت في غيرهما و قيل انه دعا الله لما رأى حفة محمد
وأتمه أن يجعلهم منهم فاستجاب الله دعاءه وأقام حتى ينزل في آخر الزمان مجددا من الاسلام
فيوافق خروج المسيل فيقتله والاول أوجه وفي عيسى عليه السلام الغزبان السبكي في قوله

من باتفاق جميع المطلق أفضل من • شيخ الامام أبي جعفر ومن عيسى عليه السلام
ومن علي ومن عثمان وهوفى • من أمة المصطفى المختار من مضرب من مضرب
وقال ج و تنقطع مشروعيته بانزول عيسى عليه السلام لانه لا يبقى لهم حيث تشبه بوجه فلم
يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا أي كونه لمغية بتزول عيسى لانه ينزل كما جاءه أي
بشرعنا متلقيا له من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتهاد مستقمن هذه الثلاثة والظاهر أن
المذاهب في زمنه لا يعمل منها الا بما وافق ما يراه لانه لا يخلو • ج مرحوى (قوله نطلق
على العقد) أي شرعا وقوله وعلى المال المترتبة أي لغة و شرعا (قوله لكفنا عنهم) أي
والترامهم أحكامنا لأن الجواز امفاعة من الجائين أي بآبنا و جابهم (قوله بمعنى القضاء) أي
الاداء لانهم يؤدونها والقضاء بمعنى الحكم لأن الله قضى عليهم بها والقضاء بمعنى الاغتناء لأن
فيها اغناء ناعن الحاربة (قوله من مجوس هجر) أي هجر البصرين والبصرين اسم لاطليم (قوله
سنواهم) أي اسلكوا بهم سنة أهل الكتاب أي طريقهم وهو بضم السين وأخرجه الطبراني

عما كان ياخذ ما يقوم بهم ترغيبا في العلم
كل ترغيب هنا في الجهاد انتهى و فرق
بعضهم بينهما بأن الأصحاب من الاموال
العامة وهي أموال المصالح أقوى من
الخاصة فلا خلاف فلا يلزم من التوسع
في تلك التوسع في هذه لانه مال معين
أخرجه شخص لتخصيل مصلحة لغيره
العلم في هذا الحمل المخصوص فكيف
يصرف مع اتقاء الشرط و مقتضى هذا
الفسوق الصرف لا أولاد العالم من مال
المصالح كفايتهم كما كان يصرف لا يميز
وهذا هو الظاهر

• (فصل في الجزية) •

نطلق على العقد وعلى المال المترتبة
وهي مأخوذة من الجواز لكفنا عنهم
وقيل من الجزاء بمعنى القضاء قال تعالى
واقتوا يوما لا تجزي نفس من نفس شيئا
أي لا تقضى والاصل فيها قبل الاجماع
آية فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله وقد
أخذها على الله عليه وسلم من مجوس
هجر وقال سنواهم سنة أهل الكتاب
كما رواه البخاري

بلفظ سنو بالجوس سنة أهل الكتاب واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على أنهم ليسوا أهل كتاب
 لكن روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما بإسناد حسن عن علي بن كنان الجوس أهل كتاب يقرؤنه
 وعلم بدسونه قسرب أميرهم المخرق وقع على أخته وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطنج
 من الرهبان فأعطاهم بالآل وقال إن آدم كان يشك أولاده بأنه أي غير التوأمين قاله كرم بطن
 يتزوج بالآل من بطن أخرى فأطاعوه وقتل من خالف وفي رواية فوضع الأخيد وبن خالفة
 فرماه فيه فأسرى على صكتابهم فرفع لمابدوه وعلى ما في قلوبهم منه لم يبق عندهم منه شيء
 فهذه حجة من قال كان لهم كتاب وقوله سنو بهم الخ أي في أخذ الجزية تقطعون منا حكمهم
 وأكل ذبيحتهم فلا تمل منا حكمهم ولا أكل ذبيحتهم واختلف في سنة مشروعية أو قيل في سنة
 ثمان وقيل في سنتكس وجمعها سري بكسر الجيم كقربة وقرب اه والاصل أن العقود التي
 تصدهم الأمان ثلاثة أمان وبينه قردة لانه أن تعلق بمسورة الأمان أو بغيره بمسورة فان
 كان إلى غاية قالة سنة والأناجزية وهما محتملان بالإمام بخلاف الأمان اهدد على التعرير
 (قوله ومن أهل خبران) وهم نصارى وهم أول من بذل الجزية في وفهم أنزل الله سدس مائة آل
 عمران اه حل (قوله والمعنى في ذلك) أي في مشروعية الجزية (قوله ويرى ما يحلهم ذلك
 على الإسلام) أي بسبب ما قبلهم من مخالطة المسلمين وروية بحسن الشريعة (قوله بالتزامها)
 أي ولو قبل الاعطاء فكتف عنهم إذا التزموها وان تأخر اعطاؤهم لها (قوله والسغار بالتزام
 أحكامنا) بذلك لأن النقص إذا كلف بالاعتقاد يسمى ذلك مقاراعرفا سم وبارة شرح
 الروض قالوا وأشد السغار على المرء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر إلى احتمال اه (قوله
 وأركانها) أي الجزية بمعنى المقتد كما هو ظاهر (قوله عاقد) وهو الإمام أو نائبه (قوله
 في الصيغة) فيه اظهار في عمل الانحياز (قوله وهي الركن الأول) فيه نظر لانها الركن الخامس
 في كلامه وان كان يجوز أن تكون أولا إذا بنى بها (قوله في شرطها) فيه أن ما شرط هنا
 لم يقدّم في شرطها في البيع ويجب أن في معنى من وقوله ما مر على حذف مضاف أي نظير
 ما مر أي وشرطي الصيغة نظير ما مر من شرطها في البيع (قوله إيجابا) منصوب خبر التكون
 محذوف أي تكون إيجابا وقولا ولا حاجة إلى ذلك بل قوله أقررتمكم الخ خبر إيجابا حال وكذا
 يقال فيما بعده وهذا جلي بخلاف الأول إذا فائدة فيه لأن من المعلوم أن الصيغة إيجاب وقبول
 مع ما فيه أيضا من التقدير (قوله بدارنا) أي غير الجاز كما يأتي لكن لا يشترط النصيب على
 إخراج مال العقدا كفاء باستثناء مشرعا وان جهله العاقدان وبارة المتهاج مع شرح
 صورة عقدها مع الذكور أن يقول لهم أو نائبه أقررتم أو أقررتمكم كافي المحرر لأن المضارع عند
 التعرّض عن القرائن يكون الحال وبأنه يأتي للانشاء كاشهد ولا ينافيه ما مر في الضمان أن أوتى
 المال أو أحضر النقص لا يكون ضمانا ولا كفالة وما في الإقرار أن أقرر بكذا القولاه وعد لأن
 شدة نظرهم في هذا الباب ملحق الصماء اتفق عدم النظر لاحتمالهم الوعد عملا بالشهور وأنه
 الحال أولهما أي الحال والاستقبال اه بحروقه (قوله مثلا) أي أو بداركم كافي مريد
 بذلك أنه لا تشترط الأمانة بدان بل لو وضوا الجزية وهم مقيمون بداء الحرب صحت كآله سم
 (قوله لحكمنا) مفسر مضاف نيم والمراد لحكمنا الذي يعتقدون قصره كآله في شرح

ومن أهل خبران كما رواه أبو داود
 والمعنى في ذلك أن في أخذها معونة لنا
 وأهلها لهم ويرى ما يحلهم ذلك على
 الإسلام ونصر اعطاء الجزية في الآية
 بالتزامها والسغار بالتزام أحكامنا
 وأركانها خمسة عاقد وشرطي ومكان
 ومال وصيغة وشرطي في الصيغة وهي
 الركن الأول ما مر في شرطها في البيع
 والصيغة إيجابا كما قررتمكم أو أنت
 فما طعنكم بدان مثلا على أن تقرموا
 كتاب جزية وتقدوا لحكمنا

وقبولنا ورضينا وشرط في العاقد كونه اماما يعتقد نفسه أو نائبه ثم شرع المستق في شروط العقود وهو الركن الثاني بقوله (وشرائط وجوب) ضرب (الجزية) على الكفار المقبولهم (نفس) (٢٢٩) خصال (الاولى) (البويع) (الثانية) (العقل)

فلا يصح عقدها مع صبي ولا مجنون ولا من وليها عدم تكليفهما ولا جزية عليهما وان كان المجنون بالغاً ولو بعد عقد الجزية فان أطبق بخونه فان قطع وكان قطلا كساعتين شهر لزمته ولا عبء بهذا الزمن اليسير وكذا لا أثر ليسر زمن الاقامة كما يجنب بعضهم وان كان كثيراً كيوم ويوم فالاصح تفتيق زمن الاقامة فاذا بلغ سنة وجبت جزيتها (و) الثالثة (الحرية) فلا يصح عقدها مع الرقيق ولو بعضاً ولا جزية على شخص الرق اجماعاً ولا على البعض على المذهب (و) الرابعة (الذكورية) فلا يصح عقدها مع امرأة ولا جزية عليها لقوله تعالى فأتوا الذين لا يؤمنون بآية الله إلى قوله وهم صاغرون وهو خطاب لذكور وحكي ابن المنذر فيه الاجماع وروى البيهقي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كتب إلى أمراء الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان ولا من خشي ولا جزية عليه لاحتمال كونه أختاً خاناً مذكورة وقد عرفت له الجزية طالبا بمنجزية المدة الماضية على ما في نفس الامر بخلاف ما لو دخل حربي داراً وبقي مدة ثم اطلعنا عليه لا تأخذ منه شيئاً لما مضى لعدم عقد الجزية والخشي كذلك اذا بات ذكوره ولم تقبله الجزية وعلى هذا التفصيل يحصل اطلاق من صحح الاخذ منه ومن صحح عدمه (و) الخامسة (أن يكون) المقود معه (من أهل الكتاب) كاليهودي والتصرافي من العرب والعجم الذين لم يعلم دخولهم في ذلك الدين بعد منعه

المذهب وظاهر هذه العبارة أن هذه الها محالة على الحكم وهو مشكل فيقول الحكم بالحكومة أي تحرير معتقه وصيانة الزكيات من الرافعي وحكي الامام عن العراقيين أن المراد أنهم اذا فعلوا ما يعتقدون تحريراً يعبري عليهم حكم القهية ولا يعتبر فيه رضاهم وذلك كل زمان ومكان وأما ما يستلونه كتنا السرب فلا يقام عليهم في الاصح وان رضوا بحكمنا اه (قوله وبقول) أي من كل من الخاططين كافي مـ قال في شرح الروض ولا بد من تظن دال على القبول أي من التاطق قال قل على الجلال واذا قد تقدم من الامام ونائبه لزم الكافر أهلها المتخاططة بدارنا وخرج بضاد القهية اذا بطل بان عقدها لا تسد فلا تثنى عليه (قوله وشرائط وجوب) الاولى حذف وجوب ويقول وشرائط صحة ضرب الجزية كما يدل عليه قول الشارح الا في فلا يصح عقدها الخ وقوله ضرب أي عقد (قوله ولا من وليها) من معنى مع لئلا يسب ما قبله أي ولا مع وليها أي ليسا لاه (قوله ولا جزية عليهما) أي ولو عقدت لهما وهذا في معنى التعليل أي اذا لجزية الخ (قوله ولو بعد الخ) أي ولو كان المجنون بعد عقد الجزية (قوله كيوم ويوم) هنا ما في خط المؤلف وفي نسخة ويومين (قوله فالاصح تفتيق الخ) عبارة مـ فالاصح تفتيق الاقامة ان أمكن فاذا بلغت أيام الاقامة سنة وجبت الجزية لسكناه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم المجنون في الجميع كما هو المتبع وكذا الوقت بحيث لا يقابل مجموعها بأجرة وطرق المجنون أثناء الحول كطرق الموت اه والحاصل أنه ان أطبق بخونه أو قلت مدة الاقامة بحيث لا يمكن تفتيقها أو لا تقابل بأجرة فلا تلتزمه الجزية والارزته أي فان قولت بأجرة أخذته بقسطها (قوله ولا جزية) أي اذا لجزية عليها قالوا أو التعليل (قوله وهو خطاب لذكور) اللام بمعنى في أي خطاب للمؤمنين في حق الذكور من الكفار لان قوله لا يؤمنون وقوله وهم صاغرون خاصان بالذكور (قوله الاجناد) أي الجيوش جمع جند (قوله وقد عرفت الجزية) أي وقع العقد على الاوصاف كأن يقول على الفتي كذا وعلى المتوسط كذا فاذا دفع ما يقابل كيف تقبله الجزية مع أنها لا تجب عليه حال خنوته وصورة بعضهم بما اذا عقلت له حال خنوته فاذا انضج تين حبة العقد على ما في نفس الامر سم بالمعنى فاذا الشارح بهذا أنه لا بد أن يكون معقوداً له فلو لم تقبله الجزية فلا تثنى عليه كقوله لم يعلم به الا بعد مدة لانه لم يلتزمها كافي عـ على مـ (قوله طالبا بمنجزية المدة الماضية) أي وان كان دفعها في زمن الخنوة لا يعتد بذلك لانه انما دفعها على صورة الهبة حل فلو طلب الخشي والمرأة عقد المنة بالجزية أهلها الامام بأنه لا جزية عليهما فان وغبا في بذلها فهي هبة لا تلتزم الا بالقبض كافي شرح الروض وقال شيخنا العزيز ان المراد أنها هبة بالمعنى العام الشامل للهبة فلا يحتاج لقبول فخر ذلك ولا تؤخذ من غير التصح وان عقدته كما قاله قل (قوله لم يعلم دخولهم) أي دخول أول آياتهم أي أول جدي نسبون اليه بأن علم دخولهم فيقبل نسبه أو شك في ذلك هذا ان كان اسرا تلياً وأما غيره فيشرط دخوله فيه قبل النسخ فيضرك الشك والفرق بينهما أن الاسرائيلي أشرف من غيره (قوله لاصل أهل الكتاب) أي لوجود أصل لأهل الكتاب وذلك الأصل هو الكتاب فكأنه قال لوجود الكتاب فامانة أصل لأهل الكتاب على معنى اللام وهذا تعليل لضرب الجزية لأهل الكتاب اه (قوله كالجوس)

لاصل أهل الكتاب وقد قال تعالى فأتوا الذين لا يؤمنون إلى أن قال من الذين أتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية (أو بمن تشبهه كتاب) كالجوس لأنه صلى الله عليه وسلم أخذها منهم وقال سنوا بهم سنة أهل الكتاب ولأن لهم شبهة كتاب

وكذا اعتقدوا ولا من تهوداً وتصرف قبل ولا قبل ذبيحتهم ولا منا حكمهم لأن الأصل في الميتات والأضاح التحريم واعتقدوا أيضاً شككنا في وقت تهوده أو تصرفه فلم نعرف أَدْخَلُوا في ذلك الدين قبل التسخ أو بعده قليلاً لمحقن الدم كالجحوس وبذلك حكمت الصلابة في نصارى العرب وأما الصلابة والسامرة فتعتقد لهم الجزية أن لم تكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوهم في أصول دينهم والأفلا تعتقد لهم وكذا اعتقد لهم لو أشكل أمرهم وتعتدل زاعم التسك بصف إبراهيم وصفتين وهو ابن آدم لصلبه وزبور داود لأن الله تعالى أنزل عليهم صفات قتال صف إبراهيم وموسى وقال وإنه لثي زبر الأولين وتسمى كتباً كافس عليه الشافعي فأندرجت في قوته تعالى من الذين أوتوا الكتاب ومن أسعد أبويه كافي والآثر وثني قليلاً لمحقن الدم وتقرم ذبيحته ومنا كنه احتساظاً وأما من ليس لهم كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة الأوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم كمن يقول إن التلحى ناطق وإن الكواكب السبعة آلهة فلا يقرن بالجزية ولو بلغ ابن ذئب ولم يعب الجزية الحق بما منه رابدها عقدته والمذهب وجوبها على زمن وشع وهرم وأعمى وداهب وأجبر لأنها كآجرة الدار وعلى فقير يجز عن كسب فإذا غتسنة وهو مسرفي نقتنه حتى يوسر وكذا حكم السنة الثانية وما بعدها ثم شرع في الركن الثالث وهو المال بقوله (وأقل الجزية دينار في كل حول) عن كل واحدنا رواء الترمذي وغيره عن معاذ أنه صلى

فانه قبل انه أرسل اليهم في قتاله زرادشت وكان له كتاب فليابد لوه رفع ومعنى كونهم لهم شبهة كتاب أنهم يزعمون أن لهم كتاباً قايماً وليس كذلك وزرادشت بفتح الزاي فراعهم له بعدها التخذال مضرومة مهملة فتبين ما كنهه من جهة قناعتنا فوق (قوله وكذا اعتقد الخ) هنا داخل في قوله أن يكون المعقود مع من أهل الكتاب لكن أن في توطئة المبدل (قوله ولا قبل ذبيحتهم) راجع للجحوس أي أن الجحوس تعتقد لهم الجزية ومع ذلك لا قبل ذبيحتهم ويصح رجوعه لقوله ولو بعد التبدل وإن لم يجزوا المبدل (قوله في الميتات) جمع ميت (قوله لمن شككنا) أي لا دلائل من شككنا في وقت تهوداً وتصرفه أي لم يسلم هل كان قبل التسخ أو بعده أما إذا علمنا أن الجحوس لا يدين بعد نفسه كن تهوداً بعد عيسى عليه السلام فلا تعتقد الجزية بقرعه لتسكيبين سقطت حرمة ثم يجوز عقد الأمان لهم لأن باب الأمان أوسع من باب الجزية (قوله وبذلك) أي بعضة عقدها لهم (قوله وأما الصلابة) الصلابة طائفة من النصارى نسبة إلى صابئ عم فوح والسامرة تفرق من اليهود نسبة إلى سامري عبد الجبل وهو الذي صنع (قوله في أصول دينهم) وهي موسى والتوراة وعيسى والإنجيل وإن خالفوهم في الفروع فأصل دين كل أمة فيها وكما بها (قوله لو أشكل أمرهم) أي لم نعلم هل كفرهم اليهود والنصارى أولاً (قوله بصف إبراهيم) وهي عشرة وصفيت بالثلاثة المثلثة خمسون وكذا اعتقد التسك بصف ادريس وهي عشرة وسكت عن صف موسى وهي عشرة قبل التوراة (قوله ومن أسعد أبويه كافي) أي سواء اختار دين السكاني أو لم يختار شيئاً أما إذا اختار دين الوثني فلا تعتدله (قوله وتقرم ذبيحته) أي من ذكر من أسعد أبويه كافي والآثر وثني ومنه زاعم التسك بصف إبراهيم أو صف شين أو الزبور اه شيننا (قوله ولو بلغ ابن ذئب) أي بصورة المستله أنه عقد على الأوصاف وأما أن كان العقد على الأشخاص فلا يتوجه عليه طلب لاه لم يشر العقد ولم يتبع عقد غيره وإنما كان يلحق المأمّن لاه كان معصوماً تبعاً لايه ومثل البلوغ لا فاق من الجنون فهو كذلك في التفصيل المتقنم (قوله وإن بذلها) أي استل بذلها بأن التزها (قوله والمذهب وجوبها) محل الخلاف إذا عقد على الأوصاف أما أن عقد على الأشخاص فواجب بزنا (قوله وداهب) أي عابد (قوله في الركن الثالث) تقدم أنه الرابع (قوله وأقل الجزية دينار) ظاهره يقتضي أنه يجوز ألا يقتصر على دينار ولو قلني ومتوسط ويحتمل على ما إذا كانت المما كستسنة بأن أحقل أن يجيبوه في دعوى التوسط أو التقى وأن لا يجيبوه فيجوز ترك المما كة ويعقب دينار ويستقهم في دعوى الفقر وأما إذا كانت المما كة واجبة بان علم أو ظن أنهم يجيبونه في دعوى التقى أو التوسط فلا يجوز ترك المما كة ويعقب دينار ويستقهم في دعوى الفقر لأنه متى أمكن العقد بأكثر من دينار لا يجوز العقد بغيره وإن علم عدم اجابته لم يتركه كانت المما كة مباحة والدينار هو المضروب من الذهب الخالص فلا يجوز لئلا العقد بغيره وإن ساواه ويجوز بعد العقد أخذ غيره عنه عوضاً بغيره ولو مضوا غير رائج ولا يجوز أخذ زيادة منهم على ما عقد عليه إلا بصو عقد كعبة كافي قل على الجلال وفي عرش على م والمارد بالدينار المتقال الشرعي وهو يساري الآن فهو تعين نصفه فضاء أكثر وهذا بالنظر لما كان والدينار

المتعامل به الا ان ينقص زنته عن المثقال الشرعي ربعا والصبر بالمثقال الشرعي زادت قيمته
 او نقصت (قوله ان ياخذ من كل حلم) أي محتمل قال ابن الاثير أراد بالحلم من بلغ الحلم وجرى
 عليه حكم الرجال احتمل أولا اه قال في الايعاب وأقول بذلك ليشمل من بلغ بالسن وان لم يرميا
 وأما البلوغ بالاحتلام فلا يكتفي فيه امكانه بل لا يقمن وجوده بالفعل كما أشار الى دفعه بقوله
 وجرى عليه حكم الرجال (قوله أو عدله) بفتح العين وكسرهما مر أي بدله واقتصر قول
 على القمع (قوله من المعافر) قيل هو مفرد على صورة الجمع كخاجر وبلاذر وقيل جمع معفر
 كقاع جمع مقعد وهو اسم رجل يقال له معافر أبو قبيلة من اليمن ثم سميت القبيلة به ثم سميت
 الثياب باسم من يشبهها من هؤلاء وإذا كان كذلك فكان حقها أن يقول أو عدله من المعافرة
 نسبة للمعافر وعبارة اج من المعافر بالعين المجهمة وبالمهملة هي من همدان لا ينصرف في معرفة
 ولا تكرة لانه جاء على مثال ما لا ينصرف من الجمع واليه اسم تسب الثياب المعافرة تقول ثوب
 معافري فتصرفه لانك أدخلت عليه ياء التسمية ولم تكن في الواحد اه ابن شرف على التحرير اه
 (قوله ان أقلها دينار) أي فلا تعقد الا به (قوله عن المذهب) كذا في شرح الروض
 وهو اسم كتاب والذي بخط المؤلف عن المذهب والصواب الاول (قوله وقضية كلام المصنف)
 أي قوله في كل حول لانه لا يقال له حول الا بقائه (قوله تعجب بالعقد) معتد (قوله
 لم تسقط) بل يؤخذ القسط من التركة كما سيذكره (قوله ويندب للامام عما كسه الكافر)
 أي غير القدير والمما كسه طلب زيادة على الدينار ومحل ذلك اذا لم يعلم ولم يظن اجابتهم بالاكثر
 من دينار ولا علمها فان علم أو ظن اجابتهم للعقد باكثر من دينار وجبت للمما كسه كما في شرح
 م ر ويؤخذ من كلام الشارح بعد اه وعبارة م ر في شرحه ويستحب للامام عند قوتنا ان اذا
 مما كسه كسه أي طلب زيادة على دينار من ريشد ولو وكلا حين العقد وان علم أن أقلها دينار
 حتى يعقدا باكثر من دينار كدينارين متوسط وأربعة لغني ليضرب من خلاف أي حنفية فانه
 لا يجزئها الا كذلك أي بأربعة في الغني ودينارين في المتوسط بل حيث أمكنه الزيادة بان علم
 أو ظن اجابتهم عليها وجبت عليه الاصلية والمما كسه تكون عند العقدان عقد على
 الأشخاص فثبت عقد على شيء امتنع أخذ زائد عليه ويجوز عند الاخذان عقد على الارصاف
 كصفة الغني أو المتوسط وحينئذ فيسن للامام ونائبه عما كسهم حتى ياخذ من كل متوسط آخر
 الحول ولو بقوله ما لم يثبت خلافه دينارين فأكثر ومن كل غني كذلك أربعة من الدنانير اه
 بحروفه (قوله وعلى هذا يؤخذ الخ) المناسب لقوله الا في هذا بالنسبة الى ابتداء العقد
 أن يقول وعلى هذا يعقد للمتوسط الخ (قوله من المتوسط) المراد بالمتوسط وبالمتوسط
 ما في العاقلة زى وهو أن يفضل عن كفايته العمر الغالب دون عشرين ديناراً وفوق ربع دينار اه وهذا أعنى
 ما قلناه زى هو المقرر عن المشايخ وان كان في شرح م ر خلافه وهو أنه غني النفقة وتقل الاول
 عن م ر في غير شرحه وهو المعتمد وعبارة شرح م ر والاوجه ضبط الغني والمتوسط بأنه هنا
 وفي الصياغة كالنفقة بأن يزيد دخله على خرج جميعه ففي مقابلة منفعة تعود اليه لا بالعاقلة
 اذا لمواساة هنا ولا بالعرف لاختلافه باختلاف الابواب اه قال الشيخ س ر والقول قول

أمره أن ياخذ من كل حلم ديناراً
 أو عدله من المعافر وهي ثياب تكون
 باليمن (تبيينه) ظاهر الخبر أن أقلها
 ديناراً وما قيمته ديناراً وبه أخذ الباقين
 والمتوسط الذي عليه الاصحاب كما هو
 ظاهر عبارة المصنف أن أقلها دينار وعلمه
 اذا عقدها به جاز أن يعارض عنه ما قيمته
 ديناراً وانما امتنع عقدها بما قيمته ديناراً
 لان قيمته قد تنقص عنه آخر المدة ومحل
 كون أقلها ديناراً عند قوتنا والاقتد
 نقل الدارمي عن المذهب أنه يجوز
 عقدها بأقل من دينار قلناه الا درمي
 وقال أنه ظاهر متعبه وقضية كلام
 المصنف تعلق الوجوب بالقضاء الحول
 وقال التتعال اختلاف قول الشافعي في
 أن الجزية تعجب بالعقد وتستقر بالقضاء
 الحول أو تعجب بالقضاء ويغني عليه ما
 اذا مات في أثناء الحول هل تسقط فان
 قلنا بالعقد لم تسقط والاسقطت حكا
 القاضى حين في الاسرار ولا حد لاكثر
 الجزية ويندب للامام عما كسه الكافر
 العاقل لنفسه أو لموكله في قدر الجزية
 حتى تزيد على دينار (و) على هذا (يؤخذ
 من المتوسط ديناران ومن المتوسط أربعة
 دنانير) ومن الفقير دينار

مدى التوسط والتفريق بينه الا أن تقوم سنة بخلافها وعهد له مال وكذا من غاب وأسلم ثم
 حضر وقال أسلمت من وقت كذا نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الآم اه (قوله استصباها)
 راجع للتوسط والغنى فقط (قوله فان أمكنه أن يعقد الخ) أي بان علم أو ظن إيجابتهم
 لا كمن دينار (قوله هذا) أي ندب الماكسة وهذا إذا عقد على الانضمام أما إذا عقد
 على الاوصاف فالماكسة عند العقد والاختصاص والحاصل أن الامام تارة يعقد على
 الانضمام فلا الماكسة عند العقد فقط بأن يقول الكافر أنا فقير أعقدك دينار فيقول
 الامام أنت غني أو توسط مثلاً فيما كسبه حتى يسفده دينارين ان اتفاقاً على التوسط أو
 بأربعة ان اتفاقاً على الغنى ومتى عقدت شي لم يموأ استمر الكافر على الحالة التي عقده عليها لا
 لأن العبرة بما اتفقا عليه ثم هذه الماكسة ان كانت سنة جازت كها وتصدق الكافر في
 دعوى المقر ويعقد دينار وان كانت واجبة فلا يجوز كها وتصدق الكافر في الأربعة
 أو الدينارين لم يصح وأما إذا عقد على الاوصاف فيجوز له أن يماكس عند العقد بأن يقول
 الامام جعلت على الغنى من أهل تلك الجهة أربعة دنانير والتوسط دينارين فيقولون له الجهة
 المذكورة كلها فقراء اجعل عليهم دينارا ويجوز له أيضاً أن يماكس عند الاختلاف بأن يدفعه
 المكافر دينارا ويقول أنا من الفقراء فيقول له أنت من الأغنياء مثلاً وفي الخاتمة أي
 الماكسة عند العقد وعند الاختلاف كانت سنة جازت كها ويعقد في الأول دينار وعند
 الاختلاف كها ويأخذ دينارا أيضاً وان كانت واجبة فلا يجوز له كها والمقصد دينار
 ولا تركها عند الاختلاف أخذ دينار (قوله كانوا ناقضين للعهد) فإذا عادوا وطلبوا قد هابت نار
 أجابهم (قوله ولو أسلم ذي) ومنه ما لو جهر عليه بسفه أو فليس أيضاً لكن الامام أو نائبه
 يضارب مع الفراء بقدر الجزية اه قال الشيخ م ر في شرحه وقول الشيخ في شرح منجه
 أو سفه ليس في محله اه وكذا قوله ليس ليس بظاهر لأن المحذور عليه بغير بيع عقد الجزية
 ابتداء لانه لم يذ كر من شروط المعقولة عدم الجهر بقرته لا يطلها وحيث لا يوجب القسط لانه
 يقتضي أنه يسقط الباقي مع أنه لا يسقط كافي شرح م ر وعادة شرح م ر أو أسلم أو جرح
 أو مات في خلال سنة فقط للمضى واجب في ماله أو تركه كالأجرة والقول في وقت ما لانه
 قوله بينه إذا حضر وأدعا مظلماً كالأجرة فيسحقه فان عذر شديداً كثر ثم جهر عليه أثناء المحول
 انجه لزم ما عتده كالواستأجر كثر من أجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الا كثر (قوله أو مات)
 أو جرح ولا يطل بالجنون والانعفاء لانه لا يملك من الجانبين اه عزيزي (قوله بعد سنين)
 راجع لثلاثة اه (قوله وله وارث مستغرق) يرجع لمات فقط فان كان غير مستغرق أخذ من
 نصيبه قسطه كأن خلف بمات قد دفع نصف الجزية م ر في شرحه (قوله أخذت جزية من) أي
 السنين (قوله أو مات في خلال) أي أثناء (قوله فقط) بناء على وجوبه بالعقد وهو المعقد
 (قوله ويجوز ان يشترط عليهم الخ) كلام يحمل حاصله أنه ان احتل أن يوافقوه على شرط الضيافة
 وأن لا يوافقوه كان شرطه سنة وان علم أن يوافقوه أو ظن وجب شرطها وان علم عدم إيجابتهم
 كان الشرط مباحاً وكل هذا عند رضاهم وطيب تقسم والاحرم شرط الضيافة وبغنى اعتبار
 قبولهم كقبول الجزية اه م ر سم على ج (قوله الضيافة) ولو صولوا إلى ترك الضيافة

(استصباها) اقتداء بغير رضي الله تعالى
 عنه فكما رآه البيهقي ولأن الامام
 متصرف للمسلمين فينبغي أن يتحاط لهم
 فان أمكنه أن يعقداً كثر منه لم يجز أن
 يعقده في الأربعة (نبيه) وهذا
 بالنسبة إلى ابتداء العقد تماماً إذا انعقد
 العقد على شيء فلا يجوز أخذ شيء زائد
 عليه كائن على قدر الواقعى ونحوه
 الزركشي عن نص الآم ولو عقدت
 الجزية لكفاراً كثر من دينار ثم علوا
 بعد العقد جواز دينار لزمهم ما التزموا
 كمن اشترى شيئاً كثر من ثمنه ثم علم
 العين فان أوبأ بذل الزيادة بعد العقد
 كانوا ناقضين للعهد كما لو امتنعوا من
 أداء أصل الجزية ولو أسلم ذمى أو نبذ
 العهد أو مات بعد سنين وله وارث
 مستغرق أخذت جزية من سنة في الآتين
 ومن تركه في الثالثة مستغنى على حق
 الورثة كالخراج وما رآه البيهقي أما إذا
 لم ينفذ وارثاً تركه في أو أسلم أو نبذ
 العهد أو مات في خلال سنة فقط لما
 مضى كالأجرة (ويجوز) كما هو قضية
 كلام الجوهري والراجح كافي المتأخر أنه
 يستحب للامام (أن يشترط) بنفسه
 أو نائبه (عليهم) أي على غير فقير من
 غنى أو توسط في العقد برضاهم
 (الضيافة)

بجاءه ولا هل التي لا الطارقين اه م ر (قوله من يترجم) بحيث يسمى مسافرا وليس عاميا
 بغيره قل وعبارته شرح م ر وان كان المارة غنيا مجاهدا ويجه عدم دخول العامي بغيره
 لا تغا كونه من أهل الرخص اه قال ع ش عليه ما أخذ المسافر المذكور لا يجب عما
 شرط عليهم بل الحق باق في جنبهم يطالبون به ويرجعون عليه بما أخذ منهم فلو لم يترجمهم أحد
 لم يلزمهم شيء عباب وقال م ر ولا يطالبهم بغيره ان لم يترجمهم ضيف اه وعبارة قل على
 الجلال ولو لم يأتهم ضيفان لم يلزمهم بذل الضيافة الا ان شرط عدم مثالي في يوم وفات ذلك اليوم
 بغير ذلك العدد اه (قوله منا) أي من المسلمين وهو قيل للندب لا الجواز ويجوز شرط ضيافة
 من يترجمهم الضيفين ويجعل المطلق المطلق على المسلم سواء كان مسافرا بدارهم أو عكسه
 وسواء كان الضيف دارنا أو دارهم اه قل (قوله أي فاضلا) المناسب أن يقول فاضلة
 أي فاضلة لانه حال من الضيافة وهي وثنة والحال وصف لصاحبها (قوله ويجعل ذلك ثلاثة
 أيام) أي غير يومي الدخول والخروج اه ع ش على م ر والزائدة عليها خلاف المتص
 كما في حل وعبارته شرح م ر فان شرط فوقها مع رضاهم جاز ولا يشترط تزويد الضيف كفاية
 يوم وليلة فلا وامتنع قليل منهم من الضيافة أجبروا أو كلهم أو أكثرهم فناقضون اه (قوله
 ويذكره دد ضيفان) أي يشترط ذلك حل وعبارة ع ش على م ر ويذكر أي وجوبا اه
 وعليه فيقر القضاة يذكرون بالرفع (قوله رجلا) بفتح الراء وسكون الجيم كما ضبطه شيخ الاسلام
 في شرح الروض قال في المختار الرجل ضد القارس والجمع رجل كما حب وصحب ورجالة
 ورجال بتشديد الجيم فيهما اه فتوله رجلا أي شاة وتوله وخيلا أي فرسانا (قوله
 وتضيفون في كل سنة) هذا مثال لقوله أو على المجموع ومثال قوله على كل منهم كأن يقول
 أقررتكم على أن على الفتي أربعة ذئاب وعليه ضيافة عشرة أنفس مثالي في كل يوم من
 المشاة كذا والركان كذا اه زي (قوله ويذكر منزلهم) ويشترط عليهم رفع يده ليدخل القارس
 را كما مثلا قل (قوله وجنس طعام) ومنه القاكهة والحلوى ونحوها في كل زمان على
 العادة ويلزمهم أجرة طبيب وغن دواء اه قل (قوله ولم يعين) أي الامام أو نائبه (قوله
 في ذلك) أي الضيافة (قوله أيلة) بهجمة مفتوحة قسمة ما كنة فلام مفتوحة العقب
 المشهورة من منازل الحج المصري وهي المراد من القرية في قوله تعالى واستلهم عن القرية التي
 كانت حاضرة البصرة الآية وهذا هو المشهور وقيل بلدة بالشام على ساحل البحر على النصف من
 مكة ومصر وأما أيلة بكسر الهمزة واللام وبينها قسمة ما كنة وآخرها مفتوحة بعدها همزة
 مدودة فهو بيت المقدس اه قل (قوله على ثلثة دينار) يقتضي أنهم فقراء وشرط الضيافة
 يقتضي عدم الفقر الآن يقال أنهم في نفس الامر غير فقراء ولم يمكنه العقد معهم الا بدينار
 (قوله وليكن المنزل) هذا ليس من الحديث كما يؤخذ من شرح م ر (قوله والركن الرابع)
 تحتم أنه الاول (قوله فلا يصح عقد هلمن غيره) ولا يثنى على العقود وان أقام سنة فأكثر لان
 العقد لغو سم وشرح م ر (قوله لا يقتال) أي لا يندع ويقتل ويصح قراءته بالبناء للفاعل
 أي الامام لا يقتال المعقود له من جهة الآخر (قوله بل يبلغ مأمنه) أي محلا يأمن فيه مناوهو
 دار الحرب (قوله وعليه) أي الامام اجابتهم أي أهل الكتاب لعقد الجزية (قوله وأمن) أي

أي ضيافة من يترجمهم منا بخلاف
 الفقير فانها تكثر فلا تيسر له (فضلا)
 أي فاضلا (ص مقدار الجزية) لانها
 مبنية على الااحة والجزية على القليل
 ويجعل ذلك ثلاثة أيام فأقل ويذكر
 عدد ضيفان رجلا وخيلا لانه أثنى
 للفرروا قطع للنزاع بأن بشرط ذلك على
 كل منهم أو على المجموع مكان
 يقول وتضيفون في كل سنة المسلم
 وهم تزعمون فيما بينهم أو يتصل
 بعضهم عن بعض ويذكرهم منزلهم
 ككنيسة وفاضل مسكن وجنس
 طعام وأدم وقدرهما لكل منا ويذكر
 العلف الدواب ولا يشترط ذكر جنسه
 ولا قدره ويجعل على تبين ونحوه
 بحسب العادة الا الشعار ونحوه
 كالقول ان ذكره فيقدره ولو كان
 لواحد دواب ولم يعين عددا منها لم يعلف
 له الا واحدة على النص والاصل في ذلك
 ما روى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم
 صالح أهل أيلة على ثلثة دينار
 وكانوا ثلثة نفر رجل وعلى ضيافة من يتر
 جمهم من المسلمين وروى الشيخان خبر
 الضيافة ثلاثة أيام وليكن المنزل بحيث
 يدفع الجزو البرد والركن الرابع اله اؤد
 وشرط فيه كونه اما ما يقعد بنفسه
 أو نائبه فلا يصح عقد هلمن غيره
 لانها من الامور الكلية فتحتاج الى
 نظر واجتهاد لكن لا يقتال المعقود له
 بل يبلغ مأمنه وعليه اجابتهم اذا طلبوا
 وأمن

مكرهم وقوله اذا لم يخف عبارة المنهج بأن لم يخف غائلتهم الخ فهو بيان لان المكر فالاولى
 أن يقول الشارح بأن لم يخف الخ (قوله ومكيدتهم) عطف تفسيراً وعام على خاص لأن
 المكيدة هي الامر الخفي الذي لا اطلاع لنا عليه اه زى والظاهر أن يقال انهم عطف
 الخاص على العام وفي كلام بعضهم ان الغائلة الاذى الظاهر والمكيدة الاذى الخفي
 وعليه فالعطف مغاير (قوله شرهم) المناسب شره وعبارة غير متخاف شره وهي أظهر
 والخامس صاحب السر والناموس صاحب سر الخير والجلوس هو الذي يجلس
 الاماكن المخوفة (قوله لم يجهم) هل المراد لم يحب اجابتهم أو لم تجزئني الثاني عند ظن
 الضرر للمسلمين سم (قوله في ذلك) أي في أن السلطان عليه الاجابة (قوله فانهم) هم
 فاعل لفعل محذوف تقديره فان أبو القحافة فعل اتفصل الضمير وهو الواو وانما كنت
 فاعلا لأن أدوات الشرط لا يليها إلا الافعال وتطير ذلك اذا السماء انشقت فان السماء فاعل
 لفعل محذوف تقديره اذا انشقت السماء انشقت وتكون الجملة الثانية بدلاً من الاولى
 أو تأكيدها كيداً لتنظيها (قوله فلا يجب تقريرها) بل لا يجوز لأن الواجب فيه الضمير
 بين أربعة أمور وعقد الجزية يطل الضمير لكن يختار الامام فيه غير القتل اه مد (قوله
 المكان الخ) المكان في حق الكفار ثلاثة أقسام أحدها الحرم فلا يدخله كافر ذمياً كان
 أو مؤمناً تأمناً بلاداً لجواز دخولهم بالاذن ولا يقيمون فيه أكثر من ثلاثة أيام ثالثها سائر
 بلاد الاسلام فلا يقيمون منها لكن لا يدخلون مسجد الحاجة واذن مسلم وجوزاً بوحيفة
 وأهل الكوفة للمعاهد دخول الحرم اه من التفسير للشارح رحمه الله تعالى (قوله فيمنع
 كافر) المناسب في التفرع على القبول للتقرير أن يقول قائلوا قهرهم في الجواز لم يصح (قوله
 الجواز) من الجوز معى بذلك لانه جيز بين نجد وثمانية أو بين الشام واليمن أو بين الجبال والجزيرة
 وهذه أولى قبل وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وطوله مسيرة شهر من العقبة من منازل
 الحج المصري الى سدوم أقصى مدينة عدن الى ريف العراق وعرضه من جدة الى الشام
 ويحيط به بحر الدجلة والفرات وبحر الحبشة وبحر فارس قل ذلك سمي جزيرة العرب كما سمي جازا
 لما من رجائي وقوله فيمنع كافر أقامة الجواز أفهم كلامه جواز شراء أرض فيه لم يقيم فيها قبل
 وهو الاوجه لكن الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اقتضاه كالاواني وآلات اللهو واليه
 يشير قول الشافعي ولا يتخذ الذي شيأ من الجواز داراً وان ردت بأن هذا ليس من ذلك أي من
 القاعدة المذكورة لانه لا يجزى الى الاستعمال ولا ينعون ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره
 المسكونة قال القاضي ولا يـ~~كنون~~ كنون من المقام في المراكب أكثر من ثلاثة أيام كالبزول لعل
 مراده كما قال ابن الرفعة اذا أذن الامام وأقام بموضع واحد شرح مد (قوله والبيعة) والبيعة
 وهي بلدة مسيلة الكذاب وهي مدينة يقرب اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين
 من الطائف وميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تبصر الرأكب من مسافة ثلاثة
 أيام وسار اليها أعداؤها وجعلوا الاتجار على ظهور الابل قرأتهم من مسافة ثلاثة أيام فقالت
 لقومها أرى بساتين سيارة على وجه الارض فهزوا بها وقالوا فسد نظرها البساتين تسير على
 وجه الارض فاشعروا حتى هجموا عليهم البيامة فقتلواهم وأخذوا الزرقاء فقتلواها وقلعوا عنها

اذا لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان
 خاف ذلك كان يكون الطالب باموس
 يخاف شرهم لم يجهم والاصل في ذلك
 يخاف شرهم من بريئة كان رسول الله
 خبر مسلم من بريئة كان رسول الله
 على افعه عليه وسلم اذا امر أميراً على
 جيش أو سرية أو صاه الى أن قال فانهم
 أبو القحافة الجزية فانهم أجابوا
 فأقبل منهم وقت عنهم ويستثنى الاسير
 اذا طلب عقده فلا يجب تقريرها
 والركن الخامس المكان ويشترط فيه
 قبوله للتقرير فيه فيمنع كافر ولو ذمياً
 أقامة الجواز وهو مكة والمدينة
 والبيعة

فأوأعروها من داخل قد امتلأت بالكل اه عبد البر قال المعري

سبحان من قسم الخلق • فلا تهاب ولا ملامة

أعشى وأضنى ثم ذو • بصرو ذكاء العيلة اه

(قوله وطرق الثلاثة) أي المنتهين هذه الثلاثة بعضها البعض لا مطلق الطرق ايج (قوله

وقراها) أي الثلاث كالطائف وبقية وخير والبيع م وقوله كالطائف هو قبل لقري

الثلاث لكن أورد عليه أن الجملة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم

أن يكون لكل واحدة قري ع ش على م (قوله لمكة) أي قري لمكة (قوله

الامسلة) أو ضرورة م (قوله من متاعها) أي العبارة أي أو من ثمنه شوبري وفي

الروض ولا يؤخذ من قبارة ذي ولا نعمة فحبرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه صواء

أ كما بالجواز أم يفيد اه سم على ج (قوله كالعشر) هذا أصل منشا المكس المحرم

وقد علم هذا البلاستي على فقراء المسلمين يؤخذ منهم المكس اه قل بزيادة وقوله كالعشر

أي أو نفسه بحسب اجتهاد الامام ولا يؤخذ في كل سنة الا مرة واحدة أي من كل نوع دخل به

في كل مرة حتى لو دخل نوع أو أنواع أخذ من ذلك النوع أو الأنواع مرة واحدة فلو باع ما دخل

به ورجع بثمنه فاشتري به شيئا آخر ولو من نوع الاول رد دخل بذلك مرة أخرى أخذ منه بمتلاف

ما لو لم يبع ما دخل به وأخذ منه ثم رجع به ثم عابه ودخل مرة أخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه

المرة تكرر شيئا الطبايوي وصمم عليه سم وعش وعبارته على م قوله ولا يؤخذ في السنة

الامر متظاهره وان تكرر الاستول وعليه فلو تعدد الاصناف التي يدخلون بها وكانت

مختلفة باختلاف عدد مرات الخول فهل يؤخذ منهم في المرة الاولى دون ما عداها أو من

الاستنف الذي يختاره أو كيف الحال فلداسع ولو قيل بالاخذ من كل صنف بآوايه وان تكرر

دخوله في كل مرة لم يكن بعيدا لأنه في مقابلته يعهم علينا ودخولهم وهو موجود في كل

مرة اه وفي سم على ج قوله ولا يؤخذ في السنة الا مرة يجوز أن يؤخذ في كل مرة

ان شرط عليهم ذلك ووافق عليه اه م (قوله الاثلاثة أيام) أي غير يوم الخول

والخروج لان الاكثرها هو أربعة أيام مدة الاقامة وهو ممنوع منها شرح المنهج (قوله

فان من ضربه) أي في الجواز غير حرم مكة (قوله دفن فيه) أي غير حرم مكة كما يأتي

(قوله ولا يدخل حرم مكة) كلام مستأنف وليس مر بطلب بمسألة الحرب قبله بل عام في الحرب

وغيره ويصح أن يكون محذورا لغير حرم مكة قال زى وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة

أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال ومن طريق البصرة على تسعة أميال

ومن طريق جدة على عشرة أميال كما قال بعضهم

ولحرم الصليبين أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا امتناها

وسبعة أميال عراق وطائف • وبقية عشر ثم تسع جتراته اه

(قوله ولو لمصلحة) اما لو دعت الضرورة كان انهدمت الكعبة والعياذ بالله تعالى ولم يوجد

من تأق منه بناؤها الا حكاية قريش في جواز بقدر الضرورة ولا يأتي هذا ما يأتي من قوله

ولو دعت له الضرورة لا مكان بل ما يأتي على طاعة شريعة يمكن قيام غير الكعبة أو لا يحصل

وطرق الثلاثة وقراها كالطائف
لمكة وخير المدينة فلو دخلها فغير ان
الامام أخرجه منه وعزيمان كان
علما بالصبر ولا يأتى في دخوله
الجواز غير حرم مكة الاصلية لنا كرامة
وقبارة فيها كبرياوية فان لم يكن فيها
كبرياوية لم يأتى لها الا بشرط أخذ
شي من متاعها كالعشر ولا يقيم فيه
بعد الاثنية الا ثلاثة أيام فلو تأم
في موضع ثلاثة أيام ثم انتقل الى آخر
أي ويحسب اساقفة القصر وهكذا
فلا منع فان من ضربه وشق نعله
أو خيف منه مونه ترك مراعاة
لاضطر الضررين فان مات فيه وشق
نعله من دفن فيه بالضرورة ثم الحرب
لا يجب دفنه ولا يدخل حرم مكة ولو
امسلة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد
الحرام والمراد جميع الحرم لقوله تعالى
وان خففتم عليه أي قتر ائمتهم من
الحرم واقطاع ما كان لكم قلوبهم
من الكاسين سوف يفتنكم ائمتهم
فعله

ومعلوم أن الجلب انما يجلب الى البلد لا الى المسجد (٢٤٦) نفسه والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعقبوا

بالتنع من دخوله بكل حال فان كان
رسولا نخرج اليه الامام بنفسه أو نائبه
يسمعه فان مرض فيه أخرجه منه
وان خيف موته فان مات فيه لم يدفن
فيه فان دفن فيه نيش وأخرج منه الى
الحل لان بقائه فيه فيه اشتتم
دخوله سبيا ولا يجري هذا المجرى
في حرم المدينة لاختصاص حرم مكة
بالتسك وثبت أنه صلى الله عليه وسلم
أدخل الكفار مسجد مكة وكان ذلك بعد
نزول برامة (ويتضمن عقد النعمة) أي
الجزية المشتملة على هذه الأركان
الخمسة وقد قال البلقيني نفس العقد
يشمل الإيجاب والقبول والقدر
المأخوذ والموجب والقابل لمصلحة
متضمنة الغالب الأركان ثم بين
ما تضمنه بقوله (أربعة أشياء)
الأول (أن يؤدوا الجزية من يد) أي
ذلة (ومغار) أي احتقار وأشدته على
المراء أن يحكم عليه بما لا يعتقد ويضطر
الى احتقاره طاعة في الزواجر فتؤخذ برفق
كسائر القيون ويكنى في الصغار
المذكور في آيتنا أن يجري عليه الحكم
بما لا يعتقد حله كإفساره الأصحاب بذلك
وتفسيره بأن يجلس الآخذ ويقوم
الكافر ويطأ على رأسه ويحن ظهره
ويضع الجزية في الميزان ويقبض
الآخذ لحيته ويضرب له زمته وهما
مجمع العم بين الماض والاذن من
الجاين مرهوبان هذه الهيئة باطلة
ودعوى استصحابها أو وجوبها أشد
بطلانا ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه
وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين
فعل شيئا منها (و) الثاني (أن تجري عليهم
أحكام الاسلام) في غير العبادات

من عدم فعلها خل قوي اه ع ش على م م و مراده بما يأتي أي في شرح م (قوله ومعلوم
أن الجلب) أي جلب الأشياء التي تباع انما تجلب الى البلد المناسب أن يقول انما يجلب الى
الحرم لان هذا الكلام يان لكون المراد بالمسجد الحرام جميع الحرم لكن البلد بعض الحرم
ويمكن أن يقال الجلب للبلد يصدق بالجلب الحرم بقوله لانها المقصودة والجلب بفتح اللام
ومكونه لفتي المختاراه أي فصل من باب ضرب وطلب (قوله بكل حال) أي وان دعت
لذلك ضرورة كفاي الآم وبه يرتقون ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتج اليه وسجل بعضهم
له على ما اذا امت الحاجة اليه ولم يمكن إخراج المريض له غير ظاهر شرح م ر
(قوله فان كان رسولنا خرج اليه الامام) عبارة قل على الجلال فان امتنع الامن أداها
مشاهدة تعين خروج الامام فان تعذر رتبها أو اجتمعها من غير الامام ولو كان طبيبا وجب
إخراج المريض اليه محمولا فان تعذر رد أي الطبيب أو وصفه مرضه وهو خارج ولو بذل
الكافر على دخول الحرم ما لا يجب اليه فان أجيب العقد فامد ثمان وصل المقصد اخرج
وثبت المسمى أو دون المقصد في القسط من المسمى وكل عقد فأسديسقط فيه المسمى الا هذه لانه
قد استوفى الغرض وليس لثمة أجرة فرجع الى المسمى اه عناني مع زيادة والحاصل أنه يمكن
من دخول الجاهل غير حرم مكة لمصلحة بلا اقامة ولا سكن ولا يمكن من دخول الحرم مطلقا اه م د
على التصريح (قوله فان مرض فيه) أي في الحرم أي والصورة أنه تعالى ودخل (قوله
نيس) ما لم يفتت شرح التصريح وعبار شرح المنهج ثم ان تهري بعدد فنه ترك اه (قوله
ولا يجري هذا الحكم) لكن يستجبه كحرم مكة كافي م ر و قل (قوله ويتضمن) أي
يقتضي ويستلزم فادفع بذلك أن العقد انما يتضمن الأركان التي تتركب به الشارع بكلام
البلقيني على المتن ومحق ان مراده ان عقد النعمة الذي يتضمن الأركان يستلزم هذه الأربعة
من غير اعتراض اه اج (قوله أي الجزية) تفسير للنعمة والمشقة صفة للعقد واستدل
على ذلك بقوله وقد قال البلقيني الخ وليس مراده بذكر كلام البلقيني الاعتراض على المتن لان
البلقيني عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله وقد قال البلقيني) أي في تفسير العقد (قوله
متضمنا) الأولى أن يقول مشتملا على غالب الأركان لانه عبر بالاشتمال لا بالتضمن (قوله
لغالب الأركان) أي لانه لم يذكر المكان (قوله بما) أي بكم لا يعتقد أي لا يعتقد حله
وهو وجوب الجزية عليه والضيافة شيئا (قوله ويضطر) عطف على لا يعتقد أي ويضطر
الى احتقاره بعد العقد وقيل انه معطوف على المتى وهو يعتقد أي ولا يضطر الى احتقاره قبل
العقد فتمسك بالعقد (قوله فتؤخذ) مفرع على تفسير الصغار بما ذكر (قوله وتفسيره) أي
الصغار (قوله ويضرب له زمته) بكسر اللام والزاي تنبيه لهزمة والجح لهازم وهل يحرم
ضربه أو لا سره ثم رأيت قل قال وهي حرام ان حصل بها ايداء والا كرهت وقوله ويضرب
الخ أي ضربة واحدة أو ضربتين خلاف في ذلك كما قرره شيئا (قوله مردود) خبر تفسيره
(قوله أشد بطلانا) أي من دعوى أمل جوازها (قوله في غير العبادات) أما فيها فلا يجري
عليهم أحكام الاسلام فلا يقتلون بترك الصلاة ولا يقتلون ببيع الزكاة وقوله في المعاملات مرتبط
بقوله حقوق الآدميين وقوله وغرامة الملقات معطوف على المعاملات اه (قوله كسرب النهر)

من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة الملقات وكذا ما يعتقدون ضربه كزنا والسرقة دون ما لا يعتقدونه كسرب النهر يتأمل

يتأمل فيه فانه حرام عندهم أيضا لانهم مخاطبون بقروع الشريعة كما قوره شيخنا وأقول
 كلام الشارح لا ينافي ذلك لانه تنى اعتقاد التعريم لا التعريم (قوله ونكاح الجحوس) أى
 المحارم كفى كلام غيره فيكون فيه حذف المقول وبجاءة شرح المنهج ونكاح جحوس محارم
 (قوله وانما واجب التعرض لذلك) أى لاداء الجزية واداء أحكام الاسلام عليهم ولم يتقدم
 ذكر ذلك الا أن يقال معاروم من خارج أنه لا يتم ذكره في الصيغة (قوله والامتناع) عطف
 تفسيراً ومرادف (قوله) أى للمذكورين الجزية والامتناع لحكم الاسلام (قوله)
 وهذا في حق الرجل) أى عمل كون عقد النكاح يستلزم أربعة في حق الرجل المعقود عليه أى
 أمار زوجته وبتمت فلا يتضمن عقد النكاح في حقهم الأربعة بل يتضمن الثاني منها وهذا من
 الشارح فيه مما سمح لانه يقتضى أن المرأة لا تدين الاسلام بشرط وتعمل ما فيه ضرر على
 المسلمين وتقر على ذلك مع انها تمنع منه (قوله فيكفى فيها) أى في عقد النكاح وقوله
 الامتناع لحكم الاسلام أى التعرض للامتناع لحكم الاسلام فقط أى دون التعرض للجزية
 لان الجزية لا تجب عليها ويؤيد ذلك أى التعرض للامتناع لحكم الاسلام بأن تكون تابعة
 لزوجها وأما في عقد الجزية (قوله أن لا يذكر والحق) اظهر هل هذا الثالث داخل في الثاني
 الظاهر نعم وبجاءة سم وأن لا يذكر والله أو رسوله أو القرآن أو نبيا أو دين الاسلام أو وضوها
 أو غيرها فان سبوا الله أو رسوله أو القرآن أو دين الاسلام أو أحدا من الانبياء أو نحوها ليجهرأ
 بما لا يتدينون به كالطعن في نسبه صلى الله عليه وسلم أو نسبته الى الزنا فان شرط انتقاض
 عهدهم بذلك انتقض والا فلا أما ما يتدينون به كقولهم القرآن ليس من هدايته وأنه ثالث ثلاثة
 فلا انتقاض به مطلقا اه بحروفه وقوله فان شرط انتقاض الخ ولو شرط عليه الانتقاض
 بذلك ثم قتل مسلم أو برزنامة كونه محصنا بمسألة صار ما فيها كما قاله ابن المقرئ لانه حربى
 مقول تحت يدنا لا يمكن صرفه لا ماله الغنمين لعدم التوارث ولا للربيين لا اذا قد ونا على
 مالهم أخذناه فنياً أو ضيعة وشرط الغنمية هنا ليس موجودا اه من (قوله ولا شبهة لهم)
 بخلاف ما اذا كان لهم شبهة كن استعان بهم البغاة وقالوا أى الكفار ظننا أنهم أى البغاة
 محقون وأن لنا اعادة الحق اه م د (قوله انتقض عهدهم) ويتربى على ذلك أن للامام
 قتالهم بل يجب ولا يجب عليه أن يبلغهم المأمن ولا يختار فيهم رقاً ولا مناً ولا فداء وهذا اذا
 انتقض قتالهم فان انتقض بغيره فكما تقدم من عدم تبلغهم المأمن ولكن للامام أن يختار فيهم
 الرق أو المن أو الفداء أو القتل وهذا في انتقض عهدهم أما ذراريه وزوجته فلا ينتقض
 عهدهم فيقرون ولا يتعرض لهم فان طلبوا دار الحرب أوجب التسام والتخلى دون الصيانية
 والمجانين فيقرون في دار الاسلام الى البلوغ أو الافاقة ثم يعدها ان طلبوا دار الحرب أوجبوا
 (قوله من سقيم) أى المسلمين (قوله واطعامهم) أى المسلمين (قوله ومن احداث كنيسة
 وبيعة) وكذا من ترميهم انهم لو لم يعلم أصل الموجود منهما جازاً بقاؤه لاحتمال وضعه بحق ولعل
 من ذلك ما في مصر منها فانه لا يعلم هل هو موضوع بحق لاحتمال أنه كان به متقلب فصول
 على أنه أولاً اه قل مع زيادة (قوله وبيعة) بكسر الباء للتصاري وجمعها بيع مثل
 سدره وسدر وقوله للرهبان راجع للصومعة جمع رهاب وهو عباد التصاري (قوله في بلد

ونكاح الجحوس وانما واجب التعرض
 لذلك في الايجاب لان الجزية مع الانتقاد
 والاستسلام كالعوض عن التقرير
 فيجب التعرض له كالثنين في البيع
 والابرة في الاجارة وهذا في حق الرجل
 وأما المرأة فيكفى فيها الانتقاد لحكم
 الاسلام فقط (و) الثالث (أن لا يذكر
 دين الاسلام الا بغير) لا عزازه
 فلو نالوا ووطنوا فيه أو في القرآن
 العظيم أو ذكر وارسول الله صلى الله
 عليه وسلم لا يليق بقدره العظيم عزروا
 والاصح أنه ان شرط انتقاض العهد
 بذلك انتقض والا فلا (و) الرابع (ان
 لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين) كان
 قاتلهم ولا شبهة لهم أو امتنعوا
 من اداء الجزية أو من اجراء حكم
 الاسلام عليهم فان فعلوا شيئا من
 ذلك انتقض عهدهم وان لم يشرط
 الامام عليهم الانتقاض به ويعنون
 أيضاً من سقيم خيرا واطعامهم خيرا
 أو اجلهم قولا شرا كقولهم الله
 ثالث ثلاثة تعالى الله عن ذلك علواً
 كثيراً من اظهار خروجه وخبر وناقوس
 وعدو من أظهر واخبرهم أو يقت
 وقياسه اطلاق الناقوس وهو ما يضرب
 به التصاري لاوقات الصلاة اذا أظهروه
 ومن احداث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان ويقت نار للجحوس في بلد

أحدثاه (أي وجدت عمارته من المسلمين بعد استيلائهم على محله كما في قول (قوله كبحداد والقاهرة) والبصرة والكوفة لأن بغداد بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين ومائة والقاهرة بناها المعز في سنة تسع أو ثمان وخمسين وثلاثمائة والبصرة بناها عتبة بن غزوان سنة سبع عشرة في خلافة عمر رضي الله عنه والكوفة بناها عتبة المذكور بعد هاستين في خلافة عثمان رضي الله عنه والصلح على أحداث ذلك باطل والكنيسة معبد اليهود والبيعة معبد النصارى وقد انعكس العرف فيهما والكلام هنا وفيما يأتي فيما ليس له نزول المارة بأن كانت لتعبد ولومع غيره على المعقد أما التي لنزول المارة ولومعهم فيبوز كما قاله الرحاني (قوله والقاهرة) وهي مصرنا الآن لأنها وإن لم تكن موجودة حال الفتح فإرضها المنسوبة إليها للغاتين فثبت لها أحكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة اه شيتا وفي سم على المنهج لا يجوز لنا دخولها إلا بانهم وإن كان فيها تصوير حرم قطعوا وكذا كل بيت فيه صورة اه من ع ش على م ر ومقتضى وجوب هدمها جواز دخولها بلاذن منهم ويجوز حمل كلامه على ما إذا جاز لهم أحداثها وانظر ما ذكره ع ش من وجوب الهدم مع ما ذكره قال من جواز الإبقاء (قوله أو أسلم أهله عليه) أي حال كونهم مستعدين ومتغلبين عليه بأن كان من غير قتال ولا صلح اه ج ويجوز جعل على المصاحبة أي أو أسلم أهله معه أي مصاحبه وكأن فيه أو بمعنى في أي كآتين فيه سم على ج (قوله كالدنية) قال م ر في شرحه وقول بعض الشراح كالدنية محل وقعة لأنهم من الجاز وهم ينعون من سكانها مطلقا كما مر أي فضلا عن الأحداث ويجب أن قوله كالدنية مثال لما أسلم أهله عليه فقط أي فهو مجرد مثال بقطع النظر عن المحل اه وعبارة الشيخ سلطان على المنهج قال ابن حجر في آخر كتاب السير وقصص مصر عنوة وقبل صلحها وهو مقتضى نص الام في الوصية وجملة الأولون على أن المقصود صلحها قسما لا غير وانما بقيت الكنائس به بالقوة القول بأنها وجميع اقلها فتح صلحها ولا احتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت بها وفيه نظر لأن الكنائس موجودة بها وبأقلها فلا يتصور حيث لا القول بأن الكل صلح الآن يجب بأنهم راعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقررت انتهت بحجرونها ومقتضى كونها قصص عنوة أن الأرض للغاتين فمنع الكفار من أحداث الكنائس فيها ومن أعادتها إذا هدمت وقبل أنها قصص عنوة وقصص قراها صلحها والكنائس الموجودة الآن فيها يحتمل أنها كانت موجودة قبل البناء بها فلبست اتصلت بها الآية (قوله في الاسلام) أي في ديار الاسلام (قوله عنوة) أي قهرا (قوله كصر) أي على الصحيح ومن ثم أتى ابن عبد السلام بهدم ما قرأنا من الآية لأن عمرو بن العاص وقها بأمر عمر رضي الله عنهما على موق المسلمين لما طلبوا شراها إذا لو قصص صلحها كانت لهم واحتمال شرط الأرض لنا خلاف الأصل اه ج زى والمراد مصر القديمة ومثلها في الحكم المذكور مصرنا الآن اه ع ش (قوله كانت فيه) أي في البلد التي قصص عنوة وقوله لما مر أي لأن المسلمين لم يملكوها الخ (قوله جاز) والحاصل أنه ليس لهم الأحداث

أحدثاه كبحداد والقاهرة أو أسلم أهله عليه كالدنية التسمية والعين لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تبني كنيسة في الاسلام ولا أحداث ذلك معصية فلا يجوز في دار الاسلام فإن بنوا ذلك هدموا أو أشرب عليهم أم لا ولا يصحون ذلك في بلدة قعت عنوة كصر واصبهان لأن المسلمين لم يملكوها بالاستيلاء فممنوع جعلها كنيسة وكما لا يجوز أحداثها لا يجوز أحداثها إذا انتهت ولا يقرون على كنيسة كانت في بلد لم يملكها ولو قمتنا البلد صلحها فكيف المقتضى بشرط كون الأرض لنا وشرط أسكانهم فيها بخراج وإبقاء الكنائس أو أحداثها جاز لا إذا جاز الصلح على أن كل البلد لهم فعلى بعض أولي فلا يطلق الصلح لهم فعلى بقاء الكنائس ولا عدمه ولم يذكر فيه إبقائها فهدم ما فيها فالاصح المنع من إبقائها فهدم ما فيها من الكنائس لأن إطلاق اللفظ يقتضى مسروبة جميع البلد لنا وبشرط الأرض لهم ويؤتون خراجها قررت كآتهم لأنها ملكهم ولهم الأحداث في الاصح

الافى صورتين اذا اقيمت صلحا على انهما لهم مطلقا اولنا وشرطوا علينا الاحداث بخلاف ما فتح
عنوة او صلحا مطلقا او بشرط انهما لنا ولم يشرطوا الاحداث اهـ وهل يشترط لصحة الصلح
مع شرط الاحداث ببيان ما يحدثونه من كنيسة او اكثر ومقدار السكنية او يكفي
الاطلاق فيه نظر والذي ينبغي الصلح مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك
البلد ويحتجب بالكبر والصغر اهـ ع ش على م ر واذا شرط الابقاء فلهم الترميم ولو بآلة
جديدة ولههم تطيينها من داخل وخارج فلا يمنعون من ذلك وان كان لا يجوز فعله حتى
بالنسبة لهم لانهم مخاطبون بالقروع ومن أجل كونه معصية حتى في حقهم أفتى
السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا لمسلم اعانتهم عليه ولا ايجاز نفسه للعمل فيه
كما ذكره س ل وقوله ولو بآلة جديدة قال سم على حج اى مع تعذر فعل ذلك بالقديعة
وحدها ثم قال بعد ذلك وفي الروض وشرحه ولههم عبارة ع ترميم كنائس بوزن ابقاعها
اذا استهدمت فترمم عاتهم لا بآلة جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح
الوحيدى واقضى كلامه الاتفاق عليه انها ترمم بآلة جديدة قال في الاصل ولا يجب اختارها
فيجوز تطيينها من داخل وخارج لاحداثها ولو انهدمت الكنائس المبقة ولو بهدمهم لها
تعدى خلافا للفقار في اعادةها وليس لهم توسيعها اهـ بحرفه (قوله من رفع بناء لهم) اى
احداث ذلك فان قلت ذى دارا عالية فلا يكلف هدمها بل يمنع هروا ولادة من الاشراف
على المسلمين ومن معرود سطحها بلا تصجير ولو انهدمت هذه الدار فلهم اعادةها بالرفع ومساواة
ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها المسلم سقط الهدم كما لو غضب أرضا وبنى فيها ثم باعها
فانه لا يسقط الهدم بخلاف ما لو أسلم بعد البناء فانه يبقى ترغيبه في الاسلام اهـ زى وقوله فانه
يبقى ضعيف وعبرة م ر والاوجه بقاؤه لو أسلم قبل هدمه ترغيبه في الاسلام وأفتى الوالدرجه
اقه بخلافه اهـ قال لشورى فان سارا هم فيه هدم القدر الممنوع اهـ وينعون من الرفع
وان خافوا تخوسراق يقصدونهم كما في شرح م ر ومثله شرح حج قال سم عليه بل ظاهره
ولا يلحق القتل ونحوه ثم ان تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو فصوله بعد الجواز لم يمكن
الاحتراز عنه الا بالانتقال الى بلد آخر فهل يكلف الانتقال وان شق حارسا معنى لفارقة
المأوى أو لاقية نظر اهـ (قوله على بناء لهم مسلم) محل المنع ان كان بناء المسلم مما يعتاد
في السكنى فلو كان قصيرا لاعتاد فيها اما لانه لا يتم بناءه أو لانه هدمه الى أن صار كذلك لم يمنع
الذى من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى الذى عطله المسلم باختياره أو تعطل عليه
باعساره اهـ خط ولولا صفت دار الذى دار مسلم من أحد جواربها اعتبر في ذلك الجانب
عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوارب لانه لا يار فيه كما في شرح م ر (قوله
لحق الدين) عبارة غير ملحق الله وعبارة المنهج لحق الاسلام اهـ ولذلك لا يسقط هدمه بوقته
ولا يبيعه لكافر مطلقا ولا لمسلم وان حكم ما كمنع هدمه على المعتقد كما لو غضب أرضا وبنى فيها
ثم باعها فانه لا يسقط الهدم (قوله لا لمحض حق الدار) كذا في خط المؤلف والذي في شرح
الروض لا لمحض حق الجار وهو واضح اهـ م ر حوى (قوله بمحلة) عبارة المصباح والمحل
ينفع الحاء والكسر لغة حكاهما ابن القطاع موضع الحلول والمحل بالكسر الاحلال والمحلة

وينعون وجوبا من رفع بناء لهم على
بناء مبارك لهم مسلم تلحق بالاسلام بها
ولا يعلى عليه ولا يطلع على عوراتنا
ولا فرق بين أن يرضى الجار بملك أم لا
لان المنع من ذلك لحق الدين لا لمحض
حق الدار والاصح المنع من المساواة
أيضا فان كانوا بمحلة متصلة من
المسلمين كطرف من البلدة منعوا من
رفع البناء

(ويعرفون) بضم حرف المضارع مع تشديد الراء المفتوحة على البناء للمفعول أي تعرفهم ونأمرهم أي أهل النقة المكفون في دار الاسلام وجواباً عنهم يتميزون عن المسلمين (يلبس القيان) بكسر المجهمة وان لم يشترط عليهم وهو أن يخط كل منهم من ذكر أو غيره بموجب لا يعتاد الخياطة عليه كالكتف على ثوبه القاهر ما يخالف لونه لون ثوبه ويلبسه وذلك للتمييز ولأن عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم على تغييرهم بمحض من العصابة كما رواه البيهقي كان قبل لم يفعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا يهود المدينة أوجب بانهم كانوا قليان معروفين فلما كثروا في زمن العصابة رضي الله عنهم وخطوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم والتمسك بديل ونحوه كالتباينة والاولى باليهود الاصغر وبالتصاري الازرق والاكهوب ويقال له الرمادي وبالجموس الاسمر والاسود (وشد الزنار) أي ويؤمرون بذلك أيضا وهو بضم المجهمة خيط غليظ يشد في الوسط فوق الثياب لأن عمر رضي الله تعالى عنه صالحهم عليه كما رواه البيهقي هذا في الرجل أما المرأة فتشد تحت الازار كما صرح به في التبيه وحكاها الراقي عن التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه حتى يحصل به فائدة قال الماوردي

بالفتح المحكان الذي ينزل فيه القوم اه عش على مر وفي شرح مر والاوجه ان الجارحنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره ومثقل أنه يطلق على محله في الوصية لانه قد لا يعاود على أهل محله ويعاود على ملاصقه من محله أخرى نعم في هذه الحالة لا يقد من مراعاة ملاصقه وان لم يكن من محله اه قال عث عليه قوله والاوجه ان المراد بالجارح هنا أهل محله أي فإذا دخل أهل محله لا يمنع من مساواة بناته أو رفعه عليه ولو لم يصل للدار بعين دارا اه كلامه قال الجلال البلقيني ولو كان جاره مسجدا أو وقفا على جهة عامة أو على معنى ظاهره اه ذلك اه ووقع السؤال عما لو اشتد مسلم وذى في بناء جاره لم يصل هل يهدم أو لا والجواب أن المنهج أنه يهدم لانه صدق عليه أنه اعلاء بناءه على جاره المسلم وأنه لا ضمان على الذي ينقضه آله المسلم أو تقهها بالهدم وان كان الهدم بسببه كذا في سم على ابن حجر اه (قوله ويعرفون) عبارة المنهج وأمرهم بغير الخ أي ولزمنا أمرهم أي ان الامام أو نائبه يأنه أن يأمرهم بما يتميزون به بشرط التكليف وان يكونوا بدار لاسلام والان لا يجب على الامام وقوله ولزمنا أمرهم أي من دخل دارنا منهم ولو برسالة أو قبيلة وان قصرت مدة اختلاطه مر في شرحه (قوله أي أهل) تفسيره للواو في يعرفون اه كن قوله انهم يتميزون ر بما يقتضي أنه تفسير لضمير يأمرهم فيكون منصوبا والمكفون نعت مقطوع (قوله يهود المدينة) أي يهود ما حوالا المدينة من غير الجبال لأن المدينة اسم أهلها عليها فلم يبق بها يهود زمن العصابة فاحتج ذلك التاويل أو أن ذلك كان قبل تحريم دخولهم الجبال (قوله والاولى باليهود الاصغر) هذا هو المعتاد في كل بعد الازمة المتقدمة فلا بد من كون الاصغر كن زى الانصار وزى الملائكة يوم يدركونهم انما أتروهم به لغلبة الصفرة في ألوانهم الناشئة عن زيادة فساد قلوبهم ولو أرادوا التمييز بغير المعتاد منعوا خشية الاتباس وتوهم قيمة خرجت بخالف لون خفيها ومثلها الخ حتى شرح مر قال الرشيدى عليه أي بأن يكونا بلونين كل منهما بلون اه (قوله الزنار) بوزن تقاح ويجمع على زناير والواو يصح أن تكون على بابها ويكون الجمع بينهما لكيد ويصح أن تكون بمعنى أولان المقصود حصول التمييز وهو حاصل بأحدهما وعبارة المنهج وشرحه أو زناير بضم الزاى وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد في الوسط فوق الثياب لجمع القيان مع الزناير تأكيده ومبالغة في الشهرة والتمييز وهو المنقول من عمر رضي الله عنه فتعيرى بأو وأولى من تعبيرة بالواو اه وقوله بجمع القيان مع الزناير أي في عبارة أصله أو فيما يفعل بهم (قوله خيط غليظ) فيه ألوان شرح المنهج (قوله فوق الثياب) أي لذكور ويمتنع ابداله بصومنديل أو منطقة ولا يمنعون من لبس نحو ديباج وطيلسان واعلم أنهم يمنعون أيضا من اظهار عيولهم وكن ذامن نحو لطم وفوح وقراءة نحو قوراة وانجيل ولو بكائدهم ولا يمنعون مما يندون به من غير ما ذكر كقطر رمضان وان حرم عليهم من حيث تكليفهم بالقروع وانك حرم بيع القطرات لهم فيه لمن علم ولو بالطن أنهم تعاطونهم انهارا لانه اعانة على معصية قوية على الدلالة بالتأون بالدين وبذلك فارت دخولهم المساجد اه قل على الجلال (قوله أما المرأة فتشد تحت الازار الخ) بقده ابن حجر بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وقد يقال جعله تحت الازار لا يستلزم أن يكون

على الوجه المختص بالرجال كافي سم عليه فراجع (قوله فيه) أي في الزنار (قوله بمنطقة)
 أي تجعل في الوسط وكذا مندبل يجعل على الوسط (قوله فيه مسلمون) وتمتع ذنبتهم من جام
 به مسلمة ترى منها ما لا يد وعند المهنة طواف تمتع النخبة حرم على المسلمة الدخول معها حيث
 ترتب عليها ما ذكره حرم على زوجها أيضا تمكينها من الدخول كافي ع ش على مر (قوله
 خاتم حديد) بفتح التاء لا غير ويقال فيه ختم وخاتم وأما خاتم العقيق فيصو زينة القميص والكسر
 اه برماوى (قوله أورصاص) بفتح الراء المهمل وكسر هاء من لحن العلم اه برماوى
 (قوله والخاتم طوق) ليس هذا متعنا بل يصح إبقاء الخاتم على حقيقته (قوله بل يكنى
 بعضها) ومن البعض في هذا الزمان العمامة المعتادة لهم الآن وعلى حرم على غيرهم
 من المسلمين ليس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليه علامة تميز بين المسلم وغيره كورقة يخاف
 مثلاً أم لا لأن فعل ما ذكر يخرج به الفاعل عن زى الكفار فيه قاروا الاقرب الاول لأن هذه
 العلامة لا يهتدى فيها التمييز عن غيره حيث كانت العمامة المذكورة من زى الكفار خاصة
 ينبغي أن مثل ذلك في الحرمة ما برت به العادة من ليس طرطور اليهودي مثلاً على ميل
 السخريه فيعزرفاعل ذلك اه ع ش على مر (قوله لفعله المسلمين) جمع فاعل كفاسق
 وفسقة وكافر وكفرة وقابر وغبرة (قوله كنيسة) راجع لفعله والمصلي للصياغ (قوله
 وأما نسج الخ) فتم أن الزنار خيط غليظ يشد في الوسط ويستند فاعني من جهة شيتنا العشاوى
 (فرع) قال في العباب ولا ينجح ذى لبس حرير ونعمار وتطيلسا وانظارا في رمضان
 اه وعلم منهم من الاطوار لا ينافى حرمة عليه فانه مكلف بضرع الشريعة ومن ثم اتفق شيتنا
 م روجه الله أنه يحرم على المسلم أن يبقى الذي في رمضان بعرض أو غيره لأن في ذلك اعانة
 على معصية لكن يشك عليه أنه يجوز له الاذن في دخول مسجد وان كان ميا الا أن يفرق
 بأن جهة القطر أشد وبأنه أدل على التهاون بالدين اه م ر (قوله ويمنعون من ركوب
 الخيل) ظاهره ولو اتفردوا بقرية في غير دارنا وجهت الركبي ترجيح الجواز كالباء
 كذا في حل وعلم قل في حاشية الجلال فقال ولو في محلة اتفردوا بها وقيد البرماوى المتع
 يكونهم يلاذوا وعبارة الزيادة ونقل الشيطان وغيرهما وجهت بل ترجيح في منعهم ركوب
 الخيل اذا اتفردوا بقرية في غير دارنا أحدهما لا كظهار النحر والثاني نعم خوفا من أن
 يتقوا به على المسلمين قال الزركشى ويشبه ترجيح الجواز كافي نظير من البناء اه بحروفه
 وجهت الاذرى جواز ركوب الخيل النفيسة زمن قتال استعناهم فيه اه م ر وقوله
 ومن رباط الخيل أى حبسها (قوله بأعدادها لاعدائه) أى فلا يبعد زحاما أعدادها بأن ينعزروا
 منها (قوله في نواصي الخيل) أى فينبغي أن يختص بركوبها من فيه خير وهم المسلمون
 ولا تناسب أهل الكفر (قوله وهو ما عليه الجمهور) وقال الشيخ أبو محمد الجويني ينعون
 من الشريعة دون البراذين الخبيثة اه دميرى (قوله والبغال ولوقيسة) قال بعض
 أرباب الخواشي ما لم تصرم بكالطه كافي دماثا والامنعوا منها اه لكن في شرح م
 ما يخالفه حيث قال بعد قول المهاج لا يجوز بغال خبيثة تلصصها ولا اعتبار بطر وعزة البغال
 في بعض البلاد على أنهم يفارقون من اعتاد ركوبها من الاعيان بمئة ركوبهم التي فيها غاية
 يركبونها

تقيرهم واذا لهم كما قال ويركبها عرضا الخ وقال ع من يمنعون من ركوب البغال النفيسة
 لانها صارت الآن مركوب العلماء والقضاة اه وتقلعه البرماوى (قوله باصناف)
 هو البرذعة او ما تحتها (قوله وركاب خشب) كيف هذا مع أنهم يركبون عرضا واجب
 بان هذا يأتي على القول المتصل الا ترى (قوله لاحديد ونحوه) فيحرم عنك منهم من ذلك
 لمن قدر عليه من المسلمين برماوى (قوله ولا سرج) بضم السين والراء المهملة ويرد عليه
 أن السرج تكون للخيل وقد علمت أنهم يمنعون من ركوبها فلا فائدة في قوله ولا سرج ويجب
 بأن المراد منهم من السرج فيما يمكنون من ركوبه من الخيل وهو البراذن فانها نوع منها
 اه (قوله الى مسافة قريبة) أى فيركبون عرضا وقوله أو بعيدة فيركبون على العادة
 وهو خلاف الرابع فيركب عرضا حتى في المسافة البعيدة على المعتد كما قرره شيخنا العشماوى
 (قوله ومن الجرم) جمع لجرم (قوله أما النساء) مفهوم قوله المكلفون (قوله من
 خدمة المولود والامراء) أى خدمة تؤدى الى تعظيمهم كاستخدامهم في المناسبات المرحوة
 الى ترك الناس اليهم وينبى أن المراد بالامراء = كل من له تصرف في أمر عام يقتضى
 ترك الناس عليه كتنظار الاوقاف الكبيرة وكشايخ الاسواق ونحوهما وأن محل الامتناع
 ما لم تدع ضرورة الى استخدامه بأن لا يقوم غيره من المسلمين مقامه في حفظ المال ع من على مر
 (قوله الى أضييق) أى أعسر أى المحل الذى يعسر المثل فيه أى فيحرم ايتاؤهم بان قصد
 تعظيمهم ولا يعيشون الا أفرادا متفرقين أى يمنعون وجوبا كفى ع من على مر قال مر فى شرحه
 ويلجأ وجوبا عند زسلم المسلمين بطريق الى أضييق الطرق لا مره صلى الله عليه وسلم الخ
 ثم قال واعلم أن مقتضى تعبيرهم بالوجوب أخذنا من الخبر أنه يحرم على المسلم عند اجتماعهما
 فى طريق ايتاؤهما بواحدة لكن يظهر أن محل حيث قصد بذلك تعظيمه أو علة الدرف تعظيمه
 والام يحرم ولا يتوهم أن هذا من حقوق الاسلام فلا يثأثر بربضا المسلم كالتعليق لوضوح
 الفرق لقوام ضرر ذلك دون هذا فلا ضرر ولكن سلناه فهو يقتضى بجلا اه (قوله بحيث)
 تقييد (قوله لا يجمعون) أى الكفار (قوله لا يبدؤا) وكذا رد السلام لا يجوز قال
 النوى فى الاذكار رأى أهل النعمة فاختلأ أصحابا فيهم قطع الا كفرون بأنه لا يجوز
 ابتداءهم بالسلام وقال آخرون ليس هو بجرام بل مكروه فان سلوا على مسلم قال فى الرد
 وعليكم ولا يزيد على هذا قال المتولى ولو لم على رجل ظنه مسلما فبان كلفا يستحب أن يسترد
 سلامه فيقول له رد على سلامى والعرض من ذلك أن يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما آفة
 ولو أراد تحية ذى فعلا بغير السلام بأن يقول هذاك الله أو أتم الله صباحك وهذا لا بأس به
 اذا احتاج اليه فيقول صبحت بالخير أو بالسعادة أو بالعافية أو صبحت الله بالسرور أو بالسعادة
 والنعمة أو بالمسرة أو ما أشبه ذلك وأما اذا لم يحجج اليه فالأختيار أن لا يقول شيئا فان ذلك
 تبسطه رايئاس واطهار صورة وتوثقن مأمورون بالاغلاط عليهم ومنهون عن ودعهم
 فلا يظهره واذا مر على جماعة فيهم مسلمون أو مسلم وكفار فالسنة أن يسلم عليهم ويقصد المسلمين
 أو المسلم واذا كتب كتابا الى مشرك وكتب فيه سلاما أو نحوه فينبغى أن يكتب ما روى فى صحيفى
 البخارى ومسلم فى حديث أبي خيثمة فى قصة هرقل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب

ويركب باصناف وكلف وركاب خشب
 لاحديد ونحوه ولا سرج ايتاؤا الكتاب
 ع من رضى الله عنه والمعنى فيه أن
 يمنعوا عن المسلمين ويركب عرضا
 بان يحصل وجهه من جانب واحد
 وظهر من جانب آخر قال الراوى
 ويحسن أن يتوسط فيفرق بين أن يركب
 الى مسافة قريبة من البلد أو بعيدة
 وهو ظاهر ويمنع من حمل السلاح ومن
 اللجم المزينة بالنسدين أما النساء
 والصبيان ونحوهما فلا يمنعون من
 ذلك كما لا جرة عليهم قال ابن الصلاح
 وينبى منعهم من خدمة المولود والامراء
 كما يمنعون من ركوب الخيل (ويجبون)
 عند رجة المسافر (الى أضييق الطرق)
 بحيث لا يجمعون فى واحدة ولا يصدمهم
 بحدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا بدؤا
 اليهود ولا النصارى بالسلام واذا التقيتم
 أحدهم فى طريق فاضطروهم الى
 أضيقه أما اذا دخلت الطريق عن الزجة
 فلا حرج قال فى المشاوى ولا يعيشون
 الا أفرادا متفرقين ولا يوقرون فى مجلس
 فمعلم لان الله تعالى آذاهم والظاهر
 كما قاله الاذرى فيحرم ذلك

التعليق على الحديث

من محمد عبده الله ورسوله الى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى واعلم ان
 اصحابنا اختلفوا في عيادة الذي قاسمهم باجماعة ومنعها باجماعة وذكر الشاشي الاختلاف
 ثم قال الصواب عندي ان يقال عيادة الكافر في الجملة والقربة فيها موقوفة على نوع حرمة
 يقترب به من جوار أو قرابة وهذا الذي ذكره الشاشي حسن وينبغي له ان الذي أن يرغب
 في الاسلام وبين له محاسنه ويحذره عليه ويحرضه على معالجته قبل أن يصير الى حال لا يشجعه فيها
 فوبته وان دعاه الله بالهداية ونحوها وأما المبتدع ومن اقترف ذنبا عظيما ولم يقرب منه فبني
 أن لا يسلم عليهم ولا يرتد عليهم السلام كذا قاله النصارى وغيرهم من العلماء فان اضطر الى السلام
 على الطلبة بأن دخل عليهم وخاف ترتب مفسدة في دينه أو دنياه أو غيره مما ان لم يسلم عليهم قال
 الامام أبو بكر بن العربي قال العلماء يسلم وينوي أن السلام اسم من أسماء الله المعنى الله عليكم
 وقبيل اه وفيه كلام طويل ينبغي الوقوف عليه فراجعه (قوله فاضطروهم) كذا في خط
 المؤلف والذي في شرح الروض فاضطروهم بالافراد وهو المناسب للتعبير بأحدهم من حوى
 (قوله تحرم موقعة الكافر) أي المحبة والميل بالقلب وأما المخالطة الظاهرة فمكروهة وعجاجة
 شرح م ر وتحرم موادتهم وهو الميل القلبي لامن حيث الكفر والا كانت كفرا ومواء
 في ذلك أ كانت لا أصل أو فرع أم غيرهما وتكره مخالطته ظاهرا ولو بعهدا فبما يظهر
 ما لم يرج اسلامه ويلحق به ما لو كان بينهما محذور حم أو جوار اه وقوله ما يرج اسلامه أي
 أو يرجونه فمعا أو دفع شر لا يقوم غير فيه مقصده كان قوض اليه عما يعلم أنه ينفع فيه
 ويخلص أو قصد بذلك دفع ضرر عنه وألحق بالكافر فيعلم من الحرمة والكرهية القاسق
 وينجم من الحرمة على ميل مع ايتاس له أخذ من قولهم يحرم الجلوس مع القساق ايتاسا
 لهم أما معاشرتهم لدفع ضرر يحصل منهم أو بطلب نفع فلا رمت فيه اه ع ش على م ر (قوله
 الميل القلبي) ظاهره أن الميل اليه بالقلب هو وان كان ميبه ما يصل اليه من الاحسان أو دفع
 مضرة وينبغي تقييد ذلك بما اذا طلب حصول الميل بالاسترسال في أسباب المحبة الى حصولها
 بطلبه والا فالامور الضرورية لا تدخل تحت هذا التكليف ويتقدير حصولها بغير السعي
 في دفعها ما أمكن فان لم يكن دفعها لم يوافقها ع ش على م ر (قوله الاسماء الخ) أي
 والاحسان التي منه الموقعة يجب المحبة (قوله وحليته) أي صفته (قوله ويتعرض لسنه)
 تفسير لقوله وحليته (قوله ليغرفه) أي ليخبره وقوله بين أي الذي مات (قوله فيجوز جملته
 مرثا) الاخصر أن يقول فيجوز كونه كفرا (خاتمة) نقل الأدرعي عن بعض حنابلة
 عصره أنه أفتى بجمع اليهود والنصارى من التسمية بمحمد وأجدوا بى بكر وعمر والمسن والحسين
 ونحوها وأن بعض الشافعية تبعه ثم قال الأدرعي ولا أدرى من أين لهم ذلك وان كانت
 النفوس تميل الى المتع من الأولين خوف السب والسفوية وأما غير ذلك من الاسماء فلا أدرى
 له وجهها نعم روى أن عمر بن الخطاب قال لا يكتبوا بكنى المسلمين ويقول ذلك فيما تضمن
 مدحا كنى الفضل والحسن والمكارم فان دلت قرينة على نحو استهزاء واستخفاف بنا منعوا
 فان دعوا أولادهم فلا لقضاء العادة بأن الانسان لا يسمى ولده الا بما يجب اه مناوى على
 الجامع وذكره الشبرا ملى اه

قوله واطم الى آخر القولة كتب عليه
 بهامش نسخة المؤلف ليس من التعبير
 اه

(خاتمة) • تحرم موقعة الكافر
 لقوله تعالى لا تجلقوا بوضوءهم باله
 واليوم الآخر يأتون من حاد الله
 ورسوله فان قيل قلتم في باب الوصية
 أن مخالطة الكفار مكروهة
 أوجب بأن المخالطة ترجع الى الظاهر
 والموقعة الى الميل القلبي فان قيل الميل
 القلبي لا اختيار للشخص فيه أوجب
 بإمكان دفعه بقطع أسباب الموقعة التي
 يشأها ميل القلب كما قيل ان الاسماء
 تقطع عروق المحبة والأولى للامام
 أن يكتب بعد عقد الفتنة اسم من عقد
 له دينه وحليته ويتعرض لسنه أهو
 شيخ أم شاب ويصف أعيانه الظاهرة
 من وجهه وحليته وحاجيه وصنيته
 وشقيقه وأهله وأساته وآثار وجهه
 ان كان فيه آثار ولونه من سرة أو شقرة
 وغيرها ويجعل لكل من طوائفهم
 عرفا مسلما يضيظهم ليعرفه بمن مات
 أو أسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم
 وأما من حضرهم ليؤدى كل منهم
 الجزية أو يشتكى الى الامام من يعتنى
 عليهم منا أو منهم فيجوز جعل عرفها
 لذلك ولو كان كفرا وانما اشترط اسلامه
 في الغرض الأول لان الكافر لا يعتد
 خبره

• (كتاب الصيد) • مصدر صيد يصيد ثم أطلق الصيد على الصيد قال تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (والنبايح) جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولما كان الصيد مصدرا أفرد المصنف (٢٥٤) وجمع النبايح لأنها تكون بالسكين أو السهم أو الجوارح والأصل في ذلك قوله تعالى

• (كتاب الصيد والنبايح) •

أي ما يحل منها وما لا يحل (قوله على الصيد) وهو الحيوان وإنما أقر بأن اسم المفعول ليناسب النبايح ولاجل قوله أن قدر عليه الخ قل (قوله ولما كان الصيد مصدرا) لا يتأخر كونه بمعنى الصيد لأن كلامه هنا بالنظر لاصوله فلا يعترض بأنه بمعنى الصيد في كلامه (قوله قاصطادوا) والأمر بالاصطياد يقتضي حل الصيد والأمر فيه للإباحة وقوله الاماذ كيم مستثنى من المحرمات في الآية أي من بعضها وهو الأربعة الأخيرة فيقيد حل المذكورات شوري (قوله هنا) وجهه أن الجهاد تارة يكون فرض كفاية وتارة فرض عين وطلب الحلال أي معرقته فرض عين فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين زي وبإشارة قل على الجلال ذكره هنا عقب الجهاد لمقتضى من لاكتساب بالاصطياد المشابه للاكتساب بالقتل وذكره في الروضة وغيره عقب ربيع العبادات لأنه عبادة (قوله قال ابن قاسم) أي الغزى لأن العبادي تلذذ للطلب (قوله فرض عين) أي والعبادة فرض عين كالصلاة والصوم والزكاة (قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر) وهو الاندفاع الذي هو أثر الفعل الحاصل في المذبح وانما تسمى بهذا الفارق الذبح الذي هو أحد الأركان الثلاثة لمقتضى اتحاد الجز هو الكل رشيد والمراد بكونها أركاناً أنه لا بد لتعقدها من بعضها فلا يفسد واحد منها جزاً منه (قوله وما قدر) هذا هو الركن الأول وقوله أي ذبحه مراد به ما يشمل الصحر وقوله في حلقه أي في صورة الذبح وقوله وليته أي في صورة الصحر كما في الأيل والواويج (قوله والثاني) جعله ثانياً باعتبار تفصيل الأركان في القرآن كان ثلثاً في الأجمال عند ذكر الأركان (قوله وهو الذبح والذبيح) راجع للأول والثاني على ألف والتشديد المرتب (قوله قصد) أي قصد العين أو الجنس بالفعل شرح المنهج فلما جازى بالصيد ما يذبح صيداً وأرسل منه في ظلمة راجعاً صيداً فقتله حرم سم وبإشارة حل أي قصد العين وإن أخطأ في ظنه أو بالجنس أي الحقيقة الصادقة بالكل من الأفراد وبعضها وإن أخطأ في الإصابة اه • (فرع) • وقع السؤال في الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كوله فضره بسيف فقطع رأسه هل يحل أولاه نظراً لظاهر الأول لأن قصد الذبح لا يشترط وانما يشترط قصد الفعل وقد وجد بل ويغني أن مثل قطع الرأس ما لو أصاب غير عنقه كيد مثلاً فخرجه ومات ولم يتمكن من فحشه لأنه غير مقتدر عليه اه ع ش على م د (قوله وغابت عنه) أي قبل بخرجه أما لو بلغ منه مبلغ الذبح وهو يراه ثم غاب عنه ثم وجد ميتاً حل قطعاً لأنه قد صار مذكياً عند مشاهدته فلم يحرم ما حدث بعده وبإشارة المنهاج وغاب وهي أولى (قوله هو ما عليه الجمهور) معتد (قوله نظراً) بالذاه م د (قوله فأصاب غيرها) أي ولو من غير الجنس اه زي لأن القصد وقع في الجملة (قوله ولا اعتبار بظنه) اعلم أن الصور ثلاثة لاه أما أن يضل في الظن فقط أولى الإصابة فقط أو فيهما فإن أخطأ في الظن فقط أو في الإصابة فقط فهو حلال وقد ذكرها الشارح أما إذا أخطأ فيهما فإن كان ظاهراً لم يحل وإن كان ظاهراً للحلال فيحل فالحال فيهما فيه صورتان وقد ذكرهما م د بقوله ولو قصدوا أخطأ في الظن والإصابة معا كن ذى صيداً فخره أو خنزيراً فأصاب صيداً غيره حرم لأنه قصد حرم ما فلا يستفيد الحل

وإذا حلهم قاصطادوا وقوله تعالى الاماذ صكتم وقوله تعالى أحل لكم الطيبات والمذكور من الطيبات • (تبيه) • ذكر المصنف كالتباج وأكراً لأصحاب هذا الكتاب وما بعده هنا وما للمزني وخالف في الروضة فذكره آخر ربيع العبادات تبعاً لما تضمنه الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم ولعل وجه التسمية أن طلب الحلال فرض عين انتهى وأركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربعة ذبح وآلة وذبيح وذابح وقد شرع في بيان ذلك فقال (وما قدر) يضم القاف على البناء للمفعول (على ذكاه) بالجهة أي ذبحه من الحيوان للأكول (فذكاه) استقلالاً (في حلقه ولينه) اجتمع هذا هو الركن الأول والثاني وهو الذبح والذبيح والخلق أعلى العنق واللثة يقع اللام المشددة أسفلها وقيدت إطلاقه بالاستقلال لأنه مراده فلا يرسل الجنين الموجود ميتاً في بطن أمه ولم يذبح ولم يعقر لأن حله بطريق التبعيض ذكاه كإبائى في كلامه ويشترط في الذبح قصداً ولو سقطت مدية على مذبح شاة أو احتسكت بها فأنذبت أو امتزجت بآخرة نفسها فقتلت أو أرسل منها لا الصيد يقتل صيداً حرم بخرجه أو ملها وغابت عنه مع الصيد أو بخرجه ولم يفته بالخرج إلى حركته مذبح وغابت ثم وجد ميتاً فيها فانه يحرم لاحتمال أن موته بسبب آخر وما ذكر من التصريح في الثانية هو ما عليه الجمهور وإن اختار النووي في تخصيصه الحل ولو روى شيئاً ظنه جراً أو روى قطع ظبا فأنسب

(وما يقدر) بضم حرف المضارعة على البناء للمفعول (على ذكاته) لكونه متوحشا كالضبع (فذكاته عقره) أي يجرح من فوق الروح في أي موضع كان العقر من بينه بالإجماع ولو قوض انسى كعبير (٢٥٥) فنفوه كالسيد يحمل يجرحه في غير مذبحه (حيث

قد ر عليه) بالتقريب ويحمل بإرسال الكلب عليه حكما فالق الروضة (تبيه) تناول اطلاق المصنف ما لورتي يعبري بقر ولم يقدر على ذكاته فيعمل يجرحه في غير المذبح وهو كذلك على الاسم في الزوائد ولا يحمل بإرسال الكلب عليه كما صحه في التمهيل من زيادته والفرق أن الحسيد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارحة ولو زدي يعبري بقر فغير زدي محاق الأول حتى تضمنه إلى الثاني حلا وان لم يعلم بالثاني فله القاضي فان مات الأسفل ينقل الأعلى ليحمل ولو دخلت الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالنقل لم يحمل كما هو قسمة ما في فتاوى البغوي (ويستحب في الذكاة) أي ذكاة الحيوان المقدور عليه (أربعة أشياء) الأول (قطع) كل (الحقوم) وهو مجرى النفس (والثاني قطع كل (المري) وهو بفتح الميم والمتواله مز في آخره مجرى الطعام والشراب (و) الثالث والرابع قطع كل (الودجين) بفتح الواو والدال المهملة والجيم وهما عرقان في صفتي العنق يحيطان بالحقوم وتيل بالمري وهما الوريدان من الأديم لأنه أوجي وأسهل لخروج الروح فهو من الاحسان في الذبح ولا يستحب قطع ما وراء ذلك (تبيه) مراد المصنف ان قطع هذه الأربعة مستحب لأن قطع كل واحد مستحب على اقرار من غير قطع الباقي اذ قطع الحقوم والمري واجب وبالله أشار بقوله (والجزئي منها) أي الأربعة المذكورة في الحل

لا عكسه بأن روى جيرا أو خنزيرا فله صيدا فأصاب صيدا فانه يحمل لأنه قصد ما ما ١١ ومثله في شرح الروض (قوله وما لم يقدر على ذكاته) أي وقت الاصلية كافي البرماوى قال الشيخ من كل طوري غير مقدور عليه فأصله وهو مقدور عليه أو يحكمه اعتبر حال الاصلية ١١ (قوله لكونه) لو قال كونه بالكاف لكان أولى ليشمل البعير الناذ والواقع في بئر وكان يستغنى عن قوله الا أنى ولو قوض الخ (قوله في أي موضع الخ) لاجابة السمع قول المتن حيث قد ر عليه أي في أي موضع قد ر على العقر والحاصل أن قوله في أي موضع كان هو معنى قول المتن حيث قد ر عليه لأن معناه في أي محل من بينه الخ فلو أن شرحا للشارح وشرح بها المتن وحذف لفظ الطفر لكان أولى والتكرار بالنظر للتأخر والا فالشارح فرض كلامه ولا في التوحش الاصل وجعل قول المتن حيث قد ر عليه متعلقا بمسئلة ما اذا كان انسياق توحش فلا تكرار وعلى كل فالأولى حذف قوله بالطفر لأنه يوهم أنه مقدور عليه وبعد هذا كله فقول في أي موضع كان أي مما ينسب إليه الرهوق لا توحش فو حث كذا صرح به البرماوى (قوله كعبير ذ) أي شرد قال في المصباح نذ البعير ذامن باب ضرب ونذاد بالأكسر ونذيد أقر وذهب الموجه شاردا فهو ناذ والجمع نذاد (قوله حيث قد ر عليه) أي ان قد ر على العقر بسبب الطفر به وحيث لا يتكرر هذا مع قول الشارح في أي موضع كان (قوله ما لورتي) أي سقط وانما أقرده لكونه فيه خلاف وما قبلها اتفاق (قوله والفرق الخ) فيه أن الحسيد يستباح به الذبح مع القدرة لكن بكيفية مخصوصة وهي قطع الحقوم والمري والمدعى هنا الاباحة مطلقا (قوله مع القدرة) أي يستباح به مع العجز اه زى (قوله ولو دخلت الخ) محله اذا شك كاهل صادقته حيا أم لا اما اذا علمنا أنها صادقة حيا وشك كاهل ماتتها أو ينقل الأعلى حل شرح الروض (قوله لاه أوجي) أي أسرع وأسهل والمري مفتت الحقوم (قوله مع وجود الحياة المستقرة) ولا يشترط كون القطع في دفعة واحدة بل يجوز التعقد بشرط أن يبقى في المذبوح حياة مستقرة عند ابتداء الوضع في آخر مرة قبل (قوله أول قطعهما) أي ان أسرع في الذبح قطع الحقوم والمري دفعة واحدة لا اشتراط عند آخر قطع (قوله لأن الذكاة صادقة وهو حي كالوقوع بدحيوان الخ) هذا التعليل والتقدير ذكرهما م وفي غير هذه الصورة التي قبلهما وعبارة شرح م ولو ذبحه من قناه أو من صفته عنقه عصى للعلول عن محل الذبح ولما فيه من التعذيب فان أسرع في ذلك قطع الحقوم والمري وبه حياة مستقرة ولو نذنا بقرنة حل لصادقة الذكاة وهو حي كالوقوع يده ثم ذكاة والابان لم يبق فيه حياة مستقرة بل وصل إلى حركة المذبوح حلا انتهى إلى قطع المري فلا يحمل لصيرورته ميتة وكذا ادخال السكين باذن ثعلب مثلا لقطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلد مقبضه التفصيل الماراه وهو أنسب من منيع الشارح (قوله ثم ذكاة) أي فانه يحمل دون اليد (قوله فان لم يسرع قطعهما الخ) أي لا يجب أن يسرع الذابح في الذبح فلو أنى بحيث ظهر انتهاء الشاة قبل قطع المذبح إلى حركة مذبوح لم تحمل لتقصيره اه زى والواو في قوله ولم تكن بمعنى أو في نسخة فان شرع في قطعهما وعليها فالواو ظاهرة وعبرة ع ش على م ولا يضرب رفع السكين واذا دنتها فورا ولا قلبها لياخذ عليها ما تبقى من الحقوم والمري ولا القواها

(شيان) وهما (قطع) كل (الحقوم) كل (المري) مع وجود الحياة المستقرة أول قطعهما لأن الذكاة صادقة وهو حي كالوقوع بدحيوان ثم ذكاة فان لم يسرع قطعهما ولم تكن فيه حياة مستقرة بل انتهى لحركة مذبوح لم يحمل لأنه ما ميتة فلا يبيده الذبح بعد ذلك

ليأخذ غيرها ولا يشترط فيها كحياة مستقرة وانما يشترط قصر القصر عرقا اه بحروفه اه مد
وبدل على ذلك قول الشارع لوجود الحياة المستقرة أول قطعها ولو شك بعد وقوع الفعل
منه هل هو محال أو محترم فهل محل ذلك أو لا فيه نظر والاقرب الأول لأن الأصل وقوعه على
الصفة المجزئة (فرع) • يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلا
لأنه تعذبه (فرع) • لو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لأن الذبح
يزيل العذوبة أو لا لأن ذبحه لا يزيل العذوبة في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب لأن ذبحه لا يزيل
على قلبه بأي طريق اتفق لكن ينبغي أنه أولى لأنه أسهل لخروج الروح اه ع ش على م
(قوله لم يحل) أي لأنه من اجتماع مقتض ومانع فيغلب المانع اه (قوله ولو عرفت الخ)
الأولى أن يقول كشيء الحركة الخ ويكون مثلا القرينة (قوله ومحل ذلك) أي اشتراط
كون الحياة مستقرة قطعاً وظناً المذكور في كلام غيره كشيخ الاسلام في شرح البهجة ثم قال
واعبرت الحياة المستقرة ليخرج ما اذا اقتضت وكل فقداه لسبب من جرح أو انه دام مستقر
أو أكل نبات صار لوجود ما يحال عليه الهلاك أما إذا كان لمرض فيحل مع فقداه اه فالحاصل
أنها لا تشترط الاعتدال في حاله الهلاك والمراد بالحياة المستقرة ما يوجد معها الحركة
الاختيارية بقرائن وأمارات فغلب على الظن بقاء الحياة ومن أماراتها انقباض الدم بعد قطع
الحلقوم والمرى والاصح الاكتفاء بالحركة الشديدة وأما الحياة المستقرة فهي الباقية الى
خروجها بذيخ أو نحوه وأما حركة عيش المذبوح فهي التي لا يبقى معها سمع ولا ابصار ولا حركة
اختيار اه شرح م ر وقد نظم ذلك بعضهم فقال

حالة استقرار ان بقيت الى • فراغ لا مجال تكون لقد ظهر
ومعها بالاستقرار ان وجدت بها • صفات اختيار مع قرائن تعتبر
وعيش مذبوح فسم اذا خلت • من السمع أو نحو اختيار كذا البصر

وكن الصواب أن يقول ومحل ذلك عند تقدم الخ كما عبر به غيره والحاصل أن الحيوان سواء
المأكول والآدمي إذا صار آخر من كان ذلك من سبب يحال عليه الهلاك كان كالميت
ومعناه في المأكول أنه إذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآدمي أنه يجوز أن تقسم التركة
في تلك الحالة وإذا وضعت المراتب في تلك الحالة تستضي عتقها أو كان ذلك بلا سبب يحال عليه
الهلاك كان كالميت ومعناه في المأكول أنه إذا ذبح في هذه الحالة حل وفي الآدمي أنه
لا تستضي عتقها امرأه إذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع أحكام الميت (قوله ما لم يتقدمه)
عبارة غيره ومحل ذلك عند تقدم ما يحال الخ م ر وأقره ع ش وهذا هو المناسب لقول
الشارح فان مرض الخ (قوله لم يحل) أي ما لم توجد بعد ذبحه حركة شديدة أو انقباض دم على
المعقد كما قاله ع ش على م ر (قوله فان مرض) استدرك بهذا في شرح المنهج على اشتراط
الحياة المستقرة وقوله سبب أي فعل كما عبر به في شرح المنهج والافالسبب موجود هنا وهو
المرض (قوله حل) أي وان لم يسلم دم ولم يتحرك ذى (قوله ولو مرض بأكل نبات مضرا الخ)
ومن ذلك التفاح الحاصل من أكل الرية وعبارة جج ولو كان مرضه بسبب أكل نبات مضر
كأن ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فعلم أن النبات الموقى أكله يجزئ المرض لا يؤثر

• (نبيه) • لو ذبح شخص شخص حيوانا
وأخرج آخر أمعاء أو فحش خائضته
محل لم يحل لأن التذفيف لم يتحقق قطع
الحلقوم والمرى قال في أصل الروضة
سواء كان ما قطع به الحلقوم ممسكاً
لو اقترداً أو كان يعين على التذفيف ولو
اقترن قطع الحلقوم بقطع رقبته الشاة
من قفاها بأن أجرى سكيناً من القفا
وسكيناً من الحلقوم حتى التقيا فهي
ميتة كما صرح به في أصل الروضة
لأن التذفيف إنما حصل بذيخين
ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة
عند الذبح بل يكفي الدان بوجودها
بقريته ولو عرفت بشقة الحركة
أو انقباض الدم ومحل ذلك ما لم يتقدمه
ما يحال عليه الهلاك فلو وصل
بجرح الى حركة المذبوح وفيه
شقة الحركة ثم ذبح لم يحل والحاصل
أن الحياة المستقرة عند الذبح تارة
تتضمن وتارة تظن بعلامات وقرائن
فإن شككنا في استقرارها حرم للشك
في المبيع وتعليقاً للتصريح فان مرض
أو جاع فذبحه وقد صار آخر من حل
لأنه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه
ولو مرض بأكل نبات مضر حتى صار
آخر من كان سبباً يحال عليه الهلاك

بخلاف المؤدى للهلاك أى غالباً فيما يظهر اذ لا يحال عليه الهلاك الاحتذ اه وفي شرح سم
 اوانتهى الحيوان عند ابتداء القطع الى حركة منبوح فصوصح او انه دام مقف أو كل نبات
 مضر أو نحوها حرم بخلاف ما لو انتهى الى ذلك وان كان سببه كل نبات مضر وهذه مخالفة
 لكلام الشارح والمعتقد ما في الشارح كافي شاشية قل مد وصارة ع ش على مر قد صرح
 بأنها لو وصلت الى حركة منبوح بسبب يحال عليه الهلاك فحصل منها حركة شديدة في الحال ثم
 ذبحت لم تحصل بخلاف ما اذا وصلت الى حركة المنبوح وليس فيها تلك الحركة ثم ذبحت فاشتدت
 حركتها أو اتغيرت بها فحصل اه (قوله فلم يحصل على المعتقد) أى ما لم توجد الحركة الشديدة
 أو اتغيرت بالدم على المعتقد كافي ع ش (قوله ولا يشترط في الذكاة قطع الجلدة الخ) ولو خلق له
 رأسان وعنقان في كل عنق حلقوم ومرى فبينى أن يقال ان كانا أصليين فلا بد من قطع كل
 حلقوم ومرى من كل عنق وان كان أحدهما زائداً فان علم فالعبرة بالأصلي وان انتبه بالأصلي
 لم يحصل بقطع أحدهما لاحتمال أنه الزائد ولا بقطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي
 بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضى التحريم كالوقارن الذبح برحه أو فخصه في محل آخر
 ويحتمل أن يحصل بقطعهما لأن الزائدين جنس الأصلي ولو خلق له مرياً فبينى أن يقال ان كانا
 أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فان انتبه بالزائد لم يحصل بقطعهما
 ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقدم ولو خلق حيوانان ملتصقان ومثل كل واحد واحد فهل
 لكل ما للذبح ملكه أو فخصه من الآخر وان أدى الى موت الآخر أو تلف عضوه
 أو منفعته كما أن للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى الى تلف ملكه بآثاره وأخذنا
 من قول ابن القطن أن البدنين المتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام أولاً به نظر والاول
 غير بعيد اه ج (قوله ريسن فخر ايل) وهو الطعن بمقتضى التحريم وهو وحدة في أصل
 الصدر وأصل العنق ولا بد في التحريم من قطع كل الحلقوم والمرى اه زى مع زيادة من شرح
 م ر (قوله في اللبة) أى مع الحلقوم والمرى كما تقدم واللبة بفتح اللام (قوله أسهل لخروج
 الروح) ووجهه أن الروح تخرج مما تذيب اللحم وتظهر أنه أقرب من الحلقوم والمرى
 وهذا خاص بغير الآدى أما هو فان روحه تخرج من باقونه كما أنه أول ما حصل فيه (قوله
 لطول غنقها) وهل المراد بالنصر غرزة الآلة في اللبة أو ولو بالتطع غرضاً حل (قوله ريسن ذبح
 بقر) أى لا يفخرها في اللبة فالسنة انما هي العدول عن اللبة الى أعلى العنق (قوله ويجوز
 بلا كراهة) لكن خلاف الاول شرح م ر (قوله عكسه) وهو الذبح في الابل والعرفى البقر
 وما عطف عليها خلافاً للامام مالك حيث قال لا يجوز ذبح الابل ولا يفخر البقر والغنم لكن قال
 ابن المنبر لا أعلم أحداً حرم ذلك وانما كرهه مالك فقط اه برماوى (قوله معقولة) بالنصب
 على أنه خبر ثان لا على الحال لاضافته الى معرفة برماوى (قوله أى قيام) الاول أن يقول أى
 قياماً لانه تفسير لصواف فان خيفت قارها قباراً لا غير مضممة برماوى وسم (قوله لجنبها
 الأيسر) لانه أسهل على الذابح في أخذ الآلة باليمين وإمساك رأسها باليسار فلو كان أحسن
 استحب استنابة غيره ولا ينضمها على يمينها كما أن مقطوع اليمين لا يشرى في الصلاة بسبابة
 اليسرى شوبرى ورمى (قوله أن يحد الخ) ولو ذبح بسكين كذا حل بشرط أن لا يحتاج

فلم يحصل على المعتقد ولا يشترط في الذكاة
 قطع الجلدة التي فوق الحلقوم والمرى
 فلو أدخل سكيناً بآذن فغلب مثلاً وقطع
 الحلقوم والمرى داخل الجلدة لاجل
 جلده وبه جاز يستقر محل وان حرم
 عليه التعذيب ويسن فخر ايل في اللبة
 وهي أسفل العنق كما مر لقوله تعالى
 ففيل لى وانحر ولا مريه في العيصين
 والعنق فبأنه أسهل لخروج الروح
 لطول غنقها وقيل هذا كما قال ابن
 الرفعة أن باقى في كل طحال عتقه
 كالعام والأود والبد ويسن ذبح بقر
 وغنم ونحوهما كمثل قطع الحلقوم
 والمرى لا يباع ويجوز بلا كراهة عكسه
 ويسن أن يكون فخر البقر قائماً
 معقولة ركبته وهي اليسرى كما
 في المجموع لقوله تعالى فاذكروا اسم
 الله عليها صواف قال ابن عباس أى
 قيام على ثلاث رواه الحاكم وصححه
 وأن يكون فخر البقرة والشاة مضممة
 لجنبها الأيسر وتترك رجليها اليمنى
 بلا شئ وتبقى التوائم ويسن الذابح

أن يحد

القطع الى قوة المذبح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انتهائه الى حركة مذبح امه مل وينتدب
امر ادها برقى وتحامل يسير ذهابا وايابا ويكره أن يجذها قبلاتها وأن يذبح واحدة والاخرى
تطرأ اليها ويكره ما يانه رأسها لا وزيادة القطع وكسر العنق وقطع منومنها وتحرى بكها وقتلها
حتى تخرج روحها والاولى سورها الى المذبح برقى وعرض الماء عليها قبل ذبحها شرح م
قال ع ش عليه والمخاطب بالاولوية مال كها ان يشر الذبح ومقدماته فان قوض أمر الذبح
الى غيره وسلبها طلب منه فعل ذلك كله اه (قوله سكينه) هي سكيننا لانها تسكن الحرارة
القرزية ومدي لانها تطفئ مدة الحياة وشقرة لاذهايم الحياة من شفر الما لذهب لانها تذهب
حياة صاحبها اه (قوله فاذا قتلتم) أي قصاصا أو حدا اذا قتل في الشرع غير ذلك وقوله
فاحسنوا القتلة يستثنى منه قتل طامع الطريق بالصلب والزاني المحصن بالرجم لورود النص
بذلك قبل ونحو حشرات وسباع والفواشق الخمس لانها مؤذية وقيل خرجت بالنص فلاحظ لها
في الاحسان وفيه نظر اذ جواز قتلها أو وجوبه لا ينافي احسان كيفية واحسان القتلة اختيار
أسهل الطرق وأخفها ايلاما وأسرعها ازهاقا وأسهل وجوه قتل الآدي ضربه بالسيف
في العنق ولذا يكره قتل القمل والبق والبراغيث وسائر الحشرات بالنار لانه من التعذيب
وفي الحديث لا يعذب بالنار لارب النساء قال الجزولي وابن تيمية وهذا ما لم يضطر لكثرهم فيجوز
حرق ذلك بالنار لان في تنقيتها بغير النار حرجا ومشقة ويجوز نشرها في الشمس قال الإقهي
وقتلها بغير النار بالقص أي القصع والقرح بآثار قوله صلى الله عليه وسلم وقد غسل عن حشرات
الارض تؤذي أحدا فقال ما يؤذي ذلك أدته قبل أن يؤذيكم وما خلق للآذية فابتدأوا بالآذية
بأثره شريخي (قوله واذا ذبحتم) ما يصل ذبحهم من البهائم فاحسنوا الذبحة بالكسر
هي الذبح وبه في بعض الروايات فاحسنوا الذبح بفتح الذال وكسرها وهو المصدر وهي التي
في أكثر نسخ صحيح مسلم واحسان الذبح في البهائم الرقيق بها فلا يصبر عليها بعنف وايضاح المثل
بأن ياخذ بيده اليسرى بطحطها من لحمها الاسفل بالصوف أو غيره حتى يظهر من البشرة
موضع الشفرة ويضع ما يراد ذبحه على شفة الايسر لانه أمكن للذابح حيث كان يفعل باليمن
أكثرا وكان أضبط وهو الذي يفعل يديه جميعا وأما الاعسر فيضعها على الايمن والنية
والتسمية مع الذكر وقطع الحلقوم والودجين ويكون ذلك من المقدم لامن القفا اه شريخي
وقوله وأما الاعسر فيضعها على الايمن لعلة جرى في ذلك على مذهب مالك والاقصد تقدم
عن شرح م ر أنه يستحب له استنابة غيره ولا يضعها على يمينها وقوله وقطع الحلقوم والودجين
ولا يحرم قطع ما زاد لولا اتصال رأسه وقال مالك بوجوب قطع الودجين دون الحلقوم والمرى
وقال أبو حنيفة بوجوب قطع الودجين أيضا ولو ذبحه باليمين من خلف وأمام فالتصايم يصل
كألو أخر شخص حشوته أي مصاريه أو شخصه في خاصرته حال ذبحه كما قاله البرماوي
وعبارة ع ش على م ر والزيادة على الحلقوم والمرى هو الودجين قبل بجرمتها لانه زيادة
في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة (قوله وليحد) يسكون اللام وضم الياء من أحد
وبقعهما من حد والشفرة فتح الشين المحجمة وقد انضم وهي السكين العريضة وأصل الشفرة
حد السكين وشفرة السيف حده وشفير جهنم حرفها وشفير الوادي طرفه وشفير العين منبت شعر

مكنه لمسلم ان الله كتب الاحسان
على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة
واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد
أحدكم شفرة

مستند
في الحديث

الجن والاحداد واجب في الكافة ومنسوب في غيرها وتنبؤا راتها عنها في حال احداها
فبكره ان يحدها قبلها فقد روى انه صلى الله عليه وسلم من رجل راضع ربه على صفحة شاة
وهو صحت شفرة وهي تلظ اليها يصيرها فقال له اريد ان تقيها موتان هلا احدثت ثمرته قبل
ان تقيها اه شبر خفي مع زيادة (قوله ذبيحة) اي مذبحها فقط لا يقل ينبغي ان يكره لانه
حالة اخراج نجاسة كالبول لوضوح الفرق بان هذا حاله يقرب الى الله بها ومن ثم سن فيها ذكر
الله بخلاف تلك شوري وهذا ظاهر ان كانت الذبيحة للتقرب كالاضحية (قوله للقبلة) وهو
في الهدى والاضحية أكد برماوى (قوله وان يقول عند ذبحها) اي وارسل الجارية
(قوله بسم الله) والاكل بسم الله الرحمن الرحيم وقيل لا يقول الرحمن الرحيم لان الذبح
فيه تعذيب والرحمن الرحيم لا يناسبه وقيل يأتى بها لان في الذبح رحمة فلا كين فمن بعض
العلماء ان القصاب اذا سمي الله عند الذبح قالت الذبيحة اخ اخ وذلك انها استطيت الذبح مع
ذكر الله تعالى وتلدت وقال المالكية لا يزيد الذابح الرحمن الرحيم لان في الذبح
تعذبا وقطعا والرحمن الرحيم امان رقيقان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب مع الرحمة ولتلك قال
نوح لاصحابه اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها ولم يقل بسم الله الرحمن الرحيم لان الرحمن
الرحيم من الرحمة وكان في قصة نوح هلاك قومها اي هلاك من لم يركب فيها والرحمة لا تقضى
الهلاك ويكره تعدد تركاها اي البسمة قلوتر كها ولو عدا حلت خلافا للامام ابي حنيفة
لان الله تعالى اباح لنا ذبايح اهل الكتاب بقوله وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وهم
لا يذكرونها وما قوله تعالى ولانا كلوا مما يذكرا اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه اسم غير الله
يعنى ما ذبح للاصنام بدليل قوله وما اهل لغير الله وسياق الآية دال عليه فانه قال والله تصسق
والحالة التي يكون فيها تقاضى الاهلال لغير الله قال تعالى اوفسقا اهل لغير الله والاجماع
قام على ان من اكل ذبيحة مسلم ليسم الله عليها ليس فسق وقال الامام احمد المراد به الميتة
بدليل قوله تعالى وان الشياطين ليوسعون الى اوليئهم وذلك لانهم كانوا يقولون كلوا مما قتلتم
اي ذكبتهم ولانا كلوا مما قتل الله يعنى الميتة ويسن في الاضحية ان يذكرا الله تعالى ثلاثا قبل
التسمية وبعدها كذلك وان يقول اللهم هذا منك واليك تقبله منى ويأتى ذلك في كل ذبح
هو عبادة اه برماوى (قوله ولا يقل بسم الله واسم محمد) اي لا يجوز ذلك ولا تحرم الذبيحة
حيث قدان قصد التشريك حرمت الذبيحة فان اراد ذبح باسم الله واتبرك باسم محمد فينبغي
ان لا يحرم وان كان مكروها شرح المنهج مع زى ملخصا وعبارة الروض ولا يجوز ان يقول
الذابح اي والصائد كافي اصلها باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد اي ولا باسم الله ورسول الله بالجز
كافي اصله للتشريك فان قصد التبرك فينبغي ان لا يحرم كقوله بسم الله ومحمد رسول الله برفع
محمد اه والحاصل ان الصور ثلاثة في صورة الاطلاق يحرم مع حل الذبيحة واذا اراد
التشريك يكره وتحرم الذبيحة وان ارادوا تبرك باسم محمد كرم مع حل الذبيحة وبخط الزيادة
خارج الحاشية ما قصه قال شيخنا اتقى اهل بخارى يعزيم ما يذبح عند قاط السلطان قتربا
اليه (قوله ويجوز الاصطباذ الخ) والاوز العراقي المعروف يصل اصطباذه واكمله لاصبرة
بما اشهر على الالسنة من ان له مالا كاعرفين لانه لا عبرة بذلك وتقدر رحمة فيجوز ان ذلك

قوله ان قتيها موتان كذا في نسخة
المؤلف وليصر فقط الحديث اه
معصية

وليس ذبيحة وان يوحى للقبلة ذبيحة
وان يقول عند ذبحها بسم الله وان
يصل على النبي صلى الله عليه وسلم عند
ذلك ولا يقل بسم الله واسم محمد
التشريك (ويجوز) ان يحل ذكاته
لا تعزير (الاصطباذ)

أي أكل المصيد بالشرط الآتي في غير المقدور عليه (بكل جرح من سباع البهائم) كالكلب والقطة في أي موضع كان جرحها حيث لم يكن فيه حياة مستقرة بأن أدركه ميتاً أو في حركة المذبح أما الاصطياد بمعنى إثبات الملك فلا يقتصر بالجوارح بل يحصل بكل طريق تيسر والجراحة كل ما يجرح سعي ذلك الجرح الطير بظفره أو نايه وقوله (معلقة) بالجراحة الجراحة (و) من (جوارح الطير) كالباز والصقر لقوله تعالى أحيي لتكم الطييات وما علمت من (٢٦٠) الجوارح أي حينما علمت (وشرائط تعليمها) أي جراحة السباع والطير

(أربعة) الأول (أن تصككون) الجراحة معلقة بحيث (إذا أرسلت) أي أرسلها صاحبها (استقرت) أي هاجت كافي الروضة والجموع لقوله تعالى مكين قال الشافعي إذا أمرت الكلب فاقتر واذا نهيت فانهى فهو مكيب (و) الثاني (إذا زجرت) أي زجرها صاحبها في ابتداء الأمر وبعد (الزجرت) أي وقت (و) الثالث (إذا قتلت) صيدا (لم تأكل من الصيد) أي من لحمه أو نحوه بجلده وحشوته شيئاً قبل قتله أو عظمه وما قررت به كلام المصنف من اشتراط جميع هذه الأمور في جراحة السباع والطير هو مانص عليه الشافعي كما نقلنا بالقبلي وغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب وهذا هو المعتمد وإن كان ظاهر كلام المتأخر كل روضة يخالف ذلك حيث خصها بجراحة السباع وشرط في جراحة الطير ترك الأكل فقط (و) الرابع (أن يسكر ذلك) أي هذه الأمور المعتمدة في التعليم (منها) بحيث يظن تأديب الجراحة ولا ينضب ذلك بعد دبل الرجوع في ذلك إلى أهل الخبرة بالجوارح (فإن عدم أحد هذه الشروط) المعتمدة في التعليم (لم يجعل) أكل (ما أخذته) أي جرحته من الصيد بحيث لم يبق فيه حياة مستقرة بالإجماع كما قاله في المجموع (الآن يدرك حيا) أي حينما فيه حياة مستقرة (فيذكي) حيث يفصل لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثلمة الخشني في حديثه وما حدثت

الأوزن المباح الذي لا مال له فان وجد به علامة تدل على الملك كضرب وقص جناح فينبغي أن يكون لقطه كغيره مما وجد فيه ذلك اه ع من على مروق له لقطه كيف هذا مع أن العراق بعيداً أصحابه غير موجودين عندنا وأيضاً العادة جارية برجوعه لبلاده تأمل (قوله أي أكل المصاد) هذا لا يناسب قوله لمن تحمل ذكاه لا غيره لأن كل المصاد يجوز مطلقاً حتى لمن لا تحمل ذكاه إذا كان الصائد غيره فليس اللام في قوله لمن تحمل بمعنى من تأمل وصارئة قبل قوله أي أكل المصاد لو أسقط لفظاً كل لكن أولى لأنه ليس في تفسير الاصطياد الذي فسر بالمصاد ولو أتى كلام المصنف على حقيقته وجعل حل الصيد معلوماً من حل الاصطياد لكان أولى وأتسبب صواباً وما ذكره بعده من على تفسيره المذكور اه (قوله بالشرط الآتي) أي جنس الشرط فيمثل الشروط الأربعة الآتية في قوله وشرائط تعليمها وقوله في غير المقدور عليه متعلق بجواز وقوله أي جنس الشرط الخ ويمكن أن يراد بالشرط الآتي أن لا يدرك فيه حياة مستقرة المفهوم من قول المصنف الآن يدرك حيا الخ لأنه حيث لا يجعل إلا بجمعه تأمل (قوله سعي بذلك الجرح الخ) فيه قصور لأنه سائر في أن الميت يقتل الجراحة حلال ولو من غير جرح وفي المصباح الجراحة تطلق على الذكرو وغيره مأخوذة من الجرح وهو السكب لأنها تكسب الصيد على صاحبها ومنه قوله تعالى ويعلم ما جرحتم أي ما كسبتم (قوله معلقة) كان الأولى تأخير معنى جوارح الطير لأنه شرط فيها أيضاً الآن يقال إن الصفة المتوسطة تعود لما بعدها أيضاً عند الأصوليين (قوله والطير) الأولى إسقاطه لأن هذه الشروط تنالها لا تنشرط في الطير على المعتمد (قوله معلقة) فيه نظر لأن فيه أخذ معلقة في شرائط التعليم فكان الأولى حذف قوله معلقة لأن التعليم محل الشروط لأنه واحد منها ولا يضر كون معلها مجموعاً (قوله أي أرسلها صاحبها) المراد من هي معه ولو غاصبها فالإضافة لادنى ملازمة (قوله مكين) أي مكين وهو يكسر اللام اسم فاعل حال من فاعله أي حال كونكم مرسلين لها وقال البرماوي أنه يفتح اللام من التكيب وهو الأغراء وفي شرح ابن حجر مكين أي مؤقرين بالامر نهين بالتهنى ومن لازم هذا أن ينطلق بإطلاقه اه وقوله فهو مكيب أي معلم (قوله لم تأكل) أي ولم تقتل صاحبها حين أخذ منها (قوله وحشوته) حشوة البطن يكسر الحاء وضعها معارضة اه مختار (قوله أو عظمه) أما إذا أكلت منه بعد ما سكن غضبها فلا يضر وعبرة سم أي لا بعد انصرافها وطول الزمن عرفاً اه (قوله وما قررت به كلام المصنف) حيث قال أي جراحة السباع والطير الأولى أن يذكر هذا بعد الشرط الرابع لأن التخلل جار فيه أيضاً (قوله وهذا هو المعتمد) ضعيف (قوله ترك الأكل) ويشترط أيضاً أن تهيج عند الأغراء وهذا هو المعتمد فيها أمر أن ترك الأكل وان تهيج عند الأغراء فان لم تهيج عنده لم يجعل المصاد اه برماوي (قوله الخشني) بضم الخاء وفتح الشين المجتنب نسبة إلى خشنة بكهينة سعي من العرب (قوله فأدركت ذكاه) أي قد كبته الخ (قوله مع تفصيل) وهو قوله ومحل ذلك الخ (قوله ولو ظهر عاذاً من الشروط) ومثل الأكل ما إذا اختل

بكل غير المعلم فأدركت ذكاه فكل متفق عليه (تبيه) علامة الحياة المستقرة شدة الحركة بعد قطع الحلقوم شرط والمرى على الأصح في الزوائد والمجموع وقال فيه يكتفى بها وحدها ولو لم يجز الدم على الصحيح المعتمد وقد مرت الإشارة إلى ذلك مع تفصيل تقدم ولو ظهر عاذاً من الشروط كونها معلقة ثم أكلت من لم صيد أو نحوه مما لم

شرط آخر فالحكم كذلك (قوله لم يجعل ذلك الصيد في الظاهر) أي وضر ذلك في تعليمها
فستألف كما يدل على ذلك قوله فان استرسل الخ ولا بد من هذه الزيادة لصحة المقابلة في كلامه
فيكون اسم الإشارة أي قوله هذا اذا أرسلها الخ راجعا للضرب في تعليمها الملاحظ في كلامه
وصية المنهج ولو علمت ثم أكلت من صيده حرم واستوفى تعليمها اه وتبه بقوله ذلك الصيد على
أنه لا ينطق التحريم على ما قبله وهو كذلك اه مر (قوله القرن) بفتح القاء وبالثلثة أي
الكرشة (قوله وبعض الكلب) أي محل ضمه (قوله والاصح أنه لا يعني عنه) وقيل
يعني عنه مع الحكم بنبطته وقوله وأنه يكفي أي والاصح أنه يكفي الخ وقيل يكفي بغيره
وقوله وأنه لا يجب أن يقور أي والاصح أنه لا يجب أن يقور وقيل يجب التقوير والطرح
والحاصل أن في المعض خمسة أوجه أصحها أنه كغيره ثانيا يغسل مرة ثلثها أنه طاهر رابعها
مضوع عنه مع نجاسته خامسها وجوب تقويره (قوله في الركن الثالث) أي بعضه وبعضه
الآخر قسم وهو الجارحة وتسميته ثالثا باعتبار تفصيل الأركان وان كانت الآية ثانيا
عند اجمال الأركان (قوله كحد حديد) بالاضافة وهي على معنى من سمي بذلك لأن الحد
لغة المنع وهو يمنع من وصول اللاح إلى البدن ومثله فحارس وانما قال كحد لأنه لا يقمنه
والالفهم اجزاء الحديد بلا تحديد وليس كذلك وعمل حد الخار في فصل الذبح به لأنه ليس بسن
ولا عظم وكذلك الشعر اذا كان مستودج به لا على وجه الخلق كافي عيش على مرونه
وربما يفي أن من الحد ما لو ذبح بحيث يؤثر مروره على خلق فهو الصغير كآثار السكين فيه
فصل المذبح به (قوله الابالسن) دخل في المستثنى منه الخبر اذا كان معدا لفصل الذبح به
وان حرم من جهة تنصيصه سم زى (قوله ما أنهر الدم) أي ما أسال أي مذبح ما أنهر الخ
لأنه الذي يؤكل شبه الامالة بالانهار واستعار الانهار لاسالة واشتق من الانهار أنهر يعني أسال
فيكون استعاره تصرفه بعبادة وكلمة ما موصولة مبتدأ والخبر فكلوه أو شرطية والقائه
في جواب الشرط أو المعنى فكلوا مذبحه ولا يقتدر في الأول (قوله وذكرا سم الله عليه)
أي المنهر المقوم من أنهر وتمسك به من اشترط التسمية كالك وأبي حنيفة ومذهب الشافعي
أن التسمية سنة وعبارتها شرح م روان يقول بسم الله عند الفعل من ذبح أو إرسال
مهم أو جارحة للتابع ويكره نعمدتر كما قلوز كما ولو عدل لان الله تعالى أحاط بذابح
أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرونها وأما قوله تعالى
ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله يعني ما ذبح للأصنام بدليل
قوله تعالى وما أهل لغير الله به وساق الآية دال على ما قاله وأنه لا يفسق والحالة التي يكون فيها
فساها الأهل لغير الله قال تعالى أو فسأهل لغير الله به والاجماع ظاهري أن كل من أكل
ذبيحة مسلم لم يفسق عليها ليس بفسق اه بخرونها (قوله ليس السن والظفر) بنصبها لانهما
خير ليس وهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه أي ليس المنهر السن والانهار الامالة
شبه خروج الدم يجري الماء في النهر اه شرح التوضيح بخرونها (قوله عن ذلك) أي عن وجه
استثناء ذلك كما أشار إليه بقوله أما السن الخ أي أحدثكم عن ذلك في زمن قريب من زمن
الكلم ثم أخبرهم بقوله أما السن الخ (قوله وأما الظفر) هذا يقتضي أن الظفر ليس من

لم يجعل ذلك الصيد في الظاهر هذا اذا
أرسلها صاحبها فان استرسلت بنفسها
قتلت وأكلت لم يطرح ذلك في تعليمها
ولا أثر لعق الدم لأنه لا يقصد الصائد
فصار كتناوله القرن وبعض الكلب
من الصيد نجس كغيره مما ينصب
الكلب والاصح أنه لا يعني ضوؤه
يكفي غسله سباعا موزا في أحدها
كغيره وأنه لا يجب أن يقور المعض
ويطرح لأنه لم يرد ولو ضاملت الجارحة
على صيد قتله بثقلها أو نحو بعضها
وسلمتها ولم تجرحه حل في الظاهر
لعموم قوله تعالى فيكفوا عما أي سكين
عليكم ثم شرع في الركن الثالث وهو
الآلة فقال (وقبورنا) كآلة بقل
ما يخرج كحد حديد ونصب وجز
ورصاص وذبح ونفث لانه أسرع
في ازهاق الروح (الابالسن والظفر)
وباقى النظام متصلا كان أو متصلا
من آدمي أو غير يلبس الصبي ما أنهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس
السن والظفر وأحدثكم عن ذلك
أما السن فظن وأما الظفر

فقد الحية وألحق بذلك باقي العظام والنهي عن الذبح بالغلام قبل تعديده وبه قال ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام وقال
التورى في شرح مسلم معناه لا تذبحوا بها فأنها تنجس بالدم وقسيتها عن تعصها في الاستعانة لكونها طعام أخوانكم من الجن ومعنى
قوله وأما الظفر فدى الحية أنهم كفار وقسيتها عن التشبيه بهم ثم ما قبلته الجارحة بظفرها أو نابها حلال كأكل حمار ونحوه
بمعدنما لو قتل بعقل كبندقة وسوط ومهم بلا فصل ولا حد أو صهم وبندقة أو الخنق وما لا بأس به من صوبه كغالب أو أصابه سهم لموقع
على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة (٢٦٢) ومات حرم الصيد في جميع هذه المسائل أما في القتل بالثقل فلا يتم حرمه في وقت

فأنها ما قبل يجرأ ونحوه مما لا حدة
وأما مونه بالسهم والبندقة وما بعدهما
بشيتين مبيع ومحرم فطلب الحصرم
لأنه الأصل في الميتات وأما المنقطة
بالأسبولة فلقوله تعالى والمنقطة ثم
شرع في الركن الرابع وهو الذابح
فقال (وتحمل ذكاة) وصيد (كل مسلم)
ومسلية (وكتائب) وكناية تعقل
منا كحسنا لاهل ملتهم ما قال تعالى وطعام
الذين آمنوا الكتاب حل لكم وطعامكم
حل لهم وقال ابن عباس إنما أكلت
ذبايح اليهود والنصارى من أجل أنهم
آمنوا بالتوراة والإنجيل رواء الحرام
وصحبه ولا أثر للرق في الذابح فصل
ذكاة أمة كناية وإن حرم منا كحتها
لعموم الآية المذكورة ولا تحمل ذكاة
مجنوسي ولا وثني ولا غيرهما عملا كتاب
له ولو شارك من لا تحمل منا كته مسلما
في ذبح أو اصطيد حرم المذبوح والمصاد
تقليبا للحصر ولو أرسل المسلم والمجنوسي
كلين أو سهمين على صيد فانسق آفة
المسلم آفة المجنوسي في صورة السهمين
أو كلب المسلم كلب المجنوسي في صورة
الكلين فقتل الصيد أو لم يقتله بل أنهاه
إلى حركة مذبوح حل ولو انعكس
ما ذكر أو حرام معا وحصل الهلاك لهما
أوجهل ذلك أو حرام مرتبا ولكن
لهيئته الأول فهلك لهما حرم الصيد
في مسئلة العكس وما عطف عليها تنظييا
للتصرم * (فائدة) * قال التورى

العظم وهو نخل القطن أو قول السارح باقي العظام عرش على مر وقوله الحية أي السوردان
(قوله تصيد) والتصيد أكثر نوايا من معقول المعنى يليق به من امتثال أمر الله مع عدم
العلم بعقله (قوله لكونها طعام أخوانكم) يراد به ما قالوا من حل التذكية بالظفر إذا كان
محتدا وهو طعام الأنس وهم أفضل من الجن وإن تجسس فليطلب فرق واضح على هذا التعليل
أما على القول بالتعبد القاتل به ابن الصلاح ومال إليه ابن عبد السلام فلا يراد اه لكاته
اج ويفرق بين العظم والخبر المحمد لا يمكن ضله بخلاف العظم فإنه يرى بنباسته (قوله
كبندقة) وأفق ابن عبد السلام بجمرة الرمي بالبندقة وبه صرح في المنابر لكن أفتى التورى
بجوازهم وقيد بعضهم بما إذا كان الصيد لا يموت منه غالبا كالأوزان مات كالعصاة حرم
ولو أصابته البندقة فذبحته بقوتها أو قطعت رقبته حرم اه وهذا التفصيل هو المعتقد اه ذى
وهذا كناية التنبه لعل الرمي وأما بالتنبه لعل الرمي الذي هو الصيد فإنه حرام مطلقا والكلام
في بندق الطين أي الرصاص فيحرم مطلقا لما فيه من التعذيب بالنار ثم إن علم حاذق أنه انما يصيب
نحو جناح كبير فينبه فقط احتل الحل ومثل الطين ما لو كان رصاصا من غير نار اه سل بهرقة
(قوله بأسبولة) بفتح الهمزة وهو الشر لعل المعروف (قوله ثم سقط منه) احتزبه عما إذا لم يسقط
منه ولكن تخرج من جنب إلى جنب فإنه يصل بلا خلاف وقال سم أما لو لم يسقط فإنه يصل
(قوله وما بعدهما) وهو الساقط من الجبل بعد إصابة السهم (قوله بشيتين) الأولى بشيتين
بالفتح لا بـ أما (قوله لاهل ملتهم) لم يقل منا كتناه أشار إلى أن هذا الباب أوسع من باب
التسكاح فإن غير الأسر ليس الذي لم يعلم دخول أول آياته في دينه قبل نسخه لا تحمل منا كته
ولكن تحمل ذبيحته لأنه تحمل منا كته أهل دينه في الجملة أي فيما إذا علم دخول أول آياته في ذلك
الدين قبل نسخه (قوله ولا وثني) ولا من تعدى حل منا كته مر (قوله في ذبح) أي بآفة
واحدة أو بارحة واحدة بخلاف ما يأتي فإن كلاله (قوله أوجهل ذلك) أي المعية والترتب
(قوله فهلك لهما) واجع لجميع ما قبله فقوله في مسئلة العكس هذا معلوم فلا حاجة إليه
(قوله ويحل ذبح وصيد صغير) أي مذبوحه والافه ولا يخاطب بحل ولا حرمة وكذا يقال
في قوله لا في لكن مع الكراهة لكن التعليل قد يقتضي أن المراد كراهة الفعل الآن يقال
المراد من التعليل أنه بكر مذبوح المذكورين لأنه يحمل أنه قد أخطأ المذبح فتأمل رشدي
(قوله وكذا صغير غير مميز) أي مطبق للذبح بأن يكون له قدرة عليه كافي مر (قوله لأنهم
قصدا الخ) منه يؤخذ عدم حل ذبح النائم اه شرح مر ومثل ذبحهم صيدهم يسهم أو كلب
فصل كافي المجموع (قوله وتكره ذكاة الأعمى) ظاهره ولوله بصير على المذبح لكن مقتضى
التعليل خلافه لعل وجه الصكر اه فيه أنه قد يخطئ في الجملة (قوله فلتك) أي خرواق من

في شرح مسلم قال بعض العلماء والحكمة في اشتراط الذبح وانها راد لهم تمييز حلال اللحم والنهم من حرامهما وتبيين عقوله
على تحريم الميتة لبقاء دمها ويحل ذبح وصيد صغير مسلم أو كافي غير لانت قصده جميع دليل صحة العبادة منه ان كان مسلما
فاندرج تحت الآية كالبالغ وكذا صغير غير مميز ومجنون وسكران تحمل ذبيحتهم في الاظهر لأنهم قصدا واردة في الجملة لكن مع
الكراهة كما نضر عليه في الاثم خوفا من عدواهم عز وجل الذبح وتكره ذكاة الأعمى لذلك

ويحرم صيده برى وكلبه وغيره من جوارح السباع لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد وأما صيده الصغير غير المميز والمجنون والسكران
فيقتضى عبارة التهليج أنه حلال وهو ما طاله في المجموع إله المذهب (٢٦٢) وقيل لا يصح لعدم التصيد وليس بشئ انتهى

(قوله كذا الجنين) حاصله (بذ كذا أمه)
فلو وجد جنين ميتا أو ميتة عيش
مذبح سواء أضر أم لا في بطن مذ كذا
سواء أكانت ذكرا أم أنثى فبذبحها أو إرسال
مهم أو تحريكها عليها لحديث كذا
الجنين ذكرا أمه أي ذكرا كذا التي
أصلها أنثى تحالها ولا يبرء من
أجرتها وذكرا كذا ذكرا ببيع أجرتها
ولا يبرء من ذكرا كذا ذكرا لم يبرء من ذكرا
مع ظهور الحمل كالاتصال الحامل فودا
أما إذا خرج وبه حياة مستقرة كما قال
(الآن وجد حيا) حياة مستقرة وأمكنه
ذكرا (بذبح) ويجوز فلا يصل
بذ كذا أمه ولا بد أن يسكن عقب ذبح
أمه فلا يضرب في البطن بعد ذبح أمه
زما لا يطوي لا ثم يسكن لم يصل قال الشيخ
أبو محمد في القروق وأقره الشافعي قال
الأدري والظاهر أن مراد الأصحاب
إذا مات بذ كذا أمه فلا مات قبل ذكرا
كان ميتة لا محالة لأن ذكرا الأم لم تؤثر
فيه والحديث يشير إليه انتهى وعلى
هذا لو خرج رأس ميتا ثم ذبحته لم يقبل
اتصاله لم يصل وقال الملقيني ومحل
الحل ما إذا لم يوجد ميتا بحال عليه
موتة فلا يضرب حاملا على بطنها وكان
الجنين ميتا وكذا يسكن حين ذبحته أمه
فربما ميتا لم يصل ولو خرج رأسه وموت
حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج
لأن خروج بعضه كعدم خروجه
في الفترة ونحوها فيحل إذا مات عقب
خروجه بذ كذا أمه وإن صار بخروج
رأسه مقدورا عليه ولو لم تضطط المنفعة
لم يصل بناء على عدم وجوب الترتيقا
وعدم ثبوت الاستلاد لو كانت من

عبد له عن محل الذبح (قوله ويحرم صيده) أما صيده السمك فيصح أن قلت لو أحرص البصير
بصيد في ظلة أو من وراء شجرة أو نحوهما فراهيل بالأجباع ما الفرق بينه وبين الأحمى قلت
يترك بينهما بأن هذا بصير بالقوة فلا يصح عرفا منه عينا بخلاف الأحمى شرح م ر (خرج)
قال في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذ كذا الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي
المسلم ثم الكلب ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الأخيرين اه
من وقوله ثم المجنون الخ قال الطبراني ينبغي أن يحل ما لا يصح كالتشبه لا يصح ولا بدولة
والافتكاك لا يفرق في القسمين بين المتعدي وغيره وكذا يقال في المتعدي عليه اه (قوله
بذ كذا الجنين) انفراد أو تعدد وليس علقته ولا مضغه وكذا جنين في جوف هذا الجنين قل أي
أن تموت فلا بد أن تظهر فيه صورة الحيوان ولا يعتبر فيه قبح الروح كما قاله م ر أنوار خالف
الباقين وقال يعتبر قبح الروح فيه والأيصال هو المعتقد (قوله سواء أضر أم لا) أي وجدته شعير
(قوله لحديث) الأولى أن يقول حل لحديث الخ ليس يكون جوابا للو (قوله بذ كذا الجنين)
خير من ذبحه كما يشير إليه قول الشارح أي ذكرا كذا الخ وقال م ر قوله بذ كذا الجنين ذكرا أمه
الرواية المشهورة برفع ذكرا أي الثانية وبعض الناس ينصبها ويجعلها بالتصديق لا لا يجب
أي حقيقة ذبحه فله لا يصل عنده لا يذبحه ويقول تقديره كذا أمه حذفت الكاف فالتص
وهذا ليس بظاهر لأن الرواية المعروفة بالرفع على أن ذكرا الجنين خير من ذكرا أمه مبتدأ
مؤخر والتقدير ذكرا أم الجنين ذكرا لأنه لا أن الظاهر ما حصلت به الفائدة وأما رواية التصب على
تقدير صحتها فتقديرها ذكرا الجنين حاصله وقت ذكرا أمه قال قل ويجوز في ذكرا أمه
أن يكون منصوبا على نزع الناقض وهو الباء الموحدة عندنا والكاف عند أبي حنيفة فلا يصل
عنده لا يذبحه كذا اه قال النووي وأما قولهم كذا أمه فلا يصح عند الأصوليين بل هو لحن
لأن التصب باسقاط الناقض في مواضع معروفة عند الكوفيين بشرط ليس موجودا هنا اه
تهذيب الاسماء واللفظ للنووي واعلم أن الرابع أن الحيوان إذا لم تنفخ فيه الروح والمنفعة
والعلقة لا يصل أكلها وهذا هو المختار خلاف ما قيل كما قاله الشيخ ولو حلت ما كولة
بغير ما كول امتنع ذبحها بعد ظهور الحمل حتى تنفخ في (قوله ولا بد أن يسكن) ما جمع
لأصل المسئلة (قوله فلا يضرب) أي تحرك (قوله لا محالة) أي قطعا (قوله لم يجب ذبحه
حتى يخرج) عبارة شرح م ر وان خرج بعد ذبح أمه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها
زما لا يطوي لا ثم يسكن لم يصل أو سكن عقبه حل كذا ذكره أبو محمد أي الجوزي وهو المعتقد وعليه
لو أخرج رأسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج اه كلامه ومثله في الروض وشرحه
وهو يعلم أن تضعيف قبل لكلام الشارح غير جيد قال النووي وضابط حل الجنين أن ينسب
موتة إلى تذ كبة أو تموتوا احتمالا بأن يموت بذ كبتها أو يبقى عيشا بعد الذبح كبة عيش مذبح
ثم يموت أو يشل حل ما تذ كبة أو لا لأن ما يجب في حلها الأصل عدم المقت اه نخرج
ما لو تحقق موتها قبل تذ كبتها ما أخرج رأس ميتا أو حيا ثم مات ثم ذبح ميتا وما اضطرب
في بطنها بعد تذ كبتها ما لا يطوي لا أو تحرك ثم ذبح ميتا ثم ذبح ميتا (قوله إذا مات
عقب خروجه) أي لو كان ذبح أمه بعد خروج رأسه (قوله وما قطع من حي فهو ميت)

أدبى ولو كان للمذ كبة عضو أو شل حل كذا راجع إليها (وما قطع من حي فهو ميت) أي فهو ميتة طهارة ونجاسة قلنا ما قطع من
حي فهو ميت رواء الحيا كوجهه فجزء البشر والسمك والجراد طاهر دون جزء غيرها

(الاشعور) الساقط من المأكول وأصوافه وأوباره (المتنع من كل القدر والملايس وغيرها) من سائر أنواع الانقاعات الطاهرة قال تعالى ومن أصوافها وأوبارها وأشجارها ألأنا يشاء الحيوان ومن سائر أنواع الانقاعات الطاهرة ما كوله (آية) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (٥٣٢) (٥٣٣) (٥٣٤) (٥٣٥) (٥٣٦) (٥٣٧) (٥٣٨) (٥٣٩) (٥٤٠) (٥٤١) (٥٤٢) (٥٤٣) (٥٤٤) (٥٤٥) (٥٤٦) (٥٤٧) (٥٤٨) (٥٤٩) (٥٥٠) (٥٥١) (٥٥٢) (٥٥٣) (٥٥٤) (٥٥٥) (٥٥٦) (٥٥٧) (٥٥٨) (٥٥٩) (٥٦٠) (٥٦١) (٥٦٢) (٥٦٣) (٥٦٤) (٥٦٥) (٥٦٦) (٥٦٧) (٥٦٨) (٥٦٩) (٥٧٠) (٥٧١) (٥٧٢) (٥٧٣) (٥٧٤) (٥٧٥) (٥٧٦) (٥٧٧) (٥٧٨) (٥٧٩) (٥٨٠) (٥٨١) (٥٨٢) (٥٨٣) (٥٨٤) (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٨) (٥٨٩) (٥٩٠) (٥٩١) (٥٩٢) (٥٩٣) (٥٩٤) (٥٩٥) (٥٩٦) (٥٩٧) (٥٩٨) (٥٩٩) (٦٠٠) (٦٠١) (٦٠٢) (٦٠٣) (٦٠٤) (٦٠٥) (٦٠٦) (٦٠٧) (٦٠٨) (٦٠٩) (٦١٠) (٦١١) (٦١٢) (٦١٣) (٦١٤) (٦١٥) (٦١٦) (٦١٧) (٦١٨) (٦١٩) (٦٢٠) (٦٢١) (٦٢٢) (٦٢٣) (٦٢٤) (٦٢٥) (٦٢٦) (٦٢٧) (٦٢٨) (٦٢٩) (٦٣٠) (٦٣١) (٦٣٢) (٦٣٣) (٦٣٤) (٦٣٥) (٦٣٦) (٦٣٧) (٦٣٨) (٦٣٩) (٦٤٠) (٦٤١) (٦٤٢) (٦٤٣) (٦٤٤) (٦٤٥) (٦٤٦) (٦٤٧) (٦٤٨) (٦٤٩) (٦٥٠) (٦٥١) (٦٥٢) (٦٥٣) (٦٥٤) (٦٥٥) (٦٥٦) (٦٥٧) (٦٥٨) (٦٥٩) (٦٦٠) (٦٦١) (٦٦٢) (٦٦٣) (٦٦٤) (٦٦٥) (٦٦٦) (٦٦٧) (٦٦٨) (٦٦٩) (٦٧٠) (٦٧١) (٦٧٢) (٦٧٣) (٦٧٤) (٦٧٥) (٦٧٦) (٦٧٧) (٦٧٨) (٦٧٩) (٦٨٠) (٦٨١) (٦٨٢) (٦٨٣) (٦٨٤) (٦٨٥) (٦٨٦) (٦٨٧) (٦٨٨) (٦٨٩) (٦٩٠) (٦٩١) (٦٩٢) (٦٩٣) (٦٩٤) (٦٩٥) (٦٩٦) (٦٩٧) (٦٩٨) (٦٩٩) (٧٠٠) (٧٠١) (٧٠٢) (٧٠٣) (٧٠٤) (٧٠٥) (٧٠٦) (٧٠٧) (٧٠٨) (٧٠٩) (٧١٠) (٧١١) (٧١٢) (٧١٣) (٧١٤) (٧١٥) (٧١٦) (٧١٧) (٧١٨) (٧١٩) (٧٢٠) (٧٢١) (٧٢٢) (٧٢٣) (٧٢٤) (٧٢٥) (٧٢٦) (٧٢٧) (٧٢٨) (٧٢٩) (٧٣٠) (٧٣١) (٧٣٢) (٧٣٣) (٧٣٤) (٧٣٥) (٧٣٦) (٧٣٧) (٧٣٨) (٧٣٩) (٧٤٠) (٧٤١) (٧٤٢) (٧٤٣) (٧٤٤) (٧٤٥) (٧٤٦) (٧٤٧) (٧٤٨) (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢) (٧٥٣) (٧٥٤) (٧٥٥) (٧٥٦) (٧٥٧) (٧٥٨) (٧٥٩) (٧٦٠) (٧٦١) (٧٦٢) (٧٦٣) (٧٦٤) (٧٦٥) (٧٦٦) (٧٦٧) (٧٦٨) (٧٦٩) (٧٧٠) (٧٧١) (٧٧٢) (٧٧٣) (٧٧٤) (٧٧٥) (٧٧٦) (٧٧٧) (٧٧٨) (٧٧٩) (٧٨٠) (٧٨١) (٧٨٢) (٧٨٣) (٧٨٤) (٧٨٥) (٧٨٦) (٧٨٧) (٧٨٨) (٧٨٩) (٧٩٠) (٧٩١) (٧٩٢) (٧٩٣) (٧٩٤) (٧٩٥) (٧٩٦) (٧٩٧) (٧٩٨) (٧٩٩) (٨٠٠) (٨٠١) (٨٠٢) (٨٠٣) (٨٠٤) (٨٠٥) (٨٠٦) (٨٠٧) (٨٠٨) (٨٠٩) (٨١٠) (٨١١) (٨١٢) (٨١٣) (٨١٤) (٨١٥) (٨١٦) (٨١٧) (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١) (٨٢٢) (٨٢٣) (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦) (٨٢٧) (٨٢٨) (٨٢٩) (٨٣٠) (٨٣١) (٨٣٢) (٨٣٣) (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨) (٨٣٩) (٨٤٠) (٨٤١) (٨٤٢) (٨٤٣) (٨٤٤) (٨٤٥) (٨٤٦) (٨٤٧) (٨٤٨) (٨٤٩) (٨٥٠) (٨٥١) (٨٥٢) (٨٥٣) (٨٥٤) (٨٥٥) (٨٥٦) (٨٥٧) (٨٥٨) (٨٥٩) (٨٦٠) (٨٦١) (٨٦٢) (٨٦٣) (٨٦٤) (٨٦٥) (٨٦٦) (٨٦٧) (٨٦٨) (٨٦٩) (٨٧٠) (٨٧١) (٨٧٢) (٨٧٣) (٨٧٤) (٨٧٥) (٨٧٦) (٨٧٧) (٨٧٨) (٨٧٩) (٨٨٠) (٨٨١) (٨٨٢) (٨٨٣) (٨٨٤) (٨٨٥) (٨٨٦) (٨٨٧) (٨٨٨) (٨٨٩) (٨٩٠) (٨٩١) (٨٩٢) (٨٩٣) (٨٩٤) (٨٩٥) (٨٩٦) (٨٩٧) (٨٩٨) (٨٩٩) (٩٠٠) (٩٠١) (٩٠٢) (٩٠٣) (٩٠٤) (٩٠٥) (٩٠٦) (٩٠٧) (٩٠٨) (٩٠٩) (٩١٠) (٩١١) (٩١٢) (٩١٣) (٩١٤) (٩١٥) (٩١٦) (٩١٧) (٩١٨) (٩١٩) (٩٢٠) (٩٢١) (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٤) (٩٢٥) (٩٢٦) (٩٢٧) (٩٢٨) (٩٢٩) (٩٣٠) (٩٣١) (٩٣٢) (٩٣٣) (٩٣٤) (٩٣٥) (٩٣٦) (٩٣٧) (٩٣٨) (٩٣٩) (٩٤٠) (٩٤١) (٩٤٢) (٩٤٣) (٩٤٤) (٩٤٥) (٩٤٦) (٩٤٧) (٩٤٨) (٩٤٩) (٩٥٠) (٩٥١) (٩٥٢) (٩٥٣) (٩٥٤) (٩٥٥) (٩٥٦) (٩٥٧) (٩٥٨) (٩٥٩) (٩٦٠) (٩٦١) (٩٦٢) (٩٦٣) (٩٦٤) (٩٦٥) (٩٦٦) (٩٦٧) (٩٦٨) (٩٦٩) (٩٧٠) (٩٧١) (٩٧٢) (٩٧٣) (٩٧٤) (٩٧٥) (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨) (٩٧٩) (٩٨٠) (٩٨١) (٩٨٢) (٩٨٣) (٩٨٤) (٩٨٥) (٩٨٦) (٩٨٧) (٩٨٨) (٩٨٩) (٩٩٠) (٩٩١) (٩٩٢) (٩٩٣) (٩٩٤) (٩٩٥) (٩٩٦) (٩٩٧) (٩٩٨) (٩٩٩) (١٠٠٠)

حل وان اذنته السهم ثم قتل الكلب حرم ولو اخبره فاسق او كاذب امتنع هذه الناموس لاجل اكلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلون وجعل ذابح الحيوان حل فهو مسلم او مجوس لم يحل اكله لثبوت في الذبح المنيح والاصل طهارة نعم ان كل المسلمون اغلب كما في بلاد الاسلام فثبت ان يحل وفي معنى المجوس كل من لم يحل ذبحته

• (فصل في الاطعمة) •

جميع طعام أي بيان ما يحل اكله وشربه من سائر ما يحرم اذ معرفة احكامها من المهمات لان في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أي لحم بيت من حرام فالتناول له وبالاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى قل لا اجد فيها ارجى الى محرما الاية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (وكل حيوان) لان فيه من كتاب اوسنة اوجاع لانه من ولا عام بصرم ولا تحليل ولا ورفقه امر بقتله ولا يذمه (استطابة العرب) وهم اهل بشار أي نزوة وخصب واهل طباع سليمة سواء كانوا سكان بلاد اوقري في سال رخامة (فهو حلال الا ما) أي حيوان (ورد الشرع بصرمه) كما ساق فلا يرجع فيه لاستطابتهم (وكل حيوان استقبته العرب) أي عدوه خبيثا (فهو حرام الا ما) أي حيوان (ورد الشرع باباحه) كما ساق فلا يكون حراما لان اية تعالى اناط الحلال بالطيب والتصرم بالخبث وعلم بالعقل انه لم يرد ما يستطيه ويستقبته كل العالم لانهما لا يتوافقان الا في ما لا يكون حراما

• (فصل في الاطعمة) •

بمعنى الطعام أي وما يتبع ذلك كطعام المنظر واعتراض بان المتن لم يبين حكم الاطعمة وانما بين ما يحل من الحيوان وما لا يحل ويحجب بان من ادعى الاطعمة على الحيوانات وسماها اطعمة باعتبار ما يؤول او اغلب الاطعمة على الحيوان ومنى باقي الفصل كله اطعمة مع ان بعضه اطعمة وهو قوله ان يا كل من الميتة المحترمة الخ (قوله وشربه) لم يبين المستفاد في هذا الفصل ما يحل شربه وما يحرم فلاولى حذفه (قوله لافيه) كان الاولى حذفه لانه يفسد الاستثناء بذلك الان يقال انه يكون استثناء منقطع حيث استثنى ما فيه نص مما لا نص فيه (قوله استطابته) أي عدوه طيبا أي اقله تقربهم ورغبته فيه وأخيه (قوله نزوة) جمع المثلثة أي كثر مال وغنى وقوله وخصب كسر التاء المجرمة وزن كل أي ثمار وبركة وهو من الجلب بفتح الجيم وسكون الدال المهمة (قوله الا ما ورد الشرع بصرمه) هذا الاستثناء لا يظهر بعد قيد الحيوان بقوله لان فيه الخ الا ان يقال انه استثناء بالتحليل كلام المتنع قطع التطر عن القيد (قوله أي حيوان) السواب حيوان الا ما يان لما هو في محل نصب لان الاستثناء من كلام تام موجب وكذا يقال فيما بعده ويمكن الجواب عن الموان بان يكون قوله أي حيوان منصوبا على اقله رتبة لانهم يرجعون المنسوب بصورة المرفوع او ان يقول المستفاد هو حلال متضمن لنفي أي لا يحرم فلا اعتراض او انه ماس على لغة قليلة وهي رفع المستثنى انا كان من كلام تام موجب على حذفه تعالى خسر وامنه الا قليل منهم على قراءته من قوله (قوله وكل حيوان) أي لان فيه الخ الى آخر ما تقدم (قوله اناط الحلال) أي حلال الحلال على لسان نبيه أي في قوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله ويحل لهم الخبائث) الضمير راجع لله وقوله لم يرد أي بالطيبات والخبائث في قوله ويحل لهم الطيبات أي الطيبات عن بعض الناس وهم العرب لا كل الناس لاستطابة ابقا طبايع الناس على استطابة حيوان او استقبته ولا يصح ان يكون الضمير راجعا للمستفاد لان هذا الحكم مستفاد من صريح المتن لان العقل لانه انما ذكر العرب (قوله لاستطابة اجتماعهم على ذلك) فيه ان هذا المراد لا يتوهم من كلام المستفاد حتى يعترض لنفيه لانه انما عبر بالعرب لان الناس التي هو محل التوهم فعمل هذا العبارة سرية من كلام غيره وهذا على كون الضمير في آية راجعا للمستفاد اما اذا كان راجعا لله وهو الظاهر فلا اشكال ويكون مراده تميم الاستدلال بالآية أمضى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث أي لم يرد الله الطيبات والخبائث في الآية المذكورة ما يستطيه ويستقبله كل العالم بل بعض العالم وهم العرب (قوله لا خلاف طبايعهم) على الاستطابة (قوله بذلك) أي بما ذكر من الاستطابة والاستقبته (قوله

المراد بعضهم والعرب بذلك أولى لانهم أولى الامم اذ هم الخاطبون أولا ولا يدين صري

فخرج بأهل يسار المحتاجون وبسليمة أبلان البوادي الذين ياتون مآذب ودرج من غير تمييز فلا مبرمة بهم وبجمال الرفاهة حال
الضرورة فلا مبرمة بها (تنبيه) قضية كلام المستفاد أنه لا يتم اختبار جميع منهم بل ظاهره جميع العرب والظاهر كما قال الزركشي الاكتفاء
بغير حدلين ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فإن استطاعه فلال وإن امتصقته لحرام والمراد به ما ليس في كلام العرب
الذين كانوا في عهد علي عليه وسلم فمن بعدهم فإن ذلك قد عرف حاله واستقر (٢٦٥) أمره فإن اختلوا في امتطائه اتبع الأكره

فإن استروا قريش لأنهم أطلب العرب
فإن اختلقت ولا ترجع أو شكروا أولم
تخدمهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب
المخير أن شهابه صورة أو طبعاً أو طبعاً
فإن استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه
لخلال لا يقتل لأجد فيما أوجى إلى
محرم ما ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لا
ليس شرعنا فاعتماد ظاهر الآية
المتضمنة للبلى أولى من استصحاب
الشرائع السابقة وإن جهل اسم
حيوان مثل العرب عن ذلك الحيوان
وعمل تشبيهمهم له هو حلال أو حرام
لأن المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل
اللسان وإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر
بالاشبهه من الحيوان في الصورة
أو الطبع أو العلم في العلم فإن تساوى
الشبهان أو قديمات شبههم حل على الأصح
في الروضة والمجموع فما ورد النص
بتصريه البطلان عن أكله في خبر أبي
داود وتولاه من حلال ومعام فانه منكره
بين فرس وسجاء أهلى فإن كان الذكر
فرسا فهو شديد الشبه بالسجاء وسجاء
كان شديد الشبه بالفرس فإن قولين
فرس وسجاء وحشي أو بين فرس وسجاء
حل بلا خلاف والجماع إلى التهي
عنه في خبر الصيغ وكنيته أبو زياد
وكنية الآخر أم محمود (ويحرم من
السباع) كل (ما له ناب قوي بعدوى)
أي بسطوة على غيره من الحيوان
كأسد ذكره ابن خالويه خمائة اسم
وزاد على بن جعفر عليه مائة وثلاثين
اسماً وغيره من النون وكسر الميم وهو

مادب) أي عاش وقوله ودرج أي مات عثم ومثله في المصباح (قوله فإن اختلوا) مقابل
لخزوف أي ما تقدم إن اتفقوا (قوله قلب العرب) أي أعلمهم أي وأفضلهم (قوله فإن
اختلقت) أي قريش (قوله أو طبعاً) أي من كونه بعدوياً أو طبعاً أو لا والمراد بالطبع
السوية والطبيعية التي خلق عليها فإن لم يوجد الأصفة من ذلك عمل بها فإن تعارضت هذه
الثلاثة تقدم الطبع فالصورة (قوله أو طبعاً) يخف الطام الممثلة قال في المصباح الطم
بالفتح ما يؤد به الذوق فيقال طبعه حلو أو حامض وتغير طبعه إذا خرج عن وصفه الخلق
(قوله وإن جهل اسم حيوان) أي من كونه حلالاً أو حراماً بلبيل ما بعده ووجه غلبة هذا
لما قبله أن الأول معروف الاسم لكن مجهول الحكم وما هنا مجرول الاسم والحكم فيرجع
لتسميتهم فإن سمي باسم حيوان حلال حل والاحرام اه (قوله حلال) أي أحلال أو أحرام
(قوله وهم أهل اللسان) فيه أن أهل اللغة إنما يتكلمون على الالتقاط القوية لأعلى الأسماء
الشرعية من حل أو حرمة لأن هذا لا يعرف إلا من الشرع (قوله كان شديد الشبه بالفرس) أي
فهو يشبهه أمه على كل حال (قوله والجاء إلى الأهل) معطوف على البغل (قوله من السباع)
بيان لما تقدم عليها وكان الأول ضم الحرام كله جنب بعضه والحلال كذلك (قوله كل ما له ناب)
فيه تغيير أعراب المتن المحلى وأجاز بعضهم (قوله ككاسد) روى عن أبي هريرة أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال أتدرون ما يقول الأسد في زبیره قالوا الله ورسوله أعلم قال أنه يقول
اللهم لا تسلط على أحسن أهل المعروف أه ديمري وحكى أن إبراهيم بن آدم كان في سفره
ومعه رفقة فخرج عليهم الأسد فقال لهم قولوا اللهم احرمنا بعينك التي لا تنام واحتمل بكركك
الذي لا يرام وارحمنا بقدرتك علينا لأنك وأنت ربنا وأيا الله ثلاثاً قال فوالأسد حارياً أه
(قوله مائة وثلاثين اسماً) فمن أشهرها أسامة وسيدرة والضرفام والضيفم والغضنفر
والفسورة واللبث ومن كناه أبو الأبطال وأبو خص قال العمري وأندأ فانه لأنه أشرف
الحيوانات المتوحشة ومنزلته منها منزلة الملك (قوله فتح النون وكسر الميم) ويجوز أن يكون
الميم مع فتح النون وكسرهما وهو ضرب من السباع يشبهه من الأسد لأنه أصغر منه منقط
الجلد قطعاً سوداء وهو مستفان عظيم الجثة صغير الذنب وبالعكس وكله ذوقه وقوة وحطوة
وإذا مرض أكل القار فيزول مرضه وقيل إن النمرة لا تضع ولها الأمطوقا بصبية وهي تعيش
وتتمش إلا أنها لا تصل وفيه الغزال الصلاح المسمى بقوله

هات قل لي ما اسم ثور • حيوان فيمشر

ان نصفه غلوا • لكن الثلثان مر

اه • يوطى وقوله ان نصفه بأن قلب التون فاقول ثور وثلاثه مر وهما الميم والراء (قوله
ورائحه فيه) أي فيه (قوله إلى فريسة) أي مفروسة أي مصادة اصطادها (قوله والآخرى
يقتل) أي يصيب الظاهر من حاله والآخرى نائم حقيقة نواماً كاملاً لكن جعل الله له قوة على فتح
أحدى عينيه وتغميض الآخرى ليرى من يمر عليه أنه متيقظ قال الشاعر

حيوان معروف أخبث من الأسد (٦٧ ح ع) سمي بذلك لثمره واختلاف لون جسده يقال ثمر فلان أي تنكره وتغير لونه لا يوجد
غالباً الاغصان مجعياً بنفسه إذا شبع نام ثلاثة أيام ورائحة فيه طيبة وذئب بالهمز وعلمه حيوان معروف موصوف بالانفراد والوحدة
ومن طبعه أنه لا يعود إلى فريسة شبع منها وينام بأحدى عينيه والآخرى يتقلى حتى تنكفي العين الثالثة من النوم ثم يفتحها وينام
بالآخرى ليحرس بالبقلى ويستريح بالنامة

ينام بأحدى مقلتيه ويتقي • بأخرى المنايا فهو يقتلان نائم
لأن قلبه ينام فهو كاهل الكهف كانت أعينهم مفتوحة وتحسبهم أيقاظا وهم رقود (قوله
ودب) وكنيته أبو جهينة وهو يحب العزلة فإذا جاء الشتاء دخل غاره الذي اتخذته ولا يخرج
حتى يطيب الهواء وإذا جاع يتصرف يديه وربطيه فيندفع بذلك الجوع ويخرج في الريح
أسمن ما يسكنون والذكر يساقد أي يبطأ أثناء مضجعة على الأرض ولست قد شهوة أثناء تدعو
الآدمي إلى وطنها اه ديمري (قوله والقبيل) ذكر القزويني أن فرج القبيلة تحت أبطها
فإذا كانت وقت الضراب ارتفع وبرز حتى يتمكن من إتيانها والفرج بعضهم في القبيل بقوله
ما سمع شئ تركب في ثلاث • وهو ذو أربع تعلل الإله
حيوان والقلب منه نبات • لم يكن عند جوعه يرعاه
فك تصبغه ولكن إذا ما • عكسوة يصير في ثلثه • لانه الثلث الآخر
فأجاب بعضهم بأن قلب قبيل ليس له وقوله القزويني يضم القاف وسكون الزاي وكسر الواو
نسبة إلى قزوين قاله في اللب (قوله ويذكر) هو بالتشديد في السن وبالتخفيف في البيان
وتظم ذلك بعضهم بقوله

وعبر بالتشديد في السن قد أنى • كأن في البيان تخفيفه وجب

قال تعالى انما يعمر مساجد الله (قوله ورقود) فيصرم كله ويجوز يجه اه ديمري (قوله
ويتناول الشئ بيده) وقد أهدى ملك النوبة إلى التوكل فردا خياطا وآخر ما تغاوا أهل البين
يعلمون القرد القيام بجوارحهم وحفظ دكاكينهم وقد سمع الله الذين اعتدوا في السبت من بني
إسرائيل قردة كما أخبرني كتابه العزيز واختلف العلماء في المسوخ هل يعقب أولاه على قرلين
والجهور على الثاني روى مسلم عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن القردة
والخنازير هل هي مما سمح فقال إن الله لم يهلك قوما أو يعذب قوما فيجعل لهم نسلا وإن القردة
والخنازير كانوا قبل ذلك اه وفي عجائب الخلوعات من تصبغ وجه قرد عشرة أيام أثناء السرور
ولا يكاد يحزن واتسع رزقه وأحبته النساء حب شديدا وأعجب منه اه من مختصر حياة
الحيوان للسيوطي ونقل الشيطان عن القاضي حسين أنه قال لو علم قردا النزول إلى الدار
وأخراج المتاع ثم تقب وأرسل القرد فأنزع المتاع فبني أن لا يقطع لأن الحيوان اختيارا
ونقل البغوي في باب حد الزنا أن المرأة لو مكته من نفسها فعلها ما على وأطى البهيمة فتعزير
في الأصم وتحدث في قول ونقل في قول والقردة تلد في البطن الواحد عشرة وأثنى عشر اه
ديمري (قوله ومن ذى الباب الكلب) انظر فصل هذا (قوله إلى عواء أبنا منسه)
وهو يضم العين المهملة قال في المختار عوى الكلب والذئب وابن آوى يعوى بالكسر عواء
بالضم والمذ اه قال الميمري وصياحه كصياح الصيوان يأكل ما يصيد من طير أو غيره فحافه
السياح أكثر من النعل لانه إذا مر تحتها وهي على جدار أو شجر سقطت وخواصه إذا كانت
أسنانه يثبت كانت الخصومة بين أهله ولحمه يقع الجنون والصرع العارض وإذا علق عينه
البنى على أحد من من التظرة اه (قوله والهزة الخ) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما حل نوح في السفينة من كل زوجين اثنين قال أصحابه كيف نطمئن أو نطمئن مواشينا ومعنا

ذئب يضم الدال المهملة وفيه وكنيته
أبو العباس والقبيل المذكور في القرآن
كنيته ذلك واسمه محمود وهو صاحب
حقد ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم
ويخاف من الهزة خوفا شديدا وفيه
من المهم ما قبل به التاديب والتعليم
ويعبر أي يعيش كثيرا والهنك تعظم لما
استقل عليه من اتصال المصونة ورقود
وهو حيوان ذكي سريع الفهم يشبه
الإنسان في غالب حاله فانه يفهم
ويضرب ويتناول الشئ بيده ويأمن
بالناس ومن ذى الباب الكلب والخنزير
والقهد وابن آوى بالتعبد الهمة وهو
فوق التعلب ودون الكلب طوبل
الغالب فيه من الذئب وشبهه من
الاعطاب وهي ذك لانه يأوى إلى عواء
أبنا منسه ولا يعوى إلا إذا

الاسد فسلط الله عليه الحى وكانت اول حى نزلت بالارض فهو لا يزال محموا ثم شكروا القارة
 بقاؤها القويصة ففسد عليها طعنا رمتا عنا فأوحى الله تعالى الى الاسد ففطن فخرجت عنه
 الهزة فخافت القارة منها اه ديمري (قوله ولو وحشية) وهى المعروفة بالنس وقيل غيره
 فهى سوام ويلحق بها فى الحرمة ابن قريض جيم مضمومة فثقاف سا كنهة فلهذا مكسورة فضاء
 مجة أوبكر الميم وفتح الراء يقال له الملق بضم قفتح وهو دوية أصغر من الفار كلاء اللون
 طوبى الظاهر تقتل الجار وتقرض التبات قل (قوله وما ورد فيه النص بالليل) كلام
 مستأنف (قوله الانعام) سميت نعمها النعمة وطبها اذا امتدت حتى لا يسبح لاقدانها وقع
 أولعموم النعمة فيها الكثرة الاتقاع بها من در ونسل وصرف وور وركوب وغير ذلك (قوله
 وهى الابل) من خواصها أنهم لمن الاحرار فلا ينزول على أمه ولا على أخته حتى أن بعض العرب
 سترأفة شوب ثم أرسل عليها ولها فلما عرف ذلك عمد الى احليلها فأكله ثم حقد على صاحبه فقتله
 وليس له حرارة وانك كثر صبره ومن خواص خصمه أنه متى وضع فى موضع هربت منه الحيات
 وسنام يذوق ويطل به البواسير فيسكن وجهه والمضغطة بطنها تنقع الاسنان المأكولة ويزيل
 مضرة الوجه كالأطلا قال ابن سينا بصره يقطع الرعاف اذا استشق به ويزيل أثر الجذري
 وأكل لحمه يزيل فى الباء وفى الانعاط وبوله اذا شربه السكران أفاق من ساعته وقرانه اذا ربط
 على كم العاشق فيزول عشقه اه (قوله والبقرة) اسم جنس يشمل الذكر والانثى والهامة الوحيدة
 والجمع بقرات وأهل العين يسمون البقرة بقرة سميت بقرة لشقها الارض بالحرارة وهى أجناس
 منها الجواميس وهى ضأن البقر وكل حيوان آتاه أرق صوتا من ذكوره الا البقر فان
 الانثى أصخم وأجهر صوتا وهى تتلوى وتتقلق تحت الذكر لصلاية ذكره لانيما اذا أخطأ الجرى
 اه واذا اشتاقت آتاه الى الذكر تغرت وأتعبت الرعاة وقال المسعودى رأيت بالري بقرا تبرك
 كما تبرك الابل وليس لجنس البقر شيئا عاليا فهى تقطع الحشيش بالسفل اه ديمري (قوله
 والغنم) وهى على ضربين مائة وماهزة والضأن أفضل من الماعز صرح بذلك الاصحاب
 فى الاخصية وغيرها واستدلوا على أفضلها بأوجه منها أن الله تعالى بدأ ذكر الضأن فى القرآن
 فقال غناية أزواج من الضأن اثنين ومن المعز اثنين ومنها حكماء عن الحصين قوله تعالى ان هذا
 أنى لم نضع وتسمون نهيمة ولى نهيمة واحدة ولم يقل تسع وتسعون عنرا ولى عنرا واحدة ومنها
 أنه قال وفديله بذيغ عظيم وهو الكباش والبركة فى الضأن أكثر ومن ذلك اذا رعت شبا من
 الكلا نبت فان المعز تلع من أصله والضأن ترضع ما صلى وجه الارض وما أهاه ان الله
 التيس أن يجعلهم ذك السرم كشوف القبل والدر بخلاف الكباش ولهذا شبه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحال بالتيس المستعار ومنها أن رؤس الضأن أطيب وأفضل من رؤس
 الماعز وكذلك لحمها فان أكل لحم الماعز يترك المرء السوداء ويولد البلم ويورث التسيان
 ويفسد الدم ولحم الضأن عكس ذلك اه ديمري قال زيد بن ثابت ان المعز استعصت على نوح
 أن تدخل السفينة فرقعها بذنبها فمن ذلك أنكسر ذنبها وصار معقوما وبها حياها وأما النهيمة
 فذهبت حتى دخلت السفينة فسم نوح على ذنبها فستر حياها (قوله والتيل) وهو اسم
 جمع لا واحد له من لفظه وأصل خطها من الريح وهى أربعة أنواع منها الضأن أبوها عريان

والهزة ولو وحشية (ويخرج من
 الطيور) كل ما له غلب قوى
 بكسر الميم واسكان المجهة وهو للتفسير
 كالتفسير للانسان (يجوز به) كالمصفر
 والبار والشاهين والفسر والعقاب
 وجميع جوارح الطيور كاله فى الروضة
 وما ورد فيه النص بالليل الانعام وهى
 الابل والبقر والغنم وان اختلفت
 أنواعها لقوله تعالى أن خطبكم بهيمة
 الانعام والتيل ولا واحد له من لفظه
 كقوله

والحرق أبو يعقوب وأمه عريضة والمهين عكسه ومنها البراذن أبوها هيمان وميت خيلا
 لا خيالها في منبها قل روى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يلحق
 لأهلها والتميز بركة والخيل معقود في نواصيها الخير ومعنى عقد الخيل نواصيها أنه لا يلحقها كرامة
 معقود فيها والمراد بالناسية هنا الشعر المسترسل على الجهة وصكن بالناسية
 عن جميع ذات القوس كما يقال فلان مبارك الناسية وفي الحديث لا تقصر الملائكة من اللهو
 شيئا إلا ثلاثة لهم رجل مع امرأته وإبراء الخيل والنصال اه (قوله وأذن في لحوم الخيل)
 وبهذه الآية على من تمسك في تحريم الخيل بآية والخيل والبغال والحمير تركبوها من حيث شاءه
 في معرض الامتنان وليذكر الأكل ووجه الرذائل الآية مصكبة فلو دلت على التحريم للزم
 تحريم الحمير قبل خيل وهو ممتنع بالاتفاق اه عمرة (قوله فقال الإمام أحمد وغيره منكم)
 عبارة م د وبقرض صفة يكون منسوخا لاجلها يوم خير (قوله وبقرض) قيد
 بالوحش لطف الجوارح لا لخراج الأهل والأولاد أن يقال إنما قيد بالوحش لأن بقرا الأهل
 داخل في الأنعام (قوله وهو أشبه شئ) أي أقرب شيئا بالمعز من غيره (قوله وجار وحش)
 وعمره يزيد على عمر الجمل الأهلية وقيل إن الجمل والوحش يعش أكثر من غنماته سنة اه
 ديمري قال في شرح الروض وفارقت الحمير الوحشية الجمل الأهلية بأنها لا يتفجع بها في الركوب
 فانصرف الانتفاع بها إلى أكلها خاصة اه ولا فرق في جناح الوحش بين أن يستأنس أو يبقى على
 وحشه كما أنه لا فرق في تحريم الأهل بين الحالين ومثله بقرا الوحش فيما ذكر كافي من (قوله)
 ونظي ونظية) انظر الحكمة في الجمع بينهما دون غيرها ويجعل ما قوله بين ما كولين ولو على غير
 صورة لما كول فهو كلب من شاتين (قرع) يراعى في المسوخ أمهاتان بقلت صفة فقط
 فان بذلت ذاته كلب صار دما ولو كرامة لولي اعتبر حاله الآن فيعمر أكله ويخرج عن ملك
 مالكه فان عاد ليأكل ما كان له كلبا ديبغ فيصير دابة ويجعل تناوله وخرج بالمسوخ
 ما لم يمسح كلب خرج من ضرعه دما ومنى كذلك فهو ياق على طهارته مطلقا قل على الجلال
 وعبارة م د ولو مسح حيوان يجل إلى ما لا يجل أو عكسه فهل يعتبر ما قبل المسح على ما قاله
 بعضهم عملا بالأصل أو ما تقول إليه كابدل عليه ما في فتح الباري عن الطحاوي كل بمسح
 والأوجه اعتبار المسوخ إليه ان بذلت ذاته بذات أخرى والأبأن لم يبدل الأصفة فقط اعتبر
 ما قبل المسح والأقرب اعتبار الأصل في الآدمي المسوخ مطلقا كابدل عليه الخير ولو قسم
 لولي مال منسوب بقلب كرامة له دما ثم أعيد إلى صفته أو صفة غير صفته فالتميز عدم جلاله
 يعود إلى المثالية فاعتد مالكه فيه كما قالوه في جلد ميتة ديبغ ولا ضمان على الولي بطلبه إلى
 الدم كالإيمان عليه إذا قتل بجملته اه وقوله اعتبر ما قبل المسح لكن في النظر في معرفة ما تقول
 إليه أهو الثبات أو الصفقة فان وجد ما يعلم به أحدهما قطاهر والأقرب اعتبار أصله لا ما لم تحقق
 تبدل الذات فيحكم بنقائهما وان تحول إليه هو الصفقة وقد عهد تحول الصفقة كفضلاع
 الولي إلى حو وكثرة وعهد رؤية الجن والملائكة على غير صورتهم ما الأصلية مع القطع بأن ذاتهما
 لم تحول وانما تحولت الصفقة اه حش عليه (قوله وضيع) هو اسم للذكر والاتي
 وجهها ضباع كسبع وسباع قاله ابن الأباري وقال الأزهري هو اسم للأنثى فقط ويقال لها

نفس الغنمين فمن جابر بن عبد الله رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يوم خير عن
 لحوم الجمل الأهلية وأذن في لحوم الخيل
 وفيها من أسبغ بنت أبي بكر
 المستقيم رضي الله تعالى عنها قالت
 فخرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فأكلناه ونحن بالمدينة وأما
 خبر خالد في النهي عن أكل لحوم
 الخيل فقال الإمام أحمد وغيره يمتنع
 وقال أبو داود ومنسوخ وبقر وحش
 وهو أشبه شئ بالمعز الأهلية ولفي
 وحش لأنها من الطيبات ولفي
 الحصى من أنه صلى الله عليه وسلم قال
 في الثاني كانوا من لحمه وأكل منه
 وقيل به الأول ونظي ونظية بالإجماع
 وضيع لأنه صلى الله عليه وسلم قال
 يجل أكله ولأن ناهي ضعيف لا يتقوى به

ضباعه وضباعه وجعلها ضباعا متولا يقال ضبعة ويقال لذل كضبعان بكسر فكرو ويقال
 للمشي منهما أو من أحدهما ضبعانان يقع أو يوضع ثابته وكسر آخره اه قل على الجلال
 (قوله من أحق الحيوان) المراد بالجماعة الجهل بالعواقب (قوله ضبعان) بوزن عمران
 وسرحان ويجمع على ضباعين كسرا حين (قوله وضب) وهو حيوان يعين نحو ضبعان ضبعة
 ومن شأنه أنه لا يشرب الماء وأنه يبول في كل أربعين يوما مرة وأن ثلاثي منه فرجان ولذا ذكر
 ذكران ومنه أم حين جملة مضومة هو حقة مفتوحة قصبة ساكنة فتكون دويقة قدر الكف
 صفراء كبيرة البطر تشبه الحرياء وقبل هي الحرياء قل على الجلال وأسنانها كالصيفة ومن
 أكل منه لم يعطش نمرح م (قوله أكل على مائة) أي أكلها المشوي والمائتي الشيء
 التي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالتدليل والطبق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس
 أن النبي صلى الله عليه وسلم مأكلا على الخوان لأن الخوان أخضر من المائتي وتني الأخضر
 لا يستلزم تني الأعم اه فتح الباري وقوله فأجبتني أعاقه أي أجبت نفسي تكبره (قوله
 وأرب) وهو اسم جنس يشمل الذكر والأنثى وجعله أربا وبشر قصبة أي بنه عظم والآخر
 عصب وهو ذو شبق شديد لكن الأنثى أشد فربما ركب الذكركل شدة شهوتها الجماع وتبصر عما
 ذكر أو عما أتى كالضبع قبل وقد صا درجل أربا فوجده آله الذكورة والأثورة وشق بطنه
 فوجد ملد على ذلك والأربنة تنام مفتوحة العين فرعانها القنص مستقيمة اه دميري
 (قوله العناق) أي أتى المعز (قوله عكس الزرافة) أي معنى وعكسا وهي فتح الزاوي
 وضعها مخففة الراء تكفي أم عيسى وهي حسنة الخلق طويلة العنق واليدين قصيرة الرجلين
 لأن الله جعل قوتها في الشجر فخلقه كذلك لتستعين على ذلك ولها رأس ابل وقرنا بخر وجلد
 غمرا وظلال ثور وذب ظلي وإذا مشيت فتمت رجلها اليسرى ويدها اليمنى وهذا بعكس ذوات
 الأربع كلها وهي تعبر أي روثها كالبعير يكون بعرا وتجتري في طبعها الاتس والوقلناس قبل
 والزرافة في الأصل هي الجماعة فسميت بذلك لتوابعها من جماعة الحيوان لأنها من حيوانات
 ثلاث من الناقة الوحشية والبقرة الوحشية والضبعان وهو ذكر الضباع فيقع على الناقة فتلد
 حيواتها وينسب فيقع على البقرة الوحشية فتلد منه الزرافة وقيل متولد من دواب
 ووحوش مختلفة يقع على الأنثى فتضبط مياها فيخلق الله منها خلقا مختلف الشكل وأما كسر
 على قاتل هذا دون قاتل الأول والله أعلم أيهما أصح وحكمها مختلف فيه اه دميري ورد ذلك
 الحافظ وقال بل هي نوع قائم بنفسه كالليل وغيره بل دليل أنه يلد مثله اه سوطي وعجوبة
 البرماوى وأما الزرافة فهل تحمل أو لا قبل تردد والأصح في المجموع أنها تحرم وفي العباب
 أنها لحلال وبه قال البخاري وصوبه الأذري والركشي قيل أنها متولدة من سبع حيوانات
 لأن الزرافة بمعنى الجماعة لغة اه وقر شيتنام في حال قرأته البخاري أن الزرافة حيوان
 يشبه الأيل برقبته والبقر برأسه وقرنيه والنمر بلون جلده ويكبر إلى أن يصير علوا الخلقة اه
 (قوله بوركها) أي الأرب فيفسد أنها موشة معنى فهو كزيب وقوله قبل وهو حيوان
 التذكير بالنظر للفظ وقال شيتنام له تأويله بالذابة (قوله ويحلب) بثلاثة أوله وأوله يسفدها
 العقاب أي يطوها كذا قالوا وفيه نظر بغير أن المتولين ما كول وغيره لا يصلح الآن

وهو من أحق الحيوان لأنه يتناول حقي
 يساد وهو اسم للأنثى قال المثنوي
 ومن عجيب أمرها أنها تحبض وتكون
 ست قد كراوسنة آتى ويقال للذكر
 ضبعان وضب لأنه أكل على مائة
 على الله عليه وسلم يحضره ولم يأكل
 منه قبل له أحرام هو قال لا ولكنه
 ليس بأرض قوى فأجبتني أعاقه وهو
 حيوان للذكر منه ذكران ولأن
 فرجان وأرب وهو حيوان يشبه
 العناق قصير البدن طويل الرجلين
 عكس الزرافة لأنه يمشي بوركها إلى
 التي على الله عليه وسلم قبله وأكل
 منه رواء البخاري ويحلب لأنه من
 الطيبات ولا يتقوى ببله وكنيته
 أبو الحسين والآن ثعلبة وكنيتها أم
 هويل

يقال ان هذا امر غير محقق فان تحقق عليه فراجع اه قل وقال الميرى نصر الشافعي
على حل آكله ذكره أبو حنيفة ومالك وحرمة جماعة منهم أحمد بن حنبل في أكثر رواياته
ومن حيث في طلب الرزق انه يماوت وينقع بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قد مات فإذا قرب
عليه الحيوان وثب عليه وصاحه وحيلته هذه لا تتم على كلب الصيد قبل الثعلب مالك تعدوا ذكر
من الكلب يقال اني أعد ولتقسي والكلب بعد ولتقسي ومن العجيب في قصة الارزاق
ان الذئب يصيد الثعلب فيا كاه ويصيد الثعلب القنفذ فيا كاه ويصيد القنفذ الاقني فيا كاهها
والاقني تصيد العصفور فيا كاه والعصفور يصيد الجرادة فيا كاهها والجراد يلقي فراخ الزنابير
فيا كاهها والزنبور يصيد الحلة فيا كاهها والحلة تصيد النجاة فيا كاهها والنجاة تصيد البعوضة
فيا كاهها ويماروي من حيل الثعلب ما ذكره الشافعي رضي الله عنه قال كلب سقر في أرض
البحر فوضعنا سقرتنا لتعشى فحضر صلاة المغرب فقمنا لنصلي ثم تعشى وتركنا السقرة كلها
وقنا الى الصلاة وكان فيها دجاجة ثمان فجاء الثعلب فأخذ إحدى الدجاجتين فلما قمنا للصلاة
أسفنا عليها رقلنا حرمنا طعنا فبينما نحن كذلك اذ جاء الثعلب وفي فمه شيء كله الدجاجة
نوضعها فبادرنا اليه لتأخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما اقتابا الى الأخرى وأخذها من
السفرة وأصننا الذي قنا اليه لتأخذها فاذ هو ليف قد هيا مثل الدجاجة اه دميرى (قوله
ويروج) نوع من القار كان مرس وحلها مستثنى منه قل قال في شرح الروض وهو
دوية رفيقة تعادى القار تدخل بحجره وتخرجه (قوله وقنفذ) بالادال المجهمة وبضم القاف
وقفها اه مختار وفي المصباح بضم القاف وتقع لتعقب اه قال مالك والشافعي يصلأ كل
القنفذ وقال أبو حنيفة وأحمد بخبريه (قوله وابن عرس) بكسر العين المهملة ووجهها
بنات عرس قال في المصباح والمراد به العرصة المشهورة وهو حيوان قريب من القار لكن
أشد منه وهو يعاديه فيدخل بحجره ويخرجه وبأكله مكى أنه تبع فأرة فهربت منه الى شجرة
فصعدت خلفها فأنهت الى رأسه من تحتها فلم يبق لها مهرب فتعلقت بورقة وأدلت نفسها
فصاح ابن عرس فجاءت أشامت الشجرة فقطع عرق الورقة فسقطت القارة فأمسكتها أشاء
فهو أودى للقار من السنور لا يدخل بحجره والسنور لا يطبق ذلك ومع ذلك يخاف القار
من السنور أكثر ويعادى أيضا الحية ويقتلها ويعادى التماسيح فيدخل جوفها إذا فتح فاه
فيا كل امعاءه ويعزقها وإذا مرض أكل يعض الدجاج فيشقى وحكمه حرمة آكله عند أبي
حنيفة وحله عند الشافعي رحمه الله وعن قول بالحكمة قال أربطها باليس ان الاتى من بنات
عرس تلقح وتلد من أدنها اه دميرى وقيل انها تحمل من قها وتلد من أدنها اه (قوله منها)
أى من بطنها (قوله كنية) تطلق على الذكر والأتى ويحمل قتلها باللال والحرم لانها من
القوامق وقال عليه الصلاة والسلام من قتل حية فكأنما قتل مائة من النمل ومن ابن عباس
ان الحيات مسخ الجن كما صنعت القرود من بني اسرائيل (مسئلة) اذا اصطاد الحواء
حبة وجلسها على عادة الحواء فلسعه فلت هل يأثم أو قتلته فقتلت انسانا هل يضمن أجيب
بأنه لا يضمن وان صاده بالري التام معرفته وهو عارف بصنعه وقال ظنه السلامة منها
ليأثم قبل نزل حواء بقوم باليمن وفي خرجه حيات فخرج بعضها بالليل قتل بعض أهل البيت

ويروج لأن العرب تستطيبه وناه
ضعيف وقتك بفتح القاء والتون لأن
العرب تستطيبه وهو حيوان يؤخذ
من جلده القروالينه ونقته وهو
يجمع المهمة وضم الميم المشددة وخطاب
لأن العرب تستطيب ذلك وهما نوعان
من ثعالب التوك وقنفذنا نال المهمة
والو بر يسان الموحدة دوية أصغر
من الهر كلاء العين لأذنب لها والليل
وهو دوية قدرا لسطلة ذات شوك
طويل شبه السهام وابن عرس وهو
دوية رفيقة تعادى القار تدخل بحجره
وتخرجه والحوامل وبضم الحاء
وهو طائر أبيض أسكبر من الكركي
نحو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرو
ويجزم كل ما دب قله لا يذاته كنية

فكتب بذلك عمر بن عبد العزيز فقال لا شيء عليه لكن مروءة اذا تزل يقوم يعلمهم بماله اه
دميري (قوله وعقرب) العقرب الاثني والاذكر عقربان بضم العين والراء اولها ثمانية ارجل
وعينها في ظهرها تلدغ وتولم ايلاما شديدا ويرعى لسعة الاثني أي الحية فقوت ومن عجيب
أمرها مع صغرها قتل القبيل والبعير يسعتها وأنها لا تقرب الميت ولا التام حتى يتصل شيء
من بينه أي التام فتضربه عند ذلك وتأوي الى الخنافس وتسللها أي تصالحها ولذلك اذا دقت
ووضعت على لسعة العقرب برئت لوقتها اه عبد البر وابن شرف وقيل ان العقرب اذا حرقت
ودفن بها الميت حرث العقارب منه اه دميري (قوله وغراب أبقع) ويقال لها لا صور
لحقة بصره أولكونه يغمض إحدى عينيه عند النظر ويقتصر على النظر بأحد العينين قوة
بصره غراب السواد ومنه قوله تعالى وغرابيم سود اه وجهه غريبان وأغربة وأغرب
وغرايين وغرب وقتلنهما ابن مالك فقال

بالغريب أجمع غرابنا وأغربة • وأغرب وغرايين وغريبان

ويقال انه اذا صاح الغراب مرتين فهو شر واذا صاح ثلاثا فهو خير وذلك لعبد الاحرف أي
أحرف خير اه دميري (قوله وحداة) بوزن عتبة وجمعها حدى ذكر من ارسطاطاليس أن
الغراب يصير حداة وهي تصير عقابا كذا يتبدلان كل سنة ومن طبع الحداة أن تقف في الطيران
وليس ذلك لغيرها ويقال انها أحسن الطير مجاورة لما جاورها من الطير فلو ماتت جوعا لم تعد
على فراخ جوارها والسبب في صياحها عند مفادها أن زوجها قد جحد ولها منة فقالت ياتي
الله قديما فتي حتى اذا حضرت يمضي وخرج منه وأناى جحدى فقال سليمان عليه السلام
لذكر ما تقول فقال ياتي الله انه لا تقوم حول البرارى ولا تمنع من الطيور فلا أدري أهو منى
أو من غيرى فأمر سليمان عليه السلام باحضار الوالد فوجدته يشبه والده فالحقه به فصارت
اذا سقدها صاحت ثم قال سليمان لا تمكنه أبدا حتى تشهد بين على ذلك الطير ثلاثا يصيح بعدها
فصارت اذا سقدها صاحت وقالت يا طيور اشهدوا فانه سقدي والعقاب سيد الطيور والتسر
عريضا روى ابن عباس رضى الله عنهما أن سليمان بن داود عليه السلام لما التقى
الهدد أي ذات الهدد كان دليلا على الماء فان الهدد يرى الماء تحت الارض كما يرى الماء
في الزباجة فلما التقى سليمان الماء تقدا الهدد فظهر بمقدمه فبالعقاب سيد الطيور وأشهدا بأما
فقال على بالهدد الساعة فرجع العقاب نفسه حتى التصق بالهواء فصارت تنظر الى الدنيا
كالقصة بين يدي الرجل ثم التفت يمينا وشمالا فرأى الهدد مقبلا من نحو اليمن فانقض عليه
فقال الهدد سألت بحق الذي أقدر على وقوالا ما رجعتي فقال له الويل لك انى الله
سليمان حلف أن يعذبك أو يذبحك ثم أتى به فلقبه التوروعساكر الطير فحقوقه وأخبروه
بنوعه سليمان فقال الهدد ما أقدرى وما أنا وما استنتى نبي الله فالوايلى قال أوليا نبي
بسلطان معين قال الهدد فقوت اذا فلما دخل على سليمان رفع رأسه وأرغى ذنبه وجناحيه
فواضعا سليمان فقال سليمان أين كنت عن خدمتك ومكانك لا عذبك عذابا شديدا أولاد بصرك
فقال الهدد ياتي الله اذكر وقوفك بين يدي الله بغيره وقوفك بين يديك فاقترع حلد سليمان
وارتعد وعضاضه قبل عني سيدا سليمان عليه الصلاة والسلام بالعذاب الشديد الذي يعذب به

وعقرب وغراب أبقع وحداة

الهدد التفرقة بينه وبين القهوقيل الزامه خدمة أقرانه وقيل صفة الاضداد اه دميري
 (قوله وفارة) بالهمز وزك وليس في الحيوان أقدم من القارولا أعظم أي منه لانه لا ينق
 على حقير ولا جليل ولا يأتي على شيء الا أهلكه وألقه وكنية القارة أتم خراب ومن شأنها أنها تأتي
 القارورة الضيقة الرأس فتصل حتى تدخل فيها ذنبا فكما اسئل بالدهن أخرجه وممنه
 حتى لا تدع فيها شيئا وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاءت غارة فأخذت قبرا القليلة فذهبت
 الجارية فوجدتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها فجاءت بها فألقها بين يدي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على النجرة التي كان فاعدا عليها أي السجادة سميت بذلك لانها تخبر الوجه
 أي تقطبه فأحرقت عنهما موضع درهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا نمت فاطقوا سراجهكم
 فان الشيطان يدل مثل هذه على هذا فتمرقكم اه وأما القناديل المعلقة في المساجد وغيرها
 فان خيف من يوق بسببها دخلت في الامر بالاطفاء وان أمكن ذلك كما هو الغالب فالظاهر
 أنه لا بأس بتركها لانتفاء العلة التي علل بها النبي صلى الله عليه وسلم واذا انتفت العلة زال المنع
 وفي خبر الشيخين خمس قتل في الحل والحرم القارة والغراب والحدأة والعقرب والكلب
 العقور وفي رواية تسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي رواية لابي داود والترمذي
 ذكر السبع العادي مع الخمس قال ابن الملقن السرفي قتل الحية أنها خات آدم بادخال الجيس
 الجنة بين فكها والغراب بعنه نبي الله نوح عليه السلام من السفينة ليا يه بصيرا الارض قوله
 أمره وأقبل على جيفة والقارة عملت الى جبال سفينة سيدنا نوح قطعها وأخذت القليلة
 لتهرق البيت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها (قوله والبرصون) واحد البراقص
 وضم يائه أشهر من كسر ها وهو من الحيوان الذي له الوتب الشديد ومن لطف الله تعالى أنه يقب
 الى رواة دميري من بصيده وأنه لو وثب الى أمامه لكان ذلك أسرع الى حاجته وهو من
 التلق الذي يعرف من الطيران كما يعرف من الثقل وهو نشأ أولا من التراب لا سيما في الاماكن المظلمة
 ويقال انه على صورة القليل له أنياب يعض بها وخرطوم يعض به اه دميري (قوله والبق)
 البقة البعوضة والجمع البق ويقال انه منولد من النفس الحادثة وبعثته في الانسان
 اذا شم رائحة الا أدى رى نفسه عليه وهو كثير بمصر وماشا كلها من البلاد اه دميري
 (قوله والجعلان) ويقال له أبو جحران وهو يعض الجيم والعنسا كنة والتاس يعضونه
 أبو جحران لانه يجمع الخبز اليابس ويخره ليتم وهو دوي سمع رقة تسمى الزعقوق وهو يعض
 الزاى شيئا تعض البهايم في فروجها تهرب وهو أكبر من الخنفسا مشيد السواد في بطنه لون
 حمره لذكور قرنان يوجد كثيرا في مراح البقر والجواميس ومواضع الروث ومن شأنه جمع
 الخبلة وادخالها ومن عجيب أمره أنه يموت من ريح الورد ومن ريح الطيب فاذا أعيد
 الى الروث عاش ولمسته أرجل وستام مريع جدا وهو يمشي القهقري الى خلف ومع هذه
 المشية يهتدي الى بيته واذا أراد الطيران انشعب فيظهر جناحه فيطير ومن عاده أنه يحرس
 التوامن فام منهم لقضاء حاجته تبعه وذلك من شهوته للقائط لانه قوة اه دميري (قوله
 والكلب غير العقور) أي يكره قتله وعن شيخنا حرمته وعن والشيخنا مرنذب قله قل
 والمعتد أن قتل الكلب الذي لا يقع فيه ولا ضرر حرامه (قائدة) قبل كان كلب أهل الكهف

وفارة والبرصون والزبور يعض الزاى
 والبق وانما يذب قله لا يذاتها كالمز
 اذا وقع فيها وما فيه تقع ويضرب
 لا ينصب قله لنتحه ولا يكره لضرره
 ويكره قله ما لا يقع ولا يضرب
 كالتنافس والجعلان وهو دوي
 معروفة تسمى الزعقوق والكلب يعض
 العقور الذي لا يقع فيه مباحة

مطلب فميرش

من جنس الكلاب وعليه الاكثر قبل كان اسدا وقال ابن عباس كان كلبا أغرو اسمه قطمر
وقال مقاتل كان أصفر وقال أبو الفضل من أحب أهل الخير نال بركهم فهذا كلب أحب أهل
خير وصحبهم فذكر معهم في القرآن ومن خاف شر كلب فليقرأ يا معشر الجن والإنس آية الرحمن
اه ديمري (قوله وتقرم الرخة) ومن طبع هذا الطائر أنه لا يرضى من الجبال الا المؤجش
منها ولا من الاماكن الا ابعدها من اماكن أعدائه والاشي منه لا تمكن من قسها غير ذكرها
وتبيض بيضة واحدة اه ديمري (قوله والبغاة) أي البومة وهي المصاحبة ومن طبعها
أن تدخل على كل طائر في ذكره وتخرجه منه وتأكل فراخه ويضنه وهي قوية السطوة في الليل
لا يحقلها شيء من الطير ولا تنام في الليل فاذا رآها الطيور في النهار قساوها وتقفوا ريشها
للعداوة التي بينهم وبينها ومن أجل ذلك سار الصيادون يجعلونها تحت شباكهم
ليقع لهم الطير ولا تطير بالنهار خوفا من أن تصاب بالعين لحسنها وجمالها ولها تصور في نفسها أنها
أحسن الحيوان لم تظهر الا بالليل اه ديمري وعن سيدنا سليمان صلوات الله وسلامه عليه
ليس من الطيور أنصح لبي آدم وأشقى عليهم من البومة تقول اذا وقعت عند خربة ابن الذين
كانوا يتعممون في الدنيا ويسعون فيها ويلبي آدم كيف ينامون وأمامهم الشدايد تزقودوا
بأعاقيلن وتبهو السفركم اه حل في السيرة (قوله بالذرة) وهي في قدر الحامدة فينخذها الناس
للاستعاضة بصوتها كما ينخذون الطاووس للاستعاضة بصوته ولونه ولها قوة على حكاية الاصوات
وقبول التلقين وتناول ما كره لها برجلها كما تناول الانسان الشيء بيده ولا يعرف لها اسم ذكر
من لفظها ومن أكل لسانها صار فصيحاً قال الزركشي وليست من طيور العرب وإنما تجلب من
النوبة واليمن زي قال حل في السيرة وقد وقع لي اني دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه ذرة
لم أرها فاذا هي تقول مرحبا بالشيخ البكري ومكر ذلك فجهت من فصاحة عبارتها وحكي
الكمال الاقوي في الطالع السعيد عن الفاضل الاديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري
أنه رأى ذرة تقرأ سورة يس وعن بعضهم قال شاهدت غرابا يقرأ سورة السجدة واذا وصل الى
محل السجود سجد وقال سجدك سوادى وآمن بك فوادى اه مع زيادة (قوله يتشام به)
وكان وجهه هذا والله أعلم أنه لما كان سبيلا لدخول ابليس الجنة وخروج آدم منها وسبيل الخروج
الدار من آدم ودوام الدنيا كرهت اقامته في الدور بسبب ذلك اه ديمري (قوله خبهما) أي
الطاووس وما قبله وان كان ما قبله متقدما (قوله كسفاف) بضم الكساف من الصفر ويعرف
بصفر الجنة بجمه خطا طيف بيني وبينه في أبعاد المواضع عن الوصول اليها بنا محكم بالطين واللين
فان لم يجد طينا غطس في الماء وتغرغ في التراب وطين عشه يجاملي أبيضته ويجعله على قدره وقدور
فرخه فقط ولا يلق فيه شيئا من خرته بل يلقه خارجا ويجعل فيه قضبان الكرفس لتقرأ الخفاش
عن قراخه لانه يهرب من رائحة الكرفس ولولا لقتل قراخه لعداوة بينهما واذا كبرت قراخه
علم ذلك ومن أمره اذا قلعت عينه طادت واذا هي أكل من ثمرة يقال لها عين شمس فيعود
بصره في تلك الشجرة من المنفعة للعين وما روى قط آكل ولا يجتمع بأشياء واذا أراد شخص
حجر اليرقان لطخ فرخه بزعفران أي يدهن به مناقير أولاده ليعتقد ذلك الصفران بآ ولاده
ذلك المرض أي اليرقان فيذهب فيأتي بحجر اليرقان الذي هو نافع جدا ويمتز به عليه وهو حجر

وتقرم الرخة وهو طائر أبيض والبغاة
لأنها كالخداة وهي طائر أبيض
بطي الطيران والبغاة تقع للوحشين
وتسليد الثانية وهو الطائر المعروف
بالذرة والطاووس وهو طائر في طبعه
الحنف وجب الرخوة نفسه والخبلاء
والأهباب بريشه وهو مع حسنه
يتشام به ووجهه صفر ومناقير خبهما
ولا يجعل ما منى من قسله كسفاف
ويسمى صفر الجنة لانه زهدا في
أبلى الناس من الاقوات

فيه خطوط بين الحرة والسواد اذا حمله ذو اليرقان أو غلبه وشرب ما مصل على القطور زال عنه
 قيل وقد زهد الخلفاء بالناس من الاقوات واوقات بالبعوض والنياب ولهذا أحبه الناس
 ولم تعرضوا له بسوء قال النبي صلى الله عليه وسلم ازهد ما في الدنيا يصيبك الله وازهد ما في أيدي
 الناس يصيبك الناس أما كون زهد الدنيا سببا لمحبة الله تعالى لأن الله يحب من أطاعه وطاعته
 لا يجتمع مع محبة الدنيا وأما كون زهد ما في أيدي الناس سببا لمحبتهم لأنهم يحبون ما في أيديهم
 ومن نزع محبوبا من محبة أبغضه ومن تزع عنه وتركه فبه أحبه ولهذا حسن القائل في وصف
 الخلفاء

كن زاهدا في ما حوته يد الوري * تنصني الى كل الانام جليسا
 أو ما ترى الخلفاء سخرم زادهم * فأفني مقبلا في البيوت زليلا

معاد زليلا يأت البيوت العامة دون الخاربة وهو قريب من الناس قيل لما خرج آدم
 من الجنة اشتكى الوحشة فأتته الله بالخلفاء وألهمها ما سكنى البيوت أنسا لئلا يفتنه فهي
 لا تفارق بني آدم أنسا لهم ومعها أربع آيات من كتاب الله وهي لو أنزلنا هذا القرآن على جبل إلى
 آخر السورة وعمد صوتها بقوله العزيز الحكيم حكى أن خطافا راود خطافا على قبة سليمان عليه
 السلام فامتنعت منه فقال لها متمنعين على ولو شئت لقلب القبة على سليمان فدعا سليمان
 وقال له ما جئت على ذلك فقال يا بني الله لا تتواخذا العشاق بأقوالهم قال صدقت وقال الغزالي
 إن كلام العشاق الذين أقروا بهم يستلذ به سماعه ولا يقول عليه كما حكى أن فاختة صكان
 براودها لزوجها فتمتع من نفسها فقال ما الذي يمنعك عني ولو أردت أن أقلب لك سليمان
 عليه السلام ظهر البطن لقلبك لاجل فسمع سليمان عليه السلام فاستدعاه وقال ما جئت على
 ما قلت قال يا بني الله أنا محب والمحب لا يلام وكلام العشاق بطوي ولا يحكى قال الشاعر
 أريد وصافا ويريد هجري * فأترك ما أريد لما أريد

وروى أن سليمان عليه السلام مر بصفوري يدور حول عصفورة فقال سليمان عليه السلام
 لا تحبها أتدرون ما يقول قالوا لا يا بني الله قال يضطرب بالنفس ويقول تزوجيني أسكنك أي
 قصور دمشق إن شئت قال عليه السلام وإن غرقت دمشق مبنية بالفضة لا يقدر أن يسكنها لكن
 كل خاطب كذاب وروى أن سليمان عليه السلام رأى عصفورا يخاطب عصفورة وقد رفع
 رأسه إلى السماء وخفضها إلى الأرض فقال سليمان عليه السلام بلست أنت تدرون ما يقول
 هذا العصفور بل هذه العصفورة قالوا الله ورسوله أعلم قال يقول والذي رفع السماء بقدرته
 وبسط الأرض بحكمته ما أريد منك شهوة لذة ولكن أريد أن يخرج الله مني وبينك نسمة
 فوجد الله عز وجل والخلفاء أنواع منها ما بالبحر والبر وبينه وبينها ما هو أخضر
 كالدرية ويسمونه أهل مصر الخضير وحكم الخلفاء حرمة أكله لما روى أن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهى عن قتل الخلفاء ونهوها وقال محمد بن الحسن يحمل أكله لأنه يتقوت بالحلال
 غالبا وإذا وقع عشه بجانيه في المأوى ما وليه تقع شربه للصبي ٨٠ حميرى مع زيادته (قوله ونخل)
 والنخل واحد النخل وجمع النخل نخل وصح النهى عن قتلها وحلها على النخل السليمان وهو
 الكبير لا يتقاه إذا مضى خلاف الصغير فيل قتلها لا يكون مؤذيا وهي بذلك لتبلى أي تتحرك بكثرة

وقيل ونخل ولا تتحل المشتريات وهي
 مشغولة بأبواب الأرض

ما يحمل مع قلة قوامه وهو لا جوف له وعينه بالشئ مع أنه أحرص الحيوان على القوت والنمل لا يتزوج ولا يتلاقح وإنما يسقط منه شئ حقير في الأرض فيفرو وهو عظيم الجسد في طلب الرزق فإذا وجد شيئاً أنذر الباقي فأتون إليه ومن طبعه أنه يحتكر في زمن الصيف من الشتاء وإذا احتكر ما يخاف أن يأت به قسمة نصفين وإذا خاف العفن على الحب أخرجه إلى ظاهر الأرض ونشره وأكثراً يفعل ذلك ليلا في ضوء القمر ويقال إن حياته ليست من قبل ما يأكله وذلك لأنه ليس له جوف يتقدمه الطعام وإنما عينه بالشئ وليس في الحيوان ما يحمل ضعف منه مراراً غيره على أنه لا يرضى بالضعاف إلا ضعاف حتى أنه يتكلف حمل نوى القرو وهو لا يتقنع به وإنما يحمل على حمله الحرص والشدة وهو يجمع غداً مسنين لو عاش ولا يكون عمره أكثر من سنة ومن عجابه أن اتخذ القرية تحت الأرض وفيها منازل ودعاليذ وغرف وطبقات معلقة على قلوها جوباً ونخار الشتاء وقد جاء أن سليمان عليه الصلاة والسلام سمع النملة وقد أحست بصول جنود سليمان تقول للنمل ادخلوا مساكنكم لا يحطركم سليمان وجنوده وهم لا يشعرون فعند ذلك أمر سليمان الرمح فوقف حتى دخل النمل مساكنها ثم جاء سليمان إلى تلك النملة وقال لها حذرت النمل ظلي قالت أما سمعت قولي وهم لا يشعرون على أني لم أزد حطم النفوس أي أهلاك كما أنما أردت حطم القلوب خشية أن يشتغلوا بالنظر إليك من التسبيح أي فحقن قد جاء من فوق آجال اليأس كلها وخشاها الأرض في التسبيح فإذا انقضى تسبيحها قبض الله أرواحها ويرى ما من مبيد يصاد ولا شجرة تقطع إلا بعفلتها عن ذكر الله وفي الحديث الثوب يسبح فإذا انقطع تسبيحه وفي رواية أن النمل قالت له إنما خشيت أن تنظر إلى ما أنعم الله به عليك فتكفرن ثم الله عليها فقال لها عظمي فقال هل تدري لم جعل لك في خصرك خاتمك قال لا قالت أعلمك أن الدنيا لا تساوي قطعة من حجر وإذا كان هذه النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام والسلام أهدت له ناقة وضعت له في كفه وفي قتاروى الجلال السبوطي قال تعالى في زهر الرياض لما تولى سليمان عليه السلام جميع الملوك جاءه جميع الحيوانات فأتته بنوته الأعملة واحدة فقامت تعزبه فعاتبها النمل في ذلك فقالت كيف أهنته وقد علمت أن الله تعالى إذا أحب عبداً زوى عنه الدنيا وحبب إليه الآخرة وقد شغل سليمان بأمر لا يدري ما عاقبته فهو بالتعزية أولى من التهنئة وجاءه في بعض الأيام شراب من الجنة فقبل له أن شره لم تمت فشاور جنده فكل أثار بشره إلا القنفذ فانه قال لا تشربه فإن الموت في جزير من البقاء في سجن النبيا قال صدقت فأدرك الشراب في البصر وروى أن النملة التي خاطبت سليمان عليه السلام أهدت له ناقة وقالت

ألم ترنا نهدي إلى الله ماله • وإن كان عنه ذا غنى فهو قابله
ولو كان يهدي للبلبل بقدره • لقصر عنه البصر حتى مواجده
ولكننا نهدي إلى من نجبه • فيرضى به ضاراً ويشكر فاعله
وما ذاك إلا من كريم فعاله • وألا غاف في ملكنا ما نشأ كله

فقال سليمان يارب الله فيصكم وما يقع لرحيله أن يكتب في آما مدهون طاهر ويحيى بالماء ويرش في موضع النمل وهذا ما كتب أن سليمان يقر بكم السلام ويأمركم أن تصنعوا له

مسجد من الشعر طوله طول الدنيا وعرضه عرض الآخرة والافطيمكم بالهرب وعلينا الطلب
 اقروا خفاقا وثقا لا يحق هذا الاسماء المباركة الوحي ٢ البغل ٢ الساعة ٢ اه (قوله
 كنفساء) بفتح التاء موضعها مدود ويومئذ يستودعكم الله ويومئذ يستودعكم الله
 وهي تولى من عذوبة الارض وهي طوبى الظهور وبينها وبين القرب صداقة ولهذا يقال لها
 جاريها ومن شأنها انها تهرب من الكرفس فاذا وضع موضع رحلت منه وحكى أن رجلا رأى
 خنفسا فقال ماذا ارا اذا خلق هذه أى لحسن شكلها أو طيب ريحها فابتلى بقرحة عجز فيها
 الاطباء فتركوا علاجها ثم معروا صوت طيب من الطرافين ينادى فى الدرب فقال اتوني به
 ينظر الى فقالوا وما يصنع هذا ويخرج عنك حناق الاطباء فقال لا يتلى منه فأخضروه فلما نظر
 اليه قال اتوني بخنفساء ففحصوها منه فذكر العليل ما صدر منه فقال أحضروا لها طلب
 فانه على بصيرة فجاؤا به واحدة فأحرقها وذرر ما دها على القرحة فبرأتها فاذن الله تعالى فقال
 ان الله اراد ان يعرفني أن أخص المخلوقات أعز الادوية ولم يخلق شيئا سدي سمائه والا كمال
 بما فى جوفها يجلبوا القشاة ويصعد البصروي بل البياض اه دميرى (قوله ودود) أى
 اذا كان مفردا وهو اسم جنس مفرد ودود قومه يدان ويصغر على دويبة (قوله ذلك) أى
 نزل الكلب على الشاة وقوله لانه قد يحصل الخلق الخ وان كان الورع تركها وذهب جمع الى
 أنه ان كان أشبه بالحلال خلقت مثل والا فلا ويجوز شرب لبن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها
 لا من القمل اه مد (قوله والبغل) وثمة شبه لانه لا يسه وهو عظيم لا يولده روى عن علي
 كرم الله وجهه أن البغل كانت تناسل وكانت أسرع الدواب فى نقل الحطب لى ابراهيم
 خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام فدعا عليها فقطع الله نسلها قبل وأول من أتبعها فارون اه
 دميرى قال حل فى السيرة أجمع أهل الحديث على أن بغلة النبي صلى الله عليه وسلم كانت
 ذكرا لا أنثى قبل لم يكن فى العرب يومئذ بغلة غيرها وقد قال السيد ناصر رضى الله عنه لوسطن البحر
 على الخيل لكان لتمثل هذه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك الذين لا يعلمون
 قال ابن حبان أى الذين لا يعلمون النهى ربه ان الله امتن بها كليل والحبر ولا يقع الامتنان
 بالمكروه اه وفيها أيضا وأما بغلة صلى الله عليه وسلم فبغلة شهباء يقال لها دليل أهداه الله
 المتوقس مع مارية وهذا أول بغلة ركب فى الاسلام وفى لفظ روى فى الاسلام وكان صلى الله
 عليه وسلم يركبها فى المدينة وفى الاسفار وعاشت حتى ذهبت أسنانها فكان يدق لها الشعر
 وعجت وقاتل عليها على كرم الله وجهه الخوارىج بعد أن ركبها عثمان رضى الله عنه وركبها
 بعد علي ابنه الحسن رضى الله عنه ثم ابنه الحسين ثم محمد بن الحنفية وسئل ابن الصلاح هل كانت
 أنثى أو ذكر أو التاء للوحدة أجاب بالاول قال بعضهم واجماع أهل الحديث على انها كانت
 ذكر أو ربما هارجل بسهم قتلها وعن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعثنى الى زوجته أم سلمة فأتته بصوف وليف ثم قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم رسلنا
 وهدارا ثم دخل البيت فأخرج عبا من قشانا ثم ركبها على ظهرها ثم سعى وركب ثم أردفتنى
 خلفه اه ويجوز الاراداف على الدابة اذا صكت حطقة ولا يجوز اذا لم تطقه واذا أردف
 صاحب الدابة فهو أحق بصدورها ويكون الرديف وراءه الآن يرضى صاحبها بتقدمه لئلا يله

كنفساء مدود ولا ما تولى من ما كولى
 وغيره فتولى من كلب وشاة تولى من
 تلك وولدت شاة شاة تشبه الكلب
 قال البغوى لا يصح لانه قد يحصل
 الخلق على خلاف صورته لاسل
 ومن التولى بين ما كولى وغيره السم
 بكسر السين المسئلة فانه متولى من
 القنب والنجم والبغل

أوغبر ذلك وأقام الحاقا ابن حنبل إن الذين أوردوا فيهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة وثلاثون
قصة وأورد كثرهم بقية بن طاهر الجوهري ولم يذكر أحدهم على الحديث والتفسير أن النبي صلى
الله عليه وسلم أورد في الطبراني عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
أن يركب ثلاثة على دابة وفي حديث شعبة بن عثمان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر
لعمه العباس ما ولي من البطحاء فأنقذ الله تعالى البعثة كلامه فأنقذت به حتى كاد يهلكهم
الأرض فتناول رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحصى فتخفق في وجوههم وقال شاهدت الوجوه
هم لا يصرون أه ديمري وقولنا في الله أي أنهم (قوله) تولد من فرس وجار (أهلى) قال
ابن الصباغ ولو اشتبه حيوان فلم يدرم قوله لا اختصار أن لا يؤكل فان أريد أنه رجع إلى
خلقته فان أشبه ما يحصل حل أو ما يحرر حرم ولو كانت حاشية كلب لم يعلم أنه نزع عليها حل
أذ قد يحصل التعلق على خلاف صورة الأصل والورع أن لا يؤكل ويستبعد ما لم يولد من شبه
أدى ولم يعلم أنه نزع عليها ويدق الفرق سم وقد وقع في وقتنا أن السنة وقت ما فيه صورة
الآدى فقلن صاحبها سوسقبراه الله يحصل ما هو أعجب من ذلك (قوله العكس) أي عكس
القول بالصبر وهو القول بالحل (قوله) فاجزأه (قوله) أي القاتلون بالحل (قوله) وبه
وهو الوزا في لا يطير فيكون عطف الوز عليه صفة طم على خاص (قوله) وأرد (بكسر) آله
وقع ثابته وهو شامل للبطن شرح المنهج فاقبل أنه فتح أوله سبق قل قال القزويني إذا شويت
خضبة الأوز أو كلها الرجل وجامع أمراته من وقته فانها تعلق بأذن الله تعالى والصفر من كل
بيض الطف من البياض أه ديمري (قوله) ودجاج مثل الدال والفتح أقصم من الضم
والكسر واحمد دجاجة سميت بذلك لاقبالها وأبارها يخالج القوم يدجون دجاجة إذا مشوا
رويدا وكنتها ثم خضبة وأم الوليد وأم جفروا ثم غيبة وأم فاع وإذا هربت الدجاجة اتقطع
فراخها لأن يعضها لم يبق له فخ رثا كل القول والحب كيهام الطير والخيز والسهم والفتاب كسباع
الطير فلها شبه بها وتوصف بجله التوم وسرعة القطة قبل فتومها واستغفارها بجدار خروج
قشرها وجوعه وذلك من شدة الجبن ولهذا تصدق نومها إلا ما كن المرتفعة فاذا غرت الشمس
بادرت إليها تبيض في كل السنة الأشهر من من الشتاء ومنها ما يبيض في اليوم مرتين ويتم نطق
بيضا في عشرة أيام ويكون عند خروج وجه لين القشر فاذا أصابه الهواء يمس ويباضه بنزلة المني
فينشأ منه الروح وصناره بنزلة دم الحيض فيتنفخ به القرح كما يتنفخ الخس بعد الجميض
والبيضة ذات الصغار ينخرج منها فرخان وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأغنياء
بالتخاذه الغنم والقرا بالتخاذه الجاج وقال عند اتخاذ الأغنياء الجاج يأذن الله سبحانه القري
قبل ومعناه أن الأغنياء إذا ضيقوا على القرا في مكاسهم وخالطوهم في معاشهم نعل القرا
وبذلك تورا القري فتلك وخواصه كل له يزد العقل والمنى وصنى الصوت لكن مداومته
تورث البواسير وإذا طجت الدجاجة بعشر صلات وكف محسم مقشور ثم أكلت وشرب حررها
زادت في الباموقوى الشهوة وفي قاتبة الجاج جمر إذا شغل على إنسان زاد في الباء وصرف عنه
العين والظفرة أو على مصروع برى أو تحت رأس صغير آمن من القرح في فومه وذرق الجاج
السودا إذا وضع ياب قوم وقع بينهم الشر والخصومة وإذا طلى الذكر عسرة السوداء وجامع

تولد من فرس وجار كما مر والرافة
وهي فتح الرى وضما ونهرها جرم
صاحب التيسوقال تدوى في الجوع
أه لا خلاف في منع ابن الرضة
التعريم وحكى أن البغوى ألقى عليها
قال الأدرى وهو السواب ويستقول
القصة تليقون في ما يكون
من الوحش وقال الرضا كفى ما في
المجموع سهو وصواب العكس أه
وهذا التلافيع فيه إلى الوجوه
ان ثبت أنها تولى بينا كولينها
بقوله هؤلاء ظاهرا والآلة اعتبارا في
المجموع ويصل كرى وبه وأوز
ودلج

لم ينزل أهلها أحد بعد ذلك وأذا جعل رأسها في كوز عظيم ووضع تحت قرنها رجل قد خضع فوجته
 صالحها لو قتلها إذا احتل الرطل من دهنها قدر أربع دراهم جميع البناء وأما يعضها بالشارب كل إلى
 الموطوءة وليس لكثرة إذا نزل في الكوز والكمية أي شدة وهو يلاءم الضم ويدفع ضرورة الاحتياط
 على مقبرة أهدى وروى الحسن بن النعمان عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 إذا أراد أن يأكل الدجاج حبسه ثلاثة أيام أهش على امر (قوله وسلم) وسلم الحمام والقطا
 والطيور والفاسخ والطيور والشقراق وأبو قردان والحرة والبط والقمري وكان النبي صلى
 الله عليه وسلم يحب التكرار إلى الحمام الأحمر وكان في منزله صلى الله عليه وسلم حمام أحمر اسمه
 وردان وليس في الحمام ما يستعمل التقيل عند الفقاد إلا الإنسان والحمام وزعم بعضهم
 أن الحمام يعش ثمان سنين والقمري طائر مشهور حسن الصوت والاحتفيرة وكتبتة أبو بكر
 وأبو خلة وجه قاري تفل القزوين إذا ماتت كورا القمارى لم تتزوج أنثى بعد ما تتزوج
 عليها إلى أن تموت ومن العجب أن يرض القمارى تحت الفواخت ويض الفواخت تحت
 القمارى وفي تفسير الطبري وغيره من سليمان بن داود عليهما السلام أن الحمام يقول سبحان
 بك الأعلى اه وأخرج أبو الشيخ ابن جبان في كتاب العظمة قال سليمان لأصحابه أنه قد
 ما يقول هذا الحمام لأشاه قالوا لا يا بني الله قال يقول لأشاه تابعيني على ما أريد من الفواخت
 لتابعني أحب إلي من ملك سليمان كذا في ديوان الحيوان وفيه إذا صاح العقاب قال البدر
 عن التمس رجمة وإذا صاح الخلف قرأ الفاتحة إلى آخرها بمصرته بقوله ولا الضالين كما في
 القاري والتبري يقول يا ابن آدم عش ما شئت أتوفيك الموت والقمري يقول يا كريم والفرابي
 يلحن العشار ويدعو عليه والعشار هو الذي يأخذ العشر والحد أم تقول كل شيء حاله إلا الله
 والقطاة تقول من عصى الله واليهما تقول ويل لمن كانت الدنيا أكبر همه والنداج يقول
 طرحت على العرش استوى والزفر يقول اللهم اني أستلذ رزقي يوم يوم يا ذاق بالحناء
 تقول اللهم العن مبغض محمد وآل محمد واليك يقول أذكروا الله يا غافلين وفي رواية أن
 القرس تقول إذا اتقى الجمعان سبوح قدوس رب الملائكة والروح والمار يلحن للملك
 وحسبته والنفذع يقول سبحان ربى القدوس والسرطان يقول سبحان ربى المذكور
 بكل لسان اه ديمري (قوله عصفور) بضم العين وحكى بالفتح سمى بذلك لما قيل أنه يصوي
 الله سليمان صلى الله عليه وسلم وترثه وكتبتة أبو يعقوب وتسمى الذكور منها بلحية سوداء
 كل رجال وإذا نزلت مدينة عن أهلها ذهب العصافير بها فإذا عادوا إليها عادت الصافير
 والعصفور لا يعرف الشيء وأنما يثب وثا وهو كثير السفاد في الساعات الواحدة ثمانية
 مرة ولحق قصر عمره فإنه لا يعيش في الغالب أكثر من سنة ويمنه وبين الجار عداوة ورجاء بين
 الجار فقط فراخه أو يعض من خوف وكره أي محل الذي هو فيه وإذا رأى الجار ملائق
 رأسه وإذا بطيراته وصياحه ومن أنواعه القشيرة اه والزفر بضم الزاي طائر من أنواع
 الصافير سمى بذلك لرزقه أي تصويته اه (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء ونسي بالليل
 بضم الموحدة تنقل ومزطمان على بلبل فوق شجرة يترك ذنبه ورأسه فضال لأصحابه
 أتدرون ما يقول هذا البلبل قالوا لا يا رسول الله قال يقول إذا أكلت نصف غرة فصلى الدنيا

ويحلم وهو كل ما يصبر منه وما على
 شمس كل عصفور وان اختلاف لونه
 كمنه عليه وهو الهزار وهو صغرة وهي
 منار الصافير وهي خراب الزرع على
 الإصح وهو أسود صغير

يقال له الزاغ وقد يكون حجر المتقارو الرجلين لانه مستطاب يأكل الزرع يشبه القواخت وأما ما عدا الأبقع الجرام فهو غراب الزرع
 الحلال فأشوع أحدها العقق ويقال له العقق وهو ذو لونين أحمر وأسود طويل الذنب قصير الجناح غيظه يشبهان الزينق صورة
 العقيقة كانت العرب تشاء بسوته ثانياً الخداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال فهذا هو امان تلويحهما
 ثانياً الخداف الصغير وهو أسود رمادي اللون وهذا قد اختلف فيه فقيل يحرم كما ذهب في أصل الروضة ويروي عليه ابن القري فلا يمر
 يقتل الغراب في خبر مسلم وقيل يحله كاهر قضية كلام الرازي وهو الظاهر وقد خرج بطله القوي والجرياني والرواني وعليه بأنه يأكل
 بالبرج واعتقه للاسنوي والبقيني (ويقال ليس هو) أي يجب عليه اذا خلط (٢٧٩) على نفسه (في حله) الخمسة عشرين مقتوحين

فيهما ما سمجته وبعدة ما صادأنا الجماعة
 مواتاً أو غير مواتاً وظلته أو طول
 مدته أو اقطاعه عن رقبته أو خوف
 ضعف من مشي أو ركوب ولم يصد
 خلا لا يأكله (أنها كل من الميتة
 الحرمة) عليه قبل اضطراره لانه لا يمكن
 ساع في هلاك نفسه وكما يجب دفع
 الهلاك بأكل الحلال وقد قال تعالى
 ولا تقتلوا أنفسكم فليتركها فيما يظن
 ضيق وقوصولاً بكليل يكنى في ذلك
 الحسن كما في الاكرام على أكل ذلك فلا
 يشترط فيه اليقين ولا الاشراف على
 الموت بل لو انتهى الى هذه الحالة ليصل
 له أكله فانه غير مفيد كما مر في أميل
 الروضة (تبيه) يستطيع من ذلك
 العاصي بغيره فلا يساح له الاكل حتى
 يتوب قال البقيني وكل عاصي بغيره
 مراق الدم كالمرتد والحري فلا يأكلان
 من ذلك حتى يسلموا وكذا مراق الدم
 من المسلمين وهو ممكن من اسقاط القتل
 بالتوبة كارتك الصلاة ومن قتل في قطع
 الطريق قال ولم أر من تعرض له وهو
 متعين (تبيه) افهم اطلاق المصنف
 الميتة الحرمة التصريح بأنواعها كميته
 ثمة وجمار لكن لو كانت الميتة من
 حيوان نجس في حياته كتنزيروميته
 حيوان طاهر في حياته كعمار وجب
 تقديم ميتة الطاهر كما صحه في المجموع

الغنا أي الغراب وذهب الاثر اه ديمري (قوله يقال له الزاغ) ويقال له غراب الزيتون لانه
 يأكله اه (قوله العقق) كعقب وهو طائر على قنديل الحلة وعلى شكل الغراب وجناحه
 أكبر من جناح الحلة وهو لا يأوي تحت سقف ولا يستظل به بل يهوى ذكره في المواضع المشرقة
 وفي طبعه الزنا والخيانة ويوصف بالسرقة والخيل والعرب يضرب به المثل في جميع ذلك وفي طبعه
 شدة الاختلاف لما راعى من الحلي فكمن من عثث من اختطف من شمال ويمين واختلوا في تعيينه
 عقق فقيل لانه يعق فراخه فيتركهم بلا علم وهم اذا ظهرت أنه نوع من الغربان لأن جميعها يفعل
 ذلك وقيل اشتق له هذا الاسم من صوته والعرب كانت تشاء به وبصياحه اه (قوله الخداف)
 وهو البقيني الجمجمة بجمع عند قان بذكر التين اه ديمري (قوله وهو الظاهر) معتقد ويصل
 الكروان بالاجاع اه ديري (قوله أي يجب عليه) أشار به الى أن المصنف كان عاقه أن يعبر
 بالوجوب كما مر أصح الوجهين في المسئلة (قوله مواتاً) منسوب على التميز (قوله غنونا) ليس
 قدياً وبعبارة مر ومر مر مخوف أو غير مخوف أو هو ذلك من كل يحدو ربيع التيم اه (قوله
 أو خوف ضعف) الأولى اسقاط خوف وبقول أو ضعفاً لانه معطوف على مواتاً وبصير المعنى على
 ثبوت خوف اذا خاف على نفسه خوف ضعف ولا معنى له اه تبيننا (قوله ولم يجد حلالاً) وكذا
 اذا وجد ولم يذله مالاً وكان مضطراً ايضاً لانه حيثئذ كالعدم (قوله على أكل ذلك) أي
 الميتة أي فيكنى فيه ظن وقوع ما عذبه المكره بخلاف الاكرام على اتلاف مال الغير مثلاً فلا
 بد من تحقق ما يتونه اه (قوله فلا يشترط الخ) تصريح على قوله بل يكنى في ذلك الظن وأتى به
 وان علم بمحالبه توطئة لما بعده (قوله العاصي بغيره) لأن اباحة الميتة رخصة فلا تناط بالمعاصي
 (قوله ومن قتل أي قبل القتل عليه) (قوله له) أي لا خير وهو مراق الدم (قوله وهو) أي
 استثناء ومتعين (قوله ثم ان توقع الخ) أشار بذلك الى أن قول المتن ما يستدركه مقروض فيما
 اذا توقع حلالاً عن قرب وأما اذا لم يتوقع فلا يقتصر على سد الرمي بل يأكل حتى يدفع الضرر
 (قوله غير متجانف لاثم) أي غير مماثل له ومخوف اليه بأن يأكلها تلتذاً أو مجاوزاً حد الرخصة
 كقوله غير باغ ولا عاذاً يضاهي (قوله قيل أراد به) أي بالصانع وانما كان انما لانه لعله
 توقع حلالاً عن قرب فكان يقتصر على سد الرمي (قوله بنية الروح) أي بنية القوة التي الروح
 سبب فيها والافالروح لا تنجز اه ع ش (قوله وبذلك) أي بكونه بمعنى القوة فالحاصل أنه
 انفس الرمي بالقوة كان الشك بالشيخ وانفس الرمي ببقية الروح كان الشك بالسين ولكن
 لا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالشيخ وبالسين مع كل من المعنيين لانه يقوى ببقية الروح أو بالقوة
 وسد الخلل الحاصل في ذلك وبعبارة شرح مر السبب المهمة على للشهور وأما الجمجمة الرمي وهو

وهو المعتدوان خلفه الاسنوي ثم ان توقع المضطر سلا على قرب لم يجز أن يأكل غير (ما يستدركه) لاندفاع الضرورة وقد يجب عليه
 الحلال وقوله تعالى غير متجانف لاثم قيل أراد به الشيخ قال الاسنوي ومن تبعه والرمي بنية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه
 القوة وبذلك ظهر لك أن الشك المذكور بالشين الجمجمة لا بالمهمله قال الادري وغيره الذي لم يخطئه انه بالمهمله وهو كذلك في الكتب والمعنى
 عليه صحيح لأن المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع ثم ان خاف تلفاً أو حدوث مرض أو زيادة ان اقتصر على سد الرمي جائز له
 الزيادة بل وجبت ثلاثاً لنفسه (تبيه) يجوز له التزود من المحرمات ولورجا الوصول الى الحلال ويبدأ بجواب بقية حلال فخر بها
 فلا يجوز أن يأكل مما ذكر حتى يأكلها التحق الضرورة واذا وجد الحلال بعد تناوله الميتة

وفيه هزيمة التي أي اذ لم يضرب كاهن قسبة نص الام فانه قال وان اكره رجل حتى شرب خرا أو كل محرما فله ان يتقيا اذ اقدر عليه ولو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يقتصر على الضرورة قال الامام بل على الحاجة قال ابن عبد السلام هذا ان وقع معرفة المسخن اذ المال عند اليأس منها المصالح (٢٨٠) العلة والمضطر كل ادى بيت اذ لم يجد مية غيره كما قيل في الشيطان

في الترح والروضة لان حرمة الحى اعظم من حرمة الميت واستثنى من ذلك ما اذا كان الميت نيا فانه لا يجوز الاكل منه جزا فان قيل كيف يصح هذا الاستثناء والاياء احياء في قبورهم يصلون كما صحت به الاحاديث اجيب بانه تصور ذلك من مضطر وجعنة ميتي قبل دفنه وأما اذا كان الميت مسلما والمضطر كغرافه لا يجوز الاكل منه لشرف الاسلام وحيث جوزنا اكل ميتة الاذى لا يجوز طبخها ولا شيلها في ذلك من حلت سمرته ويضرب في غيره من اكله يثا وغيره وله قتل مرتدوا كلة وقتل حربي ولو صغيرا او امرأة واكله لانها غير معصومين وانما حرم قتل السبي الحربي والمرأة الحربية في غير الضرورة لا الحرم مع ما بل لحق الغائبين وله قتل الراني الحصن والحارب وتارة الصلاة ومن له عليه قصاص وان لم يأتين الامام في القتل لان قتلهم مستحق وانما اعتبر اذ في غير حال الضرورة تأديما مع حال الضرورة ليس فيها رعاية ادب وحكم بحجائين اهل الحرب وارقاتهم وخنا فاهم كصبيانهم قال ابن عبد السلام ولو وجد المضطر صبي مع بالغ حربيين اكل البالغ وكف عن السبي لما في اكله من ضياع المال ولان الكفر الحقيق ابلغ من الكفر الحكمي انتهى وكذا يقال في مثل سبي السبي ومحل الاباحة كما قال البلقيني اذ لم يستول على السبي والمرأة أي ونحوهما والاصاروا ارفاء معصومين لا يجوز قتلهم لحق الغائبين ولا يجوز قتل ذمتي ومعاذ حرمة قتلها ولو وجد مضطر

بقية الروح على المشهور والقوة على مقابلة اه وفي المصباح الرمي بقتل بقية الروح وقد يطلق على القوة ديا كل المضطر من الميتة ما يسهل الرمي أي ما يسهل به قوته ويصنعها اه (قوله ونحوها) كالتصويب (قوله لانه الذي) قبله م ر بما اذا شبع من الميتة وعليه فلا تضعف وبما ر ق شرح م ر ولو شبع في حلة امتناعه ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول محرما التضي ان اطاقه بان لم يحصل له منه مشقة لا تقتل عادة اه بصرفه (قوله فعلية ان يتقيا) محله ان لم يكن ما عاقرضا والاحرم عليه لوجود المحتضى والمانع فيغلب المانع كما هو القاعدة اذا تعارض المحتضى والمانع وبعبارة مد هذا محله ان لم يكن ما عاقرضا والافصر عليه لان اتمام صومه واجب بان كان في صوم قل كان الاولي ترك الذي لانه يكره قطعه قال تعالى لا تطعوا اهل كذبكم اه ع ش (قوله بل على الحاجة) أي بل يقتصر على الحاجة (قوله هذا ان وقع) أي عمل اقتصاره على الحاجة (قوله للمصالح) أي فيكون ليت المال فيجوز استعماله في غير الحاجة ويكون المال حيثن حلالا (قوله هذا الاستثناء) تأمل هذا الايراد وجوابه (قوله اجيب بانه يتصور الخ) وهذا الجواب ضعيف لانه يفيد انه يرون حقيقة ولا ترجع ارواحهم الا بعد دفنهم وليس كذلك بل ليس موتهم كوت غيرهم لان ارواحهم اتصالا بايديهم قبل الدفن وبعد (قوله لا يجوز طبخها) قبله الاذرى بالمحترم والاوجه الاخذ بالاطلاقهم ومحل امتناع طبخه وشبهه حيث أمكن اكله نيا والاجاز اه م د (قوله والحارب) أي قاطع الطريق (قوله حربيين) نعم مقطوع أي أعني لاختلاف عامل التبوع (قوله ولو وجد مضطر) حامل ما أشار اليه انه اذا وجد طعام الغيرة ما ان يكون ذلك الصغير غائبا او حاضرا واذا كان حاضرا قائما ان يكون محتسبا اليه أو لا فان كان غائبا اكل منه وجوباً وعمر البدل القيمة في المقوم والمثل في المثل سواء قدر على البدل أم لا اكلها بالقيمة وان كان حاضرا وهو مضطر اليه لم يلزمه بئله لان الضرر لا يزال بالضرر والا ان يكون غير المالك نيا فيجب بذله وان لم يطلبه لوجوب فداء ما بالنفس والمالك في الاولي اشار على نفسه بل يسق فان كان الحاضر غير مضطر لزمه بذله للمعصوم بثلث مثله ولو في القيمة اذ لم يضطر فلو سكنت عن الثمن لم يجب حمله على المساعدة فان امتنع المالك من اعطائه فله فهره وأخذ منه وان قتل لم يضمنه ما لم يكن المضطر كافر معصوما والمالك مسلما يضمنه (قوله ان كان غير المالك نيا وجب بذله) ويتصور هذا في حق المضطر عليه السلام اذ اصح انه نبي في عيسى عليه السلام اذ انزل اه ايعاب شوري والاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم النظر لافضلية الميت مع اتحادهما اسلاما وعصمة قبل وقبالة عدم اعتبار اتحادهما بؤة ويتصور في عيسى والخضر صلى الله وسلم على نينا وعليهما واتجه خلافة اذ هما حيان فلا يصح القياس اه قال ع ش عليه قد يقال هذا خلافا لقرض المسئلة اذ الكلام فيما لو مات أحد هما دون الآخر فلا ينظر الى افضلية أحدهما بل الحى يا كل من الميت وان كان أفضل منه الا ان يقال مراده ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يمت فلا يجوز الحى الاكل منه وقيل هذا ان غير الشهيد وبعض الشهداء مع بعض لا يجوز له الاكل من الشهيد بل يصح من أن الشهداء احياء في قبورهم والذي قتلهم عن م ر انه مشى على أن المضطر المسلم اكل ميتة الشهيد لان حرمة الحى اعظم من حرمة الميت الشهيد وان كان حيا

طعام غائب اكل منه وعمر بذله او حاضر مضطر اليه لم يلزمه بذله لغيره ان لم يضر عنه بل هو احق به لقوله صلى الله لان عليه وسلم ابدأ بنفسك وابقا لغيرك منهم ان كان غير المالك نيا وجب بذله فان أتر المضطر مضطرا مسلما معصوما جازيل من وان كان اولى به كأي الروضة لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة

لأن حياته ليست حقيقة من كل وجه اه (قوله وهو) أي الايتار من شيم الصالحين أي
 خصالهم الحميدة (قوله بمن مثل) محله ان كان المضطر غنيا فان كان فقيرا لآماله أصلا
 فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على أغنياء المسلمين إطعامه ويجب اطعامه على كل من قبلهم
 لتلايتواكلوا (قوله ولا تمن له ان لم يذكره) ظاهره ولو مع العجز عن ذكره لعجزه عن النطق
 فراجعته قل فلو اختلفا في الزام عوض الطعام فقال أطعمتك بعوض فقال بل بما اصدق
 المالك بينه لانه اعرف بكيفية بذله روض وشرحه ولو اختلفا على ذكر العوض واختلفا في قدره
 فالحاقهم بضمائه هما أو أحدهما أو الحاكم ويرجع الى المثل أو القيمة فلو اختلفا في قدر القيمة
 بعد ذلك صدق القارم (قوله وان قلته) الظاهر أنه يأخذ منه بالاختلاف لا الخف (قوله
 أو وجد مضطر ميتة وطعام غيره) هذا قسم قوله السابق ولو وجد طعاما أي فقط فذلك فيما
 اذا وجد شيئا واحدا وهذا فيما اذا وجد شيئين (قوله ميتة) أي ميتة غير آدمي (قوله
 لم يذله) اما اذا ذله بمجانا أو بمن مثله أو بزيادة يتقارب بمثلها ومع المضطر فته أو رضى بذمته فلا
 تحل له الميتة (قوله تميت) أما في الأولى فلا لأن إباحة الميتة للمضطر بالنصر وإباحة كل مال
 الغير بلا إذن ثابت بالاجتهاد وأما في الثانية فلا لأن المحرم ممنوع من ذبح الصيد مع أن مذبحه
 ميتة أيضا وأما في الثالثة فلا لأن صيد المحرم ممنوع من قتله وأما لو لم يجد المحرم الا صيدا أو غير
 المحرم الا صيدا حرم فلهذجه وأكله وعلى القدية وأما لو وجد المحرم صيدا وطعام الغير
 فمتعين الصيد على المحرم من ثلاثة أقوال لأن حق القديس على المسامحة شرح البهجة
 (قوله ويجعل قطع برقتيه) مقابل لمحدوف أي هذا ان وجد شيئا فان لم يجد شيئا قطع من
 نفسه بشرط أربعة كون القطع من نفسه وكون القطع لاجل نفسه وعدم وجود ميتة ولا
 غيرها وكان الخوف في القطع أقل أو اتنى الخوف بالمرّة في القطع أما اذا كان الخوف في القطع
 فقط أو كان فيه أكثر أو استوى الخوف في القطع وعدمه حرم القطع ويفرق بين ما هنا وبين
 مسئلة السبعة اذا استوى الضرر في القطع وعدمه حيث قالوا يقطع بأن ذلك فيه قطع عضو
 وإذا تفرق على بقائه من فوسعه أو فيه دون ما هنا فانه قطع عضو على فتيقوا فيه (قوله
 من حيوان معصوم) أي آدمي (قوله للمتر) وهو قوله لأن قطعه تغيره (قوله ولو لم يمتدح) (قوله
 كلن الأولى تأخير لنا عن حللان لأن تقديمه يفسد قصر الحكم علينا وليس مراد ابل أهل
 الفتنة كذلك (قوله السمك والجراد) قال في المنهاج ولو صادفها مجوسى قال الحل ولا
 اعتبار بفعله والسمك هو كل حيوان يكون عيشه في البحر عيش مذبح ولو على صورة خنزير
 مثلا ومنه القرش ومن السمك ما لا يدرك الطرف أو له وآخرون كبره وتحل سمكة في قلب سمكة
 ما لم تنقت وتغير ويحل ما قطع على وجه الماء ما قطع ما لم يضر ويجوز بطله وقلبه حيا وشبهه ولا
 ينقص الدهن مما في جوفه من الروث ان كان صغيرا وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه
 عرفاته صغير فيدخل فيه كبار البسارية المعروفة بحصروا ان كان قد راى مبعين مثلا كما في عرس
 على مر لان كان صغيرا وكذا يقال في الجراد ومن السمك الترس ولا نظر لتقويه بناه لانه
 ضعيف ولا يباع في غير البحر بخلاف القحاح لقوته وحياته في البر اه وفي البحر من البحاتب
 ما لا يستطاع حصره ومن أنواعه الشيخ اليهودي قال الشيخ أبو حامد القزويني في بحاتب

وهو من شيم الصالحين وخرج بالاسلم
 الكافر واليهية وبالصوم مراق
 الم فصب عليه أن يقدم نفسه على
 هؤلاء أو وجد طعاما مضرا غير مضطر
 لزمه بذله للصوم بمن مثل مقبوض
 ان حضر والا ففى نفسه ولا تمن له ان لم
 يذكره وان منع غير المضطر من بذله
 بالتمن فلم يضطر قهره وأخذ الطعام
 وان قتله ولا يضمنه بقتله الا ان كان
 مسلما والمضطر كقصر معصوم فيضنه
 كما يضمنه ابن أبي الدم أو وجد مضطر ميتة
 وطعام مضطر لم يذله أو ميتة وصيدا
 حرم باجماع أو لم يذله ميتة ويحل
 قطع برقتيه لا كما ان قد يفتقر
 ميتة وكان خوف قطعه أقل ويصير
 قطع بعضه غيره من المضطر لان
 قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض
 لاستيفاء الكل فتم ان كان ذلك القبرنيا
 لم يصر بل يجب ويصير على المضطر
 أيضا أن يقطع لنفسه قطعة من
 حيوان معصوم للمتر (وليس بستان
 حللان) وهذا (السمك والجراد)
 ولو قتل مجوسى

المخلوقات أنه حيوان وجهه كوجه الانسان وله لحية يخاضع ويذبح كبदन الضفدع وشعره
 كشعر البقر وهو في حجم العجل يخرج من البحر الى السيف فيستريح حتى يقبب الشمس الى الاحد
 فينب كاي قب الضفدع ويدخل الماء وحكمه الحل لدخوله في عوم السمك والقرش فيصكر
 الحفاف واسكان ارام المملة وبالسفن المجهدة في آخر مدابة عظيمة من دواب البحر تنزع السفن
 من السير في البحر وتدفع السفينة فتقلبها وتضربها فتكسر ها ومن شأنه أنه يتعرض للسفن
 الكبار فلا يرتضي الا أن يأخذ أهلها المشاعل فحرق على وجهه مثل البرق ولا يهاب شيئا الا النار
 وبه سميت قريش قريشا والقرش يوجد بصر القلزم الذي غرق فيه فرعون وهو عند عقبة الحاج
 وبنت الروم سمك البحر الروم شبه بالنساء ذوات شعور سبط ألوانهن الى السمرة ذوات فروج
 عظام وثنى وكلام لا يفهم يفككون ويقتضون ويمايقن في أيدي بعض أهل المراكب
 فيسكنونهم ثم يبيعونهم الى البحر وحكي الروائي عن صاحب البصرة أنه كان اذا اتاه صياد
 سمكة على صورة المرأة حلقه أنه لم يأتها اه دميري (فرع) لو صاد سمكة في بطنه اذرة
 حل بلك المدة يطران كانت متقوية قادرة لقطة ولا يملكها الا بطريقها على ما مر في القطة
 وان كانت غير متقوية يملكها مع السمكة واقه أعلم شرح الحصى وعجالة زى فرع المدة التي
 توجد في السمكة غير متقوية ملك لصياد ان لم يبيع السمكة او المشتري ان باعها تعالها فيها
 قال في الاصل كذا في التهذيب ويشبه أن يقال انها أي في الثانية للصياد أيضا كالكثرة الموجود
 في الارض يصكون لها فان كانت متقوية قلبا تبع في صورته ان ادعاها والابان لم يدعها
 البائع فلقطة وقيل الماوردي ما ذكره اذا صاد من بصر الجواهر والافلايكها بل تكون
 لقطة اه قال مر والمعتد في التهذيب ويخارق مسئلة الكثران الدرة بمنزلة الطعام
 للسمكة فتبعتها واعتمادا عليه الماوردي قال والمراد بصر الجواهر ما يعلق فيه ولو نادرا اه
 (قوله والجراد) مشتق من الجرد وهو يرى ويهرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه
 أسود وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها اذا أراد أن يبيض القس المواضع الطيبة وضربها
 بنبيه فتخرج ثم يلقى فيها بيضه ويكون ما خضله ومرييا وخمسة أرجل يدان في صدره واثنتان
 في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان وفيه خلقه عشر من جبابرة البوادي
 وجهه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدره أسد وظهره عقرب وجناحه نسر وخطم
 رجله حمامة وذنب حية وليس في الحيوانات أكرافساد منه قال الاصمعي آتت البادية
 فرأيت رجلا يزرع رافلا تام أي البرصلى سوقه وجامعته لجام اليه براد فجعل الرجل ينظر اليه
 ولا يعرف كيف العمل فأنشأ يقول

تلمسوا حلتا متبنا العنك والجراد
 فبعل كلهما وبعهما وان لم يشبه
 النجك النهور ككلب وخنزير
 ففروا من خطمها حين

مر الجراد على زرع قلته • لاتأكلن ولا تشغل بافصاد

فقام منهم خطيب فوق سنلة • اتلعلى سقر لا بد من زاد

ولعابه من على الاتجار ولا يقع على شيء الا فسد اه برماوى وأستند الطبراني عن الحسن بن
 على رضى الله عنهما قال كنا على مائدة تأكل أبا وأخى محمد بن الحنفية وبنو عبيد الله والقاسم
 والقاسم أولاد العباس فوقف جراد على المائدة فأخذها صبي الله وقال لي ما مكتوب على هذه
 فقلت سألت أبي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال

مكتوب عليها آله لا اله الا انت يا انا ب الجراد وها زقها ان شئت بعثهم ارق القوم وان شئت بعثها
بلا على قوم فقال ابن عباس هذا من العلم المكتون وقال صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
خلق القامة ستا فميتها في البر واربعا فميتها في البر وان اول هلاك هذه الامة الجراد
فاذا هلك الجراد تابع هلاك الامة اه وانما صار الجراد اول هذه الامة هلاكا لانه خلق من
الطينة التي فضلت من خلق آدم عليه السلام وحكي القزويني ان جده قال لسليمان عليه
السلام اريد ان تكون ضئيلي انت وعسكرك يوم كذا بجزيرة كذا فحضر سليمان بجنوده فاتي
الهدد بغير اذنية فالتصاه في البر وقال حكايا في غاته السهم ادرك المرق فضلت منه
سليمان وبعثوه في هذا قبل

جاءت سليمان يوم العرض عهدة * اهدت اليه برادا كان في فيها
وانشئت بلسان الحمل فاقلة * ان الهدايا على مقدار هاديتها
لو كان يهدي الى الانسان قيمته * لكان يهدي الى الدنيا بما فيها

(قوله فيس ذبها) أي من الذيل لانه امنى للدم (قوله كنفدع) بكسر آوله وثاقه وبكسر
آوله وقع ثاقه وعكسه وضم آوله وقع ثاقه ومن خواصه انه لا عظم له وانه اذا كفي طشت
في بركة خوفيها منع من نعيمها قبل على الجلال وفي كتاب الزاهر لابي عبد الله القرطبي ان
داود عليه السلام قال لاسمن الله الحيلة تسيما ما يسجبه به احسن خلقه فنادته ضفدعة
من مائة في دار مبادا ود تقصر على الله تسميتك رأائي بالسبعين سنة ما جفلسالي من ذكرا الله
تعالى وأتالي لعشر ليل ما طعت خضرا ولا شربت ماء اشتغالا بكلمتين فقال ما هما قالت
يا مصابك لسان ومذكور اكل مكان فقال داود في نفسه وما عسى أن أقول أبلغ من هذا
قال الفقهاء انما حرم المنفدع لانه مكان جارا لله في الماء الذي كان عليه العرش قبل خلق
السموات والارض قال تعالى وكان عرشه على الماء اه دميري (قوله وسرطان) وهو
من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد المني سريع العدو وفكين ومخبط واقلع
حدا وله ثمانية أرجل وهو يعيش على جنب واحد ويستشق الماء والهواء معا ويحرم أكله
لاختصاصه كالسلف ولما قيل من الضرر في قول انه يحمل أكله وهو مذهب مالك اه دميري قال
عش على مر وليس من السرطان المذكور ما وقع السؤال عنه وهو أن يسلا دالعين فوعا
من حيوان البحر يسمونه سرطانا وشأنه أن يمتدح من البحر اقلب جيرا ويوت عاداتهم
باستعماله في الادوية بل هو مما يسمى سمكا لا تطابق تعريف السمك السابق عليه فهو ظاهر محل
الانتفاع به في الادوية وغيرها اه (قوله وحية) لو فرض أن الحية والقرب لا يعيشان الا
في البحر حرم أيضا للسمية سم (قوله ونسنان) بكسر النون وضبطه بعضهم فتمتها قال
المعري في حروج الذهب انه حيوان كالانسان له عين واحد يخرج من الماء ويكلم ومنى
ظفر بالانسان قتله وقال القزويني انه أمة من الامة لكل واحد منهم نصف بدن ونصف رأس
ويؤرجل كانه انسان شق نصفين وفي الحديث ان حيا من عاصواتهم فخصهم الله تعالى
نسنا لكل واحد منهم يد ويؤرجل يتقرون كاتنقر الطيور ويعون كاترعى البهائم دميري (قوله
وتساح) اسم مشترك بين الحيوان المعروف والرجل الكذاب قال القزويني التساح حيوان

ويكون ذبها الاستكة كبيرة يطول
بها وما في سمن فحبها ويحرم ما يعيش
في برده كنفدع وسرطان ويسمى
عقرب الماء وحية ونسنان وتساح

على صورة الضب وهو من أجيب حيوان الماء لعم واسع وستون نابا في فكها الأعلى وأربعون
في فكها الأسفل وبين كل نابين من منفرج مربع ويدخل بعضها في بعض عند الاطباق ولسان
طويل وظاهره كظفر السلحفاة لا يعمل الحديد فيه وله أربعة أرجل وذنب طويل وهذا
الحيوان لا يكون الا في نيل مصر خاصة وزعم قوم أنه في بحر السند أيضا وهو شديد البطش
في الماء ولا يقتل الا من ابطيه ويضلم الى أن يكون طوله عشرة أذرع في عرض ذراعين وأكثر
ومن عجائب أمره أنه ليس له مخرج فاذا امتلأ جوفه خرج الى البر وفتح فاه فيصبي طائرية له
القطقاط فيلقط ذلك من فيه وهو طائر صغير يصي يطلب العلم فيكون في ذلك غذا له وراحة
للقصاح وهذا الطائر في رؤس أجنته مشوك فاذا أطلق القصاح فله عليه نفسه بها فيفقه اه
دمري (قوله وسلحفاة) أي بريه أما البصرية فيصورها كلها وصارعة عث على مر قاطبة
والقناسم والسلحفاة البحرية في حلال والسلحفاة هي الترسة المعروفة قصل كافي المجموع وان
كانت تعيش في البر اه (قوله أمة) أي النوع من أنواع الحيوان وكذا قوله أمة
عالم أي النوع من أنواع العالم (قوله الكبد) الكبد موشة وهي يكسر الباه ويجوز اسكانها
مع فتح الكاف وكسرهما والجمع أكاد وكبود (قوله حكمه حكم المرفوع) أي لانه لا يقال
من قبل الرأي (قوله يكون بهذه الصيغة مرفوعا) أي بقوله أحلت لئلا أي أحل لنا
الشارع وهو النبي صلى الله عليه وسلم فهو نحو أمرنا ونهينا (قوله لانها أقرب الى التوكل)
وأسلم من القسر والعموم النفع بها للادنى وغيره (قوله لان الكسب يحصل فيها بكذا المعنى)
ولذلك ورد في الحديث من يأت كلام من عمله يأت مغفورا له (قوله لان العصاة محسبانوا
يكسبون بها) وعن المقدم من النبي صلى الله عليه وسلم قال ما أكل أحد طعاما قط خيرا
من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده اه فكان
يعمل الرمد ويضعه لقوته وكان لا يأكل الا من يده ولم يكن من حاجة لانه كان خليفة في الارض
قال الفصاك والكلبي ملك داود بعد قتلها لوت سبعين سنة وجمع الله داود بين الملك والنبوة ولم
يجتمع ذلك لاحد قبله بل كان الملك في سبط والنبوة في سبط فذلك قوله تعالى وآتاه الله الملك
والحكمة وقال ابن عباس كان داودا شقيا ملوك الارض سلطا تاجيرا من محرابه كل ليلة ستة
وثلاثون ألف رجل فذلك قوله تعالى وشددنا ملكه وكان نوح نجارا وابراهيم برارا وادريس
خياطوا ونحو هذا لا يخبر أنهم كانوا يتنازعون من ذلك ولا بدوقد كان فينا صلى الله عليه وسلم يأكل
من سبه الذي يكتبه من أموال الكفار بالجهاد وهو أشرف المكاسب على الإطلاق فليعلم من
اعلاه كلمة الله وذكر صاحب كتاب بصائر القضاة وسراير الحكماء صناعة كل من علم صناعته
من قريش قتال كان أبو بكر الصديق برارا وكذلك عثمان وطلحة وعبد الرحمن بن عوف وكان
عمر دالا يسعي بين البائع والمشتري وكان الوليد بن المغيرة حدادا وكذلك أبو العاص اخو أبي
جهل وكان عبدا لله بن جعد عان فخلصا مع الجوارى وكان النضر بن الحرث عوادا يضرب
بالعود وكان الحكم بن العاص خصا يخصي الغنم وكان العاص بن وائل السهمي يطارا يعالج
الخيول وكان ابنه عمرو بن العاص جزارا وكذلك أبو حنيفة صاحب الرأي والقياس اه من
التميز مع زيادة (قوله ويحرم ما يضرب البدن والعقل) ومنه يعلم حرمة اللعان المشهور

وسلحفاة بنم السن وفتح اللام نحيث
كلها ولهم من قتل النخاع (قائمة)
روى الترمذي عن عمر رضي الله تعالى
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
ان الله خلق في الارض آفة أمة
مخافة في البحر وأربعة في البر وقال
مقاتل بن حيان فله تعالى ثمانون ألف
عالم أربعون ألف في البحر وأربعون
ألف في البر (ودمان حلالان) وهما
(الكبد) يكسر الطاء الحديث
(والطحال) يكسر الهمزة ودمان السمك
أحلت لئلا يستأن ودمان السمك
والبراد والكبد والطحال رفعه ابن
ماجي بسند ضعيف عن ابن عمر رضي
الله تعالى عنهما وضع البيهقي وقعه عليه
وقال حكمه حكم المرفوع ولذا قال
في المجموع الصحيح ان ابن عمر هو القائل
أحلت لنا وأنه يكون بهذه الصيغة
مرفوعا (قوله) أفضل ما أكلت منه
كسبك من ذراعة لانها أقرب الى
التوكل ثم من صناعة لان الكسب فيها
يحصل بكذا المعنى ثم من تجارة لان
العصاة كانوا يكسبون بها ويعرم
ما يضرب البدن والعقل كالبحر

لما نقل عن الثقات أنه يورث العصى والترهل والتنافيس واتساع الجفاري اه قل وقوله
ما يضر البدن قال الأذرى المراد الضرر البين الذي لا يحتمل عادة لا مطلق الضرر وشو برى
(قوله والقراب) أى وطن وطفل ومخلف في غير النساء الحبالى فانه لا يحرم عليهن أكل الطين
لانه بمنزلة التداوى م ر اه مد على التحرير (قوله كالافيون) تنظير (قوله وهو لين
الشخصاش) قال الجوهري والشخصاش نبت معروف أى وهو المعروف بأبي التوم والمراد بلبته
التي يخرج منه عصره وهو يفتح آوله الواحدة خشخاشة وقد ألفز فيه بعضهم فقال
وماقبة مبنية فود شاقق • لها شرف نحو الملاحاة والتطرف
وأولادها في بطنها ان عددتهم • يكونون ألفاً ويزيدون عن ألف
ويأخذها الطفل الصغير بيده • فيظلمها عفا على راحة الكف
(قوله الشواء) أى المشوى المكشور كاللحم المشوى والقول المكشور والمعد الكراهة ومحل
الانحلاف اذا غطي من أول وضعه على النار الى استوائه ومنع خروج البخار منه ودخول
الهواء والافلاحة ولا كراهة خلافه للشارح حيث قال بعد استوائه ويحرم البنج والحشيش
ولا يجتبه بخلاف الشراب المسكر وانما لم يحد لانه لا يلد ولا يطرب ولا يدعو قلبه الى كثرة
بل فيه التعزير وله تناوله لتزيل عقله لقطع عضومنا كل حق لا يحس بالالم ولبعضهم
قل لمن يأكل الحديث جهلا • يا خبيثا قد عشت شرمعينة
دية العقل بدرة فلماذا • يا سقيها قد بعثها بحشيشه
والبدرة عشرة آلاف درهم أو ألف دينار اه (قوله التبسط) أى الألوان المختلطة (قوله
كقري الضيف) قال في المصباح قريت الضيف أقريه من باب رى قرى وفي المختار قرى
الضيف قريه قري بالكسر والقصر وقرأ بالفتح والمتأخسن اليه (قوله وفي اعطاء الخ) خبر
مقدم ومذاهب مبتدأ مؤخر وقوله مذاهب أى أقوال (قوله منعها) أى احدها منعها
وقوله اعطاؤها أى الثانى اعطاؤها (قوله وبعثا) أى باعنا وحاملنا ومحل الخلاف فيمن يريد
تهذيب نفسه أمامن يفعل ذلك بخلا وشقا فهو مذموم ولبعضهم
الجل شين ولا يرضى به أحد • الا لاساقل أهل المنم والعار
المتفقون لهم اخلاف ما بذلوا • والمسكون لهم اتلاف مع نار
(قوله لروايتها) أى راحتها (قوله والاشبه) هو الثالث (قوله سلاطة عليه) أى
الطغيان (قوله وفي منعها بلادة) أى اذا منعها ذلك مطلقاً وأورثه البلادة

• (فصل في الاضحية) •

ذكرها بعد الاطعمة لأن الاضحية محتمة بالنم وقد سبق ذكر النعم في الفصل السابق وأول
طلبها في السنة الثانية من الهجرة كالعيدين وذكاة المال والقطر وهي أفضل من صدقة التطوع
لانه قيل بوجوبها ويكره تركها للقادر عليها وليس للولى فعلها من مال مجبوره وتسق من ماله
عن المولود لادن الجنين اه برماوى (قوله وسببت بأول زمان فعلها) أى باسم مشتق من
اسم أول زمان فعلها وهو الضى أو المعنى سميت باسم يروح ويشير لأول زمان فعلها (قوله
وهي بضم همزتها) حاصله أن فيها ثمان لغات ضم الهمزة مع تشديد الياء وتحقيفها وكسر

والقراب والزجاج والسم كالافيون
وهو لين الشخصاش لأن ذلك مضر
وربما يقتل وقد قال تعالى ولا تلقوا
بأيديكم الى التهلكة قال الزركشى في
شرح التيسير ويحرم أكل الشواء
المكشور وهو ما يكفأ عليه غطاء بعد
استوائه لا ضراره بالبدن ويسن ترك
التبسط في الطعام المباح فانه ليس من
اخلاق السلف هذا اذا لم تدع اليه
حاجة كقري الضيف وأوقات
التوسعة على العيال كيوم عاشوراء
ويوم العيد ولم يقص بذلك الفقهاء
والنكاح بل لطيب خاطر الضيف
والعيال وقضاء وطهرهم عما يشتهونه
وفي اعطاء النفس شهواتها المباحة
مذاهب حكاه الماورى منعها
وقهرها ثلاثاً لطفى والثانى اعطاؤها
تجمل على نشاطها وبعثا لروايتها قال
والاشبه التوسط بين الأمرين لأن في
اعطاها الكل سلاطة عليه وفي منعها
بلادة ويسن الخلو من الأطعمة وكثرة
الابدى على الطعام وان يحمد الله تعالى
عقب الأكل والشرب وروى أبو داود
باسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان
إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذى
أطعم وسقى وسوغه وجعل له مغرباً

• (فصل في الاضحية) •

مشتقة من الضوة وسببت بأول زمان
فعلها وهو الضى وهي بضم همزتها
وكسرها وتشديد يائها وتحقيفها
ما يذبح من النعم

تقرأ الى الله تعالى من يوم العيد الى آخر (٢٨٦) أيام التشريق والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فصل ربنا واشهر اقوال

الهمزة مع تشديد الياء وتحقيقها ومع حذف الهمزة لقنات فتح الصاد وكسرها واخصا بفتح الهمزة وكسرها (قوله تقرأ) نخرج ما يذهب الجزا لبيع (قوله من يوم العيد) يصدق بما ذبح قبل مضي ركعتين وخطبتين بعد طلوع الشمس وليس مرادا كابدل عليه ما يأتي فهو مقيد بما يأتي والمراد يوم العيد اليوم الذي يعيد فيه حتى لو وقعوا العاشر غلطا كان آخر أيام التشريق الرابع عشر على ما اعتقده م خلافا للشارح (قوله الى آخر أيام التشريق) أي الثلاثة (قوله من عمل) أي يتقرب به اليه من النوافل فلا يرد أن القرص أفضل (قوله أحب) مجرورا بالقصة تعالى العمل (قوله من اراقة الدم) المراد لازمه وهو الذبح (قوله انها) أي الاضحية المقهومة من اراقة الدم وقوله تأتي أي ليركبها صاحبها يدل لذلك ورويه كذلك في بعض الروايات (قوله بمكان) أي له موقع عظيم عند الله وهو كفاية عن القبول كما قرره شيخنا (قوله تقربا) تميز بمحول عن الفاعل والاصل فتطلب تقربكم بها أي افعلوها عن طيب نفس (قوله بمعنى التضحية) التي هي فعل المكف الموصوف بالسنة اذ كثيرا ما تطلق الاضحية ويراد بها الفعل المتقرب به (قوله لا الاضحية) أي لا بمعنى الاضحية أي العين المضحى بها اذ لا يصح الاخبار عنها بسنة (قوله كلامه) وهو قوله سنة وقوله لان الخ علة للتضحية (قوله سنة) أي سلم بالغ عاقل حر ولو لم يعضا وتس للمكاتب باذن سيده لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو فقيرا أو من أهل البوادي أو امرأة ولا بد أن تكون فاضلة عن كفاية عمه يوما وليلة كافي صدقة التطوع فانه العلامة م ر ك ابن حجر واعتبر العلامة الزبدي كفاية يوم العيد وليته وأيام التشريق الثلاثة وعما جرت به العادة من كعت وسكت وفطر ونحوها وقوله سنة فيه تلويح بخاتمة أي ختمة حيث أوجبها على مالك نصاب ذكرى وهو مقيم بالبلد ولا تصير واجبة الا بالنذر كما يأتي (قوله في حقنا) معاشرا المسلمين وواجبة في حقهم صلى الله عليه وسلم وكله أضحية مندوبة أيضا وأكله صلى الله عليه وسلم من أضحيته محمول عليها والواجب عليه صلى الله عليه وسلم واحدة وما زاد عليها مندوب ولم يترك الاضحية قط وهل كانت الانبياء من بعد ابراهيم قضي هم وأعمهم أو هم خاصة اه ح ل (قوله على الكفاية) ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها سنن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لاحصول الثواب لمن لم يفعل كصلاة الجنابة نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه لو أشر لغيره في ثوابها جاز وأنه مذهبنا م ر (قوله ان تعدا أهل البيت) وهم من اجتمعوا في العيشة والعشرة وقيل من تلزم الفاعل نفقتهم واعتقده م ر وزى والثواب خاص بالفاعل وسقط عن غيره الطلب سواء كان الفاعل هو الذي تلزمه النفقة أو غيره قل وبعضهم قیده بالمتفق (قوله كفي عن الجميع) أي في سقوط الطلب والا فالثواب للمضحي خاصة كالقائم بقرض الكفاية وقوله عليه السلام اللهم هذا عن محمد وآمة محمد جميعا خصوصية (قوله ونفي أن تكون) معتد (قوله فيصري فيها الخ) فان أذن لسيده صحت له ووقف له كسبا يأتي آخر الفصل (قوله مثل كلام المصنف) أي قوله ولا تضحية سنة (قوله لمريدها) أي غير الحرم أن لا يزيل شعره ولوم عاتة أو باط الخ فتسكروا الازالة العذر وقال الامام أحمد تحرم الازالة المذكورة قل وانظر ما وجهه وسألت بعض الحسابلة عن ذلك فأجاب أنه يحرم تشبهها بالمحرمين اه بيداني وقوله لمريدها أي سوا مطلبت منه أو لا وجبت عليه أو لا يبرماوى (قوله

أن المراد بالصلاة صلاة العيد وبالعر الضحايا وخبر القومى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقة الدم انها تأتي يوم القيامة بقرونها وانظر لافها وان الدم يقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطوبوا بها تقيا (والاضحية) بمعنى التضحية كافي الروضة لا الاضحية كما يفهمه كلامه لان الاضحية اسم لما يضحي به (سنة) مؤكدة في حقنا على الكفاية ان تعدد أهل البيت فاذا فعلها واحد من أهل البيت كفي عن الجميع والافسنة عين والمخاطب بها المسلم الحر البالغ العاقل المستطيع وكذا البعض اذا ملأ ما لا يعينه الحر فانه في الكفاية قال الزركشي ولا بد أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يمونه لانها نوع صدقة وظاهر هذا انه يكفي أن تكون فاضلة عما يحتاجه في ليلته ويومه وكسوة فصله كافي صدقة التطوع ونفي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام التشريق فانه وقتها كما أن يوم العيد وليلة العيد وقت ذكاة الفطر واشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن ذلك وأما المكاتب فهي منه تبرع فيصري فيها ما يصري في سائر تبرعاته (تبيه) مثل كلام المصنف أهل البوادي والحضر والضر والحلج وغيره لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرق رواه الشيخان والتضحية أفضل من صدقة التطوع للاختلاف في وجوبها وقال الشافعي لا أرخص في تركها لمن قدر عليها انتهى أي فيكره للقدرة تركها وليس لمريدها

أن لا يزال شعره الخ) عبارة المنهج وكرمل يدها غير محرم إزالة فجوه شعر كظفر وجلدة لا تضر
إزالتها ولا حبة لها فيها وقوله وجلدة استثنى من ذلك ما كانت أزالته واجبة ككتان البالغ
وقطع يد السارق أو مستحبة ككتان الصبي ٨١ م ر (قوله في عشر ذي الحجة) ولو في يوم الجمعة
على المعتدل أن الأقل يراعى قل وبرماوى (قوله حتى يضي) أى ولو بواحد قلن تعددت
في حقه وفيه وقت عدم الإزالة لمن لا يضي بزوال وقت التضيحة ٨٢ برماوى وعسارة
شرح م ر ولو أراد التضيحة بعد ذوات السكر اهتدأ بها كما يجزى به بعضهم وهو المعتقد
(قوله ولا تجيب إلا بالنذر) أى أو ما الخ به كان يشترى شاة ويقول هذه أضيحة فاتها تجيب
بجزء هذا اللفظ ويجرم عليه وعلى من تلزمه تنقذه أن يعطى شيأ منها م ر وحديثنا يقع
في السنة العوام كثيرا من شرائهم ما يريدون التضيحة به من أوائل السنة وكل من سألهم عنها
يقولون له تلك أضيحة مع جهلهم بما يترتب على ذلك من الأحكام تصير به أضيحة واجبة فينع
عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت أني أنطرح بها خلافا لبعض المتأخرين شرح م ر
والخلص له إذا سئل أن يقول هذه مذبحها وأنا كلها في العبد ولو قال إن ملكك هذه الشاة فقله
على أن أضيحي به لم يلزمه وإن ملكها لأن المعين لا يثبت في الذمة بخلاف أن ملكك شاة فقله
على أن أضيحي بها فليلزمه إذا ملك شاة لأن غير المعين يثبت في الذمة كذا صرحوا بهما فانظر
الروض وغيره سم وينبغي أن يأتي مثل هذا التفصيل فيما لو قال إن ملكك هذا العبد فقله على
أن أعتقه الخ ومن أراد أن يهدي شيأ من النعم إلى البيت الحرام فن له ما يستلزمه من التضيحة
سم (قوله وبين أن يذبح الأضيحة الرجل بنفسه) لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا فرغ من
صلاة الأضيحة وخطبته يؤتى بكبشين وهو قائم في مصلاه فيذبح أحدهما بيده ويقول هذا عن
أمتي جميعا من شهدك بالترجيء وشهدك بالبلاغ وعن الحاكم عن أبي سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح كبشاً أقرن بالمصلى بعد أن قال بسم الله والله أكبر وقال اللهم
هذا عني وعن لم يضع من أمتي واستدل بذلك على أن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن
يضي عن غيره بخلافه ويذبح الآخر ويقول هذا عن محمد وآل محمد فأكل هو وأهل بيته
ويطعم المساكين ولم يترك الأضيحة قط ٨٣ ح (قوله أن يذبح الأضيحة) ومنها الهدى
برماوى (قوله بنفسه) أى ولو مرأها وسقيها لانها قرية فالأبواب أولى ولاه صلى الله
عليه وسلم ضحي بعامته فنهض منها بيده ثلاثا وستين وأمر عليا رضي الله عنه فصر بمائة
وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته صلى الله عليه وسلم قل على الجلال (قوله إن أحسن
الذبح) أى على الوجه الأكمل فخرج الأعمى قال سنة في حقه التوكيل ٨٤ ع ش (قوله
والخسني مثلها) مثلها من ضعف من الرجال عن الذبح والأعمى إذا ذكره ذبحته م ر
(قوله فليشهدها) المراد بشهوده حضوره ولو أعمى قل والاولى في الوكيل كونه فقيها
مسلماً ويكره استنابة كافر وصبي وأعمى لاحقاً وضحي ويسن نصير الإمام أن يضي في بيته ليشهد
أهله وأن يستضرف في نفسه عظم نعمة الله تعالى عليه وما صرح من الاتمام وأن يقول إن صلاقي
ونسكي إلى قوله وأؤمن المسلمين ويجتهد الشكر على ذلك وللامام إذا ضحي عن المسلمين أن يذبح
بنفسه في المصلى عقب الصلاة ويصلح الناس برماوى وهذا ينافي ما تقدم من أن التضيحة عن

أن لا يزال شعره ولا ظفره في حشره
الحي حتى يضي ولا تجيب إلا بالنذر
وبين أن يذبح الأضيحة الرجل بنفسه
إن أحسن الذبح للذبايح أما المرأة
فالسنة لها أن تقول كل كافي الجوع
والخسني مثلها من أن يذبح لغيره ولا يذبح
فليشهدها

لم يروى الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال (٢٨٨) تطامع رضى الله تعالى عنها قروى الى أخيك فاشهد بها فانه بأول قطرة منها أى

أورثها جميع نسلها

الغير يفرأذه من خواص التي صلى الله عليه وسلم (قوله قال عمران بن حصين) أى لنبى
وقوله هذا أى الثواب المذكور تطامع من أنه يغفر بأول قطرة منها ما سبق من الذنوب
يا رسول الله الخ (قوله فاهل) فى معنى التعليل أى لانكم اهل تلك واهل خير مقدم وأنتم
مبتدأ مؤخر وقال بعضهم قوله فاهل ذلك أنتم أى فالتخصص بالفقران أنتم يا آل البيت ومن
ضمي من غيركم لا يغفر له ذلك فقال له فى الجواب بل للمسلمين أى كل من ضمي منهم فله هذا
الثواب (قوله أم للمسلمين) معطوف على قوله فاهل ذلك ولاهلى بيتك (قوله وشرط التضحية
نعم) أى كونها فعلا الخ وعند ابن عباس يكفى اراقة الدم ولو من بياض أو أوزميدانى أى فلا
يجزى غيرها من بقر الوحش وحيدرة والظباء وغيرها وأما المتولد من جنسين من النعم فيجزى
هنا وفى الحقيقة والهدى وبراء الصيد إلا أنه ينبغى اعتبار أعلى الأبوين سننا فى الاضحية
ونحوها حتى يغتبر فى المتولدين الضأن والمعز لو غلبت الحائفة باعلى السنين برماوى
(قوله وبقر) أى عراب أو جواميس برماوى وسواها فى البقر وغيرها الامان أو الخبائى
أو الذكور ولو خيلا الخصى ما قطع خصيله أى اليخستان ويجبر ما قطع منه زيادة له طيبا
وكثرة كما قاله البرماوى (قوله منسكا) أى عبادة برماوى (قوله ولان التضحية الخ) أى
فكان ان الزكاة قاصرة على النعم كذلك التضحية قاصرة لمها بطريق القياس (قوله أى
سقطت أسنانه) هل ولو واحدة بقياس الكفاية بقطرة فى البلوغ بالاحتلام لا كفاية بسقوط
السن الواحدة اهـ (قوله أجز) أى اذا كان فى سنة المعتاد وهو ستة أشهر وعبرة
شرح م أو اجذاعه أى سقوط سنة قبل تمام السنة لان ذلك بمنزلة البلوغ بالاحتلام وبلوغه
السنة بمنزلة البلوغ بالسنة اهـ (قوله ويكون ذلك) أى ما ذكر من تمام السنة والاجذاع
(قوله ستين) وكذا المتولد من ضأن ومعز أو المتولد من جزى هنا وفى الحقيقة والهدى وبراء
الصيد من (قوله خمس سنين) أى تحديدا (قوله من البقر الانسى) ومنه الجواميس
وانما قيد بذلك فى البقر دون غيره لان غيرهم لا يوجد منه وشى وأما الظباء فيقال لها شياى البر
لا غنى الوحش ولا معز الوحش (قوله وان كثرت زوان الذكر) أى طروقه لا شى وانما غنيا
بما ذكرناه وبما يتوهم أنه عيب لانه مضعف (قوله ويجزى البدنة) وهى الواحدة من
الابل ذكرا كذا أو أنى أو خنثى قال فى التمهيد ليس فى الحيوان ان خنثى الا لادى والابل قال
التوى جاني من أتوبه يوم عرفة سنة أربع وسبعين وسقاة قال عندي بقره خنثى لا ذكر لها
ولا قرح وانما لها خرق عند ضرعها يخرج منه فتلها فاهل تجزى أضحية أو لا قلت لا يخلو
أما أن تكون ذكرا وأما أن تكون أنى وكلاهما تجزى فى الاضحية وليس فيها ما ينقص النعم
اهـ برماوى والمتولد من ابل وغنم أو بقر وغنم يجزى عن واحد فقط من ريقق ينفع المتنة
الضحية وسكون التون وضم القاف وهو الصحيح وبه جاء القرآن ويجوز أيضا ضم الياء وقع
التون وكسر القاف المستندة كما فى الاشارات لابن الملقن (قوله عن سبعة) سواء أراد
بعضهم الاضحية والآخر النعم أم لا ولهم قسمة النعم اذهى افراز وعبرة قل على الجلال قوله
عن سبعة وكذا فى الكفار والتمتع فى الحج وارتكاب محظورات فيه نعم المتولد من غنم
أو معز وابل أو بقر لا يجزى عن أكثر من واحد ويظهر وجوب التصديق على كل واحد منهم

من دمها يغفر له ما سبق من ذنوبك
قال عمران بن حصين هذا الذى ولاه
حكك فاهل ذلك أنتم أم للمسلمين عامة قال
بل للمسلمين عامة وشرط التضحية تم ابل
وبقر وضم لقوله تعالى ولكل أمة جعلنا
منسكالا ذكروا اسم الله على ما رزقهم
من جملة الانعام ولان التضحية عبادة
تعلق بالحيوان فاختص بالنعم كل ذكاة
(ويجزى فيها) من النعم (الجذع من
الضأن) وهو ما استكمل سنة وطعن
فى الثانية ولو اجذع قبل تمام السنة
أى سقطت أسنانه اجز العنوم من غير
أحد فهو ابل الجذع من الضأن فانه جائز
أى ويكون ذلك كالبلوغ بالسنة
أو الاحتلام فانه يكفى أسبقهما كما
صرح به فى أصل الروضة (والثنى من
المعز) وهو ما استكمل سنتين وطعن فى
الثالثة (و) الثنى من (لايل) وهو
ما استكمل خمس سنين وطعن فى
السادسة (و) الثنى من (البقر)
الأنسى وهو ما استكمل سنتين وطعن
فى الثالثة وخرج بقيد الأنسى
الوحشى فلا يجزى فى الاضحية وان
دخل فى اسم البقر ويجزى التضحية
بما ذكرناه لا شى بالاجماع وان كثرت زوان
الذكر ولان الأنسى نعم التضحية بالذكر
أفضل على الاصح المنصوص لان له
أطيب كما قاله الراغب ونقل فى المجموع
فى باب الهدى عن الشافعى أن الأنسى
أحسن من الذكر لانها أطيب لحاولم
يحك غيره ويمكن حمل الاول على ما اذا
لم يكثر زوانه والثانى على ما اذا كثر
(قبيه) لم تعرض كثير من الفقهاء
لاجزاء الخنثى فى الاضحية وقال التوى
انه يجزى لانه ذكر أو أنى وكلاهما يجزى وليس فيما ينقص النعم

يجزى

(عن سبعة) عند الاشتغال فيها (عن سبعة)

يجز من حصته نيا ولا يكتفى بمصدق واحد من الجميع لانها في حكم سبع أضاح وخرج بالسبعة
مالوا كانوا أكثر كفاية واشترى كوا في بدنة أو في بدتين فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل
بعددهم أو بالحكم أرضهم لها شاة كالواشترى اثنين في شاتين فلا يجزئان عنهما لأن كل شاة
مشاركة بينهما فيفضل كل واحد منهم نصف شاتين ولو كان أحدهم ثقباً لم يذبح فيها فله غيره
وهو إخراج السبع عنه ولو امتنع بعض الشركاء في البدن من الذبح فالوجه أن يقال إن كان
لا يحتاج إلى بدنة كمنذور منه ذبحت قهر عليه والافتقار أن يذبحها إن خيف خروج وقت
الأضحية نظر الوصول لحقه وهو سببها ويحتمل أن يرجع الحاحكم لينوي عن المتع كما
في الزكاة فراجع ذلك ولو كان عليه شاة واجبة فذبح بدنة وفع سببها عن الواجب بخلاف
مالوا خرج به عن شاة في الزكاة فيفقد كله واجبا وتقدم القرع فيها بكونه في الزكاة أصلاً
أو بدلاً بخلافه هنا قل (قوله مهلق) أي عريان (قوله أن يشترى) أي عند ارادته عدم
الاتحاد فلا يرد أن الاشتراك ليس بواجب (قوله كما إذا قصد بعضهم) أشار بذلك إلى أنه
لا يجزئ السبع عن الأضحية إلا أن يذبح على قصد الأضحية فلا يذبح لأجله القصد لم يجز كان
تبعث لغير التضحية ثم اشترى واحد سببها أضحية لأن أراقة الدم هو مقصود التضحية اهـ
(قوله على الأصح) أي لا قسمة تعديل ولا رد لتلازم عليه بيع طري اللحم بطريه لانها مبيع
(قوله والبقرة) أي المعينة ليخرج مالوا واشترى أكثر من سبعة في بدتين أو بقرتين مشاعتين
فلا يكتفى لأن كل واحد لم يصب سبع من كل بدنة فان ذبح البدنة أو البقرة عن الشاة كل السبع
واجبا وما زاد فطرح وكذا إذا اشترى ثلاثة مع غيره من غيرهم عن لم يرد الأضحية فيصب على كل من
الثلاثة أن يصدق من سبعة ولا يكتفى بمصدق واحد من الجميع وكذا الوضعي يبيع شاة فإما يجب
عليه أن يصدق من سبعة ولا يكتفى بمصدق واحد لانها بقر سبع أضاح فان قلت لا يثني البدنة تجزئ
عن سبعة والبقرة تجزئ عن سبعة ومع ذلك اشترط في الأبل الطعن في السنة السادسة واكتفى
في البقر الطعن في السنة الثالثة فما السكنة وما الحكم في ذلك قلت لعل الحكم في ذلك أن
لحم الأبل دون لحم القر في الطيب والحسن والقيمة فاشترط في الأبل زيادة السن لتكون الزيادة
جارية للتقص ويؤيد ذلك أن الضار والمعز كل واحد تجزئ عن واحد ومع ذلك اشترط في المعز
الطعن في السنة الثالثة والضأن الطعن في السنة الثانية اهـ خضر (قوله الحديث المأثور)
وهو قوله أن يشترى في الأبل والبقر (قوله ومباشرة مخطورات الاحرام) أي وترك الزرى
والميت والميتان (قوله وتجزئ الشاة) فان قلت إن عذامنا فلهما عذمتان حيث قال فان ذبحها
عنه وعن أهل أومعه وأشرك غيره في ثوابها راجب بأنه لا منافاة لأن قوله هنا عن واحد أي
من حيث حصول التضحية حقيقة وما به الدامل للغير إنما هو سقوط الطلب عنه وأما الثواب
والتضحية حقيقة فخصان بالتفاعل على كل حال ووقع السؤال عما لو مضت الشاة بعير أو
عكسه هل يجزئ في الأولى عن سبعة ولا يجزئ البعير في الثانية إلا عن واحد ولا الجواب عنه
أن هذا ينبغي على أن المسح هل هو تفسيره أو ذات فان قلنا بالاول لا تجزئ الشاة للمسوخة
بعير إلا عن واحد ويجزئ البعير للمسوخة إلى الشاة عن سبعة وإن قلنا بالثاني انعكس الحال
لأن ذات الشاة المسوخة إلى البعير وان بعير البعير للمسوخة إلى الشاة ذاب شاة اهـ ع ش على

لما رواه مسلم عن جابر رضي الله تعالى
عنه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم مهلقين بالجمع فامرنا أن
نشتري في الأبل والبقر بكل
سبعة منا في بدنة وسواء اتفقوا في
نوع القريداء اشتقوا كما إذا قصد
بعضهم التضحية وبعضهم الهدي
وكذا لو أراد بعضهم اللحم وبعضهم
الأضحية ولهم قسمة اللحم لأن قسمة
قسمة أفراز على الأصح كما في المجموع
(و) كذا (البقرة) تجزئ (عن سبعة)
لحديث المأثور (تبيه) لا يقتض
إجراء البدنة والبقرة عن سبعة بأسباب
بل لو لم تضاعف شاة بأسباب
مختلفة كالقبح والقران والقنوات
وبما نرى مخطوبات الاحرام

مطل
حكمه بالابل والبقر المجزئ عن السبعة اهـ

جاء عن ذلك بئره أو بقره (و) تجزئ (الثاة) المعينة من الضأن أو المعز (من واحد) فقط فان ذبحها عنه وعن أهلها أو عنه وأشرته غيره في ثوابها جاز وعليه جل خير مسلم ففى رسول الله صلى الله عليه وسلم يكسب وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن أئمة محمد قال فى المجموع وما يستدل به ذلك الخبر الصحيح فى الموطأ أن أبابؤب الانصارى قال كنا معى بالثاة الواحدة ذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته ثم تباهى الناس بعد فصار مباهاة وخرج بحسنة الاشتراك (٢٩٠) فى شاتين مشاعير بين اثنين فانه لا يصح وكذا الاشتراك أكثر من سبعة فى بقرتين

مشاعير أو بدتین كذلك لا يجزئ عنهم ذلك لأن كل واحد منهن سبع بدنة أو بقرتين كل واحد من ذلك والتولد بين ابل وغنم أو بقر وغنم فبغنى أه لا يجزئ عن أكثر من واحد وأفضل أنواع النخبة بالنظر لاقامة شعارها بئره أو بقره لأن لم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز طيب الضأن على المعز ثم المشاركة فى بدنة أو بقره أما بالنظر للمسلم فلم الضأن خيرا ووسع شيئا أفضل من بدنة أو بقره وثاة أفضل من مشاركة فى بدنة أو بقره لاقترا ببارقة الدم وأجمعوا على استحباب السمين فى الاخضه فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدم من الافضل فى اللوات وأما فى الالوان فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم المصراوى التى لا يصفو بياضها ثم الجراء ثم البقاع ثم السوداء ثم القليل للصب وقليل لحسن المنظر وقليل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم يفرأ أحب الى الله تعالى من دم سودا ورن (وأربع لا تجزئ فى الضحايا) الاولى (العوراء) بالمد (البن عوراء) بأن لم تبصر باحدى عينها وان بقيت الحرفة فان قيل لا حاجة لتقييد العور بالبن لأن المدار فى عدم اجزاء العوراء على ذهاب البصر من احدى العينين أحيب بأن الشافعى رضى الله عنه قال أصل العور بياض يعطى الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون يسيرا فلا يضرب قلبه من تقييده بالبن كما فى حديث الترمذى الا فى (تبيه) قد علم من كلامه عدم اجزاء

م (قوله جاز) ومع ذلك يختص الثواب به ويسقط الطلب منهم م (قوله وعليه حل الخ) يقتضى أن الثواب للامة حاصل بهذا التشرىك وهو كذلك فيكون ذلك خصوصية وحسب ذلك لا يظهر به الاستدلال على ما قبله لأن ما قبله الثواب خاص بالتعامل فقط وهذا عام فى المضى وغيره الا أن يقال القصد الاستدلال من جهة صحة النخبة مع هذا القصد مع قطع النظر عن حصول الثواب والحديث يدل على ذلك وان اختص النبي بزيادة وهو حصول الثواب للامة بتشريكه (قوله مباهاة) أى لاعبادة أى يقبها بها الناس ويقضون بها أى لا يقصدون بذلك الا الريا فلا يثبتون على ذلك (قوله وخرج بحسنة الخ) فقابل المعينة المشاعة فى شاتين فأكثر كما قرره شيخنا الشماوى وفرق بينه وبين جواز اعتاق نصي عبد من الكفارة بأن المأخذ مختلف اذا المأخذ ثم تخليص رقبة من الرق وقد وجد ذلك وهما النخبة بشاة ولم توجد حاصل وأما خبر اللهم هذا عن محمد وأئمة محمد فمحمول على أن المراد التشرىك فى الثواب لا فى الاخضه ولو ضحى بدنة أو بقره بدل شاة فالرائد على السبع تطوع يصرفه مصرف التطوع ان شاء م (قوله فبغنى أه لا يجزئ) لكن يعتبر على السمين حق لو تولد بين ضأن ومعز لا بقرين بلوغه سمين الحاله بأعلى السمين بئره عليه الزكوى م (قوله وأفضل أنواع النخبة) حاصل ما أشار اليه أربعة أنواع فخص فيها الاخضه بالاعتبار فمن حيث اظهرها الشعار البدنة ثم البقره أفضل وهى المرتبة الاولى ومن حيث طيب اللحم أفضلها الضأن وهى المرتبة الثانية ومن حيث الاقتراب بارقة الدم فالثاة أفضل من المشاركة فى بدنة وهى المرتبة الثالثة ومن حيث اللون فالبيضاء الخ أفضل وهى المرتبة الرابعة فان تعارضت الصفات فسمينة سوداء أفضل من بياض هزينة وما جمع صفتين أفضل مما جمع صفة واحدة والبيضاء السمينة اذا كانت ذكرا أفضل مطلقا (قوله لاقامة شعارها) أى النخبة أى علامات الشريعة (قوله على استحباب السمين) ويقدم السمين على اللون فسمينة سوداء أفضل من هزينة بيضاء (قوله ثم الصفراء ثم العفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانه أقرب الى البياض من الصفراء سم على حجر (قوله ثم البقاء) قال فى المختار الباق سواد وبياض وكذا البقرة والظاهر أن المراد هنا ما هو أتم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لقربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الاحمر الخالص على الاسود وتقدم الازرق على الاحمر وكل ما كان أقرب الى البياض يقدم على غيره وبما قرره شرح المنهج بعد الصفراء ثم الجراء ثم البقاء ثم السوداء م (قوله ثم السوداء) لا حاجة ذكرها بل هو موهم أن بعدها لونا آخر اذا المرتبة الاخيرة من اشياء معلومة كالالوان هنا مرتبة يتم مثلا لا يعطى بها حذر من ذلك الا بهام لكن الفقهاء كثيرا ما يفتون فى ذلك لزيادة الايضاح أى لأن المقام يقتضى بيان المفضل والمفضل عليه وحيث ذكر البقاء علم أنها أفضل من السوداء لا حاجة ذكر السوداء حيث زاد المفضل عليه بعد فليست أم شورى (قوله وأربع لا تجزئ) محل عدم اجزائها لم يلزمها نصفه

العمياء بطريق الاولى وتجزئ العمياء وهى ضعيفة البصر مع سبلان الدم غالبا والمكورة لا تذلل لا يورثى بالعيوب اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر ليلانا تبصر وقت الرعى غالبا (و) الثانية (العرياء) بالمد (البن عرياء) بأن يشتد عرجها بحيث تسبقها المشاة الى المرعى وتضلع عن القطيع فلو كان عرجها يسيرا بحيث لا تضلعه عن المشاة لم يضرب كفى الروضة (و) الثالثة (المرضة البين مرضها) بأن يظهر ريسه من الهيا فساد لها فلو كان مرضها يسيرا لم يضرب

ويدخل في إطلاق المصنف اليها بفتح الهاء والمذق لا تجزئ لأن الهيام كل مرض يأخذ الماشية فتهم في الأرض ولا ترضى كما قاله في الروايد
(و) الرابعة (الجمجمة) بالمدحوى (التي ذهب لجمها) السمين بسبب ما حصل لها (من الهزال) يضم الهام وهو مكسمة قاله الجوهري
هذا السمين ويدل لما قاله المصنف ما رواه الترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال أربع لا تجزئ في الأضاحي العودا والين عودها
والمرضة البين مرضها والعرياء البين مرضها والجمجمة التي لا تنقي مأخوذة (٢٩١) من التي بكسر التون واسكان القاف وهو

المخ أي لا تخ لهما من شدة الهزال وعلم من
هذا عدم اجراء الجنونة وهي التي تدور
في المري ولا ترى الا قليلا فتزول وتسمى
أيضا لتولي بل هو أولى بها (تبيه) •
قد عرفت ما تناوله كلام المصنف من أن
العيباء واليهام والجنونة لا تجزئ وبه
صارت العيوب المذكورة تسبعة وبقي منها
ما لا يتناول كلام المصنف الجربا وإن
كان الجرب يسيرا على الاصح
المقصود لانه يفسد اللحم والودك
والحامل فلا تجزئ كما كاه في المجموع
من الاصحاب وتبعه عليه في المهمات
وتعجب من ابن الرقعة حيث صحح
في الكتابة الأجزاء (قائدا) • ضابط
الجزئ في الاضحية السلامة من صيب
يتقص اللحم أو غيره مما يؤكل (ويجزئ
الحصى) لانه صلى الله عليه وسلم ضمن
بكسبين موحين أي خمين رواه
الامام أحمد وأبو داود وغيرهما وجوز
ما قطع منه زيادة لحم طيبا وكثرة وأيضاً
الخصبة المقنونة منه غير مقصودة
بالأكل فلا يضرب فقلها واتفق
الاصحاب الا ابن المنذر على حواز
خصاء المأ كول في صفه دون كبره
وتحريمه فيما لا يؤكل كما أوضحه
في شرح المهاج وغيره (و) تجزئ
(المكسورة القرن) ما لم يعيب اللحم
وان دى بالكسر لان القرن لا يتعلق
به كبير غرض ولهذا لا يضرب فقهه
خطة فان عيب اللحم ضرر كالجرب
وغیره وذات القرن أولى بغيره
الخصبة الكسب الا قرن ولانه أحسن

بالعيوب المذكورة فان التزمها كذلك كقول الله على أن أضحي جهنم وكانت عربا مشلا
أوجلت هذه أضحية ركأت مريضة مثلاً أو قل على أن أضحي بعرياء أو بحامل فجزئ التضحية
في ذلك كله ولو كانت معيبة والعبرة بالسلامة وعدمها عند الذبح ما لم يتقدم إيجاب فان تقدم
فان أوجبها على نفسه معيبة فذلك والا فلا بد من السلامة فإذا قال قل على أضحية بنت في خدمته
طمية ثم ان عين طميا عن الذي في المنة واستمر الى الذبح فذالتان عين طميا ثم تعيب قبل
الذبح أبده سليم (قوله ويدخل في إطلاق المصنف) أي في المريضة (قوله الهية) هي التي
لا تستقر في مكان ومنه الهام وهو الذي لا يدري أين يتوجه فهو تابع لشهوة بطنه (قوله بكسر
التون المخ) قال في التقريب التي بالكسر ثم العين من السمين (قوله فتزول) لبناء للمفعول
لانه من الافعال الملازمة لبناء المجهول فهو على وزن المبني للمفعول وان كان المراد به الفاعل
أي يقوم بها الهزال وعبرة الرشيدى فتزول بفتح التاء وكسر الراء من باب فعل بفتح العين
يفعل بكسرها مبنيا للفاعل كما في مقنونة الادب بلز مخشري وهذا خلاف ما اشتر أن تزل
لم يسمع الا مبنيا للمجهول فتنبه اه (قوله بل هو) أي عدم الاجزاء وقوله بها أي بالجنونة
وقال مد بل هو أي اسم التولي أولى بها من الجنونة لان الجنون عدم العقل الخاص بالعتلاء
(قوله ما تناوله) أي باللازم أو بطريق القياس (قوله سبعة) وسياق أيضا منها الجرب
والحل وقطع الاذن كلا أو بعضا وقطع الذنب كذلك فصارت العيوب أحد عشر (قوله وبقي
منها ما لا يتناوله) فصارت العيوب تسعة وقد قطعها بعضهم فقال

هو راوعربا ثم تولى جمعا • مريضة وحامل لا تنقي
عياء وهيام ثم جربا ثم ذبا • عند التضحي تسعة لها أثنا

(قوله الجربا) بدل من ما وقوله والودك أي الدهن (قوله والحمل فلا تجزئ) وهو المعتمد
لان الحمل يتقص لحمها وانما عدوها كاملة في الزكاة لان القصديقها القسل دون طيب اللحم
والحق الركشي بالحمل قرية العهد بالولادة لتقص لحمها والمرضع ورده حج وفرق بأن الحمل
يفسد الجوف ويصير اللحم رديا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا الخدود اه من (قوله
وتعجب) أي الاسنوى المقهور من المهمات لانها اه شيخنا (قوله السلامة) أي
ذوال سلامة لاجل قوله الجزئ وفي نسخة السليم (قوله موحين) يجمع ثم همزة مفتوحة
بين الواو والضممة من الواو بكسر الواو أي القطع اه قل (قوله غير مقصودة) منه يؤخذ
أن مقطوع الذكر يجزئ وهو كذلك فله شيخنا ثم قال والسلة منقولة اج (قوله على حواز
خصاء المأ كول في صفه) اعلم أن انحصار ما يزرع شرط ثلاثة أن يكون لما كول وأن يكون
صفيرا وأن يكون في زمان معتدل والاسم وعبرة المصباح قوله خصا لما كول بالكسر
والمدح أي حل خصيته بمعنى استفراغ خصته (قوله بل يكره غيرها) أي غير ذات القرن (قوله
فلو ذهب الكل ضرر) المعتمد ان فقد الاسنان كلها أو بعضها ان أثر في اللحم ضرر والا فلا قل
ولا تجزئ فائدة كل الاسنان بخلاف المخلوقة بلا أسنان وكان الفرق ان قد جميعها بعد وجودها

منقرا بل يكره غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب ولا يضرب ذهب بعض الاسنان لانه لا يؤثر في الاعتلاف وتقص اللحم فلو ذهب الكل
ضرر لانه يؤثر في ذلك وقضية هذا التعليل ان ذهاب البعض اذا أثر يكون كذلك وهو الظاهر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور من
أوسين ذكره الأذري وصوبه الزركشي

(ولا يميز مقطوع) بعض (الاذن) وان كان يسيرا فذهب بوجها كوله وقال أبو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث أبرأ وأفهم كلام المستمع كل الاذن بطريق الاولى ومنع الخلوة بلا اذن وهو ما اقتصر عليه الراعي بخلاف فائدة الضرع أو الالية أو الذنب خلقة فانه لا يضر والفرق ان الاذن عضو لازم غالباً (٢٩٢) بخلاف ما ذكر في الاولين ولا يميز ذكر المعز وأما في الثالث فقياساً على ذلك

بأن يترك في اللحم بخلاف فقد اجمع خلقة فليغير رسم (قوله بعض الاذن) ويجوز الامام مالك رضي الله عنه مقطوعة الاذن بمرأى (قوله منع كل الاذن) أي منع مقطوعة كل الاذن وفيه أن هذا صريح كلام المتأله أنه أفهمه الآن يقال النخلة التي وقعت للشارح فيها كلمة بعض من المتأله قوله ولا يميز مقطوع بعض الاذن (قوله ومنع الخلوة بلا اذن) وسكتوا عن الخلوة فاقده بعض الاذن والظاهر عدم الاجراء (قوله عضو لازم) وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كون الالية صغيرة في ذاتها كما هو مشاهد في بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد ملقته ببرق من عصب كبير لأن المراد الكبر النسبي فالالية وان صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يوجب التطرف فيما لو وجدت الالية قطع بوجها منها وثبت في أن المقطوع كان كبيراً في الاصل فلا يميز ما قطع منه الآن أو صغيراً فيميز فيمنظر والاقراب الاجراء لانه الاصل فيما قطع منه والموافق للغالب في أن الذي يقطع لكبر الالية صغير ع ش على م (قوله ما ذكر) أي من الاجراء في الاولين فانه لا يميز بلازم كما اذا كان ذلك خفة ولا يميز الخ خفة ولا يميز عظم على عذوف شيئاً (قوله ذكر الميز) أي فانه لا ضرع له ولا الالية (قوله فقياساً على ذلك) أي على فاقده الضرع والالية (قوله أما اذا قلنا ذلك) أي المذكور من الضرع والالية والذنب (قوله أو يقطع بعض لسان) لا يفتي ما قيل من الركاكة لانه يميز المعنى أما اذا قلنا الضرع والالية والذنب يقطع بعض لسان ولا يفتي ما قيل ولعلها سرت عليه من غيره تأمل وقال بعضهم قوله أو يقطع أي أو قصر الخصى يقطع فهو مشعور بمحذوف أو الباء زائدة ولا يصح جعله معطوفاً على قوله بنطح (قوله شيء يسير) خرج الكثير فلو ترتب على بشائه ضررها بأن تبصر فهل يقتصر الضرع أيضاً ولا عموم كلامهم يقتضي أنه لا يقتصر (قوله بالاضافة) أي بالنسبة (قوله ويدخل وقت الذبح) غير الشارح اعراب المتأله مبتدأ وخبر ويجعله الشارح فاعلا وتقدم أنه ليس بمبالي لا نوع الاعراب ليختلف وانما اختلف شخصه وهو كونه مبتدأ (قوله من وقت) أي لا بد من أي مبتدأ وثابت من وقت الخ (قوله صلاة عابد) لعله يجوز باستعمال الصلوة في الاعمال من الصلاة والخطة ولو وقوا في العاشر حسبت الايام للذبح على حساب وتوفيه كأي الحج اهـ مـ (قوله وهو طالع الخ) صوابه من طالع الخ أي مضى ذلك من طالع تأمل وقال شيئاً قوله وهو طالع الخ بمرعاشه للوقت يحذف مضاف أي ووقت الذبح وقت طلوع الشمس (قوله ومضى فار) بالجر عطف على مضى قدر صلاة فيكون فيه اشارة الى أن المتحذف الوار مع المعطوف أو توسع بأن أراد بالصلاة ما يشمل الخطة (قوله خفيين) بأن يقتصر لي الواجب فيها (قوله الى غروب) لا معنى لتعلقه يدخل لأن المتأله شيء واحد ليس له نهاية (قوله الى مضى ذلك) أي قدر الصلاة والخطين ومن لا ابتداء (قوله معينة) أي ابتداء كقوله على أن أضحي به هذه الشاة (قوله كقوله على أضحية) بشاة ومعلوم أنه لا يحتاج ثنية كقوله بالصيغة (قوله في الثانية) وهي التذكرة في الفتنة وقوله في الاولى وهي المعتد ابتداء اهـ جـ (قوله من مثلها) أي من قيمتها امرحوى ولا حاجة لتقدير قيمة كقوله في المنهج وبعبارة ع ش عليه قوله من مثلها يوم النحر أي ولون ماله والمراد أنه اذا كانت قيمتها يوم النحر أكثر من قيمتها يوم التمتع لزمه المثل

أما اذا قلنا ذلك يقطع ولو لم يضر منه كما يؤخذ من قوله (ولا مقطوع) بعض (الذنب) وان قل أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر في نقص اللحم ويصير بعضهم ان مثل الاذن كقطعها وهو ظاهر ان خرج عن كونها كولا ولا يضر شق اذن ولا خرقها بشرط ان لا يقطع من الاذن شيء بذلك كما علم مما مر لانه لا يقطع بذلك شيء من لسان ولا يضر الطرف وهو قطع شيء يسير من الالية ليس بذلك بسنها ولا قطع قطعة يسيرة من عضو كبير كقطع الاذن ذلك لا يظهر بخلاف الكبيرة بالاضافة الى العضو فلا يميز لتقصان اللحم (ويدخل وقت الذبح) للأضحية للتذوية والتذوية (من وقت) مضى قدر (صلاة) ركعتي (العبد) وهو طالع شمس يوم النحر ومضى قدر خطبتين خفيين (الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق) الثلاثة بعد يوم النحر بحيث لو قطع الحلقوم والمري قبل علم غروب شمس آخرها صحت أضحية فلو ذبح قبل ذلك أو بعده لم يقع أضحية لخبر العيصين أول ما بدأ به في يومنا هذا نذلي ثم ترجع فنصر من فعل ذلك فقد أصاب سكتنا ومن ذبح قبل فاته لم يطمع فانه لا يبر من التمسك في شيء وخبر ابن حبان في كل أيام التشريق ذبح والا فضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع شمس يوم النحر كرم خروج من الخلاف ومن نذر أضحية معينة أو في ذمته كقوله على أضحية ثم من التذوية فله ذبحه في الوقت المذكور فان تلفت المعينة في الثانية ولو بلا تقصير بقي الاصل عليه أو تلفت في الاولى بلا تقصير فلا شيء عليه وان تلفت بتقصير لزمه الا كرم من مثلها يوم النحر

وقتها يوم التمتع يشرى بها كريمة أو مثلي للمثقة فأكثر

كان ثقلها اجنبى لم يمدح فيها القنادريش تريم لثقلها فان لم يجدونها (وسحب عند الذبح) مطلقا (خمس) بنسبة (اشياء)
 الاول (التسمية) بان يقول بسم الله ولا يجوز ان يقول بسم الله واسم محمد (و) الثانى (الصلاة) والسلام (على) سيدنا (رسول الله
 صلى الله عليه وسلم) تبرك لهما (و) الثالث (استقبال القبلة بالذبيحة) أى يذبحها فقط على الاصبع دون وجهها لئلا يستقبل بها
 (و) الرابع (التكبير ثلاثا) بعد التسمية كما قاله الماورى (و) الخامس (٢٩٢) (الدعاء بقبول) بان يقول اللهم هذا منك وإليك
 فقبل منى والسادس تحديد الشفرة

في غير مقامها والسابع امر ارباعها
 وتصلل ذهابها وايها والثامن
 اخضاعها على ثقلها الايسر وشدة قواها
 الثلاث غير الرسل النبي والتاسع عقل
 الابل وقدمت الإشارة الى بعض ذلك
 (ولا يأكل من الاضحية المتذوية)
 والهدى المتذوي ركن الجبران في الحج
 (شيا) أى يحرم عليه ذلك فان اكل من
 ذلك شأ غرمه (وبأكل من) الاضحية
 (المتطوع بها) أى يندب له ذلك قياسا
 على هدى التطوع الثابت بقوله تعالى
 فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير
 أى الشديدا فقر وفي البيهقي أنه على
 الله عليه وسلم كان يأكل من كبده
 أضحية وانما يجب الاكل منها كما قيل
 به لظاهر الآية لقوله تعالى والبدن
 جعلناها لكم من شعائركم فجعلناها
 وما جعل للأنسان فهو غير بين أكله
 وتركه فله في المذهب (ولا يصح من
 الاضحية شيا) ولو طهدها أى يحرم عليه
 ذلك ولا يصح سواها كلفت متذوية
 أم لا وله أن يتطعم بجلده أضحية التطوع
 كما يجوز له الاتباع بها كإن يبيعه ولو
 أوفلا أو خلو التصديق أفضل
 ولا يجوز بيعه ولا جازة لانها بيع
 المتافع غير الحالك وصحة من باع بجلده
 أضحية فلا أضحية ولا يجوز اعطائه
 أجرة للجزاء وقبضه اعطائه كله
 اطارها أما الواجبة فيجب التصديق
 بجلدها كافي المجموع والقرن مثل
 الجلد فيذكر ولو لم يمسوف عليها ان ترك

اه جروحه (قول له سه قبيها) أى وقت التفت (قوله فان لم يجدونها) فان لم يكن
 اقترى شقها فان لم يكن اقترى لم يمس فم فان لم يكن تصدق بالدرهم اه زى (قوله مطلقا) أى
 في التضحية وقهرها بعد التكبير والدعاء بقبول فانها من اخصان الاضحية (قوله بان يقول
 بسم الله) والاكل تكملها وما اتهم من آه لا يطلب ذلك لأن الذبح لا يتسبب من جهة مردود
 بأن الذبح ليس بجهة فلا كلف (قوله ولا يجوز ان يقول بسم الله واسم محمد) بل يجوز ان قال
 ذلك حرم وحرم الذبيحة ان تصدق بالتشريك فان أطلق كره وان قصد التبرك لم يصكره
 ولا يضر الذبيحة فيها وقبل يحرم اذا أطلق لاجل التبرك واعتمد بعضهم ولو قال بسم الله
 واسم محمد لم يضر بل ولا يكره كما قاله السلامة ابن قاسم برماوى وفي السيرة الحلبية
 وأما ما قيل عند ذبحه بسم الله واسم محمد فلا كلف وان كان القول المذكور اما لاجل
 التشريك وهذا من جهة الجمال المستقام من قوله تعالى لا ذكر الاوتد كرمى فتدبه ألقى
 جبريل فقال انذرى وربك يقولك انذرى كبريت ذكرك أى على أى حال جعلت ذكرك
 مرفوعا مشرفا المذكور ذلك في قوله تعالى ان تشرح الى قوله تعالى وفضل الذكرك قال
 الله أعلم قال لا أذكر الاوتد كرمى أى في غالب المواضع وهو بأولها (قائمة) من ذبح
 لكعبة فظلمها الكونيات به صله وتعالى أوتى لكونه رسول الله وأقرح بقدم امام
 أوزير أضيف وشكر الله على ذلك أولادنا من أوتد أو من مقامه ولو فلا يكره ولا يحرم
 ولا يكره بل يستحب ذلك بالاهداء لكعبة وغيره فله دور بالامر به أى بالذبح كحزبت لاسراج
 المسجد الأقصى اه دبرى بجنطه (قوله والصلاة) أى عقب التضحية ويكره تركها أعنى
 التسمية والصلاة على النبي الخ سم (قوله بعد التسمية) ليس قيد ابل وقبلها فيحصل
 أصل السنة بجزء والاكل ثلاث (قوله هذا منك) أى واصل منك وراجع اليك أو نعمة
 منك أو متقرب اليك وقوله في غير مقامها أى الذبيحة (قوله المتذوية) لوقال الواجبة
 لكان أولى وأعم ليشمل الواجبة بقوله هذا أضحية وأصلها أضحية وان جهل ذلك قبل ومنه
 في هر حيث قال ولو طهدها لم يضر اه قال ابن حجر وفي ذلك خرج شديد (قوله كدم
 الجبران) تخبر الهدى (قوله كان يأكل) يجوز على الزائفة على الواجب فلا بد أنها واجبة
 في حق ولا يجوز الاكل من الواجبة وليس الحكمة في كل من الكبدة كونه أول ما يجمع به
 اكرام الله لاهل الجنة لما ورد أن أول اكرامهم ما كل زيادة كبدا لحوت (قوله فطاف
 الآية) أى قوله فكلوا منها وهو على التثنية وقوله قوله على التثنية (قوله كما يجوز له الاتباع
 بها) أى قبل الذبح (قوله ولا يجوز بيعه) هذا مكر مع قوله ولو طهدها يمكن أنه اعاده
 لاجل قوله لغير الخ (قوله ولها الاضحية الواجبة) أى سواه كل وجوبها بتدبيره فان طهدها
 على أن أضحي بهذه أو كان وجوبها بالجلد كملت هذه أضحية فحقها بين الصورتين لو كانت
 حلالا أو طرأ لها الحلل بعد ذلك لم يضر فان جاز وقت الذبح وهى حامل ذبيحة وان ولدت قبل
 الذبح ذبحت وذبح ولدها ويجوز أن كل ولدها وكذا اذا عين ما في ذمتها لم يضر بعد التمين

الى الذبح ضربها الضرورية والا فلا يجوز ٧٤ م ان كانت واجبة لاتباع الحيوان به قد دفع الذى واتساع المساك كفيه
 عند الذبح وكالسوف فيملا كرا الشعر والوبر ولها الاضحية الواجبة يذبح حقا كته ويجوز له كافي الحاج أكله قياسا على اللبن وهذا هو
 المعتقد قبل لا يجوز كالأضحية الاكل من أخته ولشعره فأنزل لشهام ولها مع الكراهة كالأضحية المأدبة

(ويطعم الفقراء والمساكين) من المسلمين على سبيل الصدقة من أخصية التطوع بعضها وجوباً ولو لم يجر ما يسيرا من أخصها بحيث ينطلق عليه الاسم ويكتفى بالصرف لواحد من الفقراء أو المساكين (٢٩٤) وإن كانت عبارة المصنف تقتضي خلاف ذلك بخلاف قسم المصنف

الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لأقل من ثلاثة لأنه يجوز هنا الاقتصار على جرمين لا يمكن صرفه لأكثر من واحد ويشترط في اللحم أن يكون نيئاً ليتصرف فيه من يأخذه بمشاة من سمه وضيقه كما في الكفارات فلا يكتفى بحمله طعاماً أو دواء الفقراء إليه لأن حقهم في ملكه ولا تملكهم له مطبونا ولا تملكهم غير اللحم من جلد وكرش وكبد وطحال ونحوها ولا الهدية عن الصدقة ولا القدر المتأخر من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي ولا كونه قديماً كما قاله البلقيني ولو صدق بقدر الواجب وأكل ولدها كله جاز ولو أكل المكاتب جاز كالمرقيا ساعلي الزكاة ونحوه ابن العماد بغير سيده والأفهر كما لو صرفه إليه من زكاته انتهى وهو ظاهر ونحوه بقيد المسلمين غيرهم فلا يجوز إطعامهم منها كما قص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز إطعام فقراء أهل التمتع من أخصية التطوع دون الواجبة وتجب منه الأذرى (٣٠٠) الأفضل الصدقة بكلها لأنه أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس الأتمة أو لقمتين أو لقمية تبركاً بأكلها عمل بظاهر القرآن والاتباع والخروج من خلاف من أوجب الأكل ويسن أن يجمع بين الأكل والصدقة والاهداء أن يجعل ذلك أثلاثاً وإذا أكل البعض وصدق البعض فله ثواب الأخصية بالكل والصدقة بالبعض ويشترط التنية للأخصية عند ذبح الأخصية أو قبله عند تعين ما يخص به كالنية في الزكاة لا فيما عداها بنذر

وولدت قبل الذبح فإنه يذبح أيضاً ويجوز أن كله وأما الوعد عاملاً عما في النية لا يصح أو عين حائلاً فحملت واستمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يصح ذبحها فكلام الشارح ينزل على ذلك وأما لو قال الله على أن أخصي بحامل فعين حائلاً واستمر الحمل إلى الذبح فإنه يجزئ وإن ولدت قبل الذبح فلا يجزئ ذبحها لانتهالاً توجد فيها صفة النذر وعمل جوازاً كل ولد الأخصية إذا بقيت أمه أما إذا ماتت فلا يجوز أن كله (قوله على سبيل الصدقة) أي لا على سبيل الهدية فلا يكتفى بالقرق أن ما كان لأجل الهدية يكون القصد منه الإكرام بخلاف ما كان القصد منه الصدقة فإن القصد منه الثواب (قوله بعضها) مفعول ليطعم (قوله تقتضي خلاف ذلك) لأنه عبر بالجمع ويجاب بأن آل الجنس (قوله وأكل ولدها كله) وصورة ذلك أنه اشترى شاة مثلاً بنية الأخصية بقلبه أو عينها من مال الأخصية بقلبه أيضاً ثم انما حلت وولدت قبل الذبح ولم يحدث بها عيب فإنها تلذع ويذبح ولدها ويجوز أن كله ولدها وأما أن استمر الحمل إلى وقت الذبح فلا يجزئ ذبحها بل يسلها بسليمة وإن لم تكن مثل الأولى قال ممدوح به ما توهم من أن المطوع بها إذا عرض لها الحمل بصير كله خفية ثانية فيجب الصدقة بجزء منه أي فهذا التوهم باطل (قوله ونحوه) أي المعطى وثله فلا يجوز إطعامهم وإنما يجمع الصغير مع رجوعه للغير لأنه اكتسب الجعنة من الخفاف إليه وقوله في البويطي أي في كسبائه وهو الامام يوسف أبو يعقوب البويطي نسبة إلى بويط قرية من صعيد مصر اهـ (قوله وتجب منه الأذرى الخ) أي بما وقع في المجموع أي لأن القصد منها إرفاق المسلمين بأكله لانها ضيافة من الله فلا يجوز تمكن غيرهم منها وكلام الشارح يقتضي أن الذي في المجموع وتجب منه الأذرى هو إطعام الأخصى لفقراء أهل النية والذي في شرح ممدوحه منع ذلك منه وأن ما في المجموع إنما هو في إعطاء الفقراء والمهدين شيئاً منها الكافر وعبارته ونحوه بالمعنى عن نفسه ما لو ضعى عن غيره فلا يجوز له الأكل منها كما لا يجوز إطعام كافر منها مطلقاً فقيراً أو غنياً مذوبة أو واجبة ويؤخذ من ذلك منع إطعام الفقير والمهدي إليه شيئاً منها الكافر إذا قصد منها إرفاق المسلمين بأكلها كمن في المجموع أن مقتضى المذهب الجواز في عيش على ممدوحه في الإطعام ما لو ضيف الفقير والمهدي إليه الغنى كافر فلا يجوز لهم لواضطر الكافر ولم يوجد ما يدفع ضروره الأكل الأخصية فينبغي أن يدفع له منه ما يدفع ضرورهه وبضمنه الكافر يملكه لفقراء ولو كان المانع له غنياً كالأكل المضطر طعام غيره فإنه يضمنه بالبدل ولا تكون الضرورة مبيحة له إياه بحالنا اهـ (قوله بظاهر القرآن) أي في قوله تعالى فكلوا منها (قوله لا فيما عداها بنذر) صورته أنه على أن أخصي بهذه فلا يحتاج لتنية لا عند الذبح ولا عند النذر حتى لو ذبحها غيره بغير إذنه فإنه يكتفى بقرقه وأصحابها وأما أن كانت واجبة بالجلل يجعلها أخصية أو بالاشارة صككها أخصية فلا بد من التنية عند الذبح أو عند الجلل أو عند التعيين بالاشارة وأما أن كانت في النية ثم عينا فيحتاج لتنية عند الذبح أو التعيين (قوله وإن وكل يذبح كفت فيه) أي المعنى عند ذبح الوكيل أو الدفع إليه أو قبله من المواضع المتقدمة في القوله قبل هذه (قوله وله تفويضها) أي التنية (قوله ولو كان ميتاً) صورته في الميت أن يوصي بها قبل موته والحاصل أنه لا يفرق في تخصيصه عن الغير بل إذا نال الأخصى عن أهل البيت أو ضعى

فلا يشترط تنية ولو وكل يذبح كفت فيه ولا حاجة لتنية الوكيل وله تفويضها المسلم يميز ولا أخصية لاحد من آخر بغير إذنه ولو كان ميتاً كسائر العبادات

عن موليه من مال الولي أو من المال من بيت المال عن المسلمين ولا يسقط بضعه الطلب عن
الاغتياؤه وحيث قد فالتصور من الذبح عنهم مجرد حصول الثواب لهم وينبغي أن مثل
التضحية من الامام عن المسلمين التضحية بشرط الواقف التضحية من غلة وقفه فانه يصرف
لمن شرط صرفه لهم ولا يسقط به التضحية عنهم وبما يكون منه ولو اغتياؤه وليس هو تضحية من
الواقف بل هو صدقة مجزئة كبقية غلة الوقف ع ش على م ر (قوله بخلاف ما اذا أذن له)
وصورة في الميت أن يومى به شرح المنهج (قوله وقفه لسيد) أى بأن نوى السيد أو
قروض التبة إليه زى وقوله ان كان أى الرقيق غير مكاتب الخ اه

• (فصل في الحقيقة) •

الاولى تسميتها ذبيحة ونسبها أى لما فى الحقيقة من الاشعار بالعقوبة والتسمية بها بخلاف
الاولى وعبارة شرح المنهج ويكره تسميتها حقيقة كما يكره تسمية العشاةقة اه قال الشيخ
من المعتقد عدم الكراهة أى لانه صلى الله عليه وسلم سماها حقيقة وذكرها بعد الاضحية
لمشاورة كمالها فى غالب الاحكام وانما تسميتها من جهة أنه يجوز طبع ما يدفع منها للفقراء
وأن تطلى رجلها بثبة للقبالة وأنه يجوز للاغتياؤه أن يصرف قوافلها يأخذوه بغير البيع بخلاف
الاضحية فى ذلك (قوله وهى) أى الحقيقة أى العقوبة لان الحقيقة اسم للذبيحة وهى فى نفسها
ليست سنة وانما السنة العقوبة (قوله سنة) أى فى حقنا واجبة فى حقه صلى الله عليه وسلم
وقوله مؤكدة فتشابه على فعلها فان نذرها وجبت (قوله الغلام) لعل التعبير به لان تعلق
الوالدين به أكثر من الاتى فتصدقهم على فعل الحقيقة والافلاحي كذلك ع ش على م ر
(قوله مرتين) بصيغة اسم المفعول أى محبوس فسيب به بعدم اتصكا كما منها بالمرح
في يد مرتين يعنى اذا لم يعق عنه فلت طقلا لا يشفع فى أبويه كذا قوله الخطابي عن الامام أحمد
واستجوده وتعقبه ابن القيم بأن شفاعته الاولى فى والده ليست بأولى من العكس وبأنه لا يقال
لمن يشفع فى غيره انه مرتين فالاولى أن يقال ان الحقيقة سبب لتسكا كما من الشيطان الذى
طغى حال خروجه فهى تخلص لمن حبس الشيطان له فى أسر ومنعه له فى سعيه فى مصالح
آثره اه مناوى على الخصائص (قوله وقيل اذا لم يعق عنه الخ) قال الخطابي هذا أجود
ما قيل فيه وهو تفسير أحمد بن حنبل واحاطه بالسنة تدل على أنه لم يقبله الا عن توقيف ثبت فيه
شرح م ر (قوله لم يشفع لوالديه) أى مع السابقين أى لم يؤذن له فى الشفاعه وان كان
أهلا لها لكونه صغيرا أو كبيرا وهو من أهل الصلاح والاولى قرأته والديه بكسر الدال فيشمل
الوالدان علا سواء كان من جهة الاب أو الام ع ش على المنهج قال الشورى وانظر اذا عاق
عن نفسه هل يشفع فى أبويه أولا (قوله والحقيقة مستحبة) أى ذبيحتها لاهى نفسها لانها
الحىوان (قوله على رأس المولود) من الناس والبهائم كفى المختار (قوله وشرعا الذبيحة
الخ) أقول هو غير جامع لان من الحقيقة ما يذبح قبل خلق الشعر أو بعد وما يذبح ولا يكون
هنا خلق شعر مطلقا فان الذبح عند خلق الشعر انما هو على سبيل الاستحباب بأن يكون
يوم السابع وليس معتبرا فى الحقيقة تأمل سم على المنهج (قوله عند خلق شعر رأسه)

قوله بغير البيع بهامش نسخة المؤلف
لعله الاكل كفى تقرير الشيخ عوض

اه

بخلاف ما اذا أذن له كلز كذا ولا رقيق
ولو مكابا فان أذن لسيد فيها وقت
لسيده ان كان غير مكاتب وان كان
مكاتباً وقت له منها تبرع وقد أذن له
ميدفيه

• (فصل في الحقيقة) •

وهى سنة مؤكدة لاخبار الواردة فى
ذلك منها خبر الغلام مرتين بحقيقته
تذبح عنه يوم السابع ويطلق رأسه
ويسمى ونها أه صلى الله عليه وسلم أمر
بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الأذى
عنه والعق رواتها الترمذى ومعنى
مرتين بحقيقته قبل لا ينفق مؤمنه
وقيل اذا لم يعق عنه لم يشفع لوالديه
يوم القيامة (والحقيقة مستحبة وهى)
لغة اسم لشعر الذى على رأس المولود
حين ولادته وشرعا (الذى يذبح عن
المولود) عند خلق شعر رأسه

هذا جرى على الغالب والافتقد تكون الحقيقة من غير خلق قوله عند خلق شعرياً به بيان
لا كحل وأصل السنة لا يتقيد بذلك (قوله تسمية الشيء) وهي الذبيحة وقوله باسم سببه أي
وهو خلق الرأس هذا مراد الشارح وفيه نظر من وجهين الأول أنه لا يصح جعل المخلق سبباً
لتسمية ولا يصلح لذلك والثاني أنه لا يظهر إلا لو كان المخلق يسمى حقيقة مع أنه لا ينبغي
الأن يجب بأن مراده السبب البعيد وهو الشعر لأن الشعر سبب لخلق والخلق سبب للذبح
وفي كون المخلق سبباً للذبح شيء فكان الأولى من ذلك أن يقال لأن مذهبها يعني أي يشق
ويقطع وقيل سمي الشعر حقيقة لأنه يعني أي يزال قال الرشيدى انظر هذا التعليل ولا تظهر له
ملازمة بما قبله ولا يصح جاء ما بين اللغوي الذي ذكره وبين المعنى الشرعي وإنما يظهر على المعنى
الذي ذكره ابن عبد البر أن معنى لغة معناه قطع فيكون لها في اللغة معنيان القطع والشعر الذي
على رأس الولد فقل هذا المعنى الأول أم قطعه الكسبة من الشرح بعد إثباته فيه مع المعنى
المذكور ويكون الشرح قد أشار إلى مناسبة المعنى الشرعي لكل من المعنيين فأشارت مناسبة
لمعنى قطع بقوله لأن مذهبها الخ ولما سببه معنى الشعر بقوله ولأن الشعر الخ اه بالحرف (قوله
أي ولادته) ويسن أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وأن ربكم الله الآية التي في الاعراف
والمعوذتين والاكثار من دعاء الكريب وهو ما ذكره الشارح في قوله لا اله الا الله العظيم الحليم
لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم
ومن دعاء يونس قوله تعالى فتادى في الظلمات أن لا اله الا أنت الى آخر الآية ويسن أيضاً
أن يقرأ في آذن المولود قل هو الله أحد قال بعضهم خاصيتها أن من فعل به ذلك لم يرز منة عمره
(فائدة) ه لوضع الحامل يكتب في آناه جديد أخرج أيها الولد من بطن ضيقة الى سعة هذه
النساء أخرج بقدرته الله تعالى الذي جعل في قراركين الى قدر معلوم لو أنزلنا هذا القرآن
على جبل الى آخر السورة وتزل من القرآن ما هو شفاء ودرجة للمؤمنين وهي عاء وتشر به
الحامل وبرش على وجهها منه اه شوري (قوله اللهم منك واليك) أي اللهم هذا نصيب
منك وقربت به اليك والاشارة للمذبح (قوله حقيقة فلان) أي هذه حقيقة الخ والظاهر
أن منك خبر مقدم وحقيقة مبتدأ مؤخر (قوله ويكره لخلق رأس المولود بدنها) ويحرم
لخلق الابواب بدنها وبنم الاضحية اه قل ونقل عن م ر أن تلطيخ الباب بدم الاضحية جائز
لأنه يقصد به التبرك وظاهره ولو كان الباب غير مملوك للمضى (قوله وانما يحرم) أي لخلق
الرأس قد يقال ان كان الحديث صحيحاً فلا كراهة أيضاً من ثم استدلل به على الاستحباب
وان كان من فعل الجاهلية فهلا قيل بالحرمه طرمة التشبه بهم فليست قل قال بعضهم قوله لا خير
الصحيح أي لظاهره اذ يحتمل قوله فاهرقوا عليه أن المراد فاهرقوا لاجله فتكون على التعليل
وقوله أيسطواعه الاذى أي أن يلواعنه أذى الشعر ونحوه وحيث قد لا يكون في الخبر دلالة
على التدب فخلا عن الوجوب وبه يدفع ما أطل به في الحاشية وان حجبنا بعيداً (قوله
مع القلام) أي يطلب مع القلام حقيقة (قوله فاهرقوا) أي صبوا على رأسه وقوله
وأيسطواعه الاذى أي اغسلوه (قوله والخلق) بضم الخاء والقاف نوع من الطيب اه
تقريب (قوله ويسن أن يسمى في السابع) ولومات أو كان مقطوعاً لم يعرف ذم سكوره

تسمية الشيء باسم سببه ويدخل وقتها
بأنه في جميع الولد لا يتقيد بذلك بل
تسكون شاء لم ويسن ذبحها
(يوم سابعه) أي ولادته ويجيب يوم
الولادة من السبعة كما في المجموع
بغلاف الختان فإنه لا يصح منها
كما صحه في الزوائد لأن المرعى
هنا المبادرة الى فعل القرية والمرعى
هنا التأخير لزيادة القوة له قبله
ويسن أن يقول الذابح بعد التسمية
اللهم منك واليك حقيقة فلان تلبيز
ورفضه زوام اليبقى باستناد حسن
ويكره لخلق رأس المولود بدنها لانه من
فعل الجاهلية وانما يحرم للبر العجيب
كما في المجموع أنه صلى الله عليه وسلم
قال مع القلام حقيقة فاهرقوا عليه
دما وأيسطواعه الاذى بل قال الحسن
وقادة أنه يتقيد بذلك ثم فصل لهذا
الخبر ويسن لخلق رأسه بالزعفران
والخلق كما صحه في المجموع ويسن
أن يسمى في السابع كما في الحديث
المأزول باسم تسميته قبل ذلك

ولا أتوته سمي باسم يطلق على الذكر والاتي فهو ملحة وهندوهو ذلك ومقتضى منيع
 البخاري انهم يزد أن يعق عنه لا توتر تسميته الى السابع بل سمي غدا ولادته اه مناوي
 (قوله يوم السابع) أي من الولادة وتسميته من قال بتأقيها به وأن من ذبح قبله لم يقع
 الموضع وأنما تفرقت بعده وهو قول مالك وعند الشافعي أن ذكر السابع للاختيار لا للتعيين
 فيقول الترمذي عن العلماء أنهم يستحبون أن تذبح يوم السابع فان لم يتيها قال اربع عشر
 فالحادي والعشرين اه مناوي على الخصائص (قوله قال ابن حجر) أي العسقلاني شارحه
 أي البخاري (قوله لا يخلو الاسم عبد الله وعبد الرحمن) والحاصل أن أفضل الاسماء
 عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما أضيف بالعبودية باسم من أسماء ثم محمد ثم أحمد وسئل شيخنا
 عن اسم محمد وأحمد في الأفضل منهما فأجاب بأن الأفضل بالنسبة لأهل الأرض محمد لشهرته
 عندهم بذلك وبالنسبة لأهل السماء أحمد لذلك وقال شيخنا من ل محمد أفضل مطلقا برماوي
 على التزيين وتكرره بعد النبي على المعتمد وما وقع في حاشية الرحاني من حرمة التسمية بعبد النبي
 طريفي ومصرح صاحب كلام الرحاني حرمة التسمية بعبد العاطي لأنه لم يرد في أسماء متعالي
 وهي توقيفية وتكررها التسمية أيضا بكل ما يتطير بتعبه أو ثباته كآلة الشلوح كبركة ورحمة
 وغنية ونالهم ويسار وحب وكثرة وشهاب وشيطان وجماد ونسبت الكراهة بنحوست الناس
 أو من ظلمهم أو من استأمنوا أو من العرب أو سيد العلماء أو سيد الناس وتحرم التسمية
 بعبد الكعبة أو النار أو بعد على أو الحسن لا يهمل التثنية كما في شرح م ر وما في حاشية
 قل على الجلال من كراهة التسمية بعبد على ضعيف وتحرم بأقضى القضية وملك الاملاك
 ونماكم الحكم لا فاض القضية فانه يكرم على المعتمد وتحرم أيضا برفين الله وبار الله لا يهمله
 المحذور أيضا وتحرم قول بعض العوام اذا حمل شيئا ثقيل الله على الله كما في شرح م ر
 ومنه لا يحمل يا زامل لانه يؤهم أن له سبحانه جسمات تعالي الله عن ذلك وتحرم بعبد مناف
 وعبد العزى لانهما اسمان لم يسم كعب العاطي فانه قابل العطاء كعبد النار ولا يكره
 عبد النار لقوله تعالى الله نور السموات والارض ويجب تغيير الاسم الحرام (قوله وما يتطير
 بتعبه طاعة) كان يقول أين بركة تنقول له ذهبت (قوله كبركة) وغنية ورحمة ونافع ويسار
 وحب وحرمة وشهاب قال الشعراني في العهود أخذ علينا العهود أن يزيد في تعظيم كل عبد
 سمي بمثال أسماء الله عز وجل أو بمثال أسماء رسله صلى الله عليه وسلم أو بمثال أسماء الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام أو بمثال أسماء كبار الاولياء رضي الله عنهم زيادة على تعظيم غيره
 عن لم يسم بما ذكر وقال في سبدي محمد بن عثمان أحب الناس أن يسموا اولادهم أحمدون محمد
 فقلت ولم ذلك قال لعن العاتة في اسم محمد فان أهل الارياق يقولونها بكسر الميم والحاء
 وأهل الحاضرة يقولونها بفتح الميم الاولى وكلاهما الحسن فاعلم ذلك (قوله ويجرم التكني
 بأبي القاسم) ولو تغير من اسمه محمد ولو بعد موته صلى الله عليه وسلم قل وظاهر الحرمة
 ولو كان له ولد سمي قاسما وظاهره أنه لا يحرم بأبي قاسم والا قرب الحرمة مطلقا أي في حياة
 النبي وبعد من اسمه محمد ولغيره سوا كان له ولد اسمه قاسم أو لا ولا بأس بالتكني بأبي
 الحسن قال ابن القتيبة في حاشيته على البيضاوي ولا بأس بكنية الصغير ويسن أن يكنى من له

وذكر الثوري في أدكاره أن السنة
 تسميته يوم السابع أو يوم الولادة
 واستدل لكل منهما بأخبار صحيحة
 وحمل البخاري أخبار يوم الولادة على
 من لم يرد القوم وأخبار يوم السابع على
 من أجازوه قال ابن حجر شارحه وهو جمع
 لطيف لم أراه لغيره ويسن أن يحسن اسمه
 تلبرأكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم
 وأسماء آبائكم لحسنوا أسماءكم
 وأفضل الاسماء عبد الله وعبد الرحمن
 تلبر مسلم أحب الامم الى الله عبد
 الله وعبد الرحمن وتكره الاسماء
 القبيحة كشهاب وشيطان وجماد
 وما يتطير بتعبه عادة ككبركة ونعيم
 ولا تكثره التسمية بأسماء الملائكة
 والانبيا روى عن ابن عباس أنه قال
 اذا كان يوم القيامة أخرج الله أهل
 التوحيد من النار وأول من يخرج
 من وافق اسمه اسم نبي وعنه أنه قال اذا
 كان يوم القيامة نادى مناد القم
 من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة
 لنبه محمد صلى الله عليه وسلم ويحرم
 تقيب الشخص عما يكره وان كان فيه
 كالاخمس ويجوز ذكره بقصد التعريف
 لمن لا يعرف الاب واللقاب الحسنة
 لا يهمل عنها وما زالت الالقاب الحسنة
 في الجاهلية والاسلام قال الرخصي
 الاما أحسنه الناس في زمانهم
 التوسع حتى لقبوا السفلة باللقاب
 العلية ويسن أن يكنى أهل
 الفضل من الرجال والقساء ويحرم
 التكني بأبي القاسم

ولا يكتفى كقوله في الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لأن الكنية للسكرمة وليسوا من أهلها إلا الخوف قسمة من ذكركم باسمه أو تعريف
كما قيل في قوله تعالى تبت يدائي ليهب (٢٩٨) واسمه عبد العزيز ويسن في سابع ولادة المولود أن يحلق رأسه كله ويكون ذلك

بعد ذبح العقيقة وأن تصدق بزنة
التعريض فان لم يتيسر كما في الروضة
فقصة (ويخرج) على البناء للمفعول
حذف فاعله المفعول وهو من تازمه ثقته
كما قاله في الروضة (عن السلام شاتان)
متساويتان (وعن الجارية شاة) تلعب
عائشة رضي الله تعالى عنها أمرنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ننعق
عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة
وانما كانت الاتي على النصف تشبها
بالدية ويتأدى أصل السنة عن الغلام
بشاة لانه صلى الله عليه وسلم عني
عن الحسن والحسين كبشا كبشا
وكالتا سبع مئة أو بقرة آتامن مال
المولود فلا يجوز لولي أن يعق عنه
من ذلك لأن العقيقة تبرع وهو ممنوع
من مال المولود (تنبيه) لو كان
الولي عابرا عن العقيقة حين الولادة
ثم أيسر قبل تمام السابع استحب
في حق وان أيسر به بعد السابع
وبعد بقية مدة النفاس أي أكثره كما
قال بعضهم لم يؤثر بها وفيما إذا أيسر
به بعد السابع في مدة النفاس تردد
للأصحاب ومقتضى كلام الأنوار ترجيح
مخاطبته بها وهو الظاهر (ويطم
الفرقاء والمساكين) المسلمين فهي
كالأضحية في جنسها وعلامتها
من العيب والأفضل منها ومنها والاكل
وقدر المأكول منها والتصدق
والاهدائها وتسميتها إذا عرفت
وامتناع بيعها كالأضحية المسنونة
في ذلك لأنها ليست مندوب إليها
فأشبهت الأضحية لكن الحقيقة يسن
طبخها كما روي لولاهم خلاف الأضحية
لما روي البيهقي عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه السنة ويسن أن تطبخ بها

أولادها كبراً ولادة ويسن لولده الشخص وتليذ مولايمه أن لا يسميه باسمه والادب أن لا يكتفى
الشخص نفسه في كتاب أو غيره إلا أن كان لا يعرف بغيرها أو كانت أشهر من الاسم (قوله
ولا يكتفى كافر) ظاهره ولو كانت الكتابة تشعر بالذم كما يدل عليه قوله لا في كما قيل به الخ
ولا ينافيه قوله لأن الكنية للسكرمة لأن المراد أن شأنها ذلك تأمل (قوله وليسوا من أهلها)
وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا مدح الكافر غضب الرب واهتز ذلك العرش (قوله من ذكركم
باسمه) أي خاف الضرر إذا ذكر باسمه لعظمه عندهم فيذكره بكنته وإن كان فيها سكرية
(قوله أو تعريف) أي تعريف المكفي وهو معطوف على خوف أي إذا كان الكافر لا يعرف
إلا بالكنية فيصور ذكرها لاجل أن يعرف (قوله كما قيل به) أي بالتعريف (قوله في قوله
تعالى تبت يدائي ليهب) أي هلكتا وخسرنا يخافون في المواهب قال مقاتل انما كتبت
بأي ليهب لحسنه واشراق وجهه مع حرته (قوله ويكون ذلك) أي باللقب بعد ذبح العقيقة
ينافي قوله ولا عند حلق شعر رأسه الخ ويجب أن هذا محمول على الاكل (قوله) تنب
التهتة في الولد والموضع بخير يارك الله لقبه ويلقبه رشده وورثك بزه والحق في قوله
الله خيرا قل وقوله ونحوه كالأخ (قوله وان تصدق بزنة الشعر الخ) تلعبه صلى الله عليه وسلم
وسلم أمر فاطمة أن تزن شعر الحسين وتصدق بوزنه فضة ففعلت ذلك فوجدته مائة درهم
أودرها في الأشياء وتصدق بربته اه قرره ح ف (قوله ويذبح عن السلام شاتان) فيقيم
صلى الله عليه وسلم عن ولده إبراهيم يكبش يوم سابعه وحلق رأسه وتصدق بزنة شعره فضة صلى
المساكين وأمر بشعره فدفن في الأرض حل في السيرة ويلقب به الملقب احتياطاً من خلافا
لحج وأفضل من الشاتين ثلاث وما زاد إلى سبع ثم يعبر ثم بقرة وكالتا مئتين سبعان من ثمنها
فأكثر ويخبر مشاركة جماعة تسبعة فأقل في مئة أو مئتين سواء كان كلهم من مائة أو بعضهم من
ضمة أو لا اه قل قال الشوري وإذا ذبحها ففصل أن لا يجب التصديق من كل منسما
بل يكفي من أحدهما لانه لو اتصرت على ذبحه أجزأه ويحتمل أنه لا يقمن التصديق من كل
كما لو ضحي فلو عاينته فان ظاهر كلامهم في هذا أنه يجب التصديق من كل وقدموا وكاملات
بين الأضحية والعقيقة في ما ترا أحكامهما إلا في حويل ليس هذا منها وهذا هو الوجه بل الوجه
اه ايعاب أقول بل الوجه هو الأول وهو الاقتصار على الواجب في واحداً لفرق الواقع
اذ سمعي الشاتين هنا هو العقيقة بخلاف الأضحية مسجلة كل واحدة شوري (قوله وهو
من تازمه ثقته) أي بغير من أحسنه سم فلا ينافي ما يأتي من قوله آتامن مال المولود فلا الخ
فقط ما يقال إذا كان للمولود مال نافي قوله من تازمه ثقته (قوله متساويتان) ليس يقيد
بل المدار على ما يجزئ في الأضحية (قوله ان نعق) بكسر العين وضمها وفي اللغة الاقتصار
على الضم من باب قتل (قوله آتامن مال المولود) مفهوم قوله وهو من تازمه ثقته (قوله
لم يؤمر بها) أي أمرها مؤكدا (قوله ترجيع مخاطبته) لبقاء أثر الولادة (قوله والتصدق)
أي بما ينطق عليه الاسم إذا كفت مندوبة لكن لا يجب هنا إعطاء التي بل يسن طبخها بصل
أي بأن يجعل على الهيئة المشهورة الآن من البيض القرمزي اه عش والقرمزي هو ما فيه
بوز ووز ونحوه (قوله كالأضحية) مكررم مع قوله قبل فهي كالأضحية (قوله بصلها)

أربع هذا ترى ضفائر يخرج أفده البقي من بين اثنين وأفده اليسرى كذلك اهـ حل (قوله
 إذا أريد أن تصدق) ليس خيدوا أسقطه لكان أولى قال (قوله ويكره تنقب البنية) وكذا
 يكره الزيادة فيها والتقص منها بالزيادة في شعر العذارين ويحرم خضابها بالسواد يعلم يكن في الغزو
 على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله يغضب الشيبخ الغريب وهو الذي يستودشيه
 بالخصاب وفي الأحياء كل أهل الجنة مردوا المشهور أن الغريب هو الذي بلغ أو أن الشيب
 ولم يشب (قوله أول طالعها) ليس قيدا وكذا الكبير أيضا أي أن خلق الجنة مذكروه من
 الرجل وليس حراما وأما قيد به لقوله إنا نار للمروية وأخذا على الخقوم قبل مكروهه وقيل
 مباح ولا بأس ببقاء السبايلن وهما طرقتا الشارب وأخفاء الشارب بالخلق أو التقص مكروهه
 والسنة أن يخلق منبشبا حتى تظهر الشفة وإن يقص منه شيئا ويبقى منه شيئا (خاتمة) هـ حاصل
 ما في الختان أن يقال إن الختان واجب في حق الرجال والنساء على الصحيح وختان الرجل قطع
 الجلدة التي تغطي الحشفة حتى تكشف جميع الحشفة وأما المرأة فتقطع اللبنة التي في أعلى
 الفرج فوق مخرج البول وتبش تلك اللبنة تعرف اليك فإذا قطعت بقي أصلها كالنواة ويكون
 أن يقطع ما يقع عليه الاسم قال الأصحاب وإنما يجب الختان بعد البلوغ ويستحب أن يصنع
 في السابع من ولادته إلا أن يكون ضعيفا لا يحتمل فيؤخر حتى يحمله وأما الختنى فلا يصنع
 في صغرها فإذا بلغ فوجهان أحدهما في زوائد الروضة لا يجوز ختنانه لأن الفرج لا يجوز بالشك
 وبه قطع التروى ثم قال ولو كان لرجل ذكر أن كانا عاملين ختنا وان كان أحدهما ختن وحده
 وهل يعرف العمل بالجماع أو البول وجهان اهـ قال في المهمات وقد ذكر في باب الفحل من
 الجنابة من زوائده أيضا ما حمله الجزم باعتبار البول اهـ وموتة الختان في مال الختون وإذا بلغ
 غير محتون أمر به الإمام فان امتنع أجبره فان ختن الإمام الممتنع فأت فلا ضمان لانه ما تبين
 واجب إلا أن يصح في حرأ وبرشدلين فيضمن على المذهب اهـ شرح المتوفى قال ابن الحاج
 في المدخل والسنة في ختان الذكر الأظهار وفي ختان النساء الاسرار ولو ولد الشخص محتونا
 فلا ختان عليه قال بعضهم لكن يستحب أمرار المومى عليه وتطريقه الزكشي لعدم الصلابة
 أي بخلاف الحرم فان التشبه بالخالقين أمر يظهر اهـ سم على المنهج قال الزيلدي
 والأوجه أن تنقب أذن الصغيرة لتعلق الخلق حرام لانه جرح لم تدع اليه ساجدة وغرض الزينة
 لا يجوز بمنع هذا التعذيب هذا ما قاله القرألي في الأحياء وأقوى به شيئا مـ ورجع في موضع
 آخر الجواز وهو المعقد ويجب أيضا قطع سرة المولود إذا لا يتأني ثوب الطعام بدونه وأقبل من
 ختن من النساء هاجر وولمن الأتيه محتونا خمسة عشر آدم وثبت نوح وهو دوصالح ولوط
 وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وذكر ما يوجب وحفظه بن صفوان بن أبي أصيب الراس ونينا
 محمد صلى الله عليه وسلم وتظلمها بعضهم فقال

وفي الرسل محتون لعمره خلقه هـ ثمان ونسح طيبون أكلام

وهم ذكر ياشيت ادريس يوسف هـ وحفظه موسى وعيسى وآدم

ونوح شعيب سام لوط وصالح هـ سليمان يحيى هود يس خاتم

لكن روى ابن عساكر عن أبي بكره مرفوعا أن جبريل ختن النبي صلى الله عليه وسلم حين ظهر

أولى المولود إذا أريد أن ينصف بنية
 شعر ذهباً وفضة سكرت وأما المرأة
 فيكره لها خلق رأسها إلا لضرورة
 ويكره تنقب البنية أول طالعها إنا
 للمروية وتنقب الشيب

قول خمسة عشر المعلوم في كلامه
 أربعة عشر مع أن المعلوم في التظلم
 سبعة عشر كما يظهر بعدها اهـ معصية

قلبه مروي ابو عمرو في الاستيعاب عن عكرمة عن ابن عباس ان غدا المطلب حق النبي صلى الله عليه وسلم يوم سابعه وجعل له مائة ومائة من اهل حاشية هو على شرح الروض والقول بأنه لا محذورنا ضعف (قوله واستجبال الشيب) نعم ان دعوت ضرورة الجباز اه قل وقوله بالكبريت أي بالتجربة

• (كتاب السبق والري) •

كان المناسب تقديمه على الجهاد لانه آله الا ان يقال انما كان قد وقع الجهاد بقتل من غير نعم للمساابقة تقدم الجهاد وانرا السبق (قوله من مبتكرات اهلنا) أي انه أول من دونه وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عنه وكان رضي الله عنه يضرب به المثل في الري وافق له أنه رأى رجلا حاذقا في الري فأعطاه ثلثمائة دينار وقال له لا تؤاخذنا لو كان معنا أكثر من ذلك لأعطيناك (قوله والمساابقة المشاهدة للمناضلة) أي المراماة قال في شرح المنهج فالمساابقة تم المناضلة والرهان وان اقتضى كلام الأصل تغيير المساابقة والمناضلة قال الأزهرى النضال في الري والرهان في الخيل والسباق يعمهما اه ويشير بقوله الشاملة للمناضلة الى أنه من عطف الخاص على العام في الترجمة والحاصل أن السبق تعتبره الاحكام الخمسة ثلاثة في الشارح وقد يجب اذا تعين طريق القتال الكفار وقد يكره اذا كان سببا في قتال حرب كقوله يسب الله ورسوله وكذا يقال في المناضلة (قوله منه) ينبغي أن تكون فرض كفاية لا هدية وسبيل الجهاد وهو فرض كفاية كما بعثه الزركشي ويصحب بأن الجهاد لا يتوقف عليه سم (قوله للرجال) أي غير ذوي الاعذار اه عن والابوجه جوازها للفتين كبيع السلاح لهم ولأنه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بشرطه السابق كذا قاله سج في بعض شروحه وفي شرحه على المهاج خلافة وعبرة قل هي سنة للذكور المسلمين ويمحرم على التسام والثنائي بوض ويكره ان يدونه وأما الكفار فقبل بجوازها لهم لخصه بيع السلاح لهم به قال العلامة البساطي وينبغي ان يجري فيهم ما في المسلمين من حيث تكليفهم فروع الشريعة والسباق خاص بالخيل والابل والبغال والجر والقبيلة لا غير هاهن الحيوانات ثم يجوز المساابقة على البقر بلا عرض اه (قوله بقصد الجهاد) أي بقصد التأهب للجهاد فان قصد غيره فهي مباحة لان الاعمال بالنيت وان قصد محرما كقطع الطريق حرمت من (قوله بالري) ولو بأجبار وعمل بجواز الري بها اذا كان لغرض جهة الراي أما لوري كل الى صاحب مفرام قطع لانه يؤذى كثيرا ومنع ما جرت به العادة في زماننا من الري بالجر يد النبالة فيحرم ثم لو كان عنده ما حذق بحيث يظلم على ظنهم اسلامهم منه لم يحرم حيث لا مال شرح م (قوله كانت العضباء) في المختار ناقة عضباء مشقوقة الاذن وهو أيضا لقب لناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تكن مشقوقة الاذن ويقال ان هذه العضباء لم تأكل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تشرب وابل النبي التي كان يركبها ناقة يقال لها القيوي وناقة يقال لها الجديعة وناقة يقال لها العضباء وقيل ان هذه الثلاثة اسم لثلاثة واحدة وهو موافق لابن الجوزي حيث قال ان القصوى هي العضباء وهي الجديعة وقيل القصوى واحدة والعضباء والجديعة واحدة اه حل (قوله فسبقها) أي وكان

واستجبال الشيب بالكبريت أو غيره طلبا للشفقة

• (كتاب السبق والري) •

السبق بالسكون مصدر سبق أي تقدم وأتمرك المال الموضوع بين أهل السباق والري يشعل الري بالسهم والمزاريق وغيرها وهذا الباب من مبتكرات اماننا الشافعي رضي الله تعالى عنه التي لم يسبق اليها كما قاله تعالى وغيره والمساابقة الشاملة للمناضلة سنة للرجال المسلمين بقصد الجهاد بالاجماع وقوله تعالى وأعطوا لهم ما استطعتم من قوة الآية وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالري ونجبرائيل كانت العضباء ناقص رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق بجهه أعرابي على قودله فسبقها فتق ذلك على المسلمين

هو الذي يركب الصقير

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا (٣٠٢) على الله تعالى ان لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة

شديدة فان قصدت غير الجهاد كان
مباحا لان الاعمال بالنيات وان قصده
محزما قطع الطريق كان حراما اما
التسارع صريح الصبر يمنع ذلك لمن
وأقره الشيخان قال الزركشي ومرواه
أما لا يجوز بعوض لا مطلقا فقد روى
أبو داود وبإسناد صحيح أن عائشة رضي
الله تعالى عنها سألت النبي صلى الله
عليه وسلم (وتصح المسابقة) بعوض
وغیره (على الدواب) الخيل والابل
والبغال والحمير والقيلة فقط لقوله
صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف
أو حافر فلا يجوز على الكلاب
ومهارشة الديكة ومناطحة الكباش
لا بعوض ولا بعوض لان فعل ذلك حقه
ومن فعل قوم لوط الذين أهلكهم الله
بذنوبهم ولا على طير وصراع بعوض
لانهم ليسوا من آلات القتال فان قيل
قد صلح النبي صلى الله عليه وسلم
ركلة على شياه رواه أبو داود أجيب
بأن الفرح من مصارعة أن يريه
شده ليس لبيل أنه لم يصارعه النبي
صلى الله عليه وسلم فأسلم رذعه عنه
فان كان ذلك بغير عوض جاز وكذا كل
ما لا يقع في الحرب كالشاة والمسابقة
على البقر فيجوز بلا عوض وأما القطس
في الماعن جرت العاقبة بالاستعانة به
في الحرب فكالمسابقة فيجوز بلا
عوض والافلا يجوز مطلقا (و) يجوز
(المنافسة) بالنون والاضاد المجعأة أي
المقابلة (على) رمي (السهام) سواء
أكانت حربية وهي النبل أم جمجمة
وهي الشاب ونصح على من اريق جمع
من راق وهو ربح صغير وعلى رماح

المسابق غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ان حقا على الله الخ) أي من يادبه مع خلقه
سجابه أن لا يرفع شيئا يظهره عزه وشأنا الا وضعه ايج (قوله غير الجهاد) أي من المباحات
ببيل قوله وان قصده محزما الخ (قوله أما النساء) أي ولومع الرجال وهذا محرز قوله سنة
للرجال (قوله سألت النبي) أي على الاقدام وصارة حل في السيرة وتساوى صلى الله عليه
وسلم مع عائشة فحزمت بنياهما وفعل كذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم امتنقا فسبقها
رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها هذه تلك السبقة التي كنت مسبقتي بها وقوله تلك
السبقة أي بدلها يثير إلى أنه صلى الله عليه وسلم جاء إلى بيت أبي بكر فوجد مع عائشة شيئا فطلبه
منها فأبت وسعت فسي صلى الله عليه وسلم خلفها فسبقته (قوله لاسبق) أي لا مال والسبق
بفتح الباء العوض ويروى بالسكون مصدرا (قوله الا في خف) أي ذى خف دخل الابل والقيلة
ودخل في الحافر الخيل والبغال والحمير وفي رواية أو فصل وهي السهام واقتروا وجهه دلالة على
السنية سم (قوله فلا يجوز) أي المسابقة الشاملة للمغالبة ببيل قوله ومهارشة الديكة (قوله
ولا بغيره) راجع لغير الكلاب أما هي فتجوز المسابقة عليها بغير عوض كما صرح به شيخنا قل
(قوله ومن فعل قوم لوط) ومن فعلهم أيضا الضراط في المجالس قال السيوطي أول من أتى
الرجال قوم لوط أما في الاسلام فحين كثر الغزو وطالت الغيبة وسببت الفرية استقدموهم
وطالت الخلو بهم وأجروهم مجرى التسامع وطلبوا منهم فأطاعوهم لشدة قلاقلهم وأول ذلك
كان بخراسان ولا وجوده في جاهلية العرب واليهام اه من حاشية ابن القيم على البيضاوي
بسورة الاعراف (قوله الذين أهلكهم الله) بقوله تعالى فجعلنا عاليها سافلها وأمطرنا عليهم الخ
والامطار كان على الخليليين من قراهم لا يكون له فائدة وإطهارة أصلها طين من وطبخ
بالنار مع الكبريت ثم جعل حجارة صغيرة ينزل الواحد منها على رأس الواحد منهم ويسرى في
بنه حتى يقتله (قوله وصراع) بكسر أوله وقديضم شرح م وهو المعنى بالخناطة عند
العوام والا كثر على حوته جمال (قوله بعوض) أي لا بيل أخذه فيصدق بما إذا لم يكن عوض
أصلا أو كان وليس القصد أخذه كما وقع للنبي مع ركلة (قوله ببيل الخ) في الاستدلال به شيء
لجواز ردها حسنا أو تأليفا وفي الخصائص في أكثر الروايات أنه ردها إليه قبل اسلامه
عناني (قوله كالشاة) أي تشبيك الاصابع بعضها مع بعض (قوله فكالمسابقة) أي العوم
المعلوم وتعلم سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبارته شرح م وسبابة وغطس
بما اعتدوا الاستعانة به في الحرب وانما اقتدوا لا خيرا بما ذكر لتولد الضرر منه الى الموت بخلاف
السباحة وضوها (قوله وهي النبل) هي الشاب المشتل على الحديد في طرفه والشاب هو
الخالي عن الحديد اه م (قوله ورمى بمجنق) عطف خاص على عام لان الرمي بالبند شامل له
وأول من منع المجنق ابيس فان الترويدا أراد أن يلقى ابراهيم في التارخي الى جنب الجبل
جدا اراطوا مستون ذراعا ولما ألقوا الحطب وجعلوا فيه النار وصلت النار الى رأس ذلك الجدار
لهيدروا وكيف يلقون ابراهيم فقتل لهم ابيس في صورة فصار صنع لهم المجنق ونصبوه
على رأس الجبل ووضعوه فيه والقوه في تلك النار اه حل في السيرة (قوله بالسلات) المراد
بالسلات ما يصح بها البراذع وبالأبر الكبار ما يخطأ بها البراذع ايج (قوله والتردد

وعلى رى بأجلر بخلاع أو يدورى بمجنق وكل نافع في الحرب مما يشبه ذلك كرمي بالسلات والابر والتردد بالسيف

بالسيف والرمح ونحوه بمذاكر المراماة بأن يرى كل واحد منهما الخرج إلى صاحبه وإشارة الخرج باليد ويسى العلاج فلا يصح العقد على ذلك وأما التقاف بالمتناة وتقول العاتة بالبدال فلا تقل فيه قال (٢٠٢) الأدرى والاشبه بجواز له يقع في حال

المسابقة وقد يمنع خيبة الضرر إذا كل يحرص على إصابة صاحبه كاللصاحف وهذا هو الظاهر ولا يصح على رى يصدق يرى به في سخرة ونحوها ولا على صاحب في الماء ولا على شطرنج ولا على خاتم ولا على وقوف على رجل ولا على معرفة ما ينضم من شفع ووزر وكذا سائر أنواع اللعب كالمسابقة على الاقدام والسفن والزوارق لأن هذه الامور لا تنفع في الحرب هذا إذا اعتد عليها بعموم والاقبال وأما الرى بالندق على قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها أنه كذلك لكن المقول في الحاوى الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الاقرب وشروط المسابقة عشرة أشياء اقصر المصنف منها على ذكر اثنين أولهما (إذا كانت المسابقة) أي مسابقة ما بين موقف الراى والغرض الذى يرى اليه معلومة) ابتداء ونهاية وثانيهما المحلل الاقنى في كلامه والثالث من باقى الشروط أن يكون المقود بطبيعة القتال والرابع تعيين القوسين مثلا لأن القوسين معرفة سيرهما وهى تقتضى التعيين ويمكن وصفهما في النعمة وتعيينان بالتعيين فان وقع هلال انقضى العقد فان وقع العقد على موصوف في النعمة لم يتعينا كما يحتمل الرافى فلا ينفسخ العقد بغير القوس الموصوف كالأجر غير المعين والخامس إمكان سبق كل واحد من القوسين مثلا فان كان أحدهما ضعيفا قطع بخصه أو فارها يقطع بقدومه لم يجز والسادس أن يركب المركبين

بالسيف) كالأى يفعل في الزفاف (قوله بأن يرى كل واحد الخ) فهى حرام لأنها تؤذى قطعاً نعم لو كان عندهما حدق بحيث يغلب على ظنهما سلامة منته لم يحرم (قوله وتقول العاتة بالبدال) وتقول باللام وهو الذى يوجد أمام القرح (قوله في سل المسابقة) عبارة مرفوعة في حال الحرب (تبيينه) يجعل اصطفاً الحية لما ذق في صنعة قلب على ظنهما سلامة منها وقصد ترضيب الناس في اعتقاد معرفته كما يؤخذ من كلام التوروى في قتالهم ويؤخذ من كلامه أيضاً من أنواع اللعب الخطيرة من الخلق فيها أى كالمباراة حيث قلب على ظنهما سلامته وإذا ماتت حيوت شهيدا ويجوز الاقتراح عليه حيث جازت والاقتلا ومثله جامع الاصابية والغرائب مما لا يقين ككذبه بقصد القريحة بل ولو يقين كذبه لكن قصده ضرب الامثال والمواظع وتطعيم نحو الشجاعة على السنة آمين أو حيوانات عرس على مر (قوله كاللصاحف) وهو لعب الحكم وهو جلد كبير مربع محشو قطن أو صوف أو غيرهما يحنى به ويجعل كل من الحكيمين واحدة في يده ويضرب كل واحد من الحكيمين الجلدة التى في يده الآخر (قوله على رى يندق) قال الزيدى نقله عن الرملى والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العبد أما يندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه لأن فكاهة في الحرب أشد من السهام (مصورة رى يندق أن يذفقه برأس أصبعه على وجه النقرة حتى ينزل العصفرة من غير تجاوز لها (قوله ولا على خاتم) أى هل هو فى العين أو فى اليسار وقبل صورته أنه يذفقه ظهر يده ثم يعاوبه ثم يقول ألبسه فى أى أصبع وهو فى الهواء (قوله والزوارق) جمع زورق وهو القارب الصغير (قوله وشروط المسابقة) والحاصل أن المستند كشرط فى المسابقة بخصوصها بقوله إذا كانت المسابقة معلومة وشرط فى المناضلة بخصوصها بقوله وصفة المناضلة معلومة وشرطاً بينهما وهو أنهما إذا أخرجوا موضعين فلا بد من محلل فكان الأولى اسقاط التعبير الذى ذكره ويمكن وهو الأولى أن قول المصنف إذا كانت المسابقة معلومة مجازياً فى المسابقة والمناضلة جميعاً وقوله معلومة أى بالمشاهدة (قوله أى مسابقة ما بين الخ) وكذا مسابقة ابتداء السبق وانتهائه وكل الأولى للشارح أن يذكر هذا أيضاً لأن كلام المتن بقوله إذا كانت المسابقة شامل المسابقة التى فى المناضلة والتى فى المسابقة (قوله المحلل) أى إذا أخرجوا موضعين وسعى محللاته أحلّ العرضين اللذين أخرجهما المتسابقان (قوله ويتعينا بالتعيين) أى إذا عيننا بالإشارة وقت العقد فلا يجوز ابدال واحد أى إذا عين المركبين بالعين وأما إذا عيننا بالوصف فيجوز ابدال كما قاله الضافى وعبارة قل ولو لم تكن أحد المركبين أو جاز مثلاً جاز ابداله فى الوصف دون العين وكذا أحد الراكبين حيث لا فسح ويقوم واره مقلده (م) وفى شرح (م) مافيه ويتعينا أى الرابكان والرايان فيمتنع ابدال أحدهما فان مات أو عوى أو قطعت يده مثلاً بديل الموصوف واقسح فى العين نعم فى موت الرابك أى دون موت الراى يقوم واره ولو بناه مقلده فان أبى استأجر عليه الحاكم ومعلوم أن محله حيث كان موته لا يجوز له القسح لكونه ملتزماً ويفرق بين الرابك والراى بأن القسح جوده هذا فلم يتم غير مقامه ولو مرض أحدهما ورجى استطر والاجاز القسح الا فى الرابك فيجب ابداله (م) وقوله يقوم واره أى فان لم يكن وارث انقضت وليس من الوارث حيث المال (م) عرس (قوله أو فارها) أى

ولا يربح أحدهما فلو شرط أن ياله ما يصير بائناً فصار لا يصح لأنهما لا يتصدان الغاية

والبيان أن يقطع للركوبان المسافة فيعتبر كونهما بحيث يمكن قطعها بلا انقطاع وقب والناظر تعيين الرا كين فلو شرط كل منهما أن
يركب دابته من شاطئ يمين حتى يتعين الركبان (٢٠٤) ولا يكتفى الوصف في الركاب كما يحسنه الزركشي والتابع العلم بالمالا

جيدا (قوله أن يقطع الركوبان) أي أن يمكن قطعهما المسافة (قوله في حق ملتزم العوض)
خرج ما إذا كانت من غير عوض أو كان القاسم غير الملتزم فانه جائز (قوله كالأجارة) أي
بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من الجانبين وقيل بل جائز كالأجارة بجامع أن العوض
مبدول في مقابلة ما لا يوثق به فكان كذا لا يبق (قوله والأقله تركه بحقه) المعنى والأقله التسع
وتركه لأن تركه حقه فغواب الشرط محذوف وما ذكره له وهذا لا يظهر إلا إذا كان الملتزم
أحد المتسابقين لا غيرهم لانه ليس له حق (قوله وصفه المتناضلة) معطوف على اسم كان
(قوله زيادة على ما مر) أي وهو أن تكون المتناضلة على ناقع في الحرب كالرمح والمزاريق
ونحوهما من الشروط المأثرة التي تأتي هنا (قوله من نحو خشب) بيان لما (قوله وسما) أي
أي تخفا (قوله وبيان ارتفاعه) كأن يكون بينه وبين الأرض ذراع مثلا ويكون مقطوعا على
شيء (قوله ان ذكر الغرض) فان لم يذكر كقولهما تناضلتا على أن العوض لا بعدد ما لم يحجب
ليان غرض ولا بيان ارتفاعه أو اضطرر عرف فيهما فيعمل المطلق عليه (قوله ولم يقلب عرف)
هو محل التقييد أي ان ذكر الغرض في هذه الحالة (قوله فيهما) أي في قدر والغرض
وبيان ارتفاعه (قوله بيان شي منهما) أي من الشرطين الأخيرين (قوله بأن يندر)
بضم الهمزة مضارع يدر من باب قبل عبارة العباب وهي أي المبادرة أن يجعل المال السابق إلى
أصابة خمسة من الأضراس من عشرين مع تساويهما في عدد الرميات فان تساوي في الأضراس فلا ناضل
وان لم يستويا في الرميات كان أصاب أحدهما خمسة من عشرين والآخرة بأربعة من تسعة
عشر وجب انعام العشرين فقد يصيب الباقي فلا يكون متضررا وان كانت إصابة الآخرة ثلاثة
منها فقد صار متضررا (قوله العدد المشروط) أي المشروط أصابته خمسة (قوله
كعشرين) قال في شرح المنهج عقب ذلك ولا يبين عدد نوب للرعي كسهمهم واثنان
ويحصل المطلق الخ ففي كلام الشارح سقط كما يدل عليه قوله وعلى أقل نوبه سهم فلو شرط أن من
سبق إلى خمسة من عشرين فله كذا فرمى كل عشرين أو عشرة فأصاب أحدهما خمسة والآخرة
دونها فالأول ناضل وان أصاب كل خمسة فلا ناضل وكذا لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين
والآخرة أربعة من تسعة عشر بل يتم العشرين بل هو أن يصيب في الباقي وان أصاب الآخرة
من التسعة عشر ثلاثة لم يتم العشرين وصار متضررا لئلا يسمن الاستواء في الإصابة شرح
المنهج (قوله في عدد المرى) أي الذي رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الآتي
أو عشرة سهم (قوله بأن تزيد الخ) كأن يقول تناضلت معك على أن كلانا رمي عشرين ومن
زادت أصابته على الآخرة فكذلك فهو الناضل وسيت محاطة من الخط وهو اسقاط لأن
كل واحد يحيط سهما أي يقطعه في مقابلة خط الآخر سهما آخر ويند على ذلك قولهما ومن
زادت أصابته منا على الآخر فكذلك فهو الناضل شيئا (قوله ويجعل المطلق الخ) وصورة
في الإطلاق أن يقول ترا من على أن كلانا رمي عشرين ومن أصاب في خمسة فهو الناضل
فهذا من قسم المطلق لأن الخمسة المشروطة أصابته لم تقيد بكونها قبل إصابة الآخر أو بعدها
فان قيدها بكونها قبل إصابة الآخر بيان قال ومن أصاب عشرين في خمسة قبل الآخر فهو الناضل
فهو حقيقة المبادرة كما ذكره شيئا اه (قوله عن التقييد) كذا في غالب النسخ وفي بعض

المشروط جنسا وقدر وصفه كسائر
الأمور نحن عينا كان أو دينا حالا
أو مؤجلا فلا يصح عقد بغير مال
ككلب ولا جمال مجهول كتوب غير
موصوف والعاشر اجتناب شرط
مفسد فلو قال ان سبقتي فلك هذا
الدينار بشرط أن تظعمه أصحابك
فسد العقد لانه غلبك بشرط يمنع كمال
التصرف فصار كالوفاة بيا بشرط أن
لا يبعه (تبي) سكت المصنف عن
حكم عقد السابقة وهو لازم في حق
ملتزم العوض ولو غير المتسابقين
كالأجارة فليس له نفسه ولا ترك عمل قبل
التسوية ولا بعد ان كان مسبوقا
أو سابقا وأمكن أن يدركه الآخر
ويسبقه والأقله ترك حقه ولا زيادة
ولا نقص في العمل ولا في العوض وقوله
(وصفه المتناضلة معلومة) معطوف
على المسافة أي وكانت صفة المتناضلة
معلومة لتصح في شرط لها زيادة على
ما مر بيان البادئ منهما بالرعي لا اشتراط
الترتيب بينهما فيه حذرا من اشتباه
المصيب بالخطي لوربما معا وبيان قدر
الغرض وهو فتح العين المجهمة ما يرى
اليه من نحو خشب أو بطلا وقرطاس
طولا وعرضا وسما وبيان ارتفاعه من
الأرض ان ذكر الغرض ولم يقلب عرف
فيهما فان غلب فلا يشترط بيان شي منهما
بل يحمل المطلق عليه ولا بيان مبادرة
بأن يندر أي يسبق أحدهما إصابة العدد
المشروط من عدم معلوم كعشرين
من كل منهما مع استوائهما في عدد
المرى أو اليأس من استوائهما في الإصابة
ولا بيان محاطة بأن تزيد أصابته على
إصابة الآخر كذا كواحد من عدم معلوم كعشرين من كل منهما ويجعل المطلق عن التقييد بشي من ذلك على المبادرة

وعلى أقل نوبه وهو سهمهم لعلبهما ولا يشترط بيان قوس وسهم لأن العمد على الراعى فان عين شيأ منهما لعلبهما وبارزاً به من نوبه
 وشروط منع ايداله منفسد للعقد ويسن بيان صفة اصاحه الغرض من قرع وهو مجرد اصاحه الغرض أو نزع بأن يتقبه ويسقط أو ينسحق
 بأن يثبت فيه وان سقط بعد ذلك أو مرق بأن يتقدمه أو خرم بأن يصيب طرف الغرض فيخرجه فان أطلقا كنى القرع (ويخرج العوض)
 المشروط (أحد المتسابقين حتى إذا سبق) بفتح أوله على البناء للفاعل (استرقه) ممن هو معه (وان سبق) بضم أوله على البناء للمفعول
 (أخضع صاحبه) السابق ولا يشترط حيثئذ بينهما محل (وان أخرباً) أى المتسابقان العوض (معالم يميز) حيثئذ (الأن يدخل) أى بشرط
 (بينهما محلاً) بكسر اللام الأولى فيبوزان كانت دابته كقولهما بينهما محلى محلاً لا محل للعقد ويخرج بعض صورة القمار المحرمة فان
 المحلل (ان سبق) المتسابقين (أخذ) ما أخربا من العوض لنفسه سواء (٢٠٥) أجا أمعا أم مرتباً لسبقه لهما (وان سبق) أى

سبقهما بجا أمعا (لم يخرم) لهما شيئاً
 ولا شئ لأحدهما على الآخر وان
 جاء المحلل مع أحد المتسابقين وتأخر
 الآخر فالله نفسه لانه لم يسبقه
 أحد ومال التأخر للمحل وللذى معه
 لانهم ما سقاه وان جاء أحدهما ثم المحلل
 ثم الآخر فالله الآخر لاول لسبقه
 الاثنين (تنبيه) الصور بالمكتنف في
 المحل ثمانية أن يسبقهما ويحييان
 معا أو مرتباً أو يسبقه ويحييان معا
 أو مرتباً أو يتوسط بينهما أو يكون مع
 أولهما أو ثانيهما أو يحيي الثلاثة معا
 ولا يحيي الحكم في الجميع ولو تسابق
 جمع ثلاثة فأكثر وشروط لثاني مثل
 الأول أو دونه مع ويموز شرط العوض
 من غير المتسابقين وسواء كل من
 الامام أم من غيره كأن يقول الامام
 من سبق منك قلته في بيت المال كذا
 أو على كذا ويكون ما يخرج من
 بيت المال من سهم المصالح كما قاله
 البلقيني أو الاجنبي من سبق منك
 قلته على كذا لانه بذل مال في طاعة
 ولا شك أن حكم اخراج أحد المتسابقين
 العوض واخرجهما معاً حكم المسابقة
 فيما سبق من غير فرق وصورة اخراج
 أحدهما أن يقول أحدهما ترى كذا
 فإذا أصبت أنت منها كذا قلته على

التسحق على وهو معنى عن وقوله نوبه أى الرعى (قوله أو نزع) بلنا والراى المجتمعين وهذا
 والذان بعده مصادراً لافعال كلها من باب ضرب كإلى المصباح (قوله بأن يثبت فيه) لم يقل
 أن يتقبه ويثبت لانه لو وقع في ثقبه قدسية وثبت فيها كنى وكذا لو كان هناك صلاة ولو لاها
 لثبت سهم على المنهج قال الشيخ سـ ل في حاشيته وما ذكره من المتخايرة بين الخرق والنسحق
 خلاف ما يقتضيه كلام الأزهري والجوهري حيث جعل الخارق بالراى لغة في الخاسق بالسين
 فهما شئ واحد فعمل ما ذكره الفقهاء هو عرف الرمة اهـ خ ط (قوله أحد المتسابقين)
 أى أو المترامين اهـ قل (قوله حتى إذا سبق الخ) وسبق أى تخف بكف وذلك لأن
 الأيل ترفع أعناقها عند السير والقبيل لا ترفع أعناقها ولا تفرقها لالسبق بالعنق حتى يرفع عنق
 أحدهما عن عنق الآخر كأن صاحباً ان لم ترفع أعناقها ولا تفرقها بالعبارة بالكتف فان زاد عنق
 أحدهما على الآخر فلا عبارة بالسبق بالزيادة بل لا يقمن سبق شئ مما توافقاه كأن كان طول
 عنق أحدهما شبراً والآخر شبرين فالسبق بزيادة شبرين طويلاً العنق فهو معتبر لانه قد زاد
 فلا يقمن السابق بأكثر من الشبر في المثال حتى يعتد بما جازاً شيئاً وهذا في سبق الزائدين
 الناقص بمساوئته لشيء مما زاد به الآخر عليه لا يجاوزته كله والعبارة بالسبق عند الغاية
 لا قبلها لانه قد يسبقه الآخر (قوله استرقه من الخ) أى ان كان دفعه لكان كان معه حتى على
 ساه وبعبارة قل قوله استرقه أى لم يلزمه شئ وتعبيراً لشارح بقوله ممن هو معه ليس قيداً وانما
 هو لمراعاة قول المصنف استرقه (قوله محلاً) سـ ل بذلك لأن يسبقه حل العقد وأخذ المال له
 ولغيره ويكنى واحداً ولو لا أكثر من اثنين قبل على الجلال (قوله كفوا) بتبليط الكاف أى
 مساوياً (قوله عن صورة القمار) بكسر القاف كما يؤخذ من القاموس وهو ما فيه ترددين
 الغنم والقرم وبعبارة المصباح فامرته قماراً من باب قبل فقصرته قراغليته (قوله فان المحلل)
 صله للعله وبعبارة المنهج ويعتبر لصحتها عند شرطه منها محل كف هو لهما في الركوب وغيره
 وكف هو ركوبه العين لركوبيهما بضم ان سبق ولم يخرم ان لم يسبق اهـ وقوله بضم ولم يخرم أى
 لا يخرم من شرط ذلك في صلب العقد كفى حل وقل (قوله فله هذا) أى الذى يامع المحلل
 (قوله غايه) وحكم الأولين يأخذ المحلل الجميع والثالثة لاشئ والرابعة للأول والخامسة
 كذلك والسادسة للأول والمحلل والسابعة للأول والثامنة لاشئ اهـ عميرة زى (قوله
 فله في بيت المال) ويكون من سهم المصالح فله البلقيني اهـ سـ ل (قوله على اختيار قوتيهما)
 أى وكان بعض أخذ من قوله من أكل أموال الناس بالباطل (قوله أو أكل كذا)

كذا وان أصبها أو فلا شئ لأحدنا على (٧٧ هـ ح) صاحبه وصورة اخراجهما معاً أن يشترط كل واحد على صاحبه عوضاً ان أصاب
 ولا يجوز هذا إلا بمحل بينهما كما سبق (خاتمة) لوزا من رجلان على اختيار قوتيهما يصعد دجبل أو اقلاد صخرة أو أكل كذا فهو من
 أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام ذكره ابن كعب وأقره في الروضة قال العمري ومن هذا النمط ما يقوله العوام من الرهان على حل كذا
 من موضع كذا الى مكان كذا أو اجراء الساعى من طلوع الشمس الى الغروب وكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما اشغل عليهم ترك المسالوات
 وفعل المنكرات انتهى وهذا أمر ظاهر وينب أن يكون عند الغرض شاهدان يشهدان على ما وقع من اصاحه أو خطأ وليس لهما أن
 يجعلا المصيب ولا أن يذمّا الخاطئ لأن ذلك يجعل بالتساط وينع أحدهما من أذية صاحبه بالتجميع والتمنع عليه

عبارة غيره أو كل كذا بكذا وهو راجع للجميع ثم رأيت في نسخة (قوله والقصر عليه) تفسير (قوله ولكل منهما) أي المتسابقين (قوله لا يجب) أي لا مباح وقال بعضهم قوله لا يجب ولا يجب كل منهما بالجم أوله والموحدة آخره ووسط الأول لام مفتوحة ووسط الثاني نون كذلك وتفسيرهما في كلامه اه قل (قوله يجبون) أي يأخذونها جنية معهم تقاد بلا ركوب قال اج أي لا يجوز لأحد المتسابقين أن يجلب على مركوبه ولا أن يأخذ معه جنية أي فرسا أخرى ليربح الأولى بها وقوله الامد أي الغاية وقوله كتمه بالمال المهمة أي أتعبه في نسخة كرمه لراقتا مل اه شيخنا (قوله الذي كره) أي كل منهم أي أقبل به على مطلوبه فالكر مقابل القتر

(كتاب الايمان والتذوق)

فتمهما على القضاء لأن القاضي قد يحتاج الى اليقين من الخصوم وجمع التذوق معها لأن كلامهما عقدي يعقده المرء على نفسه ولأن بعض أقسام التذوق فيه كقارة بين وهو تذوق البصاح ولا يقال كان المناسب ذكر الايمان عقب القضاء لأنها لا توجد الا بعد حصول الدعوى لا تقول ذكرها هنا لتكون معلومة الثبوت فيصح الحكم بها على من هي واجبة عليه (قوله الايمان بفتح الهمزة) ومن الحكم ايمان المرء بعرف بأيمانه وأمره الله تعالى بالخلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في قوله تعالى قل يا ربني انه لحق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بل بربنا تأييدكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن نمحوها قل بل بربنا تبعتن (قوله جمع بين) وأركان اليمين ثلاثة حلف ومخالف عليه ومخالف به فيشترط في الحالف التكليف والاختيار والقصد وفي المخالف عليه أن يكون غير واجب بأن كان محتملا أو مستحيلا وفي المخالف به أن يكون اسم لمن أسماه الله تعالى الخ (قوله وأطلقت على الحلف) أي فيكون مجازا مرسل علاقته المجاورة أو أنه مجاز بالاستعارة المصروفة بأن شبه اليمين بالعضو المعروف بجماع أن كلاً يحفظ الشيء فاليمين تحفظ الشيء المخالف به على الحالف والالتصديق الشيء على صاحبها ثم صار حقيقة شرعية فيملا ذكر (قوله يأخذ) عبارة المصباح كانوا اذا تعلقوا ضرب كل منهم يمينه على يمين صاحبه فسمى الحلف عينا مجازا قال سم ومعنى الضم عينا للوقوف وقوله ومنه لاخذ تأمنه باليمين أي بالقوة (قوله تحقيق أمر الخ) فيه أن اليمين الشرعية هي اللفظ المخصوص لا التحقيق المذكور لانه يسبب عنه الآن يقال ان هذا اصطلاح والمراد جعله محققا أي التزام تحقيقه وان كان تحقيقه مستحيلا فيشمل المستحيل كافي سم وقوله تحقيق أمر أي أوفى كيد كافي الروضة ويدل عليه قوله الآتي ويكون اليمين أيضا كيد وقوله تحقيق أمر أي بامم مخصوص (قوله ماضيا) كقوله والله ما دخلت الدار (قوله تقيبا) تميز من قوله ماضيا أو مستقبلا (قوله ممكنا) حال من أمر (قوله ليقتل الميت) أو يصعدن السماء يمين تليزم به الكفارة حالا وان صعد السماء لأن ذلك يحل بتعظيم الاسم وحرمته شوري والمعتمد أنه لا يصح اذا صعد السماء كما قاله عثم والحاصل ان المخالف عليه منصرف في شقين المحقق كواقه لا ضررين زيدا والمستحيل كواقه لاقتل الميت أما الواجب فلا يكون مخلوقا عليه كواقه لا موت لانه لا يتصور فيه الا البر وهو

ولكل منهما حث القصر في السباق بالوسط وتحريرك البصاح ولا يجب عليه بالصباح ليزيد علوه غير لا يجب ولا يجب قال الرازي وذكر في معنى الجنب أنهم كانوا يجنبون القصر حتى اذا قاربوا الامد تحوّلوا عن المركوب الذي كرهوا ركوب الى الجنبية فنهوا عن ذلك

(كتاب الايمان والتذوق)

الايمان بفتح الهمزة جمع بين وأصلها في اللغة البدائي وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تعلقوا يأخذ كل واحد منهم يد صاحبه وفي الاصطلاح واحد منهم يد صاحبه ماضيا كان تحقيق أمر غير ثابت ماضيا كان أو مستقبلا نفسا أو آثاما ممكنا كلفه أو مستقبلا نفسا أو آثاما ممكنا ليقتلن ليدخلن الدار أو تمنعا كلفه ليقتلن الميت صدقة كانت أو كاذبة مع العلم بالحال أو الجهول به وخرج التحقيق لغو اليمين فليست عينا ويغير ثابت الثابت كقوله والله لا موتن تحقيقه في نفسه فلا معنى لتحقيقه ولانه لا يتصور فيه الحلف

لا يحل بتعظيم الله تعالى بخلاف المستحيل فانه لا يتصور فيه الا الحش وهو يحل بتعظيم الله تعالى فان احيا الله الميت وقتله أو معد السام سقطت الكفارة فيسقط بها ان كان دفعها (قوله وفارق) أي عدم انعقادها في الواجب (قوله وضابط الخلق) سكت عن اشتراط التعلق قبيل يشترط والمعتقد عدم اشتراطه فيعتقد الميّن بأشارة الاخرى بأن حلف بالاشارة أنه لا يدخل الدار ولا يطيس التوبع مثلاً بليل قولهم اشارة الاخرى من حيثها في جميع الابواب الثلاثة لا يستد بالاشارة فيها وليس الحلف على ما ذكرتها نعم ان حلف بالاشارة على عدم الكلام فتكلم بالاشارة لا يحسن وان كانت عين منعقدة سواء حلف وهو ناطق ثم خرس أو حلف بعد الخرس (قوله ولا تتعد الميّن) قال في شرح المنهج وينتقد الميّن بأربعة أنواع أي بواحد منها وهو ما اختص بالله أو ما هو فيه أغلب ان أراد ما أطلق وما يطلق عليه وعلى غيره سواء وقصد هو وقوله هو أي الله وقوله أي بالميّن أو صفاته الذاتية (قوله الا بذات الله) في نسخة سم العبادي الا بالله قال أي بهذا الاسم الشريف الدال على الذات العلية وقوله أو باسم الخ قال كل من أوالى الذي لا يموت والاله ومالك يوم الدين اه والحاصل أن قوله ولا تتعد الميّن الا بذات الله يحفل معنيين الاول أنه حلف بعنوان الذات بأن قال بذات الله لا فعلن كذا وعلى هذا يكون العطف بعده من عطف المخاير ويحفل أن يكون المراد بذات الله ما يفهم من الذات مجردة عن الصفات وهو لفظ الله ويكون المتن كانه قال لا تتعد الميّن الا بهذا الاسم الكريم ويكون عطف ما بعده عليه من عطف العام على الخاص (قوله أي بما يفهم) أي باسم ولومن غير أسماء الحسنى كصانع الموجدات قال شيخنا م ومنه الجنب الرفيع والاسم الاعظم ومقتسم الايمان وفي شرحه عدم الانعقاد بالجنب الرفيع وأنه ليس كناية قل ونصه وكثيراً ما يقع الحلف من العوام بالجنب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استعالة ذلك عليه أذ جناب الانسان فاحار به فلا يعقده الميّن كما قاله أبو زرعة لأن التنية لا تؤثر مع الاستعالة اه قال ع ش ويحرم اطلاقه على تعالى سوا مقصده أو أطلق وان كان عالياً لكنه اذا صدر منه يعرف فان عاد اليها عزرو مثله في امتناع الاطلاق عليه تعالى ما يقع كثيراً من قول العوام اتكلت على جانب الله أو الجملة على الله اه (قوله المراد بها الحقيقة) صفة للذات (قوله ولو مشتقاً) يتأمل هذا مع ان سائر أسماء مشتقة وتأملناه فوجدنا لفظ الجلالة غير مشتق (قوله رب العالمين) ولو قال ورب العالم وقال أردت بالعالم كذا لمن المال ويرب مالك قبل لأن ما قاله غير مستحيل ع ش على م ر (قوله أولم يكن) مراده به الموصول أو الموصوف كما نسل وان كان كل منهما مفرداً اه ومقتضاه ان الذي أعبد من أسماء مع أنه ليس منها لا الموصول وحده ولا مع الصلة ومقتضاه أن الحى غير مشتق مع أنه مشتق من الحياة تأمل (قوله الا أن يريد به) أي بهذا القسم في جميع هذه الأسماء قال قل وهذه الارادة تجري في جميع الاقسام فلو أخره كان أولى (قوله غير الميّن) كأن جعل مبتدأ وأخبره خبراً كان يريد به والذي أعبده لا فعلن والذي أعبده استعينه ثم استأنف بقوله لا فعلن وكان قال بالله لا ضرر من زيد ثم قال لم أر به الميّن بل أردت استغنى بالله مثلاً ولا ضرر من مستأنف قال الاجهوى وهذا ما لم يكن عندكم لان العبرة بقصد الحاكم لا بقصد الخائف وفي الرحا

وفارق انعقادها بما لا يتصور فيه البر كلفه ليقطن الميت فان امتناع الحش لا يحل بتعظيم الله وامتناع البر يحل فيصوح الى الله كعبه والامل في الباب الميّن أيضاً كعبه والامل في الباب قبل الاجماع آيات كقولهم تعالى لا يواخذكم الله باللعو في أيمانكم الا بآية وأخبار كقولهم صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشاً ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه أبو داود وضابط الخلق محاسبهم قاصداً فلا تتعد عين المسي والمجنون ولا المسكورة ولا عين اللغو ثم شرع المصنف فيما تتعد الميّن به فقال (ولا تتعد الميّن الا بذات الله تعالى) أي بما يفهم من صفات الباري سبحانه وتعالى المراد بها الحقيقة من غير احتمال غيره (أو باسم من أسماء تعالى) المتصية ولو مشتقاً ومن غير أسماء الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كقوله رب العالمين والله أو مضافاً كقوله رب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كقوله والذي أعبد أو أعبد له أو مضى بسله أي بقدره بصرفها كيف يشاء أو الحى الذي لا يموت الا أن يريد به غير الميّن فليس حين قبل من ذلك كافي الروضة كما صلبها

ولا تنفع التورية في اليمين عند القاضي الا اذا حلف بالطلاق اهـ (قائمة) التورية في اليمين
ناقصة والعبرة فيها بنية الحالف الا اذا استصحب القاضي بغير الطلاق والعناق لما سبق في
الدعوى وهي وان كان لا يثبت بها لا يجوز فعلها حيث يطلب به الحق المستحق بالاجماع فمن
التورية ان ينوي باللباس الليل والقراش والبساط الارض وبالاوتاد الجبال وبالسقف
والبناء السما وبالاخوة اخوة الاسلام اهـ صيري وعبارة قل قوله الا ان يريد به غيره
ظاهره ولومعه فليس عينا وهو محتمل (قوله ولا يقبل منه ذلك) أي ارادة غير اليمين في الطلاق
أي فيما لو قال ان حلفت بالله فانت طالق أو فعبدى سر أو لا أطولك فوق أربعين شهرا فأتى
بصفة مما تقدم كان قال بعد قوله السابق بالله لا ضرر من زيد اثم قال لم أر به اليمين بل أردت
استعنت بالله مثلاً فانه لا يقبل منه فيقع ماعقه على الحلف من الطلاق والعناق والا يلام فإرادة
غير اليمين تارة تقبل وتارة لا تقبل اهـ حل لكن في الروض ما هو صريح في أن صورته أن
يحلف بالطلاق ثم يقول لم أر به الطلاق بل أردت به حل الوثاق مثلاً أو يقول لعبداه أنت سر
ثم يقول لم أر به العتق بل أردت به أنت كالحرف في اتصال الجملة مثلاً أو آلى من زوجته وقال
لم أر به الايلاء أي فانه لا يقبل منه ذلك وعبارة الروض ولو أتى بصفة طلاق أو عتق أو ايلاء
وقال لم أر به الطلاق والعناق والا يلاء لم يقبل ذلك اهـ والظاهر أنه يصح كل من التصورين
لكن ما في الروض أقرب لما فيه من حمل الكلام على ظاهره اهـ شيئاً (قوله لتعلق حق
غيره) وهو الزوجة في الأول والثالث والعبد في الثاني وقوله غيره أي غير الله (قوله
أما اذا أراد بذلك غير الله تعالى) تفصيل آخر غير الذي قبله وما صل ذلك أن الاسم اما يخص
أوغالب أو مستو وعلى كل اما أن يريد به الله أو غيره أو يطلق قسرب ثلاثة في مثلها تبلغ تسعة
ثم تضرب أحوال قصد اليمين وعدمه أو الاطلاق في التسعة تبلغ سبعة وعشرين في الاسم
المتخصص تسعة وفي الغالب كذلك وفي المساوي كذلك وأحكامها أنه في القسم الاول تنعقد
اليمين في مستقدون ثلاثة لانه ان أراد اليمين أو أطلق ان تعقدت سواء أراد بالاسم الله أو غيره
أو أطلق وان أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو غيره أو أطلق (قوله بذلك) أي
بارادة غير اليمين وقوله مؤول بذلك أي بارادة غير الله (قوله أو باسم من أسماء) عطف على
باسم الاول عطف مغاير لان الاول خاص وهذا غالب وفيه تسعة كما مر وبان حكمها تنعقد
اليمين في أربعة دون خمسة لانه ان أراد اليمين أو أطلق أو أراد بالاسم الله أو أطلق ان تعقدت وان
أراد غير اليمين لم تنعقد سواء أراد بالاسم الله أو أراد غيره أو أطلق وان أراد بالاسم غير الله أو أراد
اليمين أو أطلق لم تنعقد ووقع السؤال عما يقع من قول العوام والاسم الاعظم هل هو يمين أم لا
ونقل بالدرس عن مر انعقاد اليمين اهـ ع ش على مر وصريحه الزيادة ونه واذن أطلق
والاسم الاعظم والقسم الاعظم لا يفعل كذا أو لا فعلته ان تعقدت عنه لان الاسم الاعظم اما
الله تعالى أو الحى القيوم وكل منهما يعقده اليمين اهـ (قوله الغالب اطلاقه عليه سبحانه
وتعالى وعلى غيره) مشاركة الغير له سبحانه وتعالى انما هي في الاطلاق المجرد عن الاغلبية خلافاً
لما يوهمه صنيعه وصوابه أن يقال ويطلق على غيره لا غالباً وأجاب بعضهم بأن قوله على غيره
متعلق بمحذوف تقديره ويقل اطلاقه على غيره وعبارة المنهج وبما هو فيه تعالى عند الاطلاق

ولا يقبل منه ذلك في الطلاق والعناق
والايلاء مظاهر لتعلق حق غيره به أما
اذا أراد بذلك غير الله تعالى فلا يقبل
منه ارادته لا ظاهراً ولا باطناً لان اليمين
تلك لا تحصل غيره تعالى تقول
التهاج ولا يقبل قوله لم أر به اليمين
مؤول بذلك أو باسم من أسماء الغالب
اطلاقه عليه سبحانه وتعالى وعلى غيره

أغلب كل رجم الخ وعبرة المرحوم قوله وعلى غيره صك في خط المؤلف وفيه نظر لأن
التقدير حيث يصير معناه الغالب إطلاقه عليه والغالب إطلاقه على غيره اهـ وقال بعضهم قوله
وعلى غيره المناسب دون غيره بدليل ما يأتي (قوله والرب) فيه نظر لأن من الخاسر بالله
وعبرة ترى واستشكل الرب بأنه لا يستعمل في غير الله تعالى فينبغي الخاتمة بالاول ويمكن
أن يرتد ذلك بأن أصل معناه يستعمل في غيره فصع قصده وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على إلغاء
ذلك القصد وصرح في المصباح بأن الرب يستعمل في غيره تعالى وانشد على ذلك شاهد من كلام
العرب فعليه يكون مستعملا في الله وفي غيره لغة وإن كان شرطا لا يطلق الا على الله وحده فلا
سجل لغيره من التكلف (قوله انعقدت عينه) الاولى اسقاطه لعله مما قبله (قوله
الذاتية) بخلاف الفعلية كلفه ورزقه فانها ليست بين وظاهره لا صريح ولا كناية من
وأخرج السلبية ككونه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لكن بحث الزركشي الانعقاد
بهذه لأنها ليست متعلقة به تعالى رشيدى على مر وعبرة قل تبييه هذا الذى تقدم
في صفات الذات السوية القائمة في الازل أما صفاته السلبية وهي القائمة بعدم جسميته
وعرضيته وصفاته الفعلية كرزقه وخلقه ورحمته وهي الثابتة فيما لا يزال وترد شيئا في الاولى
وقال القاضي تنقذا ليمينها وجرى عليه العبادى ويزعم بعدم انعقاد اليمين بالثانية تعالى الامام
الرافعى والجمهور بخلافه تنافى فراجع والفرق بين معنى الذات والفعل أن الاولى ما استصفه
في الازل والثانية ما استصفه فيما لا يزال دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال رزق في الازل
الا توهم اهـ شرح الروض قال سم ولا ينعقد اليمين بصفات الافعال كالتلق والرزق وان نوى
بخلاف الحقيقة وفي حاشية الشبراوى للفرزى الانعقاد بها (فرع) لو قال ان فعلت كذا
فأيمان الشيعة لازمة على أو فإيمان المسلمين لازمة على فان أراد اليمين بالله أو أطلق تنقذ وان
أراد بيعة الخراج انعقدت لأن البيعة كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمصافحة فلا
تولى الخراج رقبها أي ما تشغل على ذكر اسم الله تعالى وعلى المطلق والجمع والاتفاق ومصلحة
المال وانظر ما إذا يلزم منها ولو شرب في يمينه بين ما ينعقد وما لا ينعقد كواقعه والكعبة
فقال العبادى المتجه عندى الانعقاد سواء قصد الحلف بكل منهما أو أطلق أو بالجموع فراجع
ومن سم على حج شرك في حقه بين ما يصح الحلف به وغيره كواقعه والكعبة فالوجه انعقاد
اليمين وهو واضح ان قصد الحلف بكل أو أطلق فان قصد الحلف بالجموع فبها تأمل والوجه
الانعقاد لأن برسم هذا المجموع يصح الحلف به والجموع الذى جزؤه كذلك يصح الحلف به
وان حلف رجل بالله تعالى فقال آخر عيسى في يمينك أو يلزمنى مثل ما يلزمك يلزمه شئ
وان كان ذلك في المطلق ونوى يلزمه ما يلزم الحلف اهـ سم (قوله كوعظمت) ما يلزم به من
أن عظمت الله صفة هو المعروف برفق عليه بعضهم منع قولهم سبحانه من تواضع كل شئ لعظمته
قال لأن التواضع للصفة عبادتها ولا يعبدا الذات ومنع القرا في ذلك وقال الصحيح أن
عظمة الله المجموع من الخات والصفات فالمعبود مجموعهما اهـ من قال مر فان أريد به
هذا الصحيح أو مجرد الصفة فمنع ولم ينسوا حكم الإطلاق أى في قوله سبحانه من تواضع كل شئ
لعظمته والأوجه أنه لا يمنع منه اهـ وعبرة قل على الجلال العظمة صفة مختصة به تعالى

بها من نسخة المؤلف قوله فرع الى
انرا قوله ليس من التبريد

قوله والرحيم والمخلق والرازق
والرب انعقدت يمينه ما لم يربها غيره
تعالى بأن أراد تعالى أو أطلق بخلاف
ما اذا أراد به غيره لانها تستعمل في غيره
متسبلا كرحيم القلب ومخلق الافلاك
ورازق الجيش ورب الابل وأما الذى
يطلق عليه وعلى غيره سواء كالموجود
والعالم والحق فان أراد تعالى به
انعقدت يمينه بخلاف ما اذا أراد بها
غيره أو أطلق لانها لا أطلقت عليها
سواء أثبتت الكتابات (أو منعت من
صفاته الذاتية) كوعظمته وجزؤه
وكبريائه وكلامه ومشيئته وعلمه وقدرته

بحسب الوضع فتقول بعضهم انها المجموع الذات والصفة فيه تقرر بل هو فاسد اذ لو كان كما قال
لم تصح اضافتها الى الله تعالى كما لا يقال سألني الله ولا رافق الله فتأمل (قوله وحقه) أي
استحقاقه للعبادة والالوهية فهو صفة له تعالى وبعبارة الشيخ مهمل قوله وحقه أي مطلقا
نوى به اليقين أو أطلق في الأصح قال الماوردي ومعناه حقيقة الألوهية لأن الحق هو ما لا يمكن
بجوده فهو في الحقيقة اسم من أسماء تعالى وقال غيره حق الله هو القرآن قال تعالى وأنه الحق
اليقين والحق بالقرآن عين في صورة الاطلاق وكذا ما نحن فيه هذا ان ستر الحق فان رقبه
أو نصبه فكأنه لترتد بين استحقاق الطاعة والالوهية فليس بين الابنية اه (قوله ظهور
آثارها) أي آثارها الظاهرة فآثار العظمة والعزة والكبرياء المنة والتواضع وأثر الكلام
الاتفاظ والادالة عليه وأثر المشيئة التخصيص أي تخصيص المكاتب بما يعرض لها وأثر العظمة
اهلاك الجبابرة وأثر العزة عدم اتصال حكمه اليه تعالى (قوله وكأب الله) بأن قصد الصفة
القديمة أو أطلق بخلاف ما إذا قصد الاتفاظ (قوله الخطبة) لقوله تعالى وإذا قرأ القرآن
فاستمعوا له وقوله والصلاة الواو يعني أو لقوله وقرأ القرآن التبر فان المراد به صلته وقال ع ش
قوله الآن يريد بالقرآن الخطبة أي أو الاتفاظ أو الحروف (قوله الورق) أي أو اللفظ كما ذكره
ج فان أراد لفظ القرآن لا المعنى النفس لم يكن عينا وقال ع ش لانه عند الاطلاق لا ينصرف
عرفا الا ما فيه من القرآن ويؤخذ منه عدم الفرق بين قوله والمصحف وحق المصحف اه ولعله
ان حق المصحف ينصرف عرفا الى غمته الذي يصرف فيه ولا كذلك المصحف فانه انما ينصرف
لما فيه من القرآن اه ولو أقسم بآية منسوخة التلاوة دون الحكم انعقدت اليقين على المعتقد
قياسا ولو با على انعقادها بالتوراة والانبيا على نسخ الامر من معا ولا يخرج جعله على نص من المس
والحل لما تقدم من القياس الاول اه وأما الآية المنسوخة التلاوة والحكم معا فكان
مقتضى قياسه ان تقاس ايضا على التوراة بقياس المساواة فان قال انها لا يطلق عليها كتاب الله
قلنا لا يلزم في منسوخ التلاوة دون الحكم اه (قوله المشهورة) وغير المشهورة كالات
وهذا التقييد اه شوري (قوله بالتاء) البادخلة على التصور (قوله فهي الاصل)
علل ذلك بأن التاء القوقية مبدا من الواو والواو من الباء الموحدة قال الصلة ابدلوا من الباء
واو القرب المخرج ثم من الواو ناه لقرب المخرج كما في ثركث وانما اختصت التاء بلفظ الله لانها
بدل من بدل فضاقت التصرف فيها وهي وان ضاقت تصرفها قد بورك فيها للاختصاص بشرف
الاسماء وأجلها اه زى وخرج بهذه الثلاثة القام والالف الممدودة والهمزة فتوقفه
وأقوه والله قال مر فهي كناية وكذا يلزم بتثنية اللام وحذف الالف عين ان نواها على الراجح
خلا فالجميع ذهبوا الى أنها القوقية وبنى ما لو قال واقترب بحذف الالف بعد اللام هل يتوقف الانعقاد
على ثبوتها أولا وينظر الآن الثاني لعدم الاشتراك في هذا اللفظ بين الاسم الكريم وغيره بخلاف
الباء فانها مشتركة بين الحق بالله وطه الرطوبة وبنى ايضا ما لو حذف الهاء من لفظ الجلالة وقال
بالأ أو ولا هل هي عين أو لافيه نظر والقرب الثاني لانها بدون الهاء طسبت من اسماء ولا صفاته
ويحتمل الانعقاد عند ثبوت العين ويحصل على انه حذف الهاء ترخيها والترخيم جائز في غير المنادى
على قلة اه شرح مر وع ش عليه (قوله لا تملن كذا) راجع للجميع فلو تركه لا يكون

وحقه الآن يريد بالحق العبادات
وبالذين قبله المعلوم والمقدور وبالبقية
ظهور آثارها فليست عينا لاحتمال التناظر
وقوله وكأب الله يعني وكذا القرآن
والمصحف الآن يريد بالقرآن الخطبة
والمصحف الورق والملك
والصلاة وبالمصحف المصحف
وحروف القسم المشهورة بآه موحدة
مدوا وناخوقية كآله ووالله ووالله
لا تملن كذا ويخص لفظ الله تعالى
بالتاء القوقية والظاهر مطلقا بالواو
ومع شاذ ان ترب الكعبة وبالرجل
وتدخل الموحدة عليه وعلى المصنف فهي
الاصل وعليها الواو ثم التاء ولو قال الله
مثلا بتلث الهاء أو نسكتها لا تملن
كذا فكأنه كقوله أنسب الله

صريحاً ولا كناية ومثل تأقضا في معناه (قوله لعمر الله) المراد منه البقاء والحياة
 وانما لم يكن صريحاً لانه يطلق مع ذلك على العبادات والقرضات شرح الروض وهذا عند
 الفقهاء أما عند العامة فلعمر الله صريح في القسم (قوله عهد الله) والمراد به عهد الله اذا نوى
 به العزم استحقاقه لا يجب ما أوجب عليه وتعبداً به واذا نوى به غيرها فالمراد بالعبادات التي
 أمرنا بها وقد فسر بها أي العبادات الامانة في قوله تعالى انا عرضنا الامانة شرح الروض
 (قوله وذمته) مراد فليقبله (قوله أو حلفت) ومعنى القسم حلالاً لا يكون عند
 انقسام الناس الى مصدق ومكذب اه أبو حيان (قوله الا ان نوى خيراً) أي فهو حين عند
 الاطلاق شوري واعلم انه قد جرى لنا وجه أيضاً بان ذلك ليس بين مطلقاً قال الامام بعلم
 قوله باق لا فعلت عينا صريحاً فيه انما معنى أقسم فكيف تصح رتبته اذا صرح بالضرر
 والجواب ان التصريح به يزيل الصراحة لاحتمال الماضي والمستقبل فكيف من مضمرة يقدره
 التصريح والتقدير بدونه أو وقع في النفس الا ترى الى أن معنى التجب فيما أحسن زيداً يزيل اذا قلت
 شيء حسن زيداً مع أنه مقدر به سم (قوله وقوله لغيره أقسم عليك بالله) وكذا لو قال بالله
 لتفعلن كذا من غير ذكر المعلق ع ش على م ر (قوله أقسم عليك) أما بدون عليك فحين
 لا يجري فيها تفصيل برماوى وقد (قوله أو سألت بالله) مفهومة أنه لو قال واقعه تفعل كذا
 أو لا تفعل كذا أو أطلق كان عينا وهو ظاهر لان هذه المسغة لا تستعمل لطلب الشفاعة بخلاف
 أسألت بالله ع ش على م ر (قوله ان أراد به عين نفسه) أي فقط بان أراد تحقيق هذا الامر
 المحقق فاذا حلف شخص على آخر أنه يأكل فالأكل امر محقق فاذا أراد تحقيقه وانه لا يتن
 الاكل كان عينا وان أراد انشفع عندك باقك امكننا كل أو أراد عين المخاطب كان قصد جعله
 سائلاً باقك فلا يكون عينا لا لم يحلف هو ولا المخاطب فتره شيئاً (قوله بخلاف ما اذا لم يردها)
 بان أراد عين المخاطب كان قصد جعلك سائلاً باقك الله أو الشفاعة أو أطلق زى وشرح م ر
 (قوله ويحتمل) أي عند الاطلاق على الشفاعة أي جعلت الله شفيعاً عندك في فعل كذا
 ع ش ويكره السائل باقك أو يوجهه سبحانه وتعالى كما سألت بوجه الله في غير المحسوس
 والسؤال بذلك شرح م ر وقوله ويكره مظهره وان كان غير محتاج اليه ويوجه بان الغرض
 من اعطائه تعظيم ما سأل به اه ع ش (قوله عدم اعتقاد الغير بخلاف) أي فلا كفارة
 بالحنث فيه خلافاً لاجد في الحلف بالتبني صلى الله عليه وسلم خاصة بانه قال تتعد لانه أحذر كنى
 الشهادة كسم الله اه دعوى وقال ع ش ينبغي للسائل أن لا يسأله في الحلف بالتبني
 صلى الله عليه وسلم لكونه غير موجب للكفارة لاسيما اذا حلف على نية أن لا يفعل فان ذلك قد
 يجرى الى الكفر لعدم تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم والاعتقاد به (قوله ولا يكفر)
 ويحرم عليه ذلك حتى في حال الاطلاق روض ويعز على ذلك مطلقاً ولا ينعقد عينه مطلقاً وان
 قصد العزم والتفصيل انما هو في الكفر ولومات ولم يعرف له قصد حكم بكفره حيث لا قرينة تجعله
 على غيره على ما اعتده الاسنوى لان التقيد بوضعه يقتضيه وقضية كلام الآذ كل خلافه وهو
 الصواب المعتقد (تبيينه) ما فعله بعض العوام من طلب التحسم ليصحب عند قبره ولا أصل له
 ولا يعتد بمناعه كالأهل الطاهر حرمه ذلك رجائي قال في فتح الباري وأما ما ورد في القرآن

أو لعمر الله أو صلى عهد الله وميثاقه
 ونقته وأمانته وكفائه لا تفعلن كذا
 ان نوى بها العزم فحين والافلا
 والحن وان قبل به في الرفع لا يمنع
 الاعتقاد على أنه لا يحن في ذلك فالرفع
 بالابتداء أي الله أحلف به لا تفعلن
 والتصب برفع المنخفض والبر بجهته
 وابقاء عمله والتسكين بجره الوصل
 مجرى الوقت وقوله أقسمت أو أقسم
 أو حلفت أو أحلف بالله لا تفعلن كذا
 عين الا ان نوى خيراً ما ضا في مسغة
 الماضي أو مستقبلاً في المضارع فلا
 يكون عينا لاحتمال ما نواه وقوله لغيره
 أقسم عليك باقك أو سألت بالله لتفعلن
 كذا عين ان أراد به عين نفسه بخلاف
 ما اذا لم يردها ويحتمل على الشفاعة وعلم
 من حصر الاعتقاد فيما ذكره علم اعتقاد
 العين بخلاف كالتبني ويجوز بل والكعبة
 وفصولك ولومع فله بل ويكره الحلف
 به الا أن يسبق اليه لسانه ولو قال ان
 فعلت كذا فانا يهودى أو يري من
 الاسلام أو من الله أو من رسوله فليس
 بين ولا يكفر به ان أو أنه تعبد نفسه
 عن الفعل أو أطلق كما اقتضاه كلام
 الآذكار

وليس لاله الا الله محمد رسول الله ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضا بذلك اذا فعله فهو كافر في الحال (تبيينه) تصح العين على ما مضى
 وتكره في كونه الا في الجاهلية وفي دعوى مع صدق عندنا كم وفي حاجة كونه ككلام فان حلف على او تكلم بحسب مقتضى حقه ولا يرد حيث
 وكفارة او على ترك او فعل مباح من ترك (٢١٤) حثه او على ترك مندوباً وفعل مكروه من حثه وطلب بالحنث كفارة او على

فعل مندوب او ترك مكروه كحثه
 وله تقديم كفارة بلا صوم على أحد
 سببها كندورمال (ومن حلف
 بصدقته) كقوله الله على أن أتصدق
 بما لي ان فعلت كذا أو أعتق عبدي
 ويسمى نذر البجاء والغضب ومن
 صوره ما اذا قال العتق يلزمي ما أفعل
 كذا (فهو مخير) على أظهر الأقوال
 (بين) فعل (الصدقة) التي التزمها
 أو العتق الذي التزمه (و) بين فعل
 (الكفارة) عن العين الا في سببه
 تلزمه كفارة النذر كفارة عين وهي
 لا تنكح في نذرها تبريراً بالاتفاق فعين
 حلف على نذر البجاء ولو قال ان فعلت
 كذا فعلت كفارة عين أو كفارة نذره
 الكفارة عنه وجود السفة تغلبا
 لحكم العين في الاولى وتلزمه مسلم
 السابق في التوبة ولو قال فعلت عين
 فقلوا وفعلت نذره مع وتضيق قرية
 وكفارة عين (ولا تنكح في نذرها العين)
 لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في
 أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم
 الايمان أي قصدتم بلبس الآية
 الاخرى ولكن يؤخذكم بما كسبت
 قلوبكم وتقول العين هو كما قالت عائشة
 رضي الله تعالى عنها قول الرجل لا والله
 وبلى والله واه البضاري كان قال
 ذلك في حال غضب او بلباس أو صلة
 كلام قال ابن الصلاح والمراد بتفسير
 لقول العين بلا والله وبلى والله على البذل
 لا على الجمع أما لو قال لا والله وبلى والله
 في وقت واحد قال الماوردي كانت
 الاولى لقول والثانية منقطة لانها
 استدرال فصارت مقصودة ولو حلف

من القسم بغیر الله فحتم جوابان أحدهما أن فيه جنفا والتقليد ورب الشخص ونحوه والثاني
 أن ذلك يختص بالله فإذا أراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس لغیر ذلك اه مد على
 التعریر (قوله وليقل) أي نيا كما صرح به النووي في نكته وأوجب صاحب الاستقصاء
 ذلك اه زى (قوله لا اله الا الله) والاولى الايمان بأشهاد بل يتعين ان كان ككفر قبل
 وعبارة شرح م واذ لم يكفر غلب الاستغفار ويقول كذلك لا اله الا الله محمد رسول
 الله وحذقهم أشهدنا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يقتضي فيها هو الاحباط
 ما لا يقتضي غيره وهو محمول على الايمان بأشهاد كما في رواية أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله (قوله ويستغفر الله) أي كل من يقول أستغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو
 الحي القيوم وأتوب اليه وهي أكمل من غيرها عش على م (قوله وتكره) أي
 العين أي في الحرام والمكروه صادقا كان أو كذبا ماضيا كان أو مستقبلا فعلا أو تركا وعلى هذا
 فقولهم العين القموس كبيرة هو من حيث اقطاع المالبها الامن حيث ذاتها لم تراجع ذلك
 وانما كرهت العين لانه ربما يجهز عن الوفا بها وكثرة تولع الشيطان في الموقع في الندم كما في
 حديث الحنف حثه وأدم قال الامام الشافعي رضي الله عنه ما حلفت بالله صادقا ولا كذبا
 قط أي لا قبل البلوغ ولا بعده قل وعش (قوله وله تقديم كفارة) افهم قوله وله
 أن الاولى التأخير خروجا من خلاف أبي حنيفة سم اما تقديمها على العين فيمنع بلا خلاف
 وكذا مقارنتها العين كالو و كل من يعتق عنهما مع شروعه في العين واذ اقامها على الحنث
 ولم يحسن استرجع كل كلمة أي ان شرطه أو علم القابض انها مباحة والا فلا ولو اعتق ثم مات مثلا
 قبل حثه وقع قتلها كما قاله البغوي بعد الاسترجاع فيه م ر ع ن وكلن الاولى ذكر ذلك
 فيما يأتي في الكفارة اذا التزمه ومفهم أو صافها كما لا يخفى (قوله على احد سببها) أي
 ان كل لها سببان فان كان لها سبب واحد ككفارة الجماع لم يميز تقديمها عليه سم (قوله
 كندورمال) فالندم سبب قول والشام سبب فان اه (قوله ومن حلف بصدقته) المراد به النذر
 الذي لم يحكم الحلف وهو نذر البجاء كما يدل عليه كلام الشارح فكان المناسب أن يذكره في
 فصل النذر (قوله ويسمى نذر البجاء والغضب) وضابطه أن يعلق القرية بيمين أو منع
 أو تحقيق خبر كقوله في الحنث ان لم أفعل كذا فعلت عتق رقبة وفي المنع ان فعلته فعلت ذلك وفي
 تحقيق الخبر ان لم يكن الامر كما قلت فعلت عتق بخلاف نذرها تبرير فانه التزام قرينة بلا تطبيق أو
 معلقة على نية دفع أو اندفاع فبعض كفارة ان شق الله مريض فعل عتق رقبة أو قتل على
 عتق رقبة فالملتق عليه في نذرها تبرير ومحجوب والمطلق عليه في نذرها البجاء مبغوض اه مد (قوله
 زيمته الكفارة) أي كفارة العين في الصورتين (قوله قال ابن الصلاح) ضعيف (قوله والثانية
 منعقة) والمعتمد عدم الاعتقاد مطلقا (قوله ولو حلف) أي أراد أن يحلف على شيء فسبق الخ
 كان أراد أن يحلف أنه لا يكلم زيد افسبق لسانه الى عمر ويصدق متى عدم قصد هاجب
 لا قرينة بكنية والا لم يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعتاق والا يلا مطلقا يتعلق
 حق الغيرة ابن حجر سم (قوله وجعل صاحب الكافي) ضعفه ثم قال نعم ان أراد به غير العين
 قبل منه ذلك وعبارته وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي من لقول العين ما لو دخل على

في هذا الخبر
 ما لا يثبت

على شيء فسبق لسانه الى غيره كان من لقول العين وجعل صاحب الكافي من لقول العين ما اذا دخل على صاحبه فأراد
 أن يقوم له فقال والله لا أقوم له وهو عاظم به البلوى

(ومن حلف أن لا يفعل شيئا) معينا كن لا يبيع أو لا يشتري (فعل) شيئا (غير لم يحنت) لأنه لم يفعل المحلوف عليه أما إذا فعل المحلوف عليه بأن باع أو اشتري بنفسه بولاية أو وكالة فإن كان عالما بمحتلها (٢١٢) حنت أو ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم يحنت ومن

صوراته فعل جاهلا أن يدخل دارا لا يعرف أنها المحلوف عليها أو حلف لا يسلم على زيد فلم عليه في ظلمة ولا يعرف أنه زيد قاله في الرخصة (تنبه) مطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا يحنت بالقاسد قال ابن الرخصة ولم يخالف الثاني هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا أتت لعبد في النكاح فنكح قاسدا فإنه أوجب فيها المهر كما يجب في النكاح الصحيح وكذا العبادات لا يستثنى منها إلا الحج القاسد فإنه يحنت به ولو أضاف العقد إلى ما لا يقبل كان حلف لا يبيع النحر ولا المستولاة ثم أتى بصورة البيع فإن قصد التلقظ بقسط العتق ضافا إلى ما ذكره حنت وإن أطلق فلا (ومن حلف أن لا يفعل شيئا) كان حلف أنه لا يزني حمولته أو لا يطلق امرأته أو لا يعتق عبده أو لا يضرب غلامه (فأمر غيره) بفعله (فعله) وكيله ولو مع حضوره (لم يحنت) لأنه حلف على فعله ولم يفعل إلا أن يريد الحالف استعمال القسط في حقيقةه وبجازه وهو أن لا يفعله هو ولا غيره فيحنت بفعله وكيله فبادر علما بإرادته ولو حلف لا يبيع ولا يوكل وكان وكل قبل ذلك يبيع ما له فباع الوكيل بعينه بالوكالة السابقة فنحن قنارى القاضى حين أنه لا يحنت لأنه بعد المين لم يباشر ولم يوكل وقيامه أنه لو حلف على زوجته أن لا تخرج إلا بأذنه وكان أذن لها قبل ذلك في الخروج إلى موضع معين فخرجت إليه بعد المين لم يحنت قال البلقيني وهو ظاهر ولو حلف لا يعتق عبده

صاحبه فاراد أن يقوم له فقال والله لا تقوم لي فقام غير ظاهر لأنه ان قصد به المين فواضع حنته وإن لم يقصد المين فعلى ما مر في قوله لم أرد به المين بل الشفاعة (قوله ومن حلف أن لا يفعل شيئا) انظر حكمة التنبيه على هذه مع أنها معلومة لا تحتاج إلى بيان وقد قال ذكرها قوطنة فهو مما فات حكمه فيه تفصيل بين الفعل عامدا أو ناسيا فيحتاج إلى البيان (قوله بولاية أو وكالة) المراد أنه باع مال موليه أو موكله أو اشتري به (قوله لم يحنت) وحكم المين يأتى حتى لو أتى به بعد ذلك عامدا حنت وإن قال لا أفارق غريمي أي حتى يوفيني ففارق منه أي قبل الوفاء لم يحنت لأنه لم يفارقه ومواؤه أمكنه اتبعه أو أسأله فلم يفعل أم لا في الأصح وكذا لو فارقه بأذنه على الأصح خلافا لابن كجب وعليه يدل كلام الشيخ والماوردي حيث قيدوا المسئلة بالهرب وقد يجب أن الشافعي رحمه الله أنما صورها بالقرار بما على الغالب والمراد بالمقارفة هنا ما يقطع خيارا للمجلس اه شرح التنبيه لابن المقر (فرع) حلفه لا يبا كل كذا فأنه حنته سواء مضغه أم لا وهذا بخلاف الطلاق فإنه لا يقع بالبلغ من غير مضغ والفرق أن الإيمان مبنية على العرف والعرف بعد البالغ أكلا ولهذا يقال فلان يبا كل الحشيشة والبرش مع أنه يلحسهما ابتداء والطلاق سبقي على اتباع القسط اه زى ولو حلف لا يسافر بغير إجازة شمل ذلك التهر العظيم كما أتى به الولد فقد صرح الجوهري في مصاحبه بأنه يسمى بغير إجازة فان حلف ليسافر بغير بقصير السفر والأقرب الاكتفاء بصوره محلا يترخص منه المسافر وانما قيدوا ذلك بما يتنقل فيه المسافر على الدابة بأن ذلك رخصة تجوزها الحاجة ولا حاجة فيلزم ذلك اه مر (قوله هذه القاعدة) وهي أن مطلق العقود ينزل على الصحيح وإن لم يذكرها الشارع بعنوان القاعدة شيئا (قوله إلا في مسألة) فيه أن هذا ليس من الحلف الذي الكلام فيه وقال قل قوله إلا في مسألة الخ فيه نظر فإن هذا ليس من الحلف والمهر وجب بالوطء وان لم يكن إذن من السيد اه فهي دخيلة هنا (قوله أوجب فيها المهر) أي في كسبه (قوله العبادات) بأن قال والله لا أصلي أو لأج (قوله القاسد) أي ابتداء أو دواما مر (قوله لم يحنت) ضعيف في الأولى وهي ما إذا حلف أن لا يزوج موليته الخ لأن التوكيل يمنع من الحنت إلا التوكيل في الزواج (قوله لم يحنت) اعتمد مر الحنت واعتمد فيما قبلها عدم الحنت ولعل وجهه أن الإذن في قوله لا تخرج إلا بأذنه معناه الإذن في المستقبل فصار مانعا لها من الخروج بدون إذن جديد كما أنه في مسألة لا يبيع ولا يوكل لا يحنت ببيع وكيله بوكالة سابقة لعدم وكالة جديدة لأنها المحلوف عليها دون السابقة مد (قوله فكاتبه) أي أو دبره أو علق عتقه بصفة (قوله ولو حلف لا ينكح) هذا مستثنى من قول المتن ومن حلف أن لا يفعل شيئا فأمر غيره بفعله لم يحنت فكاتبه قال فعل الغير لا يحنت به إلا في النكاح والرحمة على المعتد فيها (قوله حنت بعقد وكيله) أي ما لم يقصد أنه يتعاطى العقد بنفسه فإن قصد ذلك لم يحنت بفعله وكيله نعم إن نوى بالنكاح الوطاء لم يحنت به وقد وكيله لم يمتز من أن الجواز يتقوى بالنية شرح مر اج (فرع) حلف لا يطأ ملأته فوطئها بعد الموت لم يحنت على الأربعة ابن المقن (فرع) حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره ثم براه وكتب به لم يحنت قاله أصحاب أبي حنيفة وأدعى الرافعي أن أصولنا تخالفه ورد عليه في الرخصة لأن القلم اسم المبرى دون القصة وانما سميت القصة قبل البرى

في حلفه

فكاتبه وعق بالاداء لم يحنت كما قلناه ٧٩ ح الشيطان عن ابن القطان وأقره وان صوب في الممان الحنت ولو حلف لا ينكح حنت بعقد وكيله لا يقبل الحالف النكاح لغيره

مدرسه مطهریه فی المآب نبی اکرم الله علیه و آله و سلم
 آلاء و نعمة غیره و حجۃ الله علیها
 انکسرت علی آلاء و نعمة الله
 علیها و لا یجوز ان یعزم
 اما ان یجزم فی المآب نبی اکرم
 الله علیه و آله و سلم

لأن الوكيل في التكليف غير محض ولهذا يجب تسعة الموكل وهذا ما جزم به في المتأخر بما لا مله وهو العقد وصح في التبيين صدم الحنة وأقر ما تروى عليه في تعيينه وصحة البقيتين في جميع المتأخر بما لا مله عن الأكثرين وقال إن ما في المتأخر من الحنة مخالف لما تفتقر قصص الشافعي رضي الله تعالى عنه وقاعدته (٢١٤) والدليل لما عليه الأصحاب وطال في ذلك ويهري

هذا الخلاف في التوكيل في الربعة
فما اذا حلف أنه لا يراجعها فوكل من
راجعها (فروع) لو حلفت المرأة
أن لا تزوج فمقد عليها ولها فطران
كانت بحجة فعلى قول المكره وان كانت
غير بحجة وأذنت في التزويج فزوجه
الولى فهو كالواذن الزوج لمن يزوجه
ولو حلف الأمير لا يضرب زيدا فأمر
الجلاد بضربه فضر به لم يحنت أو حلف
لا يبيع يثمه فأمر البائى بئانه فبناه
فكذلك أو لا يخلق رأسه فأمر حلاقا
بخلق له لم يحنت كما جرى عليه ابن المقرئ
لعدم فعله وقيل يحنت للعرف ومعه به
الرافى في باب محرمات الاحرام من
شرجه وصححه الاسنوى أو لا يبيع
مال زيد فباعه يباعه يباعه بائى باعه باذه
أو نظيره أو اذن حاكم تجر أو امتناع
أو اذن ولي الصغر أو تجر أو جنون حنت
لصدق اسم البيع بمذكر ولو حلف
لا يبيع لى زيد ما لا فباعه زيد حنت
الحالف سواء علم زيد أن مال الحالف
أم لا لأن اليعن منعقة على ثبوت فعل زيد
وقد فعل باختياره والجهل أو التسيان
انما يعتبر في المباشر للقصر لافى غيره
ووقت القضاء من طلوع الفجر الى
الزوال ووقت العشاء من الزوال الى
نصف الليل وقد رهما أن يأكل فوق
نصف النجس ووقت السجود بعد نصف
الليل الى طلوع الفجر ولو حلف لمتين
على الله احسن الشاء وأعظمه أو أبجله
فليقل لأحصى ثناء عليك أنت كما
أثمنت على نفسك أو ليصدقن الله تعالى
بجميع الهدى أو بأجل التهاميد فليقل
الحمد لله جدا أو فى نعمه ويكافى مزيد

قلا بماز لا حقيقة (فرع) قال المعبري في رجل لم على آخر دين فقال ان لم أقبض منك اليوم
فأمر أني طالق فقال صاحبه ان أعطيتك اليوم فأمر أني طالق طريقته أن يأخذ منه صاحبه
جبر عليه فلا يثبتان ١٥ خض (قوله سفير) أي واسطة وقوله محض أي خالص لا يقع العقد
أصلا (قوله لمقتضى نصوص الشافعي) أي من جهة على نفسه فلا يثبت بعقد وكيه أخذ
بعموم كون الحلف لا يشمل فعل الغير وقوة ولقاعده أي التي في المتن وقوة وللدليل هو قول
الشارح لا يحلف على فعل نفسه ولم يفعل (قوله فوكل من يراجعها) أي سوا عقلت الرجعة
ابتداء نكاح أم استدامة فالمعتد به يثبت (قوله فروع) أي أحد عشر وغالبها من قبيل
منطوق كلام المتن (قوله فعلى قولي المكروه) أي فالجنت وعلمه مبنيان على قولي المكروه
والمعتد به لا يثبت ومحل الخلاف في المكروه إذا كره على الجنت أما إذا أكره على الحلف ثم
فعل لا يثبت قول واحد لعدم انعقاد العين وهذا هو الصرع الأول وقوله ولو حلف الابع هو
الثاني وقوله ولو حلف لا يعني هو الثالث وقوله أولا يخلق رأسه هو الرابع وقوله أولا يسبح هو
الخامس وقوله ولو حلف لا يسبح مال زيد هو السادس وقوله ووقت الغداء سابع ووقت العشاء
ثمان وقدرهما أن يأكل تاسع وقوله ووقت السجود عاشر وقوله ولو حلف الخ الحادي عشر
(قوله كالوآدن زوج) أي فيجنت (قوله فأمر البناء بيناته الخ) كل هذا داخل في كلام
المصنف (قوله لي) صفة لما لا أي لا يسبح زيد مالا كالتالي (قوله انه اعتبر في المباشر الخ) أي
في الحالف المباشر الخ وفيه انهما اعتبر في الذي ياتي بتعليقه كاذره في الطلاق ثم رأيت في شرح
الروض قال ومحل ذلك ان لم يقصد منع زيد فان قصد منعه فبأي فيه التمسيل المار في الطلاق
١٥ أي من كون زيد ياتي بجنته وكونه تصدعا لعله أولا (قوله ووقت الغداء الخ) أي فيما
لو حلف أنه لا يتخلى بالمال المهملة فلا يثبت الا اذا سبغ قبل الزوال (قوله لا أحصى ثناء
عليك) أي لا أقدر على احصائه وقوله أنت توكيد للكاف فيكون في محل جز قال ابن مالك
ومضمرا رفع الذي قد اتصل * أ كذب كل نعيم اتصل

فَقَوْلُهُ كَمَا أَثْبِتَ الْكَافِ بِمَعْنَى مِثْلِ وَهِيَ صِفَةُ لَتْنَاهُ وَمَا مَصْدَرِيَّةٌ مُتَوَلِّدَةٌ مَعَ مَدْخُولِهَا بِمَصْدَرٍ أَوْ
مِثْلِ ثَنَائِكَ عَلَى نَفْسِكَ وَإِذَا كُنَّ لَا يَتَقَدَّرُ عَلَى أَحْصَائِهِ فَلَا يَطِيقُهُ وَكُتِبَ بَعْضُهُمْ لَا أَحْصَى ثَنَاءَهُ
عَلَيْكَ أَيْ لَا أَطِيقُ ثَنَاءَهُ وَلَا أَضْبِطُ ثَنَاءَ عَلَيْكَ بِمَعْنَى لَا أَقْدِرُ عَلَى ثَنَائِكَ عَلَيْكَ وَالتَّنْوِينُ فِي ثَنَاءِ التَّنْوِيعِ
أَيْ نَوْعًا مَخْصُوصًا مِنَ الثَّنَاءِ وَهُوَ الَّذِي يَلِيقُ بِكَ وَمَا فِي كَلَامِ مَصْدَرِيَّةٍ أَيْ لَتْنَائِكَ عَلَى نَفْسِكَ
أَوْ مَوْصُوفَةٍ أَيْ ثَنَاءِ بِمَعْنَى الْمُثْنَى بِهِ الَّذِي أَثْبِتَ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ فِي كَوْنِهِ قِطْعًا تَفْصِيلًا غَيْرِ مَثْنَاءٍ
أَوْ مَوْصُوفَةٍ أَيْ مِثْلِ ثَنَاءِ أَثْبِتَ بِهِ اهـ (قَوْلُهُ فَلَيْقُلْ) رَوَى ابْنُ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ عَلَمُكَ
يَجْمَعُ الْحَمْدَ (قَوْلُهُ جَدًّا) مَعْمُولٌ لِمُحْذَوْفٍ أَيْ جَلَّتْ حِدَادُ أُولَئِكَ مَعْمُولٌ بِالْحَمْدِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ
لَا يُخْبِرُ عَنْهُ قَبْلَ مَعْمُولِهِ وَقَوْلُهُ يُوَافِي نِعْمَهُ أَيْ يَقَابِلُهَا بِحَيْثُ يَكُونُ بِقَدْرِهَا فَلَا تَقَعُ نِعْمَةٌ بِالْمُقَابَلَةِ
لِهَذَا الْحَدِّ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدُّ بِأَزَاءِ جَمِيعِ النِّعَمِ وَهَذَا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَالَغَةِ بِحَسَبِ مَا تَرَجَاهُ وَالْإِسْكَالُ
نِعْمَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى جَدٍّ مُسْتَقِلٍّ أَوْ يَجْعَلُ التَّنْوِينَ فِي جَدِّ التَّكْثِيرِ وَقَوْلُهُ وَيَكْفِي مَزِيدَ أَيْ
يَسَاوِي النِّعَمَ الزَّائِدَةَ مِنَ اللَّهِ وَالْمَزِيدَ مَصْدَرٌ مِمَّنْ مِنْ أَرَادَهُ اللَّهُ النِّعَمَ وَالضَّمِيرُ لِلَّهِ أَيْ مَزِيدَ اللَّهِ لِنِعَمِهِ
وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَتَرَجَّى أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ الَّذِي أَثْبِتَ بِهِ مَوْفِقًا بِحَقِّ النِّعَمِ الْحَاصِلَةِ بِالْفِعْلِ وَمَسَاوِيًا بِمَا يَزِيدُ

وهنا فروع كثيرة ذكرتها في شرح المنهاج وغيره لا يحتملها هذا المختصر وفيما ذكره كفاية لاولى الابواب ثم شرع في حقيقة منها
 كفارة اليمين واختصت من بين الكفارات بكونها أخيرة في الابتداء مرتبة في الانتهاء والصحيح في سبب وجوبها عند الجهل والجنث
 واليمين معاقلة

منها في المستقبل لأن المكافأة المساواة اه ولو حلف لمسلم عليه أفضل الصلاة وبر بالصيغة
 التي في الصلاة الابراهيمية واستشكل بعدم اشتغالها على السلام وأجيب بأنه إنما التزم الصلاة
 م د (فرع) من صلى في فضاء من الارض باذان واقامة وكل من تقرد او حلف أنه صلى
 بالجماعة لا كفارة عليه لانه روى أنه عليه الصلاة والسلام قال من أذن وأقام في فضاء من
 الارض وصلى وحده صلت الملائكة خلفه صفوا فإذا حلف على هذا المعنى لا يحنث
 (فرع) حلف لا يصلي لا يحنث بالجماعة لأنها غير معهودة قاله القفال في فتاويه شرح التبيين
 (فرع) لو حلف على فعل شيء مثلا كان حلفا أن لا يدخل الدار فسأل بعض النكهاء فقال له
 اذا طلعت من الحائط لا يحنث لجهل المسؤل فتسور من الحائط لم يحنث بجهله قبل العلم
 لا اعتمادا على قول المخبر اه عبد البر وفي المنهج ومن حلف لا يدخل الدار حنث بدخوله داخل
 بابها حتى دهليزها ولو برحله معتدا عليها فقط لا يصعد سطح من خارج الدار ولو محوطا
 لم يستف اه وصورة السطح أن يكون قد روج يصعد عليها من خارج الدار اه م د على التحرير
 (قوله وكفارة اليمين) من الكفر بفتح الكاف وسكون القاء وهو الستر وأصله في اللغة لا يطلق
 الا على ستر جسم بجسم آخر فلهذا مجازا وحقيقة شرعية وقدم أنها جارية في حق المسلم وزاجرة
 في حق غيره ومثبت بذلك لا غلب اذا لم يثبت في حق المباح والمسدوب ثم ان كان عقد اليمين طاعة
 فلهامعصية كان لا يرضى ثم زى (قوله المتر) أي كله لان البعض يفرض بين المسلمين الاخيرتين
 فقط (قوله مخير فيها ابتداء) قال العلامة قتادة في شرح الازهرية ولا يجوز الجمع بين الجميع
 على اعتقاد أن الجميع هو الواجب في الكفارة اه وكتب عليه الشنواني قوله ولا يجوز الجمع
 فيه نظروا الملتزم من جواز الجمع وغاية الامر أنه اذا جمع بينهما مع الاعتقاد المذكور وعدمه
 وقع واحدهما كفارة فقط قال الاسنوي في التمهيد لو أتى بضمال الكفارة كلها أثيب على كل
 واحدهما لكن ثواب الواجب أكثر من ثواب التطوع ولا يحصل ثواب الواجب الا على
 أعلاها ان تفاوتت لانه لو اقصر عليه يحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تساوت
 فعلى أحدها وان ترك الجميع عوقب على أقلها لانه لو اقصر عليه لأجرأ ذكره ابن التماسي
 في شرح المعالم وهو حسن اه أقول وما ذكره من وقوع واحدهما كفارة هو مسلم وليس
 هو محل الكلام فيما لو أنجزها مع اعتقاد أن الجميع كفارة واجبة وهو حرام لا اعتقاد ما ليس
 واجبا واجبا كما لو صلى زيادة على الرواتب مع اعتقاد أنها مطلوبة للشارع اه ع ش على
 م د (قوله فعل واحد) الاولى حذفه وابقاء المتن على حاله لان بين لاتضاف الا الى معتقد
 (قوله عتق رقبة) وهو أفضلها ولو في زمن الفلاء وبعت ابن عبد السلام أن الاطعام في زمن
 الاسلام أفضل زى وشرح م د وكان الاولى أن يعبر باعتناق بدل عتق كما عبر به شيخ الاسلام
 في المنهج قال الشوري ولم يقل عتق لانه لو ورت من يعتق عليه مفتواه عن الكفارة لم يجز اه
 (قوله كل مسكين) أي صيب كل مسكين مذهب هو على حذف مضاف (قوله من جنس الفطرة)
 أي ويكون من غالب قوت بلد الحائض وان كان المكفر غيره في غير بلده والمراد غالب قوت
 السنة زى وقوله وان كان المكفر غيره في غير بلده أي لأن العبرة بقوت بلد الموتى عنه حج
 فان لم يكن مستوطنا لبلد فأى بلد أخرج من قوتها أجرا زى وعبارة م د من غالب قوت

(وكفارة اليمين هو) أي المكفر المتر
 الرشيد ولو كلفا (مخير فيها) ابتداء
 (بين) فعل واحد من (ثلاثة أشياء)
 وهي (عتق رقبة) (طعام) (بلا عيب) (فصل)
 (بمسك) (أو كسب) (أو إطعام) (أو تطيب)
 (أو تسكيت) (أو كل مسكين) (أو من
 جنس الفطرة على ما شئت به فيها)

ولا يجزئ التبان وهو سر او بل قصير لا يبلغ الركبة ولا الخاتم ولا التكة والعرفية ووقع في شرح المنهج أنها تكن ردة بأن القسوة لا تكن كاتر وهي شاملة لها ويمكن جعلها على التي تجعل تحت البرذعة وان كل (٢١٧) بعيدا وأولى من مخالفتها لأصحاب ولا يجزئ

نفس العيز ويجزئ المتبرر وعليه أن يعلمهم بفيلسته ويجزئ ما غسل ما يخرج عن الصلابة كالطعام العتيق لانطلاق اسم الكسوة عليه وكونه يرد في البيع لا يؤثر في مقصودها كالصبي الذي لا يضر بالعمل في الرقيق وينب أن يكون الثوب جديدا خاما كان أو مقصورا لا ية لن تناو البر حتى تتقوا بميتحبون ولو أعطى عشرة نو بطول لا يجزئ بخلاف ما لو قطع قطعاً قطعاً ثم دفعه اليهم قاله الماوردي وهو محمول على قطعة تسمى كسوة وخرج بقول المصنف عشرة مساكين ما إذا أطعم خمسة وكساة فانه لا يجزئ كما لا يجزئ اعتاق نصف رقبة وأطعم خمسة (فان لم يكن المكفر رشداً أو لم يجد) شيأ من الثلاثة ليجزه عن كل منها بغريبة ماله برق أو غيره (فصيام ثلاثة أيام) لقوله تعالى لا يؤخذكم الله بالقول في أيامكم الاية والرقيق لا يملك أو يملك ملكاً ضعيفاً ولو كفر عنه سيء بغير صوم لم يجز ويجزئ بعد موته بالأطعام والكسوة لانه لا روق بعد الموت وله في المكاتب أن يكفر عنه به ما يأنه والمكاتب أن يكفر به ما يأن سيده أما العابر فيبسه ما الكفر العابر لانه واجد فينظر حضور ماله بخلاف فاقدم الماصع غيبة ماله فانه ينعم لصيق وقت الصلاة وبخلاف المتبع المعسر بمكة المومر يملكه فانه يصوم لأن مكان الدم بمكة فاعتبر بيساره وعلمه بها ومكان الكفارة مطلق فاعتبر بمطلقا فان كان له غنار يقين غائب تعلم حياته

من (قوله التبان) بضم المثناة القوية وتشديد الموحدة سر والقصير ستر العورة المقلطة يلبسه الملاحون ونحوهم اه قسطنطين وعبارة المختار والتبان بالضم والتشديد سر والقصير مقدار ستر العورة المقلطة أي السواتين فقط فيكون للملاحين اه (قوله سر او بل) هو مفرد بدليل وصفه بقصير قال ابن مائث

ولسر او بل بهذا الجمع • شبه اقضى عموم المنع

(قوله وان كان بعيدا) أي لأن الواجب كسوة المساكين كما يدل عليه قوله أو كسوتهم لا كسوة دوابهم اه ولا تكن عرقية الرأس وانظر ما الفرق بينها وبين المتديل مع أنها تسمى كسوة رأس تأمل شيخنا (قوله كالطعام العتيق) فانه يجزئ في الكفارة وزكاة الفطر ونسخت ككلام العتيق وعلى الثاني يكون مما نحن فيه لأن الكلام في الكسوة وعلى الأول لا يناسب إلا أن يجعل الكاف للتظهير (قوله وكونه يرد) أي إذا اشترى مما قوضه عتيقا مسوا فله رده لأن ذلك يجعل بالمالية ومع ذلك يجزئ في الكفارة وفي زكاة الفطرة إذا كان هو غالب قوت البلد ولم يخرج بذلك عن كونه ما كولا (قوله نويا) أي كلقطع القماش لانه كله يسمى شيأ واحدا بخلاف ما لو دفع الأمد أدلهم دفعة واحدة (قوله أو لم يجد) أي شيأ كاملا فاضلا عن كفاية العمر الغالب بأن لا يجزئ شيأ أصلاً أو وجد بضامن الثلاثة أو وجد كاملا منها لکن لم يكن فاضلا عن كفايته فيكفر بالصوم (فرع) لو قال كل ما أملك حرام على وله زويات واما كفاه كفارة عن الجميع على الأصح شرح ابن الملقن (قوله برق) متعلق بيجز وقوله بغريبة ماله متعلق بمحذوف أي حاله كون العجز كالتأخير غيبة ماله (قوله فصيام ثلاثة أيام) أي فالواجب صيام ثلاثة ولو متفرقة كما في المنهج فالغاية لارتد على القائل ويوجب التتابع لقراءة ابن مسعود وأبي بن كعب متابعت والقراءة الشاذة كغير الآحاد في وجوب العمل بها وأجيب بأنها نصف حكا وتلاوة كما يأتي في الشرح (قوله بغير صوم) وأما الصوم فواضح عدم اجرائه لانه عباد قديمة وهي لا تقبل النيابة اه سم ولا يفتي ما قبله وانما نص على غير الصوم لانه محل فوهم وكذلك يجتمع عليه الاعتاق عنه لانه ليس من أهل الولاء (قوله بالأطعام والكسوة) أي لا بالأعتاق لانه يستعقب الولاء لمن صق عن كفارته وليس هو من أهل مرقان سم هلا جازاً أيضاً والرق بالموت وأي فائدة في الاعتاق منه بعد موته مع أنه لا وارث له فلو أنه يكون لمن تأمل وحرر (قوله بغيبة ماله) ولو فوق مسافة القصر فلم يفرقوا بين مسافة القصر وغيرها على المعتد وبحت البلقي تقيدها بدون مسافة القصر قياساً على الأعصار في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع مردود حل (قوله فينظر حضور ماله) ولو فوق مسافة القصر وانما اعتد مسرا في الزكاة وفسخ الزوجة والبايع للضرورة ولا ضرورة بل ولا حاجة هنا إلى التجهيل لأنها واجبة على التراخي أي أمانة حيث لم يأن بالخلف والالزام الحنت والكفارة فوراً من (قوله ومكان الكفارة مطلق) أي لا يتوقف على قراءة محل الحنت حل (قوله فاعتبر) أي اليسار وعدمه وقوله مطلقاً أي بأي محل كان (قوله فان كان هنالك رقيق غائب الخ) هذا استثناء من قوله فينظر حضور ماله وقوله يعلم حياته أي سالاً أو مالا كما لو بان حياته بأن أعقبه على ظن موته فبان حيا فيجزئ اعتباره بما في نفس

فه اعتاقه في الحال (تبيه) المراد بالعجز ٨٠ ع ح أن لا يقدري على المال الذي يصرقه في الكفارة كن يجد كفايته وكفايته من تلمه موته فقط

ولا يصلح ما فضل عن ذلك قال الشيخان ومن له أن يأخذ منهم التقرام والمساكين من الزكاة والكفارات له أن يكفر بالصوم لانه فقير في الاخف كذا في الاعطاء وقد قيل نصابا ولا يني دخله بغيره فكذا الزكاة له أخذها والفرق بين البابين أن الأول أسقط الزكاة خلا للنصاب عنها بلا بدل والتعصية كغيرها لا بدل وهو الصوم ولا يجب (٢١٨) تابع في الصوم لاطلاق الآية فان قيل قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام

متتابعات والقراءة الشاذة كغير الواحد في وجوب العمل كما أوجبنا قطع يد السارق المعنى بالقراءة الشاذة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيما نهيما أوجب بأن آية العين نخصت متابعات تلاوة وحكما فلا يستدل بها بخلاف آية السرقة فانها نخصت تلاوة لاحكام (سنة) ان كل العابر أمة تحمل لسيدها لم تقسم الا بآذنه فكيفها من أمة لا تحمل له وعبد الصوم يضرب غيرها في الخدمة وقد نعت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا بآذنه وان أذن له في الحلق لم يمتنع في الخدمة فان أذن له في الحنث صام بلاذن وان لم يأذن له في الحلق فالهجرة في الصوم بلاذن فيما اذا أذن في أحدهما بالحنث ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلق والاول هو الاصح في الروضة كالشرحين فان لم يضرم الصوم في الخدمة لم يمتنع الى اذن فيه ومن بعدهم من لم يكفر بطعام أو كسوة ولا يكفر بالصوم ليساره لا حق لانه يستعقب الولاء المتضمن للولاية والارث وليس هو من أهلها واستثنى البلقيس من ذلك ما لو قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فقصي منك حر قبل اعتاقل عن الكفارة أو معه فبصح اعتاقه عن كفارة نفسه في الاولى قطعاً وفي الثانية على الاصح

• (فصل في النذور) •

جمع نذر وهو ذل مهجة ما كتفو حكي قصها لغة الوعد بخيرا أو شر وشرعا الوعد بخير خاصة فالله والرباني والمالوردي

الامر وقياسه أنه لو دفع في الكفارة ما لا يظن أنه ملك غير مقيان ملكه أو دفع لطائفة يظنها غير مستحقة للكفارة قبان خلافه أبرأه ذلك كما نص عليه ع ش على م ر (قوله ولا يجب ما يفضل من ذلك) أي عن كفاية بقية العمر الغالب على المعقود ولو كان يملك نصاباً أو أكثر (قوله وله أخذها) أي ويكفر بالصوم (قوله والفرق بين البابين) أي باب الزكاة حيث قلتم بإيجاب الزكاة في النصاب الذي عنده وباب الكفارة حيث قلتم يكفر بالصوم لا بالمال ومقتضى وجوب الزكاة عليه أنه يكفر بالملك (قوله نخصت) أي نخص منها متابعات فالعائد محذوف (قوله من أمة لا تحمل) بأن كانت محرماً أو مشتركة والحاصل أن الأمانة كانت تحمل لا يجوز الصوم مطلقاً الا بآذن السيد وان كانت لا تحمل أو كان من يلزمه الصوم ذكر الوقت الصوم على الاذن بشرطين أن يضرم السيد في الخدمة وأن يكون الختم من غير آذن السيد وأخذ الشارح معتزاً بقيد الدين على القلب والشر المشوش (قوله والصوم) أي والحال وصيغة شرح المنهج والصوم يضرمه أي غيرها في الخدمة فأشار الى أن الضمير راجع للغير في عبارة الشارح ايهام (قوله وان لم يأذنه) غاية (قوله للولاية) أي ولاية التزويج

• (فصل في النذور) •

جمعها لاختلاف أنواعها (قوله وحكي قصها) ويكون مصدر اسمها لاختلاف السكون يكون مصدر اقياساً وهو من نذر ينذر بضم عين المضارع وكسر هاء من ياتي نصرو ضرب نزي (قوله الوعد بخيراً وشر) واستعمال الوعد في الشر لعل من باب المشاكلة فلا ينافيه أن الوعد في الخير والابعاد في الشر كما في قوله

والى وان أوعدته أو وعدته • لخصت ابعادي ومخير موعدي

وصرح أئمة اللغة بأن الوعد يستعمل في الخير والشر مقيداً فيقال وعكده خيراً ووعدته شراً وأما عند الاطلاق فيستعمل الوعد في الخير والابعاد في الشر وكلام الشارح يحمل على الاول فليس من باب المشاكلة (قوله وشرعاً) أي فيكون للنذر معنيان شرعيان والثاني اولى لان الاول يشمل ما كان معه التزام اولاً (قوله التزام قربة) وقد فرق شيخ الاسلام ذكرها بين القربة والطاعة والعبادة بما علمه أن الطاعة امتثال الامر والهي والقربة بما يقرب به بشرط معرفة المتقرب اليه والعبادة ما تعبد به بشرط التنية ومعرفة المعبود والطاعة توجد بدونها في النظر الموردي الى معرفة الله تعالى ان معرفة الله انما تحصل بتمام النظر والقربة توجد بدون العبادة في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف (قوله تأكيداً) أي تصديقاً وقوله لما التزمه فيه نظر لانه يقتضي أن الالتزام سابق على العين والنذر ولكن تأكيدهما وليس كذلك بل ما حصل الالتزام الايم ما فكلان الاول أن يقول لأن بعض أفراد النذور فيه كفارة معين أو يقال ان المعنى تأكيداً لما أراد أن يلتزمه وصيغة ع ش قوله تأكيداً لما التزمه لعل الاول تأكيداً لما وعده اذا الالتزام لم يأت الا من النذر اذا الوجوب انما جاء من جهته (قوله ومن نذر أن يعصى الله) وتسمية هذا نذراً على سبيل المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظه غير لوقوعه في محبته على حد قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك وقيل ان هذه الآية ليست

وقال غيرهما التزام قربة لم تعين كما يعلم مما يأتي وقد كرم المصنف عقب الايمان لأن كلامهما عصبية عقده المرء على نفسه من تأكيداً لما التزمه والاصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا نذره وأخبار كبار الجارية من نذر أن يطيع الله فلا يعصيه

من باب المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرجة والمراد بالنفس الذات
أو على قول من يقول إن الأسماء الشرعية تم العصية والقاسدة (قوله وفي كونه قرية
أو مكرها خلاف) فقال الرافعي قرية ويرحم به القاضي حسين والنووي واقتضاه كلام
النووي في المجموع في باب ما يفسد الصلاة والنهي عنه محمول على من علم من نفسه عدم القيام
بما التزمه جماعة من الأدلة وقيل مكرها ويرحم به في المجموع وحكاها الشيخ عن النضر هذا والذي
قاله ابن الرقعة هو المتقدم من رواية م ل والاصح أنه في نذر البالج مكرها وعليه يصل خبر
أنما يستخرج به من البخل وفي نذر التبرير سندوب اه (قوله وقوت تصرف الخ) وزيد
إمكان الفعل فلا يصح نذره صوما لا يطبقه ولا نذر يصد عن مكسب هذه السنة م ل ولكن الوقت
لا يصح السير إلى مكة (قوله بنذره) بضم النال وكسر هاء مع فتح الياء فيها قبا به ضرب ونصر
كافي المختار (قوله فلا يصح النذر من كافر) لا يصح أن عبارة المصنف النذر يلزم في الجواز
فهو مبتدأ وخبره جملة وفاعل يلزم ضمير على النذر والشارح جعل لفظ النذر فاعلا
بفعل محذوف متني وجعل جملة يلزم مستأنفة وجعل فاعل الفعل محذوفا وجعل الطرف
متعلقا به ولا يفتي ما في ذلك من التشبث ومخالفة الوضع العربي فراجعه قل والمراد بقوله
فلا يصح الخ أي نذر التبرير ونذر البالج فإنه يصح منه وكان قياسه معتذرا تبرير منه أيضا
الأنه لما كان في مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر البالج خلافا
لشارح حيث سوى بينهما في عدم الإبطال والفرق بين النذر والوقت حيث صح من الكافر
مع أنه قرية أن الوقت وإن كان قرية ليست متممة لأن فيه قتل الحق إلى الموقف عليهم
بجلاف النذر فإنه قرية متممة اه اج وعبارته شرح الروض وانما صح وقفه وعقده ووصيته
ومدقته من حيث أنها عقود مالية لا قرية أي لا من حيث كونها قرية وإن كانت حاصلة فلا يطر
لها (قوله لعدم أهلية القرية) بدعيه صحة عقده ومدقته قال حل لما كن نذر التبرير
في مناجاة أشبه العبادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر البالج خلافا لشيخ الإسلام حيث
سوى بينهما في عدم الإبطال فلا ينافي صحة وقوعه من كل ما لا يتوقف على نية (قوله
في القريب) متعلق بصح المقتدر أي ولا يصح من الخ (قوله المالية) كهذا الثوب خرج
البدنية وقوله العينة خرج المتعلقة بالتمتع أي فيه تفصيل فيصح من القتل دون السفه
لأن السفه لا تمتلئ حل وبه يثبتهم أن نذر العبد لما لا يفتنه كفعله وسبق في كتاب
الضمان أنه لا يصح ضمانه بغير إذن سيده وهذا هو المختار كما قاله زى ومثله شرح م
ويصح يادنه ويؤديه من كسبه الحاصل بعد التذرعش وعبارته على م قوله العينة
خرج التي في التمتع فيصح نذر الجور لها كما اعتد به م وظاهره أنه لا فرق بين حجر القتل
والسفه ثم انظر بعد العينة من أين يؤتى السفه هل بعد رشده أو يؤتى الولي من مال السفه
ما التزمه ثم رأيت في شرح الروض أن السفه يؤتى بعد رشده فلو مات ولم يؤدأ خرج من تركه
قياسا على تفيد وصيته اه (قوله يشعر بالتزام) فهو مالي صدقة ليس بنذر لعدم الالتزام
وكذا نذر نفعه لا فعل كذا ذلك فان قوى به المين كان عينا ونذرت يزيد كذا كذلك يمكن
لنوى به الاقرار لزومه حل (قوله ما مر في الضمان) من إشارة الآخر من وكأية ولومن ناطق

وفي كونه قرية أو مكرها خلاف
والذي وجه ابن الرقعة أنه قرية في نذر
التبرير ونذره وهذا أولى ما قيل فيه
وأركبه ثلاثة مسغرة ونذره في نذر
(و) شرط في التأذر اسلام واختيار
وقوت تصرف فبالتذره فلا يصح
(النذر) من كافر لعدم أهلية القرية
ولامن مكره يبرقع من أتى التلأ
ولا من لا يتصدق بقرية فبالتذره
كمجور بقرية أو قتل في القرب المالية
العينة وصبي ومجنون وشرط
في السفه لتطابقه بالتزام وفي معناه
ما مر في الضمان كذا على كذا أو على
كذا كسائر العقود

(قوله ويلزم ذلك) أي كذا المذكور في الصيغة السابقة (قوله بناء الخ) يقتضي
 أن لا يلزم على ما ذكرنا من ذلك بالنذر وليس كذلك لأنه يلزم مع التزمه مطلقا سواء بيننا على
 ما ذكرنا أولا ولا يصلح قوله بناء الخ تعطيل الأفعال والنذر أن يصلح أو يصوم فيجب أن يصلح من قيام
 ويجب عليه نية التوبة بناء على أنه يسلب الخ فاشتبه على الشارح الأمر ويمكن أن يكون
 قوله بناء على أنه لا يذوق أي وينبغي فيه الواجب بالشرع بناء الخ تأمل (قوله كذا كل وشرب)
 كلامه صريح في أن المباح هو المذور بأن قال ان شئ الله مريض فلي على كل كذا أو شرب
 كذا الخ فلذلك عقبه بقوله أنه سهو والتصوير بذلك يرده قول المتن الآتي لا يلزم النذر على
 تركه أو فعل مباح كقوله لا آكل لجم الخ قال قل أنه اشتبه على الشارح المترجم بالمعلق عليه
 والذي يشترط كونه قربة هو المترجم لا المعلق عليه فلو قال ان قام زيد أو قعد فقل على كذا
 صح كما يدل عليه لفظ الجوازاة فالجوازاة واقعة بطلوب على فعل مباح فكان ينبغي للشارح
 أن يسقط لفظه نذري قوله على نذر فعل الخ والحاصل أنه ان كان المذور معصية أو مباحا
 لم ينعقد وان كان المعلق عليه معصية أو مباحا فان تعلوب به حث أو منع أو تحقيق خبرا وكان فيه
 إضافة إلى الله تعالى كان ميمنا لا نذرا فيجب فيه بالحنث كفارة فتأمل (قوله على فعل مباح)
 يقتضي أن النذر المعلق على مباح لا ينعقد مع أنه ينقصد وأيضا هذا بخلاف قوله أولا على نذر
 فعل مباح لأنه يقتضي أن المذور هو المباح نفسه لأنه معلق عليه والحاصل أن محل كون
 المباح لا ينعقد ميمنا إذا لم يكن معلقا ولا مضافا له أما إذا كان معلقا فان كان نذرا لمباح بأن قصد به
 حث أو منع أو تحقيق خبر قصد به بالخالفه كسائر ميمنا لان عقده ميمنا وان كان مضافا فان قصد به
 الميمن كان قصد به الحث على الفعل لزمه عند المخالفه ذلك أيضا وان لم يكن في المعلق نذرا لمباح
 بل نذرا فان لم يقصد الحث في المضاف إلى المضاف إليه في المخالفه اه شيئا (قوله الزوم) أي
 لزوم الكفارة (قوله لا نذر) المناسب لأنه ميمن (قوله وهو المعتقد) أي ان خلاص الحث
 والمنع وتحقيق الخبر والاضافة إلى الله والاعتقاد نذره فيكون فيه كفارة ميمن وبهذا يجمع بين
 من قال ينعقد وبين من قال لا ينعقد م ر واعتمد قل أنه لا كفارة ثم قال وقول شيئا م ر
 يحمل عدم الكفارة اذا خلاص عن حث أو منع أو تحقيق خبر وضايقه إلى الله والاضافة الكفارة
 وهذا يجمع بين الكلامين اه غير مستقيم اذا لا يتصور وجود صورة خالية عما ذكرنا من الحالة
 مالا كسائر ميمنا فيبطل الجمع المذكور مع أن في جهة النذر مع الحث ونحوه نظرا وأيضا في جعل
 ما ذكرنا من نذر المباح نظرا لأنه التزام قربة على ترك مباح أو فعله فهو من نذر المباح وانما نذر المباح
 أن يقول الله على أن أقوم مثلاً أو ان شئ الله مريض فلي على أن أقوم وهذا لا كفارة فيه
 وكذا يقال في المعصية والواجب فتأمل ذلك وحزره فانه مما لا وجه للعدول عنه اه ولو جمع
 في نذرين ما يصح وما لا يصح كقوله ان سلم مالي وهلك مال زيد أعنت عبدى أو طلقت زوجتي
 فكل حكمه ويلزمه في الجزاء عتق العبد لطلاق الزوجة قل (قوله أو قل الخ) هن صيغة
 مستقلة وليس معلقا على ما قبله كما يؤخذ من الروض ويدل له افرادها بجواب مستقل (قوله
 من حيث الميمن) أي لان قوله الله على أن أدخل الدار فيه حث على دخول الدار والقاعدة
 أن ما معلق به حث أو منع أو تحقيق خبر كان ميمنا والحاصل أن نذر المباح تارة يكون حثا

و (يلزم) ذلك بالنذر بناء على أنه يسلب
 به سلب واجب الشرع وهو ما صحبه
 الشيطان هنا وقع له ما فيه اختلاف
 ترجيح وبين المصنف متعلق الزوم
 بقوله (في الجوازاة) أي المكافاة (على)
 نذر فعل (مباح) لم يربطه ترغيب كذا كل
 وشرب ونحوه وقيام أو ترك ذلك وهذا
 من المصنف لعله سهو أو سبق ثم اذا النذر
 على فعل مباح أو تركه لا ينعقد اتفاق
 الاصحاب فضلا عن لزومه ولكن هل
 يكون ميمنا لزمه فيه الكفارة عند
 المخالفه أو لا اختلاف فيه ترجيح الشيخين
 قال في رجاء في التهاج والمحرر الزوم
 لأنه نذري غير معصية الله تعالى والتي
 وجهه في الرخصة والشرع وصورة
 في المجموع أنه لا كفارة فيه وهو المعتقد
 لعدم اعتقاده فان قيل يوافق الأول
 ما في الرخصة واسلمها من أنه لو قال
 ان فعلت كذا فقل على أن أدخل
 أو أن آكل الخبز أو قل على أن أدخل
 الدار فان عليه كفارة في ذلك عند
 المخالفه أجيب بأن الأولين في نذر المباح
 وكلام المصنف في نذر التبرر وأما
 الأخير فنزوم الكفارة فيها من حيث
 الميمن لا من حيث النذر

(و) يلزم التذرع على فعل (طاعة) مقصودة لم تتعين كعتق وعيادة مريض وعلام وتشييع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة وصلاة جماعة ولا فرق في صحة التذرع الثلاثة الأخيرة بين كونها في فرض أم لا قالوا قول بأن صحتها مقيدة بكونها في الفرض أخذنا من تقييد الروضة وأصلها بذلك وهم لأنهما انما قيد بذلك للتعرف فيه (٢٢١) قلنا نرى غير القرينة المذكورة من واجب عيني كصلاة

كل أدته الزام نفسه بالفعل فقط فهذا لا ينعقد تذرعاً لكن تازم فيه الكفارة لأنه يمتنع لتعلق الحث به وتارة لا يتعلق به شيء من الثلاثة المتقدمة كأن يطلق في الصيغة فهذا لا ينعقد ولا يلزم فيه كفارة اهـ مد (قوله على فعل طاعة الخ) هذا من الشارح سهولاً لأن كلام المصنف في المعلق عليه والشروط المذكورة تقع الامثلة انما هي في التذرع نفسه كافي متن المنهج لا في المعلق عليه فانه اذا علو التذرع على فرض عيني متلاصق كقوله ان صليت الظهر فقله على أن أتصدق أو أعتق فيجب عليه ما التزمه وعلى كلام الشارح يحتاج الى تقدير يناسب كلمة على أي المشغل على فعل طاعة الخ اهـ شيخنا (قوله وطول قراءة صلاة) أي من غير امام لقوم لا يرضون بالتطويل والابان كل امام لقوم يرضون بالتطويل كل مكرها لا ينعقد تذره لأن العبرة في الطلب وعدمه بحال التذرع اهـ مد والاوجه ضبط التطويل بالمتزعم هنا بأدنى زيادة على ما ينبغي لامام غير محصورين بالإقصار عليه مـ مـ (قوله وصلاة جماعة) ويخرج من عهدة ذلك بالاعتقاد في جرم من صلاته لا نصاب حكم الجماعة على ان عين أعلاها صحت تذره أو أدناها فلا كما أفتى به مـ اهـ زى (قوله وهو نوع من التبرع) نذر التبرع بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا أو يتعلق بمحدث نعمة أو ذهاب نعمة ولو قال ان شئني الله مريض فعلي أن أتصدق بدينار فشيئاً بدينار فشيئاً إذا كان لا يلزمه نفعه وصح كان فقيراً عـ مـ (قوله ولا يتقدرا الخ) يعني أنه لا يقال كما حلت الصلاة على أقل ما يجب وهو ركعتان كذلك فعل الصدقة على أقل ما وجبت وهو ما خمسة دراهم أو نصف دينار لأنه أقل الواجب في الزكاة لأن النظر لأقل ما يجب لا ينصرف فيما ذكر بل قد يكون أقل مقول (قوله لأن ذلك) أي أقل مقول قد يلزمه في الشركة كما اذا كان نصاباً مشتركاً بين ما تين مثلاً ووجب فيه ربع العشر فالواجب على كل منهم أقل مقول (قوله فشيئاً) ويحصل الشفاء بان يذهب أصل المرض ويوجد في المريض بعض قوة وعبرة مـ مـ ويظهر أن المراد بالشفاء زوال العلة من أصلها وأنه لا يفتي من قول علي بطلب أخذ ما مرضى المرض الخوف أو معرفة المريض ولو بالتجربة وأنه لا يضر بقاء أثره من ضعف الحركة ونحوه اهـ وفي قل ما نصه ويعلم الشفاء بقول عدل رواية وفي التجربة ما مرضى التيم ولا يصح ان علق بعيشة الله اهـ ولو قال ان شئني الله مريض عمرت مسجد كذا أو دار كذا وفعلت الصدقة ديناراً ففعلت وكذا لو قال العتق يلزمي ما فعلت كذا أو فعلته أو لا فعلته أو لا فعلت كذا لا يتعلق ولا التزام والعتق لا يحلف به لكن قال شيخنا مـ ان نوى الالتزام بخير كذا البعاج ولو قال مالي صدقة ففعلت وان دخلت الدار مالي صدقة ففعلت كذا البعاج أو ان شئني الله مريض ففعلت صدقة فقبر فيلزمه صرف جميع ماله للفقراء ولو قال مالي طالق فان نوى التذرع كذا البعاج والاطلاق ولو قال جعلت هذا للنبي صلى الله عليه وسلم صح وصرف في مصالح الجيرة الشريفة من بناء وترميم وان قال ان حصل لي كذا جئت به بكذا ففعلت كذا البعاج مـ مـ وقوله عمرت مسجد كذا الخ خرج به ما لو قال على عمار مسجد كذا فتلزمه عمارته ويخرج من عهدة ذلك بما يسمى عمارته مثل ذلك المسجد عرفاً اهـ عـ مـ (قوله كقوله) أي لا على وجه البعاج والغصب (قوله

الظهر أو بخير كذا حد خصال كفارة العين ولو معينة كما صرح به القاضي حسين أو معينة كما سياتي كشرب خمر وصلاة بحدوث أو مكرره كصوم الدهر لمن خاف به ضرراً أو فوت حق لم يصح تذره أما الواجب المذكور فلا تلزم صلباً بلزام الشرع قبل التذرع فلا معنى لالتزامه وأما المكرره فلا تلزم لا يتقرب به وتلزم أي داوود لا نذر الا فيما يتقرب به وجه الله ولم يلزمه بمخالفة ذلك كفارة ثم بين المصنف تذراً لمجازاة وهو نوع من التبرع وهو المعلق بشئ بقوله (قوله ان شئني الله تعالى) مريض أو قدم غائب أو نجوت من لغيرك أو ذاك (قوله تعالى) على أن أصلي أو صوم أو أتصدق وأرى كلامه تنويعة (ويارنه) بعد حصول المعلق عليه (من ذلك) أي من أي نوع التزيم عند الإطلاق (ما يقع عليه الاسم) منه وهو في الصلاة ركعتان على الاظهر بالقيام مع القدرة جملة على أقل واجب الشرع وفي الصوم يوم واحد لأنه البقير فلا يلزمه زيادة عليه وفي الصدقة ما يتول شرعاً ولا يتقدر بخمسة دراهم ولا بنصف دينار وانما حلتنا المطلق على أقل واجب من جنسه كما قاله في الروضة لأن ذلك قد يلزمه في الشركة (فرع) لو نذر شيئاً كقوله ان شئني الله مريض فشيئاً ثم نذر قبل نذر صدقة أو عتقاً أو صلاة أو صوماً قال البغوي في فتاويه يحتفل أن يقال عليه الاتيان بجميعها كنسي صلاة من الخمر ويحتفل أن يقال يجب بخلاف الصلاة لا يفتي أن الجميع لم يجب عليه

والموجب عليه شيء واحد واشتبه فيجتهد (٨١ ع) كالآواني والقبلة انتهى وهذا أوجه وان لم يتعلق التذرع بشئ وهو النوع الثاني من نوعي التبرع كقوله ابتداء الله على صوم أو حج أو غير ذلك لزمه ما التزمه لعموم الأدلة المتقدمة

ولو علم النذر مشقة الله تعالى أو مشقة زيد لم يصح وإن شاء من يد علم الجزم اللاتق بالقرين ثم إن قصد مشقة الله تعالى التبرك أو وقوع
 من مشقة زيد نعمة مقصودة كهدوم زيد في قوله إن علم زيد فعل كذا فالوجه العصمة كما مرح بذلك بعض المتأخرين (ولا يصح
 نذري) فعل (معصية كقوله إن قلت فلا نافقه على كذا) الحديث لا نذري في معصية الله تعالى رواه مسلم ونحوه البخاري المار من هذا أن
 يطبع الله قلوبهم ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا تجب به كفارة إن حنت وأجاب النووي عن خبر لا نذري في معصية وكفارة كقوله
 عين بأنه ضعيف وغير صحيح على نذر البليح (٢٢٢) ومحل عدم لزومها بذلك كقوله الزركشي إذا لم يتوبه العين كما اقتضاه كلام الرافعي

آخره أن نوي به العزم لزمته الكفارة
 بالحنث (تبيينه) * أو دفي التوسيع
 اعتاق العبد المرهون فإن الرافعي حكى
 عن الثقة أن نذره منعقد إن قصدنا
 عتقه في الحال أو ضد أداء المال
 وذكره في الرهن أن الإقدام على عتق
 المرهون لا يجوز وإن تم الكلامان كان
 نذرا في معصية منعقدا واستثنى غيره
 ما لو نذر أن يصلي في أرض مغسوبة
 صح النذر ويصلي في موضع آخر كذا
 ذكره البغوي في تهذيبه وصرح
 باستثنائه الجرحا في إيضاحه ولكن
 جزم المصلي بعدم العصية ودرجه
 المأوردى وكذا البغوي في قضاياه
 وهذا هو الظاهر الجارى على القواعد
 وقال الزركشي أنه الأقرب ويتأيد بالنذر
 في الأوقات المكروهة فإنه لا ينعقد
 على الصحيح (ولا يلزم النذر) بمعنى
 لا ينعقد (على تركه) فعل (مباح أو فعله)
 (كقوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا
 وما أشبه ذلك) خبر البخاري عن ابن
 عباس بينما أتى صلى الله عليه وسلم
 بخطب إذا رأى رجلا قائما في الشمس
 فسأل عنه فقالوا هذا أبو اسرائيل نذر
 أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم
 فقال صلى الله عليه وسلم حرره فليتكلم
 وليستظل وليقعد وليصوم وفسر
 في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه
 ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع
 على ذلك واستوى فعله وتركه شرعا

لعدم الجزم الخ) فيه أن جميع النذور المشقة على التعليق ليس فيها جزم بالمعلق عليه وقوله
 اللاتق بالقرين صفة للجزم وهو غير ظاهر لأن القرين المعلق على شيء ليس فيها جزم (قوله نعمة
 مقصودة) الظاهر أنه مقبول لقوله مشقة أي قصدان بشأ زيد نعمة مقصودة كان يشاء
 العفو عنه أو إكراهه مثلا كان شأ من زيد فعل كذا وقصد التعليق على وقوع حدوث مشقة
 زيد نعمة (قوله كهدوم زيد) تنطير (قوله ولا يصح نذرا الخ) فيه تعبير أصراب المتن لأن نذر
 متى على الفتح في محل نصب اسم لا النافية للجنس فجعله الشارح فاعلا لفعل محذوف فلو قال
 كما قال ابن قاسم العبادى ولا نذر ينعقد في فعل معصية الخ لسلم من ذلك (قوله إن قلت
 لا نال) لم يمكن قوله قربة فإن كان كل طرفي فانه يلزم ما التزم وهذا ظاهر (قوله أو دفي
 في التوسيع) أي على قولهم لا نذري في معصية الله وبعبارة م ر ولا يستثنى من ذلك معصية اعتاق
 الرهن المورس لأنه جائز اهـ وعليه فينعقد نذره (قوله في الحال) بأن كان مورسرا عند النذر
 وقوله أو عند أداء المال أي إن كان معسرا عند النذره وهذا ضعيف والمعقد أنه يلغو النذر
 حينئذ وأما المورس فاعتاقه بآثر فينعقد نذره فلا يراد (قوله لا يجوز) أي في المعسر أما المورس
 فيجوز له العتق ويكون قيمة العبد عن مالكه فلم يتم الكلامان لعدم توافدهما على شيء واحد
 لأن انعقاد النذر محمول على المورس وعدم جوازه محمول على المعسر (قوله وإن تم) أي سلم
 الكلامان أي قوله إن نذره منعقد الخ وقوله ونذكر الخ وقد علمت أنهم سألوا عما عدا
 أن اعتاق الرهن المورس يترتب نفعه فقولهم وذكره في الرهن أن الإقدام على عتق المرهون
 لا يجوز غير تام فبطل أن يكون النذر في المعصية منعقدا اهـ مد (قوله منعقدا) بالنصب
 في صرح التسع ولا وجه لرفع الموجد في نسخ الأعلى جعله خبر مبتدأ محذوف (قوله واستثنى
 غيره) أي على قول ضعيف والمعتمد عدم استثنائه كما سيذكره (قوله وهذا هو الظاهر) معقد
 (قوله ويتأيد) أي ويتقوى (قوله أبو اسرائيل) واسمه قصير العامري قاله الحافظ
 عبد العظيم وقال البغوي اسمه تشير وقيل يشير اهـ ديمري (قوله وسواء أقصد بالنوم الخ)
 يؤخذ منه أن كل ما وصفه بالإباحة لا يكتفي في معصية عروض الطلبة (قوله وزاد الخ) فيه
 أن قوله لم يرد فيه الخ يفنى عن هذه الزيادة عثمانى (قوله في القسم الأول) هو قصد العبادة
 بالمباح نحو النشاط على التمسك بالنوم (قوله وإنما لم يصح) أي النذر (قوله كما اختاره)
 راجع للمتنى (قوله بنى الانعقاد) لاقتضاء تنقي الزوم التي عبر به التضييق بين ما التزمه وكفارة
 العين وليس مرادا (قوله المعلوم منه بالأولى ما ذكر) أي ما ذكره المصنف من تنقي الزوم
 وفي نسخ ما ذكره (قوله ولا يلزم عقد التكاح بالنذر) أي لما تقدم أن ما وضعه الإباحة
 لا ينعقد نذره إذا عارض طلبه (قوله وإن خالف فيه بعض المتأخرين) هو شيخ الإسلام
 في شرح الروض حيث قال ينعقد نذره عند التوكان ووجود الإلهية اهـ الخ (قوله إن كان

كسوم وأكل وسواء أقصد بالنوم النشاط على التمسك وبالأكل التقوى على العبادة أم لا وإنما لم يصح في القسم
 الأول كما اختاره بعض المتأخرين لأن فعله غير مقصود فالثواب على قصد لا الفعل (تبيينه) * كان الأولى للمصنف التعبير هنا بنقي
 الانعقاد المعلوم منه بالأولى ما ذكره يؤخذ من الحديث المذكور أن النذر ترك كلام الأديين لا ينعقد به صرح في الزوائد والمجموع
 ولا يلزم عقد التكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ هنا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إن كان

مندوبا) بأن كن تاتوا وجدأهنة (قوله لغو) ضعيف والمعتقد الصحة (قوله لان المباح)
كلهبة هنا (قوله والاوجه) هو المعتقد وهو من نذر البهاج وقيل من نذر التبريد (قوله
نذر المرأة) كذا في لزوم ما وجب على عليم من الحقوق وكلها أبرأته من ذلك فبإلزام الزوج
ويكون ذلك حيلة في صحة البرائة مع عدم العلم بالبراء ويغتر ذلك ولو كان معدوما ومجهولا
ووجه ذكر هذه المسئلة أنه يباح للمرأة أن تترك لزومها حقها فكان القياس أن لا يصح نذره
أي الترك لا يباحته في حقها اه مد (قوله فله أعم من أن يصح كون الموقوف) أي وإذا كان
معناه فهو نظير مستلنا أي فيكون الموقوف عليه المعين الذي لم ير الموقوف نظير الزوج الذي لم ير
المبرأ عنه (قوله خاتمة) بطلانهاست عشر في مسئلة (قوله لزومه) أي لزومه انتمائه إذا شرع
فيه أما نفس النفل فلا يلزمه بل هو باق على نظيته وقائده نذرا انتمائه حومة إبطاله فبإلزامه عليه
ثواب النفل (قوله أو شيء منه) أي من الحرم وكذا من غيره من أجزائه كذا في القياس
اه قل قال في الكفاية لأن مطلق كلام التاذرين يجعل على ما ثبت له أمل في الشرع كمن نذر
أن يصلي يصح على الصلاة الشرعية لا المدام والمعهود في الشرع قصد الكعبة بهج أو عمرة
لعمل التذرع عليه سم وقال الزبدي لأن ذكر بيت الله الحرام أو حر من الحرم صار موضوعا
شرعا على التزام بهج أو عمرة اه والمراد أنه يلزمه نسك وان نذر في ذلك كافي شرح
بأن قال بلاج ولا عمرة كافي شرح الروض ويلغو الثاني قال ع ش على مر وقوله وان نذر ذلك
في نذره بخلاف من نذر التخصية بشاة معينة على أن لا يفرق لهما فان التذرع يلغو ويفرق بينهما
بأن التذرع والشرط هنا تضاد في معنى واحد من كل وجه لا اقتضاء الأقل خروجهما عن ملكه
بمجرد التذرع والثاني بقاها في ملكه بعد التذرع بخلافهما ثم فانهما لم تواردا على شيء كذا في ذلك
لأن الأتيان غير القسك فلم يضا تقيبه الأتيان اه بج بحروفه ومثله في قل قال زى ومن
نذر أتيان المسجد الحرام وهو داخل الحرم لا يلزمه شيء كإباحتها البقي وباحتمال بالزوم وهو
المحب لانه ذكر البيت الحرام أو حر من الحرم في التذرع صار موضوعا شرعا على التزام بهج أو عمرة
ومن بالحرم يصح نذره له ما يلزمه هنا أحدهما وان نذر ذلك وهو في الكعبة أو المسجد حولها
اه ولو نذر المشي مثلا الى عرفات فان نوى الحج مثلا لزمه والا فلا اه قل لأن عرفات ليست
من الحرم (قوله لزمه مع نسك مشي) والثاني له الر كوي كالتذرع الصلاة فاعدا فله القيام
وفرق بأن ما هنا يمكن تداركه بالمال وبأن المنذور هنا وصف وذلك برففه كإباحتها عن شاة
منذورة قل (قوله من مسكنه) متعلق بالمشي لا بالنسك (قوله أو نذر أن بهج أو يعتمر)
كذا في خط الشارح وسقط منه لفظ ما شيا سهره وقوله أو عكسه أي نذر أن يعيش حيا
أو يعتمر كذا في المنهج وشرحه (قوله فان ركب) أي حيث لزمه المشي والمراد به في غير
وقت نزوله أو ذهابه نحو استقاء أو غيره ولو كان الر كوي يسيرا والمراد لم يش ولو كان في سفينة
لأنه وان لم يقل له انه راكب لكنه غير مائس وهو مراد به الر كوي فكأنه قال فان لم يش
فلو عبره لكان أولى حل بزيادة وفي قل فرع هل من الر كوي السفينة ترتد فيه
شيئا وما مال الى أنه ليس منه لأنه لا يسمى ركوبا عرفا اذ لا يحتمل به من حلق لا يركب وفيه نظر
أما أولا فلا لأن المنذور هنا المشي وهذا لا يسمى مشيا اتفاقا وأما ثانيا فان المراد بالر كوي هنا

منه وبأوفى فتاوى الفخر إلى أن قول
البايع المشتري أن يخرج البيع
مستحقا لله على أن أهيك القاعولان
المباح لا يلزم بالنذر لأن الهبة وإن
كانت قربة في نفسها إلا أنها على
هذا الوجه ليست قربة ولا محترمة
فكانت مباحة كذا قال ابن القري
والأوجه انعقاد النذر كما لو
قال إن فعلت كذا فله على أن أصلي
ركعتين وفي فتاوى بعض المتأخرين
أنه يصح نذر المرأة لزوجها بما وجب
لها عليه من حقوق الزوجية ويبرأ
الزوج وإن لم تكن عاتقة بالمقدار
فبأس على ما إذا قال نذرت أن يغفر
بستاني عدة حياته فانه صحيح كما أفق به
الباقي وقيل بأس على صحة وثم لم يره
كما اختاره التووي وتوقيع عليه فانه أعم
من أن يكون الموقوف عليه معينا
أو جهة عامة (خاتمة) وفيها مسائل
مهمة تتعلق بالنذر من نذر اتمام نفل
لرمه اتمامه أو نذر صوم بعض يوم
لم ينقذ أو نذر إتيان الحرم أو شيء من غير
نسك من حج أو عمرة أو نذر المشي إليه
لرمه مع نسك مشي من مسكنه أو نذر
أن يهجم أو يغفر ما شيا أو عكسه لرمه
مع ذلك مشي من حيث أحرم كان
ركب ولو بلا عذرا جزاء

ولزمه دم وان ركب بعدد ولونذر
صلاة أو صوما في وقت فقاته ولو
بعدد وجب عليه قضاءه ولونذر
أهدأه شيء إلى الحرم لزمه حمله إليه
ان سهل ولزمه صرفه بعدد ذبح ما يذبح
منه لما سكت به أما اذا لم يسهل
حمله كعقار فليزمه حمل ثمنه إلى الحرم
ولونذر تصدق بشيء على أهل بلد معين
لزمه صرفه لما كتبه المسلمين ولونذر
صلاة فاعداها جزأها فاعداها لاتباعه
بالأفضل لا عكسه ولونذر عتقا أجراء
رقبة ولوناقصة بكفراً أو غيره أو نذر عتق
ناقصة أجراء رقبة كلمة فان عين
ناقصة كان قال لله على عتق هذا
الرقيق الكافر فعينت ولونذر زينة
أو شعاعاً لاسراج مسجد أو غيره أو وقف
ما يشترط به من خلقه صم كل من النذر
والوقف ان كان يدخل المسجد أو غيره
من يتقنع به من نحو مصل أو ناظم والام
يصح لاه اضاعة مال ولونذر ان يصلي
في أفضل الاوقات فقياس ما قالوه في
الطلاق ليله القدر أو في أحب
الاوراق إلى الله تعالى قال الزركشي
ينبغي أن لا يصح نذره والذي ينبغي
العصمة ويكون ككذبه في أفضل
الاوراق ولونذر ان يعبد الله بعبادة
لا يشرك فيها أحد فقبل يطوف بالبيت
وحده وقبل يصلي داخل البيت وحده
وقبل يتولى الامامة العظمى وينبغي
أن يكنى واحداً من ذلك وما رقبه من
أن البيت لا يتلو عن طائف من ملك
أو غيره مردود لان العبرة بما في ظاهر
الحال وذكرت في شرح المنهاج وغيره
هنا فروغاً مهمة لا يحتملها هذا المختصر
فمن أرادها فليراجعها في ذلك

ما يقابل المشي وهذا بما يقابل قطعاً مع أن كون ركوب السفينة لا يسمى ركوباً عرفاً فيمنع
ظاهر لقوله تعالى وقال اركبوا فيها فان قيل لا يبادر إلى القهس قلنا يشارك في ذلك ركوب نحو
غزال وقد قاتل (قوله ولزمه دم) وينبغي أن يتكرر الدم يتكرر ركوب قياض على اللبس
بأن يتخلل بين الركوبين مشي فانه ع ش على م ر وفي قل مانصه ولا يعتد بالدم يعتد
الركوب الا ان تخلل مشي لافي نحو حوط وترحال ونزول لقضاء حاجة وهكذا ومتى فسد نسك
مقطع عنه وجوب المشي وانما يلزمه المشي في القضاء لانه الجزئي عن النذر قال الدميري وانما
يلزمه المشي في القضاء في محل ركبه في الأصل والافلا وفيه نظر فراجع (قوله وان ركب
بعدد) غاية ومحل لزوم الدم ان عرض العجز بعد النذر والا كان نذره وهو عجز فانه وان صم
نذره لم يكن لا يلزمه المشي ولا الدم اذا ركب وقائمة انعقاد نذره احتمال أن يقدر على المشي بعد
ذلك اه من مل مع زيادة (قوله صلاة أو صوما) أي أو غيرها • (فرع) • النذر للكعبة
ان نوى النذر شيئاً أتبع كستر وطيب والاصرف لمصالحها من كسوة ونحوها حتى نحو التمتع
والزيت فيصرف لمصالحها ان لم يحجج للاسراج به (قوله أو شعاعاً) بفتح الميم ويجوز اسكانها
(قوله ما) أي شيئاً كعقار وقوله يشترط أي الزيت والشعاع به أي بذلك الشيء أي بغلته فهو
على حذف مضاف كما أشار إليه بقوله من غلته ولو قال الشارح بغلته ليكون بدلاً من الضمير
في به لكان أولى الآن أن تكون من معنى الباء والجار والمجرور بدل من الجار والمجرور وقوله (قوله
ان كان يدخل المسجد الخ) وان قصد به وهو الغالب من العامة تعظيم البقعة والقبر والتعظيم
الذي من دفن فيها ونسب إليه فهذا نذر باطل غير معتد فانهم يعتقدون أن لهذه الاماكن
خصوصيات لا تقسم ويرون أن النذر لها بما يدفع به البلاء اه شرح الروض (قوله
والام يصح) فهو باق على ملك مالك لا يتصرف فيه من دفعه فانه مات دفع لوارثه ان علم
والاصار للمصالح العامة ان لم يتوقع معرفته والاوجب حفظه حتى يدفعه (قوله فقياس)
مبتدأ وقوله ليله القدر خبر أي فيصلي في ليلتي العشر كلها حتى يرى آيتين وصورة الطلائع
طالق في أفضل الاوقات فتطلق بعض رمضان ولونذر صوم يوم الجمعة منفرداً قال م ر صم نذره
لان صومه عبادة وانما الكراهة في افراده ويؤيده ما لو نذر صوم يوم من أسبوع ثم نسيه صام
آخر يوم وهو الجمعة فان كان هو المنذور وقع أداء والاقتضاء والكراهة خاصة بالنفل وهذا
فرض اه زى (قوله وقيل يتولى الامامة العظمى) أي لان الامام لا يكون الا واحداً
فاذا قام به واحد فقد اقر بعبادة هي أعظم العبادات وعليه قول سليمان بن ابي حفص وهب بن
ملك لا ينبغي لاحد من بعدى فانه اقر بعبادة وهي القيام بمصالح الانس والجن وغيرها
اه تجريد اه خض • (ثالثة) • قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئاً
لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه
الخاص غير قر به بل يتوصل به إلى رب التسيئة وهو تأخير أحد العروض وذهب بعضهم وأفتى به
الوالد إلى صحته لانه في مقابلة تعمة ربح المقرض أو اندفاع تقصمة المطالبة ان احتاج لبقائه
في ذمته لا ارتفاعاً ونحوه ولا يسن للمقرض زيادة مما اقترضه فاذا التزمها استدام بالنذر لزمته
فهو حيث نذر مكاناً أو احساناً لا وصله للرب اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه

التذر في عقد القرض كان ربا وذهب بعضهم الى الفرق بين مال اليتيم وغيره ولا وجه له شرح
 م د قال ع ش عليه محل العصة حيث تدرين يتخذونه بخلاف ما لو تدر لا حد بن هاشم
 والمطلب فلا يتخذ لمرمة الصدقة الواجبة كلز كة والتذر والكفارة عليهم اه ولو اقتصر على
 قوله مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع المقرض شيئا منه بطل حكم التذول لا تقطاع الدعومة
 شرح م د ومزاة لو تدر شيئا الذي او مبتدع ومنه تركب كبره قبان صرفه لمسلم اوسى وعليه
 فلو اقترض من ذي ونذر شيئا مادام دينه في ذمته انعقدت له لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين
 فتقطى له فانه دقيق وهذا بخلاف ما لو اقترض الذي من مسلم ونذر شيئا مادام الدين عليه
 فانه لا يصح تدره للمقرض ان شرط التاذر الاسلام اه قال الشيخ م د فاذا دفع التاذر مئة
 ثم ادعى ان الذي دفعه من اصل المال المقرض صدق بيمينه وبقي التذر بذمته اه وبعبارة
 ع ش على م د ولو دفع المقرض ما لا مئة ولم يذ كر له مال الاعطاء انه عن القرض ولا عن التذر
 ثم صدقة ادعى انه وى دفعه من القرض قبل منه فان كان المدفوع يستغرق القرض سقط
 حكم التذر من حيث ذلوله لمطالبة المقرض التذر الى برامة ذمته بخلاف ما لو ذ كر له الدفع انه
 عن التذر فلا يقبل دعواه بعد انه قصد غيره وكاعترا فانه بانه عن قدر القرض ما جرت به العادة من
 كتابة الوصولات المسجلة على ان المأخوذ عن تذر القرض حيث اعترف حال كتابتها وبعد ها
 بماتها فانهم اه

• (كتاب الاقضية والشهادات) •

آخرها المستف الى هنا انها تجري في جميع ما قبلها من معاملات وغيرها وقدم الايمان عليها
 لان القاضي قد يحتاج الى اليقين (قوله جمع قضاء) واصله قضاي رقت اليام منطرة اثار الف
 زائفة فقلت همزة والدليل على ذلك جمع على اقضية لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها وكذا
 تقول قضيت بكذا (قوله امضاء الشيء واحكامه) عطف مغاير لان الامضاء التنفيذ والاحكام
 الاتقان والمراد احكام الشيء أي بحكم شرعي او عرفي فيكون اعم من الشرعي الا في على
 الخاصة والمراد بقوله امضاء الشيء أي ان هذا من جملة معانيه يطلق على الوحي والخلق
 وليس مرادنا هنا (قوله فصل الخصومة) عبارة البرماوى على المنهج وشرعا الولاية الائمة
 والخصم المترتب عليها والزام من له الازام بحكم الشرع ويحتاج القضاء الى مؤول ومؤول
 ومؤول عليه ومحل ولاية وصيغته وتسمى اركانا اه (قوله بلفظ خاص) هذا التعريف بالاعم
 لا بهل الدعوى والاقرار فكان الاولى ان يزيد لغيره على غيره (قوله بالقسط) أي العدل
 ويطلق على الجور وليس مرادا (قوله فله عشرة أجور) لا ينافى ما قبله لان الاخبار بالقليل
 لا ينافى الكثير ولجواز انه أعلم أولا بالاجورين فأخبر بهما ثم بالعشرة فأخبر بها وان الاجورين
 يساويان العشرة فان قلت العشرة يصح ان تجعل أجرا واحدا واثنين فاجعلها عشرة قلت
 يجوز ان تكون أنواعا من الثواب مختلفة يبلغ عددها هذا المقدار فبذلك هذا العدد على
 ذلك فاه الشيخ في شرح الورقات اه شورى (قوله وقدرى الاربعة) وهم السائق
 والتمنى وابن ماجه وأبو داود ورواهما بعضهم فقال
 أعني أبا داود ثم الترمذي • والنسائي وابن ماجه فاحتجى

• (كتاب الاقضية والشهادات) •
 الاقضية جمع قضا ما لذ كهابا اقية
 وهو لغة امضاء الشيء واحكامه وشرطا
 فصل الخصومة بين خصمين فاكتر
 بحكم الله تعالى والشهادات جمع
 شهادة وهي اخبار عن شيء يفتق خاص
 وسائق الكلام عليها والاصل
 في القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
 تعالى وان احكم بينهم بما أنزل الله
 وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط
 واخبار كثير المصنف اذا اجتهد
 الحاكم فأنطأ فله أجر وان أصاب فله
 ابران وفي رواية فله عشرة أجور قال
 النووي في شرح مسلم أجمع المسلمون
 على أن هذا الحديث يعني الذي في
 المصنف في حاكم عالم أهل الحكم ان
 أصاب فله ابران باجتهاده واصابته
 وان أنطأ فله أجر في اجتهاده في طلب
 الحق آما من ليس بأهل الحكم فلا يجعل له
 أن يحكم وان حكم فلا أجر له بل هو آثم
 ولا يتخذ حكمه سواء أوافق الحق
 أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة
 عن أصل شرعي فهو خاص في جميع
 احكامه سواء أوافق الصواب أم لا
 وهي مردودة كلها ولا يعتد في شيء من
 ذلك وقدرى الاربعة والحاكم
 واليهي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لا بالقضاء

قوله
 في الاقضية
 في الشهادات
 في القضاة

واذا قيل أصحاب الكتب الستة زيد الصاري ومسلم اهـ (قوله ثلاثة) وجه الحصر أنه
 أما أن يكون عارفاً أولاً والعارف أما أن يحكم بالحق أو يعدل عنه فان عرف الحق وعمل به فهو
 في الجنة وإن عرفه وحكم بالباطل أو لم يعرف الحق من الباطل فحضي على جهل فلهما في النار
 وفي هذا الحديث بيان فضيلة من دخل في القضاء عارفاً بالحق فحضي به والحث على ترك
 الدخول فيه لعظم دخوله والله تعالى يعلم أي ما اختاره ولا يستحقه بل امتنعت من الدخول
 فيه في زمن سبعة عشر يوماً مع الطلب الحثيث ومع قول السلطان والله والله والله ان قبلته
 وصكبت معك الى بيتك فأعاقى الله على تركه ثم طلبت في زمن آخر فقلب اختيار روي على
 اختيارى قد خلت فيه الى أن قد راقه على بما يتضمن خيرا ان شاء الله فله الجنة والمثد ذكره شيخ
 الاسلام في شرح الاعلام وكان القضاة في بني اسرائيل ثلاثة فلت أحدهم قولي مكانه غيره ثم
 قضوا ما شاء الله أن يقضوا ثم بعث الله تعالى لهم ملكا منهم فوجدوا رجلا يضيء نورا على ماء
 وخلقها عجلة فذاعها الملك وهو راكب فرماقتبعها العجلة فتصا صمما فقالا ميتنا القاضي بخا إلى
 القاضي الأول فدفع اليه الملك درة كانت معه وقال له احكم بأن العجلة لي قال بماذا قال ارجل
 القرمس والبقرة والعجلة فان تبع القرمس فهي لي فأرسلها فتبعت القرمس لحكم بهما وأتيا
 الى القاضي الثاني فحكم له كذلك وأخذ درة وأتى القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له
 احكم لي بها فقال اني حاض فقال الملك سبحان الله أبيض الذر فقال له القاضي سبحان الله
 أتلد القرمس بقرة وحكم بهما صاحبها ذكره الشبرخيتي على الاربعين وعن أبي هريرة أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال من ولي قضاء المسلمين ثم طلب عدله جورا فله الجنة وان غلب جورا
 عدله فله النار أخرجه أبو داود وقال عليه السلام عجز عجز الى الله تعالى وقال الهى وسيدى
 عبدك كذا وكذا منة ثم جعلني في أس كتيبي فقال أما ترى ان عدلت بكن من مجالس القضاة
 رواد ابن عساكر (قوله وتولى القضاة فرض كفاية) بل هو أفضل فروض الكفايات حتى
 ذهب الغزالي الى تفضيله على الجهاد وذلك للاجتماع مع الاضطراب اليه لان طباع البشر مجبولة
 على النظام وقل من نصف من قده والامام الاعظم مشتغل بملاهم وأهم منه فوجب من
 يقوم به شرح مـ ر واعلم أن تولية القضاة تعتبره الاحكام الا الاياحة فيجب اذا تعين
 في الناحية ويندب ان لم يتعين وكان أفضل من غيره فيسكن له حيث يطلبه وقبوله ويكره ان كان
 مفضولا ولم يتنع الأفضل ويحرم عزل صالح ولو مفضولا وتطل عدالة الطالب وعسالة الروض
 وشرحه وحرم على الصالح للقضاء طلبه وبذل مال لعزل فاض صالح له ولو كان دونه وبطلت
 بذلك عدالته فلا تصح توليته والمعزول به على قضاة حيث لا ضرورة لان العزل بالرشوة حرام
 وتولية المرتضى للراش حرام اهـ بحروقه وروى البيهقي والحاكم من استعمال عاملا على المسلمين
 وهو يعلم أن غيره أفضل منه وفي رواية رجل على عصاة وفي تلك العصاة من هو أرى قسمة
 فقد خان الله ورسوله والمؤمنين اهـ ودخل فيه كل من تولى أمرا من أمور المسلمين وإن لم يكن
 ذلك شرعا كصبي شايخ الاسواق والبلدان ونحوها اهـ (قوله في حق الصالحين) المراد
 بالجمع ما فوق الواحد لانه في حق الواحد فرض من (قوله في ناحية) أي مسافة عدوى دون
 ما زاد فلا يلزمه قبوله ولا طلب فيه لانه عمل القضاء لا آخره فنه تعذيب طائفة من ترك الوطن

ثلاثة قاضيان في النار وقاض في
 الجنة فأما الذي في الجنة فرجل
 عرف الحق وقضى به والذان في النار
 رجل عرف الحق فجار في الحكم
 ورجل قضى للناس على جهل
 والقاضي الذي يتفاد حكمه هو الأول
 والثاني والثالث لا اعتبار بحكمهما
 وتولى القضاء فرض كفاية في حق
 الصالحين في الناحية أما تولية
 الامام لاحد من قرض عين عليه فن
 تعين عليه في ناحية

لرسوله ولزمه قبوله (ولا يجوز) ولا يصح (أن يلى القضاء) الذى هو الحكم (٢٢٧) بين الناس (الامن استكمل فيه) بمعنى اجتماع فيه

(نفس عنصر فصلة) ذكر المصنف منها
خصلتين على ضعيف وسكت عن
خصلتين على الصحيح كما ستعرف ذلك
الاولى (الاسلام) فلا تصح ولاية كافر
ولو على كفار وما جرت به العادات من
نصب شخص منهم للحكم فيهم فهو تقليد
رياسة وزعامة لا تقليد حكم وقضاء كما
قاله الماورى (و) الثانية (البوغ
و) الثالثة (العقل) فلا تصح ولا يغير
مكفلة نقصه (و) الرابعة (الحرية)
فلا تصح ولا يرقى ولو ببعض النقص
(و) الخامسة (الذكورية) فلا تصح
ولاية امرأة ولا اختى مشكل أما
الختى الواضح الذكورية فصحة ولايته
كما قاله فى البصر (و) السادسة
(العدالة) الآتى بيانها فى
الشهادات فلا تصح ولاية قاسق ولو
بما فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن
القيس فى مختصر الكفاية وان
اقتضى كلام الميرى خلافه (و)
السابعة (معرفة أحكام الكتاب)
العزير (و) معرفة أحكام (السنة)
على طريق الاجتهاد ولا يشترط حفظ
آياتها ولا أحاديثها المتعلقة بها من
ظهر قلب وآى الأحكام كما ذكره
البتدني والماورى وغيرهما خجاعة
آية وعن الماورى أن عدداً حديث
الأحكام خجاعة كعدد الآتى والمراد
أن يعرف أنواع الأحكام التى هى
محال النظر والاجتهاد واحترز بها عن
المواعظ والقصص فن أنواع الكتاب
والسنة العام والخاص والمجمل والمبين
والمطلق والمقيد والنص والظاهر
والناسخ والمنسوخ ومن أنواع السنة

بالكيفية ثم ان عينه الامام تلك المحل البعيد ولم يكن به ولا يقرب منه يصلح لرسوله قبوله امتثالاً
لأمر الامام (قوله لرسوله) ولو بذل مال وأن حرم أخذه منه فالأصل ما تروا والاخذ حرام
والمراد ببل مال وأند على ما يكفيه يومه وليته فيما يظهر مع وم قال ع ش على م
وظاهره وان كثر المال ولعل الفرق بين هذا وبين المواضع التى صرحوا بسقوط الوجوب حيث
طلب منه مال وان قل ان القضاء يترتب عليه مصلحة عامة للمسلمين فوجب بذله للقيام بتلك
المصلحة ولا كذلك غيره اه (قوله خصلتين على ضعيف) هما الكتابة والبقطة وسكت عن
خصلتين هما كونه فاطقاً وكفايته فى القيام بأمر القضاء (قوله فلا تصح ولاية كافر) وما اعتمد
من نصب ما كلف للتعيين منهم أى ولو من قاصين عليهم فهو تقليد رياسة لا حكم فهو كالحكم
لأحكام اه زى ومن ثم لا يلزمهم حكمه الا ان رضوا كما فى شرح م (قوله وزعامة)
مرادف وقال فى المختار الزعامة السيادة وزعيم القوم سيدهم (قوله فى البصر) هو الروايات
(قوله ولو بما فيه شبهة) أى ولو كان القس يضل ما فيه شبهة كوطأ أمته المشتركة أو أمة
فرعه اه شيخنا (قوله المتعلقات) بتأخوفاً بلفظ الجمع والذى يخط المؤلف المتعلقان بلفظ
الثنى أى القسمان الآيات قسم والاحاديث قسم اه اج وهو على لغة من يلزم الثنى
الاتى فى جميع الاحوال وقوله بها أى الأحكام (قوله خجاعة آية) مرادهم ما هو مقصود
الأحكام بدلالة المطابقة أما بدلالة الالتزام فغالب القرآن بل كله لا يخالفون منه عن حكم
يستتبط منه شرح م (قوله والمراد أن يعرف الخ) هذا المراد بعيد من كلامه وخروج عن
ظاهره والذى ينبغي أن يكون هذا زيادة على كلام المصنف وعبارة المتأخر وهو أى المجتهد
أن يعرف من الكتاب والسنة ما يتعلق بالأحكام ومجمله ومبينه وعامة وخاصة وناسخه والخ (قوله
أنواع الأحكام) أى أنواع محال الأحكام بدليل قوله فن أنواع الكتاب والسنة العام الخ
لأن العام ليس حكماً وانما هو محل الحكم شيخنا (قوله فن أنواع الكتاب الخ) هذه الجملة
لا ارتباط لها بما قبلها وهى منقولة من المنهج مع بعض تغيير أو يجب الخلل فيها ونص عبارة
شرط القاضى أن يكون مجتهداً وهو العارف بأحكام الكتاب والسنة وبالقياس وأنواعها فن
أنواع الكتاب والسنة الخ والضمير فى أنواعها راجع للكتاب والسنة والقياس ويكون قوله
فن أنواع الكتاب الخ تفصيلاً لقوله وأنواعها وهذا كلام مرتبط منسبك وبعضهم أجاب عن
الشارح وجعله مرتبطاً بأن يقدر مضاف فى قوله أنواع أحكام أى أنواع محال الأحكام والعام
وما عطف عليه يقال له محال الأحكام فيستقيم قوله فن أنواع الكتاب أى من أنواع محال أحكامه
الخ (قوله العام) وهو لفظ يستغرق الصالح لمن غير حصر كقوله تعالى ولا يظنوا أعمالكم
والخاص بخلافه كقوله عليه السلام الصائم المتطوع أمر نفسه ان شامصام وان شاء أظفر
وقوله والمجمل وهو ما تنضم دلالة مثل قوله تعالى وآتوا الزكاة وخزن أموالهم صدقة لاه
لم يعلم منهم ما قدر الواجب ونوع المأخوذ منه والمبين ما انقصت دلالة مثل قوله وفى عشرين
نصف دينار والمطلق ما دل على الماهية بلا قيد كقبة والمقيد ما دل عليها بقيد كقبة مؤمنة فى آية
القتل والمطلق فى غيرها (قوله والنص) وهو ما دل دلالة قطعية كآجاء العدد والظاهر ما دل
دلالة ظنية قال فى جمع الجوامع المتطوق ما دل عليه اللفظ فى محل النطق وهو نص ان أقام معنى

المتواتر والآحاد

والمتمثل وغيره لا يمكن من التجميع عند تعارض الأدلة فيقدم الخاص على العام والمتمثل على المطلق والمتمثل على الجمل والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد ويعرف المتمثل من السنة والمرسل منها وهو غير المتمثل وحال الرواية قوة وضعفا في حديث لم يجمع على قبوله (و) الثامنة معرفة

لثلاثين في حكم أجمع على خلافه (تبيينه) قضية كلامه أنه يشترط معرفة جميع ذلك وليس مراداً بل يكتفى أن يعرف في المسئلة التي يفق أو يصحكم فيها أن قوله لا يخالف الإجماع فيها أما بطله بموافقة بعض المتقدمين أو يظن على ظنه أن تلك المسئلة لم يتكلم فيها الأولون بل تولدت في عصره وعلى هذا قياس معرفة التماسخ والمنسوخ كما نقله الشيخان عن التزالي وأقره (و) التاسعة معرفة (طرق الاجتهاد) الموصلة إلى مدارك الأحكام الشرعية وهي معرفة ما تقدم وما سبقت مع معرفة القياس مهيمة وفائدة بأنواعه الأولى والمساوى والأدنى ليعمل بها فالأول كقياس ضرب الوالدين على التأنيف والثاني كإسقاط مال اليتيم على أكله في التبريم فبهما والثالث كقياس التفاح على البر في الربا يجمع العلم (و) العاشرة معرفة طرف من لسان العرب لغة وأعراباً وتصريفاً لأن به يعرف عموم اللفظ وخصوصه وإطلاقه وتقييده وإجماله ويأنه وصيغ الأمر والهي والتعريف والاستقهام والوعد والوعيد والأسماء والأفعال والحروف وما لا يذم منه في فهم الكتاب والسنة (و) الحادية عشر معرفة طرف (تفسير) من (كتاب الله تعالى) يعرف به الأحكام المأخوذة منه (تبيينه) هذا مع الذي قبله من جملة طرق الاجتهاد ولا يشترط أن يكون متبجراً في كل نوع من هذه العلوم حتى يكون في النحو كسيرة وفي اللغة كلليل

لا يمتثل غيره كزيد ونظائر ان احتل غيره مرجوحاً كالاسد (قوله والمتمثل) باتصال روايته إلى العاصي فقط ويسعى الموقوف أو إليه صلى الله عليه وسلم ويسعى المرفوع أهم (قوله والمتواتر) ما ترويه جماعة يستحيل توأمتهم على الكذب من جماعة كذلك في جميع الطبقات والآحاد ما يرويه واحد عن واحد أو أكثر ولم يبلغوا عدد التواتر (قوله وهو غير المتمثل) هو مبنى على اصطلاح الفقهاء والأصوليين من أن المرسل ما سقط من سنده راوياً أو أكثر سواء كان من آله أو من آخره أم بينهما وأما على اصطلاح المحدثين فهو أي المرسل ما سقط منه العاصي وبعبارة قد في حاشية شرح الورقات وأما اصطلاح المحدثين فالمرسل ما سقط منه العاصي وما وقف على العاصي موقوف وما وقف على التابعي مقطوع وما سقط منه راوياً منقطع أو راوياً منقطع من موضعين ان كان بغير اتصال والامتناع وما سقط أو لم يلق وما أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع (قوله معرفة الإجماع) بمعنى المجمع عليه وقوله والاختلاف فيه بمعنى المختلف فيه (قوله والاختلاف فيه) أي في الحكم الذي يريد وما راجعة لآل الموصولة (قوله معرفة جميع ذلك) أي جميع ما أجمع عليه واختلف فيه أي بناء على الظاهر من جعل الاتفاق والامتناع (قوله بموافقة) متعلق بجملة فالباية العلم أي علم أنه وافق بعض المتقدمين (قوله أو يظن) منصوب بأن مضمرة مؤنولة بمصدر معطوف على علم في قوله أما بطله أي أما بطله أو بطله على ظنه الخ على حدّه وليس عبادة وتقرعيني وقوله تعالى أو يرسل رسولاً (قوله وعلى هذا) أي قوله بل يكتفى الخ (قوله قياس معرفة الناسخ) أي لا يشترط معرفة جميعها بل يكتفى أن يعرف أن ما حكم به ليس له ناسخ من كتاب أو سنة وعبارته شرح مـ ولا تشترط نهايته في كل ما ذكر بل يكتفى في الدرجة الوسطى في ذلك مع الاعتقاد الجازم وان لم يتقن قوانين علم الكلام المدونة واجتماع ذلك كله إنما هو شرط للجهتد المطلق الذي يفتى في جميع أبواب الفقه أما مقلد لا يعدوا أي لا يجاوز مذهب امام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وليراع فيها ما راعيه المطلق في قوانين الشرع فانه مع الجهتد كالجتهد مع فصوص الشرع ومن ثم لم يميزه القول عن نص امامه اهـ (قوله إلى مدارك) أي محل ادراكها جمع مدرك بضم الميم مصدر مجيء بمعنى ادراكه والمراد ما يدرك منه الحكم من نحو دليل (قوله ما تقدم) وهو قوله فمن أنواع الكتاب الخ ومن قوله ويقدم الخاص على العام الخ والذي سبقت ذكره هو معرفة طرف من لسان العرب والتفسير لأن هذه كلها طرق للاجتهاد الذي هو نيل الوسخ لتحصيل ظن بحكم (قوله لأن به يعرف عموم القنط) هذا يستفاد من اللغة واسم ان ضمير الشأن وقوله وصيغ الامران كل المراد هيئة صيغته فتؤخذ من علم التصريف وان كان المراد معرفة معناه وقظه فهو مستفاد من الصور وكذا معرفة الاسماء وما بعدها (قوله لا يشترط أن يكون متبجراً) هذا فهم من قوله طرف فكان الأولى فلا يشترط الخ (قوله ولا يشترط حفظ جميع القرآن) هذا مع وأتى به توطئة لبعده (قوله كالأخذ) أي كالتحذير بأقل ما قيل كديه الذي فان بعضهم وهو أبو حنيفة قال انها كدية المسلم وبعضهم انها تصفها وبعضهم قال انها ثلثها فأخذ الشافعي بأقل هذا الأقوال وهو القول بأنها ثلثها فالمراد بقوله كالأخذ بأقل ما قيل أي من أقوال العلماء حيث لا دليل موافق عندنا فانه مختلف فيه فأثبت الشافعي لانه محقق ولانه مجمع عليه لانه في ضمن

بل يكتفى معرفة جل منها قال ابن الصباغ ان هذا سهل في هذا الزمان فان العلوم قد قدوت وجمعت انتهى ويشترط الأكثر أن يكون له من كتب الحديث أصل كصحاح البخاري وسنن أبي داود ولا يشترط حفظ جميع القرآن ولا بعضه عن ظهر قلب بل يكتفى أن يعرف مكان أحكامه في أبوابها فراجعتها وقت الحاجة ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف فيها كالأخذ بأقل ما قيل وكالاتصاف

ومعرفة أصول الاعتقاد كما حكى في الروضة كأمثلها عن الأصحاب اشتراطه ثم اجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق وهو الذي يتقن في جميع أبواب الشرع أما المقلد المذهب أمام خاص فليس عليه غير معرفة قواعد امامه وإبراع فيها ما يراعى المطلق في قوانين الشرع فانه مع المجتهد كالمجتهد مع نصوص الشرع ولهذا ليس له أن يعقل عن نص امامه كالابن سريج الاجتهاد مع النص قال ابن دقيق العيد ولا يحلو العصر من مجتهد الا اذا ادعى الزمان وقربت الساعة واما قول (٢٢٩) الغزالي والفتال ان العصر خلع عن المجتهد

المستقل فالظاهر ان المراد مجتهد قائم بالقضاء فان العلم لا يرغبون عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقتل لا خبرت القتل وامتنع منه الشافعي وأبو حنيفة وهذا ظاهر لا شك فيه اذ كيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عن المجتهد والشيخ أبو علي والقاضي الحسين والاستاذ أبو اسحق وغيرهم كانوا يقولون لنا مقلد بن النسفي بل وافقوا شرا به ويجوز تبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكتبه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه (و) الثانية عشر (أن يكون جميعا) ولو صيغ في أنه فلا يولى اسم لا يصح أصلا فانه لا يفرق بين اقرار وانكار والثالثة عشر أن يكون (بصريا) فلا يولى أمي ولا من يرى الاشباح ولا يعرف الصور لانه لا يعرف الطالب من المطلوب فان كان يعرف الصور اذا قرئت منه مع ونرج بالاعى الاور فانه يصح توليته وكذا من يصبرها راقط دون من يصبر للاقط فانه لا يدرى فان قيل قد استخف النبي صلى الله عليه وسلم ابن أم مكتوم على المدينة وهو أمي وانك قال مالك بصفة ولاية الامي اوجب بأنه انما استخفه في امامة الصلاة دون الحكم (قوله) لو سمع القاضي البيه ثم هي قضى في تلك الواقعة على الاصح واستثنى أيضا لوزل أهل قلعة على حكم أمي فانه يجوز كما هو مذكور

الاكثر ومنعه غيره فأخذنا كثر ما قبل احتياطا (قوله ومعرفة أصول الاعتقاد) لعل الاولى أن يقدم هذا المراد بأصول الاعتقاد التوحيد وهي ما يجب لله وما يستحيل عليه وما يجوز في حقه وكذا الرسل (قوله في المجتهد المطلق) أي وقد قلنا من بعد الخمس ما يجب ما يظهر لنا فلا ينافي أنه في نفس الامر يوجد وأقله قطب الغوث فانه لا يكون الاجتهاد (قوله ولا يحلو العصر) أي كل عصر أخذ من قوله بعد أنه كيف يمكن القضاء على الاعصار (قوله الا اذا ادعى الزمان) في الصباح تدعى البيان تصدع من جواتبه وأذن بالانهدام والسقوط اه في كلام الشارح استعارة بالكناية حيث شبه الزمان بيقين تشبها مضمر في النفس وأبقت شيئا من لوازمه وهو التداعي واستعارة بصفة حيث شبه التقابل بالتداعي واستعارة التداعي للتقارب واشتق من التداعي تداعي بمعنى تقارب (قوله وقربت الساعة) تفسير لما قبله (قوله وامتنع منه الشافعي) أي لما تمنع من الظهور وامتناعه منه حين استدعاء المأمون لقضاء الشرق والغرب وأما أبو حنيفة فاستلطف التصور فحسه وضربه اه دمري (قوله اذ كيف يمكن القضاء) أي الحكم على أهل الصرأى كيف يحكم عليهم بخلو العصر من مجتهد الخ وهو قوله على الفتال والغزالي وكيف للاستعانة بالانكارى (قوله كلوا يقولون) هذا لا ينبغى المدعى ولا يرد على المخالف القتال بأنه يجوز انخلو من المجتهد لان يكون هو لا مجتهدين لا يثبت أن العصر لا يخلو من مجتهد بل هو منخلو عنه بعدهم (قوله في باب) أي تكفرائض (قوله الطالب) أي المدعى والمطلوب أي المدعى عليه (قوله وأن يكون جميعا) ولو بالصباح اه زى (قوله بصيرا) ولو في النهار فقط (قوله وكذا من يصبرها) وينفذ حكمه وقت ابصاره واما في وقت عدم الابصار فان احتاج الى اشارة لم ينفذ حكمه وان لم يحجب بل كان يكتبه حكمت عليه لكونه ظاهرا أو مبنا مع (قوله دون من يصبر للاقط) ضعيف زى قال حج ويجوز كون القاضي أعور بخلاف الامام اه والفرق أن ولاية الامام علة والاعور لا يهاب اه زى يؤخذ منه انه ينبغي أن يكون الامام تاما الملققة معتقدا عند الناس بحجبه بالهم لاجل أن يجمع كلامه وحجته فبطاع فيستقيم نظام الرعية (قوله ثم هي قضى) عبارة ثم رنم لوعى بعد ثبوت قضية عنده ولم ينق الا قول حكمت بكذا ولم يجمع معه الى اشارة فنحكمه فيها (قوله واستثنى أيضا) هو استثناء صوري لانه ليس من القضاء بل فيه حكم بينهم (قوله لوزل أهل قلعة) أي اتفقوا ورضوا على أن يحكم بينهم فلان الامي اه اج والمراد أهل القلعة من الكفار كما وقع لبنى قريظة حيث قالوا للامام لا تفتح لك القلعة الا ان وليت علينا فاضيا أعى فيصوره حيث توليته الضرورة اه أيضا (قوله عدم اشتراط كونه كتابيا) معتد (قوله لا يقرأ) تفسير أي لا يقرأ الخط أي لا يسترجه وقوله ولا يكتب أي ولا يكتب (قوله متيقظا) قال الغزالي فلا يصح توليته مفضل بأن اختل ظنره وفكره اتاك كبر أو مرض أو غيره قال قل هذا تصحيح لكلام المنصف واما تفسير المتيقظ بقوى القطنة والخذق والنسب فهو مندوب كما قاله الشارح لاشتراطه على الرابع وعبارة م ر بعد قول المتأخر كاف أي ناهض لقيام بأمر القضاء

في محله والرابعة عشر أن يكون ٨٣ ح (كتابا) على أحد وجهين اختياره الاذرى والزر كنى لاحتياجه الى أن يكتب الى غيره ولأن فيه أمانا من تحريف القارى عليه وأصحهما كما في الروضة وغيره لعدم اشتراط كونه كتابيا لانه على الله عليه وسلم كان أميا لا يقرأ ولا يكتب ولا يشترط فيه أيضا معرفة الحساب لجميع المسائل الحسابية التقنية كما ستر به في المطلب لان الجاهل به لا يوجب الخلل في غير تلك المسائل والاحاطة بجميع الاحكام لا تشترط والخمسة عشر أن يكون (متيقظا)

بحيث لا يوثق من قتله ولا يندفع من غرة كما اقتضاه كلام ابن القاص وصريح الماوردي والرواية واختاره الاثر في الوسط واستند فيه الى قول الشافعي ويشترط في الحق التيقن وقوة الضبط قال والقاضي اول ما يشترط ذلك والاضافة الحقوق انتهى ملخصا ولكن الجزم به كما في الروضة وغيرها استنباط ذلك (٢٣٠) لا اشتراطه (فيه) هاتان الصفتان الموعود بهما واما المتر وكان

قال اول من يكونه ناطقا فلا يصح تولية الاخر من على الصحيح لانه كالجهاد والثانية ان يكون فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فلا يولي محتل نظر بكونه أمرا أو غير ذلك وفسر بعضهم الكفاية الملائقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بقضه فلا يكون ضعيف النفس جباياتا كان كثير من الناس يكون عالما ديناً وقصه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيقطع في جابه بسبب ذلك وإذا عرف الامام أهلية استدلاء والا بحث عن حاله كما اختبر صلى الله عليه وسلم معاذاً ولو ولي من لا يصلح للقضاء مع وجود الصالح هو الصالح بالحال ثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا يفتقر فتاؤه وان أصاب فيه فان تعذر في شخص جميع هذه الشروط السابقة فولي سلطان لمشورة فاسقاً مسلماً أو مقلداً اقتضاه الضرورة لئلا تعطل مصالح الناس تخريجاً بالمسلم الكافر اذا ولي بالشوكة واما الصبي والمرأة فصرح ابن عبد السلام بقوده منهما ومعلوم انه يشترط في غير الاهل معرفة طرف من الاحكام والمعادل ان يتولى القضاء من الامير الباغي فقد سئل عائشة رضي الله تعالى عنها عن ذلك لمن استقامت زياد فقالت ان لم يقض لهم خيارهم قضى لهم شرارهم (فروع) سبب الامام ان يأذن للقاضي في الاختلاف اعانه فان اطلق التولية استغنى عما عجز عنه فان اطلق الاذن في الاختلاف استغنى مطلقاً فان خصه بشئ لم يتعد وشرط المستغنى فتح اللام كشرط القاضي السابق الا

ان يكون ذا عقل مائة وقوة على تنفيذ الحق فلا يولي محتل ولا محتل النظر (قوله لا يوثق) أي لا يصاب في الحكم بأن يحكم بخلاف الحق من قتله أي من أجل قتله (قوله من غرة) أي بسبب غروره بأن يقره شخص ينقل مخالفته لحكمه ولم يأت به فيسلك عليه الى ان يأتي به فان لم يفعل فهو غير الميقن فيجب على السلطان الاختيار حيث يشاء لكل من طلب ان يتولى القضاء بمثل هذه الواقعة بأن يرسل اليه شخصاً بعد حكمه في قضية ينقل عنه به فان أمسك عليه أي على الحكم الذي حكم به أي استمر عليه وامتنع من ابطاله أبقاه والا فلا (قوله استنباط ذلك الخ) في مخرجه وهو الاشتراط وكتب ايج على قوله استنباط ذلك ضعيف على تفسير الميقن بما ذكره فان فسر بشئ من الحق والضبط فهو مستحب (قوله فان تعذر في شخص) ليس بقيد مخرج من قول ع من ليس بقيد ياتيه قول الخارج قبل ولو ولي من لا يصلح للقضاء الخ (قوله فولي سلطان) خرج بالسلطان غيره كقاضي العسكرية لا يصح توليته غير الاهل ولا يتقدمه ماولاه اه من (قوله شوكة) عبارة م ر أو من لشوكة اه فتولية السلطان مطلقاً صحيحة أي سواء كان ذا شوكة أم لا وعبارة م ر ورج فولي سلطان أو من لشوكة غيره بأن يكون بشاوية انقطع غوث السلطان عنها ولم يرجعوا الا اليه وظاهر كلامه عدم استلزام السلطنة للشوكة (قوله بالضرورة) قال البلقيني يستفاد من ذلك أنه لو زالت الشوكة من ولاية يموت أو نحوها انزل الزوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أو جوامع في قطر الارواق استقرت له لان قضاءه انما اقتضاه الضرورة ولا كذلك المال (قوله لم يفر من الاحكام) ملخص في شرح م فتضعف المشيئة غير ظاهر وبشارة المعقده لا يشترط ويتقد حكمه للضرورة ولذا قال م ر ولو جازاه (قوله لمن استقامت زياد) أي ولاية القضاء يادوكلن أنها الجاهل وكان أميراً باغياً وكان الخى استقامت عادلا (قوله ان لم يقض لهم خيارهم) أي ان لم يرضوا بأن يقض لهم خيارهم وهو الذي ولاه فليقض لهم شرارهم وهو زياد (قوله فروع) أي نحو العشرين (قوله فان اطلق التولية) أي من الاختلاف وعدمه م ر (قوله استغنى) ولو بضمه أي أباه وابنه حيث ثبتت عداته عند غيره حل (قوله فان اطلق الاذن الخ) وكما اطلق الاذن تعينه بأن قال له استغنى في كل أحوالك ولو فوض الامام لشخص أن يختار فاضلاً لم يفتقره ولا أصله ولا نفعه حل (قوله مطلقاً) أي فيما عجز عنه وغيره والمقده لا يستغنى الا عند العجز اه م ر ع ش (قوله فان خصه بشئ لم يتعد الخ) ولو ولاه في بلدتين متباعدتين كبغداد والبصرة فاختار المباشرة في احدهما كما قاله الماوردي وان اعترضه البلقيني فلو اختار احدهما حل يكون مقتضياً لانزعاضه عن الاخرى أو يشرط كلا مدة وجهاً أو وجههما ثم وهو الانزعاض الوريح الرصصى وجمع أن التدريس عدد مستغنى في بلدتين متباعدتين ليس كذلك لان غيبته عن احدهما لمباشرة الاخرى لا يكون عزلاً ويستغنى وقوله القهر بن عساكر بالشام والقصد من كل مدرس والطبيب اذا ولي الطببة في مسجدين والامام اذا ولي امامة مسجدين وكذا كل وظيفة في وقت معين يتعارضان فيه شرح م ر ع ش (قوله كشرط القاضي) أي فان كان الخليفة مجتهداً بشرط فيه مباشر في القاضي المجتهد وان كان مقلداً بشرط فيه مافي المقلد (قوله ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم)

عبارة مقلداً وجازت صواباً أكثر من قاض يعمل ان لم يشرط اجتماعهم على الحكم والا فلا يجوز لاي شخص منهم من الاختلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعليل ان عدم الجواز محلي في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر

عبارة مر لأن اجتهادهما محتمل بالافتقار لتفصيل النصوص (قوله تمكيم اثنين فأكثر أهلا)
قال القاضي في شرح الحاوي يشترط العلم تلك المسئلة فقط ويجوز التمكيم في ثبوت هلال
رمضان كما يحشه الزركشي ويتخذ على من رضى بحكمه فيجب عليه الصوم دون غيره مر عن
(قوله في غير عقوبة الله) أما هي فلا يجوز التمكيم فيها إذا لاطالب لها معين وأخذ منه
أن حق الله المال الذي لاطالب له معين لا يجوز التمكيم فيه اهـ وقوله أن حق الله المال
أي كل كفاي إذا كان المستحقون غير محصورين اهـ (قوله ولو مع وجود قاض) أي إذا
كان المحكم بمجهدا أما إذا لم يكن كذلك فلا يجوز ولو مع وجود قاض ضرورة فيمنع التمكيم
لوجود القضاة ولو قضاة ضرورة كما نقله زى عن مر إلا إذا كان القاضي يأخذ ما لا يقع
فيجوز التمكيم حيثنذ كما قاله حل قال زى وهل يشترط كون المصالحين عن مجوز الحكم
لكل منهما حتى يمنع فيقالو كان أحدهما يرضه وجهان في الرضة وأصلها والقياس الاشتراط
لأنه لا يزيد على القاضي اهـ عن (قوله حكمه) أي المحكم ولا بد من الرضا لفظا فلا يكفي
السكون (قوله فلا يشترط رضاها) بناء على أن ذلك تولية منه ورق في الكتابة هذا البناء
بأن ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التمكيم تولية فلا يحسن البناء وقد يجاب بأن محل هذا إذا
صدر التمكيم من غير قاض اهـ شرح البيهقي فلو حكما اثنين لم يتخذ حكم أحدهما حتى يجتمعا
بمخلاف تولية قاضين ليجمع على الحكم لظهور الفرق أي لأن القاضي يقع بينهما الخلاف
في محل الاجتهاد بخلاف المحكمين وفيه أن الحكمين قد يكونان مجتهدين إلا أن يقال هذا
قادر وبعبارة عرض ولو حكم اثنين أي كل من خصمين اشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر
في القاضيين لظهور الفرق وهو أن التولية للمحكم انما هي من الخصمين ورضاها معتبر بالحكم
من أحدهما دون الآخر حكم بغير رضا الخصم (قوله ولا يكفي رضا جان) بأن ادعى شخص
على آخر أنه يستحق عليه ما قضا زعماني إثباته فحكم القاضي بينهما فحكم بأن القتل خطأ
فلا يتخذ حكمه إلا برضا عاقله الجاني وهذا في قوة قوله يشترط زيادة على رضا المحكمين رضا
العاقله في هذه الصورة فظهر ارتباطه بما قبله والمراد بقوله ولا يكفي رضا جان أي بالقرار بأن
ادعى عليه الجاني فأقر بالجناية وكانت خطأ وشبهه محمد فلا يسرى هذا القرار على العاقله
فلا يكفي رضا بسبب القرار بل لا بد من رضاها أيضا والتبوت كافي في شرح المنهج وبعبارة
بل لا بد من رضاها أيضا ولو كانوا اقترأ لانهم لا يؤخذون باقراره فكيف يؤخذون برضاها
(قوله ولو رجع أحد الخصمين) بأن قال المذعي عليه للمحكم عزلك فليس له أن يحكم (قوله
امتنع) الحكم وليس للمحكم أن يحبس بل غاية الاتبات والحكم وإذا حكم بشئ من العقوبات
كالقود وحذ القذف لم يستوفه لأن ذلك يحرم أجرة الولاية أي غريمهم وشرفهم وعظمتهم ومنصبتهم
(قوله بنحو جنون كإغما) كان الأولى الاقتصار على الإغما فيقول بنحو إغما (قوله كإغما)
وان قل الزمن مر ولو لم يخل خلا فالشيخ الاسلام وانما استثنى في نحو الشريك بمقدار ما بين
الصلتين لأنه يحتاج هنا ما لا يحتاج ثم يرتفع بمرض لا يبرح زواله وقد يجزم معه عن الحكم
من وعادة المنهج ولو زالت أهليته بنحو جنون وإغما كقوله وصم ونسيان محل بالضبط
وفسق الغزل لوجود المنافي ولأن القضاء عقديا تزولو لو كان قاضي ضرورة وولى مع فسقه وزاد

ويجوز تمكيم اثنين فأكثر أهلا للقضاء
في غير عقوبة الله تعالى ولو مع وجود
قاض ونحوه بالأهل غيره فلا يجوز
تمكيمه مع وجود الأهل ولا يتخذ
حكمه إلا برضا الخصمين قبل الحكم
أن لم يكن أحدهما قاضيا والأقلا يشترط
رضاها ولا يكفي رضا جان في ضرورة
على عاقله ولو رجع أحد الخصمين قبل
الحكم امتنع ولو زالت أهلية القاضي
بنحو جنون كإغما الغزل

فسقه فان كان بحيث لو عرض على من ولا مرضى به وولاه لم يعزل والا انعزل اه م ر زى
 (قوله ولو عادت) فظاهره ولو عي ومما ونقل عن شيخنا ان الاعي اذا ما دبصرا عادت ولايته
 وينبغي ان يكون مثله الصم ح ل ونقل سم على م ر اعتقاد في العمى وعليه فيكون مانعا
 لاساليا كما هو ظاهر (قوله لم تعد ولايته) كذا وكذا والثاني تعود كلاب والحد اذا جرت ثم افاق
 اوفسق ثم تاب ومثل الاب في هذا الحكم الحد والحاشنة والنظر بشرط الواقف شرح م ر
 وعش عليه والقاعدة ان كل من له الولاية اذا انعزل لم تعد ولايته الا بتولية ثانيا الا اربعة
 الاب والحد والنظر بشرط الواقف ومن له الحضانة اه م دمع زيادة (قوله بخال) ككثرة
 الشكاوى منه او ظن انه ضعف او زالت هيئته في القلوب اه وذلك لما فيه من الاحتياط شرح
 م ر وعبارة الزيادة قوله بخال اي لا يقتضي انعزاله اتمامه او بما يقتضيه فلا يحتاج معه الى
 عزل لانعزاله (قوله وبافضل) اي او لم يظهر منه خلل وهناك افضل منه فله عزله رعاية للاصلح
 للمسلمين ولا يجب وان قلنا ان ولاية الفضول غير منعقدة مع وجود القاضل لان الغرض
 حدوث افضل بعد الولاية فلم يقدح فيها اه وهذا في الامر العام اما الخاص فكاملية
 وتدريب واذان وتصوف ونظروها فلا تعزل اربابها بالعزل من غير صيب كما اتفق به جمع كثير
 من المتأخرين وهو المعتمد شرح م ر والعبرة في السبب الذي يقتضي العزل بعقوبة العامة
 عش على م ر (قوله فان لم يكن شي من ذلك حرم) اي بخلاف القاضي فان لم يعزل لتوايه من
 غير صيب شرح م ر (قوله ولا يعزل قبل بلوغه عزله) مضاف لقوله كافي زى وعبارة
 حل قوله ولا يعزل قبل بلوغه عزله برفع عزل على انه فاعل والمضاف اليه هو المفعول اه فله
 الحكم قبل بلوغه ونائبه فلا يعزل احدهما قبل بلوغه العزل وان بلغ الاخر ق ل قال
 العنان ويشف عزله بطل شهادة واستفاضة لا باخبار واحد ولا يكتفى كتاب مجرد وان شئت
 قرائن بعد تزوير مثله (قوله فان علق عزله الخ) ولو كتب اليه عزلتك او انت معزول من غير
 تعليق على القراءة لم يعزل مالم يات به الكتاب كما قاله البخاري وغيره ولو يام بعض الكتاب وان عي
 موضع العزل لم يعزل والا انعزل كما يفتي بعضهم زى (قوله انعزل بها) وبقرائه عليه
 لان المعنى اذا بلغك العزل ويكتفى قرائن محل العزل فقط شرح م ر (قوله ويعزل بالنعزاله نائبه)
 الراجح ان نائبه لا يعزل الا اذا بلغه العزل زى وان لم يبلغ الاصل فينعزل حيثئذ النائب
 لا الاصل وكذا لو بلغ العزل الاصل دون النائب فانه يعزل الاصل دون النائب خلافا
 للباقين حل (قوله لا قيم نيم ووقف) المراد بقيم الوقت فانظر من لو كان للقاضي نظر وقف
 بشرط الواقف فاقام شخص عليه انعزل لانه في الحقيقة نائبه اه سم (قوله ولا يعزل قاض)
 ولو قاض ضرورة اذا لم يوجد مجتهد صالح امامه وجوده فان دعي قوايه انعزل والا فلا فائدة
 في انعزاله اه عن (قوله ووال) صكا الامر والاحتساب والنظر الجيش ووكيل بيت المال
 وما اشبه ذلك (قوله بالنعزال الامام) بجوت او غير ملزمة الضرر في تعطيل الحوادث ومن
 ثم لو لاه الحكم بينه وبين خصمه انعزل بفراغه منه ولان الامام انما تولى القضاء نيابة عن المسلمين
 بخلاف تولية القاضي لتوايه فانه عن نفسه ومن ثم كان له عزلهم بغير صيب كما مر بخلاف الامام
 يحرم عليه الالباب اه شرح م ر (قوله ولا يقبل قول متول) اي الايئة لانه حيثئذ

ولو عادت لم تعد ولايته ولا يعزل نفسه
 كذا وكذا والامام عزله بخال وبافضل
 منه ومصلحة كسكتة فتنه فان لم يكن
 شي من ذلك حرم وتنفذ ان وجد ثم
 صالح والا فلا يتعد ولا يعزل قبل بلوغه
 عزله فان علق عزله بغير ائنه كذا بالعزل
 بها وبغير ائنه عليه ويعزل بالنعزاله
 نائبه لا قيم نيم ووقف ولا يعزل
 قاض والامام استغنى عن ولا يعزل
 قاض ووال بالنعزال الامام ولا يقبل
 قول متول

لم يقدر على الانشاء شرح الررض (قوله في غير محل ولايته) ولو على أهل محل ولايته وهو
متعلق بقول وقوله حكمت عقول القول سواء قالها على وجه الاقرار او الانشاء وقوله
ولا شهادة كل أي من المعزول والمتولي في غير محل ولايته لانه شهادة على فعل نفسه وقيل تقل
لانه لم يجز لنفسه معاول يدفع عنها ضررا (قوله ولا معزول) خرج بل معزول ما لو قال قل
عزله كنت حكمت بكذا فانه يقبل وان لم تكن يمينته حتى لو قال حكمت على أهل هذه البلدة
بطلاق نسائهم وعق مجيدهم أي وهن محصورات وكذلك المعيد كما يحسنه الاذرى عليه
كفا في الروضة وأصلها اه زى (قوله ولا شهادة كل بحكمه) خرج بحكمه ما لو شهد أن
فلانا أقر في مجلس حكمه بكذا فقبل كما جزمه في الروضة وأصلها والمراد بمجلس ولايته مقصر بـ
قضائه المحوط بالسور والبناء المتصل بها سم (قوله ولم يعلم القاضي) أي الذي أقيمت الدعوة
عنده وقوله انه حكمه أي المذكور من المعزول والمتولي في غير محل ولايته وبعبارة المنهج
وشرحه ولا شهادة كل منهما بحكمه لانه شهد على فعل نفسه الا ان شهد بحكمه ما لم يعلم
القاضي انه حكمه فقبل شهادته كما قبل شهادة الرضعة كذلك فان علم القاضي انه حكمه
لم تقبل شهادته اه وقوله كما قبل شهادة الرضعة ان شهدت على فعل نفسها حيث لم يطلب
أجرة بخلاف القاضي اذا شهد على فعل نفسه والفرق الاحتياط لاهل الحكم اه من ل وعبارة
شرح م ويشارك الرضعة بأن فعلها غير مقصود بالاثبات مع أن شهادتها لا تضمن تركية
نفسها بخلاف الحاكم فيها اه وقوله ويشارك الرضعة حيث قبل شهادتها على فعل نفسها
بأن فعلها غير مقصود بل المقصود ما يترتب عليه من التحريم وقوله مع أن شهادتها الخ وجهه
أن المقصود من الارضاع حصول اللبن في جوف الطفل فيترتب عليه التحريم وهذا المعنى
يصل بارضاع القاسقة اه ع ش (قوله لا يتعلق بحكمه) كدين عليه (قوله بشاهدين)
كذا قالوا وقالوا ليس هذا على قواعد الشهادات ان ليس هناك قاض تترتب منه الشهادة اه
زى (قوله بخبران) أي أهله بها ليس المراد الشهادة المعبرة بل مجرد الاخبار ولا حاجة
للاثبات بلغة الشهادة قال حل ومحمد ان لم يكن في البلد قاض والاذرى عنده وأثبت ذلك
بلغة الشهادة كما في شرح م (قوله أو باستقاضة) أي في محل التولية من ل ولا تثبت
بكتاب لا مكان قصره أي تزويره قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
قال شيخنا العزيز من هذا ما أخذنا الشافعية في أن الحج لا يثبت بها حكم ولا شهادة وانما هي
لذلك فقط فلا تثبت حقا ولا تنعقها فاتهم اه ولا يكتفى بمجرد اخبار القاضي لهم ولا خلاف
فيه ان لم يصدقوه فان صدقوه في لزوم طاعتهم وجهان في المأوى قال بعضهم وقياس ما سبق
في الولاية انه لا يلزمهم طاعته وهذا هو المعتمد كما في زى وحل (قوله ويستأن أن يكتب موليه)
ويستحق القاضي رزقه من حين العمل لامن وقت التولية صرح به المأوى وهذا مشعر
بجواز أخذ الرزق على القضاء وهو كذلك في التهذيب يجوز للامام والقاضي المعسر أن يأخذ
من بيت المال ما يكتبه وما يحتاج اليه من نفقة وكسوة لائقه به أما أخذه الاجرة على القضاء
ففي الروضة عن الهروي أنه أخذها ان كانت أجرة مثل علمه ان لم يكن رزقه من بيت المال اه
زى والرزق بالقض المصدور بالكسراسم لما يقع به اه ع ش (قوله قبل دخوله) ان

في غير محل ولايته ولا معزول حكمت
بكذا ولا شهادة كل بحكمه الا ان شهد
بحكمه ما لم يعلم القاضي ان يحكمه
ولو اذرى على متولي جوف في حكمه
لم يسمع ذلك الا بيمينه فان اذرى عليه
بني لا يتعلق بحكمه أو على معزول
بني فكثير ما وثبت تولية القاضي
بشاهدين بخبران مع انه لا يكتب
بغير ان أو باستقاضة ويستأن أن يكتب
موليه كما بالتولية وأن يثبت القاضي
من حال علم العمل ومدونه قبل دخوله

تيسر والاعين يدخل هذا ان لم يكن عارفا بهم وأن يدخل وعليه علامة سوداء اه شرح المتهج
وقوله وعليه علامة سوداء فيه اشارة الى أن هذا الدين لا يتغير لاسرار الألوان يمكن تغيرها
بمخلاف السواد ع ش (قوله وأن يدخل يوم الاثنين) أي صيغته شرح المتهج ويؤخذ
من هذا أن يوم الاثنين أفضل من يوم الخميس وصومه أفضل من صومه وهو كذلك اه زى
ويجمع الاثنين على آيتين بآيات التوثيق لانه جمع تكسير فلا تحذف فوه للاضافة اه خ ش
(قوله في وسط) بفتح السين على الاظهر وبعبارة بعضهم على الافصح ويجوز اسكان السين
بمخلاف فهو وسط القوم فهو يسكن السين كقوله من قصها لان ما كان متصل الاجزاء الافصح
فيه القوم وما كان متفرقا الافصح فيه السكون (قوله لتساوى أهل) كان المراد بهذا
تساوى كل مع نظيره فأهل الاطراف يساؤون وكذا من يليهم وهكذا سم أي لان الساكن
بالقرب من وسط البلديس مساوي لمن مسكنه في اطرافها فاشد الى أن التساوى لمن في طرف
بالقرب من في الطرف المقابل له لا مطلقا اه (قوله خطته) قال في المصباح الخططة المكان المحيط
للعماراة والجمع خطط مثل سدرة ومدر وانما كسرت انهاء لانها تخرجت على مصدر افعل مثل
اختطبت خطبة وارتدت ردة واقرى قرية ثم قال والخططة بالضم الحائكة والخططة اه ع ش على م ر
(قوله وأن يتقرأ ولا) أي نداء بعد أن ينادى في البلد من كثر را ان القاضي يريد النظر
في المحبوسين يوم كذا فمن لمحبوس فيلخص شرح م ر (قوله فعلى نفسه حجة) قيل هذا
مشكل لان وضعه في الحبس حكم من القاضي الاول بحبسه فكيف يكلف انفسه حجة سم
ويمكن أن يحبسه ظالم من غير حجة شرعية خصوصاً في هذا الزمان (قوله كتب اليه لمضمر)
أي أوالى قاضي بلد ما أمر بالحق وهو أول من ذلك حل (قوله لويافها) أي في الويضية
بمعنى الايصاء عنده أي قوام (قوله ثم تخذ كتابا) أي نداء وقد كان له صلى الله عليه وسلم كتاب
فوق الاربعين منهم زيد بن ثابت وصلى ومعاوية رضي الله عنهم برماوى (قوله محاضر)
المحضر يخرج الميم ما يكتب فيه ما جرى للمصالحين في المجلس فان زاد عليه الحكم أو تنقذه
سمى محلا شرح المتهج وبعبارة قل محاضر جمع محضر وهو ما يكتب فيه صورة الواقعة
بين الخصمين والمجالات جمع مجل وهو ما يكتب فيه الواقعة لكن يحفظ عند الحاكم والكتب
الحكومية هي ما فيها الواقعة أيضا لكن يكتب القاضي خطه عليها وتعطى للنصم وهي المعروفة
بالطبع وعن ورق المحاضر والمجالات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن فيه شيء فعلى من أراد
الكتابة فان لم ير لم يجبر وبعبارة الروض وشرحه وأجرة الكاتب ولو كان الكاتب القاضي
وعن الورق الذي يكتب فيه المحاضر والمجالات ونحوهما من بيت المال فان لم يكن في بيت
المال شيء أو احتج اليملا هو أهم فعلى من له العمل المذموم والمذموم عليه ذلك ان شاء كتابة
ما جرى في خصوصته والا فلا يجبر على ذلك لكن يحله القاضي أنه اذا لم يكتب ما جرى فقد فنى
شهادة الشهود وحكم نفسه اه قال بعضهم وأجرة كاتب الصكوك أي الاوراق تكون
على عدد رؤس المستحقين وان تفاوتت حصصهم قاله الرافي قال في المهمات وهي مسئلة
حسنة ينبغي معرفتها (قوله شرطانها) أي حالة كون كل واحد من العدل وما بعد شرطها
فيها أي في كتابة محاضر ومجالات هكذا يفهم شويرى وقيل هو معمول المحذوف أي شرط

وأن يدخل يوم الاثنين فليس نصبت
(ويستحب أن يكتب القاضي في وسط
البلد) لتساوى أهل في القرب منه
هذا ان اتسعت خطته والارض حيث
تيسر وهذا اذا لم يكن فيه موضع يعتاد
القول فيه وأن يتقرأ أولا في كل الحبس
لامعذابين من أكثر منهم بحق فعله
مقتضاه من قال ظلت على نفسه حجة
فان كان نفسه قائما كتب اليه
لمضمر هو أو وكيله ثم تقرأ في الاوصياء
ثم ويحضره صلا لويافها اقربا وقاسما
أخذ المال منه أو عدلا ضعيفا هذه
بمعنى ثم تخذ كتابا لما اجتلب بعد لا
ذكر احوالها في كتاب محاضر ومجالات
شرطانها اقربا ضعيفا وافر العدل جيد
الطائفة

وَأَنْ يَتَعَمَّرَ جَمِيعٌ وَأَنْ يَتَخَذَ قَاضٍ أَمْرَ مَسْعُورٍ لِمَا جَاءَ إِلَيْهِمَا أَهْلُ شَهَادَةٍ وَلَا يَضُرُّهُمَا الْعَمَى لِأَنَّ التَّرَجُّعَ وَالِاسْمَاعَ تَقْصِيرٌ وَقَتْلُ الْقَتْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَعَايِنَةٍ بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ وَأَنْ يَتَخَذَ قَاضٍ لِلتَّأْدِيبِ وَمِثْلًا لِأَدَامِيقٍ وَلِعُقُوبَةٍ وَيَكُونُ جُلُوسُهُ (فِي مَوْضِعٍ) فَسَمِعَ (بَارِئُ النَّاسِ) أَيْ ظَاهِرُ لَهُمْ لِيَعْرِفَهُمْ مَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ مَسْئُوطُنَ وَغَرِيبَ مَصُوتًا مَنْ أَدَّى حُرَّ (٢٢٥) وَبَرْدِيَّانَ يَكُونُ فِي الصِّفِّ فِي مَهَبِ الرِّيحِ وَفِي

الشيء في كثر لا تقابل الحال فيجلس
في كل فصل من الصيف والشتاء
وغيرهما بما يناسبه ويصكره
القاضي أن يقض حاجيا كما قال
(الحاجب له) أي للقاضي (دونهم) أي
الخصوم أي حيث لا زجة وقت الحكم
تلبس من ولي من أمور الناس شيئا
فاختبب به الله يوم القيامة رواء
أبوداود والحاكم بأمناد صحيح فان
لم يجلس الحكم بأن كان في وقت خلواته
أو كان ثم زجة لم يكره نصبه والبواب
وهو من يقعد بالبواب للأمر أن يدخل
على القاضي للاستئذان كالحاجب فيما
ذكر قال الماوردي أئامن وظيفته
ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس
أي وهو المسمى الآن بالنقيب فلا بأس
بالتخاذ وصرح القاضي أبو الطيب
وغيره باستحبابه • (تبيينه) • من
الآداب أن يجلس على مرتفع كدكة
ليسهل عليه النظر إلى الناس وعليهم
المطالبة وأن يتميز عن غيره بفراش
ووسادة وإن كان مشهورا بالزهد
والتواضع ليعرفه الناس وليكون
أهيب للخصوم وأرفع به فلا يعلل وأن
يستقبل القبله لأنها أشرف الجهات
كما رواء الحاكم وصحبه وأن لا يتكبر
بغير عذر وأن يدعو عقب جلوسه
بالتوفيق والتسديد والاولى ما روي
أنه صلى الله عليه وسلم كان
إذا خرج من بيته قال بسم الله فوكلت
على الله اللهم أني أعود بك من أن أضل
أو أضل أو أضل أو أضل أو أضل أو أضل
أو أجهل أو يجهل علي قال في الادل كثر
حديث حسن رواء أبوداود قال ابن

فله شرطاً (قوله وأن يترجم) لأن في تلخيصهما القاضي كلام المحققين شهادة فلذلك
شرط تعددهما بخلاف إباحتهما كلام القاضي للنص لا يشترط فيه التعدد والحاصل
أن المترجم أن كان يترجم كلام الخصوم للقاضي اشترط التعدد وإن كان يترجم كلام القاضي
الخصوم لا يشترط فيه التعدد وأما المسمع فلا يشترط فيه التعدد مطلقاً قال زى واستشكل
اتخاذ المترجم بأن اللغات لا تنصرف ويعد حفظها من اختصاص كل واحد أن يتخذ القاضي في كل
لغة مترجماً للمنفعة فالأقرب أن يتخذ من يعرف اللغات التي يغلب وجودها في علمه مع أن فيه
عسر أيضاً اهـ (قوله وأن يتخذ قاض أصم) أي صمماً لا يطلع سمعه شرح مروا لا فالأصم
لا يصح كونه قاضياً كما مر اهـ (قوله مسمين) وقد يفني عنهما المترجمان قال سم ولا يعتبر
كون المسمين غير المترجمين بل إن حصل الغرضان باثنين بأن عرف اللغات القاضي والخصوم كصيا
في الغرضين والافتقار لذلك غرض من يقوم به (قوله درجة) يكسر الدال المهملة وفتح الراء
المشقة وهي سوط متخذه من جلود وأما الكرايح المعروفة الآن فالضرب به حرام وأول من
أخذها الإمام عمر رضي الله عنه قال الشعبي ودرجة عمر كانت أهيب من سيف الجراح اهـ ويقال
كانت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ضرب بها أحد على ذنب وعاد إليه بعدها اهـ
قل وفي المصباح الدرّة السوط والجمع درر كسدره وسدو (قوله ومجنبا) وأجرة السجين على
المسجون لأنها أجرة المكان الذي شغلته وأجرة السجين على صاحب الحق إذا لم يتهاصر فذلك
من بيت المال اهـ مل وقوله على المسجون أي ولو مسجون بغير حق لأنها أجرة العمل الذي
شغلته اهـ حل ونقله الشيخ خضر عن تقرير شيخه الزبدي وفيه نظر لأنه مهور ومحبوس ظلماً
وكان ينبغي أن تكون على الحابس اهـ (قوله ويكره للقاضي أن يتخاضجاً) أي حيث
لم يعلم القاضي من الحابس أنه لا يمكن من الدخول عليه عامة الناس وأما يمكن عظماءهم
أو من يدفع له رشوة للتكليف والافصاح اهـ عن علي م ر (قوله دونهم) أي عنهم أي
يحول بينهم وبين القاضي (قوله وعليهم) أي وسهل عليهم المطالبة لحقوقهم وفي نسخة
بدل المطالبة المخاطبة (قوله ووسادة) ليكون أهيب وإن كان من أهل الزهد والتواضع
للمعاجة إلى قوة الرهبة والهيبة ومن ثم كره جلوسه على غير هذه الهيئة شرح م ر (قوله أضل
أو أضل) بينا الأول للمعلوم والثاني للجهول وكذا ما بعدهم هي ألفاظ متقاربة وقوله أزل
بالزاي لا بالذال وقوله أو أجهل أي أسفه وأجترأ على الناس أو تفعل بي ذلك وقال بعضهم قوله
أو أجهل أي أفعل فعل الجهالة أو يجهل على أي يفعل الناس بي أفعال الجهالة من إيصال
الضرر إلى (قوله ويرزقيه) أي الحديث المتقدم (قوله وأن يشاورا فقهاء) الامتناء ولو
أدون منه وفي الخصائص وشرحها المناوي واختص على الله عليه وسلم وجوب المشاورة عليه
لذوي الأحلام العقلية في الأمر عند الجهول لقوله تعالى وشاورهم في الأمر أي الذي ليس فيه
وحى مما يصح أن يشاور فيه ليصير سنة وتطبيق كلهم وجوب المشاورة هو ما صححه الراغب
والتوحي وقيل إنها غير واجبة لما نقله الحافظ البيهقي في كتاب المعرفة وصرف الشافعي الأمر
إلى التدبّر وعبارته في الأمم بهذا كراهية الآية وقال الحسن إن كان التي عليه الصلاة والسلام
غنياً عن ذلك ولكنه أراد أن يستقن بذلك الحكم بعده إذا نزل بالحكم أمره بحقل وجوها

القاص وسعت أن الشعي كان يقوله اذا خرج الى مجلس القضاء ويريد فيه أو اعتدى أو يعتدى علي: اللهم أعني بالعلم وزيني بالحلم
وأكرمني بالتقوى حتى لا أنطق الا بالحق ولا أفتي الا بالعدل وأن يأتي المجلس راكبا ويستعمل ما جرت به العادة من العمامة والطيلسان
ويتعبد أن يسلم على الناس عينا ونملا وأن يشاور الفقهاء

عند اختلاف وجوه النظر وأما في حكم قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الأمر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عنها ولكن أراد أن تسمى سنة الحكم أما الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا والمراد بالفتنة كماله جمع من الأصحاب الذين يقبل قولهم (٢٢٦) في الاقتناء فدخل الأهل والعبد والمرأة ويخرج القاصق والجاحل

أو ينسكل فبني له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور بها لئلا لا يمتنع لشارونه ولا عالم غير أمين ولكن يشاور من جمع العلم والامانة وفي المشاورة رضا الخصم والجهة عليه وهو أي حريرة رضي الله تعالى عنه ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس لما نزلت هذه الآية وشاورهم في الأمر قال النبي صلى الله عليه وسلم إن الله ورؤوف غنيان عنها ولكن جعلها الله رحمة في أمته فمن شاورهم لم يعدم رشدا ومن ترك المشاورة منهم لم يعدم عناء وقد قيل الامتثالة حسن من التدامة اه (قوله عند اختلاف وجوه النظر) أي طريقه وقوله وتعارض علمه سبب (قوله مستغنيا عنها) أي عن المشاورة (قوله أو قياس جلي) أي فلا يشاورهم فيه كقياس الضرب على التأنيف فالقاري بين الضرب والتأنيف وهو أن الضرب إذا فعل والتأنيف إذا قال قول من سلامه قطوع بأنه لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا يقيها فلو حكم بعدم تعزير من ضرب أباه لكون الضرب ليس حراما بطل حكمه اه (قوله صوتا من ارتفاع الأصوات) ولأنه قد يحتاج إلى إحصاء الجاهل والمغار والمخض والمكفأ شرح م وما يقع في بلاد كثير من الأرياف أن الأهلي فاض المال يجلس في المسجد ويجمع عندهم من يشرب الخمر وغير ذلك فلا يتوقف في تحريره ويجب إنكاره وإخراجه على كل قادر ويحرم على الملتزم إذا علم بذلك اه رجائي (قوله ولو اتفقت قضية) محذور قوله أن يقض أي يعتد به بآثاره (قوله وجوب على الصحيح) مقابلة التدب (قوله كما تعرفه) أي ما ذكر من السبعة (قوله والجلوس بين يديه) وكون الجلوس على الركب أولى م (قوله ولا يرتفع الموكل على الوكيل) يعني أن التخصيص إذا وكل في خصومة وحضر مع الوكيل وانضم فلا يرتفع الموكل على الوكيل وانضم لأن الدعوى متعلقة به بدليل تخليفه إذا آل الأمر إلى التخصيص وبعبارة شرح م ومثلها ما وكلاهما في الخصومة وما بحث به العادة كثيرا من التوكيل التخصيص من ورطة التسوية بينه وبين خصمه جهل فصح اه (قوله به) أي بالموكل في الدعوى (قوله الزيل) بالزاي أو بالذال المهملة وهو الصواب أي مع كسر الباء نسبة إلى زيل قرية بالرملة أو بدال مهملة مفتوحة فتصية ما كتبه فوجدته مضمومة نسبة إلى ديل مدينة قريبة من السند ذكره السيوطي في اللب وقال في القاموس ديل كبير موضع بالسند ولم يذكر في اللب ولا في القاموس الزيل بالزاي المهمة أصلا وان كان مشهورا ولا ذكرا أن زيل اسم بلد أو مكان ينسب إليه العلم أنه لا خلاف في إهمال المال وإنما الخلاف في النسبة إلى ديل أو ديل بتقديم الموحدة على المتناة الساكنة التسمية (قوله وهو) أي عدم ارتفاع الموكل عن الوكيل وانضم (قوله جواز) هذا جواز بعد امتناع فيصدق بالوجوب فالمراد به هنا الوجوب كما في شرح م (قوله قال خرج علي) أي وكان إذا كان أمير المؤمنين وكان شرح م تحت يده فقال شرح م ما تقول يا نصراني أي بعد تقدم دعوى من يدعي على بأن الدرع له ليظهر قول شرح م ما تقول يا نصراني وكان شرح م بكار التابعين وكان من أعلم الناس بالقضاء وكان أحد السلاطات الطلس وهم عبدا لله بن الزبير وقيس بن سعد بن عبادة والاحنف بن قيس الذي يضرب بحمله المثل والرابع شرح م هذا والاطلس الذي لا شرع في وجهه (قوله بيني وبينك) أي يفصل

(ولا يشتمل قضاء في المسجد) أي بكرهه اقتناء مجلس الحكم صوتا من ارتفاع الأصوات والقطر الواقفين يجلس القضاء عادة ولو اتفقت قضية أو غلبنا وقت حضوره فيه لصلاة أو غيرها فلا بأس بجلوسها وعلى ذلك يعمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن خلفائه في القضاء في المسجد وكذا إذا احتاج الجلوس فيه لعذر من مطر ونحوه فإن جلس فيه مع الكراهة أو دونها منع التلصص من الخوض فيه بالخامسة والمثامنة ويحرم ما بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وأما المدة وفيه أشد كراهة كما نص عليه ثم شرع في التسوية بين الخصمين قتال (ويسوي) أي القاضى (بين الخصمين) وجوب على الصحيح (في ثلاثة) بل سبعة (أشياء) كما تعرفه الأول (في المجلس) فيسوي بينهما فيه بأن يجلسهما بين يديه أو أحدهما عن يمينه والآخر من يساره والجلوس بين يديه أو لا يرتفع الموكل عن الوكيل وانضم لأن الدعوى متعلقة به أيضا بدليل تخليفه إذا وجبت عين حكمة ابن الرقعة عن الزيل وأقره قال الأذري وغيره وهو حسن والبلوى به عامة وقد رأيت من يوكل فرارا من التسوية بينه وبين خصمه والصحيح جواز رفع مسلم على ذي في المجلس لكن يجلس المسلم أقرب إليهم من الذي للدوى السابق عن الشعبي قال خرج علي رضي الله تعالى عنه إلى السوق فإذا هو بنصراني يبيع درعا فرفها على فقال هذدرعي بيني وبينك قاضي المسلمين

فأتيا إلى القاضي شرح م فلما رأى القاضي عليا قائما من مجلسه وأجلسه فقال له صلى الله عليه وسلم لو كان خصمي مسلما لم كنت بين يديك ولكني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تشاروهم في المجالس القاضى بيني وبينه فقال شرح م ما تقول يا نصراني قتال الدرع درعي فقال شرح م على حل من يئنه

فقال على صدق شرح فقال التصراتي
أنا أشهد أن هذه أحكام
الأيام ثم أسلم التصراتي فأعطاه على
الدرع وجعله على فرس عتيق قال
الشعبى قصداً يتهىقاتل المشركين
عليه ولأن الإسلام يعلم ولا يعلم عليه
ويشبه كما قال في الروضة وأصلها أن
يجرى ذلك في ما تروى به الأكرام حتى
في التقديم في الدعوى كما يحسن بعضهم
وهو ظاهر إذا قلت خصوم المسلمين
والأقوال ظاهر خلافه لكثرة ضرر
المسلمين قال الأسنوى ولو كان أحدهما
نقياً والآخر مرتداً فيجب تخرجه
على التكافؤ في القصاص والصحيح
أن المرتد يقتل بالذي دون عكسه
وتجب البقي من هذا التخرج
فإن التكافؤ في القصاص ليس مما نحن
فيه بسيل ولو اعتبرناه لرفع الحر على
العبد والوالد على الولد (و) الثاني
في استماع (اللفظ) منهما ثلاث سكرات
قلب أحدهما (و) الثالث في (اللفظ)
بالقاء المشالة وهو النظر بمؤخر العين
كما قال في الصحاح والمعنى فيه ما تقدم
والرابع في دخولهما طلبة فلا يدخل
أحدهما قبل الآخر وانظر
في القيام لهما فلا يخص أحدهما
بقيام أن علم أنه في خصومة فإن لم يعلم
الأبعد قيامه فاما أن يعتذر لخصمه
منه واما أن يقوم له قيامه فلاول وهو
الاول واختار ابن أبي الهم كراهة القيام
لهما جميعاً في آداب القضاء أي إذا
كان أحدهما ممن قام له دون الآخر لأنه
ربما يتوهم أن القيام ليس له والسلاس
في جواب سلامهما أن علمهما فلا يرد
على أحدهما ويترك الآخر فإن سلم
عليه أحدهما استلزم الآخر

بني وبينك الخ (قوله صدق شرح) أتى بهذا وإن كان غير مناسب في الجواب لاجل أن يسمعه
خصمه الذي هو التصراتي فيعرف أن قضية المسلمين على الحق (قوله فأعطاه على الدرع)
لعل المعنى ترصده مع قدرته على أخذه بالينة والافطى لم يترعه منه ولا أثبته أي
لا بالينة ولا بالعين أي المردودة اهـ مد (قوله عتيق) أي جيد وهو ما أبو عمرو يان شيخنا
(قوله ولأن الإسلام) عطف على لما روى البيهقي (قوله ذلك) أي الرفع الصادق بالرفع المعنوي
(قوله لكثرة ضرر المسلمين) أي لكثرة الضرر الحاصل للذمتين بتقديم المسلمين وهو من إضافة
المصدر لفاعله والمفعول محذوف أي الكفار ولو قال لكثرة ضرر التأخير لكان أولاً وعبارة
الروى لكثرة ضرر التأخير وإذا ازدحم متعوضون قدم وجوباً من علم سبقه فان لم يعلم سبق
بأن جهل أو جأوا معاقبة بقرعة والتقديم فيها بدعوى واحدة لا يطل الزمن فينتصر
الباقون ولكن يستقدم مساعرين مستوفزين ونسوة إن قلوا والازدحام على الحق
والمدرس كالازدحام على القاضي أن كان العلم فرضاً والافطية على الحق والمدرس ويغني
أن يأتي مثل هذا التفصيل في التاجر ونحوه من السوقة كذا نقل عن شيخنا زى أقول وهو
ظاهر أن لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لأضرار المشتري والافيني أن الخيرة لأن البيع
من أصله ليس واجبا بل أنه يتنوع من بيع بعض المشتري وبيع بعضا ويجري ما ذكر من تقديم
الاسبق ثم القرعة من المزدحم على مباح ومنه ما جرت به العادة من الازدحام على الطواحين
بالربف التي أباح أهلها الطمن بها لمن أرادوه وهذا في غير المالكين لها أمهم فيقدمون على غيرهم
لأن غاية أن غيرهم مستعبر منهم فلا يقدم عليهم أما المالكون إذا اجتمعوا وتنازعوا فمن يقدم
فينبغي أن يجرع بينهم عثم على مـ ر (قوله فيجب تخرجه) أي تخرجه وهذا ضعيف والمتمد
أن الذي يرفع على المرتد (قوله والصحيح الخ) أي يرفع الذي على المرتد هذا إذا تداعيا
ومنازعة البقي تقيده لا يجمع بين المكافأة في القصاص وجوباً لا كرام في الدعوى بليل
أه لا يرفع الوالد على الولد ولا الخز على العبد مع عدم المكافأة بينهما مد (قوله ليس مما الخ)
لعل الأولى ليس مما مناسبة بطريق من الطرق شيخنا (قوله وهو النظر بمؤخر العين) ليس
قيداً (قوله في القيام) أي لخصمه حتى لو كان أحدهما يستحق القيام فقط فيترك القيام له
محافظة على التسوية زى (قوله فاما أن يعتذر) بأنه لم يعلم أمياً في خصومة أو يقول
قصدي القيام لكان أمم كن قل (قوله منه) أي من القيام أي من تركه (قوله
واما أن يقوم له) ظاهره وإن لم يكن أهلاً للقيام لضرورة التسوية مـ ر (قوله ليس له) أي
مع خصمه بل لخصمه فقط لصكوته هو الذي يقام له (قوله في جواب سلامهما) ولو قرب
أحدهما من القاضي وبمكدا لا تخرعه وطلب الأول مجي الآخر له وعكس الثاني فالذي
يقبه الرجوع للقاضي من غير نظر لشرف أحدهما أو خسته فان قلت أمره بنزول الشريف
إلى الخسيس فمخرجه بخلاف عكسه فليعين قلت ممنوع لأن قصد التسوية يتقوى النظر لذلك
نم لو قيل الأولى ذلك لم يعد كذا في النصفة ويجه الرجوع للقاضي أيضاً لو قام أحدهما
وجلس الآخر وطلب كل منهما موافقة الآخر مع امتناعه منها شوري (قوله فلا يرد
على أحدهما) أي فلا يقصد الرد على أحدهما (قوله فان سلم عليه أحدهما استلزم الآخر)

استشكل بأن القياس عدم انتظامه فلا يصح أن السلام سنة كفاية لمصولة من احدتهما
 كانه منهما وجوابه أنه وإن كان سنة كفاية لكن الأفضل تعدده ونفعه لا احتمال أن يرى
 الآتي بنفسه من يعلق الآخر (قوله أو قال لمسلم) فيه أن هذا يتأني ما في شرح م من
 أن شرط رد السلام اتصاله كاتصال الإيجاب بالقبول إلا أن يقال اغتفر هذا هنا التسوية
 بينهما قال ع ش عليه وبق ما لو علم عدم السلام بالتره هل يجب عليه أن يقول لمسلم لا يجيبكم أم لا
 فيه نظر والاقرب الأول (قوله في طلاقة الوجه) أي أو عبوسه م (قوله تبيه) لو قدم
 هذا التبيه أو آخره من المتن الآتي لكان أولى لأنه من قبيل الهدية ومعناه أنه ليس ترك
 البيع والشراء بنفسه أو بوكيله المعروف فإن اشترى بلا محابة كان الشراء مكرها وإن كان
 بمحابة فلا حرج به يحرم قبوله لأنه هدية وهي محترمة (قوله رشوة) أي أن كان لأجل الحكم
 بالباطل أو ترك الحكم بالحق وقوله أو هدية أي أن كان لأجل الأكرام (قوله وهي) أي
 الأحدى المذكورة (قوله ولا يجوز للقاضي أن يقبل الهدية) شروع في بعض الآداب
 المطلوبة من القاضي على سبيل الوجوب وهو عدم قبول الهدية ولا يفتي ما قيل من الإجمال
 لأن ظاهره تحريم قبول الهدية مطلقا لكنه فصله بقوله فإن أهدى الخ وصار مفسر ح التمسح
 وحرم قبول هدية من لا عادته بها قبل ولايته وأه عادة وزاد عليها قدرا أو مصفة بقيد زنة فيهما
 في محلها أي ولايته وقبوله ولو في غير محلها هدية من له خصومة عنده وإن اعتادها قبل ولايته
 ١٥ والخاص أنه أن كان للمهدي خصومة في الحال أو غلب على الظن وقوعها على قريب امتنع
 قبول الهدية مطلقا سواء كان المهدي من أهل علمه أم لا كان له عادة بالهدية أم لا وإن كان ليس
 للمهدي خصومة ولم يكن له عادة بالهدية امتنع قبولها أيضا سواء كان من أهل علمه أم لا
 وإن كان له عادة بالهدية وزاد عليها قدرا أو جنسا أو مصفة حرم قبولها أيضا على تفصيل في هذه
 يأتي في الشرح وإن كان له عادة ولم يزد لجنسا ولا قدرا ولا مصفة جاز قبولها ولا فرق في هذا
 التفصيل بين الإيجاب وبعض القاضي على المعتمد وما في الشرح من الاستثناء ضعيف
 قال في الخصائص وشرحها واختص على الله عليه وسلم بإباحة قبول الهدية مطلقا ولو من أهل
 الكتاب لأنه معصوم فهي حلال له وروى الترمذي عن عائشة رضي الله عنها كان يقبل الهدية
 وينيب عليها بخلاف غير من الحكام وولاية الأمور فإنه رشوة فصرم عليهم خوفا من الزيف عن
 الشرع والميل مع الهوى تلبر الشخفين وغيرهما عن أبي عبد الساعدى مرفوعا ما بال العامل
 نستعمله فبأننا يقول هذا من علمكم وهذا أهدى إلى أفلاقه في بيت أبيه أو أتمه فتنظر هل
 يهدى له أم لا فواللهي نفس محمدية لا يفل أحدكم منها شيئا إلا جاءه يوم القيامة يحمله على عنقه
 إن كان به عير إياه به له وعاء وإن كانت به عيرها بها لها خوار وإن كانت شاة جاء بها يعرف قد بلغت
 أي حكم الله الذي أرسلت به في هذا اليكم (تتمة) • يندب قبول الهدية لغير الحاكم حيث
 لا شبهة قوية فيها وحسب ينظر المهدي إليه أن المهدي أهدها معا أو في مقابل واللام يحجز القبول
 مطلقا في الأول والأول أنه بقدر ما في ظنه بالقرائن في الثاني وينبغي للمهدي البسه التصرف
 في الهدية عقب وصولها بما أهديت لأجله أظهار الكون الهدية في حيز القبول وانها وقعت
 الموقع ووصلت وقت الحاجة إليها وإشارة إلى تواسل المحبة بينهما وبين المهدي البسه حق

أو قال لمسلم ليصيرهما معا إذا سلم قال
 الشنخا وقد يتوقف في هذا إذا طال
 الفصل وكانهم احتلوا هذا الفصل تلا
 يطل معنى التسوية والسابع في طلاقة
 الوجه وسائر أنواع الأكرام فلا يخص
 أحد ما يشي منها وإن اختلفت بفضيلة
 أو غيرها (تبيه) • يندب أن لا يشتري
 ولا يبيع نفسه ولا يشتغل قلبه عما هو
 بسند ولا قلبه بما في قبيل قلبه إلى
 من يجايبه إذا وقع فيه وبين غيره
 حكومة والمحابة لغير رشوة أو هدية
 وهي محترمة وأن لا يكون له وكيل معروف
 كي لا يبعث أيضا فإن فعل ذلك كره
 والمعاملة في مجلس حكمه أشد كراهة
 (ولا يجوز) للقاضي (أن يقبل الهدية)

بها من نسخة المؤلف قوله قال في
 الخصائص الخ ليس من التجريد اه

انما اهداء اليه لمزية على غيره مما هو عنده وان كان أعلى وأعلى ولا ينحصر ذلك في التلق
 ونحوه فالأولى فعل ذلك مع من يقتضيه صلاحه أو علمه أو يقصد به خاتمه أو دفع شره أو تحوذ
 شفاعته عنده في مهمات الناس واشباه ذلك ولا يشترط في ذلك صيغة بل يكفي البعث والاختار
 وأما غيره من الحكم فيصير عليه قبول الهدية ممن له خصومة وكذا ممن لا خصومة له ان لم يهد
 منه وإذا قبلها لا يملكها عند القاضي رضي الله عنه وذلك لما رواه أحمد والبيهقي عن أبي حميد
 الساعدي والطبراني عن أبي هريرة وابن عباس وجابر بن عبد الله وأما أحمد والبيهقي عن أبي حميد
 الأمر ما تقول بضم العين واللام أصله النسيئة لكنه مشاع في القول في القيمة والمراد أنه
 إذا أهدي العامل للامام أو نائبه شيئاً قبله فهو خيانة منه للمسلمين فلا يجزئ بدونهم وروى
 أبو يعلى عن عدايا العمال حرام كلها قال ابن بطال فيه أن عدايا العمال تجعل في بيت المال
 وأن العامل لا يملكها الا ان طلبها له الامام واستبط منه في المذهب رده هديته من كان ما هو اما
 أو عرف بالعلم وأخرج أبو نعيم وغيره أن عمر بن عبد العزيز استبى قحاطاً ولم يكن معه
 ما يشتري به فركب قتلقة غلمان الديار بطباق تفاح فتناول واحدة فشبهها ثم ردها فقيل له
 ألم يكن المصطفى صلى الله عليه وسلم وخليفته يقبلون الهدية فقال انها لا وتلك هدية وهي
 لعمال بعدهم رشوة اه وسائر العمال مثل في نحو الهدية كشاحج البلدان لكنه أغلظ
 مروجش والضيافة والهبة كالهدي وكذا الصدقة على الأوجه زى ولا يجوز لغير القاضي
 ممن حضر ضيافة الا كل منها الا ان طاعت قرينة على رضا المالك ومنه سائر العمال ومنه
 ما جرت العادة به من احضار طعام لشاد البلد أو نحو من الملتزم أو الكاتب عرش على مملو
 (قوله من له خصومة) أو من غلب على ظنه انه سيخاصم ولو بعضه فيما يظهر لئلا يمنع من
 الحكم عليه مراً خلافاً للذوي لانه استثنى هدية ابعاضه اذ لا يتخذ حكمه لهم وقطعه عنه زى
 وأقره وسأصل ما في الهدية أن القاضي والمهدي اتمان ان يكونا في محل الولاية أو سار بها
 أو القاضي داخل والمهدي خارجاً وبالعكس فهذه اربع صور وعلى كل اتمان يزيد على عادته
 ان كان له عادة أو لا وعلى كل اتمان يكون له خصومة أو لا فهذه ست عشرة صورة وكلها حرام
 الا اذا كان في غير محل ولايته وفيها لم يزد المهدى ولم يكن له خصومة فيه ما تقدم شرحه
 بأن الزيادة في غير محل ولايته لا تحرم قرره شيخنا العزيز (قوله سواء) كان من أهل عمله ام لا
 أشار بذلك الى أن قول المصنف من أهل عمله ليس قيدا كما في هذه الحالة (قوله ثم أهدي اليه)
 أي سواء كان من أهل عمله أو لا ولكن يقيد التالي بما اذا أهدي للقاضي في محل ولايته والابان
 ذهب القاضي اليه وليس من أهل عمله فأهدى له بآز قبولها وهذا أي قوله ثم أهدي اليه لا حاجة
 له لانه فرض الكلام (قوله موم عليه قبولها) جواب ان ومحل الحرمة اذا كان في محل ولايته
 كما في شرح المهج وان كان ظاهر كلامه الاطلاق وقوله فلغير هدايا الخ فيه انه يمكن ان يدل
 الحديث على الأمرين أي من لا عادة له او عادة وزاد عليها (قوله محتم) بضمين واسكان
 الثاني تحقير وهو كل مال حرام لا يحل كسبه ولا اكله اه مصباح ومعنى محتم لانه يسمت
 أي يذهب البركة (قوله السلطان) المراد به ما يشمل نوابه ككالقاضي قال مروج في شرحه
 وانما أكلت الهدايا صلى الله عليه وسلم لعصته وفي خبر أنها أكلت للعدا فان صح فهو

وان قلت كان أهدي اليه من له خصومة
 في الحال فله سواء أكان من يهدي
 اليه قبل الولاية أم لا سواء أكان (من
 أهل عمله) أم لا أو لم يكن له خصومة
 لكنه لم يهد قبل ولايته القضاء
 ثم أهدي اليه بعد القضاء هدية حرم
 عليه قبولها أما في الأولى فليهدا
 العمال ممن يروى هدايا السلطان
 محتم

ولأنها تدعو إلى الميل إليه ونكسها (٣٤٠) قلب شخصه وأما في الثانية فلأن ستم العمل ظاهرة ولا يلحقها

من خصوصياته أيضا (قوله اليه) أي إلى المهدى (قوله فان تعذر) أي الرذ
(قوله وقضية كلامهم أنه لو أرسلها) أي من ليس من أهل عمل القاضي وإنما أفرد ذلك
بالمذكر لخلاف فيه والافتوا في به انتقاه للقاضي حرم قبولها أيضا لكن من غير خلاف
بخلاف الذي في الشرح (قوله يستثنى) في م ر الأوجه عدم الاستثناء لأنه ربما امتنع
بسبب الهدية من الحكم عليهم (قوله هدية أبعاضه) مصدر متناقل لقاعله والمفعول محذوف
أي للقاضي كآية وابنه (قوله وكان يهدي اليه) أي ولو مرة (قوله والاولى إذا قبلها ان
يردها) الاول أن يقول والاولى أن يردها أو يثيب عليها إذا قبلها لأن القبول في معنى الالبية فقط
لا في الرذلة إذا ردّها لا يكون قابلا لها (قوله لكن قال الروائي الخ) قول ثان وكلام النخار
ثالث وما قبلهما أول في ثلاثة أقوال المحقق كلام النخار (قوله عن المذهب) كذا في خطه
وصوابه كما في شرح الروض عن المذهب لأن الروائي أقدم من الشيخ أبي اسحق صاحب
المذهب وحاصل ما أشار إليه أن المهدى أن زاد على العادة بعد المنصب فيه احتمالات ثلاث
الاول تحريم الجميع مطلقا سواء كانت الزيادة من الجنس أولا والثاني أن نصكت الزيادة
من الجنس جاز قبول الجميع والثالث التفصيل بين أن تميز الزيادة جنسا أو قدرا وتحرم وحدها
أولا تميز تحريم الجميع وهو المعتمدان كانت الزيادة بسبب تغيير جنس الهدية بأن كانت عاده
أن يهدي بالقطن نهاده بعد المنصب بالحرير فهل يحرم الجميع أو مقابل ما زاد على قيمة القطن
من الحرير احتمالا نرجح الأسنوي منهما الاول وقيد بما إذا كان للزيادة وقع والاقلا يحرم
(قوله في المؤلف) أي في الهدية وتوهم في النخار رد ذلك كلام الروائي (قوله أي يجنس)
ومثال تميز الزيادة بالجنس أن يهدي له أربع قمم وأرب أربعة من كان يهدي له أربع قمم فقط
ومثال تميزها بالقدرا أن يهدي اليه أربع قمم من كان يهدي له أربع قمم فقط قال قبل وحاصله أنه
ان كانت الهدية بتقديمها كان يهدي اليه قبل القضاء جنسا وقدرا وصفة جاز قبولها والاقلا يحرم
(قوله أو قدرا) بأن كانت مقبولة بصفة بأن كانت عاده أربع قمم رديتا فأهدى له أحلى (قوله
في المعنى) أي لا في الجنس وهذا هو الاول في كلام النخار وإنما أعاده لأجل الخلاف (قوله
كالهدية) فيفضل بين من عاده ذلك قبل القضاء ومن لا (قوله والعارية ان كانت مما يقابل
بأجرة) كسكنى دار وركوب دابة (قوله الرشوة) بتلخيص الراء م ر (قوله ليحكم بغير الحق)
أفهم أنه لو رتب ليحكم بالحق جاز دفعه وإن كان يحرم على القاضي الأخذ على الحكم مطلقا أي
سواء أعطى من بيت المال أم لا وفي حاشية ابن تيمية على البيضاوي ما حاصله هل يجوز للقاضي
أخذ الأجرة على القضاء أم لا ذهب الجمهور من أهل العلم من العصاة وغيرهم إلى جواز أخذ
القاضي الأجرة على الحكم لأنه شغل الحكم عن القيام بمصالحه وكرهه طائفة كراهة تنزيه منهم
مسروق ورخص فيه الشافعي وأكثر أهل العلم وقال صاحب الهداية من الحنفية وإذا كان
القاضي فقيرا فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته وإذا كان غنيا فالأفضل الاستناع عن أخذ
الرزق من بيت المال بقايت المال وقيل الأخذ هو الأصح صيانة للقضاء عن الهوان وقطرا
لمن يأتي بعد من المحتاجين وبأخذ حجة الكفاية وإبعاده عن الإمام أحد لا يهين وإن كان
يقدر عمله مثل ولي التيم وأحق أهل العلم على أن القاضي إذا قضى بجورا وبخلاف ما عليه

في صورتين لو قبلها ويردها على
مالكها فان تعذر وضعها في بيت المال
وقضية كلامهم أنه لو أرسلها اليه
في محل ولايته ولم يدخل بها حرم وهو
كذلك وإن ذكر فيها المأوردى وجهين
(قوله) يستثنى من ذلك هدية
أبعاضه كما لا ادري إذا لا يتقن حكمه
لهم ولو أهدى اليه من لا خصومة له
وكان يهدي اليه قبل ولايته جاز قبولها
ان كانت الهدية بقدر العادة السابقة
والاولى إذا قبلها أن يردها أو يثيب
عليها لأن ذلك أبعد عن التهمة
أما إذا زادت على العادة فكما لو لم يهد
منه ذلك كذا في أصل الروضة وقضيته
تحريم الجميع لكن قال الروائي نقلا
عن المذهب ان كانت الزيادة من جنس
الهدية جاز قبولها لدخولها في المؤلف
والاقلا في النخار ينبغي أن يقال ان لم
تميز الزيادة أي يجنس أو قدرا حرم
قبول الجميع والاقلا زيادة فقط وهذا هو
الظاهر فان زادت في المعنى ممكن أن
أهدى من عادة قطن سريرا هل يطل
في الجميع أو يصح منها بقدر المعتاد فيه
نظر استظهر الأسنوي الاول وهو
ظاهر ان كان للزيادة وقع والاقلا عبرة
بها والضيافة والهبة كالهدية
والعارية ان كانت مما يقابل بأجرة
فحكمها كالهدية والاقلا كما يحسنه
بعضهم ويحسب بعضهم أيضا أن الصدقة
كالهدية وأن الزكاة كذلك ان لم يتعين
الدفع اليه وما يحسنه ظاهر وقبول
الرشوة حرام وهي ما يسئل القاضي
ليحكم بغير الحق أو ليمتنع من الحكم
بالحق وذلك لخبر لعن الله الراشي
والمرشي في الحكم (فروع) ليس
للقاضي حضور وليه أحدا لخصم حال الخصومة ولا حضوره وليه ما لو في غير محل ولايته تلحق بالميل

غالباً بأن يصل المدعى ما يدعيه كقول في دعوى القتل قتل عمداً أو شبه عمداً أو خطأ أفراداً أو شركة فإن أطلق ما يدعيه كقول في دعوى القتل ابني
يسن للقاضي استقصاء عماد ذكره والثاني أن تكون مكرمة فلا تسع دعوى هبة شيء أو بيعه أو إقرار به حتى يقول المدعى وقبضته بأذن الواهب
ويلزم البائع أو المقر التسليم والثالث أن يعين مدعى عليه فلو قال قتل أحد هؤلاء لم تسع دعواه لايهام المدعى عليه والرابع والخامس أن
يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لا أمان لمكلفاً ومثله السكران فلا تسع دعوى حربي لا أمان له ولا مبي ولا مجنون ولا دعوى
عليهم والسادس أن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على أحد أفراد القتل ثم ادعى على آخر شركة أو أفراداً لم تسع الدعوى الثانية لأن
الاولى تكفيها فم ان صدقه الاخر فهو (٢٤٢) • واخذ بإقراره وتسع الدعوى عليه على الاصح في أصل الروضة ولا يمكن

من العود الى الاولى لان الثانية
تكتفيها (ولا يحلفه) أي لا يجوز
للقاضي أن يحلف المدعى عليه (لا بعد
سؤال) أي طلب (المدعى) تحليفه فلو
حلفه قبل طلبه لم يعتد به قطي هذا
يقول القاضي للمدعى حلفه والا
فاقطع طلبك عنه قال ابن النقيب
في مختصر الكفاية ولو حلف بعد طلب
المدعى وقبل احلاف القاضي لم يعتد
به صرح به القاضي حسين انتهى
(قبية) • قد علم عماد كره المصنف
انه لا يجوز للقاضي الحكم على المدعى
عليه الا بعد طلب المدعى وهو كذلك
على الاصح في الروضة في باب القضاء
على الغائب (ولا يلحق خصما) منهما
(حجة) يستظهر بها على خصمه أي
يحرم عليه ذلك لا ضراره (ولا
يجهله) أي واحد منهما (كلاماً)
يعرف به كيفية الدعوى وكيفية
الجواب أو الاقرار أو الانكار لما لم
خرج بقيد الخصم في كلامه الشاهد
فيجوز للقاضي تعريضه كذبة أداء
الشهادة كما يحكمه القاضي أبو المكارم
الروائي وأقر عليه في الروضة خلافاً
لأشرف الغزي في ادعائه المنع منه فقلعه
اتقل نظره من منح التلقين الى ذلك
فإن القاضي لا يلحق الشاهد الشهادة
كما جزم به في الروضة (ولا يعتد
بالشهاد) أي لا يثبت عليهم كان يقول

ان لا يناقضها دعوى تغارها • تكلف كل وتقي الحرب للدين
(قوله غالباً) ومن غير الغالب ان لا تكون معلومة كالدعوى باللمعة والنقطة والصكوة
والاقرار بمجهول والرضخ في القيمة (قوله يسن للقاضي استقصاءه) أي ولا يجب عليه ذلك
وهل لمرده أم لا قرر شيخنا الطيني ان لمرده اخذ من التعبير بسن وان عاد وقصل الدعوى
سمعت اه مد (قوله وقبضته) أي في صورة الهبة وقوله ويلزم البائع أي في صورة البيع
والاقرار بخلاف ما اذا لم يلزمهما التسليم اليه بأن كان للبائع حق حبس المبيع لكون الثمن
أو بعضه مؤجلاً وكون المقر أقرب من مؤجل بأجل معلوم (قوله مكلفاً) خبر ثان ليكون
(قوله ولا دعوى عليهم) أي اذا لم يكن مع المدعى يئنة والاسمعت الدعوى على الصبي
والمجنون ومثلها الغائب والميت ويحلف مع البيئتين الاستظهار (قوله وتسع الدعوى
عليه) لا فائدة لاستماع الدعوى عليه بعد موأخذ بإقراره لأن الحق ثبت بالاقرار فالاولى
حذف قوله وتسع الخ (قوله لا بعد سؤال المدعى تحليفه) لأن الحق في البيئته فاحتج لادعائه
فان حلفه قبل سؤاله لم يعتد به على الاصح وله بعد تحليفه إقامة البيئته والشاهد مع البيئتين ولو قال
لا يئنتني وأطلق أو اراد لاحضرة ولا عابئة أو كل يئنة أقمها باطلة أو كاذبة أو زورتم أي بيئته
قبلت لانه ربما لم يعرف أو نسي ثم عرف أو تذكر ولو قال شهودي فسقة أو عبيد ثم جاء بعد ذلك
فان مضت مدة استبراء أو مضت قبلت شهادتهم والاقلا سم (قوله ولو حلف الخ) هذا الإشارة الى
أمر آخر وهو اشتراط تحليف القاضي أيضاً (قوله وقبل احلاف القاضي) في المصباح أحلفته
احلأفا وحلفته تحلفاً اه فاندفع ما يقال ان احلاف لم يرد (قوله قد علم عماد كره المصنف) أي
بطريق القياس على كونه لا يحلفه الا بعد سؤال المدعى (قوله الحكم على المدعى عليه) أي
بالسكول اذا امتنع عن البيئتين (قوله ولا يلحقن) بأن يقول لقتل كذا وكذا وهذا لا يفتي عن قوله
الا تي ولا يفهمه كلاماً لأن ذلك معناه أن يقول له كيفية الدعوى كذا وكذا وكيفية الجواب
كذا من غير أن يلقنه عند الدعوى فالافهام ما يفتي على الدعوى كما قرر شيخنا العثماني
(قوله يستظهر) أي يغلب ويتعالى بها على خصمه أو يستعين (قوله لما لمتر) أي لا ضراره
بخصمه (قوله كيفية أداء الشهادة) بأن يقول له كيفية الشهادة أن تأتي بلفظ الشهادة
وتأتي بالشهود عليه مجروراً بعلى وبالشهود مجروراً باللام بخلاف التلقين فانه يقول لقتل
أشهاداً لفلان على فلان كذا شيخنا (قوله لم شهدتم) أي لا جرة أو حصة فيه ان هذا ليس
تغشابل التغت أن يقول في أي زمان في أي مكان مثلاً وأن يقول في شهادة القتل قتل
بسياف أو سكين أو سهم وفي أي مكان وفي أي زمان وقوله وما وكيف تحلفتم وقوله يؤدى أي

لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة ونحو ذلك فر بما يؤتى الى تركهم الشهادة فينصرف الخصم المشهود له بذلك (ولا يقبل) القاضي التغت
(الشهادة) اذا لم يعرف عدالة الشاهد (الا بمن ثبت عدالته) عندما كم سواء أظعن الخصم فيه أم سكت لانه حكم بشهادة تتضمن تعدله
والتعديل لا يثبت الا بالبيئتين وسأقي بان العدالة في فصل بعد ذلك فإذا ثبت عدالة الشاهد ثم شهد في واقعة أخرى قال في الروضة ان لم يطل
الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعدله ثانياً وان طال فوجهان أحدهما يطلب تعدله ثانياً لأن طول الزمان يغير الاحوال ثم يجتهد الحاكم في
طوله وقصره انتهى قال في الخادم ان الخلاف في الطول في غير اليهود والمرتب عند الحاكم أمامهم فلا يجب طلب التعديل قطعاً فالة الشيخ
عزالدين في قواعد انتهى وهو حسن وقال في العدة اذا استفاض فسق الشاهد بين التامر فلا حاجة الى البت والسؤال

التعنت (قوله ولا تقبل شهادة عدو) ومن ذلك أن يشهد على ميت بحق فيقيم الوارث يئنه
بأنهم ماعدوانه فلا يقبلان عليه في أوجه الوجوه لانه الخصم لا يقال التركة تلكه خلافا لما
بحنه الساج القزاري وأقوى به الشيخ محتجاً بأن المشهود عليه في الحقيقة الميت شرح م
ولا يقيد العداوة بزمن فالو بالغ في محاسبة شخص عند ارادة الشهادة عليه مثلاً فرد عليه لم تقبل
شهادته عليه وان لم يرد عليه قبلت ولا يقيد بشخص أيضاً فقاطع الطريق عدو لكل احد قل
(قوله على عدوه) أما التقبل لم تقض العداوة الى القسق فان ادته الى ان يسرقا ويقذفه
اقتضت منع الشهادة وعليه واعلم انه ان كانت العداوة من الجانبين منعته شهادة كل على
الاخر وان كانت من جانب اختصاص منع الشهادة بالعدو وأما الاخر فقبول الشهادة منه
لا يخرج عليه وكان المناسب ذكر هذا والذي بعده في الشهادات وكذا قوله ولا يعنت
بالشهداء (قوله ذي غمر) أي ذي حقد (قوله بكسر القين الغل) وبالفتح المال الكثير
الذي يهمل أي يسترك وبالضم الرجل الجاني (قوله الظاهرة) ويكتفي بما يدل عليها
كالخاصة اكتفاء بالظنة لما فيه من الاحتياط وقرين العداوة والبغضاء بأن العداوة هي
التي تقضي الى التعدي بالأفعال والبغضاء هي العداوة الكامنة في القلب اه شوري (قوله
وفي مجمع الطبراني) غرضه الاستدلال على ان العداوة الباطنة لا يعلمها الا الله ووجهه أنهم
حيث كانوا اخوان العلانية لم يكن هنالك قرينة على العداوة الباطنة وحيث لا يعلمها الا الله
اه عشاوي (قوله اخوان العلانية) الاضافة على معنى في وكذا ما بعد (قوله والقفل)
هذا عجزت وأوله • ومليحة شهدت لها ضراتها (قوله وقد تكون الخ) وقد تقضي العداوة
الى القسق فترد شهادته مطلقاً ولا تقبل شهادته على قاذفه ولو قبل طلب الحد لظهر العداوة
ولو شهد عليه فقد نه المشهود عليه لم يؤثر فيصحبها الحاكم ولو عادى من يشهد عليه وبالغ
في خصامه ولم يجبه ثم شهد عليه قبلت شهادته ثلاثاً فذلك ذريعة الى ردّها سم وايضاح ذلك
أن خصامه علم أن شخصاً يشهد عليه فعاداه وخاصمه والحال أن ذلك لم يأت ولم يوجد منه ما يدل
على كراهة الخصام له ثم شهد عليه قبلت شهادته (قوله ولا يشترط ظهورها) هذا ينافي قوله
الظاهرة الآن يراد بها غير ذلك بأن يراد ظهوراً ثارها كقرحه بجرحه وعكسه فالمراد بها فيما
تقدم الطهور ولو باعتبار أماراتها كالخاصة والمراد هنا ظهورها في نفسها لانها خفية لا يعلمها
الا الله (قوله وتقبل من مبتدع) فيه أنه فاسق يبدعه الآن يقال شبهته فيها وهو تأويله
تجني فسقه وعبارة السارج بعد قول المتن والعداة خمس شرائط والمراد بها أي بالكبار غير
الكبار والاعتقادية التي هي البدع فان الرابع قبول شهادة أهلها ما لم تكفرهم اه والمراد بقوله
وتقبل من مبتدع أي ان لم يدع الناس لبدعته أخذاً من كلامه بعدوان كان المعتقد أنها تقبل
مطلقاً (قوله صفات الله) أي المعاني لأن نافي المعنوية يكفر للاتفاق عليها والمراد بانكار المعاني
انكار زيادتها على الذات كان يقول الله قادر بذاته لا بصفة زائدة كما تقول المعتزلة وكيف يكفر
منكر المعنوية مع أنها من الاحوال والحق أن لا حال كما قاله كثير من العلماء أرجيب بأنه يلزم من
انكارها ثبوت اضدادها وهو كفر ولا يلزم من نفي الحال نفي الصفات لأن الاحوال المنقبة
الا كون أي كونه قادراً وكونه مريداً الى آخرها وأما الصفات وهو قادر ومريد جميع الى

(ولا تقبل شهادة عدو على عدوه)
لحديث لا تقبل شهادة ذي غمر على
أخيه رواه أبو داود وابن ماجه
بإسناد حسن والضم بكسر القين
الغل والمقد ولما في ذلك من التهمة
* (قبي) المراد بالعداوة العداوة
الدينية الظاهرة لأن الباطنة لا يطلع
عليها الا اعلام الغيوب وفي مجمع الطبراني
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال سابق
قوم في آخر الزمان اخوان العلانية
اعداء السرية بخلاف شهادته أنه أذ
لا تهمة
* والقفل ما شهدت به الاعداء •
وعدو الشخص من يحزن لقرحه
ويخرج لحزنه وقد تكون العداوة
من الجانبين وقد تكون من أحدهما
فيقتصر رد شهادته على الآخر ولا
يشترط ظهورها بل يكفي ما دل عليها
من الخاصة ونحوها كما قاله البلقيني
ناقلاً عن نص القصر أما العداوة
الدينية فلا توجب رد الشهادة فتقبل
شهادة المسلم على الكافر وشهادة النسي
على المبتدع وتقبل من مبتدع لا تكفره
يدعنه كسكري صفات الله تعالى
ونطقه أفعال عباده

ووجوازي رويته يوم القيامة لا يعتقدون في ذلك لما قام عندهم بخلاف من تكفره يذنه كمنكري حدوث العالم والبعث والحشر والاجسام وعلم الله بالمعصوم وبالجزيات (٣٤٤) لانكارهم ما علم بحجج الرسول به ضرورة فلا تقبل شهادتهم ولا شهادة من يدعو

آخرها قلم ينكرها في الاحوال (قوله وجوازي رويته يوم القيامة) فان قلت قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظر في رويته تعالى في الآخرة فكيف يكون منكرها غير كافر فاجاب عنه في شرح الكبرى عن الرعشي بأن الى مفرد آلاء وهي النعم قال في ربه بمعنى نعمة ربه وهي فعل مقدم لقوله ناظرة أي ناظرة نعمة ربه (قوله والبعث) أي الاحياء قال المتسرون في قوله تعالى واسمع يوم ينادي المنادي من مكان قريب قيل ينادي اسرافيل عليه السلام بعد خروج الارواح من الصور فيقول يا أيها العظام النخرة والجلود المتفرقة والشعور المتقطعة ان الله يأمركم ان تجتمعوا الفصل الخطاب وفي الحديث انه يقول فيه أيها الاعضاء التهشمة والعظام البالية والاجسام المتفرقة والجلود المتفرقة والاورصال المتقطعة والشعور المتطيرة قوموا الى العرض على الله عز وجل فخرج ارواحهم حينئذ من ثقب الصور ولها دوى كدوى الثعل ورب العزة يقول وعزني وجلالي لا عهدتكم كما خلقتكم أول مرة فلا تخلفي روح صاحبها فيعبدكم كما بدأهم قال تعالى كما بدأنا أول خلق نعيده وعدا علينا انا كفافا علين والمور فيه ثقب علي عند التلاق وقد سماه الله في المدر الناقور فقال سبحانه فاذا نقر الناقور فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير وهو على وزن فاعول من النقر بمعنى التصويت اه شبرخيتي على العنماوية (قوله ولا شهادة من يدعو الناس) ضعيف والمقدور القبول من الداعية فاذا قبلت شهادته قبلت رويته خلافا للشارح ولن تبعه زي (قوله ولا شهادة خطاي لثله) وانطالية طائفة من الروافض منسوبون الى أبي الخطاب محمد بن وهب الاجدع يتدعون بشهادة الزور لموافقهم في القضية اذا حلف على صدق دعواه اه مصباح وصبارة ايج قوله خطاي أي اخصاب أبي الخطاب الكوفي كان يقول بالوهمية جعفر الصادق ثم اتعاها بعد موته اه ولعل اخصابه لا يقولون بما ذكر والا كانوا كفارا (قوله أو شهد ظالمه) أي لغير خطاي (قوله ولا تقبل شهادة والده لولده) يستثنى من ذلك ما لو ادعى القاضى أو الامام بما لبيت المال فشهد به أصله أو فرع مقتضى لعموم المدعى به (قوله لبعضه) ولو على بعض آخر بان شهد لابنه على أبيه أو لأمته على أبيه (قوله عقد) أي عقد التكاح فانه يزول بالطلاق بخلاف النسب فانه لا يزول (قوله نعم لو شهد زوجته الخ) والفرق بين هذا وما لو شهد لغيره بأن فلا ينفقه ان شهادته هنا محصلها نسبة القاذف الى خيانة في حق الزوج لانه يعبر بنسبة زوجته الى فساد بخلاف السيد بالنسبة لقته اه ع ش على م (قوله لم تصح شهادته) أي لانه متهم بدفع العار عن فراشه ولانه اذا حلف فانفقه بشهادته أفاد ذلك عنها واتى العار عن فراشه اه شيئا (قوله لانه يدعى خيانتها فراشه) أي والاصل عدم النجاسة (قوله وان خالف ابن عبد السلام) أي فقال تقبل الشهادة المذكورة وهو راجع لقوله ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرع على الآخر وان كان ظاهر كلام الشارح انه راجع لقوله ويؤيد منع الحكمين أيه وابنه (قوله بأن الوازع الطبيعي) أي بأن الميل الطبيعي الذي في المشهود له مقتضى التهمة ظاهرا كشهاده لامتددين على أبيه قد تعارض أي بارضه الميل الطبيعي الذي في المنهود عليه الذي لم يقتض التهمة بسبب شهادته عليه فتساقطت كانه لا ميل فلا يقال ان شهادته لاحدهما للميل الطبيعي فلا تقبل قال من قال الوازع

الناس الى بدعته كالتقبل رويته بل أولى ولا شهادة خطاي لثله ان لم يذكر فيها ما يتق احتمال اعتقاده على قول المشهود لا اعتقاده أنه لا يكذب فان ذكر فيها ذلك كقوله رأيت أو سمعت أو شهد لخالته قبلت لوال المانع (ولا) تقبل (شهادة والده) وان عاز (لواله) وان سفل (ولا) تقبل شهادة (ولده) وان سفل (لوالده) وان علا لثمة ولو قال المصنف ولا تقبل شهادة الشخص لبعضه لكان أنصروا فهم كلامه قبول شهادة الوالد على ولده وعكسه وهو كذلك لا تنفاء التهمة (تنبيه) يستثنى من ذلك ما لو كان بينه وبين أصله أو فرع معاودة فان شهادته لا تقبل له ولا عليه كما جزم به في الانوار واذا شهد بحق لفرع أو أصل له وأجنبي كان شهد برقيق لها قبلت الشهادة للاجنبي على الاصح من قولى تفسريق المصنفه وتقبل الشهادة لكل من الزوجين من الآخر لان الحاصل بينهما عقد يطرأ ويحول نعم لو شهد زوجته بأن فلانا قد فها لم تصح شهادته في أحد وجهين وجهه البليغ وكذا لا تقبل شهادته عليه بالزنا لانه يدعى خيانتها فراشه ولا تقبل شهادة الشخص لاحد أصله أو فرعيه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيد منع الحكمين أيه وأمه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بأن الوازع الطبيعي قد تعارض فظهر الصدق لضعف التهمة ولا تقبل تزكية الوالد لولده ولا شهادته له بالرشد سواء كان في حجر أم لا وان أخذناه بأقراره برشد من في حجره

الطبيعي

(تنبيه) قد علم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حوائج النسب تقبل شهادتهم لبعضه من قبل: شهادة الاخ لاخته وهو كذلك وكذا تقبل شهادة السديق لصديقه وهو من صدق في ودا لثبات بهمه ما أمك

الطبيعي ما يحصل الانسان على الشيء بطبعه فالمراد بالوازع الداعي والباعث (قوله قال ابن القاسم) هو ما لكي وسافر الى الامام مالك ليأخذ منه العلم اتقى عشرة مرة وكل مرة يتق فيها اثني عشر ألف دينار اه شخنا (قوله وقيل ذلك) وما أحسن ما قاله القزالي

لا تجزئ عن لوحدة وتقرير • ومن التقرير زمانك فانزاد

ذهب الاخاه فليس ثم أخوة • الا التعلق باللسان وباليد

واذا كشفت ضمير ما يدورهم • ألقيت ثم تبيع مع أسود

(قوله ولا يقبل القاضي) أي المتهى اليه (قوله كسبه) كذا في خط المؤلف وفي بعض

النسخ كسبه اه اج (قوله الى قاض) فيه اظهر في مقام الاضمار بالنظر لكلام الشارح

مع المتن (قوله ولو غير معين) كما اذا كان في بلد الغائب قضاء فكسب الي واحد منهم غير معين

(قوله فيه) أي الكتاب (قوله كان حكم فيه) أي في الكتاب أي ذكر الحكم فيه (قوله

وأشهدت) في بعض النسخ وشهد أي المذمى وهي غير مناسبة لما بعده لان الشهادة انما هو

من القاضي وعبرة شرح الروض مثل عبارة الشارح (قوله شاهدين) والمراد بهما

شاهدان غير شاهدي الحق أما ههنا فلا يذهب ان الحق القاضي المكتوب اليه وانما اذان يذهب ان

شاهد الحكم (قوله ويسميها) أي شاهدي الحكم لا الحق وهذا اذا كان المراد انهاء الحكم

أما اذا كان يسمع البيعة وقبلها ولم يحكم وأراد انهاء البيعة أي أنه سمعها وقبلها فيكون المراد

ويسميها أي شاهدي الحق ان لم يعتد لهما وقوله ويسميها ناطره أن الكلام في شاهدي الحكم

لا شاهدي الحق لان الانهاء ان كان بالحكم فلا حاجة لذكر البيعة أي البيعة التي أوجب الحكم

وان كان الانهاء بسمع الشاهد من غير حكم احتاج الامر الى ذكر الشاهدين ان لم يعتد لهما

والشارح لم يتعرض لسجاع البيعة فقط أي من غير حكم فلا يعمل كلام الشارح على شاهدي

الحق لكن قوله ان لم يعتد لهما يقتضي ان الكلام في شاهدي الحق لان شاهدي الحكم عطف لهما

قبل الحكم وكان الاولى ان يقتدر بقوله في الاحكام أو في سماع البيعة والحاصل انه ينهي اليه

الحكم ان حكم ولا يكون الا بعد سماع البيعة وتعديلها أو ينهي اليه ثبوت الحق ان لم يحكم

وقد عدلت عنده البيعة أو ينهي اليه سماع البيعة بالحق فقط ان لم يعتد عنده البيعة وكلامه

يقتضي الاكتفاء بتعديله فيصالحهما في الروض من قوله ولا يكتفي بتعديل الكتاب اياهما لانه

تعديل قبل اداء الشهادة اه م وفيه نظر لان التعديل انما يكون قبل اداء الشهادة وقال

بعضهم قوله ويسميها الحق هذا انما هو في انهما سماع الحق كما في التمسح وليذكره الشارح الا في

انهاء الحكم الذي اقتصر عليه ولعلها نقل نظره ولو زاد قبل هذا قوله أو شهد الحق عندي

شاهدان لم من الاعتراض ناقلا (قوله ويسن ختمه) أي يحفظها واكراما للمكتوب اليه

وختم الكتاب من حيث هو سنة متبعة وظاهر أن المراد به ختمه جعل نحو ختم عليه ويختم عليه

بخاتمه لانه يصفى بذلك اه ج وعبرة حل ويسن ختمه أي على نحو ختم يضعه على الكتاب بعد

طلبه ليصونه ويحتمل أن يضع الختم لا على الختم ويصوه اه وفي شرح الروض ويستحب للقاضي

ختم الكتاب حفظا لما فيه واكراما للمكتوب اليه وكان صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه غير

مختومة فامتنع بعضهم من قبولها للاحتومة فاتخذ خاتما وقطع عليه محمد رسول الله فصار ختم

وقال ابن القاسم وقيل
زمانه وفاد في زماننا أو معدوم (ولا
يقبل) القاضي (كتاب قاض)
كتبه (الى قاض) ولو غير معين أي
لا يعمل به (قوله) ما أنما فيه من (الاحكام)
كان حكم فيه لما مر على غائبين
(الابن شهادة شاهدين) على شهادة
(شهادان) من من وصل اليه من
القضاء (بما فيه) أي الكتابين
الحكم • (قوله) • سورة الكتاب
كما هو حاصل كلام الروض • حضر فلان
وآدى على فلان الغائب المقيم بلد
كذا يدين وحكمت له بحجة أو جبت
الحكم وسألني أن أكتب اليك بذلك
فأجبتني وأشهدت بالحكم شاهدين
وبعدهما ان لم يعتد لهما والا فلا ترك
تبعتهما ويسن ختمه بعد قراءته على
الشاهدين بحضرته ويقول أشهد كما
ان كتب الى فلان بما سمعنا ويضعان
خطهما فيه ولا يكتمان يقول أشهد كما
ان هذا خطي وان ما فيه حكى

فودفع الشاهد من نسخة أخرى بلا ختم ليطالعا ويرد حكايا عند الحاجة ويثبت أن عند القاضي الآخر على الكاتب يجزئ
عند من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال المذكور قيمه عليه فإن قال ليس المكتوب اسمي صدق بيئته أن لم يعرف به لانه أخبر
بنفسه والاصل براحة النعمة فإن عرف به لم يصدق (٢٤٦) بل يحكم عليه أو قال لست الخصم وقد ثبت باقراره أو بحجة أنه اسمه حكم عليه

الكتاب سنة متبعة وانما كانوا لا يقرؤن الا كتابا محتوما خوفا من كشف أسرارهم
واضاعة تدبيرهم (قوله ويدفع للشاهد) أي ندباغ عن (قوله من ثبوت أو حكم) يعني الواو
لا يهني ثبوت الحق مع الحكم ولقط الثبوت سرى لمن عبارة المنهج لانه أولاد كرا نهاء
الحكم وذكر بعده انهاء الثبوت ثم قال من ثبوت أو حكم فهو صحيح هنالك وأما هنا فلم يذكر الانهاء
الحكم فقط (قوله بل يحكم عليه) أي يتخذ الحكم أن كان الانهاء بالحكم ورقتي الحكم أن
كان الانهاء بسماع البينة (قوله فان مات) جواب أن الأولى محذوف تقديره قضيه تفصيل بيته
بقوله فان مات الخ (قوله زيادة تميز) أي ولا يضمن حكمه فان من قاضي بلد الحاضر ولا يشترط
اعادة الدعوى والتخلف (قوله إمكان المعاملة) فلو كان عمره خمس سنين وعمر المدعي
عشر من سنين فهذا لم يمكن معاملته (قوله لو حضر قاضي بلد الغائب) وهو المنهي اليه وقوله
يلد الحاكم وهو المنهي (قوله للمدعي) أي الذي حكم للمدعي قال اسم موصول وقوله الحاضر
صفة للمدعي (قوله فشافقه) أي خاطبه من غير واسطة أي شافقه الحاكم للمدعي قاضي بلد
الغائب والمراد به القاضي بالمعنى القوي فيشمل الشاذان انحصرا الامر في الانهاء اليه كافي
شرح م ر و ج (قوله امضاء) أي الخبر بفتح الباء (قوله وهو) أي الامضاء وقوله حيث نذ أي
حين اذ شافقه (قوله قضاء بعلمه) أي بغيره القضاء بعلمه (قوله بخلاف ما لو شافقه) مفهوم قوله
يلد الحاكم لان معناه في محل ولايته (قوله في غير محله) أي الخبر بكسر الباء وان كان الثاني
في محل ولايته وان كان قول الشارح اذا عاد يقتضي خلاف ذلك سواء كان الخبر يقتضيها في
محل ولايته أم في غير محله لا يتقدم الخبر بفتح الباء في الصورتين لان الخبر بكسر الباء في غير محله
كل عزول أي فلا يقبل خبره (قوله فليس له امضاءه) أي ليس للخصم بفتح الباء امضاءه أي
لعدم قدرته أي الخبر بالكسر على الانشاء فهو كالأخبار بعد العزل فلا يشيد بعبارة شرح
الروض فان شافقه قاض قاضيا بالحكم والمنهي له في غير محل ولايته لم يحكم الثاني وان كان في
محل ولايته لان اخباره في غير محل ولايته كالأخبار بعد عزله اه بالحرف (قوله والانتهاء)
أي المنهي والعبارة فيها قلب أي الحكم المنهي (قوله بعضي مطلقا) أي يتخذ (قوله والانتهاء)
بسماع حجة) بأن أنهي له انه سمع حجة تشهد على فلان الذي عنده (قوله ما يرجع الخ) أي هي
التي لو خرج منها بكر قليل لد الحاكم لرجع اليها يومه بعد فراغ زمن الخصامة المعتدلة من دعوى
وجواب واقامة حجة حاضرة وتعديلها والعبر بغير الانتقال لانه منضبط اه ل (قوله مبكر)
بالرفع صفة محذوف أي شخص مبكر أي خرج من طلوع الفجر أو من قبل طلوع الشمس وقوله
يومه منصوب على الظرفية والمعنى ان يذهب اليها ويرجع في يوم (قوله يعدي) من الاعداء أي
يعين من الاعادة فهو بضم الباء وكسر العين (قوله على احضاره) متعلق بيعين (قوله من
تعليهم السابق) هو قوله اذ يسئل احضارها مع القرب

• (اصل في القسمة) •

(قوله وهي تميز) أي لغة شرعا فهو معنى لغوي وشرعي ويجوز أن يكون معناها الامتلاحي
وأما القوي فطلق التميز وأدرجت في القضاء لاحتياج القاضي اليها ولأن القلم كلقاضي
في وجوب امتثال قسمة واعلم ان قسمة الاقرار ضابطها أن تكون في مستوى الاجراء بصورة

ان لم يكن ثم من شرك فيه أو كان ولم
يعاصر المدعي لان الظاهر أنه المحكوم
عليه فان كان ثم من شرك فيه وعاصر
المدعي فان مات أو أنكر الحق بعث
المكتوب اليه للكاتب ليطالب من
الشهود زيادة تميز للمشهود عليه
ويكتبها وينهيها نائب القاضي بلد
الغائب فان لم يجد زيادة تميز وقف
الامر حتى ينكشف فان اعترف
المشاو للمالحق طوبى به ويعتبر أيضا
مع المعاصرة إمكان المعاملة كما صرح
به البند نبي وغيره • (قمة) • لو حضر
قاضي بلد الغائب يلد الحاكم للمدعي
الحاضر فشافقه بحكمه على الغائب
أمضاء اذا عاد الى محل ولايته وهو
حيث قضاه بعلمه بخلاف ما لو شافقه به
في غير محله فليس له امضاءه اذا عاد الى محل
ولايته كما قاله الامام والقزالي ولو قال
قاضي بلد الحاضر وهو في طرف ولايته
لقاضي بلد الغائب في طرف ولايته
حكمت بكذا على فلان الذي يلدك
تفنه لانه أبلغ من الشهادة والكتاب
في الاعتماد عليه والانهاؤ لو بغير كتاب
يحكم بعضي مطلقا من التقيد بخوق
مسافة العدوى والانهاء بسماع حجة
يقبل فيما فوق مسافة لعدوى لا فيما
دونه وقارفا لانتهاء بالحكم بأن الحكم
قدم ولم ينس الا الاستيفاء بخلاف جماع
الجهة اذ يسئل احضارها مع القرب
والعبرة بالمسافة بما بين القاضيين لا بما
بين القاضي المنهي والغريم ومسافة
العدوى ما يرجع منها مبكر الى
محله يومه المعتدل ومعتب ذلك لان
القاضي يعدي أي يعين من طلب

خصما منها على احضاره ويؤخذ من تعليلهم السابق انه لو عسر احضار الجميع القرب يخوم من قبل الانهاء كما ذكر في المطلب وقمة
• (فصل في القسمة) • بكسر القاف وهي تميز بعض الانصاف من بعض والقسام الذي يقسم الاشياء بين الناس قال لبيد
فأرض بجاليم الملك فانما • قسم الميثة يناسا منها

والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وكان (٣٤٧) على الله عليه ولم يقسم القنائم بين اربابها واه

الشيطان والحاجة ذاهبة اليها يتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على الكمال ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي (ويقتصر القاسم) أي الذي ينصبه الامام أو القاضي (المسبعة شرائط) وزيادتها شرائط أخرى كما ستعرفها وهي (الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة) لأن ذلك ولاية ومن لم يتصف بمذكور ليس من أهل الولاية (و) علم المساحة وعلم (الحساب) لاستلزامها للمساكنة غير عكس وانما شرط علمهما لانهما آلة القسمة كما أن القسمة آلة القضاء واعتبر الماوردي وغيره مع ذلك أن يكون عفيفا عن الطمع حتى لا يرتضى ولا يخون واقتضاء كلام الامم وهل يشترط فيه معرفة القويم فيه وجهان أو جهتهما لا يشترط كما جرى عليه ابن القري وقال الاسودى جزم باستحبابه القاضيان البندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم (تبيينه) * لو قال المستفيد العدالة تقبل شهادته لاستفاد منه اشتراط السمع والبصر والنطق والضبط اذ لا بد من ذلك واستغنى عن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل بل ويستغنى عن ذلك أيضا بالعدالة واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فأنشأوا له بقوله (فان تراضيا) وفي نسخة فان تراضى (الشريكان) أي المطلقان التصرف (بين يقسم بينهما) من غير أن يصحكما في المال المشترك (لم يقتصر) أي هذا القاسم (الى ذلك) أي الشروط السابقة لانه وكيل عنهما لكن يشترط فيه التكليف فان كان فيهما مجبور عليه قاسم عنه وليه اشترط مع التكليف العدالة اما محكمهما فهو كنصوب القاضي

وقية مثلبا ومتقوما وضابط قسمة التعديل أن تكون فيما اختلفت أجزاؤه في الصورة والقيمة أو أحدهما وقسمة الرد هي ما يحتاج في قسمته الى رتمال أجنبي ولبعض القضاة ما تقضى لا تطلق ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين القوم قسما الأثرين فواكها الاسواق قد وضعت * لتبين قوم والجسم من اقوام وقال آخر تمت الاسد في الغابات جوتا * ولهم الضأن ما كول الكلاب (قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث (قوله والحاجة ذاهبة) أشار الى أن لها دليلا عقليا (قوله المساحة) بكسر الميم وهو علم يعرف به طرق استعمال الجهولات العددية المعارضة للمعادير أي كطريق معرفة القلتين بخلاف العددية فقط فان علمها يكون بالخير والمقابلة اه حل وهي قسم من الحساب فعمله عليها من عطف العام (قوله لاستلزامها) أي القسمة أي في بعض الصور يعني عن هذا التعليل قوله الا في وانما شرط علمهما لانهما آلة القسمة ومن ثم لم يذكره مر (قوله من غير عكس) يعني أن المساحة لا تستلزم القسمة (قوله وانما شرط علمهما) لاحاجة ذلك لانه يعني عنه قوله لاستلزامها المساحة (قوله مع ذلك) أي الشروط (قوله أن يكون عفيفا عن الطمع) لم يشترط هذا في القاضي اه حل (قوله معرفة القويم) أي تقدير قيم الاشياء (قوله باستحبابه) أي ما ذكر من معرفة القويم (قوله قبل) الاولى وأن تقبل ليصح عطفه على ما قبله (قوله السمع والبصر) لان غير السمع لا تصح شهادته فيما يتعلق بالسمع وغير البصر لا تصح شهادته فيما يتعلق بالبصر حل (قوله والنطق) أي وعدم تهمة بأن لا يكون هناك عداوة ولا أصلية ولا قرينة ولا سببية لما تقدم في القضاء اه ع ش على مر (قوله اذ لا بد) يتأمل هذا التعليل فانه لا يصح أن يكون تعليل الاشتراط لما يلزم عليه من تعطيل الشيء بنفسه وأجيب بأنه علمه لقوله لاستفاد منه الخ (قوله ويستغنى عن ذلك) ترق في الاعتراض على المتن وغرضه أن ذكر الاسلام والبلوغ والعقل مستغنى عنه على كل حال اما بالعدالة التي عبر بها أو بقبول الشهادة المتقدمة لكن الاعتراض بالتأخر ليس متوجها لان الاول وقع في حيزه (قوله واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) أشار بذلك الى أن قول المتن فان تراضيا الشريكان مقابل لمخدوف تقديره محل اشتراط ما تقدم في منصوب الحاكم أما من تراضى الشريكان عليه فلا يشترط فيه الا التكليف والاولى ليناسب قوله سابقا أي الذي ينصبه الامام أو القاضي أن يقول هنا واذ لم يكن القاسم منصوبا من جهة الامام أو القاضي الخ (قوله فان تراضى) هي أولى من فان تراضيا كما في نسخة لسلا متها من التجريج على لغة كلوني البراغيت (قوله الشريكان) أو الشريكان (قوله المال المشترك) مقول يقسم (قوله أي الشروط السابقة) لو قال أي المذكور من الشروط لكان مستقيما قل لان اسم الاشارة مفرد ويناسب تفسيره بالمفرد (قوله لانه وكيل عنهما) فيصور كونه رقيقا وامراة وقامقا الا أن يكون فيهم مجبور عليه فيقتصر الى ما ذكر اه سم (قوله قاسم عنه وليه) أي ولي أمر القسمة وليه بأن رضى مع الشريك الآخر عن يقسم (قوله اشترط مع التكليف العدالة) أي وغيرهما مما تقدم كمعرفة المساحة والحساب وكونه عفيفا (قوله اما محكمهما) والتبرق بين من حكمه

التكليف فان كان فيهما مجبور عليه قاسم عنه وليه اشترط مع التكليف العدالة اما محكمهما فهو كنصوب القاضي

ومن تراشيه من غير تصكيم انهما للمساكنة جفلا بغيره الحاكم يرضيهما الرضا بغيره بطلان
من تراشيه عليه لا يلزمهما الرضا بحكمه (قوله فيه) أي في التقويم باعتبار المقوم اه قسم
وقال شيخنا الضمير راجع للقاسم ويدل عليه قوله الاتي فان لم يكن فيها تقويم فيكون قاسم واحد
ويدل على الاول قوله لا اشتراط العددي المقوم ويمكن حل الاول على ما اذا كان المقوم غير
القاسم والثاني على ما اذا كان المقوم هو القاسم والحاصل ان القاسم ان كان هو المقوم اشتراط
تعدد وان كان القاسم غير مقوم لم يشترط فيه التعدد (قوله وان كان فيها نصوص) أي تضمن
كطلب وهذا غاية في عدم التعدد (قوله لان المارص الخ) أي والمقوم بغير قيمة الشيء فهو
كاشاهد هذا هو الفرق بين (قوله والامام جعل القاسم) غرضه به التقييد أي بحل اقتران
التعددي القاسم اذا كان هناك تقويم مالم يجعل الامام القاسم ما كافي التقويم أي بغيره أي
يقصد التقويم الحاصل من غيره ويعمل به ويقسم نفسه فحينئذ يسأل عن القيمة عدلين ويقسم
بقيمة وكذلك لو لم يجعل الامام ما كافي ولكن لم يقوم فیسأل عدلين عن القيمة ويقسم بقيمة
(قوله بعدلين) أي بقول عدلين (قوله وللقاضي) تقييد لقوله وان كان في القيمة تقويم
لم يقتصر على أقل من اثنين أي مالم يكن القاسم القاضي بنفسه وهو عالم بالتقويم فلما ان يصحكم فيه
بعله ان كان يجتهد أو يقسم نفسه من غير تعدد اه وبعبارة الررض والقاضي العمل فيه بطله
ان كان يجتهد اه (قوله ان لم يبرعه) أي بالعمل (قوله فان استأجروه) بأن وكلوا واحدا
يستأجر لهم شخصا وعين كل منهم على نفسه قدرا وأذن لو كبل أن يسميه لا يبرعه فليأمر كلاهما
قليلا أو كثيرا وكذا لو استأجروا من سوا عين كل قدرا وكذا لو عقدوا معا وعين كل قدرا (قوله
أجرة مطلقة) أي لم يعين كل منهم قدرا بأن قالوا استأجروا الثلثين لتأبكذا (قوله المأخوذة)
عبارة شرح التميز وخرج بزيادتي المأخوذة الحصص الأصلية في قسمة التعديل فان الأجرة
ليست على قدر ما يبل على قدر الحصص المأخوذة فله وكثرة لان العمل في الكثير أصغر منه
في القليل اه بغيره هذا اذا كانت الأجرة مهيضة والا فالوزع أجرة المثل على قدر الحصص
مطلقا أي عين كل قدرا ولا شرح المذهب فان كانت الشركة في أرض نصفين وعقل ثلثها بثلاثها
فالصائر اليه الثلثان يعطى من أجرة القسام ثلثها والاخر يعطى ثلثها ورجع الباقين أن كلا
منهما يعطى النصف اه بكرى ولو استأجروه لكتابة الصك فالأجرة أيضا على الحصص كما تجزئ به
الرافعي آخر الشفعة اه ع ش على م د (قوله ثم ما عظم ضرر قسمته الخ) تكميل للاقسام لان
التم تكلم على قسمة ما لا ضرر فيه وسواء كان الضرر لكل الشركاء أو بعضهم كافي بمسئلة الضرر
المذكورة وقوله منعهم أي كلهم ان كان الضرر للجميع أو منع من لحقه الضرر كصاحب العشر
في الصورة الآتية (قوله ان بطل نفعه) المقصود منه أي على حاله التي هو عليها لا ما يطرأ عليه
حل (قوله منعهم الحاكم منها) أي رجوا ولو تنازع الشركاء فيما لا يقسم اتفقوا به مهاباة
ولكل الرجوع متى شاء وأجره لبعضهم أو لغيرهم فان لم يرضوا بذلك أجبرهم الحاكم على
إجرائه ان أمكن والأقل على الاتباع بمهاباة اه برماوى (قوله لم يمنعهم) لان الحق اهرم فلم
يجب منعهم من الضرر وبعبارة شرح م د لم يمنعهم لا مكان الاتباع عما صار اليه منه على حاله
أو باقتضاه محلا صغيرا كذا كان ولا يجبرهم الى ذلك لغيره من إضاعة المال وكان مقتضى ذلك

فيستترط فيه الشروط المذكورة
(وان كان في القسمة تقويم) هو مصدر
قوم السعة فقدر قيمتها (لم يقتصر فيه
على أقل من اثنين) لا اشتراط العددي
المقوم لان التقويم شهادة بالقيمة فان لم
يكن فيها تقويم فيكون قاسم واحد
وان كان فيها نصوص وهو الأصح لان
المارص يجتهد ويحل باجتهاد فممكن
الحاكم ولا يحتاج القاسم الى لفظ
الشهادة وان وجب تعدد لانها تستند
الى حل محسوب والامام جعل القاسم
ما كافي التقويم فيعمل فيه بعدلين
ويقسم نفسه والقاضي الحكم في
التقويم بعله ويجعل الامام رزق
منه ان لم يبرعه من بيت المال اذا
كان فيه سعة والا فاجر نفعه على الشركاء
لان العمل لهم فان استأجروه وسوى كل
منهم قدرا لزمه وان سوا أجرة مطلقة
في أجرة مهيضة أو فاسدة فالأجرة
موزعة على قدر الحصص المأخوذة
لانها من مؤن الملك ثم ما عظم ضرر
قسمته ان بطل نفعه بالكلية كجوهرة
وثوب تقسيم منعهم الحاكم منها وان لم
يطل نفعه بالكلية كان نقص نفعه
أو بطل نفعه المقصود لم يمنعهم ولا يجبرهم
فالأقل كسيف يكسر

منعه لهم غير أنه دخل لهم فعل ما ذكر بأنفسهم فخلصا من سوء المشاركة ثم بحث بيع أخذما
 من بطلان بيع برسمين من تقيس أن ما هنا في سيفت خيس والامنههم اه قال ع ش عليه
 واطلاقهم بخالفه ويرق بين ما هنا وثم بأن ذلك القرم فيما يوتى الى التقصير وقد قلتمنه
 الشرع من التسليم فقلنا بفساده ولا كذلك هنا فان كسر السيف بجزء التراضى أشبه بالوقوع
 ذراعاً من ثوب تقيس لقرض البيع وهو جائز كما مر اه (قوله تكمام) هو محل الامتصاص لا مع
 فهو مستوفى وقوله وطاحونة هو محل دوران الدواب حول الطحون لا مع فهو دار الدواب اه
 قل على الجلال وأول من منع الحمام والطاحون والزجاج والصابون والثورة الجن وتعلم ذلك
 بعضهم بقوله حمام طاحون زجاج نورة ه صابون صنع الجن هنى الخمسة
 ولا يجوز قسمة الوقت بين أربابه لأن قضاها تفسير شرط الواقع من أن كل برسمين يتردشون في أربابه
 اه م ر وقيل يجوز اقتران ان قلنا الملك في الوقت للموقوف عليه ليرغبوا في العمارة
 ولا يتواكلوا (قوله صغيرين) فيه تغليب المذكر الذي هو الحمام لأنه مذكر والطاحونة
 مؤنثة اه م د أي بحيث لا يمكن جعل الأول حاملين والثاني طاحونين وإن لم يرد ذلك بل أرادوا
 غيره مما يمكن والحاصل أنه متى أمكن جعل حصة الطالب للقسمه جاماً أو طاحوناً أوجب
 وإن كانت حصة الثاني لا يتأتى منها ذلك أخذاً من المسئلة الآتية في قوله ولو كان له عشر دار الخ
 حل وعبارته من المتأخر وما يطلعه المقصود تكمام وطاحونة صغيرين بحيث لو قسم كل
 لم يتفع به بعد القسمة من الوجه المقصود قبلها ولو باحداث حرافق لا يجاب طالب قسمه
 اجباراً في الأصح لما فيه من اضرار الآخر ولا يمنعهم منها فان أمكن جعله حاملين أو طاحونين
 أوجبوا الممنوع لانتفاء الضرر وإن احتاج الى احداث ثمر ومستوفى قلنا لغير التدارك والثاني
 يجاب أن اتفع به بعد القسمة بوجهين وانما بطل بيع ما لا عمره وإن أمكن فصله بعد لا بشرط
 المبيع الانتفاع به لا اه م ر (قوله ولو كان له عشر دار) أو حمام أو أرض م ر (قوله
 لا يصلح للسكنى) أو لكونه جاماً أو لما يقصد من تلك الأرض وقوله مثلاً تكمام أو طاحونة لا يصلح
 للسكنى والباقي يصلح فاعظم نثر رقسمة اتمامها معاً واما على أحدهما وقوله يصلح لها
 ولو يضم ما يملكه بجوارها (قوله أجبر صاحب العشر على القسمة) ظاهر كلامهم وإن كان
 محجوراً عليه حل (قوله لا عكسه) أي لا يجاب صاحب العشر أي لأنه تعنت إذ لا يمكن
 الانتفاع بالعشر إذا قسم ويؤخذ منه أنه لو كان يتفع بعشره بعد القسمة كأن كان ملاصقاً
 للكه وغرضه من القسمة أن يجعل حصته سعة في ملكه فله يجاب اج وعبارته المنهج
 ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي لا يخرى يصلح لها ولو يضم ما يملكه بجوارها أجبر
 صاحب العشر على القسمة بطلب الآخر لا عكسه أي لا يجبر الآخر بطلب صاحب العشر لأن
 صاحب العشر متعنت والآخر معذور واما إذا صلح العشر ولو بالضم فيعبر بطلب صاحبه الآخر
 لعدم التعنت حيثئذ اه وقوله بطلب الآخر لانتفاعه وضرر صاحب العشر انما يشأ من قلة
 نصيبه لا من مجرد القسمة شرح م ر و ج وقوله ولو بالضم أي ضم ما يملكه بجوارها فخذ ما هو
 مجاور للكه ويجبره على ذلك لأن القرض أن لا يراعى مساوية ولا ضرر عليه وعبارته م ر
 لو ملك أو أحبا ما لو ضم لعشره صلح للسكنى أجيب اه قال ع ش وإذا أجيب وكان الموات

والثاني تكمام وطاحونة صغيرين
 فلا يمنعهم ولا يصح ولو كان له عشر
 دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي
 لا يخرى يصلح لها أجبر صاحب العشر
 على القسمة بطلب الآخر لا عكسه

أو الملك في أحد جوابات الماردون باقيا فهل يتعين إعطاؤه لما يلي ملكه بالقرعة وتكون هذه
 الصورة مستتامة من كون القسمة انما تكون بالقرعة أولا بد من القرعة حتى لو خرجت حصته
 من غير جهة ملكه لان القسمة أو يصور ذلك بما اذا كان الموات أو المملوك محبطين لجميع
 جوابات الماردية نظر ولا يعد الا قول الحاج مع عدم ضرر الشريك حيث كانت الاجزاء
 مستوية اه وصرح به م ر فيا بعد (قوله صورة وقعة) سواء كان مثليا أو متقوماً مثال
 المثل الدراهم والجويب والالهام ومثال المتقوم أرض متفقة الاجزاء ودار متفقة الائمة
 (قوله فهو الاول) وهو قسمة الافراز وقوله فالثاني أي قسمة التعديل وقوله فالثالث أي
 الرد (قوله القسمة بالاجزاء) ويصح قسمة الافراز فيما تعلق الزكاة قبل اخراجها
 ثم يخرج كل ذلك كما آل اليه ولا توقف حصته تصرفه على اخراج الزكاة من (قوله والى هذا
 النوع والنوع الثاني) وأما النوع الثالث فلم يدخل في كلامه لانه لا اجبار فيه كما يأتي وقد
 قال هنالزم الاخراجاته والحاصل ان قوله والى هذا النوع والنوع الثاني يقتضي أن القسمين
 داخلان في المقام مع أن الشارح سيذكر القسم الثاني بقوله النوع الثاني الخ والجواب أن ذكر
 الشارح لزيادة إيضاح ويان لامثله وفروعه (قوله متفقة الائمة) قال في شرح العباب بأن
 كان في باب نهايت وصفة وفي الجانب الآخر كذلك والعروة مستوية الاجزاء اهم (قوله
 وأرض مستوية الاجزاء) أي مساوية في القوة والضعف وليس فيها مخوزع تقسم وحدها
 ولو اجبارا فان كان فيها زرع لم تصح قسمة وحده ولا قسمتهما معا ثم ان كان لم يبد صلحا سارت
 قسمتهما معا التراضي ويجوز قسمة الكنان بعد خض رؤسه ومعايرة الوزن قال شيخنا ويصح
 قسمة القرع على الشجر من ثفل وعنب خرصا ولا يصح قسمة غيرهما وتملت الارض شركة الوقت
 ولو مسجد اقصور قسمتهما مع في هذا النوع دون غيره على المعتمد قل وانظر مع ما تقدم قريبا
 من أنه لا تصح قسمة الوقت الا أن يحصل كلامه على غير قسمة الافراز (قوله مثلا) راجع
 للكتابة لان القرعة لها طرق كثيرة عند العوام (قوله أو جرة) عطف على اسم أو شريك
 والاول اقرب لما بعده اه قل (قوله عيز عن البقية) بأن يكتب الجزء الشرقي في رقعة
 وفي الاخرى الجزء الغربي وفي الاخرى القبل (قوله من ثفلين) أي مختلف كشع والشع
 بالثريك الذي يستصحب به قال القراء هذا كلام العرب والمولدون يقولون شع بالتسبيك
 والشعة أيضا منه اه صحاح الجوهري (قوله من لم يحضر الكتابة) والاولى كونه صيا بعد
 التهمة وله كغيره البداءة بأي نصيب أو شريك شاء قل وفي ع ش على م ر من لم يحضرها
 وذلك لبعده عن التهمة اذا قصدت رها عن المخرج حتى لا يتوجه اليه تهمة ومن ثم يستحب كونه
 قليل القطعة لتبعد الحيلة (قوله على أقلها) وهو في المثال السدس فتكون ستة اجزاء
 وأقرع كاتر (قوله بأن لا يبدأ الخ) لانه اذا بدأ به حيث ذكر عاخرج له الجزء الثاني أو الخامس
 فينترق ملك من له النصف أو الثلث فيبدأ بغيره النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول
 أو الثاني أعطيهما والثالث ويترق عن الثلث فان خرج على اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس
 ويتعين السادس لمن له السدس فالاولى كتابة الاسماء في ثلاث رفاع أو ست والاخراج على
 الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكر شرح المنهج أي فيض رقعة منها على الجزء الاول

وما لا يظلم ضرر رقعة قسمة أنواع
 ثلاثة وهي الآتية لان المقسوم ان
 شأوت الانصبا منه صورة وقعة
 فهو الاول والا فان لم يخرج الى رقتي
 فالثاني والا فالثالث النوع الاول
 القسمة بالاجزاء ونسب قسمة
 المتشابهات والى هذا النوع والنوع
 الثاني أيضا أشار المسنف بقوله (واذا
 دعا أحد الشريكين شريكه الى قسمة
 مالا ضر فيه) كمثل من جوب ودراهم
 وأدهان وغيرها ودار متفقة الائمة
 وأرض مستوية الاجزاء (لزم) شريكه
 (الاخر) المطلوب الى القسمة (الاجابة)
 اذا ضر عليه فخير أما يقسم كلاً
 في الكل ووزن في الموزون وذرع في
 المذروع وعذا في المعدود بعد الانصبا
 ان استوت ويكتب ثلاثا وهذا يأتي
 من بقية الأنواع في كل رقعة اما اسم
 شريك من الشركة أو جرح من الاجزاء
 عيز عن البقية جرحاً أو غيره وتدرج
 الرقع في بناء من ثفلين مستوية ثم
 يخرج من لم يحضر الكتابة والادراج
 رقعة اما على الجزء الاول ان كتب
 الاسماء وعلى اسم فمثلا ان كتب
 الاجزاء على ذلك الجزء ويحل كذلك
 في الثانية وتعين الثالثة لباقي ان كانت
 الرفاع ثلاثة فان اختلف الانصبا
 كتب وثلاث سدس جري ما يقسم
 على أقلها

فان صادف اسم صاحب السدس أخذه أو الثالث أخذه والقي بليده أو التصف أخذوا والذين
 بعده قال سم لك أن تقول اذا كتبت الاسماء فترددت بالانخراج على الجزئين الثاني مثلاً فربما
 خرج اسم صاحب السدس فيلزم تقريظ حصته غير فيحتاج الى اجتناب البداهة بالانخراج على
 الجزء الثاني مثلاً في قوله لانه لا يحتاج الى تامل قاتل وقوله أعطيها والثالث قال الاسنوي
 واصطفاً ومما قبله وما بعده تصحكم فلم لا أعطى السهمان مما بعده ويتعين الاول لصاحب السدس
 والباقي لصاحب الثالث وقد يقال لا يتعين هذا بل يتبع نظر القاسم كما قاله الرافعي في نظائره
 شرح الروض وصارفة قل على الجلال قوله أعطيها والثالث ويرى من الاخرين
 وان خرج على اسمه الثالث أعطيه والذين قبله أيضاً وأقرع بين الاخرين وكذا ان خرج
 باسمه الرابع أعطيه والذين قبله ويتعين الاول لصاحب السدس والاخيران لصاحب الثالث
 وان خرج على اسمه الخامس أعطيه والذين قبله أيضاً ويتعين الاخير لصاحب السدس والاخير
 الاولان كذا في شرح الروض واعترضه الاسنوي واعتبر كغيره منظر القاسم فيما يضمن
 في الصورتين ولو بدأ بصاحب السدس على خلاف ملحق من مخرج على اسمه الثاني والخامس
 لم يعطه وقاعد القسمة أو غيرهما أعطيه وعمل في الاخيرين بقياس ما مر وقوله أعطيه أي الرابع
 وأعطى معه الخامس ولا يعطى معه الثالث للزوم التقريظ وان خرج على اسمه الخامس
 فعلى قياس كلام الشيخين من اعاد القبلية أعطى معه الرابع وعلى كلام غيرهما يرجع لتقدير
 القاسم فان ظهرت اعطاء السادس معه أعطيه وأقرع بين الباقيين وهكذا قل على الجلال
 وفي شرح م ر قوله أعطيه والخامس وأخذ من ذلك أنه لو كان بينهما أرض مستوية الاجزاء
 ولا حدهما أرض تليها يطلب قسمتها وأن يكون نصيبه الى جهة أرضه أجيب حيث لا ضرر
 كما قد يدل على ذلك قولهم أجبر على قسمة عرصة ولو طولاً لا يتصل كل بما يليه اه وقوله
 أو ست وهي أولى ليكون لصاحب السدس رقعة ولصاحب الثالث رقعتان ولصاحب التصف
 ثلاث رقاع وثالثه ذلك سرعة اخراج نصيبهما حل قال في شرح الروض ويجوز كتب الاسماء
 في ست رقاع اسم صاحب التصف في ثلاثة واسم صاحب الثالث في اثنين وصاحب السدس
 في واحدة وتخرج على ما ذكر ولا فائدة فيه زائدة على الطريق الاول الاسرع خروج اسم
 صاحب الاكثر وذلك لا يوجب حيفاً لتساوي السهام فجاز ذلك بل قال الزركشي انه المختار
 المتصور لان لصاحب التصف والثلاث حصة بكثرة الملك فكان لهما حصة بكثرة الرقاع
 فان كتبت الاجزاء فلا يضمن اثباتها في ست رقاع اه بحروفه واقطر ما فائدة الست رقاع أيضاً
 اذا كتبت الاجزاء مع أنه اذا خرج لصاحب التصف الجزء الاول مثلاً أخذوا والذين بعده
 فلم يبق فائدة لكتابة الجزأين المكملين لحصته وكذا يقال فيمن له الثلث قاتل (قوله ويجتب)
 أي وجوباً اذا كتبت الاجزاء تقريظ حصته واحدهم يتدنا بصاحب الثلث أي اذا لزم على
 التقريظ ضرورة كمال الاجزاء من أرض بخلاف الجيوب ونحوها وأما في الاسماء فلا يتأني فيها
 تقريظ (قوله بأن لا يبدأ الخ) لو قال بأن يؤخر صاحب الثلث لكان أولى (قوله النوع
 الثاني القسمة بالتعديل) اعلم أن مدار قسمة التعديل على الاختلاف اتمام القيمة كعبد
 من جنس قيمها مختلفة أو لا تختلف في الصورة كافي عبيد من جنس مع استواء القيمة أو مع

ويجتب اذا كتبت الاجزاء تقريظ
 حصة واحد بأن لا يبدأ بصاحب
 السدس النوع الثاني القسمة بالتعديل

اختلاف القيمة والجنس كعبيد من أجناس مع اختلاف القيمة (قوله بأن تعدل) أي تقوم
 (قوله الخالين) لا يناسب الصورة الثانية لأن الأرض بعضها فضل وبعضها غيب (قوله
 كارضين) الاتعد كارض واسعة فيها جدي وري ويمكن قسمة الجيد وحده والري وحده
 هذا هو المراد ويكون استندا على قوله لم يشرى به الاخر اجابته أي ما لم يمكن قسمة كل على
 حدة والافلا اجبار (قوله ويجبر على قسمة التعديل) أشار به الى أنها تجري في العقار
 والمقول وقد اشقت هذه المسئلة على قيوذ حصة قوله منقولات وقوله نوع وقوله لم يحتلف
 وقوله مستقيمة وقوله ان ذات الشركة مثال ذلك ما لا الشارح وانما كان ذلك من قسمة
 التعديل مع كون الجنس واحدا والقيمة مستوية يطرأ الاختلاف الصور قسمة منقولات
 العقارات فقيها فضل ان كانت متفقة الاجزاء والقيمة فهي افراز والاعتديل وخرج بنوع
 منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وجنسي فلا اجبار في ذلك وخرج بقوله لم يحتلف
 ما لو اختلف كضاتين مصرية وشامية فلا اجبار في ذلك وخرج بمقتومة الثلثة فانها افراز
 لا تعديل وان كان فيها اجبار قال قل على الجلال ولا يمنع من الاجبار الاشتراك في نحو الممر
 ولا في نحو سطح من سفلى وعلاوه (قوله في منقولات نوع) المراد بالتويع الصنف بلسيل
 ما ذكر في المحرر لأن الذي ذكره فيه مستف واحد لا نوع (قوله لم يحتلف) فاعلم ضمير
 يعود على النوع وقوله مستقيمة بالمرصعة لمقولات بخلاف منقولات نوع اختلف كضاتين
 شامية ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكان وقطن
 أو لم تزل الشركة كعبد بن قيمة تلي أحدهما تعدل قيمة تلي مع الآخر فلا اجبار فيها لثبوت
 اختلاف الأغراض فيها وعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه (قوله مستقيمة) أي
 واختلت الصفة والاتكون قسمة افراز (قوله ان ذات الشركة) بأن يأخذ كل واحد
 من الشركاء واحدا على اقراره (قوله متساوية القيمة) ومعنى كونها قسمة تعديل أن كلا
 من الثلاثة أعبد يعادل كلا من الآخرين أي يساوي قيمة كل واحد منهما (قوله وعلى قسمة
 التعديل أيضا) لو حقه وقال وفي فروع لمكان أخصر (قوله مما لا يختلف في كل منها)
 معناه أن الأغراض لا تختلف في قسمها لأنها متلازمة ومستوية القيمة وعبارة شرح المنهج
 مما لا يختلف كل منها القسمة أعياها أي لا يقبل كل د كان أن يصير د كين وهي أوضح من عبارة
 الشارح (قوله أعياها) عطف لوصف محذوف أي قسمة أعياها بأن طلب الشركاء جعل
 حصصهم د كين صحت فخرج مما لو كانت غير أعياها بأن طلبوا قسمة كل د كان نصفين قرره
 شيخنا العزيز وي والتظاهر أنه حال من د كين وقال شيخنا ح ف بأن أراد كل منهم الاستقلال
 بأعيان أي بافراد منها وهو معناه اه قال ح وهو يعتبر أن تكون مختلفة الأجنة
 لأن متفقا لأجنة من قسمة للتشابهات (قوله ان ذات الشركة) لازم لقوله أعياها (قوله
 لثبوت اختلاف الأغراض باختلاف الحال) هذا ظاهر في الد كين المتباينة دون المتلازمة
 لعدم اختلاف الحال التي هي فيها إلا أن يقال اختلاف الغرض فيها باختلاف أجناسها كما أشار
 إليه بقوله والأجنة وقد يقال هذا يأتي في الصغار (قوله النوع الثالث القسمة يرد) تقدم
 أن الشارح لم يجعل كلامه المتشاملا لها وانما جعله شاملا للآولين لأن الثمن قال لم لا آخر

بأن تعدل السهام بالقيمة كل أرض
 فختلف قيمة أجزائها لتفاوت أجناس
 وقرب ما أو يختلف جنس ما فيها
 كستان بعضه فضل وبعضه غيب
 فكذا كانت لثمنين نصفين وقيمة ثلثها
 للثمن على ما ذكر كقيمة ثلثها الخالين
 من ذلك جعل الثلث سهما والثلثان
 سهما وأقرب كالمتر يوزن شريكه الآخر
 اجابته كأنه في ذلك عبارة المصنف كما مر
 الاشارة الى الحماة المتساوي في القيمة
 المتساوي في الاجزاء في الأرض
 المذكورة نعم ان أمكن قسم الجيد
 وحده والري وحده لم يوزن فيها
 اجابته كارضين يمكن قسمة كل منهما
 بالاجزاء فلا يجبر على التعديل كما
 في حصة النجفان ويوزن به جمع منهم
 الماوردي والروائي ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يحتلف
 مستقيمة كعبيد وثياب من نوع ان
 قالت الشركة بالقسمة ثلاثة أعبد
 وقيمة متساوية القيمة بين ثلاثة وعلى
 قسمة التعديل أيضا في فروع د كين
 صغار متلازمة مما لا يختلف في كل منها
 القسمة أعياها ان ذات الشركة بها
 الساجدة بخلاف فروع الد كين الكبار
 والمخار غير المتلازمة مختلفة اختلاف
 الأغراض باختلاف الحال والأجنة
 النوع الثالث القسمة يرد

قوله لا يقسم
 لان الأرض
 لا تقسم ولا حصة

اجابته ومعناه أنه يصير الاخر عليها اذا امتنع والثالث لا اجبار فيه فذلك لم يكن داخل فيه
 (قوله اجنبي) أي غير المقسوم (قوله قسط قيمة) أي حصته من القيمة (قوله فان كان
 ألفا) موابه فان كانت أي قيمة فهو البتر قبل (قوله لا لشركه فيه) وهو المال المدفوع
 لشريكه اهـ مد لكن تافيه قوله فكان كغير المشترك لانه غير مشترك أصلا فالاولى حذف
 الكاف من قوله كغير المشترك (قوله بشرط لقسمه ما قسم براض من قيمة رذ وغيرها) أي
 عمالا اجبار فيه كقيمة عبيد أو ثياب يخلق النوع كوكي وهندي وضائقين مصرية وشامية
 استوت القيمة أو اختلفت لتتعلق الغرض بكل نوع وعبارتنا الملهج ويشترط في قيمة
 الرذ الرضا بالقط بعد خروج القرعة ولو تراخى باقسمة ما لا اجبار فيه اشترط الرضا بعد القرعة
 كقولهم ما رضينا بهذه القسمة لا بهذا أو بما أخرجه القرعة قال مـ وفي شرحه ما ما قسم
 اجبارا فلا يعتبر فيه الرضا لا قبل القرعة ولا بعدها اهـ قلت وقد علم أن قيمة الافراز والتعديل
 فيما لا اجبار اهـ (قوله في قسمة اجبار) وهي افراز أو تعديل (قوله أو قسمة تراض) أي
 بأن نصب الهما ظاهرا أو قسما باقصرهما أو رضاء بعد القيمة شرح المنهج (قوله وان لم يثبت
 ذلك) أي التلذ أو الخيف وهذا محذور قوله ولو ثبت (قوله فلا تخلف شريكه) أي لا تخلف
 القاسم اذا كان منصوبا بالساكن أو محكما له ما فلا يجوز (قوله ولو اخصق بعض مقسوم)
 ولو بان فساد القسمة وقد اتفق أو زرع أو بن مثلا أحدهما أو كلاهما جرى هنا ما مر فيما اذا بان
 فساد البيع وقد فعل ذلك لكن الاقرب هنا عدم لزوم كل شريك زاع على ما يخص حصته
 من أرض فهو القطع شرح مـ وقوله جرى هنا ما مر أي من عدم الرجوع بالنفقة والنفقة مجازا
 (قوله وليس سواء) أي وليس البعض المستحق مقسوما بينهم بالسوية بان اخص بهما أحدهما
 أو أصابه منه أكثر (قوله شاعرا) بأن ادعى على الورثة بأن أباهم أو مـ لم يثبت غنمه
 وكذا وقعها (قوله بلاينة) فان كان غنائه بينة أجلبهم وهي رجلان أو رجل وامرأتان
 لا شاهدوين وقيل يكفي وهو المعقد لان القسمة تتضمن الحكم لهم بالملك وهو على قوله لم يجبه
 وعبارة زى أما اذا أظلموا بينة ولو رجلا وامرأتين فيصيرهم واعترض ابن مـ بان البينة
 انما تقام وتسمع على خصم ولا خصم ها وأجاب ابن أبي هريرة بأن القسمة تتضمن الحكم لهم
 بالملك وقد يكون لهم خصم غائب فتسمع البينة لهم عليهم عليه قال ابن الرفعة وفي الجواب
 نظر قال في الروضة كالمسألة قال ابن كـ ولا يكفي شاهدوين لان البينة انما تسمع حيث يكون
 خصم يرد عليه لو حصل نكول وقال ابن أبي هريرة يكفي قال الأذري وبه جزم المازري واقضاه
 كلام غيره وهو الاشبه اهـ شرح البهية (قوله لم يجبهم) أي لم تجب اجابتهم شورى
 لانه قد يكون في أيديهم باجارة أو عارة فاذا قسمه بينهم فقد يدعون الملك محققين بقيمة القاضي
 وقال الماوردي لان قسمة القاضي اثبات للكمها واليد توجب اثبات التصرف لا اثبات الملك
 عن وصفت البينة هنا مع عدم سبق دعوى المصلحة شرح مـ (قوله) يصح قسمة المنافع
 المملوكة ولو بوصية مهايأة ولا اجبار فيها ولا تصح ضمها للمهايأة فان اتفقوا عليها وتنازعوا
 في البدأة أقرع بينهم ولكل منهم الرجوع متى شاء ومن استوفى زاعا على حقله أجرة ما زاد
 على قدر حصته من الزاد وان امتنعوا من المهايأة أجرة الحاكم العين وقسم الأجرة بينهم ولا تصح

بأن يحتاج في القسمة الى رد مال أجنبي
 كان يكون بأحد الجانبين من الأرض
 فهو كمن لا يمكن قسمة فغير آخذة
 بالقسمة قسط قيمة فهو البتر فان كان
 أقاله بالتصديق فقسما فهو لا اجبار
 في هذا النوع لان قيمة كل مال لا يشركه
 فيه فكان كغير المشترك ويشترط لقسمة
 ما قسم براض من قيمة رذ وغيرها
 رضاء بعد خروج قرعة والنوع
 الاول افراز الحق لا بيع والنوعان
 الآخران بيع وان أجبر على الاول
 منهما كما تروى لو ثبت بيمين غلط أو جيف
 في قسمة اجبار أو قسمة تراض وهي
 بالاجراء تقضت القسمة بنوعها فان لم
 تكن بالاجراء بان كانت بالتعديل
 أو الرقلم تقض لانها بيع وان لم يثبت
 ذلك فلا تخلف شريكه ولو اخصق
 بعض مقسوم معينا وليس مواهيات
 القسمة لا يحتاج أحدهما الى الرجوع
 على الآخر فهو الاثباتان استحق
 بعضه شاعرا بطلت فيه لاقى الباقي
 (قوله) ولو تراض الشريك على قاض
 في قسمة بلاينة لم يجبهم وان لم يكن
 لهم منازع وقيل يجبههم وعليه الامام
 وغيره

قصة المديون في الذم ولو بالتراضي وكل من أخذ منها شيئا لا يخص به كذا قالوا هنا فأنظروا
مع قولهم أن محل عدم الاختصاص في ثلاث مسائل فيما يأخذ أحد الورثة من الدين الموروث
وفيما يأخذ أحد سبي المكاتب من نفوس الكفاية وفيما يأخذ أحد الموقوف عليهم
من ريع الوقف عليهم فراجع وحزرا أه قل على الجلال

• (فصل في الدعوى والبيانات) •

ذكرها في باب القضاء لأنها لا تكون إلا عند فاضل أو محكم والدعوى تجمع على دعاوى بكسر
الواو وقصها كفتاوى وقاوى قال في الخلاصة

وبالقسم والاعتقال بها • • •

وألقها التائت مكاتف حبل وقد لوتها التائت فبال دعوة وتجمع على دعوات كسجدة
ومجذبات لكن المشهور أن الدعوة بالهاء تكون للدعوة إلى الطعام وأقربت الدعوى
لأن حقيقة واحدة ولأنها الأخبار بحق على غيره ولأنها مصدر والمصدر لا يثنى ولا يجمع
أصله فلا يثنى أنه قد يجمع إذا اختلف أنواعه كما في قوله كتاب البيوع ووجبت البيانات
بأنها لا تختلف أنواعها وذكر البيانات غير مناسب لأنه سيد كر الشهود فصلا بعد ذلك فكان الأولى
حذف قوله والبيانات أو كان يحذفها بكتاب أو باب ويندرج فيه الفصل الآتي بعده
قال الرحمان وأول دعوى وقعت في الأرض دعوى قاييل على هابيل أنه أحق بشكاح توأمة
فترافعا لهما آدم عليه السلام فقال له لا فصل لك فقال له هذا اجتهدا له لأن ربي فأمرهما
أن يقرأ قريانا كما قص في سورة المائدة وتوأمه هابيل اسمها البوذا تزوجها شيث عليه السلام
وتوأمه قاييل اسمها اقليما وقيل قلمي بالتصغير أه بصرفه (قوله ما يدعون) أي يتنون
(قوله عن وجوب) أي ثبوت (قوله على غيره) هذا يشمل الشهادة فالأولى أن يزيله قبل
على غيره (قوله عندكم) أو محكم أو سيد أو ذي شوكة إذا امتنع فصل الأمور بين أهل
محله فضايله من يري الخلاص على يده كما في قل (قوله لأن بهم بين الحق) أي يظهر
واسم أن نعيم الشأن (قوله والاصل في ذلك) أي الدعوى والبيانات أي على القف والقشر
المرتبة فقولوا وإذا دعوا الخ دليل للدعوى وما بعد دليل للبيانات (قوله لو يعطى الناس
بدعواهم) لو حرف امتناع لا امتناع أي امتناع الشيء لا امتناع غيره أي تقتضي امتناع الجواب
لا امتناع الشرط كما عليه جمهور الصاة أو لما كان سيقع وقوع غيره كما عليه إمامهم سيويه
وعليه فلا اشكال لأن دعوى رجال أموال قوم كن سيقع وقوع إعطاء الناس بدعواهم وكذا
لا اشكال على الأول أيضا لأن المراد بدعوى الرجال أموال قوم أعطواهم إياها ودفعهم اليهم
أي لو يعطى الناس بدعواهم لا أخذ رجال أموال قوم وسقطوا دماهم فوضع الدعوى
موضع الأخذ لأنهم سيبه ولأنك إن أخذت المال الذي عليه تمتنع امتناع إعطاء الذي يجزى
دعواه وكذلك أخذت سيقع وقوع وقوع إعطاء الناس بدعواهم فصع معنى لو هنا على القولين
والقول الثاني محذوف تقدير مدعاهم أي لو كن كل من ادعى شيئا عند الحاكم يعطاه مجزى
دعواه بلاينة لا دعى الخ ورواية ابن ماجه ادعى بمحذوف اللام وقوله رجال ذكرهم لا الخواج
النساء بل لأن الدعوى غالبا إنما تصد منهم أو من باب الاكتفاء بأحد القيلين كسرايل قتيكم

• (فصل في الدعوى والبيانات) •
وفي بعض النسخ أن هذا الفصل مقدم
على الذي قبله والدعوى في اللغة الطلب
والتقرب منه قوله تعالى ولهم ما يدعون
وشر ما أخبر عن وجوب حق على غيره
عندكم والبيانات جمع بينة وهم الشهود
في ذلك لأنهم يسمون بين الحق والاصل
في ذلك قوله تعالى وإذا دعوا إلى الله
ورسوله لعلكم تتقون إذا فرق بينهم
معرضون أو أخبار كغير مسلم لو يعطى
الناس بدعواهم

الجزء أي والبرء ويؤيده رواية لآدمي الناس وأني بصيغة الجمع للإشارة إلى إقدام غير واحد على ذلك (قوله دعاء رجال وأموالهم) تقدم القم على الأموال لشرفها وعظم خطرها لأن المراد بها الناس فأطلق الجزء على الكل وقد روي تقديم الأموال على الدماء لأن النصوصات في الأموال أكثر وأغلب إذ أخذها أيسر واستعداد الأيدي إليها أسهل ومن ثم ترى القضاة بالتصدي عليها أضعاف الفضلة بالفضل أه شبر خفيق (قوله ودوي البيهق) ذكر بعد ما تقدم لأن فيه زيادة فائدة وهي أن البيهق على المدعي (قوله ولكن الخ) هي هنا وإن لم تأت لفظاً على قانونها من وقوعها بين يدي وإثبات خصوماً فام زيد لكن عمرو وهي هنا بعد إثبات ولا تأتي قبلها حتى يصح معنى الاستدلال الذي هو مؤداها لكما لبارية عليه تقديره لأن لو قصد التيق إذا المعنى لا يصلح الناس بدعواهم المبرزة فليكن بالبيهق وهي على المدعي لأن يلقب المدعي بضعف دعواه بخلاف الأصل ولو كانت فاضلاً لشرها والمدعي كما قال ابن عرفة من عرفت دعواه عن مرجع غير شهادة والمدعي عليه من اقترنت دعوا به والمرجع إمام يهود كدعوى شخص على آخر ودعوى فدية ردها فمدعي الردها المدعي عليه لما عهد في الشرع أن الراد لا يحتاج لإقامة بينة وأما أصل كدعي رفق شخص فيصيب الآخر بالحرية فمدعي الحرية هو المدعي عليه لأنها الأصل في الناس وانعاز من لهم الرقب بيب السبي بشرط الكفر ومعنى كون البيهق على المدعي أنه يستحق بها لأنها واجبة عليه (قوله واليمين على من أنكر) لأن جانب المنكر قوي لموافقته للأصل في البرائة واليمين حجة قوية بعدها عن التهمة واليمين حجة ضعيفة لتقريبها منها أي من التهمة فجعل القوي في جانب الضعيف والضعيف في جانب القوي وهو نوعيه حسن زاد الدار طلق الألف القسامة أي لأن اليمين فيها على المدعي وكذا اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدعي وكذا يمين المدعي إذا ردها عليه المنكر وعبر قوله على من أنكر هذا دون الأول وهو قوله على المدعي ولم يقل على من ادعى مع أنه كان يمكن أن يوثق باسم القاعل فيهما أو بمن فيهما لأن المدعي يذكر أمر اختياره المعروف دعواه عن المرجع ولو كان دعواه متعلقاً بظاهر فكانت خفية والمدعي عليه يذكر أمر أظهاره وهو رادته من المدعي به بمعنى عدم ثبوت عليه ولا شك أن الموصول لا يشترط كون ملته معروفة أظهر من المعروف وهو المدعي فأعطى الثاني الثاني والظاهر الظاهر ويحتمل أن يقال إن في المدعي ضرباً من التعريف المعنوي لظهوره وإقدامه على الدعوى فأتى فيه بلام التعريف والمنكر فيه ضرب من الإبهام والتكثير لا تحفظاته وتأخيرها وكونه إذا سكت لا يتركها في عين أدفها إبهام شبيه بجماله تأمل وقوله أظهر من المعروف وهو المدعي وفيه أن الداخل على اسم القاعل موصولة فيكون كمن الموصولة لأنه أختي منها وقد يجاب بأن قصدنا باسم القاعل الدوام والثبات فيكون مضمناً مشبهة وأل الداخل عليها معرفة ولا شك أن المعروف بال رتبة بعد الموصول في التعريف وقد يقال كيف قصد المدعي الدوام والثبات مع أن دعواه لا تدوم ويجب أن يثبت المدعي على الدعوى كان ذلك دوامه (قوله والذي يتعلق بهذا الفصل) أي يذكر فيه ولو قال والذي يتعلق بالنصوص خمسة أشياء لكان أولى وهذا خمسة أثنان منها في جانب المدعي وهما الدعوى واليمين والثلاثة الباقية في جانب المدعي عليه وهي اليمين والتكول

لا دعي رجال دعاء رجال وأموالهم ولكن
البيهق على المدعي عليه ودوي البيهق
بإسناد حسن ولكن البيهق على المدعي
واليمين على من أنكر والذي يتعلق
بهذا الفصل خمسة أمور الدعوى
وبجوابها واليمين واليمين والتكول
وتقدم شرط صحة الدعوى فيما قبل
نك

وجواب الدعوى أى وهو الاقرار والانكار (قوله وان لها) أى لعدة الدعوى (قوله
 وانما الاربعة) أى التى بعد الدعوى (قوله فندجة) أى داخله ضمنا وقال فى المصباح ان يج
 فيه دخل فيه وتستره ودمج الرجل كلامه أبهمه اه فكان الاولى أن يقول مندجة أى داخله
 لأمندجة لأنها بمعنى مبهم وليس مرادنا مثل (قوله والمدعى) هذه الواو بضم الحرة أصلها
 داخله على كلام المتن فأدخلها الشارح على المدعى وأدخل على التقى الفاء وجعله تقريرا على
 تعريف المدعى والمدعى عليه لأن معرفتهما مهمة نافعة اج (قوله من خالف قوله الظاهر)
 وقيل هو من لوترل تزل والمدعى عليه من لوترل لم يترك اه مد واستشكل تعريف المدعى الاول
 بأن الوديع اذا دعى الرد والتلف يخالف قوله الظاهر مع أن القول قوله بينه وريثانه يدعى
 أمر الظاهر او هو بقاؤه على الامانة ويؤيده ما فى الروضة وغيرها أن الامناء الذين يصدقون
 فى الرديينهم مدعون لانهم يظهرون الرتملا وهو خلاف الظاهر لكن استثنى بالبين لانهم
 آتوا أيديهم لغرض المالك اه ج اه س ل (قوله من واقعه) لكون الاصل عدم ما يتبعه
 المدعى ومن ثم اكتفى منه بالبين لقوته وكلف المدعى يئسنة لضعف جابيه (قوله فلانكاح)
 ضعيف والمعتقد أن النكاح باق والمصدق الزوج فيدوم النكاح اه مد (قوله فهو مدع)
 لأن وقوع الاسلام مع خلاف الظاهر ومقتضاه أنه حيث لا ينضمه تصديق هي بينها وليس
 كذلك فالقول قوله لأن الاصل بقاء النكاح قال قل وهو المعتقد ويكون مستثنى من قوله
 المدعى في جابيه البينة أى الالهة ومسئلة القسامة واللعان وزاد بعضهم على ذلك الوديع اذا
 ادعى الرد والتلف فان البين في جابيه فيكون أيضا مستثنى وانما استقيت تلك الصورة أى
 التى فى الشرح لاعتضادها بالاصل وهو أن الاصل بقاء النكاح (قوله سمعها الحاكم) أشار
 بذلك الى أنه اذا لم سمعها لم تقدم شيئا (قوله فيشترط) المناسب ويشترط لانه لا يظهر تقريره
 على ما قبله وقد يقال هو مفرع على سمعها الحاكم المخ والسامل مفرعه ثلاثة العين والدين
 وغيرهما وبين أن العين والدين فيهما تفصيل تاريخا جان الى الرفع ونارة لا وان غيرهما
 لا يتفيم من الرفع (قوله في غير عين ودين) أى في جواز استيفاء مبدل ذلك قوله فلا يستقل
 والمراد به ما ليس عقوبة لله تعالى أما ما هو عقوبة لله تعالى فهو وان توقف على القاضي أيضا لكن
 لا سمع فيه الدعوى لاستيفاء حق المدعى فيه فالطريق في اثباته شهادة الحسبة اه (قوله
 ونكاح) أى فيما اذا ادعى زوجية امرأته أو رجعة فانكرت فلا يفتى ثبوت ذلك من الرفع
 الى الحاكم زى (قوله ورجعة) أى ادعى بها بعد انقضاء العدة أى ادعى بعد انقضاء العدة
 أنه كان راجعها قبل انقضاء العدة والابان ادعى بها قبل انقضاء العدة فلا حاجة للدعوى
 والرفع للحاكم لانه قادر على انشاها (قوله عندكم) مثله أميرا ونحوه عن يري الخلاص
 على يده والمقصود عدم الاستقلال عمرة سم (قوله ولو محكما) مثله السيد شوبرى (قوله
 فلا يستقل صاحب استيفائه) أى فليس لها أن تضرب عدة الايلاء لتفسخ به وليس له بعد
 قذفها أن يستقل ببلاعتها كما قاله حل قال مرفان استقل كل منهما باستيفائه لم يقع الموضع
 ويشير لقول الشارح ثم المخ ولعله في غير العقوبة كالنكاح والرجعة باعتبار الظاهر فقط حتى
 لو عامل من ادعى زوجيتها أو رجعتها معاملة الرجعة بآزله ذلك فيما بينه وبين الله اذا كان

وان لها استشرط وانما الاربعة
 فندجة فى كلام المصنف كما ستره
 (د) المدعى من خالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من واقعه قال الزوج
 وقد أسلم هو وزوجته قبل وطء أهلها
 معان النكاح باق وقالت بل من نافلا
 نكاح فهو مدع وهى مدعى عليها
 (ف) اذا كان مع المدعى بينة (بها) ان كانت
 سمعها الحاكم وحكم لها ان كانت
 معلة فيشترط في غير عين ودين كقود
 وسئل قذف ونكاح ورجعة ولعان
 دعوى ضلها كم ولو محكما فلا يستقل
 صاحب استيفائه ثم لو استقل المستحق
 لقود باستيفائه وقع الموضع

سادنا فليراجع سم على حج ع ش على م (قوله وان حرم) أى لاقيت على الامام
 (قوله ان استحق شخص عينا) ومثلها المنفعة المتعلقة بالعين بأن كانت اجارة وارثة على عين
 من ماله وصار مخرج م ر وان استحق عينا عند آثر أى جلت أو اجارة أو وصية بمنفعة كما
 بهن جميع أو وصاية كن غيبت عين لوليه وقد عر على أخذها (قوله ان خشي بأخذها ضررا)
 أى مفسدة تقضي الى محرم كأخذها لواطع عليه شرح م والمراد بان غلب على ظنه ذلك
 أو استوى الامر ان كما قاله ع ش وان كان ظاهر كلام الشارح الاكتفاء بالخشية فقاتل
 (قوله والا) أى وان لم يضرب ضررا فلا أخذها استقلالاً سواء كانت بدمعادية أم لا كن اشترى
 مضموا بأجله لا بجاهه نعم من اتهمه المالك كودع يمنع عليه أى المستحق أخذ ما تحت يده من غير
 علمه أى الوديع لأن فيه اربابا يظن ضياعها شرح م وفيه أن هذا موجود في غير من اتهمه
 كالشعير بل أولى لأنه ضامن فالوجه أنه كالوديع سم (قوله للضرورة) انظر وجه الضرورة
 والاولى حذفه لأنه يصلح تعليل الاول لانه ان لم يكن معه مينة اتجهت الضرورة يستند
 وصار ح ل قوله للضرورة أى المؤنة ومسئلة الرفع للقاضي (قوله على منع من أدائه) وان لم
 يكن امتناعه عند الحاكم ومثله السبي والجنون حل فاذا كان عليه مال ولا يسهل أخذه
 أخذ من ماله كما في شرح م (قوله طالبيه) أى استمر على مطالبته لأن الامتناع يبل على
 تقديم المطالبة والمراد طالبيه جوازا والافله الاخف من ماله من غير طلب بعد الطلب المتقدم
 (قوله فان لم يكن الخ) جل الشارح هذا متعلقا بالدين فقط مع أنه عام في العين والدين
 والتفصيل المأخوذ في الاستقلال وعدمه فليس هذا معنى قوله فان لم يكن معه مينة من تطالبه
 الشارح وان استحق ديناً الخ وان كان ظاهره أنه من تطالبه بل هو من تطالبه وإذا كان
 مع المديونية وكان الاول ذكره عقبه وتأخير الكلام على العين والدين أو كان يتم الكلام
 على مسئلة الدين ثم يذكر ذلك (قوله بمينه) أى بعد طلب خصمه وتخليف القاضي فيلحق
 أى العين قبل طلب الخصم أو تخلف القاضي ويكون العين على حسب جوابه حتى لو ادعى عليه
 مال مضاف الى حبيب كافر ضحك كذا فان أجاب بنفي السبب حلف كذلك أو لا تستحق على شيئاً
 أو لا يبرزني تسليم شيء حلف كذلك ولا يبرزه التعرض لنفي السبب فان تعرض لمجاز وحل
 تخلف المديونية عليه مالم يبرئه المديونية من العين والال يحلفه الا بتجديد دعوى لسقوط حقها منها
 في الدعوى الاولى سم (قوله وله حيثن) أى حين اذا كان ممنعا من أدائه المتقدم في أول
 المسئلة سواء كان مقررا بالحق أم لا للمدعى حجة أم لا مذهبهم راجع لقوله وان استحق ديناً على
 ممنع من أدائه طالبيه وليس راجعاً للمتن (قوله بغير مطالبة) أى بغير ادعاء مطالبة (قوله
 واذا أخذ ملكه) أى ان قصد بأخذه استيفاء حقه فان أخذه ليكون رهنه بجهته لم يجز الاخذ
 كما في شرح م ووقع السؤال في المدرس عما يقع كثيرا في قرى مصر من اكرام السادة مشايخ
 أهل قرية على عمل الملتزم المستولى على القرية هل الضمان على السادة أو على الملتزم أو عليهما
 والجواب عنه أن الظاهر أنه على السادة لأن الملتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الملتزم
 اكرام السادة فكل من السادة والملتزم طريق في الضمان وقرار على الملتزم ع ش على م ر
 (قوله ان كان بصفته) والابان كن أجود في الصفقة فكثيرا يفسر في بيعه أى بتقدير البلد

وان حرم ونخرج جلت العين والدين
 فلهما تفصيل وهو ان استحق شخص
 عينا عند آخر اشتراط الدعوى بها عند
 حاكم ان خشي بأخذها ضررا
 والا فله أخذها استقلالاً للضرورة
 وان استحق ديناً على ممنع من أدائه
 طالبيه (فان لم يكن معه مينة)
 مسئلة (قال قول) حيثن (قول المديونية)
 عليه (لواقته الظاهر ولكن بمينه)
 في غير القسامة في دعوى المديونية
 هناك في حجب المديونية لوجود اللوث
 كما تقدم هناك وله حيثن أن يأخذ من
 مال المديونية عليه بغير مطالبة بنفسه
 حقه واذا أخذ ملكه ان كان بصفته

وان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم تلك الجنس وما ذكر محله في دين آدمي
 اما دين الله تعالى كذا امتنع المالك من اداها ونظر المستحق بجنسها من ماله فليس له الاخذ
 لتوقها على النية بخلاف دين الا دى واما المنفعة فالظاهر كما قيل انها كالعين ان وردت
 على عين قلها استيفاء واهلها بنقصه ان لم يختر ضررا وكالدين ان وردت على ذمة فان قدر على
 تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرط شرح المنهج وقوله في بيعه مستقلا كان وجهه
 ان يبيع هنا بغير حضور المالك ظلمه باستناعه وللضرورة بخلاف نظيره من الرهن برماوى وقوله
 يتعدا البلد انظر هل المراد بلد البيع او بلد صاحب المبيع وقوله ثم يشتري به الجنس هل
 وان لم يكن بصفة حقه شورى وقوله ثم تلك الجنس فبقي على قياس ما سبق أن تلك مجرد
 الاخذ كما في اخذ الجنس ابتداء شورى وبعبارة قل على الجلال ثم يشتري به صفة حقه
 ويملكه بقط وان كان بصفة حقه وعن شيخنا م ر ان الذي بصفة حقه يملكه بلا نظر بل بمجرد
 اخذه كما تقدم وفيه نظر ولا يصح قياسه على ما تقدم قال الباقي ولو كان مدينه محجورا عليه
 بغيره لم يجزه أن ياخذ الا قدر ما يخصه بالمضاربة وقوله وما ذكر أي قوله اخذ جنس حقه وقوله
 لتوقه على النية قضيه أنهم لو علموا أنه عزل قدرها ونوى بازلهم أخذها والوجه خلافه
 اذ لا يتعين ما عزله للاخراج من م ر وشرح م ر وقال ع ش قوله لتوقه على النية أي فلا يجوز
 للمستحق الاخذ وان عزل المالك مقدار الزكاة ونوى به الزكاة لأنه أن يخرج غير هذا لكن
 ان اخذه المستحق وقع الموقع وان حرم عليه ولا يطالب المالك بدينه ان علم بذلك والا أخذ منه بدينه
 ولو مات من لزومه الزكاة لم يجز الاخذ من تركه لقيام واره مقامه خاصا كان أو عاما اه وقوله
 بخلاف دين الا دى حتى لو امتنع الزوج من نفقة زوجته فلها الاستقلال بأخذها من غير قاض
 على الاصح زى وقوله ان وردت على ذمة عبارة شرح م ر وفي النفقة يأخذ قيمة المنفعة التي
 استحقها من ماله والوجه اخذها من شرائع الجنس بالتقديرات يستأجرها ويصير يوم اقتصاره
 على ما يتقن أنه قيمة لتلك المنفعة وسؤال عدلين يعرفانها والصل بقوله سماه (فرع) لو كان
 لكل من اثنين على الاخرين ويجد أحدهما فلا خير أن يجحد قدر دينه ليقع التقاض وان لم
 يكونا من النفود واختلف الجنس قل (قوله هذا) أي محل الاستقلال ببيعه (قوله
 وان جاز له الاخذ) لا لو كلف في ذلك اخذ من الحصر المستقادم تقديم الخبر فان فعل ضمن أي
 الوكيل لان المباشر قدّم على السبب فلو وكله في مناوئته لم يضمن غير كسر ولا نقب فلا ضمان عليه
 اه ع ش على م ر (قوله كسر باب ونقب جدار) أي في غير صبي ومجنون وغائب فلا يأخذ
 من ماله ان ترتب عليه كسر أو نقب لعذرهم خصوصا الغائب وان لم يقرب على الاخذ كسر
 ولا نقب لأنهم ماله كغيرهم على المعقود وبعضهم منع الاخذ من ماله مطلقا وبعبارة شرح
 م ر واذا جاز الاخذ فخر اقله كسر باب ونقب جدار لغيره لا يصل للمال الا به لان من استحق
 شيئا استحق الوصول اليه ولا ضمان عليه كدفع الصائل ولو وكل بذلك أجنبيا لم يضمن فان فعل ضمن
 ويمتنع النقب ونحوه في غير معقود لخصوصه قال الا زعى وفي غائب معذور وان جاز الاخذ وشمل
 كلام المصنف ما لو كان الذي له فاقه القيمة ولو اقل منقول أو اختصاصا كما يجتبه الا ذرى وقوله
 استحق الوصول ومن لازمه جواز السبب فيما يصل اليه وهذا ظاهر حيث وجد ما يأخذه

فان تعذر عليه جنس حقه أو جنس حقه
 بغيره أخذ بغيره بغيره التقاض على غيره
 في بيعه مستقلا كما يستقل بالاخذ
 في الرضخ الى المالك من الموق
 هذا حيث لا يجتبه والا فلا يصح
 الا باذن الحاكم وان جاز له الاخذ
 ما لا يصل للمال الا به ككسر باب
 ونقب جدار وظاهر ان محل ذلك

فان لم يجد شيئا فهل يضمن ما تلقه لبنائه على ظن تين خطو ما ولا لانه ما ذون له في أصل الفعل
فيمطر والأقرب الأول لانه انما يجوز له ذلك للتوصل به الى استيفاء حقه وحيث لم يحصل له
ذلك تين خطوه في فعله وعدم العلم بحقيقة الحال لا ينافي الضمان (قوله اذا كان ملكا
للمدين) أي كل من الباب والجدار يخرج ما اذا كان موقوفا أو موقرا وقوله وليتعلق به أي
الجدار ونحوه (قوله ان تلف قبل ملكه) أي تلك قبله فالمراد غير الجنس أو الجنس بغير الصفة
وعبارة سم يؤخذ منه أنه مقيد بغير الجنس اذ لو كان من جنس حقه ملكه بمجرد أخذه اه
(قوله كاللستام) من حيث أصل الضمان فلا ينافي ان هذا يضمن بأقصى قيمة والمستام بقيته
وقت التلف اه مد وانما نحن مع جواز الاخذ لانه لما رضع يده عليه من غير تلك صار غاصبا له
لانه كان عليه ان يملكه عقب بيعه ومثل مد زى قتلا عن العباب وفيه نظر لانه ما ذون له
في أخذه فكلام الشارح ظاهر في أنه يضمن بقيته يوم التلف كاللستام (قوله وان كان للمدين)
هذا قسم قوله السابق وان استحق دينه على ممنوع من ادائه (قوله لم يملكه) أي ما لم يوجد بشرط
التقاص ع (قوله ويضمنه) أي ضمان المصوب (قوله فان نكل عن اليمين رقت على
المدعي) أي ردها للقاضي فلو حلف قبل ردها عن القاضي لغت ومحل ذلك ما لم ينكح القاضي
ينكول الخصم فان حكم بأن قال حكمت بنكولك أو جعلتك ناكلا فلا يتوقف على ردها للقاضي
فاذا حلف بعد ذلك اعتقها ويكون كردها للقاضي اليمين على المدعي وقوله احلف بقرعة الحكم
بنكوله وكذا اقبال القاضي على المدعي لصلقه وان لم يقل له احلف فآزله بقرعة الحكم بنكوله
أيضا والمدعي عليه أن يعود الى اليمين قبل نكوله بحقيقة أو تزويلا والمدعي أن يعود الى طلب
اليمين منه مطلقا واذا اطلبها منه وامتنع لم يكن له العود الى عين الرذالة أبطل حقه من عين الرذ
الذي ردها عليه فبطل ذلك برضاه لنفسه ولو هرب المدعي عليه قبل الحكم بنكوله امتنع الحلف
على المدعي اه قل (قوله لا الهة) قال في المصباح دهن دهن فهو دهن من باب تعب
ذهب عقله حياء أو خوفا وقوله وغباوة ذن كان سكونه لعود دهن أو غباوة شرح له القاضي
الحال ثم حكم عليه أو قال للمدعي احلف شرح المنهج والغباوة أن لا يفهم ما يقال له وقال
في المختار الغباوة عدم المعرفة وفي المصباح الغي على وزن فعل القليل القطنة يقال غي
غبي من باب تعب وغباوة وقوله شرح له القاضي أي وجوبا بأن يقول له اذا أطلت السكون
حكمت بنكولك وقضيت عليك وسكون الاصم قبل علمه بالحال ليس نكولا بخلاف عدم
الاشارة من الاخرين بعد سماعه قل وقوله ثم حكم عليه أي بالنكول وقوله وقال للمدعي
احلف أي بعد عرض اليمين على المدعي عليه (قوله ردت أي اليمين) أي ردها للقاضي (قوله
وكذا فصل عمر الخ) ذكر فعل عمر عقب فعله صلى الله عليه وسلم اشارة الى ان ردها على المدعي
فتب بالنص وبالإجماع السكوني اه مد (قوله فيصنف المدعي ويستحق) أي بفراغ
اليمين من غير توقف على حكم لانها كالأقرار وهو لا يتوقف على حكم وقوله فيصنف ويستحق
أي غالبا وقد لا يصنف كما اذا ادعى الولي لمولى حقا فانكر المدعي عليه ونكل عن اليمين
فلا يصنف المدعي بل يجهل حتى يبلغ المصبي ثم يصنف ويصنف كذا لو ادعى على شخص بمال لميت
لا وارث له ونصب الامام شخصا وادعى ونكل المدعي عليه فلا يصنف المدعي بل يحبس المدعي

اذا كان ملكا للمدين ولم يتعلق به حق
لازم كره من واجبة والأخوذ مضمون
على الاخذ ان تلف قبل ملكه ولو بعد
البيع لانه أخذه لغرض نفسه كاللستام
وان كان الدين على غيره ممنوع من ادائه
طالب به فلا يأخذ شيئا له بغير مطالبة
ولو أخذه لم يملكه ولا يبرئ منه ويضمنه ان
تلف ضلعه (فان نكل) المدعي عليه أي
امتنع (عن اليمين) بعد عرضها عليه كان
قال انا نكل أو يقول له القاضي
احلف فيقول لا احلف أو يسكر
لا الهة وغباوة (ودنت) أي اليمين
حيث ادعى المدعي لانه صلى الله عليه
وسلم ردها على صاحب الحق كما رواه
الحاكم وصححه وكذا فصل عمر رضي الله
تعالى عنه بمضمر من العباد رضي الله
تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه
الشافعي رضي الله تعالى عنه فيصنف
المدعي ان اختار ذلك (ويستحق)
المدعي به بينه لا بنكول خصمه

عليه الى ان يحلف أو يقر وكذا فاطر الوقت والمعيد اذا اقتصرت باليمين على ما يحلف عليه
 المدعى عليه الى ان يحلف أو يقر وكذا الوصي اذا ادعى على الورثة أن مورثهم أو وصيهم قد قتلوا
 مثلاً بكذا فأنكروا ونكروا فلا يحلف الوصي بل يحبس الورثة الى أن يعترفوا أو يقرروا (قوله
 وقول القاضي للمدعي احلف) فيه إشارة الى أن قول المصنف لكل أي حقيقة أو حكماً وقوله
 وقول القاضي أي في الصورة الأخيرة وهي قوله أو يسكت الخ (قوله وان لم يكن يحكم) كذا
 في خط الشارح بالرفع فاعل يمكن على أنها مائة أي وان لم يوجد حكم بنكوه حقيقة بل ضماً
 وفي شرح المنهج حكماً بالنسب على أنها مائة وتخطئة المرحوم في الشارح ليست في محلها اهـ
 مد والتعب هو الظاهر لأن اسم كان ضمير يعود على قول القاضي فيكون الرفع من غير
 النسخ (قوله وبالجملة) أي وعلى كل حال أي سواء قلنا حقيقة أو نازل منزلة زى (قوله
 حقيقة) بأن حكم بنكوه أو تنزيلاً كقول القاضي المتقدم (قوله الأبرضا المدعي)
 وإذا سئل المدعي عليه فلا تردا ليمين على المدعي لأن اليمين المردودة لا ترد إلا في القسامة ولأنه
 سقط حقه برضاه بحلف خصمه (تنبيه) يقع كثيراً أن المدعي عليه يجيب بقوله ثبت ما يقصده
 فيطالب القاضي المدعي بالاثبات لقضاهم أن ذلك جواب صحيح وفيه نظر إذ طلب الإثبات
 لا يستلزم اعترافاً ولا انكاراً فحين أن لا يمكن منه ذلك بل يلزم بالنصر على الأقرار والانتكار
 مع زى ويقع أن المدعي عليه بعد الدعوى عليه يقول ما جئت أتعاكم أو ما جئت أدعي عنكم
 والوجه أن يجعل ذلك منكراً فلا يحلف المدعي ويستحق اهـ طبلأوى (قوله وبين
 القاضي) أي وجوباً عرش وشورى وقال حل ندبا وهو المعتقد (لطيفة) من المسائل
 الدقيقة التي ربما أتت الحق بخلافها ويقضي بخلافها أيضاً ما لو ادعى على شخص ما لا فأنكر
 وطلب منه اليمين فقال لا أحلف وأعطى المال لم يلزم قبوله من غير اقرار ولا تحليف أي للمدعي
 تحليف المدعي عليه لانه لا يأم أن يدعي عليه بما دفعه بعد وكذا لو سئل عن العين وأراد المدعي
 أن يحلف بين الرق قال انقصم أنا بذلك المال بلا عين فيلزمه الحكم بأن يقر ولا يحلف المدعي
 شرح م راج (قوله تنذ) أي وان أنعمت عليه كافي عرش على م ر (قوله لتقصيره) أي
 المدعي عليه (قوله لا كالينة) أي من المدعي (قوله لانه يتوصل باليمين الخ) فيه انه لا ينتج
 المدعي اذ منة فيبذل كالبينة ويجيب بأن في الكلام حذف أي لانه يتوصل الخ أي من غير
 افتقار الى حكم اهـ (قوله فيجب الحق الخ) هذا هو القارئ بين كون اليمين كاتقار الى حكم عليه
 أو كالينة وصارة مد ويترب على ذلك أن الحق ثبت بمجرد ما ان جعلت كاتقار ولا يقتدر
 الى حكم بخلاف ما لو جعلت كالينة فتحتاج الى الحكم ويترب عليه أيضاً عدم سماع جفمن
 المدعي عليه بمسقط كالادام والابرايم خلاف ما لو جعلت كالينة فانها تسمع دعواها بمسقط
 (قوله من غير افتقار الى حكم) اقتضى هذا أن البينة اذا عدلت لا تثبت الحق بها حتى يحكم
 القاضي وقد سلف تصريح الزركشي بذلك في القضاء على الغائب سم (قوله كاداء أو ابراء)
 قال المصنف وأشار المصنف بقوله كاداء أو ابراء الى أن التصديق في الدين فان كان المدعي به عبداً
 فرد المدعي عليه اليمين على المدعي لحلف ثم أقام بينة بالملك صحت أفتى به على عصره اهـ والراجح
 خلافه م شوري (قوله من اليمين) فليس له العود اليها في هذا المجلس ولا غيره وان لم يحكم

وقول القاضي للمدعي احلف فاعل
 منزلة الحكم بنكول المدعي عليه كافي
 الروضة كافي ما لها وان لم يكن حكم
 بنكوه حقيقة وبالجملة فلا نصيب بعد
 بنكوه العود الى الحلف ما لم يحكم
 بنكوه حقيقة أو تنزيلاً والافليس له
 العود اليه الأبرضا المدعي وبين
 القاضي حكم النكول الجاهل به بأن
 يقول له ان تكلمت من اليمين حلف المدعي
 وأنت فذلك الحق فان لم يفعل وحكم
 بنكوه فذلك حكمه لتقصيره بترك البعث
 من حكم النكول وبين الردوى عين
 المدعي بعد نكول خصمه كاتقار
 انقصم لا كالينة لانه يتوصل باليمين بعد
 نكوله الى الحق فان شبه اقراره فيجب
 الحق بعد فراغ المدعي من عين الرقمن
 غير افتقار الى حكم كاداء ولا تسمع
 بعد ما جت بمسقط كاداء أو ابراء فان لم
 يحلف المدعي بين الرقولا عدله سقط
 حقه من اليمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

الكشاف الذي يظهر فيه هذا البيت لم يجلس ولم يطأ
وكم يروى في الخبرين هذه العارة مثلاً

القاضي بن كحل خصه كافي من وقيل على الجلال (قوله والمطالبة) أي فليس لمطالبة
النصم إلا أن يقيم بينة من وعمله قبل وليس لمطالبة النصم ولو في مجلس آخر أيضاً
ولا يتقعه إلا إقامة البينة ولو شاهد أو عينا (قوله ولكن تسمع بجهة) وليس لمرء البينة على
المدعى عليه لأن البينة المردودة لا تردس ولو ادعى دينا على معسر وتصدت بانه ليطالب به
إذا أبرق ظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً واعتمده المقر وهو المعتمد وأقبحه الوالد رحمه الله
وان اقتضى ما قرأه عن الماوردي معاً إلا أن التصديقات مع كونه مستحقاً قبضه محالاً
بتقدير يساره القريب عاند شرح م ر وقوله ظاهر كلامهم أنها لا تسمع مطلقاً من هذا يؤخذ
جواباً لدفع وقع السؤال عنها وهي أن خصاً تقرر في نظارة على وقسم أو قاف الملبس
فوجدت خبراً ثم أنه عزم على الوجه اللاتق به ثم سأل القاضي بهذا العارة في نزول كشف على
المحل وتحديد العارة وكيفية جته ذلك فأجابته بذلك وعينه كشافاً وشهوداً ومهندسين ففتوا
قيمة العارة المذكورة اثني عشر ألف نصف وأخبر القاضي بذلك فكتب بكتب جته لقطع على
المستحقين معاً لمهم وينع من يريد أخذ الوقت إلى المقدار المنهي كور من غلة الوقت وهو أنه
لا يعمل بالجهة ولا يجيبه ذلك لأنه لم يطالب ببنى آنذاك ولا وقت عليه مدعوى والكتابة
أنما تكون لدفع ما طلب منه وأدعى به عليه وليس ذلك هو جوداً هنا وطريقه في إثبات العارة
المذكورة أن يقيم بينة تشهد له بما صرفه يوماً فبما مثلاً ويكون ذلك جواباً للمدعى عليه
ثم إن لم يكن بينة يصدق فيما صرفه بينة حيث ادعى قدراً لا تقاسم صرفه بأن كان فيه
مصلحة وأذن له القاضي فيما يتوقف على الأذن كالقرض على الوقف من مال غيره أو من ماله
أو كان في شرط الواهب أن لناظر اقتراض ما يحتاج إليه الحال في العارة من غير استئذان
أه ع ش (قوله فان أبى) أي المدعى عنده (قوله وموالات فيه) أي هل يلزمه الحلف أولاً
(قوله ومراجعة حساب) أي دقة (قوله أمهل) أي وجوباً ثلاثة أيام قال سم وهذا مع
قوله ويشارك جوازاً تأخير الجهة أبداً بغير ذلك أنه إذا ردت البينة عليه فاستعمل ولو لا إقامة الجهة
لا يراد على الثلاثة أي بالنسبة للبينة حتى يسقط حكمها بعد الثلاثة فلا تسمع بعدها إلا الجهة
بجلاف ما لو استعمل قبل رد البينة عليه لا إقامة الجهة فيمهل أبداً وفي الروضة ككاملها أنه
إذا أنكر المدعى عليه فان استعمل المدعى أبداً حيث لا إقامة البينة أمهل أبداً وإن طلب بين
النصم فنكّل وردت البينة على المدعى فطلب الأمهال ولو لا إقامة البينة أمهل ثلاثة فقط فيطل
حكمه بعد هامن البينة المردودة دون الجهة حتى أقامها حجت أه (قوله ثلاثة أيام) المراد ثلاثة
أيام صحاح غير يوى الأمهال والائتاء وبعد ذلك لا يمكن من الحلف ولو أقام شاهد أو طلب
الأمهال لإتمام البينة أمهل ثلاثة أيضاً قبل على الجلال (قوله لتلاطول مداقته)
أي بسبب طلب الحق أي لتلاطول مداقته المدعى عليه للمدعى بطلب الحق منه (قوله
والبينة إليه) أي موكولة إليه وناقعة له ولا بد بخلاف البينة (قوله وهل هذا الأمهال الخ)
المعقد للوجوب كافي م روح ل قال حج ومقط حكم من البينة بعد مضي الثلاثة من غير عذر
(قوله حين يستحق) أي يطلب منه الحلف ع ش وقال حل أي يلزم بالحلف وهذا
لا يستحق الاحتياج لاينة له بالدفع والاراء والأأمهل ثلاثة أيام وقوله لا يرضى المدعى شامل

هذا الخبر لا يثبت فيه
أنه لا يسمع من المدعى عليه
أنه لا يسمع من المدعى عليه

والمطالبة لا عراضه عن البينة ولكن
تسمع بجهة كان أبى عنده إقامة جهة
وسؤال فيه ومراجعة حساب
أمهل ثلاثة أيام فقط لتلاطول
مداقته والتلاطول مقتضى مقرر
ويشارك جوازاً تأخير الجهة أبداً بغير ذلك
لا تساعده ولا تقصر البينة إليه وهل
هذا الأمهال واجب أو مستحب
وجهان والظاهر الأول ولا يجهل
خصمه عذر حتى يستحق الأبرضا
المدعى لأنه متهور بطلب الأقرار
أو البينة بخلاف المدعى

لطلب إقامة الياسة والنفي في المباح الاقتصار على مراجعة الحساب وأما اذا طلب إقامة
 الياسة فانه يجهل وان لم ير من الخصم (قوله وان استعمل الخصم) السين والتاء لطلب أي طلب
 الامهال (قوله أهمل) أي ان لم يضر الامهال بالمدعي كأن كان يريد سقرا والالم يجهل اه
 من (قوله الى آخر المجلس) أي مجلس الخصومة المتعلقة بالخصم بأن لم يشرع في غيرها
 وما ذكره مد بقوله أي آخر النهار لانه جميعه بمجلس القاضي غير ظاهر وقال م ر أي مجلس
 القاضي وما زاد على المجلس لا يتقدم من رضا المدعي كافي حل (قوله ان شاء القاضي) معقد
 وعبارة سم اعقده م ر فقال المعتقد ان المراد ان شاء القاضي لان المراد ان للقاضي ان يجهل
 الى آخر المجلس لهر ا على المدعي والاقالة على ان شاء أمهله أبدأ لان الحق له فلا وجه لتقييده
 بآخر المجلس (قوله لان المدعي لا يتقدم) أي لا يتقدم امهاله بآخر المجلس بل انه ان يؤخر
 الدعوى متى شاء (قوله ومن طوب) ولو مات من لا وارث له ولم يدين على شخص فطالبه
 القاضي ووجه عليه اليقين فنكل فهل يقضي عليه بالتكول ويؤخذ منه أو يصبر أو يحلف
 أو يترك لأوجه أصحها الثاني سم (قوله كلامه) جعل الاسلام مسقطا مبنى على وجوب
 الجزية باتضاء الحول وهو طريقة والمعتقد انها تجب بالعقد وعليه فالاسلام في إنشاء الحول
 يقبضها لا يسقطها الا ان يقال ادعاء المسقط يسقط بدعوى سقوط بعضها (قوله أو واقفه)
 عبارة شرح المنهج أو واقفه أي واقفت دعواه الظاهر (قوله طوب بها) أي الجزية وكذا
 يقال في قوله لانها وجبت (قوله وليس ذلك قضاء بالتكول) المعنى ليس المطالبة بالجزية
 وزومها لجيب التكول بل لانها وجبت واشتغلت ففته بها ولم يأت بدافع فلا يثاب ما قدمه
 في الدعوى الخاصة بخصم معين لانه لا يثبت الحق الا بين الرافق لا يثبت بالتكول قبلها والفرق
 ان الحق هنا ثابت وهو يدعى مسقطا والاصل عدمه فليس فيه قضاء بمجرد التكول (قوله
 حقه) أي المبي أو المجنون (قوله لم يحلف) أي على استحقاق الحق وبه حلف على مباشرة
 العقود ثبت الحق تعاقل وعبرة سم لم يحلف الولي مالم يرد ثبوت العقد الذي يشره يسه
 فيصف ويثبت الحق ضمنا ومنه يجري في الوصي والوكيل اه (قوله وان ادعى) غاية في عدم
 حلف الولي (قوله بسبب مباشرة) عبارة شرح المنهج بمباشرة سببه اه ~~كأن قال~~
 أما فرضه لك بسبب التهرب الذي كان حصل في البلدة اه (قوله واذا ادعى) التعبير
 بذلك اما على سبيل التخليب أو باعتبار ضرورة الدعوة الظاهرية والافق بينه العين يقال للمدعي
 عليه لانه موافق للظاهر في دعواه أنه ملكه والاخر يقال للمدعي لان دعواه مخالفة للظاهر
 (قوله في بدأ أحدهما) المراد البتة المتأمله ليخرج ما لو أخذ شخص شيئا من انسان ثم ادعى
 نفسه وادعى من كانت اليد قبل ذلك انه قال قول قوله وان لم تكن له اليد الا ان وكذا لو أخذ
 من انسان ألقا وقال أقرني بها أو كانت عنده أمانة وأنكر الاخر وادعى ملكه لها قال قول
 قوله وان لم تكن العين يسه وكذا لو كان له دار فأكرها قال المدعي المكبر شيئا فباتفها أنه وقال
 المكبر هو ملكي قال قول قول المكبر وان لم تكن العين يسه لان اليد في الأصل بخلاف
 المتقول اذا ادعى اعياء قال قول قول المكبر وفي شرح م ر ولو أخذ ثوب من دار وادعى ملكه
 فقال ربه ابل هو ثوبي أمر الا خذيرة التريب حيث لا يسه لان اليد لصاحب الدار كالقول

وان استعمل الخصم في ابتداء الجواب
 لسد ر أمهال الى آخر المجلس ان شاء
 القاضي وقبل ان شاء المدعي والاول هو
 ما جرى عليه ابن القري وهو الظاهر
 لان المدعي لا يثب بآخر المجلس ومن
 طوب بجزية فادعى مسقطا كلامه
 قبل تمام الحول فان واقفت دعواه
 الظاهر كان كان غاي بغير وادعى
 ذلك وحلف فذاك وان لم يوافق الظاهر
 بان كان عندنا ظاهرا ثم ادعى ذلك
 أو واقفه ونكل طوب بها وليس ذلك
 قضاء بالتكول بل لانها وجبت ولم يأت
 بدافع أو بركا فادعى المسقط كدفعها
 لساع آخر لم يطالب بها وان نكل من
 العين لانها مستحقة ولو ادعى ولي صبي
 أو مجنون حقه على شخص فأنكر
 ونكل لم يحلف الولي وان ادعى ثبوت
 بسبب مباشرة بل يتطرق كاله لان اثبات
 الحق لغیر الخالف بعد (واذا ادعى) شيئا
 أي المصعلن أي ادعى كل منهما شيئا
 أي عينا وهي (في بدأ أحدهما) ولا يسه
 لو أحدهما (فالقول) حيث
 (قول صاحب اليد يسه) انهما ملكه
 اذا اليد من الأسباب المرجحة

قبضت منه الفألي عليه أو عنده فأنكر فانه يؤمر برده ولو قال أسكتك داري ثم أغربتهما
فالبطلان كن لاقر أو الأول له بها فبطلانها ليس قوله زوجي ثم أغربتهما فالبطلان كن لاقر أو الأول له بها
ولو تنازع مكر ومكر في متصل بالدار كرف أو سلم مسرحا أو متفصل كمتاع فالأول
المعرف وما اضطرب فيه يكون بينهما ان تضاعف المخرج شرح م ر (قوله ولا ينفق لهما)
وكذا ان كان لهما مائة كما يأتي ويوجب بأنه قيد بذلك لاجل قوله تضاعف لهما اذا كان لهما مائة
فهو لهما أي من غير تضاعف (قوله تضاعف) أي حلف كل منهما بما يثبت قوله على الشيء
فليس المراد بالتضاعف أن يحلف كل عينا بجميع تضاعفها أو اثباتا أو قبحا وبعبارة مد قوله على الشيء
فقط أي يكف بذلك وهو أن يحلف على تقي استحقاق صاحبه لنفسه ولا يكف بالجمع بين الشيء
والأشياء بأن يحلف أن الجميع له لاحق لا تخوفه أو يقول لاحقه في النصف الذي يذهب
والنصف الآخر قال قل فالتضاعف ليس على حقيقة أي لا حقيقة أن يحلف كل عينا
بجميع تضاعفها (فرع) * اختلف الزوجان في أمتعة البيت ولو بعد القرعة ولا ينفق ولا
اختصاص لاحدهما ينفق لكل طرف الآخر فإذا حلفا بيمينهما وان منع لاحدهما فقط
أو حلف احدهما فقط قضى له به كالأختصاص باليد وحلف وكذا وان هما وارثا أحدهما
والآخر اهـ من ل ونقه اج عن شرح م ر ثم قال وبعبارة الشيخ غير في حواشي شرح
البيهقي قال الثاني رضي الله عنه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت لم يأثم البينة على شيء
من ذلك فهو له ومن لم يقيم بينة فالقياس الذي لا يعذر أحد عنده بالثقة عنه أن هذا المتاع
ان كان في أيديهما فبطلان كل منهما ما يحلف على دعواه فان حلفا جميعا فهو بينهما نصفين
وان حلف أحدهما فقط قضى له به سواء اختلفا في دوام السكاح أم بعدوا اختلاف وارثهما
صكهما أو موامرا يصلح الزوج كالسيف والخطة والزوجية كالنخل والنزل أو غيرها
كالدرهم أو لا يصلح لهما كالحنف وهما أمان وتاج الملوكة وهما أمان وقال أبو حنيفة ان
كان في أيديهما حاشا فهو لهما وان كان في أيديهما حاشا يصلح للرجل فلزوج وما يصلح للذي
فلزوج والذى يصلح لهما يكون لهما وعند أحد وما كان فريص من ذلك واجتمع الثاني رضي
الله عنه بأن الواسعة الطنون طنون في دماغ وعطار تداعيا طرا وديان في أيديهما ان
يكون لكل ما يصلح له وفيما لو تنازع موسر ومسر في ملوك أو أن ينجعه للموسر ولا يجوز الحكم
بالطنون اهـ بهر وفه وكذلك لا يجوز الاقواء بالأقوال الضعيفة الا في حق الشخص المستحق
فيجوز له أن يظن الأقوال الضعيفة في مذهبه ولو اتقى الإنسان بالأقوال الضعيفة حرم عليه
ولا يصدق أجره ويجب عليه رد المال كلها أو أخشى اهـ شيئا (قوله سقطا) محل ذلك
اذا تساوت البينات تاريخا بدليل قوله فيما يأتي ويرجع تاريخ شيئين وعبارا شرح الروض
سقطا سواء كانت مطلقا التاريخ أو متعقبة أو احدهما مطلقة والاخرى مؤرخة (قوله
لتناقض موجهما) بفتح الجيم أي ما يوجب له فأن ينفق كل فوجب تسليم الشيء المتنازع فيه له
وملكه وبعبارة م ر تعارضهما ولا مرجع فأنشأ الدليلين اذا تعارض لا ترجيح (قوله وان
أقر به لاحدهما) قالوا أنهما لهما ما يجعل بينهما نصيبين اهـ ابن شوري (قوله أو يبيدهما
أولا يداحد) أي ومن شئت لكل منهما كما هو فرض المسئلة وقوله أولا يداحد صورهما

(وان كان) الذي به وهو البين (في
يديهما) ولا ينفق لهما (فقالنا) على الشيء
لنقل على النص (وجعل) ذلك (فيهما)
لتعين لفضا محلي الله عليه وسلم
ذلك كما يحتمل المحاكم على شرط
النسبين ولو آتام كل من المدعين
بشيء ادعاء وهو يبدل بالثقة
لتناقض موجهما فيصير لكل منهما
يمينا وان أقر به لاحدهما عمل يقتضي
أولا أو يبيدهما أولا يداحد

بعضهم بقاراً ومتاع ملقى في طريق وليس المذبحان عنده سم زى (قوله فهو لهما) التي بالينة
القائمة لا باليد السابقة على قيام اليدين (قوله أو يبدأ أحدهما ويسى الداخل ربحت يته)
منه يؤخذ جواب سادته وقع السؤال عنها وهي أن جماعة بأيديهم أما كن يذكرون أنهم موقوفة
عليهم وبأيديهم تمسكات تشهد لهم بذلك فزارعهم آخرون وادعوا أن هذه الأما كن موقوفة
على زاوية وأظهروا لذلك تمسكاً وهو أنه قد قدم ذواليد حيث لم يثبت انتقال عن وقف على من
يبدأ الأما كن إلى غيره وإن كان تاريخ غير واضح اليه فمما عرّف على مر (قوله وإن
تأخر تاريخها) غاية وجهه إذا لم يستد انتقال الملك من شخص واحد والاقترنت ينة الخارج أن
كانت أسبق تاريخها كما ذكر في القوت عن قنارى بغوى وغيرها واعتماد الشهاب م وشورى
(قوله ينة) ودخل في الملاحقة اليد الحكيمة كالصرف والمسيبة كالامساك شرح م
شورى (قوله ولو قبل تعديلها) بخلاف ما لو أتاها قبلها لأنها أي ينة الداخل الخ فهو
على المحذوف (قوله لأن الأصل في جنبه العين) أي لانه مدعى عليه (قوله عنها) أي العين
(قوله مادامت كافية) أي وهي كافية مادام الخارج لم يقر ينة عبد البر (قوله ولو أزيلت ينة)
غاية أقوله ربحت يته وقوله فأنه تاريخ قريح عليها أي أزيلت الخارج بسبب اليينة التي
أطاها أقوله ينة أي ينة الخارج أي ولو كان الخارج أخذها من الداخل ينة التي أطاها
قبل ينة الداخل اه شيناً وبجارية شرح م ولو أزيلت ينة ينة حساباً لم يملك لنفسه
أو حكماً بأن حكم عليه به فقط فلا يعدل عنها مادامت كافية ثم يجهه كاجته البقيني معاهم الدفع
تم مسرفة ومع ذلك لا يثبت من أطاها بعد ينة الخارج اه شورى (قوله وأسندت) بخلاف
ما إذا لم يستد ينة إلى خلق فلا ترجع لاه إلا أن مدع خارج شرح المنهج (قوله واعتقد
بغيرها) أي اليينة أي اعتذر عن أطاها لحال الدعوى بغيرها أو حبسها وإذا قال مثلاً وهذا
أعني قوله واعتذر بغيرها ليس قيداً على المعتقد (قوله فأنه تاريخ) لاجابة اليه لأنه معلوم من
أول الكلام إلا أن يجعل قوله ولو أزيلت مستأقراً وقوله فأنه تاريخ جوابه (قوله لكن لو قال
الخارج) استدرالك على قوله ربحت يته أي الداخل فكانه قال ما لم يكن مع ينة الخارج
زيادة علم ولو قامت ينة بارق وينة بالخرية فقامت ينة الرق لأن معها زيادة علم لأنها نافذة وينة
الخرية مستحبة اه زى (قوله اشترى منك) أو غصبته أو استعزته أو أكثرته منى شرح
المنهج (قوله) لو باع داراً ثم ادعى أنها وقف لم يسمع يفته كذا ذكره الشيخان آخر الدعوى
وخالف في ذلك العراقيون فقالوا تسمع إذا لم يكن صريح أنها ملك قبل انقضاء البيع وهذا
هو المعتقد زى (قوله فلو أزيلت ينة بقرار) أي حقيقة أو حكماً وهو اليين الردود يثنى
الداخل على الخارج وهذا ما قبل قوله ولو أزيلت ينة ينة (قوله لم تسمع دعواه) أي ينة
ما أقربه (قوله نعم لو قال) أي الداخل في قراره وهذا استدراك على قوله لم تسمع الخ (قوله
وهيته) أي الخارج (قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة) وحيث تسمع دعواه بالملك بعد
هذا القول وإن لم يذكر انتقالاً كافياً م وكسب بعضهم قوله لم يكن إقراراً بل زوم الهبة الخ وينتفى
على ذلك أنه تسمع دعواه بغير ذكر انتقال لكن محل ذلك إذا كان ممن يجعل زوم الهبة وعلمه
بالقضاء ما إذا كان عالماً بقرعة ذكر ثم عادوا دعى أنهم ملكه لم تسمع بغير ذكر انتقال وكذا

فهو لهما إذ ليس أحدهما بأولى به من
الأخر أو يبدأ أحدهما ويسى
الداخل ربحت يته وإن تأخر تاريخها
أو كانت شاهداً وبيننا وبينه الخارج
شاهد من أول ينة بسبب الملك من شراء
أو غيره ترجيحاً اليينة يده هذا أن
أطاها بعد ينة الخارج ولو قبل
تعديلها لأنها إنما تسمع بعدها لأن
الأصل في سابق العين فلا يعدل عنها
مادامت كافية ولو أزيلت ينة ينة
وأسندت ينة الملك إلى ما قبل إزالة
يده واعتذر بغيرها مثلاً فأنه تاريخ لأن
يده إنما أزيلت لعدم الجهة وقد ظهرت
لكن لو قال الخارج هو ملكي وأطاها
منك فقال الداخل بل هو ملكي وأطاها
ينة من يما قاله ربح الخارج زيادة علم
ينة بما ذكرناه ولو أزيلت ينة بقرار لم تسمع
يته بما ذكرناه ولو أزيلت ينة بقرار لم تسمع
دعواه بغير ذكر انتقال لأنه مؤاخذ
بقراره نعم لو قال وهيته هو ملكي لم يكن
إقراراً بل زوم الهبة

يحبذ بما لا يمتثل العين من يد المقر بالهبة الى المقره والا فلا تسمع دعوى المقر بعد ذلك الا
بذكر الانتقال (قوله بل هو اذ اعتقده لزوم الهبة بالمعقد) يؤخذ منه ان المسئلة متقدمة بالقبضين
السابقين وعبارته شرح م بل هو اذ اعتقده فيقبل دعواه بعد ذلك وان لم يذكر انتقاله
يظهر تقييده استخدام التعليل بما اذا كان من اشتبه عليه الحال اه وفي حل هذا لا يأتى
في نفسه لا يجهل مثل ذلك (قوله ويرجع بشاهدين) كلام مستأنف ليس مرتبطا بما قبله بل
مرتبط بقوله فيما سبق والعين يدهما ولا يد احدا ويده ثلث اما اذا كانت العين يد احدهما
فلا يأتى هذا بل تقدم ينة الماخذ مطلقا كما تقدم فالجواب ان قوله والعين يدهما راجع
لقوله ويرجع برجلين الخ وقوله لا بزيادة فهو وقوله ويرجع بتاريخ سابق (قوله مع بين لا آخر)
اى في غير ينة الماخذ (قوله ولا يرجع بزيادة فهو) بل تعارضان لكلال الجنتين الطرفين ولان
ما قدره الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدية المقر والقديم نعم كل رواية وفروق الاول بعلم
وبان مدار الشهادة على أقوى الطرفين ومنه يؤخذ انه لو ثبت تلك الزيادة عدد التواريخ رجحت
وهو واضح لا فادتها حيث العلم الضرورى وهو لا يعارض شرح م وشورى (قوله لكلال
الجنتين الطرفين) ولا يرجع ينة وقف على ينة ملك ولا ينة انضم اليها حكمها ملك على ينة بلا حكم
ولا فرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب فان تعارض حكمان كل ما ثبت كل أن معسكا
لكن أحدهما بالهبة والاخر بالموجب اتجه تقديم الاول لاستلزامه ثبوت الملك بخلاف الثانى
شرح م وباختصار (قوله ويرجع بتاريخ سابق) كان شهدت ينة لواحد ملك من سنة الى
الا تويته اخرى لا ترجع ملكا كد من سنة الى الان والعين يدهما أو يد غيرهما أو لا يد
أحد رجحت ينة ندى الا كد كستغنى شرح المنهج بزيادة (قوله والعين يدهما) حال كان
كانت يد أحدهما رجحت يته وان تأخر تاريخها برماوى (قوله ويرجع) أى وانما رجحت
ينتهى الا كد أى كد المدين وهى الاسبق تاريخا قال مد كذا في بعض النسخ بالواو وفي
بعضها بحذفها وهو الصواب اه وقوله وهو الصواب محل تأمل بل ثبوتها هو الصواب لان
الجملة مستأنفة استئنافا بيانها وانما فى جواب سؤال اقتضاها الجملة الاولى تقديره لا يثنى وقوع
الترجيح بالتاريخ السابق وقول المحشى الصواب حذفها انما يناسب عبارة المنهج (قوله ندى
الا كد) أى كد المدين وهى الاسبق تاريخا لعدم المعارضة فى الزام على الاخرى فهو توجيه
لقوله ويرجع بتاريخ سابق (قوله لان الاخرى لا تعارضها فيه) أى فى الا كد وهو السنة السابقة
بل تعارضها فى السنة المتأخرة واذا تعارضت فالتساقط بالقسبة لهما فيستصحب الملك السابق
شرح م (قوله من يوم ملكك بالشهادة) أى بسبب الشهادة حل وقال مع ثبوتها الوقت
الذى أرتخت به ينة لامن وقت الحكم اه (قوله يد البائع) أى أو يد الزوج اه م
وصورتها فى البيع أن يدى أحد الخصمين على رجل بأه باعه العين القلانية من مقتنين
واذى الاخر أهما بعهاله من مئة ثلاث سنين مثلا ولم يقبضه البائع لانهما ولا هذا وأه
كل ينة قسبت لى الا كد تاريخا ولا أجرة على البائع شيئا وصورتها فى الصداق ان تدى
عليه إحدى زوجتيه أه أمدها هذه العين التى عند من سنة وتدى الاخرى أه أمدها
ايها من سنتين وتقيم كل ينة بدعواها فيحكم بها الثانية ولا أجرة لها على الزوج شيئا وصداق مد

بل هو اذ اعتقده لزوم الهبة بالمعقد كرمي
الروضة كآملها ويرجع بشاهدين او
بشاهد واحد أو اثنين لا أحد على شاهد
مع بين لا آخر لان ذلك جهل بالإجماع
وأبعد من تيمم الملك بالكتابة
حينه الا أن يكون مع الشاهد فيبيع
به على من ذكر ولا يرجع بزيادة فهو
لا أحد هما ولا برجلين على رجل
واحد أو اثنين ولا على أربع نسوة لكل
الجنتين الطرفين ولا ينفرد رجلا
ينتهى بغير تاريخ سابق والعين
يدهما أو يد غيرهما أو لا يد أحد
ورجحت ينة ندى الا كد لان الاخرى
لا تعارضها فيه والسلب التاريخ
السابق أجرة وزيان فمئة من يوم ملكك
بالشهادة لانها تمام ملكك ويستثنى من
الأجرة ما لو كانت العين يد البائع قبل
القبض

قوله يبدأ البائع أي لأنها مضمونة عليه ضمان عقد فهو أي الصداق معرض بالطلاق بالتلف قبل
 القبض فلا تضمن فيه المنفعة (قوله فلا أجر عليه المشتري) لأنه لا أجر على البائع في
 استعمال المبيع قبل القبض بما على أن اتلافه كالاتلاف له ولو أزال البكارة لا يلزمه مخرم اه
 شرح الروض ولأن ملك المشتري بالمبيع قبل القبض ضعيف لأنه معرض للانقاسخ بطلبه عند
 البائع ولو شهدت بينة بملكه أمس ولم يتعرض البائع لم تسمع كما لا تسمع دعواه بذلك ولأنها شهدت
 له بما يدعيه ثم لو ادعى رق شخص فادعى آخر أنه كان له أمس وأنه أعقبه وأقام بذلك بينة قبلت
 لأن المقصود منها إثبات الحق وذكر الملك السابق وقع تبعا بخلافه فيما ذكر لا تسمع البينة فيه
 حتى تقول ولم يزل ملكك أو لا تعلم من يملكه أو تدين عليه كان تقول اشترا من شخصه أو أقرب له
 أمس ومثل بيان السبب بالوشهدت أنها أرضه زوجه أو دأته تبعت في ملكه وأثرت خبرته
 في ملكه أو هذا القزل من قطعه أو الطير من بيضه أمس ولو أقام بجهة مطلقة بملك دأته أو خبرته
 لم يستحق وإذا وثق بظاهرة يعني مؤبرة عند أقامها المسبوبة بالملك أذ يكتفي لصديق الحجة بسببه
 بلطقة لطيفة وتخرج بطلقة المؤرخة للملك بما قبل حدوث ذلك فانه يستفاد وبالأول الجمل
 وبالتأخرة غيرها فيستحقهما بما لا صلحهما كما في البيع ونحوه وإن احتل اتصالهما عنه أي
 الأصل بومية ولو اشترى شخص شيئا فأخذ منه بحجة غير اقرار ولو مطلقه من قيد الاستحقاق
 بوقت الشراء أو غيره رجع على يائمه بالثمن وإن احتل اتصاله إلى المذني أو لم يدع ملكا
 سابقا على الشراء لم يمس الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود ولأن الأصل عدم اتصاله إليه
 فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء مخرج بغير اقرار أي من المشتري الاقرار بمسقية
 أو كما لا يرجع المشتري بشيئا في شرح المتهج وقوله يرجع على يائمه بالثمن هذا كالمستحق
 من مسئلة الشتر نصنا كتنفيها بتقدير الملك قبيل البينة ولو أعيان ذلك هنا امتنع الرجوع
 والحكمة في عدم اعتباره ميسر الحاجة إلى ذلك في عهدة العقود وأيضا فالأصل عدم
 المعاملة بين المشتري والمذني فيستند الملك المشهود به إلى ما قبل الشراء قال القزالي الذهب
 كيف يترك في يده ساج حصل قبل البينة وبعد الشراء ثم هو يرجع على البائع بالثمن وأجيب بأنه
 يحتمل انتقال الساج ونحوه إلى المشتري مع كونه ليس جزأ من الأصل وقوله يرجع على يائمه
 ولا يرجع من أخذها منه على نفي من الروايات الحاصلة في يده لأنه استحقها بالملك ظاهرا وأخذ
 الثمن من البائع مع احتمال أنها انتقلت منه للمذني بعد شرائه من البائع انما هو ليس الخ
 ومحل الرجوع ما لم يكن يعلم عند البيع أنه لا يملكه كأن تحقق أنه سارقه أو فاسده أو لا يرجع
 عليه بدفعه لأنه في مقابلة تسليمه إياه وقد حصل وأيضا فلم يعلم أنه لا يملكه كان كالمستبرج
 بما أصطلاه ومحل الرجوع أيضا إذا لم يعلم أنه ملك البائع قطعا وأن مدعيه كاذب في دعواه إياه
 وأقامته تلك اليهود والأم يرجع على البائع لأنه مظلوم فلا يرجع به على غير ظالمه ومن ذلك
 دراهم الشخصية فلا يرجع بها على الشاكي وانما يرجع بها على من أخذها من خلافه لا الثلاثة
 الثلاثة وأخبرني بعض أكابر علم الملكة أن محل الرجوع على الشاكي أن تعذر أخذ
 الشكوى من أخذها (قوله ومن حق) أي أراد الحق بدليل قوله حق على البينة وهذه
 جملة واحدة في جواب سؤال مقدر بشأن الكلام السابق في قوله فان لم يكن معه بينة الخ

قوله أجر عليه المشتري على الأصح
 أن من حلف على فعل نفسه (أيا كان
 أو قبل أو بعد من ذلك)

ومن زوجه

قوله لا أجر عليه المشتري على الأصح
 أن من حلف على فعل نفسه (أيا كان
 أو قبل أو بعد من ذلك)

قوله لا أجر عليه المشتري على الأصح
 أن من حلف على فعل نفسه (أيا كان
 أو قبل أو بعد من ذلك)

كان يعتقد على خطه أو خط مورثه (حلف على البت) بالثبوت وهو القطع (٢٦٧) والجزم ما خوذ من قولهم بت الحبل اذا قطع

فقره حيثئذ (والقطع) عطف قصير لانه يعلم حال نفسه ويطلع عليها فيقول في البيع والشراء في الاثبات والله لقد بت بكذا أو اشتريت بكذا وفي التني والله ما بت بكذا أو ما اشتريت بكذا (ومن حلف على فعل غيره) فثبته قصير (فان كان) فعلة (اثباتا حلف) حيثئذ (على البت والقطع) لسهولة الاطلاع عليه (وان كان) فعلة (تقييما مطلقا) حلف (حيثئذ على تقي العلم) أي انه لا يعلم فيقول والله ما علمت انه فعل كذا لان التني المطلق يصير الوقوف عليه ولا يتعين فيه ذلك فلو حلف على البت اعتبه كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك اما التني المخصوص فكالاثبات في امكان الاساطفة به كافي آخر الدعاوى من الروضة فيصنف فيه على البت (تقيبه) ظاهر كلام المستفحص الميز في فعله وفعل غيره وقد يكون الميز على تحقيق موجود لا الى فعل ينسب اليه ولا الى غيره مثل أن يقول لم يوجبه أن كان هذا الطائر غرابا فانت طالق نظاره لم يعرف فادعت انه غراب فأنكر فقد قال الامام انه يحلف على البت قال الشيخان تبعا لبيتني وغيره واضابط أن يقال كل عين فهي على البت الاعلى تقي فعل الغير ولو ادعى بت المورثه فقال المدعي عليه أبرأتى مورثك منه واثبت فعلك حلف المدعي على تقي العلم بالبراءة عما ادعاه لانه حلف على تقي فعل غيره ولو قال بعتي عبدا على بما يوجب كذا وأنكر فالاصح حلف السيد على البت لان عبدا له ونعله كعبه ولذلك

ومن قوله فان نكل ردت الخ فكان سائلا قال ما كفة الحلف فقال ومن حلف الخ ولا فرق في هذا التفصيل بين المدعي والمدعى عليه وتقدم أن محل وجوب اليمين على المدعي عليه اذا لم يبرئه المدعي من اليمين (قوله) كان يعتقد على خطه أو خط مورثه (هذا لا يناسب قوله ومن حلف على فعل نفسه لان خط المورث ليس فعل نفسه ويحجب بأن صورته أن الولد رأى بخط مورثه كآية أن ابنه فعل كذا وكذا كذا ادين أو طلاق وكان الولد ينسب اليه ان يحلف على البت على هذا الفعل اعتمادا عليه أو انه مثال للظن المؤكد بقطع النظر عن كونه فعل نفسه وعبارة شرح المنهج ويجوز البت في الحلف بظن مؤكد كان يعتقد الى آخر ما قاله الشارح فانفع ما يقال ان هذا لا يناسب ما قبله وهو قول المستفص من حلف على فعل نفسه (قوله اثباتا) كبيع وتلاف ونسب شرح م (قوله تقي) أي أريد تقيبه والا فالفعل نفسه ليس تقي (قوله مطلقا) أي غير مقيد بزمان ولا مكان وعبارة م د أي لا يخصصوا فليس المراد بالاطلاق التعميم وانما المراد بالاطلاق مقابل الحصر فالمطلق مثل ما اذا ادعى دين المورثه على آخر فقال لا أبرأتى مورثك فاذا ردت اليمين عليه قال والله ما أبرأتى مورثي أو قال والله لا أعلم أن مورثي أبرأتى أو قال أبرأتى مورثك من كذا يوم كذا وقت الزوال تعين الحلف على البت فيقول والله لم يبرئك من كذا الخ لانه حيثئذ تقي محصورا تمل (قوله تقيبه الخ) غرضه اعتراض على المتن (قوله وقد يكون الخ) تعليل لمخذوف أي وليس كذلك لانه الخ (قوله لا الى فعل) أي لا مستندة الى فعل ينسب الخ وفي بعض النسخ لا على فعل ينسب الخ (قوله ولو ادعى دين الخ) هن من افراد قوله وان كان تقييما مطلقا حلف الخ فلو ذكره ينجبه قبل التبيين كان أولى (قوله ولو قال بعتي عبدا) هن من افراد قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ لان المراد على فعل نفسه ولو تميز بغيره من التعميم في قوله ومن حلف على فعل نفسه الخ أي سواء كان فعله حقيقة أو حكما كفعل عبده ودانته (قوله الدعوى عليه) أي على السيد أن عبدا فعل كذا وعبارة المنهج ويحلف الشخص على البت لافي تقي مطلق بفعل لا ينسب له فيصنف عليه أو على تقي العلم اه وحاصل المورا ثمانية عشرة صورة لان الخلو ف عليه اما فعله أو فعل غيره أو فعل غيرهما وعلى كل اما اثباتا أو نفيًا وعلى كل اما مطلقا أو مقيدا فيصنف على البت في أحد عشر أشارا إليها بقوله في فعله أو فعل غيره أو فعل غيرهما اثباتا على الاثبات أو النفي وعلى كل اما أن يكونا مطلقين أو مقيدين وقوله وفي فعل غيرهما اثباتا في هذه صورتان لانه اما مطلق أو مقيد وقوله أو نفيًا محصورا هذه واحدة وتضييق في واحدة أشار إليها بقوله لافي تقي مطلق (قوله وتعتبرية القاضي) أي في الحلف بالله لانه المراد عند الاطلاق وعبارة م د وتعتبر في الميز موالاتها وطلب الخصم لها من الحاكم وطلب الحاكم لها من توجهت عليه ونية القاضي أو تايه أو المحكم أو التصويب للمظالم وغيرهم من كل من له ولاية التلخيص اه قال ع ش عليه ويظهر أن المراد عرفهم فيما بين الايجاب والقبول كافي البيع اه ج والمراد بالولاية أن لا يحصل بين قوله راقه وتو له ما فعلت كذا مثلا اه وقوله من كل من له ولاية أي ائامن لا ولاية كبيع العتقاء أو التلخيص التورية عند مولا كفاية عليه وان أشم الحالف ان لم يبرئها فبها يتحقق ومنه المند وشيوخ البلدان والاسواق فتستعنه

سعت الدعوى عليه ولو قال بعتي بعتك على زرع مثلا فعليك نعمة فأنكر ما لكها حلف على البت لانه لا نعمة لها وضمن جناحها بتقصيره في حفظها لا يظنها وتعتبرية القاضي المستجيب الخصم فلو روى الحالف في عينه

بأن نوى خلاف ظاهر القضاة وتأول بأن اعتقد الحالف خلافية القاضي ليدفع إثم اليمين القابضة لأن اليمين شرعت ليهاب الخصم الأقدام عليها خوفاً من الله تعالى فلو صرح تأويله بطلت هذه القائلة (٢٦٨) يسر حال ولا يقصد به مال كسكاح وطلاق ولعنك وفي مال يسلط نصابه زكاة

تصد عشر من مثقال ذهباً أو مائتي درهم فضة أو ما قيمته ذلك والتغليظ يكون بالزمان والمكان كما مر في اللعان وزيادة أسماء ومضات كأن يقول والله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم السر والعلانية وإن كان الحالف يهودياً حلقه القاضي بالله الذي أنزل التوراة على موسى ويقام من الفرق أو نصرانيا حلقه بالله الذي أنزل الإنجيل على عيسى أو مجوسياً أو وثناً حلقه بالله الذي خلقه وصوره ولا يجوز نقاض أن يحلف أحداً بطلاق أو عتق أو نذر كما قاله الماوردي وغيره قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ومضى بلغ الإمام أن قاضياً يستحلف الناس بطلاق أو عتق أو نذر عز من الحكم لأنه جاهل وقال ابن عبد البر لأعلم أقدام من أهل العلم يرى الاختلاف بذلك ولا يحلف قاض على تركه ظلالاً في حكمه ولا شهادته لم يكذب في شهادته ولا مدعى حياً ولو احتمل الأبل بجهله حتى يبلغ الأكفرا مسيئاً أثبت وقال تبعث آيات العانة فيحلف لمسقوط القتل واليمين من الخصم تقطع الخصومة من الأصل الحق فتسمع منه المذنب بعد حلف الخصم ولو أذعن رفقاً عويصياً ويحتمل مجهول نسب فقال أناس أمانة صدق بيمينه لأن الأصل الحرية وعلى المذنب اليقظة ولو أذعن رفقاً عويصياً أو مجهول نسب لم يصدق إلا بيمينه أو يده ويجهل لفظها حلف وحكمه برقمها لأنه الظاهر من حلفها وانكارها بعد كمالها القبول فلا بد لها من حجة ولا نسج دعوى بدعي مؤجل

التورية ضد هم سواء كان الحلف بالطلاق أو بآله (قوله بأن نوى خلاف ظاهر القضاة) بأن أذعن عليه ثوباً أو أنكر حلقه القاضي فقال والله لا يستحق على ثوباً أو أذعن عليه ثوباً من ثوب إذا رجع وهذا مجاز مهور كما ذكره شيخنا (قوله بأن اعتقد الخ) بأن أذعن عليه ديناراً قيمته مثله فأنكر فقال له القاضي قل والله لا يستحق على ديناراً فقال له ونوى عن مبيع ونوى القاضي قيمة المثل أو قصد بالدينار اسم رجل (قوله فلو صرح تأويله) أي أو توريته (قوله يسر تغليظ عين الخ) محله إذا لم يكن الحالف الذي تغليظ عليه اليمين حلف بالطلاق أنه لا يحلف عينا مغلفة ولا تغليظاً أيضاً على مريض وزمن وحاض أو زى وقد يقتضي الحال التغليظ من أحد الطرفين وذكره أمثلة منها دعوى العبد على سيده عتقاً أو كفاً فأنكره السيد فأنزلت قيمته نصاباً غلط عليه فإن نكل غلط على العبد مطلقاً أو زى (قوله وطلاق) وكذا في خلع إن بلغ موصفاً نصاباً مطلقاً والافعل الحالف منهما إن كان المذنب الزوجية فإن كان المذنب الزوج فلا تغليظ عليها قل (قوله عشر من مثقالاً) بدل قليل المراد أي نصاب كان حتى من الأبل مثلاً برماوى ويقوم من كلامه أن نصاب غير القدان بلغت قيمته نصاب القدين التغليظ والاقلا (قوله وزيادة أسماء) ومن ذلك أن يحلف على المصنف فيضع المصنف في حجره ويقتضيه ويقول له ضع يدك على سورة براءة ويقرأ عليه أن الذين يشترطون بعهده الله وأيمانهم عتقاً للأمة فإن هذا أمر عيب أي يخوف قال بعضهم وينبغي تحليفه قائماً قل (قوله ولا يجوز نقاض) خرج الخصم فله تحليفه بذلك ومثل القاضى غيره من المحكم ونحوه فليس له التحليف بذلك عمن على منهج (قوله أن يحلف أحداً بطلاق) فلو حلف وفعل أعتقت بيمينه حيث لا أكرامته عمن على مر (قوله عزه) أي وجوباً إن كان شافعيّاً والأبأن كان حنفيّاً فلا يبرزه لأن مذهبه يرى ذلك في اعتقاد مقلده أو برماوى على منهج ومثل الحنفي القاضي المالكى فإنه يرى التحلف بالطلاق (قوله لسقوط القتل) أي بناء على أن الآيات علامة البلوغ شرح التصريح وبعبارة العنان عليه قوله بناء الخ هذا هو المعتقد وقيل أنه بلوغ حقيقة فلا يقبل قوله

• (فصل في الشهادات) •

ذكرها بعد الدعوى لأنها تكون بعدها ومن قدم الشهادة تنظر لتصل لأنه يكون قبل الدعوى (قوله بقضاء خاص) وهو أن يشهد فلا يكتفى بعبارة غيره ولو كان أبلغ لأن فيها نوع تصدق وهذا التعريف لشعوره لنعوه لال رمضان أولى من التعريف بأنها أخبار يصدق القبر على الغير وظاهر كلامه أن التعريف المذكور هو معناها لغة وشرعاً على خلاف القاصد من كون المعنى الشرعى أخص وقال بعضهم الشهادة لغة الرؤية والحضور في الصباح أنها الإطلاع والمعاينة وشرعاً ما ذكره المصنف (قوله ليس لك) أي ليس لك في آيات الحق على صحة الشاهدات وليس على صحة عند عدم اليقظة لا يمينه فالحديث يحتاج إلى هذا التأويل والأقاليم في جانب الخصم ليست للمدعى وأما هي عليه من حيث أنها تفصل الخصومة أي لا تفصل الخصومة إلا بأحد الأمرين قال شيخنا العزيز وأورد على الخصم حكم القاضي عليه وأجيب بأنه ثبت بالقياس الأولى لأن العلم أقوى من الحجة (قوله ترى) على تقدير هزيمة الاستفهام أي ترى أي تبصر الشمس وقوله على مثلها أي على شيء يتحقق منها (قوله أودع

وان كان به يمينه إذا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان يمينه لا يبرهن حلاصت الدعوى به لاستحقاق المطالبة بيمينه أي كما قاله الماوردي • (فصل في الشهادات) • جمع شهادة وهي أخبار عن شيء يقضي خاص والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقولته تعالى ولا تكتموا الشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وأخبار كثير المصنف ليس لك الشاهد الأول ويمينه وخبراته على الله عليه وسلم مستل عن الشهادة فقال لسائل ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فأنشده أودع رواه البيهقي وأما كونهما اسناداً

أى ان كان هناك غيره والاتصفت عليه ويحتمل أن معنى قوله أودع أى ان لم يكن على مثلها وهو الظاهر (قوله وأركنها خمسة) أى في غير هلال رمضان ونحوه مما القرض منه تحقيق القرض اذا مشهود عليه ولا يفسد وكما لو تخلف من كلامه من هنا يؤخذ الشاهد ومن قوله فيما يأتى والحقوق ضربان المشهود به ومن قوله حق الله وحق الآدمى المشهود به ويتضمن ذلك المشهود عليه والمصلحة (قوله عند الاداء) أى وان كانت هذه التحصيل مفقودة عند التحصيل الا فى النكاح كما يأتى وفيما لو وكل شخص فى بيع شئ بشرط الاشهاد وهذا مقم من تأخير رخصه أن يذكر عقب قوله الامن اجتمعت فيه (قوله بل عشرة) الاولى حذف التام لان المدود موقت وانظمها بعضهم فقال

بلوغ وعقل ثم الاسلام نطقه * وعمل كذا حربة ومرواة
وذو بطة لا يجزى ليس بهم * فهذه لشهادتها عشرة

(قوله فلا تقبل شهادة الكافر) وشهادة الكافر كانت جائزة ثم نسخت بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم أى المسلمين وأما قوله تعالى أو آخران من غيركم فاجيب عنه بأن معناه من غير عشيرتكم أو هو مفسوخ بقوله وأشهدوا ذوى عدل منكم وفى الحديث لا ترضى شهادة ولا تقبوز شهادة على ملة الا أمة محمد فان شهادتهم تجوز على سواهم من اليهود والنصارى وغيرهم (قوله فى الوصية) أى فيما اذا شهد كافر قال زى ولو جهل الحاكم اسلام الشاهد بحث عنه ويرجع لقوله بخلاف جهل الحرية فانه يثبت عنها ولا يرجع لقوله ان قلنا أوصى لقلان بكذا حرر وعبارته قد قوله فى الوصية أى فى السفر لا فى غيره لا أى قوله أو آخران من غيركم ان أتم ضربته فى الارض قلن أراد السفر أن وصى وشهدوا ولو كفرين فليحرم مذهبه أى انه اذا أراد السفر فأوصى بين عنده وبيعة أو وصى بردها الى صاحبها واشهد بذلك كفرين سواء كان المشهود عليه مسلماً أم كافراً (قوله ولو بالدار) بأن كان له بيتا بدار الاسلام (قوله وهو مسلوب منها) الاولى وهى مسلوبته منه (فرع) من ترك سنة القبر والوتر أسبوعاً قبل شهادته ومن ترك تسبيح الركوع والمجسومة طرية رقت شهادته ومن ترك سنة القبر والوتر وصلى مكانها القوائى لم ترد شهادته كما قاله ابن العماد على غوامض الاحكام واعتراض بأن ترك ما ذكر ليس مفسقاً فكيف لا تقبل شهادته ولو كان القاسق يعلم القسق من نفسه وصدق فى شهادته فهل يحل له أن يشهد أو لا فيه خلاف واعتقد مرأته يحل له ذلك وينبغى أن لا يتقدم على أهل الفضل وعبرة سم قسلا عن مرء ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه والناس يعتقدون عدالة مجازة أن يشهد اه وفى قل ماته قال الاذرى فى تحريم الاداء مع القسق الخلق نظر لانه شهادة بحق واعانة عليه فى نفس الامر ولا اثم على القاضى اذا لم يقصر بل يتجه الوجوب عليه اذا كان فى الاداء نقاد قسراً أو عضواً وضع قال به صرح الماوردى اه (قوله فلا تقبل شهادة قاسق) لورثب امام ذو مشوكه شهودا فسقة مثلاً فهل تقبل شهادتهم للضرورة كالتقضاء قال الركنى المختار لا سم (قوله والسادس أن تكون له مرواة) بضم الميم وقصها وزيادتها على العدالة مبنى على ان المراد بالعدالة عدم القسق فان اراد بها ما يشمل المرواة وغيرها فلا حاجة لزيادتها والمرواة لغة الاستقامة وشرعاً ما ذكره المؤلف فيما يأتى

وأركنها خمسة شاهد ومشهود به
ومشهود عليه ومشهود به وصيغة
ثم شرع فى شروط الركن الاول فقال
(ولا تقبل الشهادة) عند الاداء
(الامن اجتمعت فيه خمسة) بل عشرة
(نحوال) كما تعرفها الاول (الاسلام)
فلا تقبل شهادة الكافر على المسلم ولا
على الكافر خلافاً لاى حنفية فى قبوله
شهادة الكافر على الكافر ولا أحد
فى الوصية لقوله تعالى وأشهدوا ذوى
عدل منكم والكافر ليس بعدل
وليس من اولاده أفسق القاسق ويكذب
على الله تعالى فلا يؤمن من الكذب
على خلقه (و) الثانية والثالثة (البوغي
والعقل) فلا تقبل شهادة منى لقوله
تعالى من رجالكم ولا يجنون بالاجماع
(و) الرابعة (المتريه) ولو بالدار فلا
تقبل شهادة رقيق خلافاً للاجناد ولو
بعضاً أو مكاتباً الا اذا ما التها فتنف
معنى الولاية وهو مسلوب منها
(و) الخامسة (العدالة) فلا تقبل
شهادة قاسق لقوله تعالى ان جاءكم
قاسق فبليقنيوا والسادس أن تكون
له مرواة وهى الاستقامة

لأن من لا مروءة ولا حياء من لا حياء قال (٢٧٠) ما شاعروا على الله عليه وسلم اذ لم تستنى فاصنع ما شئت والسابعة ان يكون غير

منهم في شهادة لقوله تعالى ذلكم اقسام عند الله واقوم الشهادة وأدنى أن لا ترابوا والريية حاملة بالهم والثامنة أن يكون ناطقا فلا تقبل شهادة الاخرى وان فهمت اشارته والتاسعة أن يكون يقنا كما قاله صاحب التيسير وغيره فلا تقبل شهادة مغفل والعاشرة أن لا يكون مجبورا عليه بصفة فلا تقبل شهادة كانه في أصل الروضة قيل فصل التوبة عن الضمير ويرى به الرافي في كتاب الوصية يخرج بقيد الاداء العمل فلا يشترط عنده هذه الشروط بدليل قولهم انه لو شهد كثر أو عبدا ومسي ثم أعادها بعد كماله قلت كما ظاهركم في سنداه قال ولا يستنى من ذلك غير شهود النكاح فانه يشترط الاهلية عند العمل أيضا (والعاشرة المتقدمة) خمس شرائط الاول (أن يكون مجتبا الكبار) أي لكل منها (و) الثاني أن يكون (غير مصر على القليل من الصغار) من نوع أو أنواع وغيره من الكبرياء ما ملق صاحبها وصديقه بنص كتاب أومنة وقيل هي المعصية الموجبة للعقوبة وذكر في أصل الروضة أنهم الى ترجيح هذا أصل وان الذي ذكرناه ولا هو الموافق لما ذكره عند تفصيل الكبار انتهى لانهم عدوا الربا وكل مال النيم وشهادة الزور ونحوها من الكبار ولا حياء وقال الامام هي كل جموعة تؤذن بجهل أكثر من تكلم بالدين انتهى والمراد بها غير منة التعريف المذكورة غير الكبار الاضغادية التي هي البدع فان الرابع قبول شهادة

حال النكاح مروت على المروءة وهي نكحي • فقلت علام تقب الشهادة • فقالت كيف لا أبكي وأبكي • جميعا دون خلق الله ما رواه الإمامان ^{عليهما السلام} (قوله لأن من لا مروءة ولا حياء) إشارة لقياس (قوله اذ لم تستنى) أصله نفسي يمين حذفت الثانية للبارز فهو يمين مكسورة قرينه هكذا تستنى وهذا هو الرواية كائن عليه على قارى في شرح الاربعين النووية والرواية المشهورة بها مكسورة فحذفت منها الياء الاولى تصغيرا بعد قل حركها الياء (قوله ذلكم) إشارة الى أن تكبيرة وقوله أقسط عند الله أي أصح فسط أي عدلا واقوم الشهادة وأبنت لها وأعوان على أطمعها وأدنى أن لا ترابوا وأقرب في أن لا تشكروا في نفس الدين وقدره وأجله والشهود يضافون أي أقرب من عدم الرتبة قبل أتمنى قلت هنا التورية ما صنعت الشهادة (قوله وان فهمت اشارته) أي وان فهم اشارته كل أحد اذا لم يتوهم احتمال شرح م (قوله مغفل) أي لا ينسب لفلان أن يكون الشاهد مستظارا من البسط ضبط الفاظ الشهود عليه بصر وفهام من غير زيادة ولا نقص هذا الظاهر اذا كان الشهود عليه قولا كقراير وطلاق ووقف ومن ثم كان التمسك بعدم جواز الشهادة بالعمى ولا تقاس بل رواه بالتصديق فانهم يقرب القول بغيره من التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الابهام اه خ من ولا يقدح القلط اليسر لان أحد من الناس لا يعلم منه عتالي اه (قوله والعاشرة الخ) لاحاجة لزيادة ذلك لأن سبب السقم معصية فالعاشرة التي من ذكره الا أن يقال قد يكون سببه غير معصية كالتضييع المال باحتفال فحين فاحش مع عدم العلم بذلك فزاد هذا لاجل ذلك (قوله انه لو شهد) أي فعمل وقوله ثم أعادها أي اذا ما وضع أن يكون المراد ما هو أعم من ذلك بأن يكون شهد أي أتى بصفته المذكورة فرددت شهادته فاذا فصل وأعاد شهادته قبلت (قوله أومسي) أي أوردني بخلاف ما لو شهد وهو سيدا وعدو أو خادم المروءة أو فاسق فرددت ثم أعادها بعد زوال هذه الاسباب فانها لا تقبل هذه الشهادة المعتادة وانما تقبل غير طامعه بعد استبرامه مستنيا أن تضي متيقظ فيها صدق توبة القاطن وانصلاح حال خادم المروءة أو أمة السيدا والعدو حتى زال المانع وشهد قبلت ولا يتقيد بزمان (قوله غير مصر) أي أومصر او غلب طامعه على معاصيه كما يأتي والاصرار على الصخرة بأن يرتكبها ثلاث مرات من غير توبتها وقال الشيخ عمدة الاصرار قيل هو الدوام على نوع واحد منها والارجح أنه الاكثر من نوع أو أنواع فله الرافي لكنه في باب الفصل قال ان الدوام على النوع الواحد كبيرة وبصرح القزالي في الاحياء (قوله وعيد شديد) حذفت بعضهم تعيدا للوعيد بكونه شديدا وكذا قلنا في أن كل وعيد من الله لا يكون الا شديدا فهو من الوصف اللازم اه ابن حجر في الرواجر (قوله تؤذن) أي تعلم والاصح كثرة المبالاة والاعتناء قال في المختار يقال ما أكثر به أي ما أبالي به اه وهذا التعريف معترض بأنه غير مانع لشواهد صغار النسة (قوله فان الرابع قبول شهادة أهلها) لاعتقادهم أنهم مضمون فيها (قوله لم تكفرهم) ظاهره وان فسقناهم ويتأفقه قوله الا في بعض قول القزليم السريرة بأن لا يكون مبتدئا لا يكفر ولا يحق يدعته فان مفهومه أنه اذا فسق يدعته لا تقبل شهادته ويمكن حل ما يأتي على ما اذا كان ليس له شبهة وما هنا على ما اذا كان له شبهة أي تأويل (قوله

أهلها لم تكفرهم كما يأتي بيانه هنا ضبطها بالحدود ما بالعد فاشياء كثيرة قال ابن عباس هي الى السبعين أقرب اصناف

بسم الله الرحمن الرحيم

أصنافاً أنواعها (لعل المراد بها الأقران أي كل ما كان نوعه أصنافاً بالفضل واليد
والنسيب والقرض والزنا نوع ونفسه أصنافاً تباين من غيره وحرو عبيد (قوله والنهي
عن المنكر) أي بشرط أن يكون مجعاً عليه أو يكون منكراً ضد القاطل وإن لم يكن منكراً
عند الناهي ولا يثبت بأن الضرر على نفسه أو ماله وأن لا يخاف الوقوع في مقسدة أعظم
من المنهي عنه وسواء كان الناهي بمثل اللهسي أو لا وسواء كان من الولاية أو لا (قوله ونسيان
القرآن) أي كلاً أو بعضاً إذا كان حائلاً بعد البلوغ (قوله وأمن مكره) أي خوفه من
مجازاة الله قال الهلي في شرح جمع الجوامع أمن مكره أي يحصل بالاسترسال في المعاصي
والإتكال على العفو اهـ وقوله بالاسترسال الخ هذا تعبير باعتبار الغالب والأقل ووجد الأمن
مع الطاعة كان كبيرة أيضاً (قوله وعقوق الوالدين) ولو كان قريز وهو الظاهر وإن وقع في بعض
الاحاديث التقييد بالمسلمين لأن الظاهر أنه يرى على الغالب بأن يؤذيها أي ليس بالهين ومنهم
التأنيف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عوق والده فقد عصى الله ورسوله وأنه إذا وضع
في قبره ضمه القبر خمسة حتى يقتل أضلاعهم وأشد الناس عذاباً في جهنم عاقوا والده والرازي
والمشرك بالله سبحانه وتعالى وروى أن رجلاً شكى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه
وأه يأخذ ماله فذهب عاهه فإذا هو شيخ يتوكأ على عصا فقال له كن ضعيفاً وأما قوتي وقوتي
وأنا غني فكنت لا أمنع شيئاً من مالي واليوم أنا ضعيف وهن قوتي وأما قوتي وهن قوتي ويمنع
علي بما أفكركي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما من بهر ولا مدر سمع بهذا الأبكي ثم قال
للولد أنت ومالك لا يليك وشكاه إليه آخر مو خلق أمه فقال لم تكن بيثة الخلق حين حملت تسعة
أشهر قال إنها بيثة انطلق قال لم تكن كذلك حين أرضعتك حولين قال إنها بيثة الخلق قال
لم تكن كذلك حين منرتك ليلها وأظلمات ليلها قال لقد جازيتها قال ما فعلت
قال حجبت بها على عني قال ما جازيتها ذكره الشارح في تفسيره وفيه أيضاً قال صلى الله عليه
وسلم يا أيكم وعقوق الوالدين فإن الجنة يوجد ربحها من مسيرة القمام ولا يجدر بربها عاق
ولا قاطع رحم ولا شيخ زان ولا جازاً من خيالات الكبرياء تقرب العالين (قوله وشهادة
الزور) ولا تثبت شهادة الزور إلا يستقيم يستلزمها جرح الشاهد فتدفع شهادته لأنه جرح
بهم فوجب التوقف لا يجر ويثبت بأقراره أو علم القاضي ويظهر كذبه كان شهادته رآه مرتين
يوم كذا وثبت أنه ذلك اليوم كان بمصر مثلاً اهـ (قوله وضرب المسلم غير حق) قال صلى
الله عليه وسلم من كان من أمتي من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كذاب البقر يضربون بها
الناس ونساء كسيات عاريات شرح الهلي على جمع الجوامع وقوله كسيات عاريات أي تستر
كل منهن بعض بدنهن وتبدي بعضه أظهر الجاهلها ونحوه وتبيل تلبس ثوباً رقيقاً يصف لون
بدنها كما في سائمة شيخ الإسلام عليه وفي الحاشية المذكورة أيضاً ما نسه قال الزركشي خص
المسلم لأنه أغش أنواعه والأفاذي كذلك اهـ قال العراقي إن أراد في الضرب فمسلم
أو في كونه كبيرة فمنوع اهـ قال سم في الآيات الينان وعندى أن الأوجه كونه كبيرة
كما هو صريح كلام الزركشي ومثل الضرب اليسير وذكر الأذني أن الضربة والضربة والضربة
إذا عظم ألمها أو كان أحدهما والآخر ينفى أن يلحق بالكبار اهـ (قوله والتمية)

وقال سعيد بن جبير إنها إلى سبعة
أقرب أي بأقرب أصنافاً أنواعها
وما بعد أدق من المعاصي فمن
الصغار ولا بأس بعقوب من التوبين
فمن الأول تقديم الصلاة وتأخيرها
من وقتها بلا عذر ومنع الزكاة وترك
الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
مع القدرة ونسيان القرآن والبأس من
رحمة الله وأمن مكره تعالى وكل الربا
وأكل مال اليتيم والأيتام في رمضان
من غير عذر وعقوق الوالدين والزنا
واللواط وشهادة الزور وضرب المسلم
غير حق والتمية

هي نقل الكلام على وجه الفساد وما قصد الفساد أم لا وسواء نقله من تكلم به فيه أو نقله
 إلى غيره كايه وابنه مثلا وحصل الفساد والمراد بالفساد ضرر ولا يحتمل ونقل الكلام ليس قيدا
 بل نقل الإشارة والتصل كذلك وسواء نقله بكلام أو إشارة أو كتابة (قوله القبية) وهي ذكر
 أخلاص ما يكره ولو كان فيه سواء كان بحضرة أو في غيبته قال على الله عليه وسلم من قضاة مؤمننا
 عا ليس فيه حبه الله تعالى في ردقة الخيال رواء الطبراني وغيره وردقة يسكرون الدال وقصها
 عصارة أهل النار اه يقال قوت أثر فلان أقفوا إذا تبع أثره ومعنى القضاة الأئمة مؤمنون
 بن الإنسان فان شئ به ويقوه اه (فرع) ولو اغتاب انسان انسانا فان لم يلقه كفاء
 أن يستقر له فان استقر ثم يلقه فهل يكفه الاستقار أو لا الظاهر أنه يكفي سم (قوله ومن
 الصغار النظر المحرم) ومن الصغار اللعب بالرد وهو المعروف عند الناس بالطاولة وفيه مسلم
 من لعب بالرد فكأنه من يده في لحم خنزير ودمه وأقل من عمله الحرم في زمن الملك نصير بن
 البرهانى الأكبر ولعب به وجعله مثل المكاسب وأنها لا تنال إلا بالكسب والحيل وانما تنال
 بالمقادير ذكرها الخرشى وفارق الشطرنج حيث يكره ان خلا عن المال بأن معتقده الحساب
 الدقيق والتكر الصريح فيه تصحيح الفكر ونوع من التدبير ومعتقده الرد الحزروا الضمين المؤتى
 إلى غاية من السخافة والحق فكل ما معتقده الحساب والفكر كالتقلد وهي خطوط ينقل منها
 والى لا يحرم ويحلى نقله ان لم يكن حسابا تابعا لما يخرج به الطاب والاحرم وكل ما معتقده
 الضمين يحرم ومنه الطاب عصى مغارزى ويقتلونها الرب عليه مقتضاه الذى اصطلموا
 عليه من دل وقوله وفارق الشطرنج أى لعب مع من يعتقد له والاحرم لاعائه على محرم
 لا يمكن الاتراجه وذلك فارق عدم حرمة الكلام مع المالكى في وقت خطبة الجمعة قاله قل
 (قوله والنيابة وشق الجيب) عدهما ابن حجر من الكبار (قوله الآن تغلب) ريقه ضبط
 الغلبة بالعند من جاتي الطاعة والمصيبة من غير نظر لكثرة قواب في الاولى وعقاب في الثانية
 لأن ذلك أمر آخر ولا يتعلق بهما فمن فيما أى تقابل حسنة ببيئة لا بشرسيا أو المراد
 الغلبة باعتبار العمر بأن تحسب الحسنات التى فعلها في عمره والسبب تأيضا ونظر الغالب
 وليس المراد الغلبة باعتبار يوم يوم لأن الاول فيه فسخة كما قرره شيخنا وعبارة قل على
 الجلال ومعنى غلبتها مقابلة الفرد بالفرد من غير نظر إلى المضاعفة قاله شيخنا وفيه بحث لقول
 ابن مسعود وروى من فوقه أيضا ويل لمن غلبت وحدانه أى سياسته لأن السبب واحدة
 لا تضاعف على عشراته أى حسنه فأنزل وفي عثم على مرانه يقابل كل طاعة بمصيبة
 في جميع الايام حتى لو غلبت الطاعات على المعاصى في بعض الايام وغلبت المعاصى في باقىها
 بحيث لو قبلت بجملة المعاصى بجملة الطاعات كانت المعاصى أكثر لم يكن عدلا اه وقال م
 ومعلوم أن كل صغيرة تاب منها من تكبها لا تدخل في العدل لاذهب التوبة العجيبة أثرها رأسا
 اه (قوله لم يصرف ذلك فاسقا) يقتضى أنه صغيرة ويحرم عليه ذلك وتجب التوبة منه ومحملة
 اذا عزم على الفعل قال الشاعر

مراتب القصد خمس حاجر ذكرها • نفاطر فديت النفس فاستعما
 يليه ثم فحزم • ككلها رفعت • سوى الاخير فقيه الاخذ قد وقعا

(قوله)

قوله وانما لا تنال الا بالكسب الظاهر
 حذف الا ككما يدل عليه ما بعده
 اه معصيه

واما القبية فان كانت في أهل العلم
 وحلة القرآن فهي كبيرة كما جرى
 عليه ابن القسرى والأصغر ومن
 الصغار النظر المحرم وهو المسلم فوق
 ثلاثة أيام والنيابة وشق الجيب
 والتضيق فى التنى وادخال صبيان
 والتضيق فى التنى وادخال صبيان
 أو مجانبين يغلب تعيينهم المسند
 واستعمال نجاسة في بدن أو توب تغير
 ساجدة بارتكاب كبيرة أو اصرار على
 صغيرة من نوع أو أنواع تنفى العدالة
 إلا أن تغلب طاعاته على معاصيه
 كما قاله الجمهور فلا تنفى عدالته وإن
 اقتضت عبارة المسند الاتعا سلقا
 (قائمة) • فى البحر لوفى العدل
 فعل كبيرة فدا كذا لم يصرف ذلك فاسقا
 بخلاف نية الكسوف (و) الثالث
 أن يكون العدل

(سليم السريرة) أي العبد بآل لا

يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يدعته
فلا تقبل شهادته مبتدع يكفر أو يفسق
يدعته فالأول ككثيري البعث والثاني
كسلب الصلابة ويستثنى من هذا
الخطايت فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة
يجوزون الشهادة لصاحبهم إذا سمعوه
يقول على فلان كذا هذا إذا لم ينوا
السبب ككثيري الامارة اليه فان ينوا
السبب كان فالواري بناء يقرضه كذا
فتقبل حيث شهادتهم (و) الرابع
أن يكون العدل (مأموناً) مما توقع فيه
النفس الامارة صاحبها (عند القضاة)
من ارتكاب قول الزور والاصرار
على القسبة والكذب لقيام غشبه
فلا صدق لمن يصحبه غشبه على الوقوع
في ذلك (و) الخامس أن يكون (محافظاً)
على مروتهم (بأن يخلق التخصص
بخلق أمثالهم أبناء عصره ممن يراهم
منهاج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه
لأن الأمور العرفية قبل التصديق
تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة
والبلدان وهذا يختلف العدالة فانها
لا تختلف باختلاف الأشخاص فان
الفسق يستوي فيه الشرع والوضع
بخلاف المروءة فانها تختلف فلا تقبل
شهادة من لا مروءة له كمن يأكل
أو يشرب في حرق وهو غير سرفي كما
في الروضة وغيره ممن يغلب جوع
أو عطش أو عشي في حرق مكشوف
الرأس أو البدن غير العورة عن لا يلبس
بمنه ولا يغير محرم فسك أما العورة
فكثرتها حرام أو يقبل زوجته أو أمه
بضرة الناس وأما تقبل ابن عمه رضی
الله تعالى عنه أمه التي وقعت في سهمه
بضرة الناس

(قوله سليم السريرة) لا حجة لهذا ولا لما بعده لا غناء الشرطين الأولين عنهما (قوله)
بأن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يدعته (كذا في خط المؤلف رحمه الله ولا يعني أن في فهم
الحكم من هذه العبارة فمعوية بن الحارث أن يقال بأن لا يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق يدعته
بأن لا يكون مبتدعاً أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق يدعته لأن الكلام في بيان العدل الذي
تقبل شهادته وعبارة تصديق غيره كذا قاله المرحوم وعبارة مد قوله لا يكفر ولا يفسق
يدعته ليس واقفاً فليست بمتدعاً وان كان هو المتبادر لفساد المعنى عليه بل هو جمل بعض من كل
أي بأن لا يكفر ولا يفسق فاستقام جعله بياناً الذي تقبل شهادته بخلاف ما لو جعل ومثال مبتدع
بأن يجعل إلى قولنا شرطه أن لا يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق أي بأن يكون مبتدعاً يكفر
أو يفسق وهو غير مراد لأن ذلك هو الذي لا تقبل شهادته وليس الكلام فيه بل في الذي تقبل
شهادته اه وقال شيخنا قوله لا يكفر أي أو مبتدعاً لا يكفر فيه حذف وحاصل ذلك أن هذه
العبارة غير صحيحة المعنى لأن في الثاني إثبات فحاشا له أن يكون مبتدعاً يكفر أو يفسق
وهذا لا يصح فكان الأولى حذف الثانية ويكون معناه غير مبتدع أصلاً أو مبتدعاً لا يكفر
ولا يفسق وهذا المعنى صحيح أو كمن يحذف الأولى ويقول بأن يكون مبتدعاً لا يكفر ولا يفسق
ويكون سكوت عن غير المبتدع لأنه ظاهر (قوله كسب الصحابة) لعل المراد بغير قذف ولعمري
والا كان كبيرة أو كثر كقذف عائشة (قوله ويستثنى) الاستثناء من حيث جريان التخصيص
فيهم أي الخطايت وذكر م وهذا الاستثناء بعد قوله صاحباً فان الرابع قبول شهادة أهلها فيقتضي
أن في قبول شهادتهم خلافاً والخطايت لا خلاف في عدم قبول شهادتهم إذا شهدوا الواقعيهم
ولم ينوا السبب فيكون الاستثناء ظاهراً (قوله كان فالواري) مثال للمعنى (قوله مروءة
مثله) بفتح الميم وضمها وبالهمزة ترك مع ابد الهاء واستندة تلي في وفي الصباح والمرأة آداب
تساية فحليل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الاخلاق وجعل العادات اه (قوله
يا كل أو يشرب) ولا يمتنع الكثرة في كل من الأكل والشرب والمعنى (قوله وغير من لم)
معطوف على قوله وهو غير سرفي وقوة أو عشي معطوف على قوله كمن يأكل الخ نعم لو أكل
داخل حلق بحيث لا يطره غيره وهو ممن يلبس به أو كمن صام أو قسده المبادرة لسنه الفطراجه
عذر محقق كما في شرح م وقوله بحيث لا يطره غيره أي من المارين أما الوقوف من دخل
لأكل أو شرب فينبغي أن لا يخل بالمرءة عشي على م وما يخل بالمرءة يعمل صدقة كما يبيع لغيره
لأن عدم محاكاة الصديق يخل بالمرءة عبد البر (قوله ممن لا يلبس) مرتبط بقوله مكشوف
الرأس وقوله ولا يغير محرم الخ مرتبط بقوله ممن لا يلبس عنده وقوله أو يقبل معطوف على الأقل
وهو قوله كمن يأكل الخ (قوله أو يقبل زوجته) أي ولو مرة والاتق والام في الناس للنفس
فيصدق بالواحد والمرام يستثنى منهم لأنهم صغار ومجانين ولا جواربه وزوجاته وكذا وطه
أحد زوجته بضره الأخرى إذا خلا عن كشف العورة وقصد الإذعان لا يجرم المروءة
والمراد بقوله أو تقبل زوجته أي في نحوها لا بأساً ولا وضع يده على نحو صدرها والوجه
أن يقال إن ابن عمه فعل ذلك لأجل التشريع لانه قصد به إجماع الصحابة عليه ولأنه صابراً
أو قال غرضه إغاظة الكفار وإظهارهم (قوله بضره الناس) ولو محارمه أو أباها عشي

هـ أو يلبس

قال من ل والأوجه أن تقبيلها إليه بجلالها بحضرة الناس والاجنبيات يسقطها لئلا تلته على
الدانة وان توقفت فيه البليغ اهـ مروى في الروضة من ذلك حكاية ما يتفق مع زوجته
في الخلوة وجزم في التكاثر بکراهته هذا وفي شرح مسلم بخرجه زى وحل (قوله امتصان)
بمعنى أنه امتصن ذلك اغاظة للكفار (قوله ومذا الرجل عند الناس) أى الذين يحشونهم
لأفواه وأخواته وتلامذته سم (قوله اكنار حكايات) أى وكانت صدقا وصدقا فمداخضا كهم
نادر من تكلم بالكلمة يفهمك بها جسامه بهوى بها فى النار سبعين خريفا أى عاملا من اطلاق
الجزء على الكل فانه يفيد أنه حرام بل كبيرة لكن تعين حله على كلمة فى الغريبا طلل يفهمك بها
أعداءه لأن فى الأبداء ما يعادل ما فى كثر كثرة منه ابن حجر وقوله يفهمك أى يفهمك ذلك سواء
فعل ذلك بل بدينا تحصل له من الحاضرين أو بمجرد المباشرة ع ش على مر وما أحسن
ما قاله بعضهم قد روي من الزمان بسهم * قدوم التذلل والكبرم فأخبر به
ما تهن عايش بالفضيلة جوعا * وتكفى من يفر دأ وتستجمر به
وتقيد الاكنار بهذا يفهم عدم اعتبار قيمته والأوجه كما قاله الأذرى اعتبار ذلك فى الكل
الافى حقوقه حليته بحضرة الناس فى طريق فلا يعتبر تكرره اهـ واظهر مع ما تقدم من أن
تقبيل المرأة الواحدة لا يضر (قوله طبعا) محترزة وله عادة (قوله وليس فقيه الخ) الاوضع
وليس الانسان ما لم يقرب عادة أمثاله كليس العالم ليس يتكلم بالعكس وليس خواجة ليس جمار
(قوله قباء) هو المتقرب من أمامه وخلفه سعى بذلك لاجتماع طرفيه وأما القباء المشهور بالان
المتقرب من أمامه فقط فقد صار شعارا للفقهاء ولحقهم اهـ قد دل على الجلال (قوله أو قلنوة)
وهى غطاء صلبين ليس على الرأس وحده زى كالكروية وأهل اليمن وجهها قلائس عبد البر
قال مروى على خاتم المرأة حرام مطلقا ومكروم مطلقا ويفصل أقوال والراجح أنه ان
تعلق به شهادة حرم كأن كان مضملا لشهادة والا فلا باي وبغنى الكراهة وعجالة شرح مر
اعلم أنه قد اختلف فى تعاطى خاتم المرأة على أوجه أو جهها حرمته ان ترتب عليها شهادة
تعلق به وقصد ذلك لا يجرم عليه السبب فى اسقاط ما تحمله وصار أمارة عند فقهاء والا فلا
اهـ بحروفه (ضابط) ليس لنا فى قبيل شهادة الاشارب النية الحاشى اهـ رجائى (قوله
واكباب على لعب الشطرنج) الاكباب ليس يقيد والكلام اذا خلا عن المال والاغرام زى
والاكباب الملازمة وقول زى والاغرام لأن المال ان كان من الجانبين يكون قارا وان كان
من أحدهما يكون مسابقة على غير آلة القتال فلعب الشطرنج له ثلاث حالات عند الشارح
يكون مكروها ان خلا عن المال وكان قليلا ويكون حراما ان اشغل على مال ويكون خلو
المرأة ان أكثر منه وهذا معنى قوله واكباب الخ وان قلنا الاكباب ليس يقيد يكون له حالتان
الكراهة والحرم مع خرم المرأة ففهما مثل الشطرنج المنقله والسجدة السباعية وقوات المساوية
اذا كانت من غير طاب أو مال أما مع ذلك فحرام وكذا الطاب وحده حرام (قوله أو على
غناء) بكسر الفين والمدهور رفع الصوت بك مز ويحرم استماع غناء أجنبية وأمر دان خيف
منه فتنه أو نحو قطر محرم والا كره زى أى لما صرح عن ابن مسعود أنه يثبت التفات فى القلب
كما يثبت الماء البقل اهـ أى يكون حيا لحصول التفات فى قلبه من فعله بل أو يستمع

قال الزمخشري كان تقبيل
استصان لا تتج أو ظن أنه ليس
منه نظر أو على أن المرأة الواحدة
لا تضر على ما اقتضاه نفس الشافعي
ومقال رجل عند الناس بلا ضرورة
كقبلة أمته فيضربهم ومن ذلك اكنار
حكايات متكسكة بين الناس بحيث يصير
ذلك عادة ونخرج بالاكنار بالمكر
أو كان ذلك طبعا لا تصنع كما وقع لبعض
العصابة وليس فقيه قباء أو قلنوة
فى محل لا يعتد بالقبيل ليس ذلك فیه
واكباب على لعب الشطرنج بحيث
يشغل عن مهماته وان لم يقترب به
ما جرمه أو على غناء واستماعه

لأن فعله واستماعه يورث منكره واشتغالهم بما يفهم منه كمال من التماسه غير ذلك وهذا
قد يورث في فاعله ارتكاب أمور تحصل فاعله على أن يظهر خلاف ما يحسن ذكره على م
وقال الفزالي القناتان قصده ترويح القلب ليقوى على الطاعة فهو طاعة أو على المعصية
فهو معصية أو لم يقصد شيئا فهو لهو ومغفوعة والتقى بالقصر ضد التفرغ والتفتح مع المذاق
قال الشيخ سلطان وليس تحسين الصوت بقراءة قرآن من هذا القبيل فإن كان فيه بفتح الحاء
المشددة حتى أخرجه إلى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والافتلاو على القول بالحرمة فيبقى
أن يكون مكسرة كافي على م ر وقال الماوردي يفسق القاري بذلك ويأثم المسقع
لأنه عدل به عن نهجه القويم ويحرم سماع الآلة كالعود والرباب والسنطير قوله على غناء
أي أن خلاص الآلة والافتراغ والمهرام في الحقيقة هو استماع الآلة قال م ر ووقاقرن
بالغناء آلة محرمة فالقياس كما أنه الركن في تحريم الآلة تقطوعا بقاء لتناعلي الكراهة وقال
الشيخ سلطان لو أخبر طبيبان عدلان بأن المريض لا يتصل مرضه إلا بالعود عمل بضرهما وحل
استماعه كالتداوي بضر فيه انظر اه وما قبل عن بعض الصوفية من جواز استماع الآلات
المطربة لما فيها من النشاط على الذكر وغير ذلك فهو من ثمورهم وضلالهم فلا يقول عليه وليس
من الغناء المحرم ما اعتيد عند محاربة عمل وحل قيل كدواء الأعراب لابلهم وغناء الدائم تسكين
صغارهم فلا شك في جوازه (قاعدة) كل طبل حلال إلا المديكة وكل رقارة سرام الا رقارة
الغفر الباس قال م ر انظر ولو من رسم كايقح ككثيرا قال الطبراني ولا مانع من التسميم
ومرجه حل فقال ومن ما من خشب أو بوس أو برسيم ومثلها التربة ودخل في المستقي
منه ما يضر به التفرغ أو يسجونه طبل البازة مثله طبله المسهر فهما جائزان كافي على م ر
وكل ما حرم حرم التفرج عليه لانه اعانة على معصية ويحرم عود وصنج بفتح أوله ويسمى
الصفاقين وهما من صفر أي نحاس تضرب احدهما بالآخرى كالنحاسين الذين يضرب
احدهما على الآخرى يوم خروج الحمل ونحوه وهو الذي تستعمله الفقراء المنهي بالكلمات
ومثلها قطعان من صيني تضرب احدهما على الآخرى ومثلها خشبتان يضرب باحدهما
والتصفيق مكروه كراهة تنزيه كافي حل (قوله واكثر رقص) أي ما لم يكن معه تكسر والا
فيحرم ورواه كل الرقص من ذكر أو امرأة ويحرم ترقيص القرد والتفرج عليهم أيضا ويلحق
بذلك ما في معناه من مناجاة الكائن ومباركة التريكة زي واج قال حل وهل من الحرام
لعب البهلوان واللعب بالحيات الرابع الحبل حيث غلبت السلامة ويجوز التفرج على ذلك
وكذا جعل اللعب بالحيات وبالجمجم حيث لا مال اه (قوله وسرفندقة) قيد ذلك في الارشاد
بإدامتها قال في شرحه وخرج بإدامتها ما لو كان يحسنها ولا يفعلها أو يفعلها أحيانا في بيت
وهي لا تزي فلا تضرهم بها وانه اه ومثبت بذلك لانحراف الشخص إلى التمسك وهي أعم
من الصناعة لا اعتبارا بالآلة في الصناعة دونها قل قال زي واعترض قولهم الحرفة الذينة
مما تفرم المروا مع قولهم انها من فروع الكفاية وأجيب بحمل ذلك على من اختارها لنفسه
مع حصول فرض الكفاية بغيره (قوله أما الحرفة الخ) على تقدير مضاف أي أهلها يصح
القبول والاخبار فان قلت اذا كان حكم الحرفة غير المباحة مشل بحكم المباحة فلا يفصلها عنها

واكثر رقص وسرقة ذينة مباحة
كمجاسة وكس زيل ونحوه موديع من
لا يليق ذلك به واعترض بطلهم الحرفة
الذينة مما يحرم المروا مع قولهم انها
من فروع الكفايات وأجيب بحمل
ذلك على من اختارها لنفسه مع حصول
الكفاية بغيره أما الحرفة غير المباحة

فكان الاولى أن يقول ومثل الحرفة المباحة غيرها بالاولى (قوله كالنجم) أي الذي يعتقد منازل
 الصوم بأن يقول اذا جاء النجم القلاني في الحمل القلاني حصل كذا والكاهن الذي يضرب الغيب
 بأن يقول غدا يحصل موت أو قتل (قوله والعزاف) كتيوخي البلاد وآخذى الحكوس أج
 وكون مشيخة البلدان حرفة فيه نظروا أن كان مشايخ البلدان يعرفون الحاكم ما على الناس
 من الاموال وقال في المصباح العزاف بالتشديد من يخبر عن الماضي والحاضر من خبر
 عن الماضي والمستقبل وقال المناوي العزاف والعريف القيم بأمر قبيلة أو محلة يلى أمرهم
 ويعترف منه الحاكم حالهم اه (قوله التليس) أي التدليس (قوله انما هو شرط في قبول
 الشهادة) كما صنع سابقا في الشرط السادس من شروط العداة (قوله ومن شروط القبول
 الخ) هذا مكرر مع قوله السابق السابع أن يكون غير متهم في شهادة غايته أن هذا تفصيل له
 فلو قال وما تقدم من كونه غير متهم أن لا تجزأ اليه شهادة نعم الخ كان أولى اه مد (قوله قبلته
 الشهادتان) وان احققت المواطة لأن الاصل عدمها وأخذ من ذلك أنه لو كانت يدا اثنين
 عين وادعاهما بالتشهاد كل للاثرة اشتراها من المدعي قبل اذ لا يدل كل على ما ادعى به على
 غيره حتى تدفع شهادته الضمان عن نفسه بخلاف من ادعى عليه بشئ فتشده لا آخر شرح م د
 (قوله وتقبل شهادة الحسبة) من الاحتساب وهو طلب الاجر وسوا مسبقه ادعوى أم لا كانت
 في غيبة المتهود عليه أم لا برماوى على المنهج وحكم شهادة الحسبة الوجوب لأن فيها ازالة
 محرم وخبر شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد بمحول على غير شهادة الحسبة وورد فيها خبر
 الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد (قوله كالسلافة والصوم) أي بأن يشهد وأبأن فلا تترك
 ذلك ومورد في شرح المنهج شهادة الحسبة بقوة وموردتها أن يقول الشهود ابتداء القاضي
 تشهد على فلان بكذا فأحضره فتشهد عليه فان ابتدأوا وقالوا فلان زنا فهم قذقة وانما تسمع عند
 الحاجة اليها فلو شهد اثنان أن فلانا أعنت عبده أو أنه أخو فلانة من الرضاع لم يكف حتى يقول
 انه يسرقه أو انه يريد نكاحها اما حق الادعى كقود وحقة قذف ويبيع فلا تقبل فيه شهادة
 الحسبة اه وقوله فهم قذقة مالم ينعوه يقولهم ونشهد بذلك لانه لا تقبل دعوى الحسبة في حدود
 الله تعالى وقوله وانما تسمع عند الحاجة اليها انظر رأي حاجة توثيق الشهادة عليها في التسب
 وقد يتصور بما اذا وقف شيا على أولاده فتشهدا بأن فلانا ولد لفلان ويرزعه أنه عبده ويريد بيعه
 أولاده أو كان يده ولد صغير ويريد بيعه فتشهد اثنان بأن فلانا ولد لفلان ويرزعه أنه عبده ويريد بيعه
 الآن فأحضره لتشهد عليه فان هذه حاجة وأي حاجة لتخليصه له من الرق وتداول الابدى عليه
 واجرام حكم الارقاء عليه اه خض (قوله حق مؤكد) هو صيانة الابضاع عن اختلاط
 الانساب وقوله وهو ما لا يأتى رأي لا يتغير الحكم بوقوعه بالنسبة للطلاق أي بأن يقال لا يقع
 برضا الزوج بل يقع بقتضى الشهادة (قوله كطلاق) بأن شهدوا أن فلانا طلق زوجته ثلاثا
 وهو عاشرها وقوله وعنتي بأن شهدوا بان فلانا عنت عبده وهو يستخدمه أو يريد بيعه والمراد
 بقوله وعنتي أي غير عنتي أما الضمى كمن شهد لشخص بشراء قريبه الذي يعتق عليه بمجرد
 الشراء فلا تصح في الأصح لأن الشهادة بشراء بعضه تتضمن عتقه عليه بالشراء ومثل العتق
 الاستيلاء دون التدبير وتطبيق العتق والكتابة وشراء بعضه وان تضمن العتق لكونها على الملك

كالنجم والعزاف والكاهن والمصور
 فلا تقبل شهادتهم قال الصوري لأن
 شعورهم التليس (تبيين) هذا
 الشرط الخامس انما هو شرط في قبول
 الشهادة لا في العداة فانه مع ذلك
 لا يخرج من كونه عدلا لكن شهادته
 لم تقبل لقصد مروا به ومن شروط
 القبول أيضا أن لا يكون متهمًا بالتهمة
 أن تجزأ اليه شهادة نعم أو يدفع عنه
 بها ضرر أو كما ساق في كلامه (قوله)
 لو شهد اثنان لاثنين بوجبة من تركه
 تشهد الاثنان للشاهد بوجبة من تركه
 التركة قبلت الشهادة في الأصح
 لا اتصال كل شهادة من الأخرى
 ولا تجزأ شهادة نعم ولا تدفع منه
 ضرر أو قبل شهادة الحسبة في حقوق
 الله تعالى المتضمنة كسلافة والصوم
 وفيما لله تعالى فيه حق مؤكده وهو
 حاله بآثار رضا الادعى كطلاق وعنتي

والعقوبية اه زى وقوله وعرض عن قصاص بان شهدوا أن قلا ناعضا عن قاتل آية ويريد أن
 يقتص منه وقوله ويقام عدة بان شهدوا أن قلا نة في العدة وتريد أن تترجح وقوله واقضائها أى
 العدة بان شهدوا أن قلا نة امر اده يراجع زوجته بعد انقضاء عتتها (قوله أو فاسق) عطف
 على الضمير المستتر في أعادها والمعنى شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب وأعادها فانها لا تقبل
 وأما اذا شهد في دعوة أخرى فان مضت عدة يغلب على الظن صدق توبته قبلت وكذا يقال
 في حارم المرواة (قوله بسنة) والاصح أنها تقر بنية لا تصيدية فيعترف مثل خمسة أيام لا ما زاد
 ويعتبر أيضا في حارم المرواة اذا ألقع عنه كما في التبيس وكذا من العداوة كزوجها بن الرضة
 خلافا للبقين شرح مر (قوله ويستتر في توبة معصية قولية القول) اشتراط القول
 في القولية والاستبراء في العملية وما الحق بهما مما ذكره في التوبة التي تعود بها الولايات
 وقبول الشهادة أما التوبة المسقطه للأثم فلا يشترط فيها ذلك كما في ذلك كلام الروض
 وشرحه اه سم طال الشورى وانظر هذا القول يكون في أى زمن ويقال لمن وفي عبارة
 الزواجر انه يقوله بين يدي المستحل منه كلفذوف اه (قوله فيقول قذفي باطل) قيل المراد
 بهذا ان القذف من حيث هو باطل لا خصوص قوله اذ قد يكون صادقا واذ قال الجمهور على
 الاصطغري اشتراطه ان يقول كذبت فيما قذفته اه سم وليس كلقذف قوله لغير ما لمعون
 أو باختر يرحى يشترط في التوبة منه قول لان هذا لا يتصور ايهام اه بحق فيه حتى يطله بخلاف
 التذف مرل (قوله اقلع) الاقلع تعلق بالحال والندم بالمضى والعزم بالمستقبل زى
 وهذه تشترط في القولية أيضا (قوله ونم) وهو معظم أركانها لانه الذى يطرده في كل توبة
 ولا يغنى عنه غيره بخلاف الثلاثة الباقية (قوله وعزم ان لا يعود لها) ما عاش ان تصور منه
 والا كيبويق تعذر ذلك لم يشترط فيه العزم على عدم العودة اتفاقا ويشترط أيضا ان لا يغرض
 لأن من وصل الى تلك الحالة أيس من الحياة قوته انما هي لطلبه بمصالاة عودا الى ما فعل وأن
 لا تطلع الشمس من مغربها قيل وأن يتأهل للعبادة فلا تصح توبته صكر ان في سكره وان صح
 اسلامه مرل مع زيادة من عثم على مر ونقل عن ابن العربي في شرح المسابيح أنه قال
 اختلف أهل السنة في أن عدم قبول توبة المذنب وإيمان الكافر هل هو عام حتى لا يقبل إيمان
 أحد ولا توبته بعد طلوع الشمس من مغربها الى يوم القيامة أو هو مختص عن شاهد طلوعها
 من المغرب وهو محققا ما من يولد بعد طلوعها من المغرب أو ولد قبله ولم يكن بميزان صليح ولم
 يشاهد الطلوع فيقبل إيمانه وتوبته وهذا هو الاصح فليراجع (قوله ورد غلامه آدمي) عبارة
 المنهج وخروج عن غلامه اه واذا بلغت الغيبة المقتاب اشترط استخلاصه فان تعذر لونه أو
 تعسر لغيبته الطويلة استغفره أى طلب له المغفرة كان يقول اللهم اغفر لقائل ولا أترك لعليل
 وارث ولا مع جهل المقتاب بما حطل منه أما اذا لم يلغ فيه فيكن في التدم والاستغفاره وكذا يكتفى
 التدم والاقلاع عن الحسد من مات وله دين لم يستوفه وارثه كان الطالب به في الآخرة هو
 دون الوارث على الاصح شرح مر وفي الروض وشرحه فان لم يكن المستحق موجودا أو
 انقطع خبره سلمه الى قاض أمين فان تعذر تصدق به على الفقراء ونوى الغرم له ان وجده أو
 يتركه عنده قال الامنوى ولا يتعين التصديق به بل هو مخير بين وجوه المصالح كلها والمفسر

وعرض عن قصاص ويقام عدة واقضائها
 وحلفه تعالى وكذا السب على الصبي
 وفق حكم قاض يشاهد بن قبا لمغير
 مقبول الشهادة ككافر بن قضا هو
 وغيره ولو شهد كافر أو عبدا وصي ثم
 أعادها بعد كلف غلبت شهادته لا تقبل
 التهمة أو فاسق تاب لم تقبل التهمة وتقبل
 في غيبة التهمة ان تقبيل التهمة وتقبل
 التوبة مئة بطن فيها صدق توبته
 وقدرها الا كعدون بسنة ويشترط في
 توبته معصية قولية القول فيقول قذفي
 باطل وأما ادم عليه ولا أعود اليه
 ويقول في شهادة الزور شهادتي باطلة
 وأما ادم عليه والمصية غير القولية
 يشترط في التوبة منها الاقلع عنها ونم
 عليها وعزم أن لا يعود لها ورد غلامه
 آدمي

ينوي الغرم اذا قدر بل يلزمه التكسب لا يفاء ما عليه ان عصى به لتصح توهمان مانت معسرا
 طوبى به في الآخرة ان عصى بالاستدانة والا فالظاهر انه لا مطالبة فيها والرجاء في الله تعويض
 الخسار اهـ ولو علم انه لو اعطى مستحق القذف بالقذف ترتب على ذلك قسنة فالوجه انه لا يجب
 عليه اعلامه ويكفيه الندم والعزم على عدم العود والاقلاع اهـ (قوله ان تعلقت به) أى
 بالتائب والاستط هذا الشرط

• (فصل) •

(قوله كما في بعض النسخ) متعلق بمحذوف أى أثبت في نسخ اثباتا مشابها للثابت الذي
 في بعض النسخ فتكون الكاف للتشبيه وما موصولة (قوله يذ كفيه العدد) وضمة والذ كورة
 وضمة والهمزة يذ كفيه ما يعتبر فيه تعدد الشهود وما لا يعتبر فيه التعدد ما يعتبر فيه الذ كورة
 وما لا يعتبر (قوله والاسباب المنفعة) كالتهمة (قوله وأسقط ذكر فصل في بعضها) هو مقابل
 قوله السابق كما في بعض النسخ وهو مفهوم منه مذ كره تصريح بمعام (قوله عددا) أى وضمة
 وقوله أو وصفا أى من الذ كورة والافوثة والاولى حذف ذلك هنا لأن كون المحقوق ضريبن
 أمر بالعقل لا يدخل الحد كرفه فكان المناسب تأخير ذلك وذ كره عند قوله حق الآدي ثلاثة
 فكان يقول بالنسبة الى ما يعتبر فيه عددا أو وصفا وكذا كان يقول ذلك عند قوله حقوق
 الله تعالى ثلاثة أى بالنسبة لما يعتبر عددا أو وصفا (قوله لانه الاغلب) على تلبدا وكان المناسب
 ذكره عقبه (قوله أى رجلان) لما كان قولهم ذكران يشمل الصغيرين يتأتى أن المراد بهما
 الرجلان (قوله كعقوبة الله) فيه أن الكلام في حقوق الآدي وأجاب المرحوم بأن الكاف
 للتطير بالنسبة للمثال الاول ولتقريب بالنسبة الثاني (قوله أولا آدي) كقصاص (قوله وما
 يطلع) النسب اسقاط ما كما في نسخ كثيرة لأن ما يقصد منه المال وما يطلع عليه الرجال قسم
 واحد وشئ واحد واعادتها توهم انهما قسمان وأمران مختلفان وقد يقال زاد الشارح ما اشارة
 الى ان يطلع معطوف على التقى وهو قوله لا يقصد لاعلى المتنى وهو يقصد وحده (قوله غالبا)
 المراد ما يكثر اطلاع الرجال عليه وان كان اطلاع النساء أغلب فليس المراد الغلبة بالنسبة لهن
 (قوله كطلاق) أى بعوض أو غيره ان ادعته الزوجة وان ادعاه الزوج بعوض ثبت بشاهد
 وعين وبغيره فيقال للطلاق ثبت بشاهد وعين زى وفيه أن الطلاق ثبت باقراره والثابت
 بالرجل والعين انما هو العوض (قوله ونكاح) فان فيه حقا للآدي من حيث التمتع بالزوجة
 فصح التمثيل به وكذا يقال في الرجعة وأما الطلاق ففيه حق للآدي من حيث أن له حقا
 في العدة لصيانة مائة وأما الاقرار فهو الزنا قصور بان يقر رجل عند رجلين بأنه زنى ثم ينكر
 ذلك فيشهدان على اقراره بالزنا والمراد بقوله ونكاح أى لاجل اثبات العدة فان ادعته المرأة
 لاثبات المهر أو شرطه أو للارث فيثبت بشاهد وعين ويجب على شهود النكاح ضبط التاريخ
 بالساعات والخطات وهذا مما يفضل عنه في الشهادة بالنكاح ولا يكتفى بالضبط يوم العقد فلا
 يكتفى أن النكاح عقد يوم الجمعة مثلا بل لابد أن يزيد واصل ذلك بعد الشمس بلحظة أو لحظتين أو
 قبل العصر والمغرب كذلك لأن النكاح يتعلق به لحاق الوالدة ستة أشهر ولحظتين من حين العقد
 فعليه ضبط التاريخ كذلك لحق النسب سم على حج ويؤخذ من قوله لأن النكاح يتعلق به

• (فصل) •

ان تعلقت به
 كما في بعض النسخ يذ كرفه العدد في
 الشهود والذ كورة والاسباب المنفعة
 من القبول وأسقط ذكر فصل في بعضها
 (والمحقوق) المشهور بها بالنسبة الى
 ما يعتبر فيه عددا أو وصفا (ضربان)
 أحدهما (حق الله تعالى) ثانيهما
 (حق الآدي) وبداية قتال (فأما حق
 الآدي) لانه الاغلب وقوعا (فهو على
 ثلاثة أضرب) الاول (ضرب لا يقبل
 فيه الاثنا هذان ذكران) أى رجلان
 ولا يدخل فيه الاثنا ولا للمعين مع
 الشاهد وهو لا يقصد منه المال
 أملا كعقوبة الله تعالى أولا آدي
 (و) ما يطلع عليه الرجال غالبا كطلاق
 ونكاح ورجعة واقرار بغير زنا

لحاق الولد الخ أن ذلك لا يجري في غيره من التصرفات فلا يشترط لقبول الشهادة بها ذكر
التاريخ ويدل قولهم في تعارض البيتين إذا أطلقت أحدهما وأرخت الأخرى أو أطلقتا
تساقتا لا حقال أن ما شهد به في تاريخ واحد لم يقبلوا قبول المؤرخة وبطلان المطلقة اه
عش على مرقال الرجائي أفتى الزبدي بحال الشيخه مرقا الحق إذا مضى عليه خمس عشرة
سنة لا تسمع به الدعوى منع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجد صاحبه فاضيا يدعيه عنده
مد على التصريح وفيه ان منع السلطان القضاة ان يقضوا بعد مضي هذه المدة لا يقيد علم
سماح الدعوى لان السلطان ليس مشرعا ولو سلم ذلك فلا يكون الا في مدة حياته نعم ان كان
لمستند في الشرع بعدم سماع الدعوى بعد هذه المدة المذكورة كان منعه ظاهرا (قوله
وموت) معطوف على طلاق يتأمل في كونه من حقوق الأدي فان أراد من حيث ثبوت
الارث كان مما قصد منه المال فلا يلائم المثل له وحينئذ فالظاهر أنهم من حق الأدي من
حيث ان الأدي له حق في العدة اه شيخنا بأن مكان غائب أو شهد بجوته لاجل ان تعتد
زوجته عدة الوفاة (قوله ووصاية) يقع الواو وكسرها كاف في المختار والمراد بها الإيلاء (قوله
وشركة) أي وعقد الشركة لا كون المال مشتركا بينهما ع من (قوله وكفالة) أي ووديعة
وصورته أن يدعي مالكها غصب ذي البدلها وذو البدل يدعي أنها وديعة فلا بد من شاهدين
لان المقصود بالذات اثبات ولاية الحفظ له وعدم الضمان ينزب على ذلك اه من دل قلو غاب
المكحول يدينه وعلم محله فطلب من المكفل احضاره واداء المال لامتناعه من الاحضار
فأنكر الكفالة فأقام المكحول له رجلا وامراة فقبل ذلك لطلب المال أولا فيه نظر
ولا يبعد الاكتفاء بذلك أخذا من قوله وألحق به قبول شاهد وعين ينسب الى ميت فثبت الارث
لا التسبب اه (قوله مضت) أي ثبتت وتقررت السنة أي الطريقة الشرعية (قوله في المعنى
المذكور) وهو ما لا قصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا (قوله والثلاثة بعدها) أي
الوصية والشركة والقراض وقوله لكن لما ذكر ابن الرفعة الخ ما ظاهرا ابن الرفعة معتد حل
(قوله اختلافهم في الشركة والقراض) أي هل يقبل فيها رجل وامراة ان كان ولا يقبل الا
رجلان (قوله ان دام) أي قصد وقوله فهو كالوكيل أي فلا بد من رجلين (قوله ويقر
منه) أي من ادعاء اثبات حصته من الربح (قوله فثبت برجل وامراة) أي برجل وعين
هذا ما أفتى به الغزالي اه زى (قوله في غير هذه الصورة) بأن أريد اثبات العصمة ومراده
بها الجنس فيشمل الثلاثة (قوله أو شاهد وعين) هل القضاء بالشاهد والعين معا أو بالشاهد
قطر والعين مؤكدة أو بالعكس أقوال أظهرها أولها وأظهرها فائدة الخلاف فيما لو ربح
الشاهد فعلى الأقل يغرم النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء مد (قوله صدق
شاهد) أي قبل ذكره الاستحقاق أو بعده نحو واقعه ان شاهد لي لصادق فيما شهد به لي واني
أستحقه أو واني أستحقه وان شاهد لي لصادق فيما شهد به لي فان ترك العين وطلب غير خصمه
فله ذلك فان حلف خصمه سقطت الدعوى ومنع هو من العود للعين مع شاهد ولو في مجلس آخر
سم لان مجرد طلب عين خصمه يطل حقه من الحلف فلا يعود اليه قولا تاما شاهدا آخر سميت
كافي حل (قوله بختان) أي في غير هذه الصورة والافكل منهما ما نصف حجة لان الحجة

وموت وكفالة ووصاية وشركة وقراض
وكفالة وشهادة على رجلين في الطلاق
نعلى نص على الرجلين في الطلاق
والرجعة والوصاية وروى مالك عن
الزهري مضت السنة بأه لا يجوز
شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح
والطلاق وقيس بالذكور ان غيرها
بما يشار كها في المعنى المنكح
والوكلة والثلاثة بعدها وان كانت
في حال القصد منها الولاية والسلطنة
لكن لما ذكر ابن الرفعة اختلافهم
في الشركة والقراض قال ويبنى أن
يقال ان دام مدعيها اثبات يتصرف
فهو كالوكيل أو اثبات حصته
من الربح فيثبتان برجل وامراة
من الربح فيثبت برجل وامراة
اذا قصدوا المال ويقر منه دعوى
المرأة النكاح لا يثبت المهر أو شرطه
أو الارث فيثبت برجل وامراة
اذا قصدوا منه المال وان لم يثبت
النكاح بهما في غير هذه الصورة
(و) الثاني (ضرب يقبل في شاهدان)
رجلان (أو رجل وامراة) (أو شاهد)
أي رجل واحد (وعين المدعي) بعد
اداء شاهد شاهده وبعده يذكر
حقا في حلفه صدق شاهده لان العين
والشهادة بختان مختلفتا الجنس

مجموعهما (قوله ارتباط) والارتباط يكون بذك صدق شاهد في حلقه (قوله كالنوع الواحد) الأولى كالجنس الواحد ليناسب ما قبله (قوله في كل) أي متحقق في كل الخ (قوله من عقد مالي) أي ما عدا الشركة والقراض والكفالة أما هي فلا بد فيها من رجلين إلا أن يريد في الأولين اثبات حصته من الربح كما يحسنه ابن الرقعة إيج (قوله وأخالة) الأصح أنها فسخ فهي تمثيل له لا يبيع بالثمن الأقل شرح م (قوله وضمنان) هو مثال للعقد المالي فكان المناسب ذكر عقبه وعبرة قل وضمنان وبراء وقرض ووقف وصلح وشفعة ورد بيع ومساواة وغصب ووصية بمال وإقرار ومهر في نكاح أو وطء شبهة أو خلع وقتل خطأ وقتل صبي ومجنون وقتل بر عبد أو مسلم ذميا أو ولد أو سرقة لا قطع فيها (قوله وأجل) أي وكذا جناية توجب مالا (قوله فان لم يكونا رجلين) أي إن لم يردا فامتهما فلا يقال إن الآية تقتضي أن كفاية الرجل والمرأتين إنما هي عند فقد الرجلين اه مد على التصريح والتقدير فان لم يكونا رجلين مرغوبا فيهما (قوله من هذا الضرب الوقت) لأن المقصود منه فوائده أو أجزائه وهي مال وصورة المسئلة أن شخصا ادعى ملكا ضمن وقضية كان قال هذه الدار كانت لابي ووقفها على وأنت غاصب لها وأقام شاهدا ووقف معه حكم له بالملك ثم تصير وقفيا بقراره وان كان الوقت لا يثبت بشاهد وعين قاله في البحر م (قوله في المعنى) وهو الذي يقصد منه المال (قوله أو رجل وامرأتان) أي لا رجل وعين كإياي (قوله بكارة) كذا زوجت بشرط أنها بكر فأنكر الزوج بعد ذلك فأقامت عليه ينفي البكارة أي بوجودها عنده وأنه أزالها وبهذا الاعتبار كان في ذلك حق آدمي فصع التمثيل به وأما إذا اختلفا في إزالة البكارة والحالة هذه فقالت أزالها وأنكر ولا ينه قصدي هي بالنظر لعدم فسده وصدق هو بالنظر لعدم وجوب كمال المهر وعبرة زى قوله بكارة ونسوبة وحمل كذا ذكره الرافعي في التفقات (قوله وولادة) أي من حيث ثبوت النسب قضيها حق آدمي وكذا الحيز لأن لحقافي العدة وقوله ورضاع تأمل في كونه فيه حق آدمي ويمكن أن يصور بما إذا شهدا على شخص بأنه ارتفع على أم زوجته ليكون النكاح باطلا وقوله وعيب امرأة الخ أي لترد في البيع وفي النكاح وإذا ثبتت الولادة بالنساء ثبت النسب والارث تعالىان كلا منهما لا يزوج شرعا للمشهود به لا يتقل عنه ويؤخذ من ثبوت الارث ثبوت حياة المولود وان لم يتعرض لها في شهادتين بالولادة لتوقف الارث عليها فلا يمكن ثبوته قبل ثبوتها أما لو لم يشهدن بالولادة بل بحياة المولود فلا يثبت لأن الحياة من حيث هي مما يطلع عليه الرجال غالبا يجمل مع زيادة وقوله وولادة وان قال الشاهدان تعبدنا النظر لفرج لا لأجل الشهادة بالولادة كافي حل (قوله وحيز) صريح في إمكان إقامة البيئة عليه وبه صرح النووي في أصل الروضة وقلنا في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كما صلبها في كتاب الطلاق من تعذرا إقامة البيئة عليه ورجح بعضهم ما هنا وحل ما في الطلاق من التعذر على التصريح اه خ ضم مد على التصريح (قوله ورضاع) أي من الثدي كما يأتي (قوله وعيب امرأة) كرتق وقرن وجرح على فرج كما صوبه النووي هذا إذا كان الشاهدان عالما بالطب كما نقله الرافعي في أصل الروضة عن التهذيب ولا فرق بين حرمة وأمة اه زى (قوله تحت نوبها) والمراد بحت نوبها مالا يظهر منها غالبا م روي دل عليه قوله الاتي وخرج بعيب امرأة

فأشبهوا ارتباط أحدهما بالآخرى لصيرا كالنوع الواحد (وهو) أي هذا الضرب الثاني في كل (ما كان) مالا عيننا كان أو دينيا أو منفعة أو كان (التصميمه المال) من عقد مالي أو قصده أو حق مالي كبيع ومنه المرواة لأنها يبيع دين بدين وأخالة وضمنان وخيار وأجل وذلك لعدم قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي على الأموال وقيس بمافيه ما فيه مال (قفيه) من هذا الضرب الوقت أيضا كما قاله ابن سريج وقال في الروضة أنه أقوى في المعنى وصححه الإمام والبعوى وغيرهما انتهى وصححه الرافعي أيضا في التشرح الصغير كما أفاده في المسامات (و) الثالث (ضرب يقبل فيه شاهدان) رجلان (أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة) منفردات (وهو) أي هذا الضرب الثالث في كل (مالا يطلع عليه الرجال) غالبا بكارة وولادة وحيز ورضاع وعيب امرأة تحت نوبها بجرحت على فرجها حرمة كانت أو أمة

واسم ليل وليل روى ابن أبي شيبة عن الزهري مضى السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيره من ولادة النساء ومجيئهن
 وقيس بما ذكر غيره مما يشترك في الضابط المذكور وإذا قبلت شهادتهن في ذلك متفرقات فقبول الرجل والمرأتين أولى
 • (تبيينه) • قبل القفال وغيره مسئلة الرضا عما إذا كان الرضا من القدي فان كان من انما يوجب فيه اللين لم تقبل شهادة النساء
 لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللين من هذه المرأة لان الرجال لا يطلعون عليه غالبا وتخرج بصيب امرأة تحت ثوبها ما تعلق في الروضة
 عن البغوي وأقره العيب في وجه الحرة وكفيها فانه لا يثبت إلا برجلين وفي وجه الامة وما يدع عند المهنة فانه يثبت برجل وامرأتين
 لان المقصود منه المال فان قبل هذا وما قبله انما يأتين على القول بحل النظر الى ذلك اما على ما يحسنه الشيخان في الاولى والتوروى
 في الثانية فمن تحريم ذلك فتقبل النساء منفرقات أجيب بأن الوجه والكفين يطلع عليهما الرجال غالباً وان قلنا بحرمة نظر الاجنبى
 لان ذلك جائز لغيرها وزوجها ويجوز نظر الاجنبى لوجهها لتعليم (٢٨١) ومعاملة وتحمل شهادة وقد قال الولي العراقي

أطلق الماوردى نقل الاجماع على أن
 عيوب النساء في الوجه والكفين
 لا يقبل فيه الا الرجال ولم يفصل بين
 الامة والحرة وبه صرح القاضي حسين
 فيما انتهى أي فلا تقبل النساء
 الخلف في الامة للحرة أنه يقبل فيها
 رجل وامرأتان للحرة وكل ما لا يثبت
 من الحقوق برجل وامرأتين لا يثبت
 برجل وعين لان الرجل والمرأتين
 أقوى واذا لم يثبت بالأقوى لا يثبت بما
 دونه وكل ما يثبت برجل وامرأتين يثبت
 برجل وعين الا عيوب النساء ونحوها
 كل رضاء فانما لا تثبت بشاهد وعين
 لانها أمور خطيرة بخلاف المال وعلم
 من قسم المصنف المنصوكر أنه
 لا يثبت بشئ بامرأتين وعين وهو كذلك
 لعدم ورود ذلك وقيام مقام رجل
 في غير ذلك لوروده • (قرع) • ما قبل
 فيه شهادة التسوية على فعله لا تقبل
 شهادتهن على الاقرباء فانه مما يسمع
 الرجال غالباً كما ترى الا ما يذكره
 الدميري (وأما حقوق الله تعالى فلا
 تقبل فيها النساء) أصلاً وانحى كل المرأة
 في هذا وفي جمع ما مر (وهي) أي
 حقوق الله تعالى (على ثلاثة أضرب)

الخ وعبارة م ر وخرج تحت الثوب والمراد منها ما لا يظهر منها غالباً عيب الوجه والكفين من
 الحرة فلا بد في ثوبه ان لم يقصده مال من رجلين وكذا فيما يدع عند مهنة الامة اذا قصده
 فسح التكاح مثلاً أما اذا قصده الرقب العيب فيثبت برجل وامرأتين ورجل وعين اذا قصد
 منه حقتل المال شرح م ر ولا يقبل فيه محض النساء اه حل (قوله واستللال) أي نزول
 البنين من فرج أمهم صار خالق يرث ويورث عنه (قوله العيب في وجه الحرة) بدل من ما
 (قوله لان المقصود منه) أي من العيب المذكور أي من إثباته المال لان غرضه من إثباته و
 الامة لبائنها (قوله هذا) أي كون العيب في وجه الامة وما يدع عند المهنة يثبت برجل
 وامرأتين انما يأتين الخ (قوله وما قبله) أي وهو العيب في وجه الحرة (قوله أجيب) هذا
 جواب يمنع أنهما انما يأتين على القول بحل النظر الى ذلك أي بل يأتين على قول حرمة
 النظر أيضاً (قوله لان ذلك) أي النظر (قوله وقد قال الخ) تأيد للجواب فقرضه به بقوة
 الجواب بأن الحرة يشترط فيها رجلان والامة رجلان أو رجل وامرأتان (قوله للماتر) أي
 من أن المقصود منه المال (قوله لعدم ورود ذلك) أي ثبوت شئ بامرأتين وعين (قوله
 لوروده) أي القيام (قوله أقل من أربعة) اعتباراً لأربعة هو بالنظر لثبوت شئ بغير
 الشاهد اثنان وفسر اقبالاً ثابت فسقه وليساً فاذن اه زى ايج (قوله أمهله) أي أمهله
 (قوله حتى آتى) بالذ (قوله ولانه) أي الزمان أغلظ أي أغلظها بعد الكفر والقتل وقامع
 بمن (قوله ماتت) أي حصلت في حين وفي نسخة كانت من التفاته قال في المختار حين الوقت
 والملة ومنه قوله تعالى هل آتى على الانسان حين من الدهر ولو كان له أن جعل كذا أي أن (قوله
 اذا أطلقوا الشهادة) أي لم يقولوا ماتت من التفاته أو تعدنا النظر لأامة الشهادة أو لغير
 اتمامها وزوله ان يستفسروا أي يقال لهم هل ماتت منكم التفاته أو تعدتم النظر لأامة
 الشهادة أو لغير اتمامها اه زى (قوله ولا بد أن يقولوا الخ) ولا بد أن يقولوا هل وجه الزنا كما
 في م ر وعبارته والاوجه عدم اشتراط ذكر مكان الزنا وزمانه حيث لم يذكره أحدهم والاوجب
 سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يسقط شهادتهم ولا يشترط قولهم كليل في محله نعم ننب
 اه قال في الروض وشرحه وبشترط أن يذكر أي شهود الزنا المرأة المذنب بها فتقبلتونها وطء
 المشترك وأمة ابنه زنا (قوله أو كلرود) بكسر الميم أي الميل وجهه مراد (قوله)

أيضا الا قول (ضرب لا يقبل فيه أقل (٩٦ م ح) من أربعة) من الرجال (وهو) أي هذا الضرب (الزنا) لقوله تعالى
 والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فليكنن منهن من يصدقن ما كننن منهن من يصدقن ما كننن منهن من يصدقن ما كننن منهن
 عليه وسلم لو وجد مع امرأتين رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم الا من اتين فصار كالشهادة على رجلين ولانه
 من أغلظ القواش فغلظت الشهادة فيه ليصكون أسراراً عما قبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا ماتت من التفاته قرأنا أو تعدنا النظر
 لأامة الشهادة قال الماوردى فان قالوا تعدنا الغير الشهادة فسقوا ورددت شهادتهم انتهى هذا اذا تكررت ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم
 على معاصيهم والا فقبل لان ذلك صغيرة وينبغي اذا أطلقوا الشهادة أن يستفسروا ان يسروا الا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا
 رأينا أه أدخل حشفته أو قدرها من فاقدها في فرجها وان لم يقولوا كالأصبع في الخاتم أو كلرود

في المسئلة (فيه) اللواط في ذلك كلنا وكذا اتيان البهية على المذهب المنصوص في الامة حال في زيادة الروضة لان كلا جماع ونقصان العقوبة فيه لا يمنع من العدد كما في زنا الامة قال البلقيني ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح وهو كاتيان البهائم في انه لا يثبت الا بأربعة على المعتد انتهى وخرج بمذاكر ووطء الشبهة اذا قصد باللعوى به المال أو شهده حسبة ومقدمات الزنا كقبلة ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة ويقبل في الاقرار بالزنا وما ألحق به رجلان كغير من الاطير (و) الثاني (ضرب يقبل فيه اثنان) أي رجلان (وهو) أي هذا الضرب الثاني (ماسوى الزنا) وما ألحق به (٣٨٢) من الحدود سواء كان قتلا لمرتدة أم لقاطع الطريق بشرطه أم لقطع في سرقة أم في طريق أم في جلد شارب مسكر

(و) الثالث (ضرب يقبل فيه) رجل (واحد وهو هلال شهر رمضان) بالنسبة للصوم على أظهر القولين عند الشيخين احتياط للصوم أما بالنسبة لمول أجل أو وقوع طلاق فلا كفاية ذلك في الصيام وألحق بذلك مسائل منها ما لو قدر صوم رجب مثلاً فشهد واحد برؤية فهل يجب الصوم اذا قلنا يثبت به رمضان حكى ابن الرخصة فيه وجهين عن البحر ورجح ابن المقرئ في كتاب المسامح الوجوب ومنها ما في المجموع آخر الصلاة على الميت عن المتولي أنه لو مات ذى شهده عدل بإسلامه لم يكف في الارث وفي الاكتفاء به في الصلاة عليه وتوابعها وجهان بناء على القولين في هلال رمضان ومقتضاه ترجيح القبول وهو الظاهر وان اتقى القاضي حسين بالمنع ومنها ثبوت شوال بشهادة العدل الواحد بطريق التبعية فيما اذا ثبت رمضان بشهادته ولم ير الهلال بعد الثلاثين فأنظر على الاصح ومنها السمع للنصم كلام القاضي وألقاضى كلام النصم يقبل فيه الواحد وهو من باب الشهادة كما ذكره الرافعي قبيل التضاح على الغائب ومنها صور زيادة على ذلك كرتها في شرح المنهاج وغيره (ولا يقبل شهادة) على فعل كزنا وشرب خمر وغصب والتلاف وولادة ورضاع وامطباد واحياء وكون اليد

في المسئلة) يضم المجرم من التوارد التي جاءت بالضم وقياسها الكسر لانها آلة اه مصباح (قوله اتيان البهية) وانما ألحق اتيان البهية بالزنا لان الكل جماع ونقص العقوبة لا يمنع اعتبار العدد كما في زنا الامة وبني لكاف اللواط اه (قوله لا يمنع من العدد) أي عدد شهود الزنا (قوله كما في زنا الامة) فان حده على النصف من الحرّة ومع ذلك لا يثبت زناها الا بأربعة (قوله الا بأربعة) أي لاجل تعزير الفاعل (قوله فلا يحتاج الى أربعة) بل الاول يقيد الاول بثبت بما يثبت به المال ولا يحتاج فيه الى ذكر ما يعتبر في شهادة الزمان من قول الشهود رؤيته أدخل حقيقته في فرجها والباقي يثبت برجلين اه شرح المنهج (قوله وما ألحق به) كاللواط واتيان البهائم (قوله من الحدود) أي من أسباب الحدود وقوله سواء كان أي الحد المقصود من الحدود (قوله بشرطه) وهو ان يقتل مكافئاً وأما الشوكة فهي داخله في مفهومه لا شرط فيه كما قيل لانه لا بد أن يقاوم من يبرزهوه (قوله أم لقطع) المناسب قطعاً وكذا قوله أم جلد (قوله وهو هلال شهر رمضان) ومثل رمضان الحاجة بالنسبة للوقوف وكذلك شوال بالنسبة للأحرام بالحج كما قاله أبو نؤور وكذا الشهر المنذور صومه اذا شهد برؤية هلاله واحده فثبت بواسطه على المعتد خلافاً للشيخ الاسلام زى (قوله بالنسبة للصوم) أي وما ألحق به من العادة (قوله ومقتضاه الخ) معتد وهو محل الشاهد (قوله السمع للنصم كلام القاضي) لانه مخير لا شاهد بخلاف الذي يترجم للقاضي كلام النصم فلا بد من كونه اثنين فتقوله والقاضي كلام النصم مصور بالقاضي الاصم لا المترجم لما تقدم انه بشرطه اثنان اه مد وقوله الاصم أي فيه بعض صمم والا فالاصم لا يصح توليته القضاء (قوله والقاضي كلام النصم) ضعيف (قوله ولا تقبل شهادة على فعل) هذه متعلقة بالاعى في المتن فجعلها في الشارح متعلقة بهذا المقدور هو قوله على فعل وقد رد عند الدخول على المتن قوله ولا تقبل شهادة الاعى الخ فلو اني المتن على ظاهره وقد رد السوادة هنا وجعلها من عنده كان أحسن وحاصله ان الشهود به ان كان فعلاً اشترط في الشاهد به الابصار فقط فيكني الاصم وان كان قولاً اشترط فيه امران الابصار والسمع (قوله وكون اليد على مال) سيأتي أنه يثبت بالاستقاضة وكل ما يثبت بالاستقاضة يكتفى فيه الاعى كما يأتي فكلام الشارح ضعيف وقال بعضهم قوله وكون اليد على مال الخ يعني انه لا يكتفى بالشهادة بمجرد اليد لانها قد تكون عن اجابة أو عارة فلا يكون من قسم الاستقاضة الا اذا شهد بيلمع تصرف المالك مدة طويلة كما في شرح المنهج وحينئذ كلام الشارح لا ضعف فيه خلافاً للمعنى (قوله الا ان في الحقوق الخ) قال في شرح الروض من رأى رجلاً يتصرف في شيء في يده مقبلاً على أمثاله كالدار والعبد واستقاض بين الناس انه ملكه جازله أن يشهد به وان لم يعرف سببه ولم تطل المدة وكذا يجوز ذلك لو انضم الى اليد تصرف ومدة طويلة ولو بغير الاستقاضة اه (قوله وتدعو الحاجة) المناسب أن يقول ودعاء الحاجة الى اثباته وهو منصوب بأن مضرة في تأويل مصدره قطعاً على تعذر على حد

على مال الابصار انك الفعل مع فاعله لانه يصل به الى العلم واليقين فلا يكتفى فيه السماع من الغير قال تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقال صلى الله عليه وسلم على مثلها فاشهد الا ان في الحقوق ما اكتفى فيه بالظن الموصف كالتعذر اليقين فيه وتدعو الحاجة الى اثباته كالمالك فانه لا سبيل الى معرفته يقينا وكذا العدة والاعمار وتقبل في الفعل من أصم لا بصاره وليس

ويجوز لعدم النظر لرجي الزائين لعمل الشهادة كما مرّت الإشارة اليه لانها متكسرة من انفسهما والاقتوال كعقد وفسخ وطلاق
واقرار يشترط في الشاهدين سمعها وابصارها فلهذا حال فلتعلم بها حتى لو نطق بهما من وراء حجاب وهو يصفقه لم يكف وما حكمه الروايات عن
الاصحاب من أنه لو جلس بين يديهما في مكان فسمع لهما قهقهة بالبيع (٢٨٢) وغيره كمن من غير رؤية زيفه البندقي بأنه

لا يعرف الموجب من القابل ولا قبل
شهادة (الاعى) فيما يتعلق بالبصر
بلوازا تشبه الاصوات وقبصا ك
الانسان صوت غيره (الافستة) وفي
بعض النسخ نسخة (مواضع) وسيأتي
توجيه ذلك الموضع الاول (الموت)
فانه ثبت بالتسامع لان اسبابه كثيرة
منها ما يمتنع ومنها ما يظهر وقد يصير
الاطلاع عليها غائبا عن بعض على
الاستقاضة (و) الموضع الثاني

(التسب) انه كذا أو كذا وان لم يعرف عين
المسبوب اليه من أب أو جد فيشهد
أن هذا ابن فلان أو أن هذه بنت فلان
أو قبيلة فيشهد أنه من قبيلة كذا لانه
لا يدخل القرية فيه فان غاية الممكن
أن يشاهد الولاد على القرية وذلك
لا يشهد القطع بل الظاهر فقط والحاجة
داعية الى اثبات الانساب الى الاجداد
المؤمنين والقبائل القديمة فسرع فيه
قال ابن المنذر وهذا عملا على ما فيه
خلافا وكذا ثبت التسبب بالاستقاضة
الى الام في الاصح كالآب وان كان
التسبب في الحقيقة الى الاب (و) الموضع

الثالث (الملك المطلق) من غير اضافة
لملك معين اذ الم يمكن منازع
(تبيه) هذه الثلاثة من الامور التي
ثبتت بالاستقاضة وهي من الامور التي
ثبتت بالاستقاضة العتيق والولاء
والوقف والتكاح كما هو الاصح عند
المحققين لانها امور مؤبدة فاذا طالت
مدتها عسر اقامة البينة على ابتدائها
فثبت الحاجة الى اثباتها بالاستقاضة
ولا يشك أحد أن عائشة رضي الله

تعالى عنها وعن أبو يها زوج النبي
صلى الله عليه وسلم وأن فاطمة رضي الله تعالى عنها بنت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستند غير الجماع وما ذكر في الوقف هو بالنظر الى
أصله وأما شرطه فقال النووي في فتاويه لا يثبت بالاستقاضة شروط الوقف وتقام عليه بل ان كان وقفا على جماعة معينين أو جهات
متعددة قسمت الغلة بينهم بالسوية أو على مدرسة مثلا وتعذر معرفة الشروط صرف الناظر القلة في عبارات من مصالحتها انتهى

• وليس عبا فوتره • (قوله ويجوز لعدم النظر) صرح من بأنه صغير بعد قول المنهاج
ويشترط لزنا أربعة رجال وعبارة قل ويجوز النظر لرجي الزائين لعمل الشهادة ولا نسل
شهادتهم ولو لعدم النظر لغير الشهادة لانه صغير اه (قوله سمعها) أي السمع ولو يأتى أوبه
ثقل أي فيكفي السمع بأن واحد وكذا ضعف السمع وقوله وابصار أي ولو يأتى أوبه ضعف
أي فيكفي الاعور وضعيف البصر كافي مد على التحرير وقوله أي السمع أو البصيرة لأن الشرط هو
السمع لاسمها وان كان يلزم من سمعها السمع (قوله لم يكف) قال من وان علم صوته لان ما كان
ادراكه ممكنا يحدى الحواس يمنع العمل فيه بغلبة الظن اه (قوله زيفه) أي خفه (قوله
الاعى) العنى يكتب بالياء وهو فقد البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا ليرى الجاد قال
الغني في حاشية المطلع ويكون العنى عني أي القلاسة ورأى المتكلمين أنه معنى
وجودي يضاد الادراك وهو ليس بضار في الدين بل المضرة انما هو عي البصيرة وهو الجهل
بدليل فانها لا تعنى الابصار ولكن تعنى القلوب التي في الصدور وفيها القصة ويحتمل هنا
قول أبي العباس المرسى

يقولون الضري رقت كذا • بل والله أبصر من بصير
سواد العين زاريا من قلبي • ليستمع على فهم الامور

ولما عني عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنشد

ان ياخذ الله من عيني نورها • فان قلبي مضى ما به ضرر
أرى قلبي ديني وآثرني • والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

(قوله فيما يتعلق) لا يصح الاستثناء بالنظر لهذا القيد الا أن يكون منقطعاً (قوله لان اسبابه)
أي الموت (قوله أن يعتقد) أي الاعى (قوله من أب) بيان للمسبوب اليه (قوله فيشهد
أن هذا ابن فلان) عبارة الروض وشرحه ولو شهد الاعى بالاستقاضة بازان لم يمتنع الى تعيين
واشادة بان شهد على معروف باسمه ونسبه أو شهد به بنسبه وصورة بان يصف الشخص
فيقول الرجل الذي اسمه كذا أو كنيته كذا ومصلا كذا ومسكنه كذا هو فلان بن فلان ثم يضيف
الذي منه أخرى أنه الذي اسمه كذا أو كنيته كذا الى آخر الصفات أو يشهد به بكذا دار معروفة
أو أرض معروفة اه بعض اختصاره يعلم ما في قول الشارح فيشهد أن هذا ابن فلان (قوله
من قبيلة كذا) فائدة هذه الشهادة استقاضة مثلا من وقف عليها (قوله المتوفين) أي الذين
ماتوا والمتوفين جمع متوفى حذف الله عند الجمع قال ابن مالك

وحذف من المصور في جمع على • حذف المتنى ما به تكلا

وهو فتح القاء كالمصطفين وأصله المتوفين تحركت الياء واقتضت ما قبلها قلبت ألقا وحذفت
لالتقاء الساكنين (قوله وان كان التسب) يتأمل في هذه الغاية لانه لا فائدة لها العلمها (قوله
من غير اضافة لملك) عبارة من يأن لم يصف لسبب وهي أولى بأن يقول هذا ملك فلان ولم يقل
ملك بشر أو هبة أو غير ذلك لم يقل قوله لان هذا مما يتوقف على رؤية اه ويمكن أن يقدر
مضافا في كلام الشارح أي لسبب ملك ما للتمعين (قوله اذالم يكن منازع) راجع لثلاثة
قبله أعني الموت وما بعده وانظر ما فائدة الشهادة عند عدم المنازع وعبارة المنهج به بلا

والاوجه جعل هذا على ما أفق به ابن الصلاح شيخه من ان الشروط ان شهد بها منفردة لم يثبت بها وان ذكرها في شهادة بأصل الوقف
سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية (٢٨٤) الوقف وما يثبت بالاستفاضة القضاء والجرح والتعديل والرشد والارث

واسمقاق الزكاة والرضاع وحيث
ثبت النكاح بالاستفاضة لا يثبت
الصداق بها بل يرجع المهر المثل ولا
يكفي الشاهد بالاستفاضة أن يقول
سمعت الناس يقولون كذا وان كانت
شهادته مبنية عليها بل يقول أشهد أنه
له أو أنه ابنه مثلا لانه قد يعلم خلاف
ما سمع من الناس ولو صرح بذلك
لم تقبل شهادته على الأصح لان ذكره
يشعر بعدم جزمه بالشهادة ويؤخذ
من التعليل جعل هذا على ما اذا ظهر
بذكره تردد في الشهادة فان ذكره لتقوية
أو حكاية حال قبلت شهادته وهو ظاهر
وليس له أن يقول أشهد أن فلانة ولدت
فلانا أو أن فلانا اعتق فلانا لما مر أنه
يشترط في الشهادة بالفعل الابصار
وبالقول الابصار والسمع وشرط
الاستفاضة التي يستند الشاهد اليها في
المشهود به سماع المشهود به من جمع
كثير يؤمن توافقهم على الكذب
بحيث يقع العلم والظن القوي بخبرهم
كما ذكره الشيخان في الشرح
والروضة لان الأصل في الشهادة اعتقاد
اليقين وانما يصلح عنه عند عدم
الوصول اليه الى ظن يقرب منه على
حسب الطاقة (و) الموضع الرابع
(الترجمة) اذا تضمنه القاضي مترجما
وقلتا يجوز وهو الأصح فتقبل شهادته
فيها لان الترجمة تفسير لفظ فلا يحتاج
الى معانية واشارة وقوله (وما شهد
به قبيل العمى) ساقط في بعض النسخ
فمن هذا الموضع ستة عند ذلك ومن عدها
خسة لم يعد ذلك ومعناه أن العمى
لو تحمل شهادة فيما يحتاج للبصر قبل

معارض قال في شرحه ونرج برزاد في بلا معارض ما لو عورض كان أنكر المنسوب اليه النسب
أو طعن بعض الناس فيه فتمنع الشهادة به لاختلال الظن فيقتضاه وهذا الشرط جار
في كل ما يثبت بالتسامع اهـ وبجمله ما ذكره الشارح مما يثبت بالاستفاضة هنا وما يأتي بعده
أربعة عشر وبقي منها عزل القاضي وتضرر الزوجة والاسلام والكفر والسفه والجل والولادة
والوصايا والحرية والقسامة والنصب ذكر ذلك الامام المتاوي في شرحه على شرح التحرير
وقال في شرحه على عماد الرضى لشيخ الاسلام وقد تضمنت ذلك في خمسة آيات فقلت
في الست والعشرين تكفي استفاضة • وثبت بمعاذون علم بأصله
في الكفر والتجريح مع عزل ما يكف • وفي سفه أو ضد ذلك كله
وفي العتق والاقاف والزكوات مع • نكاح وارث والرضاع وعسره
وايضا مع نسبه وولادة • وموت وجل والمضرب بأهله
وأشربة ثم القسامة والولا • وحرية والملك مع طول فعله
وقوله في المنهج أو طعن بعض الناس فيه زاد في شرح الزينة أو منازع له في ملك المشهود به
(قوله شيخه) أي التووي وهو يدل من ابن الصلاح أو عطف بيان عليه ولعله بواسطة فان
التووي لم ير ابن الصلاح اهـ مد (قوله حاصله) أي المشهود به (قوله والارث) أي ان هذا
وارث فلان أو لا وارث له غيره كما عبر به • ولا يثبت الدين بالتسامع كما قاله ابن المقرئ في الروض
اهـ زى (قوله لا يثبت الصداق) أي المدعى به ويشبه مهر المثل بنكاح اهـ مد (قوله
مبنية عليها) أي على الاستفاضة وقوله ولو صرح بذلك أي بقوله سمعت الناس الخ وكتب
بعضهم قوله ولو صرح بذلك أي بمستند شهادته من تسمع أو رؤية أو تصرف شرح الروض اهـ
مرحومى وبمستند شهادة الاعى السماع (قوله وليس له) أي لا داعى (قوله بحيث يقع العلم)
ولا يشترط فيهم حرية ولا ذكورة ولا عداوة وقضية تشبههم هذا بالتواتر عدم اشتراط اسلامهم
لكن أفقى الوالد باشتراطه فيهم شرح م ر قال ع ش ومثله التكليف ويفرق بين ما هنا وبين
عدد التواتر بأن التواتر في العلم الضروري فلا يشترط اسلامهم بخلافه هنا فانه ضعيف
لأفاده الظن القوي فقط شرح م ر (قوله أو الظن) هذا يدل على أنه ليس المراد بالجمع عدد
التواتر لان ذلك يفيد العلم قطعا شورى (قوله مترجما) أي مترجما له كلام الخصوم أو مترجما
عنه لخصوم كلام القاضي وفي الاولى لا بد من اثنين وفي الثانية يكفي واحد (قوله من مفهوم
الشرط) وهو قوله ان مكان المشهود به وعلمه معروف في الاسم والنسب (قوله ويدهما الخ)
والحاصل أن المسئلة لهما أربعة أحوال لانه إما أن تكون يدها جميعا في يده أو لا يكون شيء
منهما في يده أو تكون يدها في يده فقط أو يدها في يده فقط في الاولى تقبل شهادته مطلقا وفي
الثانية قبل ان كانا معروف في الاسم والنسب عنده وهما من قبيل ما شهد به قبيل العمى وفي
الثالثة ان كان المقر له معروف في الاسم والنسب وفي الرابعة ان كان المقر معروف في الاسم
والنسب عنده ولا يفتى بجمع ذلك من رؤية ثم اللفظ حال لفظه قبل العمى كما تقدم في الشهادة
على الاقوال اهـ مد (قوله في يده) أي الاعى وتصح شهادة الاعى فيما لو أسكن ذكر من يرتى
أو يلو ط وهو داخل القرح أو الدبر وأسكنه أي الشخص المذكور حتى شهد عليه عند القاضي

عروض العمى لهم على بعد ذلك شهد بها أصله ان كان المشهود به وعلمه معروف في الاسم والنسب لا يمكن الشهادة عليهما اهـ
فيقول أشهد أن فلان بن فلان أقر فلان بن فلان بكذا بجهوليهما أو أحدهما أخذ من مفهوم الشرط ثم لعمى ويدهما أو يده
المشهود عليه في يده فشهد عليه في الاولى

اه شجنا وبجاءة قل على الجلال قوله باصل مصرجه انه لا يصح شهادة الاعي وان مس
 الذ كرسده في القرح والمقدسوا زها ان مسكهما الى ان حضر واين يدي القاضي وان لم
 يستقر الذ كرفي القرح اه اي فيشهد مع ثلاثة ولا يكتفى علم القاضي في حدود اقله (قوله مطلقا)
 اي سوا مصرف اسمه ونسبه ام لا (قوله مع غيره) اي بكونه مقرا او مقراه او باعنا او مستريا
 (قوله وفي الثانية) اي فيما اذا كانت يد المتهود عليه في يد الاعي (قوله ما فعله) اي الاعي
 (قوله في اذنه) اي مثالا (قوله به) لاجابة لقوله به ولعله متعلق بمحذوف تقديره يقضى به
 اي بما سمعه (قوله فتقبل الخ) ان وضع يده على خصال التعلق والافتلا قبل لاحتمال ان غير
 المضبوط تكلم في اذنه بما سمعه اه د (قوله للضرورة) ولما لا تقبل شهادة عليه اعتقادا
 عليه اي ولو حال الوطء كافي في رجل (قوله ولان الوطء يجوز بالظن) اي ومبني
 الشهادة على العلم ما لم يكن شرح الروض وبهذا حصل الفرق بين الوطء والشهادة (قوله
 ولا يجوز) معتمد (قوله ولا تقبل شهادة جاز) بتقدير ارا من الجزأي التخصيل اي حصل
 الخ (قوله جاز نفسه تقعا) اي ان يظهر حالة الشهادة ان فيها جاز وقع له شهادة لاخ له ابن حلق
 الشهادة مقبولة وان مات الابن بعدها قل على الجلال (قوله ولغيره) عطف على لعبد
 وقوله ميت نعمت غريم يان اذعي وارث الميت المدين بدين له على آخر واقام صاحب الدين يشهد
 له فلا تصح للثمة لانه اذا اثبت للغريم شيئا اثبت لنفسه المطالبة به اه (قوله تركته)
 مفعول والديون فاعل (قوله او عليه جبر قلس) معطوف على ميت وكل منهما مفعول لغريم
 ونخرج بجبر القلس جبر السفة والغريم الحق وهو موصر او مفسر ولم يجبر عليه فتقبل شهادة
 الغريم (قوله بما هو ولي) بان اذعي مقبيل على شخص بشي واقام وليه شاهدا فلا تقبل (قوله
 او وصي) اي بان كان اثنان وصيف على صبي فاذعي احدهما بمال الصبي واقام الوصي الثاني
 شاهدا فلا تقبل (قوله او وكيل) كان وكل زيد في بيع شي فاذعي شخص ان هذا الشيء
 ملك له فاذا راد الوكيل وهو زيد ان يشهد بانه ملك للموكل وتثبت الوكالة باصول الوكيل وفروعه
 وباصول الموكل وفروعه بخلاف الوصاية لا تثبت بذلك لان الوصاية اقوى من الوكالة ومثل
 ذلك الامام والقاضي وناظر الوقت والمجدين ادعوا شيئا ثم قاموا اصولهم وفروعهم
 شهدوا فانها تقبل (قوله لانه ثبت الخ) ولو باع الوكيل شيئا فانكر المشتري الثمن او اشترى
 شيئا فاذعي اجنبي المبيع ولم يعرف وكلته فله ان يشهد بكونه بائنه عليه كذا اربان هذا
 ملكه حيث لم يتعرض لكونه وكلا ويحصل له ذلك باطنا لا في حق مولا الحق بطريق مباح م
 سل (قوله وببرائة) الاولى ذكر هذا بعد قول الحق ولادافع عنها ضررا وكتب بعضهم قوله
 وببرائة من ضمنه هو بادا او ابراء اي او اصله او فرعه ويضر حدوث الثمة قبل الحكم
 لا بعد فلو شهد لآخيه بعمال وكان هو وارثه فان كان قبل الحكم لم يأخذ المال او بعده اخذه
 اه سم قال سل وكذا لو شهد بقتل فلان لآخيه الذي له ابن ثم مات وورثه فان صار وارثه
 بعد الحكم لم ينقض او قبله امتنع الحكم اه ولو شهد لبعضه او على عدوه او الفاسق بما عمله
 من الحق والحاكم يصح ذلك قال ابن عبد السلام المختار جوازه لانهم لم يصحوا الحاكم على باطل
 بل على اصال الحق لمستحقه فلم يأنم الحاكم لعذره ولا انحصم لاخذ حقه ولا الشاهد لاعتاده

مطلقا مع غيره من خصمه وفي الثانية
 معروف الاسم والقسم قبلت شهادته
 كما يشهد الزر كشي في الاولى
 وصريحه في اصل الروض في الثانية
 (و) الموضع الخامس او السادس على
 ما تقدم ما فعله (على المقصود) عنده
 كان يقصر شخص في اذنه بمحذوف لاق
 او عتق او مال لشخص معروف الاسم
 والتسبب فيعلق الاعي به ويضبطه حتى
 يشهد عليه بما سمع منه عند فاض به
 فتقبل على الصحيح لحصول العلم بانه
 المتهود عليه وله ان يطأ زوجته باعتقاد
 على صحتها للضرورة ولان الوطء يجوز
 بالظن ولا يجوز ان يشهد على زوجته
 اعتقادا على صحتها كغيرها خلافا لما
 يجهل الاذعي من قبول شهادته عليها
 اعتقادا على ذلك ولا تقبل شهادة جاز
 لنفسه تقعا قد شهادته لعبد سواء
 ا كان مازوا له ام لا ومكاتبه لان له فيه
 علقته لم يشهد بشي اشخص لشفره
 وفيه شخص مملوكا قبلت لغريم له
 ميت وان لم تستغرق تركه الديون
 او عليه جبر قلس لانه اذا اثبت للغريم
 شيئا اثبت لنفسه المطالبة به وترد شهادته
 ايضا بما هو ولي او وصي او وكيل فيه
 ولو بدون جعل لانه يشهد لنفسه سلطنة
 التصرف وببرائة من ضمنه بادا او ابراء
 لا يمنع بها الغريم من نفسه

أن تشهد (قوله فهم قدفة) الآن يصلح بقولهم وتشهد على فلانة (قوله هل نسمع فيه
دهراها) أي المسببة مسكان قال أدري أن فلانا في وجهك يكون فاذنوا خرج يدعو
المسببة غيرها كان أفت أن فلانا رطبها بشبهة لا يثبت السبب أو المهر فتسمع اذهذه ليست
لطلب الاجر (قوله أوجهها) ضيف وقوله لا تسمع أي اكتفاء من هادتها ولا للاحق أي
الشاهد شرح الروض (قوله في المشهود به) المناسب أن يقول في المدي به (قوله ومن
الحق) وهو القليل ما بعده وهو من تمام العلة (قوله والوجه الثاني الخ) فالمعتمد سماعها
الافى محض حدودا لشرح الروض (قوله ووجهه البتقني) معتمد (قوله على غير حدودا لقه)
أي موجهها كلنا كل يدعي أن فلانا طلق زوجته وهو يعاشرها (قوله) قال الشاهد
لست يشاهد في هذا الشيء ثم ياخذهم بطران قاله حين قصدي لأمانة الشهادة ثم قبل شهادته
وان قاله قبل ذلك بشرا أو يوم قبلت كما قاله الرافي ١٥

• (كتاب العتق) •

ختم المستف كآبه بالعتق رجا أن الله يصق من التاروا أخر عنه كتاب أمتهات الاولاد لأن العتق
به يستعقب الموت الذي هو خاتمة أمر العبد في الدنيا ويرتب العتق فيه على عمل عله العبد
في حياته والعتق فيه فهرى مشوب بقضاء أو طار وهو قرية في حق من قصد به حصول ولد
وما يترتب عليه من عتق وغيره والاصح أن العتق بالقول أقوى من الاستيلاء لترتب عليه
في الحال وتأخره في الاستيلاء وحصول المسبب بالقول قطعا بخلاف الاستيلاء بطوار من
المستولمة أولا شرح مروجش والعتق بالقول من الترائع القليلة دليل على حق الكراع
المجبري غلبة آلاف وصحكان ذلك في الجاهلية وبديل عتق أي لهب أو يتقبل بشرة بولادة
التي على الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الأمة واعلم أن العتق
بالقول من المسلم قرية سواء المنجز والمعلق وأما عتقه فان تعلق بها حشا ومنع أو تحقيق خبر
فليست قرية والأكثر قرية مسكان طلعت الشمس فانت حره سلا وأما العتق بالفعل وهو
الاستيلاء فليس قرية لأنه متعلق بقضاء أو طارا إلا أن قصد به حصول عتق أو ولد فيكون قرية
والمعتمد أنه قرية حق من الكافر فيصنف به عنه عذاب غير الكفر كما في مد على الضرر والعتق
اسم مصدر لا عتق والمصدر الاعتاق والمراد بالعتق ما يشغل ما كان بصيغة وهو ظاهر وما كان
بغير صيغة كسرا القريب وقد ذكر المتن الأمرين بقول الشارح يعني الاعتاق فيه قصور على
ما كان بصيغة فكان الأولى التعميم كذا قيل وقال العتاق وانما قال يعني الاعتاق ليرتب عليه
التعريف وهو قوله ازالة الملك إذا العتق زوال الملك وهو أثر الاعتاق والرق بجزء حكمتى سميه
ذلة الكفر وعجاجة ع ش على م قوله يعني الاعتاق أشار به الى أن العتق مجاز من باب اطلاق
السبب وإرادة السبب وهذا مبني على أن العتق لازم مطاوع لا عتق إذا جال عتق العبد
فحق وجوز بعضهم استعماله مستحيا ليقال عتقت العبد (قوله ما خزن من قولهم الخ) أي
قوله الاستقلال والاطلاق كما هو به غيره وصحكان المناسب أن يريد البق أيضا (قوله
وانتقل) تحيد (قوله فخلص) أخذ من قوله إذا سبق لأن القرم إذا سبق غير مفكاة
فخلص منه (قوله ازالة ملك) المراد بالازالة ما يشغل الزوال ليدخل فيه شر من يعتق عليه

فهم قدفة وما قبل فيه شهادة المسببة هل
تسمع في دعواها وجهان أو وجهها
كما جرى عليه ابن القري تعالى لا سوي
ونسبه الامام العراقي لا تسمع لانه لاحق
للمدعي في المشهود به ومن له الحق
بأن في الطلب والامات بني مرفيه
بالاعراض والمنع ما أمكن والوجه
أول والوجه البتقني أنها تسمع
ويجب له على غير حدودا لقه تعالى
فصل بعض التأخرين قال أنها تسمع
الافى محض حدودا لقه تعالى

• (كتاب العتق) •

يعني الاعتاق وهو لغتها آخر من قولهم
عتق القرم إذا سبق وعتق القرم
إذا طار واستقل فكان العبد إذا فلك
من الرق فخلص واستقل وشرط ازالة
ملك عن أدنى

وإنه وقوله لا إلى مال أي خاص بخرج الوقف فان الملك في الموقوف لله تعالى على المتخذ
ومن قال ازالة الرقعة عن آدمي لا يحتاج الى ذلك وقال شيخنا قوله لا إلى مال دخل فيه الوقف
والجواب أن يقال ازالة الملك اذا اؤتمنته فالمنافع في الوقف ملك للموقوف عليه (قوله تقريرا)
هو لبيان الواقع كما هو شأن القيد لا للاحتراز (قوله فلا يصح عتقهما) وهو سرام ثم
أن أرسل ما كولا بقصد باحتمل أن يأخذ ما زولا خذ ما كلة فقط قل على الجلال (قوله في
معنى السوانب) جمع سائبة وهي الناقة التي كانت تسب في الجاهلية فتسرح لا تمنع من ماء
ولا مرعى ولا يفتنع بها (قوله فك رقبة) أي من الرقبان اعتقها فيقرأ بلفظ الفعل ومثله أطم
وفي قراءة أخرى بلفظ المصدر فيهما من فوعين لكن بإضافة الأول وتنوين الثاني فعلى القراءة
الأولى وهي قراءة بلفظ الفعل بدل من قوله أقصم أو يسانه كأنه قيل فلا فك رقبة ولا أطم
وأما على القراءة الثانية وهي قراءة بلفظ المصدر فمبتدأ محذوف أي هو فك رقبة
أو أطم وتكون أو للإباحة ويكون المبتدأ المقدور وهو لفظ هو عائد على مضاف مقدور
في قوله وما أدراك ما العتق أي ما أقصمها هو أي أقصمها تلك الخ واستج إلى تقدير هذا
المضاف لأجل أن يفسر المصدر وهو الإقصام بالمصدر اه ملخصا من أعراب السجدة وقوله تعالى
أي في حق زيد بن سارة لما اعتقه النبي صلى الله عليه وسلم (قوله وفي غير موضع) أي وقوله
تعالى في غير موضع فهو معطوف على قوله تعالى فك رقبة (قوله وفي العيصين) عبارة مرفوعة
شرحها وخبر العيصين أي لم يرحل اعتق امرأ مسلمة اعتق بك كل عضو منه عضوا منه من
التارحى القرح بالقرح اه ولعل الرواية مختلفة اه ايح وحتى يحتمل أن تكون القاية هنا
الاعلى والادنى فان القاية تستعمل في كل منهما فتشمل الأدنى لشرف أعضاء العبادات عليه
كالعبادة والصيدين ونحو ذلك ويحتمل أن يراد الأعلى فان حفظه أشد على النفس فاه الحافظ
العراقي اه شورى والقرح شغل الدبر والقبل وهي قريبا لا تراجعه أي انفتاحه وظاهر
الحديث أن العتق يكفر الكفار لأن عصبة القرح الزنا وهو من أكبر الكبائر وذلك لأن العتق
منية على كثير من العبادات لأنه أشق على النفس من الوضوء والصلاة والصوم لما فيه من بذل
المال الكثير ولذلك كان الحج أيضا يكفر الكفار اه عناني على التحرير (قوله مؤمنة) للبالغ
فلا مفهوم له (قوله كاتل) يضم الفين أي الجبل وأما بكسر هاء فهو الحقد في الصدر شبه
الفضل من الرق بلك الجبل من الرقبة واستعار القتل للفضل فتكون استعارة تصرية بحية
أصلية (قوله فهو محتبس) أي محبوس وقوله أي بالملك (قوله فبيعتك) كعتق الأمة
من الرحل وعتق العبد من المرأة وانظر لو كان العتق واحدا والمعتق خشي هل يعتق العتق
الرائد منه شعاعا لا راجعه وأجاب بعضهم بأنه يعتق لأن الخش في نفس الامر اما ذكر أو أتي
ويؤيده الرواية الثانية في كلام الشارح التي ذكرها عن سنن أبي داود ثم إن الجواب الثاني
في كلام الشارح أحسن من الأول لنقض الأول باللسان فانه يحصل به الكفر الذي هو أغنى
الكفار حتى من الزنا اه وأجيب بأن ذنب القرح الذي يوجب الحد لا يسقط بالتوبة بخلاف
اللسان فانه اذا كفر به وتاب بأن أسلم سقط عنه القتل (قوله نسمة) أي أنسا ما جوهرى
(قوله وعاش ثلاثا وستين سنة) لو قال وعاش كذلك لكان أخص كما قال بعد (قوله حكيم)

لا إلى مال تقر إلى الله تعالى ونخرج
بالآدمي الطير والبهيمة فلا يصح عتقهما
كما في زوايا النجاشية عن الرافعي طومث طائرا
وأراد رسالة نفوسهما أن أحصهما التبع لانه
فحق السوانب والاصل في مشروعيته
قبل الإجماع قوله تعالى فك رقبة وقوله
تعالى واذ تقول للذي أنتم الله عليه أي
بالإسلام وأعتق عليه أي بالعتق كما قاله
المفسرون وفي غير موضع قصر رقبة
وفي العيصين من أعتق رقبة مؤمنة
اعتق الله بكل عضو منها عضوا من
أعضائه من التارحى القرح
بالقرح وفي سنن أبي داود أن النبي
صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة
مؤمنة كانت فدا من التارحى ونصت
الرقبة بذلك كوفي هذين التعبيرين لأن ملك
السيد الرقيق كالغنى في رقبة فهو
محتبس به كما تحبس الدابة بالجليل
في عتقها فإذا أعتقه أطلقه من ذلك
الغل الذي كان في رقبة وقوله حتى
القرح بالقرح خصه بالذكر أما لأن
ذنبه فاحش وأما لانه قد يختلف
من المعتق والمعتق (قائدة) اه أعتق
التي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين
سنة وعاش ثلاثا وستين سنة وأعتق
السبعة فاشترى الله تعالى عنها تسعا
وسعين وعاشت كذلك وأعتق عبدا لله
ابن عمر ألفا وأعتق حكيم

بوزن أسرو حرام بما هم عليه مكسورة بوزن كتاب مصباح (قوله ذوالكراع) بضم الكاف
 وتختف الراء وقوله الجدي نسبة الى جدي بوزن درهم اسم قبيلة وهو أي الكراع اسم جماعة
 من النبل أي صاحب النبل (قوله ربيع العتق) أي الاضاق (قوله جاز التصرف) أي
 نافذ التصرف (قوله أهل التبوع) هو معنى المتزلكته فيه زيادة على المتزكك حيث حكونه
 يخرج المكاتب فانه ليس أهلا للتبوع مع كونه جازا للتصرف قال مرفي شرحه ثم لو أوصى به
 السفه أو اعتق عن غير يافته أو اعتق المشتري المبيع قبل قبضه أو الامام فزيت المال على
 ما يأتي أو الولي عن الصبي في كفارة قتل أو راعن مومر لمهون أو وارث مومر لقن التركة مع
 (قوله أو من وكيل) عطف على قوله من كل مالك وقوله لم تموليه أي بسبب قتل فقط
 (قوله فلا يصح من غير مالك) هذا محترز قوله وأهليه تبوع وقوله ولا من مبيع محترز قوله
 والولا (قوله ويجوز عليه بشفه) أي بالقول المنجز أما بالتعل فيقتضيه وأما المعلق كالتيدير
 فكذلك يقتضيه وأما المطلق فلا يقتضيه بالتعل ولا بالقول المنجز بخلاف المعلق كالتيدير فيصح
 منه (قوله ولا من مبيع) أي بالقول المنجز أما بالتعل فيقتضيه كذا المعلق كالتيدير لانه بالموت
 يزول عنه الرق فيصير أهلا للولا (قوله ومكاتب) أي لا بالقول بل بالتعل ولا معلقا ولا منجزا
 (قوله وتصور الأكره) مرتبط بمحذوف أي أما الأكره فيصح وتصور الخ وكذا يصور
 في كفارة تلمس الصبي فامتنع الولي من العتق فأكرهه الحاكم وأعتق فيصح أي عتق الولي
 عن كفارة الصبي في القتل العمد من مال الصبي اه (قوله بشرط العتق) أي الاضاق (قوله
 وشيت ولاؤه) وفاته ثبوت ان السيد لو أسلم ورثه بالولا (قوله مسلما) حال من التحول
 (قوله ولا يصح عتق موقوف) كان الانسب ذكر ما عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق
 الآن يقال انها مناسبة للمطلق (قوله ولا تذك) أي العتق (قوله يطل به حق الخ) أي
 ان كان وتحت ترتيب وكان الاول أن يقول لانه يطل حق الموقوف عليه أعم من أن يكون فيه
 ترتيب أولا (قوله ويصح معلقا بشفه) وهو أي التطبيق غير قربة ان قصد به حث أو منع
 أو تحقيق خبر أو الافتراض حيث كان من مسلم ويجري في التطبيق هنا مرفي في الطلاق من كون
 المعلق بشفه بالبالأولا ولا يشترط لصفة التعليق اطلاق التصرف بليل صفة أي التعليق من
 فهو راعن مومر ومطلق وهو تشرح مرفي لانه العبرة في التطبيق بوقت وجود الصفة وقوله
 وهو أي التعليق غير قربة مفهومه ان العتق المترتب عليه يكون قربة ويقتضي ذلك قول ابن حجر
 وهو قربة اجمالا اه عث على مرفي (قوله كالتيدير) مثال الحقيقة الوقوع ومثال غيرها
 كدخول الدار (قوله لم يقب) أي في التعليق أي في صفة (قوله على صفة بعد الموت) كان
 دخلت الدار بعد موتي فأنت حر أو ان دخلت الدار بعد موتي بشهر فانت حر وكسبه بعد موت
 السيد وقبل وجود الصفة للوارث وليس للوارث التصرف فيه بما يزيل الملك لتعلق حق العتق
 به ولا كذلك المالك فان تصرفه نافذ والشارع مكتمن ذلك ولا كذلك الوارث اه وسياق
 في التذيير للشارح التصريح بما ذكر وقوله وليس للوارث الخ أي ان كان المعلق عليه فعل
 وامتنع منه بعد عرضه عليه اه شرح مرفي (قوله لم يطل الصفة) هذا مصور عما إذا كان
 المعلق عليه بعد الموت بخلاف ما لو أطلقه كان دخلت الدار فانت حر فان التعليق يطل بالموت

قوله ولا يصح عتق موقوف
 كان الانسب ذكر ما عند الكلام على الركن الثاني وهو العتق

ابن حرام ما تملو قين بالصفة وأعتق
 ذوالكراع الجدي في يوم غالية
 آلاف واعتق عبد الرحمن بن حوف
 ثلاثين ألفا رضي الله تعالى عنهم
 وحشرناهم آمين وأركله ثلاثة
 معتق وصفي وصيفة وقدر ع في
 الركن الاول فقال (وبصح
 العتق من كل مالك) للرقبة (جاز
 التصرف في ملكه) أهل التبوع والولا
 مختارا ومن وكيل أو ولي في كفارة
 لم تموليه فلا يصح من غير مالك
 بلا أدن ولا من غير مطلق التصرف
 من صبي ومجنون ومجنون وعليه بشفه
 أو فليس ولا من مبيع ومكاتب ومكره
 يتدين وتصور الأكره في البيع
 بشرط العتق ويصح من مكره ومن
 كافر ولو حر يا وشيت ولاؤه على عتقه
 المسلم سواء أعتقه مسلما أو كافرا ثم أسلم
 ولا يصح عتق موقوف لانه غير مملوك
 ولان ذلك يطل به حق خفية البطون
 ويصح معلقا بشفه حقيقة الوقوع
 وغيرها كالتيدير لما قبض من التوسعة
 لتصيل القرية وإذا علق الاضاق على
 صفة لم يملك الرجوع فيه بالقول
 ويملك التصرف كالبيع ونحوه
 ولو باعه ثم اشتراه بعد الصفة ولو علقه
 على صفة بعد الموت ثم مات السيد
 لم يطل الصفة

ويصح مؤقتا ويلغو التأقيت والركن الثاني (٢٩٠) العتيق ويشترط فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه كاستيلا وقوموثر

بخلاف ما يتعلق به ذلك كرهن على
تفصيل مزياته وهذا الركن لم يذكره
المصنف ثم شرع في الركن الثالث وهو
الضيعة وهي اما صريح واما كناية
وقد شرع في القسم الاول بقوله
(وبيع العتيق) أي يتخذ (بصرح)
تقط (العتيق والتحرير) وما تصرف
منهما كانت عتيقا وعتيقا أو محررا
أو محررا ولو روده في القرآن والسنة
متكررين ويستوي في القاطع لهما
الهازل والملاعب لأن هزلها جنة
كادوا والتمذي وغيره وكذا في رقية
وما تصرف منه كفتكوك الرقية
صريح في الاصح لو روده في القرآن
(فروع) لو كان اسم أمته قبل
ارتقاها حرة فسميت بغيره فقال لها
يا حرة عتقت أن لم يقصد التدا باسمها
القديم فإن كان اسمها في الحال حرة
لم تعتق إلا أن قصد العتيق ولو أقر بغيره
رقية خوفا من أخذ المكس عنه إذا
طالبه المكس به وقصد الاخبار به
لم يعتق باطنا ولو قال لا امرأه أذا جنة
تأخرى يا حرة فبانت أمته لم تعتق ولو قال
لعبده أفرغ من عملك وانت حرة قال
أردت حرام العمل لم يقبل ظاهرا
ويدين ولو قال الله اعتقتك عتيق
أو اعتقتك الله فكذلك كاهوم مقتضى
كلام الشيخين ولو قال لعبده أنت حرة
مثل هذا العبد وأشار إلى عبد آخره
لم يعتق ذلك العبد كما يجنبه النووي لأن
وصفه بالعبد يمنع عتقه وعتق الخاطب
فإن قال مثل هذا ولم يقل العبد عتقا
كما صوبه النووي وإن قال
الاسنوي ما يعتق الاول فقط ولو قال
السبلر حل أنت تعلم أن عبدي سرت عتيق باقراره وإن لم يكن الخاطب عالما بحرية لان قاله

كما هو ظاهر وإنما تبطل لانه لا يقيد بالعلق عليه بما بعد الموت صادرة وصية وهي لا تبطل بالموت
سم على ج ع ش على م د (قوله ويصح مؤقتا) كاعتقتك شهر امثلا وقوله ويلغو التأقيت
أي ويعتق حالا م د (قوله أن لا يتعلق به الخ) هذا التي صادق بأربع صور بان لا يتعلق به
حق أصلا أو يتعلق به حق جائز كالعارية أو يتعلق به حق لازم هو عتيق كالمستولمة أو يتعلق به حق
لازم غير عتيق لا يمنع البيع كالأمانة وهذا هو المنطوق واما القهوم قصورية واحدة وهي ما إذا
تعلق به حق لازم غير عتيق يمنع بيعه وذلك كالرهن م (قوله يمنع بيعه) صفة لحق (قوله
كاستيلا) مثال لما يصح عتقه وقوله ومؤثر مثال لما يتعلق به حق لازم لا يمنع البيع ع ش
(قوله على تفصيل) وهو أن يكون الرهن معسرا فإن كان موسرا صح عتقه كاستيلا قال
في حق المتهم ولا يتعدا الاعتاق موسرا ولا يلاذه أي الرهن الموسر وتكون قيمتهما رهنهما مكانهما
(قوله والتحرير) أي وفك الرقبة (قوله وما تصرف منهما) عطف تفسير لقوله بصريح العتيق
والتحرير وكن الاظهر أن يقول أي ما تصرف منهما وبعبارة سم وهو ما تصرف منهما كانت
عتيقا م واما نفس العتيق والتحرير كانت اعتاق أو تحرير فكناية كافي أنت مطلق (قوله
لو روده في القرآن) فيه نظير بالنسبة للعتق فليست في أي آية ورد فيها م قل وأجيب
بأن المراد ورد مجموعهما فيهما فالحرير ورد فيهما والعتق ورد في السنة فقط (قوله وما تصرف
منه) عطف تفسير (قوله كفتكوك الرقية) أو فككت رقبتك م سم (قوله فروع) أي
سبعة وقيل غنية (قوله لو كان اسم أمته الخ) هذا خارج باسقاط قصد اللفظ لعناء (قوله
أن لم يقصد النداء) بأن قصد العتيق أو أطلق ومحلان كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء
فإن كان قد هبروزك فأنها تعتق عند الإطلاق كما قاله سم (قوله لم تعتق) سواء قصد النداء
أو أطلق (قوله وقصد الاخير) أي كذا م م ر حوى فإن قصد الانشاء أو أطلق عتيق
م ر حوى وقوله لم يعتق باطنا أما ظاهرا فاعتق وهذا هو المعقد كما في شرح م فإن أطلق الحاكم
على ذلك فرق بينهما ويعني من استخدامه وفي م ل قال الاسنوي وكذا لا يعتق ظاهرا كما
اقتضاء اطلاقهم في أنت طالق لمن أراد حلها من وثاق يجتمع وجود القرينة الصارفة فيهما
(قوله فبانت أمته) نصب أمته الخا فالبات بكات وقوله لم تعتق بشكل عليه ملزم في تقرير من
الطلاق إلا أن يجاب بأن ههنا معارض اقربا وهو غلبة استعمال حرة في نحو ذلك بمعنى الضيغة
من الزا ولا كذلك ثم لو قيل له أمته زانية فقال بل حرة وأراد ضيقة قبل وكذا أن أطلق فيما
يظهر القرينة القوية هنا م ايج (قوله فكذلك) فهو صريح فيهما كطلاقك الله ويشاور في
باعك الله حيث كان كناية لضعفها بعدم استقلالها بالمقصود بخلاف ذينك م شرح م وقوله
بعدم استقلالها أي لانه لا يمنعها من القبول فهو على قاعدة أن كل ما استقل به الانسان
إذا أسنده لله كن صريحا ولا يستقل به الانسان كالبيع إذا أسنده لله كان كناية وقد نظم هذه
القاعدة بعضهم فقال

ما فيه الاستقلال بالانشاء • وكان مستند الذي الآلاء

فهو صريح ضمه كناية • فكن لذا الضابط اذ ادراه

(قوله ذلك العبد) أي المشار إليه (قوله انما يعتق الاول فقط) ضعيف (قوله لان قاله

أنت تظن أو ترى) أي أن عبدي حر فلا يعتق ويخارق الأولى بأنه لو لم يكن حرًا فيما لم يكن
 الخاطب عالمًا بحريته وقد اعترف بعلمه والظن ونحوه بخلافه قال الأذري ويبنى استقصاره
 في صورة ظن وتري ويصمد بتفسير شرح الروض مرحوم فان قال مراد بالظن والرؤية
 العلم حق والافتلا (قوله والصريح لا يحتاج إلى نية لا يقاها) لكن لا بد من قصد اللفظ لاعتناء
 كما سيذكره (قوله أما قصد الصريح) محترز قوله لا يقاها (قوله وهو ما احتل الخ) وبعبارة
 قل وأما أنت ابن أوتى أو ابني أو ابني وهذا ابن أو ابني وهذه أي أوتى فتعق ظاهرًا وباطنًا
 ولو في خوف من مكر بشرط امكانه حساوان عرف نسبه وقال شيخنا ان أراد بذلك الملاحظة
 فلا يعتق مريم محال هو كناية اه (قوله لا ملأني عليك) أي لكوني اعنتك ويحمل لكوني بعنتك
 ومنه ما إذا قال له وهبتك نفسك ناويا العتق فيعتق وان لم يقبل او ناويا التملك فيعتق ان قبل
 فوراً وبعبارة شرح مـ ولو قال وهبتك نفسك ونوى العتق عتق ولم يعتق قبول او التملك
 عتق ان قبل فوراً كما في ملكك نفسك قال مـ ولو اوصى له بربقة اشترط القبول بعد الموت
 (قوله مع احتمال غيره) أي كالبسع والوضع مثلاً (قوله وان استقت) أي وجدت بها قرينة
 بأن قال العبد ليس به اعتقني فقال لا ملأني عليك مثلاً شيخنا (قوله كالأمسك في الصوم) فانه
 يحتمل العادة والعبادة ولا يميز بينهما الا بنية (قوله يشترط أن يأتي بالنية) أي في بر من القنط
 (قوله وهو الظاهر) معتقد (قوله من السود) أي لامن السيادة بمعنى الشرف المستزمنة
 للحرية لانه اذا كان من السيادة فيعتق لان السيادة الكاملة لا تكون الا لحر وفيه ان التعليل
 لا ينتج المدعى الا اذا كان الاشتقاق خاصاً بكونه من السود وليس كذلك بل يجوز ان يكون من
 السيادة غاية الامر ان المقتضى محتمل لان يكون من السود او من السيادة فينبغي أن يكون كناية
 والسود بالهمز مثل قنطد كما في القاموس فهو يضم السين لا غير ويجوز ابدال الهمزة بـ
 واو والادال الاولى يجوز ضمها وقصها كما في علم شارح لامية ابن مالك فيه أربعة أوجه اه
 (قوله وتدبير المنزل) عطف تفسيره على ما سيذكره تدبير منزلي بمعنى انه قائم بحالته وهذا
 لا ينافي الرقبة وقوله وتدبير المنزل أي من كون الانسان يدبر أحواله منزله فيما يحتاج من
 كونه يكفيه في معاشه كذا وكذا وملبسه كذا وكذا ويغني عن الضأن اللحم الخشن مثلاً وغيره
 من طبع اللحم فيه مثلاً فالتدبير نصف المعيشة اه (قوله أي فيما هو صالح فيه) أي في العتق
 (قوله أما منك حر) كذا في شرح المنهج واعتراضها بعضهم بأن الصواب أنا منك طالق وهو
 ما في كثر النسخ منه لان الكلام في صيغة الطلاق وأنا منك حر لا صريح ولا كناية لاني الطلاق
 ولا هنا أي فلا يكون قوله أنا منك طالق كناية في العتق وان كان كناية في الطلاق والفرق ان
 التكاح الذي يفعل بالطلاق يقوم بكل من الزوجين بدليل انه لا يأخذ خامسة ولا كذلك هنا
 فان الرق لا يقوم بالسيد كما يقوم بالعبد تأمل عـ ش قلا عن شرح البهجة ويحمل كونه غير كناية
 هنا ما يقصده ازالة العلة بينه وبين رقيقه وهي عدم النطقه ونحوها بحيث صار منه كالأجنبي
 والا كان كناية عـ ش (قوله فلا يفتنه العتق) أي فيكون لغوا (قوله فاذا اعتق المالك)
 لعل الاولى الواو لان التقرير غير ظاهر (قوله معين) الاولى معينة لانه صفة لبعض فكان
 الصواب نصبه الا ان يقال انه نعت محظور أي هو معين أو انه مجرور بالمباورة أو انه على لغة

أنت تظن أو ترى والصريح لا يحتاج
 إلى نية لا يقاها كسائر الصرائح لانه
 لا يفهم منه غيره عند الاطلاق فلم يعتق
 لتقرئته بنية ولان حر له جـ كما ترقيق
 العتق وان لم يقصد ايقاهاه اما قصد
 الصريح لاعتناء فلا يقاهاه ليخرج اعني
 تلفظ بالعتق ولم يعرف معناه ثم شرع
 في القسم الثاني وهو الكناية بقوله (و)
 يقع العتق أيضاً بلفظ (الكناية) وهو
 ما احتل العتق وغيره كقوله لا ملأني
 عليك لا سلطان لي عليك لا سبيل لي
 عليك لا خدمة لي عليك انت عاتبة
 انت مولاي ونحو ذلك كازلت ملكي
 أو حكمتي عنك لا شعاعاً ما ذكرنا زالة
 الملك مع احتمال غيره وانك قال المصنف
 (مع التنية) أي لابد من نية العتق
 وان احتقت بها قرينة لاحتمالها في
 العتق فلا بد من نية التميز كالأمسك
 في الصوم (تبيه) يشترط ان يأتي
 بالنية قبل فراغ من لفظ الكناية كما مر
 ذلك في الطلاق بالكناية ولو قال لعبد
 يا سيدي هل هو كناية أو لا وجهان رجع
 الاماماته كناية ويرى عليه ابن القري
 وهو الظاهر ورجح القاضي والفراي انه
 لقوله من السود وتدبير المنزل وليس
 فيه ما يقتضي العتق وصيغة طلاق
 او ظاهراً صريحة كانت او كناية كناية
 هنا أي فيما هو صالح فيه بخلاف قوله
 لعبد اعتدأ واسترني رجلاً اول رقيقه
 أنا منك حر فلا يفتنه العتق ولو نواه
 ولا يضرب خطأ بتد كبراً وتأيت فتقوله
 لعبد انت حر ولا منه انت حر صريح
 ونصح اضافة العتق الى بر من الرقيق
 كما قال (فاذا اعتق) المالك (بعض
 عبد) معين كيداً او شائع منه كربه

(حق جميعه) سراية كتنطبه في الطلاق وسواء المومر وغيره لما روى التماسي ان رجلا اعتق ثقيفا من غلام فذ كذا النبي صلى الله عليه وسلم فاجازعتة وقال ليس له شريك هذا (٢٩٢) اذا كان باقية فان كان باقية لغيره فقد ذكره بقوله (وان اعتق شركا) بكسر الشين

اي نصيبا مشتركا (له في عبد) سواء كان شريكه مسلما ام لا كترصيه ام قل (وهو مومر سرى العتق) منه بمجرد تنظيره (الباقية) من غير توقف على اداء القيمة (تبيه) المراد بكونه مومرا ان يكون مومرا بجهة حصنة شريكه فاضلا ذلك عن قوته وقوت من تازمه فحقته في يومه وليلته وكسبت ثوب يلبسه وسكنى يوم على ما سبق في القلص ويصرف الى ذلك كل ما يباع ويصرف في الديون (وكان عليه) بمجرد السراية (قيمة نصيب شريكه) يوم الاعناق لانه وقت الاتلاف فان ايسر بعض حصته سرى الى ما ايسره من نصيب شريكه والاصل في ذلك خبر الصحابي من اعتق شركا في عبد وكان له مال يبلغ غن العبد تقوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركا حصصهم وعتق عليه العبد والاقتصدت عليه منه ما عتق وفي رواية من اعتق شركا في عبد وصحكان له مال يبلغ قيمة العبد فهو عتيق واحترز بغيره بشاره عن اصداره لاي سرى بل الباقى ملك لشريكه ويعتق نصيبه فقط والاعتبار بالسراية لانه اعناق فلما عتق وهو معسر ثم ايسر فلا تقوم كما قاله في الروضة وقضية اطلاق التقوم شهوة لما لو كان عليه دين بقدره وهو كذلك صلى الاظهر عندنا لا كثرين كما قاله في الروضة لانه مال لا في يده فاخذ نصيبه فيه ولهذا واشترى به عبدا واعتقه فخذ ويستثنى من السراية ما لو كان نصيب الشريك مستولدا بان استولدها وهو معسر فلا سراية

ربيعه الذين يرمون التصويب بصورة المرفوع والجور (قوله حق جميعه) أي ان كان المباشرة لعتقه المالك أو شريكه بانه فان كان وكسلا أجنبيا فان اعتق بواشاته ما عينا كصفه عتق والا فلا يعتق منه شيء قل وعينارة اج فان كان الوكيل شريكا عتق ما عتقه وسرى والقرق انه لما كان يملك الاعناق من نفسه نزل فعله منزلة شريكه ولا كذلك الاجنبى فيقتصر فيه على ما عتقه لافرق بين أن يوكل في الكل أو البعض اهـ مد (قوله ليس له شريك) أي لانه لو قد عتق الشخص الذي اعتقه فقط كان هذا الشخص المعتق ليعتق له تعالى والشخص الباقى ملكا لكان شريكا لله تعالى في ملك هذا العبد (قوله مشترك) الصواب اسقاطه لان التصيب ليس مشتركا وانما المشتركة العبد بقامه (قوله ويصرف في الديون) لان قيمة نصيب شريكه تصرف كباقي الدين لتزول الاعناق منزلة الاتلاف شرح الروض (قوله يوم الاعناق) أي وقته وهو ظرف القيمة وظرف لقوله مومر ولو كان يساره بعمال غائب لانه لا يشترط العتق دفع القيمة بالفعل (قوله سرى الى ما ايسره الخ) والشريك بمطالبة المعتق بدفع القيمة واجبا عليها فلو مات اخذت من تركته فان لم يطالبه طالبه القاضى واذا اختلفا في قدر قيمته فان كان العبد حاضرا وقرب العهد ووجع أهل التقوم أو مات أو غاب أو طال العهد صدق المعتق في الاظهر لانه ظاهرا اهـ سم زى (قوله شركا) بكسر الشين المجبة واسكان الراء أي برأه لوكله (قوله وكان له مال يبلغ غن العبد) فيه أن هذا يقتضى انه لا بد أن يكون مومرا بجميع قيمة العبد مع أن المدار على كونه مومرا بنصيب شريكه فقط وأجيب بأنه على حذف ضفاف والتقدير يبلغ غن باقى العبد شيئا وبعبارة ع ش على م قوله يبلغ غن العبد أي غن ما ينص شريكه من العبد والمراد بالغن هنا القيمة والطلاق الغن على القيمة فيه تسامح (قوله قيمة عدل) مفعول مطلق والعدل بمعنى الاستواء أي لازيادة ولا نقص فيلزم ان يكون مصدره بمعنى اسم الفاعل أي شخص عادل لا جور عنده ولا ظلم عنده وقال ع ش أي تقوم عدل (قوله فاعطى) وليس الاعطاء قسدا في العتق بل يعتق حالا وان تأخر الاعطاء كما تدل عليه الرواية الآتية وقوله حصصهم أي قيمة حصصهم (قوله وعتق عليه العبد) يقتضى ان العتق متأخر عن التقوم واعطاء الشركاء وليس مرادا وأجيب بأن الواو لا تقتضى ترتيبا ولا تفضيلا (قوله والا) أي وان لم يكن له مال (قوله فقد عتق عليه منه ما عتق) قال في فتح الباري قوله عتق منه ما عتق قال النابلسي هو يفتح العين في الاول ويجوز الفتح والضم في الثاني وتعبه ابن التين بأنه اتقدم غيره وانما يفتح عتق بالفتح وأعتق بضم الهمزة ولا يعرف عتق بضم أوله لان الفعل غير منفذ اهـ مد (قوله قيمة العبد) أي باقية (قوله فهو عتيق) أي معتق فخرج المثناة اسم مفعول (قوله وقضية اطلاق التقوم) أي المذكور في الحديث وقوله شهوة أي التقوم وقوله لما أي التصيب وقوله عليه أي الشريك والاولى حذف لو كان وقوله بقدره أي المقوم المقهور من التقوم (قوله وهو كذلك) أي فلا يمنع تعلق الزكاة شرح المنهج (قوله ولهذا واشترى به) أي بما في يده عبد الخ (قوله ويستثنى من السراية) أي المذكور في المتن (قوله بأن استولدها) أي الشريك أي ثم اعتق شريكه نصيبه (قوله فلا سراية) أي على المعتق الذي هو غير المستولد (قوله لان السراية تضمن النقل) أي نقل الملك أي والمستولدة لا تصيد (قوله ويجرى الخلاف

في الاصح لان السراية تضمن النقل ويجرى الخلاف فيما استولدها أحدهما وهو معسر ثم استولدها الآخر الخ

ثم أعتقها أخذها ولو كانت حصة الذي لم يعتق موقوفة لم يسر العتق اليها قولا واحدا كما قاله في الكفاية ويستثنى صورتان لا تقوم
فيهما على المقتضى ما يراه الأول ما إذا وهب الأصل لفرعه شقصا من رقيق ٢٩٢ وقبضه ثم أعتق الأصل ما بقي في ملكه فانه

يسرى إلى نصيب الفرع مع اليسار ولا
قيمة عليه على الرابع والثاني ما لو باع
شقصا من رقيق ثم جبر على المشتري
بالفلس فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى
إلى الباقي الذي له الرجوع فيه بشرط
اليسار ولا قيمة عليه لأن عتقه صادف
ما كان له أن يرجع فيه ولو كان رقيق
من ثلاثة فأعتق اثنان منهم نصيبه ملعا
وأخذها معسر والآخر موقوف
جميع نصيب الذي لم يعتق على هذا
الموسر كما قاله الشيخان والمرضى
معسر إلا في ثلث ما إذا أعتق نصيبه
من رقيق مشترك في مرض موته فإن
خرج جميع العبد من ثلث ما قام
عليه نصيب شريكه وعتق جميعه وإن لم
يخرج إلا نصيبه عتق بلا سراية ولا
تخص السراية بالاعتاق وحيثئذ
استلادا حلالا شريكين الموسر الأمة
المشتركة بينهما يسرى إلى نصيب
شريكه كالعتق بل أولى منه بالنفوذ
لأنه فعل وهو أقوى من القول ولهذا
ينفذ استلادا الجنون والمجنون عليه
دون عتقهما وأبلاذ المرض من رأس
المال واعتاقه من الثلث وخرج
بالموسر المعسر فلا يسرى استلاده
كالعتق ثم إن كان الشريك المستولد
أصلا لشريكه مري كالأستولد
الجارية لتي كالأه عليه قيمة نصيب
شريكه لا تلاف بأزالة ملكه وعليه
أيضا حصته من مهر مثل للاحتجاج
بذلك غيره مع أو ش البكارة لو كانت
بكر وهذا إن تأخر الانزال عن تعيب
الحشفة كما هو الغالب والأقلا يلزمه
حصة مهر لأن الموجب له تعيب

الخ) والأصح عدم السراية لتعليل المذكور (قوله ثم أعتقها) أي فجزع عتقها وقوله أحدهما
أي أحد المستولين وانما يعتق نصيب الآخر بالتبعية أو بالموت (قوله ولا قيمة عليه) أي
تزيلا لاعتاقه منزلة رجوعه في الهبة لأن السراية تتضمن نقل ما سرى إليه (قوله ثم جبر على
المشتري) أي قبل أداء الثمن (قوله فأعتق البائع نصيبه) أي الذي لم يبعه (قوله بشرط
اليسار) هو قيد للسراية في الصورتين وإن لم يلزمه غرم لتوقف السراية على اليسار وإن تخلف
الفرع لعارض فعمل أنه لو كان معسر لم يسر لباقيته فيما سقط توقف المرحوم في ذلك (قوله
لأن عتقه) راجع لكل من المستثنين فهو عتق للمستثنين وهو تعليل لعدم لزوم القيمة فيهما أي أنه
لما كان لكل من الأصل وبائع الفلس الرجوع نزل عتقه منزلة رجوعه فكان ما أعتق
الأملك فلم يلزمه القيمة (قوله وأخذها معسر) فإن أسرا قوم عليها حصة الشريك على
قدر الرؤس لأعلى قدر الملك بخلاف الشفعة لأن الاختصاص لمن فوائده الملك وسيل السراية
سبل ضمان المتلفات أ م ر حوى وبارة من رل قوله لا بقدر الملك لأن ضمان المتبقي يستوى
فيه القليل والكثير كالأموال من برامتها الحقيقة وبهذا فارق علم في الاختصاص بالشفعة لأنه
من فوائده الملك وغرضه فوزع بحسبه أ (قوله والمرضى معسر إلا في ثلث ما له الخ) غرضه بذلك
الإشارة إلى التعميم في قوله السابق وهو معسر أي فكأنه قال موسر أما بكل ما له أو بثلثه وذلك
في حق المريض (قوله والمجنون عليه) أي بسفه أما المجنون وعليه بفلس فلا ينفذ استلاده على
المعتق شرح م ر (قوله فلا يسرى استلاده) أي ويلزمه حصته شريكه من المهر ومن أرض
البكارة ومن الولد لأنه فوت رقبته منه عليه (قوله نعم) استدراك على قوله فلا يسرى أي
محل كون المعسر لا يسرى استلاده ما لم يكن أصلا استولداً مشتركة بينه وبين ولده وهو
معسر يسرى كالأستولداً الأمة التي كلها ملك لولده (قوله كالأستولد الجارية) أي ولو كان
معسرا (قوله التي كلها) أي لفرعه (قوله وعليه قيمة الخ) راجع لأصل المسئلة وهو قوله
يسرى إلى نصيب شريكه كالعتق بل أولى (قوله حصته من مهر) أي مهر ثيب وقوله مع أو ش
البكارة أي مع حصته من أرض البكارة (قوله من مهر مثل) بخلاف قيمة حصة الولد لأن أنه
صارت أم ولد لها فيكون الطوق في ملك المولى فلا تجب القيمة شرح المنهج (قوله وهذا) أي
لزوم الحصة من المهر وأرض البكارة (قوله إن تأخر الانزال) ولا يعرف إلا منه (قوله والا)
بأن تقدم الانزال أو تارة فلا يلزمه حصة المهر ويلزمه حصته شريكه من القيمة وقوله والأقلا
يلزمه حصة مهر هذا يقتضى أنه يلزمه حصة أرض البكارة مطلقا والوجه أنه كلهم من حيث
التقيد المذكور وظواهر الشارح هذا إن تأخر الانزال عن تعيب الحشفة وعن إزالة البكارة
كما هو الغالب والأقلا يلزمه ذلك لكان أنسب كما يضيفه كلام ع ش على م ر وفيه أيضا ولو تنازعا
فزعم الواطي تقدم الانزال والشريك تأخره صدق الواطي فيما يظهر عملا بالأصل من عدم
وجوب المهر وإن كان الظاهر تأخر الانزال ويحتمل تصديق الشريك لأن الأصل فيمن تعلى على
ملك غيره الضمان حتى يوجد مستقط ولم تحققه وهذا أقرب والحاصل أن الشريك الذي أجبل
الأمة المشتركة إن كان موسرا غرم قيمة نصيب شريكه منه مطلقا ولا يلزمه قيمته من الولد
مطلقا وأما حصته من المهر وأرض البكارة فيلزمه إن تأخر الانزال عن تعيب الحشفة والأقلا

اعتناق المالك ولو بناته باختياره كسراة جرة أصله وليس المراد بالاختيار مقبل الاكسراة بل المراد السبب في الاعتناق ولا يصح الاخترازا بالاختيار عن الاكراه لان الكلام ٢٩١ فيما يقتضيه الشق والاكراه لا يقتضي فيه ونخرج بالاختيار ما لو ورث بعض فرعه

أو أصله فانه لم يسر عليه العتق الى بانه لان التفرغ من ماله ليس ضمان المتقات وعند اتقاء الاختيار لا يمنع منه بعد اتلافنا الشرط الثاني أن يكون له يوم الاعتناق مال يني بقيمة الباقي أو بعضه كما مر الشرط الثالث أن يكون محلها قابلا للنقل فلا سراية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه ولا الى الحصة الموقوفة ولا الى المنذور اعتناقه الشرط الرابع ان يعتق نصيبه ليعتق أولا ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه فلو اعتق نصيب شريكه لغيره اذ لا ملك ولا حصة فلو اعتق نصيبه بعد ذلك سرى الى حصة شريكه ولو اعتق نصف المشترك وأطلق حبل على ملكه فقط لان الاتيان بما يعتق ما يملكه كالجزم به صاحب الانوار (ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه) من النسب يكسر المال فيما ملكا قهرا كالارث أو اختياريا ككسراة والهبة (عتق عليه) اما الاصول فقولوه تعالى وانخفض لها جناح الغل من الرحمة ولا يأتى خفض الجناح مع الاسترقاق ولما في صحيح مسلم ان يجرى ولد والده الا أن يجده عاوا كقشره فيعتقه أي الشراء لان الولد هو المعتق بانشاء العتق كما فهمه داود الظاهري جليل رواية فيعتق عليه وأما القروع فقولوه تعالى وما ينبغي للرجل أن يخذل وإذا ان كل من في السموات والارض الا في الرجل عبدا وقال تعالى وقالوا اتخذوا للرجل ولما سبحانه بل عبدا مكرمون هل على نقي اجتماع الولدية والعبدية (تنبه) عمل قوله والديه أو مولوديه الذي كورنهما والاثان علواً وسفلوا بعد بينهما أم لالا حكم متعلق

اه (قوله اعتناق المالك) المراد بالاعتناق ما يشعل العتق عليه بجليل عتبه المذكور (قوله باختياره) المراد منه ان ملكه الذي ترتب عليه العتق اختياري وليس المراد ان العتق باختياره ليخرج بذلك المكروه لان الكلام في عتق الخرمع السراية لباقي والمكروه لا يعتق عليه شيء أصلا لا جرة ولا غيره حتى يعتز منه بقصد الاختيار فيكون قوله بالاختيار متعلقا بملك أي كن ملكه بالاختيار ككسراة لا بالقهر كالارث (قوله السبب) أي التسيب (قوله ما لو ورث بعض فرعه) صورته ان زوجته ماله لا يه أو ابنة من غيرهما ثم ماتت عن زوجها وأخيه فقيرت زوجها نصف من أبيه أو ابنة ويعتق عليه ولا يسرى ومثل الارث الرذيل عيب مثال ذلك ما لو باع بعض ابن أخيه ثم ماتت ثورث أخوه الذي هو أبو الولد المبيع ثم ان المشتري اطلع على عيب في المبيع فردته واسترجع بعض ابنه المبيع عتق عليه ولا يسرى ان كن موسرا كما ذكره - من ومثل (قوله فانه لم يسر) المناسب أن يقول لا يسرى (قوله الشرط الثالث الخ) تنضم هذا أيضا وهو الصورة التي استأهلها من السراية (قوله أن يكون محلها) أي السراية (قوله ومن ملك واحد الخ) هذا محله اذا كان المالك حرا كما لا يفرضج المكاتب والمبيع حتى لو ملك المبيع بقتله أو أمته لا يعتق عليه وان مات قبل ثورث عنه لا يقال انها تعتق بكونه لانه لا يرق بعد الموت لانها انقلت لوارث بمجرد موته ولا ملك له بعد الموت حتى يقال تعتق عليه وليست مستوفقة اه دبري مد وقول من والديه أي احدا أصوله وان علا ولو من جهة الام (قوله من النسب) فيهما ولو محلا أو اختفاد يسا أو متفيا بلعان بعد استلحاقه فلو ملك زوجته الحامل منه عتق جملها وقال شيخ شيوخنا حمزة لوقال لمن عتق بفضله اعتقه حتى على التمسك لم يعتق فراجع اه قل ونهبا وخيفة وأجداني تعدى ذلك لكل ذي رحم محرم اه سم وعند أبي حنيفة ان كل عامك يبيع القاصر على الشكاح ولها الخيار بعد البلوغ والبالغ البكر عنده لا يزوج الا بعد استئذانها (قوله كالارث) بأن ثورث أمه من أخيه لا يه أو ورث أباه وأمه من عمه (قوله لن يجرى ولد) بفتح الهمزة بكافتي حل قال تعالى ويورا هم بما صبروا جنة وحررا (قوله فيعتقه أي الشراء) قال م ر في حواشيه ظن داود الظاهري أن الرواية تنصب فيعتقه عطف على فيشتره فيكون الولد هو المعتق والمشهور في الرواية رفعه والضمير على المصدر الذي دل عليه الفعل تقدير فيعتقه الشراء لان بقس الشراء حصل العتق من غير احتياج الى لفظ وعلى النص ينكس المعنى والصواب الاول ويؤيده رواية عتق عليه وفي رواية أخرى فهو حر وعلم محلا كره انه لا حاجة الى ما قاله أصحابنا من أن المراد بالاعتناق التسيب اليه بالشراء لان نص التلقا والولد المتني باللعان فيه وجهان والظاهر المنع فان استلحقه عتق عليه اه وفي سم ما يوافقه اه ع من على المنهج (قوله وقالوا اتخذوا للرجل ولما) أي من الملائكة نزلت هذه الآية في خواتم قبيلة حيث قالوا الملائكة بنات الله وأضافوا الى ذلك انه تعالى صاهر الجن على ما حكى الله عنهم فقال وجعلوا منه وبين الجنة نسبا ثم انه تعالى تر منقسم من ذلك بقوله سبحانه لان الولد لا يذ وان يكون شيئا بالولد ولو كان الله تعالى ولدا لاشبههم من بعض الوجوه ولا يذ وان يخالقه من وجه واحد وما به المشاركة غير ما به المماثلة فيقع التر كيب في ذات الله تعالى وكل مركب ممكن فاختاره للوليد

قوله لا عام أي كسراة كان

على كونه محلاً غير واجب الوجود وذلك يخرج عن حد الالهية ويدخل في حقد العبودية
 فانك تزمه على نفسه عنه قل انه قد قسم من الولد أخبر عنهم بأنهم عباده والعبودية تنافي الولادة
 اه مخلص من تفسير النضر الرازي والعبودية أفضل من العبادات لانها تنقطع بالموت بخلاف
 العبودية فانها باقية حتى بعد الموت فان الانسان في غاية النذل والهجز والتضرع حتى في الاخوة
 الى المولى الكريم وذلك عن العبودية (قوله بالقرابة) أي انطاسة (قوله لانه لم يرد فيه) أي
 في حقهم بالملك (قوله بل قال بالناس الخ) أي فلا دلالة فيه وبفرض دلالة لانه يرد في الرحم
 الامول والقروع جلا لملوك على المقيد قل (قوله لا يصح شراء الولي) أي يصح ولا يصح
 حل (قوله انما يصرف عليه) الاولى (قوله ولو وهب) أي القريب المذ كولين ذكر أي
 للطفل أو الجنون أو السفه (قوله به) أي بقرية أي يصح فانه كان يلزم من علم قبله مطلقا
 لضرره بالسراية ولزوم القيمة قل وبعبارة شرح هر ولو وهبه أي بجمعه فالو وهبه بضم
 والموهوب فهو سر لم يحز الولي قبوله وان كان كسب الاله لوقبل الملك وعق عليه ومري قبيح
 قيمة حصة الشريك في مال المجهور عليه ويفرق بينه وبين قبول العبد بعض قريب سيده
 وان مري بأن العبد لا يلزمه رعاية مصلحة سيده من كل وجه فصح قبوله اذ لا يلزم السيد المودة
 وان مري لتسوف الشارع للعق والولي تلزمه رعاية مصلحة المولى عليه من كل وجه فخطي حيزه
 التسبب في سراية يلزمه قيمتها اه وفيه أن المعتقد في مسئلة العبد عدم السراية لكونه دخل
 في ملك السيد قهرا وعليه في الملتح من أن يقال بوجوب القبول على الولي وعدم السراية على
 الصبي لانه لم يملك باختباره الا أن يقال فعل الولي لما كان بطريق التباعد عن الصبي بولايته
 عليه نزل منزلة فعل الصبي فكأنه ملك باختباره ولا كذلك العبد ع ش على هر (قوله كان
 كان هو) أي المولى الموهوب وفي هذه الحالة تنقذه في بيت المال ان كان مسلما وليس لمن
 يقوم به أما الذي فينتق عليه من له كقرضا كما قاله في موضع ذكر في آخره تبرع شرح
 هر (قوله أو فرعه كسوبا) أي أو كل فرعه الموهوبه كسوبا أي في صورة الجنون أي
 اذا وهب الجنون فرعه الكسوب وقال بعضهم قوله أو فرعه كسوبا الاولى أن يقول أو فرعه
 أي وهو الموهوب (قوله فعل الولي قبوله) فان أي قبله الحاكم فان أي قبل هو الوصية
 اذا بايع دون الهبة لبطانها بتراخي القبول سم (قوله لم يحز) أي ولا يصح حل (قوله عق
 عليه) ويرثه ع ش (قوله لان الشرع أخرجه) أي فلا ضرر على الورثة لانه لم يبيع عليهم شيئا
 (قوله بلا محاباة) بأن كان يشئ مثله قال في المصباح جيون الرجل جبا بال كسر والمذا أعطيته
 الشيء من غير عوض ثم قال وجباة محاباة تسامحها أخذ من جبوتها اذا أعطيته ع ش على هر
 (قوله لانه) أي الملك (قوله ولا يرثه) أي لو خرج كله من الثلث لانه الذي يتوهم ارثه فيه
 بخلاف من عتق من رأس المال اذ لا يتوهم عتقه على اجازته (قوله لانه لو ورثه) إشارة الى
 قياس استثنائي استثنى فيه قبض التالي كما أشار اليه بقوله فيبطل فينتج قبض المقدم كما أشار
 اليه بقوله فينتج ارثه والنتيجة هي الدعوى المذ كورة في قوله ولا يرثه (قوله لكان عتقه تبرعا
 على الورثة) الاولى على الوارث والمراد به المالك بالعوض لانه يستند وارث فيكون عتقه تبرعا
 عليه نفسه والتبرع في مرض الموت لو ارث حكمه حكم الوصية أي لا يتعدا لبرضا الورثة

بالقرابة فاستوى فيه من ذكرناه
 ونخرج من عداها من الاقارب
 كالاخوة والاعمام فانهم لا يقتنون
 بالملك لانه لم يرد فيه نفس ولا هو في حق
 ملوك وفيه النص لا يتعدا البعضية
 عنه وأما خبر من ملك ذارحم فقد
 عتق عليه فضعيف بل قال التستقي
 انه منكر ونخرج بقول من التسبب
 أمه أو فرعه من الرضا فانه لا يقتني
 عليه (قوله) لا يصح شراء الولي
 لطفل أو جنون أو سفه قريب المولى
 يقتن عليه لانه انما يصرف عليه
 بالغبطة ولا غبطة لانه يقتن عليه ولو
 وهب لن ذكر أو وهب له ولم تلزمه
 نقته كان كسوبا هو في مصر أو
 فرعه كسوبا على الولي قبوله ويعتق
 على موليه لا يتعدا الضرر وحصول
 الكمال لبعض فان ارثته تنقذ لم يحز
 لولي قبوله ولو ملك أمه أو فرعه
 في مرض موته بجبا ما كان ورثه أو
 وهب له عتق عليه من رأس المال لان
 الشرع أخرجه عن ملكه فكأنه لم
 يدخل وهذا هو المقيد كما صحت في
 الروضة كالشرحين وان صح في
 النهج انه يعتق من ثلثه وان ملكه
 بعض بلا محاباة عتق من ثلثه لانه
 فوت على الورثة ما يناله من الثلث ولا يرثه
 لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على
 الورثة فيبطل

وهذا يقتضي أن الوصية تنوق على إجازة المتبرع عليه مع أن المعتبر إجازة باقي الورثة وصيانة
 شرح المنهج لكان عتقه تبرعاً على الوارث اه وهي أولى ويمكن أن أُل في كلام الشارح الجس
 وقوله على الوارث أي لانه كانه تبرع بعتقه على وارث فشرط فيه إجازة الوارث ولم يكن
 هذا الوارث وقت الشراء حراً حتى يصح إجازته فالمراد بالوارث من سيصير وارثاً وهو العتيق
 (قوله تعذراً إجازته) أي هذا الوارث الذي ملك بعوض أي إجازة نفس العتيق واقتضى كلامه
 كغيره هنا أن الوصية للوارث تنوق على إجازته نفسه أي إجازة الموصي له كبقية الورثة مع أن
 عبارتهم هناك وهي وتصح لو ارث ان إجازة باقي الورثة صريحة بخلاف ذلك اللهم إلا أن تصور
 المسئلة بأنه لا وارث له غيره فغير ما ذكره (قوله المتوقف) أي الارث وقوله المتوقف أي
 العتيق وقوله عليها أي الإجازة لكن الإجازة متوقفة على الارث بلا واسطة وهو متوقف عليها
 بواسطة العتيق (قوله فان كان المريض مديناً) تقييد لقوله وان ملكه بعوض بلا محاباة عتيق من
 الثلث أي اذ لم يكن مديناً بل مدين مستغرق وقول مد انه تقييد لقوله عتيق من رأس المال
 فيه مسامحة (قوله بدين مستغرق) فان لم يكن الدين مستغرقاً أو مقطاً ببراء أو غيره عتيق ان
 خرج من ثلث مائتي بعد وفاة الدين في الاولى أو ثلث المال في الثانية أو إجازة الوارث فيهما
 والاعتق منه بقدر ثلث ذلك شرح المنهج وقوله والاولى وان لم يخرج من ثلث مائتي بعد وفاة
 الدين في الاولى ولا من ثلث المال في الثانية ولم يجزه الوارث فيهما وقوله بقدر ثلث ذلك أي
 ثلث مائتي بعد وفاة الدين أو ثلث المال (قوله بمحابة) أي بتقص عن قيمته كان اشترى بنفسين
 ما يساوي مائة اه سم (قوله فتقدرها) وهو الخمسون من رأس المال أي يقطع النظر عنه
 ولا يدخل في الاعتبار بل يعتبر ما دفعه فقط وهو الخمسون فإذا كان عنده ما غيرها أخرى عتيق العبد
 كله لأن الخمسين التي دفعها خرجت من الثلث والخمسون المحلبيها قطعنا النظر عنها فاولم يقطع
 النظر عن المحلبي به فانه لا يعتق العبد الا اذا كان عنده مائتان أخريان غير قيمة العبد فان لم يكن
 عنده الا الخمسون التي دفعها عتيق منه بقدر ثلثها من النصف الثاني (قوله لرفيق) يخرج
 المكاتب والمبعض أما المكاتب فيقبل ولا يعتق على السيد وأما المبعض فان كلفت بمهابة
 فكل حكمه في فوته كل طرف في نوبة السيد كالحق وان لم تكن مهابة متعلقة به فن وما يتعلق
 بسيد به يأتي فيهما من اه ايج والمناصب ذكر هذه المسئلة في شروط السراية (قوله بمرجع
 سيده) أي أصله أو فرعه (قوله وقال في الروضة) معتد كافي مد وما في المنهاج ضعيف ايج
 * (فصل في الولاء) *

قيل كان الاتسب تأخير عن أبواب العتق كلها لانه يترتب على جميع أنواعه كما يأتي في قوله
 سواء كان منجزاً الخ الآن يقال انه ذكر بعد العتق بالقول لثبوته لا معتق ولعصبته بخلاف
 التدبير والاستيلاء فان الولاء فيها العصبية فقط (قوله المعاونة والمقاربة) متغايران والمقاربة
 للشي القرب منه أي مكانه أحداً قاربه (قوله بالحزبة) الاولى بالعتق (قوله متراخية) أي
 أحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب المترتبة عليه (قوله والصلاة) أي عليه
 (قوله لجنة) أي تشابه واختلاط كاختلاط اللحم سني الثوب حتى يصير كالشي الواحد
 بينهم من المداخل الشديدة والسدى يفتح السين مع القصر هو المسمى عند الناس بالقيام

لعمد إجازته تنوقها على ارثه المتوقف
 على عتقه المتوقف عليها فتوقف كل
 من إجازته وارثه على الآخر فيمنع
 ارثه فان كان المريض مديناً بدين
 مستغرق للمضامنة يمنع للدين
 ولا يعتق منه شيء لأن عتقه يقتصر من
 الثلث والدين يمنع منه وان ملكه
 بعوض بمحابة من البائع فتقدرها
 بملكه محاباة فيكون من رأس المال
 والباقي من الثلث ولو وهب لرفيق جزء
 بعض سيده فقبل عتيق قال في المنهاج
 وسرى وعلى سيده قيمة باقيه لأن الهبة
 لهبة لسيدته وقال في الروضة ينبغي
 أنه لا يسرى لانه دخل في ملكه قهراً
 كالارث وهذا هو الظاهر كما اعتده
 الباقين وقال ما في المنهاج وجبه
 ضعيف ضرب لا يلتفت اليه
 * (فصل في الولاء) *

وهو فتح الواو والمد لغة القرابة
 مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة
 والمقاربة وشرعاً عبودية سيها زوال
 الملك عن الرقيق بالحزبة وهي متراخية
 عن عبودية النسب فيرتب بها العتق
 وبلى أمر النكاح والصلاة ويعقل
 والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى
 ادعوهم لا يؤمنهم إلى قوله تعالى
 ومو اليكم وقوله صلى الله عليه وسلم
 اتعوا الولاء لمن أعتق وقوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لغة كلمة النسب

ويسمونه أيضا بالسدية اه وفي المختار الحصة بالضم القرابة ولجنة التوبتضم وتفتح وفي
الشورى ما نصه حكى الاثرى عن ابن الاعرابي لجنة القرابة ولجنة التسبب اللام مفتوحة فيها
ثم قال والعلامة يقولون بضم اللام في الحرفين والتي اخرجها لجنة التسبب بضم اللام مع جواز
الفتح ولجنة التوب بالفتح والضم اه وقال قبل قوله لجنة بضم اللام وقصها بمعنى الاختلاط
او بمعنى الملاصقة وتفسير بعضهم بالقرابة بعيد اه (قوله أي اختلاط) فسر الحصة هنا
بالاختلاط وتفسيرها فيما يأتي بالقرابة ويمكن أن التفسير الاول لغوي والثاني شرعي كذا قيل
ولعل الظاهر العكس (قوله لانه لوورث) بالبناء للمفعول وكان حق التعليل أن يقول لانه
لوورث لم يثبت للعصبة في حياة المقتق اه مد (قوله من حقوق العتق) أي من آثار المترتبة
عليه فيثبت على العتق ولو كفرا ولا يثبت معه الارث مادام على اختلاف الدين وهو قسمان
ولا مباشرة وهو الذي يثبت على من مسرقا ولو وقع منه العتق ولا عسرايته وهو الذي يثبت
على من لم يمسره رق من جهة أصوله لان النعمة على الاصل نعمة على فرعه اه رحاني (قوله
فلا يفتق) أي الولاء بنفيه أي بانكاره وبجده أو اعتاقه بشرط أن لا يولاه عليه وان كان
المقرع هو الثاني اه شيخنا وليس لنا شرط يصح مشروطه مع فساد شرطه الا هذا والعمرى
والرقبي (قوله قضاء الله) أي حكمه أحق بالاتباع من أن الولاء لمن أعتق وشرطه أي الله
عز وجل أو تقي أي أقوى (قوله انما الولاء الخ) بيان للشرط (قوله أم بصفة) أي أم حصل
بصفة أم بكتابة بأداء أي مع أداء الخ اذا العتق به لا بالكتابة كما قاله ع من (قوله أم بقرابة) فان
قلت ان القريب متصف بوصف القرابة فمأثنته ثبوت الولاء معها أوجب بأنه قد يظهر ثبوت
الولاء فائنة في بنت أعتقت أباهما ولم يكن غيرها فانها تأخذ النصف بالتسبب والنصف الآخر
بالولاء فتقدم على بنت المال وأيضا الايمان والتعاليق (قوله أو بشراء الرقيق) أي أم حصل
بشراء الرقيق وانظر لو عجز من الثمن هل يعود رقيقا أو يسترق في ذمته الى البشارة عتق بمجرد
العتق يظهر الثاني (قوله أم ضمنا) قال بعضهم هو معطوف على قوله منجزا واعتراض بأن
الضمي منجز فلا يصح عطفه عليه فالاولى أن يكون معطوفا على محذوف أي استقلالاً أم
ضمنا (قوله عقد عتاقة) فيكون الولاء ملتباع فيكون يعبه عتاقه كالمساق في آخر الفصل
(قوله كقوله الخ) في كون العتق ضميا فيأخذ كقوله مصرح به والضمي انما هو البيع
ان قال أعتق عبك عني بكذا أو الهبة ان لم يقل بكذا (قوله أما اذا أعتق غيره) مقابل قوله
كقوله لغيره الخ والاولى أن يقول أما اذا أعتق عبده عن غيره بغير ذاته وبعبارة مد قوله
أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير ذاته أي بأن قال لعبده أعتقتك عن فلان ولم يكن فلان أذن
له في اعتاقه عنه فان الولاء للمباشر للعتق خلافا لما في أصل الروضة من ثبوت الولاء لمن عتق
عنه لا للمالك (قوله لا يثبت له) أي الذي أعتق عنه وقوله وانما يثبت للمالك معتمد وقوله
في أصل الروضة ضعيف (قوله واستثنى من ذلك) أي من ثبوت الولاء لمن أعتق أو من
قوله والولاء من حقوق العتق والثاني أظهر لان الموجود فيعلا كرمعتق لا اعتاق وفي الاستثناء
نظرا لان المقر لم يقع منه اعتاق وانما الذي وقع منه الاقرار بالحزبة فقط وجبت ذالا استثناء
صوري لان العتق حاصل باقراره بالحزبة لا بغيره (قوله ما لو أقر بجزية عبدا) أي أو أمانة يد

أي اختلاط كل اختلاط التسبب لا يباع
ولا يوجب والاحتياط بضم اللام القرابة
ويجوز قصها ولا يورث بل يورث به لانه
لوورث لا شريك فيه الرجال والنساء
كسائر الحقوق (والولاء من حقوق
العتق) اللازمة له فلا يفتق بنفسه
فأول اعتقه على أن لا يولاه له عليه أو أنه
لغيره لظن الشرط لقوله صلى الله عليه
وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل قضاء الله أحق بشرطه أو تقي أي
الولاء لمن أعتق وينتبه الولاء سواء
أحصل العتق منجزا أم بصفة أم
بكتابة بأداء لمجوز أم بتدبير أم باستيلاء
أم بقرابة كان ورث قريبه الذي
يعتق عليه أو ملكه بيع أو هبة أو
وصية أو بشراء الرقيق نفسه فاعتقد
عتاقه أم ضمنا كقوله لغيره أعتق
صلى الله عليه وآله أما ولأولاه بالاعتاق
فغير السابق وأما بغيره فبالقياس
عليه أما اذا أعتق غيره عبده عنه بغير
ذاته فانه يصح أيضا لكن لا يثبت له الولاء
وانما يثبت للمالك المقتق خلافا لما
وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له
للمالك واستثنى من ذلك ما لو أقر
بجزية عبدا ثم اشتراها فانه يعتق عليه
قوله أم بقرابة هذه القول لا يثبت من
التجيز

ولا يكون ولاؤه بل هو موقوف لأن المالك بزمه لم يثبت له وانما عتق مؤاخبة له بقره ومالو أعتق الكافر كقرا فلقن العتيق بدار الحرب واسترق ثم اعتقه السيد الثاني فولاؤه الثاني ٢٩٨ ومالو أعتق الامام عبدا من عبيد بيت المال فانه يثبت الولا عليه للمسلمين لا للمعتق

• (تنبيه) • ثبت الولا للكافر على المسلم كحكمه وان لم يتوارثا كما ثبت طاعة النكاح والنسب بينهما وان لم يتوارثا ولا يثبت الولا بسبب آخر غير الاعتاق كإسلام شخص على يد غيره وحديث من أسلم على يد رجل فهو أحق الناس بحبائه وماله قال البخاري اختلفوا في عتقه وكذا نقاط وحديث تحوز المرأة ثلاثة موارث عتقها ولقيطها وولدها الذي لا عتق عليه منعه الشافعي وغيره (وحكمه) أي الارث بالولا (حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام التقدم في صلاة الجنائز والارث به وولاية التزويج وتحمل الدية) (عند عدمه) أي التعصيب بالنسب وانما تقدم النسب لقوته (ويقتل) الولا (عن المعتق) بعد موته (الى الذكور من عتبه) أي المعتق المتعصبين بأنفسهم دون سائر الورثة ومن يعصبهم العاصب لانه لا يورث كالمتر فلو انتقل الى غيرهم لمكان موروثاته (تنبيه) • ظاهر كلامه أن الولا لا يثبت للعاصب مع وجود المعتق وليس مرادا بل يثبت لهم في حياته والمتأخر لهم عنه انما هو قوائمه ولا ترث امرأه بولاها الامن عتقها الخبر السابق أو من قبلها اليه يثبت أو ولاء فان عتق عليها أبوها كان اشرفه ثم أعتق عبدا خلف بعد موت الاب بلا وارث من النسب للاب والعبد فللعتيق لثبت لا لكونها بنت معتقه لما مر أنها لا ترث بل لأنها معتقة المعتق ومحل ميراثها اذا لم يكن للاب عصبته كان كاخ أو ابن عم

فيران العتيق ولا شيء لهما لأن معتق المعتق

غيره (قوله ولا يكون ولاؤه) أي المقتز وهو المشتري (قوله موقوف) أي الى أن يقين الحال (قوله لأن المالك بزمه) لانه بزمه أنه حر بسبب اقراره بالحرية وشراؤه اقتداه عن يستغله وانما مال بزمه لاحتمال كذبه (قوله ومالو أعتق الامام عبدا) فيه تصريح بصحة اعتاق الامام من بيت المال وهو ما جرى عليه مروان كان مقتضى القواعد عدم العتق لانه لا مصلحة فيه للمسلمين وينو على ذلك بطلان أوقاف الجرا كسنة لانهم أرقا لم يقع عتقهم بطريق صحيح فتصرفاتهم من مال بيت المال باطلة لعدم صحة ملكهم فن استحق من بيت المال شيئا جازاه الاكل منها أي من الاوقاف ومن لا فلا وقد علمت أن العقد صحة العتق فذلك الانسان ما أعطوه اه مد (قوله بينهما) أي بين المسلم والكافر اذا كان المسلم قريب كافر (قوله بحبائه) أي بأحكام حياته من ولاية النكاح والعقل عنه وماله أي فيصلي عليه ويرثه (قوله اختلفوا في عتبه) أي خلا يحتمل به (قوله وحديث تحوز) بالحاء المهملة (قوله عتقها) أي موروث عتقها وقوله ولقيطها فيه الشاهد فهو وجه تضعفه لان تركه القطا لبيت المال لاحق لها فيه وأما ولدها الذي لا عتق عليه أي لاجله فيمكن أن تحوز ماله بان اقتدرت ولم يقطع بيت المال فتعوز ماله فرضا ورثا اه (قوله وحكمه) أي الارث الخ في تفسير الشارح الضمير بالارث قصور مع أنه لا يناسب قوله حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام فالصواب حذف الارث وجعل الضمير راجعا للولا وحاصل ذلك أن قوله أي الارث فيه مسامحة من وجهين الاول أن الارث لم يتقدم له ذكر والثاني أنه جعل حكم الارث بالولا حكم التعصيب بالنسب في أربعة أحكام منها الارث فتؤول العبارة الى أن حكم الارث بالولا حكم التعصيب بالنسب في الارث مع زيادة وفي ذلك تركا كذا فكان الاولى ابقاء المتن على ظاهره ويقتصر على قوله في أربعة أحكام عقب النسب (قوله في صلاة الجنائز) وجميع ما يتعلق بالميت (قوله ويقتل الولا) أي فائده كالارث به والا فالولا لا يقتل كما أن نسب الانسان لا ينتقل عنه (قوله دون سائر الورثة) كالام والالاخ للام والزوجة وقوله ومن يعصبهم كلبات والاخوان وهو عطف خاص على عام (قوله ظاهر كلامه) أي حيث قال ويقتل ويجاب بأن المتن على تقدير مضاف أي فوائده لولا فلا ينافي انه كان تابا لمن قبل (قوله في حياته) وفيه عليه انه لو كان المعتق فاسقا انتقلت ولاية التزويج لمن بعده من عتبه وكذا لو كان كفرا والعتيق والعاصب مسلمين ومات العتيق فانه يرثه العاصب المسلم مع حياة المعتق الكافر (قوله الامن عتقها) عبارة المنهج الاعتيقها باسقاط من (قوله أو من قبلها اليه) صوابه أو منتم لانه مجرور عطفا على من عتقها الا أنها سرت لمن المنهج وهي فيه نصبا صحيح لان ما قبلها منصوب وعبارة الاعتيقها ومن قبلها اليه والمراد بكونه من قبلها اليه أي بان يكون من فروعه أو من عتقائه وعبارة الشفوري وكما ثبت الولا على العتيق المذكور والاشي يثبت على اولاده وأحفاده وعلى عتيقه وعتيق عتيقه الخ (قوله بنسب) أي كانه وبنته وابن ابنه وبنت ابنه وان سفلوا لافوا اخوته وأعمامه وأصوله (قوله لما مر أنها لا ترث) أي لتوقف العتق على العصبية بالنفس وهو لا يوجد فيها من حيث النبوة بل من حيث كونها معتقة معتق (قوله ومحل ميراثها الخ) هذا علم من قوله بلا وارث الخ (قوله فيران العتيق) أي للعاصب وقوله لأن معتق المعتق وهو البنت هنا

(قوله)

(قوله متأخر عن عصوية) كالأخ وابن الم (قوله فقالوا ان الميراث للبنت) لا للأخ ولا لابن
الم المتقدم لكونها أقرب منهما وغفلوا عن أن جهة القرب شرط الارث بها وجود العصوية
فيها وهي من حيث كونها بقا لا عصوية لها وإنما عصوية بنتها من جهة كونها معتقة المعتق وهي
من هذه الحيلة متأخرة الرتبة عن الأخ وابن الم اهـ مد (قوله عصبة له) أي للاب فيه نظر
لأنها معتقة لأصبيه (قوله ثم معتقه) أي معتق المعتق (قوله ووارث العبد ههنا عصيته)
أي المعتق وهو أخوه أو ابن عمه (قوله فكان) أي العاصب مقتما على معتق معتقه وهي رتبة
وقوله مع وجوده أي العاصب (قوله ونسبة غلط القضاء) العبارة فيها قلب أي نسبة
القضاء لغلط (قوله أخ وأخت) وصور بعضهم أيضا بما إذا اشترت الاخت فقط أباهما ثم مات
الاب ثم العتيق عنها وعن أخيها فيكون ميراثه للأخ فقط وعلى ما نقله الشارح جرى السبكي
في فتاويه تطمأن قال

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباهما • وصار له بعد العتاق موالى
وأعتقهم ثم النسبة جلت • عليه وما توارى بعده بيلال
وقد خلقوا ما لا يحكمهم ما لهم • هل الابن يحويه وليس رسالى
أم الاخت تبقى مع أخيها شريكة • وهذا من المسؤول جل سؤالي
فأجاب

للاب جميع المال اذ هو عاصب • وليس لقرض البنت ارث موالى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب • اذ اجبت فانهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيه طوائف أربع • منقضة ما وعده بيلال •

اهـ ما في فتاوى السبكي (قوله للأخ وحده) أي لأخ البنت وهو ابن الميت وإنما كان الولاء له
لأنه عصبة المعتق بخلاف البنت كانها وان كان لها الولاء على العبد المذكور لأن أختها عصبة
المعتق من النسب وهو مقدم على معتق المعتق (قوله والولاء لأعلى العصبان) كذا في نسخة
المؤلف وفي نسخة والولاء على العصبان وهي صحيحة والمعنى على ترتيب العصبان اهـ اج وهذا
كلام مستأنف (قوله مثاله) أي الأعلى (قوله فلو مات الآخر) أي ابن المعتق وهو عم الولد
الموجود (قوله فكل منهما) أي العتيق وأبي معتقه أما العتيق فلا معتق له وأما أبو المعتق
فلا عصبة معتقه (قوله فلا ولا لواحدة) أي لا ولا من أيهما اليها لا شرا كهما في شراء
الاب أي فلا يقال كل منهما تقول للآخرى أنت بنت عتيق فأنت للمتر من قوله لا ترث امرأة
بولاة الامن عتيقها أو من منتم اليه بنسب أو ولا وبعبارة مد قوله فلا ولا لواحدة منهما على
الآخرى أي لا ترث على كل منهما ولا مباشرة فإذا ماتت احدهما فلا ترث نصف مالها لا أخوة
والباقي لعتقها بالولاء والحاصل أن هذه لا تقاس على التي قبلها وهي ما إذا أعتق أباه معتقه
فإن الولاء يسرى من الابن فلذلك كان لكل منهما الولاء على الآخر بخلاف هذه فلا ولا من
أيهما اليها حتى يصير لكل منهما الولاء على الآخر أي فلا يقال كل منهما تقول للآخرى أنت
بنت عتيق فأنت للمتر من قوله لا ترث امرأة بولاة الامن عتيقها أو من منتم اليه بنسب أو ولا
وجوابه أن ما روي عن الكل لا البعض أي وكل واحدة لم تعتق الا البعض اهـ وفي الجواب

متأخر عن عصوية النسب قال الشيخ
أبو علي سمعت بعض الناس يقول
أخطأ في هذه المسئلة أربع مائة
قاض فقالوا ان الميراث للبنت لأنهم
رأوها أقرب وهي عصبة له ولا لها عليه
وربما القلة أن المتقدم في الولاء
المعتق ثم عصيته ثم معتقه ثم عصباته ثم
معتق معتقه ثم عصباته وهكذا أو وارث
العبد ههنا عصيته فكان مقتما على
معتق معتقه ولا شيء له لمع وجود
ونسبة غلط القضاء في هذه الصورة
حكمه الشيطان قال الزركشي والذي
حكمه الامام عن غلطهم فيما إذا اشترى
أخ وأخت أباهما فاعتق الاب عبدا
ومات ثم مات العتيق فقالوا ميراثه بين
الأخ والأخت لأنهما معتقله معتقه
وهو غلط وإنما الميراث للأخ وحده
والولاء لأعلى العصبان في الدرجة
والقرب مثالهما ابن المعتق مع ابن ابنته
فلو مات المعتق عن ابنين أو أخوين
فمات أحدهما وخلف ابنا فالولاء لهما
دونه وإن كان هو الوارث لايه
فلو مات الآخر وخلف نسعة بنين
فالولاء بين العشرة بالسوية ولو أعتق
عتيق أباه معتقه فكل منهما الولاء على
الآخر وإن أعتق أجنبي أختيف
لابوين أو لاب فاشترتا أباهما فلا ولا
لواحدة منهما على الآخر

ولو أعتق كافر مسلما وله ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد موت معتقه فولاؤه للمسلم فقط ولو أسلم الآخر قبل موته فولاؤه لهما ولو مات في حياة معتقه فميراثه لبيت المال (ولا يجوز بيع الولاء ولا هبته) لأن الولاء كالنسب فكلاهما يصح بيع النسب ولا هبته فكذلك لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولاه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته متفق عليه * (قصة) هـ لو نكح صبد

معتقة فانت بولد فولاؤه لموالي الآم لأنه المنتم عليه فانه عتيق باعتراف أمته فإذا عتق الأب انفجر الولاء من موالى الآم إلى موالى الأب لأن الولاء فرع النسب والنسب إلى الآباء دون الألقاب وانما ثبت لموالى الآم لعدم من جهة الأب فإذا أمكن عاد إلى موضعه ومعنى الانفجار أن يقطع من وقت عتق الأب عن موالى الآم فإذا انفجر إلى موالى الأب فلم يبق منهم أحدهم يرجع إلى موالى الآم بل يكون الميراث لبيت المال ولومات الأب رقيقا وقت الجدة انفجر الولاء من موالى الآم إلى موالى الجدة لأنه كالأب فان أعتق الجدة والأب رقيقا انفجر الولاء من موالى الآم إلى موالى الجدة أيضا فان عتق الأب بعد الجدة انفجر الولاء من موالى الجدة إلى موالى الأب لأن الجدة انما جرت لكون الأب كل رقيقا فإذا عتق كل أولى بالجزء لأنه أقوى من الجدة في النسب ولومات هذا الولد الذي ولاؤه لموالى أمته أبابجر ولا أخوته لا يسم من موالى أمته إليه ولا يجز ولا نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه ولاه ولهذا لو اشترى العبد نفسه أو كاتبه نفسه وأخذ العجوم كان الولاء عليه لسيده كما مرّت الإشارة إليه

• (فصل في التدبير) •

وهو لغة النظر في عواقب الأمور وشرعا تعليق عتق بالموت الذي هو دبر الحياة فهو تعليق عتق بصفة لا وصية ولهذا لا يقتصر إلى اعتاق بعد الموت ولقظه مأخوذ من الدبر لأن الموت دبر الحياة وكل معروف في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الإجماع خبر الصحابي أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه في دين النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا ي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو غاية الطالب لأبي الحسن هـ معصية

وقفة فخره هـ د (قوله ولو أعتق كافر مسلما) وعكسه لو أعتق مسلم عبدا كافر أو مات عن ابن مسلم وكافر ثم مات العتيق فميراثه للأب الكافر لأنه الذي يرث المعتق بصفة الكفر هـ ششوري (قوله بعدموت معتقه) ليس بقيد على المعتق لأن الولاء ثابت لعصبة في حال حياته (قوله لبيت المال) المعتق أن ميراثه للأب المسلم ولا يكون أبوه مانعا له لأن من قام به وصف مانع من الأرض يصير به كالمعدوم ويقتل الأرض لمن بعده (قوله لو نكح صبد) خرج به الحر فلا ولا على أولاده منها حل (قوله معتقه) اسم مفعول بالنسب والتنوين وهو مفعول لنكح (قوله لموالى الآم) في التبع الصحاح لمولى الآم وهو المنسب لقوله لأنه لكن المناسب لقوله من موالى الآم الخ الجمع وأجيب عن أفراد الضمير بأنه راجع للمولى المفهوم من الموالى (قوله لأنه المنتم) أي المولى المفهوم من الموالى (قوله وانما ثبت لموالى الآم) أي ابتداء لعدم أي الولاء (قوله ومعنى الانفجار) أشابه إلى أنه ليس معنى الانفجار أنه ينقطع على ما قبل انفجر إليه حتى يسترقبه ميراثه عن انفجر عنه زى (قوله فلم يبق منهم) أي من موالى الأب (قوله بل يكون الميراث لبيت المال) أي لعدم العصبة بالولاء الآن (قوله فان أعتق الجدة) بالبناء للمفعول وكذا في قوله فان أعتق الأب الخ (قوله فان أعتق الأب) أي بفرض أنه كل حيا والا ففرض هذه المسئلة أنه مات رقيقا هـ ج (قوله جرت ولا أخوته) يؤخذ منه أنه لا يشترط في الأخوة كونهم أشقاء بل متى كل على أخوته وولاء انفجر من موالىهم إليه وبصرح بذلك قوله انفجر ولا أخوته لا يسم من موالى الآم فان الأخوة للأب لصدق بالأخوة والآم وبالأخوة للأب وحده هـ ع ش على م ر وانظر أي فائدة في جز ولا أخوته الية مع أنه يرثهم بالنسب وقد ظهر فيما إذا كان الولد المعتق أمي فان ارثه لهم بالنسب فقط النصف فرضا وبالولاء النصف فرضا بالنسب والنصف لا يخرب بالولاء تنصيبا (قوله إليه) أي إلى هذا الولد (قوله ولا يصير ولا نفسه الخ) أي وإذا انفجر جرت في موضعه شرح البهية أي فولاؤه لموالى الآم على الصحيح وقيل أنه يصير كالأصل ولا وجه له هـ ش شخنا طال البرماوى على المنهج وعليه لومات أخوته ورثهم موالى أمته لأن لهم الولاء على هذا الولد الذي له الولاء على أخوته بعق أي به

• (فصل في التدبير) •

أي في الآم والمتعلقة به (قوله وهو لغة النظر في عواقب الأمور) ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التدبير نصف المعيشة والتعرف المذكور في حق الخلق وقواما في حق الباري فعناء إبراهيم الآم وتنقيده وقضاؤه هـ من كفاية الطالب لأبي زيد القبروانى (قوله تعليق عتق بالموت) أي موت السيد وحده أو مع صفة قبله لامعه ولا بعده والمراد تعليق عتق من مالك كما صرح به في المنهج فخرج به ما لو وكل غيره فيه فانه لا يصح لأنه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كما لو وكل شخص آخر في تعليق طلاق زوجته فانه لا يصح كذا كره البرماوى والشورى فكان الأولى للشارح أن يزيد لفظ من مالك (قوله فهو تعليق عتق بصفة) أي فلا يحتاج إلى قبول ولا يصح الرجوع عنه بالقول كما تقدم (قوله ولهذا) أي لكونه تعليق عتق وقوله لا يقتصر إلى اعتاق أي من الورثة (قوله دبر) يضمن وتسكن الباء تنصيفا أي عقب الحياة (قوله دبر غلاما) اسم الغلام يعقوب والسيد أبو مذكور الانصارى هـ ج (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي

وكان معروفا في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الإجماع خبر الصحابي أن رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه في دين النبي صلى الله عليه وسلم قوله لا ي زيد المناسب شرح رسالة ابن أبي زيد وهو غاية الطالب لأبي الحسن هـ معصية

فتقرر بمقتضى القواعد وسيل عدم ان كان يدل على سواها واركانه ثلاثة مستقلة ومالك وعمل وهو الرقيق وشرطه كونه رقيقا غير اتم ولانها المستحق العتق بجهة أقوى من التدبير بشرط في الصيغة لفظ ٤٠١ يشترطه وفي معناه ما مر في الضمان وهو اما صريح كما يؤخذ

من قوله (ومن قال له بعد اذ اتمت) اما (فانت حر) او اعتقتك او حررتك بعد موتى او برتك او انت مدين بها كناية وهي ما يقتضيه التدبير وغيره كناية سيفك او حبستك بعد موتى او بالعتق (فهو مدين) وحكمه انه (يعتق) عليه (بعد وفاته) أي السيد هو (من) ثلثه (ثلاثة) بعد الدين وان وقع التدبير في العمة فالواستغرق الدين كله كما يقتضيه معنى او يقتضيه هو شرط بيع نفسه في الدين واعتق ثلث الباقي منه وان لم يكن دين ولا مال غيره عتق ثلثه (فائدة) الحيلة في عتق الجميع بعد الموت وان لم يكن له مال سواء ان يقول هذا الرقيق حر قبل من من موتى يوم وانما يقتضيه موتى يوم فاذا مات بعد التعليق بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سيل لا بعد عليه ويصح التدبير بعد اتم بشرط كان مات في هذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات قبله عتق والاقتلا ومعلقا كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات عتق والاقتلا ولا يصح التدبير احيى يدخل وشرط حصول العتق دخوله قبل موت سيد فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير فان قال ان مات ثم دخلت الدار فانت حر بشرط مشيها بعد موته ولو متراخيا من الموت ولو ارت كسبه قبل الدخول وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع التحلق حق العتق به كقوله اذ اتمت وموتى شهر مثلا بعد موتى فانت حر ولو ارت كسبه في الشهر وليس له

التصرف فيه بما يزيل الملك

في دين كان على الرجل بحكم الولاية الشرعية والتطرق مصالحهم فلهما درهم ثم أرسل عنه اليه وقال اقتض دينك اه ابن شريف وفي مد على التصرف فيما يملك في حياة السيد وقيل بعد موته اذ الدين مقتضى على التدبير فهو صحيح أيضا اه فتقرر بما رأى السيد من المهر من دين (قوله أقوى من التدبير) أي لان أتم الواقتنق من رأس المال والمدين ثلثه اه (قوله بعد موتى) راجع للثلاثة (قوله او برتك الخ) ولود برتك الخ كان شافعا كبريت تلك أو نصفك كان تدبير الثلث الجزء فقط واذا مات السيد عتق ذلك الجزء فقط ولا يبرأه لاق المبت معسر او غير شائع كدبريت ثلثه فالعقد انه صريح في تدبير الكل لان ما قبل التعليق نصح اضافة الى بعض محله كالطلاق وخرق بين هذا وبين الجزء الشائع حيث لا يسرى بأن التشخيص معهود في الشائع دون السيد وهو ما اه شرح م (قوله او أنت مدين) وان لم يقل بعد موتى أي فلا يقتضيه مادة التدبير الى أن يقول بعد موتى بخلاف غيرها كما يؤخذ من متعدد (قوله او حبستك) أي منعت عتق التصرفات بيع وغيره وانت خيرا به من بيع الوصف كانه أوصى بوقته بعد موته فيكون صريح في ذلك وما كان صريحا في ما به وبعد هذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره فكيف يكون ذلك كناية في التدبير وأجب بأن التصرف الوصية مستقر بان لعمدة نية التدبير بصراحة الوقت القرينة لذلك اه ج (قوله بعد موتى) راجع للثلاثين (قوله من ثلثه) أي ثلث ماله أي ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما يخرج ان لم يخرج الورقة اه عزيرى (قوله بعد الدين) أي وبعد التبرعات المتبرعة (قوله رعتق ثلث الباقي) وهو منه (قوله فاذا مات) الاولى أن يقول فاذا مرض أو مات قال للرقيق لا يعتق أن هذا ظاهر في صورة وموت النجاة دون صورة المرض فانه يرد عليه ما لو زل به المرض قبل مضي يوم من التعليق واستقر المرض أو استكثر من يوم ثم مات فانه يصدق عليه أنه مات بعد التعليق بأكثر من يوم مع أنه لا يعتق في هذه الصورة لعدم تقدم يوم قبل المرض وقد عرفت بأن العبارة فيها يجوز بأن نزل ابتداء المرض من منزلة الموت فماتت السبب باسم السبب وأصل العبارة في حق الروض مد (قوله في هذا الشهر) وفيه يقول في هذا الشهر على أنه لا يمتنع ان كان حياته المدة المعينة عادة فنصوان مت بعد اتم سنة فانت حر ما ظل اه مل (قوله فان وجدت) أي قبل الموت (قوله وشرط حصول العتق) الاولى حصول التدبير لان هذا تدبير وان كان يلزم منه العتق (قوله ان مات ثم دخلت الدار) ولو قال ان مات ودخلت فانت حر بشرط الدخول بعد الموت الا أن يريد الدخول قبله فله الشيطان عن النفوس هنا وهو المحقق قال في المهمات والصواب أنه لا يشترط ذلك فقد ذكر في الطلاق ان هذا هو صريح على أن الوارث لا يقرب اه زى (قوله ولو ارت كسبه) هل له وطوره مال الطلاق لا يشترط ولو كان عتقه قبل الدخول هل يتعدا احتمالا في الزركشي عن ابن أبي النجود وصوب الميرى التوفد قال وكمن رقيقة يمنع بيعها ويجوز عتقها كالبيع قبل القبض اه سم وفيه أيضا على ابن حجر أنه يحرم عليه وطوره الاحتمال أن تصير مستوفاة من الوارث فيستأخر اعتاقها وفي معنى كسبه استعماله واجازة شرح المنهج (قوله وليس له التصرف الخ) وهذا بخلاف المثال حيث جاز له التصرف فيه قبل موته بما يزيل الملك فانه مقوت على نفسه ولا كذلك الوارث فله

وهذا ليس بتدبير في الصورتين بل
تعلق بصفة لأن المعلق عليه ليس هو
الموت فقط ولا مع شيء قبله ولو قال ان
ثبتت فانت حر بعد موتى اشترط وقوع
المشيئة قبل الموت فورا فان أي بصفة
مخوضي لم يشترط الفور ولو قال لا
بعد ما اذا استأنفت حر لم يعتق
حق عونا معا أو مرتبا فان مات
أخذهما فليس لوارثه بيع نصيبه لانه
صار مستحق العتق بموت الشريك
وله كسبه ثم عتقه بعد موتيهما معا عتق
تعلق بصفة لا عتق تدبير لان كلاهما
لم يعلقه بموته بل بموته وموت غيره وفي
موتيهما مرتبا يصير نصيب المتأخر موتا
بعوت المتقدم مدبرا دون نصيب المتقدم
ويشترط في المالك أن يكون مختارا
وعدم صبا وحنون فيصع من نفسه
ومطلق ولو بعد الجبر عليهما ومن مبغض
وكافر ولو سريلا لأن كلاهما من جميع
العبادة والمالك ومن سكران لانه
كالمكلف حكاه تدبيره متموقف
ان أسلم بآب صحته وان مات مرتدا
فان فساد ما لحري جعل مدبرا له
لأن أحكام الرق باقية ولو دبر كافر مسلما
بيع عليه ان لم يزل ملكه عنه ما ودبر
كافر كافر أسلم نزع منه ويجعل عند
عدل وليس له كسبه وهو باق على تدبيره
لا يباع عليه لتوقع الحرية (ويجوز له)
أي للسيد الجائر التصرف (أن يبيعه)
أي المدبر أو يهبه ويقبضه ونحو ذلك
من أنواع التصرفات المزية للملك
(في حال حياته) كما قبل التدبير (ويطلى
تدبيره) بازالة ملكه عنه الخبر السابق
فلا يعود

مفوت على غيره فنع من ذلك اه وتطير ذلك كما قاله الشيخ الزبدي الموصى الرجوع في وصيته
في حياته وليس للوارث بصموت الموصى الرجوع اج (قوله وهذا ليس بتدبير) والفرق انه
ان كان من قبيل التدبير عتق من الثلث وان كان تعلقا عتق من رأس المال مع أنه صرف
التدبير فيما تقدم وبيع عليه بقوله فهو تعلق عتق بصفة فيقتضي أنهما متصداان في الحكم
الأن يقال ان بينهما عموما وخصوصا مطلقا فكل تدبير تعلق ولا عكس فاذا علق العتق على
الموت أو مع شيء قبله فهو تدبير محسوب من الثلث ويقال له تعلق أيضا وان علقه بتدبير الموت
أو بالموت وشيئا معه أو بعده فهو تعلق عتق محسوب من رأس المال ولا يقال له تدبير (قوله
ليس هو الموت فقط) بل مع الدخول أو مضي شهر بعده عتق وقوله ولا مع شيء قبله هذا ينبغي
أنه لو علق على الموت مع شيء قبله كان تدبيره اه سم على المنهج (قوله ولو قال ان شئت أي
ان شئت الخيرية) (قوله اشترط وقوع المشيئة قبل الموت الخ) وهذا بخلاف ما لو قال ان مات
فانت حر ان شئت فانه يحتمل ارادة المشيئة في الحياة ويحتمل المشيئة بعد الموت فراجع ويعمل
بحقضى ارادته فان قال اطلقت ولم أنو شيئا فالاصح حمله على المشيئة بعد الموت وبه أحاب
الاكثر من منهم العراقيون وشرطوا أن تكون المشيئة بعد الموت على الفور اه زى
(قوله قبل الموت) لتقدمها في الصيغة بخلاف ما لو قال اذا مات فانت حر ان شئت فانه يعتبر
المشيئة بعد الموت لتأخرها كما هو ظاهر شورى (قوله فورا) أي بان يأتي بالمشيئة في مجلس
التواجب شرح المنهج والمراد بالتواجب أي المضاطب فان الخطاب إلقاء الكلام الى الغير
بمقتضى الافهام (قوله ولو قال) أي معا أو مرتبا عتق (قوله بموت الشريك) أي الذي يموت
أثرا (قوله وه) أي للوارث كسبه أي كسب نصيبه وقوله ثم عتقه قال شيخنا ويرتب على ذلك
أنهما اذا فالذلك في حال الصحة فانه يعتق نصيب كل بموته من رأس المال بخلاف ما اذا قلنا
انه مدبر فلا يعتق الا ما خرج من الثلث اه (قوله المتأخر موتا) منصوب على التمييز وانما كان
مدبرا لانه معلق بموت السيد وشيئا سبقه وهو موت الشريك المتقدم وقضية ذلك جواز بيع
المتأخر موتا نصيبه كما هو شأن التدبير ولم أرفه شيئا صريحنا فراجع ثم رأيت سم صرح
بان لذلك ويطل التدبير وأما نصيب الميت فباق على تعلقه بقرره شيخنا (قوله دون نصيب
المتقدم) لانه معلق بالموت وغيره حل (قوله وعدم صبا الخ) لم يقل مكلفا مع أنه أنصهر ليشمل
كلامه السكران لانه غير مكلف بل في حكمه (قوله ومن مبغض) الظاهر أن المكاتب كذلك
اه شورى (قوله ولحري جعل مدبره) ان دخل دارا بأمان فلو دخلها بغير أمان فليس له حله
لان جميع ما ظفرنا به من ماله صار ملكا لنا وقوله جعل مدبره أي ومستولنه ومن علق عتقه بصفة
شورى وعبارة م ر وصح هذا العمل أم ولد بشرط أن يكون كل من المدبر وأم الولد كافرا
أصلها أمالوكا امر تدبر فيمنع من جملهما معة كما قاله م راه (قوله نزع منه) والفرق بين
هذه والتي قبلها حيث قلتم بيع عليه ولم تقولوا نزع منه ويجعل عند عدل كما هنا انه في الاولى
مسلم ابتداء وهو ما مورى بازالة ملكه عنه ابتداء والتدبير ليس فيه زوال ملك وفي الثانية وقع
التدبير وهو كافر ثم أسلم فلا يقال يباع عليه ويطل تدبيره لانه يقتصر في دوام الاسلام ما لا يقتصر
في ابتداءه (قوله أن يبيعه) فان باع بعضه فالباقي مدبر شورى (قوله ونحو ذلك) من أنواع

وان ملكه بناسحل عدم عود الخشت في العين ونخرج بجاثر التصرف السفيه فانه لا يصح ٤٠٢ يجهل وان صح تديره ويحل ايضا بالادب برة

لانه اقوى من دليل انه لا يعتبر من الثلث ولا يمنع منه الدين بخلاف التدبير فرفعه
الاقوى كما يرفع ملك العبد النكاح ولا يحل التدبير برة السيد ولا المدبر
مسألة خلق المدبر عن الضياع فيعتق
بموت السيد وان كان مرقدين ولا رجوع
عنه بالقط كصفته او قصته كسائر
التحسينات ولا انكار التدبير كما أن
انكار الرق ليس اسلاما وانكار
الطلاق ليس رجة فيصف أنه مادي
ولا وطن مدبره ويحل وطوها بقاء
ملكه ويصح تدبير المكاتب كما يصح
تعلق عتقه بصفة وكفاية مدبر ووصع تعلق
كل منهما بصفة ويعتق بالاسبق من
الوصفين (تبيه) حل من دبرت
بسلامة مدبرها وان اتفصل قبل
موت سيدها لان بطل قبل انقضاء
تديرها بلاموتها كبيع فيبطل تنعيم
ايضا ويصح تدبير رجل كبيع امرأته
ولا تبعه أمه لان الأصل لا يقع القرع
فان باعها فرجوع عنه ولا يبيع مدبرا
ولده وانما يبيع أمه في الرق والحرية
(وحكم) الرقيق (المدبر في حال حياة
السيد حكم العبد القن) في سائر
الاحكام الا في رهنه فانه باطل على
المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في
الروضة في باب القن يكسر القاف
وتشديد التون هو من لم يتصل به شيء
من أحكام العتق ومقدماته بخلاف
المدبر والمكاتب والمعلق عتقه بصفة
والمستولن سواء كان أبوا مملوكين
أو عتقين أو حرين أصليين بأن كانا
كافرين واسترق هو كما قاله النووي في
تهذيبه (تفه) لو وجد مع مدبر مال أو

التصرفات كالوصف الارهنه فلا يصح ولو على حال لا يحل موت سيد فانه فيعتق الرهن
بعته كما سيد كره الشارح (قوله وان ملكه بتا الخ) وان فيما على عود الخشت في العين وهو
قول مرجوح عاد التدبير على هذا القول كما ذكره شيخنا والغاية للرد (قوله ثانيا على
عدم عود الخشت في العين) أي فيما اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم خالها
ثم عقد عليها عقدا آخر ثم دخلت به العقد الثاني أو فمدة الشبهة فان المعتمد أن الخشت
لا يعود فلا تطلق لان الزائل العائد كالذي لم يعد (قوله ويحل) أي التدبير أيضا بالادب
الخ لانه أي الابلا اقوى من التدبير بدليل أنه أي الابلا (قوله كما يرفع ملك العبد النكاح)
أي فيما اذا ملك زوجته (قوله ضياع خلق المدبر عن الضياع) لان الرقة تؤثر في العقود
المستقبله دون الماضية شرح م (قوله فيعتق بموت السيد) أي من الثلث وان كان ماله
في الارث لان الشرط تمام الثلثين لمستحقهما وان لم يكونا ورثة من (قوله وان كانا
مرقدين) لان هذا دام فلا ينافي ما تقدم من أن تدبير المرقدين موقوف (قوله ولا انكار التدبير)
الاولد ان يقول ولا باصكار (قوله فيصنف الخ) يفرع على أن الانكار ليس رجوعا أي
فيستوجب بطلانه على خلقه حيث لا ينفك لاحدهما (قوله ويصح تدبير المكاتب) من اضافة
المصدر لقوله (قوله تعلق كل منهما) أي المدبر والمكاتب فيقول للمدبر اذا جاء رمضان فانت
حر والمكاتب مثل ذلك فاذا مات السيد في الاول قبل رمضان عتق بالتدبير واذا أدى الصوم
في الثانية قبل رمضان عتق بالكفاية (قوله حل من دبرت) خرج بالمامل من دبرت ثلثا لانه
حلت فاذا انفصل قبل موت السيد فغير مدبر ولا اعتق بعالاته فان شرط وجود الممل عند التدبير
أو عند الموت وعبرة الاجهوزي ويعرف وجوده عند التدبير بوضعه دون ستة أشهر منه فان
وضعه لا يكره من أربع سنين منه لم تبعها وان ولدته لما بينهما فان كان لها زوج فترشها فلا
تبعها وان كانت ليست كذلك تبعها وقول الشارح حل من دبرت أي فخص فيه الروح عام لا
أخذ من قول ايج ويعرف وجوده الخ كما أفاده عث على م (قوله مدبرها لها) أي
ان لم يستثنه فان استثناه لم تبعها في التدبير الا ان عتقت بموت السيد ماله فانه تبعها حل
وعبرة عث على المنهج بخلاف العتق فانه تبعها وان استثناه كما مر لقوة العتق وضع التدبير
(قوله بلاموتها) فاذا مات وانفصل منها جابعد موتها بقى مدبرها مع بطلان تدبيرها فقد ثبت
الحكم للتابع مع استثنائه للمنبوع (قوله ويصح تدبير رجل) أي استقلا لا قفارا ماقبله وقيل له
على عتقه يقتضي أنه لا يقمن نفخ الروح فيه لما تقدم أنه لو اعتق خطها وهو مضمرة أو عتق لم يصح
قل (قوله فرجوع عنه) أي التدبير لتبعية الممل لها في البيع فلذا بطل تدبيره (قوله ولا يبيع
مدبرا ولده) هو مفهوم قوله حل من دبرت حاملا مدبر ا (عبرة شرح م رغبنا مدبرا فيفصل
منه أنه يبيع أمه فليهرز ا (قوله وانما يبيع أمه) أي مطلقا لا يبيعي الممل لا بصفة كونه
ولم المدبرة م رجوعى وأطلق الولد على الممل لانه يقول الى حكمه ولما بعد اتصاله (قوله
ومقدماته) تفسير (قوله سواء كان) أي المدبر (قوله مال) أو نحوه كاختصاص (قوله
اذا قال تولد بعد موت الخ) وكذا الحكم اذا اختلفا في ولد المستولن هل ولدته قبل موت
السيد أو بعده أو ولدته قبل الاستيلاء أو بعده ا (قوله بعدموت سيدى) أي اذا مضى بعد

نحوه في يد بعد موت سيد فتارة هو الوارث فيه فقال المدبر كسبته بعد موت سيدى وقال الوارث بل قبله صدق المدبر به لانه لا يملكه فخرج

(قوله من السؤال أي الاشكال أي أجيب بأن نقل النص حقه فان الذي نص على الجميع
انما هو القرآن بلا هي لكونه عنده اسم جمع بخلاف الموصوف فيطلق على القليل والكثير
كالنكرة اه مد

• (فصل في الصككاته) •

ذكرها بعد التدبير لان العتق في كل معلق وان كان هناك معلقا لموت واما مطلقا باءا المصوم
قيل أول من كتب عبد لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يقال له أو أمة كما قاله الشيخ من
ولفظها اسلا في لا يعرف في الجاهلية بخلاف التدبير فانه عقد باعلي وأقره الشرع فربما
العزيرى وبعضه في قل ورأيت بها من شرح الروض أنها كانت في الجاهلية أيضا بليل
مكاتبه سلمان الفارسي اه والكاتبه خارجة عن قواعد المعاملات ورواها ابن السيد وعنده
ولانها بيع ماله وهو رقية عبده بماله وهو الكسب أي المكسوب وهو التجوم وأيضا في ثبوت
مال في ذمة من مال الكاتبه وثبوت ملك للفقن اه عبد البر قال الباقى وليس لنا عقد يتوقف
على صفة مخصوصة الا السلم والنكاح والكاتبه اه ظلم اربابنا بصفة مخصوصة الجنس وهي
في النكاح زوجتك وأنت كمتك فقط وفي السلم قسط السلم والسلف لا غير والبيع وقوله لها
صبيغ كثيرة (قوله على الاظهر) مقابلة انها يقتضها كالعقاقة (قوله لغة الضم والجمع)
فتكون مرادفة للكاتبه اه (قوله لان فيما ضم ضم الخ) يصح أن يكون تعديلا للمعنى
القوى ويصح أن يكون توجيها للمعنى الشرعى الا في فكلن الاولى تأخيرها الى هناك وقد ذكر
هذا التعليل م ر في شرحه على التسمية بعد قوله وشرعا عقد الخ وعبارته وشرعا عقد عتق لفظها
يعوض ضمير نصيبين فا كثر ومضى كاتبة لثانيه من ضم نجم الى آخر وقيل لانه وثوقها غالبا اه
بالحرف ومنه شرح الروض بقوله وثوق بها أي كتبت لها وثيقة فقوله وصحت الخ المتأصل
أو وصحت ليكون عمله أن يرى التسمية فالواو بمعنى أو وكان الاولى للشرح تأخير قوله وصحت
عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيهه فيكون توجيهان (قوله للعرف الجارى الخ) تقدم
قوله لما فيها من ضم الخ فالتسمية علقان (قوله بكاتبه ذلك) أي مضمون ذلك العقد في كتاب بواقته
أي يوافق ذلك أي مضمونه (قوله بواقته) أي يطابق ذلك من مطابقة النطق بالمعنى (قوله
عقد عتق) أي عقد يفضى الى العتق فهو من إضافة السبب المسبب (قوله منضم) أي موقت
ينصين أي وقتين ويطلق الجمع على القدر الذي يوتى في وقت معين (قوله والذين يتفقون)
أي يطلبون الكتاب أي الكاتبه (قوله خيرا) أي أمانة واكتساب أي علم أماتهم وقدرتهم
على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق فجاءا
والعبد لا يشتر الكسب تشبيرا اذا علق عتقه بالتصلي والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها
كما احتلت الجهة في دفع القراض وعمل الجهة للعاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها
الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكر مع استقاده مما قبله بوطنة لقوله
ولما لا تعطل أثر المال لانه انما يصلح على لثني الوجوب وبوطنة للغاية أيضا والرخص على
من قال ان الامر في الآية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية في عدم الوجوب

• (فصل في الصككاته) •
وهي بكسر الكاف على الاظهر
الضم والجمع لان فيما ضم ضم الخ
والضم يطلق على الوقت أيضا الذي يدل
فعمال الكاتبه كسابق وجهت كاتبة
للعرف الجارى بكاتبه ذلك في كتاب
بواقته وشرعا عقد عتق لفظها يعوض
منضم نصيبين فا كثر ومضى كاتبة
لثانيه من ضم نجم الى آخر وقيل
لانه وثوقها غالبا اه
بالحرف ومنه شرح الروض بقوله
وثوق بها أي كتبت لها وثيقة
فقوله وصحت الخ المتأصل
أو وصحت ليكون عمله أن يرى
التسمية فالواو بمعنى أو وكان
الاولى للشرح تأخير قوله وصحت
عن ذكر المعنى الشرعى لانه توجيهه
فيكون توجيهان (قوله للعرف
الجارى الخ) تقدم قوله لما فيها
من ضم الخ فالتسمية علقان
(قوله بكاتبه ذلك) أي مضمون
ذلك العقد في كتاب بواقته
أي يوافق ذلك أي مضمونه
(قوله بواقته) أي يطابق ذلك
من مطابقة النطق بالمعنى
(قوله عقد عتق) أي عقد يفضى
الى العتق فهو من إضافة السبب
المسبب (قوله منضم) أي موقت
ينصين أي وقتين ويطلق الجمع
على القدر الذي يوتى في وقت
معين (قوله والذين يتفقون)
أي يطلبون الكتاب أي الكاتبه
(قوله خيرا) أي أمانة واكتساب
أي علم أماتهم وقدرتهم على
الاكتساب اه (قوله والحاجة
داعية اليها) أي لان السيد قد لا
تسع نفسه بالعتق فجاءا والعبد
لا يشتر الكسب تشبيرا اذا علق
عتقه بالتصلي والاداء فاحتمل
فيها ما لا يحتمل في غيرها كما
احتلت الجهة في دفع القراض
وعمل الجهة للعاجة وأشار
بقوله والحاجة داعية اليها الى
أنه يدل عليها القياس أيضا
(قوله لا واجبة) ذكر مع
استقاده مما قبله بوطنة
لقوله ولما لا تعطل أثر
المال لانه انما يصلح على
لثني الوجوب وبوطنة
لغاية أيضا والرخص
على من قال ان الامر في
الآية للوجوب اه ع ش
ملخصا (قوله وان طلبها
غاية في عدم الوجوب

والذين يتفقون أي يطلبون الكتاب أي الكاتبه (قوله خيرا) أي أمانة واكتساب أي علم أماتهم وقدرتهم على الاكتساب اه (قوله والحاجة داعية اليها) أي لان السيد قد لا تسع نفسه بالعتق فجاءا والعبد لا يشتر الكسب تشبيرا اذا علق عتقه بالتصلي والاداء فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتلت الجهة في دفع القراض وعمل الجهة للعاجة وأشار بقوله والحاجة داعية اليها الى أنه يدل عليها القياس أيضا (قوله لا واجبة) ذكر مع استقاده مما قبله بوطنة لقوله ولما لا تعطل أثر المال لانه انما يصلح على لثني الوجوب وبوطنة لغاية أيضا والرخص على من قال ان الامر في الآية للوجوب اه ع ش ملخصا (قوله وان طلبها غاية في عدم الوجوب

لا في الاستصحاب لأن طلبها شرط نفسه والغاية للرد على من قال بوجوبها إذا طلبها الرقيق فمسا
بقوله والذين يتقون الكتاب مما ملكت أي أنكم فكاتبوهم الخ فعمل الأمر على الوجوب
(قوله قياس على التدبير) أي في عدم وجوبه لا في استحبابه فليست حقيقة عليه فيه
لأنه تعباها بالتمس وهو قوله تعالى فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا والتدبير ليس سنة كما قاله
زي لكن بخط المبدئي فإن التدبير مستحب لا واجب اهـ مد (قوله وتصكم المالك على
عطف سبب على مسبب (قوله إذا سألتها) قيلت كذا فان لم يسألها فهي مستنوتة من غير
قأ كد بخلاف الشرطين بعده فهما الاستصحابان فقد أحدهما كانت مباحة (قوله التبذ
أي الرقيق ولو أتى (قوله بحيث لا يضيعة) يؤخذ منه أن المراد بالامتناع من لا يضييع المال
في معصية وان لم يكن عدلا كتركه نحو صلاة شوري (قوله مكسبا) يؤخذ من قولهم الرق
يضمحل مع مائر صفات الكمال أنه لا يشترط فيه أن يلقى به الكسب اهـ (قوله أي
قادرا على الكسب) أي الذي يتي عزوته ونجومه كإيدل عليه السياق شرح مـ (قوله
ويما قسر الشافعي الخ) أي لانه فكرة في سياق الشرط فعمت والمراد بما تضمنته من الامانة
والكسب كما هو ظاهر (قوله الخ في الآية) ويطلق الخير أيضا على المال كما في قوله وانما لم
الخير لشديد وعلى العمل كقوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره اهـ برماوى (قوله واعتبرت
الامانة) لما كانت على الامانة واحدة قدسها على علم الطلب والكسب لا اشتراك الله فيهما
فكان الاول كالقردوا ثاني كالركسب عـ مـ (قوله وتنفارق) أي الكتابة حيث أجرى
الأمر فيها وهو قوله تعالى فكاتبوهم الخ على غير ظاهره وهذا جواب عن سؤال تقديره مما الفرق
بين قوله فكاتبوهم وقوله وآفوههم حيث جلاوا الاول على السبب والثاني على الوجوب
فهلا كانا للوجوب أو للسبب أي بالشارح بقوله وتنفارق الخ اهـ (قوله وأحوال
الشرع) أي قواعد (قوله أي كسب) ينسب أي خبر كان وبالجملة خبر أن أي ولو كان
كسبا قلا لا يـ اهـ (قوله قادرا على كسب الخ) هل ولولم يلقى به الكسب كان كان
من جملة القرآن وسأل الكتابة وطم السبب أنه لا يمكنه الكسب الامن جهة لا تليق به كرامة مثلا
أو كجرامة قال شيخنا يؤخذ من قولهم أن الرق يضمحل مع مائر صفات الكمال أنه يستحب
كأته كذلك ولا يكون ذلك مانعا اهـ (قوله فباحة) ظاهره اهـ إذا اتى قبل من الثلاثة
كانت مباحة وهو ظاهر في غير الاول إذا الصحيح أنها سنة إذا لم يطلبها التبذ لا مباحة ومنا كدة
إذا طلبها حل وحرز البقيني في مصححه بكراهة كتابة عبد يضييع كسبه في القسوق وامتناء
سيده عليه يمنع قال وقد انتهى الحال الى الصريح حيث نفى كآته لتمكنه من المحرمات
كسرة العيوم والتمكين من نفسه وما قاله البقيني هو المعتقد اهـ زي (قوله ولا تتركه بحال)
فهى مباحة أي من حيث ذاتها والاقتد تتركه لعارض كان ظن كسبه محرم ونحرم ان علم
ذلك كقبور وقد يجب كإعلم علم في ثقة الرقيق إذا توقفت نفسه على بيت المال المتروك
على كآته مثلا فراجع قعترها الاحكام الخمسة قل وبعبارة شرح مـ ولا تتركه بحال نعم
ان ضمان الرقيق فاسق بأسرة أو نحوها وعلم سيده أنه لو كآته مع الهزم عن الكسب
لا كسب بطريق القسوق قال الأذوى فلا يحد قعترها التمكن من القساق وهو قد اس

قياس على التدبير بشرط القربى ولا
يختل أثر الملك وتصكم المالك على
المالكين وانما ينسب (إذا سألتها
المبدئي) من سيده (وكان مأمونا) أي
أمنيا فيما يكسبه بحيث لا يضيعة
في معصية (مكسبا) أي قادرا على
الكسب ويما قسر الشافعي رضي
الله تعالى عنه الخ في الآية واعتبرت
الامانة كذا يضييع ما يحصله فلا يفتى
والقدوة على الكسب ليؤتى تصبيل
العيوم وتنفارق الآيات حيث أجرى
على ظاهر الأمر من الوجوب شيئا
لأنه موافق لأحوال الشرع لا تمنع
وجوبها كل صلاة (قوله) قوله
مكسبا قد يوجب أنه أي كسب كان
وليس مرادا بل لا بد أن يكون قادرا
على كسب يوفى ما التزمه من العيوم فان
قد شرط من هذه الثلاثة وهي السؤال
والامانة والقدرة على الكسب فباحة
إذا يقوى ريب العتق الا بها ولا تتركه
بحال

حرمة الصدقة والقرض اذا علم من أحدهما صفة فيهما في محرم وان امتنع العبد منها وقد طلبها
 من سيده لم يجبر عليها كحججه اه وقوله فلا يبعد تحريمها ومثل ذلك ما لو طلب على ظن السيد
 ان ما يكسبه من الجاهل يصرفه في المحسنة قصر الكتابة لتأديها الى تمكنه من المحسنة
 بما كسبه وكتب ايضا فلا يبعد تحريمها الى ومع ذلك فان ما يكسبه كأن حصله من غير
 جهة المحرمه وصرفه ما كسبه من المحرمه في موته مثلا ثم ذى ملكه من التجموع حتى
 والا فلا اه ع ش على مر (قوله تفتي الى العتق) عبارة غير متضمنة الى العتق (قوله
 كرهت) واعلم نعم حيث لا يمتنع الوقوع في المحرم فالعلم الواقع في كلامه بمعنى القتل
 أو توثول الكراهة بكرة التحريم كآله زى فان وعده كرهت كراهة تنزيه وإذا قدرها
 وجبت فتعريف الاحكام الخمسة (قوله وأركانها الخ) كل الاولى ان يقدم هذا كعادة
 عقب الفصل (قوله وعرض) لو قال وضجور ليشمل الوقت والمال لكان أولى قبل على التحريم
 (قوله لا من مكره) ما لم يكن بحق أو تذكرا كانه فأكره على ذلك فانها تصح لأن الفعل مع الاكراه
 بحق كالقفل مع الاختيار ثم هذا ظاهر ان كل التذمة فيسبب ابر من معجز كرمضان مثلا وآخر
 الكتابة الى ان يبقى منه زمان قليل فان لم يكن كذلك كان كل التذمة مطلقا فلا يجوز اكرامه عليه
 لأنه لم يلزم وقابضه حتى ياتى بالآخر عنه فلا اكرامه على ذلك ففعل لم يصح ولو مات من غير كتابة
 للعبد معنى في الحالة الاولى من الوقت الذي من الكتابة وفي الحالة الثانية من آخر أوقات
 الامكان ع ش على مر (قوله ولا من مرتد) أما لو كاتب ثم ارتد فلا ينحل كتابه كسبه لكن
 يمنع دفع التجموع لأنه محجور عليه بل يدفع لهما كما فلا دفعها للمرتد لم يفتق ويسترد لها ويدفعها
 الى الحاكم فان تفتت فان كان معه ما يني ودفعه الى الحاكم فذلك والا فلا تجيزه ثم ان مات
 السيد على الرقبه بعد التجهيز فهو رقيق وان أسلم النى التجهيز لان منع التجهيز كل الحق المسلمين وقد
 سار به وهو العبد والتجموع لأن مال المرتد لهم وقوله وقد صار أى الحق أى السيد فبعضه
 وهذا بخلاف ما لو دفعها للمعجور عليه بسفه وأتقها وعجزه الولي ثم قل الخ فانه لا يفتق التجهيز
 لأن تجر السفه أقوى من هذا لا يتصرفه قطعا ولا أن تجره لفظ ماله فلو حسب عليه ما أتقته
 لم يحصل حفظ وجبر المرتد للمسلمين وقد عاده اه شرح البهجة لشيخ الاسلام اه مر ل (قوله
 والعقود) أى التي يشترط فيها اتصال القول بالايجاب بخلاف ما لا يشترط فيه كالسديع
 والوصية قائم توقف حل (قوله ولا من معص) بخلاف الابلاذ والتدبير لان الولا معصا
 يحصل بالموت الذى يزول به الرق (قوله وكأه مرخص) المراد بالكتابة المكاتب من اطلاق
 المصدر على اسم المفعول لاجل قوله محسوبة من الثالث لان المحسوب انما هو المكاتب لا العقد
 أو يقدره ضاف أى ومتعلق الكتابة أو يقدره في قوله محسوبة أى محسوب متعلقها وهو
 المكاتب بالنظر لقيمه (قوله فنى ثلثه) كان كانت قيمته ثلاثين وما يملكه السيد ولو بالتجموع
 ثلاثون فيقابل ثلثه عشرون رضى ثلثا الجميع قال في شرح المنهج ويبنى لقوله ثلثه مع مثل
 قيمته وهما مثلا ثلثه (قوله وعدم صبا وجنون) هلاقال وتكليف كما يبره في المنهاج
 الاخصر منه والافصح في الشرطية لانها لا تصح كون عديمة وأجيب بأنه عبر بذلك ليناسب
 ما بعد من أن كلامهم ما عدى ويربطه أنه لا يتأبى ما قبله ولو راعى ذلك لقال ولا عدم اكرام

لانما عند تقامه كرهت تفتي الى
 العتق ثم ان كان الرقيق فاستأجره
 أو نحوها وعلم السيد له لو كان مع
 الهجر من التكبيل لا كسبه بغير ريق
 القس كرهت كآله الا ذرى وأدائها
 أربعة سيد رقيق وصفة وعرض
 وشرط في السيد وهو الركن الاول
 ما مر في الحق من كون مختارا أهل
 تبرع وولاء لانها تبرع وآية لقوله
 قصص من كافر أصلي فيكره ان لا من
 مكره ومكاتب وان ادن السيد
 ولا من مسي وجنون ومحجور عنه
 وأولاهم ولا من محجور فليس ولا من
 مر ل لأن ملكه موقوف وللعقود
 لا توقف على الجسدي ولا من معص
 لأنه ليس أهلا للولاء وكأه مرخص
 فرض الموت محسوبة من الثالث فان
 خضع على قيمته صحت في كله أو مثل
 قيمته ثلثه أو لم يفتق خضوعه في ثلثه
 فبعض في الرقيق وهو الركن الثاني
 اختيار وعدم صبا وجنون وأن
 لا يفتق بحق لازم وشرط في الصفقة
 وهو الركن الثالث لفظ بشعر الكتابة

وأجيب بأنه عبر بذلك لادخال السكران (قوله ككاتبك) أي ولا بد من اضافته الى الجمله
 فلو مال كاتب يثبت بدلتشلالا تصح الكتابة لانها لا يصح تعليقها من وما لا يصح تعليقها لا يصح
 اضافته لبعض (قوله مع قوله اذا أدته) لان لفظها يصلح للمصارحة فاحتج لقبولها بقوله
 اذا أدته الخ ولا يتبعه كد بل مثله فاذا برئت منه أو فرغت ذمتك منه فانت سريشمل
 برئت منه حصول ذلك بأداء النجوم والبراعة المقروط بها و فراغ الحق شامل للاستيفاء والبراعة
 باللفظ شرح م (قوله أو بية) أي عند بر من الصيغة في الكتابة العجيبة أما القاسدة فلا بد
 من التصريح بقوله فاذا أدته فانت سريشمل كقوله القاضي حسين وغيره من لان القليبيها
 التعليق وهو لا يحصل بالنية سم (قوله وقبولا) أي فورا (قوله ولم يذ كرضيه) قد ذكره
 الرقيق أيضا فيما تقدم بقوله اذا سالها العبد الخ الا أنه لم يذ ك ما يشترط فيه وان كان يعلم
 عمدا كره له وما يرضه كان كعدم ذكره اه (قوله في ذمة المكاتب) هذا معلوم من قول المصنف
 الى أجل معلوم فلا يمكن أن يكون المال مؤجلا الى أجل معلوم وليس في الذمة (قوله موصوفا
 بصفات السلم) يعني عنه قوله الا أن معلوم عندهما الخ (قوله لان الاعيان الخ) على هذا حذف
 أي وانما تصح على عين لتوقها ايراد العقد عليها على ملكها والرقيق لا ملك له هذا ظاهر في غير
 البعض اذا كتب بعضه الرقيق لانه يملك بعضه الحر (قوله لا يملكها) أي العبد (قوله
 الى أجل) أي وقت (قوله ولو كان المكاتب مبعضا) أي وان كان يملك بعضه الحر ما يؤديه
 (قوله خالف القياس) لانه يبيع ماله بملكه (قوله والمأثور) مبتدأ خبره انما هو التأجيل
 (قوله مع اختلاف الاغراض) أي في المالاثنين الصبر وعدمه (قوله تبييه لو كان العوض
 منفعة الخ) اعلم أنه لا بد أن يكون العوض دينيا أو منفعة غير أو منفعة في المنفعة بخلاف
 الاعيان فلا تصح الكتابة عليها ما تقر بأنه لا يملك الاعيان حتى يكتب عليها وأن المنافع المقرمة
 في الذمة تأجل كذا من ذمته خياطة توب موصوف بعد شهر مثلا بخلاف المتعلقة بالاعيان
 كذمته شهران فحين جعلها من الا أن لا شرط اتصال الخدمة والمنافع المتعلقة بالاعيان
 بالعقد (قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما الخ) لك أن تقول فيه جمع بين التقدير
 بالعمل وهو نأ الدارين والزمان وهو الوقتان المعلومان وقد منعوا ذلك في الاجارة فيحصل
 أن يستوي بينهما بأن يحصل ما هنا على أن المراد بالوقتين وقت ابتداء الشروع في كل وقت
 لاجمع وقت العمل ويحتمل أن يفرق بأن ما يتعلق بالعقد يسلم فيه سم على المنهج وقوله
 وجعل لكل واحدة منهما وقتا كقوله ككاتبك على بناء مدارين في ذمتك في شهر كذا وفي شهر كذا
 اه وكبيد ضمهم قوله وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما ولا يعترض بأن هذا مفسد للاجارة
 لان فيه الجمع بين العمل والمدة لانه ذكر المقتليان أول العمل اه (قوله غنا) ككاتبك هذا
 الثوب يسكن دارك مثلا وقوله وأجرة كبريتك هذه الدار سنة بخدمه عبدك هذا شهرا (قوله
 لان الاعيان) الاولى لان العبد لانها المكاتبه وعبارة حل قوله بالاعيان أي عين المكاتب
 أو عين من أعيان ماله بان كان مبعضا وملك بعضه الحر أعيانا اه فاندفع ما قيل ان الاولى
 العين لان الرقيق لا يملك (قوله ثم ان كان العوض منفعة عين) أي عين المكاتب فلا يصح
 تأجيلها أي بأن أخرها عن وقت العقد كقوله على أن تخدمني شهرا بعد هذا الشهر فلا يصح

وفي معناه ما مر في الضمان ايجابا
 ككاتبك أو أنت مكاتب على كذا
 كاتب مضمنا مع قوله اذا أدته مثلا
 فانت سريشمل أو بية وقبولا كقبلت
 ذلك وشرط في العوض وهو الركن
 الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف
 وجه الله تعالى ولم يذ ك غيره من الاركان
 بقوله (ولا تصح أي الكتابة) (الاجمال)
 في ذمة المكاتب قد كان أو عرضا
 موصوفا بصفة السلم لان الاعيان
 لا يملكها حتى يورد العقد عليها (معلوم)
 عندهما قدر او جنسا وصفة ونوعا
 لا موصوف في الذمة فاشترط فيه العلم
 بملك كدين السلم ويكون (الى أجل
 معلوم) ليصله ويؤديه فلا تصح بالحال
 ولو كان المكاتب مبعضا لان الكتابة
 عقد خالف القياس في وضعه فاعتبر
 فيه سنن السبق والمأثور من العصبية
 رضى الله تعالى عنهم فمن بعدهم قولا
 وفعل انما هو التأجيل ولم يعقد أحدا
 منهم ماله ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع
 اختلاف الاغراض خصوصا وفيه
 قهيل عتقه (تبييه) لو كان العوض
 منفعة في الذمة كبناء دارين في ذمته
 وجعل لكل واحدة منهما وقتا معلوما
 جاز كما يجوز أن يجعل المنافع ثنوا وأجرة
 أمالو كان العوض منفعة عين فانه
 لا يصح تأجيلها لان الاعيان لا تقبل
 التأجيل ثم ان كان العوض منفعة عين
 حلة فهو ككاتبك على أن تخدمني شهرا

أو قضي على ثوب بنفسك فلا يقم بهما من نعمة حال كقوله وتعطيتني ديناراً بعد انقضائه لأن النسيئة شرط فلم يميز أن يكون العوض منفعة فقط أو اقتصر على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجيم لم يصح لانهما نجيم واحد ولا نسيئة ولو صححناه على خدمة شهر رجب ورمضان فأولى بالفساد ان يشترط في الخدمة أو المنافع المتعلقة (١٠٩) بالاميان أن تحصل بالعقد ولا حد لعدد نجوم

الكتابة (وأقله نجمان) لأنه المأثور عن العصاة رضي الله تعالى عنهم فمن علمهم ولو جازت على أقل من نجمين لصلوات لانهم كانوا يحدون إلى القربات والطاعات ما أمكن ولانها مشتقة من ضم النجوم بعضها إلى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت فكما في الصحاح قال النوى رحمه الله تعالى في تهذيبه كتابة من الرافعي رحمه الله تعالى يقال كانت العرب لا تعرف الحساب وينون أمورهم على طالع النجم والمنازل فيقول أحدهم إذا طلع نجم الثريا أتيك حقل فسميت الاوقات بنجوم ما سمى المؤدى في الوقت بنجما (تبيه) قضية المصلحة أنها تصح بنجمين قصيرين ولو مال كثير وهو كذلك لا يمكن القدرة عليه كالسلم إلى معبر في مال كثير إلى أجل قصير ولو كاتب عبداً كسالة مفعلة واحدة على عوض واحد كلف منضم بنجمين مثلاً وعلق عقدهم بأدائه صح لا تعاد المالك فصار كالوابع عبيداً بنجمن واحد ووزع العوض على قيمته وقت الكتابة فمن أدى حصته منهم عتق ومن هجر رقبته وصح كتابة بعض من باقيه حر لانها تفيد الاستقلال المقصود بالعقد ولا تصح كتابة بعض رقيق وإن كان باقيه لغيره وأذن له في الكتابة لأن الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كسباب النجوم نعم لو كاتب في مرضه بعض رقيق والبعض ثلث ماله أو وصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث إلا بعضه ولم يميز الورثة الوصية صحت الكتابة

بمخلافها إذا التمس بالعقد ضم اليها ما لا أثر مؤجل فيصح كما ذكره ونخرج بعض المكاتب عن خبر المكاتب فلا يصح على منفعتها كما قلناه سم من شرح الروض كان كاتبه على منفعة دائمة هيئتين لا يزيدنهما في شهرين فلا يصح وان أمكن أن يشترط من نيد ويدفعهما للسيد أو شيخنا هذا ولعل الأولى أن يقول فإن كان العوض الخ عبارة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين يتارعت (قوله بنفسك) الظاهر أنه يقضي عنه قوله على أن يخدمني لأنه يفهم منه أنه بنفسه فيكون قوله بنفسك تأكيداً (قوله من نسيئة حال) المال ليس بقيد بل يكفي منفعة أخرى كأن يقول وتبني دارى أه زى أى في وقت كذا أى وقت الشروع في البناء (قوله بعد انقضائه) أى الشهر أى فى اثنا عشر شهراً من شرح م ر و عبارة المنهج ولو كاتب على خدمة شهرين يتارعت (قوله بنفسك) قال في شرحه هو أولى من قوله بعد انقضائه اه والحاصل أن الشرط أن يتأخر إعطاء المدين عن الخدمة فلو قدم زمن إعطاء المدين على زمن الخدمة لم يصح لما علم من شرط اتصال المنفعة المتعلقة بالعقد اه (قوله بشرط) أى في الكتابة لبيان النجمان وقوله بأن كل شهر نجيم أى منفعة كل شهر نجيم كما يعلم مما قبله فالمراد بالنجم العوض (قوله منفعة فقط) أى من جنس واحد فلا يتأى أنه إذا كانت المنفعة من جنسين كالخدمة والبناء صحت الكتابة وشبهه أيضاً في غير المنفعة التي في النقة والاصح كالأول كاتبه على بناء دارين في نقتة يشيها في شهرين (قوله لانهما نجيم واحد) وهو الخدمة فلا بد أن يضم إلى ذلك شئ آخر حل (قوله أو المنافع) أو بمعنى الواو لأنه عطف عام على خاص (قوله المتعلقة بالاميان) يتصور هذا في البعض لأنه يجوز أن يجعل منفعة عين من أعيان ماله المملوكة عوضاً اه مرجوحى وهو جواب عما يقال الرقيق لا يملك شيئاً فكيف يورث العقد على منفعة متعلقة بعين وتصل تلك المنفعة بالعقد أما المنافع المتعلقة بالنقطة فيصح أن تكون متصلة بالعقد وأن تكون منفصلة عنه (قوله وأقله) أى الأجل الخ نجمان أى وقتان بأن يؤجل بعضه إلى وقت معلوم وبعضه إلى آخر كذلك تسارى البضائن أو ثاوانا كذلك على ما تنوذي نصفها في وقت كذا ونصفها الآخر في وقت كذا سم (قوله ولانها مشتقة) عبارة الدميري ولانها مشتقة من الكتب بمعنى ضم النجوم الخ (قوله ثم سمى المؤدى الخ) من نسيئة الحلال باسم المحل قال ابن سكوتهبهم من بيان موضع التسليم لعوض الكتابة شعر بعدم اشتراطه لكن في أصل الروضة عن ابن كعب أن فيه اختلاف في السلم اه زى (قوله فمن أدى حصته) فإذا كانت قيمة أحدهم مائة والثاني مائتين والثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه شرح المنهج وقوله فعلى الأول سدس العوض أى موزعاً على النجمين مثلاً فعليه في كل نجيم سدس ماله تسارياً أو ثاواناً وكذا يشارك في الثلث وانصب اه برماوى (قوله نعم لو كاتب في مرضه مؤدى الخ) ضعيف وقوله أو وصى بكتابة الخ معتد وقوله وعن النص الخ ضعيف وجه الضعف في الأولى والأخيرة أن التبعض فيهما ابتداء بخلاف الثانية فإن التبعض فيها عارض كما قاله زى (قوله ان اتفقت النجوم) المراد بالنجوم ما يشمل المال ببليل قوله بخلاف وصفه وما يشمل الاوقات ببليل قوله وعدد أو أجلاً والمراد بالاتفاق في الجنس والصفة أن لا يتميز عوض أحدهما بجنس

في ذلك القدر وعن انصر والبغوى ص ١٠٢ ح الوصية بكتابة بعض عبده ولو تعدد السيد كشرى يكن في عبده كتاباً معاً أو كلاماً من كاتبه صح ان اتفقت النجوم بنحو وصفه

أو صفة لم يشغل عليها عرض إلا أن يفيد بصدق بصورتين بأن كان كل واحد اجنسا وصفة أو اشتمل
على اجناس أو صفات في كل من الطرفين كدراهم ودنانير في كل من العوضين وبعبارة سم
قوله ان اتفقت الصوم هلاص مع اختلاف الصوم أيضا وقسم كل قيم على نسبة المثلث وأي
محدور قيم الملاك بالسوية وكأيا على فحين أحدهما دينار في الشهر الأول والاخر درهم
في الشهر الثاني مثلا ويكون لكل من المال كين نصف كل من الدينار والدرهم فان العوض
معلوم وصحة كل واحد منهما معلومة ثم ظهر أنه يحتمل أن المراد باتفاق الصوم جنسا أن لا تكون
بالنسبة لأحدهما دنانير ولا خرداهم لأن لا يكون دنانير ودراهم بالنسبة اليهما جميعا
كفاي المثال الذي فرضناه المتقدم فانه جائزاه (قوله وعددا) أي عدد الاوقات ومكانه
احترقه عمالوجلاصة أحدهما شهرين والاخر ثلاثة أشهر سم على ج فقره وعددا
أي عدد الصوم لاعدد القدر المؤدى في كل قيم فلو اختلف في الصوم كان كتابه أحدهما على
قدر ونجيه بيمين والاخر على قدر ونجيه بثلاثة نجوم لم يصح ولا يضمن اتفاقهما في القدر
المكتابه وبعبارة قل على الجلال قوله جنسا الخ فالجنس والصفة للمال والايحل والعدد
لزم من أن اختلفت شي من ذلك لم يصح كذهب وفضة أو فضة ومصاح ومكسرة أو فضة مصاح
في قيم واحد وفي فحين واحد التبعين لأحدهما شهرين والاخر شهران أو ان لهذا فحينين
ولا آخر ثلاثة (قوله وأجلا) أي لا قدر حل (قوله وجعلت الصوم) بمعنى المال على
نسبة ملكيهما أي صرح به أو أطلق كان يكون لأحدهما ثلثه والاخر ثلثه ويكتابه على
مستقدانير يؤداهم في شهرين في كل شهر ثلاثة لصاحب الثلثين اثنان ولصاحب الثلث واحد
ويضع له ما معا وليس لمقتضى أحدهما ما قبضه أولا وليس لأحدهما أن يكتبه على دنانير
والاخر على دراهم وهذا أمضى قوله وجعلت معطوف على اتفقت فيقيد أنه شرط لكن قال
م ر أنه معطوف على مع ومقتضى قول م ر بذلك فان اتقى شرط مما ذكر كان جعله
على غير نسبة الملكين الخ أنه معطوف على اتفقت لكن قولهم صرح به أو أطلق يقتضى أنه
معطوف على مع (قوله وفسخ الكتابة) ظاهره أن تعجز السيد ليس فسخا وقضية قوله الا
وعاد الرق بأن عجز فجيزه الاخر أنه فسخ وبه صرح في الرض (قوله لم يصح) أي الإبقاء أي
يحرم على الاخر إبقاء الكتابة في نصيبه بل يجب عليه تعجز العبد وفسخها ليعود نصيبه الى
الرق فعمل أنه لا يعود الى الرق بمجرد فسخ شريكه اه بر وقوله ولو أبرأ معقيل قوله فلو عجز الخ
وقوله لم يصح أي الإبقاء هذا على النسخة التي فيها يصح بالياء الصانبة وان التي فيها لم تصح
بالتاء المتناهة فوق فالضمير فيه للكتابة أي لم تصح الكتابة أي إبقاؤها (قوله وعاد الرق) بأن عجز
فجيزه الاخر أما اذا لم يعد الرق وأدى حصة الشريك من الصوم فيعتق نصيبه عن الكتابة
ويكون الولاء له ما شرح م ر (قوله اذ ليس لمقتضى) أي ما قبضه أحدهما يكون
مشترا كإتباعهما عليه كما أن ما قبضه أحدهما لورثة مشترك لا يختص به وكذلك ربيع الوقت
اذا قبض أحدهما الموقوف عليهم شيئا منه لا يختص به وما عدا هذه الثلاثة اذا كان لجماعة دراهم
وقبض أحدهم منها شيئا اختص به شيئا (قوله من جهة) متعلق بلازمة اه سم (قوله لانها)
أي دراهمها (قوله عند ذلك) أي عند الحمل (قوله أو غاب) محذوف ما يأنه السيد (قوله

وعدا أو أجلا وجعلت الصوم على
نسبة ملكيهما فلو عجز العبد فجيزه
أحدهما وفسخ الكتابة وأبقاه الاخر
فيما لم يصح كأنه اعتقدها ولو أبرأ
أحدهما من نصيبه من الصوم أو
اعتق نصيبه من العبد فاعتق نصيبه
وقوم عليه الباقي ان أيسر وعاد الرق
للمكاتب ونج بالبراء والاعتاق
ما لو قبض نصيبه فلا يعتق وان رضى
الاخر بتعديده اذ ليس له تخصيص
أحدهما بالتبض (وهي) أي الكتابة
الصحيحة (من جهة) أي بإسبيل السيد
لازمة) ليس له فسخها لانها اعتقت
لخطه مكتابه لا لخطه فكان فيها كل اهرن
لانها حق عليه أما الكتابة الفاسدة
فهي باقية من جهته على الأصح فان
عجز المكاتب عند الحمل بنجيم أو قبضه
عجزه الواجب في الإتيان أو امتنع منه
عند ذلك مع القدرة عليها وغلب عند
ذلك وان حضر ماله

أو كانت خفية المكاتب دون مسافة
 القصر على الأشبه في الطلب وقد عاين
 الكفاية بمسافة القصر وهذا هو الظاهر
 كان لهضمها بنفسه وبما كمنق شاه
 لتعذر العوض عليه وليس الحاكم الاداء
 من مال المكاتب الغائب عنه بل يمكن
 السيد من التسليم لانه ربما يهزم نفسه
 أو امتنع من الاداء لو حضر (و) هي
 (من جهة العبد المكاتب بآخرة) فله
 الامتناع من الاعطاء مع القدرة (وله
 تهيئ نفسه) ولو منع القدرة على
 الكسب وتحصيل العوض (و) له
 (نفسها من شاء) وان كان معه وفاء
 ولو استعمل سيده عند المحل ليجزى له
 امهاله ساعة في تحصيل العتق
 أو ليس عرض وجب امهاله لبيعه
 وله أن لا يزيد في المهلة على ثلاثة أيام
 سواء عرض كذا أم لا فلا نسح فيها
 أو لا يحضره لمن دون من حلف وجب
 أيضا امهاله الى احضاره لانه كالمحضر
 بخلاف ما فوق ذلك لطول المدة ولا
 تنسخ الكتابة من السيد أو المكاتب
 يحنون ولا اغما ولا يهجره لانه لا لازم
 من أحد طرفيه لا ينسخ شيء من ذلك
 كل من يقوم ولي السيد الذي جن أو
 جرح عليه مقامه في قبض ويقوم الحاكم
 مقام المكاتب الذي جن أو جرح عليه
 في أداءه ويحله مالا ولم يأخذه السيد
 استقلالاً وثبتت الكتابة وحل النجم
 وحل السيد على استحقاقه قال الفراءى
 ورأى له مصلحة في الحرية فان رأى أنه
 يبيع إذا أفاق لم يرد قال الشيخان
 وهذا حسن فان استقل السيد لاخذ
 حتى لحصول القبض المستحق ولو جن
 المكاتب على سيده لزمه قوداً وأرض
 بالخام بلع لان واجب جانيته عليه

أو كانت خفية المكاتب) أظهر في عمل الاضمار لا يتوهم رجوع الضمير الى مال (قوله
 دون مسافة القصر) أي وقوف مسافة العدوى (قوله على الأشبه في الطلب) قبله بالقبض
 بما إذا لم يأت في السيد في القصر يتطوره الى حضوره والا فليس له التسليم اذ زى وعبار تشرح
 من ولحل النجم ثم غلب بغير اذن السيد أو حل وهو رأى المكاتب الى مسافة القصر فللسيد
 التسليم بخلاف غيبته فيمادونما كما اعتد الزكشي وغيره قياساً على غيبته ما هو بحث ابن الرفعة
 أن غيبته في مسافة العدوى كمسافة القصر وهو ضعيف اهـ (قوله كان 4) أي للسيد (قوله
 الغائب) صفة للمكاتب لا للمال بدليل ما بعده (قوله ومن جهة العبد) متعلق بآخرة وقال
 أبو حنيفة انما لا يمتنع من جهة العبد أيضاً عمرة سم (قوله ولو منع القدرة) فإذا هجر نفسه فللسيد
 المسير والتسليم بنفسه وان شأنا لم يمتنعكم فله في المنهاج وهو مخرج في عدم انقضاءها
 بغير التهيئ سم (قوله وله هضمها من شاء) وان لم يهزم نفسه اهـ سم أي لهضمها بنفسه
 كما في افلاس المشتري بالجن فان باع التسليم ومنه يعلم أنه لا يقمن التسليم ولا يحصل بغير
 التهيئ اهـ قال ع ش ويخفى أنه لو أدى التسليم بعد حضور العبد وإرادة دفعه المال لم يقبل
 منه ذلك الا بينة كما لو أدى أحد العاقدين بعد لزوم البيع التسليم في زمن التباين حيث صدق
 الثاني للتسليم (قوله فلا نسح فيها) أي لا يبيع ولا يتخذ (قوله ولا تنسخ الكتابة) أي ولو فاسدة
 م و سباني في كلام الشارح ما يخالفه في القاسدة (قوله من السيد) متعلق بقوله يحنون
 أو اعماء كإيدل عليه ما بعده فالأولى تأخير عنه (قوله يحنون) أي منهما أو من أحدهما
 شرح المنهج وهذا في الصفة العمة أما القاسدة فتسقط بحنون السيد وانما
 دون المكاتب اهـ عبد البر (قوله ولا اغما) عبارة قل على الجلال ولا تنسخ بائنه السيد
 وانظر على هذا هل يتطرق افاقه كما في بقية الابواب أو يقبض عنه الحاكم أو غيره واجبه
 وسرر (قوله ولا يهجره) وكذا جرح القس بالأولى وانما اقتصر على جرح السفة لانه هو الذي
 تفادى فيه الصفة القاسدة بخلاف جرح القس فانه لا يظلمهما (قوله ويقوم الحاكم مقام
 المكاتب) لانه ينوب عنه لمدام أهلية بخلاف غائب لمال حاضر شرح مـ (قوله ان وجهه
 مالا) بجهة الشروط قال في شرح المنهج فان لم يجده مالا يمكن السيد من التسليم فاذا نسح
 عاد المكاتب قتاله وعليه مؤنته فان أفاق وظاهر له مال كان حله قبل التسليم دفعه الحاكم
 الى السيد وحكم بفسقه ونقض الحاكم تهيئته ويقاس بالافاق في ذلك ارتفاع الجرح (قوله
 وهذا حسن) لكنه قليل النفع مع قولنا ان السيد اذا وجد ماله ان يستقل يأخذه الا أن يقال
 الحاكم كمنعه من الاخذ والماله هذه أي فلا يستقل يأخذه وتقل في الخادم عن الوسيط
 ما يؤخذ منه ابواب بان دفع الثاني توقف على المصلحة لان هذا شأن تصرفه وأما السيد
 فله الاستقلال كما يتل بالعق وهذا الجواب هو المعتمد زى وقرر شيخنا قوله وهذا حسن لكنه
 ليس بشرط حتى لو أخذ السيد المال وعلم أنه يضيع اذا أفاق مع وعق العبد (قوله ولو جن
 المكاتب) شامل للقتل وغيره (قوله لزمه قود) أي نفساً أو طرقة أي عند العمد وقوة أو أرض
 أي عند عدم العمد اهـ (قوله لان واجب الخ) على لزوم الأرض فلهما لا لزوم القود لانه لا يتبعه
 وقوله لا تعلق له أي للواجب المذكور برقبته لوجود المنع وهو ملك السيد لها لان السيد

لا تملك على عبده مال وبهذا فارق الاجنبي فيما اذا اوجبت الجناية مالا وهي الجناية
 عما يقال لم يجب الاقل من قيمته والارض كالجناية على الاجنبي وحاصل الفرق بينهما ان الحق
 السيد متعلق بقتله دون رقبته لانها ملكه فله جميع الارش مما في يده كدين المعاملة بخلاف
 جنايته على الاجنبي لان حقه يتعلق بالرقبة فقط كما ذكره م (قوله لا تملك) الظاهر انه خبران
 وقوله مما له متعلق بزمه بالنظر لارض اى لزمه الارش مما له الخ وصار مخرج المنهج
 ويكون الارش مما له الخ وجعله خبران وقوله لا تملك الخ جهة معترضة بين اسم الخبرين
 بعيد تأمل (قوله دفعا للضرر عنه) اى عن المكاتب لانه يوجه عليه ضمانتان فاما خبرها
 فخلص منها ما عدا الرق (قوله اوالاقل) اى عند عدم العمد (قوله فلا يتعلق
 الا بالرقبة) اى فله الاقل من قيمتها والارش رضى (قوله ينى بالواجب) اى فى الجناية اه
 (قوله يجره) وانما يجره فيما يحتاج لبيعه فى الارش فقط بدليل قوله وبقيت الكتابة فيما ينى الا
 ان لا يتأق بيع بعنه على الا وجه شرح ج وم مع زيادة وصار قتل على الجلال فهو يجره
 اى يجره بقدر الارش ان لم يستغرقه ولا يبيع قبل التجيز وفارق المرحون لتشوف الشطرح
 للعتق هنا اختياره وفى الحقيقة لا يترتب عليه فائدة اه (قوله ويبيع قدر الارش) لو تم قدر
 بيع البعض فى هذه الحالة يبيع الكل وما فضل يأخذ الوارث كذا قال الركنى اما القياس
 وفيه نظر سم (قوله وبقيت الكتابة) قال فى شرح الروض وقضية بقاء الكتابة فى الباقي
 انه لا يجره الجميع فيما اذا اشيع لبيع بضم نامة وقضية صدر كلامهم ان لا يجره الجميع
 ويوجه بانه يجره مراحى حتى لو يجره خبرى من الارش بى كله مكاتب سم (قوله اوا برأه)
 اى من القوم (قوله عتق) اى ان كان السيد مورا فى مسئلة الاعتاق أخذ من كلامهم
 فى مسئلة اعتاق المتعلق برقبته مال فانه ابن جبر رضى (قوله ولزمه القداء) اى بأقل الامرين
 من قيمته والارش (قوله الجنى عليه) وهو الرقبة (قوله ومات رقيقا) اى مات فى حال رقه
 فلا يخالف قولهم ان الرقبة تقطع بالموت بخلاف ما فى نظرية اى فهو بالموت يمين انه لم يعتق وان
 كان رقما قد انقطع بالموت وقال بعضهم قوله ومات رقيقا اى محكوما عليه بالرقبة وترتب على
 ذلك ما ذكره من قوله ولبيده قود على قاتله وهذا لا يتأق قولهم الرقبة تقطع بالموت ولبيده
 ما يتركه بحكم الموت لا الارش ويلزمه تجيزه وان لم يخطف وفاء شرح ج وهذا ثابت ذكر قوله
 ومات رقيقا والافهم معلوم وايضا فائدة قوله بعد ولبيده قود على قاتله الخ (قوله ولبيده قود
 على قاتله) اى ان اوجبت الجناية قودا كافى عبارة غيره فاعلمها سقطت من الكتابة كبدل
 عليه قوله والا فالقيمة وعبارة المنهج ولبيده قود على قاتله ان كفاه وكان عدا والا فالقيمة اه
 ولو قل السيد ليس عليه الا كفارة بخلاف ما لو قطع طرفه فانه يضمن ويلغزو ويقال لنا شخص
 اذا قتل لا يضمن واذا قاع نعم بالارش اج مع زيادة ويلغز ايضا ويقال لنا شخص يضمن
 بعضه ولا يضمن كله وليس لنا من لا يضمن كله بالقتل ويضمن بعضه بالقتل الا هذا قل
 (قوله بما لا تبرع فيه ولا خطر) قسدا فى صحة التصرف والخطر بفتح الطاء الاشراف على
 الهلاك والمراد به ما الخوف (قوله وان استوفى برهن) اى لاحتمال تلف الرهن وهرب
 الكفيل فيفوت المال (قوله اهداه) ظاهره وان كان له قيمة ظاهرة وهو ظاهر حيث

لا تملك على اجنبيه ماله وعما يكسبه
 لانه بغيره فلا يملكه فان لم يكن معه ما ينى
 بذلك فليس له والوارث تجيزه دفعا للضرر
 عنه اوجبت على اجنبيه لزمه قودا والاقل
 من قيمته والارش لانه يملك تجيزه
 واذا رجز ما فلا يتعلق الا بالرقبة
 وفى الخلاق الا رضى على دية النفس
 فليست فان لم يكن معه مال ينى بالواجب
 يجره المالك بطلب المستحق ويبيع بقدر
 الارش ان زادت قيمته عليه وبقيت
 الكتابة فيما ينى والايبيع كله والسيد
 قداؤه بأقل الامرين من قيمته والارش
 فيبقى مكابا وعلى المستحق قبول
 القداء ولو اعتقه اوا برأه بعد الجناية
 عتق ولزمه القداء لانه فوت متعلق
 حتى الجنى عليه ولو قتل المكاتب بطلت
 الكتابة ومات رقيقا لقوات محلها
 ولبيده قود على قاتله ان اوجبت
 الجناية قودا والا فالقيمة (وللمكاتب)
 بفتح المثناة (التصرف فيما في يده من
 المال) الحاصل من كسبه بما لا تبرع
 فيه ولا خطر كبيع وشراء واجارة اما
 ما فيه تبرع كصدقة وخطر كقرض
 ويصح نسبته وان استوفى برهن او كفيل
 فلا يقضى من اذن سيدهم ما قصد فيه
 عليه من قهر لم ونحوهما العادة فيه
 اى كله وعدم بجهده اهداه

جرت العادتها مشدداً لا كل بل لو قبل باعتناح أخذ من عليه في هذا الحاله لم يكن
 بعيداً (قوله كثير) أي كل من وفي نسخة تسميه (قوله من يفتق عليه) أي لو كان حراً
 شرح مدر (قوله يفتق عليه) راجع لاذن لانه يفتق عليه فهو يفتقه ضرر على السيد
 قال من بل أي لما قبله من التفتيق عليه في أداء النجوم وقال شيخنا العزيز وإنما استج لاذن
 سيد مع أنه لا يفتق عليه لانه ربح ما رفع الامر الى ما كرم يرى عتقه عليه (قوله ولا يصح اعتاقه)
 أي لفتنه سواء كان من يفتق عليه أو لا وكذا قوله كما تضمن نفسه من اعتاقه من غيره ياذن
 السيد فانه يجوز اه عن وفي قول على الجلال فأن اعتق من سيده أو أجنبي ياذن سيده صح
 ولو لا ومن وقع العتق عنه (قوله ويجب على السيد) خلافاً للإمام مالك وأبي حنيفة قل
 ويبيحان من قولنا على وأتوهم الخ لأن الامر فيه للتدبير (قوله السيد) وكذا واره مقتضا
 على مودة التجهيز ولو اعتقد السيد واعتد المكاتب وجب قسط على كل منهم أو اعتقد الرقيق
 وجب الحط لكل منهم ويقوم مقلده أي المقبوض من غيره من جنسه وصح كذا من غير ان يرضى
 العبدية والنفق بدل عن الحط والا يشمله لهما لأن الحط أيتا موزياده لانه محقق قل وشرح
 مدر وقوله مقتضا على مودة التجهيز أي تجهيز السيد لو مات وقت وجوب الاداء والحط وذلك
 بأن لم يبق من مال الكتابة الا مقدار ما يجب الايتاء أما لو مات السيد قبل ذلك الوقت وجب
 تجهيزه مقتضا على ما يجب في الايتاء اه ع ش على مدر (قوله أقل مقول) صادق بأقل مقول
 كشي من جنس النجوم قيمته درهم فحاس ولو كان المالك معتددا وهو ظاهر ويؤرق عنه
 ويؤرق في المصرات من أن الصاع يعتد باعتد العاقد بانه على اقل عليه وسلم قدرا للبر لكونه
 مجهولاً بالصاع فلا يحصل النزاع فيما يقابل البر المأجور في هذا المشتري فيشمل ذلك ما لو كان
 الدين ناقصا جذا فاعتبر ما يخص كل واحد بالصاع لعدم قرينة الشارع من القليل وغيره
 ولو كان المقول هو الواجب في التجهيز لم يستطع الحط بل يحط ببعض ذلك القدر اه ع ش على
 مدر وقال النووي لا يجب الايتاء عند موت المأجور ولو مقبلاً قل مقول فذا عليه وفي قول على
 التحرير أنه لا شيء عليه (قوله من جنس مال الكتابة) ويجب القبول حيث ذم (قوله جاز) أي
 أي ان يرضى به المكاتب مدر وحل (قوله قبل العتق) فان أخر عنه أمم وكان غنا سم وفي
 التهذيب ان وقت وجوبه من العتق موع فبمعن عقد العتق اه زى وصيانة مدر
 ويتحقق اذا بقي من التجهيز الاخير قدر ما بقي به فان لم يبق عليه أدى بعده وكان قضاء وليس لنا عقد
 معاوضة يجب الحط منه الا هذا اه سم (قوله واستوفى) لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما
 يتحقق بالموت لا اعتبارا للثبوت وقته فلا يتأخر فيه الايتاء وفي الثانية ان النسخة لا تأتي فيها الايتاء
 ويضاف اليها ما لو كان كل ضم أقل مقول فلا حط اه مدر (قوله مالو كاتبه) أي مالو أبراء
 عن النجوم أو باعه من نفسه أو أعتقه ولو بعوض سم (قوله والحط أولى من النفع) قال
 النووي ولو أراد السيد أن يعطيه أو أراد العبد الحط أحبب العبد لانه يروم تجهيل العتق أي
 يريده سم وفي هذا تقديم النفع على أصله اذا لا يتدلى على النفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله
 الذي آتاكم مدر (قوله وكونه) أي الحط أو النفع يعني المخطوط أو المدفوع وقوله ربع النجوم
 وأوجب الامام أحمد وأفضل منه ثلث وأقل منه خمس فسدس وهذا في حق التصرف من نفسه

كسره على النص في الاتم ولمشراء
 من يفتق عليه ياذن سيده وإذا
 اشترا ما ياذن تبحر فأعتقا ولا يصح
 اعتاقه من نفسه وكاتبه ولو ياذن
 سيده لتفخيمها الوالا وليس من أهل كما
 علم مما تروى (و) يجب على السيد أن
 يضع أي يسط عنه أي مكاتبه (من
 مال الكتابة) العبيدة (ما) أي أقل
 مقول أو يدفعه من جنس مال الكتابة
 وان كان من غيره جاز والحط أو النفع
 قبل العتق (يستعين به) على العتق
 قال تعالى وآتوهم من مال الله الذي
 آتاكم فسر الايتاء جذا لأن التصد
 منه الايتاء على العتق ونحوه بالصيغة
 القاسية فلا شيء يفتق من ذلك واستوفى
 من لزوم الايتاء مالو كاتبه في مرض
 موته وهو ثلث ماله ومالو كاتبه على
 منحة والحط أولى من النفع لأن التصد
 بالحط الامانة على العتق وهي محقة
 فيه موهومة في النفع اذا لم يصرف
 المدفوع في جهة أخرى وكون كل
 من الحط والنفع في التجهيز الاخير أولى
 منه فمما قبله لانه أقرب الى العتق وكونه
 ربع النجوم

(قوله وهو عاقل لايه) أي مادام مكاتباً (قوله وان ولدته لسته أشهر) أي بعد العتق أي غير
 لحظ في الوضع والاعتق المتضمن أقل مدة الحمل اه ع ش (قوله مطلقاً) أي في صورة الستة
 والا كثر (قوله أو بعد في صورة الا كثر) أي أو طتها بعد العتق في صورة ما اذا ولدته
 لا كثر من ستة أشهر والحاصل أنها ان حملت أو قبل العتق بقيتاً فهو عاقل ولا يصير أم ولد
 والا فهو سري أم ولد اه قل (قوله فهي أم ولد) لظهور الطوق بعد الحزقة ولا نظر الى
 احتمال العاقل قبلها تطليها والولد حيث نذر فان لم يطأها مع العتق ولا بعده أو ولدته لدون
 ستة أشهر من الوطء لم تصير أم ولد وشرح المنهج (قوله كونه حظه) وخوف عليه كان يعمل
 في زمن نهب وان أنشأ الكتابة في زمن النهب لأن ذلك قد يزول عند الحمل ولما في قبوله من الضرر
 قال الماوردي والرواني فان كان هذا الخوف معهوداً لا يرجى زواله منه القبول وجهها واحداً
 شرح الخوض وانظر لو حصل المكاتب المؤتمن هل يجبر السيد كما في نظيره من تحمل المقرض
 أو المسلم اليه لمؤنة النقل سم (قوله والا) بأن امتنع لا لغرض أجبر على القبض أو على
 الإبراء لأن المكاتب غرضاً ظاهره هو تصير العتق أو تفرجه ولا ضرر على السيد اه وقوله
 وهو تصير العتق أي اذا أراد دفع الكل وقوله أو تفرجه أي اذا أراد دفع البعض اه عبد البر
 أو تصير في النجم الأخير وتفرجه في غيره (قوله ولو جهل بعض النجوم) ويجري ذلك في كل
 دين يعمل بهذا الشرط شرح م (قوله ليرى من الباقي) أي شرط ذلك من أحدهما وواقفه
 الآخر اه م (قوله فقبض وأبراء) أي مع اعتقاد صحة القبض (قوله بطلا) أي القبض
 والبراء لأن ذلك يشبه ربا الجاهلية فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لبلديته اقض او قد كان
 قضاؤه والا دعى الدين وفي الاجل وعلى السيد رد المقبوض ولا يصح شرح المنهج وقوله بطلا
 أي ان كان السيد جاهلاً بالقضاء فان كان عليه مع وضق كافي م دلالة أبرأه لا في مقابلة شيء
 وقوله يشبه ربا الجاهلية أي من حيث يجب النفع للمكاتب بطلبه الدين في ذلك اه حل
 أو من حيث جعل التجهيل مقابلاً لأبرأه من الباقي فهو كجهلهم زيادة الاجل مقابلة بطل
 وقول الحلبي أي من حيث يجب النفع الخ والافتقار في مقابلة نقص من الواجب وما في
 الجاهلية في مقابلة الزيادة اه (قوله بيع النجوم) لعدم استقرارها ولا يبيع ما لم يقبض وما لم
 يقدر على تسليمه اذا العبد يستقل باسقاطه وقوله على تسليمه كل الاولي بل السواب أن يقول
 على تسليمه لأن المكاتب قادر على تسليمه والسيد عاجز عن تسليمه لأن المكاتب قادر على
 نفسه اه (قوله وهذا هو العقد) هو العقد عند م (قوله وان جرى بعض التأخرين) هو شيخ
 الاسلام وشيخ الاسلام شيخ الخطيب كما شرح به الخطيب فيما كتبه على البسطة (قوله
 ولو باع) أي في صورة بيع والا في التبريع كما عبر به في المنهج (قوله الى المشتري) أي
 مشترياً أو مشتريه والمراد المشتري صورة لأن البيع باطل (قوله لم يمتنع) فان قلت
 اذا وكل السيد في قبض النجوم مع قبض الوكيل وعتق المكاتب فهل المشتري كالوكيل
 لتضمن البيع الاذن في القبض قلت فرق بينهما بأن المشتري يقبض النجوم لنفسه بخلاف
 الوكيل قال في شرح المنهج ثم لو باعها وأذن للمشتري في قبضها مع علمها بما ساد البيع عتق
 قبضه اه وقوله عتق قبضه لأن المشتري كالوكيل (قوله وهبته كبيعته) فلا تصح الإبراء

وهو عاقل لايه يمنع بيعه ولا تصير
 أمه أم ولد لأنها عتقت بعبادته وان
 ولدته لسته أشهر فأكثر من العتق
 ووطئها مع العتق مطلقاً أو بعد في
 صورة الا كثر وولدته لسته أشهر
 فأكثر من الوطء فهي أم ولد ولو جهل
 المكاتب النجوم أو بعضها قبل حملها
 لم يجبر السيد على قبضها ان امتنع منه
 لغرض من كونه حظه والا أجبر على
 القبض فان أي قبضه القاضي عنه
 وعتق المكاتب ولو جهل بعض النجوم
 لسبب من الباقي فقبض وأبراء بطلا
 ولا يبيع بيع النجوم ولا الاعضاء
 عنها من المكاتب وهذا هو المعقد وان
 جرى بعض التأخرين على خلافه ولو
 باع السيد النجوم وأدى المكاتب
 النجوم الى المشتري لم يمتنع ويطلب
 السيد المكاتب والمكاتب المشتري
 بما أخذه ولا يبيع بيع رغبة المكاتب
 كتابة صحيحة في الجليل لأن البيع لا يرفع
 الكتابة للزومها من جهة السيد في
 مستحق العتق فلم يبيع بيعه كالتسوية
 هذا اذا لم ير من المكاتب بالبيع فان
 رضى به جاز وكان رضاه فصلاً كما جزم به
 القاضي حين في قطبته لأن الحق له
 وقد نفي بطلانه وهبته كبيعته وليس
 للسيد بيع ما في يده مكاتبه ولا اعتاق
 عبده ولا تزويج أمته ولا التصرف
 في شيء مما في يده لأنه كالأجنبي

ولو قال وجعل مثلاً للسيد أعتق مكاتبك على كذا كلف ففعل عتق وزمته ما التزم كما لو قال أعتق مستولاً ففعل على كذا وهو بمنزلة تملك
الأمير هذا إذا قال أعتقه وأطلق أمّا إذا قال أعتقه عني على كذا فإنه لم يعتق عن السائل ويعتق من المعتق في الأصح ولا يستحق المال
(ولا يعتق) شيء من المكاتب (الأبعد أدام جميع (٤١٦) المال) الباقي (بعد القدر الموضع عنه) فلا ولم يضع سيده عنه شيئاً يوثق

عليه من النجوم القدر الواجب عليه
أو أتى ولم يعتق منه شيء لأن هذا القدر
لا يقطع عنه ولا يحصل القاص كما طاله
في الروضة قال لأن السيد ان يوثقه
من غيره وليس السيد فمجهز لأن له عليه
مثله لكن يرفع المكاتب لما كتم حتى
يرى رأيه ويفصل الأمر بينهما اهـ
(تبييه) فنية تقييد المستفيد بالاداء
فصل الحكم عليه وليس مراد ايل
يعتق بالأبراء من النجوم أيضاً كما طاله
في الروضة وبالحوالة لا تصح الحوالة
عليه وعلم من تقييده بالجميع انه لو وثق
من القدر الباقي شيء ولو وردهما فاقبل
لم يعتق منه شيء وهو كلفك لقوله صلى
الله عليه وسلم المكاتب من ماني عليه
درهم والمعتق فيه أنه ان كان المظب فيه
العتق بالصحة فلا يعتق قبل استكمالها
وان حصر كان المظب فيه المعاوضة
فكالباع فلا يجب تسليمه الا بعد قبض
جميع ثمنه (تمة) في الفرق بين
الكتابة الباطلة والقاسدة وما
تشارك فيه القاسدة العصبة وما
تختلف فيها وغير ذلك الباطلة
ما اختلفت صحتها باختلال ركن من
أركانها ككون أحد المتعاقدين
مسياً أو مجنوناً أو مكرهاً أو عتقت بغير
مقصود كدم وهي ملغاة الا في تعليق
معتبر بأن يقع من يصح تعليقه فلا تلحق
فيه والقاسدة ما اختلفت صحتها بكتابة
بعض رقيق أو فساد شرط كشرط ان
يجمع مصاد كذا أو فساد عوض كشر
أو فساد أجل كجمع واحد وهي
كالعصبة في استقلال المكاتب بكسبه
وفي أخذ أورش جنابة عليه وفي أنه

ويصح بيعه من نفسه لانه مقتضاة كافي أم الولد اهـ (قوله عتق) أي من السيد (قوله
لم يعتق من السائل) لأن عتقه عنه يتضمن بيعه وهو ممنوع من بيعه استقلالاً أو ضمناً وكان
المتناسب أن يقول لا يعتق لأن الماضي (قوله فلا ولم يضع سيده) المناسب الاتيان بالواو لأن
هنا مسألة أخرى (قوله به) أي المذكور من النجوم بأن حال المكاتب سيده بمال الكتابة على
أن يفتق بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه أي المكاتب وجهه ظاهر لأن مال الحوالة
شرطه المذموم وهذا غير لازم وقوله المكاتب من أي كتم للمرا أن القن هو الرقيق الذي لم يصل به
شيء من أحكام العتق اهـ (قوله فيه) أي في عتقه (قوله فكالباع) فنية تقييد المستفيد بالاداء
(قوله باختلال ركن) أي شرط ركن من الأركان أي باتمام شرطه لكن اختلال شرط العاقد
يفتق البطلان مطلقاً واختلال شرط العرض نارة يكون مقتضياً للبطلان ان مقتضاه باقاسد
غير مقصود كدم وان كان فاسداً مقصوداً كتمراً وكان العرض مجهولاً أو منجماً بوقت واحد
فهو فاسد (قوله الا في تعليق معتبر) كان يقول ان أصلتي دماً أو مينة فانت سر وهذا معنى
قوله الا في تعليق استثناء منقطع لأن عتقه بحكم التعليق لا يحكم الكتابة (قوله بأن يقع من يصح
تعلقه) أي البالغ العاقل ومثله غيره بقوله كقول مطلق التصرف كأيتمك على رقبته فإذا
أدت بهما فانت سر فإذا أتاها ما عتق (قوله في استقلال المكاتب بكسبه) ظاهر معنى في كتابة
البعض والظاهر أنه لا يستقل الا بغير الكسب بقرره شيئاً وحاصل ما أشار إليه أن الكتابة
القاسدة كالعصبة في خمسة أشياء وكل تعليق في ثمانية (قوله وفي أخذ أورش جنابة عليه) وكذا
المهر منهم أي حيث كانت الجنابة عليه من أجنبي فإن كانت من السيد لم يأخذ عنه شيئاً
في القاسدة دون العصبة سم أي فلو قطع أجنبي أو السيد طرفه في العصبة لم يزل الارش
بخلاف ما لو قطع السيد طرفه في القاسدة فلا شيء عليه وعليه الارش في العصبة اهـ ع ش على
م (قوله بغير اداء المكاتب) فيما ظهر في عمل الاضمار وانما أبرز في العصبة لكون
المظب فيها المعاوضة فالاداء الإبراهيمي واحد شرح م ر أي والمظب في القاسدة معنى
التعليق فاختصت باداء المسمى للسيد كتحقق الصفقة اهـ سم (قوله واداء غيره عنه) أي
لعدم وجود المعلق عليه وهو الاداء آمنه وقوله معتبر عاليه قيد (قوله بطل) استشكله
صاحب الاتصاف من حيث أن المقداسد فكيف يقال بطل قال ففعل المراد بطلان الصفقة
اهـ سم قال الحلبي وانما بطلت القاسدة بموت السيد لانها جائز من الجانبين بخلاف العصبة
وقوله بموت سيده أي قبل الاداء ان لم يقل ان أقيمت إلى أو إلى وارتى كافي الروض (قوله وفي
أنه تصح الوصية به) أي وان لم يقيد بالهجز بخلاف العصبة لا تصح الوصية به فيها الا ان قيد
بالهجز سم (قوله وعليه) أي عليه كغيره مع أوجه بأن يملك السيد ما لغيره أو يملكه سيده شيئاً
من ماله اهـ عبد البر فهو مضاف لقوله اهـ والظاهر الأول وبعبارة الشوري وطلبك أي طلبك
السيد لانه الاجنبي فهو من اضافة السيد لقوله (قوله ومنعه من السر) أي بخلافه
في العصبة فإنه جائز بلا إذن الميراث النجم اهـ شرح الروض وقوله ويجوز وطء الامة أي
وطء السيد الامة المكتوبة في الكتابة القاسدة وليس المراد وطء المكاتب كتابة فاسدة لأنه لا
ذلك تمتنع حتى في العصبة كما تقدم اهـ سم وصكتب بعضهم قوله ويجوز وطء الامة أي

يعتق بالاداء لشده وفي أنه يبعه اذا عتق كسبه وكل تعليق يصفق في أنه لا يعتق بغير اداء المكاتب كإبرائه أو اداء المكاتب
غيره عنه معتبر بما وفي أن كتابه بطل بموت سيده قبل الاداء وفي أنه تصح الوصية وفي أنه لا يصرف لهم المكاتب وفي عمة اعتاقه من
الكفارة وعليه ومنعه من السر وجواز وطء الامة وكل من العصبة والقاسدة فمعاوضة

المكاتب كناية قاسدة وهو ضعيف والمعتمد منه من وطئها وأجاب الحلبي بأنه معطوف على السفر
 أي ومنعه من جواز الوطء وفيه أنه لا معنى للمنع من الجواز وأجيب بأنه من إضافة الصفة
 الموصوف أي ومنعه من الوطء الجائز لولا الكتابة وعلى هذا فلا تكون الكتابة القاسدة
 كال تعليق مع أن الفرض أنها مثله فلا نسب القول بالتضعيف وكلام الحلبي ضعيف اه لكن
 المدافعي لم يضعف كلام الشارح بل أقره وعلمه بأن المعلق عتقها يجوز وطؤها وعطل منعه من
 السفر لقاء ملكه عليه وحاصل ما ذكره أن القاسدة فيها شبهان شبه بالعمية في أربعة أشياء
 استقلال المكاتب بكسبه واستقلاله بإرش جنابة عليه وعتقه بالاداء وتبعية كسبه وشبهه
 بال تعليق في ثمانية أشياء في أنه لا يعتق بالبراء ولا باداء الغير منه تغليباً لمعنى التعليق بإعطائه
 ولو غلبنا جانب المعاوضة لعتق بذلك وفي بطلانها بموت السيد قبل الاداء لأن المعلق عتقه بصفة
 ينقطع حكم التعليق بانقضاء الملك غيره وفي عمية الوصية به لأن المعلق عتقه بصفة تصح الوصية به
 وفي أنه لا يصرف له من سهم المكاتبين لأنه خاص بالعمية وفي اعتاقه عن الكفارة لأن المعلق
 عتقه بصح اعتاقه منها وفي جواز تملكه ببيع وغيره لأن المعلق يجوز فيه ذلك وفي منعه من
 السفر لأن المعلق عتقه لا تزول ولا يه السيد عنه وفي جواز ووطء الامة لأن المعلق عتقها يجوز
 وطؤها اه مد (قوله معنى المعاوضة) بدليل أنه لو أدى بغير السيد كالوارث يعتق وقوله معنى
 التعليق بدليل أنه لو أدى للوارث لا يعتق (قوله الحج) فإنه يطل بالركة ويفسد بالجماع فيجب
 المضي في القاسد دون الباطل وأما العارية فتصور بإعارة الدراهم والدينانير بغير الزينة فعند
 العراقيين قاسدة فتضمن وعند المراءزة باطلة فلا تضمن لأن قاسد كل عقد كعمية بخلاف باطله
 فإنه ليس كعمية كما في الدميري (قوله وانلغ والكتابة) فإن الباطل فيهما ما كان على عوض
 غير مقصود كالدم أو رجع إلى الخلل في العاقد كالصغر والسفه والقاسد منها خلافه وحكم
 الباطل أنه لا يترتب عليه ما ياتي والقاسد كأن كان على خير يترتب عليه الطلاق والعتق ويرجع
 السيد بالقيمة والزواج بالمهر أي على الزوجة اه حل ومعنى كونها قاسدين أن عوضهما
 قاسدوان كأنما قد ين بدليل وقوع الطلاق وحصول العتق وانما أتى الشارح بمن إشارة إلى أنه
 يتصور أيضاً لفرق في كل عقد صحيح غير مضمّن كالإجارة والهبة فإنه لو صدق من فيه أو مبي
 وتلفت العين في يد المستأجر والمنتب وجب الضمان لبطلانها ولو كأنما قاسدين لم يجب ضمانهما
 لأن قاسد كل عقد كعمية في الضمان وعدمه كما قلناه الزاوي عن الاسنوي ومثله في شرح
 الروض (قوله نحو انحاء السيد) وجرحه عليه لأن الخطأ في الكتابة للمكاتب لا للسيد بخلاف
 العمية والتعليق لا يطلان بذلك ونرج بالسيد المكاتب فلا يطل القاسدة بنحو انحاء السيد وجرح
 سفه عليه وجرح النفس فلا يطل جهاتان بيع في الدين بطلت اه شرح المنهج وقوله لا السيد
 فهي تبرع من السيد على أمكاتب وكل من المضي عليه والسفه لا يصح تبرعه كذا في حل
 وزى وعش وفيه أن الانحاء والسفه طرأ بعد الكتابة وقوله فلا يطل القاسدة بنحو انحاء
 فإذا أفاق وأدى المسمى عتق شرح م ر وقضيته أنه ليس للقاضي أن يوتى من ماله أن وجده
 مالا وتقدم في العمية أنه يوتى بشروط (قوله وفي أن المكاتب يرجع عليه) قال البلقي
 مقتضاه أن السيد لا يملكه وقت أخذه وعندى ليس الأمر كذلك بل يملكه فإذا عتق ارتفع ذلك

لكن القلب في الأولى معنى
 المعاوضة في الثانية معنى التعليق
 والباطل والقاسد ضدان سواء الألف
 مواضع يسيرة منها الحج والصارية
 وانلغ والكتابة وفتاوى الكتابة
 القاسدة العمية والتعليق في أن
 السيد فسخها بالقول وفي أنها يطل
 بنحو انحاء السيد وجرحه عليه
 وفي أن المكاتب يرجع عليه بما أتاه
 ان يني ويملكه ان تلف

الملك وامتنهد بما اذا علق طلاق زوجته على اعطاء مراهق فاعطته غير الغالب ملكه ولم يرد
 وطلب الغالب غير أنه في الكتابة يرفع الملك قهرا وهذا الاختيار سم (قوله ان كان له قيمة)
 خرج النمر اي غير المحترم وبعبارة شرح المنهج ان كان له قيمة بخلاف غيره كخمر فلا يرجع فيه بشئ
 الا ان يكون محترما بكتابة لا يبيع فيرجع به لا يبدله ان تلف اه وقوله كخمر اي غير محترمة
 كما يعلم من قوله الا ان يكون اي المؤتى محترما كما قاله الشوري وقوله بكتابة كانه
 على بكتابة فيهي فاسدة وقوله لا يبيع قيد به لعدم ضمانه بالبدل ان تلف كذا كرهوا الا فاليدوخ
 يرجع به ويبدله ان تلف اه شيئا قال عث وهل العبرة بالقيمة بوقت التلف او القبض
 او أقصى القيم فيه نظر وقياس المقبوض بالنسبة الفاسدة ان يكون مضمونا بأقصى القيم اه
 (قوله بقيته وقت العتق) اذ لا يمكن رد العتق فاشبه بما اذا وقع الاختلاف في البيع بعد تلف
 المبيع في يد المشتري اه شرح المنهج وقوله اذ لا يمكن عبارة شرح م ر لان فيها معنى المعاوضة
 وقد تلف المقبوض عليه بالعق لعدم امكان رد فهو كتلف مبيع فاسد في يد المشتري فيرجع فيه
 على البائع بما أتى ويرجع البائع عليه بالقيمة والمعتبر هنا القيمة قوله فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب في النفس والقدر والقيمة كان كاتب على دينارين مثلا في نجيم ودفعهما له بدو قيمة
 المكاتب ديناران فانه يحصل التقاص كذا ذكره فلو كاتب على عشرة دنانير والحالة ما ذكر رجوع
 العبد بمائة وحكم عكسه حكمه ايج (قوله تقاصا) أي سقط دين ادهما في نظير دين
 الاثر (قوله هذا) اي محل التقاص (قوله فان كانا متقويين) حاصل ما قاله م ر ان المعتد
 بمران التقاص في المثليات فقط في الكتابة دون غيرها سم (قوله فلا تقاص) لانهم ليسا
 معلومين من مائر الجهات بخلاف المثل قال سم فان قلت ما صورة التقاص في المثليين في
 الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيته قلت من صوره ان تكون الصوم برامثلا وتكون
 المعاملة في ذلك ليرفعه فذلك المكان فتكون القيمة اه وانظر ايضا صورة التقاص
 في المتقويين ويمكن تصويره بأن تكون الصوم عتقا وتكون المعاملة في ذلك المكان بها فتكون
 القيمة منها قايما على ما قبله فاندفع ما يقال ان التقاص في المتقويين لا يأتى هنا حتى يتقيد لان
 قيمة العبد لا تكون الامن فقد البلد وبطل التلف ان كان قيمة فكذلك وان كان مثلا فبالقيمة
 العبد (قوله فقيم ما تمصيل) حاصله وجود التقاص في المثليين في الكتابة دون غيرها لتشوف
 الشارع للعتق كان كان لزيد على عمرو وأردب فمحمدا وعمر وعلى زيد مثله فلا يحصل التقاص
 في ذلك اه وبعبارة م ر اما اذا اختلفا جنسا او غيره فمحمدا فلا تقاص كالمواخير تقدين وهما
 متقويان مطلقا او مثليان ولم يترتب على ذلك عتق فان ترتب عليه جاز لتشوف الشارع اليه
 (قوله حلف المنكر) فيصدق لان الاصل عدمها ولو عكس بأن اتعاه السيد وانكرها العبد
 ما وقتا وجعل انكاره تهييئا منه لنفسه فان قال كاتبك واذيت المال وعتقت عتق باقراره
 ومعلوم محام في الدعوى والبيانات أن السيد يحلف على البت والوارث على تقي العلم شرح
 المنهج وقوله رجعل انكاره تهييئا محله ان تعمد ولم يكن مدو وقوله وعتقت ليس قيد ومن ثم
 أسقطه ج وم ر اه (قوله ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر الصوم) أي في مقدار
 ما يؤتى في كل نجسم اه ذي وبعبارة م ر في قدر الصوم أي الاوقات او ما يؤتى كل نجسم اه

ان كان له قيمة والسيد يرجع عليه بقيته
 وقت العتق فان اتحد واجب السيد
 والمكاتب فقامسا ولو اختلفا في رجوع
 صاحب الفضل به هذا اذا كانا قدين
 فان كانا متقويين فلا تقاص او متليف
 فقيم ما تمصيل ذكره في شرح التهاج
 وفي جميع فوائد مهمة لا بأس بمراجعتها
 فان هذا المتصير لا يمتثل ذكرها ولو
 اذ عديت كناية فانكر سيده او واره
 حلف المنكر ولو اختلف السيد
 والمكاتب في قدر الصوم أو في مقدار
 الاجل ولا يشترط اول كل قيمة

وعبارة شرح المنهج ولو اختلفا في قدر التجوم أي المال أو صفتها بكنسها أو عددها أو قدر
أجلها ولا ينة أو لكل ينة قصاها اه وقوله في قدر أي مقدار ما يؤتى في كل نجم زى وعبارة
هر في قدر التجوم أي الاوقات أو ما يؤتى كل نجم اه ولو جعل هذا تفسير العدد الآتي
وفسر القدر بقدرها كلها كان مناسباً وعلى كلام زى فيفسر قوله أو عددها بعد جعلها
بأن اختلفا في جملة العدد وقوله بكنسها عبارة مر أراد بالصفة ما يشعل الجنس والتنوع
والصفة وقدر الاجل وقوله أو عددها كأن يقول العبد كاتبتني على اثني عشر ديناراً في كل
شهر أربعين ديناراً قال السيد كاتبتك على خمسة عشر مؤجلة بثلاثة أشهر كل شهر خمسة (قوله
مخالفاً) ويبدأ السيد هنا بالقوة بآية ولأنه بمنزلة البائع هنا (قوله صدق السيد بينه) كما
في المحرر ان عرف سبق ما اتعاه لقوة بآية بذلك لكون الاصل بقاءه ولأنه بمنزلة البائع ومن ثم
صدقنا مع كونه مقصداً للقصد على خلاف القاعدة اه مر ورجع وعبارة المنهج وشرحه ولو قال
صكتا بكتك وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر المكاتب الجنون أو الجرح حق السيد فيصدق
ان عرف له ذلك أي ما اتعاه لقوة بآية بذلك والافالمكاتب لأن الاصل عدم ما اتعاه السيد ولا
قرينة والحكم في الشق الأول مخالفاً لذلك في التكاح من اه لو زوجه بته ثم قال كنت مجبوراً
على أو مجنوناً يوم زوجهما لم يصدق وان عهده ذلك وقرئ بأن الحق ثم تعلق بآية بخلافه هنا اه
وقوله في التكاح ومثل التكاح البيع فلو قال كنت رقت البيع ميلاً أو مجنوناً لم يقبل وان أمكن
الصبا وعهد الجنون لانه معاوضة محضة والاقدام عليه يقتضي استصباح شرائطها بخلاف
الضمان والطلاق اه زى وقوله بآية وهو الزوج ان كان الاختلاف بين الولي والزوجة
أو الزوجة ان كان الاختلاف بين الولي والزوج كما قرره شيخنا والظاهر الثاني (قوله
والمكاتب ممن يعتق على الوارث) كأن يكون ابن أخ السيد وكان الاخ وارثاً (قوله زوجه)
أي كلاً أو بعضاً وكذا قوله الآتي زوجهما كأي دل عليه قوله لا في أو بعضه (قوله أو بعضه)
معطوف على كل من الزوج أو الزوجة وكأنه يقول لا فرق بين ملك الكل أو البعض والكتابة
باقية ان كانت صحيحة وهذا وما بعد من خيل هنا ومن ثم لم يذكر في المنهج هنا

• (فصل في أتمات الاولاد) •

أي أحكام أتمات الاولاد كحرمة بيعها وهبتها وجوز زوطتها واستخدامها ولم يقل في
المستوليات تبركاً لفظ الحديث الآتي والامتهان بكسر الهمزة وضعها كما قرئ بهما في البيع
وعبر في المنهج بآية لانه متق بالتمل وما قبله القول وأيضاً المتق فيه قهرى فلم يدرج في كتاب
العتق والاصح أن المتق باللفظ أقوى من الاستيلاء لترتب مسيبه عليه في الحال وتأخره في
الاستيلاء والحصول المسبب بالقول قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز موتها قبل موت السيد
كما تقدم عن شرح مر وقال حج الاستيلاء أقوى لتقونه من المجنون والمجور عليه بنفسه
والعتق المنطوق لا يتقدمهما دل ذلك على اهمال الشرع بالاستيلاء فيكون أقوى ويؤخذ
من كون اللفظ أقوى أنه لا يترتب على عتق المستولاة ما يترتب على الاعناق المنجز باللفظ ومنه
أن القبيح يتق بكل عضو من العتق فهو من المعتق اه والحكم المرتب على الاستيلاء خاص
بهذه الامة اه عثم على مر زيادة وقيل هما سواء وهذا الصل حكاهم على المنهج ولم يطله

مخالفاً ثم ان لم يتقاصلي شيء خضعها
الجباكم أو المصالحان أو أحدهما
كافي البيع ولو قال السيد كاتبتك
وأنا مجنون أو مجبور على فأنكر
المكاتب صدق السيد بينه ان عرفه
ما اتعاه والافالمكاتب ولو مات السيد
والمكاتب ممن يعتق على الوارث متق
عليه ولو ولد له رجل زوجه المكاتبه
أو وراثته امرأتها زوجها المصكاتب
اتسبح النكاح لأن كلاهما مسلم
زوجه أو بعضه ولو اشترى المكاتب
زوجه أو بالعكس واتضمنتة الخیار
أو كان الخیار المشتري اتسبح النكاح
لأن كلاهما مسلم زوجه
• (فصل في أتمات الاولاد) •

بشيء اه (قوله ختم المصنف الخ) كان الاول أن يقتضيه هذا عند قوله كتاب العتق اللهم
الآن يقال أتى به هنا لاجل قوله وأخر الخ (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق (قوله وشارحه)
مفرد مضاف فيم (قوله وما يشأنا) بالباء لا بالهمزة كما يشاء لأن الياء لا تطلب همزة الا اذا
كانت زائدة وهي هنا أصلية قال في الخلاصة

والمندريد ثالثا في الواحد • همزاري في مثل كلقلائد

(قوله منها) أي من التار وخقه أيضا بمذاكر ليناسب الختام الاقتراح فالافتتاح بالعبادات
والختم بالعتق الذي هو أفضل القربات وبين العبادة والقرية تناسب واضح اه شيئا (قوله)
مشوب بقضاء أو طار أي مخلوط يقال شبهه بشوبه خطه يخطه وقوله أو طار أي أغراض
عش وقال الشوري في حاشيته على التحرير في باب صلاة الجمعة أو طار جمع وطرو وهو الحاجة
والشهوة ومنه فلما قضى زيد منها وطرا الآية أي فيكون أدون رتبة من العتق الاختباري
والحكم المترتب على الاستيفاء خاص بهذه الامة (قوله وأصلها الخ) هنا سقط والاصل جمع
أم وأصلها الخ قد دخلها الحذف للاحقة كبدل النقة واختلف في هاتين القيل زائدة وهو ما رجحه
الاشمولي عند قول الالقبة والهاء وقفا كله فوزنها فعلمة وقيل أصلية ويدل لجمعها على
أتمهات ويدل للأقل جمعها على أمان ويحجب عن أتمهات بأنه جمع أتمهات والهاء زائدة فيهما
ووزن أتمهات على كون الهاء أصلية فعلة بتشديد العين قالها لام الكلمة والعين وهي الميم
مضعفة قال ابن مالك

وان يك الزائد مفعلا • فاجعل في الوزن ما للاصل

ووزن أم على هذا دفع ولى زيادة الهاء فعل اه وهذا أعني قوله وأصلها أتمهات جواب عما يقال
من شرط الجمع أن يناسب مفردة والمفرد لا هاء فيه والجواب ظاهر لأن أصل أم أتمهات في المفرد
بحسب الاصل ما في الجمع من الحروف الأصلية فانه الشوري وقوله يدل لجمعها لأن الجمع
يرد الأشياء الى أصولها (قوله فانه الجوهرى) أي في صحاحه وحينئذ فأمهات جمع للفرع دون
الأصل ومن نقل عنه أي عن الجوهرى وهو المحلى أنه قال أمهات جمع أتمهات أصل أم فهو رأى
الجمع للأصل دون الفرع خلاف ما تقررته فقد تسهم في هذا التعبير عنه حيث نسب للصاح غير
لقظه لكن لما كان ما ثبت للفرع ثبت لأصلها بالساعة أنه أن ينقل عن الجوهرى أن أمهات جمع
أتمهات ولما قل أن يقول المحلى لم ينقل ما ذكره من صحاح الجوهرى بل عن الجوهرى والجوهرى
يجوز أن يكون كلامه لم ينصر في الصحاح اه طبلاوى (قوله ويقال في جمعها أمان) يحتمل
أن مفردة على هذا أم التي ليس أصلها أتمهات بل هي أصل برأسها ويحتمل أن مفردة أم التي أصلها
أتمهات إلا أن الهاء زائدة بدليل عدم ردها في الجمع حرر (قوله وقال بعضهم) هو الذي عبر عنه
فيما يأتي بالاول (قوله ويمكن رد الاول الى هذا) كان يقال قوله الاتمهات للناس أي أكثر
استعمالهم ولما لم يأتهم أي الاكثر استعمالهم اه شيئا ويقال يا أمان يا أمان السكت بعد
الالف وبأتمهات بلسان الالف وتشبيهها بالسكت فالتأنيث كما قالوا يا أمان وجعلها الجوهرى
علامة تأنيث عوضا عن يا الاضافة • (قائمة) • ذكر بعض المحققين أن الام تطلق في القرآن
على خمسة معان الاصل ومنه وانه في أم الكتاب والوالدة ومنه قلاته الثلث والمرضة ومنه

ختم المصنف رحمه الله تعالى كتابه بالعتق
ربما أن الله تعالى يعقده وفارقه وشارحه
من التار يقال الله تعالى من فضله
وكرمه أن يجيزا والدين ياوشا شيئا
وجميع أهلنا ومحبتنا منها وأنكر هذا
التصل لانه عتق قهرى مشوب بقضاء
أو طار وأمهات بضم الهمزة وكسر
مع فتح الميم وكسر هاء أو أصلها أتمهات
بدليل جمعها على ذلك فانه الجوهرى
ويقال في جمعها أيضا أمان وقال
بعضهم الامهات للناس والامات
لها ثم وقال آخرون يقال فيهما أمهات
وامات لكن الاول أكثر في الناس
والثاني أكثر في غيرهم ويمكن رد الاول
الى هذا

وأسمائكم اللاتي أرضعنكم والمضاهية للام في الحرمة ومنه وأزواجه أمتهم والمرح والمصير فأمته هلوية وقيل المراد أم رأسه وقيل الناول له ياوى إليها اه (قوله في ذلك) أي في أمتهم الأولاد أي في أحكامهم هلوية على المدلول لأن رتبة اللبس العام التقديم لغيره وأعطيه المسائل كما قاله هر (قوله أيا أمة) أي بالجزء على زيادة ما أوتى على أنها نكرة موصوفة بتأويل أمة بريقة ليكون الوصف في معنى المشتق عما بقول الخلاصة وانعت بمشتق الخ أو نكرة تامة وأمة بدل أو يرفع على أن ما اسم موصول وأمة خبر مبتدأ والمضى أي الذي هو أمة لكن فيه حذف صدر الصلة في غير أي وهو قليل فالأولى تخريج الرفع على أن ما نكرة موصوفة بجملة محذوف صدرها والتقدير أي شيء هو أمة ويصح أن تكون ما زائدة لتوكيد معنى الشرط فيكون أمة مرفوعة على البدلية من أي فكأنه قال أي أمة أو بالنصب غير النكرة الثالثة أو حال من أي الخصصة بالاضافة وأي شرطية وولدت فعل الشرط وهو خبر ولا يرد أنه لم تحصل القائمة به بل بقوله فهي حرة لأن الخبر قسمان مفيد بنفسه ومفيد بانضمام غيره إليه وما هنا من التارة قصص أن في إعراب أمة ثمانية أوجه ثلاثة في الجز وثلاثة في الرفع واثنان في النصب وقال بعضهم إن ولدت حقة لامة أغنى عن فعل الشرط اه وقوله على البدلية من أي لكنه نديستشكل بأنه إذا بدل اسم من اسم مضمين معنى شرط أي إذا انفصلا أعياد الشرط فهو من يتم أن زيدوا عمر وأقم معه ويصحب بأن ذلك أغنى فقد قال في التصريح وقد يضاف كل من التفصيل وإعادة الشرط في الكشف أن يود من قبل من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر ابن مالك في الخلاصة على الاستفهام فقال وبدل المضمين الهمز يلى همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه (قوله فهي حرة) أي آية إلى الحرية فإن قيل إذا كانت الولادة موجبة للحرية فمقتضى ذلك موت السيد قبل أن لها حق بالولادة والسيد حقا بالملك وفي تفصيل عقوبات الولادة إبطال لمقتضى الكسب والاستمتاع فمقتضى تعليق بموت السيد حفظ الحق فكأن أولى اه شوري (قوله عن دبر منه) بضم الدال والباء أي بعد آخر حر من حياته من معنى بعد كافي قوله تعالى لترى سكان طبقات من طبقات قال في الصباح الدبر بضمين وسكون الباء بخلاف القبل من كل شيء وأصلها أدبر منه الإنسان اه ع ش فتوله عن دبر منه أي بعد موته فلم مات قبله فلا حرية وأنه لو قتلها إنسان حكا كان لسيدها قيمتها فلوما تامة أو مثلك في السبق والبيعة ما الحكم اه عمرة قال سم بنقي أن يحكم بالعتق في الأولى فطر إلى أن العلة تشارت الماحول دون الثانية لأن به الرق محقق فلا يزول إلا بثبوت خلافه فلما مل اه اج (قوله ابن ماجه) اسم أمة يسكون الهاء وصلوا وقضا مجرور بفتح مقدرة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف والمفعول من الصرف العلية والبيعة ومنع من ظهور الحركة سكون الحكاية بلفظه ومثله سيند وبركة منه (قوله عن أبي موسى) الذي في شرح هر عن أبي سعيد (قوله أمانا في السبايا) جمع سبية كهذا يجمع هدية والمراد مسبية والباء الأولى زائدة فقلب همزة في الجمع فيقال سباني بكسر الهمزة كصاحب أخذ من قول الألفه

والمدريد ثلثاني الواحد ه همزاري في مثل كقلاند

والأفضل في ذلك خبر إجماع أمة ولدت من سيد ما فهي حرة من دبر منه رواه ابن ماجه والحاكم وصححه اسناده وخبر الصحيح عن أبي موسى قلنا يا رسول الله أمانا في السبايا ونحب أمانا من محترى في العزل فقال يا عليكم

ثم تفتح الهمزة فيقال سبامى أخذ من قولها بعد وافتح وود الهمز يا وبعد الفتح يقال تفتح
البا وافتح ما قبلها قلبت القاء أخذ من قولها

من ياء أو واو تحريكاً أمل • القاء أبدل بعد فتح متصل

ثم قلبت الهمزة ياء وهو معنى قولها المارودة الهمز يا قصار سبانيا بعد أربعة أعمال سباني وسبامى
وبما أو سبانيا وإذا كان المقدم هو زائد فيه عمل خامس بعد العمل الأول وهو قلب الهمزة
الثانية ياء كخطيئة بهما خطا فيهمزتين أو لاهملا مكسورة ثم قلبت الثانية ياء فتحال خطا في
ثم تأتي بالأعمال الثلاثة المتقدمة كما صرح به الأشعري في شرح قول الألفية وافتح وود الهمز يا
فيما أمل لاما وفي المختار السبية المرأة المسبية (قوله أن لا تضلوا) فيل أن لازمة ليطابق
السؤال لأن السؤال عن العزل فيكون المعنى على زيادتها ما عليكم ضرر في الفعل وهو العزل
لكن قوله لمن نسمة الخ يقتضي أن لا أصلية ويكون المعنى ما عليكم ضرر في عدم الفعل أى
العزل لأن ما من نسمة كانت الخ فالسؤال يدل على زيادتها وقوله لمن نسمة الخ يدل على
اصالتها واختار ما لنا الشافعي رضي الله عنه جوازها عن الامتناع عنها وعن الحرمة بانها نعم
هو مكروه لأنه طريق إلى قطع النسل وعبارة هر والعزل حذر من الواو المكروه وإن أدت
فيه العزل عنها حرمة كانت أو أمة لأنه طريق إلى قطع النسل اه أى بحسب الظاهر
وقوله في الحديث ما من نسمة الخ أى مقدرة عند الله اه وتقل قبل ذلك عن النزول في الاحياء
انه قرآن العزل خلاف الاولى اه وفي شرح السيد السبانية تلطوطة ابن العماد في الامتعة
ما نصه فرع العزل منهي عنه وهو أن يجمع فإذا طرب الانزال نزاع فأنزل خروج الترح
والاولى تركه على الاطلاق وأطلق صاحب المذهب كراهيته ولا خلاف في جوازها في السرية
صيانة للملك ولا يحرم في الزوجة على المذهب سواء الحرة والامة بالاذن وغيره وقيل يحرم بغية
اذن وقيل يحرم في الحرة وأما المستولمة فأولى بالجواز لانها غير راسخة في القرائن ولهذا لا يقسم
لها قال امام الحرمين وحيد حرمنا العزل فذلك اذا نزاع بقصد أن يقع الانزال خارجاً عن زرع
الولد فاما اذا عزم أن ينزع لاهي هذا القصد فيجب القطع بأن لا يحرم نساء والصحيح عدم التحريم
لما تقدم اه (قوله كاتنه) أى مقدرة (قوله الاوهى كاتنه) أى موجودة أى في الخارج سواء
عزل أو لم يعزل فهو كون خاص فلذا ذكر لأن واجب الحذف هو الكون العام (قوله فذلك) أى
لامتناع عنها (قوله قال) أى اليه في قوله نفسه أى قول عائشة (قوله وإذا) هى للمبين
والمظنون الغائب وجوده كالوطء هنا فذلك أثره على ان لانها المستولمة وجوده قبل على الجلال
(قوله أى وطئ) من تفسير العام بالخاص لأن الاصابة تكون بجميع المشقة وبعضها بخلاف
الوطء والحاصل أنه شبه الوطء باصابة السهم للفرس واستعار الاصابة للوطء واشتق من الاصابة
أصاب بمعنى وطئ وبالجامع حصول المقصود في كل (قوله الرجل) قيد بالرجل لأن الصبي فيه
خلاف يأتي ونخرج الخلق قوله الرجل أى المحقق المذكورة ليخرج ما لو اشترى ختنى أمة ختنى
فلم يمتن من المالك الختنى ثم إن المالك قبل أيضاً فلا يكون أم ولد لانه يجعل السيد ان يضع بالانوة
وهي لا يحكم لها باستيلاد الامن ذكر وجبها بمقتل انه من شبهة أو زنا ولا يحد لعدم تحققه
وهو يدراً بالشبهة وبهذا اندفع ما استشكله بعضهم من توهمه في ذلك وبقي ما لو وطئ السيد أمة

ان لا تضلوا ما من نسمة كاتنه الى يوم
القائمة الاوهى كاتنه تقى قولهم ونجب
اعاشته دليل على أن يعين بالاستيلاد
ممنع واستشهد بذلك البيهقي بقول
عائشة رضي الله تعالى عنها لم يترك
رسول الله صلى الله عليه وسلم دناراً
ولا درهما ولا عبداً ولا أمة قال فيه
دلالة على أنه لم يترك أم إبراهيم رقيقة
وانها اعتقت بوجوه (واذا أصاب) أى
وطئ (السيد) الرجل

فألفت حلقة فأخذتها أمته الأخرى فصارت بها حلقة ثم ولدت فهل يصحكم الثانية
بالاستيلاء قال الشيخ حدان فيه نظروا واستقرب ع ش أنها لا تصير أم ولد لأنه لم ينفذ من منيها
ومنيه في هذه الحالة اه (قوله الحق) أي الذي يمكن احباله بأن استكمل تسع سنين قال شيخنا
الديري بشرط في السيد كونه ممن يمكن لحوق الولد بنفخ الصبي فلو وطئ الصبي الذي لم يبلغ
تسع سنين أمته وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لم يثبت ايلاده ولم يلحقه الولد كما هو
ظاهر فلو يلحقها ووطئها وأنت بولد ستة أشهر فأكثر من وطئه لم يثبت ايلاده ولم يلحقه الولد كما هو
ولا يثبت ايلاده على الرابع ويحرق بين النسب وغيره بأن النسب يحتاج لعمالة لا يحتاج لغيره قاله
جع قال الشيخ م ر لان النسب يصح في الأمكان والاصل بقا صغره وعدم صحة تصريته
والاصل عدم المنع من ازالة ملكه من الامة اه كلامه قاتل وقوله في هذه المسئلة لو وطئ
صبي لم يستكمل تسع سنين غير ظاهر ومن ثم قال ع ش عليه صوابه استكمل بدليل قوله لان
النسب يكتفي فيه الامكان ودون التسع لا يكتفي ويؤخذ بما ذكر أنه يلحق بالصبي المذكور ويقال
فيه اأبغير بالغ اه ديربي في حقه على سم (قوله أو كثر أصليا) وأما ايلاذ المرتفع وقوف م ر
(قوله أمته) أي من لغيرها ملك وان قل من ل بخلاف من وطئ ابنة ثم ملكها فلا تكون
أم ولد على المتمد والمراذ بقوله أمته ولو قد راء كان وطئ لاصل امته فرعها التي لم يستولدها
الشرع ولو من زوجة فانه يقدردخولها في ملك الأصل قبيل العلق ومثلها امته مكاتبه كما يأتي
في الخاتمة او مكاتبه ولله وللاستشرطان الأول أن تكون مملوكة للسيد حال علقها منه الثاني
أن لا يتعلق بها حق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد معسر ولم يرل عنها بل يعت فيه ولم يملكها
السيد بعد ذلك بأن لا يتعلق بها حق اصلا أو يعلق بها وهو غير لازم ولازم وهو كاتبة او غير كاتبة
لكونه نازل عند العلق أو مستقر والسيد مومرا أو معسرا وقد زال بعد ذلك عنها بنص اداء أو ابراء
أو لم يرل ويعت فيه ملكه ملكها السيد بعد ذلك ففي هذه الصور صحتها ثبت الاستيلاء
أما اذا تعلق بها ذلك فلا يثبت الاستيلاء والحق اللازم مثل الرهن بعد القبض ومثل أرش الجنابة
اه راستن بعضهم من مفهوم كلام المستف مسئلة يثبت فيها الايلاذ وهي ما لو اشترى أمته بشرط
الخيار ربائع ووطئها المشري بائن البائع لحصول الاجازة قال ع ش قد يمنع استثناء هذه لانه
بالوطئ مع الاجازة دخلت في ملكه فلم يجعل الامة وعبار شرح م ر امته أي التي لم يتعلق بها
حق لغيره فخرجت المرونة اذا أولدها الرهن المعسر يبرأ من الرهن الا ان كان الرهن فرع
كأبنة بعضهم فان اتفك الرهن تغدق الاسع وتخرجت الجنابة المتعلقة برقبته مال اذا أولدها
مالكها المعسر فلا يتخذ ايلاذ الا ان كان الجنى عليه فرع مالكها وتخرجت أمة المحجور عليه
بغير فلا يتخذ ايلاذ على المعتقد اه (قوله أي بأن علق منته) تفسير لقوله وطئ فيكون
أطلق السبب وهو الوطء واراد المصيب وهو العلق بوطء أو غيره (قوله ولو منيها) ليس
المصيب في محل الخلاف بل محل الخلاف المحجور عليه بنظر (قوله حال اسلامها) ليس قيدا م ر
(قوله بوطء مباح) أي في قبيل وهو متعلق بعلقت (قوله أو محرم) أي لذاته أو العارض
(قوله أو باستدخال ماته) ولو في الغير وهو معطوف على قوله بوطء (قوله في حال حياته)
متعلق باستدخال وقد ينهم أن المتصل بعد الموت أي اذا انفصل مني السيد منه بعد موته بأن

المعسر كالأول ويضامسها كان أو كثر
أصلها (أمته) أي بان طقت منه ولو منيها
أو بمنزلة أو مكرها أو اجباها الكافر
حال اسلامها قبل بيعها عليه بوطء مباح
أو محرم كان تكون حائضا أو محرمة
كانت أو من زوجة أو باستدخال ماته
المعسر في حال حياته

عصر من ذكره واستدخلته امرأة هل يقال هو محترم ويثبت نسبته بذلك أولا ينبغي ان يصدق عليه
 هذا المحترم ولم ار من ذكره وعليه فلا يرث لا يقال التركة لغيره قبل خروج النطفة التي خلق منها
 بخلاف ما خرج في حياته لكن يزعم قبل باسئراط خروج المني في الحياة للسوق بخلافه بعد
 الموت فلا ينسب لخروجه من جثة متفكة عن الحمل والحرمة فالخامس ان الصور ثلاثة ان
 يتصل في حياته وتستدخل في حياته فيثبت النسب والاستيلاد الثانية ان يتصل في حياته
 وتستدخل بعد موته فيثبت النسب دون الاستيلاد الثالثة ان يتصل بعد موته وتستدخل بعد
 موته فحين ترقدوا استظهر الخطيب ثبوت النسب وقل عدمه وهو المعتمد واظهر لو كان خروج
 المني الموت هل يثبت العتق والارث والظاهر لانه يشترط تحقق وجود الوارث في حياة
 المورث (قوله فوضعت) أمث قوله وضعت لانه يجب تأييد الفعل بتامس كنه في آخر الماضي
 وتامس المضارعة في أول المضارع اذا كان فاعله مؤنثا في مستلزم احدهما ان يكون ضمير متصلا
 ولا فرق في ذلك بين المورث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام
 وطلع فان كان الضمير متصلا لم يوث بالثمة فهو عندما قام الالهى فانها ان يكون ظاهرا متصلا
 حقيقى التأييد والمراد وضعت كل الولود ولو تأمن فلا تفتق بخروج بعضه حتى يتم خروجه كما
 قاله ممر والوضع ليس بقيد بالنظر لحرمة البيع وما بعده بل المدار على الحمل وبعبارة غيره فواليت
 بتمام اتصاله ولو من غير محله المعتد لا بخروج بعضه ويثبت بالقابضه الاستيلاد لا العتق فان
 ألفت بعضه بعد موت السيدتين متفقها ولها كسها وترتيب الحرمة أى حرمة يعها على الوضع
 لا يتأني الحرمة قبل الوضع أيضا فالمدار على العلق وقوله فوضعت ولو من غير محله المعتاد كما قاله
 قل على الجلال ومثله الشورى في موجبات القسول وقد يوجب به بأن أمية الوالد منوطة بالولادة
 وقد حصلت ولو من غير طريقها المعتاد والمراد وضعت في حياة السيد أو بعد موته لمذاق محكم
 بثبوت نسبته وفي هذه الصورة الواجب انهما تفتق من حين الموت فتلك كسها بعده مع زى
 واصل (قوله أو ما) أى حمل فجب فيه عز وفانكره موصوفة ويجوز أن تكون اسمها موصولا
 بمعنى المني أى الحمل الذى ينجب فيه غيرة وكان القياس أن يعبر عن لانها الأصل فمن يعقل ويحباب
 عن ذلك بأن الجنين لما كان أمرا معيما عبر عنه بما كفى قوله تعالى رب انى تدرك ما فى بطنى
 محزرا قاله ابن هشام والمراد بذلك ألفت جميع ما تنجب فيه الغيرة لانه اذا ألفت بعضه
 فقبه تفصيل فان ماتت لا وجبت الغيرة ولا وجب نصفها كما قاله زى ومن البين أنه لا يصح
 حمل كلام المصنف على حلة الموت لانه ذكر بعد ذلك حرمة البيع والرهن والهبة وهى لا تكون
 الا في حياة الموت فاقبل انه ضعيف لا وجه له ثم رأيت عبارة المصنف كالمشاريح سواها
 ولا يضعها ممر ولا غيره فذكره الحواشي هنا ليس على ما ينبغي تأمل (قوله أى لحم) فيه تغيير
 اعراب المتناهي وأجاب بعضهم (قوله من القوايل) أى أربع نسوة والقوايل ليس بتدوحي
 جمع قابلة تميم بذلك لقابلها المولود عند خروجه (قوله كضغتها صورة آدمى) ظاهرة
 أو خفية أخبر بها القوايل وصبر أربع منهن أو رجلان أو رجل وامرأتان بخلاف عالم يكن
 فيها صورة آدمى وان قلن لو ثبت لضطت وانما اقتضت بها العلة لان الغرض ثمرة الرحم
 وهما ما يسمى ولدا ومعلوم أن قوله أو ما فيه قرينة معطوف على قوله حيا حيث تنفذ هذا السلف

(فوضعت) أى أو ما أى لحم (تبيين) لكل أحد
 غيرة وهو (ما) أى لحم (تبيين) لكل أحد
 أو لاهل التبعة من القوايل (فيه شئ من
 خلق آدمى) كضغتها صورة آدمى
 وان لم تظهر إلا لاهل التبعة ولو من غير
 النساء

يقتضى أنه ليس لما قبله فينبذ كما قاله النجم النبطي أن الخسفة لا توصف بحيلة ولا موت بل
 واسطة بينهما والكاف استقصائية كما قاله قبل على الجلال (قوله سورة آدمي) ويكنى بعض
 المتصور ولو لا سبع كما يفهمه المتن (قوله حرم عليه بيعها ورهنها) وفرض المستفاد من هذا فيما بعد
 الوضع لا يشافي جريانها حال الحمل أيضا سم وقوله بيعها أي الاتساع (قوله ولو بمن) أي لمن
 وكذا قوله أو بمن أقر أي لمن أقر (قوله ورهنها) لم يستفد هذا من الحديث أعني أتمها بالاولاد
 قطعاً من حديث آخر وأما القياس على البيع (قوله وهبتها) أي لغيرها أتمها بنفسها فصحة
 قال البرماوي ومثل ذلك قرنها بنفسها فإنه صحيح على الرابع ويلزمها أن ترد للمقرض أمة
 مثلها التعذر إذا لمقرض وهو نفس العتقها بذلك وبجاءته في حاشيته على سم الغرض ومثل بيعها
 قرنها بنفسها كما صرح به شيخ الإسلام في شرح المنهج ويجب عليها رد مثلها لأن عمل رجوعه
 في عين المقرض أن لا يتعلق به حق لازم وقد صارت عبقة لأن بقرضها نفسها ملكتها فعتقت
 ولا يصح وقفها أي ولا تدبرها ووجه البعض كهيئة الكل في حكمه وبجاءته السهو دي قوله
 وهبتها ورهنها أتمها الهبة فلا نهي لملك إلى الغير وأما الرهن فتسلط على ذلك فاشبه البيع وإنما
 صرح المستفاد بذلك مع فهم من تحريم بيعها للقبض على أن تعاطى العقود الفاسدة حرام
 وإن لم يتصل بها المقصود كما نص عليه في الآم كذا قاله الزركشي والعمري وكذلك تحريم الوصية
 بها وفي صحة وقفها خلاف والأصح المنع ولا يصح تدبيرها لأنها مستحقة للعتق بالموت بالجهة
 القوية فعتقها من رأس المال بخلاف المدبر على أنه قد يتصور تدبيرها إذا قال لها السيد إذا
 مت فأنت حرة قبل موتي بشهر وقتنا أن هذا تدبير كما في الحماوي الصغير تصير مدبرة وفائدة
 أن كسبها يكون لها من الوقت الذي أثبت ابتداء العترة منه قبل موته لكن العقدان هذا
 تعليق عتق وصفة وليس تدبيراً فلا يرد ذلك على قول المستفاد في التدبير ولا يصح تدبير أم الولد
 وظاهر قرن المستفاد بالهبة في المنع تلازمها فيه قاله الولي أبو زرعة العراقي (قوله
 مع بطلان ذلك أيضاً) أي لأن الحرمة قد تجتمع مع الهبة كالبيع بعد أنان الجمعة (قوله تلعب
 أتمها بالاولاد) انظر هل علمت هذه الرواية بلغة من اللغات المتقدمة في كلامه أم لا وإذا لم تعلم
 الرواية هل يجوز قراءتها بلغة من اللغات المذكورة أم يتعين الأصح والاولاد جمع ولابدقتين
 وهو كل ما ولدته مني ويطلق على الذكر والأنثى والجمع كما في المصباح والولد بوزن الفضل
 لغة فيه وقد يكون جماعاً كما سداً وجمع ولعل في ذلك ما لا يعلم كما صرح به الأشموني
 وفيه فإن قلت جمع صلى الله عليه وسلم نارية وأقر دأخرى فهل لهذا من حكمة قلت نعم يجوز
 أن تكون الحكمة في ذلك الإشارة إلى جواز أفرادوا المطابقة في ضمير جمع المؤنث السكنة
 أن كان المراد منه الكثرة فالأفراد أولى والأقوال المطابقة وقد اشتمل على الاستعمال قوله تعالى
 إن عتقك الشهور إلاية حيث أقر في قوله تعالى منها الرجوع للاثني عشر وطابق في قوله فلا
 تظلموا فيه أنكم لرجوعه لاربعة كذا قاله ع ش ويجوز أيضاً أن تكون الحكمة في ذلك
 كما قاله سم الإشارة إلى أن الحكم ثابت لكل فرد لا لجمع وقد استقدم هذا الحديث
 امتناع التمسك بآراء أو أعمه فانه أما اختياري أو قهري والاختياري أما بما لوضه أو غيرها
 فأشار صلى الله عليه وسلم إلى التمسك بالاختياري بما لوضه بقوله لا يحسن وبدأ بالبيع لأنه الأصل

وجواب إذا (حرم عليه بيعها) ولو بمن
 تعتق عليه أو بشرط العتق أو بمن أقر
 ببيعها (ورهنها وهبتها) مع بطلان
 ذلك أيضاً تلعب أتمها بالاولاد

الغالب في إزالة الملك والى القلبك الاختسار في غير معاوضة بقوله ولا يوهن وذكر ما عتب
 البيع لا اختراصكهما في القلبك المطلق وأشار الى القهري بقوله ولا يورثن وأخره عن البيع
 والهبة لتعلقه بالموت وهما بالحياة السابقة عليه وقد اشتمل صدر الحديث على ما أشرفنا اليه من
 الإشارة الى منع كل ما يزيل الملك واشتمل بجزءه على ما للسيد من الوطء ومقتضاه وذلك في قوله
 يستمتع بها سيدها مادام حيا وبالجملة فاشتمل هذا الحديث على ما يستمتع على السيد وما يجوز له
 واشتمل أيضا على بيان ما حصل لأم الولد بسبب الولادة من فك قيد الرق عنها بموت سيدها وذلك
 في قوله فإذا مات فهي حرة اهـ وأعراب الحديث أتهات الاولاد ميتة أم مضاف اليه لا يعن
 لا نافية كذا قال بعضهم وصوابه نافية ويرى فعل مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهي
 نائب فاعل في محل رفع وهو خبر عن أتهات وقوله ولا يوهن ولا يورثن معطوف عليه وأعرابه
 كعرايه وقوله يستمتع بها سيدها جلة فعلية لاجل لها من الأعراب (قوله لا يعن) أي لغير
 أتهات وكذا الهبة (قوله يستمتع بها سيدها) جلة مستأنفة استثناء فإني أتينا واقع في جواب
 شرط مقدر تقديره ماذا تصنع بها فان قلت هل يصح جعله خبرا عن قوله أتهات الاولاد الخ قلت
 نعم وذلك لأن المطابقة موجودة لأن أتهات وان كان جعلا لكن أضاقته الى ما فيه أل بالجنسية
 أبطلت منه معنى الجنسية وبقرينة قوله لم الخبر فسمان ونحوه واعلم أن قد فهم جمع المؤنث
 السالم من جوع القلة محله ما لم يقترن بال أو ينف والا كان من جوع الكثرة ولمل النسبة
 في افراد قوله يستمتع والجمع فيما قبله الإشارة الى أن حكم منع البيع والارث والهبة عام لكل
 أحد وأن الاستمتاع مفروض لامر السيد الاستمتاع ان أراد أن ذلك متعين على كل
 سيد اذ قد جمعها للندمة ونحوها فانه بعضهم وقال حل انما أفرد فيه وجمع فيما قبله لانه لا يمكن
 الاستمتاع في وقت واحد بأكثر من واحدة اهـ كلامه ولعل مراده الاستمتاع المقصود وهو
 الوطء والاف يمكن التمتع بغيره في وقت واحد بأكثر من واحدة وقبل إشارة الى أنه يجوز افراد
 ضمير الجمع المؤنث ويجهه كافي قوله تعالى ان عدة الشهور الاية لكن الانصاع في جمع الكثرة
 الافراد وفي جمع القلة الجمع وشاهد قوله تعالى منها أربعة حرم فلا تظلموا فيها أنفسكم خا راجع
 لثلاثي عشر شهرا وهو جمع كثر في المعنى وفيه راجع للأربعة وهو جمع قلة في المعنى وأتهات
 هنا جمع قلة لأن جمع المؤنث السالم من جوع القلة (قوله مادام حيا) فان قلت ما فائدة
 هذا مع أن الاستمتاع خاص بالحياة قلت أجيب بأنه لو طعن بقوله فإذا مات وبأن الفعل لما كان
 نكرة معني لا عموم فيه جلة كذا قاعدة التعميم (قوله رواء الدار فطن) نسبة الى دار فطن
 اسم محلة بغداد والنسبة اليها على غير قياس اذ القياس الدارى أو القطن وأما النسبة الى
 الكلمتين معا فهي شاذة كما في نه الحياة قاله الشهاب الخفافى وراؤ مقنونة وبعضهم يسمونها
 والاولى أولى (قوله ابن القطان) نسبة لدار الفطن بغداد (قوله على المنبر) أي منبر الكوفة
 (قوله عبدة) بفتح العين وقوله السلمي يسكون اللام أقصع من قصها نسبة الى طمان حتى
 من العرب والمحدثون على التصريك اهـ معرب وقال أبو عبيد قيس التميمي (قوله اقصوا)
 بكسر همزة الوصل عند الابتداء مثل امشوا لأن عنهما في الاصل مكسورة وانما ختمت بالنسبة
 الواو والاصل اقصوا وامشوا سكنت الياء للاستتقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت

قوله وصوابه نافية كذا في نسخة
 المؤنث ولا وجه بل جعلها نافية أبلغ
 على حدة لا وجه الا المظهرين على أن
 نهى الغائب قليل وكذا الاخبار
 بالإنشاء اهـ معصية

لا يعن ولا يوهن ولا يورثن يستمتع
 بها سيدها مادام حيا فإذا مات فهي
 حرة رواء الدار فطن وقال ابن القطان
 رواه كلهم ثقة وقد قام الإجماع
 على عدم صحة بعضها واشتهر من على
 رضي الله عنه أنه خطب وخطب على المنبر
 فقال في أتهات خطبته اجتمع رأيي ورأي
 عمر على أن أتهات الاولاد لا يعن
 وأما الآن أرى يعن فقال عبدة
 السلمي رأيك مع رأي عمر وفي رواية
 مع الجماعة أحب النائم رأيك وحلك
 فقال اقصوا قيسا أتم فاضون

العين لجانسة الواو وتسلم من القلب ياء وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت عنها الى
 ما قبلها بعد سلب مركبة ما قبلها وحذفت لانتفاء الساكنين فالضمة على الاعمال الاول مجتلية
 للمناسبة وعلى الثاني منقولة شرح التوضيح فان قلت كيف سماع لعل ان يخالف الاجماع
 المنعقد في زمن عمر بعد موافقة عليه واخافهم معصوم من الخط لان الامة الذين منهم
 الجهل بدون لا يجتمع على ضلالة كما صرح به الحديث ويمكن الجواب باستقلال ان يكون
 على ترى اشتراط اقتراف العصر في عدم جواز مخالفة الاجماع أي وقد خالفه قبله وان
 صكان الاصح انه لا يشترط الاقتراف وأجاب عمدة بأن هذا اجماع سكوني وهو ظني يجوز
 مخالفته (قوله فاني أكره ان يخالف الجماعة) لعل المستند آخر غير هذا فلا ينافي أنه مجتهد
 (قوله سرارينا) التسمية لغة وشرعا أن يطلقها وينزل فيها ويعنيها انطروج وهو جمع سرية
 نسبة الى السر وهو الجماع والاختفاء لان المرء كثيرا ما يستترها عن زوجها وضمت السين لان
 الابنية قد تغير في النسبة كما قالوا في النسبة الى الدهر دهرى وجعلها الاختص من السرور لانه
 يسر بها هـ من المناوى الكبير على الجماع الصغير فان قلت لم يقتصر على أتهات الاولاد بل
 ذكر معه سرارينا قلت لان أتهات الاولاد قد يطلق على غير العائل كما به عليه بعض المحققين
 (قوله والتبى) حال (قوله ويانه) الواو بمعنى أو (قوله استدلالا) أي استدلالا من جابر
 نسبته لابي صلى الله عليه وسلم وقوله واجتهاد أي اجتهاد منه في نسبته (قوله واجتهادا)
 أي أنهم اجتهدوا في أنه أقرهم لكونه في زمنه أي ظنوا ذلك بالاجتهاد (قوله رنصا) عطف
 خاص على عام لان القول يكون نصا وظاهرا أي أن القول المذكور منسوب لابي يقيناً فيقدم
 على ما ينسب اليه واجتهاد او محل الاحتياج الى ذلك الجواب ان قرى يرى بالياء وخبره لابي أما
 اذا قرى بالتون راجع للمحابة فلا يحتاج الى الجواب عنه لان فعل المصاحبي لا يحتاج به وكذا اذا
 قرى بالياء وخبره راجع للبايع وخبره راجع للاحد المقهور من السياقة (قوله ويستثنى من
 منع بيعها الخ) عبارة تقريرية يحرم بيعها أي ولا يصح ولولن نعتق عليه وتقدم محبة كتابها ثم يصح
 بيعها من نفسها كما مرناه على أنه عقد عتاقة وهو الاصح ويبنى عليه أنه لو باعها بغيرها صح
 ومضى الى باقيا وأنه لا يصح بيعها من سيدها البعض هـ قل على الجلال لانه ليس أهلا للولاء
 وجله ما استثناء عشر مسائل لكن عبر في بعضها بالاستثناء وبعضها بصورة الاستثناء فسمعا
 وآخر العشر مسألة القلس ومن جله المنوع الوصية بمساواة أو موصيها لنفسها وهو ظاهر
 لان الوصية لا عك الا بالموت وهي تنق بالموت فلا ياتي ثقلها بالوصية وكذا غيرها أيضا ومن
 المنوع وقفها أيضا (قوله بيعها من نفسها) أي لنفسها ولا يضمن القبول ومثل البيع الهبة
 ثم ان أراد العتق فلا يحتاج الى القبول وان نوى التملك احتاج الى القبول فورا (قوله عقد
 عتاقة) أي عقد يترتب عليه العتق في الحال وهو الاصح ولذا لم يثبت فيه خيار المجلس لو احم
 وكذا لا يثبت فيه خيار الشرط للمشتري ولا للبايع أيضا كما هو مقرر في محله فراجع وكذلك
 لا رجوع لها على سيدها أيضا فبالارش اذا اطلعت على عيب فيها هـ شيئا (قوله وبسرى
 الى باقيا) أي على السيد ولا يلزمها قيمة ما سرى بل لا يلزمها الا ما التزمته هـ برماوى (قوله
 ومحل المنع) أي منع بيعها ورثتها وهبتها (قوله اذا لم يرتفع) أي يزل (قوله وكذا يصح بيعها

فاني أكره ان يخالف الجماعة فلو حكم
 ماكم ببيعة بيعها تقض حكمه لخالفته
 الاجماع وما كان في بيعها من خلاف
 بين القرن الاول فقد أقطع وصار يجمعا
 على منعه وما رواه أبو داود ومن جابر
 نبيع سرارينا أتهات الاولاد والتبى
 صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك بأما
 أحجب عنه بأنه منسوخ وبأنه منسوب
 الى التبي صلى الله عليه وسلم استدلالا
 واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه فلا
 ونما وهو نبي صلى الله عليه وسلم عن
 بيع أتهات الاولاد كما مر ويستثنى
 من منع بيعها بيعها من نفسها بناء على
 أنه عقد عتاقة وهو الاصح ويبنى عليه
 أنه لو باعها بغيرها صح ويبرى الى
 باقيا كما لو أعتق بعض رقيقه وأنه
 اذا كان السيد مبعضا عنه لا يصح منه
 لانه ليس من أهل الولاء وهذا ظاهر
 وان لم أر من ذكره ومحل المنع اذا لم يرتفع
 الا بالاد فان ارتفع بأن كانت كفرة
 وليست مسلم ويستوصى بغيره فانه
 يصح بيع التصرات فيها وكذا يصح

في صورتهما استوفى الرهن القبض المعسر تباع في الدين ومنها جارية التركة التي تعلق بها دين اذا استوفى الوارث وهو معسر تباع في دين الميت ومنها ما اذا استوفى الجارية جناية توجب ٤٢٨ ما لا يتعلق برتبها وهو معسر تباع في دين الجناية ومنها ما اذا استوفى السيد أمة

في صورته (هو من جملة المستثنيات فلو قال ومنها استوفى الرهن الخ لكان أولى والولد الحاصل من وطئه محر ولا يفرم قيمته سواء كان موسرا أو معسرا وكذا يقال فيما يبعدها إلى آخر الأربع التي ذكرها ومختلف مسئلة الرهن اذا كان المرتهن غير فرعه أو مفرعه فلا يمنع رهنها عنده قهرا الاستيلاد ولا تباع لدين الولد وكذا يقال في مسئلة الجناية (قوله تباع) ما لم يكن المرتهن فرعه والاعتلا تباع (قوله وهو معسر) أي السيد من لازم اعساره أن لا يكون في يد ما ذونه وقاه وقوله تباع في دين ما لم يكن الجني عليه فرعه (قوله أما الصورة الأولى) انظر وجه تسميتها أول مع أنها تليق ولعلها أولى بالنسبة إلى الأربع فهي أولية نسبية (قوله ما لو تدار التصديق بشئها) ومثله ما اذا تدار التصديق بها قال م ر ويجاب بمنع استثنائها الزوال ملكها عنها بمجرد تدار التصديق بها أو بشئها أي بشرط المستوفى أن تكون ملكا المستوفى وقت الاستيلاد أي فلا يقال لها أنها أتمه ضد الوطاء (قوله فانه يلزمه بيعها) أي بعد وثقها لان الحامل يجوز لا تباع (قوله ومع ذلك لو استوفىها) أي الوارث (قوله ولكن لا يحكم بيلوذه) معتمد (قوله انه لا يثبت استيلاده) معتمد وقوله والذي صوبناه ضعيف وهو من كلام البلقيني وانظر هذا مع قوله والمعتقد الاستثناء فان فيه قلاقة م ر وقوله مخرج قهوه ضعيف (قوله نستثنى هذه) أي من قهوا الاستيلاد (قوله ورجع السبكي) معتمد (قوله أشبه) يستقطن من هذا الشبه أنها اذا لم تباع في دين القلي بأن اكتسب مالا وفي الدين من غيرها أو بيعت وملكها هذا لا يلاذ وهو كذلك اه م ر (قوله يشبهه بالراهن) أي في أن جميع ماله كانه موهون على الدين (قوله ثم ما ترفيقا) ليس بعيد (قوله المحترم) أي حال خروجه بأن لا يخرج على وجه محرم وكان ذلك في حياة السيد فان فعلت ذلك بعد موت السيد ثبت السب ولا تعقب به لانتقالها إلى ملك الغير وهو الوارث حال علوقها حل وقوله ثبت السب أي والارث لم يكون منه محترما حل خروجه ولا يقال يلزم عليه ارث من لم يكن موجودا عند الموت لا نقول بوجود أصله كوجوده ولا يعتبر كونه محترما أيضا حال دخوله خلافا لبعضهم وقدم م ر ج بعضهم بأنه لو أنزل في ذرئته فباحقت بخته غلبت منه ملق الواب وكذا الواسع ذكره بجمير بعد انزالها فاستحب به امرأه غلبت منه اه زى وبعبارة شرح م ر لا تنقاس ملكها حال علوقها فتكون هذه الصورة خارجة بقول المتن أتمه وذلك لانها في هذه الصورة وقت علوقها ليست أمة للسيد وانظر لو ولى زوجته أو أتمه ظانا أنها أجنبية ونزع منه حل هو محترم اعتبارا بالواقع أو لا نظر لنفسه المذ كور فيه فطر والظاهر الاول كما قاله سم في شرح الغاية حيث قال والعبر في الاحترام بحال خروجه فقط ولو باعتبار الواقع فيما يظهر كالخروج بوط من زوجته ظانا أنها أجنبية فاستدخلته زوجته أخرى أو أجنبية اعتبارا بالواقع دون اعتقاده ولو استثنى يعدم من يرى سمرته فالأقرب عدم احترامه كما في شرح م ر فلا يعقبه ولا نسب يلق به كما قاله سم ومن المحرم كأنه حرمه ما خرج بسبب تركه الذ كره على حقة ذر زوجته أو أتمه من غيرا يلاذ فيه لجوازه اما الخارج بسبب يلاذ فيه فليس محترما لامرأه لانه خلافا لما جئنا به الشيخ غير ممن أنه محترم كالو ولى أخته الرقيقة ويؤيد الاول أن الولد لا يلق بالوط في الدبر كما صرح به م ر في باب الاحترام ولو خرج من رجل من محترم مرة ومن غير محترم مرة أخرى ومن جهما سخي

الصبي المأذون في الجارية وهو معسر تباع في دينه وهذا كره في الروضة هذه الصور الأربع أو آخر الباب الخامس من النكاح وقال ان الملك اذا عاد في هذه الصور إلى الملك بعد البيع عاد الاستيلاد انتهى أما الصورة الأولى وهي مسئلة السبي فالتى يظهر فيها أنه لا يعود الاستيلاد اذا عادت إلى الكها بعد ذلك لاننا بطلناه بالكلية بخلاف هذه المسائل ويستثنى من قهوا الاستيلاد ما لو تدار التصديق بشئها ثم استوفىها فانه يلزمه بيعها والتصديق بشئها ولا يتقد استيلاد فيها وما اذا أوصى بعتق جارية تخرج من الثلث فالملك فيها الوارث ومع ذلك لو استوفىها قبل اعتاقها لم يتقد لافسائه إلى ابطال الوصية وما اذا استكمل السبي تسع سنين فوطئ أتمه فقلت لا كثر من ستة أشهر فان الولد يلقه قالوا ولكن لا يحكم بيلوذه قال البلقيني وظاهر كلامهم يقتضى أنه لا يثبت استيلاده وانفى صوبناه الحكم بيلوذه وثبت استيلاده أتمه فعمل كلامهم تستثنى هذه الصورة وعلى ما قلناه لا استثناء انتهى والمعتقد الاستثناء واختلف في قهوا استيلاد المحبور عليه بالقلس فخرج قهوه ابن الرضة وقبضه البلقيني ورجع السبكي خلافاً لوجه الادري والركشي ثم قال لكن سبق عن الحلوى والنزالي التفوذ انتهى وكونه كاستيلاد الراهن المعسر أشبه من كونه حكا المرض فان من يقول بالتفوذ يشبهه بالمرض ومن يقول بعدمه يشبهه بالراهن المعسر ونخرج قبيداً محرراً أو بعض المكاتب اذا أحبل أتمه ثم مات ترفيقا قبل الجز أو بعد فلا تعقب بوعه وبالماء المحترم ما اذا كان غير محترم وهو الخارج على وجه محرم

صار

لهينه كثر فلا يثبت به استيلاد ويحال الحياة ما لو استدخلت منه في حال حياته بعد موته

فلا يثبت به أمية الولد لان الميراث انتقلت الى مالك الواث ويدخل في عبارة أمته (٤٢٩) التي اشتراها بشرط العتق فانه اذا اشتراها

ومات قبل أن يعتقها فانها تصير حرة وقد فهم عبارة أمته لو أجل الجارية التي يملك بعضها انه لا يثبت الاستيلاد فيها وليس مراداً بل يثبت الاستيلاد في نفسه وفي الكل ان كان موسراً كمن في العتق (وبجازه) أي السيد (التصرف فيها بالاستخدام) والابارة والاعارة لبقاء ملكه عليها فان قيل قد صرح الاصحاب بأنه لا يصور واجارة الاضحية المعينة كما لا يصور زيغها الخاطا للمنافع بالامان فهلا كان هنا كذلك كما قال به الامام مالك أجيب بأن الاضحية تخرج ملكها عنها (تبيته) محل حرة اجارتها اذا كان من غيرها أما اذا أبرها نفسها فانه لا يصح لأن الشخص لا يملك منفعة نفسه وهل لها أن تستعير نفسها من سيدها قياساً ما قالوه في الحر أنه لو أبر نفسه وعملها ثم استعارها جازاً أنه هنا كذلك ولو مات السيد بعد أن أبرها انقضت الاجارة فان قيل لو أعتق رقيقه المؤبر لم تنسخ فيه الاجارة فهلا كان هنا كذلك أجيب بأن السيد في العبد لا يملك منفعة الاجارة فاعتقه ينزل على ما يملكه وأم الولد يملك نفسه بغير سيدها فانقضت الاجارة في المستقبل ويؤخذ من هذا أنه لو أبرها ثم أجلها ثمات لانفسخ الاجارة في المستقبل وهو كذلك ولو تزويجها بغير اذنها بقاء ملكه عليها وعلى منافعتها (وله) (الوطء) لأم ولده بالاجماع ولحديث انمار قطي المتقدم هذا اذا لم يحصل هناك منافع منه والموانع كثيرة فيها ما لو أجل الكافر أمته المسلمة أو أحبل الشخص أمته

مسألة اشياء واحدا واستدخلته أمته أو تزويجه وجعلت وأنت بولدها فانه يسببه تغليباً للمعترم كما قاله الطبراني وسب لا يقال اجمع مقتض ومانع فيغلب المانع لا نقول هو غير مقتض لمانع وانظر لو كان ذلك من رجلين واستدخلته أمه أحدهما أو أنت بولدها فانه يسبب لصاحب المحترم تغليباً والتظاهر الاول كما يؤخذ من كلام الطبراني وسب (قوله فلا يثبت به أمية الولد) ويثبت النسب بخلافه اذا انفصل بعد موته واستدخلته فاستظهر قل عدم ثبوت النسب واستظهر الشارح ثبوته ولا يثبت الاستيلاد (قوله ويدخل في عبارة) أي قوله أمته في قوله واذا أصاب السيد أمته (قوله وقد فهم عبارة) أي قوله واذا أصاب السيد أمته لان المتبادر أن المراد أمته المأوكة كلها ويجاب بأن المراد منه كلاً وبمضا فيمثل هذه الصورة كما قرئ شيئاً (قوله في نفسه فقط) ان كان معسراً بمحضته يتركه والولد الحاصل حيثئذ ببعض على الرجوع وقيل حركه (قوله ولا تصرف فيها بالاستخدام) أي ان لم تكن مكاتباً ولا امتنع الاستخدام وغيره عما ذكر معه (قوله لبقاء ملكه) وانما امتنع بيعها وهبتها لان شقاقها العتق (قوله الخاطا للمنافع) أي بيع المنافع وقوله بالامان أي بيعها (قوله تخرج ملكه) أي زال ملكه عنها والمناسب خرجت عن ملكه (قوله أما اذا أبرها نفسها فانه لا يصح) وفارق البيع باداء العتق لنفسها طال شيئاً من امارتها كاجارتها وقال انما يطيب يجوز امارتها وهو وجبه جذاً لانه كاستعارة الحرقة عن استأجره واذا مات السيد انقضت الاجارة ان لم تكن مابقة على الاستيلاد قل على الجلال (قوله لا يملك) أي يعتقد فلا ينافي أنه يملكها بغير عقد لان له أن يؤرق نفسه (قوله قياس) مبتدأ خبره قوله ان هنا كذلك وقوله انه الاول يدل من ما وقوله كذلك أي تصح امارتها لنفسها وخالف شيئاً من راء قل (قوله ولو مات الخ) عبارة من ولو أبرها ثم مات في أثناء التدفقت وانقضت الاجارة ومثلها المعلق عتقه بصفة والمدير بخلافه ما لو أبر عبده ثم أعتقه فان الاصح عدم الاتصاف والفرق فتم سبب العتق على الموت أو الصفة على الاجارة فيمن بخلاف الاعناق وهذا أولى من فرق الشارح ولهذا الوسيط الايجار الاستيلاد ثمات السيد لم تنسخ لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق اه بحروفه (قوله انقضت الاجارة) ويرجع المستأجر يسطر المسمى على التركة ان كانت والانلا مطالبة به عرش (قوله لا يملك) أي حين الاضيق بل يملكها المستأجر (قوله ما يملكه) وهو الرقبة (قوله نفسها) أي بمنافعها (قوله لانفسخ الاجارة) لتقدم استحقاق المنفعة على سبب العتق (قوله وله الوطء) الظاهر من عبارة المتن أن الوطء معطوف على الاستخدام المجزوء فغير الشارح اعراه الظاهر ويمكن أن يكون بالرفع معطوفاً على التصرف أي وبجازه الوطء (قوله لأم ولده) خرج بأم الولد أمها وبنتها فيمنع وطؤها بقولهم في التكاح ومن وطئ امرأته حرم عليه بنتها وأمتها (قوله أو أحبل الشخص) أمته المحترمة عليه (فيه أن الوطء في هذه الصور ممنوع مطلقاً قبل الايلاد وبعد (قوله وما لو ولد البعض أمته) فانه لا يجوز له وطؤها لانه ممنوع من التمرى لانه ليس أهلاً للوطء ولذا صرحوا بأنه اذا لم يمت كفارة لا يكره الاضيق للزوم الوطء وهو ليس له أهلاً (قوله واذا مات السيد) واسترقاقه كونه وتنسخ اجارتها لو كانت موقوفة لاستحقاقها العتق قبل موته وبذلك فارق ما لو أبر عبده ثم مات السيد في أثناءها وأعتقه اه قل على

المحرمة عليه بنسب أو رضاع ١٠٨ ح . أو صاهرة وما لو أبرها مكاتبته وما لو أبرها البعض أمته (واذا مات السيد)

الجلال (قوله ولو قتلها) قد استشكل العتق بالقتل والقاعدة المشهورة من استجمل شيئا قبل
أوانه هو قلب بحر مائه ويعبر عنه بعبارة أخرى من استجمل الشيء قبل أوانه هو من يتقيض
المقصود كمرمان قاتل المورث من الارث فكان القياس أن لا تعتق بقتله معلقة لها بالحرمان
ومعاملتها لها بنقيض قصدها كما فعل ذلك بقاتل مورثه حيث منع الارث بذلك وأشار الرافي
رحمه الله الى الجواب عن الاستشكل المذكور بقوله ان الايلاد كالاغناق ببليل مرآته الى
نصيب الشريك فكأن الاغناق لا يضرفيه قتل العتق لمعتقه كذلك الايلاد لا يرفع أثره قتل
المستولف لسيدها ويبحث العلامة ابن قاسم في جواب الرافي المذكور حيث قال قد يفرق بين
حصول نفس العتق وحصول سيده فقط قلت وفرق الرافي أيضا بأن في العتق خطأ للمقتول أي
وهو حصول ثواب العتق بسبب اسبابه بخلاف الارث فإنه لا حظ فيه للمقتول لانه لا يثاب على
ما أخذه ورثته لانهم انما أخذوا ذلك قهرا عليه وان فرض انه جعده بقصدهم لانه لم يعلمهم كذا
قاله حل في ختم على البهية ونخرج عن القاعدة المذكورة صورا آخر قلنا كرها لليربى في
نخته قال بعضهم والقاعدة المذكورة مشككة على مذهب أهل السنة وذلك لأن القتل انما
مات باقتضائه أجله لأن القاتل قطع أجله بقتله المقتول من قوله قبل أوانه وانما شرع القصاص
لغيره ولا يقدم الناس على هذا القتل القليل وقد يجاب بأن ما ذكرنا استجبالا بحسب الظاهر
اه ديربي فان قلت كان الانسب بالترجمة أن يقول في جواب الشرط بدل قوله عتقت مسارت
أم ولعل قلت قال الطبراني ما قاله هو الانسب لانه أوضح في الدلالة على المقصود لأن الوصف
بأمية المواد لا يصدق من حيث مطلق دلالة ظاهر القتل وان كان المراد ذلك عند أهل الشرع
حيث أطلق ولأن التي عقله الفصل انما هو أحكامها لا وصفها بأمية الواد وانما خص
الجواب بهذا الحكم لانه أصل بقية الاحكام وأيضاً نهي مستولف قبل موته (قوله عتقت)
أي من حين الموت وان تأخر الوضع كما رجع بعضهم وهو الظاهر أي يبين بالوضع عتقها من
حين الموت فيكون كسبها من حين الموت لها ومثل الموت مسنة أي السيد جرها أو نفسه الاعلى
ومثله أيضاً ما اذا صار الى حركة مذبح بان لم يبق معه طلق ولا إصار ولا حركة اختيارية (قوله
أم الواد اعتقها ولها) عبارة شرح المنهج وسبب عتقها بموته ان عقاد الواد اه أي والواد
جرمها فسرى العتق منه اليها اه شيناً (قوله ولو كان مقتلاً) من كلام ابن عمر (قوله
وهذا) أي الحكم بعتقها مع قتلها السيد (قوله قبل أوانه) أي ظاهراً فلا ينافي قول أهل
السنة أن القتل مات عند انتهاء أجله قال في الجوهرة

وميت بجرمه من قتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وقيل ان الجملة من الشيطان الا في خمس مواضع فانه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المتزوج البكر وقضاء الدين والتوبة من الذنب وقد قلدها بعضهم فقال
لقد طلب التجمل في أمور * قضاء الدين مع تزويج جسر
وتجهيز لميت ثم طبع * لنصف توبة من فعل فكري

والطمع بضم الطاء المهمل الطعام والسكر بضم التاء قال تعالى لقد جئت شيئا نكرا (قوله
وعتقها من رأس حاله) المراد ان عتقها مقدم على الدين والوصايا لظاهر الادلة السابقة سواء

استولها

ولو قتلها بقصد الاستجبال (عتقت)
بلا خلاف لما مر من الادلة والروى
البيهقي عن ابن عمر أنه قال أم الواد
اعتقها ولها أي أبت لها حق الحرية
ولو كان سقطا وهذا أحد الصور
المستتمة من القاعدة المعروفة وهي
من استجمل شيئا قبل أوانه عوب
بجرمه وعتقها (من رأس حاله)

استولوا في الحصة او المرض او غيرها من مرض موته ولا نظر الى ما قوته من مناقبها التي
كان يستحقها الى موته لان الاستيلاء يصيبك بالاملا فبالا كل والبس وغير ذلك من الذوات
والقياس على من تزوج امرأة بغير مثلها في مرض موته (قوله بقوله لم يحصل له عليه وسلم) في
نسخة ظاهر قوله الخ وهي ظاهرة لانه لا ينفخ المذني وهو مقتضاها من رأس المال (قوله
في المرض) راجع للثلاثين اي سواء احبها في المرض او اعتقها بعد احبها في المرض اج
(قوله بخلاف ما لو ارصى بجمعة الاسلام) اي فانها تخرج من الثلث (قوله بتعريب من الثلث)
فان لم يوف بها الثلث كمل من رأس المال وقائمة الوصية فان اجرة العتق تراحم الوصايا ان كان
ارصى فيكون فيه رفق بالورثة (قوله ويبدأ بعتقها قبل الخ) وهم انه لا يقمن اعتاق الوارث
لها وليس مراداً ويوهبهم ايضاً انهم من التركة وليس كذلك بل يعتق وان لم تكن تركه أصلاً
ولا حاجة لهذا كله لانه ينفى عنه قوله من رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من التركة
(قوله قبل الديون والوصايا) هو معلوم من قوله رأس المال فان معناه ان لا تحسب قيمتها من
التركة ولذا قال قل انه لا حاجة اليه قائل اه مد (قوله لا يعتقون) صوابه لا يعتق ويحكم
انه جمع نظر المعنى لان الوصية مضاف فيهم ثم ادخل هذا القسم في كلام المصنف يلزمه ان ضمير
ولها عائد الى الامة لا يصدق كونهما مستولاة وضمير عتقها عائد للمستولاة خاصة ولا يفتي
ان لقض الوصية في كلام المصنف مبتدأ وعتقها خبر ومن غير متعلق بولع على حذف اسم القاعل
منه ويلزم على كلام الشارح ان خبر الوالد محذوف وهو قوله لا يعتقون وان عتقها خبر لان
المحذوفه وان من غير متعلق بمحذوف ايضاً قائل قل (قوله الحاصل بعد الاستيلاء) اي
التاخذ فلا ترد أم الولد اذا تعلق به لاحق ويصفيه ثم ملكها وأولادها فلا يثبت الولد في تلك
الحالة حكم الاستيلاء لانها اجابتهم في حال هي فيه غير ثابت لها حكم الاستيلاء اه خض
على التصريح (قوله بما) اي تصرف وقوله يمتنع اي ذلك التصرف فلا حاجة لقوله التصرف به
لانه معلوم الا ان يقال انه موضع الظاهر موضع المضمرة (قوله وعتقه) بالجر عطف على منع لانه
من جملة ما دخل في منزلها قل (قوله لان الولد يبيع أمه) رداه حر ميتاً فثبت ان ولد المبعضة
بعض وقيل حر وهو الذي اعتقه خض وغيره وصار أم ولد التصريح وولد المبعضة حر عند
العراقيين واختلف فيه رأى الرافعي اه اج على التصريح (قوله في سببه اللازم) اي في أحكام
سببه لان السبب الاستيلاء وليس موجوداً في الولد واعتراض قل قوله في سببه اللازم فقال
لا يفتي ان السبب ملزوم للازم وبعبارة مر في سبب أي الحرية وهو الاستيلاء فلهذا ذكر ضمير
الحرية على معنى العتق (قوله ولانه حق) أي المذكوذين الحرية فالأولى رجوع الضمير
للاستيلاء (قوله ولو اعتق السيد الخ) هذا كذا يعلم من افراد قوله بعتقها ولو قال لكن
أو نعم لو اعتق الخ لكان أظهر لانه مستثنى من قوله بعتقها (قوله لم يصق ولها) اي بعتقها
المذكور بل بموت السيد وهذا بخلاف ولد المكاتبه فانه يعتق بعتقها المميز والفرق ان اعتاق
المكاتبه جاء عن جهة الاستحقاق فانه يفتق تارة بالادام وتارة بالابرام واعتاقها يحصل به البراء
ضمناً واعتاق المستولاة انما يستحق بالموت اما ولدها من سيدها فهو حر وان ظننا زوجته الامة
سواء الذي به الاستيلاء أم لا (قوله وهو) أي التعليق بالوطء جرى على الغالب (قوله

لقد حصل له عليه وسلم اعتقها ولها
وسواء احبها أم اعتقها في المرض أم لا
أو ارصى بها من الثلث أم لا بخلاف
ما لو ارصى بجمعة الاسلام فان الوصية
بها تحسب من الثلث لان هذا اطلاق
حصل بالاستحقاق فاشبه انفاق المال
في الذوات والشهوات ويبدأ بعتقها
(قبل) خضام (الديون) ولو لم يمتنع
كالكفارة (والوصايا) ولو لم يمتنع
كالتقراء (ولها) الحاصل قبل
الاستيلاء من زنا أو من زوج لا يعتقون
بموت السيد وله يبعه والتصرف فيه
بما تر التصرفات لحدوثه قبل ثبوت
الحرية فلا بد بخلاف الولد الحاصل
بعد الاستيلاء (من غيره) بنكاح
أو غير مفاه (بعتقها) في منع التصرف
فيه بما يمتنع عليه التصرف به فيها
ويجوز له استخدامهم واجارته واجبارهم
على النكاح ان كان أتي لان كان ذكراً
وعتقه بموت السيد وان كانت أمته
ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة
لان الولد يبيع أمته وحرية فكفا
في سببه اللازم ولانه حق استقر في
حياة أمته فلم يسقط بموتها ولو اعتق
السيد مستولاه لم يعتق ولها وليس له
وطء بنت مستولاه وعل ذلك بغير منها
بوطء أمها وهو جرى على الغالب فان
استدخال المني التي يثبت به الاستيلاء
كذلك ولو وطئها لم يصير مستولاة كما
لو كاتب ولدا المكاتبه فانه يصير مكاتباً
ولا ينفى أن تصير

وقائده الحقة والتاليق (تبيينه) سكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة ولم أر من تعرض لهم والظاهر اخذنا من كلامهم أنهم
 ان كانوا من أولادها الا ان حكمهم حكم أولادها ومن المذكور فلا لان الولد يتبع الام وقا حرة ولو اتعت المستولدة ان هذا الولد
 حدث بعد الاستيلاء وبعدموت السيد فهو حر وانكر الوارث ذلك وقال بل حدث قبل الاستيلاء فهو من صدق بينه بخلاف
 خالو كان في يده مال وادعت انها اكتسبته (٤٣٢) بعدموت السيد وانكر الوارث فانها المستولدة لان البتة لا تقر بغير خلافها في الامور

فانها قد حوت حرته والحر لا يدخل تحت
 اليد (ومن أصاب) أي وطئ (أمة غيره
 تنكاح) لا غرو فيه بجزية أو زنا
 (قوله منها) حيثنزل (عالم السيدها)
 بالاجماع لانه يتبع الام في الرق
 والحرية اما اذا غر بجزية أمة فنكحها
 وأولادها فالولد حر كما ذكرنا الشبان في
 باب النكاح بالاعراف وكذا اذا نكحها
 بشرط ان أولادها الحادتين منه أحرار
 فانه يصح الشرط وما حدثت لهما من
 ولغيره حر كما اقتضاه كلام القوت في
 باب الصداق (تبيينه) لو نكح حر
 جارية أجنبي ثم ملكها ابنه أو تزوج
 وبيع جارية ابنه ثم مات لم ينفسخ
 النكاح لان الاصل في النكاح الثبات
 والموافاة واستولدها الاب بعد صفة
 في الثانية وملك ابنها في الاولى لم ينقض
 استيلاءها لانه رضى برق ولده حين
 نكحها ولان النكاح حاصل محقق
 فيكون واطنا بالنكاح لا يشبه الملك
 بخلاف ما اذا لم يكن نكاح كما جرى على
 ذلك الشبان في باب النكاح ولو ملك
 المكاتب زوجة سيده الامه انفسخ
 نكاحه (فان أصابها) أي وطئها
 لا ينكح بل (بشبهه) منه كان ظنها
 أمة أو زوجته الحرة (قوله منها)
 حيثنزل (حر نسيب) بلا خلاف اعتبارا
 بقتله (و) لكن (عليه) في هذه الحالة
 (تبيينه) وقت ولادته بان يقدر وقيفا
 فما بلغت قيمته دفعه (السيد) لتقويته
 الرق عليه فظنه اما اذا ظنها زوجته
 الامه فالولد رقيق للسيد اعتبارا بظنه
 واطلاق المصنف ينزل على هذا التفصيل

وقائده الخ) أي مع أنها تابعة لاتها (قوله سكت المصنف الخ) بناء على ان اعمال المصنف في
 حقيقة اعمالي اعمالي في حقيقته وبجازه فلا سكوت لكن الاول أو الثاني أو اولاد من
 التفصيل الذي ذكره بقوله ان كانوا من الاثبات تجوزها والاطلاق (قوله ولم أر من تعرض لهم) أي
 من الاصحاب صريحا (قوله فلا) أي فلا يكون حكمهم حكم أولادها بل يتبعون أمهم في الرق
 والحرية كما ذكرنا الشارح بقوله لان الولد الخ (قوله ومن أصاب) عبر عن لتشمل الحر والرقين
 (قوله فوله) هذا لا يظهر في الحاصل بزمانه لا أبه الا ان يجعل الاضافة لادنى ملازمة
 بالنسبة لكونه ناشئا منه (قوله لسيدها) هو حرى على الغالب من اتحاد مالك الام والولد
 فانفسخ ما يقال الاول ان يقول عالم السيد لانه قد يكون ملكا لغير سيدها بوصية (قوله فالولد
 حر) وهو حرين دقيقين ان كان الزوج رقيقا وصورة عكسه وهو رقيقين حرين مالوا وصي
 بأولاد أمته لشخص ثم مات الموصي وقبل الموصي له الوصية واعتق الوارث الامه وتزوج بها
 حر بالشرط المعبر في نكاح الامه فالولد حر ولو كان رقيقا للموصي (قوله وكذا اذا نكحها
 بشرط ان أولادها الخ) المعتقد عدم صحة الشرط حر وتعتقد الاولاد ارقاء وعبارتهم والمعتقد
 عدم صحة الشرط لانه يخالف مقتضى العقد ثم ان اعتقد نائرا الشرط انعقد وأحرار اقطرا
 لظنه اه (قوله ابنه) لو قال فيه موقفا بعد فرعه لكان أعم (قوله فالولد مستولدا لاب) وهو الحر
 في الاولى والعبد في الثانية لان كلا منهما اب والاولى ان يقول ولو اصيل الاب الخ لان تبعية
 يورثهم انها يقال لها مستولدة مع انها ليست ملكا له ووطئها انما هو في النكاح قال في
 شرح المنهج وحرر على اصل وطء أمة فرعه ونبت به مهر فرعه وان وطئ بمطاعها ان لم
 تصر بها أم ولدا وصارت وتأنرا نزال عن تقييد الحشفة كما هو الغالب والا فلا يجب لتعقيم
 الارثا على موجبها واقترانه به ولاسد لان في مال فرعه شبهة الاضغاف الذي هو من جنس
 ما فعله فوجب عليه المهر واستحق منه الحد وان كانت ام وللقرع ويلزمه التعزير لا تركابه
 محررا لاحد فيه ولا كفارة ولولدها حر نسيب شبهة وتصير ام ولده ولو لمعسرا ان كان حرا
 ولم تكن أم ولده لفرعه بذلك وقد راسخا الملك فيها اليه قبيل العلق فستطاع ما وفي ملكه صيانة
 لحرمة فان كان غير حر أو كانت أم ولده لفرعه لم تصر أم ولده لان غير الحر لا يملك ولا يثبت ايلاده
 لامته فلا مققرة أولى وأم الولد لا تقبل الثقل وعليه مع المهر قيمتها الفرعه لصيرورتها أم ولده
 لا قيمة ولدها لا تقبل الملك قبيل العلق (قوله لم يتعدا استيلاءها) أي فعمل قولهم من اولاد
 أمة فرعه صارت مستولدة اذا لم يكن نكاح (قوله انفسخ نكاحه) كالمولود ملكا سيده لان
 المكاتب من ماني عليه درهم فكان الملك لسيدته وهو الزوج فلذلك انفسخ نكاحه وتصير بوطئه
 بعد ذلك أم ولد كما سيذكر في الخاتمة اه مد بخلافه في مسئلة الفرع لان تعلق السيد بمال
 مكاتبه أشد من تعلق الاصل بمال فرعه (قوله او زوجته) خرج الراني فظنه غير معتبر (قوله
 فما بلغت) أي فاقد الراني بلغة قيمته (قوله على هذا التفصيل) بين ان يظن الامه زوجته
 الحرة وبين ان يظنها زوجة الامه (قوله بشرطه) وهو سبب نكاح الامه وان يكون حيثنزل
 فاقد المهر الحرة وخاتما العنت (قوله ومقتضى تعليمهم) عبارة مر ومقتضى تعليمهم ارادة

كما ذكرنا عليه عبارة المتأخر في شرحه اذ هو المذكور في الروضة وغيرها ولو انفسخ به كان أولى ولو تزوج شخص بجزية شبهة
 وأما بشرطه فوطئ الامه يظنها الحره قالوا شبهة ان الولد حر كما في أمة الغير يظنها زوجة الحرة (تبيينه) اطلق المصنف شبهة ومقتضى
 تعليمهم شبهة القاعل تفرض شبهة الطريق التي اباح الوطئ بها عالم فلا يكون الولد حرا كما ان تزوج شافى أمة وهو موسر

وبعض المذاهب يرى بجهته فيكون الولد رقيقا وكذا لو أكره على أمة الغير كما قاله الزركشي (وان ملك) الواطي بالنكاح (الامة المطلقة) منه (بعد ذلك) أي بعد ولادته من النكاح (لم تصرام ولد) بما ولدته منه (بالوط) في النكاح) لكونه رقيقا لأنها علقته به في غير ملك للمير والاسْتِيلَادُ انما ثبت بتجارية الولد كما قاله في الروضة (تبيه) (تبيد) (٤٣٢) المصنف بالمطلقة لا معنى له بل قد يوهم قصر الحكم

عليه وليس مراداً فإنه اذا ملكها في نكاحه بعد الولادة كان الحكم كذلك بالفرق وكذلك اذا ملكها في نكاحه سلباً لم تصرام وان لم يكن يعتق عليه ولده ان وضعته دون أقل مدة الحمل من الملك أو دون أكثره من حين وطه بعد الملك فان وضعته بعد الملك دون أقله من الوط فحكم بحصول علوقه في ملكه وان أمكن كونه مباحاً عليه كما قاله السيد لاني وأقره في الروضة فلو حذف المصنف لفظ المطلقة لكان أولى وأتم (ومارت) أي الامة التي ملكها (أم ولد) بما ولدته منه (بالوط) بالثبته المقررة بظنه (على أحد القولين) وهو المرجوح لأنها علقته منه بغير والعلق بالحر سبب الحرية بالموت والقول الثاني وهو الاظهر كافي المباح وغيره لا تصرام ولد لأنها علقته في غير ملكه فأشبه ما علقته به في النكاح (تبيه) محل الخلاف في الحر أم أم ولد أو طي العبد بارية غيره بشبهة ثم حتى ثم ملكها فانها لا تصرام ولد بلا خلاف لأنه لم يتصل من حره (خاتمة) لو ولد السيد أمة مكاتبه ثبت فيها الاستيلاد ولو ولد الاب الحر أمة مائة التي ليست ولدها ثبت فيها الاستيلاد وان كان الاب معسراً أو كافراً وانما لم يصف الحكم هنا باليسار والاعمار كافي الامة المشتركة لأن الايلاد هنا انما ثبت لحمة الابوة وشبهة الملك وهذا المعنى لا يقتضي بذلك ولو ولد الشريف الامة المشتركة فان كان معسراً ثبت الاستيلاد في نصيبه خاصة وان كان موسراً يخصصه شريكه ثبت الاستيلاد

شبهة القاعل والمراد بالتعليل قوله لتعريفه رقيق الخ (قوله يرى بجهته) أي يقول بجهته (قوله وكذا لو أكره على أمة الغير) أي على وط أمة الغير أي فان الولد يكون رقيقاً لان الزنا لا يساح بالاكراه (قوله كان الحكم) (من ذلك) أي لم تصرام ولد (قوله أو دون أكثره) الضمير لدة الحمل لأنها اكتسبت التذكري من المضاف اليه (قوله من حين وطه) صوابه من غير وطه كما في بعض النسخ وصحابة الروض أو ولدون ستة أشهر فكذا ان لم يطأ بعد الملك (قوله دون أكثره) صوابه لستة أشهر فكذا من الوط الواقع بعد الملك فان دون الأقل هو دون ستة أشهر وتقدم أنها لا تصرام ولد لان هذه هي المسئلة الاولى اه مد وكون هذه هي الاولى غير ظاهر لان الاول دون الأقل من الملك وهذه دون الأقل من الوط (قوله فيحكم بحصول علوقه) تصرام ولد (قوله وصارت أم ولد) صورته ذلك أن رجلاً وطى أمة غيره بشبهة وانعقد الولد سرا ثم ملكها بعد ذلك فهل تصير بغير الملك مستولدة أولاً وصورة التي قبلها ان يطأ أمة غيره بنكاح أو برنا وانعقد الولد رقيقاً ثم اشتراها في حال النكاح فانها لا تصير مستولدة بغير الملك فيكون قول المتن وان ملك الامة المطلقة الخ راجعاً لغير المتن ومن وطى أمة غيره على الف والتشتر المرتب وقوله وصارت بمعنى تصير وهو معطوف على جواب الشرط وهو لم تصرام لكن يصير الضمير في صارت عائداً على الامة المطلقة مع أنه غير مراد ويوجب بأن الضمير راجع للامة بدون قيدها (قوله سبب الحرية) فيه أنه انما يكون سيالها اذا كان العلوق في ملكه (قوله خاتمة) تشغل على ثبوت الاستيلاد مع كون المستولدة ليست ملكاً للوطي بل هي في نوع علقته تفضي الى ملكه لكن ذكر مر أنه يتقدرا يقال الملك فيها قبيل العلوق وبوجه ما في الخاتمة خمس فروع وهي في كلامه خبر بابتداء محذوف تقديره هذه خاتمة ولا يصح أن تكون مبتدأ والخبر محذوفاً والتقدير خاتمة هذا موضعها لعدم المسوغ للائتمام بها لانها تنكرة لا يقال الوصف المقدر بنحو قولك حسنة مثلاً كلف اذن من جهة المسوغات الوصف وهو أعم من أن يكون مذكوراً كصور رجل من الكرام عندنا أو مقدراً كصور شر أهذا باب على أحد القولين فيه أي شر عظيم لانا نقول لا بد في الكلام من قرينة تشعر بالوصف المقدر وهي متقدمة هنا اه واقترع في نهالفة واصطلاحاً ويمكن أن يقال هي عبارة عن ألقاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي معها لانه نام صكتاب مثلاً وظاهر تعبير المصنف بالخاتمة بل صريحه ان جميع المسائل التي ذكرها لم تعلم من كلام المصنف وليس كذلك بل المسائل الست المذكورة في أولها تعلم من كلام المصنف بأن يراد بقوله أصاب السيد أمة أي المملوك كذا كلاً وبعضاً وتقديراً أو ما لا غير المتعلق بها حق الغير وبهذه الارادة يشمل كلامه أمة مكاتبه وأمة ولده التي ليست ولدها ولو كانت مكاتبه والامة المشتركة بينه وبين غيره وبين غيره وفرعه وحيث كان حقه ان يعبر عن المسائل الست بالتبسيه وعملها بالتبسيه فثبت الاستيلاد في نصيبه خاصة) والولد بعض على الراجح وقيل سر كله (قوله اذا كان الاصل موسراً) أي بنصيب الاجنبى فقط لا بنصيب ابنه أيضاً (قوله قبل النسخ) لان الاستيلاد فسخ لها (قوله لان الكتابة لا تقبل النقل) الظاهر أن المراد بالكتابة المكتوبة دليل قوله لا تقبل النقل أي لا بالوقفاً بنقود الاستيلاد لكان قد ورد دخولها في ملك الاب قبيل العلوق مع أنها لا تقبل النقل من شخص الى آخر والاوّل يجب بأن المقدر ليس كالحق فاعتقر (قوله نقداً يلاذه) أي سواء كان موسراً

في جميعها كما مرّت ١٠٩ ع
وأجني اذا كان الاصل موسراً ولو ولد الاب الحر مكاتبه ولده لم يثبت استيلاده لان الكتابة لا تقبل النقل
وحدها أو وحدها كما جزمه القفال الاول ولو ولد أمة ولده المزوجة نقداً يلاذه كايلاذ السيد لها

أومعبرا (قوله وحرم على الزوج) ولا تقتلها مئة الجل لعدم تمكن الزوج من الشجبها
والنقطة في مقابلة التمكن وحرم على الابن أبدا لأنها موطوءة أي به (قوله فيصداوطوها) ثم
ان كان عن محقق عليه حرمه ذلك فلا حد للشبهة ويأزمه المهران لم تطاوعه (قوله لأن
الاعفاف) حله لقوله فيصداوطوها وما بعده (قوله ولو شهد اثنان) اعلم أن مسئلة الشهادة
بالاستيلاء والرجوع عنها وكذا الشهادة بالتعليق والرجوع عنها الكل منهما حالتان الرجوع
قبل الموت فلا يغرمون الا ن ويغرمون بعد الموت وان رجعا بعد الموت غرموا في الحال وقد
ذكر الشارح هذين القسمين وأما التعليق فذكر حكم ما اذا رجعا بعد وجود الصفة فيغرمون
في الحال وان رجعا قبل وجود الصفة فلا يغرمون في الحال ويغرمون بعد وجود الصفة وهذه
لم يذكرها الشارح (قوله لم يغرموا شيئا) أي للسيد فلا ينافي أنهم ما يغرمون لوارثه كما يأتي (قوله
وليس) أي الرجوع عن الشهادة كما يوافق الخ (قوله حتى يعود إلى مستحقه) بخلاف الشاهد
فانه لم يضع يده على أم الولد (قوله غرما) أي الشاهدان اللذان شهدا على اقرار السيد بإيلاء
أتمه أي غرما قيمة الامه المذكورة وقت موت سيدها كما هو الظاهر لانها قوت على الوارث
رقها بشهادتهما (قوله ان أم الولد) أي لسيدها وانما غرمة قيمته لانه فوت رقها على السيد بظنه
والمراد قيمته وقت ولادته (قوله فالولد) أي ولده منها (قوله وتنطق على نفسها) أي منه ثم ان
فضل منه شيء عن مائة نفسها فيجب ان يمنع عليها التصرف فيه لانه مملوك للسيد اه سم (قوله
أو على ايجارها) لتتق على نفسها من أجرها (قوله كما لا يرفع الخ) هذا قياس مع الفارق لأن
الاتفاق يجب بالملك دون الاستمتاع وأيضا الاتفاق لا يمتنع بخلاف الاستمتاع ومن ثم قال
المرحومى انظر ما الجامع أي ما الجامع بين الاتفاق والاستمتاع فان الاتفاق يجب بالملك دون
الاستمتاع فينبغي التعليل بأن طريق تفصيل النقطة لم ينحصر في العتق والتزويج حتى يجبر على
احدهما بل يكفي تظليها للكسب وإيجارها لاجلها أي لاجل الاتفاق قال بعضهم ولو أسقط
قوله كما لا يرفع ملك الميراث الخ كما أسقطه م ر لكان أولى لما لا يفتى ولا يجبر على بيعها من نفسها
(قوله فان هجرت عن الكسب) أي الجائز لا لا تنوبها (قوله في بيت المال) أي فرضا بالقضاء
لا فرضا بالاتفاق فان تعذر فعلى ميسر المسلمين قل (قوله واقه أعلم بالصواب) انظر هل أقبل
التفصيل على بابه أولا ويمكن أن يقال ان نظر لعلم الائمة وغيرهم بالأحكام بالنسبة لما في الظاهر
فأقبل التفصيل هنا على بابه وان نظر لما ذكره بالنسبة لما في نفس الامر فأقبل التفصيل ليس على
بابه اذ لا يعلم ما في نفس الامر الا الله عز وجل وقال بعض الشيوخ كان المصنف قصد بذلك
التبري من دعوى الاعلية اه قال العلامة ابن حجر بعد قول المنهاج واقه أعلم أي من كل عالم
وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قبل مطلقا وقبل الاعلام بختم الدرس ويرد بانه
لا يهاجم فيه بل فيه غاية التقرير المطالب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع
الخنزير صلى الله عليه وسلم على نينا وعليهما ما يدل له اه كلامه وقوله بالصواب أي اصابة الحق لما يوافق
الواقع من القول والفعل وهو هذا الخط اه يربى في ختم سم (قوله من الاقتناع) أي الرضا
من قبح كرضي وزنا معنى والاولى أن يقول أي الارضاء لأن الاقتناع مصداق قبح أي يحصل
غيره فانما لأن الهمة صيرة متعديا بعد ان كان لازما (قوله في حل ألقاها) أي ومعناه وانما

وحرم على الزوج حدة الجل وجاربه
بيت المال بخارية الاجنبي فيصدا
واطوها وان أولدها فلا نسب ولا
استيلاء وان ملكها بعد سواء اكل
قتلا أم لا لأن الاعفاف لا يجب في بيت
المال ولو شهد اثنان على اقرار السيد
الامة بإيلاءها وحكم به ثم رجعا عن
شهادتهما لم يغرموا شيئا لأن الملك باق فيها
ولم يفوتها الاسطة البيع ولا قيمة لها
بأنفرادها وليس كما يوافق العبد من يد
خاصه فانه في عهدة ضمانه حتى
يعود إلى مستحقه فان مات السيد غرما
للوارث لأن هذه الشهادة لا تنقطع من
الشهادة بتعليق العتق ولو شهدا بتعليقه
فوجببت الصفة وحكم بعتقه ثم رجعا
غرما وحكى الرافعي قبل السداق من
قتلوا البغوي وأقره أن الزوج اذا
اكتن بطن أن أم الولد حرة فالولد حر
وعليه قيمة السيد ولو هجر السيد
عن حقة أم الولد أجبر على تظليها
للكسب وتنطق على نفسها أو على
ايجارها ولا يجبر على عتقها أو تزويجها
كما لا يرفع ملك الميراث الخ في بيت
فان هجرت عن الكسب فنفتها في بيت
المال واقه أعلم بالصواب اه قال المؤلف
رحمته تعالى وهذا آخر ما يسر واقه
ألقاها أبي نجاع

آثر التعبير بالانقضاء واضعاً منه وفي تسميته بذلك الإشارة الى ان من قنع به كفاً من غيره (قوله قد وثق) اسم فعل بمعنى خذ وقوله مؤلفاً هو أخص من المصنف لانه يعتبر فيه حصول الاتفاق بين الاجزاء دون المصنف وظاهر ما يأتي في كلامه ان التعبير به هنا من التقن في العبارة (قوله موضع المسائل) يجوز فيه بناءً على الفاعل وبناءً على المفعول أي وقع عليه التوضيح والمسائل جمع مسئلة وهي اثبات المحمول للموضوع وله اعتبارات كثيرة منها انه يستل عنه وهذا الاعتبار يقال له مسئلة وباعتباراته يطلب بالدليل يقال له مطلوب الى غير ذلك اهـ وقال شيخ الاسلام في شرحه لمقالة آداب البحث ويسمى من حيث انه يستل عنه مسئلة ومن حيث انه يقع فيه البحث بحثاً ومن حيث انه يستخرج باطحة نتيجة ومن حيث انه يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث انه يدعى مدعى اهـ (قوله محذور) أي مذهب الدلائل جمع دليل ويجمع على دلائل غير مقيس كما قاله الشوري (قوله فلو كان له) أي للمؤلف المذکور وقوله نفس أي ذات (قوله منطلقة) أي بتأويل الجارحة ولما رعاة السبع قال ابن مالك اللسان يذكركم ويؤث فلا حاجة لتأويله بالجارحة (قوله الرائق) أي الصافي من الكدرات (قوله قد در الخ) تعجب من الذي رأى الذي الذي شربه مؤلف هذا التأليف من ثدي أمه حيث نشأ عنه هذا العالم الكامل وانما نسبته لله سبحانه وتعالى للإشارة الى أن هذا الدين الذي شربه خالص لله لا يشوبه رياء ولا غيره (قوله الرئيس) أي الكامل الخصال الحميدة وقال في المختار الرئيس بالهمز وزن فعل من الرئاسة ويقال فيه رئيس يا حشدة بوزن قيم (قوله ولا شئت) الشل بطلان العمل وهي جملة دعائية أي لا بطل عملها (قوله فيما عسى) عسى للاستبعاد لا لترخي لانه غير مناسب هنا وعسى هنا مستعمل في المستقبل فيكون محذراً عن الماضي وقوله يعينه الظاهر أن بمقدرة وان بالفعل أفق من خبر عسى كما قال ابن مالك

بعد عسى انخلق أو شئت قد يرد * غرض أن يفعل من كان فقد

تكون عسى هنا تامة (قوله من العشار) بكسر العين جمع عثرة أي زلة قال ابن مالك * فعل رفعه فعال لهما * (قوله بوعونه) هي صياح كصياح الكلاب (قوله لا يعيا بوافقه) كيف هذا مع قولهم والتفضل ما شهدته بالاحياء لكن لما كان جاهلاً لم تعتبر مؤلفته وشهادته كان كالدوم (قوله اذ ارضيت الخ) وبعضهم في المعنى

دعهم يقولون فيما يليق بهم * دعهم يامعون ثم واوون أي يعوروا من قال قولاً فذلك القول سمعته * وصف الكلام لقائه بلامين

(قوله غضباناً) أفرد الملوّن والاقام نسب غضباناً ويؤثر لتمامها بكل ثم يجعل الاضافة للاستغراق أي خال كل لثم غضباناً واللثم جمع النفس في التلبس اهـ (قوله بعثرة قلم) اضاف العثرة للقلم للإيجاز أي أنها اذا وقعت ليست عن قصد (قوله من شيم) أي طباع وعلات (قوله قالوا) أي زائلاً أي لا وجوده وقال مد قوله قالوا أي معدوماً والمراد كل غير العرش فلا يرد عليه ما في العصيين وغيرهما من السبعة الذين يظلم الله في ظله أي ظل عرشه يوم لا ظل الا ظله ويصحب أيضاً أن النبي هو الظل المكتسب للمخلوقات وأما الظل الموجود السبعة وغيرهم فهو بعض فضل الله تعالى وأما قوله تعالى وظل عمود فهو في الجنة وكلامنا

فمنك مؤلفاً موضع المسائل محذور
الدلائل فلو كان له نفس باطحة ولسان
منطلقة لقال بجال صريح وكلام
فصيح قلعد مؤلف هذا التأليف
الرائق الرئيس ولا شئت يا مصنف
هذا التصنيف القائق النفس وهذا
المؤلف لا بد أن يقع لا حذر بلين أما عالم
عبد مصنف فيشبهه بل بالخير ويعتدني
فما عسى يجلبه من العشار الذي هو لازم
الاستار وأما جاهل مبغض متعسف
فلا اعتبار بوعونه ولا اعتداد
بمؤلفته وشلة لا يعيا بوافقه ولا
مخالفة وانما الاعتبار بنبي النظر
الذي يعطى كل ذي حق حقه
اذا رضى عن كرامه شريف
فلا زال غضباناً قاطب تمامها
فان ظفرت بخاتمة شاردة فادع لي
بجس النخلة وان ظفرت بعثرة قلم
فادع لي بالصاورة والقفرة والعذر عند
خيار الناس مقبول واللفظ من شيم
السادات مأمول وأما المال اقمته على
أن يجعله لوجهه خالصاً وان يتعفى
بحين يكون الظل في الاخرة قالوا

فما قبل دخولها (قوله قبول القبول) أثبت لقبول قبولاً مبالغة لإرادة أعظم أنواع القبول
 اهـ مد (قوله مسؤل) أي من يسأل وقوله وأعز ما مولاي أعلى من يؤمل (قوله ان تصق)
 بضم أوله وقوله ربنا أي أبدأنا وهو من اطلاق الجزء على الكل فالاضافة بيانية وقوله ما بنا
 أي عثونا ومسيرنا اهـ (قوله والى رضوانك) أي عمل رضوانك (قوله ولا تقضب دمانا) أي
 برقه بل تقبله بفضلك قال في المصباح خاب يخبى خيبة لم ينقر بما طلب وفي المسئل الهيبة خيبة
 والمراد بالهيبة عدم الاقدام على الامور العظام بأن يهاب الاقدام عليها وخيبة الله بالتشديد
 بجله خابوا الله عام بضم الدال مدود قال في المختار دعوت الله عليه أدعوه مدعوه وهو بالضم
 سواء كان في الخبر أو الشر وقد سمع بعضهم قهها الأرياف يفرقون بين الدعاء بالضم والدعاء بالفتح
 فيعملوا الأول للغير والثاني للشر فهو فرق باطل لم يقل أحد من أهل اللغة وانما فتح الدال في
 الدعاء لمن بلا خلاف اهـ (قال الشارح رحمه الله) وكان القراء من ذلك يوم الاثنين المبارك
 ثاني شهر شعبان من شهر سنة اثنين وسبعين وتسعين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل
 الصلاة وأتم السلام اهـ وهذا آخر ما أراد الله به جمع ضيق الوقت وكثرة الاشتغال وقول
 المومنين على الاتصال وتوادف القواطع وتتابع الموانع وعدم الكسب التي ينبغي أن تراجع
 في مثل هذا الشأن فرحم الله امرأى عياضته وزلا فقره وأروها غلم عن صاحبه
 وعنده فانه قل أن يخلص مصنف من الهفوات أو ينصم مؤلف من العثرات مع عدم تأهلي
 لذلك وقصوري عن الوصول الى ما هنالك والى أبرأ الى الله مما نزل به البنان أو أدخل به
 البيان اللهم اتخذ اليك كفاً للقافة والافتقار أن نعوذ من مصائبنا ما سطره بيد الأوزار
 فأطفي كبر عما تقدم وأقنعون ولنواهيك من تكبون ونفس اليك تاقبون وصلى الله على
 سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم (وكان الفراغ) من جعله ليلة الخميس المبارك التاسع وعشرين
 ليلة ثلث من شهر شوال من شهر سنة ثمانية ومائتين وألف على يد جامع ترايب الاقدام
 كثير الذنوب والاسئام منكسر الخاطر لقله العمل والتقوى الراجي من الله
 العفو عن السيئات والرفع في أعلى الدرجات عثمان ابن العلامة الشيخ
 سليمان بن جازي بن عثمان السوني الشافعي تليفه لانا واستاذنا
 شيخنا العلامة الشيخ سليمان البصري عفا الله عنهم
 (ثم فرغت) من تقيضه يوم الثلاثاء ياء من شهر
 شوال من شهر سنة احدى عشر ومائتين
 وألف وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
 آله وصحبه وسلم تسليماً والحمد لله
 رب العالمين اللهم اختم لنا
 بفضلك السعادة
 يا كريم
 تم

وان يستعمله قبول القبول فانه أكرم
 مسؤل وأعز ما مولاي ونظم هذا
 الشعر بختتم به الرافعي كتابه المختار
 بقوله اللهم كما ختمنا بالعق كتماناً نرجو
 أن نعتق من النار ربنا وأن نقبل
 الجنة ما بنا وأن نقبل من سوال
 الملكين جوابنا والى رضوانك ايماننا
 اللهم بفضلك مستحق رجائنا ولا تقضب
 دعائنا برحمتك يا أرحم الراحمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
 وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
 وسلم تسليماً كثيراً الى يوم الدين

• (يقول المتوكل على من وصف نفسه بالاصباغ الفقير الى الله سبحانه وعالي محمد الصباغ) •

الحمد لله الذي جمع حوائش الفقه لمن أراد هدايته وجعل لمن الخير ما كمل بمقتضيه والصلاة والسلام على النبي المنتقام وعلى آله الذين ترقوا الاحكام وصحب الذين تقوا الايام (وبعد) فقد تم طبع هذه الحاشية الجامعة بين لطف الطبع ورقة الحاشية السنية بصفة الحبيب على شرح الطبيب المسمى بالاكساع في محل القسط ابراهيم على هامشها بالشرح المذكور لتكريم الأجيال على مزادهم ولقد جعلت ما تضمنه القراءات ولطيفة في تلك القراءات واتخذت بحسن العبارة ولطف الاشارة فكانت عدة القريب ومرجها لثيبه وهي من الحسنات التي اشرقت شمعا على صفحات الطروس وترين على صفحات جود النفوس في أيام صاحب السعادة وحليف المجد والسيادة من جيلت على جبه القلوب فيسقطت أحسن السؤال من علام القيوب أن يديم له النصر والعز في خديو مصر العزيز ابن العزيز بن العزيز سعادة أقدينا المحروس بعناية ربه العلي اعني بن ابراهيم بن محمد على لآلات الدنيا مشرفة بكوكب سعدة حامله لآيات مجده ناطقة بالثناء على أشبال الكرام مرة جين الياالي والايام ثم ان هذا الطبع الطريف والوضع اللطيف بدار الطباعة العاصرية بولاق مصر القاهرة ذات الشهرة الباهرة والمحاسن الزاهرة التي اتقنت الكتب من أسر التحريف وأطلقتها من قيد التعصيف فليست ثوب القمار وتوجت تاج الاعتبار فيسر برؤيتها الناظر ويشرح بها الناطر ملحوظة بنظر ناظرها المشعر من ساعد الجود والاجتهاد في تدبير فشاوها من لا تزال عليه أخلاقه باللفظ تقي حشرة حسين بك صفي لانال موقفا الخيرات مسددا انواع المبرات والمترمون لهذيب طبعها وتحسين وضعها أولوا المعارف البهية والطاقات الزكية السيد محمد الكافي والسيد محمد صالح الزاوي والسيد على العطري والسيد محمد الرشاش والسيد على المحلاوي ثم ان التصحيح بعد التنقيح على نسخة مؤلفها المستر عليها بركات السماء المسقط عليها في السنة الثمينة بمرقة القير الى الله محمد الصباغ أسبغ الله عليه نعمة أم آسباغ وأسفر يد القلم وقام حسبك انتقام في العشر الاول من جمادى الثانية سنة ١٢٨٤ هـ من الهجرة السامية على صاحبها الصلاة والسلام ع
وعلى آله واصحابه الكرام ما صفت تصنيفات وصكملت

قالفات

أمين

٢

داخل منبر

فن منبر

كتاب منبر



